



التجريد لنفع العبيد، تأليف البجيرمي، سليمان بن
محمد - ١٢٢١هـ. بخط محمد بن حمادة - بن حمادة بن
محمد ... بن نزار الحسيني - ١٢٢٤هـ.

ج ٢ (٤٥٧ ق) ٢٧ س ٢٢٢ × ١٦ سم

١٠٨٥

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد. طبع .

الأعلام ٣ : ١٩٧ ، الأهرية ٢ : ٤٥٥

١- المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

د- حاشية البجيرمي .

لا

الحزب الثاني من حاشية شيخ

شيخنا العلامة الشيخ

سليمان البحريني

شيخ الإسلام

للمجاهدين

عفا

عن

١٢١

قسم الختم وطا

حاشية البحريني

الرقم ١١٨٥

سليمان البحريني

١٢٢٤

الكتاب ١٦٨٢

٤٥٧

فقهاء مصر (الحزب الثاني)

كتاب البيوع

أشبهه لأن المراد به نوع من أنواع البيوع وهو نوع العبدان لأنه أورد
 السلم بكتاب البيوع وجم يطابق اللفظ المعنى المراد وقيل إنما أورد
 لأنه مقدر على الأصل وهو قول في الأصل أي وإن كان المالك
 مستعمل في العقد المركب وفيه أنه مقدر أيضا بطلب البيع أي البيع
 الصادق بغير الشراء والعقد المركب لأن المركب فقط وهذا حكمه الأظهر
 في مقام الضمان كما قاله عن وعيارة عن من يطلب البيع أي شرعا وإعاد
 الاسم الظاهر كون المقام يقتضي الضمان لينبئ على أن المراد بما في
 الترجمة غير المقسم أي ما لا في معنى من أنه يطلق على ضم الشراء
 العقد المركب وذلك لأن المراد به في الترجمة هو العقد المركب من
 الإيجاب والقبول دون المعنى العام على ضم الشراء ضم الشراء
 كان مبنيا له والتدريج معه تحت أصل كل واحد عليه أفالمراد بالأصل
 هنا تصرف لم يدخل في نقل الملك بالثمن على الوجه الاتي وهو شامل
 لكل من الشراء وتسييم إذ يقال الشراء تصرف لم يدخل في حصول الملك
 وكذا البيع ذكره عن من وعيارة عن عامر وقد يطلق على الاستعداد
 والمالك الناشئ عن العقد كما في قوله فسخ البيع إذا التزم
 الواقع لا يمكن فسخه وإنما المراد فسخ ما ترتب عليه من اسم ويستعد
 من كلام التلخيص إطلاق ثلاث على التملك وعلى العقد وعلى مطلق
 متعاقبة شيء بشي ويطلق أيضا على الشراء الذي هو التملك كما في المختار
 وعيارة عن باع الشيء اشتراه فهو من الأصناف كما أن الشراء يطلق
 على البيع قال تعالى وشروى بئنا أي باعوه فيكون له على هذا
 إطلاقان سقطة تملك بئنا التملك دخول المالك في يد المشتري
 وهو يحصل بعد الإيجاب من البائع بل بقبول المشتري فلهذا المراد
 بالتملك ما يحصل النقل من جانب البائع كما قاله عن من وقرئنا
 في ما نظمه قوله تملك بئنا نقول لك باع فلان فزسد زيد أب
 ملكه له وأعرضنا بأن التملك فيه تملك الثمن والتملك فيه
 تملك الثمن فكل منهما مستعمل على التملك والتملك فلم ذكر التملك

في الأول والتملك في الثاني وأجيب بأن المقصود أنما هو الإعمال
 المبيعة والثمن وسيلة فلم ينظر إليه على وجه مخصوص بكون
 عليه أن هذا العقد لا مفهوم له إذا التملك بالثمن لا يكون إلا بغير
 والجواب أنه لبيان الواقع لا للاحتراز أو أنه استعمل الثمن في
 مطلق العوض فتكون احترازا عن غيره من نحو الجارية عن من على
 من الشراء بالمد والعوض كما في المختار ويطلق الشراء على البيع كما في
 قوله تعالى وشروى بئنا وقال من لفظ كل بطلب على الآخر وتقدم
 ذلك وعلى العقد المركب منهما أي التملك والتملك ج ل والمراد
 من ذلك أنهما لا ينفك عن المعاني وهو لغة أي البيع بمعنى العقد المركب
 منهما وأما بمعنى ضم الشراء فليس له معنى في اللغة فخرج لوالظن أنه
 راجع لمطلق البيع متعاقبة شيء بشي أي مما يقصد به التبادل
 لا نحو سلام بسلام وقيام بقيام ونحوه كما قاله البلقيني وأجري
 في تدريجه على الإطلاق قاله الشيخ هـ شوي بوي وهذا المعنى قوله مما
 يقصد به التبادل هو معنى قول بعضهم على وجه المعاوضة وقال
 بعضهم الأولى بقا المعنى اللغوي على إطلاقه لأن الغنيمة لا تدخل
 لهم في تقييد كلام اللغويين وشروى متعاقبة الشيء فيه مسامحة
 إذ العقد ليس المتعاقبة لكنه يستلزمها ولذلك عبر به من بقوله
 وشروى بئنا بئنا ويمكن أن يجاب بأن التقدير ذو متعاقبة
 على حذف مضافين وهذا في المعنى مكرر مع قوله وعلى العقد
 الذي لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص كان
 يقول رفعت يدي عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض
 على نقل اليد كما في النزول عن الوطائف هـ م والأصل
 فيه أي في حكمه الأصلي وهو الاختصاص كسائر العقود أي الكسب
 أي أي أنواع الكسب أطيبها أحسن وأفضل لأن الحق من فروض
 الكفريات والتفاضل إنما هو في فروض الكفريات لا في المباحات كما
 توهم بعضهم حيث اعترض بأن التفاضل لا يكون في المباحات والكسب
 بالمعنى المصدري يدل على قوله عمل الرجل الخ وإنما قدر المضاف لأن

اما لان هذا المعرف اذا انكرنا او نوبت الاجزاء الى ما ليس
ولا في كل من مرق او اوافكرتها فاضاع او في الاجزاء والافاض
المعروف هنا كاجزاء وقال شيخنا اي ان طريق الكسب اظهر اي احسن
وانما قدر المضاف لاجل قوله عمل الرجل بيده والكسب يعني المكسب
عمل الرجل بيده وهو الصناعة وقيل يستعمل الزراعة ووجه
يوجد مفضل عليه فالاولى فقرة لك على الصناعة ويستفاد
فضلها من التقديم على التجارة عمل بيده جري على الجلال لغال
فلا مفهوم له وكل بيع مبرور وهو التجارة وهذا يفيد ان كلا
من الصناعة والتجارة افضل من الزراعة وانما لا تفاضل بين
الصناعة والتجارة الا ان المعقد بتقديم الصناعة على التجارة
والخاصة ان كلا منها اي الدلالة ذهب جميع الى افضلية على
باعتها وذكر الماوردي ان تفضيل التجارة اشبه بمذهب الشافعي
واختار النووي القول بافضلية الزراعة لعموم نفعها وينبغي
ان يكون ممن يكتسب بالتجارة من له من يتجره ومن يكتسبه
بالصناعة من له صناعات تحت يده وما ولا يباشر فليخرج له وعبار
ع شى او فضل الكسب الزراعة اي بعد القناعة ثم الصناعة ثم التجارة اي
لما في الزراعة من مزيد التوكل ونفع الطيور وغيرها وهذا الترتيب
هو المعتمد كما قرره شيخنا في اي لا غنى الخافض قد ليس يرجع
الى ان المبيع كان يجعد سفر الجارية ويخرجها والحيث ان اعم
لانها قد ليس في ذاته او صفة او في امر خارج كان بصفة بصفان
كما في ما ذكره من انما كان باقيا ومن عطف الصام على الخاص
وقيل تغيري كما قرره شيخنا وقوله فيه اي في البيع بمعنى المبيع او
التمن لان التمن يكون فيمن غش اي في كلامه استخدام حيث
ذكر البيع بمعنى العقد واعاد عليه الصنيع بمعنى المبيع او التمن
فما لم يشكنا ان كان اي الامور التي لا بد منها لتحقيق العقد
في الخارج وتسمية العاقد زكنا امرا اصطلاحا ولا فليس جازعا
ماهية البيع التي توجد في الخارج التي هي العقد وانما اجزاء
الصيغة واللفظ الدال على المعقود عليهم فبهذا الاعتبار كان

المعقود

المعقود عليهم زكنا حقيقة اي جزءا من الماهية الخارجية
التي هي العقد فكان زكنا باعتبار انهم يذكروا العقد تاملا
كما في المجموع راجع لقوله ان كان اي انما سميتها اركانا واما العت
كلامه هنا حيث سماها شروطا اعتبارا للصنيع في المجموع فلهذا
يتوهم رجوعه لقوله ثلاثة اذ لا خلاف في ذلك وهي في الحقيقة
سنة وانما ردها لذلك ثم اخنصارا وعلما بفعل في كل موضع
اشترك فيه الموجب والقابل في الشروط المعقودة بينهما هنا
ملاك ما لو اختلفت الشروط لم يفي في العرض فانه يشترط في العرض
افدية المبرع فلهذا يرجع من الجمهور عليه بغضه وفي المعترض من
اهلية المعاملة فتصيح اقترانها في الفاس ففصل المركان ولا يحل
كما قال ثم ان كان مقرر ومقرر في الخزع من ولو كفاية ان
فانها كفاية في حصول الصيغة وانما بذلك للاختلاف في الكفاية
اي ولو من سكران متقدان او بالنية خلافا لابن الرضا كما في
البرماوي وسماه اي المركان وكلام الاصل يميل الى جاب
بان مراده بالشروط ما لا بد منه فيحمل الركن ثم مر فانه صرح
بشرطية الصيغة عبارة شرطية الايجاب والقبول وقوله تسكت
عن الاخرين اي تسميتها شرطية او كفاية اي ولا قال بالفرق
التي هي الاصل وجه الاصل لا توافق وصف الشايع يكون
بالجماع والمشتري يكون متريا على وجودها حال وسكت عن
الاخرين اي قسّمهم بشرطية بالاولى لانه اذا كان الاصل شرطيا وليس
بكونه كان عين ذلك بالاولى وعين ان مراده بالشرط ما لا بد منه
فيحمل الركن في المعاملات والصيغة لم يضر لثلاثتهم ان الصنيع راجع
للكفاية ومن الصنيع التي اشار اليها بالكا في لفظ القبول والمعارفة
اي في العقد والتولية والاشراك كما سياتي من الركن واسرار بقاء
الخطاب في صيغة الايجاب الى اعتبار الخطاب فيه واستناده بجملة
المخاطب فلا يكفي بعت يدك هي اي ولو اراد التعبير بها عن الجملة
مجازا كما تعلقت الاستوى ومثل ضمير المخاطب الاشارة وانعت

ق

ونحو ذلك بعث نفسك واراد الدان مع ولا يصح اضافته للجزء ولو كان
 لا يصح بدونه والمعتد ان يصح اضافته للجزء اذ اراد به الكل ولو كان
 بعث بدونه فصرح قال بعثك هذا بكذا فقال المشتري نعم او قال
 المشتري استرني منك هذا بكذا فقال البائع نعم نعم ثم ذكره في
 الروضة في كتاب النكاح خلافا للحن في الهجعة ج د وقوله فالقول
 كبعثك وكذا وهنك مخرج هنا مع ذكر المتن ومحل صراحته في
 الظاهر عند عدم ذكر المتن وهو يستثنى من اعتبار الخطأ ببيع موقوف
 الطرفين وكذا قوله نعم ودلالة ظاهره اي ولو يوافق في ذكر العوض
 في الكفاية غاية الامران دلالة الصريح اقوى من خلافه ما لا يدل دلالة
 ظاهرة كذلك وجعلته لك من غير ذكر عوض فلا يكفي بل لا بد من
 ذكر العوض كما اشار له الم بقوله كذا بكذا قبل لاهاجه لعل قوله
 دلالة ظاهرة مع قوله السابق لان السابق هو الذي يكون بين
 ودلالة ظاهرة ويجاب — بانه ذكر للايضاح كبعثك يشير الى
 شرطين في الصيغة وهما الخطأ ووقوعه على جهة الخطأ واسرار
 التمس الى ثالث وهو ان المبتدئ لا بد ان يذكر المتن والمثل بقوله كذا
 بكذا وبقي رابع وهو قصد اللفظ المعناه كما في نظيره من الطلاق
 ولو سبق لسانه اليه او قصد المعناه كلفظ العجني من غير
 معرفة مدلوله لم يقع عقد ويجوز ذلك في سائر العقود فسد
 المربعة فتنم للصيغة الاثنية في المتن والتم بصير جملة الشروط
 ثلاثة عشر قال هو وظاهره انه يقتض من العاين فتح الثاني التكم
 ومضاهي الخطأ لانه لا يفرق بينهما لو مثل ذلك اهد الكاف
 القاء ونحوه سم وظاهره ولو مع القدرة على الكاف من العاين
 ومعلومه انه لا يكفي بها من غير العاين وظان ان محله حيث
 قدر على المطلق بل الكاف ع من علمه فصرح ان بالاضار
 في الجواب كبيعك او في القول كبيعك لکن كناية ه سم
 وقوله سم لکن كناية عما في ع من عدم صحة البيع بصيغة
 الاستقبال محمول على نفي المراجعة كما يشعر به تعليلهم باهتمام

الوعد

الوعد والاشارة يدل على كونه كناية قول الملقيني لوقال لا امرأته
 طلق نفسك على كذا فقالت اطلق عليك كناية ه فليكن هذا
 كذلك اقاده بعض الفضل واستتر منه وهو استغفال اي طلب
 القول قائم مقام الايجاب ج د كذا بكذا متوايه ذاكذا ان
 محل الخلاف ولو مع ان شئت اي بشرط او بغيره فان كان واحد
 منها بل العقد والى ان يذكرها المبتدئ ويخاطب بها معقودا
 وان يفتح القاء اذا كان خويا وان يقرها عقد صيغة سواء كانت
 ايجابا او قبول ج د وان تقدم على الجواب المعتد عدم الصحة
 في الفرق بينه وبين تأخرها ان في تقديم المصلحة تعليل اصل
 البيع وفي تأخيرها تعليل تمامه فاعتبر في وجاب — عند التمس
 بان قوله وان تقدم على الجواب اي والحال ان القول متقدم بان
 قال المشتري استرني منك ان شئت فقال بعثك وجم يصدر
 عليه انه تقدم على الجواب شيخنا عزيزي ولجعلته الى ان يالك
 اشارة الى الفرق بين الصريح والكناية مشوبين ومن الكناية
 هذه او سلمه او بارك الله لك فيه ثم ر — نازيا البيع وان
 قارنت النية جزاء من الصيغة على المعتد عند ج د خلافا لزم
 القائل بانه لا بد ان تقترب جميع اللفظ وتقع بعض لستع من الغير
 المعتد ج د كذلك اي دلالة ظاهرة بخلاف غير الظاهرة
 لان قال تملك فقط فانه يحتمل الشراء والهبة وعية بها وفيلت
 لم يقل كذا بكذا فغيب اشارة الى ان كلاما من المتن والبيع يتلقى
 بذكره في جانب الباعدي والمتن كما صله لم ياتيا بصيغة كانه
 ج د وعيا رجم ولذكر المبتدئ التمس والمزاد بالتم ما يشتمل
 المتن قال سم فان لم يذكره لم يصح الا ان يذكره الاخر كبعثي
 هذا استجاب اي طلب الجواب قائم مقام القول ومع جعله
 من اقاده كصدق ترغبه عليه اي مع صيغة الموعود في صيغة
 الاستفهام الملقوظ به اي المقدر نحو استغفيم او تيقنيم ج د
 لان البيع علمة لمخدوف تقديره وانما اعتبر الصيغة في

لا يصح بدونه
 عن القاضي
 في البيع

البيع لان البيع الخ كما استار اليه من انما البيع عن تراخي اي عاذا عن
 تراخي من المغة او ما في معناه من الكتابة وانشاء امر من عطف
 حل ولا بيع معاطاة تفريع على الصيغة وعز عن غيرها دون غيرها
 للخلاف في المعاطاة ان يتراسيا بين ولو مع السكون منها ج
 وهي من الصفات على الراجح لبيان الخلاف فيها وكذا كل بيع فاسد
 ولو وقع بيع المعاطاة بين شافعي ومالكي حرم على المالكى لاعانة
 الشافعي على مذهب كافي عن ويجب على الشافعي الرد دون المالكى
 فاذا رد الشافعي اي فيه الفخر ولو بغير حقه او بغير الامرة
 للحاكم كما قرره شيخنا في ويرد كل ظاهره وان لم يطالب به ولا
 مطالب به من الاخرة لطيب النفس واختلاف العلماء ومتعدي كونه
 مضمونا اي ضمان الغصون ان يضمن باقضى القيم لا بالبدل الا
 ان يقال المراد بالبدل المثل في المثل واقضى القيم في المتقوم
 حل والذي في ع من علم من نقلنا عن سمانه يضمن ضمان الغصون
 ومثله كل بيع فاسد ومما روي عن علي بن ابي طالب في معطاة بمان
 الاقرة من حيث المال بخلاف معطاة العقد الفاسد اذا لم يوجد له
 مكفر وقيل ينعقد بها عبارة من م واختار المصنف انعقاده بها
 في كل ما بعده الناس يبيعوا واخرون في كل محقر كغصن اما لا يستأجر
 من بياع فيها طار انما قال من الشافعية اي حيث لم يقدر النكاح
 مرة على ان القرابي مع ما فيه اي في الج سجنار ايضا بناء على جواز
 المعاطاة وقوله حيث لم يقدر النكاح او لم يكن مقداره معلوما
 للمتعاقدين باعتبار القادة في بيع مثله فيها يظهر ولو قدر من
 غير صيغة عقد كان من المعاطاة المختلف فيها كما في ع من علي بن
 واختاره النووي اي من حيث الدليل واما من حيث المذهب فاختار
 عدم انعقاده كما قرره شيخنا ويستثنى من صحته اي البيع بالكتابة
 بيع الوكيل وكذا اشاروه المستروط عليه الاستهاد فيه اي بما
 بان حرج لم يشرط ذلك اي حتى لم يما هو صريح في الاستراطيان
 فقل له مع شرط ان يستهد او على ان يستهد فان قيل له واستهد لم يكن

مشترط حل لان الشهود الاولى التعليل بالاحتياط لان ذكر العوض
 قرينة على النية فنقطع الشهود عليها حل بزيادة فان توفرت
 اي اجتمعت او دلت وقوله عليه اي على البيع اي على ارادة حل
 القران كذا كذا اختيار وايضا صافي المبيع والاحتياط والمهرار
 حتمها الصادق بواحدة اي قامت قرينة على انه اراد بلفظ
 الثانية المذكور بالبيع والمراد بزيادة على ذكر العوض ان قلنا ان
 ذكر العوض ليس من معنى صيغة الكتابة واما وجه حل وع من
 وهذا اي قوله فان توفرت الخ مقابل لحدوف تعديره هذا ان لم
 تترقرينة على ارادة وقوله قال القرابي بخفيف الزاي وتشددها
 كما في س الشما فالاول نسبة الى غزالة قرية من قرى طوس بالشام والثاني
 اي التشدده لان اياه كان يغزل الصوف ويبيعه في قرية من قرى طوس
 فنهى الى ابيه رصيفة المبالغة لانه كان كثيرا الغزل ولو كتب الى
 غائب اي عن مجلس العقد وعبارة من م والكتابة لا على عا او م
 كناية فينعقد به مع النية ولو لم يجر كما رجع السكتى وغيره فليقبل
 فورا عند علمه ويمتد خيارهما لا ينقطع بمجلس وقوله ببيع او غيره
 ذكر الغير استطراد لان الكلام في البيع ع من وتول المكتوب
 اليه اي ثوبا فلو تكلم بكلام اجنبى خرج على الكتاب اي على صيغة
 البيع التي في الكتاب لانها المعبرة وان لم يقف على باقى اقتضا كما قرره
 شيخنا ويمتد خيار مجلسه اي المكتوب اليه مادام في مجلس القبول
 اي ما لم يمتد لزومه والا ينقطع خياره مادام في مجلس القبول
 اي ما لم يلزم العقد اخيار المجلس ينقطع بالمقارفة او بالزام تحت
 سياتي وقوله الى انقطاع الخ تعني هذه العبارة في المبدأ الاول ان
 الكاتب لو قارقه مجلسه الذي كان فيه عند قبول المكتوب اليه او ان
 البيع لم ينقطع خياره وليس كذلك بل ينقطع والثاني ان المكتوب
 اليه لو ائزم العقد او قارقه مجلسه والكاتب باق في مجلسه الذي كان
 فيه عند قبول المكتوب اليه انقطع خياره المكتوب والمعتد بهما عدم
 الانقطاع بل لا ينقطع خياره الا بالزام العقد او مقارفته

جلس نفسه ومحموس المكتوب اليه هو الذي قبل فيه وجلس
الكاتب هو الذي كان فيه عند قبول المكتوب اليه وأول من كان
قبول المكتوب اليه لان البيع لا يوجد الا في وقت واحد وحين
خيار الكاتب الخ من ذلك وهو كذا نقل بعض من هذا عند الشيخ
الذي يرى انه اعتمد ان خيار كل منقطع بمزارقة مجلسه الذي وجد
فيه القبول وقال نزه المعتمد عدم اعتداده كما اقرت به في البيع
تابع له فلو كتب الى حاضر في المجلس حتى في بيع متوف
الطرف في الخ من الام اذا كانت في وقت قبول بعته لم يبدأ وقبلته
له في الصيغة فيه محققة لكن الخطأ فيها في هذه الصورة مستثناة من
اشتراط الخطاب كما يستثنى من بيع المتوسط ليقول في بعض البائع
بعته هذا ابتداء فيقول نعم او بعتا ويقول للاخر اشتريت فيقول
نعم واشتريت لا نقاد البيع بوجود الصيغة فلو كان الخطأ من
احدهما للاخر لم يصح كما اعتداه الوالد ثم من منطوقه اي لطفه
وهو مثال قال يقال كان الاول المجزوء والطفل الولد الصغير من
الاشنان والدواين مصباح ع ش اعنت وهل مثل القمق
الوقف والصدقة كان قال يصدق على بؤبؤك مثلاً او وقف على عبدك
المعتمد عند شئنا لتثرف الشارع الى لفتق وهل البيع الضمني
في من يعتق على المشتري او لا لان التعديل فرم لا مكان ومن يعتق
عليه لا يمكنه الا بئان بصيغة العتق حل بل يعتق بمجرد ملكه والعتق
لا ياتي فكانه قاله بعينه واعتقته على بئان فقال اعتقته عنك
فان صرح بمذالم يصح البيع ولا يعتق العبد كما في ع ش لا حيث لا
الصيغة وعبارته ع ش بقى ما لو قال بعينه واعتقته على بئان فقال
اعتقته عنك هل يعتق او لا فيه نظر والا قرب الثاني لعدم
مطابقة القبول للايجاب ولو بكتابة ضمنية يقتضي ان هذه
الشروط معتبرة في الغائب ايضاً وهو كذلك بان لا يتخلل بين علم
المشتري والقبول كلام اجنبي الذي فادفع قول بعضهم ان الشرطين
معتبران في الحاضر لافي الغائب وهو ناظر لا لكتابة بالبيع فانهم

وعينه

وحاصل

وحاصل ما انطوت عليه العبارة اعني قوله ولو بكتابة تسع طوي
لان الايجاب اما بلفظ او كتابة او إشارة ومثله القول وثلاثة في مثله
تسعة كما سياتي الكان بمعنى على اي هذه الصور لا اشتراط
جار ومبني على ما سياتي من حكم الاشارة وهو انه ان فهمها كل احد
فضرورية او الفطن وحده فكتانية وعبارته المص هناك ويعتد بالاشارة
اخرى لافي صلاة وسهادة وحش فان فهمها كل احد ضرورية واس
فكتانية ان لا يتخللها كلام اجنبي عن العقد بان لم يكن من مقتضيات
كقبض ورد بعين ولا من مصالحه كشرط خيار وشهادته ورهنت
ولا من مستحباته كخطبة فلو قال المشتري بعد تقدم الايجاب ليم
الهدم والهدم والصلاة والسلام على رسول الله قبلت صح وهذا
انما ياتي على طريق الترخي اما على ما صحح المصنف في باب النكاح فهو
عند مستحب لكنه غير مضر كما في النكاح وقد يفرق بان النكاح يحتاج الى
اكثر فلا يلزم من استحبابه ثم خروجه من خلاف هذا بطلان عدم
استحبابه هنا ثم ر قال شئنا المراد بالتخلل ما ليس بعد تمام العقد
فبذلك المقارن له حدها فلو تكلم المشتري بكلام اجنبي مقارن له بما
البائع او عكسه بطل العقد قال ع ش ومعلوم ان ذلك في المحاضر
اما الغائب فلا يضر بتخلل الكلام من الكاتب ولا من المكتوب اليه
قبل علمه بالكتانية وعبارته ثم رواه العبرة في التخلل في الغائب مما
يبيع منه عقب عامه او ظنه بوقوع له هو واما الحاضر فلا يضر تكلمه
قبل علم الغائب ع ش عامر كلام والحقيقة الاشارة من الحاضر
وليس من ال اجنبي ذكر حدود المبيع وما يعرف به في العقد وان طال
وان كانا عارفين بها قبل العقد شوي من من يريد ان يتم العقد
اعتمد رانه لا فرق بين من يريد ان يتم العقد وغيره ولو
يسير النظر ولو سميوا وكنت ايضاً ولو عرفوا واحداً لم يتخلل انهم
قياساً على الصلابة وان امكن الفرق ومنه اي القياس ان لا
يضر هنا بتخلل اليسير سميوا او جهلا ان عذرهم هو أنهم لم لا يضر
تخلل قد لا هذا التحقيق فليست باجنبي منهم شوي وعبارته

نه

حولا لا يخفى قد قال بعضهم نحو ان كان يقال وانا قبلت كما يقع كثيرا
فليس كذلك قال قائل وعبد البر بن ابي رزق انما هو بالعدول في قوله ان يكون
من جنس عليه ذلك وان لم يكن قريبا بعدد بالسلام ولا نشأ بعبد اعني
العلم لان هذا من الدقائق التي تخفى لان فيه اعراضا هذا التعليل
خاص على ما اذا كان المتأخر هو القابل فهو مناسب لقوله ممن يريد الى
بان فيه من جانب الزوج اي اذا كان باء وكذا قوله ومن جانب الزوج
فقوله من جانب الزوج حال اي حالة كونه من جانب الزوج اي صادرا
منه ومبتدأ به وكذا يقال فيما بعده ونص عبارة في باب المانع
متناوضا واذا ابدى الزوج بصيغة معاوضة كطلعتك بالعب
معاوضة لا تحذف عوضا في مقابلة ما يخرجهم عن ملكه بسبب تعليل
لتوقف وقوع الطلاق بينه على العتول فله رجوع قبل قبولها نظرا
لجهة المعاوضة الى ان قال وبددت اي الزوجية بطلب طلاق طلعتك
بكذا وان طلعتك فذلك على كذا ايجابها الزوج معاوضة من جانبها
لذلك ما لم يصنع بعوض يسو بجمالة لان مقابل ما بذلته و هو الطلاق
يستعمل به الزوج كالعامل في الجملة فلها رجوع قبله اي قبل جوابه
لان ذلك حكم المعاوضة والجمالات محتمل للجملة اي جملة العوض
واذا كان كذلك فيفتقر فيه التخلل بكلام بسبب وهذا اي قوله
كلام اجنبى من زياد في وجه جعل هذه الصورة اي الكلام اليسير من
زيادته مع عدم ذكرها في المتن ان اطلاق الكلام يستلزم ان
يخلاف ليس شاملا لما لو قصد به التخلل وجزم به نرى وعليه
فتصرف بينه وبين ما لو سكت يسيرا في القناعة بقصد التخلل
بان القرآن عبادة محضة فتضييقها بما لم يضيقت في غيرها وفي
من خلاف ما قاله نرى عني وان لا يتغير الاول اي اللفظ الاول
فان تغير كان قال بعثك هذا بخمس اية باللف لم يصح ما لم يات ثانيا
بتام الصيغة فان اتي تمامها كان قال بعثك بخمسة اية بعثك باللف
فقبل يصح باللف وقال شيخنا قوله وان لا يتغير الاول اي اللفظ
المبتدئ من العاقلين وان كان هو القابل فان تغيره ابان قال

بعثك

بعثك ذا العبد هذا بكذا حال بل هو جلال لم يصح وعبارته ثم وان لا
تغير شيئا مما تلغظه الى تمام الشق الاول فلو اوجب بموجبه
او بشرط الجنايم استقطا الى جلا او الخيايم قبل الى جلا لم يصح البيع
لضعف الجواب وهذه شروط اربعة زادت على المتن وعاصلة
ان الشروط تسعة منها في المتن خمسة والباقي في الشرح والمناسبات
تأخر هذه الشروط عن بقية شروط المتن وتقدم اربعة شروط
ان يذكر المبتدئ المتن وان ياتي بكاف الخطاب وان يضيقت البيع بجملة
فلو قال بعث بك لم يصح الى ان اراد التجوز عن الجملة وان يقتصر
اللفظ المعناه كما قاله من فتكون شروط الصيغة ثلاثة عشر بحيث
يسمعه من يقر به فلو لم يسمعه من يقر به لم يصح البيع وان سمعه صاحبه
لحده سمعه لان لفظه كذا لفظا وان توقف فيه بعضهم في شطاف
وان لم يسمعه صاحبه بان تحلته الزوج اليه فقبل قاتل يضره او
قبل اتقا او يلحقه غيره فقبل فورا وان كان اعمهم وان يكون
العتول الذي هذا التعبير قصور وعبارته ثم وان ياتي المخاطب
او وكيله او موكله او وازنته قال عني عليه قوله وان يتم المخاطب
الذي هذا اعم من قول من قال وان يكون العتول ممن صدر منه الخطاب
لستول هذا لما لو سبق الاستيجاب القائم مقام العتول كعب
قبل قبوله طرف الموت وهو قيد لبيان الواقع وقيد به لان قبول المخاطب
لا يتوقف صحته وهذا الولي من قول من قال يجب استقاطه نعم لو
قبل وكيله واستدراك على الشق الاول اعني قوله فلو قبل غيره
في حياته وقوله في حياته متعلق بقبل وذلك لان بحث ابن الرفعة
انما هو فيما اذا قبل الوكيل في حياة الموكل واما اذا قبل بعد موت
الموكل فلا يصح له نزع الموت الموكل وكيله اي المطلق وفي خصوص
العتول كما قاله جلال والمخاطب ان المشتري في مخاطب المالك فقبل
وكيله في العتول واما اذا مخاطب الوكيل بان وكلمه في اصل البيع
فصحته ظاهرة بظهر صحة من بدأ على المصالح لا فغاي هذا يكون
الموكل كانه هو الذي قبل فيكون الجواب ممن صدر منه الخطاب

فلم يفسد بسببها العقد غاية الامر انها الغيبة ولم تلتزم هـ ج
بمطلق ما فيه كقولنا ان كان ملكي فقد بعتك او بعتك ان شئت
هـ ج ل كما في اي من قوله ولو مع ان شئت بان قال بعتك ان شئت
بمطلق ان شئت بعتك فلا يصح لان ما اخذ الصفة ان المعلق عتاق
الصيغة لا اصلها والفرق بين هذا وبين قوله ان كان ملكي فقد
بعتك ان الشرط في هذه اي قوله ان كان ملكي انبته الله في اصل البيع
فمكون اشتراطه كتحصيل الحاصل اذ لا يقع عقد البيع له الا في ملكه
وهذا بخلاف بعتك ان شئت فيما يظهر لان ذلك مطلق محض اي فلا
يصح بتمرر باختصار وعدم تاقية ولو بنحو جباتك او الغيبة
على الاوجه ويغرق بينه وبين التنازع عما فيه بان البيع لا ينهي بالموثوق
لا انتقاله للوارث بخلاف التنازع جـ زى فلو حال راجع لقوله وعدم
تعلق بشرط في العاقد لم يقل اربعة شروط كما قال في المعقود
عليه خمسة شروط وعدها بقوله الاول وبقوله الثاني الخ لان هذه
الاربعة ليست على سنة واحد من حيث ان الاولين منها عامات
البائع والمشتري والآخرين خاصان بالمشتري فلذلك اظهر في محل
الضرر في قوله واسلام من يشتري له الخ ولم يقل اسلام الخ
العاقد والمراد بالمشتري من وقع له الشراء كما ياتي في قوله
واسلام من يشتري له الخ وخرج بالعاقد المتوسط كاللدال فلا
يشترط فيه شئ مما ذكر فيهما بل الشرط التميز فقطاع شـ باعنا
او مشتريا اقتصر عليهما لكون الكلام في البيع فلا ينافي ان عدم المجد
معتبر في سائر العقود وعيان المحل وشرط العاقد البائع او غيره
هـ لا يقال كان الاولى للمنفذ في الالف من قوله او في قوله او مشتري
لانه جعل العاقد في بيان الاركان شاملا للبائع والمشتري لان قول
بنته به على ما مر من انه وان كان واحدا في اللفظ فهو في الحقيقة اثنان
واراد بالعاقد ههنا من له دخل في تحصيل التملك بالتمن على الوجه
المتقدم وهو صادق لكل من البائع والمشتري عـ شـ اطلاق
تصرف ولو احتمل الا فيمن لم يعلم تصرف غيره عنه بعد البلوغ من

الامارة

الامارة اما من علم رقه فلا بد من العلم والاذن له على ما ياتي في بابه
وللمراد بالمطلق التصرف من اذن له الشارع في التصرف عند غل الولي
في مال مؤليه وكونه لا يتصرف الا بالمصاحبة قد رزأ له على اطلاق
التصرف وقوله من اذن له الشارع الخ لكن فيه انه لا حاجة في لقوله
وانما مع بيع العبد من نفسه الخ كما ورد ذلك على ما قاله الشوري من
ان المراد باطلاق التصرف صحته وقرع شئت او شرط ايضاً ابصار
المعوض وهو شرط خامس معتبر في كل منهما ويشير اليه المتن بقوله
وتعتبر روية تليق عـ شـ مع زيادة وعبارة الشوري اطلاق تصرف
اي صحة تصرف ولو بالبيع وخرج لا يرد عليه شـ بـ تسعة مطلقا وليس
بالنسبة لبيع عيني ماله ثم راما شراؤه بعتك في الذمة فيصح وتعتبر
باطلاق تصرف الخ لانه اورد على مفهومه السفيه الممهل وهو من يطلع
مطلعا اليه وماله ثم يذر ولم يحج عليه فانه مطلق التصرف وليس
برشيد واورد على مفهوم اطلاق التصرف المكاتب والعبد الماذون في
التجارة والوكيله فان كلا غير مطلق التصرف لان كلا ليس فيه ان
يذهب ولا ان يتصدق ويصح ببيعهم جـ ل واجاب المحل ومـ عن الاول
بان المراد بالرشيد عدم الخ واجاب الشوري عن الثاني بان المراد
باطلاق التصرف صحته لكن يرد عليه انه لا حاجة لقوله وانما مع بيع
العبد الخ لانه اذا كان المراد باطلاق التصرف صحته كان هذا احتلا
فلا يرد وانما صح بيع العبد من نفسه اي مع انه غير مطلق التصرف
واورد على مفهوم اطلاق التصرف اي جـ ل والمراد بالبيع الشراء
ومن معنى اللام فقوله بعتك بعتك بهذا القول اعتققت بما صح
ازالة الرقة بينهما وظاهره انه يصح بيعه من نفسه ولو سفيها
وهو منجم بل لا يظهر الايراد الا عليه فان العبد حيث اذن له
سيده وهو رشيد لا يرد على المص وقول السيد بعتك نفسك
ستحقق الاذن في العبد لكن الذي صرح به هو انه لا بد من اشتراط
الرشيد فيه لانه عقد عتاقة يوصف وهو لا يصح التزامه المعوض
الا اذا كان رشيدا عـ شـ علامـ لان مقصوده اي البيع اي

المقصود منه العتق فهو مستثنى من اطلاق النكاح وقد يوهم ما ذكر
انه بيع معتق ولكن ليس المقصود منه الملك وانما المقصود به
العتق الذي يترتب عليه وليس واد ابل هو بيع لفظا حصل به
العتق فقولك بعتك نفسك بكذا بكثرة ما لوقال لم اعتقك بكذا
وظلم اطلاق المالك ولو كان العبد سفيها لكن كونه عتقا وقسم
يقضي اشتراط الرشد وهو الظاهر في رواية جرحه في معاملته
الرفيعة ع من وفيه علم من قول لان مقصود هذه العتق هذا اذا اشترى
نفسه لنفسه واما لوقال لم اشتر نفسك عني من سيدك بكذا
فاسترا كذلك لان صياح حقيقة ولا يصح كون العبد مجزوا عليه
لان بيع السيد لم بمنزلة اذ لم يملكه الوكيل الرهن للمرئى
بلا اذن ه ومثل البرماوى وعدم الكراه بغير حق اى في ماله
فكان الاول المثل ان يقيده المثل ليصح التزيع بقوله فلا يصح الى
والا فاطلاقه في المثل وتزيعه في المثل صورة التقييد بقوله
في ماله ليس على ما ينبغي لان الكراه بغير حق لم فرد ان يكون
في ماله المكره بالبيع وان يكون في ماله المكره بالكسر والاول باطلا
والثاني صحيح كما ذكره المصنف في هذا الموضع فلا يصح عتقه مكره اى
ان لم يوجد قرينة تدل على الاختيار وان وجدت قرينة صح اخذ
ما يأتى في الطلاق في بيعه وعبارة عام من قوله فلا يصح عتقه
مكره قال في بيعه وعلله ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كما
يذهب اليه الزركشي اخذ من قوله لو اكره على ايقاع الطلاق
فقصده ايقاعه صحيح المقصد سم على قوله فالمرجح في حق المكره
كناية كما ذكره في الطلاق في ماله واعلم ان تقييد المثل
بماله واخراج محترزه ماله غيره الا في الاقرنية في المثل تدل
عليه بل عمومه يشمل المطلق في المحترز الا في ويملك ان يبايع
بان التقييد بماله مأخوذ من قوله الا في ورايتها ولاية وبالكراه
انتمنى الولاية وبان المحترز الا في يستثنى من الشرط المتعامل
طى لعدم رضاه اى والرضى شرط لقوله تعالى لان يكون الخ

ع ش وبيع اى عتق المكره بعت ومن الاكراه بعت ان يكون عتقه
لحام محتاج الناس اليه فيكرهه على بيع الزائد على كفاية سنة
قال شيخنا وهذا خاص بالطعام وليراجع برماوى فالمرحوم
الحاكم عليه اقم انه لا يصح لوباعه او اشتراؤه بالكراه غير الحاكم
ولو كان المكره مستحق الدين وهو موقوف لانه لا ولاية له ثم ان تقيده
الحاكم فتحة الصحة بالكراه المستحق او غيره ممن له قدرة ثمن له شئ
مثل شاة البلد ومن في معناه لان المراد اصيل الحق المستحق او
طعاما طيم البيع بنفسه هذا ولصاحب الحق ان يأخذ ماله ويصرف
فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقه ويحصل حقه به وان يملكه
ان كان من جنس حقه لانه ظاهر ومنه ما يقع في ماله ان يعلق
المترمين في البلاد ياخذ عكالات الغلابين لا متاعهم من اذ المال
اى العواجب فيبيع البيع ع ش على م ر ولو باع ماله غيره البيع
ليس قيده بل مثله المثل بان يكره على شرائه بماله المكره تكسر
الراعى ش وهذا محترز قوله في ماله ر واصله ومثله وكثيرا كره
على بيع ما وكل في بيعه وعبد اكرهه سيده على بيع ماله متو برى
واسلام من يشتري له ماله ع ش اى وحل ثمن يشتري له سيد ما كره يكره
وحشى كما يعلم من م ر ولو بوكالة فلو اشترى الكافر ما ذكر
لمسلم وان لم يصرح بالسفارة اى وقد نوى الموكل لا يقتضى المحذور
في غارق منع انانية المسلم كافر اى يقول نكاح مسلمة باهتصاص النكاح
بالعبد المحرمه الا بضعه وبان الكافر لا يتصور نكاحه لمسلمة بخلاف
ملكه لمسلم كما سياتى م ر وعبارة البرماوى اما سائر الكافر
بوكالة عن المسلم فنصح ان يصرح بالموكل او نواه لكن لا يقتضيه
بنفسه بل يقتضيه الموكل ان كان حاضرا في البلد فان كان غائبا
فيسل له ان يوكل مسلما في بيعه عن المسلم او يقيم القاضى من
يقتضيه له فيم نظر والا فرب الثاني كمنصف اى ما فيه قرآن
ولو عرف ان يملك انه من القرآن ع ل ولو في ضمن علم كالتحاور في ضمن
عمية لافى الدراهم والدنانير وسقوف البيوت قال شيخنا لانه

لا يقصد به القران في ما يوجد نظم في غير القرآن لا يحرم بيع الكافر
 الا ان قصد به القران في ما لا يوجد نظم الا في القرآن
 يحتاج الى قصد في ذلك وفيه لا يفسد جملته المنفصل عنه لانه
 وان حرم منه للمحدثات بجميع الكافر ولو اشترى مسلم وفيه لا يفسد
 والمعتد به في نفسه من رسم على وجهه من على من وهدى
 الصورة بغيرها قول الله الاتي وشرا البعق من ذلك كسر الكفر
 كتبت حديثا ولو صنفه في شرا السلف هي الحكايات والمجاني
 عن الصالحين فان خلت عنها حازي اى صبح البيع ولو كتبت الحلال
 والمحرّم التي هي الفقه ومثل انار السلف اسم من اسماء الانبياء والملا
 وظاهره ولو غير مشهور لا يعرف الا الخواص من اهل الاطلاع
 والمواد الانبياء الذين لا يعرفونهم بخلاف الانبياء
 اسرا بيل بالنبوة لليهود قال ج له والذي اعتمد في التوير كان
 لا يبيع ببيع كتبه الفقه لانه لا يتبعه اى لا يتفق عند انار السلف
 اذ هو انار النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الفقه المحدث عن
 انار وعنه القرآن يبيع ببيعها شيئا او قول ج ل بخلاف الانبياء
 اسم بيل قال ج ش على امر وفيه وفقه وينبغي الاخذ باطلاهم
 في جميع الانبياء لان دخول الاسماء الموكلة تحت ايدهم
 اهانة لها او مسلم او مرتد اى ولو يشرط العتق بخلاف
 المنتقل من دين الى الكفر اى وان كان لا يطلب منه الا الاسلام كما في
 لانها العلة وهي بقا علقته الاسلام شيئا لما في ملك الكافر
 تغليل له وفي اى فلا يبيع ببيع ذلك الكافر ويؤخذ منه بالاولى
 انه يحرم على المحل اذا استغناه ذي ان كتبت له في السؤال او
 الجواب لفظ الحلال فتنه له فانه يبيع فيه الخطا كغيره في
 علمه وقال شيئا في الجواز لانهم يعقلون الله تعالى قال
 تعالى ما منته هم الا ليربونا الى الله تعالى وقال لئن سألهم من خلق
 السموات والارض ليقولن الله ولا من الا ذلال غير الا ذلال
 في جانب المسلم وبالا هات في جانب المصطفى لانه يعتبر في حقيقة

الا ذلال ان يكون لا يذلول سكوي بميوية بين الحسن والقبيح
 في الجلالة ع ش ولبقا علة الاسلام اى وفي تمكن الكافر منه
 ان الة لما شجرو ونشروا العلقه بالمطالبة بالاسلام ولم يظهروا
 ان الة لما شجرو الكافر منه اذ لا مانع من مطالبة بالاسلام وهو تحت
 يد الكافر شيئا وا جيب يا من تضعف في او يقدم لتقوية
 بالكافر مع بعده عنا وقال البر ماوى المزار بعلة الاسلام مطا
 بما مضى في حال الردة من الصلاة والصوم وتوذلك والاولى ان
 يقال في اتياع هذه العلة اذا كان يطالب بالاسلام فزما يسلم
 اذا طوبى به فيبقى مسلما تحت يد الكافر شيئا كايده او ابنته
 ومثله من اعتاد وشهد تجرته بعدم استقرار ملكه بالاسلام
 بمسئلة المرتد اى في من يادته على المهاد لاعلى الغوري
 في جميع كتبه ع ش وعدم مراية خرج وطاعة الطريق قال
 السكوي ببيع ببيع عدة الحرب لهم ولتحت اذا علبه على الظن ان
 يتخذ منها ذلك حرم مع الصحة سم عدة حرب بضم العين وكسر هاء
 شيرى ودرع درع الحديد مونة ودان ابو عبيدة تذرو وتوتا
 ودرع المرأة قميصها وهو مذكر مختار ع ش وحنل اى وان لم يصل
 للركوب حاله لا ولا ما يلبس له كسرج ولجام وينبغي ان يكون مثل الخيل
 السطن اذا كان نوا قاتلون عليها في البحر وخرج نحو سكرين
 صغير ومقتضا عهد سنجاع ولو كبير الا ان علم مقتضاها
 فلا يبيع سداوه اى المذكور لجزى ولو كان موكلا لتا صل الحراية
 فيه فلا نظر لكونه في قبضتنا لانه يفتقن به على قتالنا فالمفع
 منه لا امر لازم لذاته وهو الاستعانة على قتالنا اى كلها فالمفع
 بالذات في اقتضا المفع فيه اى بسبب العناد جميع زيادة
 بملاقى الدم وبخلاف الباعى وقاطع الطريق لسهولة تداركه امرها
 ثم وهذا معنونه قوله حراية او معنونه قوله لجزى اى في
 دارنا اى فانه في وقتنا وليست الحراية متصلا متصلا فيه
 ما لم يعلم انه يدسه لاهل الحرب والمالم يبيع الشرا خلافا لجزى حيث

لبنه

موتنا

قال بحجة الترامع المصحة وخرج بدارنا مالو ذهب الى دار الحرب بجمع بقا
فقدنا الذمة وودع الجزية فلا يصح اذ ليس في قبضتنا وقد يقال هو في
قبضتنا مادام ملتزمنا العبدنا ومن لم يبق في قبض الجلال بدارنا حلال ومن
ثم قال بعضهم الاولى حذف قوله في دارنا اذ لا يتعين جعله عدة
هنا فان ظن جعله سلا حارم ومع بيعه لباع وقاطع طريقا
مر قال ع ش فريضته انه لو اخبره معصوم بجعلهم له عدة حرب عد
صحة بيعه له وهو محتمل ويغرق بينه وبين ما لو علم غير ممكن
واخبره معصوم بعدم خروج شئ منه حيث قيل عينه بالنفس
بان الشارع جعل اهم من تغييره بالسلاح اجاب عنه م يقول
ان هو هو هناك نافع في الحرب ولو ذرعا وترسا بخلافه في صلاة سنة
والخوف لا اختلاف ما خطما هـ اي فالمراد به ما يدفع لاما ينفع
وشر البعض من ذلك اي المصحف وما بعده والمراد البعض الثاني
ع ش على م على عمل بعله بنفسه وان لم يلحق به عمله كالاعمال
في المتهمة وهو شريف في قومه وظا ولو خذ منه مسجدا وعالم من
العلمين وهو كذلك ونسب له الحاكم وانما ذكر هذه المسئلة هنا لانه
في عدم صحة بيع المسلم للذمي وخرج بقوله بعله بنفسه مالو اكرهه على
عمل في ذمته فانه لا كراهة فيه لتمكنه من تحصيل العمل بغيره ونحو ان
كان مالكا لثمنه الا ان الامر فيه اخف من اجارة العين كما قال
ع ل فلو اراد ان يفعل ذلك بنفسه مكن من العمل ولا يمنع عليه ذلك
لعدم التعيين واما اكثر المصحف فمكره ولو في الذمة بان استباح
مصحفا موصوفا عن عيني والكراهة متعلقة بكل من المسلم والذمي كما
ذكره البرماوي وشي ل لكنه يومر بازالة الملك عن منافعها بان
يوجبه لمسلم كما قال م ش على ع م وهو مكره لا يكره ان يوجبه
لكافر ثم يامر ذلك الكافر بجارته وهله او هو مكره ولعله حيث
فهم من حاله ان الغرض من ذلك التلاعبا بالمسلم واستقاوه في سلطة
الكفار والافلا مانع من اجارته الى كافر وهو يوجبه الى كافر اذ
ظن ان ذلك وسيلة الى اجارته لمسلم ولا يمكن من استخدا م في

العارية وحفظه في الوديعة بل يتعين ان يستثنى مساما في حفظه
وان يدفعه لمسلم يخدمه كما في ع ش على م وبلا كراهة اي لا يفت
حق الكافر الرهن ولا في حق المسلم الراهن ولا يسلم له بل يوضع
عند عدل م م ويخفى ويكره للمسلم بيع المصحف انما يسمى عرفا
وان كتب على هيئة التهمة لان في ذلك نوع امتحان حيث جعل
للمسلم التي تعرض للبيع والشراء ع ل وقال ع ش المراد بالمصحف
هنا حاله القرآن بخلافه في قوله واسلام من يشتري مصحفا على ما
سبق عن م م فخرج به هنا المشغل على تفسير وظاهره وان كان
التغير اقل من القرآن او اكثر وكتب العام والحديث ولو قد سيا
فلا يكره بيعه وشراؤه ص وصح عنه مقابل لدفعه وقيل بدل
اجرة نسخة وقيل يكره البيع دون الشراء وهو المعتمد لما في الاول من
المراد وازالة الملك ولما في الثاني من الرغبة والتخصيل وشقان
ما بين الغصدين وعبارة م م م وكره بيع المصحف بلا حاجة
لمشراؤه وشروط في المعقود عليه ان ظاهره اعتبار الشروط قبل
الصفة فلا تكفي مقارنتها ولا بعضها التي منها وعليه فلو قال لشخص
بفكك هذا العبد مثلا فزاده المخاطب بالبيع ع وقال قبلت لم ينصف
وهو بعيد فليجوز شري ثم رايته في ع ش على م م في الشروط الخامس
وهو العلم مانعه قوله وعلم به هل يكفي علم المشتري به حال العتق
فقط دون حال الاحباب والوجه لا سم وقد يباذع فيه لما هو حوا
به في التولية من انه لو قال لجاهل بالثمن ولبيك العقد وعلم المولى
به قبل العتق ص ع فان قاسم هنا الصحة الى ان يفرق بان التولية
لما سبق خلف العلم بها كانت فالمعلوم بخلافه هنا متمنا او متمناه
وانظر هل يصلح كون الثمن منقعة او لا ثم رايته في الروض وشي في كتاب
الصدق مانعه فصل في عمل يستاجر عليه لتعليم القرآن وحياطة
وخدمة وبنما يجوز جعله صداقا كما يجوز جعله غنما خمسة اموري
فقط في غير الربوي واما الربوي فسيان له بشرط اذلة على الخمسة
وقد ذكر السبكي ان الخمسة ترجع الى شرطين فقط وهما كونه مملوكا مستغدا

به لان القدرة على التسليم والاعمال به وكون الملك لمن له العقد شروطا في
 العاقد وشروط الظهارة مستغنى عنه بالملك لان النجس غير مملوك
 واحيد عقد ذلك بان هذه امور اعتبارية تارة تعتبر مضافة
 للعاقد وتارة تعتبر مضافة للمعقود عليه نرى وانما نرى من بعد هذا
 هنا دون ما سبق بطول الفصل بينها بالتفريع على كل واحد فربما يسهل
 ارتباط المتأخر بباقيها نظير ولو غلبت النجاسة في مثله ولو كان
 الظاهر بالاجتهاد فيبيع احد المستفيدين من الماء وغيره قبل التمييز غير
 صحيح كما قاله ج ل وفي ع ش على م ر وقوله طهر ولو حكم اليد قبل نحو
 او ان الخنزير المعجونة بالسرجين فانه يصح بيعها للمعجونة بها في
 ظاهرة حكمها وقول ج ل ولو كان بالاجتهاد ومثله في سم لكن يعلم
 المستزى بالاحوال هي ومع ذلك فهو لا يجوز له الاستعمال اعتقادا
 على اجتهاد البائع او لا فانه نظير والاقرن الثاني لان المجتهد لا يقبل
 مجتهدا كذا نقل عن ع ش فراجعهم هذا وقد قيل الملك يغني عن الظهارة
 لان نجس العين لا يملك ويرد بان اغناه عنها لا يستدعي عدم ذكرها
 لافاته فربما يحل الخلاف والوقوف مع الاشارة لرد ما عليه المخالف
 من عدم اشتراطها من اصلها من هو سم م ر ومحل الخلاف هو الظهارة
 ومحل الوقاف هو الملك ويدخل في الظاهر المانع اذا وقعت فيه
 ميتة لا نفس لها سائلة ولم تغيره وينبغي نبوت الخيار عند الجمل
 وهو المعتمد ولو اعتقد البائع النجاسة دون المشتركة في الجمل
 له الشرا ويصح نظر العقيدة او لا الذي ينبغي ان معتقد النجاسة
 اذا قصد حقيقة البيع لا يصح واذا نقل الاختصاص صح وكذا ان
 اطلق كما في البر ماوى او امكان ظهوره اى فالشروط الاحد
 الدائر وقوله فلا يصح الخ تفريع على معهود الاحد الدائر
 بفصل اى كقولنا نجس بما لا يستلزم منه قال ع ش ظاهره ولو كان يبيع
 او يموت له ما وقع وهو كذلك بر ماوى ايضا بفصل هو قيد معتبر في
 امكان ظهوره القليل المتنجس بالمكاثرة وامكان ظهوره النجس بالتخلل
 وجلب الميتة بالبيع منى عن مثل الكتاب اى والنهى عن عمله يدل على

هذا هو الوجه في
 صحة البيع

فناد ببيعهم ع ش في المذكور اى في الحد يمين اى والحكمة في النهي عن
 بيعها ع ش بخاسته عينها بالاعدم النفع بالوجود هه فيها م ر ووجه
 ذلك ان الاشياء لها منافع والخمر يطفى به النار ويغنى به الطين والميتة
 تطعم للجواش ويطهى بشحمها السفن ويسرج به والكلب يصيد فكلما ان
 منشا النهي بخاسته العين بر ماوى اعم من تغيره بالبيع اى لشمول
 للمنفعة هذا بحسب الظاهر المتبادر من لفظ البيع والافنا لنظر الحقيقة من
 ان البيع يظلف على كل من الثمن والمثمن فلا يجوز كما صرح به في الفروع
 في غير التيمم وغيره من م ر رى ولا بيع متنجس اى ببيع استغلا لا
 تبعا لما هو كالحزب منه والاصح ارض بنيتا بلدين او اجر عين يسرجين
 صحيح ج ل ومثله م ر والبيع واقع على الجميع وقال سم الوجه ان البيع
 واقع على القطار وانما دخل غيره تبعا بنقل اليد فراجعهم تفصيله
 علم من هذا ان بيع الخنزير المتماز بالرماد النجس او السرجين صحيح
 كالازيار والجر والمواجير والقلل وغيرها ونقدم في الظهارة
 انه يغني عما يوصف فيها من المانع فلا يتنجس فرع نقل عن
 شيخنا م ر صحة بيع وار منبته يسرجين فقط ومنه ما تقدم عن سم
 ولود هنا غاية الرد على من قال بصحة بيعه كما فهم م ر من عبارة
 الاصل والرد على من قال بامكان طهره كما فهمه المحقق من عبارة الاصل
 فهو غاية في قوله لا يمكن طهره او في قوله ولا بيع متنجس والظاهر
 ان فيه قولين ضعيفين القول بامكان طهره والقول بصحة بيعه
 والثاني مبنى على الاول ولا اثر لامكان طهره في عبارة م ر
 وامكان طهره قليل بالمكاثرة وكثيره بزوال التغير كما مكان طهره
 النجس بالتخلل وجلب الميتة بالديار اذ طهر ذلك من باب الاحالة لا من
 باب التطهير اى فلو كفى طهره هنا بالمكاثرة لكفى طهره الغير بالتخلل
 وقد يقال هذا قياس مع الفارق لان الماء من جنس الطاهر بخلاف
 الخمر وكان الاولى للمثمن التفريع فتأمل فرع لو تصدق او وهب
 او اوصى بالنجس كالدهن والكلب ونحوها صح على نقل معنى نقل
 اليد لا التملك سم ع ش ونفع به اى بما وقع عليه الثمن في حد ذاته

ولا يصح بيع ما لا ينتفع به بمجوده وان تان التمتع به بغيره الى غير ما سبق
في نحو جيتى حنطة اذا عديم التمتع اما للقلية كجيتى بر واما للخمسة كالحشر ان
وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحق لصحة بيع الدخان المعروف بالانفا
به نحو شيشي ما اذا ما يشتري بنحو نصف او نصفين لا يمكن التمتع
به لقلته كما لا يخفى فيلزم ان يكون بيعه قاسدا والحق في التعليل
انه منتفع به في الوجه الذي يشتري له وهو ستر به اذ هو مبيت
المباحات لعدم قيام دليل على حرمة منعها انتفاع به في وجه
مباح ولعل ما في حق الشيخ مبني على حرمة منع وعلمه في حق بني
القليل والكثير كما علم مما ذكرناه فليراجع رسيدى وسيدى على مر
وعبارة في حق فائدة وقع السؤال عن في الدرس عن الدخان المعروف
في زماننا هل يصح بيعه ام لا والجواب عنه الصحة لانه ظاهر منتفع
به لتضييق الماء ونحوه كالنظير به ولو ما وترا با هذه الغاية للرد
وقوله بمعدنهما اي مكانها الذي اعد لها ومعدن الماء البحر ومعدن
التراب التل مثلا لكن يشترط ان يكون المائي قربة مثلا او يكون
التراب كما في ذلك المائي ومرو في شروحه في صورة المصلحة
انه باع قربة مثلا على سبيل البحر يحتاج في ولا يقدح فيه غرضه من هذا
الرد على القول ببيع نصف دار شائع بينهم لاهو ومن فوائد منع
رجوع الوالد او بائع المفسد في حق ام ما لا اي فيما لا يطاق منه
التمتع هذا لا يرد لعدم صحة بيع دار دون ممرها اذا كان يمكن اتخاذ
ممر لها نحو برى كجيتى صغيرا اذا لم يترتب عليه تفريق مجرم بان مانت
امه او استغنى عنها بر ماوى حشر ان جمع حنوة بغيره تحت ار
ع ش كنية ومما جرب السعيا سرب ما الكاوى وقوله وعقرب وما جرب
السعيا سرب ما الرجل ج في وبر ماوى وقارة بالبحر لا غير في الاموان
مقدوا وجهما وجهه خزان واما قارة المسك جالز وتركم مفردا وحقا
شفتا وخفتا في الخنا والخفتا بفتح الفاعل مودا والاني خفتا
والخفتا لغة فيه والاني خفتا اذ لا تنفع فيها يقابل بمال اي
لا تنفع يعتبر ويقصد سربا بحيث يقابل بمال لانه المراد فانه ارع

ان يكون فيه منفعة مقصودة معتد بها شرعا بحيث يقابل بمال وان لم
يكن من الوجه الذي يواد الانتفاع به منه فلا يخالف ما سبق في الاصول
والنار من بيع الجزة الظاهرة والتمزة الظاهرة قبل بدو الملاح بشرط
القطع من في الخواص وهي التي تذكر في الطب لمنفعة الكله به
المضاحية فيه وفيما بعده بياتية وعزاي كبير لا يقبل التمسك
للمصيد بخلاف المعلم وما يقبل التعليم فانه يصح وبه جميع بين التفاضل في
كلامهم سنوبرى وما في اقتنا الملوكة الخاى واقتنا وهم لما حرام سنوبرى
من الهيئة اي هيبة المطلق لم بسبب اقتناهم لها والسياسة
وهي اصلاح امور الرعية وتدريب امورهم بامتثالهم لهذه بسبب اقتنائهم
ذلك في نوع عطف لازم على ملزوم او عطف مسبب على سبب وقال ع من
عطف تغير قال في المختار يقال ساس الناس اصالح امورهم ما ينتفع
لان في كل من هذه الثلاثة منفعة معتد بها شرعا اي وفردا لغيره
وهرة لدفع الغار ونحوه وعند لبيب وهو البليل للامتنع بصوت
وطا ووس للامتنع بلونه ج ل كصنع جعله من السباع وجعل الضب
من الحشرات لكونه صغيرا يشبهها وفردا ولو قبل تعليل سنوبرى
حيثي ترولا ان لو وضع ما في حق للاصطبياد لان ذلك لا يعد ما لا اي
لقلته وحقه كما في قوله فلان ليس من الرجال وهو رجل فلا ينافي
انه مال شيخنا وقال انا قوله لان ذلك لا يعد ما لا اي لانه لا ينتفع
به وكان المولى التعليل بعدم التمتع سنوبرى اي لان المحدث عنه
كونا المبيع منتفعا به الا ان يقال لما كان نحو جيتى البر منتفعا به فظا
لنحو اصطبياد بفتح لم يعمل بعدم التمتع وعبارة من لان انتفا التمتع
بذلك لقلته هو وقال بعضهم اي لا يعد ما لا منتفعا به فظا بفتح
الدليل المدعى والة لهو لم يقدر بعد العاطف لفظة لا يبيع
كسابقه من المعطوفات ولعلم لقرب هذا من المعطوف في قوله لكن
تشكل اعادته في قوله ولا يبيع جان مع قرب هذا السابق فليتام
سنوبرى ويجاد عن يانه اعادها في قوله ولا يبيع جان لانه
معتد بعقيد بين فلولم يعدها لتوهم رجوع العقيدين لغيرهون ايضا

بفتح

والكان بعده قوله على ما ياتي بحرية من غير ما كالغصير
والطبول غير الدركلة شيخنا وان يقول رضاها غاية للرد
وقوله ولا يتعد رد لما يملك به الحق وعبارة اصله مع م
وقيل يبيع ان عد رضاها ما لا لان فيها تفهما متوقفا على
الصغير ورد بانها ما دامت على هيئتها لا يعقد منها سوى
المعصية وبم فارقته صحة بيع انا النقد قبل كسره والمبراد
يبقى بها على هيئتها ان تكون على حالة بحيث اذا اريد منها ما هو له لا يتعد
الى منفعة وتعب كما يؤخذ من واهب الغضب فتغير بعضهما مما حصل
بيع المركبة اذا فلك تركبها بحمول على فلك لا يتعد بعده لبيها
بما ذكرناه ويصح بيع انا ذهب وقضه لا يتعد العلة المذكورة
ويحل خلاف لما في فتاوى السيوطي من فاستشكل ذلك على منع ال
الذهب والاسنام واحيد بان الغلبا مقصد المصنوع وهو الذهب
والفضة اللذان هما قيم الاسيا والالهو علب اعتبار مقصد الصنعة
الحرية التي انما تقصد الآلة لاجلها وكذا الاسنام علب فيها النظر
الى الحدوث وهو مبرور وقدره تسليم اي يقين خاصا وشرا
والمواد القدره حالة العقد بلا مودة اخذ من قوله بعد لبيها
عند تملكه حاله في وذكر مفهوم القدرة حاسا قوله فلا يصح بيع
موضوع الخ ومفهوم القدره شرعا بقوله ولا جزء معين الى آخر
الامانة في بيع غير ضمني اما هو فمفهوم لئلا يقدر على الانتزاع
لقدرة العتق مع كونه يغتفر في الضمن ما لا يغتفر في غيره ويصح
ايضا بيع الايق والمغصوب والمحال لمن يفتق عليه ولو كان
عاجزا عن انتزاعه من على م لم يوفى بمحصل الوضو اي من
الحايب الخ فكانه قال يشترط قدرة المشتري على تسليم المبيع
ليقف البايع بمحصله لان المشتري لو لم يقدر على التسليم يرجع
في ماله فلا يظفر به البايع اولا مما عير به وهو تغييره بالتسليم
لان القدرة على التسليم ليست شرطا لكن يجاب عن الاصل بان
اقتصر على القدره على التسليم لا بما حصل وفاق لانه متى كانت

البايع

البايع قادر على التسليم والمشتري على التسليم صح البيع جزوا
وان كان عاجزا عنه وكان المشتري قادر على التسليم صح البيع
كما في م روجو من الروض وقرره في فلا يصح بيع خوفه
اي ولو لم يفتق العتق وان عرف محله واستشكل الاستحوى
مبيع بيع الضال والايق والمغصوب بان اعتقادهم جازا وقد
صرحوا بان العبد اذا لم يكن في شرائه منفعة الا حصول التواب
بالعتق كالعبد الزمن صح بيعه واعتاق المبيع قبل العتق صح
وتكون قبضا فلم يكتف لم لا يصح بيع هولاء الا انوارا مقابل مطلق
لوجود منفعة على المتافع التي يبيع الشرا لها واحيد بان
هنا وجد هائل بينهما وبين الانتفاع بها بخلاف الزمن ليس فيه
منفعة حيل بين المشتري وبينه حتى لو فرض ان لا منفعة في
ما ذكره في العتق لم يصح ايضا كما افاده الوالد ما مضى من
م ر والبر ماوى ومثلهم رى بانق بياق للفق وهو في الفرق
بي الايق والضال وقضية ما في المختار حيث قال في باب اللام
والضالة ما مثل اي ضاع من الهيمة للذكر والانثى وفي القاف
ايق العبد يابق بغير الباء ومنها اي هرب اختصا من الايق بالرفق
والضالة بغيره من الحيوانا وبغيره في المختار بانهم يفتق
وزها على وجه شاردا لقادر اي يقين فقد قال المتولي لو
اصطلقت قدوته وعدمه لم يجوز حل ومثله القادر العاجز اذا كان
يقين عليه او كان البيع ضمنيا استوفى ولو اختلف في المرحا
المشتري ولو قال كنت اظن القدرة فان عدمها حلف انه لم يكن
قادر على الانتزاع وبان عدم انقضاء البيع صحافي م ر الى
موت لا اي لها وقع ولو تحملها البايع للمنة والموتة اما بالمال
او بالغاب اليدون ينبغي المنع اي منع صحة البيع كخز ان اي
ولم يمت من حيوان حي بخلاف المذكور بالعتق م ر ونحو ان يفتق
انا النقد من مبيع جزء معين منه لم يمتاقتا وجوب كسره
فالمنفعة الحاصل فيه موافق لما مطلوب فيه فلا يفرس

لم ينقل نقيضين لان الان لا يشتري طعيمه النفاضة لان كسره ينقص قيمته
 مطلقا شيئا الا بالاكسرا والقطع اي لانه مبيع معين وقبضه
 بالتقل وهو يستلزم فصل ولا يكتفى في تسليمه بتسليم الجمل محال
 وفيه اي في كل من الكسر والقطع ومن ثم لم يمتنع بيع احد خفيين
 مع نقيض قيمة الباقي لان نفاذ كل من الكسر والقطع وهذا عين
 صواب النفاذ لا في كسره بل في كسره هو القطع اي الثوب من القطع
 كما ذكره صاحب القاموس كذا المراد هنا الا ان منه عيب وفيه
 البر ما وى الكسرا في اللغة اسم للقطع الا بغير الختم وليس
 هو مراد القاطع ودواع معين كان قال بعتك هذا الدواع من
 هذه الارض شيئا فالمراد بالمعين المتخصص فيبعضه صحيح سواء
 علمته دواع الارض او لا بخلاف المباح فيه ببيعها ان كانت
 معاومة الذرعان او ينزل على الاشاعة فان كانت مجهولة الذرعان
 فلا يبيع ببيعها كما يعلم مما ياتي في ارباب الاختلاف تأمل سم
 لا ينقص البند وراي النقص ونقص المالح ووجهه اي اتفقا المذمور
 ونقص القيمة اي بسبب ذلك على التفصيل في الثوب اي
 بين كون فصله ينقص قيمته او قيمة الباقي ولا يمكن تداركه اذ
 بالاذلة العلامة على او سرق قطعة ارض بجانهم ربيدي زوجي خفي
 اي فردق خفي فكل منهما يقال له زوج لانها من اوجه لصاحبه وفي المختار
 الزوج ضد الفرع وكل واحد منهما يسمى زوجا ايضا يقال للانشاء
 زوجان قال تعالى من كل زوجين اثنين وقال ثمانية الزوج وقضها
 ثمانية افراد مع نقيض القيمة بالتعريف لان النقص يمكن تداركه
 بغير امثلة وطريق من اراد البيع انت خير بان هذه الحيلة
 انما هي طريق لصحة البيع لا لانفاخر من القطع الذي فيه الرضا عه قال
 وقد يماس به سوج له في القطع حرجا كغيره من الشرا وكم كلامهم
 في غير هذا العمل ان اضعاف المال انما يحرم ان قصدت عينا وهذه ليست
 كذلك لانها لغرض نعم لو زيد له على قيمة المعطوع ما يساوي النقص
 الحاصل في الباقي فالطريقة البية ولا حرمته في القطع اذ لا اضعافه

مال ح ولا يحتاج الى حيلة منوبى ذراع من ثوب وهذا مثل الثوب
 في هذه النكاح والسيعة انظره من الغلال حيث قلنا بانه كان
 فصله ينقص قيمته او قيمة الباقي ان يواظب صاحبها على ان
 كان المشتري غير مريد الشرا باطن اهرم عليه مواطاة البائع لتفصيله
 بمواطاة وان كان مريدا ان يعرض له عدم الشرا بعد لم يحرم المواطاة
 ولا عدم الشرا ولا شيء عليه في النقص الحاصل بالقطع فيها ويصدق في
 ذلك لانه لا يعلم الا منه عيب على مرفق فذبح بلا هلاخا واخرى
 بان الحيلة في امتناع البيع موجودة في ذلك واحدا بان هذا
 تصرف لا احتمال رجوع من وافق على الشرا عنه لما ان الاصل عدمه
 في كل ولا ضمان عليه لرجوع عيب على مرفق اما بيع الجزء الثالث
 محترق قوله معين وقوله من ذلك اي مما ينقص فصل الجزء منه قيمته
 ولا يبيع مرهون اي لغير المرتين عيب بعد النقص اما قبله
 فيكون بيع غير اذن المرتين او في لان عبارة الاصل تقتضي ان لو باع
 المرهون قبل قبضه بلا اذن المرتين لم يبيع وليس مراده عيب
 ولا يبيع بها لغير الجني عليه وبغير اذنه لوالا فيضج والظاهر
 بسقط حصة او يبقى متعلقا بالرقبة وما معنى تعلقه بها اذا كان
 البيع له تأمل تعلقت برقبته اي ذاته مال لكون الجنانية خطا او
 عليه عيب او عيبا وعفى عنه على مال او تلف ما لا يغير اذن الجني
 عليه او تلف ما سرقه ثم مر فان حصلت البراة عن بعض
 الواجب انك منه بغيطة ويغادر المرهون بان الواهن هو على
 نفسه فيه ثم مر لان الجنانية تقدم على الرهن لان الحق فيها
 متعلق بالرقبة فقط وفي الرهن بالرقبة والذمة معا فيحتاج في
 بخلاف ما اذا تعلقت بها او جزئها معنوم قوله مال ولو قبل
 فضا ما بعد البيع في يد المشتري فعليه تفصيل ذكره في الرهن كاصله
 حاصلا انه ان كان جاعلا انفسخ البيع ورجع جميع الثمن منه
 وتجهيزه على الباقي وان كان عالما عند العقد او بعده لم ينفسخ
 ولم يرجع بشئ سم ما اذا تعلقت الخ كان قتل هرا او عمدا

عدواً وقوله او يجرى ما كان قطع يد امثلاً لانه يجرى سلامته بالعفو
اي مجازاً فان عني اي بغير البيع المستحق على مال فالذي اقتضاه كلام
الرافعي في نظيره من الرهن ترهيج بطلانه فليكن هنا مثله وظاهره ولو
كان البايع موسراً سوي قال ج ل فان قيل هذا موجود فيما
اذا تعلق برقبته مال اجيب بان النفوس من استحق بالعفو
عن المال وشتم باللعنوع عن القتل والقطع وفيه ان قاطع الطريق
اذا ختم قتله يصح بيعه ولا نظير له هناك ان مستحق العتصاف قد
يعفو على مال وهو ضار لان الاصل عدم ذلك فلو باعه ثم عني المستحق
على مال يتبين بطلان البيع وهذا لا يبراد الثاني لا يظهر وبخلاف
ما اذا تعلق المال بزمته هو موقوف قوله برقبته كما ان اشترى شيئاً
فيها وهذا السرا فاسد فلذلك قد يقولوا واقلعه لاجل ان يتعلق
المال بزمته لان العقد لعناده لا يلزم ذمته وعبارته فيما ياتي
الرفعي لا يصح بفرقة في مالي بغير اذن سيده وان سكت عليه
فترد لما لك فان تلف في يده ضمنه في ذمته ويؤخذ من كلام المتأخرين
يا اي ان قوله التلغ ليس بقيد بل مثله ما اذا تلف بنفسه او تعلق
تسببه كان تزوج اي باذن سيده وعبارته فيما ياتي فصل لا يضمن
سيده باذنه في نكاح عبده مهر او لا مونة وهما في كسب العبد بعد
وجوب دفعهما له وحيث باعه سيده الاذن له في النكاح فيلحق بغير
المشتري على مونة يصرف كسبه في مونة زوجته او لا الظاهر ان كانت
عالمات بان تزوج لزمه جعل مونة من كسبه وان كان جاهلاً فله الخيار
قال شيخنا وفيه ان هذا اي قوله او تلف بكسبه مع ما قبله خارج عن
الموصوع الذي هو جاني واجيب بان لا يبركون الا مقام اعم
من المقسم والاولى ان يجاب بان الضمير في ذمته وكسبه راجع
للعبد لا بغيره كونه جانياً لان ما ذكر ليست اقتساماً وان كانت تقول
اليها وايضاً كون الاقسام اعم من المقسم رده بعضهم كقولنا الحيوان
ابيض او غير ابيض والابيض اما وفيه او يبيع او غيره فما يصح اي اذا
كان العبد موسراً عبا سم ولا يشكل اي الحكم بالصحة لانه مانع

الصحة وهو التعلق بالرقبة وان لم يلزمها اي وان لم يلزم الحق ذمة
السيد الخ لزمه المال اي ان لم يرجع عن اختيار العتد فيجبر على اده
بتأديته امتناع الوجوع عن العتد بعد البيع قال سم وينبغي ان يجوز
له حيث كان له فسخ البيع بان كان الخيار له بخلاف ما اذا لزم من ذمته
ففيجوز المنع ويحمل الجواز ويصح البيع وهذا الاخير هو كلامهم
سوي والافسخ البيع اي فسخه الحاكم او الجاني عليه وقوله
ويصح في الجنائية اي باعه الحاكم ع ش ولاية اي بمالك او وكالته او
اذن الشارع كولاية الاب والجد والوصي والقاضي والظاهر بغير حق
جنس حقه والملتقط لما يخاف فساد زى والمراد ولاية عامة يخرج
المبيع قبل قبضه وفي نفس الامر كما يدل عليه قوله الات ويصح بيع
مال غيره الخ للمعاقد باعاً او مشترياً وقوله عليه اي المعقود
عليه ثمة او مئمة وكل منهما له ولاية على عوضه فلا يصح عقد
فضولي لو غير بالتصرف كان اعم ليشمل التلغ ايضاً كان طلقاً او عتق
لكن لما فرض الكلام في البيع حيث فرض العاقد بالبايع والمشتري
والمعقود عليه بالثمن والممكن كان مراده بالعاقد خصوصاً البائع
والمشتري ولو غير بالتصرف حمل على البيع والشرا بقرينة المقام كما
قاله ع ش وغيره والمراد لا يصح عقد فضولي لغيره اما وقوعه له
ففيه تفصيل وهو انه ان اشترى بعين ماله لغيره او في ذمته او في
قال في الذمة او اطلق لغيره بلا اذن فان العقد يقع للفضولي وتلغو
الشيء فان فقرة لك باذنه صح للغير ويكون المدفوع قرضاً
والفضولي من ليس مالكاً ولا وكيلاً ولا ولياً وان اجاز له المالك
هي للرد وعبارته ثم روي القديم وحكي عن الجديد ان عقده موقوف
على رضى المالك ان اجاز له نقد والا فلا والمعتبر اجازة من مالك الشرف
عند العقد ولو باع مال الطفل فبلغ واجاز لم ينفذ ولا هذا بخلاف
ما لم يحضر المالك ولو باع مال غيره بغيره وهو ساكن لم يصح قطعا
كما في المجموع فظاهر متعلق بمال غيره وليس متعلقاً ببيع والم
انه يحرم عليه تقاطيع نظر اللطم ويكون صغيرة لانه قاسد في طم



كما في البرماوى ونرى أنه لا يأتى له عليه ولاية وان لم يكن ملكه كان
 بان بعد البيع انه وكيل فيه او وصي شيئا او باع مال غيره على ظن انه لم
 ياذن له فانه افترق له فيه ج ل وقوله انه لم ياذن له في كلامه ج ل وان واسمها
 منسل يجوز قياسا على كان اولا فان احبته ليس متدايلا مناسبا
 ان لم يظن شيئا او ظنه متبايا لاولى ج ل وقوله فبان ميتاى يسكون
 اليها في الاقصر من لان ما كان ميتا بالفعل فيه السكون والتشديد
 وما يجوز فيه التشديد لا غير لقوله تعالى انك ميت لتبين انه ملكه
 اى قول لا يثبت ثابتة عليه وعبارة لان العبرة في المعتود لعدم
 احتياجه اليه بما في نفس الامر بحسب اى فقط فلا تلعاب وبقرضه
 لا يقرضه ببيع هو الهازل وخامسها عام للعاقدين ولو هو كذا
 ليشمل بيع صاع من صبرة ج ل وفيه ان الكلام في شروط المعتود عليه
 والعلم وصف للعاقدين واجيب بان المراد بالعلم كونه معلوما
 للعاقدين شيئا هو ما هو ذم من علم المبيع للمجهول لا المبيع للفاعل
 والمراد بالعلم ما يشمل الظن وان لم يطابق الواقع بدليل مسئلة
 الزجاجة التي ظنها جوهرة بل يكفى برويته وان لم يعلم او يظن من
 اى الاجناس هو كما في ج ل ونرى وع ش وقد لا يشترط العلم للمفروا
 او المبيعة كما ياتي في بيع الفقاع وفي اختلاط حام البرجل فانه
 يجوز لاحد المالكين بيع حامه للاخر وان لم يعلماه وكذا ما كان قسره
 صوانا له كما ياتي في س ل وكذا ما السقا في الكوز يتم فيلوا كذا
 الكوز من يد المشتري بلا تعصير كان ضامنا العذر كفايته مما فيه لانه
 معتوض بالشر الفاسد دون ما زاد عليها ودون الكوز كونهما
 امانة في يده فان اخذه من غير عوض ضمنه عارية دون ما فيه لانه
 غير متقابل بشئ فهو بمعنى الاباحة يتم هو جري هذا التفصيل في
 فناء جين العتوة حرقا بحرق هذا كذا اذا اكسرا الفخجان مثلا من يد
 الشارب فان اكسر من يد غيره بان دفعه لآخر لم يبق غيره فسطا من
 يده فانما يضمنان اى الدافع والمدفوع له ر سدي وقد اطلال الردي
 الكلام عليه فراجع للعاقدين في جاب العلم واقره

في جانب الولاية لانه يشترط علم كل من العاقدين بالعلم والمخبر بخلاف
 الولاية فانه لا تكون الا لصاحب السلعة فقط اى فالشرط ولاية البائع
 على المبيع وولاية المشتري على الثمن شيئا لانه اى بالمعقود عليه
 عينا في المعين الذي لم يختلط بعينه فان الموارى بمقتضى او فانه وفية
 بعده وقوله وقد راى مع العذر فيما في الدالة شتوبرى كصيرة وقوله
 وقد راى مع العين في المعين المختلط الصاع من صبرة فالوارى فيه
 بمعنى او فيه وفيما بعده وقوله وصفة اى مع العذر فيما في الدالة
 شتوبرى وقد اشار اليه بقوله على ما ياتي على ما ياتي اى لهذا
 في المعين بصورتيه في قوله ويصع بيع صاع من صبرة وقوله فيما
 ياتي وتكفي معاينة عوض وروية بعض مبيع وفي باب السلم ان
 يشترط العلم بالعذر والصفة من العذر وهو ما انطوى عليه
 عنا عاقبة ما يتردد بين امرين اقليما هو ثمة اى شانه ذلك
 فلا يعترض عن بمخالفة لتقصية كلامهم من عدم صحة بيع كذا الغرض
 وانه لم يكن الا لعل عدم العود من الارشاد لى لما روى التذليل
 المحذوف بتقديره والقر منى عنه ويصح باطل لما روى الخاوية
 للعلمة وقوله عن بيع العذر اى البيع المشتمل على العذر ويصح
 بيع صاع من صبرة اى قوله ان حرجت مائة هذه الثلاثة في
 المعنى معونة على منطوق الشرط وقوله لا يبيع احد ثوبين الى
 قوله او بالحد درهم ودناير هذه الصور الخمسة معونة على
 منطوق الشرط وما قوله ولو باع بغيره اى قوله اشترط تعيين
 هاتان صورتان متفرعتان على المنطوق كالثلث الاول وقوله
 ولا يبيع غائب مقزع على المعنوم كالحقة التي قبله لانه منطوق
 على قوله لا يبيع لاحد ثوبين فكان الاولى بتقديم وقوله وتكفي
 معاينة عوض وقوله وروية قبل عقد الخ وقوله وروية بعض
 مبيع هذه الثلاثة متفرعة على المنطوق ايضا فالجاء فصل
 انه عزم على المنطوق ثمان صور وعلى المعنوم ستة لكنه جعل
 بعض كلامه في الاخر فكان الانسب ان يذكر صور المنطوق

بيان
 من العذر

من طرح قدر معتاد بعد الوزن وتختلف ذلك باختلاف الأنواع جعلهم
لكل مائة رطل خمسة مثلاً من السمن أو الجبن وهل يكون حكمه حكم
الامانة عند المشتري أو حكم الغصب فيه نظر والا فربما الثاني عن
والنظر انه يجوز على الجاهل بذلك قال في طريق الصحة في
ذلك ان يقول البائع بعثك المائة والخمسة مثلاً تلكا هو قد
يقال ان هذا القدر المطروح صار معلوماً عند غالب الناس فلهذا
ما يباح به لعلمهم به مع اقترانهم القبايل على ذلك وهذا يخرجهم
عن حكم الغصب ويجوز كل صاع يدرهم ان خرجت مائة لم يعيد
في هذا البيت كما تبعه لانه لا يشترط ذكره في صحة البيع لا يستغنى
عن البيع فيها بدون التفصيل لعدم الاحمال هناك فلهذا دراهم
لا بيع فحترق قوله عنها وهو معطوف على بيع في قوله ويصح
بيع الخ وقوله او على ذال البيت فحترق قوله وقد راى
موصوفاً بما يعينه اخذ من قوله وعلى البيت الخ لانه اذا كان
غير موصوفاً لم يبيع وان كان ما في البيت معلوماً وعلى
البيت الجملة هالين مجهولان فان علم ذلك قبل العقد
صح البيع ان وصف البائع صفات السلم مثلاً او بالقدرا
ودنا نيرا الا اذا اتعت الذهب والفضة غلبة ورواجا وقصة
واطرقة العادة بتسليم النصف مثلاً من كل منهما ج ل الجمل
يعني المبيع اي مع ان المبيع في الاولى معين والثاني في الثانية
كذلك ولا بد من علم عينها وقوله وبقدرة في الباقي اي لان
الثمن في المبيع في الذمة لانه تركة ومعنى كان في الذمة فلا بد
علم قدره وصحته متحققا وبقدرة في الباقي اي في قوله او على
ذال البيت يراى والصورتين اللتين بعده هذه والمراد بالجهل بقدر
الثمن في قوله او بالقدراهم ودنا نيرا الجمل بقدر الدراهم وبقدرة
الدنا نيرا هل من كل منهما نصف الا ان اولها مثلاً والا فالعلم
بجملة قدر الثمن معلوم لانه الف فان عين البائع قد يغير
قوله على ذال البيت من ذال البراءة لو كان البيت او البر غائبا

عنه

عنها

عنها لم يصح وليس مراد الان المدار على التعيين حاصراً كان او غائبا
عن الباطن حتى لو قال بعثك مائة الكوز الغلاتي من البر الغلاتي وكانا
غائبين بمسافة بعيدة في صبح العقد كما يعبر من قوله فان عين البر
الخ فانه جعل هذا التعيين كافياً لكن يرد عليه انه يجعل تلف
الكوز او البر قبل الوصول الى محلهما الا ان يجاب بان الغرض في المعين
دون الغرض فيما في الذمة مع على م ر كان قال بعثك مائة
ذال البيت من ذال البر العزق بين هذه والصورة المتقدمة الباطلة
ان البائع هنا عين البر وخر اهمه لانه يمكن ان يحيطا بمواهب البيت
ويعرفا تخميناً باخذ كذا وعلى البيت من البر المعين حالاً قبل
تلف البيت فقل الجمل هنا بخلافه لان البر مبهم ويمكن تلف
البيت قبل الايقان بالبر فكثير الجمل ولو تلف البيت هنا فالظن به
انفساخ البيع شتتاً وبعبارة شومر وهو يخرج بنحو منطوق ذهب
منكر المشتري ان يخل ذلك حيث كان في الذمة المعين كبعثك مائة او كوز
ذالكوز من هذه الخطة او الذهب فضي وان جهل قدره لاهاطة به
التعيين بروية مع امكان الاخذ قبل تلفه فلا عزر هذا والمناسب الكلام
التي ان يقول بعثك على ذال البيت الخ لان المتعين جعل المار بمنا والى
جعلهما معاً من الان تعالى لا فرق بين الثمن والثمن في الحكم ومثل
البر الذهب اذا عينه شيئاً لا مكان الاخذ قبل تلفه اي البيت
ثم اي ولان المبيع معين والمعين لا يشترط فيه معرفة القدر تحقيقاً
بل يكفي فيه الثمن بر ماوى - فاندفع استكمال بعضهم بالجهل
بقدر الموصوف - ولو باع بنقد مثلاً مثل المبيع السراو مثل النقد
العرض كالبر مثلاً راجع لكل من باع ونقد بنقد كذا فانه
يسهل المصون والمختار بر والغند في - ونقد غالب اي في مكان
المبيع قال في التحفة سوا كان كل منها مناهلها اي بلد البيع ويعلم
نقوده او لا على ما اقتضاه اطلاقهم وفيه وقفة لمناقاة لتعريف
الاتي ولانه اذا جهل كل منهما نقد المالك كان الثمن مجهولاً لما فالوجه
عدم العمل بهذا الاطلاق شومر وكلامه ل يوافق ما في التحفة

وهو انه يتعين ولو مع كمالها وقوله لان الظاهر ان ما له اي شأنه ان يرد
 في يوم تعدى نوع من النقد يقين ثم ان تفاوت قيمته انواعه
 اي الغالب او رواجها وجب التقييم وذكر النقد للغالب او المسود
 مطلقا العوضي من غير وعبارة عن من مضمونه انه لا يجوز ابدال غيره
 وان ساواه في القيمة وهو مظهر ويوافقه ما في اسم عند قوله المظهر
 بصحة لم يصح ما نصه من ان الواجب بالعام من نقد اخر مخالف
 للاول في السنة دون القيمة فانه لا يصح من لان الظاهر ان رادها
 له انظر لو اراد غيره ويؤخذ مما ياتي انه لا اثر لجزء الارادة بل لا
 بد من التقييم باللفظ اي يقين غير الذي اراده بحسبه الظاهر
 سوي ثم لو غلب المفسر وتفاوتت قيمته انواعه كما اذا غلب
 الريال المفسر وكان انصافا وارباعا وانما كانت قيمة الارباع
 اكثر فانهما يتعين بناء على ان المراد بالمفسر ما قابل الريال الكامل
 شيئا من فلو تبايعا في بطن في بلد من شيئا بتقديم اختلاف
 نقد البلدين فليس يعتبر نقد بلد الايجاب او القول او بحسب
 التقييم قال الشيخ الوجه القليل بهذا الثالث كما ذكره المتوكل
 استرط يقين لفظا اي لا يثبت بخلاف نظيره من الخلع لا يثبت
 بغيره من الا يغتفر هنا ولا يرد عليه الاكتفا بنية الزوج
 في النكاح كما سياتي لان المعهود عليه ثم ضرب من المنفعة وهذا ان
 العوض فاعتقر ثم ما لا يغتفر هنا وان كان النكاح مبناه على الاحتمال
 والتعبد اكثر من غيره ثم ردوا بطل السلطان ما باع به او افرضه
 لم يكن له غيره بحال يقين سره او زاده او غرضه فان فقد
 وله مثل وجه والاقضية وقت المطالبة ثم ردوا بالبيع
 عايش اي غاشيا روية العاقد شيئا واحدا وان كانت
 بالجلس ان هذا من قوله بان لم يره الخراج في ولائها الغنم بين
 هذا وبين قوله لو قال استرقت منك ثوبا بصفة كذا
 بهذه الدراهم فقال بعتك انفق ببيع لا ببيع موصوف في
 الذمة وهذا اي ببيع عين متميزة موصوفة وهذا واضح

ويشبهه على الصنعة كذا بضم ر شوي وعبارة الاسل مع ثم ر
 والاظهار ان لا يصح بيع الغائب والثاني وبه قال الائمة الثلاثة
 ببيع الباع ان ذكر جنسه اي او نوعه وان لم يرياه ويشبه الخمار
 المشتري عند الروية وينفذ قبل الروية العوض دون الاجازة
 ويمتد الخيار امتداد مجلس الروية فنقوله وان وصف المراد على
 القديم وعلى الائمة الثلاثة ولان الخبر ليس هذا حديثا
 بهذا اللفظ بل لفظ الحديث ليس المعاني كالحبر ورواية اخرى
 ليس الخبر كالمعاينة شيئا من وفي ثم ر وفي الخبر ليس الخبر
 كالمعاني وتكفي معاينة عوض عام منه عدم استراطا للشم
 والدوق في المضموم والمذوق شوي عوضا او مضمونا
 وقوله عند العلم بقدره اي وزنا او عدا او كيلا او ذراعا الموصوف
 بها اي بالمعاينة فصح البيع فلو وجدها على موضع فيه ارتفاع
 وانخفاض وقد ظن استوا ما تحتها صح وثبت له الخيار وان علم
 ذلك لم يصح لان علم ذلك يمنع الروية من افادة التخييل بل
 بخلاف المذرووع اي لانه لا تراكم فيه ثم ر قال ج ل وينبغي ان يكون
 مثله الموزون والمعدود وتكفي روية قبل عقد وان وجدته
 المشتري متغيرا عارااه عليه تخير فلو اختلفا في تغيره فالقول
 قول المشتري بيمينه وخير لان الباع يدعي عليه انه رااه بهنده
 الصفة الموجودة الان ورصنه به والاصل عدم ذلك وانما
 صدق الباع فيما لو اختلفا في عيب يمكن حذونه لانها قد
 اتفقا على وجوده في يد المشتري والاصل عدم وجوده في يد
 الباع ثم ر وفرقه ج في الى وقتها اي من حين روية او وقت
 بان يغلب عدم تغيره وان تغير باللفظ لكن بخير فورا لانه
 خيار نقيصة عن وقت كحيوان رااه من يومين او ثلاثة مثلا
 ثم ان كان مراده التمثيل لما يحتمل التغير وعدمه متوافقه نظرا لانه
 سياتي ان الحيوان الغالب عليه التغير لانه يتغذى في الصحة والشم
 فقل ما يفتك من عيب ولما عطفه المحلى عليه فالحق به

بطرفي

حكما وان كان مراده التنظير فظاى نظيره في الحكم وما يحق به وان كان
يطلب تغيره لكنه يفوتنا التمثيل لما يحتمل التغير وعدم استوائه
وعبارة الجواهر وان مضى مدة يحتمل ان يتغير فيها وان لا يتغير
او كان المبيع حيوانا فوجهه ان يصح ما انه يصح شؤبهى واختار
استنتاج في كونه للتمثيل وقال لا يلزم من تغذيه في المحنة
والسوان ان يكونا الغالب بتغيره تامل بخلاف ما يطلب تغيره
اس وان لم يتغير من كاطعة يسرع فادهماى راهما من يوم مثلا
وان فرض انها لا تتغير على خلاف الغالب من وروية بعض مبيع
فسرع مثل السحاب من عن بيع السكر في قدور من هل يصح وتكون روية
روية اعلاه من روية القدر فاجاب بان ان كان بقاوه
في القدر من مصالحه صح ولعل وجه ذلك ان روية اعلاه لا تدل
على باقية لكنه اكتفى به اذا كان بقاوه في القدر من مصالحه للفرق
سم على ان دل على باقية اى على ان الباقي مثله كظم
صبرة مبيعة كلها او بعضها على الاشاعة او الابهام من ووجه
اى به مع الكاف لاجل قوله مما لا يختلف غالبا ومن ذلك الدقيق
وينبغي ان يكون مثله الدين وسائر المائعات في الظروف من
وتشمل هو بالرفع عطف على كظم الواقع خبر المبتدأ بخبر
والمقدور وذلك كظم ومنه قدورهم بعضهم فقراه بالجر قال
الشوهرى وقد بذكر مثل بيان معنى الكاف في قوله كظم صبرة الخ
وانما يتدبر الكاف فيقول ولا يجوز لان الكاف حرف لا يستقل
فكره ان يكون الجار والجر مستقيمين من معنى ومنه بخلاف مثل فانه
مستقل وليس مقصوده ان مثل مقدرة في الكلام كما قد يتوهم
بهم الحزرة والميم اى مع سكن التوت وهذا هو الشائع
على السنة العتقا وهو صحيح وفيه رد على القاموس بعمل
هذا من الحسن وان السكون كونه بفنح الحزرة والتوت والتدوير
الميم او بلاهز والاموذج هو المسمى عندهم بالعينة بان ياخذ بالمبيع
قدرا من البر مثلا ويريه المشتري لتماثل اللام ببعض من ولا

بد الخاى بصيغة تشمل الجميع بان يقول بعثك البر الذى عندى مع
الاموذج فلو اعطى له الاموذج من غير بيع وباعه ما عنده له
يصح لانه عندى عليه انه لم ير من المبيع شيئا وكذا اذا عقد عليه
مستقلا وعلى ما عنده عقدا مستقلا لا يصح بيع ما عنده لما تقدم
مستقلا كبقائه اى لاجل بقاءه فهو علة لقوله صوانا فاختلف
المطلقان لان الاول للتعدية والثاني للعلية وقوله كبقائه بحيث
اذا افاق ذلك الصوان لا يباق ادخاره من كعتق برمان الخ
وكتعق قصب السكر الاعلى وطلع التخل من رفيعه بقرح بان قشر
القصب صوانا لباقيته وحشكتان هو اسم لقطعة عجينة
يوضع فيها سنى من السكر والموز والخوز والفسق وقطيرة
رفيعة ويجعل المجموع في هذه القطيرة ويسوى بالنار والقطر
الرفيعة هي القطرة فتكفى رويتها عن روية ما فيها لانها صوان
له شيئا وقال شيخنا ح في حشكت معناه عجينة وان معناه يابس
بخلاف جوز العطن اى فلا تكفى بروية عن العطن قبل تخفيفه
وقد يقال عدم صحة ذلك لكونه لم يبد صلاحه من وطيد الكفا
اى فلا تكفى بروية عن الكتاب من ووجهها اى من كل ما ليس
صوانا لما فيه كالصدق لدره والقارة لسكرها والحنف والفرش
فيها وكان قياس ذلك ان تكون الحبة المحسوة كذلك مع ان
التقوا برويتها عن روية ما فيها من العطن وقرموا بان هو العطن
في الحنف والفرش مقصوده بخلافه مع في الحبة المحسوة فساخر
فيها من اولى من قوله خلقه اى لانه يرد عليه الخشكان فانه
مصنوع وليس بخلقى ويرد عليه جوز العطن لانه يقال له ايم
صوان اى مطلق صوان لا صوان لبقائه من مع زيادة وعبار
نرى قوله من قوله خلقه اى لانه يرد على طرده العطن في قوله
والدرى صدقه والمك في فارتد وعلى عكس الخشكان وقوله
والفقاع في كونه واجبة المحسوة بالعطن لم يطلان بيع الاول
مع ان صوانها خاصى دون الاخر مع ان صوانها غير خلقى ومثل

المحبة المحسوسة العزلة والنفى كما جئنا الدبرى وخالفنا في ذلك ما بين
 قاضيه شبيهه فخرج جمع عدم الاكتفاء بروية الظلم بل لا بد من روية بعض
 الماخذ لان الجميع ما كوله ذكرنا في باب الاصول والتمارين فلم
 كلامهم بخالف هذا ولا يخفى ان المعول عليه هنا ان يكون قسم هو انما
 لما فيه وقتر القصب الاعلى ليس كذلك على ان هذه العلة التي
 ذكرها الله موجودة في الباقلان فترها الاسفل قد يوكل منها
 ولا يصح بيعها في قترها الاعلى والاولى ان يجعل بان قتره الاعلى
 لا يترجمه وروية بعضه تدل على روية باقية فهو من القسم الاول
 قال شيخنا وهذا بخلاف اللوينة الخضر فانه يصح بيعها في قترها
 ويتنازع في قترها في شراها الكور الذي فيه مع عدم رويته
 وهو بجم الغامر وفي بيعه في ايام العبد في قناني الغراز ويسد منها
 خوفا من هو ضفته كما يدل عليه قول الله لان بقاءه فيه من معالي
 وسعى بذلك لان الرغوة التي تخرج من فم الكور تسمى فقاعا
 ولا يتقيد الحكم بذلك كما قاله البرماوي وفي القاموس الفقاع
 كرمات ما الذي يشرب يسمى به لما يرتفع في راسه من الزبد وهو
 ما يتخذ من الزبيب فيكون من شحم الكلب باسم جزله شيخنا
 في ومثله في شئ ثم قال ع ش وذلك الزبيب يسمى بالفقاع
 فلا يشترط روية شئ منه فهو مستثنى من عدم صحة بيع
 الغائب وتعتبر روية تليف كان الظلم جعل قوله وروية
 بعضه في بيع من افراد هذه القاعدة فتقول الله لغير ما من
 احتراز عن هذا خوفا من التكرار والافال روية في هذا
 تليف به شيخنا ومسايل الما وفي السمن روية جميعها
 حتى ما في الما لان بقاءها فيه ليس من مصالحها وهذه
 المسألة مما تم بها الماوي فقاع السفينة وبعضها مستور بالما
 من روية ما عدا العوزة افعى الما بدم زبد روية
 قديمها وقال ولده ان الدابة كذلك الا ان يتلف العز
 وقوله روية كلها حتى شترها فيجب رفع السرج والى كاف والجل

ثم الروض من ثوبى لاروية لسانهم غير صريح المذكر تليبا
 للماقلع من وبيضا بكم البيا ككر باس المراد به ما لا يتلف
 وجهه ولو كانت اقشرة رقيقة والورق البياض اى ذى
 البياض فهو صفة للورق والمراد بالبياض الذي لم يكت من
 فيجعل الاصغر وغيره وقوله والمصنف معطوف على قوله وفي
 الكتب وصح سلم اعمى مصدر مضاف للمصنف والمفعول في
 كما اشار له الله بقوله اى ان يسلم الخ وان عى قبل يميزه وهذا
 الغاية للرد وبعبارة شام وقيل ان عى قبل يميزه بين الاشيا
 او خلف اعمى فلا يصح سلمه واسار بقوله بين الاشيا الى ان
 المراد بالتمييز هو غير التمييز الشرعى في يدى يعوض في فقه
 اى في فقهه ان كان مسلما وفي ذمة المسلم ان كان الا اعمى مسلما اليه
 فلا يصح عقد السلم معه يعوض معين سواء كان هو المسلم او المسلم
 اليه ع ش على م يعين في المجلس هل يكفي ان يعينه بنفسه
 او لا بد ان يوكل صنيعة يقتضى الاول حيث سرج باس تراط
 التوكيل في القهين والاقباض وسكت عن التعيين في
 ويوكل من يعينه عنه راس مال السلام اى اذا كان مسلما ليس
 اللام وقوله او يقبض له راس مال اى اذا كان مسلما اليه فتقول
 راس مال مسلم راجع لكل منهما وقوله والمسلم فيه اى يوكل
 من يعينه عنه المسلم فيه اذا كان هو مسلما ففي هذه اى قوله
 والمسلم فيه لغا وشتر استوش بالنظر لما قبله كما لا يخفى فتأمل
 مما يعتمد الروية يستثنى منه البيع الغننى وشرا من يعينه
 عليه اى يحكم بعقده عليه من اصل او فرع او من آخر جريته
 او شتره وروية شهادية فيصير منه ذلك لتسوق الشارع
 للمعق كقائى الزركشى ع ش تبليغ وكذا القالة برماوي
 فلا يصح اى الغير وان قلنا بصحة بيع الغائب اى لان الغا
 تمكن رويته بخلاف الاعى فلا يمكن ان يبرى شيخنا وسيله

في بيعه في فقهه ان كان مسلما وفي ذمة المسلم ان كان الا اعمى مسلما اليه
 فلا يصح عقد السلم معه يعوض معين سواء كان هو المسلم او المسلم
 اليه ع ش على م يعين في المجلس هل يكفي ان يعينه بنفسه
 او لا بد ان يوكل صنيعة يقتضى الاول حيث سرج باس تراط
 التوكيل في القهين والاقباض وسكت عن التعيين في

اى وطريق صحة غير المسلم من الامم كالبيع وغيره مما يعتد الرواية
 ان يוכל فيه المشتاق وله ان يشترى نفسه اى ولو لغيره بطريق
 الوكالة عند الغير فبما يظهر اخذ هذه العلة كالبيع بغير
 بالبصير بغير اعتبار تذكروا الاوصاف حالة العقد
 الربا بالقصر كسر الرأيا فكلها ضالمة وتبطل
 الباطل ما مع فتح الروكسها ومع القصر والمذمومة سبقت لقائت
 خلا غامض نازح فيه شقاق في - وقيل فيه ثمانية لغات كسر او فتحها
 مع القصر والمد وعلى كل ما مع الباطل والميم اى باب بيان حكم الربا
 وحكم بيع الربوي مع بعضه قال ل - وظاهر كثير من الاخبار
 بغيره ان الربا اعظم انما من الزنا والسرقه وشرب الخمر لكن اخذ
 والدستور بخلافه قال شيخنا وخرجه بقدي وما ابدى له
 يصح حكمة لا علة وفيه ان عام الحكمة وما يخرج عن كونه عقديا
 ويكتسب بها اى الالف والواو معاً من اى نظر الاصل
 لان اصله زور وعي الاصل والعزم وما وانقلب الواو الفاء ليس
 فيه جمع بين البدل والمبدل منه فتكتب الواو اولاً فى الباء والالف
 بعدها وهذه طريقة المصنف العثماني وقوله وبالبا اى فى غير
 القرآن لان رسمه سنة متبعة ومقتضى هذا انه لا يجوز كتابة
 بالالف وحدها لكن المعروف على كتابته بالالف وحدها في غير القرآن
 شيخنا في وقوله وبالبا اى لان الالف تمالح الباء الزيادة
 سواء كانت بعد او لا فتوابع من المعنى الشرعى لكنه انما يتألف
 ربا بالفضل وقوله عقد فما يقع الا ان من اعطاد راجح باكثر منه الاصل
 بلا عقد ليس من الربا بل من اكل اموال الناس بالباطل عزيرى قال
 بعضهم وفيه اثم الربا الشرعى وشتر على عقد الخ هذه المذمومة
 جامع اذ يخرج عنه ما لو اهدا العوضين او احدهما وتغافلنا
 في المجلس لقصر الاجل او الشرع بالاقبال من مع انه مفقود ويكتف
 انما يبايعه بان المراد بالتأخير في البدل او احدهما اثم من
 تأخير استحقاق العقبين او تأخير نفس العقبين سم واعترضنا

هذا

هذا التعريف بان غير ما منع لان قوله غير معلوم التماثل يصدق
 بالتماثل فكل من غير مقتضى الجنس كان باع سيرة بربيرة شعير
 واحب - بان فى التماثل للمعنى اى التماثل المسمى بربيرة شعير
 وذلك لا يكون الا فى مقتضى الجنس واعترض عليه ان يثبت بان
 غير ما مع لان قوله او مع تأخير المد عطف على مقدمه والتقدير
 او كان معلوم التماثل تتنوع مع تأخير في البدل او واحد منهما
 فيكون هنا مقتضى الجنس من الربوي فيخرج عنه ما لو اهدا
 تأخير العقبين للموضفين او احدهما عند عدم اتحاد الجنس
 واحب - بان قوله او مع تأخير عطف على هو نفس محضو
 اى عقد واقع علم عوفا محضو او واقع مع تأخير في
 البدل او واحد منهما اتمد الجنس او اختلف فان قيل يلزم
 على هذا انه لم يبين المعقود عليه فيصدق بغير الربوي
 احب - بان فى الالف البدل للمعنى الشرعى اى الربويين
 اليهوديين سم غير معلوم التماثل هذا المعنى صادق باربع
 صور بان علم المتماثل او جهل المتماثل والتفاضل او غير التماثل
 المتماثل لافى معيار النزاع بان كليل الموزون او وزن المكيل
 او علم التماثل فى معيار الشرع لا حالة العقد بل الوبايع بربيرة
 جزاقا ثم خراجها سواء كان سميّاً شقيقاً فى معيار الشرع في ربيعة
 ومعيار الكول فى المكيل والوزن فيما يوزن والاصل فى تميزه
 وهو من غير الكيل كالسوقه ويدل على سوا الحائمة والعيان بالعلم
 تعالى كابدوا الله تعالى ولو اموالاً لانه تعالى لم ياذن بالمخارطة
 الا فيها قال تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله وقال من
 اذ الى وليا فقد آذنته بالحرب وهرمته بغيره وما ذكر فيه
 اسم يورى الى التخصيص ونحوه حكم لا على وقوله حكم هذا ان يورد
 الحكمة لا يخرجهم عما كونه بغير بافليزاجهم فان فيه نظر اظاهر اسم
 وعرض على م - ولم يدل فى شريعة وتما لقوله تعالى واخذهم الربا
 وقد مواعته اى فى الكتب السابقة و - من هذا السراخ العديمة

بر ماوى ومثله من قول من اكبر النكاح ان هذا في
 بعض اقسامه وهو بالزيادة واما الربا هنا اهل الفاجر
 او الاهل من غير زيادة في احد العوضين فالظن ان
 صغيرة لانه غاية ما فيه انه عقد فاسد وقدر هو ان
 العقود الفاسدة مما قبل الصغار ثم على من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا اعترض بان
 اراد بالربا المقصود المعنى اللغوي وهو الزيادة فلا يصح
 لعنونه على ربا الفضل وايضا يقتضى على ان المعنى على
 اكل الزيادة فقط وبقاى العوض وان اريد بالربا
 العقد فغير ظم لانه لا معنى للكل العقد واحده
 باختيار الثاني وهو على نقد بر مضاف والتقدير بزا كل
 منقول الربا وهو العوض من غير زيادة اكل الربا يقتضى المرة
 المزدودة وتكرار الكاف اي متداول باى وجه كان وحقق الاكل
 لانه المقصود الاعظم من المال بر ماوى وهو كذاى واقدم
 وكاتبه اى الذى يكتب الوصية بين المراءيين بر ماوى
 وشاهده بالافراد اى حاشته ولو غير شاهد في سائر
 كل مسلم وشاهد به بالتبينة وبما للدان يستند على العقد
 اذا علم ذلك اى بانها باءه باطل ومع ذلك فام الكتاب
 والشاهد اخذ من اتم الاكل والموكل لان الحكم من كل منهما
 الاقرار فقط على المعصية ومحل المما اذا رضى به واقرا عليه
 او لم يرضى ولم يرضى مع قدر مما على الذى عن من زيادة
 وما هو الا انواع وكلها على ربا لا يباع بر ربا الفضل
 ومنه ربا المقرض بان يشترط فيه ما فيه نفع للمقرض غير نحو
 الرهن من غير ما لنا جعل ربا المقرض من ربا الفضل مع انه ليس
 من هذا الباب لانه لما شرط نفع للمقرض كان بمنزلة انه باع ما
 اقترنه بما يزيد عليه على من على من مع زيادة احد العوضين
 ولو احتما لا ومنه ما سياتى من مسألة مد عبوة ودرهم في

بعض

بعض صور هذا على شيخنا وربا العبد انما نسب اليها لعدم القبض
 بها حال بر ماوى او من قبض احدهما اى بلا تأجيل وربا النسيئة
 بفتح النون والمدى اللحل واما النسيئة بالقبض فمنها اسم للمقرض
 المتخلف عن الذى يقال فيه عرق الانى وما جرب له ان لو كان
 الوزع الصغير ويوضع في غايه بوضع وسيد منها وتربط على
 الموضع فيبر بر ماوى وقال وهو البيع لاجل وان حصل
 القبض في الحال والعقد بهذا الباب الخ قوله استغاريات
 بتوينا المصم اولى من جعل غيره له فضلا كالحمر وقوله يبيع
 الربوى اى بيان يبيع اى يملك ما يبيع منه مع الحل وما يبيعه
 مع الحرمة قاة او حدة التور وكما يملكها كان العقد صحيحا
 صلا وان اخذ منها او احد كان فاسدا ما دام قبل زيادة
 على ما سار من الشروط المتقدمة في بيع الربوى من كونه طائفا
 الى انما يحرم الربا في نقد اى انما يوجد ويتحقق الربا الحرام فانه
 ما قبل متيقن لهذا التفسير انه اذا لم يوجد المحصور فيه يتحقق
 الربا دون الحرمة وليس كذلك حله وقوله الحرام صفة لازمة واق
 بها المصم للرد على الحنفية القائلين بان الربا يوجد في كل متبذل
 كالبيع لان حلة الربا عند الكيل لا الطم ولو قال انما يوجد في
 نقد الخ لكان اولى وعبارته على قوله انما يحرم الربا اى
 انما يوجد ويتحقق الربا في الحرام في نقد الخ وانما وصفت
 بذلك مع ان العقود الفاسدة كلها حرام لا حلتها صفة عزيد الا ان
 بقاء العقود او المراد بالربا الاسوى وهو مطلق الزيادة وعليه
 فتكون في الكلام استقام لانه ذكره في الترجمة بمعنى وهو الربا
 الشرعى واعاد الصبر عليه بمعنى اخر وهو الربا اللغو
 وبهذا سقط ما يقال عبارة تقتضى ان الربا فساد حرام
 وهو ما كان بينهما ما كان في العقود والمطعمات ولا يحرم
 وهو ما كان في غيرها وليس مراد او قوله وتوكلت عليه
 سئلتم وهو مطلق الزيادة فيه سئل لانه يقتضى ان المحرم

انما هو الزيادة مع ان المحرم هو العقد فتأمل وايضا يكون قاصر المحلى ربا
الفضل بخلاف العروض اي فلا ربا فيها يجوز بيع بعضها ببعض
متفادلا عن ش وذلك اي اختصاصه بالربا بالنقد دل على الثمنية
الاضافة ببيانته اي وفي بيع النقد بعضه بفضيق للثمان بخلاف ما
اذا جعل كلمة ثمنه غير من العلة معناها الحكمة فلا ينافي كون حرمته الربا
من الامور النقدية شيئا ومنه دل بجهريه الاثمان اي اعلاها
عالمها هو رز به عن الغلوس اذا راجعت فانه لا ربا فيها خ ط وما قصد
لظم اي وقصد به اسم تعالى ويعلم ذلك بان يخلق الله تعالى علما ضروريا
بالمعنى اصغاه كادم بان هذا الكلام مبني وهذا اليها م وخرج به الزيت
الحار فلا ربا فيه لانه قصد للاستصباح به ربي بغير الطا واما بغيرها فهو
ما يذكر بالدوق وليس مراد ابرو ماوي مصدر طعم اي مصدر شماعي به
والقياس الفصح قال ابن مالك فعل قياس مصدر المعدي هنا في ثلاثة
كرو دا اي كل تغيير لظم المذكور في كلام المص وهو يفتح الفتحة وسكون
الكان وتصح قرأته بفتح الكاف اي بفتح واللام ويكون تغيير القول طعم ع
الظهور اسم يكون والظم خبرا وبالقياس وهو اولى وان لم يوكلا الاندرا
اي فالاكل لا يشرط فيه غلبة وانما الذي يشرط فيه الغلبة قصد الطعم في
كان اظهر مقاصده الطعم ربوي وان لم يوكلا الاندرا وهذا الخا يري حرم
في ان القول ربوي لان قصده الطعم الادمي اغلبا يكون غير ربوي
وان كان متناولا الرها لم اغلبا ولا ينافي ذلك ما ياتي عن الما وردي
منا ان ما كان تناولا الرها لم اغلبا يكون غير ربوي لان كلامه معروض
فيما لم يقصد لظم الادمي غالبا ليل يتسلط بالحشيش والتبن والنوى
ايحان باختصار سوبري كالنحو ط اي كثره بفتح الما الموحدة ومنه
اللام المنددة كتور وبه منها كوصفها بغيره يحمل يوكل ويدفع بقصد
وقيل بغيره عزيمته اليه في الصورة بارض الشام كما نوايقتا تون كثره
عند ما وهو الموروث الان بغير الخواد تقوتا منصوبا على المضمو
لا حكمة او على التمييز المحول عن تأليب الفاعل اي قصد تقوته سوبري
او تد اوي المناصب لقوله الاتي والمقصود منه الاصلاح ان يقول او اعلاها

بدل

فصل في

بدل قوله او تد اوي بالان المتقن نص على الجامع بين المقيس والمقيس عليه
في كل والجامع بين المالح وما المالح به هو الاصلاح لا التد اوي الا ان يقال
المراد بالتد اوي لازمه وهو الاصلاح فتأمل شيئا كما توخذ الثلاثة
الكاف بمعنى لام التعليل وما مصدرية والتقدير لاخذ الثلاثة الخا
اخذ بعض افرادها بالنص والبعض الاخر بالقياس فالحق بهما ان قيل
قد تقرر عندهم ان محرم الربا بقيد والامور النقدية لا يدخلها القيا
اهيب بان الحكم بانه بقيد حكم على المجموع بحيث لا يزاد نوع ثالث
على النقد والمطعم فلا ينافي القياس في بعض افراده كما قيل في توافق
الوضو في الروض كالعول اي والخصم م والتمس والمال عند
اهل محل العقد اذ العبرة بكونه يسمى عذبا عند محل اهل العقد
وبعضهم قال ينظر للعرف العام فما قاله م روع من علمه قال بعضهم لما العذ
مضاج للبدن فهو داخل في التد اوي وفي سنة الروض ما يوافق وفي كلام
م رانه للمقون ج له وفي سنة م رانه داخل في المطعم لقوله تعالى ومن
لم يظلم فانه مني والذين ربوي لانه اما المتكلم او التد اوي وكل منهما
داخل في المطعم برماوي وعلى المالح ومنه الاطرون لانه يقصد به
الاصلاح كما اعتل عند الشرف المتاوي قال ع ش وقد يتوقف فيه فانا
لا نعظم اي اصلاح يرا ثما هو من عزيمات المطعومات من الاقيان
والثمن والتد اوي والتاد م والذي يستعمل فيه انما هو على سبيل الضم
في الصناعة التي يضاف اليها كذا السمتون بفتح السين المهملة والعا
وصم البم وكسر المون معقورا وهي السنامكي او سمي يسميه برماوي
والعلم الياسمة ربوية وكذلك الكيزان لانها ناسئة منها في ربوية
م روقل والعظم الرخو يتلصقا بالبرماوي والظم اي في قوله قصد
الظم ظني ارادة الخا اي المراد منه مطعم الادمي اي ما قصد به
الادميون وان سادكم فيه الرها م كثير ابل وان اغلبا تناولا لما كثر
كالقول والسفر كما سذكره فخرج ما اختص به الجن ولا يخفى ان دليل الاختصاص
ليس الا مشاهدة تناول من ذكره دون غيره دل وان سادكم فيه الرها
اي قصد الخا هو مقتضى السياق والاشراك يقصد في بدلات صور بان كان

س

ف

قصد الادميين له اقلية او البهايم او هما على السواء والمطلوب قبل الغاية وقصد
 الادميين فقط فلهذا اربعة في القصد تفرق في خمسة التناول بعشرين بيات
 الخمسة التي في التناول اذ اما ان يختص بتناول الادميين او يغلب تناولهم
 له ومثلها في البهايم او يتناولها على السواء فيقتضي كلامه ان هذه العشرة
 كلها ربوية اذ لا ينفصل في التناول واحدهما اختص به البهايم فقط اذ
 قصد اذ الكلام فيه هذا ما تخطيه العبارة وقدر يحتاج في الغام اذ ان
 الرشيدي فقال والخاص بصل ان العلم اما ان يكون اظهر مقاصده الادمي او
 به الادمي غلب تناول الادمي له ومثلها في البهايم استتوي في التناول وخمسة
 في مثلها ومثلها في البهايم او استوي الامر ان قصد هذه خمسة وفي التناول
 خمسة ما اختص بتناول الادمي غلب تناول الادمي له ومثلها في البهايم
 استوي في التناول وخمسة في مثلها بخمسة وعشرين فغير الربوي ست
 صور وهي فيما اذا قصد للبهايم فقط او كان اظهر مقاصده البهايم
 او قصد اقلية في الثلاثة اختص بتناول البهايم او غلب تناول
 البهايم له وبقيت الصور وهي تسعة عشر منها الربا قائل وهذا بخلاف
 حاصل الشريفي واعتمد شيخنا عبد الله الديوي ان ما قصد للادميين
 او كانوا اظهر مقاصده ربوي مطلقا في جميع خمسة التناول وان ما
 قصد للبهايم او كانوا اظهر مقاصده غير ربوي مطلقا وما قصد له ان
 اختص بتناول الادميين او غلب فيهم واستتوي مع البهايم فيم ربوي
 وان اختص بتناول البهايم او غلب فيها فغير ربوي فيكون الربوي ثلاثة
 عشر وغيره اثني عشر او البهايم في قصد اذ الكلام فيه لكن هذا ينبغي
 تفويده بما اذا لم يختص بتناول الادميين او يغلب تناولهم لم اخذ من
 حمله كلام الماوردي ومن تسليم ان الحكم للاغلب يحتاج والمناسبات الكلام
 شيخنا الشيخ عبدة الكندي بما ذكره وقصته اي قوله والظلم
 التواي قصد اي قوله بالنسبة لهذه الصورة الاستدراك من حيث هي
 لا يقيد كونه قصد وان كان هو المتبادر ليلاب في العمل على ما اختص
 به البهايم بحيث قصد استحقاق وان اكل البهايم لم يغلب اي وان
 اختص بالكلية هذا كله ما تخطيه العبارة واما تحرير بقية المسئلة على

في الغاية ضيقة قوله ان الاستدراك

المعتمد

المعتمد ففقد علمته ما تقدم عن الرشيدي وعن الشيخ الديوي فقول
 الماوردي بالنسبة لهذه اي ما قصد به الادميون والبهايم الحكم فيها
 اشتراكا فيه اي معقفا ففقد به للاغلب مخالف لذلك فانه يقتضي انه غير
 ربوي وحيث يقال انه محمول على قصد به البهايم اي فقط ووافق الم على
 هذا يحتاج في حله فكلام الماوردي معتمد والمحمل صلا لانه يقتضي
 انه اذا قصد له وكان تناول البهايم له اغلب يكون ربويا مع انه ليس
 كذلك في عبارة سدم رفاق قصد النوعين ربوي الا ان غلب تناول
 البهايم له فيما يظهر وعبارة الشريفي اعتمد شيخنا كلام الماوردي وقال
 المطعومات خمسة اقسام ما يختص بالادميين وما يغلب فيهم وما يستوي
 فيه الادميون وغيرهم وما يختص بغيرهم وما يغلب في غيرهم فالثلاثة
 الاول فيها الربا والباقيان لا ربا فيهما وهما هذه الاقسام بالحقبة
 للقصد او بالنسبة للتناول استوجه شيخنا في الثاني لانه الظاهر
 والعقد لا اطلاع لنا عليه لكن كلام الم وكثير من الحواشي في ان المدار
 على القصد فيما اشتركا فيه فله العبارة قبل العمل ان الاستدراك في القصد
 فينتهي عن انه اذا قصد به الادميون ولو مع البهايم ربوي مطلقا عن
 تفصيل في التناول في ينبغي حمله على ما اذا قصد به البهايم فقط وحيث
 ينفصل في التناول فتقوله للاغلب اي فاذا غلب تناول الادميين له
 وبالاولى ما اذا اختلفوا به فهو ربوي واذا غلب تناول البهايم له او
 او اختلفوا به فهو ربوي واما صورة الاستدراك على التواي في
 التناول والحال انه قصد به البهايم فقط فلم يؤخذ من كلامه شيئا
 محمول على ما قصد الا انظر كيف يتأقصد العمل مع قوله بالنسبة
 لهذه اي ما قصد به الادميون والبهايم في كماله لان يكون معنى قوله
 انما استدل فيه الادميون اي تناولها فلا حمل وحيث يظهر الحمل
 حرر والاولى ان يقال ان الاستدراك راجع للاستدراك لا بقيد القصد
 يشمل التادم اي فالمراد به ما يؤكل للادميين لا اكل الغائبة فلهذا
 شريفي حملوا بالمد والقصر وعبارة المصباح المحلوي الذي توكل
 عند تغمر وجه الممدود وحلاوي مثل امراد سحاري بالكسر وجمع

المقصور جلاوي بفتح الواو قال الازهرى الحلو اسم لما يוכל من
 الطعام اذا كان مع الاكل او مع شئ على شئ ثلاثة امور لكن الاول
 والثالث شرطان للصحة ابتداء والثاني شرط للمعاد واما الثاني فمسمى
 حلو اي يان لا يشترط في العقد اهل بر ماوى اي حتى اقترن باحد
 العوضين تاويل وان قل زمنه كدرجته ولو حل قبل تفرقهما لم يصح
 ثم روي تقابض قبل تفرق يعني القبض الحقيقي فلا يكفي نحو حواله
 وان وصل مع القبض في المجلس كما في مسمى روي وقوله فلا يكفي نحو حواله
 ومثله الا بر والضمان لكن يبطل العقد بالحوالة والابوالقاسم في الاجازة
 وهي قبل التقابض مبطله للعقد واما الضمان فلا يبطل العقد
 بمجرد بل ان حصل التقابض من العاقدين في المجلس فذلك والا
 بطل بالتفرق عليه عيش ولو بعد اجازة العقد من اي وان
 حصل القبض بعد هاتى المجلس فلا يكفي على المعتمد لان
 الاجازة كالتفرقة ومماثلة يقينا اي حالة العقد اخذ من
 قوله للمجلس بالمماثلة حالة البيع والمراد ان يعلم باكل من العاقدين
 خرج به ان باليقين جزا فاقبضت الخيم والقياس الكسر
 لانه مصدر جازي قال ابن مالك لتفاعل الفعل والمفعول
 والاعوان مصدران سماعيان وهما بطل الجزاف وهو لم يقدر
 بكيل ولا وزن وان كان معلوما كيلة او وزنه شيئا لم ينع
 باع صبرة بر مثلا باخرى الخ هذا مستثنى من عدم صحة بيع
 الجزاف لان في المسئلة الثانية عدم الكيل والوزن وما يدرك
 ذلك واما الاولى فهي وان كان فيها عدم ذلك الا ان فيها ما
 يدل على ذلك وهو قوله مكايمة او موازنة وهذا لا يخرج ما
 ذكر عن كونه جزافا حل قال شيخنا ويحتمل ان تكون الاولى استدلالا
 على معنوم قوله ومماثلة يقينا لان المراد المماثلة حالة العقد
 والثانية على عدم صحة البيع جزافا ولعلم اولى فتأمل
 على الخ ولو باختيار كل منهما صاحب حيث صدق فان بين خلاف
 بان البطلان عيش وفيه ان هذا الاخبار بقيد الفل مع ان القوة

المماثلة يقينا الا ان يقال اقيم هذا مقام اليقين وقوله ثم يقايما
 لعل المراد بعد حين يبعد فيه احتمال النقض هل مع زيادة ولا به
 يحتاج في قبضها الى اي الذي هو شرط لصحة العقد متى حصل القبض في
 المجلس ولو بغير كيل او وزن استمرت صحة العقد ولا يضر تفرقهما بعد ذلك
 وهذا ظ في الثانية لان التماثل فيها معلوم قبل واما الاولى فبها احتمالان
 التماثل متوقف على الكيل او الوزن المتوقف عليه المساواة المتوقف
 عليها الصحة واجيب بان مدار القبض الذي هو شرط للصحة في
 الربويات على القبض الناقل للضمان وهو لا يتوقف على كيل ولا وزن
 ودوام الصحة متوقف على الكيل او الوزن فاذا حصل الكيل او الوزن
 وقرجا بقوا استمرت الصحة والاتباع عدم انعقاد البيع بخلاف القبض
 المتوقف عليه صحة تصرف البايع في الثمن والمشتري في المبيع فانه لا
 بد منه من الكيل او الوزن وهو محل كلام الحق الا في العزو حيث
 قال وشرط في قبض ما بيع مقدرا مع ما روي عن عيش على علمه
 وبعبارة حل قوله ولا يحتاج في قبضها الى قوله مكايمة او موازنة
 بمماثلة الكيل والوزن بالغفل اي القبض الناقل للضمان لا المفيد للتصرف
 لما سبق ان القبض المفيد للتصرف لا بد منه من الكيل للمكيل والوزن
 في الموزون وهذا يقتضي ان قوله ولا يحتاج راجع للمسئلة الاولى مع ان الظاهر
 رجوعه للثانية وعبارة عيش هو ظ في الاولى بتفسيرها وفي الاحتمارة
 والمراد بالتقايض ما بيع القبض قبل لعل ايتارهم التقايض مثلا
 يوهن التعبير بالقبض الاكتفا به عن أحد الجانبين ويرد بان من
 يعبر بالقبض يلزمه ان يقول منهما فالوجه ان ايتاره كقول
 القالبه ايعاب مخوبرى سفي الاستدلال بالقبض اي وان كان
 للبايع حق القبض لان الكيل في القبض الناقل للملك لا المعنيد
 للتصرف حل ويكفي قبض ما دون العاقد الخ كانه قال والمراد
 بالتقايض ما يكون من العاقد او مادونه او احد ورثته شيئا
 قال اسم على جو حاصل هذا الكلام كما ترى انه يشرط قبض المادون
 قبل مغارقة الاذن ولا يشترط قبض الورثين قبل مغارقة الورثين

المتيقن من العمل الفروق بينهما ان المورث بالموت يخرج عن اهلية التملك
 بالقبض وعدمه والتحقق بالجمادات بخلاف الاذن عن من على مكر ما دون
 العاقد ولو سببه او وكيله وهو ظن بخلاف ما لو كان العاقد قتيلا ما دون
 له فقبض سببه او وكيله فقبض موكله اي بالمجلس ولم ياذن له في القبض
 لا يكفي جمل وكذا قبض وارثه نقل اليه شبهة عن الشيخ اي على
 تصويره لئلا يبا اذا كان الوارث في المجلس وذهب اليه بعض المتأخرين
 لكن يجبه انه اذا كان الوارث في غير المجلس وباعه الخبر كان المعتمد
 مجلس بلوغ الخبر فلا بد ان يقبض منه قبل مفارقتهم والزام المعتمد
 قاله الشيخ اي مع واقره من تحتنا ابن ميم ومثل ذلك ما لو مورث احد
 مكرهما ثم زال الاكره فان المعتمد مجلس زوال الاكره فيحتاج لتوكيل من
 يقبض عنه او يقبض من وكيل الاخر وهذا حاصل ما ظهر من تصويري وقول
 المجلس فلا بد ان يقبض منه قبل مفارقتة اي بان يوكل كل منهما في الاقباض
 للاخر لانهما لا يمكنهما التقاضي بانفسهما سم بعد موته بالمجلس
 اي مجلس العقد ان كان فيه او مجلس بلوغ الخبر ان كان غائبا عنه
 م ر غ ش لانه الوارث في معنى المكره ويكون محل بلوغ الخبر
 بمنزلة مجلس العقد فاما ان يحضر المبيع له فيه او يوكل من يقبضه
 قبل مفارقتة له سم وقوله بالمجلس متعلق بقبضه واذا انعقد
 الوارث انعقد مفارقتة اخرهم ولا تعتبر مفارقتة بعضهم لقيام الجملة
 مقام المورث فمفارقتة بعضهم كمفارقتة بعض اعضاء المورث مجلس
 ولا بد من حصول الاقباض عن الكل ولو باذنهم لواحد يقبض عنهم
 فلو قبض البعض دون البعض يعني المطلق في حقيقة مقام قبض
 كما لو قبض المورث بعض عهده ونحوه فقبل قبض الباقي غ ش
 عليه بطل وان لم يمتد الكيل به كقصعة وقوله وبوزن ولو
 بالقياس سم م اي فمضى كان الشيء كمال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وان معاينه عندنا الكيل ولو بغير الالة التي كيل بها في عهد
 صلى الله عليه وسلم وبغير الالة المعروفة في الكيل لان وكذا يقال
 في الوزن عادة المجاز المراد بالمجاز حكمة والمدينة واليامة

وقراها

وقراها هي الثلاثة كالطائف وحيدة ونصير والبيع فلو احدث
 الناس خلافة اي بان وزنوا الكيل في غالب العادة او كذا لو المورث
 فيه او استعمل الكيل والوزن فيه متورا لا يملك على ما عرفت لو
 استقرى نقدان في الغلبة تخير بينهما لا يختلا فاما هذا البابين كما
 يظهر بادي تامل فزعم الزركشي استواءهما بحسب سؤري وفيه
 ايهما هل قيل في هذا بالتخير لورود كل عند الشارع سؤري
 استواء خرج بقوله غالب او لم يستعمل بان كان يباع حرا فاما
 من غير كيل ولا وزن في حق صور ح في ان كان اكبر من عتري
 غير معتدل برماوي وهذا اي قوله وفي غير ذلك من زيادتي
 كالوزن في الاسوي انه مكيل كما ذكره ج و اعتمدت في التمثيل به لا
 ينافي كونه مكيل لان الزم من مجرد التمثيل لا الحكم وكثير ما يقع في التمثيل
 هو ذلك واجامس شيخنا بان قوله كالوزن تفظير في كونه كالقمر
 ج ما لا في الحكم لان المعتمد ان الوزن مكيل كما قاله ج ش وغيره
 او منه كالبن والبندق بلد البيع وان اختلفت فالذي يظهر
 اعتبار الغالب فيه فان فقد الاغلب الحق بالكثر بينهما فان لم
 يوجد جاز فيه الكيل والوزن ويظهر في مقاييس في كل بلد
 مختلف في العادة التخييرا بين سؤري وعبارة البرماوي ولو
 تباعا اختلفت شيئا كذا لما يتقدم اختلاف نقد البلد بين من
 يعتبر نقد بلد الايجاب او القبول او يجب التمييز القياس في
 التمييز وهذا اي قوله والا الذي اهم لانه لا يستعمل بغيره
 الغلبة المستند منه في قوله وفي غير ذلك فقام ان الكيل الذي
 وان كان الوزن اعني لان الغالب على هذا الباب التخيير بين
 قار في ما سياتي في العلم من جواز السلم في الكيل وزنا وفي المورث
 كذا لان عدد الكيل فيه متا بطا دون ما لا يمتد فيه ضابطا كغنائ
 المسك والعنبر ج بالذهب اي يباع بالذهب وكذا الباقي
 متوا استواء التخيير من جهة الاشارة الى المساواة في المقدار حقيقة
 لان المماثلة تصدق في الجملة وبجسها الخرز والتخين ج ل وسيمثل

رجوع المثلية الى الكليل والتسوية الى الموزون ونصب ذلك على الحال
 بتاويله بمشتق اي متاثلين مستويين متقا بعضهما في الجنس قاله
 في الامام سننوري فاذا اختلفت هذه الاجناس اي الزوجية ولزم
 بيع شي منها بخراسي من غير مماثلة وقد اختلفت في قول
 ومن لازم اي العقبى بالفعل وخالوا اي قابا كل خلين لا
 فيها واتحد جنسهما بشرط فيها المماثلة وكل خلين فيهما لا يباع احدهما
 بالآخر مطلقا عند الجنس او اختلفا لانها من قاعدة مدحومة ودرهم
 وكل خلين في احدهما ما ان اتحد الجنس لم يبيع احدهما بالآخر لم ينع
 المماثلة والابيع هو في قول علي الخليل حاصل صور الخلول
 المذكورة فلما ستة عشر صورة من ضرب اربعة في مثله لانها ما من
 عنها او زبيبا او رطبا او غير ذلك منها ما مع نفسه او مع واحد منها ينفقها
 منها ستة مكررة ويبقى عشرة منها حكمة صحيحة وخمس باطله لا بد
 ان لم يكن في الخلين ما او كان المما في احدهما واختلف الجنس فهو
 صحيح والا فباطل سواء كان المما عذبا او غير عذبا خلافا لابن سبويه
 في اعتنا هذه الصحة في غير العذبا اذ قاعدة مدحومة والتفصيل
 بالجهل بالمقصود بقرآن عليه بل مقتضى هذا التفصيل البطلان
 في مختلفي الجنس فتأمل له والحكم بما يجوز مع لم يقتضيه الضمان
 ولين البقر بين الضان والمزج جنس ويبقى ويبقى وجاهج يبيح
 او مع تفاضل ولحم الضان والمزج جنس وكذا بينهما لان الغنم
 يشمل المعز ولحم البقر والجواميس جنس وكذا بينهما للتناول البقر
 لهما وبياض البيض وصفاره جنس ج ل حتى جنس واحد ا فلا
 يباع بعضها ببعض للجهل بالمماثلة لتفاوتها في المقومة كما سياتي
 في قوله ولا تكفي المماثلة فيما يتخذ من حيا الحي وبما تقر اي من
 قوله واتحد اعلة وتعتبر المماثلة اي المستقدمة وهي المعتبرة
 حالة العقد فلا يرد ان العرايا فيها مماثلة لكن معتدرة اي بتقدير
 الجفاف حتى لو ظهر فيها تفاوت العوضين بعد الجفاف سبق
 بطلان العقد لا موجوده حال العقد فتكون ال بينهما المعتبر

دراة

اي المماثلة المذكورة في اتحاد الجنس في المماثلة لا بالثلاثة
 المترايبين فيضيع قوله بجفاف بالنسبة اليه في عام والاولى
 تاخير التمر عن اللحم لتفصيل بقوله في غير العرايا لانها خاصة به وهي
 بيع رطب او عنب على الشجر خرصا بخر او زبيبا كميلا فيمادون
 حصة او سقت واخذ التمر التقيد بالثلاثة من قوله المتق بجفاف
 لانه انما يكون في هذه الثلاثة ولا يكون في غيرها من الرطوبات
 ومن قوله المتق الاتي ولا تكفي فيما يتخذ من حيا الحي ومن قوله
 وتعتبر في لبن الخد ولو غير المص بالكمال لشمل اللبن وغيره ميت
 الماشع كالحل وقوله بجفاف الباسبيية او بمعنى مع او طرفية
 بمعنى وقت بدليل قول التمر بعد تسليم بالماثلة وقت الجفاف
 اي يعتبر في ذلك الوقت او بمعنى عند كما يدل عليه قول التمر
 الاتي فيه اشارة الى ان المماثلة تعتبر عند جفاف الجفاف وقوله
 من المذكورات حال من الغير اي حاله كون غير ما اي غير العرايا
 من جملة المذكور وان اي الامور الثلاثة وقوله وان لم يكن لها
 اي للثلاثة سواء كان لها جفاف اولى وهذا التميم انما ياتي في التمر
 لاني الحب ولا في اللحم اذ كل منهما ياتي بتخفيفه وهذه الفاية للرد
 على المتن القائل بان الشيء اذ لم يكن له حاله جفاف يباع بعضه
 ببعض ولو رطبا وتكفي المماثلة في حاله جفاف يباع بعضه
 مع ضم وما لا جفاف له كالغنا والعنب الذي لا يزرع بيا لا
 يباع اصلا وفي قول يخرج تكفي مماثلة وطبا بفتح الالان سقيم
 متافعه حال رطوبة فكان كاللبن فيباع وزنا وان امكن كميلا
 ورد به صور العروق هو والعروق هو ان ما فيه من الرطوبة
 يمنع العلم بالمماثلة بخلاف اللبن عيش عليه وقوله للجهل الان
 اي حال الرطوبة وقوله وقت الجفاف طرق للمماثلة سيجتنب
 بجفاف لما اي وان كان نادرا كالتفان فانها اذا جفت صوب
 بعضها ببعض وهذا هو المعتمد سيجتنب ويشترط مع ذلك
 عدم لزوم نوى التمر لانه يبرئ للمعاد ويشترط في اللحم انفق

عظيم اصلا وماح يوزن في وزن وتناهي جفافه لانه موزون وقليل
 الرطوبة يوزن فيه بخلاف التمر ثم وسياق في التمر اذ
 يحمل الكمالات اي لان الماء ثلثة لا تتحقق الا في كاملين وضابطا
 الكمالات ان يكون الشيء بغيرها فلا بد حار كسمن او يتهيبا لا يكثر
 الانتفاعات به كلين ثم ما مع امكان العلم بالماء ثلثة ليجز
 نحو القفا والمطبخ فانها مستهينة للانتفاع لكن لا تعلم الماء ثلثة
 فلا يبيع ببيع بعضه ببعض عيش وكتبنا ايضاً في الحنق قوله اذ يحمل
 الحنق المستفاد من تقديم الموهلة في اي بالنسبة للتمر والحب
 به ليل قوله بجفاف لما فلا ينافي حصول الكمالات بغير الجفاف في غير
 المذكورات كاللبن فلا يباع في غيرها اي غير العوالي وان لم يكن
 لما في المذكورات التي هي الحب والتمر والعرايا فهو بها البعض اذ
 التمر له بزيادة وعبادة عيش وان لم يكن لما في المذكورات والاد
 ما تعلق به البيع منها ولو ذكر الصمير لم يجز لهذا التاويل لانه
 يصير العنق وان لم يكن له صمير في ذلك لعود الصمير على الرطب
 الذي تعلق به البيع كقفا بلسو القاف مع المد اوضح من
 ضمها واحدة فتأخذ بالمد ايضاً وهي شمل الخيار والعجوة والفقو
 كما في المصباح للجمل الان بالماء ثلثة المراد بالجمل بالماء ثلثة
 عدم العلم به البتة حال تحقق المفاضلة وقت الجفاف
 اي فيما له جفاف وكتبنا ايضاً على تقدير ان يكون له جفاف ولا
 تكون العلة قاصرة حوله وهو متعلق بخذوف اي المعصرة وقت
 الجفاف كما يدل عليه قوله نعتبر عند الجفاف الخ والاصل
 في ذلك اي في اعتبار الماء ثلثة بالجفاف وفي قوله فلا يباع في غيرها
 من الخ مثل عن بيع الرطب بالتمر اي بقدره هذا التماز
 او يزيد منه جله والاولى فقر الحديث على الصورة الاولى اي قوله
 اي بقدره لانه التوضيح كما خرج به في قوله اخرى ويدل عليه
 قوله انتقص الرطب انتقص الرطب استنهام تغريز ليبيهم
 على علم الحكم لا استنهام حقيق لان ذلك لا يخفى على احد

سوبري فنهى عن ذلك اي قال فلا اذن سوبري فيه اي في قوله
 انتقص الخ اشارة قال الرشيدي الاولى ان يقول فيه اي اذ قلنا
 هذا من دلالة الايمالات دلالة الاشارة وفي البرهان ما
 نعه وجه الاشارة انما تقتضيه الرطب بالجفاف او وضعه من ان
 يسأل عنه فانه العرض من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم
 تعلم ان امتناع بيع الرطب بالجفاف لتحقيق النقصان وامتناع
 بيع الرطب بالرطب الجمل الماء ثلثة والتم اقتصر في الحكم على حمل
 الماء ثلثة وهو صريح ايضاً والحق بالرطب فيما ذكر اي في الحديث
 نظر للحق ولم يقل والحق به ايضاً طرأ باقي التمار والحب لان
 الاحقاق في ذلك واضح اي لانها كلها تمار بخلاف التمر
 ويباع قديده بعد يده اي اذا قدد بغير النار اخذ من قوله بعد
 ولا يبي في التمر فيه تار بغيره شتتاً بلا عظم اي مطلقاً
 كثر او قل لان قليله يوزن في الوزن كغيره ومن العظم ما
 يوزن معه مع التمر كطرافه الرقاق وقوله يظهر في الوزن في
 في المالح فقط لان العظم لانه يمكن خلوه من العظم فلم يفتقر منه
 شي بخلاف المالح فانه لما كان من مصالحه اعتقر القليل منه عيش على
 يظهر في الوزن ظاهره وان لم تكن عيش المالح موجوداً كان
 سوبري التمر والكمال المراد ظهوره وقع وهما المراد ان لم وقع
 في نفسه او بالنسبة لما هو فيه من التمر فيختلف بقلته وكثرة
 حرجه ولا يعتبر في التمر الخ صنيع عيش عليه ويتضمن انه
 بالتا المضافة فوق لانه قال بخلاف نحو التمر ما مقياره الكس
 فلا يعتبر فيه تناهي جفافه ولا يثير لهذا الصنيع قوله بالتا بخلاف
 التمر لانه موزون وهذا كله يقتضي ان التمر بالتا لانه الذي يكال
 واما التمر بالتا المثلثة فغاليم موزون لكن يكون قاصراً على
 التمر فلا يشمل باقي التمار بخلاف قرانه بالتا المثلثة يكون
 شاملاً لا على تناهي جفافها المراد بتناهي الجفاف وحصوله
 الى حالة يثاق فيها ادخاره عادة عيش وقال سم ينبغي ان ضابط



هذا هو التمر الذي
 هو الذي يوزن في
 التمر الذي يوزن في

هنا فيها ان لا يظهر بزوال الرطوبة الباقية منها في الجماعا ابرق
الكيلال لانه موزون يؤخذ منه ان هناك في الجفاف شرط في الموزون
لا في الكيلال يظهر ان هذه هي اللحم انما ياتي رطوبة كما يدل لذلك
عبارة في سائر الرقص فموسى على حذف مضافين ويستثنى مما ذكر
الزيتون عبارة تمام ويباع الزيتون بعضه ببعض حال اسوداده
ونضجه لانه كامل ولا يستثنى لانه جاق وتلك الرطوبات الباقية فيه
انما هي الزيت ولا مائية فيه ولو كان فيه مائية ليجف قال ربي وفيه
نظره ووجهه انه اذا وضع عليه ملح خرج منه ما صرف ينال بعد ذلك
على م م وقال بعضهم انه نوعان نوع لامية فيه ونوع فيه مائية
ويجوز بيع بعضه ببعض اي حال اسوداده ونضجه لانه كامل
م م م ومعياره الكيل ويضم الى الزيتون الى لبيخ فيجوز بيع
بعضه ببعض في قشره وزنا برماوى تنبيه نزع نوى التمر الخ
يشير بهذا الى سائر طاهر زائد على اشتراط الجفاف وعبارة تمام م م م
ويستتر طمع ذلك الى الجفاف عدم نزع نوى التمر الخ وهى من التمر
العبوة المزوعة النوى فلا يجوز بيع بعضه ببعض ام لالانها على
هذه البينة تدخر عادة ولا يسرع اليها الغشاق فيه نظر والا قريبا الثاني
الاول لان نزع نواه يبرضا الغشاق اي شانه ذلك مع انها لا تخرج عن
ان تكون رطباً نزع نواه او عرقاً ان كانت من التمر فعدم الصحة فيها
مستفاد مما ذكر وان كانت من الرطب والغشاق فيها مستفاد من قولهم
لا يباع رطباً برطب ولا جافاً والرطوبة فيها متفاوتة ومثلها بالاولى
التي بنواها لان النوى فيها غير كما مدح على م م م روى قل خلافه
في راجعه يبطل كل ما الى الذي كان حاصل لانها يسرع اليها الغشاق
بنزع النوى ولا يصلحان للادخار اي فلا يباح بيعهما بغير ما وعلم منه
انه لو فرض نزع نوى لا نوى له بان خلق كذلك صريح ببيعها بمثلها لكان
سواء نقلها عن م م م مغلقت الشمس بكسر الميم في اوضح من فتحها
فبيعها ببيع وقوله ويخونه كالحوخ والكمثرى لان الغالب في بيعها
نزع النوى من رطب ميبول اي كلاً منهما م م م واحد م م م وان جف
اي كقفاوت انما شئ عند الجفاف ومثله القريب بالزيت اي في حال

رفلو بہ

رطوبة فان جفف بالشمس او بال نار الميعة فانه لا يضر بيع بعضه
 ببعض كذا وجد بخط شيخنا في وكالميلول المقاي والمقنور برماوي
 فيما في ربوي ح ل فخرج الزيت الحار والزيت المتخذ من القزط
 ولو قال المولاي باع ربوي بما استخرج منه فبيع اللبن بالشمس والشمس
 بالشمس وبالكسب باطل لكان اولى برماوي كدقيق ومثله جريش
 الغول والعدس والكثافة والشعيرية وقوله وخبر اي ان اتخذ حسبه
 فان اتخذ خبر بر خبر صغير جاز ومثل الخبر الجيد والثنا بفتح النون
 مع القصر وجوز فيه المداين برماوي فلا يباع بعضه ببعض ولا
 حسبه واما بالنقد فيجوز بيعه ولو كان مخلوفاً بالثالثة
 لان الثالثة قد تعقد ايضاً للدواب ونحوها ويمن بميزها من
 الدقيق بخلاف اللبن المخلوط بما لمافان ما فيه من الماء لا يخصص
 به الانتفاع وحد البينة لتعذر تميزه عن شئ على م ر ولا حبه
 لم يغل ولا حبه لانه يقتضي شمول المتن لما وعلى جعلها من افراد
 المتن على التسليم يقتصر الاستثناء الا في قوله الا في ذهن علمي بيع
 بعض كل ببعضه الا فردون بيع كل بحبه كما اشار اليه الله بقوله قد نفي
 المماثلة بينهما لانه لا يباع الشئ بما اتخذ منه زي وقوله لانه
 يقتضي شمول المتن الذي مع انه لا يتجهلها قيل ويمكن تحمله لما لان
 قوله فيما اتخذ شامل لما اذا بيع المتخذ بعضه ببعض او بيع بحبه تعالى
 لا يخل بالماثلة لتعليل قاصر عن بيع ذلك الشئ بحبه وعلة ذلك
 انه لا يباع الشئ بما اتخذ منه اذا كان مستملاً عليه لانه يصير من قاعدة
 مدحوة ودرهم مردج ه لانها ليست ربوية لانها لا تعقد لئلا كل
 وهذا انما في الكسب ومثل الثالثة الحب الموس اذا لم يبق فيه لب
 اصلاً ويصح بيع الثمر بطلع الذكور دون طلع الاناث ه سقوي
 وكسب اي ولو من لوز او جوز بخلاف ما لا ياكله غالباً الا البهاض
 ككسب القزط فانه ليس ربوي اسم وكذلك الثمان من وقوله صرف
 راحة لكسبها كما صنع الله لكن الحكم من خارج انه لا بد ايضاً في الدهن
 من ثوبه خالصاً وان اشتمل على الكسب لم يصح فلو قال الله اي خالص

من دهنه وكسبه كان اولى ليكون راجعا للاشين شيئا عصير الورد
 خلاى حاله كون كل منهما صائرا عصيرا او خلاهما جنسا لاختلاف ما في
 اسمها وصفة فيجوز بيع احدهما بالآخر متساويين حال لان ما ذكره
 اى من الدهن والكسب وعصير الغنم والخل والاقال حاله ان كان
 فاعلم اى من هاتين قولته وتعتبر المائنة بمقادير وقوله فاكتر من الكسب
 يكون حيا ودهنا وكسبا وكالغنى يكون زينا وعصيرا وخلاو كاللبن
 يكون حليبا وخلاو فحفا وسننا وجنا ودهن السم والسم
 والذي له حاله متساو كغنى ورطب لا يترى ولا يثمر له العصير والخل
 شيئا فيجوز بيع كل من دهن السم والسم والسم
 السم وما اتخذ منه ان السم والسم والسم والكسب الخالص يباع كل منهما
 بمثله وكذا السم بالسم والكسب الخالص من الدهن ولو مع التفاؤل في
 الاغبرة ويمتنع بيع السم بالسم وبالكسب لا بالنسبة
 يباع مما اتخذ منه كما اشار اليه الله بقوله ولا حبه به وان لم يكن فيه
 ودهنية ولا بالسم كما يؤخذ من قول المتن ولا تكفى شيئا اتخذ منه
 بالحب لا لاشتماله عليها فهو عشرة اربعة صحيمه وستة باطلية
 كما تؤخذ من السراج سم على السم والسم بفتح الشين بوزن حنجر
 كما نقله عن ابن عباس عن المصباح وعبارة ثم روي ليس للطحينة
 المعروفة قبل استخراج دهنها حالة كمال فلا يباع بعضها ببعض ولا
 يباع سمسم بشيرج اذ هو في معنى بيع كسب ودهن بدهن وهو
 من قاعدة مدعيوة ودرهم والكسب الخالص والسم حشاش
 وها حصل ما في بيع الكسب بالكسب انه ان كان مما ياكله الدواب
 فقد كسب الكتان جاز ببيع متساويا وان كان مما
 ياكله الناس ككسب السم واللوز فان كان فيه خلط يمنع التماثل
 لم يجز ولا يجوز او خلط الصنف قاعد في كل خليط لا ما فيها
 اتخذ الجنس او اخلف او في احدهما واختلف الجنس جاز ببيع
 احدهما بالآخر وكل خليط منهما ما اتخذ الجنس او اخلف او في
 احدهما واتخذ الجنس لم يجز ببيع بعضها ببعض فلا يباع خل السم
 بخل الزبيب لان الما بينهما وموربوي فيصير من قاعدة مدعيوة

ودرهم فلا بد ان يكون الما عذبا حل وتعتبر في لبن اى في هذه
 الماهية الكلية ليناسب قوله بعد لبنا وسمنا لبنا هو وما بعده
 احوال لكن على التاويل في كل فبا النسبة للاول تقديره باقتضا
 بحاله لم يتغير وبالنسبة بعد للاخيرين تقديره صائرا سننا وحنفا
 شيئا فاعلم سمنا البقر اذا شربا مع العسل ينفع من شرب السم
 القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب عبد البر وقوله في او
 حنفا هذا من عطف الخاص على العام فليس قتيما للبن قتيما بمثله
 وبالنسبة وبالزبد فانه كان فيه زبد لم يبع بمثله ولا يزد ولا ينقص
 لانه يصير من قاعدة مدعيوة ودرهم زى وكونه من عطف الخاص
 فيه شى بل هو متساوي لان قوله لبنا بحاله اى ليس سمنا ولا حنفا
 فيكون الحنفي قتيما للبن الثاني وقتيما من الاول وعبارة ثم ر
 من جعل الما الحنفي قتيما للبن مع انه يتم منه اراد بذلك السيد
 باعتبار ما حدث له من الخفض حتى صار كالتقسيم له وان كان في الحقيقة
 قتيما فان من اعتراه من كثيره ولعل هذا مع عطف المنظر على قول
 انه هنا بحاله صرفا راجع لكل من الثلاثة قبله وان كان من الثلاثة
 اذا اختلفا بغيره لا يصح بيع بعضه ببعض بل ولا بالنسبة وقوله
 الا انما المشرب الخداجع الثلاثة اي اذ هو محرز القيد الراجح
 للثلاثة وان كان في قوله وبيع بعض الحنفي الصرف ببعض ايهام
 ان القيد راجع للاخير فقط لكن لا نظر الى هذا الابهام لان رجوعه
 للثلاثة اخيد وفي اخر كلامه ما يشير الى اشتراط كون السم صرفا
 حيث قال اما قبل القيد فلا يجوز وذلك لا يجهل بالماثلة وفيه ثم
 من يشترط ان يكون كل منهما صافيا من الما مثلا ببيع بعض اللبن
 عبارة من انواع اللبن اى فيجوز بيع الرايب بالحليب ولا يباع
 يكون ما يحويه المكمل الخاى لما مر من قوله ولا يفر مع الاستواء
 في الكيل التفاوت ولنا لكن فيه ان التاثر اكثر كميلا اي من غيره اى
 ان ما يحويه المكمل منه اكثر مما يحويه من غيره ولم يظهر وجه عدم
 المبالاة بهذا فاعلم عن التاثر بالما المثلثة قالوا المراد به ما بين

كذلك



العليق والرايب وفيه نظر اذ ذلك لا يترام على المكالم لكونه مائتاً
فالاحسن حل الخاضع هنا على الرايب اذ هو موجود بترام على المكالم
سيخفا قال في المصباح هذا الذي من باب تقديم الحن اهل القضا
الحرافيقون اي عن التفصيل بين المائت والجماد المنصوص منها
الوزن اي الموزن لا ما زه عليه الامام فلا يقال كيف اطلعت العرافة
الوجهين مع وجود النص واجاب عن ش بان المراد انهم
اطلعتوا الوجهين قبل اطلاقهم على النص وعلى هذا والمعاد بالحق
حقيقته شيخنا المتوسط وهو التفصيل المتقدم بين المائت
والجماد وبيع بعض الخبيث الصنف ببعض وكذا بالسمن والزبد
متفاناً ولا وبيعهم بالزبد على الامام الاتفاق عليه في اما
المشوبه بما او نحوه محله اذا كان المالكين يظهر في الكيل اما اليسير
الذي لا يظهر فيه فلا يفرق ثم قال ع من ومعه في نحو الما اذا لم
يكن من مصلحه كذا في يقصد به حمزة في ويدخل في المشوبه ما
لو غلط بالسمن غيره مما لا يقصد للبيع مع السمن كالدقيق فلا
يبيع بيع المخلوط لا بمثله ولا بدراهم لان المخلوط يبيع من العلم
بالمختصود ع من على م كجبن باسكان الجامع تخفيف المون
وبعضها مع شديده المون ونزكه ثم م ويصل بها المعبر عنه
بعض الحصر وعبارة في المصل والمساله ما سال من ما الاقرا
اذا طبخ ثم ظهر بخر وفه هي ترجع لما تقدم والا فكلنا ينه عن
الدين اذا وضع في النار وجر ويوضع في فيه سني من المالح شيخنا
الاشعة بكبر الحزة وفتح الفا ويقال منجته بكبر الميم مع
فتح الفا وهو ش يوحى من كرس الجدي مثلاً اصغر مادام يوضع
على الدين فيجهد بخالطه الدقيق كان مراده بالدقيق فتان
لطيف يحصل من الدين عند جعله في الحصر وارادة جعله جينا
فكان مراده بالدقيق مادق ولطف شيخنا وقال شيخنا العززي
المراد دقيق البر لان الاقطنين يضاف اليه دقيق فيجهد فاذا
وضع على الحصر التي يعبر عليها سال منه المصل مخلوط بالدقيق

قوله ولا

ولا يباع الزبد بالسمن اي لان السمن ما هو ذ منه ولا يباع الزبد
بالنقد بل يجل بالبيع كما تقدم عن كذا للدين المشوب بالما وتقدم
ما فيه واما انه قيل بجماعه في ويشكل على القول بعدم الصحة
صحة بيع النقد المثلوث واجيب بان رواه ستوخ ببيع
واعتمد الباطني صحة بيع الزبد بالدرهم بغير الشخب زى بعد
افتقاره بالمنع وقوله ولا الدين بما اخذ منه اي لا يشتمل عليه
كما لا يباع المزج والكسب بالسمن وان كان اجناساً مختلفه
والعنف والربط بعصيره او خله وان كانت اجناساً مختلفه
لا يشتمل السمن على المزج والكسب واشتمال العنب والرطب على
العصير والخلد ع ل باختصار ومختص ويوز ببيع الخبيث المزجوع
الزبد بالسمن متداخلاً اتفاقاً وبالزبد كذا للاسم على نحو قد يشكل
بان الزبد لا يخلو عن قليل من غيره كما ذكره الله في صير من قاعده
مدحجوة فالقياس الدال ان لا ان يجل على ما لو بولغ في تحضيه
حيث لم يصف فيه تخفيفاً اسلاً فيصح البيع كالحكم مثال للمطبخ ومثال
الغلي كالحشم ومثال المشي كالبيض ومثال العقد كالدين والشار
ه زى وانما ح السمن في هذه الاربعة لا ينفك طارها ولا نه اوسع
كما في ثم م ودين بكون الدال وسكون الباء وكون تين عمل الدهر
وعمل الخلد قاموس وفي المختار انه عصير الغنم الرطب
ومثل عصير العنبا اذا طبخ وهو المحروق في عند الله طاع من نه
ولو تبار اي وال حال انه يبار فالواو للحال اذا الكلام انما هو في
القائير بالفا شيخنا عن السمن بفتح السين الذي يفتح به قال الزاهد
كلام القرب والمولدون يسكنونه والسمنه بعض منه هو خنار وقصينه
ان السمنه يفتح الميم اربعه واسمه ما يعزق بينه وبين واحده بالتا
ع من اما قبل التميز الخوقارق بيع القرب ببعضه وفيه نزاه بان
النوى غير متصوفاً بخلاف السمن في العمل فاجتماعهما مع بعض المحاله
ثم م وانظر ما في قال واذا جمع عند اي واحد وسياق محترزه
في قوله بخلاف تقدمه الخ وقوله من الجاهلين لغت جسا وميت

ع

يظهر ما صحيح سواظهر الردى في المكيا لاولا قصد اخراجه لموكل وحده
 على المسمى تداولا واما تعقيب الجنس به ففي مفهومه تفصيل بان يقال ان كثر
 المتعلق به حيث يقصد اخراجه لموكل وحده لم يصح والاصح اذا علمت
 ذلك فلا يخفى ان التعقيب به انما يظهر في جعل قوله وكبيد الخ مثلا للثمن
 كبر ابيض بمراسود وعاليه فلا يظهر قوله وقيمة الردى الخ لانه
 صور النوع المتعقب باطانة وان كان ما ذكره من ان المصنعة وقيد بالنقد
 لا يظهر التعقيب بقوله متميزين لان التفصيل بين المتخير وغيره انما
 هو في غير المتقيد فتدبر فيحتاج في وقال شيخنا العنماوي قوله
 متميزين فلم يلام اليه انه قيد في كل من النوعين والصفتين وليس
 كذلك بل هو قيد في النوعين فقط وقيمة الردى الخ فان قلت
 ما الفرق بين الجنس والنوع حيث لم ينظر فيهما الى اختلاف الجنس
 وبين الصفة حيث نظر فيها اليه قلت الفرق ان الجنس والنوع
 منطقتان لا اختلاف كثير وان وقع عدم اختلاف ولو نادى فاكتمت فيهما
 بالمنطقة والصفة ليست كذلك قاله ردى وهذا يدل على ان الردى
 والجنس مثال لاختلاف الصفة وقوله متميزين يقتضي انه مثال
 لاختلاف النوع لان التميز ليس شرطاً في اختلاف الصفة فتأمل
 وون قيداً قيمة الجيد اي اوازيه ومعلومه انه اذا كانت
 مثله لا يبطل البيع وفيه ثلاث محصور لان الردى والجيد المتاخرين
 قيمة اما ان يباعا بمثلها او بجيد بها او رد بها وهذا ان جعل
 مثال للصفة وقيد بالنقد لكن لا يظهر التعقيب بقوله متميزين
 لان التفصيل بين المتخير وغيره انما هو في غير المتقيد فيحتاج في
 عن فضالة يفتح الغاشو برى بقلادة هي اسم لجموع الخز
 والذهب مع الخيط وقوله فيها الخ يقتضي انها اسم للخيط الا ان
 يقال انه من طرقة في الكل اي كل واحد من الاجزاء في الكل
 بناءً على صحة دناير ظاهره انها كانت معرضة للبيع ولم يعلق بها
 صور عقد رضى التام انما هو رجل وهي ظاهرة ثمانية وقع عليها
 صورة عقد من الرجل ولا مانع لانه يتقيد به ذلك يكون عرضه على

الله عليه وسلم بيان ان العقد الذي صدر منه فاسد وان الطريق في
 صحة بيعها افراد كل من الذهب والفضة بعقد عيش فامر على الله
 عليه وسلم بالذهب بزرعه وفي رواية اي يدل قوله فامر بالذهب
 الخ ولا يثنى ما تقدم من انه امر بالذهب وحده في الجواز ان قال
 لا يباع حتى تفصل فامتنعوا من البيع فامر بزرع الذهب وحده
 ثم قال الذهب بالذهب الخ حتى تفصل اراد التفصيل
 بالقول بان تفصل هذا العقد وهذا بعقد رضى ولا يثنى بعده من
 السياق اس لا التفصيل بالتقطع من بيع الجميع بذهب لانه لا يكون من
 قاعدة مدعومة بسووي وقال بعضهم حتى تفصل اي يخرج من الجنس
 للوزن وتفصل في العقد بعد ذلك او تفصل في العقد كما يقول بعضكم
 الذهب بمثله ذهباً موازنة ثم توزن ولان قضيت الى لازمه وحقه
 الخ اعتبار بالقيمة قال طبع لم ينظر والى القيمة في باب الربا
 وانما نظروا الى معيار الزرع حتى يصح بيع الربوي الردى بحسنه الجيد
 مع المماثلة الا في قاعدة مدعومة ودرهم فانه نظروا الى القيمة عند
 اختلاف الجنس الصفة ليقا في التوزيع عند البراءة التوزيع
 والتوزيع الخ وانما حكى سحره المدين وضرب الدرهمين والطلا
 المعين ولا يشك بصحة الصالح عن الدرهم وخمس دينار بالغ
 درهم كما ذكره في الصالح لانه في الذمة وفرج بالصلح ما لو عوض
 دالته عن دينة العقد فغدا من جنسه وعقده او وقاه به من
 غير يقويين اي لفظه بل بلفظه بعقده كذره عن دينك مع الجهد
 بالمماثلة اي مماثلة الجملة للعقد المعوض عنه فلا يصح وقارف
 صحة الصالح عن الف بخمس لانه بان كان لفظه يقتضي مساواة
 المستحق بالقليل عن الكثير فيقتضي ان لا يراعى الباعث رضى
 وقد يقال لا حاجة لقوله مع الجهد بالمماثلة لان الغرض ان العوض
 من جنسين وانما يحتاج اليه كلام من حيث قال ما لو عوض دالته
 نقد من جنسه ولم يقل وغيره وعبارة في الروض واعلم ان قاعدة
 مدعومة ودرهم في بيع الاعيان فلا يشك بصحة الصالح الخ الى

م

المفاضلة اي في ثمانية عشر صورة والجمل بالمائة في ستة لان في كل من
 اختلاف الجنس والنوع صورية في المفاضلة محققة وثلاث منها
 الجمل بالمائة ففي بيع مد ودرهم اي في ثمانية عشر صورة هذا
 الى المفاضلة او الجمل بالمائة في بيع مد ودرهم الخ وكذا يقال
 فيما اذا بيع بدرهمين او بمد ودرهم وهذا كله في اختلاف الجنس
 ويقال مثله في اختلاف النوع واختلاف الصفة وهذا المثال الذي
 ذكره في القياس عليه من بنية الصور القاعدة التي لا يرد في اي
 طرف نفسه بتفصيل العقد الاول بتفصيل الموضع واظهر في كل
 الاضمار لا يحتاج او المراد بالعقد المفقود عليه فيكون الايمان بالاسم
 الظاهر وهذا مفهوم قوله عقد وقوله بان جعل في بيع درهم
 الذي امر بما فلا تكفي بنية العمل المذكور وعبارته ثم مر وما ذكره
 بعضهم من كونه بنية التفصيل المذكور واقره مع محل نظر كما انه كان
 نقداً ان مختلفاً في بنية احداهما ولا ينافيه ما من صحة البيع
 بالكناية للاعتبار في الصفة ما لا يقتضي في المفقود عليه
 ولو لم يقتض ذلك هذا محقق قوله جنار بوبان الجانبين وفي
 الميعاد الصحيح بيع جواز بيع جنار البرجنز الشعير وان اشتمل
 كل منهما على ماء وماء لا يستعمل كما ليس من القاعدة المتعارفة
 بل يرد في بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة بنسبة الشخص
 يقال له راحن البرنية منسوبة لانه اول من غرس ذلك الشجر او
 معقلى بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف بنسبة المفضل
 ابن يسار الصفاي برماوي فلهذا في جواز البيع فيما ذكره من
 جنار اي على عبارة الاصل وبها واذ جعلت الصفة بوبان
 الجانبين وظن صنيع الله ان الاختراز عما ذكر لا يحصل بعبار الاصل
 وهداه وهو كذلك اذ يصدق على ما ذكر ان العقد جمع بوبان
 من الجانبين وهو النقد في جانب والمطعم في اخر وظاهره انه
 يقتضي ان الاختراز عما ذكر بتفصيل الجنس التي زادها فقداً والخ
 انه غير صحيح ان لو كان الاختراز عما ذكر بها وحدها كان معقلاً

مسائل القاعدة خارجاً بها كبيع مد بحبة ودرهم بمثلها لانه العقد
 جمع جنسين في كل جانب فتزده الصور كعوض دينار ودرهم ببيع
 بروم صاع سبعمائة ان كلا قد جمع العقد فيه جنسين الاجناس واحداً
 في الحق ان الاختراز عما ذكر حصل بمجموع الميز والمزيد علمه
 في العقد المخرج لما ذكره هو جملة قوله جنار بوبان الجانبين ووجه
 الاختراز ان العقد فيما ذكر لم يجمع جنسا في الجانبين بل الجنس الذي
 في احداهما غير الجنس الذي في الاخر تأمل شيخنا لا يرد ذلك اعم
 وهو لا وهو علة للمحل مع علمه وهي قوله ولهذا لا ينافيه لزوم
 لا يرد ببيع الذي هو جازي ليقضي عزوجه وقوله مع فروجه
 عند الضابط اي على كلام الاصل اي ولو كان الرسمى متيناً من
 جانب واحد اي متواكف الضميمة غير منتهية للانفصال والبروز
 كالمثال الذي ذكره او كان متيناً له كبيع لبن بشاة فيها لبن من جنسه
 شيخنا لوجود الدرهم عبارة ثم مر ولو ضمنا كبيع يد هفنة
 اذ يرد من كل الكا من فيه يقتضي اعتبار ذلك الكا من بخلافه بمثله
 فانه مستتر فيها فلا يقتضي لتقدير بروز بخلاف ما لو كان جنساً
 اي ولم يترتباً لتزوج ببيع بقرة ذات لبن بمثلها فهو باطل مع ان
 الرسمى متين من الجانبين مع ان كبيع ستم ستم هذا يخرج
 بقوله واعتلّف المبيع لانه لم يتحقق الاختلاف فهو مدحل
 ويخرج بخلاف ما اذا كان من جانب تأمل فصرح بوبان فبني
 مفسوسة بمثلها او بخالصة فان كان الغنل قدرا يظهر في الوزن
 امتنع والا حاز كذا جنة شيخنا بها مثل المحل سم كبيع دار فيها
 بئر ماء الخ قال م في ثم ويجوز بيع دار فيها معدن ذهب مثلاً
 جهلا به ذهباً لان المعدن مع الجمل به نابع بالاشارة الخ
 مقصود الدار والمقابلة بين الدار والذهب الذي هو الثمن
 غامضة فصيح وقوله لا يرد الجمل بالمعدن بابا الربا محتمل في غير
 التابع اما التابع فيحتاج في المعدن من توابع الارض
 كالحل يتبع امة من المبيع وغيره ولا ينافيه عدم صحة بيع ذات

لذي ينسبها الى النوع جعل الدين في الفرع كوني الا بتجلاف المعدن ولا ت
 وان الدين المقصود منها الدين والارض ليس المقصود منها المعدن فلا
 بطلان اما لو علمنا بالمعدن واحدها او كان فيها ممزوجة ذهب يحصل
 منه بالعرض بالعرض على النار لم يصح لانه مقصود بالمقابلة فخرجت
 منه القاعدة في الحرف كما اوضحته في سائر الارض لان الماء وان
 انما اعتبر علم الحرفين به تابع بالاضافة الى الدار لعدم العقد
 اليه غايته بخلاف المعدن ولا ينافي كونه تابع بالاضافة كونه
 مقصودا حتى يشترط المقرض له في البيع ليدخل فيه
 والحاصل ان من حيث انه تابع بالاضافة اغتفر من جهة الربا
 ومن حيث انه مقصود في نفسه اعتبر المقرض له في البيع ليدخل
 فيه ربي واعلم انه لا يضر مفهوم قوله متميز بين يسيرة ليس
 بشيء لم يظهر في الكمالات اي لم ينقص الكمالات بسببه وهذا هو
 والمقصد عدم الضرر مطلقا فظهرت او لم تظهر مع شئ بزيادة
 ببيان من الاخرى بيسيرة كما صرح به من بقوله حيث ان البيان
 لفظا بكونها بيسيرة كغيره في اورد بان فتح فان القدر لا
 يقصد اخراجه من الارض بل لقلته والمعدن ان اختلاف واحد
 النوعين بالانحراف لا يضر مطلقا واختلاف واحد الجنس لا يضر الا
 ان كثر بحيث يقصد اخراجه للاستعمال وهذه وان اثر في الكمالات
 كما في سائر وعبارته وظهر كلامهم الصحة هنا وان كثر حيث
 الاخر وان خالف في ذلك بعض المتأخرين اذ الفرق بين الجنس
 والنوع ان الالهات اذ كثر في الجنس لم تتحقق المتماثلة
 بخلاف النوع وقوله والمعدن التي عليه يلزم ويقال لنا شيان
 يجوز معهما عند الاختلاف لا عند التزايد وكما النوعان يجوز
 بيع برتبغير وفيها وفي احدهما حيث من الاخر بيسيرة بحيث
 لا يقصد تمييزها للاستعمال وحدها وان اثر في الكمالات كما في سائر
 من كبيع تخولم ولو لم يملك واد جيران من يخرج السمات
 والبراد الميت وهو نظير في الحكم وليس من القاعدة بخلاف

بيع الدين بالحيوان وبيع البيض بالحيوان فانه صحيح فيه وبيع
 لبن بقره بشاة ولو في فروعها لبن يقصد الحليب وبيع بيش بدجا
 لا يبيح لها وان اخذ جنسها ولا يصح بيع ذات لبن بذات لبن ولا
 ذات بيش بذات بيش اذ اخذ جنسها الا في الادميات حلال والبيع
 راجع لذات الدين وعبارته مر او باع ذات لبن ما كوله بذات لبن
 كذلك من جنسها لم يصح اذ الدين في الفرع ياخذ منه من الجنس
 بخلاف الادمية ذات الدين وفرق بان لبن الشاة مثلا في الفرع
 له حكم العين ولذا امتنع عقد الاجارة عليه بخلاف لبن الادمية
 فله حكم المنفعة ولذا جاز عقد الاجارة عليه ولو باع شاة
 ذات لبن بقره ذات لبن صحيح لا اختلاف في جنس الحيوانين وحيث
 اللذين لان الالبان اجناس والبقرة والجاموس جنس وكذا الفم
 والمعز وابودا وود مرسل وارسالة بمجوز ما سنا بيد الزمدي
 له م قال لما ورد في المرسلة عند الامام الشافعي معقولة ان اعتقد
 باحد امور سبعة القياس او قول الصحابي او قوله او قول الاكرمين
 او انتفى من غير دفع او عمل به اصل العصر ولم يوجد دليل سواء به
 وهذا هو القول الجديد ومنه الى غيره الاعتقاد بمسند اخر مرسل
 آخر ومحمد بن ماري وللمن من بيع الشاة بالتم جعل اللحم
 في الدليل ثمة وهو في المتن مثنى فام بطايف الدليل المدعى بحاج
 بانه اشار بالدليل الى انه لا فرق بين جعل اللحم ثمة او مئدة فكانت
 قال كبيع تخولم بحيوان وعكس الالية بفتح الهمزة والكلية بضم
 الكاف في ان كان ما يبرك كل كالمسما لا ما خشن
 فيما من عنده من البيوع وغيرها الى ماله تعلق البيوع كالجنس
 والسوم على السوم وتعلق الركبان فانه حرام وان لم يجعل بيع حلال والا
 فالغير شامل للسلافة والجم وغيرهما ولم يفرق بين شئ منها على ولكن
 عبارة التي في هذه الترجمة لا يصدق بقوله فيها يان وصح يبيح على
 خيار الخ ولا يصدق ايضاً بفصل تزيف الصنف الا في مع انا المتق
 جعله مندرجا تحت هذا الباب حيث عبر فيه بفصل وعبارة م

لا يبيح

وهو في تقرير الترجمة ربما يفتقد به حيث قال ابا ب في البيوع المهنى عنها
 وما يتبعها والعرق بينهما وبين عبارة التام المتامل هذا وقد
 ترجم لتفريق الصفة صاحب الروي باب فلو فعل المتامل
 كان احسن تامل وانما ذكر المص هذه التمهيد ان رد على الجاهلية
 الذين كانوا يفعلونها واليهى عنها قد يقتضى بطلانها بان كان
 اذا ان العقد اولاً لم يمتد بان فقدت بعض اركانها او شروها من وقوف
 لئلا انه يبيع كبيع جبل الخيلة فان البيع معدوم وقوله اولاً لانه
 كبيع الملامنة فقوله بان فقد الخلف ونشور مرتبة هي البيوع قال
 قال وهذه التمهيدان صفات وقال جبران التفريق من الكتاب
 ببيع سبب العمل لان المراد اعم من ذلك كما يدل عليه قوله فحرم
 اجرة وهو ضربا بكم الفخاد قال في المصاحم وضرب العمل
 الفاقة ضربا بالكسوتها عليها وهو في ان الضرب مصدر ضرب
 عليه فهو مصدر سماعي والا فالضرب وزنه فعال بالكسر وهو
 مصدر لفاعل فقياسه ان يكون مصدر الضرب بالانضرب في
 وقدم هذا القول لانه الاكثر ومن ثم حكى متقابله يقال
 ويقال ما وه اى الذى في الصلح اخذ من قوله الاث والمعنى
 فيه ان قال في معنى المزاج ويقال اجرة ضراب ولعل سبب
 استقاط الضرب رجوعه في المعنى الى الاول مع متضاف
 اى حسن المتضاف لان فيه مضافين ابدال بدل سبب العمل
 واخذه كما ياتي واخذ البديل كبيرة لانه من اكل اموال الناس
 برماوى ليعتج النجى لان الاحكام السوعية انما تتعلق بافعال
 المكلفين والضرب فعل غير المكلف والماعين لا يتعلق بها
 رى من اجرة ضراب على الضمير الاول او مائه على الضمير
 الثانى وهذا التهم هو الحامل على ان التهم بعد ربيع سبب
 العمل كما فعله فيما بعده ول فحرم اجرة اى وفها واخذها
 وتعارفها واز الاستحجار لتلقيح النخل بان الاجير قادر

علمها من اركانها
 في البيوع المهنى عنها

على التامحج ولا عين عليه اذ لو شرطت عليه فسد العقد شوبرى
 والمراد من قوله فحرم اجرة اى ايجاره كما يوحى من قول الت
 للضراب كذا قيل ولكن الانسب لقوله ومن مائه بقا الاخر على
 ظاهرها فتكون اللام للتعليل وعلى الثانى للمقدية وهل يستحق
 اجرة المثل كما في الاجارة الفاسدة وقد يقتضى التعليل عدم
 الاستحقاق تامل شوبرى واستوجه على الاستحقاق وعليه
 فالمراد اجرة مثله لو استعمل فيما يقابل باجرة كالحرث مدة وشوبرى
 عليه علمه بالانتفاع المذكور والمعنى فيه اى في المهنى مت
 حيث ما يقتضيه من الفخاد فكانه قال والقيمة في الفخاد الخ
 وعبارة شوبرى او صريح من هذه ونهيا فحرم مائه وبطلان
 بيعه لانه غير مستقوم الخ ولا يصح رجوع الضمير للحرمة لان
 هذه الحاشية لا تقتضى وقوله ان فساد العمل الخ راجع لقوله ومن ثم
 مائه وقوله وضرابه راجع لقوله اجرة فقوله وضرابه معطوف
 على ما علم سبيل اللغى والنشور المتشبه من دل ليس بمستقوم اى
 ليس له قيمة وليس المراد بالمستقوم ما قابل المثل وقوله وسبب
 بعدد رعى عليه الخاص بالقيمة سابقا على التام ان يتناول
 ولا بعدد راعى تتلوه شجناجق لتعلقه باختياره والانتزاع
 للضراب او هو عينه وما قيل من صحة استيجاره للامترا العمل
 ما اذا استجاره مدة لا يتأمله في انتزاعه وهذه الطريقة
 واجبة على مالكه حيث اضطر اليه اهل ناحية وعليها حمل قوله
 بعضهم ان منعه كبيرة قلنا قال كع من علم من روات قلت طريق
 ذلك ان يوجه له زمانه من النفع به ما ساء خلاخى ما لو استجاره
 لمعين كالحرث فليس له الانتزاع واذا وقع الخلاف في حال ضرابه فمات
 او اكسر فمات صاحب الانتزاع اذ كان متعطل مستعيرا له لانه تلقى في
 حاله الاستعمال المودون فيه بغيره لانه كوفوع البهيمه في بيت
 الدقيق حالة فمات ما اذا كان مستجارا له فلا ضمان والمالك
 الانتزاع عبارة هو ويجوز الاهدا لصاحب العمل بل لو قيل بانه

ان الملك عليه من ربح
 لان الملك عليه من ربح
 على الملك عليه من ربح
 لان الملك عليه من ربح

لم يبعد واعارته للقراب بمحبوبة اي مستحبة كما في حر ومحل ذلك
 حيث لم يتعين والاوجبت واما الاصل فانه لا يكون له حيث لا تزر
 عليه في ذلك وجب الاعارة مجاناً وبغير بينة وبين المصنف
 حيث لا يجب اعارته مجاناً وان تعين لقراءة الغائبة بان لم يكن في البلد
 غيره بان المصنف له بدل بان يلقنه غيباً بخلاف هذا وخالف
 الامام احمد في الاستحباب ويصح وقوعه للقراب اذا تلف شيئاً
 لا يثبت الواقف بخلاف مال الوقف عبداً فضاء متلفاً عليه
 والعرق بينهما ان العبد متلفاً متعلقاً برقبته وقد فوتها المالك
 بالوقف والعقل لا يتلف برقبته متلفاً فالصنفان في متلفاً
 على من هو قتل يده ولو حيا في شخص على العقل الموقوف اخذت
 منه القيمة واشترى بها غيره ووقف مكانه برماوي وهو
 نتاج النتاج قبل اطلاق حبل العيلة على نتاج النتاج فينتج عيار
 الاول لان العيل خاص بما في البطن والنتاج خاص بالمفصل
 وروى ذلك بان زى وغيره من الخواص صرحوا بان هذا اطلاق
 لقوى الاطلاق يكون مائة انه مجاز شرعي وعبارته قول قوله وهو
 نتاج النتاج الا اي لغة بان يقول بعتك ولد ما تلده وهذا
 بيع حبل العيلة حقيقة وقوله او يبيع شيئاً بمن اليه هو بيع
 حبل العيلة على الشايع اي البيع المتعاقبة فلا ضافة لانه
 ملائمة وبين ضمان الفعيل روى اي الى نتاج النتاج
 وهذا هو المسمى بالربق بالمقاومة وهو بيع الدواب ويوجب
 الثمن الى ان يوهب من اولاده لداية ولا اثم على فاعله لان
 هذا مما يوجب قنعه فانه كما ذكره عني وقوله او يبيع شيئاً
 هذا تفسير ابن عمر راوي الحديث وبه قال مالك والشافعي برماوي
 وهو كسر التونا اي وقفها على من يهرس بمعنى المفعول
 ما هو من نتاج الناقة بالبناء للمفعول لا يخرجه من رايه في صورة
 المهر المبني للمفعول لكنه في الحقيقة مبني للفاعل فينتج الناقة
 بمعنى ولدت فالناقة فاعل ع ش ولا يقل حبل لغير الاله

الامكان فغير مجوز من وجهين الاول اطلاق العيل على الهام وهو
 مختص بالادمجات والثاني اطلاق المصدر على اسم المفعول
 وهو المفعول ترى وعلاقة الاول الاطلاق لان العيل خاص بحبل
 الادمجات اطلقت هنا على مطلق حبل سواء كان في الادمجات
 او في غيرها وعلاقة الثاني المتعلقة على المصدر الاول وهو
 ان يبيع نتاج النتاج والثاني ان يبيع الخ من مملوكة اي
 مملوكة مملوكة بها فغير هذا وايضا لم يقال فينتج الناقة من باب
 تعين من لا ينج اي حلت من حامل برماوي وهي لغة جنين الناقة
 خاصة يرد علينا ان المعنى اللغوي اخذ من الشرعي مع ان المهر
 العكس الا ان يقال هذا المهر راغبى والا فقد يكونان متساويين
 اي وقد يكون اللغوي اخذ من هذا شيئا من الاجنة من حبل
 الذكر والانثى وانظره مع قوله جمع مملوكة شوبري وتكلمت ان
 الثاني مملوكة للمبالغة او للوحدة شيئا وعند بعض الضامنين
 سميت بذلك لان اسم اودعها في ظهورها فكانت مملوكة قاله
 الان هو عيرة وقال شيئا في سميت بذلك لانها في ضمن
 المفعول من الما ان قلت يستفاد عن هذا بما تقدم في العيب
 فواجه ذكره وتكلم وجهه وروى النهي عن حضور الصفين
 فربما يتوهم مخالفة المتروكة للمذكورة مع ان لكل منهما معنى اخر
 شوبري واجيب بان الواجب في عيب العيل انه اسم للقراب
 وبعض الناس اخذ الاول بان يشتري ما له للانثى مثلا وهذا
 يشترط مطلقا ولنقل ما مستند ذلك قول وربما يدل على ذلك
 كلامهم وكتب ايضاً في العيل الذي في صلبه يسمى يا شمتين يسمى
 عيبا ويسمى مضمونا او مضانا فجمع بينهما لورود النهي عن حضور
 الصفين وعلى تفسير العيب بالما تتكون اعم مما هذا لانه شامل لما
 اذا كان في غير الصلب ولم يظهر من كلامه المعنى الثاني للمضامين
 المتأخر لمعنى عيب العيل وقال الا مضمون الاول ان يشتري ما في
 مطلقا والثانية ان يشتري ما حمله الانثى من غرابه في عام او

بين

يمتلح لان يكون
 جوابا لما في قوله

عامين و عليه فيها من ان يختلفان كما في شى على مرسلا وهو ما
 سقط منه الصواب قال الناطم ومرسل منه الشايع يستحق لما علم عام
 من انه ليس معلوما ولا مقدورا على شانه من وعن بيع الملامسة
 الخاى عن بيع متعلق باللامسة وكذا يقال فيما بعده بل يمس ما فيه
 ليس ببيع الميم ج ل ثم يميزه بالاجاب وبقول ج ل عن رويته فيقال
 هذا اقطاع وان قلنا ببيعة البيع الفاسد لوجود الشرط الفاسد والبيع
 لا يقوم مقام النظر الى الروية شرعا ولا عادة قل وزي او يقول
 اذا لمسته قال غيره ببيع قرانه بضم القاف فاما وكذا في كل مواضعها
 التاويل الامام بطلانه بالتعليق والعدول عن الصيغة الشرعية
 وبقيته الاستوى بانه ان جعل الامس سارها فبطلانه بالتعليق والعدول
 ذلك بهما فلقد اصبحت متوهمي مع زيادة فقد جعلته اى فيقبل
 الاخر فهو ان وجد الاجاب والقبول لكنه مع الشرط الفاسد وهو
 الامس ج ل خيار المجلس وغيره الواو بمعنى او متوهمي ان هذا اليل
 كبير البواب به ضربا كفا في المختار وانقطع الخيار عطف لازم على شرط
 وعدم الصيغة فيه اى في بيع المتابذة بصورتيه وفيما قبله وهو بيع
 الملامسة بصورة الثلاث وقوله او عدم الصيغة اى الصيغة الشرعية
 في هذا في الصورة الاولى من المتابذة والثانية من الملامسة وقوله او
 لشرط الفاسد اى في الثانية من المتابذة والثالثة من الملامسة فاما
 او عدم الصيغة يرد عليه ان قوله في الملامسة فقد بطلت صيغة
 فكان الواجب ان يقال ان البطلان في هذه بالتعليق لا بعدم الصيغة
 واحاى الشايع عميرة بانه يعلم من هذا الكلام ان قوله فقد
 بطلت اخبار لا انشا او انه جعل الصيغة مفتوحة لا نقدا بشرط ما هو
 عدم التعليق على شى على عدم ر او الشرط الفاسد لان خيار المجلس
 مثلا لا ينقطع الا بالتعرق او الزام العقد وقد قطع بالامس او بالند
 مع كونهما في محله لم يلزم العقد فانه نفي خيار المجلس ونفيه عقد
 البيع ويلزم عليه اى نفي خيار البيع بالامس والند والند كذا
 مع انه لا يفتى بذلك في ل على البطلان المحال ذلك مثلا اى اولنا

اولى م ر ج ن او يجعل الرى سيد اى الكفاية عن الصيغة فيقول
 اذ ارميت بهذه الحصة فمذ التوب باسبع مثلا فاذا رماها احدثه
 الاخر من غير صيغة فتقوله المذكور انما يكون قاصدا به لا اختيارا ولا الا
 فان قصد به الاشارة لا لانه قد يكون اضرارا عن قوله اذ ارميت هذه
 الحصة فاذا قبل بيع البيع ج ل لان قصد الاشارة في التعليق فانه قد
 ما يقال كيف يبيع مع التعليق وقال ج ن او يجعل الرى سيد اى ان
 يتوافقا على بيع ثوب ولو مضمنا او على ان الرى نفسه يكون بيعا فيقبل
 المشتري ذلك ثم يرمى البائع الحصة في الوقت علمه الحصة يكون مبيعا
 وهذا انما يرمي ما قبلها بل يمل بالبيع اى في الاولى او يرمي الخيار في
 الثانية او لعدم الصيغة في الثالثة ويقال العربان وقد يتبدل عينه
 هذه في الثلاث متوهمي سلعة بالفتح واحاى كثر في هذه التي
 تسمى الحيوان وتعلق به اى على المتاع متوهمي وعبرة المصباح
 السلعة خراج كهيئة العدة ثم قال والسلعة البطاعة والجمع فيها سلعة
 مثل سدرية وسنح سدر والسلعة اى النجاة والجمع سلعات مثل سدة
 وسيدات وهى تفيد انها بالكر متحركة بينهما وبالفتح خاصة بالنجاة
 وفي القاموس السلعة بالفتح المتاع جمع ما سلم والعدة في الجسد وقد
 تفتح او خراج في العنق واسلم اى صار ذاسمة فهو مسلوع وبالفتح
 النجاة ج ن وقوله ج ن خراج بوزن عرابا وبعضه سدر سلعة المتاع
 سلعة الجسد كل كبير السبي هكذا ورد اما التي بالفتح فهي النجاة
 عبارة المصباح قاصدا بالجمع ويظهر نقداى وقد وقع التوافق في طلبها
 العقد على انه انما اعطاهما لتكون من الثمن ان رعاها م ر ج ن بالقبض
 انما قال ذلك ليكون من تمام الصيغة اى لا بد ان ياتي المشتري بجموع هذا
 الغنما متوا نصيبا المشتري اى عليه على انه غير ليكون الخدوقة او رفع
 على انه غير مبتدء مخدوف والا فهو هبة ج ل مع زيادة وقوله ليكون من
 تمام الصيغة الخ غير ظم اذ النصيب هذا لا يدل على اشتراط ذكر المشتري
 لهذه الكلمة حتى يكون من هبة الصيغة لان النصيب هنا على الجزئية
 ليكون وهي لا تفيد ما ذكر كما لا يخفى بخلافه في بيع الصورة الذي تقدم

في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية

فانه على الجارية كما تقدم من وهي نفيد ما ذكر كما لا يخفى تأمل لا يشترط
اي البيع بمعنى العقد بخلاف ما لو تناقضا قبله على ذلك ثم يتابع من
غير ذكره في العقد فانه صحيح قاله الاستاذ في قوله
لاستقام له اي منها وعبارته لا استقام له اي شرطين معضدين شرط
البيعة وشرط رد البيع بتقدير ان لا يرهن. وعن تغريق هذا
قال وعن البيع وهو المصطلح في التغريق بين امة وفرعها لان الكلام
انما هو في البيوع المني عنها لا بيان المنيات عنها ولو غير موعود
او رد بيعا والمخرج من التغريق برهوع المقرض وما لك النقطة دون
الاصل انما انما لان الحق في النقطة والعرض ثابت في الذمة وصورة
المسئلة انه وهبه الام هائله هل في يده وانت بولد فالواجب لا
تعلق له بالولد واما لو وهبه له معا ولا يجوز له الرجوع في احد
لعدم ثاق العلة فيه حل او سفر اي ان حصل له نكاح لا يجوز
لحاجة من يورث وعبارته حل قوله او سفر اي حيث كانت رقيقة لان
المرأة يمكنها السفر معه اي وان كانت مزرعة وظاهره وان لم يحصل
به ايجاس ولا يبعد تقيده بذلك لا يجوز وصية وعق اي لان الحق
محقق والوصية قد لا تقتضي التغريق بوصفها فاصل الموت يكون بعد
زمانا التمييز ويوجد منه انه لو مات الموصي قبل التمييز يثبت بطلانها
ولا بعد فيه منهم اي ولو قبل الموصي له الوصية وقضية البطلان ان
اراد الموصي له تاحتر العتول اي تميز الولد وفي بعض الهوامش خلافه
والوجه البطلان كما في ع ش وعق اي مفر او معلق لتبطل التدبير
والكتابة ولو قاسده بار بين امة اي ولو ام ولد وقوله وان رضى
اي او كانت كافر او مجنونة اي لما استمررتتقر معها بالتغريق كما في
مروجه الحرة فلا يحرم التغريق بينها وبين فرعها كما في الحديث عام مخفوف
بالامة وقرعها اي الرقيق المملوك لا كذا بما يدل عليه قوله ولو كان
احد من الامم او من زنا او من مستولين حدث قبل استيلادها
وان ارتكبت الديون السيد وتبقى مستقرة في فقه برماوي ولو كثر
وهل فيه البالغ حتى يفيق وهو كذلك قال التاشري وهذه اذا كانت

مدة الجنون تمتد زمانا طويلا اما البسرة والظلم انه كالمخيف مشهور
حتى يميز التمييز منهم الخطأ ورد الخراب قاله الاستاذ في قوله
وضوح به التغريق بين البيعة وولدها وفيه تفصيل وهو لا يحرم ان
لان بالذبح لها اولاد حدها والمذبح بوج الولد والام مع استقامته عنها
وبكره ح وحرم التغريق فيما عدا ذلك ولا يصح التغريق في حالة الحرمة
بموجب فلو باع احد هاتين يغلب على ظنه انه يزوج لم يبيع فغدا
يذبح وشرط الذبح عليه غير صحيح شيخنا وكتب ايضاً قوله حتى يميز
اي ولو في دون السبع اي سبع سنين علم الوجه عند شيخنا وقرين
ما هنا وما في الصلاة من اعتبار السبع مع التمييز بان فيها نوع تكليف
وعقوبة فاحتياط لها من يورث وقوله في اول العبارة خرج به التغريق
بين البيعة الخ اي بقوله حتى يميز لان ولد البيعة لا يمكن تمييزه وقوله
ايضاً فلو باع احد هاتين يغلب على ظنه انه المصنف عندم رآه لا يبيع
البيع مطلقا ذبح المشتري ام لا ولو علم انه يزوج كما يوجد من حل
لغير من فرق الى وغير مملعون من فرق بين والده وولدها قال
وهو من الكتاب لورود الوعيد السد يد فيه ع ش واما العقد مخرام
من الصغار ثم مع المعتمد خلافا لغير حيث قال من الكتاب كما في قوله
الشيخ عليه فرق امة بيته وبين احيته فان قلت التغريق
بيته وبين احيته ان كان في الجنة فهو تغريب والجنة لا تغريب فيها
وان كان في الموقف فهو تغريب فالا يفره التغريق ولا يبيع
باختيار الثاني لان الناس ليسوا مشغولين في جميع ازمته الموقف بل
فيها احوال يجمع بعضهم ببعض والتغريق في تلك الاحوال تغريب
او انه محمول على الوجه ويكفي اختيار الاول ونسبه امة تعالى احيته
فلا تغريب ع ش و ج ق والاب كالا ام اي يحرم التغريق بيته وبين
فرعه كما يحرم بيته وبين الام فاذا كان له اب وام جد جاز يبيع مع
جده لا بد فاع فرزه بمقامه مع كل منهما ع ش والجدة اي لام اولاد
وقوله في هذه اي في الاجتماع مع الام والجدة للام وكذا الابا يورث
منها سواء اي فاذا باعها دونه او عكس بطل ولو اجمع الاب والجدة

هذا الكفيل اشترى منك هذا المحل بشرط ان تحمله الى البيت سواء كان
 البيت موقوفاً أم لا وكذلك لو شرط عليه حل البهاضة الشراة وعوده لل
 لا اشكال البيع على شرط عمل قضيته انه لو تضمن الزامه بالعمل فيما
 يملكه اي المشتري كان اشترى مني بشرط ان يبنى حائطه صمغ وهو
 غير مراد بل الاوجه المطلق قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع او
 من ان اذ هو امثالان فيبيع بشرط اجارة واعارة باطل لذات
 سواء قدم ذكر الثمن عن الشرط ام اخره عنه من غير ان يبين اي في
 وقوله لم يملكه اي ذلك الشيء وهو البيع بعد اي الان مع انه
 قبل ان يملكه فكانه شرطاً على غيره ان يعمل له في ملكه فلا يملك
 يورثه من هذا التعليل انه لو شرط على البائع او غيره ان يعمل
 له في ملكه مع المستقر جازول وعبارته قل على الجلال قوله فيما
 لم يملك بعد اي الآن لان المشتري لا يحصل له الملك الا بعد تمام
 الصيغة ويحتمل ان يقال ان المشتري شرطاً على البائع عملاً فيما
 لم يملكه البائع بعد تمام الصيغة ولذلك لو شرط عليه المشتري
 عملاً فيما لم يملكه البائع غير البيع بطل العقد قطعاً اذ لا يتحقق
 وضع شرط اختيار البائع فيه بمعنى مع فيه وفيما بعده وهذا
 كما لا يستدرك على قوله وعن بيع وشرط فهو مستثنى منه
 وعبارته الاصل ويستثنى منه صور بيع بشرط اختيار الخ وعبارته
 الشيخ عمارة هذه المور في المعاملات كالرخص في القبلان يتبع
 فيها توقيت الشارع ولا يتعدى لكل ما فيه من مساحة وجملة ما ذكره
 احدى عشر صورة وسياق الكلام عليها في محالها اي مبسوطاً وانما
 ذكرها هنا ليشير بها من المستثنى بزمواي وبشرط اجل اي في
 غير الربوي واعاد التمسك للعامل للاشارة الى ان قوله لعوض
 راجع للثلاثة الهيرة فقط ولم يعمده المصالحمة وكفيل
 اي كفالة كفيل للمشتري بضمن في ذمته او للبائع لم يعمد في ذمته
 والواو بمعنى او والكفيل يشمل الضامن ولو اسقط شرط الاجل
 لم يسقط بخلاف شرط الرهن او الكفيل فانه يستلزم لان الاجل

هذا الكفيل اشترى منك هذا المحل بشرط ان تحمله الى البيت سواء كان

صفة تابعة فهو غير مستقل بخلاف كل من الرهن والكفيل
 رجل معلومين اي للعاقدين الا الاجل فكيف علم عدلين غير
 العاقدين كما ياتي في السلم في قوله لاجل يورثه او عدلان غيرهما
 ومعنى كون الرهن معلوماً وهو المرهون شيئاً وقوله لعوض راجع
 للثلاثة واللام فيه بالنظر للاجل لانه لا يورثه اي اهل عوضه
 وبالنظر الى هذا والكفيل لانه لا يورثه اي اهل عوضه
 استعمال المشترك وهو اللام في معنيين معارفاً التقوية واللام في
 والتعليل يحتاج في الحاجة اليها اي الى هذه الثلاثة كما هو
 للام م ر وانظر هل يجوز عود الضمير على الثلاثة التي قبل
 ان يكون راجعاً للصفة تامل الظاهر وقال تعالى اذا
 تدابرتهم دليل ثانياً على الاجل وقدم الدليل العقلي على الالية
 لمعونة وخصوصها بالاجل فلذا قال تعالى ولم يقل وقوله تعالى
 والاية وان كانت زائدة في السلم فالعبرة بعموم لفظها غير المبيع
 الا وفق كلامه السابق ان يقول ولا بد من كون الرهن غير عوض
 شوبوي وقد يجاب عنه ان يان ذكر المبيع لم يرد التمثيل كما
 علم من قوله او لعوض وانما مثل بالثمن لان التاجيل يغلب في
 الامنان دون المبيع والغالب في المبيع ان يكون معينا مع
 فان شرط رهنه اي المبيع المعين ولو بعد قبضه وقبل تمام الصيغة
 ومثله الثمن فان شرط رهن الثمن المعين والمبيع في الذمة بطل
 وكلامه او لا شامل لذلك كما ذكره هنا بغير تصوير ولان الكلام
 انما هو في بيع الاعيان رجل على شرط رهن بالاضافة ما لم يملكه
 اي المشتري اي او البائع بعد اي الان لانه انما يملكه بعد البيع اي تمام
 الصيغة فهو بمنزلة استثناء من المبيع ولولا ان يكون
 الشوط من المبتدئ من المتبايعين حتى يبطل البيع ذلور رهنه بعد
 قبضه بلا شرط مفيد صريح من ظاهره ولو في المجلس وهو
 والشرط المفيد ان يكون في صلها العقد قبل تمامه من شوبوي
 والعلم في الرهن اي في متعلقه او الوصف بصفان السلم

ولا ينافيه ما مر في بيع الغائب من ان الوصف لا يجزئ عن الروية
لا في معنى لا موصوف في الذمة وما هنا في وصف لم يرد على
عقرب معينة ثم ما خلا وفي الكفيل المشاهدة ولا نظر الى
انها لا تعلم بحاله لان ترك البحث معها تقصير ولان الظن عنوان
الباطن ثم مر او بالاسم والسبب اي وهما يعرفان ذلك المسمى
المستوفى والا كان من قبيل الغائب اسم ولا يكفي الوصف ولا
يصح البيع كونه رقة لان الاقرار لا يمكن التزامهم في الذمة
لا تنفك القدرة عليهم بخلاف الموهوب فانه لا يكون الا مملوكا
والمملوك يثبت في الذمة ج ل ومثلهم م م قال بعد ذلك وهذا
ج ر على الغالب والا فقد يكون الضامن رقيقا مع صحة التزامه
في الذمة وصحة ضمانه باذن سيده وايضا فكم هو رقة يكون
مطلبا قال الناس يملكون في الايمان وان اخذوا يسيار او عدالة
فان دفع ج ر الرافعي ان الوصف يندفع اولى من مشاهدة مولا
يعرف حاله ثم مر والرقيق لا يرد لعدم دخوله في الموصوف لانه لا
يملك شيئا من لا يعرف حاله واجيب عنه بان الاقرار لا يمكن
التزامهم في الذمة لعدم القدرة عليهم قاله في سنن الروض وبان
المقتات يتناولون هو مستوفى في ج ر الرافعي من واجاب
ج ل بانه يشاهدة ثم الشخص يعلم حاله وما هو عليه من الضمومة
او السهولة غاليا والظن عنوان الباطن وسكت عليه اي رضى
واقره بخلاف سكت عنه فانه بمعنى لم يرضه برماوى لانه رقت
الضمير راجع لشرط كل من الاجل والرهن والكفيل ج ل وبشارة
م م في سنن لان تلك انما شرعت لتحصل ما في الذمة فشرجا كل
من الثلاثة اي الاجل والرهن والكفيل وقوله معناه المعين
واما صحة ضمان الخ جوابا ما عذوف والمذكور قليل له
والتعديروا ما صحة ضمان الخ فلا يرد اذ ذلك الحكم مشروط بالقبض
اي وما هنا قبل القبض لان الشرط في صلب العقد اي واذا قبض ما ذكر
ثم خرج مقابله مستقفا فانه يعني بدله ان تلف سوا كان المستفت

التمن او المبيع منوفى بقوة ضمان دين شيئا وهذا وارد على منوفى
قول المتن لعوض في ذمة بالنظر للكفيل وهو جواب عما يقال
لا يستقيم في مسئلة الكفيل اعتبار كون الثمن في الذمة لان الام
صحة ضمان المبيع المعين والتمن المعين فعلم من كلامه ان الكفالة
شاملة للضمان وقد يقال هذا السؤال لا يرد لان الكلام هنا في
شرط ذلك في العقد وما سياتي بعد العقد سياتي بقوله ومع
ضمان درك بعد قبض ما يقين و فرقا بينهما ولعل هذا هو
جواب الله بقوله مشروط بقبضه اي فليس واقعا في صلب العقد بل
بعده بخلاف ما هنا وبشارة ثم ر كج ولا يرد على ذلك صحة ضمانات
المعين المعينة والتمن المعين بعد القبض فيها وكذا سائر الاعيان
المضمونة للعلم به من كلامه الا في باب الثمن هو اي فكون ذلك
مستثنى من عدم صحة ضمانه المعين وقال شيخنا ج في قوله مشروط
بقبضه اي منوفى بقوة ما في الذمة فالجواب به ومثله ع
ويشترط في الاجل ان لا يبعد اذا بالنسبة للتمن المولف وقوله بقا
الدين وان بعد المتعاقدين او احدى اليه لقيام وارثهما مقامهما ثم
ع ش يجوز الف سنة للعلم حال العقد بسقوط بعضه وهو يودي
الى الجهل المستأزم للجهل بالتمن لان الاجل يقابل مستطافا من الثمن
ج ل وم م وعلم من قوله معلوم انه ان البيع يبطل بالاجل المجهول
للعلم المذكور في ج م ر كاي الحصاد متواولي من عكس
لشئ العاقل لكن الاصل لا حقا كون الرهن غير عاقل وقد
مرحوا بان يجمع قياسا مطردا بالالف والتا وصف المذكو الذي لانه
يعقل وكوب بالتعليق ج ل معينات بحاج عن الاصل بانه غلب
الاكثر ع ش وبشارة هو غلبا غير العاقل لانه اكثر اذ الاكثر في الرهن
ان يكون غير عاقل وان ش نظر الى الاجل الى انه مدة وفي الاجل
الرهن الى انه عين وفي الكفيل الى انه شخص فانه دفع قوله
الاخرى صوابه المعينين علم ان ما جمع بالف وتا قد يكون مفوده
مذكرا فتقويم ليس في محله وبشرط انهاد اي على العقد

خوفاً من الجور أو من الوضوح في الذمة أو معينا من قال
بعضهم من المعلوم ان المراد الشرط في صلب العقد ثم اذا كان الشرط
من البائع على المشتري يكون اسناد المشتري على اقراره بالعقد بان
يأتي بعد العقد بالسند فيقر هو والبائع لهم بانها يتابعان كذا
فيشهدون على اقرارهما هذا غاية ما يمكن واما الاسناد على اصل
صدور العقد وهو مضمون فلا يتصور في هذه الصورة اي من اذا
شرط الاسناد في صلب العقد ولعل فيما كتبه قال على المعنى اسناد
الى ما قلنا حيث قال قوله بشرط الاسناد اي على جريان العقد
وقضائه عما قبله لان ما قبله خاص بالمعالمين وهذا عام كما
اشارة له بالغاية وشامل اي لا اسناد على العقد وعلى الوضوح
واسنادوا اذا اتبعوا وتزولها في السلم كما قاله ابن عباس
لم يمنع الاسناد لانه في غيره لان العبرة بعموم اللفظ وان
قلت اي عموم هذا قلت العقل بالثبوت وهي في غير الشرط
للعموم فكذلك العقل ايجاب ثبوته اولان الصبر في قوله واشهد
راجع للاشخاص والعموم في الاشخاص يستلزم العموم في
الاحوال شيئا بآبى طاقا وحرف الامر في الآية عند الوجوب
الاجماع وهو امر ارشاد ولا جواب فيه لانه قصد به الامتنان
كذا قيل فليراجع قول علي الجلال وان لم يقين اليهود اي
اولم يكف العوض في الذمة عن شيء لان الحق يثبت ولذلك لو عينهم
لم يسميتهم الحاسيات في الله ولا انزلت تفاوت الاغراض بتفاوتهم وجاهة
وعوضها ووجه هذا ما يغيد جواز ابد العهد بينهم وهو كذلك
عنه على مروي الذي في سلم الروح هو ابد العهد بينهم اونه
فوقهم فقط او كتابته اي ولو فاسدة او تدبيره ومثله المعلق
عنه صفة ان كان لا يصح رهنه بل او امتناع من رهنه اي عقد
رهنه الرهن عليه عقدا مستغلا وقوله وكفوت عدم اقتضاها اي امتنع
من اقتضاها بعد عقد الرهن فلا تكرار مع شيء بالمعنى فالمراد بالرهن
في قوله وبغوث رهن ما يستعمل المرهون والعقد وعبارة ٢٢

او امتناع من رهنه اي امتناع المشتري من رهنه ما شرط عليه رهنه
وان اي رهن غير المعنى ولو اعلى قيمة منه كما فعله مطلقا
لان الاعيان لا تقبل الا بدال لتفاوت الاعراض بذواتها او
بجوهرها كان تعلقت ارض جنايته برقبته وان عني عنه مجازا لا ذلك
ينقص قيمته وكان وقعه او رهنه واقبضه بل وكفوت عدم
اقتضاها بعد رهنه وهذا يغيد ان اسقاط الرهن يدخل فيه
شرط اقتضاها ويعترف بعينه وبين الاقرار حيث لم يجعلوا الا
بالرهن اقرارا باقتضاها بان مبني الاقرار على التيقن بل
واسناد اي بان امتنع من شرط الاسناد عليه اي او مات قبله
وقوله او كغالة اي او فوتت كغالة بان لم يتكفل ذلك المعنى بانها
او امتنع وان اي يفضل احسن منه بل من شرطه ذلك اي
ولا يجبر الا هو على القيام بذلك لان للشرط طام من دونه اي خلاصا
بسبب التخيير مع شيء والمراد خير فورا لانه حينئذ نقض بل
نعم لو عين هذا استدراك على ما قد سئل قوله او اسناد لانه يجوز
ان يكون المراد به اصلا او صفة ومنها يقين اليهود بل شرط وصف
بعضه اي عوقا وان لم يقصد العاقدان لا عكسه كما في الثبوتية
فانه لا يقصد عرفا ولا يقين ان يوجد من الوصف المبروط ما يتعلق
عليه الاسم الا ان شرط الحق في شيء قاتل لا بد ان يكون حقا عرفا
ولو شرطها شيئا فبان بطلان او شرطه مسلما فبان كذا او شرطه
مخلافات محسوسها فلا خيار في الجمع بخلاف عكسها القبول المستر
والمستور ورغبة الفريقين في الكافر كما في قول علي الجلال ولا تظفر
الى عن ضم للضعف التمهيد ان البكارة لان العبرة في الاعلى العقد
وضده بالمعنى كما في قول وانظر وجه رغبة الفريقين اي المسلمين
والكفار مع الكافر مع انها لا تظهر بالنسبة للمسلمين وهو
انه قوله كثرها وصف يقتضيه تنازع فيه ومع غير كما يقولون
قوله في صحة البيع المحذوق يقال رغبة المسلمين فيه من جهة
انه يجوز لهم بيعه للمسلم والكافر خلافا لما اذا شرط كونه

وهذا القول هو ما وصفه بقوله
صريح وحيد كما يدل عليه قوله في صفة البهيح الخ

أي ما دل عليه فكل ما قال المشايخ المذكور في الأمور
 الثلاثة وثبوت الخيار بالعقود ومثلها إذا شرط كونها
 حاملة لثلاثة ستة أشهر مثلاً فإنها حاملة من أربعة أشهر
 مثلاً فإن لم الخيار لأن له عوضاً في هذا الشرط على
 يتلف بمصلحة العقد وهي العلم بصفتها المبيع التي تختلف
 بها العرض وحل فلا خيار بثبوت لانه من البائع إعلام بدلالة
 العيب ومما المشتري رضي به حل وهذا إذا لم يرض في أن البيع
 صحيح مع هذا الشرط فالتمس في المتن يكون الوصف بقصد
 إتمامه بالنسبة إلى ثبوت الخيار بالعقود لا بالنسبة لصحة البيع
 وثبوت مقتضاه أي ما يقتضيه البيع وهو ما رتب الشارع
 عليه في نظام في وها حل لم أن الشروط في العقد خمسة
 أحوال لانه إما لصحة كشرط قطع التمرة أو من مقتضياته
 كالقبض والإد بالعيب أو من مصالحه كالتأجيل والخياطة أو من
 ما لا يخفى فيه ككل المريضة أو مخالف مقتضاه لعدم
 القبض فلهذا الأخير مقتضى للعقد دون ما قبله وهو محمول
 به في الأول والثاني في الثاني ومثبت للخيار في الثالث والأخ في
 الرابع قال ورد بعيب وعلمه إذا امتثل الوفاً بالآثار
 المشتري راهاً وأولد ولم ينفذ إيلاده لأصاهاه ثم أراد
 شراء المهرهون بعد بيعه في الدين بشرط الرد بالعيب فإنه
 لا يبيع لتقيد الوفاً لنفوذ إيلاده بحكم ملكه لها متى يرى
 حالاً عرض فيه أي عرفاً فلا غيره بغيره المافدين أو من
 أحد هاهنا والشروط في الأولى صحيح هي شرط مقتضاه
 والثانية شرط ما لا عرض فيه الذم لا يورث
 تنازها أي بين المشتري والبائع عرض أو بشرط انعاقه أي
 المبدكلم أو بعبارة المعنى فلو اشترى بعبارة بشرط انعاق ما اشترى
 أو بعض ما اشترى معينا صحيح وإن لم يكن بأقرب حراً علم الرابع
 أي أو بهما لم يصح خلافاً للوجوه عبارة في شروط انعاقه أي الرقيق

اما الوبايعه البعض بشرط اعتناق ذلك العرض البعض فانه يصح ولو بايعه
الكل بشرط اعتناق بعضه قال الاستوى المصنف الصحة لكن بشرط ان
تعيين المقدار المشروط في الصور ثلاثة اما ان يبيع الكل بشرط اعتنا
الكل او يبيع الكل بشرط اعتناق البعض او يبيع البعض بشرط
اعتناق ذلك البعض وهو قوله ونزاد صور رابعة وهي يبيع
البعض بشرط اعتناق بعض ذلك البعض وكان معينا على علم
مري ولا فرق في صحة العقد مع ما ذكره ولزوم العتق للمشتري
بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع او يواخذه عليه المشتري
او عاكسه على المعتقد هذا حاصل ما ذكره سم على التفتة بجيد
وقد ثبت بقوله في المريد مجموع قوله مطلقا او عن مشتري هو
فقد نال مردد وبقي رابع يؤخذ من كلام الله بعد وذكر مري بقوله
حيث كان المشروط عليه يتمكن من الوفاء بالشرط فقول المصنف
اعتناقه اي لغيره من يعتق عليه ومعنى الطلاق ان لا يملك
بضميه الى احد من بائع او مشتري او غيرهما بدليل المقابلة
بقوله او عن مشتري فيصح البيع ومثل البيع الهبة والقرض
بشرط العتق برماوي ولما في مطالبته به ظاهره ولو
فصل لزوم البيع وهو الذي يظهر فليجوز في كل الاوقات
انه لا يطالبه الا بعد لزوم البيع لان المشتري قبله حتميا
من العتق على مري ومثل البائع وارثه والحاكم وكذا الرقيق
المبيع لا غيرهم من الاحاد خلافا لما يوفيه كلام الله وبالطلب يلزم
العتق قول ويجزى من غيره بعده وله قبل الاعتناق ولو بعد
الطلب استندامه ولو بالوطئ وكسبه واعارته لارهنه ولا
بيعه ولا وقفه ولا اجارته ويلزمه فداؤه لو هني كالم الولد
ولا يقتل فله قيمته ولا يلزمه شرعية به لان مصاحبة الخمر
له وقد فانت بخلاف مصاحبة الاضحية المذوقه فانها
للغير فلذا وجب مثل مثلها بعتها اذا تلغته وتكون كسبه
العبد للمشتري قبل الاعتناق يشكك بما لو اوصى باعتناق رقيق

فتاخر

فتاخر عتقه عن موت الموصى حتى حصل منه اكساب فانها لم
لا الوارث وقد يعزق بان الوصية بالعتق بعد الموت الزم
من البيع بشرط العتق اذ لا يمكن بعد البيع الموت ورفع
بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالله
بالتقابل وصحة الاختيار والعيب ونحوها فليتنا ملغ من علم
مري سم على مري ولا يجوز عتقه عن كفارة تبيعت عن الشرط
لانها قاله وبعبارة مري والاصح ان للبائع ونظر الحاق وارثه
به مطالبته المشتري بالاعتناق لانه وان كان حقا لم يكن له فرض
في عتقه لاثابته على شرطه وبه فارق الاحاد ولومات المشتري
قبل الاعتناق فالتقياس ان وارثه يقوم مقامه ويحير القاضى المشتري
على الاعتناق ان امتنع منه ولا يثبت الخيار للبائع بناء على ان
الحق فيه لله تعالى امر على الامتناع صار كالمولى فيعتق
عليه القاضى كما قاله القاضى والمتولى وقواه في المجموع
وهو كغيره موهوب والراجح انه ليس للغير مطالبته الا ان
يملك كلامه على ما اذا كان قاضيا او ثوة كوارث البائع دون
الاحاد برماوي فالمعتقد ان الغير خاص بوارث البائع والحاكم
والعبد المبيع مري ومقتضى كون الحق لله تعالى ان كل احد
ان يطالب به وهذا احاد الله بقوله فيما يظهر وان قلنا الاولى
استقاط الوارث لينا سب النعم الذي ذكره بقوله ولما في كغيره
لانا اذا قلنا الحق فيه للبائع لا يملكه كان المطالب ما بالبائع فقط
كما قاله سول واجاب شيخنا بحمل الواو لالحال كالمقتر
بالتذري اي كعتق العبد المقتزم بالتذري كون الحق في العتق
لله لا للعبد شيخنا وقال ع مري ان كل احد المطالب
في القياس فتأمل لانه اي الاعتناق لزوم باشرطه فثبت انه لو
لزم باشرط المشتري لم يكن الحكم كذلك شورى وانظره مع ما
تقدم عن سم من قوله لا فرق في صحة العقد مع ما ذكره فتأمل

وهذا بعض قول لانه ان علة لقوله والبايع مدالبة لانه لا يناسب
قوله كغيره لانه لا يناسب الامط البائع فتأمل ولو مع العتق اي
الاتفاق وقوله لغير الشرع من شرط بشروط شيئا غير
مستور وخرج ما لو باع الخ احد شرطين حصته من شرطين
بشرط ان يعتق الشرط الاول فلا يصح لا شقاله على شرطه حتى
غير المبيع ع ش اما في الاولى هي بيع بشرط الولاء لغير
المستور والاهيرة هي قوله او منجزا عن غير مستور والبيع
هي ما لو شرط تذييره او كتابته او اعتاقه معلقا ع ش فلانه ان
لان ما ورد به الخبر العتق المطلق وفي معناه العتق عند الشرع
فقط ما ورد به خبر بريرة المشهور وهو كما في سنن الترمذي ان عائشة
اشترت ابي بريرة بشرط العتق والولاء لاهلهم ولم يذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا بشرط الولاء لاهلهم بقوله ما بال اقوام الخ انهم
اي لان البايعين كانوا بشرط الولاء لانهم وكانوا بريرة جارية
لقوم من الانصار كانوا على تسعة اواق الذهب في تسعة
اعوام في كل عام اوقية من الذهب والافقية على الاصح اربعة
درهما فمكنت لها تسعة ثقل النجوم فقالت لها قول الله عاتقت
تشريني بالسبعة اواق نقدا فذهبت واحبرته بذلك فقال
بشرط ان يكون لنا الولاء فزجعت بريرة واخبرته بذلك فقالت
عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها اشترها واشترط
لها الولاء فاشترتها على ذلك كما في البخاري وهو مشكل من
وجهين الاول انها مكاتبه والمكاتب لا يصح بيعه والثاني
ان شرط الولاء للبائع مفيد واجيب عن الاول بانها عتقت
بشرط ان يكون لها الولاء وعنه الثاني بخلاف الاول ان ذلك
خصوصية لبريرة بمعنى انها خصت بصفة بيعها مع اشترط الولاء
للبايعين لما والثاني ان اللام بمعنى علم اي اشترط عليهم ان الولاء
لك كقولهم تعالى وان اسام قلها كما في القسط لا في على الغارة
والجواب الثاني هو المشهور والا ول هو المناسب لالحال الثاني

البايعين

البايعين وقوله لم بقوله ما بال اقوام الخ محتمل ان يكون
يوعى ناسخ لصحة اشترط الولاء لهم واما في البقية فلانه
اي الشرط في البقية كذا نقل الى معتمد وفيه نظر اي في
عدم الصحة ويكون ذلك بتوكيد المعنى لان الغرض من شرط
العتق حصوله وهو حاصل في ذلك ومن ثم قال بعضهم لو اراد
بالاعتاق العتق اي لا الاتيان بالصيغة مع ويرجع بين الكلامين
ويكون كما لو شرط متعق من المقدس لوجله وعلمها مقبول مع
ولا يصح العطف لئلا يتكرر مع قوله او احدهما شيئا لعله الخ لا
فلزم منه ذكره وتوزيع الثمن عليهما وهو محمول واعطاه حكم
المعلوم انما هو عند كونه تابعا لا مقصود اتحادهم قال زكي
وهذا بخلاف بيع الجنة وحشوها او الجدار واسم له حنول الحشو
في سمي الجنة والاسم في سمي الجدار بخلاف الجمل وصفا تابعا
اخذ منه بمصنوع عدم الصحة لو قال بعتكها ان كانت حاملا فاجبة
قال علي الجلال اما بيعها بدون حملها ويفارق صحة بيع
الشجرة بدون ثمرتها يتيقن وجود الثمرة والعلم بصفاتها
بخلاف الجمل والبايع مع كالتواووزي كاعضا الحيوان وقد
فرق بان الجمل آيل الى الانفصال فالاولى ان يقال هو
استصحابه من معلوم فيصير البيع محمولا ويندافارق
صحة استثناء منقعة الدار الموهجة قبل البيع اذا باعها مملو
المنفعة وثمره الشجرة ولو غير موهجة نعم يرد ما لو اشترى
المنفعة في بيعها غير موهجة فانه لا يصح الا ان يقال يصح
اذا قدم مدة فراجع وقد يقال ان هذا يخالف مقتضى العقد
مطلقا فيبطله مطلقا فراجع قال علي الجلال في بيع
اللاقيع اي من انه ليس معلوما ولا متقوما ولا مقدورا
على تسليمه ع ش كبيع حامل جري بان استبنت امه على
شخص بزوجته الحرة فان الولد حر في هذه الصورة ع ش

والمعتمد في قوله ما بال اقوام الخ محتمل ان يكون يوعى ناسخ لصحة اشترط الولاء لهم واما في البقية فلانه اي الشرط في البقية كذا نقل الى معتمد وفيه نظر اي في عدم الصحة ويكون ذلك بتوكيد المعنى لان الغرض من شرط العتق حصوله وهو حاصل في ذلك ومن ثم قال بعضهم لو اراد بالاعتاق العتق اي لا الاتيان بالصيغة مع ويرجع بين الكلامين ويكون كما لو شرط متعق من المقدس لوجله وعلمها مقبول مع ولا يصح العطف لئلا يتكرر مع قوله او احدهما شيئا لعله الخ لا فلزم منه ذكره وتوزيع الثمن عليهما وهو محمول واعطاه حكم المعلوم انما هو عند كونه تابعا لا مقصود اتحادهم قال زكي وهذا بخلاف بيع الجنة وحشوها او الجدار واسم له حنول الحشو في سمي الجنة والاسم في سمي الجدار بخلاف الجمل وصفا تابعا اخذ منه بمصنوع عدم الصحة لو قال بعتكها ان كانت حاملا فاجبة قال علي الجلال اما بيعها بدون حملها ويفارق صحة بيع الشجرة بدون ثمرتها يتيقن وجود الثمرة والعلم بصفاتها بخلاف الجمل والبايع مع كالتواووزي كاعضا الحيوان وقد فرق بان الجمل آيل الى الانفصال فالاولى ان يقال هو استصحابه من معلوم فيصير البيع محمولا ويندافارق صحة استثناء منقعة الدار الموهجة قبل البيع اذا باعها مملو المنفعة وثمره الشجرة ولو غير موهجة نعم يرد ما لو اشترى المنفعة في بيعها غير موهجة فانه لا يصح الا ان يقال يصح اذا قدم مدة فراجع وقد يقال ان هذا يخالف مقتضى العقد مطلقا فيبطله مطلقا فراجع قال علي الجلال في بيع اللاقيع اي من انه ليس معلوما ولا متقوما ولا مقدورا على تسليمه ع ش كبيع حامل جري بان استبنت امه على شخص بزوجته الحرة فان الولد حر في هذه الصورة ع ش

بشرط

وقال نزي او برقيق لغير مالهما ولو بيعت لما لك الرقيق فكانه استثنى
عبارة من المحقق لا استثنى الشرعي بالمحسني واستثنى اي عدم الدخلة
في دفع استثنائها وها شرعا وانه لك ان تقول ان المنفعة استثنى
اتصالا من الحمل لانه متى للانفصال ولا كذلك في الاولى ما لجان
مع السرف المناوي من انه استثنى بمول من معلوم فيصير الكل
محمولا بخلاف المنفعة فانها استثنى معلوم من معلوم زى وقد
عن قول ويدخل على الاولى بتقديم على قوله كبيع حامل
بالتناهي مطلقا اي بغير مطلقا ل فان لم يكن مطلقا
لما لكها اي بان كان موصى به وقوله لم يصرح البيع ولو لما لك
الحمل بتبسيط حذف المعنى في مدة الخيار لا يصرح البيع
الفاصل لان ما وقع فاسدا لم ينقلب صحا والحق المفسد
في الحقيقة بعينه لان الواقع في مدة الخيار الواقع في
العقد قل على الجلال فيما نفي عنه من البيوع
اي في انواعه من غير ذلك بين ما يقول من البيوع
وتدبر التفسير في عنه باعتبار لفظ ما وتاثيره في بطلانها
باعتبار معناها وفي هذه الترجمة معارضة وذلك لانه
لم يذكر في هذا الفصل بيعا صحيحا منها عتم الا المثال
المخير وهو قوله وبيع مخور طيب لم تحذه مسكرا فكانت
المناسبة بتقديم واما غير هذا المثال من بقية امثلة
الفصل فالمعنى عنه منها ليس بيعا وانما هو امور تتعلق
بالبيع ففي الحقيقة قوله وما يذكر شامل لما عدا المثال
الاخير من الامثلة هو ما يذكر معها كالنجس والسوم
على السوم وهو معطوف على قوله البيوع من المعنى
اي من البيوع التي نفي عنها نوع لا يبطل التي قال موصولا
ولا يخفى تصور هذه العبارة لانه اشتمل السوم على السوم
والنجس من كل ما ليس ببيع مع ذكره الا ان يقال المقرر

من

من المعنى عنه نوع لا يبطل بالمعنى ونوع اخر غير ذلك وهو السوم
على السوم والنجس فتقوله وسوم على سبوم بالرفع عطفا على ما
لا يبطل كما استنبه عليه ل قال طاف اقول وقد يمنع ايراد
السوم والنجس قول التمر وما يذكر معها بان يجعل امثالا له ويكون
بالرفع على هذا ما لا يبطل بالمعنى عنه اي نوع مغاير للاول
والخير في يبطل عائد على البيع لدلالة السياق عليه ويصح
ان تكون ما واقعة على البيع والغايل المذكور اي بالقوة لانه
منه مستتر زى وقال شيخنا فان كانت ما واقعة على نوع
فتكون المعنى من المعنى نوع لا يبطل ببيع اي البيع منه فيكون
الخير واجبا لبعض افراده وتكون التمثيل بقوله كبيع الخدم
تقدير المضاف صحيحا لان النوع شامل للبيع وغيره وان كان
واقعة على بيع يكون التمثيل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي
ليس منها عتم والمعنى عنه انما هو سببه والسبب ليس من البيوع
وايض السوم على السوم والشرع على الشرع ليس ببيعاً فتمتعين
الاول لالذاته او لازمه اي بان كان المعنى لامر خارج لان المعنى
ان يرجع لذاته العتد كان فقد ركن من اركانه او لازمه كان فقد
شرط من شروطه اقتضى العناد وان لم يرجع الى ما ذكر بان
كان لامر خارج غير لازم لم يقتض العناد كبيع الحاضر للبادي
لان بيع الحاضر للبادي لان بيع الحاضر للبادي قد يؤدي للتشبيك
فمنه عنه لذلك كبيع حاضر لبادي كسبب بيع حاضر لبادي وهو
قوله انكره لا يبيع تدرجيا باغلا لان القول المذكور منه عتم
واما البيع غير تدرج ش قال ابن قاضي شتمته في ثلثه قد يقال
المعنى عنه في الحاضر للبادي والنجس والسوم ليس ببيعاً فكيف
يعد من البيوع المعنى عنها ويجاف بانه لما تعلقت هذه
الامور بالبيع اطلقت عليها ذلك مشهور واجاب عن
بانه لما كانت سببا للبيع سماها ببيعاً من شتمته السبب باسم
السبب لباد متعلق بمذوق اي متاعا كالباد وعبار

نان

البيعة وبيع حاصر متاع بادي بان قدم البادي الذي ينفذ رات
بعض اهل البلد لو كان عنده متاع مخزون فافترقه لبيعه ففرض له
من يبيعه له تدريجيا باغلا حرم لليلة الثانية هو لكن كتب التوري
بها من هو المعتمد عند شيخنا عدم الحرمة لان النفوس لما تشوق
لما بعد من به بخلاف الحاضر من على مروق قول الله بعد والتعبير بالباد
والحاضر الذي يوافق الامم والى بما تم اى تكثيرا من شأنه ذلك كما
في مرقر وانشاء ذلك الله يقول وانما لم يظهر بيعه الخ اى حاجته
اهل البلد اى من الامم ومنه بقوله مثلا على ان البلد ليست بغير
ايضا وان جميع اهل البلد ليس بعقيد وسواء احتاجوه لانفسهم
او دوابهم حالا او مالا وقد يفرق منهم انهم ان لو احتاجت
اليه طائفة من البلد لاعتيادهم الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم
فيهم مثلهم في احتياج عامة اهل البلد وهو ظ لما فيه من التضييق
عليهم ثم لا فرق بين ذلك وبين كون الطائفة من المسلمين او
غيرهم من البيعة هالا يظهر انه يقو برقو قدم لبيعه بعد
ثلاثة ايام مثلا فقال له انك لا بيع لك بعد اربعة ايام مثلا
حرم عليه ذلك للمعنى الاتي فيه وسيمثل التعقيد بما دل عليه ظ
كلامهم انه يورث بيعه بسير الوقت الحاضر فماله تأخيره عنه ويوجب
بانه لا يتحقق التضييق الا في ذلك النفوس انما تشوق للنش في اول
امره هجر والا قرب الاول لظهور العلة فيه ومثل البيعة الاجارة
فلو اراد ان يورثها ان يورثها هالا فارسله شيخها الى ناخبر
الاجارة لوقت كذا كزمن النيل مثلا حرم ذلك لما فيه من ابتداء
المستاجر من وفي قال على الجلال قوله في البيعة حالا ومثله
ليست في به شيئا فيقول الحاضر ولو استشاره البدوي فيما
فيه عظم وحسب عليه ارشاده لما فيه من التضييق على اوجه الوجهين
وقال الاذرى ان الاشارة وكلام الاصل يميل اليه وثانيهما لا اى
لا يجيب ارشاده توسيعا على الناس ومعنى عدم وجوب ارشاده
انه يسكت لانه يجبر بخلاف نصيحة كذا اشار اليه مروق فيته عدم

وجوب

وجوب الارشاد الاباحة وقد نفهم من كلامه من حيث قال وقال
ابن الوكيل لا يرسله توسيعا على الناس امتناع الارشاد وهو
الظرف من وفي قال على الحاي ولو استشاره صاحب المتاع في
الناخير وجب عليه الارشاد بالبيعة ولو بما فيه التضييق بقدر
لما على المعتمد ولو تعدد الغائبون معا ومرتبا امة اكلام كما
يؤكد برماوى انك اى عندى او عندك او عند فلان او لم يفر
نفس من ذلك ويحرم لليلة المذكورة وهو التضييق فتعقيد
الاصل بعندى جري على الغالب ولو قال الحاضر من غير استشارة
بيعه له على التدرج اخطأ حرم ايه طاف لا بيعه اى او لبيعه
لك فلان بل ولو قال له لبيعه انت بعد يوم لوجود المعيق ل
وعبار طاف قوله لا بيعه او لبيعه فلان معى او ينظرى او به
ليسه فلان ففقا وذكر البيعة فقد معتبر فلو قال له انك من غير
ذكر البيعة لم يحرم وان وافقه صاحب المتاع على التوكع ش
تدرج اى او دفعة واحدة بعد يوم ح ل وهو اى التدرج ما هو
من التدرج كانه ربيعه فيه استياضيا باغلا ليس بعقيد وانما
قد وابه ليكون اذى لا جاية البادى ح ل والظم انه فيد لانه اذا
سأله الحضرى ان يفرق من له بيعه بسير يوم على التدرج لم يحمله ذلك
على موافقته فلا يكون سببا للتضييق بخلاف ما اذا سأل ان
يبيعه باغلا فالزيادة ربما علمته على الموافقة فيودى الى التضييق
من على مروق فيجيبه ليس فيد فى الحرمة والقول حرام وان لم يجيب
بل وان خالفه بعدم امتثاله بالبيع حالا لذلك اى للمترك
لا بيع بهج بالرفع والجزم بل قال بعضهم الرواية بالجزم ويدل عليه
حدق الها الثانية من شى اى لا يتسببها من بيع متاع لباد بالقبول
المذكور في المتن فالمعنى عنه سبب البيعة لا البيعة والحدوث عقيد
بالقيود المذكورة في المتن زاد على الخ اى بالزيادة التي ذكرها
مسلم لجموعها ووجوه مع للمث ان زاد فيه في غفلاتهم وبنسب لمسلم
ولم يعلها اذ لا وجود لثمة الزيادة في مسلم بل ولا في كتب

الحديث كما وقع في يد سائر ما يلقى الناس من هذا هو نزي وقال وجل
 وقوله سب ما يبيد الناس أي شتمهم وتفتيش ما بأيديهم
 وعوا الناس فأنكم أن تركتمهم باع ذواتهم أهل السوق ببيعهم
 مرجحا وحيستامون من الأمم ويرزق الله بعضهم من بعض وقوله
 يرزق الله حال أي دعوا الناس في حال يرزق الله بعضهم من
 بعض وعليه يرزق مرفوع لا يزيل لأن شرطه في جواب
 الطلب فتعدا لهذا وهذا المقصد من هذا لأن الرزق فامتن الناس
 لا يستحب عتادك الناس فهو يرى وإذا ثبت أن الرواية بالجزء من
 فيقول بالسبب الظاهري ويكون معناه أن تدعوهم يرزق الله
 بعضهم من بعض من هذه الجهة فلا ينفى أن يرزق غير معاق عليه
 شيئا يستحقه في عبارته من قوله يرزق ما هو بالرفع على الاستعانة
 وتبين الجرم فتد المسمى لأن التقدير أن تدعوهم يرزق الله
 ومعنومه أن لم تدعوهم لا يرزق وكل غير صحيح لأن رزق
 الله الناس غير متوقف على أمر وهذا كله حيث لم يقم الرواية
 وأما إذا علمنا فتبين وتكون معناه على الجرم أن تدعوهم
 يرزق الله من تلك الجهة وأن متعتوهم جاز أن يرزقهم من تلك
 الجهة وأن يرزقهم من غيرها عند ذلك أي عن بيع المأواه من
 البادية أي عن سبيهم ما يودي أي تصنيف يودي بيع الحاضر
 للبادي المسمى أي ذلك التصنيف فقوله من التصنيف بيان
 لما وكان عليه إبراز فاعل يودي لأن البس غير ما موت
 لأنه رماؤهم أنه عائد على المسمى وأجيب بأن الأبرار لا
 يبيعون إلا في الوصف كما قاله في لكن الشيخ ليس على الغالبي أو جها
 الأبرار في العقل أيهم تأمل وقوله من التصنيف على الناس
 فهو معقول المعنى ع ش بخلاف ما لو بداه البادية محترق مؤلم
 فيقول له الحاضر أتركه عندك بفتح التمرة استغناء برماوي
 ولا يفتين هذا بل يصح أن تكون التمرة للمتكلم التي تدخل على
 المسارع وقوله عندك ليس بعيد كما تعذر أو انقضى عموم

الحاجة

الحاجة محترق قوله نعم الحاجة اليه وينبغي أن يلاحظ بما يتم الحاجة
 اليه الاختصاصات فيما يظهر لوجود العلة فيها الأداة التي تظهر ما
 معنى المذود هل هو باعتبار أفراد الناس أو باعتبار الأوقات لأن
 نعم الحاجة اليه في وقت دون وقت فيه نظر والأقرب الثاني فإنه لو
 كان في البلد طائفة يحتاجون اليه في أكثر الأوقات وأكثرها
 غنى عنه كان مما يتم الحاجة اليه ولنظر صوت ما لا يحتاج اليه
 الأداة ولو علمه خيرا ليلو طه أو عمت الأداة محترق قوله ليس مع حال
 وقوله لا يبيع كذلك أي هالا محترق قوله تدبجاجة ولم يأخذ
 محترق البقية أشار إلى أنها ليست فيودا في الحرمة كما تقدم
 البقية عليه أن يجوز منه أي على الوجه الذي طلبه البائع
 ومعنومه أنه لو طلب منه أن يبيع في زمن أكثر من الزمن الذي
 طلبه الحرمة وهي أحد وجهين في عدم الحرمة وقد
 يقال الأقرب الوجه الأول وهو الحرمة لظهور العلة فيه ع ش
 فلا يجرم بجمع المصور الأربع وقوله لأنه لم يبيع بالناس راجع للمصور
 الثانية والرابعة وقوله ولا سبيل أي لا طريق إلى منع الزاجع
 للأولى والثالثة وقوله لما فيه من المنع من الأضرار به أي المالك
 إلى منع المالك منه أي من الأضرار بالناس وقوله لما فيه أي
 المنع من الأضرار به أي بالمالك أي ولا يزال الضرر بالضرر
 والنهي في ذلك أي في البيع فيأثم بارتكابه أي النهي بمعنى النهي
 عنه فبما هنا وفيما سياقات من العالم به ومثله الماهل المفقرون وما
 يجرى عالمه قال لا يستحقون للحاكم أن يعززه في ارتكابه ما لا ينبغي عالمه
 وإن ادعى جهلهم والحاصل أنه الحرمة معقدة بالعلم وأنه
 المتعصرون وأن المقرير معتد بعدم الخفاق في برماوي
 من أن النهي في ذلك المعنى اقترن به لا لذاته ولا لازمه وعقلى
 كون البيع ممتيا عنه أنه حرام وإن كان صحيحا وفي كلام الاستوى
 ولا يجرم البيع لحصول التمسك به أي وإنما يجرم سبيهم وهو القول
 ع ف ونوزع في ذلك بأنه المعصود فيجرم كالموسيلة برماوي والعقد

في قوله لا يبيع كذا
 في قوله لا يبيع كذا
 في قوله لا يبيع كذا

الاول والاعم على البلدي وهو من الصنائع وعده في الزواجر من
 الكبائر وكذا البقية اي اتم هذا القول دون البدوي اي لان غرض
 النسخ له دفع الاعم عنه والاعانة على المعصية غير محقق لان بعضا منها
 بانقضاء الكلام الصادر اذ يحرم عليه ذلك وان لم يجبه بخلافه فلو لعب
 شافعي السطر مع حنفى اذ لا ينافي الا من اجتمعا على ما عليه برماوى
 وفارق حرمة تمكين زوجها المحرم من الوطئ وهي غير محرمة بانه لا عرض
 لها في عدم تمكينه فراجع قال هو ولا يقال هذا باجابه معين لم
 على معصية لان شرطه اي شرطه ان يكون معصية اعلى المعصية ان لا توجد
 المعصية الا منها كلعبة الشافعي السطر مع من يجره ومبايعة من لا لزوم
 الجمعة مع من تلزمه بعد اندائها وهذا المعصية تمت قبل ان يجيب المالك
 سوال ولا خيار للمشتري اي ولا نظر لكونه لو اشتراه عند القدر
 لا اشتراه بارخصه لولو قدم البادي يريد الشرا بتمت الحاجة اليه
 فترضا له حاضر يريد ان يشتريه له رخصتها وهو المسمى بالسماز فمما عر
 عليه في البيع فيه نزود في المطلب واختار البخاري التخيير وقال
 الاذرى ينبغي الجزم به قال وهو المعتمد قال سم فان التمس الغادم من
 ذلك الشخص ان يشتري له لم يجرى كمال التمس الغادم للبيع من غيره ان
 يبيع له على التدرج طاف والبادي ساكن البلدية عبارة التفتة
 في باب المقيط والبادية خلاف الحاضرة وهي العمار فان قلت بقرينة او
 كبرت قبلد او عظمت فذينة او كانت ذات رزق وخضعت فربما متور
 ظاهره ان كلاما من البلد والقرية لا يسمى ريف بل الريف الارض الخالية
 من السكنى المستقلة على زرع وخضعت وهو خلاف ما استمر في عرف الناس
 ان الريف ما بعد المدن والبادية على كلام جوارض قفر الامارة فيها
 ولا زرع ولا عمره وخطب بكسر الخاء المعجمة وهي كثرة النمار ونحوها
 وقال في الصباح الخطب وزان حمل النما والبركة وهو خلاف الجذب وهو
 اسم من اخضعت المكان بالالفاء ونحوها وفي لغة خضعت تخضبت من
 باب يقبها وتو خضبتا واخضبتا اسم الموضع اذا انبت فيه العشب والكل
 في ذلك اي المذكور من المدن والقرى والريف على عام

بدوي على غير قياس والقياس باده وحاضري لان ففلى مملوك في قبيلة
 قال ابن مالك وففى في قبيلة الترم اي وقبيلة منتفحة هنا فيكون
 ففى على غير قياس جري على القالب فلو قال حاضر لحاضر او باده
 لباد او باده لحاضر او بالعكس حرم على القائل لا المعقوله برماوى
 ولا يكون المتاع عند الحاضر معنى هذه العبارة ولا يكون الحاضر يطلب
 كون المتاع عنده وتلقى ركباني اي للشرا منهم وهو معطوف على قوله
 ما لا يبطل اي ومن المنها عنه تلقى الخ ويجوز جره عطفا على بيع في قوله
 كبيع الخاي وبيع متبعا عن تلقى ركباني او انه اطلق على التلقى بعبارة لانه سببا
 له فيحتاج في والتلقى ليس فيدا فلو كان المشتري منهم فالحكم كذلك
 وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان بعض العربان يقدم الى مصر
 ويريد شرا شي من الفضة فيمنعهم هناك مصر من الدهنول والبراقوفا
 من التضييق على الناس وارفع الاسعار هل يجوز الخروج اليه
 والبيع له وهل يجوز ايضا لم الشرا من الماردين عليهم قبلدهم
 الى مصر لانهم لا يعرفون سعر مصر والظن الجواز فيهما الانتفا العلة فيهم اذ
 الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب اذا ارادوا الشرا
 ياخذون باكثر من سعره في البلد لاحتياجهم اليه نعم انما منع الحاكم من
 البيع لم يهرم لخالفة الحاكم وليس ذلك من التلقى الذي الكلام فيه ع ش
 على م ر بان اشترى شخص منهم اي ولو بصورة استنما عنه فيجوز
 بالشرا وقضيتهم انهم لو لم يجيبوه للبيع لم يجرى عليهم وهو ظم ع ش ولو تعلق
 البيع عليهم كان كالشرا منهم في اصح الوجهين خلافا للاذرى م ر وري
 ومحل حرمة ما ذكر اذا باعهم بازيد من سعر البلد والا فلا حرمة كما هو ظاهر
 حاق ومعلوم ان المواضع التي هربت عاذة ملاقي الحاج بالزول فيها لا حق
 مثلا لشدة بلد القاد من فخرم بها وزيتها وتلقى الحاج للبيع عليهم والشرا
 منهم قبل وصولهم لما احتشد الزول فيه ع ش على م ر متاعا وان ندرت
 الحاجة اليه ع ش قبل قدومهم صارت بما اذا لم يريدوا دخول البلد
 بل اجازوا بها فبجرم الشرا منهم في حال مرورهم وهو احدثا لغير
 اعتده م ر ومعرفة اي اسكانها جل الحق لشدة ذلك اي التلقى

المذكور مع الشرا المذكور اي ولا بد ان يشتري بدون سعر البلد حيث علم
 ان تلقى الركبان حرام حل والشرا بالجر صفة للتلق او بالنصب صفة
 للظرف بدون السريان اشتري منهم بدون ثمن السوق حال شرائه
 على الاوجه وان صدق في اخباره لهم بالسريان اخبرهم بما هو الواقع
 في زاد بعد اخبار وقيل سرائه ولو اختلفت القيم في الاسواق وباعوا
 على طبق احد هاهنا فسل العبرة بما عليه اكثر الناس او لافرق محل نظر
 ولو قيل الاعتبار بما عليه الاكثر لانهم لا يعدون مغلوبين الا اذا باعوا
 بدونه لم يبعد شوبري المتعقبي ذلك اي بدون وحيروا فورا
 ان عرفوا الغني اي وان لم يدخلوا البلد وقيل بخير وان دخلوا البلد
 قال في الايمان وهو اوجه مما قبله ومتى فسحوا قبل العلم به على الاول
 او قبل دخول البلد على الثاني لم يفتح وقد يتشكل عليهم بيع مال مورث
 الا ان يجاب بان الشروط والاركان وجدت ثم يتماها بخلافه ههنا
 اذا شرط الفسخ العلم على الاول ودخول البلد على الثاني والفسخ وقع
 قبل شرطه فاشي وانما الغني ليس مقتضيا للفسخ وحده وانما مقتضى
 عدم الرضا به بعد الاطلاع عليه ولا يتصور عدم الرضا مع الجهل بالغني
 ومما تم اخذ مما قرناه انه لو فتح بعيب جاهلا بوجوده فبان
 موجودا لم يفتد فسد لغت بعض شروطه في باطن الامر كظاهر اعيان
 شوبري ولو ادعى جهله بالخيار او كونه على الفور وهو ممن يفتي عليه
 وعذر كما في م ر لا تلقوا الركبان بفتح القاف اي تلتقوهم وكذا يقال
 في نظائره الاتية شوبري للبيع اي الشرا حتى يجهل بها حتى تعليلية
 اي لجهلها والمعنى في ذلك اي النهي المفيد للمعزج والتخيير احتمال
 غنيهم اي الناس عن شرائه بدون السعر وهذا مع قوله السابق المشعر
 ذلك يقتضي حصول الامم وان اشتري منهم سعر البلد او اكثر مع انه ليس
 كذلك لانه وان لم يحصل لهم غني الا ان احتمال الغني والاستعارة استراه
 بدون السعر حاصل فكان ينبغي استقاط لغة احتمال حل اي لان المدار في
 الخيار على الغني بالفعل والمدار في بثوث الحرمة على احتمال الغني حل
 لكن قول الم بعد ولا خيار لا انتفا المعنى يدل على ان اسم الاشارة راجع



للتخيير وقال البر ماوى لغظة احتمال متجهة وبما شر المحلى والعدى في
 ذلك غنيهم قال قل عليه اي بالفعل في بثوث الخيار والحرمة على العتد
 فقوله المنهج احتمال غنيهم يراد به هذا ولغظة احتمال متجهة لكن بعد
 قدومهم اي ومعرفةهم ولو قبل دخولهم السوق وان احتمل غنيهم
 ووجهه تقصيرهم عما اختاره جمع منهم ابن المنذر من الحرمة في
 هذه الحالة يمكن علمه على ما قبل فحكمهم من معرفة السعر ثم ر عدم
 تقصيرهم ويثبت لهم الخيار على المعتد على وبعد معرفتهم بالسعر
 اي ولو باخضاره ان صدقوه ثم ر فلا يحترم قد يقال لان الناس
 ان يقول فلا يحترم ولا خيار لا انتفا الغني الذي قدمه والمراد انتفا ذلك
 بالفعل وليس هو المعنى السابق الذي علم به م ر لا انتفا المعنى
 السابق وهو الغني كما تقدم عن البر ماوى حتى رخص السوق للمصام
 رخصت الخيار رخصا فهو رخص من باقينا وهو عند الغلا ويتقدم
 بالهجرة فيقال ارخص الله السعر وتقدمه بالتصميم غير مرفوعة وال
 مثل فعل اسم منه اعتبار الا ابتداء فان اعتبرنا الابتداء قلنا بالخيار
 وان اعتبرنا الانتهاء قلنا بعدم شيئا يقتضي عدم استمرار هذا
 هو المعتد كما في م ر حيث قال او جهلها عدمه كما في م ر وان
 وان قيل بالعرق بينهما والعمل بالعرق بينهما ان ضرر المشتري ان دفع ثروا
 عيبا المبيع والضرر ههنا باق بجوات المالمية فله مندوحة ههنا في
 استمرار بثوث الخيار بان يفتح ويدخره الى عود سعره فتأمل ط
 والاوجه استمراره في ظ الخبر اذا ظاهره بثوث الخيار له وان استراه
 سعر البلد حل جمع راكب وهو لغة خاص براكب الابل لكن المراد ههنا
 الاعمم على عموم على عموم بالرفع عطف على قوله ما لا سطل
 لان المراد به البيوع اي ومن النهي عنه عموم الخ فربما ان لقوله السامع
 وما يذكر معها اي البيوع حل والظ انه يجوز الحر عطف على بيع اي وبيع
 ناسي عن عموم الخ بر ماوى بناء على ان ما واقعة على نوع وهو بيع المبيع
 وبغيره والرفع معني على كونها واقعة على بيع والجر هو الظ والمراد بالسوم ما
 يشمل الاسلحة من صاحب السلعة والمراد بها ههنا طلبها ببيعها كالامر بالمناج

بالاسترداد والمشتري بالربح لا حقيقتهما لان حقيقة السوم ان ياخذ السلعة
 لتماثل فيها القيمة فيشتريها ام لا فيردها والاسامة كون المالك يعطيها
 له ليسومها فتقول الثمن بان يقول بغير مجازي لانه سبب الاسامة على
 التصوير الاول والسوم على الثاني لانه ليسومها قبل ان يشتريها ومحل
 الحرمة ان كان السوم الاول جائزا والاكسوم نحو عنب من عاصر الخمر
 فلا يجرم السوم على مبيع بل قاله العلامة البكري بسبب الشراعية
 قال بعض متأخرينا ويظهر ان يجري في البيع على البيع والشراء على الشراء
 ويؤيده جواز الخطبة على الخطبة اذا كانت الاولى محرمة ولو اخذ متاعا
 غير متميز الاجزا ليأخذ بعضه ضمن ذلك البعض فقط والباقي امانة
 وذلك كقطع قماش سامية ليأخذ منه عشرة اذرع فلو كان متميز الاجزا
 كقطع من اراذل ان ياخذ احدهما فتلحقا ولو بغير تقصير فانه يضمن الكل
 لان كل واحد ما خوذ بالسوم هو برماوى مع زيادة كسختا وللإجماع على
 التحريم لكن قال في علم ما نصه لو كان المأخوذ بالسوم ثوبين
 متقاربين القيمة وقد اراد شراهما بالبيع فقط وتلفا فلهما يضمن
 اكثرهما قيمة او اقلها قيمة لجواز انه كان يجهل الاقل قيمة والاصل
 براءة الذمة من الزيادة فيه نظرا لعل الثاني اقرب اسم على هو و هو
 بغير انه لا فرق في عدم الضمان للكل بين كون ما ليسوم منه متصل الاجزا
 كثوب يريد شرا بعضه وكونه غير متصل كالثوبين الذين يريد
 اخذ واحد منهما لا يقال كل من الثوبين ما خوذ بالسوم لانه كما يحتمل
 ان يشتري هذا يحتمل ان يشتري الاخر لانا نقول هذا بعينه موجود
 في الثوب الواحد لانه كما يحتمل ان ياخذ هذا النصف من الطريق
 الاعلى يجوز ان ياخذه من الاسفل وهو خير بمعنى الهوى
 لانه لو كان خيرا محضاً للزم الخلف في خبر الصادق لما هو شاهد من
 ان الشخص ليسوم على موعده غيره والمعنى فيه الايدى قال في
 اى وان كان المشتري او البائع معنونا والمقيمة الواجبة تحصل بالتعريف
 من غير بيع فغيرها مثلها فالمدى والمعاهد والمتامد مثل المسلم
 وهزم الحزى والمرند فلا يجرم ومثلها الزاني المحض بعد بئونه ذلك عليه

وتارك الصلاة بعد امره الامام ويحتمل ان يقال بالحرمة لان لها احتراماً في
 الجملة مع من على امر وانما يجرم ذلك ولا بد من اتفاتها عليه صريحاً
 مع الموعدة على اتفاتها العنديه وقت كذا فلو اتفاتها عليه ثم افرقاً من
 غير موعدة لم يجرم السوم ثم انقلبه الامام عند اصحاب سنن يروى في
 صريحاً في السكون لا يجرم كما قاله الجلال بان يقول مثله ما لو اشترى
 له بما يحل له علم ذلك لوجود العلة وكذا يقال في جميع ما ياتي فالاشارة هنا
 ولو من الناطقة كاللغظة ولا يشك ذلك بتقريرهم بان اشارة الناطقة لغو
 الا فيما استثنى لان ذلك بالاشارة بالعقد بمعنى انه لا يبيع بيع ولا
 شراً ولا يبيع بها طلاق ولا عتق وما هنا ليس من ذلك وعبارة في لعل
 الجلال ومثل القول ان يخرج له من جنس ما يريد شراه وهو رخصته
 وقامت فريضة على ارادة الرد والتعبد بالاقول لا معنى له قال شيخنا
 في القول المذكور حرام وان لم يوجد رد ولا بيع للمأخذ او صرح في الرد
 فيه وفيما بعده بانه من الكائنات حتى ابيعك الخ فان سكت عن هذا
 واقصر على قوله رده قال شيخنا من رده حرمة لانه قد يكون لغوا وعيباً
 واعلامه بذلك جائز وان لم يجرم عليه الرد كما ذكره المتأوى في النكاح
 ومثله بعضهم بما اذا كان من البائع يذليق والا فلا يجوز الاعلام
 اذ لا يزال الضرر بالضرر قل او مثله باقل ليس فيدأيل ذكره لكونه
 ادعى للاجابة لان المداور على حصول الايدى وهو حاصل ولو بمثل الثمن
 وكذا قوله فيما سياتى او بالكثر شيخنا قال حل وحي معنى كونه سامعاً على
 سوم غيره انه عرض بفنائه للسوم الواقع لسلعة غيره وممثل
 القول المذكور عرض بسلعته التي مثل المبيع ما تقص او وجود منها
 بمثل المثل قال شيخنا والوجه ان محل هذا اذا كانت السلعة
 تقوم مقام المبيع في الغرض المقصود لا عليه حل وخرج بالتقرر
 ما يطلق به على من يريد فيه الحال انه يريد الشراء والاهرم الزيادة
 لانها من التخصيص الا ان يجرم على من لم يرد الشراء اخذ المتاع الذي يطلق
 به لمرد التفرج عليه لان صاحبها اذا كان عاده في تسليمه لمن يريد
 الشراء ويدخل في ضمانه بمجرد ذلك حتى لو تلف في يد غيره كان طريقاً في

يدعيه الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليتب له فانه يقع كثيرا من على
 من ويبيع على بيع بالجر عطف على بيع في قوله كبيع حاضر في مكان يامر
 المشتري بالفضخ اي وان كان معنونا والنسيئة الواجبة يحصل بالتقريب
 من غير بيع ٢٢ وسمى هذا بيعا لانه قد يودي بعد الفضخ اليه من غير
 من اطلاق اسم المسبب على السبب والامر ليس بشرط بل الذي عليه اكثر
 ان مثله ان يرضى عليه سلعة مثلها بارخص او اجود منها بمثل ثمن الاولى
 بل قال الماوردي يجرم عليه طلب السلعة من المشتري بزيادة مع حضور
 البائع لانه يودي الى الذم او الفضخ والامر حرام وان لم يفضخ لا يذم ما
 من بيع بزيادة وشرا على شرا هو بالجر ايضا عطف على بيع الاول ومادة كرم
 تغير البيع على البيع والشرا على الشرا ليس ببيعا وشرا حقيقيا بل
 وهو متباعد لهما في ذلك نزي اعم لانه لا يشمل خيار العيب قبل
 الزوم اما بعد لزومه فلا معنى له وان تمكن من الاقالة بتخفيف او
 بزيادة فيما يظهر خلاف الجوهري ثم رتبوري كان يامر البائع
 بالفضخ وتصور ذلك في خيار العيب مع ان الرد به فوري بما اذا
 وجد عذر كان يكون في البيع في وغش وتصور فضخ البائع بالعيب
 بما اذا وجد عيب بالثمن المعين حتى يتناع حتى تعليلته اي لاجل
 ان يتناع التي لا يناسب قوله او يذر فالاولى ان تكون تعليلته
 بالنظر لبقاء وغائبة بالنظر ليدر فهو من استعمال المشترك في معنيين
 واستشكل رجوع الضمير في يتناع الى البعض بان البعض بانه مشترك
 مشترك فلا يحسن ان يقال حتى يشتري البائع واجيب بان بيع
 مصدر مضاف لمفعوله وهو المشتري اي على بيع احد لمعنى والضمير
 راجع له كما يقال ان مرجع الضمير معلوم من المقام كما قاله من ل
 وهذا على كون يتناع بمعنى يشتري واذا قلنا معناه يتم البيع فلا
 اشكال وعبارته الي ماوي قوله حتى يتناع لعل المراد حتى ينظر
 ما يؤول اليه الامر بان يتناع اي يلزم البيع فيتركه او يذري
 بفضخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الاول وان
 لفظة يتناع معناه والمعنى في ذلك في النهي عنه الاثنان

هذا هو الوجه في قوله
 حتى يشتري البائع
 واجيب بان بيع
 مصدر مضاف لمفعوله
 وهو المشتري اي على
 بيع احد لمعنى والضمير
 راجع له كما يقال ان
 مرجع الضمير معلوم من
 المقام كما قاله من ل
 وهذا على كون يتناع
 بمعنى يشتري واذا قلنا
 معناه يتم البيع فلا
 اشكال وعبارته الي ماوي
 قوله حتى يتناع لعل
 المراد حتى ينظر ما
 يؤول اليه الامر بان
 يتناع اي يلزم البيع
 فيتركه او يذري بفضخ
 البيع فيبيعه غيره فهو
 غاية لمدة منع البيع
 الاول وان لفظة يتناع
 معناه والمعنى في ذلك
 في النهي عنه الاثنان

قوله فيه

في فتي في المسئلةين هما قوله وبيع على بيع وشرا على شرا ولا فرق في
 حرمة ما ذكر بين ان يكون المبيع ببلغ قيمته او بغيره ولا بين كونه
 لبيتم او غيره نعم تعريف المبيع ببلغ قيمته لا يحدور فيه لانه من النسيئة
 الواجبة ويظهر ان البائع في غش يشاغب غش لتقصير البائع في
 بيان باضراره بالفضخ بخلاف ما لو شأ الغش عن تقصير الغشون
 لعدم جملته بالفضخ في غش عليه اي البائع والفرق لا يزال بالضرر
 ما لو وقع ذلك اي الامر بالفضخ وقوله في غيره اي فلا يجرم لانه
 لا يفيد شيئا ما لو اذن البائع محله ان كان البائع مالكا وان
 كان وليا او وصيا او وكلا او نحوه فلا عبرة باذنه اذا كان فيه
 ضرر المالك ومحله ايضا ان ياذن لا عن ضرر ونحوه والافلا
 عبرة باذنه ثم مرر ونش بالرفع عطف على ما لا يبطل وهو
 لغة الاثارة بالمثلثة لما فيه من اشارة الرغبة يقال بخش الطائر
 اثاره من مكانه من باب ضرب قل ورمواى وجهه اظهر عطف على
 بيع حاضر بان يزيد الخ لا يبعد ان ذكر الزيادة لانه الغالب
 والا فلو دفع فيها ثمنها ابتداء الرغبة فيها فينبغي امتناعه ثم ينبغي
 ان يستثنى ما يسمى في العرف فتح الباب من عارف يرغب في فتمه
 لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فيه الى ذلك
 شوبري ومدح السلعة ليرغب فيها بالكذب فيها لا بخش ثم مرر
 قال في من فضيته انه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظم لان
 المدح بجرده لا يحيل المالك على الامتناع من البيع بما دفع فيه او لا بخلاف
 الزيادة لان المالك اذا علم بها يمتنع في العادة من البيع بما دفع له او لا
 الرغبة اي او لرغبة لكن قصد اضرار غيره غش لغيره يقال
 غشه بغيره بالضم غروا حذعه والتفريق حمل النفس على الغش فيختار
 وقوله لغيره لانه لو زاد لفضح البائع ولم يفسد
 تغير غيره كان الحكم كذلك ثم مرر ولا خيار للمشتري لتقريبه اي
 بعدم مراجعته اهل الخبرة وتأمله وقيل له الخيار للمدعي لو
 كان لغيره وحمل الخلاف عند مواعاة البائع للمناجس والافلا خيار

محله

جز ما وجره الوجهان فيما لو قال البائع اعطيت في هذه السلعة كذا
 فبان خلافه وكذا لو اخبره عارف بان هذا عتيق او غير زوج بواطلة
 البائع فاستراه فبان خلافه وبقا رفق التقرية بها تغير في ذات المبيع
 وهذا خارج عنه هم في من وقوله فبان خلافه وهو من المسئلة ان يقول
 بعثك هذا مقتصر عليه اما لو قال بعثك هذا العتيق او الغير زوج فبان
 خلافه لم يصح العقد لانه حيث سمي بهذا فبان خلافه عند بخلاف ما
 ما لو سمي نوعا وبيعت من غيره فانه البيع صحيح وسيثبت الخمارية
 وسئل من رعى الوبيع بردها لان هو اسلمه من رقبته فانه غير هل
 يبطل البيع او لا فيه نظر فاجاب بفسخ البيع وقال لان الذي
 بان هناك من غير الجنس بعض البيع مع شئ عليه اي وسيثبت الخمار
 للمشتري وبيع بخور طيب ومع كونه حراما فهو صحيح والتميز لا يقد
 في هذه الصور وما اشبهها عاجز عن التسليم شرعا فلم يصح البيع
 لاننا نعلم ذلك بان العجز عنه ليس لوصف لا اثم في المبيع بل في البائع
 خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبم فارق المطلق لان الاتي في
 التفرقة لانه لو وصف في ذات المبيع موجود حاله البيع ثم
 وانما اخرج المصنف هذا هنا ولم يعدم عند البيوع لانه لم يرد فيه في
 بخصوصه فقد قال السبكي لم افق عليه في خصوصه ومن الخو
 بيع الامر له عرف بالخبور والمجارية لمن يتخذها لنفسه المرحمة
 والخشب لمن يتخذها لغيره واظهاره مسلم مكلف كما في امكفاني بها
 ريثان وكذا بيعهم طعاما عام او قننا ان ياكل منها ريثا كما افق
 والتميز من الخو التزول عن وظيفة لغير اهلها حيث علم
 انها بقره فيها ومن ذلك الفراغ عن نظارة لمن علم انه يستبد
 بعضا ما كان الوقت من غير استيفاء شروط الابدال في
 وفرة في المتخذة عسكريا او لولا فالحرمه ذلك عليه
 وان كنا نقرض له بشرط وهو عدم اظهاره وهما يجرم ببيع
 الزبيب الخشبي يتخذة مسكرا كما هو قضيته العلة اول الالنه بمنعقد
 حل البنيذ بشرط وهو عدم الاسكار فيه نظر ويتجه الاول

نظر

نظرا لا اعتقاد البائع سمع على جرح شئ اثم واولي وجه الاولوية
 انه ليس فيه اطلاق الخمر على عصير الرطب بخلاف عبارة الاصل
 فانه اطلقه عليه وهو انما يطلق لغة على عصير العنب وايضا
 الخمر لا يدعى وان اجيب عنه بان المعنى لعاصر العنب الذي يؤول
 الى كونه حراما في غير اللغة يطلق على كل عصير واما عصير الرطب
 والزبيب فتعال له في اللغة بغيره والعموم في قوله يجوز رطب
 لانه يشمل الرزيب والخمر شيئا تنبيه اعلم ان البيع نعت سجد
 الاحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار ومال مغلس يجوز عليه
 وسيد بان في نحو زمن الغلا وفي المعايير للعالم بها ويكره في نحو بيع
 منه نصف ودور مكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ومن المكر
 ماله حرام حلالا للمزالي وفي حرج من حرام بحيلة لا يجوز
 ويجرم في بيع نحو العنب مما مر ويجوز فيما عدل ذلك وما يجنب
 ما زاد على قوته سعة اذا احتاج الناس اليه ويجزه الحكم
 عليه ولا يجزه يكره امساكه مع عدم الحاجة ومما يجرم الشجر
 على الحاكم ولو في غير المطعومات لخير لا يستروا فان الله هو
 المسر ولا يجرم البيع بخلافه لكن للمحكم ان يقرر من خالف اذا
 بلغه لسف العضا اي لا اختلاف النظام فهو من التبريد على الجائر
 وقيل يجرم وما يجرم الاحتكار وهو ان يشتري قوت لا غيره
 في زمن الغلا بقصد ان يبيعه باعلا فخرج بالسرا والواحد
 غلة صنيعة لبيعه في زمن الغلا وبالعقد ما لو استراه
 بنفسه او من القامة طراله امساكه لذلك وبزمن الغلا رخص
 الرخص ومكان الغلا كان يشتري من من يستقله الى مكة
 لبيعه باعلا او من احد طرفي البلد الى طرف الاخر لذلك
 فلا حرمة في شئ مما ذلك على المعتمد عند شتتاهم خلافا
 لجمهور سمن ذلك في علم الجلال
 الصفة اي المعتمد بمعنى المعنود عليه والا فالبعد لا يفرق
 لانه شئ واحد وسمى بذلك لان العرب كانوا يسمون عند

العقد والعلاقة الجارية وقوله في تعريف الصفة اي في بيان
 ما يقتضي تعريفها وبيان ما يقتضي تعددها ومعنى التعريف اختلاف
 صفة بالنسبة لشيء وفسادا بالنسبة لآخر ابتداءا واما والتعريف
 في اختلاف الاحكام معناه ان يعطى كل عقد من المتكلمين حكم يخصه ولا
 يوجد في الآخر شيئا ونعريفها ثلثا لانه اقسام وكذا تعددها لانه اما
 بتفصيل الثمن او الثمن وبتعدد البائع او بتعدد المشتري برماوي
 لانه اما في الابد او ضابطه ان يجمع بين عيني بيع البيع
 في احدهما دون الاخرى وقوله او في الدوام وضابطه ان يجمع
 بين عيني نقره كل منهما بالعقد وتختلف احدهما قبل القبض قوله
 او في اختلاف الاحكام وضابطه ان يجمع بين عقدين لازمين
 او جازيين واختلاف العقد بين جهة استعمال كل منهما على ما
 لا يستعمل عليه الاخر من الاحكام وان كان كل واحد جازيا وما وى
 وقال شيخنا العسماوي عليه السلام في تعريفه في اختلاف
 الاحكام على التعريف في انهما فلان في ما سياتي في قوله
 ولو جمع عقدان لانه يشمل متغير الحكم وانما الفرق في اختلاف
 الاحكام هنا فقط لانه محل الخلاف فلهذا علمه لو باع المراد
 بالبيع هنا الايجاب فقط ويكون من طرفيه الكل في الجزء في الكل لان
 الصفة العقد المركب من الايجاب والقبول ولا يصح ان يبرأ
 بالبيع العقد لانه لا يلزم طرفيه الشيء في نفسه وعبارته عن لو
 باع اي ملكه وانما خص البيع لكونه موضوع العقد والى
 فالاجارة والتزويج وغيرهما لانه كذلك فاذا ارهن
 ما رجع وما لا يبيع صم وبما يبيع وبطل في غيره وانما رجع
 بينه وبين غيره من غير ما لم يصح في نفسه واحده الى
 به بعد صفة مع ان التا للوحدة ليمفع نوع ارادة
 الجنب كتمرة خير من جرادة حلاوه وما اه مقصودا معا
 كما ياتي وهما الثقتان في الحلال والحرام ومن ثم فرق وعوم على
 فريته والمراد بالحل الذي يحمل العقد عليه وبالحرم الذي

بحرم العقد عليه لان الاحكام انما تتعلق بافعال المكلفين وذا
 التي لا يوصفها بالحل ولا بحرمة شيئا بغير اذن الغير والشر
 مفهوم العقد مختلف ففي المترك يصح في الجميع وفي عبد الغير
 يبطل في الجميع كما ذكره بعد شيئا صم البيع في الحل ستوا
 قال بعثك هذين ام هذين الخطين ام العنقين ام الخمل والخمر ام
 القن والحرم روي عن عاصم بن القهم بعثك هذين الخ
 او الخمرين او اشار الى الخمل وغيره بالخمر او الى الخمر وغيره بالخمل
 وكذا في مسألة الخمر العبد يسل يجمع في هذه الصور ام لا ونظم
 قول زى في حقه او وصفه بغير صفته وسواء اقدم الحلال على الحرام
 او اخره عنه الصفة لكن يرد عليه ما مر عن اسم في النظم الخامس
 مفاد انه لو سمي المبيع بغير اسم جنسه كان سمي العطن حراما او
 بالعكس لم يصح الا ان يجاب بانه لما كانا هاهنا ولا الجنب الواحد
 وانما اختلفا بصفة الجزية والخليفة والحرمية والرقية مع الخ
 الاصل وهو الامتنان والعصير تتركز لانهما في اختلاف التوحيث
 فلم يفرق ذلك او يقال انه لما سمي الخمل والعبد بما لا يرد المبيع
 على مسماه اصلا جعل لغوا بخلاف العطن مثلا اذا سماه بغير اسم
 كما مر في خرج الى ما لا يصلح ان يكون مورد البيع ولم يوجد ذلك
 المسمى منه في الخارج فلا يخل العقد لعدم وجود ما يتعلق به مع
 امكانه عن طاق من الخمل من الخ والصفة فيما لو قال
 بعثك الخمل والخمر او العنق والخ والعبد ضابط في الكل قاله
 الزركشي لان العطف على الممتنع يمنع مما لو قال لنا العالمين
 طوائف وانت ياروحى ثم نطقا لعطفا على عالم نطق
 ورد العنق بام وهذا القياس بان يتبين ما هاهنا ان يقول
 طلعت لنا العالمين وروحي في هذه نطقا وروحيته لان
 العامل فيها الاول هو العامل في الثاني وجم يجمع بين الخلق والقياس
 ما لو قال لنا العالمين طوائف وانت ياروحى ان يقال هاهنا
 هذا الخمر يجمع منك وهذا الخمل وفي هذا الا يصح البيع في الخمل

ليعلم ان هذا لا

لانه من عطف الجدل ولم يتم الجملة الثانية ولا عبرة بغيره فلما وهو
 لا في الاولى ومبني في الثانية ج ل و ع من مخلصا وقيل بمطل
 فيها انما قلل ذلك لقوة الخلاف والافليس هذا طريقه برماوي
 قال الزبيح واليه الذي عيان ثم قال الزبيح واليه وجه الثاني
 اخراورد باحتمال كونه اخرها في الذكر لاني الغنوى وانما يكون
 المتأخر قد ذهب المتأخر اذا انفي به اما اذا ذكره في مع
 الاستسناط والترجيح ولم يصرح بالرجوع عن الاول فلا ريب
 اذا اطلقت انصرف للمرادى لا الجزى فانه لا يبيع بيع العبد
 اى ان لم يفصل الثمن كما هو موضوع المسئلة عن كون الضيق
 واحدة ويؤخذ من العلة ايضا اما لو فصله فانه يبيع فيها
 كما لو قال بعثك عبدي بدينار وعبد زيد بدينارين
 من قبيل قوله الا ان ويغدر بتفصيل من الخسوم يستمر
 بهيكل هذا المعنى بعينه موجود فيما اذا لم ياذن مع انه صحيح
 في احدهما الا ان يفرق بسند الجدل اذ اذن لانه في اثنين
 وذلك في ثمن اسم والاولى ان يعرف بالتنازع لاني غايته ولما
 اذا اذن بخلافه اذا لم ياذن بالتنازع بين البائع والمشتري
 مدفوع بتغيير المشتري والتنازع فيما اذا اذن بين المالكين
 كما ان يقول احدهما عبدي يساوي ونكر الاخر زبانا المعنى وقيل
 في الجدل اى مع التنازع في قدر القيمة الموزع عليها الثمن من
 المالكين لا الغاية وقد يشك فيه بان الرجوع في القيمة لا يصل
 الحيرة بحصة من المعنى اى ان كان الجرام معقودا اما لو كان غير
 كدم فبيع في العمل بجميع الثمن المسمى والمشتري الخيار على المعقود
 للمقرر مع ش باعتبار قيمته اى في غير المشترك والمثلين
 المتفقى القيمة لانه لا حاجة الى هذا النظر للقيمة في هذين
 النوعين اذا الثمن موزع على اجزا المشترك المثلين ابتداء
 لان الثمن في مقابلتهما عبارة عن م ر لا يبقاها الثمن
 في مقابلتهما جميعا فلم يجبا في احدهما الا بقسطه ويقدر

الخز

الخز خلا ومحل التوزيع باعتبار القيمة حيث قيمتهما بعد فرضهما
 خلتين فاذا لم تختلف وزع على الاجزا لانهما مثليان وعبارة
 م ر و ظ كلامهم اعتبار المثلي في هذا التفصيل متفق ما عدا
 يعرف بنسب ما يخصه من الثمن وهو غير بعيد لكن الاربع كما
 حزم به المقر بتوزيع الثمن في المثلي اى المتفق القيمة وفي العون
 المشتركة على الاجزا وفي المقنومات على الرووس باعتبار القيمة
 اى ومثل المتقومات المثليات المختلفة القيمة باقتلاف صنف
 قال الشورى وانظر هل البراد من اعلى الخلد او ادناه او الغالب
 من جسمه والا قرب بالاهير للمعرفة ش وقال في حزم على
 م ر اى ولو كان المتناظران كافرين فلا تعتبر قيمته عندهما
 وينبغي ان لا يكتفى في التقويم الا برجلين لا برجل واحد
 ولا بأربع سنوة لان التقويم كالولاية وهي لا يكتفى فيها
 بالنسب وانما كان الاصح تقدير الخبر بالخلد دون العصب لانه
 لا يمكن عوده عصب او يمكن عوده خلا فكان التقديرية اول
 وانما كان الاصح في الوصية بالكلاب بالنظر الى عدد الرووس
 دون القيمة لانه لا حاجة فيها الى التقويم ليعتبر بالاشياء
 القيمة وبقدر القيمة من ذكاة والخزير عتار بعدد كبر
 وسفرا لا بقره وانما لم يرجع هذا للتقويم عند من يرى له
 قيمة لان الكافر لا يقبل خبره اى ومن شأن البيع ان يكون
 بين مسلمين يجهلون قيمة الخمر عند اهلها قال في سنن الارشاد
 ولا ينافي هذا ما في تكاثر المشترك من تقويم عند من يرى
 له قيمة لظهور الفرق فانهما لم يخاله العقد كما يرى ان لم
 قيمة فتقوملا باعتقادها بخلافه هنا فان قلت فقيمة
 ان العاقدين هما لو كانا ذميين قوم عند من يرى له قيمة
 قلت يمكن ان يلزم ذلك ويمكن ان يجاب بان البيع
 يحتاج لم الكونه يقيد بعقود الموصى الكز مما يحتاج للصديق
 اذ لا يقيد بعقود الموصى وعبارة البرماوي وقال قوله

نما

تقيد بقيمة الخمر عند
 لان الكافر لا يقبل خبره

انه لم يجب له الا الحصصه في شوقا شينا هذه الغايه صحيحه وليست
 الواو والخال خلافا لبعضهم لانه قد يجب له الحصصه فقط بان كان الحرام
 مقصودا وقد لا يجب له الحصصه فقط بل يجب له جميع الثمن بان كان
 الحرام غير مقصود لتعديده وعذره بالجهل نادرا وهو مقدر فيما
 لوطن انما ملكه وهذا انما يتأتى اذا كان عالما ولو قال لتقصيره
 لكان اولي بول وقال قل قوله لتعديده اعدو لو حكما بالمقربط الجاهل
 ولو عير بالمقربط كما عير به غيره لشمها حيث باع مالا يملكه ولا
 يقال ان النقص حصل للمبايع لان المقربط في الثمن غير منظور
 اليه اصالة فاعقر بقره دوا مالا لانه يفتقر في الدوام مالا يفتقر
 في الابتداء بخلاف الثمن وانه المقصود بالعقد فان تفرقت
 دوا ما حرم ومثله في شومر قال ع ش عليه وقوله غير منظور اليه
 اصالة يتامل معنى الاصلية في الثمن لاسيما اذا كان الثمن والممن
 تقديرا او عرضين فان الثمن ما دخلت عليه البامنها واليمن معا
 فاما معنى كونه غير منظور اليه فيما لو قال بعثك هذا الديار بسدا
 الديار وهذا **الثوب** بهذا الذهب لغوب الاسم لان يقال
 مراده بالانتم صالة ما هو الغالب مما تكون **الموت** الثمن نقدا
 والممن عرضا **والثمن عرضا** اذا المقصود غالبا بتفصيل العرض بالثمن
 لاكتفا بذواها **كلبس الثوب** والكل الطعام والتفقد لا يقصد لانه
 بل لتفصيل العرض به او باع نحو عبده وصايط هذا القسم ان
 يتلف قبل القبض بعض المبيع يقبل الا فراد بالعقد اي اليراد
 العقد عليه وحده ومن ذلك ما لو كان المبيع عسرة او ثوبا
 او كان دارا فتلف سقفا قبل قبضه فيفسخ العقد فيه ويستمر
 صحته في الباقي يستظم من المسمى اذا وزع على قيمته وقيم الباقي
 وخرج بمولنا يقبل الا فراد بالعقد سقوط يد المبيع وعلى حينهم
 واستطراب سقفا الدار ونحوها مما لا يفرز بالعقد ولا حقيقة
 فيه بعض الثمن بل له الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن او يعرض ويرد
 الثمن شومر ولو جمع عقد هذا شروع في تفريق الصفقة

في اختلاف الاحكام ومعنى تفريق الصفقة في الاحكام انه لكل
 من العقدين حكما يخصه لانه يبيع احدهما ويبطل الآخر وهذا ظر في
 مختلفي الحكم وانظر ما معنى تفريقها في متفق الحكم وانما اختلافهما
 قيم في كل من القسمين فيحتاج كل منهما الى مثالين فقوله كاجارة اعث
 سوا كانت واردة على العين او الذمة بالسيعة لقوله وبيع واما بالنسبة
 لقوله او وسلم فالمراد بة على العين شومر لاجل ان تخالف السلم
 فانه يقتضي القبض في المجلس بخلافها ويميل للمتعقدين من اللازمين
 بالسلم والاجارة المواردة على الذمة المعقدين بحمل العمل فهي لا تقتضي
 التاقيت له سلم وقوله او شركة وقراض مثال للمتعقدين من الجائز كما قال
 وقد مثل له الخ وانظر ما مثال المختلفين من الجائزين كاجارة
 وبيع كان قال بعثك عبدا واجرته دارى شهر ابكدا وقوله او
 اجارة وسلم كبعتك كذا في معنى سلبا واجرته دارى شهر
 كبدا قال الى طافى واتى المص بمثالين لللازمين لعلمه اسما الى انه
 لا فرق في المبيع بين كونه معينا او في الذمة او شركة وقراض حال
 لما اذا لم يختلف حكمهما كان خلتا المبيعين لم بالغايه وشارحه
 على احدتها وقلاضه على الاخر وفيه ان هذا يتوقف على ان سائر
 ما يعتبر في القراض يعتبر في الشركة وليس كذلك حرم وسكنت عن
 مثال متعقدي الحكم من اللازمين ومختلفي الحكم من الجائزين وقد
 يقال مراده على قرين ان يوجد اتفاق او اختلاف الاحكام في شومر
 في ذلك اللازمين والجائزين حل ووزع المسمى على قيمتهما هذه العبا
 في غاية الاشكال بالنسبة للقراض والشركة لانه ليس بينهما مسمى وانما
 فيما ربح فكان الاولى ان يقول ووزع المسمى في غير الشركة والقراض
 باعتبار القيمة لما فيها فيتوزع الزوج عليهما باعتبار المقدار قال
 الشد بلك ويحاسب بان التوزيع مخصوص بغير الشركة والقراض
 كما يدل عليه قول الشماي قيمة الموجه ايته ووزع المسمى على ما لا
 اي ان احييت الى التوزيع بان حصل فسخ او انقضاء للاجارة او
 البيع او السلم بان تلفت العين الموجهة او تعيبت واستمر ما فيها صحيحا

لمراد بها

او تلف البيع قبل قبضه او انقطع المسلم فيه عند حلول الاجل وبقيت
الاجارة على الصحة فيحتاج الى التوزيع فماذا كانت قيمة البيع عشرة
واجرة العين الموجرة تلك المدة خمسة فاذا لمع العبد مثلا واخر الدار
سنة باثني عشر دينار فيخص العبد منها ثمانية ويخص الدار اربعة
فيكون اثنان كالتعينة من حيث الاجرة اي لامن حيث قيمة العين
وعرضه ان الاجرة تسمى قيمة ادهى قيمة المنفعة ع ش والاولى ان
يقول من حيث المنفعة لان الاجرة هي القيمة فيصير المعنى اي قيمة
الموجر من حيث القيمة ولا يوزن ما قد يعرض لاختلاف حكمها اي
اي اللازمين والجازين اي ولا يوزن ما قد يعرض للجازين واللازمين
من اختلاف الاحكام الناسي ذلك من اسباب الضخ والانقسام اي على
فرض ان يوجد ذلك فقد يوجد اختلاف الاحكام في البيع المعين والاجارة
لمعين وقد لا يوجد ذلك فيهما كالبيع في الذمة والاجارة على عمل
قال شيخنا ومراده بذلك اعنى قوله ولا يوزن رد علة المقابل القى وعيانه
شهر ومقابل الاظهر البطلان لانه قد يعرض لاختلاف حكمها باختلاف
اسباب الضخ والانقسام ما يقتضيه ضخم احدهما فيحتاج الى التوزيع
ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور
واجاب الاول بما مر من قولنا ولا يوزن ما قد يعرض لاختلاف
ما قد يعرض لاختلاف حكمها ما واقعة على الضخ والانقسام المعلومين من
المقام وسيدى فعلى هذا قوله من اسباب الضخ والانقسام من وضع
الظاهر موضع المضمر اذا كان يقول من اسبابه اي اسباب ما يعرض لك
اظهر لا يصح لان الاصل من خفا وقال شيخنا الغزي قوله ما قد يعرض
اي تنازع وتوزيع قد يعرض الخ واللام في الاختلاف بمعنى عند وقال الرسدي
ان اللام تعليلية لقوله يعرض والباء في باختلاف سببية فلا يتأق هذا الكلام
في متغنى الحكم لان الغالب بينهما ان اسباب فضهما وانفساهما متحدة ولان
المقصود به الرد على المخالف وهو انما ساقفه تعليل البطلان واسباب الضخ
كتعيب الدابة وانقطاع المسلم فيه والانقسام كقول الدابة الموجرة المعينة
وانه دام الدار الموجرة شيخنا للجهل عند العقد فبقا الجمل موجود عند

العقد

العقد قطعا وان لم يرض ما ذكر الا ان يقال هو وان كان موجودا عند
العقد لكن لا ينظر اليه الا حين بقا احدهما وسقوط الاخر اما اذا لم
يبقا فان المقصود المجموع ولا حاجة الى التوزيع الموت عليه الحمل
من الاترى انه يجوز بيع ثوب الى اي فند اعقد واحد فيه حمل
بالتوزيع حاله وجوده ولم يطل فاولى ان لا يرضى في العقد من
وفارق عدم الصحة في عبده وعبده غيره لما مر من التنازع بر ماوى
وقل لانه ليس بعقد ان قلت اذا كان كذلك كان المتاسبا ان
يعم بعضه فيقول فيما تقدم وان اتفق حكمهما كما هو عادة وهذا عمن
العقد بقوله وان اختلفا الخ قلت انما فصل ذلك لان العقد محل الخلاف
فما سبب ان يعنى به ليرد على المخالف وبه يجاب عن تقدير الاصل لان
متغنى الحكم ببيع جميعهما ما سيقا كبيع وجعانه اي ولا جارة وجعانه
والمراد ببيع واجارة يقتضيان القبض في المجلس كالمربوي والسلم واجارة
الذمة لان يقول بعثك هذه الدراهم وجاعلتك على رد عبدي كدنيا
ولان يقول اشتريت منك صاع بر صنفه كذا وكذا في ذمتك سلمت
وجاعلتك على رد عبدي كذا وعيانه ع من قوله كبيع اي الذي يلزم
فيه قبض العوضين او احدهما في المجلس كالمربوي ببيع العقد كبيع الدار
م والراجح في المثال السابق اما بيع المعين واجارة المعين فيبيع جميعهما مع
الجمالة في مدار الصحة على امكان الجمع ومدار الضاد على عدمه وليس الدار
على الاتفاق في الجواز والنزوم والاختلاف فيها لانه لا يمكن الجمع بينهما
لان العوض في الجمالة لا يلزم تسليمه الا بعوض العمل وفي البيع المذكور
يجب تسليمه في المجلس وتناهي الموازن يقتضيه تناهي الملزومات وفيه
ان هذا يفيد ان اختلافهما في النزوم والجواز مجوده ليس مقتضيا
للبطلان بل ان الاجارة يقتضيه التاقية اي وانها تنضم بالتلف
بعد القبض بخلاف البيع والسلم ثم رد وينقد اي العقد سواء كان
عقد بيع او غيره كما نبه على هذا العموم بقوله وتغيرى بالعاقبة الخ
ومذا هو العثم الثاني لانه قال في تزيف الصنفه وتقدمها والمناسب
ان يقول وتقدم اي الصنفه لانها السابقة ومن فوائد التعبد

بكذا

جواز افراد كل حصه بالذم كما ذكرنا في قوله ولزم احداهما العيب
 تفصيل من اى مع الثمن كما يؤخذ من تفصيله في ج مال الوكيل الثمن فقط
 او الثمن فقط كما لو قال بعثك هذا العبد بدينار ونوب او بعثت
 هذا العبد وهذه الجارية بدينار فلا يتقدم في هذا المراد تفصيله
 من ابدء بالعقد لترتب كلام الاخر عليه والخاص به ان التقدم انما
 يكون اذا فصل البادى من البايع والمشتري دون القابل فاذا فصل الموجب
 واجل القابل كان العقد متقدما لاجل الاجمال على التفصيل ولو اجل
 الموجب وفصل القابل لا يتقدم العقد لاجل التفصيل على الاجمال هذا
 هو المعلوم من كلام الاصحاب وجرى عليه ما تقدم ذكره ولا يفرق في
 التفصيل وان طال بها الفصل بين الايجاب والعقد لان هذا فصل بما
 يتعلق بالعقد وهو ذكر المعقود عليه على سبيل ما ذكرنا
 وليس من التقدم بعثك ذوا بعيرة من الدراهم او الدنانير او منها و
 بعثك ذوا بعيرة من الدراهم وعشرة من الدنانير فتقبل منهما فلو قيل
 في احدهما لم يبع على الاوجه لعدم مطابقة القول للايجاب وكذا يقال في
 قوله فتقبل منهما برماوى موجب او قابل ففهم انه لو باع اثنتان من
 اثنين كان بمنزلة اربعة عقود ستم ر كعقباتك ذاكذا ستوا قالاه معا
 او مرتبا ودخل في الترتيب ما لو قال احدهما بعثك نصفه بكذا وقال الاخر
 كذلك برماوى فتقبلان فلو قيل احدهما دون الاخر لم يصح ستم ر
 ولو وكيل لا سكتوا على الوبايع الحاكم او الولي او الوصي او القيم على المحجورين
 شيئا متقدما واحدا والظن انه لو وكيل فيعتبر العاقل لا المبيع عليه ستم ر
 وسفقت فيها بهام ان السفقة لا يتقدم بتعدد المشتري وليس مرادنا من
 ستم رى ولو فرض ما استراه من وكيل اثنين المناسبات المفترج فلو قيل
 الواحد اى في الصورة الثانية بائنا الدين اى في الرهن والمالك اى في
 السفقة فلو وكل واحد اثنين في شرا سفقت سفقوع فليس للسفقت ان
 ياخذ بعض المشتري نظر الموكلين بل ياخذ الكل او يترك الكل ولو وكل
 واحد اثنين في بيع سفقت سفقوع من دار فليس للمشتري ان ياخذ بعض
 المبيع نظر الموكلين بل ياخذ الكل او يترك الكل فلو وكل اثنين واحدا

هذا

هذا التمثيل باختيار تعدد الدين ومثاله باختيار اختلاعه مالو وكل
 واحد اثنين في رهن عبده عند زيد بماله عليه من الدين ثم قضى
 ذلك الموكل بعض الدين لم ينفك بعض العبد نظر الاتحاد الدين
 ولا ينظر لتعدد عاقده الرهن ولم يمثله المثل للشفقة ومثاله باختيار
 تعدد المالك مالو وكل اثنين واحد اى يبيع نفسه من الدار المشتركة
 بينهما وبين ثالث فللمالك اخذ نصيبا احدهما المالكين دون الاخر
 نظرا لتعدد المالك ولا عبرة باختيار البايع فتأمل وتجبى
 بالعاقد اى لسموله الموجر والمقاهر تأمل

فهو اسم من الاختيار الذى هو طلب خير الامرين من الامضاه والبيع
 اى اسم مصدر اى اسم مدلوله لفظ المصدر لان فعله ان كان اختيار
 مقصود اختيار وان كان خيرا بالتسديد مقصود تغيير الخيار المجلس
 وخيار الشرط وخيار العيب هو من اضافة المسبب للسبب واقصاؤه
 في الترجمة على هذه الثلاثة يوهى انه لم يذكر غيرهما مع انه ذكر فيه
 التقرية وتخير الوجه وغيرهما من كل تغير فعلى ذلك كانت
 الاولى ان يقول وما يذكر معه الا ان يحاسب بان قوله هو شامل
 الى لا ينافى انه ذكر في الباب غير الثلاثة او يراى خيار العيب خيارا للقيمة
 فتأمل التقرير الفعلى فان قلت القيمة هو العيب قلت ليس
 كذلك لان العيب ما نقص العنى او القيمة وهذا لا يؤول التقرير على علم
 مرر وفيه ان التقرير ينقص القيمة لما عرفت عند قيمته بغرضه سلمها من
 التقرير وستاق الثلاثة كان الاولى ان يقول وشتر عنى في بيانها فقلت
 الخ لان خيار المجلس متصل بالترجمة ويليه العثمان الاخران الا ان يجاب
 بانه لما كان المجموع منهما وهو الناق والآخر لا يتحقق الا بالاثبات به غير
 مما ذكره من او المراد انها ستاق بعد الترجمة او المراد مجموعها بحيث
 خيار المجلس خلافا للمالك ولو علم بغيره حاكم تقضى حكمه لانه وان
 كان رخصته فقد نزل منزلة العزمية وانما شرع فيه الخيار مع ان وصفه
 الزوم اى اللاتق مما قصد به الزوم رفقيا بالمتقاربين وهو اما
 لدفع الضرر وهو خيار النقص واما المتروى ان التنازل وله سبب المجلس

درسم
 ن

والشرط وقدم الكلام على خيار المجلس لقوته ببنوته من غير شرط
ولو نفى بطل البيع لانه بناء في مقتضاه واعترض بان عارضات
الاصل في البيع الزوم كما علمت فكيف بناء في مقتضاه والجواب بان
الشارع صير هذا العارض للمقتضى وحاصلا ما اشار اليه ان خيار
المجلس يثبت في كل معاوضة واقعة على عين لازمة من الجانبين
ليس فيها تملك مئري ولا جارية مئري الرخص من قول واقعة
على عين الخ او على منفعة مريدة كبيع حق الوضوء والمراد بالمنفعة
هي التي تغد بفساد العوض كالباع فانه لو باع بدم او ملك غيره
فقد خلافت النكاح والخلع فانه لو تملكها بدم او ملك غيره لم يبطل عقد
النكاح ويجب مهر المثل وفي المختار المجلس بطور اللام موضع المجلس ومقتضى
المصدره وان استغنى عنقاي طلب البيع ان يعقبه عتق شتم البيع
بما قل تنبها مضمرا في النفس وانما ان الطلب في السنين والتا للطلب
فانه مع ما يوهمه ظم العباغ من ان البيع يعقب العتق لان هذا الايهام
مبنى على انما رايدتان والغاية للرد كسرا بعضه من اصل او فرع وانما
لان الاصل بعض النزوع لان تسميته اصلا لتسبب عنه فقول بعضه حقيقة
او حكما قال السويزي وفارق ستر الغريب ستر امدا اقر بخرية او شهد
بخرية فانه لا يثبت له الخيار بانه اقتدا من جهته لتقدم العتق
بالنسبة لاقراره على السرا فلم يقع عقد بيع يتضمن ملكا للمشتري باطنا
ولا ظاهرا بالنسبة لاقراره بخلاف ستر الغريب فانه عقد صحيح باطنا
وظاهرا فترتب عليه الملك ثم العتق ومن لازم ترتب الملك بنون الخيار
فما يتعلق بخبر وفي اي وانما ثبت خيار المجلس في صورة البيع المستعقب
للعقبة لكل من العاقدين بناء على الاصح وهو مفعول لا جمل او هالك
اي حاله كونه مبنيا والاول اظهر وقوله موقوف وهو الاصح وكذا يثبت
الخيار لهما ان ينفيا على انه البائع وهذه لعدم ملك المشتري واما لو ينفيا
على انه للمشتري وهذه فالخيار للبائع فقط ولا يحكم بالعتق مراعاة لحق
لان الملك في زمن خيارهما فيه اقوال ثلاثة قيل موقوف وقيل للبائع
وقيل للمشتري وانما لم يحكم ببنوته اي الخيار للمشتري ايضاً لان مقتضى ملكه

مقتضى

انه لا يمكن من ازالته وان يحكم بعتقه لكن لما امتنع الثاني مراعاة لحق
البائع بقى الاول وحج لا معنى لثبوت الخيار له فعلى هذا يثبت خيار
المجلس ابتداء للبائع وكذا لو اشترى منه شخص عبد الوحرية فلا يثبت
الخيار للمشتري لان السرا اقتدا منه وانما يثبت للبائع لان مقتضاه انه
بيع حقيقي وفيه بتعريض خيار المجلس ابتداء بخلاف ما لو باع العبد من
نفسه كما سياتي لانه موافق على انه اقتدا شخصاً وعبارع الاصل مع
بهمر ولو اشترى من يعتق عليه كاصله وفرقه فان قلنا فيه اذا كان
الخيار لهما الملك في زمن الخيار للبائع وهو موقوف او موقوف وهو الاصح
فلهما الخيار لوجود المقتضى وهو مجلس العقد وان قلنا الملك للمشتري
على الضم بخير البائع اذ لا مانع ايضاً بالنسبة اليه دون المشتري او قضية
ملكه لم عدم تملكه من ازالته وان يترتب عليه العتق حالاً فلما تغذر
الثاني لحق البائع بقين الاول وبالنزوم من جهة البائع يتمين عتقه
عليه ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيتبين انه عتق
من حين السرا من ان الملك انما في غير هذه الصورة اي صورة
استغنى عن العتق فالاختلاف في غير هذه لا فيها وقوله في زمن خيار
المتبايعين اي خيار الشرط فالعلاق هنا مبنى على الملك المبنى على
الخيار في الشرط لهما وقوله فلا يحكم بعتقه اذا كان كان الثمن حالاً
وسلم المشتري قال حتى يلزم العقد اي من جهة البائع وان لم
يلزم من جهة المشتري فمجرد النزوم من جهة البائع يثبت عتقه من
حين العقد وان كان للبائع حق المجلس بان لم يوف المشتري الثمن حالاً
فلا يكون حق المجلس ما نفا من نفوذ العتق ومعلوم انه حينئذ عتق
امتنع على البائع حبسه وعليه فيكون هذا مستثنى مما يثبت فيه
حق المجلس للبائع وقد يوجب بان يبيع من يعتق عليه فريضة على الرضى
يتاخير فتبين الثمن كالباع بوجهل كروى اي كبيع بوى ع شر اى
كبيع طعام بطعام وصالح معاوضة على غير منفعة خرج ما لو كان عليها
فانه اجاز كذا كملك من الدراهم التي ادعيا عليك على منفعة دارك
سنة ولا خيار فيها كما سياتي وقوله او دم عداى موجب دم عمد معطوف

على متبعة فهو معنى تغير سيطرة عليه والراد بغير موجب عدم العمد
 الدية في الخطا وسببه العمد في غير موجب عدم العمد وهو القود في معنى العمد
 ان الصالح على الدية في الخطا وسببه العمد صحيح ويثبت فيه خيار المجلس
 وهو كذا بناء على معتداته الا في كتاب الديان من ان ابل الدية محله
 بالمواعظ والصفحة وقول بعضهم ان الصالح عليها باطل مبني على جملة
 صفته وصور الصالح عليها ان يدعى زيد على دار املا او حال ان عمرا
 استحق على زيد دية قتل الخطا او سببه العمد لكونه اى زيد قتل
 مورث عمرا فقال زيد لعمرو وصاحبك من الدار التي ادعيت عليك على
 الدية التي تستحقها على اى تركت له الدار في نظير الدية اى سقوطها
 على قالدية ما هو ذمة حكماء وخرج الصالح عن دم العمد فانه صحيح
 لكن لا يثبت فيه خيار المجلس لانه في المعنى عمود عن القود في سؤ
 معاوضة غير محضة وصور سؤ ان يدعى زيد على عمرو دار املا
 والحال انه اى زيد قتل مورث عمرو عمدا فقال زيد لعمرو صاحبك من
 الدار التي ادعيت عليك على القود التي تستحقها على اى تركت لك
 الدار واخذت القود واذا ملكه سقط عنه فالحاصل ان
 الصالح عن دم العمد صحيح ولا خيار فيه وهذا معنوم العبارة
 وان الخطا وسببه العمد يصح الصالح فيها وفيه الخيار وهذا منطوق
 المعنى بغير قتال ولا تغريم ما وقع في بعض الحواشي وهذا المصير
 لا يتحقق بل مبطل ما اذا صالح هذا الدية او القود على غير ما فيكون ان
 متروكي شيئا غيري البيعان تنفذ بيعهم والمرد بهما البائع
 والمشتري ببيعان يستد بذا ليا وقوله بالخيار اى متلسمان ثم وقوله
 ما لم يتفرقا ما مصدرية ظرفية وقوله يتفرقا اى سقوا كان المتفرق
 منهما او من احدهما وقوله او يقول الخ اى فاذ قال ذلك الاخذ ما
 ذكر بطل خياره وبقي خيار الاخر فاسياني في قوله ولو قال احدهما لا افر
 اختر او غير تلك الخ تأمل منصوب باو اى مع او فلا ينافي ان
 الناصب ان يدل قوله بتقدير الا ان ولو كان معطوفا لجزم
 عبارة ثم لا بالاعطف والالتفات ليل بالجزم وهو لا يصح لان

العقد

العقد استلزام القول من عدم التفرقا وجعله غاية له لا مقايضة
 له الصادقة بغيره القول مع التفرقا وعبارة من قوله ولو كانت
 معطوفا لجزم به عما انه فاسد من جهة المعنى غير صحيح اى اذ يصير
 التقدير البيعا بالخيار مودة عدم احدا الامرين وذلك يقتضي بثوت
 الخيار لهما عند عدم احدهما ولو مع وجود الاخر وهو فاسد وهذا
 بناء على ما هو اصل اللغة من ان العطف باو بعد المعنى يكون تقييما
 لاحدهما لا على ما قرره الرضى من انه بحسب الاستعمال يكون تقييما لكل
 منهما لا يبيع عبد منه استلزام معنى ومن بمعنى اللام اى لم وقوله
 ولا يبيع معنى هذا مستثنى ايضا فانه يبيع حقيقة تقدير الكنا لا خيار
 فيه لان البيع فيه انما حصل لتضمن صيغة العتق له مع ش لان
 مقصودهما العتق اى لان المقصود منها وعلل في البيع الفنى بقوله
 لانه لا بد فيه من تقدير دعوله في ملك المشتري قبل العتق وذلك
 ومن لطيف لا ينافي معه تقدير اخر اى من اخر فالخيار فيه غير ممكن
 قاله الزركشي مع ش ويرد على التعليل ان شرا بعضه قانا المقصود
 منه العتق مع ان فيه الخيار وجواب بان قصد العتق هنا
 لكل من العاقدين فكان اقوى وفي شرا بعضه قصد العتق من المشتري
 وحده ولا في هواله مخزج بقولنا ولا خيارية بحري الرضى وان
 جعل البيعا اى القسمة بصورتها والحوالة وهذا حق في اقسمة الاراز
 والمعتدينها انما غير بيع ومعتد في قسمة المتدليل وفي الحوالة
 استلزام لعدم تباورها فيه اى في البيع لان الحوالة ليست على
 قوانين المعاملات والاعطالت لانها بيع دين بدين وقوله فيه اى
 منه والعبارة مغلوية والاصل لعدم بتأدده فيها وخرج بما
 ذكر اى قوله في كل بيع وصالح عطيصة وهو الصالح من الشئ على
 بعضه دينان كان او عيناً منوخي الاول ابر او في الثاني هبته بلا ثواب
 وهذا خرج بقوله معاوضة ونكاح هذا يخرج بقولنا محضنة
 حل وهبته بلا ثواب المناسب ان يقدمها على النكاح ويذكر
 المساواة عند الاجازة كمالا يخفى وسفحة هذا يخرج بقولنا

فان في القاعدة ان
 لا يبيع عبد منه
 فانه يبيع حقيقة
 تقدير الكنا لا خيار
 فيه لان البيع فيه
 انما حصل لتضمن
 صيغة العتق له مع ش
 لان مقصودهما العتق
 اى لان المقصود منها
 وعلل في البيع الفنى
 بقوله لانه لا بد فيه
 من تقدير دعوله في
 ملك المشتري قبل
 العتق وذلك ومن
 لطيف لا ينافي معه
 تقدير اخر اى من
 اخر فالخيار فيه
 غير ممكن قاله
 الزركشي مع ش
 ويرد على التعليل
 ان شرا بعضه قانا
 المقصود منه العتق
 مع ان فيه الخيار
 وجواب بان قصد
 العتق هنا لكل
 من العاقدين فكان
 اقوى وفي شرا
 بعضه قصد العتق
 من المشتري وحده
 ولا في هواله
 مخزج بقولنا
 ولا خيارية بحري
 الرضى وان جعل
 البيعا اى القسمة
 بصورتها والحوالة
 وهذا حق في
 اقسمة الاراز
 والمعتدينها
 انما غير بيع
 ومعتد في قسمة
 المتدليل وفي
 الحوالة استلزام
 لعدم تباورها
 فيه اى في البيع
 لان الحوالة
 ليست على
 قوانين المعاملات
 والاعطالت لانها
 بيع دين بدين
 وقوله فيه اى
 منه والعبارة
 مغلوية والاصل
 لعدم بتأدده
 فيها وخرج بما
 ذكر اى قوله في
 كل بيع وصالح
 عطيصة وهو
 الصالح من الشئ
 على بعضه دينان
 كان او عيناً
 منوخي الاول
 ابر او في الثاني
 هبته بلا ثواب
 وهذا خرج
 بقوله معاوضة
 ونكاح هذا
 يخرج بقولنا
 محضنة حل
 وهبته بلا
 ثواب المناسب
 ان يقدمها على
 النكاح ويذكر
 المساواة عند
 الاجازة كمالا
 يخفى وسفحة
 هذا يخرج
 بقولنا

ليس فيها تملك متى لا تملك بالغير والاجبار فلا معنى لميثون الخيار فيها
 وقوله ومساواة لانها كالاجار في واردة على المنفعة لا العين وقوله
 وشركة وقراض خرج بقولنا لان من الجانبين لان الشركة والقراض
 كل منهما جاز من الجانبين والرهن والكتابة من جانب واحد ولا معنى
 لميثون الخيار فيها هو جائز ولو من جانب واحد وخالف الرافعي في الشفعة
 ونصح في بانها ميثون للشفيع واذا قلنا به فليس معناه انه يتخير في المجلس
 بعد الاختيار الملك وامساكه او انه يتخير قبل الاختيار بين اخذ وتركه
 وجهان احدهما في المجموع الاول هو من الوجهين وصداق لان
 المعاوضة فيه غير محضة مع كونه غير مقصود بالذات من روهذا
 لا يغني عنه قوله ساقا وتكاف لان التكاف والصداق عقدان مختلفان
 وان حصل في عقد واحد ففي ميثون الخيار فيها يكون الخيار
 بين ابقاء الزوجة وردها بفسخ النكاح وبين ابقاء المسمى ورده بعضه
 التسمية والرجوع لمهر المثل وقد قيل به في الصداق دون النكاح كما
 يؤخذ من متن الزناج فتأمل واجار في اي مسائل انواعها على المصنف
 ثم راي سوا كانت اجار عن او ذمة قدر في مدة او بحمل عمل
 ولو في الذمة غاية للدعوى ما اشار اليه بقوله وخالف الفقهاء الخ
 وقوله لانها اي المذكورات من قوله كما بر الخ لا تسمى ببيع اي عرفا
 وهذا التعليل للصور الخارجة كلها وهو بالنسبة للاجار في جري في
 مسائل انواعها ثم عليها بتعليل خاص بها بل ببعض انواعها وهو
 المقدره بمدة فالتمثيل الاول للمذكورات الاثني عشر ولساير
 اقسام الاجار في التعليل الثاني خاص ببعض اقسام الاجار في
 وقوله لئلا يتلف جزء من المعقود عليه يمكن التخلص منه باحد امرين
 اما بان يعقد في غير وقت العمل بان يقول ليلا استاجرتك لتخيط
 لي عذا او بان يعقد في اول وقت العمل ويؤخر الاجير في العمل
 وهما في المجلس وميثون الخيار لا ينافي في شروعه في العمل فمرد العقد
 بطالبه المكثري بالشروع في العمل فان عمل فذاك والافسخ العقد
 فتأمل لئلا يتلف جزء من المعقود عليه اي ولا يملك كونها على

هذا هو الوجه في بيان ميثون الخيار
 وهو ان يكون الخيار في غير وقت العمل
 او في اول وقت العمل ويؤخر الاجير في العمل
 وهما في المجلس وميثون الخيار لا ينافي في شروعه في العمل فمرد العقد
 بطالبه المكثري بالشروع في العمل فان عمل فذاك والافسخ العقد
 فتأمل لئلا يتلف جزء من المعقود عليه اي ولا يملك كونها على

معدوم وهو المنفعة عقد عذر والخيار عذر فلا يجوز مكانه ثم راي كالمسلم
 فرق بينهما بانها لا تسمى ببيع بخلاف السلم و بان المعقود عليه في السلم
 يتصور وجوده في الخارج غير قائم عنه متى بمضي الزمن بخلافها فكان
 اقوى وادفع للفرق من اجار في الذمة حل ووقع للمؤوى لم يقبل
 وخالف المؤوى كما قال وخالف الفقهاء لان المؤوى انقضى بمضي الزمان
 نسب فيه الى سبق فلم لانهم انما يعبرون غالبا بقوله ووقع في العبارة
 التي ينسبها اليها الى سبق فلم يبرموا في ما مضى في المذهب بمدة قال
 في مهمات المهمات وحيث فيعلم منه الميثون في غيرها يعلم في الاول في ثبوت
 اي لانها تقوت فيها المنفعة بمضي الزمن ومع ذلك فيها الخيار فميتون
 في التي لا تقوت اولى وهذا كله على الحق من اختار لزومه اي مرجحا
 كما في الاصل التي ذكرها الشافعي او ضمنا بان يتبايعا العوضين بعد قبضتهما
 في المجلس اذ ذلك متضمن للرعي بلزوم الاول فلا ترد هذه الصور
 على مفهوم كلام المصنف ثم راي وقوله بان يتبايعا العوضين قضيته انه لا
 ينقطع بتبايع احد العوضين كان اخذ البايع المبيع من المستري بغير
 الثمن الذي قبضه منه وقدر ان يفرق احد المتعاقدين مع الاخذ
 اجار في ذلك يقتضي عدم الخيار بما ذكر فلعل قوله العوضين مجرور
 بصيغة من علم من اختار اي هو عا كما ياتي والمراد اختيار
 ولو ضمنا كما ياتي في قوله ولو قال احدهما للاخر اخذت مني في المثل
 منها بيان لمن في قوله من اختار اي الذي هو هو او احدهما كان يقول
 اخذت مني او مني اي العقد وظل كلامهم ان هذه الصيغة صريحة اي مع ذكر العقد
 وان اقتصرا على ما يربط بينهما فمصدق من ادعى انه اراد تخاير من
 فضله بيمينه لاحتماله سوا التفرقا ام لا فان قال احدهما للاخر اردت
 بتمام العقد وقال الاخر لا الفسخ او العكس صدق الاخر بيمينه لان ذلك لا
 يعرف الا منه ايعاب فبرع اجمع خيار المجلس والشرط والعيب
 ففسخ العاقد واطلغ الفسخ بالنسبة لليمين قاله الدارمي قال الزركشي
 وحتمل انفراد مقدم ان ترتبت والاوجه الاول هو سوبري
 او اجزناه او ابطالنا الخيار او اسندنا الخيار اختيارا لا اكرها

هذا هو الوجه في بيان ميثون الخيار
 وهو ان يكون الخيار في غير وقت العمل
 او في اول وقت العمل ويؤخر الاجير في العمل
 وهما في المجلس وميثون الخيار لا ينافي في شروعه في العمل فمرد العقد
 بطالبه المكثري بالشروع في العمل فان عمل فذاك والافسخ العقد
 فتأمل لئلا يتلف جزء من المعقود عليه اي ولا يملك كونها على

ولو مشترياً انما ذكر غاية مع قوله في قوله ويبقى خيار الاخر توطئة لقوله
بغير لو كان الخبر ما وى سقط خيار في اي حين اختار البائع وقوله اي
اي لا يباع الحكم بعقد المبيع اي مع عدم المعارض لسقوط خيار
البائع بخلاف ما اختار عنه سابقاً بقوله بيا الخ من انما لو قلنا المالك
المشتري وحده لا يحكم بعقد المبيع لوجود المعارض وهو مراعاة حق
البائع سقطاً ولو قال احدها للاخر اختار اي ما يرضيك من الغنم
والاجار وقوله او غير تلك اي بينهما قدم الغنم الحكم بتقديم الغنم
على الاجازة هو باعتبار الظن والافق الحقيقة لا تقديم لان الغنم من
والاجار لم يتوارد على محل واحد وان من اختار لزوم انما اختاره
في حق تقسيم فسطحاً خيار ويبقى خيار الاخر ومعنى بقائه ان
ساقط وان ساقطاً فاذما سقط لم يكن فسطحاً معارضاً لاجار الاخر
وانما انزلت في حقه دون صاحبه من وقوله لم يتوارد الخ فيه نظر
فانما يتوارد على المبيع وكأنه نظر الى العاقدين ولو قال اجزيت في تقسيم
وسقطت في نصفه انسخ في الكل وعبار في قوله قدم الغنم وان تاخر
اي او كان في البعض فيفسخ الكل فترا عليه وكذا في خيار الشرط والعيب
وقوله انه يسرى فسخه على صاحبه دون اجازته بغير فرق بين ولو
ناسيا او جاهلاً وخرج بفرقة البدن بفرقة الروح والعقل فانه لا
يسقط الخيار بما بل يخلق العاقدين ولياً او وارثاً كما سياتي في قوله ولو
مات العاقد الخ وخرج بذلك بناءً على بينهما ولو باذنها او فسلما
فلا يبطل الخيار به وقال في قوله بفرقة بدن اي فلا يفسخ انقطاع
الخيار في هذه بالمعارضة بخلافه فيما قبل او من لم لا كان الخيار فيها قد
ينقطع وقد يبقى قدمها على هذه نظر الصورة بقا الخيار وبهذا يذهب
ما يقال كان المطلق لا الحديث السابق ان يقدم المص قوله وكل بفرقة
بدن على قوله وسقط خيار الخ ولو كان العاقد متمولاً الطرف في
انقطاع الخيار بمعارضة العقد ثم رر ولو تناديا من بعدي
ثبت الخيار لهما وامتنع ما لم يفارق احدهما مكانه فان فارقته
ووصل الى موضع لو كان الاخر معه بمجلس العقد عند تفرقا بطلا

خيارها

خيارها ولو بعقد كل منهما جهة صاحبه خلافاً لابن الرفعة ثم مر
عراً لانه لا نص للشارع ولا لاهل اللغة فيه سمع من ثم ما بعده
الناس اسرار بهذا الى ان قوله عرفاً راجع للثانية واسرار بقوله فمن
اختار الخ او فارق مكرها الخ الى ان قوله طوعاً راجع للمستلمين
لكن لان مقتضى عادة ان يقول فيها سبق عند قوله من اختار لزوم
طوعاً وان كان في دار الخ من روع فيما يبيع الناس فرقة او في
سفينة كبيرة فبان ينتقل من مقدمها الى اخر موهوها وبالعكس
بخلاف الصغيرة لا بد من الخروج منها او في صاريها والسفينة الصغيرة
ان يخرج ولومع عذره عادة في بر او بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة
م لا مع زيادة من قال بان يخرج احدها منها ظاهرة ولو كان قريباً من
الباب وهو ما في الاوارد عن الامام والغزالي ويظهر ان مثل ذلك مالوك
احدى رجله داخل الدار معتمداً عليها واخرها وقوله او يصعد سطحها
اي او يسير تحتها كخجلة مثلاً ومثل ذلك مالوك كان فيها بئر فله
فيما يطلع من من فسطحها كناية عن فرا الدار والصفة كناية
عن مسطحة عالية فيها فبان يولى احدها ظهره وكذا الوصل في القبر
او الى جهة صاحبه من وقوله يولى ظهره ليس بقيد وعنى قليلاً
منظم في الاوارد حيث قال المشي القليل بان يكون بين الصفتين
في الفلاة وهو دلالة اذ رجح اول اصل العبارة في ثم قال الرشد
قوله والمشي القليل قدر ما يكون بين الصفتين الخ انتظر لم يحمله
هنا على العادة نظراً لما في المسئلة لحوق العار به والذي مر
له اي مر قوله وان هرب احدها الى ان قال وعند الخوفة لا بد ان يلجأ
قبل ان ياتى الى مسافة يحصل بمثلها المفارقة عادة والا سقط خيار
ويحل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من منظم بحقوق ما بين
الصفتين وفي قول علي الجلال قوله وعنى قليلاً اي زيادة على ثلاثة
اذ رجح على الرابع واعتمده مر او فارق مكرها اي بغير حق بخلاف
مالوك كان يحق لان عقداً في ملك شخص والرها على الخروج منه او به
احدها فانه ينقطع به الخيار اي ما لم يخرجها معا والادام الخيار ولو

تم

زال الاكراه كان موضع زواله كجلس العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث
بعد مغار قاله انقطع خياره ونحوه حيث زال الاكراه في محل يمكنه الملك
منه عادة اما لو زال محل لا يمكنه فيه الملكا عادة كمن لم ينقطع خياره
بمغارقة لانه في حكم المكره على الانتقال منه لعدم صلاحه حينه فجلس
للجلس من غير علم من ر. وان لم يسد فم. وهذه القاية للرد على
من قال لانه يسقط خياره فيمكنه من الغشخ بالقول الا ان منع
من الزوج مع انظر لوزال الاكراه بعد هسل يكلف الزوج عند
زوال الاكراه لينتج صاحبه او لا وينتج في الدوام ما لا يتغير في
الابتداء فيه نظر واذا قرب الثاني من علم من ر لان عذر المكره بالاكراه
غاية انه يصيره كالمات في المجلس والعاقبة ان اذا كانا بمجلس وفارق
احدهما مجلسه انقطع خيارهما س. ولو هرب احدهما الى مختارا
اما لو هربا خوفا من سبع او تارادقا صيد له بسيف مثلا فالظن انه
كالمكره فينبغي خياره وان لم يكن في ذلك الاكراه على خصوص العرق
سم وينبغي ان مثل ذلك احاط به النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينقطع به
الخيار اذا فارق مجلسه لما ع. ش على من ر. وكان المتأ سبب تقدم قوله
ولو هرب الخ على قوله فم اختار او فارق لانه من صور المظنوق
واجب. بانه ذكره في صور المعنوم لاجل العرق بينه وبين ما قبله
كايوخذ من قوله مع كون العاربا فارق مختارا ولم يتبعه الاخر فاذا
تبعه لا بد ان يحقه قبل انتهائه الى مسافة لا يحصل بمثلها المغارقة
والاستقطا خياره لحصول الفرق. م. يمكنه من الغشخ بالقول منه
بوخذانه لو كان نائما مثلا لم يطل خياره وظاهره وان لم يكن هناك
من يسلمه على الغشخ وسواء في الرد بالبيع انه لا يفتخ الا اذا كان
بمضور من سببه لانه لا معنى له حيث لا سامع وربما يتعذر عليه
بثبوت بمضور البائع حل مع كون العاربا الخ بخلاف التي قبلها
قانه وان تمكن منها الغشخ بالقول ان المغارق فارق مكرها
حل اي وفعل المكره كعدم فكانه لم يفارقه بالكلية واذا
تبع خيار المجلس اشار به الى ان قوله فينبغي مفرغ على قوله

ينبت

فان كانا بمجلس وفارق احدهما مجلسه انقطع خيارهما س. ولو هرب احدهما الى مختارا

ينبت خيار المجلس فكان الاولى تعديمه على قوله وسقط خياره الخ
فتا حل او اعني عليه ينبغي ان يحمل ذلك اذا ايسر من افاقته او
طالت المدة والما انتظر حل انتقل الخيار لو ارثه او ولو عامما
ان كان الوارث اهلا فان كان غير اهل نصب الحاكم عنه من ينقل
الاصلح له من ضخ او جازع ولو بلغ الصبي رشيدا وهو بالمجلس لا
ينتقل اليه الخيار ويوجه بعدم اهليته حين البيع ويبقى للولي
بر ماوى قال حل ولو افاق المجهون او المغمى عليه في انما المجلس ماد
لما الخيار اذا كانا عاقلين واما لو عقد الولي للمجهون او المغمى عليه
ع افاق في خيار المجلس لا ينتقل اليه الميم من الولي بل يبقى للولي
خيار السوط اي في كون الخيار بينهما ينبت للوارث وللولي
وفي معنى من ذكر اى الوارث والولي وقوله موكل العاقد كان
مات الوكيل العاقد في مجلس العقد فينتقل لموكله وهو المالك
وكذلك اذا مات العبد الماذون له في العقد في المجلس فينتقل
لسيده وعمرها الم. بهذا التقييد قول المتيقن ولو مات الخ بما اذا
كان الميت او المجهون متقربا عن نفسه والانتقل لمن هو نائب
عنه للولي المجهون والوارث الميت قل علم الجلال فان
كانا اى الوارث والولي في المجلس فظ ولو ورثه جماعة
حضور في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بفراق بعضهم بل يثبت
الى مغارقة جميعهم لانهم كلهم مورثهم وهو لا ينقطع خياره
الا بمغارقة جميعهم بانه او غا يكون عنه ثبت لم الخيار وان لم
يجمعوا في مجلس واحد وينسخ العقد يفسخ بعضهم في نصيبه
او في الجميع وان اجاز الباقيون كما لو فسخ المورث في البعض
واجاز في البعض ولا يفتخ الغشخ للاضرار بالحي ولا يرد عليه
ما لو مات مورثهم واطلوا على عيب بالبيع ففسخ بعضهم لا
يفسخ اى في الجميع لان الضرر بمجايز وهو الارش ولا هابر له
هناهم ر. وقول امتد الخيار لهما الخ وينقطع خيارا الا عند
مغارقة مجلسه على المعتمد عند ر. خلا فاما قال يمتد الى انعقدا

فان كانا بمجلس وفارق احدهما مجلسه انقطع خيارهما س. ولو هرب احدهما الى مختارا

خيار الغائب امتداد مجلس بلوغ الخبر فلو قارق العارث المجلس
لجعله عوق مورثه فبطل يبق خياره ويغدر لجهله اولا احتمالا ان
اقربهما الثاني لان هذا من باب حفظ الوضع وهو لا يؤثر في الجمل
ايضا سوى وقي قار واما المي فالبيرة في حقته بمجلسه فقي قارق
انقطع خياره ولا يضر نقل الميت من المجلس لان نقل الخيار عنه وكذا
من الحقة بان يتكامل الى المجلس الحكم وقوله وادعى احدهما
فرقة اي قبل مجيئهما فنصدق الثاني وقال انه يصدق في الاول
بقا الخيار له وليس لمدي العرقه الفسخ ولو اتفقا على الفسخ
والمفرق واختلفا في السابق منهما فكما في الرجعة اي فيصدق
مدعي التاخير قل وعبارع عن فلو اتفقا على الفسخ والمفرق
واختلفا في السابق قدم من سبق بدعوى الفسخ وان سعت
بدعوى المفرق او تناوبا في دعوى الفسخ والمفرق صدق الثاني
للفسخ ٥ لموافقته للاصل ولا نظر للنظر ان اطالت المسبة
فسرع ادعى احدهما المفرق بعد قبض الربوي وانكر الآخر المفرق
صدق الاول بالنسبة للصحة والثاني بالنسبة لعدم اللزوم من كل
في خيار الشرط اي التروي بالناسي عن الشرطه
وهو مضاف الى سببهم اي في الخيار المتسبب عن الشرط اي وما يتفق
به من قوله والملاك انه واخره عن خيار المجلس لان خيار المجلس استند
لزو ما يدل بطلان العقد بانتفاء لهما شرط خيار بان تلفظ
كل منهما بالشرط ولا عدها بان يتلفظا به اذ كان هو المبتدئ
بالا يجاب او العتول ويوافقته الاخر من غير تلفظ به وحي فلا
اعتراض على قوله ولا عدها بل ولا يستغنى عنه خلافا لمن زعمه
اما اذا شرط المتأخر بقوله او يجاب فيبطل العقد لعدم
المطابقة ثم رد وعبارع قل على الجلال قوله ولا عدها هو
بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من اجنبي لهما او
لا عدها ومعنى وقوعه منهما ان يتلفظا به كان يقول المبتدئ
منهما بعق كذا بكذا بشرط الخيار الى ثلاثة ايام فيقول اشترى

هذا هو الخيار
الذي هو شرط
الخيار

فان

بذلك

بذلك بشرط الخيار ذلك ثلاثة ايام ومعنى وقوعه من احدهما ان يتلفظا به
المبتدئ منها ولا بد من موافقة الاخر عليه ولو بالكون كان يقول بعق
كذا بكذا بشرط الخيار الى مثلا فيقول اشترى على ذلك فلا اعتراض
ولا اشكال واما المشروط له فيجوز ان يكون هما او احدهما معينا او
اجنبا كذلك فلا بد من تعيين المشروط له الخيار ليجزم ما لو قال
بشرط الخيار لاحدنا مثلا فلا يكفي وبغض العقد كما لو سكت عنه
الاو شرطه الثاني او شرطه الاول وتغاه الثاني ولو قال بشرط الخيار
يوما ولم يقل لتا ولاي مثلا فهو لهما وقيل للقابل فقط والحاصل
ان الخيار اما ان يكون لهما او للبائع او للمشتري وموقع الاثامات
يكون كل منهما او البائع او المشتري او الاجنبي في اربعة تقربات
ثلاثة تبلغ اثني عشر صورة كما قاله الشرنبلالي واذا زيد على ذلك
الاجنبي في الاول كانت اربعة مضمومة في اربعة والحاصل من كلام
الاصحاب وفردهم وعبره ان الذي يشترطه الخيار هو الذي
يوقع الاثر سواء كان البائع او المشتري اوها او الاجنبي وهو
المعتمد وما ذكره الن من شرط الخيار لواحد واتقاء الاثر لآخر
طريقة له وليس في ثم رد ولا في ثم ج واعلم ان الجار والمجور اعني
قوله لهما خبر مقدم وقوله شرط خيار مقدم ومقول الن لهما
متعلق بخيار لا بشرط وهو تميم في من يشترط له الخيار وقوله
وسواء شرط ذلك تميم في قوله ام من اجنبي وقوله ولو على ات
يوقعه احدهما تميم في قوله ام من اثنين حتى التا اربع تميمات
تتأمل وهذا اولى من قوله الخ لانه يقتضي ان لا عدها شرط
الخيار وان لم يوافقته الاخر وليس كذلك كما سيذكره بقوله وبكل
حال لا بد من اجتماعهما عليه وهذا بناء على ان لهما ولا عدها خبر
عند شرط واما لو جعل خبره في انواع البيع ولهما متعلق بخيار
والتقدير بشرط الخيار الكائن لهما ولا عدها ثابت في انواع البيع
كما قاله مر ساوي تغيير الشيخ فيكون بيان لمن شرط له الخيار

وليس قوله لها متعلقا بشرط كما قاله لا لوجود المذکور عليه لانه
ثم يكون بيانا للشرط لكن يلزم على اعرابهم تقدير معمول المضاف اليه
على المضاف لان عبارة المتعاقب لهما ولا احد شرط الخيار لهما في انواع
البيع واجيب ايضا بان قول المتعاقب ولا احد هما اي اذا وقع الاخر عليه
ابقاع اثره اي الخيار وانزه هو الفسخ او الاجارة وظاهر كلامه ان
الخيار ثابت لهما وان الاثر هو الثابت للاجنبي ولا معنى لثبوت الخيار
الا ثبوت اثره ولعلم لما كان الاثر لا يمكن ان يوجد بدون الخيار وكان
المقصود من الخيار بالقيمة هو الاثر غير بما هو المقصود اللام له
ثبوت الخيار ويدل على هذا قوله وليس لشرطه معنى الاثر للاجنبي
خيار هذا ما ظهر من خبري وهذا يدل على ان المعنى الخيار لا اثره
ولا حاجة لتقدير مضاف ويصح شرط الخيار ابتداء للاجنبي كما
في م د و عبارة ع ش سواء شرط ايقاع اثره فهو صادق بان بشرط
الاثر من الاثنين مع كون الشرط لاحدهما فقط او بان يعمل ايقاع
الاثر لاثنين لكن كل واحد عن واحد او بشرط الاثنين وهما معا عن
الاثنين وعلم ذلك لو كان احدهما عن البايع والاخر عن المشتري
فلكل الجانبين والفسخ وان كانا معا عن احد العاقدين هل يجب
علم كل موافقة الاخر في الجانب والفسخ ام لا فثبت نظرا الى قرب
الثاني لان كلاهما لا يباع الاثر لا وكيل فيه فلا يجب الموافقة
ومع ذلك لم يظهر وجه لكونه شرط لهما وابقاع الاثر من غيرهما
فانه لا معنى لثبوت الخيار الا ايقاع الاثر الا ان يقال ان الخيار
المشروط لهما او لاحدهما هو استحقاق المبرور له الفسخ والاجابة
والاثر هو التلغظ بفسخه او اجزته وينا في هذا قوله بعد وليس
لشرطه للاجنبي خيار فانه يقتضي انه اذا شرط ايقاع الاثر لغيره لا
يكون له خيار الا ان يقال اراد بالخيار هنا ايقاع الاثر بغيره فانه
ام من اجنبي والوجه كما قاله الزركشي اشتراط تكليف الاجنبي
لا رده وانه لا يلزمه فعل الاحتفاظ بنا على ان شرط الخيار تلك
لا توكيل وهو الاقرب هم ر ع ش وسواء شرط ذلك اي ايقاع

الاثر من واحد اي من اجنبي واحد ع ش فهو تقييد في الاجنبي وليس
لشرطه اي وقوع الاثر لانه يفهم من صيغة ان الاجنبي لا بشرط
له خيار بل وقوع الاثر ويحتمل رجوع الضمير للخيار ويكون في
ذلك اشارة الى اتحاد الخيار والشرط وقوله خيار اي اشتر
خيار الا ان يموت اي او ينفذ او ينفذ عليه كما يفهمه قوله قبل
الفصل خيار الشرط من انما اذا مات او جن من شرط له الخيار
من العاقدين انتقل لوارثه او وليه ثم قال وفي معنى ما ذكرته
موكل العاقد وسنده ولا شك ان من له الخيار ههنا بمنزلة الموكل
ثم وينبغي عوده لهما اذا افاقا ع ش قال في حقه علم م د ولو كان
الوارث غائبا ع ش يحمل لا يصلح الخيار اليه الا بعد انقضاء المدة هل
يقول يلزم العقد بفراغ المدة او لا ويرى في عقد الخيار ان
يلوع الخيار له للمفروغ فيه نظر والا فترجى ان يقال ان بلغه
الخبر قبل فراغ المدة بئس له ما يعني منها والالزم العقد لانه
لم ينفذ زيادة المدة على ثلاثة ايام وليس لو كمل احدهما اي
المالكين اي في العقد وهو التقييد لقوله لهما بشرط خيار لهما او
لاحدهما فهو عقيد في المستملتين ع ش اي محل شرط الخيار للاخر
او للاجنبي اذا كان الشرط غير وكيل وقوله للاخر اي ولو مع نفسه
فان شرط ذلك بغير اذن بطل العقد م د ق وله شرطه لموكله
اي ما لم ينفذ عند ذلك ع ش اي بيع خرج بالبيع ما عداه فلا
يثبت فيه خيار الشرط قطعا وان جرى خلاف في ثبوت خيار
المجلس فيه ع ش فيه خيار مجلس يؤخذ من المتن والتم ان
كل ما يثبت فيه خيار المجلس يثبت فيه خيار الشرط الا في امور
خمس ثلاثة في المتن واثنان في التمام اعني قوله واستثنى في
الا فاما حقيقة الخ لا يخفى ان هذا الاستثناء متعين لانه لو اقر على قوله
لما شرط خيار لهما ولا احدهما في كل ما فيه خيار لم يصح لان من
جملة ما صدقته مالوا اشتري بعضهم فان لكل منهما فيه خيار المجلس
فيقتضي ان لهما ان يشرطاه اي خيار الشرط للمشتري وليس كذلك

حل وقال بعضهم لا وجه لا وجه لا استثناء هذه لان خيار المجلس له
يتقدم انه يثبت للمشتري وحدة الحق تستثنى هذه بل تقدم
في التام ان من اجاز البيع البائع البيع سقط خيار المشتري
في قوله نعم لو كان الحق فلا يجوز شرط المشتري وهذه وقوله
للمتأقاة الى بين الخيار والعقد لا شرط للمشتري يستلزم
الملاك له والملاك يستلزم العقد والعقد مانع من الخيار
وما ادى بنونه لعدم غير صحيح من اهل بخلاف ما لو شرط
لها لو وقع اي لكونه موقوفا او للبائع فقط لان الملك له حل
وسمى رواسا يقول فلا يجوز الى ان قوله لمشتري متعلق بخلاف
او يروي وسلم الفرق بين خيار الشرط وخيار المجلس حيث
استثنى من الاول هذه ان والذين بعدهما في التام خصوصاً
مع ان العلة في الاعتناء متان في خيار المجلس ان خيار المجلس
يثبت قهراً وليس له حد محدد بخلاف خيار الشرط حل
فلا يجوز شرط بينهما ويعتد به البيع حل لمنعه اي الخيار اي
الملاك اي ان كان الخيار للبائع او لهما اولاً ولزوم ان كان الخيار للمشتري
عنه ما يخاف فساد مدة الخيار اي المدة التي تستر لها ولو
اقل من الثلاث بخلاف ما لا يخاف فساد مدة كذا من هريرة بيع
بشرط الخيار ساعة فانه يصح شتما وقضية الاستثناء بنون
خيار المجلس فيه وان لم تلغ البيع وقد يفرق بينون خيار
المجلس قهراً وعباراً ثم مر ويمتنع شرط الخيار مما يتسارع اليه
العناد في المدة المشروطة وهذا يفهم هو ان شرط مدة لا يحصل
فيها العناد الجوهري بل هو بالالمهلة وهم الجيم وصنطه
هو في بعض الحالات من انه بالزاي لعنه شخص اخر وعادة
السويدي رايته في طبقات الشافعي للاسفيدي ما نصه وابوالحسن
علم الجوهري بضم الجيم وبالرالمهلة قال ابن الصلاح كان من
اخبار الشافعية له كتاب المرشد في عشر من ملك محمدات فانضم
ما قاله هو وما في الهجاب وهم في ان الصواب ما استشهد به

قوله للبائع

للبائع ولو مع المشتري فقد قال شيخنا والا وجه ان شرط فيها
لها كذلك وان مثل الثلاث ما قاربها مما شانه الاضرار بها فان
قيل كيف يعلم المشتري بتغيرتها حتى يمتنع عليه شرط الخيار للبائع
اجيب بـ بامور احصتها علم ما يفهم انه ظن ذلك ولم يتحقق
حل ومثله في ثم مر وقوله انه ظن ذلك اي ظنا مساوياً للطرف الاخر
او مرجوحاً فان كان راجحاً فلا لانه كاليقين مع من عليه لانه يمتنع
الحلب اي لانه محققاً على تركه الحلب ليعتق الدين على ما استوفت له
التقرير فلا يفتون بتمكنه عن حقه اي من تركها فانه دفع ما يقال
كيف يمتنع البائع من حلبها والملاك له والدين في ركن الخيار لمن لم
الملاك تخالفاً ويمتنع قياساً على الحلوب على المصراة في ذلك حل
ويجيب ايضاً بانه يمتنع عليه حلبها لان الدين الموهود حال
البيع للمشتري وانما الذي للبائع الموهود بعده فاذا تم البيع اصطفا
مر ويمتنع الحلب على المشتري ايضاً لان الملك ليس له فيكون المانع
علم الجواب الثاني شرعياً وعلم الاول غير شرعي سويدي مدة
معلومة فانه يعني عن هذا قوله لانه فاقول فاسلاً
اقتصر عليها لئلا يسيب الاحتقار الا ان يقال راعى الاجمال ثم
التفصيل ولو شرط الخيار لغيره او لغيره ليشترط علمه ايضاً
بالمدة او لا لان الحق متعلق بما دون كل محتمل والثاني اقرب
سويدي متواليه قد يقين عنه قوله متصلة اذ يلزم من
اتصال المدة المشروطة تواليها والا فلا اتصال لبعضها ولعل
الغرض من ذكره دفع توهم ان المراد بالاتصال ما يشتمل اتصال
بعضها ولعل هذا هو الحكمة في عدم بيان محترزه سويدي وعبار
حل قوله متصلة بالشرط اي ابداً ودواماً ومن ثم احتج الى قوله
متواليه من الايام ويدخل في الايام المشروطة ما اشتملت
عليه من الليالي لا لزوم ومعتضاه انه لو عقد وقت الغزاة
يثبت الخيار في الليالي الثالثة بخلاف نظيره من صبح الحنف
وفرق في الخادم بان الحنف ورد فيه المنع على الايام والليالي



كتاب في نظير له نفقه هـ

بخلاف الخيار منقول وعبارة في لعل الجلال بقوله للمفروغ ما هو في دخول
 الليالي حيث كانت الليالي داخلية في المدة والاقول شرط وقت
 الخيار بخلاف يوم ما لم تدخل الليلة بعده او يومين لم تدخل الليلة
 او ثلثة لم تدخل الليلة الثالثة فان شرط دخول واحدة منها بطل
 العقد وفارق دخولها في مسج الخفاء الخ بخلاف ما لو اطلق اي
 بان قال بشرط الخيار لا يقال هـ لا حمل ذلك على المدة الموهوبة
 سرعا التي هي الثلاثة لانا بقول اشترط الخيار على خلاف
 الاصل فاقضى بالمحدود لما في غيره من الايام حمل ولو
 زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد نرى وسلا وهذا شروع
 في محترز العتود الثلاثة التي في المتن ولم يذكر هنا محترز
 العتودين الذين ذكرهما في المتن لانه سيذكر محترزي الاول منهما
 بعد قول المتن من الشرط ولم يذكر محترزي الثالث استغناء عنه
 بالمقتل الذي سيذكره بقوله والاولاد الى جوارحه بعد
 لزومه شيئا وذلك لغير الصريح استدل على قوله
 لما بشرط خيار ثلثة ايام بما يغتم تصحيحه في سائر الروايات
 بحدوث اي يمين بمعنى انه اذا اشترى سلعة يشتريها باكثر من
 مئتيها واذا باع سلعة باعها بارخص من مئتيها من ثمانية
 اي بايعته اي اشترى منه بدليل قوله ايتمتها لانا الرجل
 كان يشتري وقوله قتل لا خلاية اي فاشترط الخيار ثلثة
 ايام ولو بهذه العبارة ان عرفنا معناها والاصل العقد في
 عن ب بان يقول اشتريت منك لا خلاية لي كانه قال والخيار
 لي ثلثة ايام وقوله ورواه البيهقي الخ اي بهذه الرواية لا حمل
 التفسير الذي فيها وهو قوله ثم انت بالخيار الخ فانه تفسير
 لقوله لا خلاية وقوله ايتمتها اي اشترى يمينها وقوله ثلثة
 ليالي لما كان المدار هنا على الايام وان لم تتم الليالي ثلثة بخلاف
 مسج الخفاء اي بالرؤية الاخرى للمفروغ فيها بالايام شيئا
 قال البرماوي وانما عبر في هذه الرواية بالليالي وان كان

المدار هنا على الايام لان العرب كانوا يحسبون التواريخ بالكذا
 بالليالي ثم انت بالخيار الخ هذا كما لتفسير منه صلى الله
 عليه وسلم للاخلاية حل عمدة بالتوتين وعدمه بابدال
 ما بعد هاتين بابدال اشتمال واصنافه اليها على معنى في ومعناها العطفة
 والتمتع اي جعل له عطفة اي تعلقا بالبيع من جهة الغنى او به
 الى جارة في ثلاثة ايام واما على الايد ال فالعنى ان الثلاثة
 مستتمة على هذا التعلق وفي القاموس ان العدة الرجعة
 بقول لا عدة اي لا رجعة شيئا الغنى اي في الاصل
 وعطف الخديعة على ما قبله عطف سبب على سبب والواقعة
 اي الخصلة الواقعة وهي الاشتراط وقوله من المشتري اي وحده ولا يقال
 في البائع ويصدق ذلك اي الاشتراط من المشتري والاشترط من
 البائع ويجوز ان يكون المراد بالصدق الافادة اي ويغير ذلك وكان ينبغي ان
 يحمله مقبلا كما فعله في التكتة حل كما عرف مما مر اي من قوله لعل شرط
 خيار شرط في العقد الخ فاد شرط ثلثة ايام وكان مضى من
 حين العقد يومان وهما بالجلس ليس لهما شرط ثلثة اخرى واما لو
 شرطه اي الخيار في خيار الشرط فلا بد ان لا يزيد مجموع المدة المشروطة
 المدة الماضية على ثلثة ايام حل اعني واولي لانه يوم انه اذا نه
 شرط في مجلسه بعد مضى مدة تحسب المدة من العقد ولو شرط في
 العقد هذا محترز قوله من مئة وقوله والاولاد من هذا التعليل
 يعلم بطلان عدم المتواليات ومن لم يذكر محترزه وسكتوا عن اشتراط
 تعيين من بشرط الخيار وظاهر كلامه عدم اشتراط ذلك وعليه فاقول
 البائع او المشتري بشرط الخيار كان لهما وفي كلام شيخنا في سائر الاصل ما يفيد
 اشتراط تعيين من شرطه الخيار حل وعبارته ولا بد من تعيين المرو
 له بان يلفظ هو به اذا كان هو الباع اي بالاجاب او العتود و
 ويوافقه الاخر من غير تعلق هو قال ع من قضيت البطلان فيما لو
 قال بحتك بشرط الخيار من غير ذكرى اولك اولنا ويوجه باحتمال
 ان يكون الشرط له احدهما وهو مبهم وكان المناسبت للمفروغ

وهذا ما لا يخفى
 على المتأمل في ذلك

ط

وقوله في العقد ليس بقيد والالادي الى جوارزه بعد لزومه اي جوارزه
 من جهة العاقدين بعد لزوم من جهة ما لا يرد ما لو حدث عيب بعد
 العقد وقبل القبض واطلع عليه المشتري بعد مدة فانه يثبت به الخيار
 متى يرى اي لان الجواز من جهة العيب لا من جهة ما وحيث صار جازا بعد
 لزومه ولو شرط لاهد العاقدين يوم وللاخر يومان او ثلاثة ايام
 لان المعنى ان اليوم الاول مشترك بينهما بنبوت الخيار فيه لانه لا يمتنع
 خياره عن من شرط له اليومان او الثلاثة لان ذلك مطلق للعقد
 كما تقدم وان اليوم الثاني مختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة
 المشروطة زيادة على ثلاثة ايام خلافا لمن يقول ذلك من ضعفه الظاهر
 وغيره حكى في علم الجلال فقوله وللآخر يومان اي منهما اليوم الاول فيكون
 اليوم مشتركا بينهما وما بعده مختص بمن شرط له اليومان وعليه ولو
 شرط للبائع يوم وللمشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط له
 للبائع يوم وللمشتري يوم بعده وللبيع اليوم الثالث بخلاف ما لو شرط
 اليوم الاول لهما ولا هدهما معينا الثاني والثالث فانه بيع والحاصل
 انه متى اشتمل العقد على شرط يودي لجواز العقد بعد لزومه بطل والا
 فلا ومنه ما لو شرط اليوم الاول للبائع مثلا والثاني والثالث للاجنبي
 عنه فبيح على الراعي من وجهين لان الاجنبي لكونه ناشئا عن من شرط
 له اليوم الاول لم يود ذلك الى جواز العقد بعد لزومه بل الجواز مستمر بالنسبة
 للبائع على ما مر مع توابعه اذ حال التوابع هنا يقتضي دحوقها
 في قوله والامو قوف وفيه نظر لان هل الوطى في زمن خياره ليس موقفا
 بل هو حرام كما يعلم مما ياتي وعقبة البائع في زمن خياره ليس موقفا بل
 نافذ في اسيا في وكذا بيعه وغيره مما ياتي فقوله الا في تعبيرة الخ فيم نظر
 سمى لما ذكر من اضطراره وقف هل الوطى والعقبة مع انه ليس مراد
 من قوله متصلة او منفصلة كالبيع والحمل والحمل والحمل والحمل
 الحادث في زمن الخيار بخلاف الموجود حال البيع فانه بيع كالم لمقابلة
 بقسط من الثمن متى يرى والظاهر ان التعميل يجري في غير الحمل ايضا كما هو
 مقرر وقضيه ان الحمل الحادث في زمن الخيار المشروط لاهدها يكون له

وان لازم البيع حيث كان الخيار للبائع او قسح والخيار للمشتري على علم
 من ر ولو تلف المبيع باقة سحاوية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ
 البيع فان كان التلف بعد القبض فان كان الخيار للبائع انفسخ البع
 ويسترد المشتري الثمن ويرجع البائع عليه بالقيمة فان كان الخيار لهما
 او للمشتري بقي الخيار فان تم العقد بانه اجاز المشتري البيع لزومه الثمن
 والا فالقيمة سم ملخصا لمن انقرب خيار ولو اجتمع خيار المجلس لهما
 وخيار الشرط لاهدهما فسد بغير الاول فيكون الملك موقوفا اونه
 الثاني فيكون لذلك الحد الظاهر كما افاده النسخ الاول لان خيار
 المجلس اسرع واولى بنوتا عن خيار الشرط وقوله الزكشي الظاهر الثاني
 لنبوت خيار الشرط بالجماع بعيد من من يبيع اي من يبيع لم البيع ومشتري
 اي من يبيع لم الشرا فالخيار وان كانت عامة والمراد بها خاص وهذه
 العبارة التي في المتن وقعت في الروض واعتبرتها التي بقوله ولا يخفى ما في
 قوله الملك لمن انقرب خيار من الیهام لانه من يفرد به قد يكون احد
 العاقدين وقد يكون غيرهما واذا كان احدهما فقد يبعد لنفسه وقد
 يبعد لغيره وليس المراد الكل كما لا يخفى من لا والتفقة على من له الخيار وعليهما
 في حالة الوقف ويرجع من لم يتم له العقد على الاخران انفق باذنه او باذن
 الحاكم عند فقده او امتناعه او باسناد عند فقده الحاكم او امتناعه والافلا
 يرجع على المصدق عند شتمنا وقال بعض مشايخنا يرجع ان نوى الرجوع عند
 فقده الحاكم او الاسناد وهو بعيد والزوائد في هذه الوقفات تابعة
 للبيع وهي امانة في يد الآخر وتقال مثل ذلك في الثمن وزوائد
 والامو قوف وفيه ان هل الوطى في زمن خياره هو ليس موقفا بل
 هو حرام كما يعلم مما ياتي وعقبة المبيع في زمن خياره ليس موقفا
 بل ينفذ من المشتري اذا اذن له البائع كما ياتي وكذا بيعه وغيره مما
 ياتي وعبار البر ماوي قوله موقوف ومنه الوطى فهو موقوف اي هل
 موقوف بمعنى انه يتنوع عليه الوطى فيما ذكر في البيع وتوابعه
 وكان لم يخرج عن مظهر اي القوي السابق على العقد فلهذا لا غير كان لانه
 بعد العقد ليس قويا كفترة قبله شيئا ولا فرقة فيه اي التخصيص

المذكور وكونه اى خيار المجلس لاحدهما الخاى فهو له دوام وهو
 جواب عن سوال مقدر تقدير كيف يتصور خيار المجلس لاحدهما
 وحده وتقدم انه يثبت لاحدهما ابتداء من اشتري من اقرضته
 فانه يثبت للبائع فقط حله لسؤله ملك المبيع وتوابعه اى خلا
 عن بائع الاصل وانما توابعه اخرج بتوابعه وان الملك فيها ليس له
 انقذ بالخيار ع ش وحصل الغشخ اى بالقول وساقى بالفعل
 وجميع ما ذكره من مراح الغشخ والجازة قال شيخنا من كنايةها
 كخولا ابيع او اشتري الا بكذا الاول ارجع في بيع او في شراء
 فراجعه قال كرفعته اى رفعت حكم اى التامنى عنه وهو جواز
 التصرف فيه لان الغشخ العقد لان الواقع لا يرتفع منوبرى والفرق
 فيها كوطى الخ الحاصل ان فى تصرف البائع ثلاث جهات وهى
 حصول الغشخ به ونفوده وحله ونفادها فى تصرف المشتري وقد
 استوفى اها التامنى بياننا فاشار بقوله وصح ذلك منه ايعن الى الجهة الثانية
 والاولى فى المتن بقوله لكن لا يجوز وطوه الى الثالثة وهذه فى قوة
 قوله وكل تصرفاته خلال الا الوطى فغيم تفصيل واسنار الى الجهة
 الثانية من تصرف المشتري بقوله والاعتاق نافذ منه مع قوله نه
 والبقية صحيحة الخ واسنار الى الثالثة منه بقوله ووطوه خلال
 الخ فكانه قال كلها جائز مطلقا الا الوطى فغيم تفصيل لكن ذكر
 بيان هذه الجهة فى خلال بيان الجهة الثامنة وقوله كوطى اى خلاف
 معذمات الوطى فلا تكون فسخا ولا اجازة والمراد ووطى المذكور فيها
 للبيع الا انى يقينا فى قبلكها مع علمه بانها المبيعة ولم يعقد الزنا
 وهى غلله وان لم يحل او حرم عليه الوطى لكون الخيار لها كما اسنار
 لبعض ذلك بعد بقوله وظن ان الوطى انما يكون فسخا الخ ويحرم مثل
 ذلك فى ووطى المشتركة المتن قال بان كان جاريتى واعتاق اى اعتاق
 البائع الرقيق المبيع او اعتاق بعضه ولو مطلقا ويورى لباقيته
 وشمل ما ذكره من الواعى الحامل دون عملها وهو ظم وكذا الواعى
 حمله دونها وهو كذلك ان علم وجود العمل حالة العتق بان ولدته

لدون ستة اشهر منه والا فلا عتق ولا فسخ والا حبال با استدخال
 المتى كالعتق من البائع او المشتري فى الفسخ والجازة والصحة
 قال وبيع اى بت او ببطط الخيار للمشتري فان كان للبائع اونه
 له لم يكن فسخا ولا اجازة كما صرح به فى ع بعر ويبطل البيع التام
 هاج وتزوج اى للامة او العبد برماوى وصح ذلك منه
 ايضا اى مطلقا سواء اذن له المشتري ام لا فيما اذا كان الخيار لهما
 ومعلوم ان الصحة تنافى عن الفسخ فيعذر الفسخ قبيل العقد
 نرى ولعل الفرق بين تصرف البائع حيث لم يتوقف نفوده على اذن
 المشتري كما اقتضاه اطلاقه وبين تصرف المشتري حيث توقف
 نفوده على اذن البائع كما فصله بقوله والاعتاق نافذ منه وقوله
 والبيعة صحيحة الخ ان تسلط البائع على المبيع اقوى بدليل سبب
 ملكه له بخلاف تسلط المشتري فانه من لطريان ملكه ثم روع ش عليه
 وقوله ايضا اى كما انه فسخ للمبيع لكن لا يجوز وطوه اى فلا تلازم
 بين حصول الفسخ وحل الوطى فالوطى لا يحل ويحصل به الفسخ حل
 الى ان كان الخيار له فان كان لهما لم يحل ولو اذن له المشتري وهو
 ظم ع ش او اذن له البائع اى او كان لهما واذن له البائع لان المقم
 كما علمت ان الخيار له او لهما حل ومثله المنوبرى ولا يبيع موله
 لما اذا كان الخيار للبائع لانه ينافيه قوله وغير نافذ ان كان للبائع
 وغير نافذ ان كان الخيار للبائع اى وحده وان اذن له بدليل
 ما ياتى فى مسألة الوطى ان مجرد الاذن من البائع ليس اجازة حيث
 كان الخيار له وحده حل واتى التامنى بهذه تنبيها للاقسام والا فالمقم
 وهو كون الخيار له او لهما غير صادق عليها شيخنا وموقوف
 ان كان لهما فان قيل الفرق ان التصرف المذكور الذى من علمته
 الاعتاق تحصل به اجازة العقد من المشتري فامعنى وقف الاعتاق
 الخ اجيب بانه اذا حصلت الاجازة من طرف المشتري بقى خيار
 البائع فيوقف العتق لاجل حق البائع فان اجاز او انقضت مدة
 الخيار يبين نفوذ العتق وان فسخ يبين عدم نفوده تامل

ن

ووطوه حلال مرادهم بطل وطئ المشتري مع عدم حسيان الاستبراء
 من الخيار حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان حرم
 من حيث عدم الاستبراء فهو كحرام من حيث حواجره او حيصه
 م ر والى هذا ان كان الخيار للبائع او للمشتري وان اذن لم
 البائع اخذ اعماليات ولا احد للشبهة والولد حريسيه ولا ينفذ استلاد
 ح ل وعليه المهر برماوي وقول الاستوى انه حلال اذا اذن لم
 البائع الخ ظاهره انه لا فرق بين ان يكون الخيار له وعده او لها
 وهو واضح في الاول دون الثاني لما تقدم في الاعتاق ح ر ج ل
 في الفرق اي في شئ مما تقدم وفيه ان من جملة ما تقدم
 الاذن في الاعتاق ح ل والبقية صحيحة معطوف على قوله
 في الاعتاق تا فذ منه والمراد بالبقية ما عدا الوطئ والاعتاق
 من التصرفات التي تقدمت او اذن لم البائع شاملا لما اذا كان
 الخيار للبائع او لها وهو كذلك برماوي اذا كان الوطئ اني
 اي مباحة لم لولا البيع بان لم تكن محرمة ولا في معنى المحرم كالجوسية
 وكان الوطئ في القبل وكوطئ المحرم وطئ المهر كما قاله جوع من على
 م ر لا عرض يجوز قرانه بالعرض عطفاً على وطئ وبالرفع عطفاً على الفرق
 ه ع ش والجبر غير م لا يقتضيه ان العرض والاذن من جملة الفرق
 وقوله واذن الواو بمعنى او لاهتمال التردد اي ولانه
 قد قصد ان يعرف ما يدفع فيه ليعلم ان حرام حنسر في الرمي
 في خيار العيب وهو حاصل بعوان مقصوده
 منطون نشا لظن فيه من تغيير فعلى او قضاء في اوال التزام
 شرط لان كلامه يدل على ان التغيير الفعلي من العيب وقد
 شرع في الاول فقال لمشتري الخ وفي الثاني بقوله يظهر عيب
 الخ وقد تقدم الكلام على الثالث في قوله ويعتقون رهن او ثمة
 استهاد او كفالة خير كشرط وصف يقصد الخ وما يذكر مع
 منه التغيير الفعلي وقدمه المصنف لقلة الكلام عليه او انه اراد في
 بخيار العيب خيار التقيصة فيكون التغيير الفعلي من العيب ع

وقوله

وقوله وقدمه المصنف اي على خيار العيب خلاف ما وضع اصله
 حيث اخبر التغيير الفعلي عن العيب واحكامه فذكره فصلاً مستقلاً
 قبيل باب البيع قبل قبضه فقال فصل التبرئة حرام الخ وقال
 ح ل وقوله وما يذكر مع اي من الكلام على المهرين والمراد وغيرهما
 وكلامه يقتضي ان التغيير من العيب لمشتري جاهل الخ وكذا البائع
 بظهور عيب قد يم في الثمن وانزوا الاول لان الغالب في الثمن
 الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وايضاً فالمبيع مقصود للمشتري
 واما الثمن فليس مقصوداً للبائع ع ش بما ياتي اي قوله
 بتغير فعلى وأشار الى ان قول المصنف بتغير متعلق بخيار ومتعلق
 جاهل محذوف كما هو مذهب البصريين في اعمال الثاني عند النزاع
 وقيل ان قوله بتغير فعلى متعلق بخيار فقط لا محل عطف قوله
 وبظهور عيب باق عليه ولو جعل متعلقاً بكل من جاهل وخيار
 لا يقتضي ان المعطوف كذلك فيصير المعنى لمشتري جاهل بظهور
 عيب باق عليه الخ وهذا لا يصح لان الظهور يستلزم الجهل فلا
 فائدة للتقييد به في جانبهم ويكون متعلق قوله جاهل محذوفاً
 اي بتغير فعلى وقول المصنف بما ياتي يؤهم ان كلامه بقوله بتغير
 وقوله وبظهور عيب متعلق بجاهل وقد علمت ما فيه ويمكن
 ان يخص ما ياتي بالتغير تأمل قال ع ش فقيته ان كل تغيير فعلى
 يثبت الخيار وليس كذلك لما صرح به من ان توريم الفرض لا يثبت
 الخيار اللهم الا ان يقال ان ذلك يثبت الخيار غالباً او يقال
 هو عيان عن فعل من البائع يضر المشتري ولا يظهر لغالب الناس
 ولم يثبت المشتري في معرفته الى تعصيره وكذا يثبت له الخيار
 بتغير قوله كما سيأتي في مفهوم قوله ولو باع بشرط برائة من
 العيوب الخ من ان له لو باع بشرط برائة المبيع من العيوب فانه لا يبرأ
 من شئ منها بل للمشتري الخيار في جميعها وهو تغيير قوله من البائع
 للمدليس اي على المشتري والفرق كل علة مستقلة لتبوء
 الخيار كما يبرئ المدليس قوله لعدم التدليس وقوله لمصولة الفرز

وبهذا سقط ما وقع في بعض الاوهام في هذا المقام ٥ شويري وهذا
يقضي انه علمه لنبوت الخيارات مع الحرمة والمراد بالضرر ضرر المشتري
لانه هو الذي يطرد في جميع امثلة التغير بخلاف ضرر المبيع فانه انما
يظهر في بعضها كالمصرية كتمرية لا تظهر لغالب الناس فانت
كانت كذلك فلا خيار والمصرية من الكليات لقوله صلى الله عليه
وسلم من غشنا ليس منا هو في الزوال لان ظاهره نفي الاسلام
عنه مع كونه لم يزل في معتق الله او كون الملائكة تكفنه لكن
الذي في الروضة انه صغيرة وحده نظر لما فيه من الوعيد الشديد
فيه عن علم رما لخصا ولو غير ما كوك الظمان الغاية للرد وكان
عليه ان يقول ولو من غير النعم لان الخلف انما هو في غير النعم
ما كوك او غيره لا في غير الماكوك فقط وهي ان يترك اي شرعا
واما لغة فهي ان تربط حكمة الفرع ليجتمع اللين يرماوي ليوهم
المشتري ككرة اللين بغير لور اللين على الحد الذي اشترت به
المصرية فلا خيار كما هو الاوجه ٥ ثم رد وقوله نعم لودر اللين اي
ودام مدة يغلب فيها علم الظن ان ككرة اللين صارت طبيعة لما
اما لودر نحو يومين ثم انقطع لم يسقط الخيار لظهور ان اللين
في ذنك لعارض فلا اعتبار بدعش والاصل في تحريمها ان
وبنوت الخيار فيها وكان الاولى ان ياتي به حل وقال ع من عدل
اليه عن قوله في ذلك لعدم صحة رجوعه لمطلق التغير الغولي
باختار ما دل عليه الحديث ولعلم انما لم يقل في تحريمها وبنوت
الخيار مع ان الحديث شامل لما لا ان بنوت الخيار فهم من
قوله للمتلدين والضرر السابقين واما ان بنوت الخيار فيما ذكر
مفرع علم الهني لان الحديث لم يسمي لم اذكر ما يحملون الاحاديث على
معان قاصرة عن مدلولها اعتمادا على ظم السياق لا يقر وايضا التا
وفتح الصا ونصب الابل من التمرية وهي الجمع اي لا تجمعوا اللين في
ضررها عند ارادة بيعها حتى يعظم ضررها فنظن ان ككرة اللين ما
سقطه وورد لا تقرأ بفتح التا وضم الصاد من الضر وورد لا تقرأ

٧٥
الابل بضم التا من غير واو بعد الراء والابل نائب فاعل من الضر
ايض وهو ربط خلافا لجمع خلف وهو راس المتلدي هو يوطي
شويري قال النووي في شرح مسلم والاولى هي الصواب والمهورية
من ابتاعها اي اشترها اي بعد الهني مفهوم انه لو وقع بيع
قبل الهني للمصراة ثم علم بتغيرتها المشتري بعد ورود الهني اشارة الى ان
ما ورد من ذلك قبل الهني لا اثم فيه عش بعد ان يجلبها بضم اللام
كما في المختار ويكرها كما في القاموس من باب ضرب وطلب في المختار
من باب نصر فعليه يكون المصدر بالكون وهو لغة قليلة لات
المشهور فيه الغنج كما ضبطه الن في باب زكاة الخلطة قال شيخنا
وقيد به لان المصرية غالبا لا تظهر الا بعد الحلب والا فلو علم بها قبل
الحلب قلها الخيار كذلك وقوله ان رضىها بيان للنظرين وان سقط
بابه ضرب مختار يدل عليه قوله تعالى ان سقط الله عليهم وقوله
يسخطون الا ان يفرق بين المتقدم واللازم قال حل وكون
القياس عدم الرد لان اللين يقابلهم فتطام من التمد فهو بعض
المعقود عليه وقد تلف البعض الاخر الا ان يقال ذلك مصورا
اذا كان كل فرد يعقد واللين لا يفرده لانه تابع غير مري ٥ ثم ايت
في ع من علم رما بضم والقياس امتناع المصراة قال الواقي
لكن جوازها ابتاعا للخيار وصاحبا من غير الواو عاطفة
للصاع على التغير في ذكها ويجوز ان يكون معقولا معم ويكر
عليه قول جمهور النجاة ان شرط المعقول معه ان يكون فاعلا
ورد بانه ليس بشرط دليل سرت والفيل فان قيل التغير
الرد في المصراة واضمح فاما معنى التغير بالرد في الصاع
فالجواب انه مثل قول الله علقها بئنا وبتاء باردا حجاز
عن فعل شامل للامر من اي ناولتها فيجعل الرد في الحديث
على نحو هذا التاويل ٥ شويري بان يؤول رد بدفع قال
البايلي فان قلنا انه معقول معه وجب رد الصاع قوله انه
وعبارة ع من علم رما يصح ان يكون معقولا معم وات

وان يكون مفعولا بفعل محذوف والتقدير يروى دفع ضاعا ففعل الاول
يجوز الصاع فورا بخلافه على الثاني ولعل وجهه انه اذا حصل
مفعولا مع مقتضى ان رد الصاع مع صاحب المصراة ورد هذا فورا
فيكون رد الصاع فورا يامع ان المقر انه ليس بفوري فالثاني اولى
او مستغنى بنا عما ذكر من ان الاول يقتضى وجوب الفورية في
رد الصاع عن علم من مالخصا ولو اشترى اربعة مصراة ففعل
جبا على الجميع صاع او على كل احد صاع فيه تردد والراجح انه يجب
على كل احد صاع لانه يقصد على كل واحد ان يشاركه باي
فالراجح انه يتقدم بغيره المشتري وكذا بقدر البائع عن علم من
بجامع التذليل هو لا قال والضرر وقد يقال لم يأت به ليجنب
تفريع ما اذا لم يقصد التفرقة بل وتصور ابوزنا تزكوا اي فاصل
تصوروا مثل تزكوا فاعل جندف اليه الساكنين بعد حذف حركته للثقل
سوي برى من صر الما اي صر الرباعي كما هو في النجاشي لان اصله صري
فيكون بعد الالف تزيما فكان الاولى للثاني ان يقول من صري
بانه الالف الا ان يقال حذفها لا لتغا الساكنين لكنها وجدت في
بعض النسخ لثبات او نحو كما اذا ضللت البهية مدة حصلت
فيها التفرقة ثم بايها من غير حليب بعد ان راها واصح ما عند
القاضي الخ معتد وعليه فيكون قوله فيما تقدم فقدا في
الجمعة فقط لا في بقية الخيارات لحصول الضرر اي ضرر المشتري
كما تقدم وقياس ذلك بقية الخيارات فيما لو تجدد الشر بنفسه
او جدد غير البائع او حررت الجارية وجهها لحصول الضرر
اي وان انتفى التذليل لكن ضرر المشتري حاصل فاحد الامرين
كافي في حصول الخيار بل وتزويجه وتورعه ووضع خوفه
في سدد قدما بخلاف تزويج ضرع الحيوان فانه لا خيار به ثم
قال م ش عليه والعرق بين تزويج الوجه حيث يثبت به
الخيار وتزويج الضرع حيث لا خيار به ان التذليل في تزويج
الضرع يسهل الاطلاع عليه بجلبه للذابة فيعلم منه كراهة اللبن

وقلة

نسخة من نسخة

وقلة ولا كذلك تزويج الوجه والعرق بين وضع نحو العطن في
سدد قدما حيث يثبت به الخيار وتزويج الضرع حيث لا يثبت به امت
التزويج لما كان في ظم البدن بحيث يطام عليه بالحسن عادة نسب
المشتري فيه الى تعصير بخلاف نحو وضع العطن فانه لا يستتاره بغير
الاطلاع عليه ولو وقع ذلك من المبيع لم يجرم على السيد وهو حين
على المبيع ذلك الفعل ام لا فيه نظر والى قرب ان يقال ان كان مراده
التزويج لم يجرم عليه ولم خيار للمشتري لم نتفعا التفرقة من البائع
والفلا والعرق بين تحرير الجارية وجهها حيث قيل فيه بعدم
بنوت الخيار وما لو نصرت الدابة بنفسها ان البائع للذابة نسب
في عدم تعهد الدابة لتعصير في الجملة في كل يوم بخلاف الجارية فانه
لم يجرم بغير وجهها ولا ما هي عليه من الاحوال العارضة لها
عن علم من وتزويج سدد بغيره يشمل اطلاقه الذكر والامث
وهو كذلك كما قاله الخ ذرعي ويحقق بذلك الغنى فيما ينظر به
والوجه تحريم ذلك لما مر من التذليل وليس ولا بد في بنوت الخيار
من ان يكون ذلك بحيث لا يظهر لغالب الناس انه مصنوع حتى
لا ينسب المشتري الى تعصير م ش وخبره بتجميعه مالم يسطم اي
جعله مسترسلا فبان جدد افلا خيار لان الجمودة احسن من الروض
وهو اي الجدد المغموم من تجدد ما فيه التواءا في
اي تن اي عدم ارسال سنجنا لا مغلغل السودان عبارته ثم
لا مغلغل السودان اي فان جعل الشرع هيئته اي لمغلغل
لا يثبت الخيار لعدم دلالة على نفاسه المبيع المقتضيه لزيادة
الثمن فعلم منه ان قول الت لا مغلغل السودان معناه لا جعله
كمغلغل السودان اي على هيئته والمراد بمغلغل السودان مرق
يقال تغلغل القوم اذا تفرقوا وهو بالرفع عطف على ما
وحبس ما فتاة انظر لو انقسم ينقسم هل يثبت فيه الخيار
ام لا فيه نظر والا قرب الاول قياسا على التفرقة ويوجب
بان الغالب تعهد ذلك من المالك للانتفاع به اما بنفسه

او بنائهم على شئ عام او على الشرائع او على ما هو في
المقتضى الذي معروفه وهي مؤنثة وتشتبه بالحيان ومن مد كال
رحاء ورحان وارجية مثل غطاء وغطان واغطية وثلاث ارج
والكثير ارجا ارسل عند البيع اي بيع البستان والبقعة او
الدرى مع قناتها او بيع القناة فقط في الاول وفي الثاني
لا يلزم ثوبه على كونه فلاحيا فيه ومع ذلك يحرم
على البائع فعل ذلك لانه تغير بعينه المذموم بل هذا الوجه
بالجزم مما يتغير فيه لان المذموم ليس له رافع وهو الخيار وهذا
لا رافع له ومثله ثوبه بغيره نحو الشاة ليوم كثره المبيع
وتكثير بطن الدابة بالعلف ليوم السم او كونها عاملا ولا خيار
ايضا بغيره فاحسن كلف من خيار جوهرة بالغ فيها باليمن في كل
وزن لتقصير المشتري بعدم امتحانه بما يؤخذ من العليل انما
لو كانا يحمل لاشئ فيه مما يتحقق به ثبوت الخيار وليس مراد الان ذلك
نادر فلا نظر اليه في شئ عام بل بعدم امتحانه اي مع سهولة ذلك
والا فند ايات في خبر الوجه وما بعده وقوله والسؤال عنه قد
يقال هذا ايات في التقرية وما بعده الى ان يقال يجوز اعلنة
حل ويظهر عيب معطوف على قوله بتغيره ففان واعنا
اعاد العامل اشارة لاختلاف النوع او لطول الفصل او لدفع
توهم انه معطوف على المنقح وهو لطيف وايضا للقيود بعده
والمراد ظهور عيبا ولو عند البائع وذلك في الاوصاف الجبلية
لان الظن اعتيادها بخلاف غير الجبلية لا بد ان توجد عند
المشتري بعد وجودها عند البائع كما سيأتي ويدل عليه قوله
ويظهر عيبا لانه يمتري بانه كان موجودا حل مع زيادة وسياق
له انه يجعل الامثلة التي بعد الفصل كالمسما جملية الى البول في
الغرائب فانه يجعله غير جليل فلا بد ان يحصل عند المشتري ثم رتب
في ع ش على مر قوله ورتبنا الى وان لم يوجد عند المشتري وهذه

بل عند البائع فقط او وجد عندها امالو وجد عند المشتري ولم يثبت
وجوده عند البائع فهو عيب عند المشتري ولا رده وما توفيه
بعضهم من انه يرد بما ذكر لان وجوده بيد المشتري امانة على وجود
مبتدئ يد البائع لما جرت به العادة بخلاف لقيمة من انه تعالى لا يكشف
السخر عنه عبده اولى مرة فصرح كلامهم بخالفه لان الحكم امانة
بالامور الظاهرة فلا التفات له وقصده الرد على من
التقارن بان وجوده عند المشتري عيب لانه من اثار الموهوب
عند البيع وفيه ايضا ويظهر عيب اي في المبيع المعين وغيره
لكن يشترط في المعين المغور بخلاف غيره كما ياتي له بعد قول المص
الا في وارد قوري ومثل هذا يجري في اليمن لكن اذا كان الثمن
معينا ورده الفسخ العقد وان كان في الذمة لا يفسخ العقد
وله بدله ولا يشتر حاله العورية بخلاف الاول هذا كله
فيما في الذمة ان كان العقب بعد مفارقة المجلس اما لو وقع
العقب في المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده ففسل يفسخ
فيه ايضا او لا يكون وقع على ما في الذمة فيه نظر ومقتضى
قولهم الواقع في المجلس كالموافق في العقد الاول على علم مر
فبرع لو اشترى فلوسا فابطل المظان المتعامل بها فبطل
العقب فليس بعيب بخلاف الابن خفيفة ه عميرة بان لم يزل
قبل الفسخ اي ولو قدر من خير على ازالة ثم مر وقال ع ش
عليه قوله لا يفسخ اخذ من قوله الا في لانه لا يفسخ فيه
فلو كان يقدر على ازالة من غير مستقة كازالة اوجاج السبق
مثلا بغيره فلا خيار له وهذا ظن ان كان يعرف ذلك بنفسه
وان كان لا يحسنه ففسل يكلف سؤال غيره ام لا فمستقة فيه نظر والاول
الثاني يفتح الباب ضمن القاف وفي هذا يكون متقدرا ولا زما واما
قوله امة من ضمن القاف المستدرة وعلى هذا يكون ان
متقدرا والمقعة الاولى هي الفصححة قال تعالى قد لم يفتقر
والثانية ضعيفة وبقي لغة ضعيفة ايضا وهي ضمن القاف وسكون

النون وكسر القاف كما في المصباح وذكر قول اللغاة الثلاث يغوت به غرض
صحيح هل المراد غرض القاف قدما او غالب الناس في محل العقد قال
هو لعلمه الاخير والاولى ان يوضح قوله نقصا الخ عن قوله او قيمته ليكون
قيد ايها اي في نقص العين ونقص القيمة كما صنع في المنهاج ويخرج به
على وجوه القيمة نقص يسير لا يتغلب به م ر او ينقص قيمتها اي
نقصا لا يتسامح بمثلها دل وغلب مقتضى هذا الضابط انه لا يسو
استرى رقيقا في هذه لم يصل انه لا خيار له لانه يغلب في جنس البيع
اذ المعتمد عدم نبوت الخيار لان الغالب في الارقا ترك الصلاة ع ش
اذ الغالب علمه لنسب الخيار يظهر العيب قال قال والقيمة قال
شخصا معتبرة بالاقليم كله لا ببلد منه وقال شيخنا م ر جميع
الاقاليم وفيه نظر م ر وخرج بالعقد الاول اي باق والثاني
هو قوله ينقص العين او قيمتها والثالث هو قوله وغلب في جنسها
عدمه من فخذ بخلها من اذن شاة لان ذلك يمنع الاجرا في
الافحية فيكون عيبا كما سيأتي سنوبري مالا يغلب فيه ما ذكر
بان غلب الوجود كقناع سن قن بعد الستين او استوى وجوده
وعدمه كقناع سن من ذكر بعد الاربعين هكذا بحث فيهما
في منع ب سنوبري به كقناع سن في الكبير مثال لما يغلب
وجوده في نقص العين ايضا ل لان النبوية لا تكون الا بزوال
البكارة وهي جلدة وهي عين وقال بعضهم الجلدة لا تزول
واما يتبع المحل وليس فيه نقص عين شيخنا ونبوية في اوائلها
وهي سمع او ما قاربها سنوبري الاولى تقع لان مقتضى النقص
وذلك يخص اي النقص مطلقا اي نقص العين او القيمة
ف قوله كخصا اي وهو ما يغلب في جنس البيع عدمه كما هو الغرض
اما لو كان الخصا في ما كول يغلب وجوده فيه او نحو فقال
او بر اذ ين فلا يكون عيبا لغلبة فيها م ر وعبارة م ر اخذ
شيخنا م ر من ضابط العيب المذكور ان الخصا في الهاتم في هذا
الزمان ليس عيبا لغلبته فيها والخصا امر ال في ما كول صغير لطيفا

وقد يكون معناه في نقص القيمة اي
و قوله ونقصا لانه لا يكون عيبا
للفا ك ووجوده في نقص القيمة
ان هذا فيه نقص العين اي القيمة

لحم في زمن معتدله وهو عيب في الهام مطلقا اما في غيره فلا يكون
عيبا الا ان غلب في جنس البيع عدمه م ر وانظر هل هو من
الكبار او الصغار قال سم الظاهر انه من الكبار وقضيت بتقدير
الجواز تكونه في صغير ما كول اي ما كرم من محول الهاتم م ر
حضاوه وان تغدر الانقاع به او غير ما دام محلا وينبغي خلافه
حيث امل هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع العدة
من العبد مثلا لانه لا يضمن حيث لم يكن في القطع خطر ع ش علم م ر
وروي اي ر فليس وليس المراد به الجري عبارة م ر وتكونها م ر
وهي تغيب كثرة ذلك منها والافلا يكون عيبا وتكونها نفورا من
شي نراه او شرب لبنها وان لم يكن ما كولا او لبن غيرها او خاف
سراها سعتوطه عنها لخشونة مشها او كونها د ر ذ اي ساقطة الاسنان
لا تدر او قليلة الاكل او مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع النفاحة
ولو كانت غير ما كولة م ر وقوله او قليلة الاكل بخلاف كثر فاكلها
وكثرة اكل القن فليس واحد منها عيبا وبخلاف قلة شربها فظاهر
لانه لا يورث ضعفا وبخلاف قلة اكل القن ع ش علم م ر وزنا والحق
به اللواط واتيان الهاتم وتمكينه من نفسه والمساخنة ويثبت
وزنا البرقيق باقرار البائع او بيئته ويكفي فيها رجلان لانه
ليس في معرض التعبير حتى يشترط له اربعة رجال ولا يكفي
اقرار العبد بالزنا لان فيه ضررا بغيره فلا يقبل منه اي بالنسبة
لكونه عيبا يرد به وان كان يحدهم هذا الاقرار وسرقة نفسه
لان سرقة من دار الحرب لانه غنمة ولا سرقة مال سيده
المغصوب ب لده اليه وسماها سرقة قنر المصور ع ش ولا فرق
في السرقة بين الاختصاصات وغيرها ع ش علم م ر واما
حتى لو ابق عند المشتري ثبت له الرد لانه من اثار الاباق الاول
الذي كان عند البائع فلا يقال انه عيب حادث فيمنع الرد لانه من اثار
الاول هو م ر وقوله لانه من اثار الاول والرض ان علم وجوده
ذلك العيب عند البائع فلو لم يعلم وجوده عنده فلا رد لانه

عيب حادث عند المشتري كما لو خذ من ع من على امره وفي المختار ابعث
العبد يابق ويابق بغير الباطن منها اي هرب وان لم يتكرر عبارة
من فر و سكر في هذه الثلاثة وما العقب بها من المواضع تكررت
امر لا وجدنا في يد المشتري ايضاً امره ولو تاب فاعلمها وحسن
حاله لانه قد بالغ في الغم ولا يمتها اي القيمة الحاصلة بالانزول
ولمذا لا يعود احصان الزاني بمؤبته وهذا هو المعتمد وان رده
بعض المتأخرين والفرق بين السرقة والاباق وبين سرقة الخمر
ظم وهو ان تمتها لانزول بخلاف سرقة الخمر لكن هل يشترط ان
لصحة لمؤبته من سرقة الخمر وخوف من من الاستبر او هو سنة
اولا فيهم نظر والى قرب الثاني ثم روع من علمه تاب
اولد يتب ومنه اي ذلك الخيانة عدا والقتل والردة في هذه
المستع يرد بها وان لم تتكرر او تاب منها كما قال الله وما عداها
تنفع فيه التوبة سبوي وقد نطها بعضهم فقال ثمانية
ثمانية يقتادها العبد لو تاب بواحدة منها يرد لبايع زنا و اياق
سرقة ولواط وتكليم من نفسه للمضاجع و رده اتيانه
لبهية جنائته عند الجانب الماوع لذلك اي لنقصه القيمة
وجزوه هو بالبا الموهدة ومثلها الخمر والنون وهو تغير رايته
الفرج ذكره الرويات من تغير المعدة سوا فرج من الغم او الفرج
وهو المستحكم وعلم انه منها ومثلها وسخ الاستنان المتراكم
اذ انقذر زواله منها قال لما راي لنقصه القيمة وفساد
منظم في الغاموس بالغلم بضم الصادع من بان اعاده اي عرفا
فلا تكفي مرة فيما يظهر لانه كثير اما يعرف مرة بل ومرة نون
ومرات ثم يزول ومثل الفرائض غيره كما لو كان يسيل بوله و لا
ما شق فانه يثبت به الخيار بالطريق الاولى لانه يدل على ضعف
المثانة ومثل ذلك خروج رويد الفرج المعروف به ع من عامر
في غير اوانه بان بلغ سنين فله الرد به ولو لم يبلغ
كبره وان حصل بسبب الكبر نقص القيمة خلافا لابي حنيفة

قال

قال لا يرد ويرجع بالارسل لان كبره كعيب حادث من و منهم روقوله
الابعد كبره اي العبد بان استمر يقول الى الكبر ولم يعلم به ع من
راجع للمسلتين اي الصنان والبول والاولى رجوعه للثلاثة
اي هذين والخروج ذلك لانه جعل من الغلة الصنان للمساواة
ان يكون مستحكما اي لازما وقيد من ر في ش الخمر بالاستحكام
الذي هو مخالفة العادة ونقص عبارة ونحوه المستحكم بان علم
كونه من المدة لتعذر زواله وضمنانه المستحكم المخالف للعادة
دون ما يكون لغرض عرق او حركة عنيفة او اجتماع وسخ وحرصه
وان لم يكن محققا نعم لو كان خفيفا كصداع يسير فلا رد به خلافا
لبعضهم او بعده واستند لسبب متقدم ولو حدث بعده
ولم يستند لسبب متقدم فلا خيار للمشتري لانه بالقبض صار من
ضمنانه فكذا جزوه وصحته ومحل ذلك بعد لزوم العقد اما قبله
فان كان الخيار للمشتري وحده او لها فكذا ذلك وان كان للبايع
وحده ثبت الخيار للمشتري ثم ريقرف بجناية سابقة
اي سوا ان القطع فود او سرقة وانظر لم تكن الجناية مبنية
للخيار دون القطع ولم انا طوا الحكم وهاهنا القطع دونها سبوي
مع زيادة لانه لتقدم سببه وسكنوا عن بيان حكم المقارن
للقبض والاوجه ان له حكم ما قبل القبض لان يد البايع عليه حسا
فلا يرفع ضمانه الا بتحقيق ارتباها وهو لا يحصل الا بتمام القبض
المشتري له سليمان مزرع من فقول قبل القبض اي قبل تمامه فيشمل
المقارن له فقيه الخيار كما عبر به في حش علمه فان كان عالما
به اي بالسبب وفي نسخة بها وهي الا سبب بقوله جعلها اي الجناية
بجميع النقص اي عيب علمه رده للمشتري وقوله في مسئلة المر
فلا يضمنه البايع اي لا يجب عليه رده اي الثمن للمشتري ثم راي
من وقتان عقد ج ل بردة او ترك صلاة او قتل بجراية
او قتله في قود وكون القتل في تارك الصلاة انما هو على
القصم علم عدم العضا وهو موجود عند المشتري لا يضر لان

من

المرجح هو الترك والتفصيل انما هو شرط الاستيفاء في
 هذا على الضابط الا ان وهو ان يقتل بموجب سابق كقتل وحرابة
 او ترك صلاة ثم تقدم وهو ما بين اي قدر نسبة ما بين
 قيمة المبيع صحيحا ومرسما فهو على حذف مضافين فقولهم من
 الثمن اي حاليه كون هذا القدر محسوباً من الثمن لانه يستقر عليه
 نفس ما بين القيمتين لانه قد يكون قدر الثمن او اكثر مثلاً اذا كانت
 قيمة المبيع صحيحا تسعين ومائة مثلاً وكان الثمن ستين
 فالتفاوت بين القيمتين ستون فلو كان المشتري ياخذ
 ما بين القيمتين وهو الستون ليع اذ ذاك بين العوض وهو الثمن
 والعوض وهو المبيع فيبقى ان ياخذ من الثمن بحسبه الفدا
 بين القيمتين وهو ثلثا القيمة فيأخذ ثلثي الثمن وهو اربعون
 شيئا والمعتبر اقل القيم من يوم العقد الى القبض لان ما بعد
 القبض من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع قال وير ما وى
 من الثمن اي فيكون جزءا منه نسبتا اليه كنسبة ما نقص المرض من
 القيمة على ما يات في قوله وهو ما بين قيمة صحيحا ومرسما
 مساحمة على منى على البائع اي البين ان المبيع فسخ قبل قبضه
 في تلك اي في مسئلة الردة وعلى ليست للوجوب لان المرتد
 لا يجيب بتميزه ويجوز ان الكلاب على خفيته او يقال هي
 للوجوب والمراد بتميزه تنطيف المحل منه ان تاذى الثمن
 براحمته على ولو باع بشرط برائه اي البائع واما
 بشرط براءة المبيع بان قال بشرط برائه انه سليم او لا عيب
 فيه فالظن انه لا يبرء عن العيب المذكور في وعاءه قال
 على الجلال قوله براءة اي البائع على ما سلمه الثم وبيع رجوع
 للمبيع كان يقول بشرط ان يبرى من كل عيب فيه او ان البيع
 كرى اي سالم من كل عيب ومثله لو قال له كله عيب او كل شيء
 غشما عيب او لا يرد على بغيره او هو لم في قفلة او يفتن فرتنا
 وحسبنا او بيعة رميلة او نحو ذلك وقال على م ر سيني

تقييده

تقييده بالشارط المتصرف عن نفسه لا عن غيره لانه انما يتصرف
 بالصلاحه وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد اخذاً مما
 تقدم ان الوكيل لا يجوز له ان يشتري العيب ولا ان يشترط
 الخمار للبائع او لها فلو شرط المشتري البراءة من العيوب
 في المبيع او البائع البراءة من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن
 غيره لم يصح لانتفاء الخط لمن يريد العقد له من العيوب
 وقوله برى عن عيب يستفاد منه ان برى يتقدم بمن وعن
 كذا في المختار الى قتلها على بقدية بمن وعليه فقولهم برى
 عن عيب يضمن معنى التنازع مثلاً على م ر برى عن عيب
 باطن ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد به ما ليس الاطلاغ
 عليه والظن بخلافه ومنه نفي الجملالة لانه يسهل فيه ذلك
 وهذا اما قاله جو ويقع مختاراً وسنختم ر وقيل الباطن
 ما يوجد في محل لا يجب روية في المبيع والظن بخلافه وجرى
 عليه سم ولا يصدق المشتري في عدم روية عيب ظاهر قال
 والمحال اصل ان الصور التي في هذا المقام ستة عشر وذلك
 لان العيب اما ظ او باطن في حيوان او غيره فتمده اربعة
 وعلى كل امان يكون ذلك العيب حادثاً بعد البيع وقبل
 القبض او موجوداً عند العقد فتمده ثمانية وعلى كل امان
 ان يعلم البائع او لا فتمده ستة عشر وبرى في صورة
 واحدة وهي ما استكملت العيوب الاربعة ولا يبرء في
 البقية وانما رايها الثم في المفهوم اجمالاً بقوله بخلاف غير
 العيب المذكور ثم تفصيلاً بقوله فلا يبرء عن عيب
 في غير الحيوان فتمده ثمان صور لانه اما ظ او باطن
 موجود حاله العقد او حدث بعده وقبل القبض وعلى
 كل علم البائع ام لا وقوله ولا فيه كذا فيه اربع صور
 لانه اما ظ او باطن علمه ام لا كما ينعى جميع ذلك من قوله

مطلقا وقوله ولا عند عيب ظ فيه صورتان وقوله ولا عند عيب باطن
فيه صورت واحدة فمادة خمسة عشر صورة وذلك لان قوله
مطلقا راجع للمفهومين لكن يغني في الاول بالظ او الخفي
عنه الباطن او لا موجود عند العقد الاول وفي الثاني بان
يقال سئل ان كان خفيا او ظاهرا وسئل اعلم الباطن او جهله
والعرض انه في الحيوان وانه موجود عند العقد في هذا
والذي قبله بما ذكره لا يحصل التكرار مع بعض الصور الداخلة
تحت قوله ولا عند عيب كذا عند الختام موجود حال العقد
ولو اختلفا في وجوده عند العقد وعدمه فوجهان راجح
منهما بقصد بيع المشتري وسجلنا كوالده تصديقا للبائع ولو
اختلفا في اشتراط البراءة فان ادعاء البائع وانكر المشتري
تخالف لان هذا الاختلاف في صفة العقد كما هو ظن مشهور
مع زيادة وقبله القيد مطلقا اي ظاهرا وباطنا
ج ل ولا عند عيب ظ في الحيوان ومنه الكفر على المعتمد
وعليه فلو اشترى رقيقا بسوط براءة من العيوب فوجه
المشتري كما مر اذ ان ثبت له الرد ولكنه الحيوان وان كان متعلقا
فانه يثبت له الرد على ما مر والاصل في ذلك اي ينادى
منطوقا ومفهوم ما في الصور الستة عشر وقوله ما رواه
البيهقي الخ اي مع ضيق كلام الشافعي اي ومع الضيق
التي زادها الله بقوله اي فيحتاج الى سئلنا قال ج ل
فان الواقعة في حيوان وان ذلك العيب كان موجودا
عند العقد وان الباطن لم يطلع على العيب ولو كان ظاهرا
لا اطلع عليه ولو اطلع عليه لم ينف بالبراءة الباعني مع اي
باع مع شرط البراءة اي براءة الباطن فقال له المشتري
وفي الشامل وغيره ان المشتري يريد بان يثبت وان ابن عمر كان
يقول يزكيت بميثاقه فهو عني الله عنها غير امرو وقوله
دالم شتم لي اي وهو عني ليوافق لا استدلال به من سئل

قوله دل

دل فضا عثماني اي المشهور بين الصحابة فصار من الاجماع السكون
واذا نظر للاجماع لا يحتاج الى قوله وقد وافق الخ بل كان الاولى
وذكر ذلك حتى يكون دليلا اي ذكر قوله المشهور بين الصحابة ج ل
مع زيادة ووجه الدلالة ان قضاءه على ابن عمر بان يخلف على سفي
العلم بالعيب والاعتناء بذلك مرتب على شرط البراءة في البيع اذ لو
لم يشترط الباطن لم يكن متبعا للعلم على نفي العلم بل لا بد من حلقه
على الباطن كما سياتي في قوله ولو اختلفا في قدم عيب حلقه باطن
بحوايه من قوله ولا يكتفي في الخلف والجواب ما علمت بهذا العيب
عندنا لان ما نحن فيه وان لم يكن مثل ما سياتي من كل وجه
لان حلقه الاختلاف في وجود العيب وعدمه وما سياتي
الاختلاف في قدم العيب وعدمه حدونه لكنه منفي في الحكم
وهو الخلف على الباطن وقد وافق اجتهاده الجواب على
يقال ان الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يجهل كالمصاحبة
والجهل لا ينافي بجهل افاضل بانه من باب التوافق في
الجهل مادام ان باب التمسك وقال الماوردي ان القصة اشتملت
بين الصحابة فصار اجماعا سكتوا شيئا ومثله في ليعتدي في
الصحة والسقم قال ابن العاد ومعناه شغل من الصحة الى السقم
كثيرا وقال ج ل انه ياكل غذاه وعشاه في حال الصحة وسقمه فلا امار
ظاهرة على سقمه حتى يعرف بها سموم يري والسقم قال في المصاح
سقم سقم من باب تعب طال مرضه وسقم سقم من باب قرب فيسوء
سقيم وجمعه سقام مثل كبري وكرام ويتقذا بالهز والمتنحيف
ع من عاي مر وقوله هو يفتح التامنة ومن الواو المسددة بحروف
عطف تفسر على ما قبله او يفتح التامنة والواو مضارع مرفوع
وطباعه تأنيفا على اي تغيرا هو له فهو عطف عام قال ليقف
يلزوم البيع اي في الحيوان وقوله فيما لا يعلم من الخفي اي الموجود
عند العقد فمذه صورته المتطوق في المتن وقوله دون ما يعلم
مطلقا فيه ثمان صور لان قوله في حيوان او غيره من جملة

ق

تفسير الاطلاق ومن جملة ان يقال ستوان العيب ظاهر او
باطن و ستوان موجود عند العقد او حدث بعده وقوله
وما لا يعلمه من الظاهر فيما اى و دون ما لا يعلمه من الظاهر
فيما اى من الحيوان او غيره اى ستوان موجود عند
العقد او حدث بعده فلهذا اربع صور وقوله او من الخفى فيه
صورتان وقوله بخلاف الحيوان اى بخلاف الخفى الذي لا يعلمه
في الحيوان اى وكان موجودا عند العقد فلهذا صورة واحدة
فانت ترى ان اخذ الصور الستة عشر من كلام الشافعي منظوما
ومعنى ما يواسطه الضميمة التي زادها تامل وهذا ما بين
وكونها نيات فيما لا يعلمه متعلق بمتعلق او شرط البراءة وقوله
لتبسيم اى تدلسم متعلق بمحذوف والتقدير فلا يبره في هذه
الصور وهي ما اذا كان يعلمه لتبسيم الخ وقوله وما لا يعلمه
مدحوف على قوله يعلمه من قوله دون ما يعلمه وقوله او من الخفى
مدحوف على قوله من الظاهر اى لا يبره من الذي يعلمه
مخالفا لظاهر او باطنا في حيوان وغيره وكذلك لا يبره من الذي
في الظاهر فيما وكذلك لا يبره من الباطن في غير الحيوان فلا يبره
في هذه الثلاث وان شرط ان يبره منها شيئا صحيح مطلقا
اى صحيح الشرط اولا حل اى في الصور الستة عشر كما علم من
باب المناهي اى من قوله هناك او براءة من عيب والمراد علم
سريحا والافهم معلوم من كلامه هنا ضمنا لان الحكم بالبراءة تارة
وبعد ما اخرى فرع صحة العقد لانه شرط ان يكون العقد
تأمل هنا مع كونه يرد بالعيب ويخفى الشرط في غالب الصور
قائما بالتاكيد ولا يظهر التاكيد الا في الصورة التي يبره فيها
البائع وقد جازى بانه يؤكد بحسب الظاهر او في بعض
الصور وهو العيب الباطن على ما علم من ولو مع الموجود
هل يبطل فيه انية او يخفى البطلان كما يحدث ويصح في
هذا ويأتى فيه ما تقدم من رأي الشيخ قال لا يبعد تخصيص

عنه

عدم الصحة بما يحدث وفي حكاية الحسن البكري على المحال البطلان
فهما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضى مناد الكل في الاغلب
شوبري وقوله هل يبطل فيه الضمير في يبطل راجع للشرط
لا للعقد وكذا يقال فيما بعده وقوله ويصح في هذا الضمير في بيع
عائد على الشرط اية وكذا يقال فيما بعده لم يصح الشرط واما
البيع فصحيح على المعتمد حل وقوله ولو شرط البراءة عن عيب
عينه لهذا محذور قوله ولو باع بشرط براءة من العيوب فما تقدم
براءة عامة وهذه براءة خاصة وقوله عينه صفة لعيب اى عيب
معين وجواب الشرط محذور في تفصيل وعبارته تمام روقه
بشرط البراءة العامة بشرطها من عيب مهم او معين الخ
فان كان محالا يعلمه الخ اى يبهر من ذلك ان يعلم ما لو تاعه ثورا
بشرط ان يبرق في الخراف او يعصى في الطاهون او بشرط ان لا يبرق
خروج وتبين ذلك فينبذ منه البائع للمصلحة المذكورة اى لرفعه
فلا خيار له على ما علم من قوله فان اراد اياه اى بالمباينة فلا
يكفى اعلامه به على المعتمد ومثل ذلك قول البائع لا يشتري في بطنه
وهي فرعة مثلية ووجدتها كذلك فلم ردها حيث كان في زمن لا يبرق
يلعب ووجود القريع فيه وقيل لا رد لان في ذكره اعلاما به برماوى
لتقاوت الاعراض يؤخذ من هذا رد ما افق به بعضهم في بائع
اقتضاه المشتري الثمن وقال له انقذه فان فيه ربحا اى عيبا
فقال له البائع رغبته بزيغ فظهر فيه زيغ بانه لا رد له به ووجه
رده ان الزيف لا يعرف عند في الدرهم بمجرد مشاهدته فلا يبرق
الرضا به من جوهر ووقيل ولو تلفا خرج ما لو تعلق به حق
لازم فلا ارش له كما سياقت مع جاد ~~في~~ وقع السؤال
عنها وهي ان شخصيا اشترى حيا ويذبح فبنت بعضهم وبعضه
لم يثبت فادعى المشتري على البائع ان عدم نيابة البعض لعيبها
فيه مانع من ايفائه فالتزم البائع والجواب ان يذبح الحب
المذكور على الوجه المذكور في هذا فلا قاله فان ثبت المشتري عيب

تقديره

المبيع استحق ارشده ولا قال قوله قول البائع بعدم العيب فان حلف على
نفي العلم به فذلك والارثه اليه على المشتري فالحلف ان به عيبا
منع من ابدائه وتقصي له بالارثه وعلى كل من استحق المشتري على البائع
شيئا مما صرفه على حث الارض واجرتها وغير ذلك مما يفرق بسبب الزرع
لان لم ينجبه الى ما فعله بل ذلك ناسي عن محض تصرف المشتري في ملكه
مع شاعرا من بعد قبضه اي السرعي اي بان كان عن جهته البيع فاجت
قبضه لان جهة البيع كان قبضه وهذا فان البيع ينسخ لانه في هذه
الحالة من ضمان البائع مع شمع زيادة كان اعنته ولو كان المعق
والعقبة كما في ارض او علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الاسنوي في الكا
انه قد يثبت بذار الحرام يرق ولم يحصل الياس من رده قال ثم علم
عيبا ينقص القيمة بخلاف ما انقص العيب كما يحسب وهذا يعبر من قول
المعق وهو بمنزلة من ثمنه الذي حيث دل على ان القيمة قد حصل منها نقص
فلم ارش في المختار الارش بوزن العرش دية الجراحات فاعل الاطلاق
المخصوصة هو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم نقلا توسع فيه فاشمل
في الغداوت بين قيم الاشياء مع شاعرا من فلو المشتري غرر على قوله
المعق ولو تلف بعد الحول لم يفر عن التكموم رر لما الواقع بحريته او شهيد
بها وردت منها دية ثم استراه واطلع منه على عيب هل يستحق الارش
ام لا فيه نظر والاقرب الاول لانه جعل ما اقتدى به في مقابلة السليم وقد
تبين خلافا وفي عدم اخذه الارش اضرار اعليه ع ش من يعق عليه
اي بقرابة لا يجوز سبقة قراره او شهادة بحريته بخلاف ما لو اشترى العبد
نفسه ثم اطلع على عيب فان الوجه عدم رجوعه بالارش لانه ليس عقد
بيع بل عقد عتاقة والارش فرع بنوت الخيار والوجه ان الخيار هنا
يثبت لما تقدم من ثوبري واعتقه معنونه انه قبل عتقه لا يستحق الارش
وقفيه انه لا يمكن من اسقاط الشرط للزوم باعقافة من عا وعليه
فالياس ان يستحق الارش بمراعاة اطلاع على العيب للياس من الرد
ع من فقوله فقوله واعتقه ليس بعيد وانما قيد به ليكون مثالا للمثاق
الذي كلاما فيه فلا ارش متوا كان الارش من الجنس وهو واضح

او من غيره لانه ح من قاعدة مدحيرة ودرهم والتفاهل في ذلك محقق
ه ومع هذا في الخيار ثابت للمشتري فان ابقاه فذلك او فسخ اسنود الثمن
وعزم بدل التالف من ذلك ربا بل طريقة ان يفسخ العقد ويغير
الثمن ويغير بدله التالف على الاصح من كسبه ما نقص اي لثمن الجزء
الذي نقصه العيب وقوله لو كان عيبا سليما متعلق بالقيمة اي من القيمة
باعتبار حال السلامة وقوله اليها متعلق بنسبة المجرور بالكافي اي كسبه
الذي نقصه العيب من القيمة اليها اي تلك القيمة شيئا فلو كانت
قيمة اقل قيمة بلا عيب الخ ع ش بطلبه اي طلب المشتري بالارش فقط
الاسنوي عند المشتري ان كان الثمن في الذمة وان لم يرض البائع باعطاء الارش
شيئا وقد تلف الثمن ولو اداه اصل عن محجور مرجع بالعقد لا يجوز
على تحريكه وقوله له او اجنبي مرجع للمود لان العقد اسقاط الدين مع
عدم القدر على التملك وانما قدر الملك لغرض السقوط عن المود عنه ه ش
ج والذي رجعه م رانه يرجع للمشتري ايته وسفحة كان اشترى عبدا بشقين
منفوع واحده الشريك بالشفعة ثم رده العبد بعيب فيرد الباقي قيمة الثمن
وهو النقص اخذ بدله هل ولو ابراه البائع من بعض الثمن او كله
قال شيخنا الا وجه كما هو قياسي ما ياتي في الصداق انه لا يرجع في الا بر من
جميع الثمن بشي وفي البر من بعضه الا بالما في بخلاف ما لو وهب البائع
للمشتري جميع الثمن فان للمشتري اخذ بدل الثمن هل ويعبر بالخارج
للمشتري قبله وهما قوله ولو تلف مبيع غير ربوي وقوله ولو رده له
حدثنا في ملك المشتري اي يتبين ان المشتري ملكها وان كان الخيار
للبائع وعده ل وفي الثمن حدث في ملك البائع اي ولا تدخل تلك
الزيادة في التقويم م ر فلا يدخل اي المذكور من الزيادة والنقص كما
يؤخذ من م ر متوراجع لجميع ما قبله من ثوبري ولو ملكه اي المبيع
اي او الثمن فعلم هو اي الملك الموقوف من قوله ولو ملكه وبرز الضمير
لثا يتوهم عوده على الغير شيئا لانه قد يعود له فان تعذر عوده
لتلف حساو متوراجع المشتري الثاني على المشتري الاول الذي هو
بائعه وهو على بائعه والمشتري الاول يرجع ولو قبل فزمه للمشتري الثاني

ر

على ما نفعه وان ابراه الشري المذكور من ذلك الارشاح فان عاد فله
 رد اي على القاعدة المنطوية وعاد كذا لئلا لم يجد في فليس مع هبة
 للولد في البيع والغرض وفي العداق بعكس ذلك الحكم باتفاق
 والحكم معتد او غيره بعكس ذلك وقوله فله رد اي ولو طالت المدة جدا
 ما لم يحصل بالبيع ضعف يوجب نقص القيمة عن على مـ ونحوهما
 كما يافى وكتابتها الصحيحة على مـ والرد بالعيب فوري والمراد انه على
 الغور من حيث العيب وان كان في زمن خيار مجلس او شرط او قبل القبض
 ولا بد منه التلفظ بالفسخ فلا تكفي ارادته واحتمل باللفظ عن الاشارة من
 الناطق اما الكتابية منه فهي كناية وانما كان الرد فوريا لان وضع العقود
 التزوم فيها ترك اي ترك الغور يتبع على اصلها كما في نية العقر في الصلاة
 فان تركها يتبع الصلاة على اصلها من التمام واعلم انه متى فسخ البيع
 بعيب او غيره كانت مونة رد البيع بعده الى محل قبضته على المشتري بل
 كل يد ضمانته يجب على رادها مونة الرد بخلاف يد الامانة قال مع زيادة
 من مـ مـ ولو بعد المأخوذ منه هنا عن محل الاخذ وانفق المشتري الى محل
 القبض فلم يجد البائع فيه واحتجاج في الذهاب اليه الى مونة من تسليم
 ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع او يسلم البيع للحاكم ان وجد فيستأذنه في
 الصرف والا نوى الرجوع واسند على ذلك واذا فسخ المشتري البيع كانت
 المبيع في يده مضمونا عليه لانه اخذه على حكم الضمان عن على مـ بخلاف
 موهوب الاصل للمعز بعد الرجوع فيه فانه امانة عند المعز قبل اخذه
 من المعز ولو تنهية للرد على القائل بان الخيار في المصراة يمتد ثلاثة
 ايام واستدل بالخبر الاثني والاولى تأخيرها بعد قوله فوري لانه يوهوم
 ان الرد بالتنهية فيه خلاف وليس كذلك بل الخلاف انما هو في الرد بها
 فوري اولا بلا عذر هل من العذر سببان الحكم والعيب او نحوهما
 كما رأيت نقلا عن مـ عن قول الثوري وعنده في تأخيرها بحمله ان قرب
 عهده بالاسلام ما يفسد ويجوز بحمل الرد او الغور ما لو علم الحكم ونسبه
 ولا يعذر به لتقصيره محمل على الغالب اي فالمدار على علمه بالنسبة
 ولو بعد التزم من ثلاثة ايام على المعتد في علم بانها مصراة رد هـ

فورا استوا كان علمه بذلك في الثلاثة او بعد هاتامل لا تظهر الا انه
 ثلاثة ايام اي من المعتد لان القائل بان الخيار يمتد ثلاثة ايام يجب
 المدة عنده من العقد علم بانها مصراة او لا فاذ لم يعلم بانها مصراة الا
 بعد مضي الثلاثة سقط خياره عند هذا القائل ولا يقال يرد على الغور
 كما ينبغي كلام المحامي مـ لانه لا يرد عنده الا قبل تمام الثلاثة والباقي
 قوله تنهية للتنهية ان كان العيب قلة الاثني على خلاف ما ظنه المشتري
 وزائدة ان كانت التنهية نفس العيب كما يعلم من قوله المتق سابقا
 كتنهية ويعتبر الغور لعل غرضه منه الاشارة الى ان قوله عبارة
 متعلقة بالغور لا بالرد كما قد يتوهم ويحمل خلافا من مـ مـ وقال عـ عن
 قدره لانه اظهر في البيان والا فيمكن جعله معمولا لفوري عادة
 المراد عادة عامة النامع عن على مـ وفي قول على الجلال قوله عادة
 اي عادة مبرهه اي الرد كما يدل عليه ما قبله اذ المعبر كل شخص بحاله كما
 قاله القفال وهو المعتد بخوصلة اي فرضا او نفلا موقفا او مطلقا
 لكن لا يزيد فيه على ركعتين وان نوى عدد الا ان علم قبل فراغها والاصل
 انه الركعة التي ما بينهما فان فراد علم ذلك او زاد في العرض او غيره علم ما
 يطلب الامام غير المحصورين من نحو قصر الفصل مثلا او منزع في النفل
 المطلق بعد علمه بطل رده مـ طاف وقال شيخنا مـ رآه يعذر هنا بخبر
 في ترك الجماعة قال شيخنا مـ حيث عذر فيجب عليه الاستهاد كالمعتذر
 الا بتمه وفيه نظر وعلى ما ذكره لو استند بسقوط الاثم الى البائع
 والحكم فراجع قول ومباراة الثوري وسئل كلامه النافذة موقفة
 او ذات سبب لا مطلقة الا ان كان منزع فتم ما نواه والا اقتصر
 على ركعتين مـ وتعتبر عادته في الصلاة تنظيلا او غيره واكمل
 ولو تفكها مـ ر قال عـ من عليه قوله ولو تفكها اي دخل وقتها اي حضر
 بالفعل وقياس ما في الجماعة ان قرب حضوره حضوره دخل وقتها
 وهذا ينبغي ان من روعه في صلاة النفل منقطع لعمه وانظر وقت
 الاكل ما اذا هل هو تقدم الطعام او قرب حضوره مـ وانظر ان كلا
 منهما يقال له وقت الاكل وقد اتفق ان نفعه اليه وقتة شيخنا

وتكميل لذلك اي للصلاة والاكل وقضا الحاجة ومزله او للميل عطف على
ذلك اي او تكميل للميل الى الخير والاهل الى صوة النهار كما روي به العمري
في الاسراف ج ل والم قرب استيثار عادة اهل بلده في وقت السير والاباس
بليس يؤبه ولو لا تجل ويغذر في التأخير نحو مطر او وحل يستقل طلب
الجرعة ولو سلم على البائع لم يؤخر بخلاف محاذته ج ل بزيادة وظن في
عمارة جو والرد على الفور اجاعا ومعه في البيع المعين فان قبض شيئا
عما في الذمة بخو بيع او سلم فوجده معيبا لم يلزمه فور في بيع الاعيا
مراده بالامعيان المعينات لان المعين ما قابل المنافع وليس مراد
تأمل لان المقبوض عنه لا يملك الا بالرضا اي بعينه فلم يملك
بالعيب وقال رخصت به لم يبين انه معيب فله ان يرد ولو عصى
الترافق لان رضاه لم يصادف بخلاف روقضيته هذا التعليق ان
الغوائد الحاصلة منه قبل العلم بالعيب ملك للبائع فيجب ردها
وان رضى المشتري به معينا وان نقره فيه بجميع او نحوه قبل العلم
بعينه باطل والنظم خلاف هذه القضية في الشك في وان المراد
بملكه ملكا مستقرا بالرضا عن ش على م مقتضا انه ملكه ملكا
غير مستقر لكن بيا فيه قوله ولانه غير معقود عليه تأمل ولانه
غير معقود عليه فذ يقال الاولى استقاط الواو ج ل اي لانه علم
للعلة الاولى لان يقال انه من عطف العلة على المعلول وم روي
الثم ويغذر في تأخيرها بجهل ان العيب يثبت الرد ان في
اسلامه اي ولم يكن من خالفنا من اهل الذمة والا فلا بد من عيبه ج ل
ان قرب عهده وقوله ان خفي قضيت اختلاف حكم الجهل وليس
مراد من كل وجه خلا فاجمع ما نقلوا تخالفهما وانما الحمل الاول ابعد
واند منه في الثاني في القرينة المصدقة للاول لا بد ان تكون
اقوى من القرينة المصدقة للثاني سوبري او نشأ بعيد المراد
بالبعد هنا اخذ من كلام الشيخين **الحكم** ان نشأ بحمل اهل
الاحكام والغالب ان يكون بعيدا عن بلاد العلماء وهي محل من بلاد
الاحكام الظاهرة التي لا حكم تكلف العامة بعلم ما عداها ولي

فرض

فرض ان اهل محل يجهلون ذلك وهم قريبيون من يعرف ذلك كانت
هكهم كذلك في ان يظهر والتغير بالبعد ليس للاسترااخ بل لانه
الغالب في مثل ذلك ويجري مثله في نظائره نحو ع ش والرد
العلماء بهذا الحكم وان لم يعلموا غيره كما يسأل ان خفي عليه مقتضى قول
الثم ان خفي عليه من غير تعييد الذي قبله انه يغذر في هذه الصورة
ولو كان مخالفا لاهل العلم لان هذا مما احتج على كثير من الناس شيئا
فبرده ولو بوكيله او وليه او وارثه او موكله فبذره حتمه ترد
على الخمسة المذكورة وهي البائع او موكله الجا او على الحاكم فتصير
خمس في سنة فتصير المجموع ثلاثين صورة شوبري بالمعنى وكلام
المص ائنا يشمل عشرة او اثني عشر ان نظر الحاكم وان يزيد السيد
على الخمسة وعلى الستة كانت الصور لستين واربعين من ضرب الستة
في سبعة شيئا قال ع ش ويلزمه سلوك اوزن الطريقين حيث
لم يغذر على البائع اي بائع ماله بنفسه او موكله ان كانت
البائع وكيله من غيره في البيع او وكيله بائع ماله بنفسه ووكلي
قبول الرد او كان وكيله في البيع شوبري او وليه بان جن بعد
العقد لو كان وليه الحاكم كان ما العاقد وخلف اطلاق اوليه
الحاكم المذكور وكان بحيث لو رده على الحاكم خيف على المال منه
فينبغي انه لا يجوز له الذبح عليه كما مر جوابه وان يغذر في التأخير
اي كمال الاطلاق وروايد البيع وفوائده للمشتري وضمانه عليه
كما هو معلوم ع ش على م ر او ير مع الامر الثاني وهو الضم
لحاكم او يفتح مع تحري الاسهاد عند عذره ولا يجب مع الفور
في الرد ولا يستحق حقه ان تراخي في اي فهو عند الاطلاق على
العيب بتدبير بين الرد والرفع للحاكم او الضم مع الاسهاد فوراً
بالقضي ممن يرد عليه اي اذا كان من يرد عليه بالبلد بخير المشتري
بين الرد على الحاكم وبين الرد على غيره ومقتضى التخيير انه لو لم يفتي
احدهما وعدل عنه الى الاخر لا يصح لكن مقتضى كون الحاكم الكد
انه لو لقي البائع مثلاً وعدل عنه الى الحاكم لا يضر بخلاف عكسه ج ل

في البيع من المجهل ان كان

ومثله م ر وفي قول على الجلال ولو ترك المشتري الرد على البائع او وكيله
او حقه ابتداء او بعد ملاقاته على المعلن عند سجنه لم يبرأ من حقه
ما اعطاه انه لا يبطل حقه بعد ذلك عن نحو البائع الى الحاكم او حقه ولو
بعد الملاقاة فيها الا ان من مجلس الحاكم وعدل عنه الى حاكم اخير
نفسه ينبغي عدم سقوط حقه بمروءة به ان لم يرد على رفعه غرامة
لما وقع ولو عدل عن وكيل البائع اليه او عكسه قبل الملاقاة لم يبرأ
والاخر ويجه ان يصدق بذلك عدوله عن احدى ورثته واحده
ولييه او احد وكليهما الى الاخر فزاجهم وواجب ان يغائب معنى كونه
واجبا انه اذا تراضى عن الرفع لا يحاكم سقط حقه من الرد لانه يات بتركه سجنه
بان يدعى رافع الامراء انهم ان اذا كان حاضرا لا بد من بل يفتخ من
غير دعوى والحاصل ان اذا كان كل من الخصم والحاكم بالبلد
وحسب الذهاب الى احدى فان اخر سقط حقه وان فتح الا ان شهد
على الفسخ فلا يسقط ولا يلزمه الذهاب بعد ذلك وانه اذا كان
ذهب للحاكم قات كان البائع حاضرا يد بالفتح بحضرة الحاكم
استخضر البائع ليرد عليه قات اخر الفسخ بخبرته سقط حقه
كانهم من كلامهم وان كان غائبا فطرقت الفسخ ما ذكره الله واعلم
ان الرفع الى الحاكم ليعتد به تكفي فيه الغيبة عن البلد وان
قلت من الروض قال واما العضايم وفصل الامر فلا بد من شروط
العضا على الغائب فلا بد من عليه مع قرب المسافة بل لا بد ان
يكون فوق مسافة العدوى ولا يباع ماله الى القدر او يتوارى وقد
اتفق في الذخائر الحاضر بالبلد اذا خيف هربه بالغائب عنها
سم ومثله م ر فتبينه اي ان كان قبضه وقوله وانما فسخ البيع
لعمل المراد به الاختيار ان وجد الفسخ والا انشأ الفسخ سؤره
بذلك اي بانه اشترى ما عدا الفسخ ان لم يفسخ في طريقه
لانه يفسخ في عند الحاكم ويحلفه ان الامر جرى كذلك لا يفسخ
قضا على غائب اي والدعوى على غائب تحتاج الى بين بعد البينة
فتعتبر شروطه بان يكون غائبا بمسافة لا يرجع منها مبار بومه وهذا

هو المعند او يكون متواريا مع زيادة وحكم بالرد على الغائب
اي ان كان فوق مسافة العدوى ولا يخفى ان الدعوى لا تتوقف على
كون البائع غائبا في مسافة العدوى بخلاف الحاكم عليه من الروض
حل عند عدل ولو المشتري باعه فيه ط هذه العياض ان
لا يبيعه الى اذ لم يجد غيره ولعله غير مراد بل انما ان يفعل
القاضي ما فيه المصلحة من بيع البيع او غيره من وعبار البر ما
قوله فان لم يجد صريح في انه يجب عليه ان يقدم على البيع عليه
في البيع فيحافظ على ابقائه لا هزال ان الغائب حجة بظهورها
اذا حضره وفي عمن على م ر والراعي اي حيث تعينت المصلحة
في بيعه والخبير بينه وبين غيره كان كانت المصلحة فيه وفي غيره
شوا ولا يفتي في ذلك اي اخذ البيع من المشتري قبل ان يبرأ
المن اذ هذا الترخيص بانه ليس للمشتري حصة حتى يسترجع الثمن
حل لان القاضي ليس بخصم اي لانه يحفظه ويراعي مصلحة كل
منها ولا يقر في فيه سم وعليه الشهاد اي ان صادف اليهود في
المو لم يفتي اذ لا يجب عليه فيها حريم واما بالنسبة للمسلمين فالمراد ان عليه
تحري الا شهاد اذ يجب عليه فيها التعقيق على اليهود سجنه واذا فسخ
بحضرة اليهود سقطت عنه الفورية لعود البيع الى ملك البائع بالفتح
فلا يحتاج الى ان يستمر حتى ينهي الى البائع او الحاكم الا الفصل الامر
خاصة وقد لا يبطل رده تاهيره ولا باسخدامه ثم يصير به مقبولا
وتحتمل ايجاب الا شهاد في حالتي وجود العذر ونقذه انه عند
وجوده عند سقط الا انها وجب تحري الا شهاد ان تمكن منه
وعند نقذه بخير بينه وبين الدنيا ولا يسقط الا شهاد اي
تحريم فلا يفتي وجوبه لو صادف شاهد وهذا بحسب ما سلكه
في هذا المقام ثم رد كعدلين اي باللام محافضة على تنوين المن
وقوله او عدل اي ليجلس معه كل قول او حال توكيله اي في الرد
ان وجد العدلين او العدل وليس المراد انه يجب عليه تحري الا شهاد
من ذكر والحالة هذه بل ان وجد من ذكر شهد والا فلا حل وقرر

مستحقا قوله او حال توكيله اي اذا كان الوكيل لا يصالح للاشهاد كالغاسق
 والكافر والافك في الشهادة او عذره اي وعليم الاسناد في جبال
 عذره والمراد تحريه ذلك فالاشهاد في كلامه اراد به عدم التحري في غيره
 في فاذا اشار في طريقه ليرد المبيع ويرى اليهود في الطريق اشهدهم على
 الفسخ وان لم يجدهم في طريقه لم يجب عليه تحريمهم والتفتيش عليهم
 في الاشهاد وروحي وقد عجزنا ساربه الى تعقيد العذر بذلك والاكبر
 مع ما قبله لان التوكيل يجب الاشهاد فيه ولو كان العذر من اهل سوري
 وعن المصنف الذي عجز عن المضي والرفع اي لم يرد لها فان ارادها
 لم يجب عليه تحريه الاشهاد فهذا التعبد لوجوب تحريمه في صورة الغيبة
 احتياط لتفصيل لقوله وعليه اشهادها فان عجز عن الاشهاد
 اي في اليمين الثلاث التي في المتن ولا يخفى ان التعبد باليمين
 ان الاشهاد فيها بمعنى تحريمه لان يقال هو ما استعمل فيه فنية
 اللفظ في حقيقته ومجازيه ومجانحه ترك الاشهاد لعدم وجود
 السهود في طريقه لانه فيكون العجز على حقيقته بالنسبة للعذر
 وبمعنى ترك الاشهاد بالنسبة لغیره وعليه اي بعد الاطلاع على
 العيب هل ترك استعمال هو طلب العمل فلو خذمه وهو مكنته
 لم يضرك ولو طلب منه ضرر وان لم يفعل عم المعتقد سوري لا ترك
 ركوب الخيل او ركوبه للمهرب من امانة او مباح له قال في شغل
 ممر وانظر حيث جوزنا له استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه
 عدم الفسخ والاحرم كزوجه عن ملكه وان كان له عذر او يباح مطلقا
 للعذر وان خرج عن ملكه بم اقول وقد يقال العذر يبيح له ذلك
 مع الاخرة فكانا بداهته في هذا التفصيل وهو انه اذا لم يصر
 السوق والقود سعة الرد والافلا ويتعين بغيره اي عدم
 الزوم وهو من ومثل النزول عن الدابة وكذا لو ركب غير الجوع
 لشقة المشي عليه في ردها فالمكرار على ان المراد لمعتد ان ذلك على
 حصول منقعة لا احتمال عادة متوال كان من ذوي اليقظة ام لا
 وسموع وشو ونحو عبارته المعتمد في كل من الدابة والوثوب انه

ان حصل له منقعة بالنزول عن الدابة او نزع الوثوب لم يسقط حيا
 والاسقاط من غير نقرقة بين ذوي اليقظة وغيرهم فليس
 اسخدم رقيقا اي طلب منه ان يخدمه بيمين الدال وان لم يشغل
 ومثله اسخدمه حذامته كان اعطى العبد السيد كوزا من غير
 طلب فاخذه ثم رد له بخلاف ما اذا لم يرد له لان مجرد اخذ السيد
 له لا يعد استعمالا لان وضعه في يد السيد كوضع في الارض وهما
 مثل اسخدم المشارة الى الخدمة او لان اشار الناطق لغو
 قال البرماوي ان المشارة ولو من الناطق مثل القول قال شيخنا
 والمراد اسخدمه قبل الفسخ وبعد الاطلاع على العيب فلو
 اسخدم بعد الفسخ ولا يمنع الرد وان كان يحرم عليه من حيث
 الضرر في ملك الغير ولا بد ان يكون عالما بالتحريم وان كان جاهلا
 ولو مخالطا للعلما عذر قال وشمل قوله لو اسخدم العبد
 ما لو احتاج الى ذلك لصلاته كان لا يمكن له استعمال السيد
 بعين ومثله ما لو حال شخص على المشرى فطلب منه المعاونة
 في دفعه عنه فسقط حيازه لم يمتد بحقه نفسه بخلاف ما لو حال
 على العبد فطلب منه ذلك فلا يسقط رده فيقال على ما لو حال
 الدابة للمهرب بها خوف عليها من امانة او نهب عن على مرد
 كقوله استغنى بهجرة الوصل ان كان من سقى وبهجرة القطع ان
 كان من استغنى على القاعدة من ان الهجرة ان كانت في الماضي في في
 الهجرة قطع والهجرة وصل شيخنا او ناولني ومثله ما
 لو اشار اليه كما هو موطأ واما الكتابة فيحتمل ان دللت في رتبة
 على الطلب منه او نواه بطل حيازه والافلا كالفنية عن على مرد
 او اغلقت الباب بفتح الهجرة من اغلقت قال في المختار
 اغلقت الباب فهو مغلق والاسم الغلق وغلقة لغة رتبة من ركة
 عن او ترك اي من لا يخدمه ذلك بخلاف من يخدمه ويكو
 مخالطا لالامة من الدقائق التي تخفى شيخنا سرها او الكاف
 ولو ملكا للبائع او اشتراه معها حيث لم يفرها نزع ذلك والامان

٢٧
 المناسب اخذام

بان عرفت وحسن من ان ذلك منها فيجبها لم يفر ومثل ذلك ما لو
ترك ما ذكره من حله او كونه لا يثبت به حله و قوله ان
استراها عليها وخرج بما ذكره الجاهل والفقير وسخا القيد
مما ترك ذلك منها او البسه لما فلا يفر لانه يحفظها ولو جعلها او جز
صونها او غلبها او سقاها او رعاها في الطريق وافقة مع امكان
ذلك وهي سائرة بطلان حقه لانه لا يفر عذر او يفرها كذلك بخلاف
خلف غلبها ان لم يبيعها خلعها البرذعة بفتح الموحدة وسكون
الراء وفتح الذال المعجمة او المهملة ع ش وقيل نفسها والمراد هنا
واحد مما ذكر فيها يظهر ولعله السبب في حكمية التمسك بها سؤبر
ولو حدث عذرة عيب لم يتقدم سببه ولم يزل قبل علمه بالقديم
ولم يتوقف عليه معرفة القديم اخذ من كلامه بعد ولو كان
يفعل البائع والمادة به كل ما يثبت الرد ابتداء او منه شيان القرآن
والحرقة بار وقوله سقط الرد اي بالعيب القديم فلا يثبت
انه لو كان اختيار له وحده او مع البائع كان له الرد من حيث الرد
اي التمسك فلو رده عليه مع جهل البائع بالحادثة لم يعلم به كان
له منعه هذا الفسخ من ل وعبارة قال ولو حدث عذرة عيب
وهو ما يثبت الرد ابتداء فخذ الموثوقة في او انها لا تثبت الرد
وحدوثها بمنعه وكذا عدم معرفة العيب منعة لا تثبت الرد ومنها
يمنعه لاضراره بالبائع هذا الايات في الوكالات الغيبية بفعل
البائع والاولى المتعاقب بانه اخذ به بغيره فلا يرد به بغيره
ثم ان رضى به البائع اي وهو ممن يعتبر رضاه لا غنى وكمل
او ولي وقوله او فتنه به عطف على رده عليه قال والمخاصم
ان المراتب ثلاثة الاولى رضى البائع بالفسخ بلا ارش والثانية
اتفاقهما على الفسخ او الاجازة مع الارش والثالثة عدم
الم اتفاق اصلا في غير الربوي السابق الذي يبيع بجهنمه ح ل قال
للمعهد الذكرى او اجازة مع ارش وحيث اوجبت ارش كذا
لا تنسب الى الثمن بل الى قيمة المبيع معيبا بالعيب القديم وقيمة

معيبا

في رد العيب القديم

معيبا به وبالحادث بخلاف ارش القديم فانما تنسب الى الثمن رجع
فاذا كانت قيمته بالقديم مائة وبالعيبين تسعين لانه الارش عشرين
بان طلبا احدهما الفسخ اي سئوا كان الطالب البائع او المشتري
وكذا في قوله والآخر الاجازة مع ارش اي مع اخذه ان
كان الطالب للفسخ البائع او دفعه ان كان الطالب للمشتري وقوله مع
ارش القديم اي دفعه ان كان الطالب للاجازة البائع او اخذه ان كان
الطالب للاجازة المشتري وقوله اجيب طالبا لها ظاهره وان كان الاخر
مستقرا عن غيره بخو ولاية وكانت المصلحة في الرد ويقتضي ان
يقال ان كانت المصلحة في الرد وطلبها الولي الامساك لم يجز لما
ان الولي اما يصرف بالمصلحة فان طلبه غير الولي فيجوز لانه الباع
لا يلزمه مراعاة مصلحة الطغل ووليه الان غير متمكن من الرد
علمه وروى عبارته قال على الجلال قوله اجيب طالبا لها بغيره لو سببه
المشتري ببيع لا يمكن فصله وطلبه البائع برفه وعزم قيمته
الصبيح اجيب لان ما يفرمه في مقابلة الصبيح فكانه لم يفرم شيئا
بخلاف غير هذه ولو كانت غزلا فصفجه ثم علم عيبا به فان شأ البائع
تركه وعزم ارش القديم او اخذه وعزم اجرة الصبيح فليتم
فيه الفسخ اما اراد ذلك فان اراد الاجازة من غير ارش القديم صح
ولا ريب ويصح امساكه مع ارش القديم لانه يورى الى الربا شيئا
وعليه اعلام بانه فور اي على العادة تغير ما في فورية
الرد في تفصيله فيما يظهر ايجاب سؤبري نعم فيقول دعواه
الجهل بوجوده فورية ذلك لانه لا يعرفه الى الخواص فلو عرف
الفورية ثم تنسبها فينتهي سقوطه الرد كغيره شيان مثل
هذه ولتقصيره بنسب الحكم بعد ما عرفه ثم رجع من علمه
من اخذ الجميع اي مع ارش الحادث فكذا انظر المراد بقوله
فلا رد لانه ان كان المراد به انه لا رد مترا فلا يصح لانه لا يرد قهرا
وان ياد مردوان كان المراد لا يرد وان تراصيا عليه فكذا
ايضا لانه لو تراصيا على الرد من غير سبب بلفظ اقاله حبان



فمنه الولي ويحيا... بان النقي لمجوع الرد والارض فلا ينفى انهما
تواضعا على الرد من غير ان يجرى مع زيادة... نعم لو كان الحادث
استدراك على قوله وعليه اعلام بان فوراً ولو جعل الله هذا
الاستدراك معنوم قوله بلا عذر لكان احسن قريباً الزوال
ينظر صيغة العترة بثلاثة ايام قافل كما قاله شيخنا المحرر وعظم
كلامهم انتظار المدة التي الغالب واليه فيها وهي المقدمة وهذا
هو الوجه فليس مؤبدي وهي كبر الحاد وضمها برماوي عذر
اي في تاخير اعلام... وهذا ما جزم به في النوار معتمد من
ولو زال الحادث سقط لقوله سقط الرد العتري فقوله قوله الرد اي
العتري وقوله ولو تراضيا الذي ولو زال الحادث بعد ان تراضيا
على ارشاد القديم بغير قضا فلم يرد اي العتري وضوء وال
الحادث ايعة اثبات فيهما رد وانما لا رد فيها ولو قال او تراضيا
لكان اولي لعطفه على ما قبله او بعد احداث القديم اي او
زال بعد علمه بالقديم لكن بعد اخذ الخرج ل او بعد اخذه
ردة ان طال المدة مؤبدي ولو زال الحادث وقد اخذ البائع ارشده
وفسخ العقد رجع المشتري في ارشده ولو حدث عيب يشبه القديم
كبياض العين زاد عند المشتري ثم ذهب بعضه ثم زال احداهما
واختلفنا فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارشده
وقال المشتري الزائل الحادث القديم فلي الرد حلف كل منهما
على ما ادعاه وسقط الرد بحلف البائع ووجب الاستدراك
بحلفه الارشده لمقدرة الرد ومن نكل ختمه قضى عليه رد و
من وقوله رد ظاهره وان طال المدة جدا و ظاهره
وان كان ازاله المشتري يعود قرا ولا شيء له في مقابلته
ولو حدث عيب الختيم افر لقول المتق سقط الرد العتري
وليس من ذلك ما لو اشترى جزا ربيعة فذبحها ورأى لها منتفيا
فانه لا يرد لها من المذبح لان النقي يمكن ان يعرف بدون
الذبح كما افق به من رطلها فاما لو تم ان يرد لها ولا ارشده

عليه

عليه للمذبح لان النقي لا يعرف الا بالذبح فتأمل وعبارته على من
ولو ظهر تغير لحم الحيوان بعد ذبحه فان امكن معرفة نقيته بدون
ذبحه كما في الخلالة امتنع الرد بعد الذبح وان نقيته ذبحه طريقا
لمعرفة تغيره فله الرد هذا حاصل ما افق به شيخنا المصنف
هو وقوله فله الرد اي ولا ارشده عليه في مقابلة الذبح كما هو عظم
لان الغرض ان تغير اللحم لا يعرف الا بالذبح وهو في لا يعرف
القديم بدونه اي بحسب العرف لا بمقدار المشتري قال كسر
بيض نعام اي فوجده خاليا من العرق قال سم المراد بكسر البيض
نقيته اذ كسوه تعيب لاجابة اليه وتقوير بطيخ فلو اشترى
خرف بيض او بطيخ كثير فكسروا واحدة فوجد لها مغيبة لم يتجاوز
لبيون مقتضى رد الكل بذلك لما ياتي من امتناع رد البعض فقط
فان كسر النافذة فلا رد له مطلقا حين انظر لوقوفه على العيب
المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عينا حادنا كما في سدم وقوله
كسر واحدة ولا فرق بين كونها كبيرة او صغيرة وقوله
مطلقا اي سواء وجد لها مغيبة او سليمة مدود بقصة اي بعض
المدكور من البطيخ والجوز لكن غير المتدي واما بيض النعام
فمغيبة فصاده اي عدم صلاحيته للمقريخ قدود صفة لبطيخ وجوز
كسر الواو من دود الطعام ففعله لاز طريقا لداد الطعام يداد
دودا يورث خاف واداد يدود يدو يدا كله بمعنى ه تحت امر
ع ش على من... بيض غيراته النعام كبيض الذجاج اذا وجد
بعد كسره من راي خاليا من العرق فعيبه القديم كونه مستدرا
كما يؤخذ من سدم وقرره ج في... لبيون بطلان البيع واما بيض
النعام فلم يبين بطلانه فيه لبقا فخره وهو مستقوم كما في شيخنا
لوروده على غير منقوم فيرجع المشتري بجميع الثمن ويلزم
البائع تنطيف المحل منه مالم يكن المشتري نقله والا فيلزم
نقله ج ل المدور كله اي الجوز والبطيخ المدود كله وقوله
فكذلك اي فلا رد وكان ينبغي ان يقول فكذلك لذلك اي

لتبين بطلان العقد الخوف يمكن ان يكون قوله فكذلك انما هو للمرين
اي للمحلل مع علمه فان امكن معرفة القديم الخاى بالنظر للواقع اي
لاطنة كما يصح به كلامهم ولو اختلفنا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة
القديم بدونه رجح منه لاهل الخبرة فلو فقدوا واختلفوا صدق
المستري لتحقيق العيب القديم والشك في مسقط الردع من على م
قال قل على الجلال ولو غزا ابرة في بطيخة فصادفت جلاخ فلهما
فوجد هاهو خصة في الجانب الاخر مثلا فلارد ولا ارس
وكتقوى كبير ومثله كسر القنا والعمور المرين لانه يمكن معرفة
وارتداد ون كسر ويرداى وجوبا مع المصراة اي سواها
قد اشترأها كلها او جزءا منها من ثوبى وقوله الماكول ولو ارب
والمعنى في ذلك ان اللين الموجود عند البيع يتخلط بالحادث
ويتغير بغيره فبين الشارع له بدلا قطعا لا مضمومة كالقوة
والمستري الموضحة في بدل اللين المحلوب ليس بتعديل
المدار على الفصال لين منها ولو بنفسه او رخصتها ولدها او رخصت
هي نفسها او نزل على الارض شيئا وحل والمراد بدل اللين الذي كان
موجودا عند البيع لتغيره بسبب اختلاطه بما حدث بعده في ملك
المستري فلما تغير بغيره وجب رد بدله من الثمن وذلك لان اللين
الموجود وقت البيع جزء من البيع فيجب رده معها وجوب الثمن
المذكور بتعدي اذ القياس الضمان بمثل اللين المحلوب وان قل
اللين لكن لا بد ان يكون محولا اذ لا يفتقر الا ما هو كذلك ويتعدد
الصاع بتعدد البائع ويتعدد المستري بتفصيل الثمن قاله بن الملقن
واجب على التخيير وقال قل لا تفصيل الثمن فخر فاذا اشترى عشر
مصراة من عشرة رد كل من المستري عشرة اصع لكل باع صاع
ففيكون الردود مائة صاع والظن وجوبه وان كان ما يخص كل
واحد من الشركاء غير متعول او ردها بعيب اخر او لا بعيب
اصلا كان رد هاتين من الخيار كما قرره شيخنا هذا ان لم
يتفقا على رد غير الصاع اي او على عدم رد شي اخر فاستد

جائز ولو استقطا الثمن لفظ رد لثقل ذلك وفي بعض النسخ تاخير
لفظ رد عن لفظ غير وهي واضحة محل ومتوالف اللين
تعييم في قوله ويرد مع المصراة الخ بخلاف ما اذا لم يحلب اي
ولم يثربا ولم ينزل على الارض او اتفقا على الرد اي رد به
اللين محل اي او على ردها من غير شي كما في ثمر وبه
المراد بالمقوسط من عمر البلد اي وان لم يكن من نوع عمر الحياز
عش من عمر البلد هل المراد بلد البيع او اهل طلاع علم العيب
او الغنم بحر ثوبى واعتمدت ما جئنا اليه بالمتوسط من
عمر البلد كذا غير به جمع ولا ينافيه تقديرهم بالغالب كالقصة
اما لان المراد بالكوست ههنا اوقات التوكس فيعتبر بالنسبة
لانواع الغالب نرى فان فقد اي بان تقدر علمه بتفصيله
بمن مثله في بلده ويرون مسافة القصر اليه فيما يظهر بها
اخذ ما ياتي في ابل الدية رى وحل وقيل بالمدنية مع عدم
والماوردى لم يرد شيئا لا ياتي ما تقدم من قوله وعلى نقله
الاولا انه اقتصر على نقل احد الوجهين عنه وان كان لم يرد
بقية وقت الرد انظر هل المراد به الغنم او رد العيب بعده
وهذا كان المراد بالقيمة وقت تقديره كما في نظائره ثوبى
واتان بمسافة فوقية وهي التي من الحرم الاهلية وجمعها في
في القلعة آتق بمنزتين وابدال الثانية الغنم على وزن افلس
وفي الليرة انما تضم الامزة والقوا سكانها اليهم برماوى
لا يعتا من عنه غالبا اي لا يؤخذ في مقابلته عوضا فكالمصر
اي المصراة في كلامه ليست بقيد وانما قيد بها لانه محل اتفاق
وكان المتأهب ان يقول ويرد غير المصراة بعد الحلب كالمصراة
لان قوله اما يشعر بان حكم غير المصراة مخالف حكمها على كلام
ذكرته في ثم الروض عبارة له هناك متناوضا فزع لورد غير
المصراة بعد الحلب بعيب فمثل يرد بدل اللين وجهنا احد هما
وبه ضم المعنوي وهو محبة ابن ابي هريرة والقاض وابن الرفعة

ة

نعم كالمصراة فتره صاع ثم وقال الماوردى بل قيمة الدين لان الصاع
 عوضا عن المصراة وهذا الدين غير لها فان اختلفا في قدرها صدق
 المشتري لانه قارم وثانيهما لانه قليل غير معني بجميع خلافه في
 المصراة ونقله السبكي كغيره عن نوح الشافعي ثم قال وتحقيقه انه
 ان لم يكن له الدين وقت الشراو كان يسير كالرشيح ردها ولا شيء معها
 لان الدين حدث على ملكه والا ففيه وجه اصحها قول المغيرة انه
 يرد معها الصاع كالمصراة بجامع ان الدين يقابل به فسد الدين
 فزوع اي غشية جعل تسمى الزيادة فزوعا وجعلها فزعا
 واحد الكون أربعة لا يرد فترا عيبا اي لا ينقص في البعض
 والعيب ليس بقيد بل مثله الفسخ بخيار المحاسن والشرطان
 توقف نفعه على البعض الآخر كما ذكره خفيين اولا كما اشار اليه
 بقوله وان لم ينقص البعض اي الردود وحل بعض ما بيع
 صفقة ظاهره متوا كان معينا او عا في الغنة كان باعده
 عيبا مثلا صفتهما كذا وكذا واحضرهما له بالصفحة ثم اطاع
 في احدهما على عيب فليس له فسخ العقد في احدهما التفريق
 الصفقة عن شئ وان لم ينقص الغاية للرد وقوله البعض
 اي الردود فلو اشترى عبيد من اي جاهلا بالمال حل
 فليس له ردها اي وان خرج الاخر عن ملكه بيع او هبته
 ولو للبائع او من يقوم مقامه من وارثه وخوة لا حل له
 كما تملك فلو قال رددت العيب منها فليس يكون ردا لها
 الاصح هو هذا مستثنى من قولهم مالا يقبل التبعيض يكون
 اختيار بعضه كاستقاطه فلهذا الاول بعرضك طالع ومن
 الثاني عن مذهب الفقهاء عن بعضه لان هذا اي المبيع
 صفقة واحدة لا يقبل التبعيض فترا وان كان يقبله بالرضا
 حل قال الزركشي لو مات من لم يثبت عليه الرد بالعيب
 وخلفا انين احدهما المشتري هل له ان يرد على اخيه فبيع
 الظن نعم والا وجه خلافه لتبعيض الصفقة م ر ع ش وله الارش

٩١

في

ع مقابلة النصف الذي خسر اخاه وسقط عنه ما قابل النصف
 الذي خسر لان الانسان لا يجباله على نفسه شئ ومعلمه اذا لم يكن
 دين والا تعلقت جملة الارش بالتركة فيزاحم مع ارباب الديون
 ع ش فلم اي من قوله صفقة مشوبى ولو قال وخرج بالصفقة
 لكان اولى بتقدير البائع ولو اشترى ثلاثة من ثلاثة
 فكل مشتر من كل صفقة وضابط ذلك ان يقرب عدد البائعين في عدد
 المشترين عند التقدير من الجانبين او احدهما عند النزاع في الجانب
 الآخر فما حصل فهو عدد العقود ثم من يتحصل الثمن اي مع الثمن
 وان لا يرد اي وعلم انه الذي وهذا علم من قوله وان لم ينقص البعض
 يرد هو احد — بانه ذكره هنا توطئة لقوله وفيما اقتضاه كلام
 ابن المقرئ كما في ع ش اطاعهما اي عن الترجيح فلم يقرب لترجيح
 واحد منهما والبيوطي على حذف مضاف اي وكتاب البيوطي او بال
 من قبيل التمع حيث يسمى الكتاب باسم صاحبه لقول الناسقراست
 الحظ لمولاه والبيوطي نسبة الى قريته بسعيد مصر الادنى وهو
 ابو يعقوب يوسف ابن يحيى القرشي كان خليفة الشافعي ومات
 بموسا معتدلا امتناعه من القول بخلف القرآن بمرماوى
 على جواز ذلك اي جواز رد ما بيع صفقة مالا ينقص بالتبعيض
 ع ش فمحمول في هذا الجواب بانظر لان الكلام مفروق فيما لورد في
 رد على البائع واما لو تنازعا على الرد فلا خلاف فيه وهو وان كان
 فيه نظر اولى من التخصيص حل اولى او لونية عموم لانه
 ايهام الالوية مدفوع بان العبد لعقباى جامدا لا مفهوم له كما قرره
 سحناء ولو اختلفا في قدم عيباى وحدونه اي وادى البائع
 العدون وقوله في قدم عيباى واحد اخذ من قوله بغير لو ادى
 قدم عيباى يمكن حدونه اي وقدمه وعبارة ثم مر واحتمل
 حدونه كل ما عيباى وكذا يحلف لو ادى المشتري حدونه
 قبل القبض ليرد به وادى البائع قدمه حتى لا يرد به والقول
 قول البائع وصورة ذلك فيما اذا باع بغير طه البراة من العيوب

٩١

فان الشرط انما يصر في المالك ان موجودا عند العند المأخذ فالبايع يدعي
 قدمه حتى لا يرد السهم الشرطه ترى فالصدق المشتري يمينه فلو
 نكل عن اليمين لم ترد على البايع وتبين ومينع الرد لان يكون المشتري
 يثبت كون العيب هادئا بالنسبة لمنع الرد على البايع فلا فائدة في يمينه
 فلو فسخ البيع بخالف كان للبايع ان يخلف ان العيب هادئا لياخذ
 ارضه جوجا وعبرة قل لان اليمين انما ترد اذا كانت تثبت للمردود
 عليه حقا ولا حق له هنا وحق فالوجه ان ياتي هناك سبق في قوله
 ثم ان رضى به البايع الذي يصدق المشتري ايضا في عدم تقصيره في
 الرد وفي جهله بالعيب ان امكن خفا مثله عليه عند الوية فان
 كان لا يخفى كقطع النجم او يده صدق البايع ثم ر قال في
 جوابه انما الخاص ان التذكر اربعة احوية الاول ان منها
 عامان والاخران خاصان ولو ابدل احد العامين بالآخر واحد
 الخاصين بالآخر كفي وكذا الوايدل العام بالخاص لانه غلط على
 نفسه بخلاف ما لو ابدل الخاص بالعام بان كان جوابه خاصا
 وتذكر في يمينه العام فلا يكفي ثم ر ما يخصا وهو الاولين لشمولهما
 لعدم وجوب العيبا عند البايع ولو جوده مع علم المشتري به
 وان كانت الاول خاصا من جهة التقيد بالعيب الذي ذكره
 ولا يخلف في الاولين فلو خلف عليه قبل منه نرى ويحرم على
 القاض ان يكلفه ذلك لانه وما يترتب عليه عدم الرد مع استحقاق
 الردع ش ولو نطق البايع بذلك اي بانه علم العيب ورضى
 به ع ش ولا يكفي في الجواب والخلف الى هذا التقيد لغور
 المتخالف بايع اي على البت لا على نفي العلم وهذا بخلاف
 ما لو باعه بشرط برائة من العيوب وادعى المشتري على
 البايع حدوث عيب باطن به قبل القبض وبعد البيع وادعى
 البايع قدمه ليمر منه فيكفي الخلف على نفي العلم جوف
 ما علمت به هذا العيب لانه يجوز له الرد بالعيب القدر
 وان لم يعلم البايع ولا يكفي الخلف على نفي العلم بل على البت

حل وهو كل اشتغاله بذلك مستقلا للمرد به امر لا فيه نظر والاقرب
 ان كان جاهلا بذلك لا يكون مستقلا للمرد فله يمين جواب صحيح
 ويخلف عليه وان كان عالما سقط رده ع ش وله الخلف على
 البت انما اشار به الى جواب سوال وهو ان يقال ان كان كيف ساع
 للبايع الخلف على البت مع انه لم يعلم بالعيب اي هذا العيب قد يبر
 او هادئا فاجاب بقوله وله الخلف على البت اعتمادا على ظ السلامة
 اي وانما جاز ان لا الخلف على البت ولا يقال يقيم منه ان له ان
 يخلف على نفي العلم لان التمس قال فيلذلك ولا يكفي في الجواب ولا يخلق
 ما علمت به هذا العيب وقوله خلافا اي خلافا ظ السلامة
 ويصدق به فيما ذكر اي في ما لو اختلفا في قدمه لا التقرير ارض
 اي لا التقرير للمشتري ارض ذلك العيب ج ل وعبرة بتمرو تصديق
 البايع على عدم العدم انما هو لمنع رد المشتري لا التقرير ارضه ل
 عاد للبايع بفسخ وطالبه زاعا ان حدوثه بيده ثبت يمينه
 جري فسخ وصورته انه بعد خلف البايع اختلفا في قدر الخمين مثلا
 فتخالفا ففسخا فلا يطالب البايع المشتري بارش العيب بل يخلف المشتري
 انه ليس بجاد انما قاله التمس شيئا بل للمشتري ان يخلف اي فيما اذا
 طلب البايع تكليفه بعد دعوى منه انه يستحق الارش وقائده يمينه
 انه لو كان ثا لخاصته معيبا فلو نكل مرهت على البايع وخلف
 واستحق الارش ولا يقال انه خلف او لا لانا نقول تلك مانعة
 من الرد وهذه مثبتة للارش فالمتصور من كل غير المتصور من
 الاخره حل وع ش وش ل فان لم يمكن حدوث العيب بخلاف قوله
 السابق بانه حدوثه ولو لم يمكن تقدمه اي تقدم العيب على العقد
 وفي اخذه قدمه وتعلم صنعة ولا فرق بين ان يكون باجرة او لا
 معام او لا والقصارة والصنع كالمصلحة من حيث انه لا يجبر معها على الرد فله
 على البايع في الرد وكالمصلحة من حيث انه لا يجبر معها على الرد فله
 الامسالك وطلب الارش كذا قاله شيخنا فتأمله قل على الجمل
 وكبر سجرة الخ واعرش بما ياتي في الصداق فيما اذا اصدقها سجرة

هذا كلامي في جواب
 السؤال الثاني
 وهو ان كان
 المشتري يعلم
 بالعيوب
 عند البيع
 هل يمينه
 على الرد
 او لا
 الجواب
 نعم
 لان
 البيع
 باطل
 لان
 العيب
 هادئا
 فله
 الرد
 ولو
 كان
 العيب
 باطنا
 لم
 يرد
 لان
 البيع
 صحيح
 وان
 كان
 المشتري
 يعلم
 بالعيوب
 عند
 البيع
 لم
 يرد
 لان
 البيع
 صحيح
 وان
 كان
 المشتري
 يعلم
 بالعيوب
 عند
 البيع
 لم
 يرد
 لان
 البيع
 صحيح

وكبرت ثم طلقها قبل الدخول بان كبر الشجرة يمنع الرد لانه زيادة ونقص
لانه يقل به ثمها فتعزم له نصف قيمتها عند العقد ان لم يرض باخذه
بصفها ويجامع بان جانب الزوجة لما جعلها عند الكسر بالغراق
تراجع اكثر من البائع هنا بدليل ان الزيادة المتصلة تتبع الاصل
هنا وفي سائر الابواب الا في الصداق في سوري اذ لا يمكن افراده
اي بالعقد ولان الملك قد تجدد بالغصب فكانت الزيادة المتصلة
فيه تابعة للاصل ولو باع ارضها اصول نحو كراة فبعت ثم ردها
بغيرها فالناتج للمشتري كما في سوري وقال شيخنا وانشاء الله بهذا
ان ضابطا المتصلة والمتفصلة فالاولى هي التي لا يمكن افرادها اي فصلها
والثانية هي التي يمكن افرادها به والمراد بقوله لا يمكن افرادها اي فصلها
عن محلها كمثل هذا نظير لا مثال بدليل عود الكافي وعدم عطفه
على ما قبله وايضا العرض انة قارن البيع فلم يكن زيادة لان
المحل ما دام في البطن لا يقال له زيادة متصلة ولا منفصلة وان
اعطي حكم المنفصلة تارة وحكم المتصلة اخرى قال النجاشي
البيع بعد تقدير ما ذكر ويمكن جعله مثلا لا يحد في مضاف
اي في زيادة محل بمعنى كونه وكبره سوري ويكون قد حذف
العاطف وهو جائز او كان حاشا لهذا ما قاله الاسنوي
واعترض بان الصواب ما اطلقه الشيخان هذا من عدم العرق
بين حالتي العلم بالحمل والجهل به يعني ان المعتمدة اذ انفصلت
اثرها بالولادة لا يرد مطلقا علم الحمل او جهله ويفرق بينهما وبين
القتل بالردة السابقة او القطع بالحياة السابقة بان النقص هنا
حصل بسبب ملك المشتري وهو الحمل فكان مقتونا عليه ما نقص به
بالولادة واما القتل والقطع فلم يحصل بسبب ملك المشتري وايضا
قال المحلل نيزايد في ملك المشتري قبل الوضع فاستقيم ما اذا ما انما المشتري
بمرض سابق من ل وسهرو معش وذلك اي كونه الحمل بيمين امه
وكان عالما بالحمل ليس لعقد على العقد الحاد في ملك المشتري
اي وكان حمل بيمينه بخلاف الامة فانه عيب فيها حكما اي فيمنع

الرد القهري وهذا التقيد لا ينافي قوله فيما بعد ثم ولد الامة الى لان
ذلك مقرون فيما بعد لا انفصال بخلاف ما هنا قاله مقرون قبل
الانفصال ياخذة قال الماوردي والمشتري حبس الام حتى تصنع
مروءة من والتمونة على البائع واذا لم يجيبها وولدت وجب
على البائع رده اليه ولو في ولد الامة قبل التمييز لا اختلاف
المالكين فان لم يقع الرد قبل الوطء امتنع وله الرشد حالا
اذا انفصل اي فله ردها للبائع حاصلا ولا يخذ الولد اذا انفصل
ولا يحرم التفرقة بعد الوضع في هذه الصيغة لانه لم يحصل بالرد لايت
الردة حصل قبل انفصال وانما هو طارء عليه فاعترض للمفروءة مع سب
وسل وعياره من قوله ياخذة اذ انفصل ولو قبل الاستغناء عنها وليس
هنا من التفرقة المحرم لان الفرض ان الغنم وقع قبل الوضع ففي وقت اخذ
الولد لم يحصل تفرقا لا خلافا ما لكهما وقبل انفصال لا تفرق اذ هو انما
يكون بيمين الام وقرنها لا يبينها ويبيها حلهما كولد قال شيخنا الربيع ان
الصوف والبيض كالحمل اي فيكون الحاد للمشتري متى انفصل قبل الرد ام لا
ومثلها البيض كالحمل ويرجع في كون اللبن حادنا او قد يملكه ويثبت
لديه واما المشتري فيقبل قوله فيه بيمينه وكذا يقال في الصوف كما في
معش على مبر واجرة والظن انها مؤتمنة فاذا اراد اخذ ما تفرق منها
وجمع المص بين الولد والاحرة ليعلم منه انه لا فرق في عدم امتناع الرد
بين ان تكون من نفس المبيع ام لا كالحمل لا كالحرة قال معش وانشاء
بذلك للرد على ابي حنيفة ومالك حيث قالان الزائدة باء اذا كانت
من نفس الاصل كالولد والتمرة وجب ردها معه وعمره اي حديث
بعد العقد متى ابرت او لا فان كانت موجودة حال العقد موفرة فهي
للبيع كالحمل وكالتمرة الصوف والوبر والبيض واللبن فما كان منه موجودا
حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري متى انفصل
اولا واذا اختلط الحاد من نحو الصوف بما كان عند العقد فهو كاختلاط
التمرة وسياق قول العيب اي القديم وقوله على بيمينه العيب اي
ومنقضى العيب الرد ثم ولد الامة ومثله ولد البهيمة قبل استغنائها

فغناها من حرمة التزويج فجميع الارش وان لم يحصل بياض لان تعدد
 الرد بامتناعه من رد الوعد صيره كالمبوس منه وهو روم روم
 كما يستخدام اي قبل الاطلاع على العيب حل ووطئ بياض ولو في
 الدبر ومثلها العور مع بقا بكارها ومثل النيبا وطئ الوعد للبكر في دبرها
 فلا يمنع الردع من على مـ بعير زنا منها فان كان بزنا منها بان طئت
 السيد اجنبيا فان كان قبل القبض فكذلك وان كان بعد القبض منع الرد
 لانه عيب حادث حيث علم بانه اي الزنا لم يوجد عند البائع حل والظن ان
 هذا زنا صوري وهو ان حدثت في ملكه فان حدثت في ملك البائع
 فله او المشتري فله واما اذا كانت في زمن الخيار فان كان الخيار للبائع فله
 له وان اجاز وان كان الخيار للمشتري فله وان فسخ وان كان الخيار لهما
 فهو موقوف على من لا يفرع ملكه يوحده من ان محل عدم وجوب المهر
 على المشتري اذا كان الخيار له ولا خيار وان كان للبائع فله المهر على المشتري
 وكذا ان كان لهما فسخ البائع وكذا يقال في البائع في الثمن بغير وجه
 ولان الفسخ يرفع العقد والعلقة الحاصلة بالمبيع وهي حل الانتفاع والا
 والعقد المركب من الاجاب والقبول لا يتصور رفعه من زوال بكار
 اي للامة المبيعة من مشتري او بائع او اجنبي او زوج او بافء سماوية كما اشار
 اليه بقوله ولو بوجبة فنده غرض صوري زوالها وعلى كل متوكان الروال
 قبل القبض او بعده ولم يستند لسبب مقدم او استند له علم المشتري او
 جهله فنده اربعة تقرير في الخمسة بعشرين فاشار الى خمسة عشر بقوله
 فان حدث بعد قبضها ولم يستند الخ لان قوله ولم يستند لسبب الخ صادق
 بثلاث صور مضروبة في الخمسة واشار بقوله او قبله فان كان الحال خمسة
 تأمل وتدبر وهذه الخمسة عقلية لان لا يمكن جريان الخمسة في الثلاث
 واقترضا من البكر هو بالقاف والفا قال الشوري وم را لاقتضا من
 ازالة القصة بفتح القاف اي البكارة ولم يستند لسبب مقدم كزواج
 سابق بان لم يستند لسبب اصلا او استند لسبب متأخر او مقدم عام
 المشتري ومفهوم هذا انني ما لو استند لسبب مقدم جهله المشتري
 وحكمه لانه يبيح الرد لقوله فيما تقدم حدث قبل القبض او بعده واستند

لسبب مقدم فلا رد له بالعيب اي العديم بقدر ما نقص اي بقدر
 نسبة ما نقص من القيمة الى قيمتها سالمة والمراد بالعدول المثل اي
 فيؤخذ بمثل تلك النسبة من الثمن لانه يستغنى عليه نفس ما نقص اذ قد
 يكون قدر ما نقص قدر الثمن او الترجل وهذا العدر لا يسمى ارش بل هو
 جزء من الثمن استقر للبائع في مقابلة الجزء الذي استوقاه من المبيع
 فإزالة البكارة من المشتري في هذه الحالة من قبيل قوله الي واتلاف
 مشتري قبض او كان من غيره بان كان من البائع او من زوج او من اقرب
 او من اجنبي كما ياتي فله الرد بالعيب اي العيب القديم الذي اطاع
 عليه بعد اجازته بعيب زوال البكارة وليس له الرد بعيب زوال البكارة
 لانه اطاع عليه واجاز البيع حل وقاله ركذا قال الله وهو محمول على ما
 اذ لم يطع عليه الا بعد اجازته وقاله من قوله فله الرد الظاهر المعنى انه
 اذا علم باقتضا من غيره فان فسخ فذاك وان علم ايجاز لم علم العيب القديم
 فله الرد به ويبقى الكلام فيما اذا علم بهما معا من قبل له تخصيص الاجازة
 بسبب الاختصاص والفسخ بالافرق فيه نظر هـ سم والظن ان فسخه باعدهما
 واجازته في المخر يسقط خياره هـ روم معنى كونه هـ رالنه اذا
 اجاز المشتري البيع اخذها وفتح بهما من غير شيء وان فسخ اخذ منه كله
 فعليه الارش ويكون استقر ملكه على المبيع فان اجاز المشتري فله
 والاف للبائع ويكون للمشتري هذا واضح اذا لم يكن في خيار البائع
 وحده او خيارها وفسخ العقد وان كان للبائع وحده فينبغي ان يكون
 له من ذلك المهر ما عدا قدر الارش مطلقا كما هو الغرض وكذا ان قدر
 الارش ايضا ان فسخ لان ذلك العدر بدل بعض المبيع فيشبهه وان كان
 لهما فسخ فينبغي ان يكون ذلك المهر جميعه للبائع هـ ن يستغنى اي عن
 الم حيني ان لم يكن قبضه المشتري والاولى ان يقول بقدر الارش وهو
 ما نقص من قيمتها حتى لو كان المهر قدر الارش استغنى البائع اذا رد عليه
 بعيب ولا يلزمه شيء لو كان الارش اكثر من المهر ولانه لم يدخل في ضمانه
 الى ان اذ الغرض انه قبل القبض من البائع متعلق بخذوف تعدده
 ويكون للبائع وسقوطه بالنسبة للمشتري لا يخالف الخ فيه ان المخالفة

موجوده قطعا وما ذكره لا ينبغيها وانما يصح فارقا بين الواضع قلا
 ان يقول كما قاله روفيق بين وهو به مهر بكر هذا ومهر ثيب وارش
 بكارة في الغصب الخ وتكفي ان يجاب بان المعنى لا يخالف مخالفة بكرة
 اي من غير فرق ما في الغصب بان غصبا زيدا من غير ووطئها بغير
 زنا منها وقوله والديان اي فيما لو بقى شخص على حرة وازال اي
 الزوج بكارتها فلا شيء عليه او غيره بغير ذكر كومة او به وعذر
 فخر مثل ثيبا وحكومة وتنظم بعضهم حكم هذه الابواب فقال
 في الغصب والديان مهر ثيب كذا ارش المالك اطلب في وطئ مشر
 بعقد فندا مهر لغيره مع ارش ايدا في وطئ زوج في نكاح واسد مهر لغير
 دون ارش زائد كذا ارش اجنبة لامة قبيل قبض المشتري قد يقيم
 لان ملك المالك اي وهو المشتري هنا لان الفرض انه قبض الغصب
 فلا يتحل ايجاب شيئين وهما ارش البكارة ومهر ثيب بخلافه ثم اي في
 الغصب والديان فان ملك المالك قوى فاحتمل الشئيين حل
 اي بدليل انه لو تلف المبيع انفسخ العقد لكونه قبل القبض اقوله
 وقد يوخذ منه ان الخيار اذا كان لهما وللبيع ووطئها اجنبي بغير
 زنا منها ليس على الاجنبي المهر حكم بكر مثلها متوافقا للمشتري
 ام لا سؤري بين الحرة ان قلت الحرة لا ملك فيها اصلا حتى
 يقال انه قوى قلت يمكن ان يقال المراد به ملكها المنفعة نفسها
 فتوى شيخنا لوجود العقد المختلف في حصول الملك به النظر ما وجه
 استفادة الفرق من هذا بل كان المناسب العكس اذ الملك هنا منفق
 عليه فكان الاولى بايجاب شيئين بخلاف ملك المشتري هناك فانه
 مختلف فيه على ان هذا الفرق لا يصح ايضا لان ملك المالك هناك
 الذي هو البائع اصف مما هنا اذ الخلاف في حصول الملك للمشتري
 يستلزم الخلاف في حصول الملك للبائع فيكون مختلفا فيه وما هنا
 متفق عليه مع ان الفرض ان الواطن هو المشتري في صورة المبيعة
 وبيعها فاسد ومقتضى الخلاف في حصول الملك له التخفيف فيما
 يجب عليه لا التغليب كما هو الواقع وان الواطن في صورة المبيعة

في الديارات والارزاق اي الزوج

قبل

قبل القبض شخص اجنبي غير المشتري والبائع وليس زوجا بل هو زان
 او واطئ بشبهة فليس له ملك لا منفق عليه ولا مختلف فيه والمتاسبا
 التغليب لا التخفيف كما هو الواقع ولا ينتج اي الدليل اي قوله لوجود
 العقد ايجاب شيئين فالمتاسبا في حصول الجواب ما يستنتج من
 كلام نزي فيما كتبه هنا في الفرق بين الغصب والبيع الفاسد وهو ان
 يقال في قوله لوجود العقد الخ اي فيعقد ذق الجهة سبب الاختلاف
 في حصول الملك اي وتقدر الجهة يقتضي شيئين بخلاف ما هنا
 فالجهة واحدة فالخاص ان ما هنا اذا نظر اليه مع الغصب
 والديان يفرق بالقوة وبالضعف واذا نظر اليه مع البيع الفاسد
 يفرق بتعدد الجهة وعدمه وتعدد الجهة يعلم من كلام نزي بقوله
 ان لوجود العقد المختلف الخ اي مع تعدد الموجب وهو وطئ الشبهة
 وازالة الجلدة فوطئ الشبهة اوجب مهر البكر وازالة الجلدة اوجبت
 ارش البكارة لان اجزا المبيع مصنونة على المشتري وقوله في حصول
 الملك لان ابا حنيفة يرى حصول الملك بالبيع الفاسد فان تلف
 المبيع عند المشتري ضمنه بالتمتع عنده ثم في النكاح الفاسد والمعتد
 وهو به مهر بكر فقط في النكاح الفاسد كما هنا وقرن بينه وبين
 البيع الفاسد بان البكارة في النكاح الصحيح غير مصنونة بدليل انه
 لو انزال البكارة باصبعه وطلعتا قبل الدخول ليس عليه زيادة على
 نصف المهر بخلاف ما لو ازالها في البيع الصحيح فانه يستقر عليه ارشها
 ههنا اذ فاسد كل عقد كصحة في الصمان وعدة البكران مصنونة
 في صحيح البيع دون صحيح النكاح واجاب عن من عند النكاح بان
 التبيين في اصل الصمان لا في قدر المصنونة بخلافه فيما ذكر اي فليس
 فيه عقد مختلف فيه وانما فيه غصب من الاجنبي لكن لما ضعف الملك
 وجب عليه شيء واحد ولا بد من ملاحظة هذا المعقد في الفرق سؤري
 وقال العلامة حل قوله بخلافه فيما ذكر اي فانه لا ملك له فيه للاجنبي
 الواطن بالكيفية وموجب مهر البكر وطئ المبيعة بغير فاسد وطئ الشبهة
 لانه استمتع بها بغيره وموجب ارش البكران ازالة الجلدة ولا يخفى ان

ان هذا بعينه موجود في العنانية والغصبا مع انه اولى بذلك الان يقال
الموجب للمهر البكر وارس البكارية في الغصبا جهة الغصبا وهي جهة
واحدة فلو اوجبتا عليه مهر بكر لكانا عطفين ارس البكارية مرتين من جهة
واحدة وهو ممنوع من قان دفع يقال الغاصبا الذي لم يختلف في عدم
ملكه اولى بالتقليط اعني من اختلف في ملكه هو من يري بال
في حكم المبيع الذي ذكره احكاما ثلاثة الانقضاء بالتلف وبغون الخیار
بالتعيب على التفصيل الاتي وعدم صحة التفرق فيه كما سيذكره
بقوله ولا يصح بقرق في قوله ونحوه كالصدق والاحرة المعينة
واما الخمر فذا خلا في المبيع وقوله قبل القبض ذكره في المتن منقول
وقوله وبعبه ذكره مفهوما من التعيين بالظرف اذ يفهم من قوله
قبل قبضه انه بعد ليس من ضمان البائع لكن محله ان لم يكن خيارا أصلا
او كان للمشتري اولا ما فان كان البائع وحده فهو من ضمانه ايضا كما هو
قبل القبض في التفصيل الاتي لكن قوله ونحوه لكن لم يذكر للمنفعة الاحكام
الثلاثة التي ذكر للمبيع بل ذكر له المناقضة وهو عدم صحة التفرق فيه
كما سئل عموم قوله ولا يصح بقرق في قوله والتفرق فيما له هو ما
سيذكره بقوله وله بقرق فيما له بيد غيره وقوله وما يتعلق بهما
الذي يتعلق بالمبيع ونحوه قبل القبض الكلام على القبض الاتي في
قوله وقبض غير منقول الى اخر الباب والذي يتعلق بالتفرق فيما
له تحت يد الغير مسألة الاستبدال وبمعنى الدين لغير من هو عليه
التيان في قوله وصح استبدال الخ ومعنى تعلقه بمسئلة التفرق
انما تظهر ان لما من حيث ان فيها بقرق في المعنى وفيها بقرق في الدين
وكل من المعنى والدين ليس تحت يد المتصرف شيئا في المبيع خرج من
زوائده في امانة ولا اجرة لما وان استعملها ولو بعد طبعها كالمبيع
اي فانه لا اجرة له اذ استعمله البائع قبل وعبارع ثم لا المبيع قبل
قبل قبضه احتراز بالمبيع عن زوائده المنفصلة الحادثة في يد البائع
كمرة ولبس وبيض وهو في امانته في يد البائع وان تعدى بحبس المبيع
بأطليه المشتري قبضه منه ولم يكن له حق الحبس ولو استعمل البائع

أ

المبيع قبل قبضه لم يلزمه له اجرة لضعف ملك المشتري وقال هو في
ع ان طلبه المشتري وامتنع البائع من اقباضه له لزمته الاخرى
والا فلا قول قبل قبضه اي عن جهة المبيع وهو التاقل للضمان وكذا
بعده والخيار للبائع او كان القبض لا عن جهة المبيع هو من يري
ثم ر المبيع قبل قبضه اي الواقع عن جهة المبيع والقبض الواقع لا
عن جهة المبيع كما لعدم فهو بعد باق على كونه من ضمان البائع وذلك
كان قبضه المشتري من البائع على سبيل الوديعة بان اودع
البائع اياه فاحذره منه وديعة وكان البائع حق الحبس قبل قبضه
في هذه الحالة كتلفه في يد البائع كما صرحوا به لانه لا اثر له في هذا
القبض ولهذا كان الاصح بقا حبس البائع بعده وقوله ولو كان
للبياع حق الحبس فهو منه انه لو لم يكن له حق الحبس واودع
له المشتري المبيع حصل به القبض المعين للمشتري كما في قوله
من ضمان البائع وان عسر منه على المشتري فلم يبق له لغيره سلطة
عليه وان قال له المشتري هو وديعة عندك ولا يملكه فهو له
ايداع من يده هنا من يبروه لان ذلك مفروض في قوله ولو كان
كالمعار والستار وما هنا في ضمان المتقدم وقوله بمعنى المبيع الاتي
وهذا يقال يقال له انما ان اصطلاحا ولا مشاحة فيه ولانه لما كان يلزم
دفع الخمر للمشتري ان قبضه صار كانه ضامن له بمعنى عزم بدله اي لا يعني
الضمان الذي هو عزم البدل من مثل او قيمة لان ذلك في ضمان السيد
وما هنا في ضمان المتكلم قوله او اتلاف بائع ولو باذن المشتري له قوله
وان ابراه الى البائع وقوله منه اي الضمان اي من مقتضاه وهو عزم
المعنى والتأدية للبرد وقال سم وان ابراه منه اي من الضمان بالمعنى
المذكور كان قال له واتلاف قبل القبض لا يمنع العقد وان
تعيب لا حيز الي وهذا غير ظ بل المراد انه ابراه من الضمان بمعنى
عزم السيد لخصه استقدام والمعنى ابراه من مقتضاه وهو عزم
البدل فيكون عان عذ في مضاف قوله فان تلف اي حيا او سرقا
ومن الباطل ان يدعى العبد الحرية قبل القبض وتحكم بحرية في

سان
قتلته

ولو كان بعد القبض لم يرجع على البائع بالثمن لتعريضه لعدم السداد
 كما قاله رجل لتقدير قبضه أي مع قيام البدل مقامه فلا يرد ما
 ياتي في اتلاف الإجنبي فيسقط الثمن عن المشتري أي الذي له
 قبضه وإن كان قد قبضه وجب رده لغوالة التسليم المستحق بالقبض
 من قبل كما لو تفرقا في عقد الصرف أي التقيد قبل القبض منهم
 وينقل المالك في المبيع الذي يترتب عليه الزوال فتكون للمشتري حيث
 لم يمتنع الخيار بالبائع ومونة تخييره على البائع كما في مروج له وكون
 الزوال لا يشتري إذا كان الخيار له لا يمكن لانه غير مال له حرر
 وكالتلف في وقوع ذرة أي جوهرية في البحر لا يمكن أخذها منه
 ولو بعسرة فأت عادق في هذه الحالة فبني عدم التمسك وكذا
 يفتي في تلف المبيع والصيد بخلاف ما إذا تعلق الخيار في البيع
 بآفة بحالة لا يمكن انتقل من حالة إلى أخرى بخلاف ما تقدم
 في ثوبري وعسرة في ذرة ونزى قوله وانتقال العصور
 أي ما لم يمتد خياره والابتدأ الخيار للمشتري وأختلاف
 مقتضى ما يفتي في البائع بخلاف اختلاف المالك بأخرى أن
 اختلاف المالك في خياره بغير حنيفة كثير من حيث فكاك التلغ
 البائع وإن اختلفت حنيفة ثبت الخيار للمشتري ويكون التلغ
 بغيره على مروج ولم يمتدوا في وقوع الذرة وما بعد هذا
 بين كونه من البائع أو قبضه فيفسخ البيع أو من المشتري
 فتكون قبضا أو من اجنبي فيثبت الخيار ومقتضى الحال يقال
 في قوله وأما عرق الأرض التي فتارة يكون الخيار
 ووقوع الصخرة من المشتري أو البائع أو من اجنبي أو
 من غير فاعل والنظم أن هذا التفصيل مقتضى الحال ولو
 قال المثل وسجل التلغ الحسي والعملي كونه في ذرة كذا
 عبر به في لكان أو فسخ أو جحد البائع بآفة قاله لبعاد
 هذا في وعسرة على قوله أو جحد البائع له أي بأن
 التمسك البائع فيحلف على ذلك ثم بعد الخلاف

حيث

حيث كان المشتري عالما بأن المبيع وقع له بخير من الغنخ والإجازة فإن
 فسخ أخذ الثمن من البائع إن كان قبضه والأسفط عند وإن أجاز أخذ
 الثمن ونصرف فيه بالنظر بمعنى أنه يشتري به مثل المبيع فإن لم يغب بما قبضه
 البائع منه لرخص السعر في الثمن أو طر وعيب في الثمن أخذ المشتري ما
 نقص عما دفعه للبائع بطريق ما وله أن لا يخلف البائع ويفسخ العقد
 ويأخذ الثمن لعدم وصوله إلى حقه **قوله** فثبت الخيار وهو على التراجي
 في الثلاث على المتمدح ولوع من **قوله** لا يمكن رفعها أي لا يصرفا إن لم يكن
 أصلا فتلغ أي فيفسخ البيع كذا قاله مروي في الجواشي وقال أيضا فإن
 رعى الخيار المانع لكن محي حدودها ولم يتميز عن غيرها فكاك ختلا
 الصبرة بغيرها من أي قوله الخيار **قوله** تعيب أي ثبت الخيار وقوله
 تلغ أي ففسخ الإجازة **قوله** والعرق لا يخ أي ظ وهو أن المقصود
 من الإجازة المنفعة وهي تلغ بمضي الزمن لأنها تقتضي الانتفاع
 في الحال وهو متعذر بحيلولة الماء والصخرة بخلاف البيع فإن المقصود
 منه ذات المبيع وهي باقية مع الحيلولة فلا يفسخ فيه من بائناج
قوله واتلاف مشتري أي منه وقوله العقد ولو باءن البائع أو مكرها
 لأن وكيل المشتري وإن باشر العقد كاجنبي **قوله** فثبت له أي أن
 كان الخيار له أو لهما أو خيار أصلا ولا يفسخ بثوبري أي فيترد
 المشتري الثمن من البائع ويغرم له بدل المبيع من مثل أو قيمة من على
 مروي والمراد أنه قبض حيث كان أهلا وإيا أن كان غير أهل لم يكن قبضا
 بل عليه البدل ويرد البائع الثمن المعين لأنفساخ البيع وقد يتقاصان
 في **قوله** فثبت أي فينبذ البائع بذلك فصح التشبيه بقوله ككل
 الخ **قوله** ككل المالك طعامه قد يقتضي التشبيه أن الخيار لو كان
 للبائع لا يكون اتلاف المشتري قبضا وهو كذلك بل لو اتلف
 بعد قبضه في الفسخ أو عيبه بخير كما قاله بعض المتأخرين وأقره
 حنبل قال رجل وهذا القياس يقتضي أن اتلاف غير أهل به
 كما لمحون والصبي قبض لانه لو اكل طعامه المغصوب صغارا
 الغاصب وليس كذلك والعرق أن ملكه على ذلك مستقر وعنا

ط

غير مستقر ومن ثم كان اذن المشتري للاجنبي في الاتلاف لغواؤه وقوله
صنيفا حال من المالك وهو ليس قيدا فان القاصب يبرء بذلك
اي اذ لم يحدث فيه شيئا قال مرو ولا فرق في ذلك بين ان يقدم له
القاصب او اجنبي او ياكله هو بنفسه وكردة ومثل الردة ترك
الصلاة وقطع الطريق والزاني المحض واعترض بان الاحكام
لا يقيس من الرقيب لان شرطه الحرية واجيب بان يقيس
في ذنبا وهو محض من عاربي واسترق ثم يبيع فاذا اقتله الشر
عند البائع يكون قابضه لا يقال كيف يكون المشتري اذ لم يكن
امام لم يقتل بالمرتد ومن ذكر مع انه غير مصنون على قائله لان
نقول انه قتل ملكه من غير ضرر عليه فيستقر عليه عنه ولا انه لا تلازم
بين ضمان القيمة والتمن اذ المرتد وقاطع الطريق لا يضمنان
بالقيمة ويضمنان بالتمن وام الولد والموقوف لا يضمنان بالتمن
ويضمنان بالقيمة بدل وسم الروض والمشتري الامام او
تانيه والا كان قابضا لانه لا يجوز له الاقتنيات على الامام ولا
نظر لكونه ممددا واستشكل بانه غير مصنون واجيب بان
ضمان العتود لا ينافي عدم ضمان القيمة فالمرتد لا يضمن بالقيمة
ويضمن بالتمن ومثله قاطع الطريق وام الولد والموقوف بالتمن
واعاد الكافي لئلا يتورهم رجوع قوله والمشتري الامام لما قبله
وهو الصيال والعتود ومحل كون قتل الامام للمرتد ليس قبضا
اذا قتله لاجل الردة والى كان قبضا هـ ل وفي معنى اللان
اي فيكون قبضا وكان المناسب ان يقول وفي معنى اتلافه احوال
الرب وعجز المكاتب وموت المورث بعد الزنا واحكام ابوه
ويلزمه القيمة مطلقا والمهر ان انزل بعد دخول الحنفية لا
قتله ولا مفع له لانه ما ادخل الا وهو في ملكه بدل وما لم
اشترى السعد من مكاتبه طه هذا ايضا العقد وحسب قول القبي
بذلك وهو كذلك شوبري وفايدة كون هذا بمنزلة القبض صحة

تفرق

تفرق السيد والوارث في العيني وان لم تدخل تحت يده وعدم
تعلق الدين الذي على المكاتب او المورث بما يل ان كان له مال
غيرها كالتن وقضى منه والاضاع على صاحبه كما قرر تحت
وعقارة عن فان قلت ما فائدة كون القبيز وموت المورث
كالاتلاف مع ان التمن والمتمن ينقل للسيد او المورث قلت
فائدة ذلك انه لو كان على المكاتب دين وعلى المورث دين فاستد
يقضى من التمن لانه استقر بذلك او مائة المورث اي على الوارث
الجارى فان مات عن ابن واحد المشتري لم يتفرق في النصف
الذي يخص اياه الا بعد قبضه كما ذكره في الروض ج ل وقوله بعد
قبضه اي من احييه لانه يقوم مقامه المورث في اقتباض النصف
في الشوبري وحسب اتلاف اجنبي اي قولا فلا يفتخ البيع
هذا الاشكال بانفسام الاجارة فيما لو غصب العيني الموجه غاصبا
حتى انقضت المدة لان المعقود عليه المنفعة وهي غير واجبة
على منلفها سم وهذا الخيار على التراخي وفي قوله لكن نظر
منه القاصي معتمد على كاتلافه اي الغير فان كان باع البائع
فكاتلافه فيفسخ البيع وان كان باع المشتري كان قابضا وان
كان باع الاجنبي غير المشتري بين الفسخ والاجارة وان كان باع
الثلاثة اي البائع والمشتري وغيرهما فالتمسح في التمسح
والقبض في ثلثه والتخيير في ثلثه قاله الاسنوي قال شيخنا ولا يقال
يلزم على ذلك تفريق الصفقة على البائع وهو محتج لان نقول
فعله اقتضى ذلك وهو امر من ذكر بالاتلاف فصار بمنزلة رضاه
بتفريقها هـ ومقتضاه انه لو كان باذن المشتري والاجنبي لا
يكون المشتري قابضا للتمن ولا يتخير في النصف الاخر لما
يلزم عليه من تفريق الصفقة ج ل في غير الربوي اي المعين
لتقدر التقابض والبدل لا يقوم مقامه فيه ج ل وعقارة ع شاما
الربوي فيفسخ فيه العقد لانه يشترط فيه القبض في المجلس
وهذا ابو حنيفة من قول التمسح والافسخ فيه البيع لانه راجع للثلاثة

اهلا للالتزام خرج به الحزب وقد استرطوا في الجاني في باب العقود
 ان يكون ملتزما للاحكام وافترجوا الجاني وغير المكافئ فليست الفرق
 ويمكن ان يقال فرق بين التزام الاحكام والتزام الدين الذي نحن فيه
 فان كلا من الصبي والمجنون اهلا للاستغال ذمته بالدين وغير اهل للتزام
 الاحكام اي التكليف فرضه مشتري بان اجاز البيع وخرجه من هذا
 التعبير انه له الخيار في هاتين الصورتين وهو كذلك كما قرره شيخنا
 وهذا الخيار على القور وعياره اصله مع عدم ولو عيبه البائع في المدة
 بثوت الخيار للمشتري على القور جزا لانه اما كالمدة او ان لا يكون له خيار
 وكل منهما يثبت الخيار فان سافح وان ساسا اجاز جميع الثمن
 وحصوله العيب بفعله اي فلا خيار له فلو ظهر عيبا قد يم امتنع عليه
 رده كما مر وصار قابضا لما ابلغه فاستقر عليه من الثمن حصته
 وهو ما بين قيمته سليما ومعيبا ولو كان العيب جرها وسرى لنقص
 استقر عليه الثمن كله حل وقوله حصته اي حصته ما ابلغه وقوله
 وهو ما بين قيمته الخ فيه شاع وحق التعبير ان يقول وهو جزء
 من ثمنه نسبة اليه كنسبة التفاوت الذي بين قيمته سليما ومعيبا
 اهل للالتزام بغير حقهما فيدان في تغريم الارش لا في بثوت
 الخيار فكان الاولى تأخير ذلك عند ذكره غرم الارش عن لائق
 التخيير ثابته مطلقا خير المشتري اي فورا على اوجه الوجهين
 كما اخفى به الوالد مر فلا تغريم اي الا ما ياتي في الديان
 وهو ان مال مقدركه من الحرمان نقص من قيمته وماله مقدركه ثبته
 للقيمة حل وعبارته هنالك وفي نفس رقيقا قيمته وفي غيرها
 نقص منها ان لم يتقدر من حر والفينسبته من قيمته فغني بد
 الرقيق الا اذا كان القاطع لما المشتري ثم تلف الى السراية عند
 البائع فانه يستقر على المشتري من الثمن ما نقص حل وعبارته
 قوله فغني الرقيق نصف قيمته اي اذا كان الجاني اجنبيا اما
 المشتري فالارش في حقه جزء من الثمن نسبته الى الثمن كنسبة
 ما نقص العيب من القيمة اليها لو كان سليما ولو كانت قيمته

سليما ثلاثين

سليما ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلث الثمن فاذا مات
 عند البائع بغير سرية ضمن المشتري ما ذكر فانه منع ما يقال ان
 ان المشتري اذا عيب المبيع اخذه بجميع الثمن كما ذكره المصنف فكيف
 يستقر عليه ارش النقص **قوله** ولا يصح تصرف هذا من جملة حكم
 المبيع ويحوزه قبل القبض او بعده بخلاف زوائد الحادثة بعد
 العقد فتصح بيعها لا انتفاضا بل كما تقدم ويمتنع التصرف ايضا
 بعد القبض اذا كان الخيار للبائع او لما قاله شيخنا **قوله** ولو
 منع بائع الغاية للرد والميراث بقوله لم يقض اي قبضا مسمى التصرف
 سقوا لم يقض اصلا او قبضا قبضا ناقلا للضمان فقط كما سياتي
 في قوله وبشرط في قبض ما بيع مقدرا الخ ففرق بين القبض هنا
 والقبض في قوله المبيع قبل قبضه من ضمان بائع اذا مدار في ذلك
 على مطلق الاستيلاء من المشتري ولو بدون تقدير فيما بيع مقدرا
قوله فيما لم يقبض وان اذن البائع وقبض الثمن **قوله** سمع عن شيخنا **قوله**
 وضعه يعقد وهو الذي يقبض بالمقابل **قوله** معينات واما اذانه
 كانت في الذمة فغني تفصيل ياتي في الاستبدال وهو ان اذا
 كانت بمقام وصداقا صح اخذ غيرهما عنهما والا فلا وهو ان
 يصدق عليه انه تصرف قبل القبض في الثمن والصداق مستحبا
 اي فهو صف المبيع بالمعين ليس قبله الا لا يصح الاستبدال عنه
 مطلقا كما ياتي **قوله** اذا لم يكن بعين المقابل بان كان بغير جنس الثمن
 او بزيادة او نقص او تغاوت صفة وقوله او كان في الذمة عطف
 على تلف اي او لم يتلف لكف كان في الذمة والابان كان بعين
 المقابل او بمثله ان تلف او عيبه اذا كان في الذمة فهو في هذه
 الصور اقاله **قوله** او كان في الذمة صورة ذلك ان يشتري
 المشتري عبدا مثلا بدنيا رخصا في ذمته ثم يبيعه للبائع قبل قبضه
 بدنيا في ذمة البائع او يكون المشتري اقبض البائع دينارا على
 ذمة البائع ذمته ثم يبيعه العبد بدنيا في ذمة البائع او بعين غير
 الذمة دفعه له ولو مع وجود الذي دفعه له وعلى كلا الصورتين يقال

انه باعه بمثل المقابل والمقابل في الذمة **قوله** من اي من كل من الشتر
او البائع مثلا **قوله** اذا رهن بالمقابل اي عليه وقوله وكان له اي لكل **قوله**
والا بان كان بغير المقابل له او به ولم يكن له حق الحبس جاز على الاصح
ومما يصدق فيه كلامه صحة رهنه على غير المقابل مع كونه له حق الحبس
هذا والعقد عدم صحة الرهن مطلقا اي سقوا كان بعين المقابل او
بغيره وسقوا كان له حق الحبس ام لا لم يلغى الملك فليس مراد الم
المنصوص ما نص عليه الشافعي بل هو بمنزلة الاذرع والسكاي وضابها
كونه له حق الحبس ان يكون الثمن حالا ولم يقبضه كلا او بعضا **قوله**
ويصح تصرفه فيه اي فيما لم يقبض به نحو اعتاق هذه صور ثمانية
مستثناة مما قبلها ويصير قابضا في ثلاثة منها وهي الاعتاق والا
والإيلاد والوقف ولا يصير قابضا في الباقي **قوله** كإيلاد مثال لغو
العتق وقوله وتزوج به وما قبله مثال لغو الوصية وقوله ووقف
مثال لغو الاعتاق كما قاله الشويزي وعبارة عن قول كإيلاد وتزويج
هو من خواص الوصية لكونه تعلقتا للعتق على الموت فأنشبه الوصية لكونها
تخلط بالموت بشرط العتق **قوله** ووقف اي سقوا كان على معين او لا
عنه **قوله** وقسمته اي قسمته افرز او تقديلا اي لان الرضا غير معتبر
فيها واذا لم يعتبر الرضا جاز ان لا يعتبر العقب كالتفعية من لوعبار
في قول وقسمته اي قسمته افرز او تقديلا لا ردلا لما بيع ولا يرد لها
الا هيا وبخلاف التقديلا يرد لها الا جبار فكلها ليست بيعا **قوله** او اباة
طعام للغنا ليس بقيد وانظر هل الطعام قيد ام لا **قوله** اشتراه جازا
اي ليقاقي عدم القبض اما لو اشتراه ملكا فلا بد لصحة اباة من
كليم وقبضه ثم الروض **قوله** ويكون به اي بالاعتاق المشتري قابضا
وانظر هل يترتب على كونه قابضا او غير قابض فائدة لان الغرض
انه فريم عند ملكه **قوله** وفي معناه اي العتق البتة اي في
الصحة لا في القبض بدليل قوله لكن الخ والجامع كون كل تصرف
لغير مالك وقوله لكن الخ يقتضي كونه غير قابضا بالمذكورات
انه اذا تلف او تلفه البائع انفسخ البيع والتصرف المذكور **قوله**

لكن لا يكون قابضا فان تلف كان من ضمان البائع **قوله** بالوصية
اي ويكون قابضا منها عدا ذلك كالإيلاد والاعتاق **قوله** **قوله**
ولا بالتدبير لعله ما لم يمت المشتري لانه يعتق فيكون قابضا
شويزي **قوله** ولا بالعتبة اي غير الرد **قوله** ان لم يقبضه اي الغوا
واما ما عدا ذلك فلا بد فيه من قبض المشتري او من يقوم مقامه
عند موته **قوله** ولا يجوز اعتاقه بقتيد لصحة الاعتاق
يكونه على غير مال وعدم كونه عند كفارة الغير فقول ولا
يجوز اعتاقه على مال اي لانه بيع ولا عند كفارة الغير لانه هبة مراء
والأية الهبة الضمنية كما لو قال له اعتق عبدك عن يولي لم يذكر عوضا
فأبطله به كما قاله ع ش والمراد بقوله على مال اي من غير العبد والا
فهو عقد عتاقه فنيصاح لانه يقع بمجان **قوله** ولم يذكر والذلك اي للشرع
الذي يقع قبل القبض والذي لا يصح قبله فاعدة ولذلك احتج الم
الى تعدد الامثلة في قوله كإيلاد الخ **قوله** وله تصرف فيما له الخ هذا
معنوم قوله وضمن يعقد يخرج به ما اذا لم يقبض اصلا او ضمن بغير
عقد كما ذكره الشويزي وقوله في ماله بالاصا قية لانه يلقط الموصو
يسهل الم اختصاص وهو لا يصح بيعه فلا يمين قرانه بفتح اللام اذ
لا قاعدة تزوجه على الاضا فنه كما في **قوله** كودبيعة ومثله غلة وقف
وعتية ولا احد المستعنيين او الغامضين بيع حصته قبل افرزها قال
شيخنا بخلاف حصته من بيت المال فلا يصح بيعها قبل افرزها
ورويها وانتهى بعض مشايخنا بالافراز فقط ولو مع غيره قل
قوله كان للمورث المتصرف فيه بان كان غير موهون **قوله** وباقي بيد وليه
بعد رهنه او كان مضمونا لكفلا ضمان يعقد بل ضمان يد فقول ومما
وما حقه بسوم عطف على ودبعة لان الودبعة مثاله لما انتفى فيه
الضمان بالكتابة وهذا مثال لما اذا انتفى فيه ضمان العقد لان
المأخوذ بالسوم مضمون ضمان يد ان اخذه ليشر به **قوله**
فان اخذه ليشرى نصفه مثلا ضمن نصفه لان النصف الاخر
في يده امانة **قوله** اي لان قوله مما لا يضمن يعقد صادق بان لا

يكون مضمونا أصلا أو يكون مضمونا صريحا يد فمثل لا ولا يقول كدوية
 وقراض وموهون وللثاني بالماخوذ بالسوم والمعار وضمان اليد هو
 القيمة في المتقوم والمثل في المثل والمعمد أن الماخوذ بالسوم يضمن
 بقيمة يوم التلف وإن كان مثليا كالمعار سنو بري **قوله** بعد رسله أي
 أو بعد أوقته فلو غير بزوال المثل لم يملكه **قوله** أي بغيره بغيره أي
 قال تعالى يعيب الزرع وأما التلاي فهو لازم قال تعالى وإن تعيب
 تعيب قولكم فيتعدي بمن فيقال عجيب من كذا فيقول البر ماوى أنه تعيب
 اليامن عجيب غير ظم لأن عجيب التلاي لازم والذي في الممتعده فالصواب
 أن يكون بضمها من الرباعي وفي المصباح والمختار مانصه وعجب من الذي
 عجبا من ياب تعجب إلى أن قال والمجنى حسنه **قوله** ومملوك أي للبايع
 بسبب فتح البيع **قوله** ومملوك في المملوك بفتح أي أي فتح كان مملوكا
 كان يبيع أو اجارة أو صداق أو غيره ما يشاء ولو أنزى صياغته
 فصارا هذه وأردة على قوله ولم يصر في ماله بيد غيره مما لا يضمن
 بمقد له قد بما لا يضمن أصلا أو يضمن ضمان يد وهو مستثنى من الأول
 كما قاله نرى فكان الأولى أن يقول نعم لو أنزى **قوله** وسلم أي بغيره
 الكلام بما الكلام فيه وهو يصر في ماله بيد غيره والأفليس قيدا
 فيه عليه المص في ثم الروح فمتنع عليه التصرف وإن لم يملك له وفي
 عبارة شيخنا خلافة فليراجع **قوله** قبل العمل أي لتعلق حجب
 الجبر به لأن الاجارة لازمة من الطرفين وقوله وكذا بعده أن لم يكن
 سلم الاجارة لاستحقاقه جسمه على الاجرة فكانه محصور عن تسليمها
 شرعا **قوله** وصح استبدال في شرط أن يكون الاستبدال بايجاب وقبول
 والإفلا يملك ما يأخذه قاله السبكي وهو ظم وبحث الأذرعى الصلحة بناء
 على صحة المعاوضة **قوله** ولو في صلح وصورة أن يقول صا المختار
 الدينار الذي ادعيه عليك بدركم وهذا هو المناسب لقوله ولو في صلح
 أي ولو كان الاستبدال بواسطة صلح وأما تصوير العزيزي بقوله
 صورة أن يصالح من الثوب الذي عليه بالفداء يستبدل عن الألفين
 شيئا فلا يظهر إلا إذا كان التعميم في الدين بأن يكون المعنى وصح استبدال

عن دين ولو في صلح أي ولو كان الدين ثبت بواسطة صلح **قوله** عن
 دين أي غير ربوي وغير رأس مال السلم على المعتمد فالقيود ثلاثة
 وقوله بغير دين رابع **قوله** غير مضمون وكذا كل ما يجب تسليمه في المجلس
 كراس مال السلم والربوي أي الذي يبيع بمثله كما في ثم الروح وكما جرة
 الاجارة التي في الذمة كما قدم شيخنا **قوله** بغير دين أي سابق على
 الاستبدال والمملوك صالحه بدين يحدث في جميع شؤري كمن في الد
 قال بعضهم كنت بعد لزوم العقد فلا يجوز في زمن خياره قال في المجا
 الباع وإنما يتم إذا كان الخيار لهما بخلاف ما إذا كان للمشتري فإن البايع يملك
 الثمن في المانع من جواز استبداله عنه شؤري **قوله** بغير دين أي من عقد الاستبدال
 لجواز الاستبدال عن دين هو ثمن وقوله ليس بينكم شيء أي من عقد الاستبدال
قوله والتمن العقد الذي منه يوهذا أنه لو باع دينارا بفلوس معلومة في
 الذمة إذا لم يرق ومقتضى هذا أنه لو قال أسلمت اليك هذا العقد في عرق
 وراهم في ذمتك صحح الاعتراض عنه إلا أنها تمت مع أنها سلمت بها وفي كلامه
 المولف في ثم الروح وتدل بترم عدم صحة الاستبدال عن ذلك وحمل
 قوله بفتح الاستبدال عن الثمن على الغالب وهو حيث سلم بعقد يلفظ
 السلم وتم يحتاج للعرف بين الثمن والمثمن لأن الثاني لا يصح الاعتراض
 عنه مطلقا **قوله** كالمسلم فيه أي ولو كان المسلم فيه نعدا كان اسم قيدا
 في عقد فمتنع الاستبدال عن العقد على المعتمد في ثم الروح وغيره مع
 أنه ثمن لأن العقد في الحقيقة مسلم فيه فقوله يصح الاستبدال عن الثمن
 جرى على الغالب أي مالم يكن مسلما فيه وكالمسلم فيه المبيع في الذمة أن عقد
 عليه بغير لفظ الحمل كان عقد عليه بلفظ البيع شؤري وهذا على غير
 طريقة الثم أما على طريقة بيقته فالمبيع في الذمة مسلم فيه وإن عقد بلفظ
 البيع نظر للمعنى كما سيأتي ومفهوم قول الثم كمن في الذمة أنه الثمن المعنى
 لا يصح الاستبدال عنه مع عموم التقليل الات وهو قوله الات ولأن الثمن
 تعقد مالهية وعموم حديث ابن عمر المتقدم وهو قوله كنت أبيع الأبل
 بالدناير وأخذتكم بها الدراهم للمعنى ولما في الذمة فالظن أن قول الثم
 في الذمة ليس قيدا ويدل عليه عدم ذكره محترره ويؤيد هذا التعميم

اصح الاعتراض
 عنه لأن الدينار
 هو الثمن والفلوس
 هو المثل
 الفلوس لا يضمن
 والعبد
 كانت عقوق
 في الزماد
 لا فرق

ما نقل عن الروي من ان المتن الذي يصح الاستبدال عنه هو الذي لا
 يشترط قبضه في المجلس وهو شامل للمعنى فليعمل ذكره لزم
 بيان لما ثبت فيها من اشارة المتن فليتا مله كما ثبت في وهذا ايضا فيه
 قول المتن سابقا لم يبع ومن وصداق معينان والظن ان قوله في الدمة
 قيد معتبر فالمعنى لا يجوز الاستبدال عنه لانه يصدر في علمه انه يفرق
 فيه قبل قبضه لانه باع بالذي قبضه بدله وجديثا ابن عمر خاص بما في
 الدمة **قوله** بما لا يشترط اقاله بان كان بغير حيز راس مال السلم او بزيادة
 عليه او نقص كان اسلم اليه فربما على اردن فحج في دمه ثم اراد ان يستبدل
 الا ودين بارد بين قول الامثلة وان لم يبيع اما لو استبدل بالمقابل وهو
 القرض فانه يبيع به بغير حيز راس مال السلم اليه فربما
 الاستبدال عنه **قوله** فانه معروض بانقطاعه والحسنة في ذلك ان تعاقب
 يتفاسخا عقد السلم ليصير راس المال دينا في دمه ثم يستبدل عنه
 بشرطه الا في هذه في المتن وحل التفاضل عند موطنه كانقطاع
 السلم فيه لانه لا يوزن فسخه الا بالسبب في بزيادة **قوله** للانقضاء
 اي على القول بالنقض والا فبما في انه لا يفسخ بالانقطاع بل بخير المسلم
 قاله ج ل ففعله او الفسخ هو المعتمد يعني انه اذا انقطع المسلم فيه في
 وقت الحابل قيل يفسخ السلم وقيل يثبت له السلم الخيار بين الفسخ
 والجازة وهو المعتمد بخلاف المتن المذكور فان المقصود منه
 المالم به **قوله** وهو في دين القرض ودين التلاف ودين
 الهبة وكل مضمون ضمان معتدل وفعل منع الاستبدال في السلم في
 مالم به منه شخص اما لو ضمنه شخص فان المسلم ان يقض عنه من
 الضامن وهذه نقلها مرفي بن عبد الله وانما حكمه فيما ذكره لانه في الحقيقة
 اعتراض عن دين الضمان لا عن دين السلم فيم كما قرر في حقا الغريزي **قوله**
 كبيعته التخيير راجع للدين المعتد بكونه غير مضمون وبكونه بغير دين
 فاستراط كونه بغير دين في هذه المسئلة مستفاد من المتن فكان على
 المتن تقديم قوله بغير دين على قول المتن **قوله** ما هو عليه حتى يكون
 تمام تفسير الضمير فكان يقول كبيع اي الدين غير المضمون اي قاله

راجع
 في حقا الغريزي
 في حقا الغريزي

راجع للمدين المستبدل عنه بعنده والكافي المنتظم في الدمة لا للقياس
 لان هذا مقيس على الاول لورود النص فيه كما ذكرتم انتم بقوله كبيع
 لمن هو عليه **قوله** بغير دين اي عداقة على الاستبدال والا فلو باع
 بدين منته وقت العقد فصحح من **قوله** لغيره عن نفسه لان ما في الدمة
 غير معتد به على تسليم لانه غير معتد به وما عني ليس عني ما فيها وهو ان
 الشرط المذكور المستند على التسليم وهو حاصل بالقبض في المجلس الشرط
 بصحة ذلك **قوله** ويشترط اي في بيع الدين لغيره من هو عليه كون المدين
 مائيا اي موصرا من الملاءة وهي السعة وقوله مغرا اي او عليه بعتة
 وقوله مبتر اي ما مونا من سقوطه خرج به الهبة قبل تمام الدمة فانها
 ليست مستقرة فلا يجوز بيعها وكقوم الكتابة **قوله** كما لو تضارفا في الدمة اي
 في بيع الدين لمن هو عليه اي استبدل في الدمة كان قال استبدلت عن
 الدراهم التي في ذمتك دينا في ذمتك ويقبضه في المجلس ويبره في بيعه
 لغيره من هو عليه اي كان باع له وماية لم على زيد بانه في ذمة عمرو
 لان مثال المتن شامل لهذه تأمل **قوله** ويشترط في غيرها حاشا مسلم
 المعتمد ان في بيع الدين لغيره من هو عليه بشرط القبض في المجلس اي شوا
 اخذ في علته الربا ام لا واما في الاستبدال عن الدين ان اخذ في علته
 الربا استلزم القبض في المجلس والاشترط المتعيني فقط وان لم يقبض
 فيه مستحقا وانظر الفرق بينهما **قوله** متعيني لذلك اي المبدل في الاول
 والعمومي في الثاني **قوله** لا قبضه منه من بالذمة لبيع الدين لغيره من هو
 عليه **قوله** كما لو باع ثوبا اي فتماسا على مالو باع له وقال الاستنود وعاهدا
 يكون قوله ما في الدمة لا ينعني الا بالقبض محمول على ما عهد الزوم اما
 قبله فيتعين برضاها ج ل **قوله** في الدمة راجع لكل من الثوب والدراهم
 لانه الشب بالمقام وقوله لا يشترط قبض الثوب اي ولا الدراهم بل الشرط
 متعيني كل منهما في المجلس ان كان من قبيل بيع الدين لغيره من هو عليه
 وتعيني الدراهم فقط ان كان من قبيل الاستبدال كما قرر في حقا الغريزي **قوله**
 واطلاق الشئ المعتمد اطلاق الشئين ولا فرق بين المتعيني في
 علته الربا وغيرها والحمل من لانه لا ياتي في قول الشئين مالو باع عهد

ملحقا
 للمعنى
 اخص

من يد بمائة له على غيره وعبارة ج ل المعتمد انه لا فرق ويضعف هذا
الجمع قول الشيخين في التمثيل لهذا ان اتباع اى اشترى عبدا بمائة
له على غيره وفيه انه لا منافاة **قوله** وهو خرج بغيره من هذا من
العقد الثاني المخرج به او لا بقوله بغيره من ان يبيع كبيع اذ به
الضمير راجع للدين المستبدل عنه بتقديره اكونه غير معلن وكونه بغير
دين واما مخرج الاول فخرج به في الاول بقوله اما الدين المضمون وسكن
عنه في الثاني كما افاده **قوله** فيما ذكر اى في بيع الدين لمن هو عليه
ولغيره من هو عليه ج **قوله** الدين اى الثابت الذي لا يتصرف في المستبدل
ان يكون غير دين ثابت قبل عقد الاستبدال بان يكون عينا او يكون دينا
منشأ بان قال له استبدلت عن العشرة ربك الى التي في ذمتك خمسة دنانير
في ذمتك لكن بشرط ان يقيمها في المجلس لا تنافي في علة الربا **قوله** يستحق
قوله كان استبدل عن دينه كان كان لزيد على بكر عشرة دراهم وكبر على بكار
ولا يصح ان يستبدل احدهما عن دينه دين اخر وقوله على ثالث كان كان لزيد
دينار على بكر والعمر وعليه دراهم فلا يصح ان يبيع احدهما ديناره بدهم
الا خرج كونها في الذمة من غير قبض كما قرره **قوله** الكالى هو بالهز
كما ضبطه شراح الحديث فتح الباري في على البخاري وهو من الكلاة وهي
الحفظ ولا شك ان الدين محفوظ فكيف اطلق عليه اسم الفاعل والقياس
اسم المفعول وجوابه انه متاويل وقد حمل ما قيل في تاويله انه اشتمل
الاول في موضع الثاني مجازا لقوله تعالى ماء وافتق اى مدفوق ولا عام
اليوم من امر الله اى لا معصوم **قوله** وقوله ببيع الدين بالدين
هذا التفسير ذكره الفقهاء اخذوا من الرواية اخرى والدين في الاحتياج
وعنه ان الكالى بالكالى هو النسبة بالسببية اى الموجه لسم **قوله** وقبض
غير منقول هذا بيان لحقيقة القبض المترتبة عليه ضمان البائع قبل
والشترى بعده المذكور اولا الترجمة بقوله المبيع قبل قبضه اذ هو جواب
سواء كان قبيل له ما القبض قبضه بقوله وقبض اى وهما اصل اطراف
هذه المسئلة ان المبيع اما منقول او غيره وكل اما حاضر في مجلس العقد
او غائب عنه وكل اما بيد المشتري او غيره وكل اما منقول او غير منقول

والمشغول

سنة

والمشغول اما بامتنعة المشتري او البائع او الاجنبى او مشتركة اما بين
المتبعين منهم او بين الثلاثة والمراد بامتنعة المشتري ما لم يد علمتها
وحده ولو بوجه نية وان كانت للبائع او للاجنبى وكذا البقية والمراد
قبض غير منقول حاضر محل العقد وليس بيد المشتري كما يعلم ذلك من
قوله الا ان كان كان المبيع حاضرا الى ج ل اى مع قوله بشرط في غائب
والمراد بغير المنقول ما لا يمكن نقله بحاله الذي هو عليها هالة البيع
فلا ينافى ان النمرة منقولة عن **قوله** وصناع كسر الضاد جمع ضيعة
وهي القرية الصغيرة قطعها على ما قبلها معيار لان القرية اسم للارض
والبنا **قوله** وشجر وان بيع بشرط القطع من روح **قوله** قبل او ان الجذاد وكذا
بعده على العقد كما مر حوايه في مسئلة الرايا حيث التقوا فيها بالتخلية
والبيع واقع بعد او ان الجذاد ج ل والجذاد بفتح الجيم وكسر هاء مع افعال
الذاتى واهما هما فقيم اربع لغات **قوله** اعم وجه العموم من قوله لغير المتخل
من الشجر والنمرة البيعة على الشجر فان العقار على ما في المختار الارض
والضياء والتخل لكنه في باب العين الضيعة العقار به قال قلت قال
المزهرى الضيعة عند الحاضرة التخل والكرم والارض وللعرب لا يفرق
الضيعة الا الحرفة والصناعة وعليه فوجه العموم من قوله للتمرفه **قوله**
اى والعقار لا يشتملها لكن في كلام بعضهم ما يفيد ان العقار يشمل الم
عند الفقهاء فهو حقيقة على عريضة وعليه فلا اعمية ج **قوله** بان يمكن
اى بلفظ يدل عليها التخلية بينك وبينك او ما يقوم مقام التخلية
كالكتابة والاسارة ومحل اشتراط ذلك كما هو ظن ان كان للبائع حق
المجسمل ما اذا لم تكن له ضياع انه يستقل المشتري بقبضه فلا يحتاج
الى لفظ طمئناى **قوله** وبذلك المفتاح اى ان كان مفقودا وكان
المفتاح موجودا ولو استعملت الدار على اماكن بها مفاتيح فلا بد من
تسليم تلك المفاتيح وان كانت تلك الاماكن صغيرة كالخزائن الخشب
ج ل والمراد بالمفتاح المجسمل ولو قال له البائع تسليمه واستعمله مفتاحا
فينبغي ان يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح **قوله** سم ومع ذلك يفتتح العقد
في المفتاح بما يقابل من الدار ويتيقن المشتري الخيار بطلحه في يد البائع

وان كانت قيمة المفتاح نافعة في شيء على ممر والمراد تسليم المفتاح مع
عدم مانع شرعي كمنقل الدار بامتنعة غير المشتري او اجنبي كونهما في
يد غاصب والمراد ايضا بالمفتاح مفتاح غلق مبني على خلاف مقتضى
القفل كما قاله في **قول** من متاع غيره ولو اشترى الامتنعة مع الدار
ولا بد في قبضها من نقلها ويتسامح في بقا الامتنعة الصغيرة كحصى
كغص صغير الجرم كغير القيمة في ظرف صغير ويعرفا بينهم وبين كغير
بانه لا يملوه يقصد حفظه في الدار واحدا بهما فتعد مستغولة ولا
كذلك الحقيقه سال وفصل بعضهم فقال ان اشتراها مع الدار او
بعد من الدار اشترط التفريق وان اشترىها من الدار لم يشترط التفريق
قول نظر المرفق اي كالا حيا والخرق **قول** لعدم قبضه علته للعلته وصرح ما ذكر
ان المرفق موخر عن المفظة والذي في جميع الجوامع خلافا وهو تقديم المرفق
على المفظة للمفظة وقد يقال ان ذلك في اللفاظ الموضوعة لمعان
اي فيقدم المعنى الشرعي فان غدر على المعنى العربي وان غدر على
على المعنى اللغوي وهذا في المراد من اللفظ لم يوضع لمعنى وانما في سحر
معناه من الاستعمال بقرا في احوال **قول** فاسوي الجمل معنوي
ظاهره وان كانت الامتنعة في جانب من الجمل وهو واضح ان غلقها
باب البيت والافين في حصول القبض فيما عدا الموضع الخاص للامتنعة
عرفا في شيء على ممر **قول** اولى من غيره اما اوله لان قوله امتنعة
فبهم انه لا يشترط التفريق من متاع واحد وليس كذلك نعم لا يشترط
التفريق من متاع قليل القيمة كجرة مسورة واما ثانيا فلان كلامه يوم
انه لا يشترط التفريق من متاع الاجنبي وليس كذلك بل ولو كان مشتركا
بين المشتري وغيره فلا بد من التفريق كما قرره شيخنا **قول** هو قبض منقول
اي حاضر يحمل القبض لغيره وليس بعد المشتري كما يعلم من قوله الات
فان كان المبيع حاضرا **قول** من سفينة اي صغيرة او كبيرة في البحر
اما الكبيرة في البر لا تنقل عادة فقبضها بالتخليط والتفريق من متاع
غيره ترى كالعقار وقال مراد اكانت لا تنجز بالبحر في كالعقار سواء كانت
في البر او البحر والابان كانت تنجز بحره ولو بمعاونة غيره على العادة

فكالمقول

فكالمقول ولا يشترط ان تكون تنجز بحره وحده بدليل ان الحمل الثقيل
الذي لا يعتد وحده على نقله ويحتاج الى معاونة غيره فيه من المقول
الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط ايضا ان تنجز بحره مع الخلق
الكثير والا فكل سفينة يمكن حرها مع الخلق الكثير **قول** بنقله
فاذا نقله المشتري لما يختص به البائع من غير اذنه حصل القبض الناقل
للضمان لا المفيد للتفرق وكذا لو نقله باذنه لكان قبضه القبض فان
نقله باذنه في النقل للقبض حصل القبض المفيد للتفرق سواء كان
المكان الذي نقل اليه يختص به البائع او لا لكنه ان كان للبائع صلا
المشتري غاصبا له اذ لم ياذن في النقل اليه مع صحة القبض المفيد للتفرق
ففي تفصيل المتن بقوله لما لا يختص بالمال في كون المشتري غير غاصب
وكونه مستقرا فنقول ان في النقل للقبض كان عليه ان يقول اليه اذ هو
محل التفصيل كما اشار له بعد بقوله الذي اذن في النقل اليه **قول** بنقله اي
نقل المشتري له ولو بناه له وان اشترى حيزه بعده او اشتراه مع
الغير صفقة مالم يكن تابعا غير معقود كما البئر الموجود حال سائر البئر
ونقل الحيوان امره بالانتقال مع انتقاله ولا يكفي ركوبه واقفا ولا
المخاض الرقيق والحلوس على الغرائس المبيع نعم يرد ذلك الدافع
من ضمانه لما علمت من ان المدار في ابر الدافع من الضمان على استلزام
المشتري بوجه ما حل **قول** اي ينقله اي الى محل اخر ولا يكفي اخذه ومشيته
به ولو مدة طويلة كما قاله ممر وبحث فيه في وقال يكفي تسليمه
لانه بعد نقله **قول** المشحونة بالامتنعة اي الغير الصغيرة كحصى وجمل
معاون اي فلا يشترط تحصيلها منه ومثل السفينة في ذلك كل ما يبعد
ظرفا في العادة فنظر الحيوان لا يبعد طرفا عادة فلا يشترط القاماعا
ظهره ومن الامتنعة الات السفينة **قول** نظر المرفق قدم الدليل
المعاني على النفي لعمومه وكونه يدل على النقل والتفريق والحديث
يدل على الاول فقط **قول** وروي الشيخان الحديث فيه ذكر الطعام وهو منقول
وقياس عليه كل منقول كما قاله الممر وكونه جزءا لا يبين قديلا هو لبيان
الواقع او قيد للامتنعة بقبضه من غير تقدير ويقاس على منع بيعه له

بقية التفرقات وكان حق الشئ ذكر ذلك كما عبر به الجلال العالي في سائر الاصل
لما يختص ببيع به يقتضي انه لو نقله الى مشترك بين البائع وغيره
حصل القبض ولو بغير اذن قائله المستوي وفيه نظر والمعتد ان لا يحصل
القبض بالنقل اليه كما هو قضية النظر في اي فلا بد من اذن فيه ايضاً
مع النقل مستوي فالاولى ان يقول لما ليس للبائع فيه حق اي خاص فلا
يبرر الشارع والمسجد ونحوها لان حقه منها عام ولا يحتاج الى اذن
او داره المستوي اي اول غيره ولو لم يكن رضاه من البائع وان حرم او
به ولو بغير اذنه ووصية وعارية فان قلت لا يستلزم على هذا قوله
ان المستوي لا يعبر مع ما ياتي انه بالاذن معبر للبيعة قلت لا يستلزم
لما ياتي ان له اذنه من يستوي في حقه له المنفعة لان الحق انتفاع راجع اليه
وما هذا من هذا لان النقل للقبض انتفاع يعود للبائع بغير اذنه
فكفي اذنه فيه ولم يكن محض اعاره حتى يمنع ويحتمل في هذه معبر
باعتبار الصورة الحقيقية هي في قال ع ش وقضية انما لو تلفت
البيعة تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظ لما ذكره من انه في الحقيقة ثابت
في استيفاء المنفعة عن المعبر المستقر في النقل للقبض فلا بد من
ذلك وان لم يكن له حق الحبس فيقول اذنت لك في النقل للقبض
لان يده عليه حسيته حل ولا بد ان يقول اذنت لك في النقل للقبض
اليه اي الى المحل المختص به كما يدل عليه قوله فيكون معبر اليه اي الخبز
الذي اذنت في النقل اليه فان لم ياذن الا في النقل بان قال اذنت
لك في نقله او نقله لا للقبض ع ش لم يحصل القبض اي ان كان
له حق الحبس قاله السبكي وغيره وضعف في كلام السبكي واعتمد
التعيم اي سوا كان له حق الحبس ام لا ايضاً لم يحصل القبض المعتمد
للتصرف في الخبز لان يد البائع على غيره فتكون يده على المبيع الذي فيه
ايضاً حل وان حصل الضمان اليه وكذا الضمان المعتمد فينبغي على
الاول انه لو تلف في عند المشتري لم يخرج مستحقاً ان المالك يطالب
المشتري وهو يرجع على البائع بما يؤوله من بدل وفي رجوعه على
البائع به تلفه عنده نظر لانه من صرته ويتبين انه لا عقد فيرجع

بمنه

يضمنه على البائع ان كان قبض والا سقط عنه ويقتضي على الثاني
انه لو تلف عند المشتري بل او عند البائع فمما لو رجعه المشتري له
للتوفيق به ان كان له حق الحبس فان العقد لا ينفسخ ولا يسقط
المن عن المشتري لان هذا القبض لا في نقل الضمان عن البائع
وعبارة من قوله وان حصل لضمان البائع فلو خرج مستحقاً بعد
تلفه عزم يده له الحقيقة ويرجع به على البائع ولا يستقر عليه المن
لو تلف وكان غير مستحق بل ينفسخ البيع لان يد البائع عليه الى
الآن وهو يدل على انه ضمان بدفعه **فقط** ولا يكون معبراً للخبز لان
لان اذنه في مجرد النقل لا يقتضي رفع يده عن الخبز فتده على المبيع
حسبه حل فكل ما تائب عن البائع في النقل بخلاف ما اذنت له في
النقل اليه لاجل القبض وتقل فقد ارتفعت يده عن المبيع فيكون
معبراً للمحل وعبارة ع ش قوله ولا يكون معبراً للخبز اي بل يكون
المشتري غاصباً له ومحملاً اذ اذنت له في النقل ولم يقل في غير الخبز
وما اذنت له في النقل لخبزه الخاص به ولم يكن اذنت في النقل
اليه لاجل القبض فلا يكون غاصباً ولا يكون البائع معبراً له لان
يده على المبيع من مكانه الى مكانه الاخر تامل **فقط** في غير مختص
البائع به ومحملاً ان وضع ذلك المملوك والمعار في ذلك الخبز
ياذن البائع **فقط** في قوله ما لا يختص بان تغيب ما ليس **فقط** وان
كان المقتول خفيفاً فتعبد لقول المص بتقله بما اذا كان المبيع
ثقل **فقط** ووضع المبيع اي الخفيف وقوله بين يدي المشتري اي
حيث يتناول يده وان يكون اقرب الى المشتري منه الى البائع **فقط**
بين يدي المشتري ليس قيداً بل وكذا عند يمينه او يساره او خلفه
حيث سهل تناوله فالمراد بكونه بين يديه ان يكون في مكان يلاحظه
فقط فيمن ان قفاضه غير بالذم لانه يلزم من الاقباض القبض **فقط**
لم يضمنه اي ما لم يضمن يده عليه ويستولي عليه والا فبضمه كما في حل
وقوله لم يضمنه اي ضمان يده وقوله وما ضمان العقد فيضمنه بهذا
الوضع حيث لم يخرج مستحقاً بمعنى انه لو تلف لم ينفسخ ويستقر

عليه المن بآمره وكذا بغيره على الدراج خلا فالتم فخرج مستقفا
 اي وتلف لم يقضه اي لم يباليا ببدله لانه لم يصنع يده عليه وحيث ان
 المد لا بد فيه من وضعها حقيقة في نفسه وفي بعض الجزاء السامع
 عبارة مرفوعة ولو باع حصة من مشترك لم يجز له الاذنه في قبضه
 الا باذن شركته والا فالحاكم فان قبضه البائع بلا اذنه صار طريقا
 في الضمان والقرار في الظاهر على المشتري على ما بالمال او جاهل الحصول
 التلغ عنده وان حصل بعضهم ضمان البائع بحالة الجهل لان يد المالك
 في اصلها يد ضمان وام يوزن الجهل فيها فخر وفه واذن الشريك شرط
 في حمل القبض في المنقول لاني العقار لان اليد على المنقول حسيمة
 وعلى العقار حاكمية هـ جـ لـ وقال سم اذن الشريك شرط في صحة القبض
 وضعه شيخنا والمعتد عند مـ انه شرط في حمل قبض المنقول لاني
 صحة والزائد امانة اي ان كان الباقي للبائع او لغيره واذن المالك
 في القبض وشرط اي بيد المشتري بقرينة ما سياتي من الاستدلال
 عن محل العقد اي بمجلسه وان كان بالبلد عـ شـ مع اذن البا
 في القبض بان يقول اذنت لكم في قبضه او تسليمه وانظر ما الحكمة في
 تنبيه الم على هذه العقيد في بعض الصور ومن بعض مع ان جميع
 صور الباب على حد متوالي هذا التقييد كما قرره شيخنا مـ في
 زمن وابتداه من العقد ان لم يكن للبائع حق الحبس والافس
 حين الاذن شيخنا والتقريع فيه لا يسمع لان ظاهره ان المراد
 انه شرط في هذه الحالة تقدير التقريع وليس بواضح لانه ان
 كان مشعولا بامتنعة المشتري لم يشترط تقريع لا حقيقة ولا اقتورا
 وان كان فارغا فلا معنى لتقدير التقريع مع عدم بقوله وان
 كان مشعولا بامتنعة غير المشتري فلا بد من التقريع بالفعل
 فليتامل سم وسـ لـ واجاب شيخنا بان هذا الاشكال لا يتوجه
 على كلام المؤلف الا عند جعل التقريع معطوفا على المضي الواقع
 في كلام الم فان جعل معطوفا على معنى الواقع في المضي وقيد
 يكون مشعولا بامتنعة غير المشتري فلا اشكال في كلامه ويندفع

الاشكال

لما اشكال اي عند جعله منصوبا على كونه مفعولا معه وكان المولى للم
 تقديم قوله في غيره على قوله والتقريع لما علمت انما ان التقريع شرط في
 كل من المنقول وغيره واجيب بان جري على الغالب من ان التقريع
 لا يكون في المنقول **قوله** لان الحضور اي حضور المبيع الى مجلس العقد
 ليقض فيه وقوله فلما استقطناه اي الحضور والمعنى وهو المستقمة
 في الزمن اي في اعتباره **قوله** يعنى اعتبار الزمن ويترتب على ذلك انه
 اذا تلف قبل مضي الزمن يكون من ضمان البائع او بعده يكون من
 ضمان المشتري بر ماوي **قوله** اشترط نقله او تحليته اي مع التقريع
 ايضاً والمعنى انه لا يكفي بمضي زمن امكان النقل فقط بل لا بد مع
 ذلك من النقل بالفعل كان يوجد النقل في الزمن الذي حصل بعد
 امكان الوصول اليه وليس المراد انه لا بد من زمن بعد من امكان
 الوصول يوجد فيه النقل بالفعل فيكون الحاصل بعد امكان الوصول
 زمانين احدهما يمكن فيه النقل والآخر يوجد فيه لان اعتبار نقل ذلك
 لا معنى له عـ شـ وكان عليه ان يقول اشترط نقله او تحليته وتقريعه
قوله اي كـ اشترط ذلك في الحاضر **قوله** وتبيري بما ذكر اي معنى
 زمن يمكن فيه قبضه وقوله اولى وجهه الم ولو يتر ان ما في المصل
 يؤمن ان مجرد الوصول كافي عـ شـ **قوله** وان كان المبيع حاضرا هـ شـ
 تقييد لما تقدم في المقام من قوله وقبض غير منقول وقبض مفعول
 الحاضر محل ما تقدم اذ كان حاضرا يحمل العقد وليس بيد المشتري
 كما بينا عليه هـ جـ لـ وقال عـ شـ انه معنوم قوله في غائب وهو غير
قوله ولا امتنعة فيه لغير المشتري بان لا تكون امتنعة بالكلية او فيه
 امتنعة للمشتري فان كان فيه امتنعة لغيره فقد تقدم في المقام انه
 يشترط تقريعه بالفعل ولا يكفي معنى زمن ذلك **قوله** معنى زمن
 يمكن فيه النقل فظاهره وان كان ذلك المنقول خفيفا ككتاب او رافعا
 له ببدلة فلا بد من مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناول ذلك الثوب
 ولا يكون معقوضا بنفس العقد **قوله** امر ثانيا للتأخير اي وقت القبض
 اي كوقت التزاعى ولو حكما فيتمثل الغائب بان يلاحظ صفة

المعرب ان يقول بعد كان
 المتناول وايد شرط انه
 قوله فيكون الحاضر
 مخرج على المشتري في المتناول

التي اراها قبل **قوله** والا فكل البيع اي وان كان لا يغلب تغيره في المدة
 الحاصلة بين العقد والقبض صح القبض والا فلا **قوله** فزوع اي ثلاثة
قوله له استقلال اي بمعنى انه لا يتوقف صحة قبضه على تسليم البائع
 ولا اذنه في القبض ولكن لو كان المبيع في دار البائع او غيره لم يكن
 للمشتري الدخول لا خذه من غير اذنه في الدخول لما يترتب عليه من
 التفتة وهتك ملك الغير بالدخول فان امتنع صاحب الدار من
 تمكنه جاز له الدخول لاخذ حصته لان صاحب الدار يمتنع من
 التمكين بصيرته لغاصب المبيع ع من علم **قوله** فان استقل به لزمه
 رده اي عصى بذلك ولو لم يردده فلو قال له البائع ثم اذنت لك في قبضه
 عني لم يصح لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما اذا لم يترك الدخول **قوله**
 ولا ينبغي نزع اي المشتري فيه وقوله لكنم يدخل في ضمانه اي ضمان
 وضمان عقد كما اشار اليه بقوله لم يبال به ان خرج مستحقا اي وتلف
 وليستقر ثمنه عليه اي ان تلف ولم يخرج مستحقا فمدايدل علم انه ضمان
 عقد وما قبله يدل على انه ضمان بدني وسيل والمعتد عند رده
 بضمن ضمان يد فقول المولى وليستقر ثمنه عليه حق وفيه ع من علم
 بضمن ضمان يد فقط لا ضمان عقد فاذا تلف في يده انسخ العقد
 ويستقر ثمنه الثمن ويلزمه المبدل **قوله** في كل ما مع ما عدا من النقل
 في المنقول والتخلية والتفويض من امتعة غير المشتري في غيره اي
 فيما بيع من الارض مقدرا بالذراع **قوله** ع من علم وفيه ع من علم
 اي قوله وسرط الخ علمه العزوع لانه سرط في القبض **قوله** نحو
 ذراع ولا بد من وقوع ذلك من البائع او نائبه ولو اذن للمشتري
 ان يتكلم من الصبرة عنه لم يصح لاتحاد القابض والمقبض ثم ع من علم
قوله من كيل او وزن الخ وان فعل به المشتري ذلك قبل شرائه
 فلا يكتفي بذلك الا ان بقي في الذراع او المكيال فلا يحتاج الى تعريفه
 واعادته **قوله** من ابتاع طعاما ليس في هذا دليل على خصوص المدة
 بل هو عام لما اشترى جزافا وغيره وهو غير صار في الدليل فغير
 الجزاف دل عليه ما ذكره وخبر الجراف بدليل اخر نحو ما تقدم فيما

رواه

رواه الشيخان عن ابن عمر كنا نشترى الطعام الخ ووجهه انه عينا
 الذي فيما تقدم بالنقل فدل على توقف المتاع جوازا على النقل
 لا على غيره من الكيل وكونه ع من علم **قوله** فلا يبيع حتى يتكلم اي ومعلوم
 ان البيع فرع عن صحة القبض لكن ليس في الخبر انه بيع تام مقدر
 بالكيل ولعلم اخذوا التقيد بذلك من المعنى او من دليل اخر
قوله امينا اي كمالا او وزنا او عددا فلو اخطا الكيل وما بعده
 فانه يتحقق ضامنا لتقصيرهم بخلاف خطأ النقاد ولو باع في فانه
 لم يضمن اذا تغذر الرجوع به على المشتري من كلفه اخره له فيما
 غلط فيه فقط دون اليقينة وعدم ضمانه لانه مجتهد بخلاف الكيل
 وما بعده واما القبان فيضمن لانه غير مجتهد في موقعه كالكيل
 والوزن والعداد ولو اخطا في التقدير وعدمه صدق النقاد
 بيمينه ولو اخطا القبان في الوزن ضمن كالمو غلط في النقش الذي
 على القبان ولو اخطا نقاش القبان كان نقش ما تميز به ان اقل او
 اكثر ضمن اي النقاش لانه ليس مجتهدا بخلاف النقاد كذا قال الشيخ
 عبد البر الاج وهو حق واعتمد ع من علم عدم ضمانه لانه غير
 مباشر ونصه اقول في تضمن النقاش نظر لان غاية انه احدث
 فيه فعلا يترتب عليه تغير المشتري وتغييره احباه والخاصل منه
 مجرد تغير وهو لا يقتضي الضمان وينبغي ان مثل خطأ الوزن والكيل
 في الضمان ما لو اخطا النقاد من نوع الى نوع اخر وكان المميز بينهما
 علامة ظاهرة كالريال والكتب والجيد والمقصود وما كان
 لا يعرف النقد بالمرّة واخبر بخلاف الواقع ع من علم وقوله امينا
 يتو لاه واجرته بالنسبة للمبيع على البائع كما يعلم من كلامه الاتي
 في باب التولية كاخرة احصاها الى محل العقد وبالنسبة للمشتري على
 المشتري واما اجرة النقل المتأجل اليه التسليم فعلى المشتري بالنسبة
 للمبيع وعلى البائع بالنسبة للمشتري كما ان اجرة نقد الثمن على البائع
 واجرة نقد المبيع على المشتري كما يعلم ذلك من كلامه لان العقد
 اظهره عيبا به ان كان ليرده **قوله** في الدلالة على البائع

اي ان كان المسمى به المسمى به المسمى به

قالوا شرطها على المشتري عند العقد ومدة ذلك قوله بعثك سالما بعدة
 مثلا سالما فيقول استرني لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليك فيكون
 العقد فاسدا قال **قوله** يصح القبض ويلزمه رده قال الشوبري ولو تعلق
 في يده ففي انفساخ التوجه بان صح المتولى منها المنع تمام الغرض وهو
 المال في يده حقيقة وانما بقي معرفة مقداره وهو المعتمد واما السو
 ا تلفه البائع **قوله** هو كذلك او لا ويرى قال الشيخ فيه نظر واما
 مرر الى الفرق **قوله** في ضمانه اي ليطالب به ان خرج مستحقا ويستقر عنه
 عليه ان تلف فهو مضمون ضمان يد وعقد باعنا من كالمقدم في
 الفرع السابق والذي عقب قوله فيكون معبر اليه كما قرره **قوله** مثلا راجع
 لطعام وللملح لان بكم الم تقدم لم ذكره في يرجع الضمير اليه **قوله** فليكن
 لنفسه اي يطلب ان يكال له لانه كيل بنفسه لانه لم يلزم علمه
 اتحاد القايض والمقبض فلا يصح ان يباين الكيل وان اذن له المالك
 كما قرره **قوله** وتكفي استدانته في المكيل ويترتب عليه ذلك
 انه لو اشترى ملاذا الكوز بواكذا واستقر جاز للمشتري بيعه
 ملاذا ولا يحتاج الى كيل ثانيا **قوله** ولو قال قبض منه بكذا
 ففي المختار قبض الشيء اخذه والقبض ايضا هدم البسط وابعاد
قوله بقيد ردة بقوله له اي لعمرو **قوله** ولا يلزمه بل لا يجوز له **قوله**
 بل يكفيه المعتبر في له وهو بكي للقايض وهو عمرو **قوله** واما قبضه
 للمر فليس ببيع اي لان قبضه لنفسه عن المدين يستلزم القبض عن الاذن
 والاذن في المستلزم اذن في طرعه فصيح في اللازم وان قصد في
 الملزوم شوبري **قوله** ولكل من العاقدين هذا هو الفرع الثالث
 وهو حال سياتي محترزه بالنسبة للثمن في كلام المصنف اي والمبيع
 معين وكان العقد لازما **قوله** ان حاق فوته اي وياتي فيها ما
 ياتي من اجبار الحاكم كلا ولا يقال انه تم متقدم مع المقابل لان
 هنا اعم والمقابل خاص بما اذا عين الثمن ولا ينافي اجبار الحاكم
 لهما قول المصنف لما في اجبار الحاكم لان اجبار الممتنع اجباره على تسليم
 صاحبه **قوله** لما في اجباره اي اجبار كل وذلك فيما اذا لم يتماثل

والا

والا فيجب ان كما علمت **قوله** فان تنازعا في المبتدأ مقابله
 محذوف في العلم به تقديره وان لم يتنازعا فلهما **قوله** اجبر الى
 بعد لزوم العقد **قوله** هذا اي اجبارهما ان عين الثمن كالمبيع وباع
 كل عن نفسه واما لو كان احدهما وكيل او وليا او ناضرا وقفا او عاملا
 قاضي فلا يجبر على التسليم بل لا يجوز عنه له حتى يقبض الثمن
 المذکور اي الحال ولو تباين ثمان عن الغير لم يثبت اجبارهما
 منهم ان عين الثمن وكذا ان كانا في الذمة فيجري بينهما ما تقدم **قوله**
 بان كان في الذمة اي والمبيع للمعبرين واما عليه وهو ان يكون
 الثمن معين والمبيع في الذمة وذلك في بيع الذم الواقع بغير لفظ
 السلم اذ لا يستتر طائفة قبض في المجلس ففي هذه الصور يجبر المشتري
 ان حضر المبيع في القبض الملاق كما قرره شيخنا **قوله** لرضاه قضيت العلة
 انه لو كان الثمن معين والمبيع في الذمة اجبر المشتري فراجع برماوي
 ونرى **قوله** باجبار او بدونه حق بالنسبة للمضغ والعقد حلالا
 بالنسبة للمضغ لانه اذا سلم متبرعا لم يزل المضغ اذا وفي المبيع
 بالثمن فيتعين ان تصور المسئلة باجبار الحاكم وقد يقال هو بالنسبة
 للاجبار فقط لما بعده فلا ينعقد في شوبري والذي بعده
 قوله فليبايع فصيح لانه لا يفسخ الا اذا سلم باجبار **قوله** اجبر مشتري
 فان اصر المشتري على الامتناع لم يثبت للبائع حق الحبس شوبري
 ان حضر الثمن المراد حضور عينه ان كان معينا او نوعه الذي
 يعقبي منه ان كان في الذمة فان ما في الذمة قبل قبضه لا يسمى
 نمنا الى مجاز اخ ط شوبري **قوله** مجلس العقد انما اعتبر مجلس العقد
 دون مجلس المضمومة لانه الاصل فلا نظر لغيره لانه قد لا يقع
 لهم حضور عند شوبري منهم **قوله** فان اصر اي بان لم يكن عنده
 مال يفي بتمنه وقوله او اصر اي بان كان عنده مال يفي بالثمن
 غير المبيع فيشبه **قوله** فليبايع فصيح قال هو بعد الموعود لا قبله
 والمعتد عند شيخنا في شأنه لا فرق ويرشد اليه اطلاق الثمن
 هنا وتقييده في مسئلة المصار قبله شوبري **قوله** بشرط حجب

هذا من المقتضى في قوله انما اعتبر مجلس العقد

الحاكم اي على المشتري قبل فسخ البيع ومعنونه ان البائع لو فسخ
قبل الجوعى المشتري لم يفسخ فسخه فليبرطاف قال شيخنا وهذا
الحج ليس من الغريب بل هو المحرر في اذ الغرض انه مفسر بخلاف
الحج بين الذين في المتن فهما من الغريب انه الغرض فهما انه موسر
فان لم يكن له مال بمسافة قصر بان كان دونها والخاص **فان** ان
المشتري ختم احوال لانه اما ان يحضر المتن او لا فان لم يحضره فاما
ان يكون معسرا او موسرا والموسر اما ان يكون ماله دون مسافة
العصر او فيها واذا كان فيها فاما ان يصير الى حضوره او لا **فان** حجر
عليه اي حجر عليه الحاكم وهذا يسمى بالحق القريب اذ يغارق حجر
الغلس في انه لا يبرح جمع فيه بعين المبيع ولا يتوقف على سوال
عنه ولا على فك الغاضى بل يتفك بمجرد التسليم على الوجه
ولم على نقض ماله على الوفا القدر البائع هنا خفي سلم باخبار
الحاكم ومن لم يوسم من غير اعتبار النقض اي نقض ماله عن المتن
كما في الغلس وفي انه ينفك على مونه نفقة موسر ولا يتعدى
للحادث ولا يباع فيه ملكا وخادم لا مكان الوقام غيره اي
اذا كان في المال سعة **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
كان ماله بمسافة قطري من بلد المبيع فيما يظهر فلو انتقل البائع
منها الى بلد اخر فالوجه كما يقتضيه ظم تعليلهم بالنظر بالتأخير
اعتبار بلد البائع لا بلد المبيع **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
ببطل حق البائع **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
بالغلس زيادة دينه على ماله وهذا ايضا فيه اليسار الذي هو
في المسئلة الا ان يقال المراد اليسار بالتمن وذلك يجامع حجر
الغلس واحدا **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
الا ابتداء في الدوام وظر واليسار بعد الحجر لا ينافي فيه **فان** حجر
التمن الموجل فليس للبايع الخ ومنه كان ليس له ان يطلب
المشتري برهن ولا ضمان وان كان غريبا وخاف العوت
لتقصيره بعدم اشتراط ذلك في العقد وهو محذور قول

فيما

فما سقا وفي الذمة وهو حال **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
هذا وتكون لو غائبة **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
في الاغاط المطلقة التي لما مدلول شرعي تحمل عليه غير معناها
المعوية والتولية اصطلاحا نقل جميع المبيع الى المولى بمثل الثمن
المثل او قيمة المتقوم ريعا وليتلك او ما اشتقت منه والاشراك
نقل بعضه بنسبته من الثمن بلفظ اشراكك او ما اشتقت منه
ومعناه لغة تصيره شريكا والمراوحة بيع بمثل الثمن او ما قام به
عليه به مع رجوع مورع على الاجزاء **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
اي لغة اي الزام كان الزم القضا بين الناس او الزم ففعل شي
قال في المصباح تقليد العامل بتوليه كما جعل العمل قلادة في عنقه
وقوله ثم استعمل فيما ياتي اي شرعا وكلامه نعم ان الاستعمال
المذكور قاصر على التولية وليس كذلك بل كل واحد من الاشراك
وما بعده استعمل في الشرعي بعد نقله عن المعوي ايض كان الاولى
تأخير قوله ثم استعملت الخ عن الجميع الا ان يجام **فان** حجر **فان** حجر
من الثاني وما بعده لدلالة الاول او ان النقل من هذه التلاف
اعنى الاشراك وما بعده الى المعاني الشرعية لم تنقل اليها خاصة
بل شتمل فيها وفي المعوية كخلف المالكين واذن اجدوها للاخر
في النصف اي فنقلها للمعاني الشرعية لا ينافي للمعوية لوجود المعاني
الشرعية فيها **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر **فان** حجر
بالمراوحة لانها في الحقيقة ربح للمشتري الثاني **فان** حجر **فان** حجر
قبضه ولزوا العقد وعلمه بالتمن او المستاجر او المرأة في صداقتها
او الرجل في عوض الخلع بان ولت المرأة على صداقتها بلفظ القيام
بان قالت وليتلك الصداق بما قام على فكانها باعته عوضه
بمهر المثل او الرجل في عوض الخلع ان علم مهر المثل فيها بان يقول
الزوج لاخر وليتلك عقد الخلع بما قام على فكانه باعته عوضه مهر
المثل لانه قيمة البضع الذي ملكته بالعوض الذي دفعته له ومثال
الاجارة ان يقول مستاجر دارك امثلا وليتلك عقد الاجارة بما

ل
ر
س

قام على وهو الاصح كلها ان كانت في اول المدّة والى فبالقسط منها فيه
علم الوجه وهذا هو المعنى الذي ولو قال المصنف لو قال مستحق شي بمقد
بدل من لكان اعم وقوله اي زى ولزوم العقد اي من جهة البائع
ستوا لزم من جهة المشتري ام لا ومنه اذا كان الخيار له او له او له
له البائع من عالم بغير ما اشتراه بيان لكل من المشتري والغير فلا بد
ان يكون كل من المشتري والغير عالما بالثمن قدر او صفته ومنها كونه
عرضا او موجلا الى كذا ويكون الاجل من حين التولية وان حل
قبلها لا من العقد فلا تصح التولية من غير عالم ولا لغير عالم
وعبارة زى ولهذا لو كان الثمن موجلا ليجب في حقه موجلا العقد
ذلك الاجل من حين التولية وان حل قبلها لا من العقد على الوجه
هو مثله من وعلم به انما البائع او غيره قبل قبوله ولو بعد
الاجاب اما علمه بعد القبول ولو في مجلس العقد فلا يصح ويكون
هذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلحهم
على من كما يعلم ذلك مما ياتي في قوله وليعلم ان ثمنه لان ذلك علم
في التولية والاشراك وما بعدهما انه خاص بالمراجعة كما هو الظاهر
المتبادر من كلام المصنف ولا يخفى ان الحق انما هو بيعت بما اشترت
او بما قام على خاصته من وعبارة طاف قوله كما يعلم مما ياتي انظر
علمه من اي محل ياتي فان قلت من قوله الا في وليعلم ان ثمنه
قلت ممنوع لان التفصيل المذكور من الجهل وعدمه لم يعلم مما ياتي
وعبارة ع على قوله كما يعلم ذلك مما ياتي انظر في اي محل ياتي وقد ظاهرا
اراد به قوله او قيمته في العرض مع ذكره لان المراد منه ان يقول له وليعلم
العقد بما اشترت وهو عرض قيمته كذا فان قوله وهو عرض لا ذكر
بعد الاجاب وقبل القبول ثم قوله ايضا وقيمته في العرض فذلك
بان العرض ما قبل العقد ومنه البرء وخوجه فيخالف قوله اي بغير
في المثالي اجيب بان مراده بالمثالي العقد فقط كما في ثم الروف
فيكون البرء متوقفا هنا فيرجع بقيمته لا بمثلهم وكذا غيره من المثالي
ولو قال او قيمة المتقوم وبه مطلقا ان انتقل اليه لكان اول

هذا

هذا العقد هذا صريح بنفسه وقوله خوبعت بما اشترت صريح بغيره
ولو سلمنا عن ذكر العقد من كونية على المعتمد ومن الكناية جعلته
لك بما اشترت مثلا قال على الجلال في العرض المراد به ما عدا
العقد والمثالي لاجل المقابلة شيخنا وهذا اول من الاول مع
ذكره اي العرض بان يقول وليتلك العقد بما قام على وهو عرض قيمته
كذا لغير عالم به وذكر العرض لدفع العلم لا لصحة العقد لانه يشترط في
البيع بالعرض ما لا يشترط في البيع بالنقد وانما كان ذكر العرض لدفع
العلم لا لصحة العقد لان الكذب لا يقتضي بطلان العقد ثم روي
ايضا وصيه ان المشتري عالم بالثمن فاي حاجته الى ذكر العرض وفيه
انه لم يذكر الى لغير عالم به لان العرض من ذكره الى علام به حل وبه
اي بعين الثمن الاول مطلقا اي مثليا او منقوما حل بان انتقل
اي الثمن اليه اي للمتولى كان انتقل اليه بهيمة او امرئ بان كان البائع
وهب الثمن للمتولى او دفعه اليه عن دينه فياخذ المبيع بعينه ما
اشتراه المتولى وهذا بعيد انه ان انتقل اليه الثمن لم تصح التولية له
بعينه تامل سم على المبيع عن علم في عقد التولية اي حيث علم
ان عقد التولية بيع لظهور انها بيع بالثمن الاول لما سياتي ان فاضل
المتزبل على الثمن الاول اي سواء ذكره كان قال بما اشترت او لم يذكر
واما ذكر العقد او البيع فلا بد منه فلا يكفي ان يقول وليتلك هذا بديل
يكون كناية كما تقدم وحيث كان لا يجب ان يقول بما اشترت او بما
قام على بل يكفي ان يقول وليتلك العقد كيف يجب عليه ان يذكر العرض
او قيمته وقد يقال يجب ذلك اذا وجب ان يقرض لذكر الثمن بان كان
المشتري لا يعلم لان الشرط ان يعلم المشتري ذلك ولو باعلام البائع به
حل حتى علم العاقد ان اخذه غايته لانه لما ذكر ان الثمن لانه
يشترط ذكره زى يتوهم انه لا يشترط علمه بما به عن ومنها المتعاقب في بيع
الربوي وبقا الزوائد المنفصلة للمولى وله مطالبة المتولى واذا طلع
المتولى فيه على عيب قديم اي موجود عند البائع رد على المولى لا على
البائع وان قال ابن الرفعة ظر نفس الشافعي تخيره ولو حط عنه الاول

هذا هو المعنى الذي لو قال المصنف لو قال مستحق شي بمقد

تأخير هذه المسئلة عن الاشتراك والمراجعة لبيانها فيها ايتم بل وفي
المحاطة كما قاله زري وعبارته وكالمخطا والبر او ان المولى الثمن او بعضه
فما في فيهما هذا التفصيل والمخطا ياتي في الاشتراك بل وفي المراجعة
والمحاطة فلو اخرج عن هذا كان اولى والاوهام انه لا عبرة بمطاميرى لم
بالثمن ومحتاج لهما اجنبيا عن العقد بكل تقدير ومراد المصباح بالمخطا
ما يشمل السقوط فيحمل ما لو ورث المولى الثمن او بعضه كما في سائر الرمي
وصورة الوصية بالثمن ما لو اوصى المالك لزيد بثلثي عبيده اذا بيع بعد
موته وقبل زيدا الوصية فباع الوارث العبد لزيد بثلثي في ذمته ثم ولى
بكر عقد البيع لعمرو بخازيد الموصى له بالثمن واستقطم عن المشتري من
الوارث وهو المولى فلا يسقط عن عمرو المتولى لان زيدا اجنبيا عن العقد
لانه ليس بالثمن ولا مشتريا وصورة الحوالة ما لو باع زيد لبكر عبيدا
بثلثي في ذمته ثم ان زيدا احال خالد ابدية الذي عليه علم بكونه باع
بكر العبد بعقد التولية لعمرو فخالفه المقتال واستقطم الدين الخصال
به عن بكر اى ابراه منه فلا يسقط عن عمرو لان خالد المقتال اجنبى عن العقد
بعد لزوم تولية اى من جانب المولى وظم كلامهم ان المخطا للكل او لبعض
باقي في الربوي وفيه نظر لانه يعتبر فيه التماثل حل وعبارة الربوي قوله
المخطا عن المتولى اى في غير عقد الربا المستقر فيه التماثل ولو بعد
التولية اى ولو قبل لزوم عيش والمناسب ان يقول ولو قبل التولية لانه
المتوهم فكل ما في البعض شامل للاثان صور المخطا عن المتولى شمل
اطلاقه ما لو كان المخطا بعد قبض المولى جميع الثمن من المتولى فترجع المقتا
المتولى بعد المخطا على المولى بعد ما حط من الثمن كالى او بعضا لانه
بالمخطا تبين ان اللازم للمتولى ما استقر عليه العقد بعد التولية واما
لو قبض الباقي بالثمن من المولى ثم دفع اليه بعضا منه او كله هبة فلا
يسقط بسبب ذلك عن المتولى شئ لان الهبة لا تدخل لعقد البيع الاول
فيها حتى يسرى منه الى عقد التولية عيش على ممر لان خاصية التولية
اى ما لذتها واشراك ببعض مبيع كتولية قد يوهب منها الشئ
انه لا حاجة لذكر الثمن واظهر منه في ذلك قوله في سائر الروض والاشراك

ماوان يقول المشتري لمن مر في التولية اشركتكم في البيع فقولته لمن مر
في التولية او هو العالم بالثمن كالصريح في انه لا حاجة لذكر الثمن اذ لو
اشترط لم يمتنع لكون المتولى له عالم بالثمن بتدبر وقضية التولية ايضاً انه
اذا كان الثمن عرضا لم يصح بالاشتراك الا ان انتقل العرض اليه الا ان
قال بما قام على فليتأمل ستم في شرطها من كون الغير عالما بمبيع
وقوله وحكمها ومنه المخطا فاذا حط كله بعد لزوم الاشتراك او بعضه
مطلقا عن المشتري الثاني لان الاشتراك تولية في بعض المبيع وحده وعبارته
في ان على الجلال قوله في احكامها المابقة منها المخطا ولو للبعض وان
لو كان حط البعض قبل الاشتراك لم يصح الا بعد ما يخصه من الباقي وانه
لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشتراك لم يصح او بعده المخطا عن الثاني
وانه لو كان عرضا لم يصح الاشتراك الا ان انتقل هو ذكره مع قيمته فامر وانه
متى انتقل تعين الثمن منه وانه اذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على
المستند كإمر وعاش ذلك جعل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية ايضاً
وغير ذلك من الاحكام كقولته اشركتكم فيه اى في العقد او في هذا
المبيع او في بيع هذا ولا بد من ذلك اى من ذكر العقد او المبيع كما سيأتي في
كلامه فلو قال اشركتكم في هذا لم يكن بل يكون كناية وان كان ظاهر
كلامه كاصوله انه لا يشترط ذكر مبيع في الاشتراك ويشترط في التولية
حينما صرح بالعقد في التولية وسكت عنه هنا مع ان الامام انما يجب
ذلك اى تعين العقد في الاشتراك وقيس عليه التولية حل نصف مثل
الثمن اى في الشئ اى او نصف قيمته في العرض مع ذكر المبيع او نصفه
مطلقا ان انتقل اليه وان لم يذكر الثمن حل فيتعين النصف ويعمل
وجهه ان عدولهم عن بيعك ربيع بنصف الثمن الى اشراكك في نصفه
قرينة على ذلك والمعنى ان اشركتكم فيه يجعل نصفه لك بنصف الثمن في
ومع ذلك فيه شئ وبقي ما او اشركتكم به ثمة ثم قال لا غير اشركتكم في
نصفه فمبين هل يكون له النصف او الربع فيه نظر والاقران ان
لم الربع لان عدولهم عن قوله بنصف الثمن الى قوله بمعين قرينة على
انهم بيع مبعده وكانه قال بعتك ربعين عيش على ممر لم

يصح الجعل بالبيع ظاهره وان قال بعده بنصف الثمن او نحوه وينبغي
ان جعل البطلان مالم يعنى جزء من الثمن فان ذكره كان قال اشركت
في شئ منه بنصف الثمن او بربعه كان قرينة على ارادة ما يقابل منه
المبيع فصح ويكون في الاولى شريكا بالنصف وفي الثانية شريكا بالربع
مع شئ فلو اطلق الاشراك كقوله اشركت في هذا العقد فلو اشرك
سليمان اشركا فيه ثالثا فقياس ما ذكرنا ان يكون شريكا بالنصف وحين
الزركشي ان يكون كاهدها فيكون شريكا بالثلث حل كما لو اقرت
لزيد وعمر ولا في ذلك هو المتبادر من لفظ الاشراك نعم لو قال بربع
الثمن كان شريكا بالربع كما تقدم في اشركت بنصفه بنصف الثمن
وتوهم فرق بينهما بعد ذلك قال الامام يشترط ذكره وكذا يشترط
في التولية ولا يكفي اشركت اى في صراحة التولية والاشراك بدليل
ما بعده مع شئ وصح بيع مراجعة اى وحقها مما في معناها من غير
تولية واشراك لان خاصتهما الترتيل على الثمن الاول حل اى صح البيع
المشتمل عليهما وقوله وربع درهم بالجبر والنصب على العطف او على القسوة
معه والرفع بعده ولم يذكر معنى المراجعة والمحاطة لغة وبشرط
ويجوز ان يقال هو امصدر ان لراج وهاهنا لغة فيكون معنى
المراجعة اعطاء كل من اثنين صاحبه رجاء والمحاطة نقص كل من اثنين
شيئا مما يستحقه صاحبه اى بمنزلة اى في المثلى اى وبقية في العرض
مع ذكره وبه مطلقا ان انتقل اليه اى قياس ما تقدم في التولية
والاشراك حل لكل عشرة او على كل عشرة ولو قال وربع درهم من
كل عشرة صح على الاوجه ثم ان اراد تعيلا فكاللام ولا فلا يلزم
ان من كاللام لئلا يلزم القائل وربع درهم مروي وده
استلحق لعشرة عيان ثم روده بفسخ الممثلة وهي بالفارسية عشرة
ويان واحد وده بمعنى ما قبلها وانزه بالذكر لوقوفه بين الاعيان
واختلافهم في حكمه قال شيخنا الشيباني والحاصل ان رده اسمه
لعشرة ويان من يارده اسم لو احدى وظه هذه العبارة ليس هو الراد
يوهم ان ربع العشرة احد عشر بل المراد منها ان ربع العشرة واحد
فقط

فقط وحق كان الظن للمص ان يقول كل بدل هذه العبارة ورج
ده ياريد ووده كما علمت عنه بان لفظ يار في اللغة الفارسية
لا يدل على الواحد الا اذا ضم اليه رده فلد لك ذكره التام متصفا
اليه فتكون ده قرينة على ذلك وليست مقصودة بخلاف ذلك في تلك
اللغة فانه يدل على الواحد سواء انضم الى لفظه ام لا وفيه من
على مر ما نصه لا يقال قضية هذا التعبير ان ربع العشرة احد
عشر فيكون مجموع الاصل والربع واحدا وعشرين لانا نقول لا
يلزم تخريج اللفاظ العجينة على مقتضى اللغة العربية بل ما
استعملته العرب من لغة العجم يكون خارجا عن عرفهم وهو هنا
مخترعة ربع درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه وربع ده ما يصير بها
احد عشر وصح بيع محاطة اى ولو في تولية واشراك حل
بما اشترت وحط الخ ولو اشترى بمائة والتمن ستعون وعشرة
افرام من احد عشر جزا وحط ده يارده الظن تعين النصب هنا
بعد الجرد والاولى ان يقول وحط ده يار من ده يارده لان
يار اسم لواحد ويصير المعنى وحط درهم من كل احد عشر وحط
من كل احد عشر الخ بيان المراد من العبارة وان كان ظاهرها غير
مراد واحد من احد عشر باعتبار انضمام الواحد الى العشرة
ويدخل في بيعت بما اشترت الخ صورة المسئلة ان المولى قام عليه
البيع بثمن ومون اشترى به والمشتري عالم بهما تفصيلا فاذا قال
المولى بعثك بما اشتريت لم يدخل المون في عبارة فلا تلزم المتولى
وان قال بعثك بما قام على دخلت في عبارة فلا تلزم المتولى واماله
لم تكن هناك موعن ولا فرق بين العبارتين واما لو كان المشتري جاهلا
بالمون فلا بد من ذكر البائع لما في العقد ليصح ويقال يدخل في
بيعت بما قام على المون لانهما مذكور في مرجح فلا معنى لدخولها تامل
وقوله ويدخل في بيعت بما اشترت او وليت العقد او اشركت
في هذا العقد ولا يخفى هذا ابيح المراجعة والمحاطة كما قد توهم من
صنيعه وكذا ما بعده شامل للاربعة في زمن خيار المجلس متعلق

فقط

بالخط والزيادة واما الوصل في المراجعة بعد الزوم للعقد الاول
وقبل لزوم عقد المراجعة اي بعد جريانها وقبل لزومها لم يثبت
المشتري فلا يخط عنه في الخط عنه بعد لزومها وان وقع الخط قبل
جريان المراجعة فان خط الكل لم يحن بيعه بل غلط قام على وجه
بلغض الشرا وان خط البعض جاز بلغض الشرا ولا يجوز بلغض الباق
الا بعد استقاط الخطوط من كل وقال في مثل مفهومه ان هذا احسن
في خيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو مضمون ويدخل في بيع
بما قام على من ومعنى هذا الدخول ان تضم هذه المون للمشتري
يقوله قام على بكذا وقد بعته بما قام على ورجح كذا وليس المراد انه
يطلق ذلك وتلك المون فوهذه منه للجهل بها حارجا عما يشترط
اما اذا كان عالما بها فتدخل وان لم يذكرها بخلاف اجرة عمله وعمل
المنطوق عنه فلا تدخل الا اذا ذكرها وان علم بها المشتري ويدخل
فيما قام على المحسوس بخلاف خلاص المصنوع بالو العرق ان المحسوس
لا بد منه فالمشتري موطن نفسه عليه والبايع ايضا ويرعى يتفاوت
المن بسببه ولا كذلك المصنوع فتدخل في قوله بخلاف خلاص
المصنوع اي ان حدث غصبه عند المشتري اما اذا كان ذلك قبل
البيع فتدخل في المون للمرض القديم وهذا يجمع بين التناقض في ذلك
كاجرة كمال واجرة مناد للمتن واما المبيع فعلى البايع وقوله للمتن
المكيل اي قايها على المشتري واما كمال المبيع فاجرة على البايع حـ
قال شيخنا محل كون هذه المذكورات او قيمتها تلزم المتوفى اذا كانت
بعقد والى بان كانت بعقد عقد كان كمال شخص من غير عقد او دل
عليه الدلال من غير عقد او صيغة من غير عقد فلا تلزم المتوفى
هـ وعبارة الا يعاب هذا كله كما هو مضمون ان وقع عقد نحو اجارة ثم
ما وقع به العقد والالو فعل ذلك بلا عقد ثم دفع له نحو اجارة كمال
المتبادر فلا يدخل ذلك لان متبرع به فغيبه له فانه رعا نومه
والمحكم في ما ذكر العرف اي عرف التجار فما عده اهلهم من موانع التماس
دخل والافلا وانما يرجع اليه فيما لم يقصوا عليه على شئ والاعمال

كما
بما قالوا وان فرض ان يخالف العرف الا في نظر ذلك هو ودلال
للمتن اي واما المبيع فهي على البايع ولو بشرطها على المشتري عند
العقد ومن ذلك ان يقول بعثتك بكذا سلما لان معنى ذلك ان الدلا
عليك وكيفية التزام المشتري ذلك ان يقول استرنيته بكذا ودرهم
دلالة للمتن بانه كان عرضا فاستاجر من يعرضه للبيع ثم اشترى
السلعة به شوبري في الثلاثة هي قوله وحارسه في مكان
اي قد اشترى لاجل المبيع بخلاف ما ياتي في قوله وفي معنى اجرة عمله
اي قوله كمكثري فان صورته ان البايع كان مكثريا له لا للمبيع بل
لشئ اخر شيئا وعبارة في قوله وفي معنى اجرة عمله التي لا تشافى
بين هذا وقوله اولا ومكان لان ذلك فيما له الشراء لاجل ان يصنع
فيه وهذا فيما اذا كان مستحقا له قبل الشراء وصنع فيه وتطيق
دار كتيبيصها بخلاف تزميمها لانه لا يستحق العمل من ان ادعى المعتاد
للمشترى اي وان لم يحصل ذلك بل وان حصل منه المرض في شئ ولا جرة
طبيب وقزم باجرة الطبيب من الدوا ولا يدخل مرطاف ان اشتراه
مريقا اي وان استمر مرضه وتزايد عنه لان ما حدث عنده من انار
الاول بخلاف ما لو اشتراه سليما ثم مرض عنده فانه لا يحسب عليه
شئ ويبيع ذلك في مقابلة العوائد المستوفاة من المبيع اي ما
استحق استيفاؤه من فوائده ان وجدته والى فقد لا يحصل منه
فوائده ومع ذلك لا يدخل شئ مما رعى من طاف لاجرة عمله بالرفع
عطفا على قوله ومون استرباج وبالجر عطفا على مدحول الكاف
وهو الاحسن ليكون فيه اشارة الى ان هذه من جملة موانع الاسترباج
وطريقه اي طريق ادخال اجرة عمله والعمل المنطوق به ان يقول
ما ذكر اي فما تقدم كانت صورته ان يقول بعثتك بما قام على ولم يقل
وهو كذا وكذا حيث كان عالما به فتدخل فيه ما تقدم لاجرة عمله فان
اراد دخولا ذكرها في العبارة ورجح بالجر عطفا على كذا المحذور
او بالنصب معنولا مع اجرة مستحقة اي الشئ الذي يستحقه البايع
بملك او اجارة وليعلم هذا شرط للصحة وسكت عن هذا وما

لم

بعده في الترجمة فكان حقه ان يقول وما يتعلق بذلك والمراد
 بالعلم هنا العلم بالقدرة والصفة ولا تتلحق المعاينة وان كنت في ذلك
 البيع والجاراة فلو كان الثمن دراهم معينة غير موزونة او حنطة
 غير متكيلة لم يصح علم المبيع **قوله** ومثله في من قال ع من عليه
 ويخفى ان محل عدم الصحة ما لم ينتقل المبيع للمتلوي والمراد ايضاً علمها
 قبل العقد كما في **قوله** اي المتبايعان بولية او اشراك او مخاطبة
 او مراجعة **قوله** اي بما قام به لم يان فيه بخوكا بعه مع انقله نحو
 كنت وحصل ولعله حذف من الملك لدلالة الاول على ذلك طاف
 وتلغى فيما قام علمه بالقيمة في جواز الاخبار ان كان من اهل الخبرة
 والا فليس بالعدلين يقتومان او واحد اعلم ما ذكر بعضهم قات
 تنازعاً في مقدار القيمة التي اخبر بها فلا بد من عدلين فان لم
 يتفق ذلك تخالفاً لانما اختلفا في قدر الثمن وبغض بالدرين
 عن من الروض ما يوافق **قوله** وليصدق في هذا شرط لدفع
 المثل كما يعلم من قوله الا في فلو شرط ترك الخيار في اي حيث كان
 علم المشتري يكتفي بما اعلام البائع ولو قبل العتول وبعد الميعان فان
 لم يصدق في الموضع العقد **قوله** بقدر ما استقر عليه العقد اي عند
 النزوم فلو اشترى شيئاً ثم خرج عن ملكه واشتره ثانياً باقل من
 الاول او باكثر منه اخبر وجوباً بالخبر ولو بان الكثير من الثمن
 في بيع مواطاة فله الخيار ان باعه مراجعة **قوله** وبما يعرف
 المراد به ما قابل العقد **قوله** قيمته كذا في وقت العقد والامانة
 بار تقاعها بعد ذلك **قوله** من مولى اي ابنه الصغير لان
 قد يزيد له في الثمن **قوله** ان كان المانع اي الاول **قوله** لان المشتري
 علمه لقوله وليصدق باع وكان الاول ان يقول لان المتولي
قوله بعقد امانته اتم انه لو كان عالماً لم يمتح الى اخبر وهو
 كذلك وكذا كما يجب الخيار به قال **قوله** يشراه اي اشتراه هو
 وفي نسخة سراه **قوله** ولو ترك الخيار بشئ من ذلك اي الصادة
 بجميع ما تقدم بان سكت عن الخيار او اخبر كاذباً ويتعلق

لا يحصل الا بالبرهان لا بالخبر

ارادة الثاني واولى منه ان يقول فلو كذب في الاختيار **قوله** فابيع
 صحيح وحيث ان من جملة ما يصدق به اسم الشايع الاخبار بقدر
 الثمن وصفته وترك الخيار بذلك للجاهل مبطل للبيع وقد يجب
 بان المراد غير ما ذكرنا هو فغيره تفصيل وهو انه ان ترك الخيار
 به لجاهل بطل او لعالم لم يبطل **قوله** وان **قوله** جدير بان هذا انما
 يأتي اذا اريد من قوله فلو ترك الاخبار الى ظاهرها وليس مراد ابل
 معناها فلو اخبر كاذباً بالان الالف واللام للعهد والمعهود الخيار
 على وجه الصدق لان قوله وليصدق باع معناه وليخبر صادقاً
 وقوله لكن للمشتري الخيار محله كما هو ظم اذا لم يخبر بقدره ثم يبين
 خلافة اذ فيه لا خيار سوا بين ثانياً انه اقل كما صرح به **قوله**
 بقوله فلو اخبر عما شئت الخ او اكثر على المعتقد فان الخيار **قوله**
 للبائع لا للمشتري تدبر **قوله** لكن للمشتري الخيار اي فورا لانه حينما يبيع
 ع من على من **قوله** الى ذلك اي الى صحة البيع او اليها والى قبول الخيار
 للمشتري على الوجه الحق الا في كلامه والصحة اشار لما في المستق
 بقوله فان **قوله** صدق صح وبقول الخيار اشار له في الم بقوله نه
 والمشتري في الخيار **قوله** وستات الى اشارة الى ذلك اي في قوله فمختلف
 ان منه الا يزيد والمشتري الخيار له ولا ينافيه ان ما سياتي علم المرجوع
 لانه ليس مرجوحاً عنده طاف **قوله** واطلاقه الى خيار حيث قال في
 اخباره من غير تعييد بشئ ولا غيره وقوله اولى من تعييده بما
 قاله اي من قدر الثمن والاهل وغيرها وعبارته وليصدق في قدر
 الثمن والاهل والشرا بالعرض وبيان العيب الحادث عنده **قوله**
 فلو اخبر الخ وحي والمراد العلم للمشتري بالقدرة والصفة والسوء
 بالكذب **قوله** ومعتضاه صحة البيع مع ان العلم بقدر الثمن شرط
 لصحة الم ان يقال المراد بالعلم ما يشمل الظن القوي وهو حاصل
 مع اخبار البائع كاذباً **قوله** وباعه مراجعة اخذه من قوله سقط الامر
 وزعمه **قوله** سقط الزائد وزعمه اي بين ان العقد باعداهما
 فلا يحتاج لانشاء عقد كما توهم عبارة الاصل **قوله** فلتد ليس

فيه قصور اذ قد يكون معذورا في الخيار الاول كما قاله الرسيدي وعبارة
عنه قوله فليدليسم اي في الجملة فدخل المعذور هـ فلانه اذا رضى
بالاكثر الخ من هذا التعليل يوحى ان هذا لا يختص بالقدر بل بمثل
الصفة من الاجل وغيره فاذا لم يذكر اجلا اصلا وذكر اجلا اكثر مما يتبين
او ذكر صفة دون ما يتبين لا خيار له تامل جـ او خبر بمائة فيه
اشارة الى ان معطوف او محذوف وقوله فاخبر معطوف عليه فلم يلزم
عليه ادخال حرف العطف على مثله وقال بعضهم او عاطفة على خبر
والفا عاطفة على بان كما يشير له صنيع النـ وزعم غلط قال في
الروى اقتصر واني حالة النقص على الغلط وقياس ما عرف في الزيادة
ذكر المتقدم ولعلهم تركوه لان جميع التفاريح لا تأتي فيه هـ سمح
البيع لم حاجة اليه بل يوهى انه في حالة التكدب لا يصح وليس كذلك
ولعله انما اتى به نظر الرد على المقابل القائل في ذلك بالبطالان جـ
وعبارة اصله مع مـ مـ ولو زعم انه اي الثمن مائة وعشرة مثلا وان
غلط فيها قاله او لا انه مائة وصدقه المشتري على ذلك لم يصح البيع
الواقع بينهما مراعاة في الاصح لتعذر قبول العقد زيادة بخلاف النقص
بدليل المرش قلست الاصح صحته والله اعلم كما لو غلط بالزيادة
وما عدا به الاول مردود لعدم بثوت الزيادة لكن ثبت الخيار للبائع
كما لو غلط بالزيادة وهو الصورة المتقدمة في قوله فلو اخبر بمائة
فيان باقل ولا تثبت له الزيادة لانه مجهولة ولم يرض بها المشتري
برما وى وقد يقال حيث لم تثبت الزيادة فاي فائدة في تصديق
المشتري ان يقال فائدة بثوت الخيار للبائع وكذا يقال فيما بعده
تأمل فان لم يبين المقابلة في كلام المصنف فافهـ محتملا
اي يحتمل الشرع ويقبله بفتح الهم اي يمكنه يقبله الشرع ويكرها
نفس الواقعة جريدق هي بفتح الجيم وكسر الهمزة وسكون
التحيتة وفتح الدال المهملة اسم للدفع المكتوب فيه ثمن امتعت
وتحوها قل على الجلال وغيره لكن لم يوجد في كتب اللغة كالمصنف
والخيار والقاموس الجريدة بهذا المعنى وقوله فغلطت من باب

طرد كما في المختار مـ وروى من وكلى اي عنه او عليه جـ سمعت
اي بينته وعاد السماع يكون كما لو صدقه فيان في فيه خلاف الشيخين
والراجح صحة البيع ولا تثبت له الزيادة ولم الخيار للمشتري ثوبرى
فحكمها حكم تصديق المشتري المتقدم في قوله فان صدقه فلا تظهر
المقابلة بينهما واجيب بان المقابلة من حيث التفصيل
الذي ذكره وهذا هو المشهور حق والمعتدان الخيار للبائع هـ مـ روى
وله اي البائع الثاني تخليف مشتري مما اذا لم تغم البينة والا فلا والى
في تخليفه وما اذا بين اي ولم تغم بينة فان افامها فليس له التخليف
عنه على مـ انه لا يعرف ذلك اي الثمن مائة وعشرة وقوله قد ترقى
فان اقر فتكون كالتصديق السابق في المتن اي فثبت الخيار للبائع
ولا تثبت الزيادة وقوله امضى العقد الخ اي وله خيار لو احدى منهما
ولا تثبت الزيادة وقوله والمشتري جـ اي حين خلق البائع يمين الرد
وهذا لا يصح ترتبه على البناء المذكور لان البناء المذكور يقتضى تقيض
هذا اي يقتضى ان الخيار للخيار للبائع دون المشتري وقوله بما خلعت
عليه اي بالزيادة التي خلعت عليها البائع اي فثبت الزيادة على هذا
القول وقوله واصلها الى المرافعى وقوله كذا اطلقوه اي اطلقوا
هذا الحكم وهو ان الخيار للمشتري وقوله مقتضى قولنا الخ اي فلا
يطلق القول المذكور بل يفتى اليمين المردودة على القول بانها لا قرار
منعوض فيه ما ذكرنا فان حلف اي المشتري ما ذكرنا فهو عدم بثوت
الزيادة وبثوت الخيار للبائع كالاقرار اي من المشتري اي كانه
اقر بان ثمنه لا يزيد ودفع على البائع بما اى ردت فيها ثمنها الحق
واما ان يبينها على انها كالبينة لم ترد الا فيما اذا بين لغلطه وجر
محتملا اذ لا فائدة في البينة عند التيقن فكذا ما هو منطوقها
ففي مفهوم كلامه تفصيل ولا يعترض عليه فالخاص ان
انما قيد بهذا ليكون الرد في المسالتين اما لو بينا على مغالمة لم ترد
الم في الثانية دون الاولى وهي ما اذا لم يبين وجهها محتملا لان
البينة هناك لا تتمح فمح لا ترد اليمين لعدم فائدتها كالبينة

هـ شيخنا الخيار بين امضا العقد هذا مبني على الرجوع القابل
بثبوت الزيادة اما على الاصح فلا تثبت لم وللمبايع الخيار ثم مرد
شيخنا ما رصه قوله والمشتري مع انه حين حلف المالك بميثاق الرد وعلى
هذا القول تثبت الزيادة للمبايع كما اشار اليه ثم يقول بين امضا
العقد بما حلف عليه هذا والمعتد ان الخيار انما يثبت للمبايع
للمشتري ولا تثبت الزيادة والحاصل ان الزيادة لا تثبت للمبايع
في جميع الصور وان الخيار لا يثبت للمشتري في جميعها على المعتد
من خلا في بعضها وان التخصيص في ثبوت الخيار للمبايع وعدمه
كذا اطلقوه اي اطلق الفقهاء القول بان للمشتري الخيار اي انه لم يبيح
على ان الميثاق المردودة كالافراد والتصدق بقا او كالبينة ولو بيح
واحد من هذين لما قالوا ان الخيار للمشتري بل قالوا الخيار له لانه
تقدم في حالة التصديق ان الخيار للمبايع لا للمشتري وكذلك اذا
بين لغلطه وجه محتمل اي واقام بخته فان الخيار للمبايع لا للمشتري
وما هناك ذلك ايضا اي فالخيار للمبايع لا للمشتري على المعتد فلما
اطلق الفقهاء ذلك اي لم يبيحوا على ان الميثاق المردودة كالافراد
او كالبينة قالوا للمشتري الخيار ولو بيحوا على واحد من المتقدم
لنفوا عنه الخيار شيخنا وتفسير شيخنا للمصنف بالاصحاب لا يناسب
صنيع الم و ذلك لان المراد بالاصحاب اصحاب الامام وهذا
يناسبه قوله فان المتولى والامام والغزالي الخ فان هؤلاء ليسوا
من اصحاب الامام وانما هم من اكابرة الفقهاء وقال شيخنا في
قوله كذا اطلقوه اي عن المصنف على ان الميثاق المردودة كالافراد
اذ كويحوا على ذلك لم يقولوا ان للمشتري الخيار اذ لو اقر
الخيار للمبايع لا للمشتري تخالف فيها اذ صدق وفيه ان الم
يطلقه بل بناء على ان الميثاق المردودة كالافراد الا ان يقال
انهم اطلقوه في كتبهم ومقتضى قولنا ان هذا اشارة الى
ما اقول بالرد على القول بانها كالافراد ولم يشر الشيخان الى
البناء على انها كالبينة لما علمت ان ذلك انما ياتي في المسئلة الثانية

وهي

وهي ما اذ بين واما في الاولى فلو بينا على انها كالبينة لم ترد
اذ البينة لم تسمع في هذه الصورة فلا ترد الميثاق اي فلا
خيار للمشتري تفسير باللازم لما في قوله ما ذكرنا اي لان المراد بما
ذكرنا ما قدمه وهو ثبوت الخيار للمبايع وعدم ثبوت الزيادة له
قال في الانوار هو للارد بيبى مع ش وقوله وما ذكرناه من
كلام صاحب الانوار فزاده به الاعتراض على الشيخين وما
ذكرناه من اطلاقه اي الفقهاء فان المتولى الخ وهو من اكابرة
الفقهاء او ردوا الى ذكرنا انه اي حلف المبايع بعد تكول المشتري
كالتصدقيق والتصدقيق اقراد ولا خيار للمشتري والصدق
بيع الاصول والتمار اي بيان ما يدخل في
لفظ المعتود عليه منها وما لا يدخل في قوله وهذا شروع في
في اللفاظ المطلقة التي تستتبع غيرها اي المعنى والافا
تناولته يقال انه سماها عرفا هو كل اي وشروعا وهي الشجرة
تفسير مراد للاصول هنا والافا هي جمع اصل وهو لغة ما بين عليهم
غيره ع ش وقال شيخنا في قوله وهي الشجرة عرض حصر الاصول
فيها ذكرها اكثر من ذلك كالدابة فانها اصل بالنسبة لما فيها
وكذا الدابة فانها اصل بالنسبة لغيرها وكذلك البستان والقرية
كما ياتي ذلك كله الا ان يقال اقتصر على الارض والشجر لان كونها
اصلا اصلين لغيرهما اشهر في العرف بخلاف غيرها وقال بعضهم
ان الارض شاملة لا مورا ربعة لانها تارة يعبر عنها بالمبايع بلفظ
الدار وتارة بلفظ القرية وتارة بلفظ البستان فلم يخرج من
كلامه الا الدابة تنضم مع الشجر لاربعة المذكورة فتكون الاصول
المذكورة هنا ستة فالمراد بالاصول الامور التي تستتبع شروعا
غير سماها لغة كما قاله على الجلال جمع مرة اي جمع معنى واحدا
فهو اسم جنس هي لها وجهها الحقيقي ثمرات وفي المصباح الثمر بفتح التاء
جمع على ثمار مثل جبل وحيال ثم يجمع الثمار على ثمر مثل كتاب وكتب
ثم يجمع ثمر على ثمار مثل عفت واعناق مع ما ياتي اي من قوله

سما

وخير مشترك وقوله وجاز بيع زرع بالوجه السابقة في الباب
فقد ترجم لشي وزاد عليه يدخل في بيع وحظه من كل ما ينبغي
المالك خال اولي ان يقول في بيع ارض مما ينبغي الملك لاني خور
مما لا ينبغي اخذ احد كلامه بعد ولو وكله في بيع ارض مما لا ينبغي
في التوكيل ما يدخل فيها لو باعها المذكورم رخصا في البيع حيث قال
فلو كان وكيل مطلقا وباع العرصة ودخل فيها ما يدخل في بيعها
لو باعها الموكل هم وعبارة عن شيء على م يدخل في بيع ارض ولو
كان البايع وكيل ماذ وتاله في بيع ارض من غير نص على ما فيها
ويبين ان مثله ولي المهور عليه بل اولى فانه نائب عن الموكل عليه
شرعا ففعله كفعله في بيع ارض في هذه الاربعة في اصطلاح
القطع القطعة من الارض دل وعش او ساحة هي في اللغة القفا
الذي لا ينافيه وقال من الغضا بين التا لا بينة والبقعة هي التي
خالفت غيرها انخفاض او ارتفاعا والعروة هي الغضا الذي بين
الدور مختار ومنه يعلم ان الغضا لم يتناول العروة والساحة
في معناها اللغوي بل اشار الى ان الارتفاع اربعة عرفا بمعنى
وهو القطعة من الارض لا يقيد كونها بين الدور عش وقد يقال
اذا كان معناها واحدا فلم يجوز ان يسميها وقال في المصباح البقعة من
الارض القطعة منها بضم الباء في الاكثر وتجمع على بقع كقرفة وعشوق
وبفتحها فتجمع على بقاع مثل كبة وكتاب وقال ايضا فيه ساحة الدار
الموضع المستقيم امامها والجمع ساحات وقال فيه ايضا عروة الدار ما احاطت
وهي البقعة الواحدة التي ليس فيها بناء والجمع عرش مثل كبة وكتاب
وعرشان مثل سدة وسجدان وهو عطف الساحة على ما قبلها
عطف الخاص على العام مطلقا اي بيما مطلقا غير معيد بشي وقيل
مطلقا عن النفي والاثبات فان قيد بنفي لم يدخل لاني البيع ولا في الرهن
او بالاثبات دخلت فيها بالنفي لا بالبيع ولو قال بما فيها او يحقونها
وذلك كلف قطعاً حتى في نحو الرهن او دون حقيقتهما او ما فيها
لم يدخل قطعاً واصول بقل البقل حفروا ان الارض في المصباح

والاضافة

والاضافة بالنسبة لما يجز معنى اللام فالاصول بمعنى الجذور وبالنسبة
لما يؤخذ بمنزلة مرة بعد اخرى بيان في الاصول هي البقل نفسه
كبيان المصباح والخيار فيدخل في البيع قال في المصباح البقل كل
نبات اخضرت به الارض او يؤخذ بمنزلة اى او اغصانه قال
خلالها فالما يؤلفه كلام الاصل عبارة الاصل واصول البقل
الذي يبقى ساقه قال م ر م او اكثر او اقل وان لم يبق فيها الا دون
سنة بحيث يجز مرة بعد اخرى فتغيره جرى على الغالب والضابط ما
قلنا سقت اي وكفصا فارسي وسكت بكسر السين وهو معروف
ومنه نوع لا يجز سوى مرة واحدة اى فلا يدخل وكالمنية والحنا
وهو علف النعام بالبرسيم قل وهذا تغيير مراد والا في المصباح
الوقت الغضبية اذا بيعت ويسمى بالقرط بكسر القاف وسكون
الراء بعدها المملة وهو تسمى بضم البرسيم والغضبية
ساقته وكل هذه المذكورات ما عدا النفع اسم للوقت فتكون
معروفة على قوله بالقرط وقوله ونفع معطوف على قوله كفت
ساقا وقيل بمهملته اى ساقته مفتوحة ونفع في اختيار
النفع والنفع تحفر وهذا بقلته وفي القاموس ان نفع
كحفر ودرهم برماوى وينفع بوزن سقر جلعش وهو شى
انزرى كاليا سمين ونرجس بكسر الهمزة وفي التونا الفخ والكسر
وهي زائدة لانه ليس في كلامهم فعمل كذا في القاموس وهو
زهر اصفر وهو البير ورقا ايضا زرك الراحه وقفا في المصباح
القفا فقال وهنزة اصل وكسر القاف اكثر من صحتها وهو اسم
لما تسميه الناس بالخيار والعمور والغفوس الواحدة قنطرة وارض
مقنطرة واذان قنطرة بعض الناس يطلق القنطرة على نوع يشبه الخيار
وهو مطا بق لقول الفقهاء في الربا وفي القنطرة الخيار وجهان
ولو حلف لا ياكل الفاكهة بحيث بالقنطرة والخيار يطلق بكسر التاء
قالته معروفة وفي لغة الاهل الخبز تقديم الطاعلى اليها والقائمة نفع
الاول وهو غلط لغفد قليل بالفتح مصباح وذلك اى وجب

وهو المردود

دخول هذه المذكورة وقوله والدوام والدام في كل شيء طول بقائه
عادة ولو سنة او اقل وكتب ايضا قوله لان هذه المذكورة كانت
للشبات والدوام لا يقال ما معنى الدوام مع ان مدتها قليلة وان
اخذت مرة بعد اخرى لانا نقول لما كان المعتاد في مثله اخذ ما ظهر مع
بقا اصوله اشبه ما قصد منه الدوام ولا كذلك ما يوجب دفعه
واحدة وعطف الدوام على الشبات عطف خاص على عام فيستقيم
اي يطلب ان يتبعه غيره ويؤخذ منه اي من الفرق ان جميع ما ينقل
الملك الى ان يظهر جعل الجعالة ولا بعد ان كالمع لان فيه نقلا وان لم
يكن في الحال فليتنا مل وقد يورث دخول في الوصية مع انه لا ينقل
فيها في الحال في من خوصته كوصية وعوض خلع وصداق وصالح
واجرة اي بان جعل الارض اجرة بخلاف ما لو اجرها فلا يدخل فيها ما
ياتي كما في من مروع في عليه من خواص كاجارة والمراة مما لا
ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الارض لان القرار اخبار بحق
سابق وعدم دخول غير الارض فيه لاحتمال جدوية قال
ومن التعليل اي ويؤخذ من التعليل السابق وهو قوله لان هذه
المذكورة ان الشبات والدوام وهو قياس في كل اولي لانه في ملك
ان دخول الفضل في اسم الشجرة اقرب من دخول الشجرة في اسم الارض
واستشكل عدم تناول اسم خول الارض للشجر اليابس بما ياتي من
تناول الدار ما اثبت فيها من وند وكوزه واحيد بان الوند
وكوزه انما دخل في اسم الدار لانه اثبت فيها لا انتفاع فصار كجزءها
بخلاف الشجر اليابس ومنه اخذ انه لو عرس على الشجر اليابس دخل
في مسمى خول الارض لصيرورته كالجزء واعتمد شيخنا ان قصد القوي
كما فلا يشترط وجوده بالفعل وكذا اذا جعلت دعامة لحدار او في
غيره او مرتبطا للدواب كالوندج مع زيادة وعلى دخول اصول
البقل اي واذ لجرنا على القول بدخول الخ وهذا اما على المعنى
الذي مقابله عدم الدخول وان لم يذكر هنا او يقال وعلى دخول
النوع الذي يدخل في هذه العبارة سررت له من شيخنا الجاهل

الذي ينب على الخلاف فكل من المرة كالحيار والعقا وقوله والجزء
يكسر الجيم وففتها كما في المقاموس وقوله للمبايع كما قام من قوله اصول
بم م ولو قال وخرج باصول المرة لكأنه اولى عن فليشترط
بالبن المفعول متوا كان الشرط من المشتري او من البائع على
نفسه وبوا فقه المشتري وقال ع من فليشترط اي المبتدئ منهما
اي فان كان المبتدئ المشتري قال صغير عليه لنفسه اي البائع وقوله
قطعهما راجع للجزء لانها اقرب منه كور وبدليل قوله متوا
ما ظهر او ان الجرام لا وقد صرح بها في من البهجة فقال فليشترط عليه
قطعة الجزء واما المرة ففيها تفصيل وهو انه ان غلبت تلاحقها
واختلاط الحادث بالموجود فلا بد من شرط القطع ايغ والا فلا يشترط
وبهذا التفصيل صرح ابن المقرئ في ووضه لكن في من م ما مضى فليج
عليه شرط قطعها وان لم يبلغها او ان الجزء والقطع للكل لا يشترط
فيشبهه المبيع بغيره بخلاف المرة التي لا يوجب اختلاطها ولا يشترط
بها ذلك بخلافه وقوله فيشبهه المبيع اي ولو اخرج القطع وحصل
الاستنباه واختلغا في ذلك فان اتفقا على شيء فذاك والمصدق
صاحبنا المبد كما قاله ع من عليه ولا يخالفه بين كلام م م ما قبله عند
التأمل سوا البالغ تحميم في محذوف والتقدير فكيف قطعه
سوا البالغ اي وقوله الى القصب استثناء من ذلك المحذوف
وهو تكليف القطع لامن شرط قطعه لانه لا بد من شوبري
اي القار سين ان ياي التغييرية لان التغيير ليس في كلام التمه
وما في التمه هو المعند طاف وفي قول علي الجلال قوله الى القصب هو
مستثنى من لزوم القطع المم لمخوم من شرطه قال بعض مشايخنا
وهو انه لم يدق بقائه والمراد بالقصب الفارسي البوص المعروف
من يالم ملة المغنوحة وقول الاستوى هو بالمعنى فهو وكحل
القصب المأكول هو الحاو مثله والمحق به بعضهم شجر الخلاف
ايضا فلا يكلف قطعه اي واما اشتراط قطعه فلا بد منه لانه لا يلزم
من اشتراط القطع تكليفه وجم يقال ما فائدة الشرط الا ان يقال

قائده صحة البيع ولا بعد في وجوبها تأخير القطع حال المعنى بل قد عهده
تخليقه بالكيفية وذلك في بيع الثمر لما لك الشجرة من وبنوم وعجبارة
في قولك فلا يكلف اشارة الى ان كلام النعمة انما هو في تكليف القطع
لا في عدم شرط القطع قال مستثنا انما هو من تكليف القطع لا من شرط
القطع نرى وعليه فلو كان المولى ان يقول فليست رط عليه قطعها مطلقا
ويكلف قطعها الى العصب الفارسي فلا يكلف قطعها **قوله** ينتفع به
ولو من بعض الوجوه وهذا غير ظاهري لان اي شيء نبت منه ينتفع به
من بعض الوجوه فيكون مثل غيره فلا يصح **المستثنا** فالصواب
ان المراد ينتفع به من الوجه الذي يراد الانتفاع به منه كالتفريق
به وجعله دواة للدخان او افلا ما يكتب بها تأمل **قوله** ذكرته
مع الجواب عنه في ثم الروض عبارة في ثم الروض قال السبكي
في **المستثنا** نظر والوجه الشبوي فاما ان يعتبر الانتفاع في
الكل او لا يعتبر في الكل وهو الاقرب وصح **قوله** عن كلامه
السبكي بان تكليف المانع قطع ما استثنى يودي الى انه لا ينتفع
به من الوجه الذي يراد الانتفاع به بخلاف غيره هـ اى فانت
الجزء الظاهرة من خواص المنافع والكرفس والكراث والسلق
ينتفع بها من الوجه الذي يراد الانتفاع به وان لم يبلغ
او ان الجزء بخلاف العصب الفارسي وخاص **قوله** الجواب
ذكره ان غير الفارسي من جزء البرسيم مثلا ينتفع به للداخل
مثلا واما العصب الذي لم يظهر منه قدر فلا ينتفع به بجمته
من الجباب لان مروا واما عصب السكر فانه يدخل في بيع الارز
ايضا لانه يقطع ثلاث مرات مع بقا اصله وهذا واضح بالنسبة
بالنسبة للجزء الظاهرة واما بالنسبة للثمرة من كونها ينتفع بها
من الوجه الذي يراد الانتفاع به بقل او ان القطع ففيه نظر
وسياتي في كلامه ما عنيده انه يكلف قطعها من الوجه
المعتاد **قوله** وعلم مما تقر اي من قوله واصول بعث الى
قوله دفعة واحدة بضم الدال وفتحها ثم **قوله** وجزر ينتفع

الجيم

الجيم وكسرها وفتح الزاي وقوله وفجل بضم الفاء بوزن فجل
قاموس وخير مشتري في قولك في بيع الارض فيها زرع اي
مراها قبله او من خلافه من ان جهله وصورت ان ترى
الارض من خلاف الزرع لم مضت مدة ثم استراها فانها
حصة مثلا فانه بخير ثم ان كان باقيا او راها قبله شيئا
لتأخير انتفاعه بهذا يفارق ما لو جهل ما يدخل فانه خيار
وان قال يجزئها شوبري فان علمه الى قوله فلا خيار
ظاهره سواء كان الزرع للمالك او لغيره ويوجه وانه اشتراها
مملوكة المنفعة ولو قيل بان له الخيار اذ اباع الزرع لغير
المالك لم يكن بعيدا لاختلاف المزارع باختلاف الشخص
والحوال كما قاله ع من علي م قال الشوبري ولو ظهر امر
يقضي تأخير الحصاد عن وقته المعتاد فله الخيار **قوله** كان
تركه ولا يملك المالك التملك فان رجع عاد خيار شوبري
وعليه العقول معنى كونه عليه انه ان لم يقبل خيار له
له انه واجب عليه شيئا وتركه اعراضه بملكه الا ان وقع
بصيغة تملك واكتفى واذا عاد فيه عاد الخيار في قوله
وقال ع من وعليه العقول اي فلا خيار له اذا امتنع منه ما لم
يتصور بذلك وصح قبضها بقوله اي القبض المفيد للتصرف وبرز
منه الناقل للضمان فكان عليه في التفرع ان يقول فيصح تصرف
المشتري فيها واما تفرع لنقل الضمان فلا يلزم منه صحة التصرف
حيث يمنع اي الشحن منات في الحال اي شانه ذلك فلا يرد ما
لو كان الزرع قليلا والمنفعة كثيرة في قوله ع من بخلاف الارض
لا ياتي تفرعها من الزرع في الحال اي شانه ذلك في قوله ع من
الزرع قليلا جدا وكانت الدار مملوكة بالمنفعة كثيرة لا يمكن تفرعها
في الحال كان الحكم كذلك ولا اجرة له مدة بقاءه وكذا مدة
التفرع اي بخلافه في ثم الروض وقوله ومدة التفرع
اي الواقع قبل القبض اخذ من قول الم لا نه رضى بتلك المنفعة

م

الحو من قول المص الا في وكذا اجرة مدة التفرغ بعد قبض لكن اطلاقه
 يقتضي عدم الفرق بين ما قبل القبض وما بعده قال سم نقلنا عن النجاشي
 والجواب انه قد يتخيل بينهما فرق وهو ان المشتري هنا له الخيار
 مطلقا فنظر ام لا اذا كان جاهلا فيزول ضرره بالخيار وفي الجاهل بالخيار
 له الا في بعض الاحوال كما سيأتي ع ش لا نه رضى هذا الا يباي منها
 اذ اجعل الزرع قال الشيخ واقول بل يقال مطلقا ان يتباي في الجاهل
 والعلم لانه انما اجاز البيع ولو مع الجهل بالزرع فقد رضى بتركه شوبري
 بايقاع ولو كانت الامتعة لغير البائع اما باعارة منه او تحوذا
 او قبض فان المشتري يستحق على الاجنبي الاجرة وكذلك لو
 كانت للبائع ثم باعها بعد البيع فان الاجرة تجب للمشتري على المشتري
 من البائع قاله في حواشي شم الروض شوبري الى او ان كان
 كسر الصاد والحاو فتحها وبها وفي قوله تعالى واتوا حقه يوم
 الحساب والمراد بقوله الى او ان الحصاد الى اول زمن امكان الحصاد المعتاد
 في مثله ولا نظر بعد دخول اول امكانه الى زيادة ثمنه ببقائه
 بعده فان اجرة عن ذلك لزمنه الاجرة وكتب ايضا لو اعتمد
 اخذه رطب لم يلزم المشتري ابقاؤه الى او ان الحصاد او القمع
 شوبري او القمع كان يكون جزرا او مجلا او بصلا قاله مرو عند
 قلعه يلزم البائع تسوية الارض وقطع ما ضرها كعروق النذر
 ثم ذكر وقوله ما ضرها كان الاولى ان يقول ما ضرها او ما ضرها
 لان الفعل من هذه المادة ان كان مجردا بقدره بغيره او مزيدا
 فيه المزة بقدره بحرف الجر قاله ع ش على مر وانما ذكرته ليجذر من
 الوتوم في مثله ثم ان شرط هذا الاستدراك على قوله ولا اجرة
 له مدة بقائه طاف وجبت الاجرة اي من وقت القبض ع ش
 وظم كلامهم هنا انه لا فرق في وجوب الاجرة بين ان يطالب المشتري
 بالقلم الواجب فيمتنع والا وينافيه ما ياتي في السائمة او المزة
 بعد او قبل بدو الصلاح المستروط قطعها من ان لا تجب الاجرة
 الا ان طولها بالمستروط فامتنع وقد يفرق بان المستوطم عين

في الاجرة من وقت القبض

المبيع وهنا عين اجنبية عنه والمبيع يتسامح فيه كثيرا بما لا يتسامح في
 غيره لمصاحته بقا العقد بل ولغيره الا ترى ان استعمال البائع له
 قبل القبض لا اجرة له فيه وان طلب منه قبضه فامتنع بقديا ولا كذلك
 غيره هج طاف وبما ذكرنا من قوله وخير مشتري لان صحته
 المصنف تستلزم صحة البيع والا ولي ان يقال انه علم منه وعما قبله
 ومناسبة ذلك بما قبله اولى شوبري مستغولة بما ذكرنا بالزرع
 الذي لا يدخل وبذر كفايته اي في التفصيل المتقدم وهو
 احكام اربعة ذكرها المصنف في اول الباب وبذر مبتدأ وبذر
 والسوع للابتداء بالنكرة العموم وقوله لا يفرد اي كل من البذر
 والزرع وهو لا قال لا يفرد لان او للتبويب كقوله تعالى ان يكن
 غنيا او فقيرا فالله اولي بها واما التي يفرد الصغير بعد هاهي التي لا شك
 كما اشار اليه سم نقلنا عن ابن هشام ان او التي يفرد الصغير بعد هاهي التي
 للشك وخفوه دون التي للتبويب فانها بمنزلة الواو ع ش على مر مالا
 يدخل فيها كبذر براوي صغير او جزرا ونخل لا يفرد اي كل منهما بخلاف
 ما يفرد كالشعير والزرع الذي لا يفرد هو المستور بالارض كما في النخل او باليس
 من مصاحبه كالسنبل والبذر الذي لا يفرد هو ما لم يره او تغير بعد رؤيته
 او امتنع عليه اخذه اي بقدر علمه اخذه كما هو الغالب في شمر
 كبر مثال للزرع الذي لا يفرد هو الذي لم يتغير بعد رؤيته ونسب احمد والزرع
 الذي يفرد كالقصيل الذي لم يسنبل او سنبل ومزته ظاهرة كالزرع اي الصغير
 والشعير من قال ع ش من التفصيل اسم للزرع الصغير وهو بالقاف ثم ان
 دخل اي البذر او الزرع ودخول البذر طاف واما دخول الزرع فغيره لما مر
 ان الجزرة الظاهرة عند البيع للبائع والذي يدخل انما هو اصوله كما مر في
 الى ان يراد بالزرع هذا اي في قوله نعم ان دخل الا اصوله تامل دالم النبات
 وهو بالنون لا بالنون النخل وهو افتد برماوي وفيه ان الكلام في
 البذر والزرع وهذا لا يقال له واحد منهما فالصواب قرأته بالنون المثلثة
 صح البيع في الكل فرضه في دخول البذر وان لم يره المشتري وبقي ما
 لو كان بالارض بيا او شجر كغيره المشتري ينسب بغير عدم الروية فيه لكونه

ع

تابعا واولا بد من رويته لانه مبيع ولا يخرج عن كونه مبيعا بكونه تابعا
 فيه نظر ومتعنه ما ذكره الله من عدم اشتراط روية البذر لكونه
 تابعا جريانه في الشجر وكونه فلا يشترط لصحة العقد رويته لكونه ليس
 مقصودا بالعقد وانما دخل تبعا ويترق بان روية البذر قد تنعقد
 لا اختلاطه بالطين وتغيره غالبا بخلاف الشجر والبناء على ما في
 اي المذكور من صحة البيع في الكل غير متحقق الموهود اي شانه ذلك
 وان كان متحققا لوجوده كان اختياره معصوم كان الحكم كذلك شوبري
 ويدخل في بيعها حجارة اي وليست عيبا الا في ارض تقصد للزراعة او نحو
 مما ذكره الحجا في قول علي الجلال حجارة ثابتة اي ولو من احد النقيضين
 فيما يظهر من ش لا ينافي اجزائها ان قصدت الارض لزراعة او غيره كانت
 عيبا يثبت الخيار به هم رويته من قوله كانت عيبا يعلم ان الكلام في حجارة كانت
 بالزراعة او الغرس ويقتضي ان مثل الزرع والغرس ما لو قصدت البناء واضرت به
 هم رويته على مر لا مدقونة فيها ولو اختلف البائع والمشتري فقال البائع
 بعد قلع المشتري الحجارة كانت مدفونة بها وقال المشتري كانت مثبتة
 صدق البائع كما يصدق لو قال ان البيع كان بعد التاجير وقال المشتري
 قبله هم ل لاكتنوا اي قياسا عليها وقوله كببيع دار فيها استعانة بغير
 وخير مشتري ان جعل الحال حاصلا ما يؤخذ من كلامه ستة عشر
 صورة لان المشتري اما ان يعلم الحال اولا وعلى كل اما ان يغير القلع اولا وعلى
 كل اما ان يترك البائع اولا وعلى كل اما ان يغير الترك اولا فذكر لثبوت
 الخيار ثلاثة فتود كما اشار اليها في الله وذكر الباقي لعدم ثبوت اي الخيار في
 ضمن الافشار اليه بقوله والبيان علم الحال هذا معصوم العيد الاول وفيه
 ثلث صور وتعلم من البيان السابق وقوله او جهله ولم يفرق هذا معصوم
 العيد الثاني وفيه اربع صور كذلك وقوله او تركها هذا معصوم العيد
 الثالث المذكور بين امرين الباقيين وهي صورة واحدة شيئا او تركا
 له البائع وهو اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فلم الرجوع فيها وبعد
 خيار المشتري ولا يسقط خياره بقول البائع انا اعزم لك الحجرة والارض المنفعة
 لا يقال في الترك منه ولا يلزمه تحملها لانا نقول المنفعة فيما حصلت بما هو متصلا

بالباع

بالبيع فيضم جزءه بخلافه في تلك ثم رويته نعم استدراك على قوله
 والبيان علم الحال ولا خيار شوبري وكان لا يزول بالقلع او يزول به لكن
 يحتاج لمدة لثباته اجرة بان كانت يوما فاكثرا او يوما في فاكثرا على ما قاله
 السند ينجي والرواية او اكثر من ثلاثة ايام على ما في الجواهر في الاجارة
 عن الماوردي والذي يجهل في ذلك انه يتبع باختلاف البلاد والحال هو
 شوبري والمقولي في الثانية اي نظر الى انه اذا علم بها وجهل ضرر تركها
 كان طامعا في ان البائع يتركها له بخلاف ما اذا علم بها ولم يتركها لا خيار له
 لانه لا يطلع في وضعف كلام المقولي بان طمعه في ان البائع يتركها له لا يثبت
 الخيار كذا في الروض وهو مما يحتاج الى تحريرو في ش ما نصه قوله والمقولي
 في الثانية حق والمعتمد انه لا خيار له في الثانية لرضاه بما يتولد من الضرر متوا
 كان بالترك او القلع ولا يعذر بحمله ضرر الترك لان اصل في المنقولات حيث
 لم تدخل في البيع ان ياخذها البائع وقد علم ان قلعها مضر فاقدمه رضا بالضرر
 الحاصل هو عبارة شوبري قوله في الثانية ومتعنه كلام الشيخين فيها عدم
 ثبوت الخيار وهو المعتمد وليتأمل وجهه مع ان الغرض وجود الضرر
 وعلى البائع اي لا خيار للمشتري او غير واجاز حل قال في المطلب
 الخ لا يقال ايجاب التوبة على البائع والغاصب يشكك عليه عدم وجوب
 اعادة الجدار على ما دامه لاننا نقول طم الارض لا يكاد يتفاوت وهيئة
 المبنية متفاوت فالطم يشبه المبنى والجدار يشبه المنقوش شوبري بان يعيد
 التراب وان تلف فعلية الاتيان بمثلته ثم رسم والكلام في التراب الظاهر ان الجدار
 كالرماد الخس والبرهين فلا يلزمه مثله لانه ليس مال له مع علم رويته ولا يفرغ
 عليه مدة اعادة ما ذكر وان طالت وكانت بعد القبض كما في حل مكانه قد يفتنى
 ان اذا لم يلا الحفرة يجوز جعله في جانب منه كيف كان ولو مع الارتفاع او التقاض
 لكما الظاهر ان يسوي به فيها الى الجدار الذي ينتهي اليه تقريبا لارض من الصفة التي
 كانت عليها حسب الامكان شوبري اي وان لم تسو ولا يجس عليه ان ياتي بتراب
 ارض بعد ايجاب عيني لم تدخل في البيع نعم ان تلف التراب كل في الاتيان بغيره ولا
 اجرة عليه مدة اعادة ما ذكر وان طالت المدة وكانت بعد القبض حل فان حصل
 فيها نقص بالمقريخ بعد القبض لزمه ارضه كما ياتي في قوله وكذا روم الاجرة لزوم

صوابه ويضرب
 تركها كما نقل
 عن خ الاصل

الارض حله وعش وكذا عليه اجرة الخ ويترك بين هذا ومثله الزرع
حيث لا تتركه الاجرة مدة التعريض بعد القبض لان تعريض الزرع امر لازم
فاذا كان عالما واجاز فقد وطن نفسه على عدم لزوم الاجرة له حل
بعد قبض ظاهره كغيره حصول القبض مع كونها منقولة بالحجارة وذلك
يشكل على الفرق الذي قدمه في الامتعة المنقولة بها الدار وقد يجازى
بان الامتعة غير متعلقة بالظن فكانت مانعة من الانتفاع والحجارة به
بناطن الارض مدته بالنصب ظرف لقوله الموقوف او ظرف للتعريض وقوله
خاتمة جبران وليس مدته مبتدأ وخاتمة خبره والحيلة خبر ان كما فهمه
القبض شيئا بطريقه اي بان باعها لمن رآها قبل الدفع عش
فهل محل المشتري محل البائع اي في هذا التفصيل وهو انه يلزم من اشتراك
المشتري في اجرة مثله مدة التعريض الواقع بعد القبض بخلاف الواقع قبله
كما قرره شيخنا وفي المصباح وحلت بالبلد هلولاً من بان فقد تزلت بها
مطلقاً اي سوا كان في ذلك بعد القبض او قبله هـ ع ن لانه اجنبى
عن البيع اي بيع الارض والاجنبى جنائته على البيع معنونة بخلاف
جنائته البائع لانه كالفئة فلا تصف عليه ثم لم اقف فيه اي في جواب
هذا التردد وقوله والاصح الثاني الظاهر ان هذا من كلام الله لا من كلام
المعلقين كما يدل عليه عبارة ثم وبهذا الذم ما يقال ان في كلام الله
تفاوتاً حيث لم اقف فيه على نقل عن قال والاصح الثاني وحاصل الدفع
تفاوتاً ان الاول من كلام المعلقين والثاني من كلام الله وهذا الاول من قول
بعضهم قوله لم اقف فيه على نقل اي من كلام الشافعي وقوله والاصح الثاني اي
الراجح عندي الثاني لانه بناء على انه من كلام المعلقين فتأمل وفي ط ف
ان قوله والاصح الثاني من بنية كلام المعلقين وبمخرج يكون من كلام الله
المعلقين قولهم كما هو اصح احتمل ان في كلام المعلقين لان جنائته اي
الاجنبى معنونة مطلقاً فان لم يجز ان بان كان عالماً بها فلا اجرة
له قال الشوكراني انظر وجه عدم وجوب الاجرة مع العلم دون ما اذا اخبر
وفرر شيئا في وجهه فقال لان اعتداه على البيع مع علمه بالاحوال يقتضي
رضاه بشغلها مدة التعريض واما في صورة ما اذا جهل الحال وكان لا يعرف

قال

القلع فانه ليس هناك مدة تقابل باجرة كما يقدر به مرر فيما مر واما في
صورة ما اذا جهل الحال وتركها البائع فلا اجرة عليه لنفسه ولو بعد
القبض لم حاجة اليه لانه من المعلوم ان الاجرة لا تكون الا بعد القبض
الان يقال الواو الحال ويكون بياناً للمواقع شيئا وكلمة لزوم الاجرة
له لزوم الاجرة الارض قضيت هذه التسمية انه ان حصل العيب بعد
التسوية قبل القبض لم يجب ارشده على البائع او بعده وجب للقبض
قول سم على هو فيما نقله عن سم من الروض من قوله وظاهره انه لا ارش
ايضاً عدم الفرق عش اولي لانه لا يلزم من النقل التعريض لانه قد
ينقله من محل الى اخر منها وايضاً التعبير بالنقل لا يشمل مدة حق الارض
واخراج الحجارة من باطنها الى الظطح عش ويدخل في بيع بستان وكذا
في رهنه خلافاً للث في بعض كتبهم وطمح اي شريف بن البناء الذي في
البستان لم يدخل في رهنه لانه ليس من مسماه وينبغي دخول الحاقية
اي من شوبري فان قلنا ان البستان مسماه لغة ارض وشجر
وبنا والكلام في الفاظ نستتبع غير مسماه لغة واحيد بان
المراد بالبناء الداخل في البستان كما يفهم من قوله وبنا ايها والذي من
مسماه فهو البناء المحيطة به وقربة وكذلك يدخل في بيع ارض البستان
والقربة ما فيها من بناء وشجر خلافاً لما يوهبه كلام من الهجة سم ومثله
مر قال قل على الجلال ومحل دخول الارض فيما ذكر اذ لم تكن محسنة
فان كانت لم تدخل ولا يستقط في مقابلتها شي من الثمن قاله شيخنا
مر ٥ لالمزارع سئل ما يخرج به المص من عدم دخول المزارع ونحوه
ما لو قال يحقوقيها لعدم اقتضا العرف دخولها ولهذا لا يجنس من حطب
لا يدخل القرية بدخولها مرر عش ويدخل في بيع دار مثلها الختان
والعوش والوكالة والزريبة ويختم الحاق الربع بذلك فراجع قل
على الجلال ولو باع على ارض سئل سئل فهل يدخل السقف لانه
موضع القرار كالارض او لا يدخل ولكنه يستحق الانتفاع به على العادة
لان نسيته كالمسفل اظهر منها للمعالي والاوجه الثاني لما اقر به الوالد
خلافاً لما اقر به الجلال من الدخول ويظهر فائدة عدم الدخول

فيما لو انهدم السقف فانه ياخذ البائع بعد ان يندمه ولا يكلف اعادته
وفيما لو تولد ضرر من صاحب العلو لصاحب السفلى فانه يضمنه كما ذكره
طاف نقلا عن شمس وعش حتى حاشاها حتى ابتداء ليلة والخبر مخدوف
اي حتى حاشاها بعد خلو في بيومها لا عاطفة لان عطفت الخاص على العام انما
يكون بالواو فسقط الاعتراض على المصنوع من ما يخصه والى ان يكون من
عطفت الجزء على الكل فلا حاجة الى جعل حتى ابتداء ليلة مع حذف الخبر
والنظر لم نص عليه وعبارة عن قوله حتى حاشاها غاية للبناء فلا حاجة
الى تعيينه بالمسبب على ان التعيين به يفهم من قوله الحق وحاشاها خنثيا
ومثبت فيها للمباقة قضية اختصاصه بالدخول في الدار عدم دخوله
في بيع البستان فليجوز شؤري وتابع المراد بالتابع هذا كل متصل توقف
عليه المثبت كاتوب منسوبة لمقابلة بخلاف درار يرب الدكان والى
السفينة فانها تدخل وان كانت منفصلة لان العادة جارية بانفصال
ذلك بخلاف باب الدار من يفتح الحافى المختار الحلقة بالتسكين حلقة
الدرع وكذا حلقة الباب وحلقة العنوم والجمع الحلق بفتح الحاء على غير
قياس قال الاصمعي الجمع حلق كبذرة وبذر وقصعة وقصع وحكي يوش
عن ابن عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بفتح الحاء والجمع حلق وحلقات
قال ثعلب كلهم على ضعفه قال ابو عمرو السيباني ليس في الكلام حلقة
بالفتح الا في قولهم هو قوم حلقة للذين يخلقون الشجر جمع حلق
ومثله في المصباح مبنيات ظاهرة ولو بالربط للسم والرف وفي كلام
بعضهم ما يقتضي ان الرف والسم لا بد في جعلها مبنيتين من تسمير او بناهما
كما فرغ شيخنا في ومثله في ج ل وهو المعتمد ومفتاح حلق اي حبة
بخلاف الحلقة المقعولة فانها لا تدخل هي ولا مفاتيحها وكذا وتر القوس
في بيعه ومال شيخنا لعدم دخوله وانما يخصص الى الجمع بانه اذا بيع واور
موتور دخل وتره والا فلا فراجع وعلم من في دخول الحلق على نه
ومفتاح الحلق المثبت لانها تبيعان لمثبت قال الرشيدى عليه لانها
تباعان لمثبت اي مع كونها لا يستعملان في غيره الا بتوقيع جديد ومثله
مستأنفة فلا يرد نحو الدلو والمكبة مما تقدم وبهذا القلم الجواب عما وقع

عنه في درس الشيخ كما في حاش من انه اذا باع مئذقا البني هل يدخل
البنو التي يدق بها اول وهو انما لا يدخل لانها كما يستعمل فيه تستعمل
في غيره من غير علاج وتوقيع هي كالبكرة وهذا المأخذ اولى مما سلكه
الشيخ في الحكم كما لا يخفى نعم الما الحاصل فيها الخلق امعوم قوله
ويبر ما فلا معنى للاستدراك ولو قال بخلاف ما انما كان اولى في شيء
الم بشرط دخوله ولو بيعت مستقلة ولا بد من معرفة العاقدين قدر
ما في العيرون الما طولا وعرضا وعمقا كما نقله سم عن شمس الروض وقرب
ج في وكالما فيما ذكر المعادن الظاهرة كالمخ والمورة والكبريت
بخلاف الباطن كالذهب والفضة شؤري والفسخ البيع مراده به
ان لم يشرط بطل البيع لانه صحيح ثم انفسخ شؤري اي والمراد بالانفساخ
عدم الصحة وعبارة عن شمس الى ان المانفساخ لانه انفسخ بمجرد الاختلاف
لا منعول اي غير تابع لا يتناو لما اي شرعا والى في الكلام في
الفاظ تناول غير مماها اي المعنى وان كان مماها شرعا ويذكر
في بيع دابة تعلمها اي المسمى كما قاله السبكي وغيره ويدل عليه التعليل
سواء كانت الدابة من الدواب التي تتقل عادة كالخيل والبغال والحمير
اولا سم سمع شمس لا يتناوله بها اي مع كون استعماله لمنفعة بقود على
الدابة فلا يرد عدم دخول القسط والخاتم والحرمان مع انفساخها بالعبء
في شمس على مرس كبرة البعير وهي الحلقة التي تجعل في النعش فانها
تدخل مالم تكن من احد النعشرين لعدم المصاحبة بذلك فهو راجع
لاستثنى والمستثنى منه لكن لا يحوي سن من ذهب واملنة من ذهب
قال شيخنا وكذا اصبح من ذهب ولا نظر الى انه يقدى بالاصبع لانه
لا يرد منه ومن ثم لا يفر وان كان المندم حاشا لاني بيع رقيق ثيابه وعلى
هذا فمسئل يلزم البائع ابقاء ثيابه عورته الى ان ياتي له المشتري بساتر
فيه نظر ويدل على عدم لزوم جواز رجوع معير سائر المورع كما تقرر
من باب العارية سم على هو اقوال لو تعذر على المشتري ما يستربه هو
عورته عقب القبض ولو بالا ستجار لا يبعد بقا لزوم سائر العورة
للبيع باجرة على المشتري في شمس على مرس كما لا بد من شرح الدابة الخ

وكذلك لا يدخل اللجام ولا المعود ولا البرذعة ولا الخزام قال فسر
 اشترى سكة فوجد في جوفها جوهرة من البائع ان لم يكن عليها اش
 ملك والفلقطة قال ويدخل في بيع شجرة اي منفردة او مع غيرها
 نقرجا او بنعا فكلما سئل لئلا صور بيعها وحدها او بنعا للارض
 اوها معا فاذا بيعت الارض وحدها كانت الشجرة تابعة لها واصلا
 عليها لكن قول المتن بعد لا مفرسها يناسب بيعها وحدها فقط وهذا
 اي بيع الشجرة هو الاصل السادس واخره لعل الكلام عليه وتقدم عنه
 اصول اعصابها الرطبة هذا العيد جار في كل من الاغصان والورق
 والعروق يخرج اليابس من كل منها فلا يدخل في البيع على المعتمد فقوله
 ولو يابس حتى ومثل الاغصان العرجون مرقوله وورقها شمس
 ورق النيلة والخنا ومحل كون النمرة الموجودة عند البيع للبائع اذا كانت
 النمرة غير ورق واما اذا كانت ورقا كما هنا فانها تدخل في البيع بناء على
 ان النيلة والخنا من الشجر وكذا اذا قلنا انهما من اصول النخل فتدخل
 الحبة الظاهرة في البيع ويحس كونها للبائع بغيرها حل منحصرا
 او ورق ثوت هذا من جملة الغاية وهي بالنسبة اليه للرد على الوجه
 الحق وبعبارة اصله مع ثم روي ورق الثوت الابيض الان في البيعة
 شجرة في زمن الربيع قد خرج وجهه انه لا يدخل لانه يغصن ليرتبه
 دود الغز والثوت بتأين على الفصاح وفي لغة انه بالثلاثة في اخره
 مطلقا كان البيع الى هذا التميم انما هو في بيعها وحدها فتوله
 فيما ياتي او مع اصله جاز لا بشرط قطعه ومنه شرط القلع وكذا
 يقال في قوله ان لم يشترط قطع وفي قوله في اليابسة فلو بشرط قطع
 الخ فالخاص لانه هذه المواضع الثلاثة في كلام التميم بغيرها
 بيعت وحدها اما لو بيعت مع الارض فلا يصح بشرط القلع وبما
 انقطع القطع كما سياتي واخذ التميم هذا التميم من قوله وكذا عروقها
 ان لم يشترط قطع لانه ذلك بعد منها اي عروق اذ الكلام في الفاظ التميم
 غير مسميها وفيه ان هذا يقتضي ان اسم الشجرة في اللغة لا يتناول
 الاغصان والورق والعروق وهذا بعيد جدا وهو فاسد فمامل

وكذا

شجرة

وكذا عروقها ولو امتدت وجاوزت العادة كما شمله كلامهم لان ذلك
 من مسميها ثم قال ع من عليه قوله وجاوزت العادة اي ولم تجز
 بذلك الامتداد عن ارض البائع فان خرجت كان لصاحب الارض
 تكليفه قطع ما وصل الى ارضه ولو يابسة حتى ان لم يشترط
 قطع بان اطلق او بشرط القلع او الا بقا والا فلا تدخل في الاصل
 اي وتقطع الشجرة من وجه الارض اي على ما جرت به العادة في مملكتها
 ولو اراد المشتري هجر جزء من الارض ليتوصل به الى زيادة ما يقطع
 لم يكن اي موضع غير سها اي ما ساهمتها من الارض وما يمتد اليه
 عروقها فيمتنع على البائع ان يمتنع به بما يضر الشجرة وفيه انه يلزم
 على ذلك ان يتجدد في كل ساعة للمشتري استحقاقه لم يكن له ورد
 بانه لا مانع من ذلك لان البائع مقرر حيث لم يشترط القطع بل ودفع
 الرصيد على مر هذا اللازم بقوله لانه متفرع عن اصل استحقاقه
 والمستحق انما هو يتجدد استحقاقا مستمرا كما افصح به جو ولا بد منه
 في دفع الاشكال فسر لم يثبت شي من الشجرة حول اصلها
 فاحتمال ان اظهرها استحقاقا ببقائها كاصلها ويجعل كغلة الشجرة
 والعروق الحادثة شوبري قال مر ولو تفرغ عنها شجرة اخرى
 استحقاقا بذاتك كالاصل سوا العلم استحقاقا كالموزا لا
 لان اسمها اي الشجرة لا يتناول فيه نظر لان هذا الباب معقود لما
 يتناول غير مسميها الا ان يقال المراد مسميها اللقوة حل فتوله لا يتناول
 اي عرقا وينتفع به اي بجوانا من غير اجرة ما بقيت اي ينتفع به
 الانتفاع المتعلق بالشجرة على العادة فليس له الرقاد تحتها لافران بالها
 كما قال ع من على مر وعبارة في ل على الجلال لكن يستحق المشتري
 مستفقة لا بعض ان له اجارته او وضع متاع فيه او اعارته بل بعض
 ان له منع البائع ان يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها
 فلم فعله ولو يضره زرع ما بقيت فان قلعت او انقلعت لم يضر
 له اعادته بل لما مطلقا بل ولا اعادتها هي وان رعى عود حملتها
 على الوجه من تردد للتركيب ايعاها قال سم قال سيقا م زواذا

منه من الكلام ان يكون عند قوله
 وينتفع به ان يثبت له تقاضا

نح

قلعت او انقلعت ولم يعرض و اراد اعادتها كما كانت فلم الخ واقف على
مرى محال وقوله ان قلعت اي ولو بفعل المشتري حيث كان الغرض كما فهم
من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض اي ويرجع في ذلك اليه وهو
استحقاقه من باب العارية اللازمة او الاجارة جري ابن الرفعة على الثاني
وفي الايعاب الذي يجهه الاول شوبري وعبار في لعل الجلال قوله ما
بقيت الشجر وخلفها مثله وان ازليت وكذا ما ثبت من فعل قطعها
ولم عودها بعد قلعه ان كانت حية بقيت والا فلا وليس له عرض بل
مكانها ولو ابتاعوها ان جفت ولم وصل غصن بها في حياتها ولا يطالب
المشتري بقطعها الا ان زاد على ما تقتضيه عادة الغصن بها ولو
اطلق بيع شجرة الى مفهوم قوله رطبة واسارة الى ان في المفهوم
وهو ان البائسة ان بيعت بشرط الى بقا فسد البيع او بشرط القطع او
القلع او اطلق صبح البيع ويكزم القطع في صورة شرطه والقلع في
صورة شرطه وفي صورة الخ طلاق ولا ينتفع المشتري في غرسها
فتخالف الرطبة في هذه الامور الثلاثة وهي بطلان البيع بشرط الايقاع
ولزوم قلعه عند اطلاق بينهما وعدم انتفاع المشتري بمغرسها
وتوافقها في دخول الغصان والورق والعروق لزوم مشتريها قلها
ظاهرها ان قطعها غير كاف مع ان فيه نزك لبعض حكمه ان يقال
يجب لزوم القلع اذا كان بقا الاصل مضافا للبائع لزوم الوفاء هذا علم
من المتن بالاولى الا ان يقال ان بقا بقا بقا بقا بقا بقا بقا بقا بقا
البيع اي ان لم يكن له غرض في ابقائها كوضع جدي عليها ع ش
وبما تقرر علم الخ اي من قوله رطبة ومن التعليل بقوله لان ذلك جدي منها
فقوله يدخل فيه اعضانها وورقها مطلقا علم من التعليل وقوله
وعرفها الخ علم من رطبة بطريق المفهوم تأمل وبعد ذلك يقال
عليه لم يظهر لتفديد الشجرة بكونها رطبة فائدة فان الذي تلخص
من كلامه ان الرطبة والبائسة على حد سواء في تناول الغصان
والورق لا المغيرس نعم يتخالفان في التفصيل الذي ذكره في العروق
بقوله وكذا عرفها الخ وفي قوله وينتفع به ما بقيت فالتفديد بالبائسة

لما

لما ذكر فقط وورقها مطلقا اي بشرط القلع او القطع او الخ طلاق
هذا هو المراد من الخ طلاق بدليل ما بعده ولا يصح ان يراد به ما
يشمل النعيم في الورق والغصان بالرطبة والبائسة من كل منهما اذ يجب
ان تكون الشجرة بائسة والغصان او الخ ورق رطبة قل على الجلال
ولو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المغيرس في الاستثناء
وله الخ انتفاع به كما مر ومحل المنيعة كغير من الشجرة فدرع لو قطع
شجرة فوقع على شئ فان غنمه ضمنه ان علم به والخ فلا قاله استثناء
مر وقال هو وعبره بالضمن مطلقا لانه من باب الخ تلاف ولادخل
بشرط العلم فيه فراجع قال او بشرط القلع بخلاف بشرط الايقاع
فانه مبطل لما مر بخلافه في الرطبة وقوله وان المشتري قد هذا علم
من قوله ولو اطلق بيع شجرة الى اي ومن قوله ما بقيت وعبرة
شجر مبيع قد يتوهم ان هذا متروك في بيع الثمار الذي هو القيم الثاني
من الشجرة الترجمة وليس كذلك بل هو من ثمنه ما قبله لانه لما تكلم
على الغصان والورق والعروق شرع يتكلم على الثمر من حيث البائسة
وعندها لكن تكلم عليه بوجه اعم من البائسة والشرط وعلى كليهما
الغرة ليست مبيعة بدليل انها قد تكون للبائع بالشرط وان لم يظهر
منها شئ وكذلك قد تكون للمشتري وبدليل عدم التفصيل بين بدو
الصالح وعدمه وانما البيع الشجر وحده واما بيع الغرة وحدها او مع
الشجر فيباني شجتها والمراد بالغرة ما يثبت على الشجر كالورد والياسمين
والمرسين ومثله شجرة البقل الذي تؤخذ مرة بعد اخرى وتقدم عن
الدويري ان الباذنجان والبطيخ من البقول والظن ان مثلها البامية
لانه شرطت لاحدهما اي شرط جميعها او بعضها المعين كالنصف
شمر ظهر الغرة امر لا قد يقتضيه انه يصح ان شرط للبائع حال
عدم وجودها اصلا وهو موقوف بل هو موقوف الوجود كما هو الغرض لتفديد
الظهور بالتأخير وعدم الظهور بعدم ذلك فقوله وغرة شجر اي موجود
في شئ مخصوصا بتأخير اي ولو لم يضمنها وان قل ولو في غير وقت كما هو
وضعية اطلاقهم خلافا لما وردى وان يتعه ابن الرفعة ثم مر اي حيث

هـ

قال ان تشققت قبل او انه فلا يشتري والى فللبائع قوله او بدونه اي بدون
التأخير لعدم انصاف غيره النخل به لما ياتي في تعريفه التأخير وليس المراد
انه ينصف لكنه لم يوجد مع قوله لا نور لها النور بفتح النون الزهري
على اي لون ستمرو وقال في مثل غلا عن المختار ان الزهر بعينه وفي
المصاحم زهر النبات نوره الواحدة زهرة مثل غرة وغرة وقد تخرج
الما قالوا ولا يسمى زهر حتى تشققت قوله وتناثر اي بلغ زمانا يتناثر
بالفعل قوله لك من كبره وها هي فتعها وفي النهاية لابن الاثير
انه تشققت البهائم قوله لبائع لكن ان لم يعلم المشتري بنحو التأخير سبق
رويته غير شوبري ويصدق البائع في ان البيع وقع بعد التأخير
حتى تكون الثمرة له ومثله ما لو اختلفا هل الثمرة كانت موجودة
قبل العقد او حدثت بعده فالصدق البائع على الاصح عندنا
خلا فالجواب في قوله ولغير افراد المشاركة المراد بالافراد التميز اي لغير
تميز نصيب البائع عن المشتري في المشاركة اي المخالطة اي اذا قلنا
ان الظلم للبائع وغيره لا يشتري فالاضافة على معنى في والمراد ان
شأنه غير الافراد فلا ينافي في الاصل لا يغير اصلا كما لو ظهر في شجرة
واحدة وهو معطوف على قوله كما في ظهور الخيالي للقياس على
ظهور كل واحد ولغير الخ وهو قياس ادوينا قوله بالوجه المذكور اي
بالتأخير وما بعده قوله لما مر في قوله في تقليل دخول الاعضاء والورق
لان ذلك بعد منها كالورق جل وبر ماوى قوله والخبر الصحيح
معطوف على مجموع العلة الثلاثة في سوراجع للدعاوى الثلاثة
فدأبت بالتخفيف والتشديد لانه يقال في الفعل ابر النخل من باب
ضرب وابره بالتشديد بمعنى كما في المختار مع ش وانتم لانه اسم جنس
هي يجوز تانيته قال تعالى كأنهم اعجاز نخل خاوية وقال تعالى
كأنهم اعجاز نخل منقعر في فترتها للبائع لا قال له مجموع الضمير
لكن ولعله اظهر للايضاح قوله الا ان شرط البائع اي المشتري في
قوله وفيه اي الخبر قوله ومفهومه انها اذا لم توبر اي
يخفى ان مثل التأخير معقود النور والبرون لكن في ثمر الروضات انه

اذا لم تنفقد تلك الثمرة التي لم يسقط نورها لا يصح شرطها للبائع
وفي نكاح قوله وكونها في الاول هو منطوق الحديث وهو قوله
من باع نخلا في قوله وكونها في الثاني هو مفهومه قوله صادق بان
يشترط له الخ فيه بحيث دقيقت يدركه من له فهم النيق اي حسن سمع
ووجه البحث انه كيف يتاخر ان يشترط للبائع مع قوله عليه السلام الا
ان يشترط للبائع طاهها المتاع اي المشتري اذ يصير التقدير تكون
البائع ولو بالشرط الا ان يشترطها المشتري وهذا اتفاق اذ متى
شرطت للبائع لا يتاخر شرطها للمشتري فلا يصح قول الثم انه صادق
بالصورتي ويمكن ان يجاب بان الاستثناء من احدى الصورتين
وهو الثانية شيئا يعني اي فيكون الاستثناء من امر عام شامل
للكون والتقدير يفرق بينهما للبائع على كل حال ان يشترطها المتاع
ثم رأت في ع من على مر ما نصه اقول ووجه البحث انه قد يقال
سالم ان مفهوم الحديث ما ذكره من مفهومه انه اذا لم توبر لا تكون
ثمرتها على هذا التفصيل وذلك صادق بان تكون للمشتري وان
شرطت للبائع ويلحق الشرط بخرقه قوله والخبر الصحيح
ولو بفعل فاعل في غير اوانه قوله بتبعيته غير الموبر للموبر
وانما لم يركس لان ما لم يظهر ايل الى الظهور قوله والتأخير اي
لغة وقوله والمراد اي شرطه مطلقا اي سوا كان طمع الاناث
او الذكور يستوا تشققت بنفسه ام لا بدليل قوله ليشمل الخ قوله
وطالع الذكور اي ويشمل طالع الذكور اي لانه ينتفع به لكونه يدر
في طلع الاناث فلا فرق بين ان يشققت بنفسه او بفعل فاعل ومثل
ذلك النور فلا فرق بين ان يتناثر بنفسه او بفعل فاعل حيث بلغ
اوان التناثر بان انفق والا فهو كما لم يتناثر ويلزم مثل ذلك في
تأخير طلع النخل الا ان يثبت ان تأخير طلع النخل قبل اوانه لا يفيد
خلافا اخذ النور قبل اوانه فيفسده حله قوله والعادة لاكتفاء الخ
تعليل ثان للمراد الذي ادعاه اي ولان العادة الخ ومحل التعليل
قوله والباقي يشققت بنفسه وقوله وقد لا توبر شي تعليل

تعليل ثالث فالخاص بالان المعنى اللغوي فيه خصوصيتان الفعل
 وكون الموبر طلع الاثان وكل منهما ليس بعقد فلذلك قال والمراد
 وعلل بالعلل الثلاث **قوله** وقد لا يوبرى ويتحقق الكل فيه
 ان التشفق بنفسه يقال له تاير كما ذكره فكيف قال وقد لا يوبرى ان
 يراد وقد لا يوبرى بفعل فاعل وقوله وحكمه كالموبرى بفعل فاعل
 لكنه بعيد بعد قوله والمراد تامل وعبارة السوبرى وحكمه كالموبرى
 انظره مع قوله والمراد هنا فان الظن الا **قوله** متغنا بهنداعنه تامل لانه
 يقال له موبرى **قوله** فيما ذكرى فيها بعد الا وهو ظهور البعض عند عدم
 الشوط **قوله** ان العقد حصل بان كانت لا تحتل الامرة واحدة واما ما يحل
 مرتين فما ظهر للبايع ومالم يظهر للمشتري من غير الحاق **قوله** وعقد
 قال الناسخى في حكمه وقد يتصور اتحاد العقد مع بقدر المالك به
 وذلك كالوكالة بناء على نصهم ان المستر الوكيل سوبرى **قوله** كتمين
 وصورة المسئلة ان الشجرة وقت البيع كان فيها تين ظم وتين غير ظم
 لكن كانت الشجرة حبلانته به فهو موجود وكان الظم من بطن وما
 لم يظهر من بطن اخر فغير الظم للمشتري والظم للبايع والاستعينة وهذا
 بخلاف ما يحل مرة واحدة بان باع تيناً عليه بالظم وبيع غير ظاهر
 لكنه موجود فالكل للبايع **قوله** او اختلاف منى من البقية
 لم يقل او بقدر كما قال في العمل والظم انه تغنى **قوله** لانقطاع البقية
 راجع للجميع وقوله واختلاف من الظهور راجع للجميع ما عدا
 مقدد العقد وقوله واستغنا عن الافراد راجع لما اذا اختلف الجنس
 اجم وعبارة طاف قوله لا يخلو عن البقية هذا تعليل عام وقوله
 واختلاف من الظهور اى فيها ياتي فيه الاختلاف من الجنس
 والبستانين وقوله باختلاف ذلك اى المجموع لتلايد العقد
قوله باختلاف ذلك المشارة واقعة على انواع العقل ف
 الاربعة من حيث تعلتها بالعللة الاولى وعلى اختلاف العمل
 والجنس من حيث وقوعها على الثانية والعللة الاولى شاملة
 للاربعة والثانية لاثنين منها واما الثالثة فهي شاملة للاربعة

ايض

ق

ايض وقال بعضهم قوله واختلاف من الظهور باختلاف ذلك اى
 الجنس والجنس لعل والبستان والعقد فان **قوله** لا يلزم من اختلاف
 ما ذكره باختلاف من الظهور لانه يمكن اتحاده مع اختلاف ما ذكره
قوله العرض ان من الظهور مختلف فيه كما ذكره التبعوله
 والظم من ذلك في احدهما الى فعلى هذا يكون كل واحدة من
 العلل الثلاث عللة للصورة الرابعة ومن جعل الثانية عللة لثنتين
 منها لم ينظر لقوله والظم من ذلك الى **قوله** نعم لو باع تيناً الى محترز قوله
 غالباً كان عليه ان يقول وخرج او يترك التفتيش بغالباً قال السوبرى
 وهذا لا يتعين بل يجوز ان يكون استندراكا على قول المتين فكل
 حكمه بل هذا اولى **قوله** ثم خرج طالع اخر اى ظهر والا فالعرض اى
 موجود **قوله** لانه من عمدة العام الاول اى الظم ذلك فقد احتد العمل
 لان العمل لا يحل مرتين ومقتضى ذلك انه لو تحقق كونه عملاً اخر
 لا يكون للبايع بالمتبعية بل للمشتري وقد دفع ذلك التبعوله
 والحقا للمناد بالاعم الغالب بالنسبة للجنس اى الغالب في العمل
 ان لا يحل في العام الامرة واحدة فما وجد منه ولو نوعاً على خلاف
 ذلك لا عبرة به ولو اطرقت عادته بان كان يحل مرتين دائماً
 ولم يكن مستثنى من اتحاد العمل **قوله** للمناد وهو كونه عملاً ثابتاً
 لان كونهما تحتل مرتين في العام تادرو وقوله بالاعم الاغلب وهو كونه
 من تيمة العمل الاول لان الغالب انه لا يحل الامرة واحدة في العام
قوله في حكمه اى التين السابق وتوقعنا فيه اى في الحكم السابق
 وهو ان ما ظهر من ذلك للبايع ومالم يظهر للمشتري ح ك اى لانه
 يحل في العام مرتين فكانت الاولى للبايع والثانية للمشتري كما مر
 في قوله والابان فقد دال العمل الى والمراد بحكمه السابق في قوله
 في الحكمه وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان الضير للتمين والعينة
 ويؤيده قول التبعوله بهما اسوة في التوقف في العينة اى دوت
 التين الذى توقفنا فيه وهذا واضح لو قال التبعوله في الحكم السابق
 والا فغير حكمه يرجع للتين اى جعلوا احكام العينة لحكم التين

المستلزم ذلك لعدم علمه وحيث يكون التماثل مقام الضمير في قوله
اذا كان الضمير في وتوقف فيه راجعا للحكم بالنسبة للعيب فقط فيكون قوله
التم فيما ياتي في التوقف في العيب اقام الظاهر مقام الضمير في قوله
المناصب ان يقول في التوقف فيه لا يحتاج لم يتوقف في العيب في قوله
ويمكن ان يكون قوله فيما ياتي في العيب بدلا من الضمير في قوله
وتوقف فيه وما بينهما اعتراض وهو بعيد للفصل والاولى ان يكون الضمير
في قوله راجعا للحكم بالنسبة للثبوت والعيب بدليل قوله في العيب فيما ياتي
وتوقف فيه اي بعد ان سوي بينهما نقلا عن الهندية في التوقف في قوله
ان التوقف انما هو في العيب لان حكم الثبوت في قوله في العيب هو
التم ولعل العيب نوعان وسكت عن الثاني ويدل له ايضا في قوله
سابقا بالثبوت ولا ينافيه قوله في العيب اظهر في محل الاضمار للايضاح
والتوقف في الحقيقة في سبب الحكم وهو تقدير علمه في العام كما يدل عليه
قوله ولعل العيب نوعان لان المراد به الجمع بين القولين في التوقف
ناظر للموع الذي يحمل في العام مرتين والتوقف ناظر للموع الآخر
لكن لما كان يلزم من التوقف في سبب الحكم التوقف في الحكم جعل التوقف
في الحكم **قوله** ولي بهما اسوة اي افتد **قوله** في التوقف في الحكم في العيب
بما يلحقه ما لم يظهر بما ظهر لانه لا يتكرر حكمه في السنة **قوله** ولما
يذكره الروايات في البحر فلا يخالف ما في الجلال المحلى **قوله** واصل
العيب الخاي في التوقف محمول على ما يحمل مرتين في العام وحيث
يكون هذا الموع من العيب كالثبوت ورد هذا شيئا بان علمه في
العام مرتين تادركا لثبوت الحكم في التبعية لان هذا المقدور ناد
لا عبرة به **قوله** وفي هذا الرد بعد تسليم انه نوعان قال في قوله
اخرى من اثبت به عن مشاهدة المرة بعد المرة ان فيه نوعا يحمل
سبعة بطون **قوله** فان شرط قطعها اي وجوبها وذلك فيما اذا غلب
اختلاطها بما يوجد ها او جوارزا وذلك في غيره **قوله** قال في
وفيه ان الكلام هنا في بيع الشجرة وما سياتي من استراطا القطع

قوله نقلا عن الهندية
اعلم انه كثر في كتبنا
الشافعية العزول للثبوت
والمذهب وللثبوت في
فتاوح لان التوقف في
ادبها في قوله في العيب
كتاب للشيخ المتوفى واما
التمديد فهو اسم متعارف
للمذهب في اسم كتاب
الى اسحاق الشيرازي
شرح العلامة التوفيق
في جملة المجموع انتهى
من ثم يخبرنا اي محمد
الشعراوي في حاشيته

فيما يغلب فيه الاختلاط انما هو في بيع الثمرة قبل امل **قوله** الى القطع اي
من منه المعتاد في اعتد قطع قبل نصحه قطع كذلك وما اعتد
قطعه بعده قطع كذلك كما اخص عنه التماثل لان قوله ولو كانت من
نوع الخبز ما يوجب ان هذه العبارة لا تشمل ذلك فتأمل **قوله** وعبار
بم م لم لو كانت الثمرة من نوع يعتد قطع قبل نصحه كالسور
الاضر في بلاد لا ينهي فيها كلف البائع قطعها على العادة ولا ترد
هذه الصورة لان هذا وقت حداثتها عادة وهذا اي قوله ولو
كانت الخ اشارة الى يتوعد لانه في قول الحق فلم تركها اليه كانه
قال ما لم تكن من يعتد الخ وما لم يتعد راسي وما لم يحصل لما افته
وسياتي فيد رابع بقوله ولو امتنع الخ **قوله** للمعادة فان اختلفت
العادة كان اعتاد قوم تركه الى النسخ وقوله قطع قبله فغنى الاستدراك
عند ابن القطن انه يحمل على عرف البائع قال الفارسي وغنى انه يحمل
على الاكثر من البلد قال في اليعاب وما قاله الفارسي اوجه وعليه
فلو لم يكن اكثر فالأوجه نزحج الاول **قوله** من الخ زاد هو
بفتح الجيم وكسر ها والعمال الدالين واعجامها ثم **قوله** لم يكن من
اخذ الثمرة الخ اي ما لم يخر العادة باخذها كذلك ويحمل الخ اخذ
بالاطلاق قال **قوله** فان اخر لزمه الاخرة لما بعد العادة وله بلا طلب
في البر ما وى **قوله** ولو تعد راسي الثمرة الخ غرضه بهذا تقييد قوله
فلم تركها اليه وكذا يقال فيما بعد شيئا وفي ثم ما نصه وقد
لا يلزم التيقن كان تعد راسي لانقطاع الماء وعظم ضرر النخل
بقائه او اصابته افة ولم يفت في تركها فائدة كما راجح ابن
الرفعة وغيره **قوله** ولكل سقي الخ ويمكن البائع من السقي مما اعتد
سقيها منه وان كان للمشتري كبر دخلت في البيع وليس فيه
ان يصير شارط لنفسه الانقطاع بمالك المشتري لان استحقاقه
لذلك لما كان من جهة الشرع اغترضه ثم مرف فان لم ياتن احدهما
الاخر نصب الحاكم امينا ومؤونة على من لم ياتن كما في ثم الارش
ولو لم يبيع البائع وطلب ان ياخذ لنفسه الما الذي كان يسقي

به لم يمكن من اخذه **قل** في الايقاع وهو المشار اليه بقوله فلم تركها
 بصورتيه المذكورتين في **قول** وهذا الم لا يشمل ما اذا لم يكن نفع
 ولا ضرر والذي اعتمدته مر في ما انه لا يستحق احدهما في هذه الصورة
 بالرضا فكلام المصل هو **المعقد قول** وان مرها حرم على كل الاضرارها
 لان المنع لحق الغير وقد ارتفع برضاها وان بقيت الحرمة من جهة
 اتلاف المال لغير غرض من اجل لا يقال فيه افساد للمال ولو لم يفسد
 تراصها لانا نقول افساد غير محقق ولان المنع لحق الغير ارتفع
 بالرضا ويبقى ذلك بالنسبة لمصرفه في خالص ماله وهو ممتنع على الوجه
 المذكور لانه اتلاف بفعل فاشبهه احراق المال بغيره وعبارته المما
 وليس هنا اصابة مال لان محل حرمتها اذا كان سببها فعلا وسبب
 ومباحته هنا اشبه بالترك على ان هنا غرضا وهو حرمه على نفع
 صاحبه وعلى نفع نفسه بايقاع **المعقد قول** وان مرها قد يرد به
 عدم نفعها بدليل ما قبله فيشمل ما لو انتفى النفع والضرر عن كل منهما
 كما قاله شيخنا **مر** وهو المعتمد خلافا لما في **مر** الاضرارها
 اي بالنظر لهما وان حرم من حيث حق الله تعالى فغنى عدم الجواز
 المنع وهذا في الرشد المتصرف عن نفسه **قل** فسخ الحكم المعقد
 ان الذي يفسخ هو المتصرف **مر** وعش وقال على الجلال وما قبل
 مما يخالفه فسخ فاحذر **فصل** في بيان بيع الثمر
 والزرع اي وما يذكر مع ذلك من قوله وعلى بائع ما سدان
 صلاحه **المعقد قول** ان بدا صلاحه ولو جهتم في استئان بان يبلغ
 صفة بطلب منها غالبا **مر** اي من غير شرط بين به انه ليس
 الفرع من الاطلاق التميم وهذا ان لم يخلب اختلافا حاد
 بوجوده والا فلا بد من شرط القطع كما سذكره **مر** **قول**
 ويشترط قطعه اي اذا بيع وحده كما هو المتبادر اما اذا بيع مع
 اصله فلا يجوز بشرط قطعه على قياس ما ياتي وان اودع بطلب
 لم يردم **مر** ان ذلك هنا هو شوبري قال سم فان باعه بشرط قطعه فالفسخ
 للبائع بخلاف ما لو باعه بشرط قطعه فان ما اخلقه للمشتري **مر** اي يجوز

بعد

١٢٩

بعد بدوه لان مفهوم الغاية يتجسد **مر** **قول** وهو اي الحديث عداوت
 بكل من احوال الثلاثة اي لان الحديث في تاويله نكح بعد النفي اي لا يجوز
 بيع الثمرة فيكون عاما وعبارة عن وهو اي الحديث صادق بعدم الصحة
 قبل بدو الصلاح في احوال الثلاثة لكن يخصه لاجتماع غيره بشرط القطع
 كما ياتي وكذا ذلك مفهومه صادق بالصحة في احوال الثلاثة **مر** والمعنى
 الفارق بينهما اي بين ما بدا صلاحه وما لم يبدأ صلاحه **مر** فيغنون اي
 لو صححناه **مر** وبه اي يند المعنى الفارق يشعر قوله صلى الله عليه وسلم
 ارايت الخ والظم ان ذلك من تحت الحديث المتقدم **مر** ويصح رجوعه
 الى غير المعنويات المتقدم ايضا كما قاله الشوبري **مر** ارايت اي اخبرني يا باع
 وقوله ان منع الله الثمرة اي سلبه عليها العاهة اي فان منع الثمرة لا يكون
 غالبا عند عدم بدو الصلاح ليضعها في ارجاء والعاهة الموقوفة **مر** فان
 بيع وحده اي على شجرة ثابتة اخذها بائع اما لو كانت على شجرة مقطوعة
 فبما في ان لا يجب بشرط القطع وقصره بالبيع البينة والرهن فلا يجب بشرط
 القطع فيها ووجه ذلك انه يتعدى بطلب الثمرة بجائحة لا يغنون على المشتري
 شي في مقابلته الثمرة وكذا الميراث لا يغنون عليه الا بحسب التوقف ودينه
 باق بحاله بخلاف البيع فانه يتعدى بطلب الثمرة بعاهة يضيع الثمن في مقابلته
 شي فاحتج به بشرط القطع **مر** اي لبايع من ذلك على **مر** **قول**
 الخبر المذكور اي خبر الشيباني **مر** الا بشرط قطعه اي حالا ولا تغني عنه
 العادة ويلزم المشتري القطع فوراً ولا اجرة عليه لو تأخر ولو بغير
 رضا البائع لغلبة المسامحة به قال شيخنا **مر** لان طلبة البائع به والشهر
 في بدو المشتري امانة لعدم امكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق كوث
 طرف البيع عارية ولو استثنى بائع الشجرة الثمرة قبل بدو الصلاح
 لنفسه لم يجب بشرط القطع بل يجوز بشرط الايقاع لانه استدانته ملك قال
مر فيجوز اجماعا والاجماع يخص الخبر المذكور فانه يقتضي انه لا يجوز بيع
 مالا يبدو اصله مطلعا **مر** **مر** منتفعا به لا يقال انه غير محتاج اليه
 لانه معلوم من اشتراط النفع في كل بيع لانا نقول هذا بشرط ان لا
 وهو الانتفاع في الحال لوجوب قطعه بخلاف غيره فانه يكفي فيه وجود

١٢٩

النفع في المستقبل كمن صغير كما تقدم اي فما لا ينتفع به في الحال لا يبيع
 ببيع بشرط القطع ولا بغيره وان امكن الانتفاع به في المستقبل بترتيبه
 على الشجر كما في حل وان كان اصله الذي هو غايه لعدم الجواز ان لا يجوز
 ببيع وحده قبل بدو صلاحه ولو لمالك اصله لعدم الجواز ان لا يجوز
 لعدم الجواز والمعنى علة لعدم الجواز لما لا اصل له لقوله بشرط القطع
 تأمل لان الجوز له الاجماع حل لعدم الجواز وهو قوله لا يبيعون الا بشرط
 حتى يبدو صلاحه فانه عام لما اذا كان المشتري مالكا لاصل الشجر والعموم في
 الحقيقة انما هو في الاجماع المخصص لا بغيره وقوله والمعنى وهو قوله والمعنى
 الفارق بينهما من العاهة الذي فانه عام ايضا لما اذا باعها لمالك الاصل
 لكن لا يلزمه وفا وانظر في الفائدة في الشرط مع عدم لزوم الوقاية على
 انه صحيح في الروضة في باب المساقاة الذي قال مر بعد ما ذكر لكن المعتمد ما اذا
 لعموم النفي والمعنى اذ المبيع الثمرة ولو تلفت لم يبق في مقابلة الثمن شي كما
 ولو باع ثمرة الذي هذا محذور فبقيد ما يحوز فيها سبق وصرح به مر
 فقال وقبل بدو صلاحه ان يبيع وهو على شجرة ثابتة ثم قال اما بيع
 ثمرة الذي لم يبيع بشرط القطع انهم جواز بشرطه وهو ان يبيع على وجه
 وجب الوقاية لتفريق ملك المالك عن غيره فيصير اي عدم البقاء او
 مع اصله فله كلامه ان هذا الحكم خاص بما اذا لم يبدو صلاحه وليس بخفا
 به كما هو ظن س ل بغير تفصيل اي صفقة واحدة حل وفارق
 اي ببيع مع اصله بشرط قطعه حيث لا يجوز وقوله جواز ببيع مالكا لاصل
 بشرط قطعه حيث يجوز بوجود التبعية هذا اي في بيعه مع اصله وانما
 ثم اي في بيعه لمالك الاصل والغرض من هذا الفرق ابطال قياس القول
 الذي القائل بالتبعية بين الصورتين به وجود التبعية يرد عليه انه
 منصوص عليه في الصيغة كما يفرغ من قوله لشمول العقد والتبعية انما
 تكون فيما لم يذكر في الصيغة ويدخل فيها كالباع الشجرة وعليها ثمر
 لم يور ويحاشى بان لا يمكن ان التبعية بالنظر للمقصود من العقد
 وهو الشجرة وان الثمرة وان ذكرت ليست مقصودة بالذات وانما
 المقصود الشجرة لثمرتها في جميع الاعوام وتظير ذلك مالو باع دارا

فيها

فيها ما عدا ما يملكها فالما لا بد من ذكره لصحة العقد ومع ذلك لا يعد
 من قاعدة مدعومة والوالان الما ليس مقصود العين بالنظر للدار
 المبيعة فافهم ذلك وتأمله ع ش ويحوزه كالتقاضي والحد من كل
 ما هو غير البطل حل حيث قال ابو جوب بشرط القطع مطلقا اي بدو
 صلاحه او لم يبيع مع اصله او منفردا ويرد لهذا بانه بعد الاثارة باق
 العاهة حل وجاز بيع زرع اي حيث لم يزرع في سنته واما اذا
 اشترى في سنته كالبرصيات في الثامنة لا يبيع ببيع في حال استناره
 وعبارته حل وجاز بيع زرع ولو بقل اي لا يجوز مرارا كل من الزرع والبقل
 والا فهو مما يختلط حادثة بالموجود ولا بد من شرط القطع وان بدا
 صلاحه ه ولو بقل لا يقتضي ان الزرع لا يسمى بقل مع ان تفسير
 البقل بخضراوات الارض يشمل الزرع كالبر والشعير المسمى الا ان يخص
 الخضراوات بخواتم الملوحة والرحلة والجنزة ه وعبارته الرشد
 قوله ولو بقل اي فالمراد بالزرع هذا ما ليس بشجر انما افصح به الاذرع
 ه وقال بعضهم قوله ولو بقل غيا به لان الاصل الزرع يشمل الاخص
 وغيره كالبر والشعير في اول حصادهما بالوجه السابعة اي مطلقا
 وبشرط قطعه وبشرط ابقائه اي حيث لم يقلب اختلاط حادثة بالموجود
 والا فلا بد من شرط القطع كما يعلم من كلامه الا في حل ولو اشترى زرع
 بشرط القطع فام يقطع حتى يزرع الزيادة حتى السابل للباع وقد اختلط
 المبيع بغيره اختلاط لا يميز ولو اشتراه بشرط القطع ولم يقطع حتى
 يزرع في المشتري لانه المشتري الكل فما ظهر يكون له وهذا التفصيل هو
 المعتمد كما في البر ماوى او قلعه واذا باع بشرط قطعه فمقطع ثم
 اختلف كان ما اختلف للمشتري واذا باع اصول نحو بطيخ او قرع قبل بدو
 صلاحه وحدثت هناك زيادة بين البيع والاخذ في المشتري سواء بشرط
 القلع او القطع وبه يعلم الخالفة بين اصول الزرع ونحو البطيخ ع ش على
 مر لا مطلقا ولا بشرط ابقائه اي فلا يجوز اي يحرم ولا يبيع ثم
 وحمل الملاحق من اطلق التي فلواراد ان يشتري لربى البهائم فطريف
 ان يشتري بشرط القطع ثم يشتري الارض او يستعيرها في وجع في

هذا الكلام ان مال المشتري ان يقطع
 لا يبيعون الا بشرط القطع
 الا ان يقطع حتى يزرع

وظم مما اى من قوله او بيع النمر مع اصله جاز لا بشرط القطع مع قوله اما
بيعه بشرط قطعه فلا يجوز في ذلك وعرضه من هذا التعبد قول المتن والا
فكأنه ارضه وقوله مما مر في البيع عرضه به الاعتذار عن عدم ذكر هذه
العرضة الثلاثة في المتن مع ذكر الاصل لما هنا انه لا يجوز بيع الزرع
اي الذي لم يبد صلاحه اذ الذي مر في النما هو التعبد في الذي لم يبد
صلاحه واما الذي بدا صلاحه فام يقيد به هذا التعبد وان كان الواقع
انه لا بد من تعبد به ايضا كما صنع الجواشي هذا هو المناسب في
العبارة ومما مر في البيع انه لا يصح قال ابن الرفعة والكتان اذا بدا صلاح
نظامه جواز بيعه لان ما يقر منه ظم والساس في باطنه كالتوى في التمر
هذا لا يتم في رأي العين بخلاف التمر والنوى والاولى ان محله اخذ
مما لم يبيع مع بزر بعد بدو صلاحه والا فلا يصح كالحظ في سبيلها
شمر بيع حيا مستقر في سبيله كبروس سم وعدس وحصى وهذه
او مع اصله واذا اذ بيع الاصل وحده فيصح ولا يصح بيع البرسيم مع
حبه وقد انعقد ولو لم يرضى الهام ولا نظر لكون حبه ليس مقصود الا ان
بخلاف شعير ودرة وارز في السبل فانه يبيع بخلاف السلم فانه لا
يصح لا خلا في فثوره صفة وريزانه ولا يصح بيع نحو جزر وفجل ونوم
ويصل في الارض لا يستأثر مقصوده بخلاف الخس والكرفس وقصب
السكر لان ما ستر من ذلك غير مقصود في الغالب غا الباجل وقوله بخلاف
شعير قال سم ينبغي في الشعير انه لا بد من روية كل سنبل ولا يقال
روية البعض كافية وذلك كما فرقت اجزاء الصبرة لا يكفي روية بعضها
وانه لا يضر كبري الرمان وطالح النخل والبطيخ ح والجمع الكمام
والكمه وكمام والكامم على مر وان ماله كان كالجزر والسنور
والباغلاجل في الكم الاسفل لان بقاء فيه من مصالحه دون الاعلى
لا يستأثره بما ليس من مصالحه شمر وعذره وهو الزرع قوله
بلوغه اى وصوله وقوله صفة اى حاله وقوله يطلب فيها في سبيله
بمعنى الباء اى يطلب بسببها او بمعنى مع اى معها ويمكن بقاءها على
خالها مع تعدي مضاف اى يطلب في اوانها وعلامته في التمدد

الماكول

في بيع النوى

شمر

الماكول الخ وفي غير الماكول كالقسط ان يتم بها لما قصد منه كدفع وحاصل
ما ذكره اربعة انواع من ثمانية ذكرها الماوردي كغيره بقوله احدها
باللون كالباج والعتاب ثابتهما بالطمح لاوله الغصب وهو صفة الرمان
ثالثها بالطحج والاسن كالتين والبطيخ رابعها بالغوث وكل مستداد
كالقمح والشعير خامها بالطول والامتلا كالعصف والمقول سادسها
بالكبر كالقنا سابعها بالاشتقاق كحامه كالقطن والجوز ثامنها بانقحاص
كالوزة وبعث منها ما له كمام له كالباسمين فيضاهون ويمكن دخولها في الاخر
قال الماكول المتعاون اى غير الليمون فلا يشترط تلونه اى طرولونه
عليه وهو الصفره كالباج وعناب بضم العين طاف وهما مثالان للوجه
وقوله ومثمن مثال للصفرة وقوله واجاص مثال للبراد وهو الموروق
بالعراصية فاللف والنثر مختلف وقيل الباج مثال للجمع ولا مانع منه
والاول انعقد قال كالعنب الابيض ان قلنا اذا كان ابيض
فيكون داخل في المتعاون الا ان يقال المتعاون هو الذي يحدث له لون
بعد اخر وهذا العنب ابيض خلقته ويقر على البياض فكان نوعا من
العنب على هذه الحالة بدليل وصفه بقوله الابيض وليس المراد مطابق
العنب كما في السخنات وتوهمه عطف تفسير والاولى قوله لانه يقال
في فثله عموه اذ الان وليس مصدر على توهمه ثم يقال عموه الشئ عموه
طلاه بغضة او ذهب وتحت ذلك تخاس او حديد ومنه التوهم وهو
التلبيس مختار ومعلوم ان ذلك ليس مراداهنا من وفي نحو القنا
مقتضى عطفه على التمر افزاده بعلامة على حديثه انه لا يقال له عموه
قوله وتعبيرى بالاصل اعم من تعبيره بالشجر لشموله بيع البطيخ ونحوه
ومن نحو القنا فرره شقنا الا ان يقال هو من عطف الخاص على العام
وكذا يقال في قوله وفي الوراء الخ فكان الاولى ان يقدم على الزرع لانه
من التمر ايضا اعم واولى وجه العموم ظم لشموله الزرع واما وجب
اله ولو لم يكن فان عبارة المنهاج فيها الخ خيار بالخاص وهو قوله ظهور
مما رى التمر الخ لانه خاص بما فيه خلاف كالعصب والرمان وليس
شاملا للين العنب وتوهمه والنفع في كلامه استواءه وهو بضم النون

ه

عن العام وهو قوله وبد وصلاح الثمران الثمر في كلامه شامل للمعتبر
والخيار والبطيخ والبادجان والليمون واللحم والخلو والرمان الخاضع
والخلو وهو لا يجوز بخلاف عبارة التمس وايضا يومهم اشتراط السنين
والتمويه فيما لا يتناول مع انه لا بد منها فيه وايضا يومهم عدم اشتراط
الدين والتمويه فيما لا يتناول مع انه لا بد منها فيه وايضا يومهم ان القيمة
ليست بد وصلاح بالنسبة لما يتصف بها كالشمس وايضا يومهم انه لا بد
من اجتماع البقيع والحلاوة مع ان الرمان الخاضع بد وصلاح العمومة
واجاب الجلال المحامي عن المنهاج بان قوله فيما لا يتناول متعلق
ببدو وظهور فاستوى على هذا البعد والخبر في المخصوص يحتاج
واحيى عن الخبر بان الواو في قوله والحلاوة بمعنى او فيحمل
الرمات الخاضع والليمون الخاضع فاندفع ما يقال ان اهل حصار
بالخاص عن العام لا يندفع على كلام المحامي ايضا لعدم شموله للرمات
الخاضع والعزق والبادجان لعدم الحلاوة فيها وقيل ان اصل وفي
غيره جملة مستقلة ليست من الخبر بدليل قوله بان ياخذ ولو حذف
الياء كانت من الخبر وان قل كجبة عنب في بستان وسنبلة في زرع
كثير جدا لان اشتراط بد وصلاح الجميع فيه من العسر ما لا يخفى لانه يورى الى
تباع الجبة بعد الجبة لوعبارة مرمر لان الله تعالى امتن علينا بطيب الثمار
على التدريج اطالة لزم من التملك فلو شرط طيب جميعه لاذي الى ان لا
يباع شي لان السابغ قد يتلف او تباع الجبة بعد الجبة وفي كل حرج عدي
له وقوله كظهور على ما تقدم في ظهور البعض كالتأخير حيث امكن البعض
بالشرط السابق وقد اشار الى ذلك بقوله ان ائتم الخرج ل اي فكل ان ظهور
البعض فيما مر كظهور الكل وكذلك جعل هنا بد وصلاح البعض كبد وصلاح
الكل كظهوره التبيين في مطالع التبعية وفي الشرط وعقدى وحمل
في عرو انما استعمل لان كلامه يشمل الزرع ولا يقال فيه حمل لان الزرع انما
باع الثمرة الموجودة وهناك باع الاصول وبقيت الثمرة البائع بظهور
بعضها بتبعيته ما لم يظهر لما ظهر ان ائتم الخرج ل اي فكل ان ظهور
بدا صلاحها وبطلانها لم يبد صلاحها وبيع الكل وجب بشرط القطع فيما

تمت
في
الكتاب

لم يبد صلاحه دون ما يبدى وبقية بما ذكرى بقوله وبد وصلاح بعضه
وقوله لا فائدة الشرط المذكور وهو قوله ان ائتم بستان وقوله اولى
وجه الاول لو يئتم ان ما في المصلح يومهم المقتضى بد وصلاح البعض وان
اختلف الجنس وعلى بائع ما بدا صلاحه اى حيث باعه لغير مالك
الاصل من شجر وارضى وان باعه له لم يلزمه سقى كما هو ظاهرا لا نقطلا
العلاقة بينهما من مر وكذلك لا يلزمه السقى اذا باعه مع المصلح ولو
سم على وجه ولو باع التمس لز يئتم باع الشجرة لغيره هل يلزم البائع السقى
ام لا فيه نظر والاقرب لزوم لانه التزم له السقى ببيع الشجرة لغيره
لا يسقط عنه ما التزمه على ما عاين من وابقى اى استحق ابقاه بان بيع
بعد بد وصلاح مطلقا او بشرط ابقائه اخذ من قوله الا ان يبيع بشرط
القطع الخدع على ما مر سقيه ما بقى اى ان كان مما سقى واما ما لا يئتم
بحتاج اى سقى كان كان يئتم بمر وقه لقرية من الما كالمعل فلا يلزمه
همل وبعد هاتين لوباعه المشتري هل يسقط السقى عن البائع
ويلزم المشتري الاول السقى له اولى ويحمل المشتري على المشتري الاول فيلزم
البائع السقى له استظهر شيخنا منى الثاني وفرق بينه وبين ما تقدم
فما لو اشترى ارضا ووجد بها حجارة ثم راعى ما لاخر المتقدم في كلامه
بان السقى له غاية بخلاف وضع الارض بالارض وجرم عن بالثاني
فقال يلزم البائع وان تعدد المشتري وانظر حكمه هل هو كبيع
او يفرق وانظر ايضا لوتلف الثمر بترك السقى هل يفسخ العقد
الثاني فقط او اولى كل محتمل ولعل الثاني في الجميع اقرب من يورى
قد مر ما يئتم اقصيته انه لا يئتم ما يبدى فبع به عنه التلف والتعيب بل
لم يبد من سقى بيمينه على العادة في مثله وهو ظاهرا وقوله ويسلم من التلف
عطف مغاير والعناد عطف تفسير ومغاير ان اراد به التعقيب على
من ثمة التحليم اى الواجب كالكيل في الكيل ايضا احسن
البائع التزم البقا الذي استحقه المشتري بالعقد وهو لا يئتم الا بالسقى من
فلو شرط على المشتري اى بطل البيع سقوا بشرط على المشتري سقيه من
الما المعد له او يئتم ما ليس معد السقى الشجرة البسقة ثم يئتم على ما

وبما تقر رأي قوله وابقى شق فلو بيع اي ما بدا صلاحه بشرط القطع او
القطع ومثل ذلك اذا لم يبد صلاحه وباعه بشرط القطع حل لم يلزم البائع
السقي بعد التخلية اي الا اذا كان اخذه لا يتأخر الا في زمن طويل يحتاج فيه
الى السقي والا وجب عليه السقي وخرج بعد التخلية ما قبلها فليزيم السقي
لانه من ضمانه حل وبعبارة شق قوله لم يلزم البائع السقي بعد التخلية معناه
وجوب السقي قبل التخلية وان امكن قطعه حالا ومثله في مزرع ولم يذكر
هو هذا العتيد فتعني انه لا فرق بين ما بعد التخلية وما قبلها وهو نظم
لان المشتري لم يستحق ابتعاها فلا معنى لتكليف البائع السقي الذي ينييه
ثم رايتم سمعنا في ذكره بخلاف ذلك وقد يقال بوجهيه قبل التخلية كما افهمه
كلامهم ويوجه بان التقدير من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه
فاذا تلف بترك السقي كان من ضمانه وقد يصرح به قول المصنف اول باب
المبيع قبل قبضه من ضمانه وان البائع لا يبرء من اسقاط الضمان
ويستمر في فيه اي فيما ذكر من التمر وغيره لا بقيد كونه بدا صلاحه
كذا حال بعضهم وفيه ان قوله الا في ومما ذكر علم ما صرح به الاصل
يدل على ان الكلام فيما بدا صلاحه خاصة اذ على الاول يكون ما
صرح به الاصل من افراده لا معلوم من الاول حل بعد التخلية
راجع للامتنين وان لم يشرط قطعه اي سقوا بشرطه ام لا فهو غاية
للاضمان لا للتصرف حل قال شيخنا في وانظر لم يجعل غاية لما ايقن
مع ان المراكز لك فيها ٥ للحصول قبضه بها اي بالتخلية وان
دخل او ان الحداد خلا فالمن قال لا يحصل قبض التمر الذي يفسخ
او ان الحداد لا يقطعهم وانظر هذا المطلاق مع ان الذي شرطه
قطعه لا يحصل قبضه الا بالتخلية سم امر بوضع الجوارح اي عن
المشتري جميع حاجته وهي العاهة والافقة كالزجاج والشمس والافقة
اي بوضع من مبالغ الجوارح فمقول على المذهب او على ما قبل
التخلية حل فيكون الامر للموجب وبما ذكر علم اي من قوله وان لم
يشرط قطعه فلو تلف الذي تعقيد لقوله ويدخل في ضمانه بعد التخلية
اذ مقتضاه ان المعتد لا ينعض بالتلف ولا خيار بالتعيب فكانه

قال

قال محل دعواه في ضمان المشتري بالتخلية بالنسبة لغرضه او تعيبه
بسبب ترك السقي والافق من ضمان البائع شيخنا ولقد علم من
قوله اوله وعلى بائع ما بدا صلاحه الخ ومن ثم فزع هذا عليه بالغا
او تعيب به غير مشتري فور اخرج ما لو تعيب بغيره وانظر
لو تعيب بهما هل يثبت له الخيار اوله واذا قلنا بالثاني هل لم
ارثن العيب بترك السقي يحرم شوبري الظاهر ان لم ارثن العيب
غير مشتري هذا كله ما لم يتعد السقي فان تعدر بيان غارت العين او
انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به ابو علي الطبري ولا انفساخ بالتلف
ايضاً سم ولا يكلف في هذه الحالة اجراء ما واخرى هو قضية نفو الام
ثم مر بين الفسخ والحجزة فلو لم يفسخ وال به التعيب الخ
التلف وعلم به المشتري ولم يفسخ لم يفرم له البائع شيئا بناء على الرابع
من وجهين حل وان كانت الحاجة اي مظهرها والواو للحال
وقوام من ضمانه اي المشتري بعد التخلية حل انه لان الشرع علة لا امر
ففيه والتلف والتعيب بتركه الخ اي بخلافها بالحاجة فانها من ضمان
المشتري فكون متلف الحاجة من ضمان المشتري لا ينافي كون متلف
ترك السقي من ضمان البائع ولا يوجب بيع ما يخر او زرع كما قاله
شيخنا في والمراد زرع جز من مرق بعد اخرى بحيث يكون بعضه للبائع
وبعضه للمشتري حل مما يغلب اختلاط هادته بوجوده اي
يقينا اخذا من قوله او فيما لا يغلب سقوا اندرا الخع ش واكثر
بذلك عمالو غير كبير او صفرا ورعاة او جودة او غير ذلك فلا
فسخ ولا انفساخ كما في الشوبري يغلب تلاحقه اشار به الى
ان ذكره في المتن من المنهاج ليس ضروريا وان الاختلاط يفي
عنه فلذلك اقتصر في المتن على الثاني وهو وان استأجر التلاحق
فالتلاحق لا يستأجره لجواز ان تظهر ممزة ثابته قبل قطع الاولى
ولا تشبه لصفها او ردها او غير ذلك لكن ان حل التلاحق على
مشاركته للاول في الوجود والصفة كانا متساويين وقوله وان بدا
صلاحه يجوز ان تكون الواو للحال لان حكم ما لم يبد صلاحه تقدم

ان صحة بيعه لا بد لها من شرط القطع ويجوز ان تكون التميم وهو لا
يضر لان غايته انه من عطف العام بعد الخاص وهو جازي لكن يفيد
بناء على هذا قوله بشرط القطع عند الاختلاف بما بعد بدو الصلاح
لان ما قبله لا بد فيه من شرط القطع حاله كما تقدم عن عدم
العدرة في اختلاف الحاد الذي هو ملك البائع بالبيع والاولى التعبير
بالتميم كما مر الا بشرط قطعه والشرط في الحال والقطع عند خوف
الاختلاف عند خوف الاختلاف الاولى استقام لان ان تعلق
بالقطع يقتضي انه لا بد من ذكره في العقد وان تعلق بالشرط
اقتضى ان الشرط يكون عند خوف الاختلاف وليس كذلك بل لا بد
منه حالة البيع واقول هو متعلق بخدوف والتقدير يكون
القطع عند خوف الاختلاف كما يدل عليه كلامه في لزوم الحذف
السابق وهو عدم العدرة على التسليم ويصح فيما لا يغلب وهو
ما يندر اختلافه او تساوى فيه الامران او يميل حاله في كل حال لعل المراد
في قوله فصل جازي بيع ثم يرد اصله الذي ذكره بوطئة لبيان حكمه
اذا وقع فيه الاختلاف في حيز مشتر وهو خيار عيبا فيكون
فوريا ولا يتوقف على حكم لصدق حد العيب السابق عليهم فانه
بالاختلاف صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه في فان اجاز المشتري
ولم يبيع ببيع جازي ما ياتي ولا يخفى ان صاحب البندج البائع ثم مر
مع زيادة لعل بهيمة ان قلت بشرط في الموهوب ان يكون
معاوما وهذا ليس كذلك قلت جازت البهية هذا وان كان
الموهوب غير معلوم للمزور كما قيل بنظيره في اختلاف حاكم
البرجيني فهو مستثنى من عدم صحة البهية المجهول او اعراض ويملكه
بخلاف النعل لان عوده متوقع سوكرى وعجازه في قوله او اعراض
وحكم بملكه من غير صيغة فليس له الرجوع فيه وهو مخالف لنظائره
لانه لا سبيل الى تمييز حق البائع كما يملك السائل بالاعراض ولا يبر
للمنه هنا لكونه في ضمن عقد بخلاف النعل لا يملكه البائع باعراض المشتري
عنه فيما اذا انقل الدابة ثم اطلع على عيبها وردها لان النعل

عوده للمشتري متوقع بامكان انفصاله عن الدابة ٥
الميم وفي المصباح سيم يبيع بفختين سموها وسمي احاده ٥
في المطلب ٥ سقط خياره انظر لوقار في سماحة البائع فسخ المشتري
هل يغلب الفسخ فينفذ او السماحة فلا ينفذ حرر سوبري
على ان الخيار للبائع اي بين السماح وعدمه لا بين الفسخ والاجازة
اي فلا يخير المشتري الا بعد تخيير البائع والظن ان البائع لو سكت ساعته
يتروى اي يشترى لا ينقطع خيار المشتري مع زيادة ٥ فلم في الاول
وهو كون الخيار او لا للمشتري وقوله ويجوز ان الثاني وهو كون الخيار او لا
للبائع بين ان يبيع بالزائد او لا وجه ظهوره في الاول انه شامل
لتخيير المشتري مع عدم علم البائع بالكلية فله ان يفسخ في لان قوله
ان لم يفسخ معناه ان لم يوجد منه السماحة وهو صادق بعدم العلم
وقوله بمعنى متعلق بمقتضى على انه تصوير له وهل اليد بعد
التخليه للبائع اي لان بعض المختلط لم يكو الاصل له ايضا وعلى
هذا فهو المصدق وقوله او لا للمشتري لان بعض المختلط له وعلى
هذا فهو المصدق وهو المعتد وقوله او لا لما اي لا مجموع المختلط لهما وعلى
هذا فيقسم ما تنازع فيه بينهما وهذا الخلاف خاص بهذه المسئلة
والافقرها من كل مبيع بعد قبضه المدين للمشتري اتفاقا مستثناة
ولعدم العلم بالمال ثمة بينهما عبارة ثم روجهم فسادها ما فيها
من الرباع انتفا الروية في الاولى ولعدم الرباع زرع غير ربوي قبل
ظهور الحب بحبا او برا صافيا شعير وتقا بضا في المجلس جازا في
لارباب ويؤخذ من ذلك انه اذا كان اي الزرع ربويا كان اعتييد
الكلمة كالمصلحة امتنع ببيع حبه وبه جزم الزركشي ٥ سميت اي
المحا قلة بمعنى المعتد بذلك اي بهذا اللفظ والافقر علمها
مما مر في باب الربا فيها كما افاده التعليل الاول وفي باب
البيع في المحا قلة كما افاده الثاني ورخص في بيع العرايا
لهذا مستثنى من قوله ولا رطب على تمل الخ فكانه قال ان في
العرايا ولو حذف الت لفظ بيع لكان اولى لان المرخص فيه اعنا

هو العرايا بالمعنى الشرعى وهو بيع رطباً ان كان يات فخصير المعنى مع
ثبوت لفظ البيع ورخص في بيع البيع وهو ثبوت جعل الاضاق
بما نية اى بيع هو العرايا ومنه ان الرخصة لا تكون في خطاب الوضع
والصحة والفساد منه الا ان يقال ان الرخص من حيث الحكم الشرعى وهو
تحت بيع الربويات ببعضها بدون الشرط شيئاً في العرايا اى
بالمعنى اللغوى كما اشار له بقوله وهي جمع عربى فصيح ما قد مر التوالا
ولو كانت بالمعنى الشرعى لكان المقدير ورخص في بيع البيع شيئاً
وفيه انه اذا كان المراد بها المعنى اللغوى يكون في المتن قصور ان
يكون التقدير ورخص في بيع ما يفردهما كما لا يلائم والفرق بينهما
في بيع الرطب والعنب عاه الشعر مطلقاً جمع عربى واصلاً معروفة
قلبت الواو يا وادخلت في الياء في لغة النخلة فعملية بمعنى فاعلة
عند الجمهور لانها عربى باعراً ما لكها لما عن باقى النخل حتى عارية
وبمعنى معقولة عند اخرين من عراه يعرفه اذا اتاه لان ما كها يبرو
اي ياتيها في معروفة وعليها فسمية العقد بذلك مجاز عن اصل ما
عقد عليه شوبرى وهذا ظر حسب اللغة واما بحسب اصطلاح الفقهاء
فقد يقال ان اطلاقها على العقد حقيقة كما قاله فينا وقول شوبرى
واصلها معروفة التي نظر ان قلنا انها من عربى يبرو بمعنى تزل وامانت
قلنا انها من عربى يعوى كنعاب يتعب فاصلاً عن عربى يبرو ياتيها
احداها في الاخرى وهذا هو المناهض لسقول النخلة لانها عربى في
لانها عربى لان حكم جميع البستان ان الزكاة متعلقة بعينه
ولا يجوز التفريق فيه والعربية عربى عن حكم جميع البستان لانها
الزكاة فيها في الذمة ويجوز التفريق فيها اى لانها من بعض البستان
فقط المتصرف في هذا الموضع يبيع او اكل او فتهها **قوله** وهي بيع رطب
الى الضمير سراج المعنى الشرعى والعرايا المتقدمه بالمعنى
اللغوى فليس استخداً **قوله** حرصاً وكيف خارص واحد وليكن كونه
احد العاقدين توسيعاً في الرخص شوبرى ولو لا غنيا فلا يخفى
بيع العرايا بالفقر وان كانوا هم سبب الرخص لشكايتهم له

الله
قوله

الله عليه وسلم انهم لا يجدون شيئاً يشترون به الرطب الا التمر لان العبرة
بمهم المفقاد وول خصوص السبب والمراد بالفقر ان لا نقد بايديهم
وان ملكوا اموالاً كثيرة غيره من كمال اى مكايلة بان يذكروا
المقد مكايلة احتراماً من الخراف وليس الرخصة لا يبيعه الا بعد الكيل
اذ لقد ليس بشرط بل متى قال مكايلة او ما يدل على ذلك كالمصاع
كان يقول معنى صاعى رطب بمصاع ثم يبيع البيع وسياتى الشروط وما
التقارب في كلامه في الرطب ابدل استعمال من الضمير وقيل
به العنب فان قلنا هذه رخصة وقد قال الشافعى ولا يتعد
بالرخصة موضعها قلنا محله حيث لم يدرك المعنى فيها كما اشار
الى ذلك المحقق المحلى شوبرى كما في الرتميل والاضطباع فان
حكمه الشرعى عية بينهما ان المتريكين كانوا يظنون ضعف الضمان
حيث قالوا اضعفتم حتى يثرباى المدينة ففعلوهما ليظنوا انهم اقربا
فيها بوثقهم شيئاً وكالرطب البسر بما يقتيد ان مالم يبد صلحهم
يقال لا يسره من وقوله بعد بخلاف البسر فيها يقتضى انه بد اصلحهم
فيمكن حمل ما ياتى على ما اذا تناهت صيرته او صفوته وحمل كلامه قبل
على ما اذا لم يتناه والبسر هو الباع الاخر والاخر وفيه ان الجامع
المقدم لا يوجد فيه لانه لا يدخر يا بسره المحصر هو العنب الذى
لم يبد صلحهم وهو رطب البسر على وزن زرج قال في المصباح المحصر
اول العنب مادام حاصلاً قال ابو زيد وعصره كل شئ خفف
ومنه قيل للبخيل حصرم ع ش بخلاف البسر فيها اى بدو الصلاح
والخرص على صغر كمال اى معذرا لكيل اى وقت التسليم والافلا
يكن ان يكال وهو على الشعر والعقد وهو على الشعر فقط لا
يقتلعه بعد وقوع العقد عليه ويكاله قول واعتقد من رانه لا بد ان
يكون على الارض فح لا يجوز ان يشتري وهو على الشعر ومنه ما
الاخفى عننا فالارض قيد معتبر غنم مر والمراد بكونه على الارض
كونه معطوياً ولو على زرووس الشعر من على مر وعبرة قل على
الجلال اعتد شيئاً من ان الارض قيد خلاف الشيخ الاسلام في المنهج

ي

وعنه وفيه نظر ظاهري ان اردت كونه على الارض حالة التسليم فهو لازم
خالف شيخ الاسلام لا اعتبارا كمالا فلا حاجة للاعتداد ولا تفصيل او كونه
عليها حالة العقد فلا معنى له لانه يقطع ويكال في المباح ووجود الرخصة
لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على ان المراد بالارض ما ليس
منصلا بالشجر لا حقيقة الارض فالوجه كلام شيخ الاسلام واما كونه
الرطب والغنى على الشجر فلا بد منه لانه مسمى العرايا والافنيو من
باب الربا المحرم فتأمل وانتم **قوله** بخلاف ما لو باعه حرصا اي تمينا
بان قال بعتك ما على هذا الشجر ما على هذا الشجر فالمراد انه باعه
حرصا **قوله** فتقييد الاصل قال شيخنا المصنف التقييد لان الرخص لا
تتجاوز محل وزودها وانما تجاوزت الى المصلحة لغيرهم بذلك ولذا
قال شيخنا سمعنا قد تجاوزت به بقياس الغنى على الرطب والبيع
في الاصول جواز القياس على الرطب حصص ومن ثم اعتمد شيخنا
عليه انه مثال لاقتيد شوهرى **قوله** عليه المنع في ذلك اي فيما اذا كان على الشجر
قوله مطلقا اي كمالا او حرصا **قوله** ولما داي لكون التقييد بالارض
حرصا على الغالب **قوله** فيما دون خمسة اوسق اي بقدر يزيد على تفاوت
الكيلين والخمسة تقريبا وقيل بتحديد فان زاد في كيل في الكيل ولا اثر
الصفقة **قوله** وهذا المعنى قوله فيما دون ان متعلق برخص
ولعله يدل من العرايا كما في الم شوهرى نقلا عن سمح لا حاجة الى
هذا المقدير اي قوله محل الرخصة **قوله** وبما **قوله** بانه حل معنى القول
الفصل لا هذا اعراب قال لا بد ان يكون المنقح فوق ما يقع بين الكيلين
والالم يصح وجرى عليه الشيخ في **قوله** شوهرى **قوله** يتقيد بالخلاف متعلق
بدون اي والمدار على كونه دون بالنظر كمال جفافه وان كان وقت
البيع اكثر من خمسة وقوله عليه متعلق بمذوق حال من الدون اي
حال كونه مبيعا بمثل **قوله** روى الشيخان اسند لا على هذا الزوا
قوله يحصرها بغير الخاففتها والفتح افسح كما قاله النووي في **قوله** سمح
اي بقدر حرصها **قوله** وطول محل الرخصة فيما اذا لم يتلف بها
حق الزكاة الخ والخاص **قوله** لانه لا يجوز بيع العرايا الا بتسليم

شروطا

شروطا ان يكون المبيع عبئا او رطبا وان يكون ما على الارض مكيلا
والحرصا وان يكون الرطب على رؤوس الاشجار وان يكون
دون خمسة اوسق وان يتقايضا قبل التفريق وان يكون بدلا لصلحه
وان لا يتعلق به زكاة وان لا يكون مع احدهما شئ من غير جنسه
ويؤخذ من كلام المتن وانما ثمة بشروط **قوله** او غير من على المال لا
اي وصن المالك حق المستحقين في ذمته وكان موسرا كما تقدم
وظاهره انه لا بد من هذين جميع مع انه يكفي حرص قدر المبيع
وظاهره ايضا انه لا يحتاج الى حرص مادونهما مع انه لا بد منه في صحة
البيع **قوله** وبما **قوله** بانه لا يحتاج له بالنسبة للزكاة لعدم وجوبها
فيه فلا ينافي انه لا يحتاج له في صحة البيع **قوله** اماما زاد على ما
دونها اي في صفقة بدليل قوله فان زاد الخ **قوله** ولا يجوز فيه ذلك
فيبطل في الجميع فلا يخرج على تقريب الصفقة **قوله** فان زاد على
مادونها تعييد لم ينوم المتن **قوله** ام بتعدد المشتري علم منه انه لو
باع اثنان لاثنين صفقة بتمام دون عشرين صح لان الصفقة
هنا في حكم اربعة عقود وبقي بقدر الصفقة بتفصيل المتن
فتأمل شوهرى وقد يقال انها داخلية في كلام المتن ايضا فتأمل
قوله بتسليم حرصا **قوله** كمالا اي لانه متقول وقد بيع مقديرا
فاستقر عليه ذلك كما في بابيه وقوله وتخليته في شجر اي لان غرض
الرخصة طول النكاح باخذ الرطب شيئا الى الجذاذ ولو شرط
في قبضه كماله فان ذلك **قوله** شوهرى **قوله** وتخليته في شجر اي لان غرض
العقد لا بد من بقائها فيه حتى يمضي زمن الوعد اليه لان
قبضه انما يحصل صح ولا ينافي ما في الربا انه لا بد منه من القبض
الحقيقي لان ذلك في قبض المتقول وهذا في قبض غير المتقول **قوله**
قوله لم يضر لان الظن في العقود جريانها على الصحة ومن ثم لم يجب
بعد الجفاف في الامتحان ليعرف النقض او مقابله **قوله** **قوله**
الاختلاف في كيفية العقد اي فيما يتعلق به من الحالة التي يقع عليها
من كونه بمن قدره كذا او صفته كذا **قوله** وبما **قوله** بالقيمة ومسا

درسيا

بأن بالصفة المتفقين أي وما يذكر معه من قوله ولو لم يبيها معينا
معينا النوع من على من هذا الم من تعبيره اذا تخلفها بالذات لان
الكلام في البيع والاختلاف فيه اغلبا من غيره والافضل عقد معاوضة
وان لم تكن محضة وقع الاختلاف في كيفية ذلك ثم من اختلف
مالكا ام عقد المراد بالمال العقد ما يترتب عليه من القبض والخييار
والفسخ شيئا وقوله ايضا مالكا ام عقداي ولو في زمن خيار ضرر
ع من وفيه ان في زمن الخيار يمكن الفسخ بدون تخالفهما والفا
ع كلام من الرد على ابن المقري القائل بانها لا ينبغي لقان في زمن
الخيار للملك من الفسخ بدون التخالف واجيب بان الفسخ
قدالة جهتان وبانه لا يلزم من التخالف الفسخ وعباراة الك
التويزي واجاب عنه الامام بان التخالف لم يوضع للفسخ
بل لغرض التميز على المشترين كما ان ينكل الكاذب فيقول
العقد بيني والصادق من مالكين هذه صورة واحدة
وقوله ونائبهما يشمل ثلاث صور الاولى اربع صور الوليين
والوكيلين والولي والوكيل وقوله او واريها يشمل صورة واحدة
وقوله اهدهما ونائب الاخر يشمل اربع صور البائع مع الولي او مع
الوكيل والمشتري مع الولي او مع الوكيل وقوله او واريها يشمل
صورتين والمشتري مع الولي البائع ووارث المشتري والمشتري
ووارث البائع وقوله او نائب اهدهما ووارث الاخر يشمل
اربع صور الولي مع وارث البائع والوكيل مع وارث المشتري
والوكيل مع وارث البائع والوكيل مع وارث المشتري جملة
ذلك خمسة عشر صورة نرى وقال شيخنا حاصل الصور خمسة
وعشرون صورة لانها اما مالكان او وليان او وكيلان او وارا
او عبدان ما ذورن وهذه الخمسة تنضرب في نفسها بخمسة
وعشرين وكل اما ان يكون الاختلاف في العذر او المحسن او
الصفة او الاجل او قدره فنده خمسة تنضرب في خمسة وعشرين
بمائة وخمسة وعشرين هـ وعلى كل اما ان تغتفر البينة لكان

منها

منها او لكل بينة واطلقت اوا طلقت احداها او رخت الاخرى
او رختا بتاريخ واحد فتعزب المائة والخمسة وعشرون في
هذه الاربعة ايضا تبلغ الصور خمساثة وقال شيخنا الغزي
يشمل النائبان شتم صور لان النائب اما الولي او الوكيل
او العبد الماذون له لان اذن السيد له استخدام لا توكيل
فهذه ثلاثة من جهة البائع تعزب في مثلها من جهة المشتري
وقوله او اهدهما ونائب الاخر فيه ستة البائع مع نواب
المشتري الثلاثة الولي والوكيل والعبد والمشتري مع نواب
البائع الثلاثة او واريها اطلاق الوارث يشمل مالوكا
بيت المال في من لا وارث له غيره فمثل يملك الامام كما شمل
كلهم اولا في نفسه نظره ايعاب هو من واستوجه طاف عدم
حلفه او نائب اهدهما ووارث الاخر فيه ستة صور ايضا
وان اعتبر الذي يبدء بالحلف هل هو البائع او المشتري وهل
يبدء بالتخي او الاثبات زاد الصور كثيرا واذا نظرنا لكون
العقد بيعا او سلما او كتابة او خلع او صلحا عن دم او صداقا
او اجارة او مساقاة او قراضا زاد كثيرا والله اعلم في صفة
عقد معاوضة حزم بالصفة اختلفا فيما في اصل العقد وسياق
اي في قوله ولو ادعى احدهما بيعا والاخر هبة الخ وانما كان ما ذكر
اختلافا في الصفة لان الاختلاف في جزئه وهو الممن او الممسك
او في صفة جزئه من حاول او تاجيل اختلاف في صفة وان
كان بواحدة وقوله او اجل لم يقل او اجله لئلا يتوهم رجوع
الصير في قوله او قدره للمعوض فيكون مكررا مع قوله كعذر عوف وظهر
بالمعاوضة غير هاتو قف وهبة ووصية فلا تخالف فيه وحزم يقول
وقد صح ما لو اختلفا في الصحة والفساد وسياق في قوله ولو ادعى صحة
الخ معاوضة ولو غير محضة او غير لازمة كهداق وخلق وصالح
عن دم وقراض وجمالة وقائدة في غير لازم لزوم العقد بالكل
مذاهدا وبعد الفسخ في الصداق والخلع يرجع الى مهر المثل

ثم تلف في يده بافته او باطلا فالبائع ثم اختلاف البائع والمشتري في
قدر الثمن مثلا او قدر المبيع الذي يرجع بقيمته عن من وهو عطف
على الاقالة اي او كان بعد القبض وتلف وليس عطف على
القبض حتى يكون المعنى بعد التلف متواكفا بعد القبض وقبله
كما يدل على الاول كلامه الاتي في قوله الاولى بشقيها هـ
وعبار السوي قوله او التلف اي قبل القبض مطلقا وبعده
والخيار للبائع او تلف بافته لا يفسد ذلك فلا يمكن التمسك
بالتخالف لان ضمان المبيع بعد القبض من ضمان البائع اذا كان الخيار
له وحده والتلفه او تلف بافته او في عين نحو المبيع والتمسك
معا كان يقول بعتك هذا العبد بهذه المائة درهم فيقول المشتري
بل هذه الجارية بهذه الفضة دنانير كما ذكره الرشدي
وهزم بقولنا معا ما لو اختلفا في عين احدى فقط فانما
يتحالفان على المتقول المعتمد خلافا لما جرى عليه بعضهم
من عدم التحالف بل يحلف كل على نفي ما ادعى عليه ولا يفسخ
ثم من ولا تخالف اي لانه لا معنى للتحالف في مسئلة
الاقالة اذا كان للامتناع في الجدل وفي غيره للثوات
لان له معنى الا انه لا يلتفت اليه بل يحلف مدعي
النقص هذا الاستيصال الحسن فانما قد يختلفان فيه وسلك
نحو كان ادعى البائع المبيع بكذا من الدراهم وادعى انه
المشتري انه بكذا من الدنانير وقدرهما مساوفا لمصدق
ح الغارم طي في الاولى بشقيها هـ اقول مع الاقالة
او التلف والثانية هي قوله او في عين نحو المبيع والتمسك
ع ش على نفي دعوى صاحبه اي ويلزم كلامهما رد ما اخذ
برماوى وعبار ع ش على نفي قوله وكل منهما على نفي دعوى
صاحبه ولا يفسخ بل يرتفع العقد بغيرهما فيبقى العبد
والجارية في يد البائع ولا يمسى له على المشتري ويجب عليه

رد ما قبضه منه ان قبله المشتري منه والاكمل اقله من بين وهو
ينكره فيبقى تحت يد البائع الى رجوع المشتري واعترافه به ويقف
البائع بحسب الظاهر اما في الباطن فالحكم بحال على ما في نفي الامر
هو فان اقام البائع بينة ان المبيع هذا العبد والمشتري بينة انه الامنة
ولا يفسخ اذا كل ثبت عقد او هو لا يقتضي نفي غيره ويؤخذ منه
ان صورتهما ان لا يقتضي البينة على انه لم يجر الا عقد واحد وح
فبطل الامنة للمشتري ويقر العبد بيده ان كان قبضه ولم يفسخ فيه
بما استلزم ضرورة وهذا في الظاهر اما في الباطن فالحكم بحال على حقيقة
الصدق والكذب هـ ع ش ثم **قوله** لان الشرط وجود الصحة ولو بين
البائع **قوله** حلف البائع اي على نفي سبب الغشاد اي في البعض وهو
مقابل الجور والافعال مع الضمانية لا يقتضي الغشاد في الكل لانه
من باب باع محلا وحرمانه في الحل وقصد في الحرم فراه بقوله وقد
صح ان في الكل وفائدة حلفه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا يثبت
الالف ولذا احتج الى التحالف بعد رجوعه فيظهر ان المشتري يحلف كما ادعى
الرشدي على من وقوله حلف البائع اي فيقول في حلفه والله ليس
في الف من حيث ان عري **قوله** يتحالفان من تامة كلام الروضة
وهو ان بينهما حالة المدعوى على كلام المصنفين ولا يحل التحالف بمجرد
حلف البائع على نفي المفسد بل ينبغي بعد حلفه مطالبة المشتري ببينة
من صحيح فان بين شيئا وافقه الاخر البائع عليه فذلك التحالف **قوله**
كما انه مدعى قال بعضهم الاولى استقاطه لان المدعى في جهات البينة وقا
ل فيه ان يمين المدعى على ما يدعيه خارجة عن القواعد لان
البينة انما هي على المدعى عليه اي **قوله** واما انه اي التحالف
وقوله في يمين واحدة مقيد باختلاف الظرف والمضروف بالاطلاق
والتمسك ورجوع الضمير لجميع المعلوم من قوله جمع نفي بعيد ويجوز
ان يكونا في يمين واحدة لنفي واحدة للابتن بل يظهر استحباب اخر
من خلاف من اوجهها كما نقله ع ش عن **قوله** ومنفي كل منهما اي نفي
منفي كل منهما في ضمن ابتن مثبتة فظ العبارة ليس مرادها لا نفي والمعنى

المتقي من حيث نفيه وفي ضمن الميثاق من حيث الثبات فاستدفع ما تقدم
ليس المتقي في خلاف المشتري في ضمن ميثاقه وظهر ان الوارث في
ومثله ولي المجهون من شوبري وعيان ثم مر ومعلوم ان الوارث في الابناء
يخلف على الميت وفي المتقي على نفي العلم وفي معنى الوارث سيد العبد
المادون له لكنه يخلف على الميت في الطرفين فقوله على نفي العلم اي في
المتقي وعلى الميت في الميثاق ولو خلف على الابناء كفي بالاولى
ويبدو بالنفي اي يكون للابناء بعده فائدة لانه اذا قال ما بعته لك
تسعين يبقى لقوله ولقد بعته لك بمائة فانه لم يستغنى عن النفي بخلاف
ما لو قال بعته لك بمائة يبقى فذلك وما بعته لك تسعين لم يحذف التاكيد والتأشير
خبر منه قوله شيخنا الباقى هـ عباد الله وانما لا يكتفى بالابناء نظرا الى
لاغنائهم عن النفي لان الايمان لا يكتفى فيها بالدلائل والمعلوم ومن ثم ان
عدم الاكتفاء بما بعته الاكذبا وما استترت الاكذبا لان النفي فيه صريح
والابناء ممنوع كما حقق في اصول هـ برماوى وبائع مثلا كالزوج
قال مر والزوج في المداق كالبائع فينبذ به لقوة جهته ببقاء المبيع
له كما قوى بجانب البائع بعود المبيع له وكان اثر الخالف يظهر في المداق
لا في البضغ وهو باذله لم فكان كذا فله هـ ثم ر وكان القياس ان يبدو
بالزوجة لانها تظهر البائع رى لان المبيع يعود اليه اي عين المبيع
المستقود عليه ولا ياتي مثل هذا في الثمن الذي هو في الذمة كما فرضه
ولو قبضه البائع لان العائد ليس عين الثمن المستقود عليه لانه في
الذمة والمقبوض يدل عنه شيئا وعبارة ع ش لان المبيع الذي هو
المستقود بالذات فلا يرد ان المشتري ايضا يعود له الثمن اذا قبضه البائع
سم لان ملكه على الثمن اي الذي في الذمة قد ستر بالعقد بدليما ان
لم ان يحيل عليه ويستبدل عنه قال الشوبري فان قلت ما في الذمة موعن
للمستقود يتلف مقابله المعين فما معنى تمام ملكه واستقراره بالعقد
اجيب بان معنى استقراره جواز الحوالة به وعليه والاستبدال عنه
فقد ذلك اي البداهة بالبائع وهذا التزييع على قوله ولان ملكه على الثمن
قد تم بالعقد لان هذا لا يجري الا اذا كان الثمن في الذمة لان المعين لا يملك

الاب القين ففى العكس يبدو بالمشتري لانه صار قويا قنانيا
من هذا ان السلم يبدو فيه بالسلم الذي هو المشتري لان المبيع الذي
هو السلم فيه في الذمة والتمن الذي هو رأس المال اما معنى في العقد
اولى المجلس والتعيين فيه كالتمين في العقد ع ش على مر وعبارة
في قوله ففى العكس وهو كون الثمن معينا والمبيع في الذمة يبدو بالمشتري
لان ملكه على المبيع قد تم بمعنى انه لا ينسخ بانقطاعه والافاق الحوالة
عليه غير صحيحة هـ معينين اي في المجلس او في العقد شوبري
اولى الذمة والصور اربع نذبا اي حال كونه مندوبا او ذائبا او
يندب نذبا فهو على الوجه مفعول مطلق كذا في الايجاب وعليه فليبر
صاحب الحال وعاملاها قال الشوبري والظن انه حال من المدة المعلوم من
يبدو لانه هو بالاصل الاثبات بذلك لئلا يتوهم قراءة نذبا بالغ التثنية
مع الفعل الماضي المبني للمجهول اولد مقابله وهو الوجوب وعليه
كثيرون شوبري وحل لمصوب المقصود بتقليل النفي الوجوب وانما اثر
نفي الوجوب مع انه لازم للذهب وقصد الرد على من ذكره ووسيلة
للتعجيل لستم به الرد ولودكر التعجيل دون نفي الوجوب لم يبيح لان الذنب
يفيد الطلب والتعجيل لا يقتضيه ع ش او تراضيا قال القاضي حسين
وليس لاحدهما الرجوع بعد رضاه سم فان سم احدهما اي وبقي الاخر
على التراجع قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كما لو رضى بالعيب
ع ش وقوله بما ادعاه اي ادعاه الاخر احير الاخر عليه فان
قلت كيف يجبر عليه مع انه مدعاه اجيب بان معنى اجباره اجاز
على بقا العقد وليس له الغشخ ح والافسخاه او احدهما عام من عدم
انما هو بنفس الخالف جواز وطى المشتري والامنة المبيعة حال التراجع
وقيل التالف وبعده ايض على وجه الوجوهين لمع ملكه بلا قضية تعليلهم
جواز هـ اي بعد الغشخ اذ لم يزل به ملك المشتري وهو كذلك ثم ر وقوله
اذ لم يزل به ملك المشتري اي لتعلق حقا لازم به كان مرهونا ولم يصير
البائع الى فكاه كما سياتى هـ ر سبدي اي فله الوطوح لكن باذن الميراث
او كان قد كاتبه كتابة صحيحة اي لكل منهم فسخره انظر هل كلامه

يوم الاجتماع حتى دفعه بذلك وهذا التوهم بعيد مع ذكره وقد يقال
ان بذلك لدفع توهم الوجوب وحيث ينسخ ظاهره وباطنه وذلك ظم
اذا فسخه كل منهما او الحاكم واما لو فسخه احدهما فلا ينسخ ظاهره
وباطنه الا اذا كان صادقا والا ففسخ ظاهره فقط لا باطله لانه فسخ
لاستدراك الظلمة اي نواكها بان تزال وهذا انما يحسن تعليل فسخها
او فسخ احدهما واما فسخ الحاكم فانما هو لفسخ الخصومة كما علم من
قاسم الفسخ بالعيب اي من جهة جوارحه لا من جهة كونه على قوله
وان الفسخ هنا على التراضين من كل لکنهم اقتفروا في الكتابة اي التي على
من اراد ما هنا اي فانهما من حيث عددهما بالكتابة اذا المذكور في بابها
ان الفاسخ له هو الحاكم فقط هذا مراده والمعتد ان الكتابة كغيرها فيفسخها
الرفيق او السيد او الحاكم وقوله وفصلوا فيه اي في فسخ الحاكم بين قسما
اي فيفسخ عقد الخوم لا عقد الكتابة وقوله وعدم فسخه اي فيفسخ
عقد الكتابة اي وهذا التفصيل خلاف ما هنا اذ مقتضى ما هنا ان الفسخ
لعقد هما مطلقا والمعتد بالتفصيل الا في غرض الثاني انهم مرهوا في الكتابة
بما يخالف ما هنا من وجهين الاول انهم اقتفروا على ان الفاسخ لما هو الحاكم
فقط والثاني انهم فصلوا هناك بالتفصيل المذكور ومنتهى ما هنا ان
الفسخ لعقدها من غير تفصيل وبعد ذلك فالجاءت من الوجه الثاني مسامحة
ومن الوجه الاول ضعفه حل على فسخ الحاكم المعتد ان الكتابة كالبيع من
حيث ان الفاسخ هو واحد او الحاكم لا الحاكم فقط حل بين فسخ ما ادعى
اي فيفسخ ولا فسخ لعقد الكتابة وقوله وعدم فسخه اي فلا يفسخ وعقد
الحاكم وما حصل له ان اذا كان السيد فسخ ما كاتبه عليه وادعى العبد ان
فسخ ما فسخه عن الكتابة ونفسه المهر ودعوى عند السيد كان اقتضى
العبد السيد عشرة وادعى ان خمسة منها عن الكتابة وان العقد وقع على
خمس فقط وان الخمسة الاخرى ودعوى عنده تخالفا وفسخ الموعود فسخه
وحكم بفسخه ويرجع السيد عليه قيمته ويرجع العبد بما ادعاه والا
بان لم يفسخ شيئا تخالفا وفسخ عقد الكتابة وحكم بركة كفاقره يستحق
وسياتي بيان ذلك في الكتابة وعبارة المتن هناك ثم ان لم يفسخ

ادعاه ولم يتحقق فسخها الحاكم وان فسخه وقال المكاتب بعضهم
ودعوى بعتت ورجع بما ادعى والسيد بقيمته وقد يتعلل بان
بعد الفسخ يرد مبيع اي ان كان باقيا لم يتعلق به حق لانه لم يفسخ
وقوله بزيادة متصلة اي لتبعيتها للاصل دون المتصلة بقدر الفسخ
ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله وسئل
ذلك ما لو فسخ الفاسخ ظاهرا فقط واستشكل السيد له بان فيه حكما
للظالم واحاسب هو عنه بان الظالم لما لم يتبعها اعتذر لذلك وعلى
البائع رد الثمن المعسكو المعنوي كذلك ومونة الرد على الراد كما افهم
التعبير يرد اذ القاعدة ان من كان ضامنا لعين فمونة ردّها عليه كما
ذكره عمر في سنن وفي قال على الجلال قوله بزيادة متصلة اي مطلقا اي
او متصلة ان حدثت بعد الفسخ ان تعيب ظاهرا طلاقه ولو بعد
الفسخ وهو كذلك لانه مضمون عليه ضمان يدحل وهو ما نقص
من قيمته يوم التعيب كيوم التلف وهو ولو كان له ارض معذور من حر
الظالم ففسخ يقطع يده ما نقص من قيمته لانفسه والارض لها غيره فبما
في باب الغنار سم فان تلف حيا اي بان مات وقوله كان وقفه
اذا مثله للمثلث الرضى في او كاتبه اي كتابة صحيحة في رد
مثله فلو تلف بعد فسخه رد الباقي وبطل التالف حين تلف وفارق
اعتبارها المعرفة الارض باقل قيمته العقد والقبض كما مر بان النظر اليها
ثم لا تقزم بل يعرف منها الارض وهذا المزموم القيمة فكان اعتبارها
في التالف اليقين في ما ونقص بانه جعل النظر الى قيمة الثمن التالف عند
فسخه المعبى حكم الارض من اعتبارها اقل ما كانت من يوم العقد الى يوم
القبض مع ان النظر فيها تقزم من كل فليبايع قيمته وهي المتصلة
بخلاف ما لو جرده فصار باقيا في يوم قيمته يوم الروب والحيولة يسر
وفي سنن ولور منه او كاتبه كتابة صحيحة غير البائع بين اخذ قيمته
للمتصلة بخلاف ما حرم الاباق لانه لا يمنع تلك البيع بخلاف الرهن
والكتابة فاسخها البيع او انتظار فداكه وانما لم يجز الزوج في
نظيره من الصداق لان جبر كسره لما بالطلاق اقتضى اجباره على اخذ

المحل حالا فله اخذه اي بجميعه اخذه والمرد اخذه كما يدل
قوله ولا يترعه وليس له طلبا قيمته ع ش نغلا عننا الروض وعش م ر
وظ كليم كلام هو والثاني حيث قال وله اخذه انه يتخير بين اخذه
حالا مع اجرة مثل ما بنى وبين الصبر الى فراغ المدة واخذ القيمة للمحل
وهو اي المتقوم اي المتوخى ببيع اولي بذلك اي باعتبار قيمته يوم
التلف من المتتام والمعار لانها غير متوكلين مع له وهذا كان مملوكا للمشتري
قبل الفسخ ولان الضمان متاصل فيها وقد اعتبرت قيمته ما وقت التلف
فقد اولى شوبرى ولان المالك هنا سلب المشتري على البيع ببيع له
حلف كل منهما على نفي دعوى الاخر يعلم من هذا العرق بين التخالف والحق
وهو ان التخالف لا بد فيه من نفي وانبات كما تقدم بخلاف الحلف شوبرى
ثم يرد مدعيها بزواله استشكل مرد الزوائد مع اتفاقها على حد وثما
في ملك الراد بدعواه القهية واقرار البائع لم بالبائع فهو كمن وافق على الاقرار
له بشئ وخالف في الجهة واحيد بانه ثبت بين كل التلاعقد فعل
باصل بقا الزوائد على ملك المالك العيني ولا يشكل بانه لا اجرة للبائع
فيما لو استعمله مدعي القهية لانه يقتضي المنافع ما لا يقتضي الاعيان
شوبرى اذ لا ملك له فيه ظاهرا فقد يقال الملك ثابت على كل حال
وانما اختلفا في سببه هل هو القهية او البيع الجان يقال ثبت بينهما
ان لا اعتد اصلا تامل على عقداي بل اختلفا في العقد الواقع بينهما
ع ش كما علم ذلك من اول الباب اي من قوله في صفة عقد لان هذا
اختلفا في اصله ويكون علم بطريق المتقوم كما يوضح من كلام زري
او ادعى احداهما صحة اي البيع واخر فسادا من ذلك ما لو ادعى احدهما
روية البيع والاخر عدمها استواء كان المدعي البائع او المشتري ومن ذلك ما
لو ادعى احدهما انه كان حال العقد صيبا او محنونا والاخر خلافا فلهما
مدعي الصحة على المعتمد من زري ومن ذلك ما لو اشترى ما لم يملكه
سمن ثم اخذه المشتري في انائه ثم بعد ذلك وجد فيه فارة مينة فاشترى
فقال المشتري للبائع هذا كان في انائك وقال البائع كان في انائك فبيد
البائع لانه مدعي الصحة برماوى وهذا محرز قول المص اولا وقد صح

قوله اي

اي البيع يتبع في ذلك الاصل وكان الاولى ان يقال اي العقد
ليشمل عقد النكاح ولينا سببا كلامه السابق وقوله فيما ياتي وما
لوقوف الصالح لا شوبرى معلومة الذرعان كان وجه
التعقيب به ان مجهولته لا تغيد دعوى المشتري شيوع الذرعان
الصحة اذ لا يصير البيع معلوما بالجزئية بل هو على جملة خلاف
المعلومة لانه يصير معلوما بالجزئية حرر رسم ثم ادعى ارادة ذراع
معين اي في ارادته ليعقد البيع والمراد بالمعين اليهم اي عند المشتري
فيكون معينا في ارادة البائع مبهما عند المشتري فيكون مجهولا للمشتري
لان الذي يترتب عليه العنا ذلا للشخص لان ارادته لا يترتب عليها
العنا ذل او المراد الشخص ويكون وجه المطلبان عدم موافقة المشتري
عليه تامل شوبرى مع زيادة ذراع معين بان يقول اردت ذراعا
بعينه في العشرة الصادق باواما واخرها وواحد من وسطها وحينئذ
يكون شيئا بعينه من عبده وذلك باطل له عبد البر وقال سم المراد
بالمعين اليهم فيكون مجازا علاقته العذرية والعقربية استحالته المعنى
الاصلي لان التعيين لا يقتضي العناد فيصدق البائع بعينه اي لان
ذلك لا يعلم الا من جهته ثم على الانكار فيكون باطلا مدعي
الانكار فلو دفع انسان عينا لاخر وادعى الدافع انه دفعها اليه لشرها
وقال المشتري المدفوع اليه بل هي هدية صدق الدافع بعينه ع ش
سبعا معينا اي في العقد او في مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء
كان في البيع او في الثمن على التعيين في العقد او مجلسه حل هو اولى
من تعبيره بالعقد الاولى ان يقول اعم لان العقد لا مفهوم له فلا يلزم منه
الحكم عليه بشئ نقيم عن غيره فغيره مستوفى عنه ع ش وفي شوبرى
وسياتي في جنابة الرقبة انه قال وتعبر به اعم فليتأمل وجه
الغايرة حلف البائع فيصدق ولا يرد عليه متى كان الثمن
معينا او في الذمة لان الاصل من العقد على السلامة عبارة
حولان الاصل السلامة وبقا العقد فان كان البيع في الذمة التي
والضابط ان يقال ان جرى العقد على معين فالقول قول الدافع

للمبيع او الثمن لانها اتفقا على قبض ما وقع عليه العقد وتنازع في
 سبب الفسخ والاصل عدمه او على ما في الذمة وقبض في المجلس
 والقول قول المردود عليه بالمكان او مشريا وان جرى على ما في
 الذمة ولم يقبض في المجلس والقول قول المالك كذلك ويجري هذا
 الضابط في جميع الديون وسائر المعاملات كما قاله شيخنا العلامة
 العززي وبعضهم يخلف الدافع في المعين واحذ في ذمة والتفن وقوله
 في المعين اي فيما اذا كان المدفوع معينا ممثلا او غيرهما وقوله
 اخذ في ذمته اي وخلف المأخذ فيما اذا كان المأخوذ ثابتا في ذمته
 المأخوذ منه سواء كان ممثلا او غيرهما واطلق الذمة على
 ما فيها مجوزا وخلف المشتري في المعين اي ولا يرد عليه سواء كان
 المبيع معينا او في الذمة وقوله والبايع فيما في الذمة اي ويرده على
 المشتري سواء كان المبيع معينا او في الذمة في معاملة
 الرقيق وما يتبع ذلك من قوله ولا يملك ولو بتخليك وذكره هنا تبعا
 للشافعي اولى من تقدم به على اختلاف الواقع في الجاوي كالرافعي
 لانه يتبع للمرفق اخر احكامه عند جميع احكامه ولوناني فيه بعضا
 وتوجيه ذلك ممكن ايضا بان فيه اشارة لبيان الخالف في الرقيقين
 كما مر من تعقيب القراض الواقع في التبنية لانه وان اشبه في ان
 كلا فيه تحصيل ربح باذن في تصرفه لكنه انما يتضح على القول بالرجوع
 ان اذن السيد لقنه توكيل والاصح انه استخدام ثم ر وقوله
 معاملة الرقيق مصدر مضاف لفا عليه او مفعول به وكل مراد
 والمعاملة احسن من التصرف وهي المرادة هنا كما سيأتي عبدا كان
 او امة لان الرقيقا يستوي فيه المذكور والوثق شيئا ومقتضاه ان لا
 يقال رقيقة مع انه واقع في كلامهم قلست محل اسموا المذكور والوثق
 فيه اي في تعين اذا جرى على موسوفة بخوامة رقيق ورجل رقيق
 واما اذا لم يجر على موسوفة والثاني واجب دفعا لا لئلا يتبع بموجبت
 رقيقه مثلا ذكر الثوري هذا التفصيل في باب قسم الفسخ والغنيم
 و اشار اليه في الخلاصة بقوله ومنه فعيل كقيل ان تبع موسوفة

ا

غالبا

غالبا التامتع اولى من تغييره بالعبد لانه يوهن ان الاحكام التي
 تثبت للعبد لا تثبت للامة مع انها مستويان وسما في جنسية الرقيق
 انه قال وتغييره به اعم فليست وجه المغايرة وقوله وان قال ابن
 حزم لم يلتفت اليه لانه خلاف المشهور رجل الرقيق حزم بالرقيق
 الظم في انه رقيق الكل المبعوض فان كانت مهايأة لم يتوقف شراء
 لنفسه في يوفته على اذن مالك بعضه وفي غير يوفته لا يبيع سزاوه
 لما فان لم يكن مهايأة صح شراؤه لنفسه ان قصد لها او اطلق فيما يلزم
 ترجحه من تردد وقيل يجري فيه خلاف تعريف الصفة وهما
 احتمالا ان للماذر على شوبري باختصار تصرفاته المراد بالصفقات
 الافعال ولو قولية لانها عقل اللسان فقوله كالولايات اي كاترها
 كالترجيع والقضا والمراد بالنفوذ الاعتراف به شرعا وقوله كالعيا
 ولو قولية فانها افعال كما هي شيئا كالولايات اي كاتر الولايات اي
 ما ينشأ عنها من التزويج والحكم مثلا والولايات نفسها لا تنصف
 تكونها تصرفا بل هي معنى قائم بالشخص شيئا ولا فرق في الولايات
 بين ان تكون عامة او خاصة كما في ع ش والسهادات اي تحمل اوا
 كالعبادات ومنها الحج فيصح حج بعزارة ان سيده ويصح له تغلا
 وان كان له تخليصه به ع ش قاله شيئا ولا يخفى ما في اطلاق التصرف
 على العبادات من المأخضة وكذا السهادات الجوان يراى بالمفردات
 مطلقا الافعال والسهادات فعل اللسان والعبادات فعل الاركان
 ومعنى كون العبادات نافذة انه معتد بها في استقاط الغرض
 والاجارة سواء وردت على المعين او على ما في الذمة ع ش
 يصح تصرفه في مالى اي لا يصح ميا سترته لعقد مشتمل على مال محلي في
 المعاملة المحضة ليجزى الخلع اما هو فيصح منه سواء كان زوجا او
 زوجة وعبارته في الخلع وسرط في الزوج صحة طلاقه فيصح من
 عهد ومجوز سغه ويدفع العوض لما لك امره اتم قال وشرا في الملتزم
 اطلاق تصرف مالى فلو اختلعت امة بلا اذن سيد بعك بعين بانت
 بغير مثل في ذمتها او بدين في ذمتين بغير اذن سيده وقد يبيع

دات

بقرعة فيه بغير اذنه كان امتنع سيده من انفاقه عليه اي للموجب انفاقه
عليه او تغذرت مراجعته ولم تكن في الصورتين مراجعته الحاكم فاصح
شراؤه في الذمة وبيع مال سيده ما امتنع حاجته اليه واذا الوكيل
الرفيق هبة او وصية من غير اذنه صح ولو مع هي السيد عن العتق
لانه الكتاب لا يعقب عوض كالمعتاق ودخل ذلك في ملك السيد
فما لم ان يكون الموهوب او الموصى به اصلا او فرع السيد بحسب
عليه نفعه حال العتق لغير مائة او صغر فلا يصح العتق
ومثله يقول الولي لوليه ذلك مائة مائة ويبيح ان مثل المال
المختص صلات فلا يصح رفع يده عنها ويجرم على المأخذ ذلك وانما
اقتصر على المال لانه الذي ينصف بالصحة والفساد ولا غيره
تابع له على مائة بغير اذنه سيده وان كان في الذمة وان
تقدم السيد فلا بد من اذنه كل وجه يكون ماذونا لكل منهم ووكيل
له باذن المأخذ بان قال كل اخي ولست بكي وفي كونه بصير وكيل
عن كل بالعقولة المذكور نظر لان كلامه يسأل في ذلك الما ان يقال
هي وكالاته حكمية ما لم يكن مهاباة والاكتفى باذن صاحب
النوبة حل وعبارة من اي كل من له عليه سيادة ولو كان له شئ
رفيق فاذا لم اخذها لم يصح حتى ياذن له المأخذ كما لو اذنه في
النكاح لا يصح حتى ياذن له الآخر نعم ان كان بينهما مهاباة كمن اذن
صاحب النوبة له وقوله سيده اي الكامل او وليه وان تقدم
فلا بد في المشترك من اذن جميع الشرك وان كان التصرف لواحد منهم
وفي المهاباة يعتبر اذن صاحب النوبة والمبيع في نوبة كالم
وفي غيرها كالرفيق ان تصرف لغيره فان تصرف لنفسه بماله صح
ولو في نوبة السيد بغير اذنه كما قال العلامة طب فيرد المالك
اي يجب رده على مالكة فوراً وان لم يطلب رده فمؤنة الرد على
من العين في يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة قل في
في ذمة العبد ان كان المبيع في يده وعلى السيد ان كان في يده
ولو ادى الثمن من مال سيده استرد اي الثمن لكان رده الاخذ

السيد

السيد فظن واما الورود الى العبد فمسل بغير اذنه قال شيخنا
الذي يظهر انه ان كان المال تحت يد العبد باذن السيد بوجه
اليه وان كان تحت يد العبد بغير اذنه سيده لا يبرء بوجه العبد
بر ماوى فان تلف في يده فذمة اي ان كان بائنه
مسلدا فان كان سفيها تلف الضمان برقبة العبد لا بذمة وهذا
خلاف ما لو اذنه السيد فمسل في يده فلا يضمن وان فرط كما ذكر
الشئ في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تعلق
الضمان بذمة انه التزمه هنا بعقد فمسل به بخلافه ثم اذله
التزام فيه للبدل وان التزم المخطئ من على مائة لانه ثبت
برضى مستحقة تخيل لكون الضمان في ذمة المطلق الضمان اذ به
القاعدة ان مال الزم برضى مستحقة ولم ياذن السيد فيه بتعلق
بذمة وما لزمه بغير رض من مستحقة كتلف بغصب بتعلق برقبة فقط
اي وان اذنه السيد في التلف واما لزمه برضى مستحقة واذن السيد
فيه بتعلق بذمة وكسبه وما يبرء من ولا يلزمه الاكتاب ما لم يرض
به كما ياتي نظيره في الفاس مائة وجمع بعضهم حاصل ما في هذا المقام
فقال يضمن عبدنا لغيره ذمة ان يرضيه المالك دون مبادته
وان يكن بالارض من استحق فليس الا بالرقبة المستحق ورض
المالك مع سيده علف بذمة وما في يده ولم ياذن اي والخال
او هو علف على بنت ع ش او في يد سيده او غيره بعد وضع
السيد يده عليه حال ضمن المالك الى والقرار على السيد تقديم
بوضع يده عليه ولكن الرفيق الذي راجع لكل من المشتكين
وقوله بعد علف اي ويسار وعلمه فلو عزم العبد بعد العلق وقد
تلفت العين في يد السيد فمسل يرجع بما غرمه عليه لان قرار
الضمان على من تلفت العين تحت يده اولا فمسل نظر وقياس ما
سابق من ان المادون له اذا عزم بعد علفه ما يلزمه بسبب
التجارة لا يرجع على سيده انه هذا كذلك وهو المعتد وقد يرق
بان المادون له لما كان بقرعة باذن السيد ونشأ منه الدين نزل

ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل انعاقه كان أجره مدة ثم اعتقت
 فان الاجرة لسيدته بعد الاعناق ولا يرجع بها عليه العبد بخلاف ما
 هنا فان تصرفه ليس ناشئا عن اذن السيد ولا علقته له به فقول ما يفرم
 بعد العتق منزلة عزم الاجنبى وهو يرجع على من تلفت العبيد في
 يده ع شى على م ر او لبعضه منكم هو قال ع شى على م ر والاقراب
 ما قاله هو لان امتناع مطالبة العتق عن الاداء بعد الملك فحين ملك
 ما يقد ربه على الوفا ولو لبعض ما عليه فلا وجه للمنع على ان
 التأخير قد يورث الى تقويت الحق على صاحبه راسا لجواز تلف
 ما بيده قبل العتق لكن المعتمد ما في م ر — ان عتق جميعه
 قيد معتبر في وعبارته بعد عتق جميعه لا لبعضه وكلام هو وحيه نزل
 اذنى او وليه ان كان سيده محورا عليه وكان القن ثقتى
 بخاره بان قال الخراج او قال الخراج وان لم يخلى بخلاف الخراج فان
 فاسد فيما يظهر من احتمالات في ذلك ولا يشترط قبول القن للاذن
 بل لا يبرئ برده لانه استخدام لا توكيل اعيان وانظر لوقال الخراج
 في نفسك مشورى بحسب اذنه فان لم ينص له على شى يفرق
 بحسب المصاحبة في الانواع والازمنة والبلدان فان اذن له في
 الخروج قال الاسوى منهم من تعينه بانه شرطية ان
 يفتى النوع لا يشترط لانه يستعمل فيما يجوز ان يوجد وان لا
 يوجد ولا يستعمل فيما لا بد منه بخلاف اذا قال والامر كذلك
 فان لم يدفع له مالا فيتصرف في الذمة حتى يخرج السب وقد تمكن
 لكن في الشر خاصته ولم يقيده بذلك في الفائق ج ل فان اذن
 له في نوع الخ كالتوكيل وعامل القراض وسكت عن القدر والاجل
 والحلول لان الحال قد يقتضى ابدال ذلك لمصاحبة كما في التوكيل قاله
 ابن الخطاط ج ل وخاصة في عمدة اى علقته ناشئة عن
 المعاملة فلا يخاف من سارق ومناصب اى من مال التجارة ترك
 ولا ينزل بذلك وسبق ما لو حذر او اعنى عليه ثم افاق هل
 يحتاج الى اذن جديده ام لا فيه نظر والاقراب الثاني لانه استخدام

مكرر في نسخة اخرى

ونزود

وتزود فيه سم على المنهج ع شى علام م ولم يتصرف في البلد الذي
 ابق اليها وهو هل يتقيد ذلك بما اذا استاوى نقد اهل ام لا فيه
 نظر والاقراب — انه يتصرف فيها بما يتصرف به في محل الاذن من
 نقد ربه او غيره حيث كان فيه ربح وقلنا يبيع بالعرض كعامل
 الغراض واذا اشترى شيئا يزيد منه في محل الشراعه بمنه في محل
 الاذن لم يجرى له اذ اعلم على طه حصول ربح فيه كان يبيع ببيع
 في محل الشراعه زيادة على ما اشتراه به ع شى على م ر يبيع
 بفرقة لنفسه اى بان يكون مكلفا رسيديا م ر ولا يبيع اى اذا لم
 يعلم رضى السيد والا فيجوز ع شى ولا في كسبه الحاصل من غيره
 مال التجارة نزل ولا اذن له في بيعه او غيره اى بغير اذن السيد
 فان اذن له فيه جاز وينزل الثاني بغير السيد وان لم يفرقه من
 بد الاول هل هذا كله في التصرف العام وان اذن المادون لعبد
 التجارة في تصرف خاص كشرائه جاز على المعتمد ع شى على م ر
 وهذا مخرج بقوله في تجارة ولم الشراعية تملك ببيع به م ر
 لرفيقه سماه رقيقه من حيث كونه يتصرف فيه والاضافة
 تاني لادنى ملازمة لانها اى التجارة لا تتناول شيئا منها اى
 من هذه المذكرات ولا ينفقت على نفسه من مال التجارة
 والقياس انه يراجع الحاكم في غيبة السيد ليدان له في الانفاق على
 نفسه فان تعذر جاز له الاستقلال بالانفاق للضرورة وليس له
 الاقتراف على المعتمد م ر ويصدق في قدر ما انفق كما قاله ج ل
 وانظر النفقة على اموال التجارة كالسيد واليهام والذى يبيع
 انه ينفقت عليها لانه من توابع التجارة مشورى ولا يعامل به
 سيده ولو بطريق الوكالة عن الغير بان يوكل الغير السيد في
 شراعى فلا يبيع ان يشترى من ذلك العبد لانه صار يشترى
 مال نفسه ع عبد البر ومثل السيد مادون له ببيع او غيره لان
 تصرفه لم م ر ع شى وعبارة الشيخ م ل قوله لان تصرفه لسيدته
 بوعده من التعليل ان السيد لو كان وكيله عن الغير في شراعى

ووجوده عند عبده كان له التواضع بخلاف المكاتب قاتة يعامل سيده
 لانه معه كالأجنبي فهو راجع للاخير فقط لانه مفهوم التقليل اي قوله لان
 تصرفه لسيده اذ يقيم منه ان الذي تصرفه لنفسه وهو المكاتب يصح ان
 يعامل سيده وبهذا العلم ان المراد بالكتابة الكتابة الصحيحة احسا
 الفاسدة ولا يعامل سيده كما يخدم به ابن المقرئ في روضه وهو
 المعتمد شوبري واعتمد في التسمية بينهما وعبارة بخلاف المكاتب
 ولو فاسدة لانه مستعمل كما في التذريب وهو مقتضى اطلاق الـ
 كمرس وقال ج ل قوله بخلاف المكاتب فالمكاتب مستثنى من الرقيق في
 قوله الرقيق لا يصح تصرفه وهذا يدل على ان قوله بخلاف المكاتب
 متعلق بقوله الرقيق لا يصح تصرفه في مال وهو بعيد فكل كلام التو
 الشوبري او كبل صواب لان كلام ج ل يقتضي ان المكاتب يصح
 تزوجه وتبرعه بغير اذن سيده مع انه ليس كذلك كما نفى عليه
 المتن في باب الكتابة وسياتي في الاقرار مراده بهذا
 الاستثناء من العلم الاول وهو قوله لا يصح تصرفه في ماله بغير
 اذن سيده لان الاقرار ليس تصرفا واجبا بانه بينهم
 في الكتابات من جهة ان فيه نقل المقتب من شخص الى اخر ومراده ايضا
 الامتناع عن ترك ذكره هنا مع ذكره الاصل له شيئا وعبارة
 في كتاب الاقرار وقيل اقرار رقيق بموجب عقوبة وبتدوين
 جنابة ويتعلق بدمته فقط ان لم يبدقه سيده وقيل عليه
 بتدوين تجارته اذ ناله منها ومن عرف اي والشخص الذي عرف
 المعامل رقه اي رقا الشخص المعامل فن واقع على الشخص
 المعامل بفتح الميم فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز يكون
 الا بواز لا يجب الا في الوصف بخلاف الفعل وليست من واقعة
 على المعامل بغير الميم لانه يلزم عليه في عود التبرع في رقه على
 الرقيق ولا معنى لكونه بغير رقا الرقيق الا بالتاويل بان يراد
 بالرقيق الشخص بفتح النون عن وصفه بالرق وعبارة الاصل
 ومن عرف رقا عبده قال في المراد بالعبد الانسان وقوله ايضا ومن

في الكتابات من جهة ان فيه نقل المقتب من شخص الى اخر ومراده ايضا الامتناع عن ترك ذكره هنا مع ذكره الاصل له شيئا وعبارة في كتاب الاقرار وقيل اقرار رقيق بموجب عقوبة وبتدوين جنابة ويتعلق بدمته فقط ان لم يبدقه سيده وقيل عليه بتدوين تجارته اذ ناله منها ومن عرف اي والشخص الذي عرف المعامل رقه اي رقا الشخص المعامل فن واقع على الشخص المعامل بفتح الميم فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز يكون الا بواز لا يجب الا في الوصف بخلاف الفعل وليست من واقعة على المعامل بغير الميم لانه يلزم عليه في عود التبرع في رقه على الرقيق ولا معنى لكونه بغير رقا الرقيق الا بالتاويل بان يراد بالرقيق الشخص بفتح النون عن وصفه بالرق وعبارة الاصل ومن عرف رقا عبده قال في المراد بالعبد الانسان وقوله ايضا ومن

عرف رقه المراد بالمعرفة ما يشمل الظن الرابع ع ش فان لم يعرف
 رقه ولا حريته جازت له معاملته لان الاصل في الناس الحرية كما
 يجوز معاملته من لم يعرف رقه ولا سجنه ثم لم يجر ولا
 يصح ظاهرا في حق يعلم الاذن بسماع الخاى فيجوز معاملته
 وان لم يثبت الاذن بالسماع منه ولا الشروع كما سياتي في حق
 وقوله حتى يعلم الاذن او يظن بقول السيد او يبينه او يشيوع
 فاستعمل العلم في حقيقته وبجازه شوبري او يبينه المراد بالبينه
 هذا اذ اذن عدل بن او رجل وامرأتين او عدل ان لم يكن عند الحاكم
 شيئا حفظا لانه في تغليب عدم جواز المعاملة بهذا نظر اذ لا
 يلزم الانسان حفظ ماله في رعيته حوازه اي التعامل المعنوي
 من المعاملة بغير عدل ولو عدل رواية كعبد وامرأة سأل
 وان كان لا يفي اي خير العدل عند الحاكم وقوله في لا يفي سماعه اي
 عند الحاكم فالمعنى ينبغي ان يفي بغير عدل واحد في حوازه معاملته
 وان كان خير العدل الواحد لا يفي في الثبوت عند الحاكم لوتنازع
 المعامل والسيد عبد البر كان اشترى شيئا من وطالبه بالبيع
 به ليدفعه من الدرهم التي في يده فانكر السيد انه ما ذون له في
 التجارة واختصم هو والمعامل عند الحاكم فطلب الحاكم من المعامل
 بيعة ان هذا العبد ما ذون له ولا يفي عدل واحد في الثبوت عنده
 شيئا عزيرى وقوله وان كان لا يفي اي خير العدل عند الحاكم كما
 لا يفي سماعه من السيد ولا الشروع هكذا باثبات لاني بعض
 النسخ وفي بعضها باسقاطها من مزايا صحة تزجيه ذلك ان اثباتها
 متى علم انه تنظر لقوله وان كان لا يفي عند الحاكم واستقامتها
 على انه تنظر لقوله وينبغي حوازه بغير عدل اي انه يجوز معاملته
 بغير العدل كما يجوز سماعه من السيد والشيوخ كما لا يفي سماعه
 اي سماع المعامل بلا واسطة اي لا يعمل بقبوله سمعته اي الاذن من
 سيده حتى يحكم الحاكم بذلك وان كان يفي سماعه حوازه معاملته
 لم وقوله ولا الشروع اي لا يثبت الاذن عند الحاكم بالشروع حتى

يحكم بذلك وان كان يكنى السيوف يجوز المعاملة به في بايضا في الكلام
في مقامين قال شيخنا الفقيه في هذه المسئلة انه اذا تكرر السيد
الاذن بعد المعاملة واختتم هو والمعامل وادعى المعامل انه سمع
الاذن من السيد او من الاساعه لا ينفعه ما ذكر عند الحاكم فلا يثبت
الاذن عند الحاكم بما ذكر حتى يحكم به فلا يكتفى وان ظن صدقته
لانه يثبتا لنفسه ولابيه ويغارق الوكيل بان الوكيل له يد في الجملة
بدليل جواز معاملته بناء على ظن السيد تأمل شوبري رجع عليه
مستتر بدله ولو بعد عتقه ولا يرجع على سيده بما عرّفه بعد
العتق بخلاف عامل المضاربة والوكيل فان لربا الدينيا مطالبة
واذا اعز ما رجع لان ما عزمه بعد العتق مستحق بالمقرق السابق
على عتقه وتقدم السبب كعدم السبب فالمعزوم بعد العتق
كالمعزوم قبله من قبل فتتعلق به العتقة اي التبعة والعزم
والمواخذة من الروض وله مطالبة السيد ومن عزم منها
لا يرجع على الآخر بخلاف الوكيل وعامل الغرض اذا عزم ما بعد
العزل لكن لا يطالب السيد في العقد العاسد لان الاذن لا يثبت
فيتعلق بذمة العبد فقط قل على الجلال وان كان السيد
الرفيق الغاية للرد لانه ثبتا برضى مستحقة اي وقد اذن له
سيده لانه المباشر للعقد اي وسيده لم يباشر فطابق الدليل
المدعى قبل خي اي قبل ان يحضر عليه السيد بيع او عتاق او
خوفا حاج له كنعم من التفرق والمراد كسبه بعد لزوم الدين لامل
حيث الاذن كالنكاح بخلاف العتق والعتق ان المضمون
ثابت من حين الاذن بخلاف موق النكاح والدين من
وهذا اي قوله قبل الجواز راجع للكسب بدليل عادة العتق
يظهر رجوعه لمال التجارة وفيه من ان راجع للاعز من
من ان ذلك اي دين التجارة مطالبة به اي كما في
قول المتن وله مطالبة السيد نينا في قوله ولا بذمة سيده
فدفع الثم المناقاة والموسر بعتقه المضطرا مع عدم بؤنه

في ذمتها

في ذمتها من مر والمراد انه يطالب راجع لقول المتن وله مطالبة
السيد كما يطالب بمن ما اشتراه الرقيق او راجع للمطالبة المذكورة
في الايراد والاول اولى لان فيه مخرجا للمتن في قوله ليودي
ما في يد الرقيق راجع للغاية التي ذكرها الله سابقا بقوله وان
كان بيد الرقيق وفا وقوله وفانك مطالبة السيد الذي راجع للمطو
تحت للغاية المذكورة فلو ذكر قوله والمراد الذي بعد قول المتن
كما يطالب بمن ما اشتراه الرقيق لكان احسن فتأمل مما في
يد الرقيق اي ما حقه ان يكون في يده وان اقرعه السيد منه وهو
مال التجارة اصلا ورجا ح ل ولو مما كسبه اي ولو كان ذلك الغير
مما الى لان لم اي للسيد به اي بالدين وقوله في الجملة اي في هذه
الصورة وانما كان له تعلق بالدين في هذه الصورة لانه اذن له
في التفرق فكان اذنه سببا في لزومه للسيد بخلاف المفسوب
والمرور فا فلا عتقة للسيد به اصلا وانما يحتاج لقوله في الجملة
اذا اريد بالدين مطلق الدين الشامل لدين المعاملة وغيرها
كبدل المفسوب والمسرور فا اذا تلف فان اريد به دين المعاملة
فقط كما هو الظن فلا يقال لقوله في الجملة ومن علم يذكرها
وان لم يلزم ذمته اي السيد والواو الحال ولا يملك الرقيق ولو
ما دون له ولو بتملك غاية للرد على التقديم القائل بان
الرفيق يملك بتملك سيده وعلى ابن حنيفة ايضا القائل بان
بذلك كانت ملكه حق عنده واذن الملك اي والاضافه
التي ظاهرها الملك الخ وفي بعض النسخ واذن الملك وهي
اولى شيخنا والمراد الاضافه اللغوية الا ان بشرط المتاع
اي بشرط دخوله في البيع بان يقول له يعني لهذا العبد مع
الذي معه من ثياب وغيرها فباعه الجميع واما من علم له في
العقد من غير جعله مبيعا فالظن انه يبطل للعقد حرر لا
للملك والا نفاه جعله للسيد منى اهم من قوله الذي اجيب
عنه بان مراده الرد على المخالف صريحا ولان غير التملك ينقضي

كتاب السلم

بالاولى **كتاب السلم** من المعلوم ان السلم من افراد البيع
بقرينة قوله هو بيع موصوف الخ وانما افردته بكتاى لاختصاصه
بالشروط السبعة الالنية والعرض من هذا الكتاب ذكرها **فصل** ويقال
له السلف اي لغة وهذه الصيغة تستعمل بان السلم هو الكثير المتعارف
وان هذه اللفظة للغة قليلة وذكرها توطئة للخبر الاتي وسمى
هذا العقد بالاول لتسليم راس المال في المجلس وبالثاني لتقدم
وكره ابن عمر لغة السلم ولعل عدم افتصار اللفظة على السلف لانه
قوى اشترائه بين هذا او القرض بل صار متبادر منه القرض او
انهم لم ينظروا في مخالفة ابن عمر لان الشافعي لم يوافق على ذلك **فصل**
والاصل منه الخ اي ولان فيه رتقا فان ارباب الضياع قد يحتاجون
الى ما يتفقون على مصالحها فيستلقون على الغلة وارباب الديون
يتفقون بالرخس يجوز لذلك وان كان فيه غرر كالحجارة
على المناقع المعدومة **فصل** اذا اذنتهم بدنيا اي تخلفه بنا
فالباصلة **فصل** وقال الجلال اي تعاملتم بدنيا **فصل** فترها
ابن عباس بالسلم اي من الذين فيها بدية السلم وهو المسلم
فيه شيئا والخطاب فيها للمسلم اليهم **فصل** من اسلف اي من اراد
السلف في شيء الخ ومثله هو وعبارة مر من اسلم في شيء فليس
في كبل الخ ولعلها روايتان وقضية انه يجوز فيها قدر
بالذرع والعدو هو غير مراد وانما عبر بذلك جريا على الغالب
وعبارة ج ل من اسلف في شيء الخ اي من اراد ان يسلف في كبل
فليكن معلوما او موزون **فصل** فلكل معلوما لانه حصره في الكيل
او الموزون والموكل لانه عند الطلاق يكون حاله فلا ينافي
ايضا ما ياتي ان السلم يكون فيما بعده كالبيع او فيما يذرع كالتياب
او اذ لم يجوز الجمع بين الكيل والوزن **فصل** ووزن الواو يعني
موصوف الخ قال الجاهل بالجرى موصوف صفة موصوف محذوف
اي شيء موصوف كما قد في التمهنا وانما فعل كذلك لان البيع

السلم

لم يصح وصفه في الذمة وتوقعه بالرفع كان المعنى بيع موصوف في الذمة
في ذمة متعلق بموصوف او يبيع على سبيل التنازع وقوله بعد
ولواسلم في معنى يوبد الثاني **فصل** والبيع لا يصح وصفه بكونه في
الذمة الملبس بجزءه ان يقال موصوف مبيع او ما يتعلق به او نحو
ذلك ولا حاجة اليه اي يجوز وهذا معناه شرعا وامالفة فلم
ذكره المصنف ولا غيره من الشافعية لكن ذكر العلامة ملاسكين من
الحنفية في سلك الكثر ان معناه لغة الاستعمال وقال شيخنا انه لغة
التقديم او التأخير لان فيه استعمال راس المال وتقدمه وتأخير
السلم فيه قال ع س فينوخذ من جعله يباعا انه قد يكون صريحا وهو
ظم وقد يكون كناية كالكتابة واساغة الخرس الذي يفهم
الظن دون غيره ويؤخذ ايضا من كون السلم بيعا انه لا يصح اسلام
الكافر في الرقيق المسلم وهو المصح ومثله المرتد ثم ارى البيع ثم
ومثل ذلك كل ما يمنع ملك الكافر له كالمصنف وكتب العلم ع س
وقوله انه لا يبيع اسلام الكافر في الرقيق المسلم معنومه ان المسلم
اذا اسلم للكافر في عبيد مسلم **فصل** قال ج الذي يتجه فيه عدم الصحة
مطلقا اي سوا كان حاصلا عند الكافر او لا النذرة دخول العبد
المسلم في ملك الكافر فاشبه السلم فيما يز وجوده ولا يرد مالو
كان في ملكه مسلم لان تما في الذمة لا يخر فيه ولا يجبر دفعه
عما فيها ويجوز تلغه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود ع س على
مر لانه بالغة البيع بقليل **فصل** في اي لا يلفظ البيع لانه الخ
لكن نقل الاسنوي الخ ويجوز ينزع على الخلاق جواز شرط
التيار وتسليم راس مال السلم في المجلس والا يستبدل عن الثمن
والحوالة به وعليه والراجح انه يبيع فلا يشترط التحصيل في المجلس
قبض في المجلس لكن يشترط التحصيل في المجلس لئلا يكون بيع
بيعي دين بدنيا ويجوز الاعتراض عن الثمن ويشتبه فيه حصار
الشرط واما الاعتراض عن المبيع فلا يصح على القولين سنوبري مع
زيادة والتحقق انه بيع هو المعتمد اعتبارا باللفظ والمقام

هذا الذي هو هذا الذي على
هذا الذي هو هذا الذي على

فيه البعق تابعة للمنفعة فلا يشترط قبض منه في المجلس ويصح الاعتراض
عنه والحوالة به وعليه وغير ذلك من الاحكام وهذا قول ثالث وقد
به الجمع بين القولين وتكون سلما نظر المعنى من لكن الاحكام تابعة
سبب انهم انما يبرهون المعنى اذا قوى ولم يبين السبب الذي
اقتضى بقوة المعنى هنا ولعله لو لم يستلوا فيه شروطا
وربما عليه احكاما فاما سبب رعاية المعنى كمنهم الاستبدال
عن راس مال السلم على ما ياتي في كلامه والافليس في المفظ
ما يدل على قوة المعنى في ش تابعة للمعنى حتى حتى يمتنع
الاستبدال فيه اي في البيع قاله الشوري والاولى ان يكون
الضمير راجعا للعقد بالنسبة لراس مال السلم لان الاستبدال
عن البيع يمتنع قطعا استواء قلنا انه بيع او سلم وانما الخلاف في
راس مال السلم ان قلنا انه بيع يصح الاستبدال عنه وتأخير
قبضه عن المجلس وشروط الخيارات فيه وان قلنا انه سلم لان هذه الثلاثة
وتكون قوله تمام معناه نظير ما مر حثفا وعبارة في قوله فيه اي
عنا ومنها لكن يحل عليه قوله كما مر لان الذي مر له هو صحة الاستبدال
عن دين غير مدين فلهذا في قوله لا اشكال ويجعل قوله كما
مر اي بالنسبة للمدين الذي وقع في كلامه وبالنسبة للمدين الذي
وقع في كلام غيره في ذلك الموضع كالروض وعب فانها مرها
بمع الاستبدال عن راس مال السلم كما مر الذي مر عدم صحة
الاستبدال عن المدين في الذمة بلفظ بيع او سلم دل ويدل
لذلك اي لكون الاحكام تابعة للمعنى ويمتنع فيها الاستبدال
اي عن الاجرة وعن المنفعة معا ولعله غير مراد بل المراد الاول
فقط اخذنا من قوله في الجاه يجوز ابداله المستوفى به
والمستوفى فيه فليبراجع في ش نظر المعنى لانه سلم في
المنافع معني واحيى عنه بان الاخبار لما وردت على
معدوم يتعدى استيفاء دفعة واحدة ضعفت فخرها
بمنع الاستبدال عن عوضها اذا لم يذكر بعده اي بعد

البيع

البيع قوله والاوقع مسلما هل ولو تراخي قوله ذلك ام لا فيه نظر
والاقترب ان لا يعتد به الا اذا قاله متصلا بكون سلما في ش قوله
فلو سلم في معين معنوم قوله في ذمته وترك محترز قوله بلفظ سلم
وقد استوفاه في التمسك ولا يباع وان نواه محقق وهذا
عدم انعقاده ببيع جري على القاعدة قوله من اعتبار ترجيح
المفظ لا ينافي قوله سابقا لكن الاحكام تابعة للمعنى لان
هذا في التسمية وذلك في الاحكام او يقال هذا على كلامه
غيره وذلك على كلامه حرره قوله كتر جيتهم في الهبة بنواب
التي اي لان ذكر الخلف قوي اعتبار المعنى قوله غير الروية اقول
ان اريد مطلق البيع لم يجز لا استثناء الروية لانها انما تستل
في بيع المعينات لا ما في الذم وبيع ما في الذم سلم فليتنا مل سم شوري
في نفس البيع هنا ببيع الاعيان لان بيع الذمة سلم في المعنى في قوله
سبعة امور لكن الاولان منها متعلقان براس مال السلم والخمس الباقية
متعلقة بالسلم فيه تأمل قوله هل راس المال ويجه في راس المال انه
لا يشترط فيه عدم غرة الوجود ويفرق بينه وبين السلم فيه بان
لا غرة هنا لانه ان قبض في المجلس مع والاقول بخلافه سم شوري
قوله كالربا اي قياسا على الربا يجمع ان كلاهما يشترط فيه القبض
بالمجلس ويمتنع الاعتراض عن كل قوله قبل المشرق اي وقبل التخابر
وهذا بيان للمراد منه المجلس حتى لو قاما وتماشا منازل حتى
حصل القبض قبل المشرق لم يضر في ش على مر قوله اذ لو تأخر سلم
للامرين قوله تسليمه بالمجلس المراد به ما بيع التسليم كما في الربا فلا
يرجح مع الربا عنه كما لا يكفي الوضع بين يدية وقال شيخنا
لا بد من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكفي القبض لهما ولو مع
التي عنه حذر امن بطلان العقد وهو ظم وخبر بهذا امر الو
والمدية اجعل ما في ذمتك راس مال سلم على كذا في ذمتك
او ذمة غيرك فلا يبيع لانه اما قابض مقبض من نفسه او وكيل
في ازالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالبا كونه

حالاً فلا يصح فيه الجدل وإن قل وهل وقضى في المجلس وليس من التسليم
عقبة العبد المجهول رأس مال لعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع
فإن قبض قبل التفرق صح العقد ونفذ العقد على المجهول قال **قوله**
لكان ذلك أي العقد في معنى بيع الكالي أي الدين بالدين وإنما كان
في معناه ولم يكن منه لأن هذا بيع دين من دين وذلك بيع دين ثابت
قبل بدو دين كذلك ولا يفتي أنه يتخلص من بيع الكالي بالكالي بتعيين
رأس المال وتعيين المبيع في المجلس وذلك فيكون هنا وقوله ولا
يضم اليه عز فيه أن تعيينه في المجلس ينفي الغرر لأنه بذلك يتبين
حال أي فكل التعديلات لا ينعى المدعى **قوله** فلا يضم اليه عز لأنه إذا
لم يسلم المال المعين يجهل أن لا يوتي أو يتلف فيكون عز **قوله** أيضاً فلا
يضم اليه عز رافض وهو تأخير قبضه عن المجلس أي أن كان رأس المال
معيّنًا يتقابل قوله في الذمة **قوله** ولو منفعة كاسلمت اليك منفعة
نفسى أو خدم متى شئرا أو تعاليم سورة كذا وإذا سلم نفسه ليس له إخراجها
ولو كان رأس مال السلم عقاراً غائباً كان قبضه أن يبيع في المجلس من
يمكن الوصول اليه والتخلية وتزويقه من منفعة غير المشتري حال ولا
تلكي أسلمت اليك منفعة عقار صفت كذا لأن منفعة العقار لا تثبت
في الذمة ع ش على م ر وها ص **قوله** ما تلحق عن م ر و ع ش عليه أن
المنفعة يصح كونها رأس مال إن كانت معينة متواترة كانت منفعة عقار
أو غيره وأن كانت في الذمة لا يصح جعلها رأس مال إلا إن كانت
منفعة غير عقار **قوله** وتسلمها بتسليم العين ولو تلفت العين قبل
وراغ المدة ينفي انقضاء السلم فيما يتقابل الباقي لئلا يعدم حصول
القبض فيه كما لو تلفت الدار الموهبة قبل المدة فليجزم ع ش **قوله**
لأن ذلك عملة المذوق بتقديره ولم يعتبر هذا القبض الحقيقي لأن
ذلك الخ وتوله لأنها تابعة للمعين عملة لقوله وتسليمها بتسليم العين
وبدل لذلك عبارة الشافعي في م ر و ع ش وهي وقبضها بقبض العين لأنها
تابعة أو عملة للعملة فتأمل **قوله** ولو اطلق المطلق تارة يكون في
مقابلة التعيين كما سياتي وتارة في مقابلة التعيين وهذا منه

والله هو مقتد بما في الذمة تأمل مذهبى وعبارة م ر فلو اطلق
أي عن تعيينه في العقد **قوله** في ذمتي ليس قيداً بل يكفي أسلمت اليك
ديناراً ويحل على ما في الذمة ع ش على م ر **قوله** لو جود الشرط وهو
المجهول أو التسليم قبل التفرق لأنه بالاطلاق يصير حالاً **قوله** حالاً
أو دعه أي رأس مال السلم حالاً والمال في أو دعه مفعول ثان وقدمه لانها
بالعامل والمسلم مفعول أول لأنه فاعل في المعنى **قوله** فانه يصح أي كل من
عقد السلم والابذاع والرد عن الدين **قوله** لأن تفرق أحد العاقدين تعليل
لقوله فانه يصح بالنسبة للثانية لأن الأولى ليس فيها تفرق وقال بعضهم
أنه علمة للمشتري قبله ومعناه أن تصرف أحد العاقدين في المبيع
أو الثمن مع المضر لا يستلزم انقطاع الخيار الذي هو مفسد لعقد السلم
إذا وقع قبل التقابض فأيداعه له أو رد له عن الدين تفرق في الثمن
وهذا التفرق لا يتوقف على لزوم المالك أي لا يتوقف على لزوم المالك
فلا مانع منه **قوله** لا يستدعي لزوم المالك أي لا يتوقف على لزوم المالك
بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الجنبى فانه يستدعي لزومه أي لا بد
أن يلزم والم لو قيل بصحة ذلك قبل لزومه لزم استقاط ما يمتنع أحد
المتبايعين من الخيار وقوله بخلافه مع الجنبى الخ يرد على هذا
قوله فيما سبق والمصرف فيها من مسترأ حارة إذا كان الخيار له أو
له مع أنه لم يلزم المالك وأجوب **قوله** بأن فحل كونه تصرف المشتري
مع الأجنبية حارة في من الخيار لها إذا أذن له البائع كما صرح به
الشافعي هناك بقوله والبقية ص حجة أن كان الخيار له أو أذن له البائع فلما أذن له البائع
كان البيع لزم من جهة فصح تفرقه **قوله** لا أن أحيل به أي برأس
مال السلم كان حال المسلم المسلم اليه برأس مال السلم على شخص آخر
ولا يفتي أن الحوالة به وعليه غير ص حجة والتعبد فيه نظراً لـ مع
زيادة وقال بعضهم لم يفتل وعليه لأجل الآية لأنها لا تأتي في الحوالة
عليه بل يحصل بين القبض وعدمه كما أشار اليه الشافعي **قوله** فهو يوديه أي
لو قلنا بصحة الحوالة ع ش **قوله** سلم من قبضه أي المسلم وهو المجهول
من المحال عليه وهو الجنبى أو من المسلم اليه الذي هو المحال بأذنه

اي اذن جرد يد غير الذي تضمنته الحوالة لعناد الاذن الذي تضمنته الحوالة
 بخلاف الوكالة اذا بطلت بقي عموم الاذن فيها لانها تفرق عن الغير
 بخلاف الحوالة ولو اذن لالحال عليه ان يدفعه للمحتاج لم يصح ح ل قال
 العلامة الشوبري هذا الاستدراك فيه نظر لعدم دحوله فيما قبله فهو
 استثناء صوري لبطلان الحوالة بعد قبضته اي قبض المسلم اليه راس
 مال السلم ونظر فاليس فيدله ان الحوالة باطلة مطلقا وان اذن
 المسلم اليه هذا التفصيل في مفهوم قوله السابق وتفرقا قبل التسليم اي محل
 المدة ان تغرقا بعده اذ اذن المسلم اليه المسلم في القبض وفيه ارباب
 وكالة لا حوالة وكان اي المحتمل وكذا عنه اي المسلم اليه وعلى كل تقدير
 والحوالة باطلة لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن الحال به وعليهم
 وهي مستقيمة في راس مال السلم فلا يتقبل شوبري وعلم مما ذكره اولا
 في قوله وتفرقا مع شروط البيع وفيه نظر لقوله غير الروية الى ان يقال
 الاستثناء بالنسبة للمسلم فيه شوبري والى ان يراد به ما ذكره اولا البيع
 بقوله وتبقى معاينة عوض الف كما قال ع ش من ان روية راس المال
 اي المثل على الاصح والمتقوم اتفاقا منهم عن معرفة قدره قضيت
 انها لا تخرج عن معرفة الجنس والصفة ولعله غير مراد كما تقدم في البيع
 من الاستثناء بروية العوض المعين وان جهل جنسه او صفته ثم رايته
 سم على وجه صرح بذلك فراجع ع ش مقتضى له كاستقطاع المسلم فيه
 ح ل باق اي لم يتعلق به حق ثالث والافيا في جميع ما مر في الثمن بعد
 الفسخ بخبره بغير او اقاله او تحالف وانظر لوجهه عن ملكه بخرع
 وبظهور انه كالعرض فيرده شوبري وبعبارة قد المراد كونه في ملكه وان
 زال وعاد وصرح به ارباب ع ش على م رداه ولا ارش له في مقابلته
 العيب لانه حدث في ملكه كالثمن فان المشتري ياخذ من البائع بالارش
 اذا فسخ عقد البيع بعد تقيمه حيث كان العيب نعتي صفة لا نعتي عيبا
 عين فان كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الثم في باب الخمار ع ش
 والمراد بنقص الصفة ما لا يفرق بالعقد فيشمل قطع نحو الكيد والمراد بنقص
 العين ما يفرق بالعقد كتلف احد العبدين كما قاله سم وان عيني الغاية
 للرد عن عاين ح ل ان عاين في المجلس دون العقد لا في العقد
 ان عاين في المجلس لا يبرده بمسئله بل
 يجوز رده له وبعبارة اصله ونيل
 المسلم رده له

انظر فائدة البيان به وثالثها بيان محل التسليم وحاصله ان
 الصور ثمانية لان المسلم فيه اما حال او موجد او عاين كل اما ان يكون
 المكان الذي عقد فيه صالحا للتسليم ام لا فلهذا ثمانية اربعة في الموجد
 وهي كان لنقله مونة ام لا متواصلا كان صالحا للتسليم ام لا فيجب
 بيان محل التسليم في هذه الاربعة الامور منها وهي ما اذا كان الموجد
 صالحا للتسليم ولا مونة لمحلله واربعة في الحال ايض مثل هذه المقدمة
 ففي كلام الثم لا يجب البيان فيها كلها كما يؤخذ من قوله اما اذا سلم
 في حال حيث اطلقه وفصل في الموجد بعده والمعتد انه يجب البيان
 فيما لو كان الموضع غير صالح كان لنقله مونة ام لا فلهذا اثبات
 بضمان لثلاثة الموجد لكن الصور التي يجب فيها البيان خمسة والثلاثة
 لا يجب فيها البيان كما افاده شيخنا وصرح به سم على وجه قوله
 اشترط المقيمين فتركه لم يصح العقد قال ع ش والخالف ان
 يصالح الموضع وجب البيان مطلقا اي حالا او موجد لا محله مونة ام لا
 وان صالح وليس له مونة لم يجب البيان مطلقا اي حالا او موجد لا محله
 صالح ومحله مونة وجب البيان في الموجد دون الحال وبهذا يعلم
 احتياج كلام المحلى اي وكلام المنهج للمقتيد سم على وجه لا يصالح
 له متواكف كان محله مونة ام لا او لمحله اي او يصالح ومحله مونة
 وقوله او لمحله مونة اي من المحل الذي يطلب تحصيله منه اي محل
 العقد ووقع في نسخة المؤلف استقطاع الفسخ هنا واثباتها في قوله
 فيما سياتي في الثم ولا مونة لمحله والاولى اثباتها هنا واستقطاعها لم يفتد
 ما سياتي برماوى فيما مراد من الامكنة في ذلك اي بسبب ذلك
 اي لو سلم في موجد بمحل لا يصالح له الخ فالفرقة بمعنى الباء وقوله فيما
 يراد متعلق بالاعراض وقوله من الامكنة بيان لما وقوله في ذلك
 متعلق بتفاوت شيخنا وقال ع ش قوله في ذلك اي في الثم وهو
 اظهر وان عينا غيره تعين فاهره ولو غير صالح وقر شيخنا ترى
 ان اذا عينا غير صالح بطل العقد لوعاين الشوبري اي ولو غير صالح
 كما جزمه البرهام العلقى ثم رايته انه يتعين اقرب محل صالح على الاقرب

وعلى كل حال
 وعلى كل حال
 وعلى كل حال

من وجهين ه باخذ صار تلك الحلة فيكفي اي موضع منها وان لم يرض
به المسلم ولا يلزمه ايصاله الى منزله ولو قال في اي محل مكان كان
الحلة او البلد لم يضر ان لم يتبع البلد والافند كما لو قال في اي البلاد
سيت او في بلد كذا قال ولو قال تسلم لي في بلد كذا وهي غير كبيرة
كفي احضاره في اولها وان بعد عن منزله كما في س م م ر وع من ويقي ما
لو اختلفت في اعتقادها هل العبرة ببعيد المس او المس اليه فيه
نظر والا فرب ان العبرة ببعيدة الحاكم المرفوع اليه ع من على م ر
فخرج عن صلاحية التسليم اي متى كان ذلك الخراب او خوف او
غيرها وهو ظم خلا لما في ع ب من التفوق بين الخوف والخراب حيث
قال ان كان الخراب تعني اقرب موضع وان كان الخوف فلا يجب على المسلم
القبول فيه ولا المسلم اليه النقل فخير المسلم قال ع من على م ر وفي قال
على الجلال ومن عنيوا غير صالح بطل العقد ومن خرج محل التسليم
عن الصلاحية تعني اقرب محل اليه ولو ابعد من الاول ولا اجرة ولا خيار
للمسلم لانه من ثمة التسليم الواجب له م ر بل لو طلب المسلم التسليم في الذي
خرج عن ذلك لم يجب اليه لتعيق الاقرب شرعا كالنقص عليه قال ع من على
م ر وبقي ما لو تساوى المحلان هل يراعى جانب المسلم او المسلم اليه
فيه نظر والحق خير المسلم اليه لصدق كل من المحلين يكون صالحا
للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه وقوله ولا اجرة اي ياخذها
المسلم من الابد او المسلم اليه في الانقاص والمراد اجرة الزيادة في الابد
واجرة النقص في الانقاص وسع السلم حلال اي ان كان المسلم فيه
موجودا في الوقت كونه موجلا ثم م ر بمعنى انه يتعين التفرع
بالتأجيل والالم يعتقد رسيدي وقوله حال وخالف الامة الثلاثة
في ما وى بان يصرح بها الخا انما قيد بهذا التاكيد مع قوله
ومطلقة حال ولا ينتفي اي التعليق والتأجيل يكون الخ
دفع به ما توهمه العبارة من انه اذا اجل باجل مجهول لهما او احدهما
يصدق عليه انه موجل وان كان العقد في اسد مع انه حيث قصد
العقد فلا شيء في الذمة يتوقف بحلوله ولا تأجيل ع من يعرف
العقدان او عدلان والتمى هنا بمعرفة العاقدين الاجل او موقوفة

عدلين

عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كما سياتي لان الجهالة هنا
راجعة الى الاجل وثم الى المعقود عليه فبازان يحتل هنا ما لم يحتل هناك
وقوله او عدلان اي فيكفي احد الاخرين بخلاف ما ياتي من الصفات
حيث قال وذكرها في العقد بصفة يعرفانها وعدلان ولا يكفي علم
غيرها او عدلان اي محل يلزمها الحضور منه لو دعيا للشهادة على
ما بحثه شورى وهو مسافة العدوى قال او جهادين بضم الجيم
وفتح الميم والدال وياين الاولى منهما منقلبة عن الالف التي في المؤد
وكسر النون قال في الخلاصة اخر مقصور ثلث اجعلها ان كان من
ثلاثة مرتعا ولم يعرفها كاللذين قبلها لان نحو العبد اذا اتى ثلثي قصد
تكميله فيزول منه تعريف العارية بخلاف جهادى فيثنى مع علميته
وح فلا يعرف باللام للثلاثي جمع عليه معروفا وهذا مقرر في كتب العربية
لكن يبقى النظر في وجه خروج الجهادين عن القاعدة من التكميل عند
ارادة التثنية او الجمع فليجرب شورى بزيادة والذي في كتب العربية
ان العلم اذا اريد تثنية وجهه يقصد تكميله وهو شامل لجهادى
فليست وجه عدم دخول ال عليه ولعل ذلك للتخفيف لكونها غير
لازمة الذي يليه اي يلى عقد السلم او في شهر كذا فلا يصح اي
لما جعلنا جميع الشهر ظرفا فيصدق بآي جزء من اجزائه والعرق
بينه وبين تسلمه في بلد كذا اختلاف الغرض في الزمان دون المكان
كما قاله من وانما جاز ذلك في الطلاق لانه لما قبل الثابت بالجهول بعد
مريد قبله بالعام ثم تطلق باوله لتعيينه للوقوع فيه لانه حيث
الوضع ولا من حيث العرف بل من حيث صدق اسم به كما هو القاعدة
في التلخيص بالصفات انه حيث صدق وجود الاسم المعلق به وقع
المعلق به مع اختصاره شورى واما السلم فلما لم يقبل التأجيل
بالجهول لم يقبله بالعام اولى من قوله ويشترط العلم بالاجل لانه
يؤهم انه يشترط علمهما واجيب بان المراد علمهما او علم عدلين
غيرهما ومطلقة حال وتوا كقوا به اجلا في المجلس حتى ولو شرعا
بالاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط وصار حلالا ولو هذا

١٥٢
من وجهين ه باخذ صار تلك الحلة فيكفي اي موضع منها وان لم يرض
به المسلم ولا يلزمه ايصاله الى منزله ولو قال في اي محل مكان كان
الحلة او البلد لم يضر ان لم يتبع البلد والافند كما لو قال في اي البلاد
سيت او في بلد كذا قال ولو قال تسلم لي في بلد كذا وهي غير كبيرة
كفي احضاره في اولها وان بعد عن منزله كما في س م م ر وع من ويقي ما
لو اختلفت في اعتقادها هل العبرة ببعيد المس او المس اليه فيه
نظر والا فرب ان العبرة ببعيدة الحاكم المرفوع اليه ع من على م ر
فخرج عن صلاحية التسليم اي متى كان ذلك الخراب او خوف او
غيرها وهو ظم خلا لما في ع ب من التفوق بين الخوف والخراب حيث
قال ان كان الخراب تعني اقرب موضع وان كان الخوف فلا يجب على المسلم
القبول فيه ولا المسلم اليه النقل فخير المسلم قال ع من على م ر وفي قال
على الجلال ومن عنيوا غير صالح بطل العقد ومن خرج محل التسليم
عن الصلاحية تعني اقرب محل اليه ولو ابعد من الاول ولا اجرة ولا خيار
للمسلم لانه من ثمة التسليم الواجب له م ر بل لو طلب المسلم التسليم في الذي
خرج عن ذلك لم يجب اليه لتعيق الاقرب شرعا كالنقص عليه قال ع من على
م ر وبقي ما لو تساوى المحلان هل يراعى جانب المسلم او المسلم اليه
فيه نظر والحق خير المسلم اليه لصدق كل من المحلين يكون صالحا
للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه وقوله ولا اجرة اي ياخذها
المسلم من الابد او المسلم اليه في الانقاص والمراد اجرة الزيادة في الابد
واجرة النقص في الانقاص وسع السلم حلال اي ان كان المسلم فيه
موجودا في الوقت كونه موجلا ثم م ر بمعنى انه يتعين التفرع
بالتأجيل والالم يعتقد رسيدي وقوله حال وخالف الامة الثلاثة
في ما وى بان يصرح بها الخا انما قيد بهذا التاكيد مع قوله
ومطلقة حال ولا ينتفي اي التعليق والتأجيل يكون الخ
دفع به ما توهمه العبارة من انه اذا اجل باجل مجهول لهما او احدهما
يصدق عليه انه موجل وان كان العقد في اسد مع انه حيث قصد
العقد فلا شيء في الذمة يتوقف بحلوله ولا تأجيل ع من يعرف
العقدان او عدلان والتمى هنا بمعرفة العاقدين الاجل او موقوفة

فيه العقد لم ينقلب العقد صحيحا سدا وذلك بان يقع اولها اي
 وقوعه هلاكية اي كلها بخلاف ما اذا وقع في اثنتان فليست كلها هلاكية
 بل البعض منها. ونعم الاول ثلاثين انظر لما اذا ذكر لفظ الاول
 وههنا لا يكون الضمير راجعا للمتكسر ولعله للايضاح وقوله مما
 بعدها ههنا قال مما بعده ويكون الضمير راجعا للباقي المتقدم
 لان يقال انما يتوهم رجوعه للاول وانما الضمير نظر المعنى
 ولا يلغى المنكسر اي اليوم الذي وقع فيه العقد وما بعده من الشهر
 والمراد بالقائه ان لا يحسب من المدة بل يتم نعم الذي فقد حصلت
 المخالفة في هذه الصورة لما سبق في قوله فان انكسر شهر الخ اذا مضى
 ما سبق انه لو نقص الخ خيرة يتم اليوم مما بعده ليكمل المنكسر ثلاثين
 يوما فلو استدرأك على قوله وتم الاول ثلاثين مما بعدها وليس
 استدرأكا على قوله ولا يلغى المنكسر لان معنى الالغاء عدم الحسابات
 ونقص اليوم في هذه الصورة محسوب من الاجل ان نقص الخ خيرة
 شيئا وانظر كيف يحسب نصف اليوم مع ان الشهر الذي وقع التاجيل
 به لم يشمل فليزوم على حسابه ان يكون الاجل ازيد مما شرطاه وقوله
 نعم اذا استدرأك على قوله ولا يلغى المنكسر اتفق بالاشهر بعد يلزم
 عليه تاخر ابتداء الاجل عن العقد ولعله اغترل علة ولا يتم اليوم
 الذي وقع العقد فيه وان نقص اخرها تماثل هذه الغاية ولعل
 الوجه عند العاظم ظهر ان الوجه ابقاؤها لان المراد لا يكمل يوم
 العقد مما بعدها مطلقا اي نقص اخرها اولها واما من الخ خيرة فيفصل
 فيه بين كونه اوله وان كان يغني عن عدم التكميل مع النقص عدم
 التكميل مع الكمال بالاولى تأمل شويبري بايضاح والخاصة بان اليوم
 الذي وقع فيه العقد لا يكمل من الشهر الذي يليه الشهر الموجل بهما
 مطلقا سواء اكملت او نقصت ويكمل من اخر الشهر الموجل بهما ان كمل
 معنى انه يكمل الدين في اثنتي عشرة وان نقص لم يكمل كواحد اي من حيث
 الشرع وان كانت ناقصة شويبري ويتم من الخ خيرة فاذا وقع العقد
 وقت الزوال من اخر ذي الحجة مثلا واجل بثلاثة اشهر اتفق بالمعظم

وصف مطلقا كاملا او ناقصا او مختلفين وكذا بيع الاول
 ان نقص بخلاف ما اذا كمل فان الدين يكمل بزوال اليوم الخ خيرة
 منه عني وقوله بخلاف الخ انظر العرق بينهما تأمل وقد عني على
 تسليم يوحده من كون هذا من شروط البيع كما يات انه كان الاول
 التفسير بالقدرة على التسليم كما عبر به فيما سبق فعلى هذا الاول
 ان يكون شرط ان ادعى شروط البيع ههنا لكن الحق صحة هذا
 التفسير وقرئ بين ما هنا وما سبق كما في عني على مروي وعبارته
 وقد عني بين ما هنا وبين البيع بان البيوع لا يرد على من يبيع
 اتفق بقدره المشتري على اتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم يرد على
 ما في الذمة فلا بد من قدره المسلم عليه اليه على تسليمه لكن مقتضى
 قوله ثم وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع ان الشرط
 العقد على التسليم في ذلك بحلول الاجل اي ان يعلم حالة
 العقد قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعنده
 العقد وقال الامام ابو حنيفة وفيما بينهما قال كالرطب في الشتا
 اي في اكثر البلاد اما في بلد يوجد فيه الرطب في الشتا كثيرا فيبيع
 السلم فيه ايعان شويبري ما ياتي وهو قوله فلو سلم فيما يبيع الخ
 ههنا ولان المقصود بيان الخ هذا الذي عاقبه لان يحصل
 هذا ان الشرط كون العقد عليه في محله وهذا زيادة على مفهوم
 القدرة على التسليم بخلاف الجواب الاول فانه يستلزم ان من الشروط
 المتبعة القدرة على التسليم مع القدرة على التسليم وهو كلام لا معنى
 له ويوجب الى تاويل العبارة بما يجوزها عن عدها شرط عني قال سمع
 ويرد عليه انه حال الحال الى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع
 في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي تارة تعزوت
 بالعقد وتارة تتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع
 في الجملة في ذلك وملاحظة البيع المعزى دون غيره والافتراق بينهما
 وبين السلم مما لا حاجة اليه الا ان يقال بيع المعزى هو الغالب فاجتمعت
 ملاحظة دون غيره سدا مطلقا اي سواء كان الثمن موجلا

او حالاً والى فالمبيع المعين لا يكون موجلاً متوياً وقال ع ش قوله
بالعقد مطلقاً المجزأ التأكيد المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم
انه يصح حالاً وموجلاً وليس كذلك فلعلم المراد بالاطلاق انه ليس
له هذه الحالة او ان المراد ولو كان ثمة حال او موجلاً لكن هذا بعيد
عند السياق فلو اسقط اللفظ مطلقاً لكان أولى كمالاً يخفى عن الحذاق
بلا مشقة اى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب
التسليم ع ش والمراد مشقة لا احتمال عادة فيما يظهر متوياً كقدر
كثير من الباكورة الباكورة هي المرة عند الابتداء وعند المقاداة
الانتهى راجع الانوار متوياً وفي المصباح وزى باكورة الغالمة اول
ما يدرك منها فانه لا يصح اى فلو تبين انه كثير في نفس الامر فيل
يتبين صحة العقد الكفا بما في نفس الامر اوله نظر العقد الشرط ظاهراً
فيه نظر وقضية فوله العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر
الاول ع ش بحال اخر ولو فوق مسافة القصر لانه لا مونة لنقله على
المسلم اليه بل لان الناقل غيره نقله مرغ او مرتين بل ان يعتاد
نقله كثيراً او غالباً لانهم اعتروا عموم وجود المسلم فيه عند الحمل متوياً
وعبارته ع ش اعتيد نقله اى كثيراً اخذ من قوله تا ورافاً لا يعنى انه
لا بد في الكثرة من الاعتبار به وبغى ما اذا استوى الامر في تسليم
المسلم ح اوله فيه نظر وينبغي القول بالصحة لانه في المسئلة في حصوله
ع ش على مر كالهدي اى ولم تجز عادة المهدى اليه البيع ولم يكن
المسلم اليه والا فصح فيها قاله شيخنا ونوزع في الثانية لانه قد يتلق
فلا يجد وفاقال على الجلال وفي ع ش على مر او نقل نحو هذا
اى فالحال يعتد المهدى اليه بيعها والى فتكون كالمسقول للبيع ويصح
لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضاً فيه نظر والا فرب
عدم الصحة لانه لا يتقاعدا عما لو اسلم في لحم الصيد الذي يوزع وجوده
لمن هو عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتقد وعما لو اسلم
لكافر في عدم مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد واسلم لندرة ملكه
المسلم ان يقال لما اعتيد نقله للمهدى اليه كثيراً وهو المسام اليه

صيره

صيره بمثلية الموجود وقت وجوب التسليم واما الاستقصاى
استبعاد وصفه مثل لولوء كبد الخ لانه لا بد فيه من المقرض
للهم والورث والشكل والصفة واجتماع هذه الى مورثه ثم
تبارك بكونه اوله فان ضم كان متوياً وشدة الباطن قد خفف ع ش
من وظاهره استواءها معنوماً وفرفق بينهما بانه اذا افترق في الكبر
قبل كبر متوياً واذا لم يفرط قبل كبر بالضم خففاً ومثله طوال
بالشد يد وبالختيف كما في المختار فيها ع ش على مر قال تعالى
ومكره امير الكبار اى عظمى جديان كذبوا نوحاً وادوم ومنابعهم
ههلال واما المذبح اجتماعه وان كان عنده ذلك حل قال
الشويزي او رد على هذا اذا شرط في الجارية انها ماسطة او في
العبد انه كانت فان ذلك صحيح مع انه يوزع وجوده باعتبار ما
شرط فيه من الصفات واجيب بان الكتابة والتسمية
صفات وتبين تحصيلها بخلاف هذه فانه عين اخرى يعتبر فيها
صفات اخرى مثل امة وكذا بهيمة وولدها فان قلت هذا
لا يندرج اجتماعاً قل استيند بالنظر للاوصاف التي تجب ذكرها
في السلم كما اشار اليه الله بقوله مع الصفات فكون البهيمة توصف
باوصاف مخصوصة وولدها باوصاف مخصوصة مما يندرج تحتها
وكذا نقول في الولوء واليا فعت والامة واخنها وولدها كما
في سبل لا نتفاه الوتوق ان كان انتفا الوتوق للندرة فلم غاير
في تغليب الاولى والثانية وان كان غيره فاهو وهلا علل بالند
فيها ايضاً وقد يختار الاول والثاني لان الندرة في الاولى ذائفة
وفي الثانية عرضية باعتبار ما عرض له فتأمل متوياً بتسليم
في الاولى بل وقوله اما القلعة ولندرة اجتماعه مع الصفات فيه
اشارة الى ان الاخيرين موداهما واحده وهوان اللان الكبار
لا يندرج اجتماعهما مع الصفات وكذا الامة وبناتها س ل فيجوز
في السلم فيها اذا لم وجودها لقلتها تغاوتها في كالتعم والعول ونبهنا
السفر بوزن سدس مثقال ويخفى ضبطه بما لا يقبل الثقب حل

والكبار ما نطالب للترين اي تقبل الثقب وكم كلامهم انه لا يجوز في
اللولو الكبار الواحدة والجلنة وقياس المطبخ معتد في الجملته لانه في
الجلنة لا يحتاج لذكر الجرم في كل واحدة حيث لم يذكر مع ذلك العدد على
ما سيأتي من ل فانقطع اي من بلد التسليم وما يجب تحصيله منه
بان كان بينه وبينه وبينه مسافة القصر ولم يتلف بنقله ولم يمتنع
وبه من بيعه بمن مثله لانه يجب على المسلم اليه تحصيله ج فلا تخير
المسلم ج بخلاف ما لو كان يحمل فوق مسافة القصر من بلده التسليم
او دونها وكان ربه لا يبيعه الا بالكسر من عند المثل فلا يجب عليه
تحصيله ج وتخير المسلم ج كل باختصار وفي معنى انقطاعه ما لو كان
المسلم اليه وتقدر الواسول الى الوقام مع وجود المسلم فيه ثم روى
وعبارة من المراد بانقطاعه ان لا يوجد اصلا او يوجد ببلد
بعيد بمسافة القصر او ببلد اخر ولو نقل لغيره او لم يوجد الا عند
قوم لا يبيعونه او يبيعونه بالكسر من عند المثل بخلاف ما اذا غلته
سعره فانه يحصله وفي ثم مر ولو وجده يباع بمن غل اي ولم يزد
على من مثله وجب تحصيله وهذا هو مراد الروضة بقولها وجب
تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع بالكسر من عند المثل لانه
الشارع جعل الموجود بالكسر من قيمته كالمعدوم كما في الرقبة وما الظاهر
وايضا فانما صلب لا يكلف ذلك على الصحيح في هذا الاولى تكسر الحما
اي لا يقال في الفعل منه هل الدين يحمل تكسر الحما واسم الزمان والمكان
فيه على مفعيل بالاسم الزمان من حال بمعنى قول بالمكان في الفتح
والسرقة لان مقارعة يحمل بالضم ع من على مر بين فسخه اي
العقد في جميعه ولم يصح في بعضه وان قبض بعضه اخر حتى لو
فسخ في بعض الفسخ في جميعه كذا في الواهنا وقد مر انه اذا ترقى بعد
القبض بعض راس المال صح فيه بتدريه من مقابله فقياسه
هذا كذلك الا ان يفرق واجبه قل فيطالبه لعله تغير
مراد لانه لا يتفرع على كون الخيار على التراخي ولو عبر بالسوا
لكان اوله ش واجيب بان مرع على قوله حتى يوجد

قوله وعل

بينة

وعلم من تخيره الى عزمه بهذا الرد على الصق وعبارة اصله
مع اصله ثم مر ولو اسلم فيما يعم وانقطع في محله لم يفسخ في الاظهر
والثاني يفسخ كذا لو تلف المبيع قبل القبض لانه لا يفسخ السلم
بذلك اي بلا انقطاع وقوله بخلاف تلف المبيع اي قبل القبض
لا قبل انقطاعه عطف على مقدور اي غير وقت انقطاعه في محله
لا قبله فتأمل وعلم بقدر قبل هذا معلوم من شروط
المبيع اذ المبيع في الذمة لا بد من علمه قدره وصفه واجيب
بان الكلام ثم في المبيع المعين وما هنا في المبيع في الذمة والتأثير
ان البيع في الذمة سلم وكذا يقال في قوله في معرفة اوصاف الخ
كقوله تخير من قدر محمول عن المضاف اليه اي بتدريكمه وقوله
او نحوه معطوف عليه وكقوله لا يشترط الاضافة كمثل وشبهه فلا
يلزم وقوع التخيير معرفة شيئا لا تخير السارق وهو من اسفل
في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اهل معلوم
مع قياس ما ليس فيه وهو المعدود والمذروع على ما فيه وهو
الكيل والموزون ج ومعلوم اي من كلام المصنفات وعبارة
في قوله ومعلوم اي مقرر في النفوس لما علم انه لو اسلم في معدود
لا بد من العدد واذا اسلم في مذروع لا بد من الذرع فاجب بين
الصفتين لا بد من مقتضىهما فيه ومعلوم ان الجمع بين الذرع والعدد
لا يوجد في وجود كسب يفتن جميع بساط تكسر الباطل
وكيف قال في الخلاصة وفعل الاسم رباعي عمد قد زيد قبل لام
اعلا لا فخذ ويجوز تشكيل السين تخفيفا نحو جون كور وفتق
وبدق في نشرها الاسفل اي الذي ليس عند المثل لا الا على الذي
يزال عنده عادة قبل بيعه ولم افهم لذكر هذه المسئلة قائلة لانه
ان كان العرض من ذكرها ان الجوز ونحوه كمزوع لان الكيل انما هو
منايا منه فيما هو اقل حرمان التمسك به في هذه المسئلة
في قوله وصح مكيل بوزن الخ فلم يرد ج واجيب بان مراده
بقوله وصح نحو جون الخ ما هو اعظم من كون الكيل بعد ضابط فيه

وربما

اولا وان قوله وصح مكيل الى سوزن الخ اذا ذكره مع عامه من هذا
نقطة لقوله لا يما وفي ثم ما يفيد ان الجوز مكيل حيثما اكل في
كلام الاصل وهو قوله وكذا كيله في المصحح وذكر مقابلة حيث قال
والثاني لا يتجايزها في الكيل ٥ ثم رأيت في ع من علم من ما نصه قوله
كجوز مما جرمه الخ وفي الربا جعلوا ما بعد الكيل فيه ضابطا ما كان قد
التمس فاقول فانظر الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على ابي القاسم
احتياط له فقد ر ما لم يحدد كيله في زمنه صلى الله عليه وسلم بالتميز
لكونه كان مكيل في زمنه عليه السلام بخلاف السليم في وصح نحو
جوز من لوز وفتق والمحق به بعضهم البين المروي الان ٥ ونوب
ولا فائدة لذكر هذه المسئلة لانه ان كان المراد من ذكرها ان الجوز
وغيره مكيل ويصح وزنه فلا حاجة اليها مع قوله الاتي وصح سوزن
وكيل الخ ومن جملة الجوز كما في التمه ولذا قال جل لم اتم لذكر هذه
المسئلة فاندق واجيب بانه الخ بالرد على الامام ومنه نص
لانه يمنع السلم في الجوز والجوز وزنه او كيله ان كان من نوع يكثر احتلا
اختلافه بعلف فتور ورقته كما ياتي فانهم مما جرمه كجوز ويصح
بالوزن فيما اراد جرمه على الجوز بالاولى وعلى هذا اقل الاشكال في قوله
بعد وما صغر جرمه كجوز الخ والحاصل انه اعترض في قوله بعد فيه
الكيل ضابطا وبيانه بقوله وما صغر جرمه كالجوز بانه لا حاجة
اليه بل لا يصح جعله متقابلا لسوزن على هذا الوجه لان حاصله
ان ما صغر جرمه سوزن ومكيل وحاصل الجواب كما علم اننا
اولا ان الموزون لا يتعين جرمه وزنه انما يصح وزنه يصح كيله
اذا عد فيه الكيل ضابطا بان كان قدر الجوز فادونه فاقاد ان الجوز
ومادونه يصح كيله وزنه وما زاد على الجوز يصح وزنه لا كيله هذا
وقد اعترض على قوله وصح نحو جوزين بوزن يوجهم اخر وهو ان قوله
وصح الخ يفيد ان الاصل في الجوز الوزن والكيل طارة علمية فكان قال
المعيار الاصل في الجوز الكيل والمعيار الاصل في الجوز الوزن وهو متناقض
والجواب انه انما قصد بذلك مجرد بيان ضابط الموزون والمكيل
من

من غير التقادة الى ان احدهما اصل والاخر طارة من خلا فالاما
اي حيث قال لا يصح فيه اصلا اي لا كيله ولا وزن نام بقوله الاتي
وان كان في نوع الخ للرد على الامام ايضا في غير من الوسائط
اماميه موافقة غير الامام من الجمهور وقدم ما في سم الوسط على
غيره لانه متبع فيه كلام الاصحاب لا يختص في ع من بل قيل انه افر
مولوا في كجوز ولوز سوزن يقتضي انه موزون الاصل وتقدم
فله انه مكيل وانه يصح سلمه موزونا تامل وقد يقال الذي تقدم
انما هو بيان صحة السلم فيه وزنه اي لا اصالة الوزن فيه فاولى فيه
هذا الى بيان اصالة الوزن فيه سوزن وان كان في نوع الغاية
للرد وفي بمعنى من ان كان ضمني كان واجعا لنحو الجوز وان كان اجمعا
للسلم كانت على بابها وقوله بما رأى بلفظ فتور ورقته كفتان
مسك في المصاح الفئات بالضم ما شئت من الشيء والكيل الاولى
التفريع وكبطخ معطوف على قوله كفتان الخ وبأدخات
بفتح الباء وكسر الذال وفتحها سوزن وير ماوى نفسه في اشتراط
قطع اعماق الباذخات احتمالان للما وردى ربح السبكي الزركشي منها
المنع قال لانه العرف في بيعه كفت يسجد للاشتراط قول الامام اذا
اسلم في قصب السكر لا يعجل اهلا الذي كرا عليه من القصور اي
الورق وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر في القصب اهلا
منه في القاع صنوع هتالا في جوه وقوله لا يعجل ظاهره صحة اشتراطه
دون اشتراط القطع ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على
المسلم العبول ٥ ع من علم من مما جرمه كالجوز وهو يقسم البيا
في المعاني والاهرام كما انها وركبها في السد يقال كبر بكوا اليها في الماضي
وفتحها في المضارع للكبير في السن ورجعها فيها للكبير في الجسم والمعنى
وقد نظم بعضهم ذلك فقال كبرت بكوا اليها في السن واجيب مزار
بالفتح لا غير يا صاح وفي الجرم والمعنى كبرت بها مضارع بالفتح
ياضاح من هت ع من علم على المواهب والجمع فيه اي المذكور من البطخ
وما بعده لكل واحدة اي ولا لجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب م ر

ووجه فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو
 اتلف انسان عدد واحد البطيخ جنس ل يصفى قيمته لانه غير متساوي لانه لا
 يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لجود الوزن يصح السلم
 فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدده مع وزنه فيه بقدر المتجه
 ما يخرج من المباحته مع م وان العدد من البطيخ متساوي لانه يصح السلم فيه
 وزنا فيه من مثله اذا اتلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه
 بين العدد والوزن الغير التقريبيين وان البطيخة الواحدة متقومة
 فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوار فيها اذا
 اراد الوزن التقريبي سم والوزن لكل واحدة معتد هذا
 فيه السببي والمعتد البطلان مطلقا سواء قال لكل واحدة ام لا جملة لغز
 الوجود في وقوله لما ياتي في قوله ولو اسلم في مائة صاع بر على ان
 وزنها في الذي ياتي فيه قوله لانه غير وجودا وعبارته في مائة سم
 لو اراد الوزن التقريبي والاوجه الصحة في الصورتين وهما الجمع بين
 الكيل والوزن او العد والوزن لكل واحدة لا تتعارض الوجود اذ ذالك
 وقول السببي مجموع م ش وكالجمع في البطيخ بين العد والوزن الجمع في
 الثوب بين الذرع والوزن بخلاف الخشب وكونه لا مكان تحت ما زاد
 ولا ينقصه ذكر طول له وعرضه ونقصه لان الوزن فيه تقريبي شوبري
 وكونه السفر جلة وبيضة قال شيخنا نعم لو اراد الوزن التقريبي فالألف
 الصحة في صورتين في هذه والتي قبلها الانتفاع بالوجود اذ ذالك
 في وقوله بعد فيه منابطا في قال في القوت اطلقوا جواز السلم
 في البقول وزنا وفي الحاوي لما ورد في هذا لانه انما يصح السلم
 منه شيئا الاصله وورقه كالحسن والفجل والسلم فيه باطل وقسم تبطل
 به ما ليس مقصوده كالجزر واللفت ولا يجوز الا بعد سترها قطع ورقه
 وقسم كله مقصوده كالسذاب فيجوز وزنا في حله وعبارته في مائة سم قوله
 المتن والخطئة وسائر الجيوب كالتمر ويصح في البقول ككرات ونوم وعسل
 وتخل وسلف ونخاع وهند با وزنا فنذكر حشوها ونوعها ولو لم يكن
 وصغرها او كبرها وهي مخالفة لكلامه في الان يحمل ما قاله على السلم في

برووسه مع ورقته وكلامه رعاي السلم في احدهما كذا قرره شيخنا رابيت
 في سم على حوما يشهد لشيخنا حيث قال ولعائله ان يقول في القسم الاول
 ينبغي الجواز بعد قطع ورقته او برووسه لزوال الاختلاف فتأمل انتهى
 من خط شيخنا الشهاب في وصح مكيل بوزن الذر والعنق بين
 هذا الباب وباب الربا حيث جوزنا وزنا ما يكال وعكسه ههنا وقت
 ذالك ان المدار في هذا الباب على علم العاقدين بالعدرو وهو موجود
 بوزن المكيل وكيل الموزون وذاك فيه ضرب من التعبد فلا يصح في
 المكيل وزنا والموزون كيلا فتأمل شيخنا عزيرى واجيب ايضا
 بان المدار في الربا على المعيار الشرعي وهو الكيل في المكيل والوزن
 في الموزون قال الشوبري هذا علم من قوله وصح نحو جوز بوزن
 وقد يقال ذكره نقطة لقوله لا بها او يقال ذكره ثم كيان انه موزون
 فقط لا لبيان انه مكيل اصالة ويصح السلم فيه وزنا في اصل الامر
 ان المقصود معرفة المقدار شوبري في مائة صاع بر وكذا الواسل
 في مائة ثوب على ان وزنها كذا او في ثوب واحد على ان وزنه كذا لم
 يصح للعلة المذكورة بخلاف الخشب فان ذالك يفتت منهم ر والصاع اسم
 للوزن اصالة لانه اربعة امداد والمد رطل وتلك ثم صار اسم المكيل
 عرفا وهو المراد هنا في قول وهو المطلوب غير المحرف ومثله بعد
 صفة ان لم يكن رهوا وكذا الخرف ان انصبط ومعياره العد وكذا الخشب
 لغير الوقود اخذ من العلة والا اعتبر فيه الوزن فقط على
 التقريب اي يحمل على ذلك ولو اراد التخصيص فذلك لانه يفرق عن
 اختياره ل وقد يتعين نحو مكيل غير معتاد بان لم يعلم معتدا
 فان علم للعاقدين وعدل بين صح ويحجب غير المكيل ان تعدت
 المكيل ولا غالب وتعين ذراع اليد معتدا ان لم يعلم قدح لاحتمال
 الموت في م ر ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان
 اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غلب في حمل عليه الاطلاق ومثل ذلك
 ما لو اعتد كميل مخصوص في حب مخصوص ببلد السلم فيحمل الاطلاق عليه
 وقوله ولو اختلفت المكاييل الخ ومن ذلك ما لو بغيرنا من تفاوت

ن

كيل الرميطة وكيل غيرها من بقية مكاييل مصر وعليه فينبغي ان العاقد
 ان كان من الرميطة حمل عليه وان كان من غيرها حمل عليه **ع** من على
 مر ولو حال القاية للرد على من قال لا يضر الغيب المذكور في الحال فقاما
 على ما لو قال يعتك ملا هذا الكوز من هذه الصبرة ورد بان الصبرة
 لما كانت معينة حاضرة امكن اخذها منها قبل تلغها ولذلك راع عليه
 ثم يقول لانه قد يتلف قبل قبضه الخ ويقول بطلاق ما لو قال يعتك
 من ميزان كان قال له اسلمت اليك دينارين فخرج به هذا القبان
 الذي يزن به القبان من الميزان ولا يبرق قدر ما يخرج به بان عينا محلا
 من ميزان القبان وقال اسلمت فخرج من وضع الة الوزن على هذا
 المحل والصيغة شي يوزن به يقول العذر كان قال اسلمت اليك في قدر
 هذا الحجر من الميزان بوضع في كفة الميزان ويقابل به المسلم فيه في الكفة
 الاخرى وبذلك حصلت المقابلة بين الميزان والصيغة **هـ** بخلاف ما قال في
 المصباح قال الميزان قال الغراهي بالسبي والاتقال بالصاد وعكس ابن
 السكيت وتبعه ابن منبته فقال صيغة الميزان بالصاد والاتقال بالسبي
 وفي نسخة من التهذيب صيغة وصيغة والسبي اعين وافصح لان
 الصاد والحين لم يجمعان في كلمة عربية كما في **ع** من على مر غير معتاد
 المراد به ان لا يكون معلوم العذر والمعتاد بخلافه **ح** لانه قد يتلف
 الخ هذا لا يشمل الحال كذا قيل وهو ممنوع شوبري اي بل يتلف لانه قد
 يوهن القبض في الحال فيتلف المكاييل كما قرره شيخنا **ق** انه يصح اي فلو
 تلف قبل القبض تخير المشتري فان اجاز صدق البايع في قدر ما يجوبه
 الكوز لانه الغارم وقضيت قوله من هذه انه لو قال له من البر الفلاني
 المعلوم له لم يصح ولعله غير مراد وانه جري على الغالب وان المبدأ
 على كون البر معين كما دل عليه قوله لانه قد يتلف قبل قبضه ما في الذمة
ع من على مر لعدم الفرز لان المعين يقات قبضه حال اختلاف ما
 في الذمة **ح** فان كان معتادا بان عرف قدره اي عرفه العاقد ان
 وعد لان غيره وهذا كله ان لم يتلف كذا المكاييل ولم يكن ثم غلب ولا
 فلا بد من بيان نوعه فان كان ثم غلبا حمل الم طلاق عليه كان العبد

كيل

كيل مخصوص ببلد السلم فيحمل الم طلاق عليه **ح** من عرقية قليل هو
 الذي يلو من فيه الم نقطاع والكثير بخلافه شوبري اما السلم في قلة فقير
 صحيح قل او اكثر ثم لانه قد يتلف منه شي او ينقطع بتمامه لانه
 قد ينقطع والذي يتجه لانه لا فرق بين الحال والموجب **ح** لانه عرقية
 كثير وهل يتعين ذلك الم او يكفي الاتيان بمثله فيه احتمالات
 للامام والعنود من كلامهم الاول وعليه لو اتى باجود من تلك العرقية
 اجبر على قبوله **م** وشوبري بالغليل والكثير كذا من طوقا
 ومعتوما **ا** ولي من فقير ههنا في العرقية اي بالغليل والكثير اي
 بمنز وهما وهو الصغيرة والكبيرة لان الاصل انما عبر في العرقية بال
 بالغيرة والكبيرة لا بالغليلة والكثيرة وفيه انه لا تلازم واجب
 بان بينهما تلازما عاديا اي معرفتهما للعاقدين ولو اجمعا كعرفته
 الم الموصاف بالسمع وعدلين ولا بد من معرفتهما الصفات بالقبض
 لان الغرض من الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الغائبة
 الا بعرفتهما تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين **ع** من على مر
 فاذا سلم اليه في عهده تركي فيكون معرفة العاقدين بان في العبد نوعا
 تركيا واما العبدان فيشترط علمهما بهذا النوع تفصيلا بان يعرفا علما
 التي تميزه عن غيره بحيث اذا عرض عليهما العبد المسلم فيه يوقان انه
 تركي او غيره فالمراد باللاوصاف ما يشمل النوع الذي في الرقيق وكذا
 ان السلم في بر سقي وعدلين وان لم يجر العقد شوبري والمراد ان
 يوجد البدان في الغالب في محل التسليم وما قرب منه عدلان يعرفان
 الموصاف اي عدلولا ليرجع اليهما عند التنازع في ان هذه الصفات
 ليست المشروطة والمراد عدلا سنادا ولو رجلا وامرأتين بان يوجد
 في مسافة العدو شيئا فان فقدت اي المعرفة فلا لا يحتمله
 اللام المبتدأ وان لا يحتمله مبتدأ موصول بمصدر اي فلعدم احتمال
 اول شيئا وخروج بالتبديل الاول وهو ظهور اختلاف الغرض ولو
 شرط ذلك اي ما يشترط باجماله اعتبر ولم يجب القول بدونه **ح** وم
 وبالنسبة وهو كون الاصل عدما وقد يتوقف في كون الاصل

نه

في الصداق لا يكون قويا على العمل الا ان يقال المراد شدة القوة وبه
 قال شيخنا الحجة واورده ابن شمعون على هذا الضابط استراطا التوبة
 مع الاصل عدمها وورد بانه لما غلب وجودها صارت بمنزلة ما الاصل
 وجوده قاله جدينا جمل مع انه لا يجب التفرص له المناسب ان يقول
 مع انه لا يشرط معرفة لانه المسمى في قوله ومعرفة اوصافه الا ان يقال
 في دلالته شي مقدروا التقدير ومعرفة اوصافه التي يجب التفرص لها
 في العقد كما في سبب البهجة لكن لما كان يلزم من نفي وجوب التفرص نفي
 وجوب المعرفة استغنى به عنه لكن على هذا التقدير يكون الشرط الباطن
 صائغا لان يقال محله قوله في العقد بلغة يعرفانها وذكرها في
 العقد او اراد تمام ذلك لا بعده ولو في المجلس قال المسمى وهذا من
 المسائل التي لم يجعلوا فيها الواقع في المجلس كالمواقع في العقد لقال
 شيخنا ومحله الشرط هو قوله في العقد لا قوله بلغة الا ان قوله بلغة
 يعرفانها الذي قد علم من الشرط السادس كما ذكر مر من ان كون ذكرها
 في العقد بلغة يعرفانها الذي من لازم معرفة العاقدين وعدلين للصحة
 وعبارته مع الاصل ويشترط ذكرها في العقد مقترنة به لتمييز
 المعقود عليه فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد فغير
 ان توافقا قبل العقد وقوله اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقنا عليه
 مع علم ما قاله المسمى وهذا نظير من له بنان وقال في حقه وجبت
 بنات ونويا معينة ولا بد من كون ذكرها على وجه لا يؤدي الى غيرة
 الوجود اي لا قلته لان السلم غير كما مر ثم رايت في قول على الجلال ما نصه
 وذكرها في العقد فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعده ولو في مجلس
 ولا يثبتها مطلقا وما نقل عن شيخنا من ان مقتضا بئنها في العقد
 كالمعقود عليه في النكاح لم يرتضه شيخنا قال ويؤخذ بينهما باختلاف
 اللغات مخد يعرفانها وعدلان المراد بمعرفة اللغة معرفة مدلولها
 وحيث يقال ان هذا يعني عنهما ما قبله اذ لا يتصور معرفة اللغة اي من
 حيث مدلولها مع جهل الصفات وعبارته ثم مر ومن لازم معرفة من
 ذكر للصفات ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان فاذا

في قوله يعرفانها
 يعرفانها يعرفانها
 يعرفانها يعرفانها

شرط

شرط كونه ادراج او اذبح او اكل اشترط معرفة مدلول هذه الالفاظ
 من الما قدينا وعدلين **قوله** فلو جهلاها اي اللغة واما جهل
 الصفات فقد تقدم تعليله شوبري **قوله** فيتفقد معرفتها اي الصفات
قوله لعل المراد ان يوجد ابدائي الغالب الخاي الغالب ان يوجد في سائر
 الزمنة والمراد وجودهما في محل التسليم في فوقه الى مسافة العدوى
 لان من تعين عليه اذا الشهادة لا يجب عليه الاجابة الا من المحل المذكور
 كما لم يحل لهما لوعيان الشوبري بل المراد ان يوجد ابدائي في محل
 التسليم او ما قرب منه ولا يخفى ان في العبارة تقديما وتأخير المراد
 ان يغلب وجودها غلبة غير منفكة فانه منع ما يقال ان قوله
 ابدائي في قوله في الغالب فتأمل فالمعنى ان يغلب وجودها في سائر
 الزمنة فقوله في الغالب بمنزلة البديل من لفظ ابدائي والمراد بالابدائية
 الغالبة في غالب الزمنة **قوله** من يعرفها اي الصفات واللغة
 حكمها كذلك شوبري **قوله** اولي من يغيره بغير العاقدين وهم
 الاولوية ان غيرهما يصدق بها سقين او بعدل فقط او بعدل وفاسق
 او فاسق فقط **قوله** لاجبودة فيه العطف على ضمير المخفص من غير
 اعادة المخاض على اي ابن المالك **قوله** عنهما اي من الجودة والرداة
قوله حيث يجوز وذلك فيما اذا كان رد في نوع او ارد في الرداة كما ياتي
 على المسمى في الوقال اسلمت اليك في ارباب في سبعين ردي او ارد او فيها
 اذ اشترط كونه جيدا في الجودة فينزل على امثل درجات الردى او الرد
 او الجيد فقوله حيث يجوز هيئته تعيند بالنسبة للرداة بخلاف الجودة
 لا يمكن ان تكون الاجازة وقد شرح القيد بقوله بخلاف ما لو شرط
 رد في عيب او ارد بالاولى وقوله او اجود مفهوم الجودة والحاصل
 ان في الرداة والجودة اربعة ردي واردة وجيد واجود المتمتع
 الاخير فقط وفي العيب اثنان ردي واردة ممنوعان شيخنا في الصور
 ستة منها ثلاث ممنوعة **قوله** وطالب اورد من المخفص عناد جواب عما
 يقال ان شرط الردى الانواع يؤدي الى القنارح وحاصل الجواب انه
 يجبر على دفعه له من ارد والانواع وان كان هذا ارد منه لانه اذا

لش

من المتروطان كان هناك اورد من المدفوع **قوله** ردي نوع اي ردي نوعه قوله
 ردي عيب اي ردي عيبه او ردي بسبب عيبه ومثل اج ردي العيب بالفتح الموصوف
 لان السوس لا ينضبط **قوله** ردي عيب مالم ينضبط كالصبي وسكت عن الورد
 في العيب وفي ثم الارشاد انه كذلك **قوله** اذا تقرر ذلك اي ما ذكره من
 الشراطين الاخيرين فهذا مفرع عليهما كما يدل عليه كلامه في ثم البهجة
 وبيان التوبري قوله اذا تقرر ذلك اي معرفة الاوصاف وذكره في
 في العقد الخ وليس المراد باسم الاشارة جميع الشروط المتقدمة كما لا
 يخفى اذ حلول راس المال وتسليمه وبيان المحل والتدريج ونحوه لا
 يتفرع عليه ما ذكره والظمانه يتفرع ايضاً على العلم بالتدريج لان لم
 دخلا في الانضباط ومعرفة الاوصاف لا تغني عنه وفي الرشيدى ان
 اي قوله فبصح تفرع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ ما لا ينضبط
 مقصوده لا تعرف اوصافه **قوله** في منضبط وانما يختلط فيشترط
 عام العاقدين بكل من اجزائه على العقد لمعتمد وعليه فيظهر الالتفات
 بالظن **قوله** في شوبري **قوله** من الثواب والاوجه ان المراد بالانضباط هنا
 معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء كما جرى على ذلك لا ذر على خلاف
 للسككي لان الاعراض هي العيم والاعراض تتفاوت بذلك تفاوتاً ظاهراً
 مرفوعاً **قوله** وهما اي العتاي والخص مقصود انهما برفع اركانها على
 النيابة عن العاقل ولا تصح الاضافة **قوله** على الشرح قال الشوكري
 انظر غير المسمى ولعله الكسوف وما وليس في المصباح والمختار الى الوجه
 المذكور ان ولفظ الثاني والشهد بفتح الشين وضمها الفصل في شمعها
 والجمع شهد **قوله** انما قال في شمعها لان الفصل يذكر ويؤنث
 ولكن لم يلبس عليه التانيث ثم رايت في قول عبد الجلال قوله بفتح
 الشين وضمها اي مع سكون الهمزة وكسرها معا **قوله** وشمع بفتح الميم وتكون
 كمنع ش وهو من اضافة الجوز للمك **قوله** وجن بضم الجيم فتكون او بفتح
 مع تخفيف الميم وتشد يد هاتين ان تروا وكان عتيق لم يصح السلم فيه
 لعدم ضبطه والسكك المماثل مثله **قوله** وقوله والسكك المماثل كالمسكين
 قضية التنظير انه لا يصح في العديم منه **قوله** قوامه بفتح القاف

وكسوها

وكسوها والكسوافصح **قوله** على مجرد الكاف هي من امثلة المنضبط
 لكن من القيم الثانی منه وهو ما اختلط بعينه ببعض وذلك المنضبط
 غير مقصود **قوله** لا يجوز في فيلزم ان يكون من غير المنضبط ومن هذا
 يعلم الاتفاق على صحة السلم في الشهد والخلاف انما هو هل هو منضبط
 اولاً ونقل شقنا نرى ان بعضهم بعد صحة السلم فيه لعدم انضباطه
 ولعل قائل ذلك يقول بعدم صحة السلم في كل ما ذكره مع الشهد من الجبن
 والاقط والخل لانه قيل فيها انها غير منضبطة قاله شقنا من والاوجه
 ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من الاجزاء وفيه
 ان العاقدين لا يعرفان مقدار وزن كل من الشمع والعسل وكل من
 الدين والنفقة والمباح والذي ينبغي ان المراد بالانضباط انه لو زاد او
 نقص اخذ وهو واضح على ما فيه في الجبن والحق قد اذن الشهد
 والعسل **قوله** فصرح تقدم عن شقنا من انه لا يصح بيع القشطة
 ولا بيع العسل بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم تقوله هنا كغيره
 انه يصح السلم ان خلا عن كثير مخصوص وفي القشطة ولا يفر ما فيها
 من بعض الاطرون او دقيق الرز وفي العسل بشمعه مخالف لذلك مع
 انه السلم اصنف من البيع فالح وجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع
 في العسل كالتوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه
 من مصالحه لانه ان عجن معه فهو كالعجوة المعجونة المختلطة بالتوى
 فلا يصح واما فالشمع ما ع من معرفة قدر العسل فيه ايضاً لانه يفرق
 له والشهد في كلام المصيراد به من حيث الصحة العمل الخالص من شمع
 فقط لا معه وتفسير الشرح ببيان لمعناه المعنوي في ذاته او لفرق كونه من
 المختلط الذي في كلام المص على انه غير مختلط فتأمل قول وخالف
 نرى فقال يصح السلم في الشهد ويصح السلم في الخبيث ان خلا عن المأكلة
 ويصح في اللبن بسائر انواعه الا الحامض لاختلاف موضعه تخفيف
 عام مما ذكره ان يصح السلم في الزبد والسمن حيث ذكره حيوانه وما كونه ولا
 بد ان يبين جد يد السمن من عتيقه وطروقة الزبد وصدها وجامد
 السمن الذي يتجاف في المكيا ل يوزن لان الكيل لا يعد ضابطاً فيه
 وافق والد شيخنا بصحة السلم في القشطة ولا يفر فيها الاطرون

والعسل من غير ان يفر ما فيها من بعض الاطرون او دقيق الرز وفي العسل بشمعه مخالف لذلك مع انه السلم اصنف من البيع فالح وجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالتوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه من مصالحه لانه ان عجن معه فهو كالعجوة المعجونة المختلطة بالتوى فلا يصح واما فالشمع ما ع من معرفة قدر العسل فيه ايضاً لانه يفرق له والشهد في كلام المصيراد به من حيث الصحة العمل الخالص من شمع فقط لا معه وتفسير الشرح ببيان لمعناه المعنوي في ذاته او لفرق كونه من المختلط الذي في كلام المص على انه غير مختلط فتأمل قول وخالف نرى فقال يصح السلم في الشهد ويصح السلم في الخبيث ان خلا عن المأكلة ويصح في اللبن بسائر انواعه الا الحامض لاختلاف موضعه تخفيف عام مما ذكره ان يصح السلم في الزبد والسمن حيث ذكره حيوانه وما كونه ولا بد ان يبين جد يد السمن من عتيقه وطروقة الزبد وصدها وجامد السمن الذي يتجاف في المكيا ل يوزن لان الكيل لا يعد ضابطاً فيه وافق والد شيخنا بصحة السلم في القشطة ولا يفر فيها الاطرون

لانه من مصالحها ج دل فتدع افنى شغنا بانه لا يبيع السلم في الغول المدسوس
 ولا يخفى ان مثله القمح المدسوس وقال في ثمة الروض يجوز السلم في الخالة
 اذا انضبطت بالكيل ولم يكن تفاوتها فيه **قوله** لا يبيع السلم في الغول المدسوس
 الخ علم من كلامه ان المتكلم اربعة اقسام مختلفا في مقصوده غير
 منضبطة كهريسة وغالية او منضبطة كعتابي وغز او بعضها مقصود
 والخض للاصلاح كالجبن والقط وهذه كلها صناعات او مختلفا خلق
 وهو السند في الاول لا يبيع السلم فيه وما عداه يبيع السلم فيه **قوله**
قوله وفي خبر النووي ذكر في مخالفة لانها قد تحمل هكذا وهكذا
 لكف الدهن مراد في الاول ايتم والتمثيل للدهن بالزيت وقع في
 كلام بعضهم نقل عن الثوري والسيوطي عند اهل الحجاز واليمن انه دهن
 البان لا غير اعيان **قوله** ستوري **قوله** وحف مركباى وبفل وقوله
 لا احتمال على ظهارة وبطانة وليست منضبطة وكل منهما مقصودات
 كانت من جنس وقلم كلام المصم كاصله ان قوله وحف عطف على هرسه
 فيبيد ان المنع فيه لعدم انضباط اجزائه لان المانع من ذلك ما اشار
 اليه بقوله والعبارة الخ وقد اشار الى ذلك اي ان عدم عطف الخف
 على الهريسة الجلال المحاي بقوله وكذا الخفاف **قوله** والعبارة
 اي عبارة العاقدين لا عبارة الكتاب **قوله** واوضاعها اي اشكالها
 وعبارة ثم من لان العبارة غير وافية بذكر انضباطها وافذارها
قوله والايمان لم يكن حديداى او اتخذ من جلد **قوله** لكنهم اطلعتوا
 من وقوله ويشهد لما قلته وهو صحة السلم في الخف الجديد اذا كان
 من غير جلد **قوله** وقال بعضهم قوله لما قلته وهو تعييد الصحة في
 الجلد بالجديد **قوله** وترياق مخلوط اي من اخرا طاهرة قاله تزياف
 المكي وهو الذي يجعل فيه لم الحيات لبيع ببيع ولا السلم فيه لانها
 شرط صحتها وهو طهارة عينه فقوله المصباح وقيل ما هوذ من الرقيق
 والنازلة وزنه تقطع بكسر ها لما فيه من ريق الحيات بيان الحكمة
 التسمية وهو لا يستلزم صحة البيع ش وفي زى قال القاضى ابو
 الطيب وغيره الترياق بحسب وانه يطرح فيه لحوم الحيات او ليجل الاقان
 ونص عليه في الام قال الزبيدي فيجعل كلام المص وغيره على تزياف

ظاهر

الزبيدي

طاهر **قوله** ويقال وراق وحراق اي بكسرا او لما وضعه والتشديد كذا
 نقل عن شيخ الاسلام بهامش في الروض وانما غايته في التعبير لان
 الحيزين في طليقتان جذا وعبارة قاله تزياف بدال مملئة اوله و
 طامهلة بدلها او مثناة كذلك وجوز اسقاط التحتية في الاولين مع
 تشديد الراء وكل منهما بضم اوله وكسره فغيبه غير لغات وقال الجلال
 لغات الطاروتة **قوله** روع يبيع السلم في النيدة والنيلة الخالطة
 من غوطين وفي الحق غير المعجونة بنواها **قوله** قاله الجلال لغات
قوله احدا من غوطهم وهم ودهن وعبارة ثم ر ولا شتم لها على الجاني
 مختلفة من المناحر والمشار وغيرهما ويتعد رصنها **قوله** ولا فيما تاتي
 ناره غير منضبطة عطف على فيما لا ينضبط **قوله** والعسل المصنوع اي عمل
 النحل لانه المنيف اليه اسم عند الاطلاق مدافع **قوله** والسكر والصابون
 والجص والنوخ والزجاج والشمع اذا انضبط وما الورق والشمع وقد يقال
 في انضباط نارا العسل نظر لانه التمييز بينهما فالتمييز حاصل بها خفت
 او كثرت تاويل **قوله** والقانيد وهو العسل المأخوذ من اطراف القصب
 المسماة باللكا ليث اي الزعاريج وهو غير حلو وقيل المأخوذ من القصب
 جميعه والديس ما العنق بعد طهارة **قوله** واللبا بالمرغ الغر اول ما يجلب
قوله في كل ما دخلت نارا لطيفة المراد باللطيفة المنضبطة وان ائوت شغنا
قوله ومثل بالمدكورات غير العسل وهو السكر والقانيد والديس
 واللبا **قوله** يميل الى المنع اي في المذكورات غير المدكورات **قوله** كما
 في الرياى لانه لم يجوز بيع بعضها ببعض بالجملة بالمائة **قوله** صحة السلم
 في الجوز ومثله اواف الخرف **قوله** ومثارة جمع مماثر بالمرغ غير
 قياس قيسه للاصلي بالترائد واصليه مناوور كذا في المصباح وغيره ونظيره
 مصائب سلم مصاوب فزعم بعضهم ان الصواب مناوور لا مناوور غير
 صحيح اعيان ستوري والمراد بالمناو المبرجة التي يقاد فيها ماخوذ
 من النور **قوله** وهو ج معمولة الحاجة اليه مع قول المتن ويبيع فيها
 صبا منها في قالي وانما ذكر المص المعلوم لاجل قوله بعد واسطال
 فيعلم منه ان السلم يبيع فيها مطلقا وكان الاولى بتقديم قوله ويبيع

ن

على الجلد ليتصل المعنوم بالمنطوق او بتقديم الجلد على البرمة في قالب
بفتح اللام اذ تليق بها السور المحمودة وقيل يجوز هذا الكسريين هو شوبري
وفي قول علم الجلال وهو انه يعمل بها الى وان تصب المعادف المذابة فيها
من غير طرق ولا دقة والجمع قوايل تليق اللام لان ما كان مفقودا علمي
واعل بفتح العين تجتمع فواعل بكسرهما كعالم بالفتح وعوالم بالكسرة
على م كما شمله الكلام الاتي هذا يقتضي ان ما ياتي اعم من هذا مع ان
عبيد كما يعلم من قول المتن منها فاعل الاولى ان يقول كما يعلم من الكلام
الاتي اولى مما صنفه لانا اطلاقا فيفيد ان مثل المربعة المدورة انتهى
وتأخيرها بقيد صحة السلم فيها وان كانت معولة ولعل وجهه
ان المعول منها لا يختلف احرازه رقة وغلظا ح ل وانظر العروق فيها
وبين الطخير وقد يقال العروق انما لطخير لما كان شأنه ان يشغل
في النار كان اختلاف اجزائه بالرفعة والتخفف مضر الانه ربما اسرع اليه
الخلل من الخرج الرقيق السطلي لما كان المقصود الاغلب استعمل
في غير النار كان اختلاف اجزائه بما ذكر غير مضر لكن يرد على هذا العروق
عنوا الطشت والتميم لا يخلو من تضاد احكام السلم والصرف لان الصرف
يقتضي قبض العوضين والسلم انما يقتضي قبض احدهما في المجلس فليز
ان يكون العوضان يستحق قبضهما ولا يستحق قبضهما في المجلس
وقول ح ل يستحق قبضهما الخ اي فيكون الشيء الواحد يستحق قبضه
ولا يستحق وفيه بحث بان ذلك بعينين ولا محذور في مجلسه مثله
ان يقال الميثان المستندان لعقد واحد في حكم الجهة الواحدة
قال في شام الكروض ثم محل ذلك اذ لم يتوينا بالسلم عقد الصرف والاصح لان
ما كان صريحا في بابه ولم يجد نقادا في موضوعه يكون كتابته في غيره
وهذا اي كلام ح ل المتقدم انما يتم لو كان السلم يقتضي تأخير القبض
عن المجلس كما لا يخفى مع انه ليس كذلك بل انما حاله انه لا يقتضي القبض
ولم يعمده اي في السلم فيه وشروط في رقيق الخ شروع في تفصيل
ما اجمله اوله بقوله وذكرها اي الصفات التي تختلف بها الغرض وليس
الاصل عدمها في العقد مع ش ويلتزم ان النوع من الصفات يستلزم

كثري

كثري ان قلنا التركيب ليس نوعا وانما هو صنف من النوع الذي هو انشا
كما هو مقرر في المطلق وكلام الله يقتضي ان الرقيق جنس والتركيب نوع من
انواعه من ان الجنس انما هو الحيوان قلنا المراد بالجنس والنوع هما عند
اهل اللغة فانهم يطلقون الجنس على ما تحته اصناف والنوع على ما تحته
افراد وليس المراد اصطلاح المصنفين شيئا كخطاي بتقنيف الطائ
نسبة الى خطا بلدة بالجمع وهو ما بعده صنفان من التركيب شيئا
وذكر لونه اي الرقيق ان اختلف كالبياض وقصيته ان لون التركيب
يختلف فيكون ابيض نازقا واسودا خروا وليس مراد ابل كلمة ابيض
وعليه فالمراد التفاوت في مقدار البياض في كل فج لا حاجة الى ذكر
اللون لانه لم يختلف وانما المختلف وصفه فذكر الوصف يعني عنه وان
اريد بالاختلاف اختلاف اللون من اصله فذكر النوع يعني عنه
لانه اذا ذكر النوع لا يكون لونه الا واحدا وان اختلف بالثبوت
والضعف فذكر النوع مستدرك على كل حالة تامل كان يصف
ببياضه سيمرة اي حرم بان يكون البياض شوبا بجمرة وقوله او شوق اي
صفرة كالزنجي بفتح الزاي وحكي كبرها ع ش وفي المصباح الزنج
طائفة من السود ان تشكف خطا الى ستوا وليس وراهم عاق قال بعضهم
وتتد بلادهم من الغرب الى قرب البصرة وبعض بلادهم على نيل مصر
الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتح لفظة
او محتمل اي اول عام اختلافه ان احتمل بالفعل او وقته وهو
سبع سنين مرر والى غاي عشرون سنة يقال له محتمل زكي وقوله او
وقته اي اول وقت امكانه بدليل قوله وهو ابن سبع سنين واما
قول ح و هو خمسة عشر سنة فهو بيان لوقته المحقق فلا تنافي وذكر قد
اي الغائمة كان يقول سنة اشارة مثلا ح ل من قصر اربعة سنين لوجها
به فصيرا على خلاف العادة لا يجب قبوله لان العمر على خلاف العادة
عيب ح ل او ربيعة يسكون البياض ففتحها شوبري حتى لو شرب الخ
اختصاره على هذا لان ذلك لا ياتي في غيره مما ذكر معه ح ل اي
من الوصف والعقد يمكن ان ياتي بهما ايضا بان يقول طوله خمسة

اشبار ولا يزيد ولا ينقص او يقول بياضه من غير مثل هذا الشخص
لا يزيد عليه ولا ينقص عنه بان يكونا شيئين شيئا واحدا
الرفيق اي العدل في دينه في الاختلاف ظاهر ولو كانا هو ظاهر
ويوجه بان ذلك لا يعلم الا منه كما ذكره الشيخ حمدان في كتابه هذا
بأنه اذا كان المراد بالمعتلم المعتلم بالفعل واما اذا كان المراد به من
بلغ من الاختلاف وان لم يعلم فلا يقبل قول الرفيق الذي يعني ان المراد
بالمعتلم من اعتل بالفعل وقوله ان كان بالغاي مسلما وقوله والاقول
سيده اي المسلم والا فتقول سيدة اي العدل المسلم ظاهره ان السيد
لا يقبل قوله الا اذا كان العبد غير بالغ واعلم غير مراد وحيث يمكن تقرير
المباح صله انه يعتمد قول الرفيق ان كان بالغاي واخبر فان لم يوجد
ذلك بان كان غير بالغ او بالغ ولم يخبر فتقول السيد ولكنه يقتضي
انه اذا تعارض قول العبد والسيد قدم قول العبد لانه انما قبل
قول السيد عند عدم اخبار العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة
تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه ارحم ولادته ولم
يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال سني كذا ولم يزد من رايته في
شيء مما يصرح بالاول حيث قال بالاول والى وان لم يولد
في دار الاسلام ولم يعلم السيد من حاله شيئا وان كان الرفيق غير بالغ
او بالغ ولم يعلم سن نفسه وكذا لو اختلف السيد غير بالغ في سن
العبد فيما يظهره اي فيقدم غير العبد في سن على مر ان ولد في
دار الاسلام ليس قيدا في المدا على علمه وان لم يولد في دار الاسلام
مرر وبعبارة قل ان ولدا في العبد في الاسلام اي ان كان في حيز
ولادته مسلما وسيدة كذلك والمراد المسلم العدل في كل ما ذكره فيه
يقول الخامس في اي اثنين منكم متماثلين فيما يظهر بل لو قيل واحد له
يبعد ويشترط فيهم التكليف والعدالة نظير ما مر في الرفيق والسيد
ويظهر الاكتفاء بعدل الرواية سنوي فان لم يخبر وابش وقفا
الى الاصطلاح على شي مما في سن والخبر في الاصل الذي باليد
على الكفل وذكرته الخ اي فلا يصح في الخلف وان استضعف

في الاختلاف بين المعتبرين في قول الرفيق

في الذكر

وذكرته الخ اي فلا يصح في الخلف في الذكر وعنده وعليه
من حملوا سلم اليه في ذكره بحاله عنى انقضى النوشة لم يجب فتوله لان
اجتماع الساتين قليل الرغبة فيه ويورث نقصا في خلقته ومثل
الخلف الحاصل للمعة المذكورة وقد تقدم عدم صحة السلم في الحمل
عن حبه هذا والاولى ان يقال هذا اذا لم يذكر في العقد كونه كونه
المسلم منه هائلا او حاملا ثم اني لم يحامل فان كانت من بعد الحمل
فيها عيبا لم يجب بتولها والحوجبا عن علم من ويتوبه او بكارة
انظر هذا راجع للذكر ايضا بان تقدم له تزويج اول الانثى
فقط شيئا وبعبارة عن شيئا ونفى تعينه بالانثى وبعبارة
من الروض وثم وجب في الامة ذكر النوبة والبراءة اي احدها
لا ذكر الخ لكن لو ذكر شيئا منها وجب اعتباره بالتفاق القولين
ويترك على اقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس في علم من
حقوق العنين اي من داخل في الامة راجع لكل من السلم والكحل
وانما اقتصر على الامة لكونها محل تولم الاشتراط دون العبد فلا
اعتراض عليه كما يحل في التعبد بالامة عن شيئا وايضا ذكرها لانها
محل الخلاف لانه قيل باشتراطها فيها وانما لم يشترط لان القصد
من الرفيق الخدمة كملاحة وهي تناسب الاعضاء وصفة يلزمها
تناسب الاعضاء والمراد الملاحاة بالنسبة لغالب الناس عن شيئا وقال
هو الحسن يقال ما لي بالشئ بالضم ملوحة وملاحة اي حسن من مبيع ولاح
ودمج ولو اشترط شي من ذلك حالة العقد وجب اعتباره وينزل
على اقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس والقاعدة ان كل ما لا يجب
ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعين لا التزامه بالشرط بل قل
لتسامح الناس لان القصد من الرفيق الخدمة من نوع اي او
ما يقوم مقامه وقوله كقول الخ بيان لما يقوم مقام النوع ومثال
النوع بخات او عراب او يقال كونه يمكن ان يكون تمثيل النسخ
باعتبار انه معلوم عند العاقلين وعدلين ان يفي في ذلك بخات
او عراب مثلا شيئا ونقل الرازي قال شيئا في لم يحل على كون

ذلك ببلد لا يختلف بذكره وعدمه عرض صحيح سنوبري وما جزم به
 ابن المقرئ في الثانية هو المعتقد وبين في غير الابل قضية ان
 الشئيه توجد في البقر والغنم وغيرهما من بقية الانواع الا الابل مع
 ان الاحتكام التي ذكرها انما تعرف في الخيل دون غيرها وعليه قلنا
 المراد ان غير الابل لا يعتقد كونه من الخيل ولا غيرها توجد فيها شئيه
 محمود عند من يعاينها وافرادها مختلفة باختلاف الانواع فيوجد
 في البقر مثلا صفة محموده تدعى فيها وكذا يوجد في غيرها من الغنم وغيره
 فتأمل في ذلك لكن عبارة في سبب البهجة وبين في الخيل ذكر الشئيه ذكر
 الشئيه اي النون المخالف لمعظم لونها ومنه لاشئيه فيها في كمال هذا
 وما بعده امثلة للشئيه فالمعجل هو الذي في قوائمه بياض والاعتر
 هو الذي في جبهته بياض فتخالف لمعظم البدن شيئا ولا يجوز
 السلم في ابلق قال شيئا من الابل بلد عليها وجوده فيها قل وهو
 مبني على ان العلة في عدم صحة السلم فيه عرف الوجود ففعل
 القول بان العلة في ذلك عدم الانضباط فلا يصح السلم مطلقا
 كما قاله في في المختار ابلق سواد وبياض وكذلك البليغة بالفر
 يقال في سبب ابلق وعليه فينبغي ان يلاحظ بالابل ما فيه حرقه وبياض
 بل يحتمل ان المراد بالابل في كلامهم ما اشتمل على لونين فلا يختص
 بما فيه بياض وسواد في شئ على مر ويصح في الاعتر وهو لون بين
 البياض والسواد قل وسطر في طري غير الخيل اما الخيل فلا
 يجوز السلم فيه وان جوزنا ببعده كما يحسن الادعى لانه لا يمكن همه
 بعدد ولا كيل ولا وزن سطر وقوله الخيل بالحاء المهملة واما الخيل
 بالفاء فالظن صحة السلم فيه لا مكان صفة بالطول وعنه فيقول
 اسلمت اليك في خلة صفتها كذا فيخبرها له الصفة التي ذكرها ومن
 الصفة ان يذكر مددة بناتها من سنة مثلا كما قاله في شئ عليه
 نوع وجهته ههنا قال ان يذكر او ذكر كبقية المعطوفات سنوبري
 اي ذكر هذه الامور فيه انما امر ان الا ان يقال المراد بالجمع ما
 فوق الواحد ان لم يرد للاكل وفيه ان لا وزا لا بياض ولا

يجوز

لا يجوز اكله بمصر ح ل قال الشيخ منصور الطوسي ولعله اذا طبخ به
 وبات لانه يحصل منه ضرر شديد انه يهرى اي من الهز الخلوته
 وقوله او جري اي من البحر المالح في شطري او مالح لسان متقابلين
 بل المراء يقابلها القديز والمالح يقابلها غير المالح بدليل ما ياتي فيهم
 التنا وفي لحم غير صيد لم يتكلم مع الصيد نفسه لا منطوقا ولا مفهوما
 ويمكن دخوله في الماشية فليجرح لولو اختلف المسلم والمسلم
 اليه في كونه مذكي او غيره صدق المسلم فلا بالاصل ما لم يقل المسلم
 اليه انا ذكيت في صدق في علم من قديز فيه اشارة الى انه
 لم يد في صحة السلم في اللحم من بيان كونه قديز او غيره وان كان
 قول المتن وفي لحم غير صيد وطير نوع الخ قد يوه خلافة فلو احزه
 اي قوله قديز الخ وجعله من مدخوله الاشتراط كان اظهر من لانه
 لا بد من ذكره ان يذكر نوع ههنا فعل المص هذا وفي المعطوفات
 الذ الغنم وذكر في المعطوفات قبله لفظ ذكر في المتن حيث قال وشتر
 في رقيق الخ ذكر نوعه ثم قدر ذلك في المعطوفات الى ما ذكره هنا وسلك
 وما بعده فليتنا مل وجهه مغايرة الاسلوب مع تقدم ما يقتضيه لانا
 به مصدر اصرحيا وكونه تقتضا لعله غير كاف فليتنا مل سنوبري قلت
 ناملنا نوعا ناعذ في المحافظة على اعراض المتن لانه لو قدر المصدر
 هذا لزم عليه جبر المرفوع واما فيما سبق فالمقتضى ان يكون مرفوعا
 فباسبب في تقدير المضاف لكن يعبر على هذا التوجيه ما صنفه في
 في قوله وفي طير نوع حيث كان مرفوعا كالذي بعده ومع ذلك قدر
 فيه المصدر المرفوع على وجه لا يخرج عنه كونه مرفوعا كما ترى وكان
 يمكن ان يقدره في البقية على هذا الوجه فاجتنب سنوبري باق لا
 محالة لكن تقدير المصدر موحدا فيه طول وعبار في شئ فاق قلت
 لم غاير في الاسلوب فغير فيما سبق بذكره وهذا بان يذكر قلت
 عبر به للمفتي اوانه لما لم يذكر العاقل وكان الاصل في الفعل
 الفعل للمفعول كان تقديره اولى بقرع ايا وهو ما قابل به
 الجواميس الذي استمر باطلاق البقر عليه الان او لحم ضان

في جمع ضائق منو برى خصى بفتح الخاء منو برى خذع انظر لود ذكر
كو هذا خذعة ضائق هل جزء ما اخذعت قبل العام او ما تأخر اخذع
عن تمام العام وقد يقال لم يخرج في الاول وكذا في الثاني ان اختلف
الغرض سم على المنهج والمقرب الى كتمانها اذا اخذعت قبل تمام السنة
في وقت جرت العادة باخذع مثلها فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة
على ارادة مسمى الخذعة وكذا بعد ما لم تستعمل الى احد لا يطلق عليها
خذع عرفا في شيء على ما قال الشوبري قياسا ما تقدم في محله من ان
يؤخذ المحتمل بالسنة او بالاصطلاح ان يكون هناك ذلك فتؤخذ ما له
سنة او اخذعت مقدم استانها وان لم تبلغ سنة فتعقد الوالت
الم اخذع قبل تمام السنة لا يلزم بالاصطلاح فليتامس ان لم يكن
لعله احتراز عن الخصا وعنده وعن العلف وعنده ومنه ان يمكن
وجودها بان اصطلاح غزال وخصاه وعندهم ان ذبحه فلهل كلامه
مفروض منها اذا ذبحه عقب اصطلاحه كما هو الغالب فلما كان لم
الصيد ينقص عن غيره مما ذكر ويؤيد عليه من كونه صيد سهم
او اقبولة التي لم يصنع مع غيره وما يقع على النكاح من معنوم المتن
لحم الطير والسمك ذكرها بقوله وفي لحم الطير والسمك ما امر في
قوله وفي طير وسمك ونحوها الذي فغرضه تكميل معنوم المتن وان
علم حكمها مما مر فلا تكرار في كلامه ولحم صيد السهم اطلب لالت
السهم يخرج الدم والاحبوله تكتم الدم وفي لحم الطير والسمك
الذي ان اراد اي بقوله ما امر في غير الصيد والطير فلم احزهما وان
اراد في الصيد فلم احزهما تامل سم وقد يقال باختصار السقف
الثاني وحكمة التفصيل انه اعتبر في الصيد كونه صيدا اقبولة او
غيرها وهو انما هو في الطير النوع والجنس وغيرهما بما مر
في الطير ولو لم يفصلها لاولها انه يشترط فيها ما يشترط في لحم
غيرها من الحيوان من كونه راعيا او معالفا او فطريا او غيرها
ما امر في ذكر النوع والجنس دون ما ذكره هنا في غيرها اي
علم مما مر انه لا بد من ذكر النوع والجنس وكان الاولى ان يقول

واما

هذا هو الذي مر في المتن من ان السهم اذا كان في لحم الطير والسمك لم يخرج منه الدم ولا احبوله

واما الطير والسمك فتقدم حكمهما ولا مدخل للخصا والعلق ونحوهما
لذلك كورة والانونة في لحم الصيد ح ل واولى من هذا ان يراد ما امر في
قوله وشروط في طير وسمك ولحمها الذي ذكره لئيبه عليه لئلا يفتل
عنه وبهذا التقدير سقط ما قيل من التردد في شوبري **قوله** ويقبل
اي وجوب **قوله** فان شرط نزع اي العظم وخزج به ما لو شرط نزع
نوى التمر فلا يجوز لانه يفسده **قوله** خلد الجدي اي السميط
قوله يقول راس السمك الا ان يكون عليه لحم فيجب بقوله كما يؤخذ
من ثم مر ونفى عليه **قوله** الا ان يكون عليه اي على الذنب من
السمك واما راس ورجل الطير فلا يجب بينهما القبول مطلقا
سواء كان عليهما لحم او لا كما يؤخذ من ثم مر وعبارته ويجب يقول
هل يد يوكل في العادة مع اللحم لاراس ورجل من طير وذنب او راس
لحم عليه من سمك **قوله** جروفة قال في شيء قوله لا لحم عليه راجع لكل من
الذنب والراس **قوله** وشروط في ثوب الخ و يجوز السلم في اللتان
اي بعدد قته اي نقصه لا قبله فيذكر بلده ولونه وطوله او قصره
وبقوته او خسوفته ودقته او غلظه وعتقه او حدائته ان
اختلف العرض بذلك ثم **قوله** وبلده اي قطره ولا يشترط به
حقوق شخص البلد الا ان خالف قطرها لا اختلاف الغرض فيخذ
حل **قوله** وقد يعني ذكر النوع لاي ران كان ذلك النوع لا ينبغي
الحم من جنس كذا في بلد كذا كان اسم البلد في بفتح الجازي فانه لا
يكون الا من القطن **قوله** وكذا غلظه اي يكذا لاجل قوله او عذرا
قوله ومطلقه خام فلو احضر العصور راوي فنوا وحل قاله الشيخ
ابو حامد ومقتضاه وجوب قبوله وهو الاوجه الا ان
يختلف به العرض فلا يجب قبوله ثم **قوله** عن القصر بفتح القاف
وسكون الصاد **قوله** كالبرود كالغرفتين لانه يصنع قبل نسجه
في **قوله** لان الصبغ بعده الذي يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال
السداد القرج يجوز السلم فيه كان يقول اسلمت اليك في ثوب
مصبوع بعضا السبع مفسول بحيث لم يبق به السداد حل وهو

قوله مع تصرفه به وهو بما ذكرنا في قوله اورد او اجود صفة
قانه ظم في ان المخالفة بين المودى والمودى عنه انما هي في الصفة
فيعيد انما الجنس والنوع فيخرج به ما ذكره المرحوم كبر عن غير
ومن اختلاف النوع اذا كان احدهما مستقيا بما السما والارض بالعيون
هو شوبري ولا يصح اي ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم
الصحة عن شوبري لا امتناع الاعتراض عن المسلم فيه اي حقيقة
او حكما فالمراد الممن ليسل ما عقده بلفظ البيع ولم يجعل ذلك
اعتراضا فيما لو اخذ موصوفا بغير الصفة التي اعتمدت في العقد
لعله لان الصفات لعدم كثرة التفاوت بينهما عدت واحدة
فان يستوفى الا ما عقده عليه عن شوبري قال من والحيطة في الاعتراض
ان يستوفى المسلم بان يتقايلا في من يعتاض عن راس المال قال
الرئيسي قوله بان يتقايلا الذي في الاثر لمورد التفاوت اذ لا يصح
من غير سبب خلا فالجواب بان كان هاتفا فذكر هذا التفسير
الذي ذكره المرحوم وقوله من يعتاض عن راس المال اي ولو كان
المراد من راس المال بغيره عن شوبري مرر كما مر في باب
البيع قبل قبضه لكن تقدم ان محله ذلك اذا لم يقبضه شخص والا
جاز له اعتراض عنه بغير جنسه او نوعه لانه الان دين ضمانات
لا دين سلم لان الثابت في ذمة الصانع نظير المسلم فيه لا عينه
عن شوبري من مدراى حصى صغير وقوله وخوله كالتين
جاز اي وجبا الا ان يكون له خراج نحو التراب مونة فلا يلزمه
قوله شوبري وجب لا يجوز قبضه ورأى وبالعكس اي ولا
يكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه ولا يزول ولا يوضع
اللفظ على هو انبه بل ميلاه ويصحب على راسه بغير ما حمل
متم وقوله ولا يزول الكيال اي وان اعتقد ذلك في بعض
الانواع وكان المسلم فيه منه لان ما يحويه الكيال مع الزلزلة
لا ينشيط فلا التفات الى اعتياده ه قال في تم الروض
فان خالف لزمه الصانع لغاذا القبض كما لو قبضه جرافا

ولا

ولا ينفذ التصرف فيه كما مر في البيع وكذا لو اكتب له بغير الكيل
الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا فالكاتب بالمد على ما رجه
ابن الرفعة من وجهين والمراد بالصانع ضمان اليد وهو المثل
في المثال وقيمة يوم التلف ان تلف كالشتم ه ثم وقال والر
غير متدخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتستد يد الدال المهملة
واخره خامعة بالبع بسو بغير في نحو غل ليصير رطبيا ويقال له
بصر الممول وان اختلفا في انه ممول صدق المسلم اليه لانت
اله صل عدم الشد بخ بخلاف ما لو اختلفا في لحم انه ميتة او عذى
نعم ان قال المسلم اليه وجمعة بغير صدق يهو والصدق فيما
ذكر باليمين ويجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعل
فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالنظر
او يعمل بطله فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه
نظر والظن الثاني عن شوبري تنجيسه جعلوا هذا اختلاف النوع
كاختلاف الجنس وحى الربا كالتفاوت ولعله للاعتراض بينهما اما
ثم فواضح واما هنا فلا ان فيه سقرا وهو كثير مع اختلاف النوع
دون الصفة قل وجوب ولو عمل موحلا ومثل المسلم فيه
في جميع التفاصيل الانية كل دين موحل متمر وقال ج ل ولو
يجل موحلا اي في مكان التسليم او لا الى علف اي لم وقع
او يحتاج الى مكان حفظه او كان يتربب به زيادة سعر قال
طرياراجع لهما ولم يثن لان فصيل يستوي فيه المرد وغيره
وفيه ان فصيل يستوي فيه المثنى وغيره اذا كان بمعنى مفعول وهنا
ليس كذلك لانه بمعنى قام به الطراوة والاهن ان يقال طريا
اي كلامتهما او اقر لان العطف يا وشجنا او وقت ننب عطف
على حيوان فيكون المعنى او كونه اي المسلم فيه وقت ننب وهذا في اسد
لان فيه الاخبار باسم الزمان عن الذات وهو المسلم فيه واحيد
كلامه على تغدير مضافين الى كون وقت ننب وقت ننب وصرح الم
باولهما احتدا من الخبر وال في الوقت عوض عن الضمير فاندفع ما

طلب

يقال من اين اخذ الله لفظ الوقت ولم يتقدم ما يدل عليه وهل قال
او كونه وقتا متبعا ويكون على تقدير مضايقة كما قد رتاه لما مر
في قوله مع تضرده به اجبر على قبوله اي فقط على المعتمد والافضل
مقابلته بقوله وقد يقال لا ولا يخفى الا اجاب بهذه المسئلة بل جبر الدين
على قبوله كذا بين حال او لا يراهم عند استغناء عنه وقد حضره من هو عليه
او وارتبه اجبري عن جبره عن ميت لا تركه له فيما يظهر لمصلحة براءة
ذمته وسياتي ان الدين يجب بالطلب اذ اوه قولهم من او جبر براءة
لذمته وكذا يجبر لو لم يكن له عرض اصله قال شيخنا من بغلا على السمع
والروضة لكن في وجوده نظره قال ثم رايته في عرض على من ما نصه
قوله اول الغرض في تصويروا استغناء الغرض للمسلم اليه نظر اذ اقل المراتب
حصول البراءة بقبض المسلم له الله لا ان يقال المراد انه لم يغضه حصول
البراءة وان كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء
حاصلا كونه مقصودا بحروقه وعليه اقتصر الاصل اي كونه
له فيه عرض ام لا اي لا الغرض الصلا اي لم يلاحظ عند الاداء واحدا
مما مر وبهذا يتبين ما يقال لا شك ان البراءة حاصلة بذلك ولا
يحتاج فلا يتصور عدم الغرض بالدلالة لانه لا يلزم من حصول البراءة
ملاحظة حاجته اخذها الحاكم وتظهر وجوبه عليه عند الطلب
ويبرر المدين وحيث اخذ الحاكم فهو امانة عنده كما هو
القائمين به ثم مر وقال ولو احضر المسلم فيه الحال اي اصابته
ومثله الموجل اذ احصل ومثله كراهية حاله بزي وهذا معروض
قول المتن ولو عجل وقوله وقد يقال بالتخير في الموجل اي في
المذكور في قول الله فان لم يكن له عرض اجبر على قبوله وقوله
والحال المحض في غير مكان التسليم معنوم قوله ولو احضر المسلم فيه الحال
في مكان التسليم لغرض غير البراءة كغرض رهن وعتق اجبر على القبول
او لا يبرر لك ان تقول هذا اجبر في الشك الاول اعني اذا كان
الغرض غير البراءة على القبول او لا يبرر لك في الشك الثاني اعني
اذا كان الغرض البراءة لان الغرض في الشك الاول لغرض الرهن

تتم

تتمصل به البراءة الا ان يفرق بانه لما لم يكن في الشك الاول البراءة
مقصودة بالذات اقتصر على الحاصل من مطالبة بالقبول بخلاف
في الشك الثاني سم وعبارة قل وانما يجبر على احد في الشك الاول
لعدم تخلف البراءة فيه **قوله** بالتخير في الموجل اي ولم يكن للمسلم عرض
صحيح في الامتناع لان هذه بعينها هي معنوم المتن الذي طرح
له بقوله قبل فان لم يكن له عرض صحيح اجبر على قبوله مخبر
بالمجبر على القبول جريا على المعتمد وانما ذكرها لفظ الغرض لوقوع
الذي اشار اليه بقوله وعليه ان يستدل في الموجل اي الذي
يجل عن محل التسليم ولم يكن للمسلم عرض صحيح في الامتناع وكان
عرض المودي هو البراءة وقوله كالحال اي وكان عرض المودي
هو البراءة وقوله المحض صفة للحال **قوله** في الثاني اي الحال
وقوله وعليه يفرق اي بين الموجل مطلقا اي المحض في مكان التسليم
اولا والحال المحض في غير مكان التسليم وبين الحال المحض في مكان التسليم
وقوله في مسئلتنا اي وهي قوله ولو احضر المسلم اليه الحال في مكان
التسليم فعلم من هذا التقرير ان المسلم اذا لم يكن له عرض في الموجل المحض
وكان المسلم اليه عرض من تعجيله براءة ذمته يجبر المسلم على القبول فقط
لا عليه ولا على الابرا الذي هو التخير **قوله** الاجبار فيها اي ان لم يكن
للمسلم عرض صحيح في الامتناع فان كان له عرض كان له مقتله
موتة الى محل التسليم ولم يتحملها المسلم اليه او كان الموضع مخوفا لم يجبر
كما ياتي **قوله** لوجود زمان ومكان اي ولا نظر لمضرة لكون الزمان
نفسه بخلافه قبل المحل **قوله** بطلب الابرا اي والقبول وفيه
نظر لانه المضييق في ذلك يترك استدلالا فيهما الاجبار على القبول وفي
مسئلتنا التخيير بين القبول والابرا تأمل واحدا **قوله** بان
طلب الابرا فيه تصديق حيث قبل له اما ان تغفل او ترو **قوله** بخلاف
ذلك انك انما الموجل والحال المحض في غير مكان التسليم فان الموجل الذي
يجل والمحض في غير مكانه قد اختلف في الزمان والمكان وللمحضر
في مكانه قد اختلف في الزمان والحال المحض في غير مكانه اختلف

فيه المكان محل وقوله الروضة هو المعتمد **قوله** ونقله مونة ومثل المونة
ارتفاع الاسعار فاذا وجد المسلم المسلم اليه في محل كان المسلم اليه اعلا من
محل التسليم فلا يلزم المسلم اليه تسليمه فيه ق ل وم ر وقوله ونقله مونة
هل ولو كانت تافهة سخرى وفيه م ر انه لا بد ان يكون لها وقع عرفا
وقوله ونقله من محل التسليم الى محل لظفر **قوله** العادة معلومة بما يدل
عليه قوله بعد كان كان لنقله منه الى محل التسليم مونة الظن **قوله** بذلك اي
بالترام مونة النقل لان الاصل في المود ان يكون كذلك **قوله** ولا يبالى
بقوته قال الركني لكن لم الدعوى عليه والزامه بالسفر الى محل التسليم او
التوكيل ولا يجزى **قوله** لم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله
من محل التسليم بان يستاجر من محل ذلك وليس المراد انه يدفع اجرة
ذلك للمسلم لانه اعتياض اي شئ اعتياض لانه اعتياض عن صفة المسلم
فيه وهي النقل لا عن المسلم فيه **قوله** لانه لم يكن له غرض
صحيح هذه بغيرها هي مسئلة الانوار المشار اليها بقوله فيما سبق والحال
المؤخر ان ذلك ذكرها هناك لغرض الفرق وهذا لكونها معنوية والمثل في التمسك
وقد يقال ان هذه في الحال بعد الجمل كما اشار اليه بقوله بعد الجمل
والمتقدمة اي مسئلة الانوار في الحال ابتداء دليل ان الخواشي المتقوا
بها الحال في الدعوى **قوله** ان كان للمود غرض صحيح الاول حذفه لان
منه موه معطل عن **قوله** ولو اتفق كون راس مال السلم الخ كان اسم جارية
صغيرة في جارية كبيرة فكيف عنده اي منصفة بالصفاة التي ذكرها
منها اي ولو وطئه المسلم اليه كما في زنى وقوله فكيف اي الجارية التي راس
مال السلم حيث وجدت فيها صفات المسلم فيه التي ذكرها وبقي مثله في
سائر الحيوانات وغيرها وانما خص الجارية بالذكر لانه قد يتوهم اشتراكه
خوفان وطئها ثم رد هاهنا عن علي م **فصل** في الغرض الذي
حقيقته وهو بفتح القاف اشهر من كسر هاء ولشبهه باسم في الضابط الات
جعلها محقابه فترجم له بفصل بل هو نوع منه اذ كل منها يسمى بصفة
وقال ع ش قد يقال مجرد تسمية كل منهما بذلك لا يقتضي انه نوع منه
لتمايز مفهوميهما اذ السلم بيع موصوف في الذمة والغرض تمليك الشئ

ف

على ان يرد به فليكن نوعا منه مع تغير حقيقة اسم شئ
كل منهما بذلك يقتضي ان السلف مشترك بينهما **قوله** ان يقال ان
المراد بجعله نوعا منه ان ينزل منزلة النوع لانه نوع حقيقة وانما نزل
منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة **قوله** وانما عبر بالقرض دون
الاقتراض لان المذكور في الفصيل لا يختص بالاقتراض بل غالب احكامه لايتة
في الشئ المقرض كقوله ومالك بقبضه وقوله وهو صفة ومكان اكلم فيه
وبعض الاحكام في القرض بمعنى الاقتراض فذلك غير المتعلق بفتح
العين وعلى الاقتراض ولو عبر بالاقتراض لكانت الترجمة ناقصة قاصرة وهذا
اول ما في حقه الشيخ **قوله** سيدي على م ر و عبارة عن قوله في القرض ولعله
اراد على ما في المتن لا شتهار التعبير به وليفيد انه لا استعمالين وهذا
ان دفع عدم التماثل بين الترجمة والمقن والغرض بفتح القاف لغة القطع
طاف يطلق اي شرعا وقوله اسم اي اسم عين لا اسم مصدر بمعنى
الشئ المقرض ومنه قوله تعالى من اذ الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه
به لا مصدر والا فان القياس اقتضا شوري ومصدر اي لغرضه وقوله
بمعنى الاقتراض توطئة لقوله الاقتراض سنة وهو تمليك اي شرعا
على ان يرد مثله وما جرت به العادة في زماننا من دفع النقوط في
الاقتراض لصاحب القرض في يده او يد ما ذونه هل يكون هبة او قرضا
اللف الثاني جمع وجري على الاول بعضهم قال ولا اثر للعرف فيه لا نظر فيه
ما لم يقل خذه مثلا وينوي القرض ويصدق في نية ذلك هو ووارثه
وعلى هذا الجمل اطلاق من قال بالثاني وجمع بعضهم بينهما جمل الاول على ما
اذ لم يعد الرجوع ويختلف باختلاف الاشخاص والمقتضى والبلاذ والثاني
على ما اذا اعتيد وحيث علم اختلاف نقيض ما ذكرتم من حروفه سنة
التي المفطر فواجب ولو من مال مجوره كما يجب عليه بيع مال مجوره المفطر
المسرونية ومحل السنة ما لم يعلم ان المقرض ينفعه في معصيته والاهرم
عليه ويجوز الاقتراض على غير مضطر لم يرم الوفا من جهة ظاهرة ماله
يعلم المقرض بما لم يمل فالحاصل ان يكون سنة كما قال المص وقد
يجب كما في المضطر وقد يجرم كمن طن منه صرفه في معصيته وكغير مضطر

اي بمعنى ان

يرجع فلو اذالم يعلم المقرض بحاله وتبين ان له صفة لو علم المقرض بحاله
لم يقرضه كما في صدقة التطوع ولا تدخله الا بالحق لان اصله المذهب
وقال شيخنا بما فيها اذالم يرجع وقام امر وعلم المالك بحاله فراجعته قل
على الجلال وقوله ولا تخد حله المباحة الخ عبارة عن علم من علم ولم يذكر
المباح ويمكن تصحيح بما اذا وقع الى غنى بسؤال عن الدافع مع عدم
احتياج الغنى اليه فيكون مباحا لم يستعمله لان لم يستعمل على تنقيص
وقد يكون في ذلك عرق للدافع كحفظ ماله في ذمة المقرض وقوله
اذالم يعلم المقرض بحاله فان علم فلا حرمته وهل يكون مباحا او مكرها
مكروها فيه نظر ولا يتعد الكراهة اذالم يكن له حاجة عن علم من علم
لان فيه اعانة فهو افضل من درهم الصدقة الذي قد لا يكون
فيه ذلك ولما ورد انك صلى الله عليه وسلم رأى ليلة المراج على بابك
الحق مكتوبا ان درهم الصدقة بمسرة ودرهم القرص ثمانية عشر
وزيادة الثواب دليل الفضل ولذلك علمه جبريل لما سأل النبي صلى
الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بالان لا يبيع الا في يد محتاج في الغالب
واعتمد شيخنا ان درهم الصدقة افضل لعدم العوض فيه
وحكمة كونه ثمانية عشر ان فيه درهمين بدلا او مبدلا فاعلم
يرجع المقرض في الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهي ثمانية
عشر قل على الجلال وعبارة من وجه ذلك ان درهم القرص فيه
تنفيس كربة وانتظار الى قضاء حاجته فغنى عبادتي ان كل عبادة بعشر
حسان الصنف ثمانية عشر والاصل اثنان لكن الاصل سيرد ومن
قد لو ابرأ منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة ثم قال من رقبته
بعض اسناده ضعف وعلى صحته فيمكن ان تقول الثمانية عشر حشرة
من حسان درهم الصدقة وقال السيد علي اجم في كتابه النور
الوهاج في الاسرار والمراج وجه ذلك بان درهم القرص لما كان لا يقد
الم المحتاج فان بعث له درهمين من الصدقة كما ورد وكل منهما بعشر
امثاله ففيهما عشرون حشرة اثنان لان من مثل من له درهمين اخذ
ورد او بقي له من الثواب ثمانية عشر حشرة وانما لم يتصل برجوع اصلها

وان ظل ذلك الاصل بر رجوعه لاننا نحقق فضل من الله تعالى وما
كان كذلك فلا يستقط كما سقط اصله كما انه لم يوجد في مظالم
العباد كما يوجده اصله وقوله كما لم يوجده اي ما كان يحض فضل الله
تعالى وهو المتضعف لان الماحض من حسان النظام المعلوم انما
هو اصلها لا المضاعف على كشف كربة اي ازالة شدة والكشف
الازالة والكربة الشدة شيئا وامر كان ان كان البيع ومنه يعلم
انه لا بد ان يكون المقرض معلوم العذر ولو ما لا يدل صحة
اقتراضه كف طعام لرد مثله لـ كذا حجة بمثله العند عند
شيئا انه صرح هنا لا يرجع ولا كناية في البيع على المعتمد ستوري
لان موضوع الغرض رد المثل حقيقة او صورة فهو لا يحتمل غير الغرض
بخلاف حذره ببيع كذا فانه كناية في البيع من رزق وقول على
الجلال قوله حذره بمثله او ببذله من امرحان خلافا لما في النسخة
ولو قال حذره الدرهم بدرهم فكناية لانه يحتمل البيع والقرص فان
يؤى به البيع فيبيع والمقرض واما اخذه فقط فكناية لانه يحتمل القرص
والصدقة ونية البذل او المثل كذكره ويصدق في ارادتهما وكذا
ملكته ببذله ولو في مضطر دفعا لمنع من هذه المكرمة وفي جواب
لفظ العارية كناية في فرض المنفعة العينة فراجعته ولو اقرض
وقال لم اقتض صدق في بيعه لعدم المناقاة اذ القرص يطلق عليه
اسم القرص قبل القبض كما في شامر وقبول اي كفا فلو لم يقبل
او لم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح ويحرم على الاخذ بالتصرف
فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضيفا بدله بالمثل او القيمة ولا يلزم
عنا اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشاهير له من كل وجه في مقام
كالبيع لما ذكرنا المص في ايا في شروط المقرض والمقرض وسكت عن
شروط الصيغة اشار لما لم يقوله كالباع اي في الشروط الخمسة المتقدمة
حتى موافقة العتول للايجاب ولو قال اقرضتك الفاقبل بخمس اية
او بالعكس لم يصح وما اعترض به من وضوح الفرق بان المقرض منبر
فلم يقدح فيه فتقول بعض المسمى ولا الزيادة عليه رد بمنع اطلاق كونه
متبرعا ليعا ووضوح الغرض ان ان ملكك الشيء ليرد مثله فساوى البيع

وراد بدله او امرحان في حواجها ورجوع بدله لـ

اذا هو تملك الشئ بغيره فكما ان شرطه الموافقة فكذا هنا وكون الحق
فيه شائعه بغيره كما ياتي لا ينافي ذلك لان المعاوضة منه هي المقصودة
منه من نعم القرض الحامى ومن القرض الحامى امر غيره باعطاء ما له من
فيه كما عطا شاعراى حيث شرط الرجوع او نظام او اطعام فقير
وكسيع هذا وانفقته على نفسك نفقة القرض وليصدق فيها وغير
وامر كما ياتي اخر الصالح وبما ذكر ان كان الرجوع به مقدر او
معينا يرجع بمثله ولو صور كالفرض وكما شرط هذا بنوبك حيث
فترجع بقومته مروع من قال طافى اى حيث شرط الامر الرجوع
كما اشار اليه من لان ما كان لازما له كوفى الدين او غير الامثلة
اللازم كقول المير لغيره اذ لم يجز فيه الى شرط الرجوع
وما لم يكن كذلك لا بد فيه من شرط الرجوع واعطاء نحو الشاعر
من هذا القبيل ويحتمل ان لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدفع
لشاعر والظاهر لان الغرض من ذلك دفع هجو الشاعر حيث لم
يعلمه ودفع شر الظالم عنه وكلاهما امثلة من ضرورة اللازم وكذا
في عمر داري لان العار وان لم تكن لازمة لكنها تنزل منزلة
الحريان العرف بعدم افعال الشخص للكل حتى يجرى هذا الاحتمال
هو الذي يظهر ثم ان عين للدافع قد رقد ذلك والاصدق الدافع
في العذر للالتفات من ذلك ايهم دفع بعض الناس الدراهم
عن بعض في القنوة والعمامة ويحس بعض الجيران بعموة وكلمة
مثلا كما في ع من ومنهم ايهم كسوة الحاج بما حرت العادة بان يردوا في
قال اما ما حرت به العادة من دفع النقود للاميرين او الشاعر ونحوها
فلا رجوع به الى اذا كان باذن صاحب القرض وشرط الرجوع عليه
وليس من الماذى سكوتة على الاحتد ولا وضعه الصيغة المعروفة
الان على الارض واخذ النقود وهو ساكت والذي يحرم من
كلام مروج وهو ايشها ان لا رجوع في النقود المعتاد في الافراج
اي لا يرجع به ما كلفه اذا وضعه في يد صاحب القرض او يد ماله
الم بشرط فلا بد ان ياتي بلفظ كتحته ونحوها وان ينوي الرجوع
ويصدق ما هو وارث فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه

فان كان الرجوع
مقرا به فليس
بشرط

في

في يد الميرين او نحوه او في الطائفة المعروفة لم يرجع الا بشرط ان
صاحب القرض وشرط الرجوع كما قرئ فيحتاج في كمال اتفاق على
القبض اى من لم يجب عليه بان كان معصرا بخلاف الميرين والمراد
ايضا الاتفاق باذن الحاكم فان لم يوجد اشهد بالا اتفاق فان لم
يوجد والتفق بنية الرجوع وان لم يرجع كما في س ل قال التوبى
وانظر هل الواجب مثل ما انفقته ولو متفقوا او بدله وقضت كلامهم
الاول قيل وصرحوا في باب الاطعمة والمقضية بالثاني فلما راجع
ه وفي م ما نصه وفيما ذكر ان كان الرجوع به مقدر او معينا
يرجع بمثله ولو صور كالفرض واعطاء الجائع اى الذي وصل
الى حاله لا يمكن احد المعتمد معه ويشترط اعطائه بخلاف من يصل الى
ما ذكره فلا شئ عليه لان المالك مقصر حيث لم يذكر عوضا بخلاف
الفقير فلا يجب عليه شئ لان اطعامه من فروض الكفاية على
اهل التروة ومنه التقرير سقط ما يؤم من تناقض كلامهم
هنا وفي السير والاطعمة متوبى وجه فاعيان في قوله ولا يقتصر
الى ايجاب وطم كلامهم وان كانوا اهل اللئالي فلا يستغنى لك
بان يصلوا الى حاله لا يمكنون فيها من الخطا به بخروجه وحمل
كون اطعامه فرضا حيث كان الدافع غنيا والمدفوع لم غنيا او
كان فقيرا او كان الدافع فقيرا والمدفوع له غنيا فان كان الدافع
غنيا والمدفوع له فقيرا فلا يكون فرضا لوجوب الدفع له وفي
السير ان اطعام الجائع ونحوه واجب ويخفى تصديق الخ
في الواو على الفقر والكره الدافع من فيما ذكر بقوله وصيغته
اقرضتك الخ عبارة وصيغته اقرضتك واسئلتك او حننه
عليه او ملكتك على ان ترد بدله وجه كان على التام ان يزيد
امثلة على ما في عبارة الاصل حيث تظهر المناقضة المذكورة وكان عليه
ان يناقش ايضا بان عبارة اولى من حيث ان اعادة الكاف تغيد
ان ما بعد ما يحالف ما قبلها في كونه كناية وما قبلها صريحا على
طريقته وشرط مقرض اختيارا لما قال ذلك ولم يقل وشرط

موجوز اقراض العجين ولو جردا حاضرا وزنا لما ذكر وقوله وفي الكافي
التي اعتمدها طبري وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والى عصارته
والوجه اعتباره والعمل به كما قاله قال وصنعهم في والمراد بالخبر
بما نرى انواعه كما في في وقوله يجوز عددا وعلى الاول لو رده
عددا لم يصح قبضه لما في السلم من انه لا يصح قبض ما استسلم
فيه وزنا بالكيل ولا عكسه فاجب رده لدفعه ان بقي وقبضه
ان تلف ويستره بدل ما اقترضه وزنا عى من الامانة
تخل لمقتضى ولو كان صغيرا جدا لانه ربما يتق عند الى بلوغه
من مناهية المتع بها فيه عى من علم من فلا يجوز اقراضها
اي كلها ويجوز في بعضها لانها العلة قل لانه عقد جائز
وبه فارق جواز هبة الجارية لولد مع جواز استرجاعها
بعد وطء الولد لان عقد الهبة لازم من جهة التملك اي من حيث
هو وان كان جائزا في هذه الموضع وفارق ما لو كان راس مال
السلم جارية في جارية فله ردها عند السلم فيه وان وطئها حيث كانت
بالصفات كما تقدم لان ذلك لازم من الجانبين سى لياضاح
وزنا يطاوها الوطء ليس قيدا وزنا يؤخذ منه جواز قرص
عوضا رتقا وقرنا سيم الخومسوع والمعتد امتناعه لان المانع
هو في المتع وهو موجود فتعبرهم بنوع الوطء جرى على الغالب
كما ذكره جى ولو قال لانه ربما يقع بها لكان اولى ليشمل ما ذكره عبارة
عنى على من قوله لانه قد يطاوها اي او يقع بها فندخل الموضع لكان
تتبعه او محس فلو اسلمت استمرت الصحة وانظر على الاستمرار
هل يجوز الوطء في لذوال المانع او لا احتمال الرد فيما
المندور قال الشيخ فيه نظر ثم رايست شيخنا في حواشى الروض
حزم بمنع الوطء لان المانع طر لا باختياره وقضية جواز اقراض
الامة الزوجه ويسمى القرض بعد فراغها لان عروضا الحمل فيها على
فرضه ليس باختياره تأمل شوبى او نحوه كذا علم في خواص
الزوجه المصرق بين هذا وبين المجوسية وان كان المانع مكن الزوال
فما الخ

في الكل ان زواله ليس في وسعه في المجوسية بخلافه في خواص
الزوجه شيخنا وقضية هذا التعليل الفارق بين المجوسية وخواص
اخت الزوجه ان المطلقة ثلاثا تجوز منها المطلقا وخواص بعضهم عدم
حله لغرب زوال مانعها بالتعليل كما في سى من وعبارة الشوبى اعتمد
اعتمد شيخنا انه يجوز اقراض المطلقة ثلاثا المطلقا وهو المنع
ونوزع في تعليله بقوله لغرب زوال مانعها بالتعليل بانه لا يمكن حملها
الا برضاها ولو رضيت لم يجز الحمل على المطلقة وعنها الواو
بمعنى او وقد ذكرت الخها صسله انه لا يمنع ان يكون مقبضا
لامنة تمل له لو كان ذكر كما يدل عليه كلامه بعد بعد اقضاه بالذكور
وكان مقتضى الاحتياط المنع لاحتمال ذكورية فلو انصح بذلك
بان يطلان الغرض لان العبرة في المعقود مما في نفس الامر بخلاف
ما لو اسلمت الوسيمة والمجوسية او تطلت المطلقة ثلاثا لم يطل
القرض لانه يقتضى الدوام ما لا يقتضى الابتداء وهل يمنع
عليه الوطء لا احتمال ان يرد لها فوجد المخذور المذكور وليجبه
المتع ويمتنع ان يكون مقبضا لعدم صحة السلم فيه لانه ليس وجوده
وذكرنا في العارية امتناع كونه مستقرا ومعاراجا لياضاح
واستثنى من مع الامة الروية وهي حيرة من الدين الخامس تعلق على
الدين الحليب ليروب قاله الجوهرى نرى قال شيخنا وهم من المعقود
بحيرة الخبز وهذا المستثنى ان الروية يصح السلم فيها ولا يصح
قرضا فهي مستثناة من الطرد وفيه نظر لانها من متون القاعدة
اي الضابط المذكور الذي ذكره المص لانه لا يصح السلم فيها ولا
اقراضها كما يؤخذ من قوله لاختلافها في الحق عدم استثنائها
ه شيخنا ولما نرى منه بقوله واستثنى ومالك يقيضه اي
كقبض المبيع من النقل في المتقول والتخلية في غيره ثم ان الشى
المقترض ان كان ميعنا بان وقع العقد عليه مع قبضه في المجلس
وبعد ولو بر من طويل وان كان في الذمة اشترط قبضه في المجلس
او بعد على الفور وانما اشترط قبضه على الفور لانه عناية

عوض في الذمة وتوسعوا هنا في ذلك فالتفتوا انفسهم ولو بعد التفرق
لكن على الغور من شوبري ومنه يؤخذ ملحق من ان السليم
يستلزم براني الشك في بدل في الصنف وان كان المعقد وقع على
عين البرص في نفسه مطلقا او على ما في الذمة استلزم في نفسه في الجلس
او بعده على الغور قال من فلو قال اقرضتك الفواقيل وتغارقا
ثم اعطاه الغار ان قرب الفصل عرفا والاولان نازع فيه السبكي
اما لو قال اقرضتك هذا الف مثلا وتغارقا سلم اليه لم يقصر
وان طال الفصل يقبض فلا يجوز له التفرق فيه قبل القبض
وبعد القبض العقد قال على الجلال وان لم ينصرف فيه غايته
لأنه على الحق القائل بأنه إنما يملكه بالنصرف المزيل للملك يعني اذا
نصرف فيه شيئا حصل للملك من حين القبض سمى كالمو هو ب
اي فلا بد ان يكون القبض باذن المقرض اي كالتواهب وان الزوال قبل
القبض للمقرض كما هو قضية التنظير بالاولى وصرح بدعيه شوبري
ولمقرض رجوع اي بصيغة كرجعت فيه او فسخته والمقرض فيه
عليه قرأ نري وشومر قال سم وقضية كلامهم انه ليس له المطالبة بالبدل
الم عند الفوات وهو ظلال الدعوى بالبدل غير حاضرة لتمكن المدعي
عليه من دفع العين المقرضة وان وجد موجرا وياخذ مسلوب
المنفعة لا يقال لم لا يكون له اجرة المدة الباقية من حين الرجوع والقبض
وللمقرض المسمى كما في نظائره لان نقول له هنا مندوحة وهي اخذ
المثل الصوري او الحقيقي بدل وعادة سمم واذا رجع فيه موجرا غير
بين الصبر لانقضاء المدة من غير اجرة له وبين اخذ بدله قال على
وظاهره انه لو اراد ان ياخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير
وارد فله ان يرجع فيه الآن وياخذ مسلوب المنفعة وعليه في غير
بين الصبر اذ فراغ المدة وبين اخذ مسلوب المنفعة حال او بين اخذ
البدل ولا يرجع باجر المدة الباقية لان له مندوحة عند اخذه وهو
اخذ المبدل من ل عم عاد اي لان الزائل العائد هذا الذي لم يزل واقف
بعضهم في جذع نخل اقرضته وبنى عليه وجب بذره انه كالمالك
فتمت

فتمت بدله من كما في اكثر نظائره اي المشار اليها في النظم المشهور
وهو وعائد كزائل لم يعد في خلس مع هبة للولد في البيع والقرض
وفي الصداق تعكس ذلك الحكم بالتعلق كما اذا اراد شيئا وباعة المشتري
ثم مرد عليه بعيبا قديم فانه يرد له على بالعم وصورة الصداق ان يجعل
صداقها بانه مثلا ثم باعتها ثم ردت عليها بعيب قديم فاذا ارادتها ردها
فيلدخول رجع فيها او في نفسها او اخذ مثله سليما قضيت انه لو
طلب المقرض خلافا لاجاب وهو طم بل الجاب المقرض وعادة سم او
وحده ناقصا فان شا اخذه مع ارشده او مثله سليما قاله الماوردي
قال ج ل وتبصرت ويصدق المقرض انه قضيه وبه هذا التقصير وايدى ان
الاصل براءة ذمته ولا نظر الى كون الاصل السلامة وان الحادث يعتد
بأقرب زمن وبما تقر اي من قوله وان وحده موجرا حيث جعل
عبارة شاملة لئلا يحد حصصا ومن جملة قوله ناقصا رجع فيه مع
الارش النج وقوله ان تبصرت بما ذكر اي قوله لم يبطل به حقا لزم اولى من
قوله مادام باقيا بحاله لانه يخرج ما لو وحده زال ثم عاد وما لو وحده
معيبا وربما يخرج ما لو وحده موجرا ويرد المقرض ولو نخل البطل
السلطان المعاملة به ومثل النقد الغلوس الجدد وقدمت على البلوى
في الديار المصرية في غالب الزممة بحيث كان لذلك قيمة اي غير زامة
مرد مثله والارء قيمته باعتبار اقرب وقت الى وقت المطالبة لم فيه قيمته ل
ومرر وللمتقوم مثلا بصورة اي ولو كان القرص فاسدا خلافا لجمع والواقي
الفاقد بوجوب القيمة شوبري اقرض بكرة وهو مادخل في السنة
السادسة وقوله ورد راعي الفصح البر او خفيف الباعلى وزن مغاغل
وهو مادخل في السنة السابعة وانظر سببا صرفة ولعله التماسا قال
نري نعم تمتع على مقرض نحو مجموع اوجهه وقدر الزيادة ان
خيار الجسك فمضا قال الكرمانى حينما لم يمتل ان يكون مغزا بمعنى الخيرو ان
يكون جمعا ان قلت احسن كيف يكون خبره لانه مؤقظ قلت أقفل
التفصيل المضاف لعرفه المقصود به الزيادة مما تر فيه الافراد والمطابقة
لما هو له شوبري قال ابن مالك وتلوال طبعها وما المعرفة اضيف ذر

عوض في الذمة وتوسموا ههنا في ذلك فالتقوا فيه ولو بعد التفرق
لكن على الفور من وسو برى ورجل ومنه يوخذ ما يقع من ان السجل من
يستلف براني الشالير بدلته في الصنف فان كان العقد وقع على
عين البرص فيضه مطلقا او على ما في الذمة استرط قبضه في المجلس
او بعده على الفور قال من ولو قال اقرضتك الفواقيل وتغارقا
ثم اعطاه الغاها ان قرب الفصل عرفا ولم فلا وان نازع فيه السبكي
اما لو قال اقرضتك هذا الف مثلاً وتغارقا ثم سلمها اليه لم يقض
وان طال الفصل يقض فلا يجوز له التفرق فيه قبل القبض
وبعد القبض العقد قال على الجلال وان لم ينصرف فيه غايته
لان على الحق القائل بانه انما يملكه بالنصرف المزيل للملك يعني اذا
نصرف فيه يثبت حصول الملك من حين القبض سم كالمو هو ب
اي فلا بد ان يكون القبض باذن المقرض اي كالمو هو ب وان الزوال قبل
القبض للمقرض كما هو قضية التفسير بل اولى وصرح بدعيه بنو برف
والمقرض رجوع اي بصيغة كرجعت فيه او فسخته والمقرض ماله
عليه وترى وشتم قال سم وقضية كلامهم انه ليس له المطالبة بالبدل
الحق عند الفوات وهو فظان الدعوى بالبدل غير جائزة لتمكين المذني
عليه من دفع العين المقرضه وان وجد موحرا وياخذ مسلوب
المنفعة لا يقال لم لا يكون له اجرة المدة الباقية من حين الرجوع ولحق
والمقرض المسمى كما في نظائره لان نقول له هنا مندوحة وهي اخذ
المثل الصوري او الحقيقي بدل وعبارة شتم واذا رجع فيه موحرا غير
بين الصبر لانقضاء المدة من غير اجرة له وبين اخذ بدلته قال عيش
وظاهره انه لو اراد ان ياخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير
مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذ مسلوب المنفعة وعليه فيخير
بين الصبر او فراغ المدة وبين اخذ مسلوب المنفعة حال او بين اخذ
البدل ولا يرجع باجرة المدة الباقية لان له مندوحة عند اخذه وهو
اخذ البدل من ل ثم عاد اي لان الزائل العائد هذا الذي لم يزل واقف
بعضهم في جذع تخذل اقرضته وبني عليه وجب بذره انه كالمالك
فيمتص

فيمتص بدله شتم كما في اكثر نظائره اي المشار اليها في النظم المشهور
وهو وعائد كزائل لم يعد في فليس مع هبة للمولد في البيع والعرض
وفي الصداق يقين ذلك الحكم باتفاق كما اذا اراعه شيئا وباعه المشتري
ثم مرد عليه بعيبا قديم فانه يرد له على بالعم وصورة الصداق ان يجعل
صداق له اية مثلا ثم باعها ثم مردت عليها بعيب قديم فاذا افادتها زوجها
فقل الدخول رجع فيها اولى بضمها او اخذ مثله سليما قضيت ان لو
طلب المقرض خلافا لا يجاب وهو ظم بل الجاب المقرض وعبارة سم او
وحده ناقصا فان شا اخذه مع ارشيه او مثله سليما قاله الماوردي
قال من ل ويصدق ويصدق المقرض انه قضيه وبه هذا التقص وايدى ان
الاصل براءة ذمته ولا نظر الى كون الاصل السلامة وان الحادث يعذر
باقرب من وبما تقر اي من قوله وان وحده موحرا الخ حيث جعل
عبارته شاملة لكذا كحصوله من جملة قوله ناقصا رجع فيه مع
الارشى الخ وقوله ان يقبض بما ذكر اي قوله لم يبطل به حقا لزم اولى من
قوله مادام باقيا بحاله لانه يخرج ماله ووجهه زال ثم عاد وماله ووجهه
معيبا وربما يخرج ماله ووجهه موحرا ويرد المقرض ولو بعد البطل
السلطان المعاملة به ومثل النقد الغلوس الجدد وقد عتبت بمثل البلوى
في الديار المصرية في غالب الزمته بحيث كان لذلك قيمة اي غير تافهة
مرد مثله والارد قيمته باعتبار اقرب وقت الى وقت المطالبة لم فيه فتمرجل
ومن ومنعوم مثلا صورة اي ولو كان القرص فاسدا خلافا لجمع والوافي
الفاصد بوجوب القيمة بنو برف اقرض بكذا وهو ما دخل في السنة
السادسة وقوله ورد اي بفتح الراء وتخفيف الباء على وزن مفاعل
وهو ما دخل في السنة السابعة وانظر سببا صرفه ولعله للتباسا قال
نرى نعم تمتع على مقرض نحو مجموع اوجهه وقدر الزيادة ان
خيار المفسر فمما قال الكرماني خياره يمتل ان يكون مؤداه يعني الخبز وان
يكون جمعا ان قلت احسن كيف يكون خبز الاله لا يزداد قلت ان
التفصيل المضاف لمعرفه المقصود به الزيادة مما يزداد الافراد والمطابقة
لما هو له بنو برف قال ابن مالك وتلوال طبعا وما لمعرفه اضيف ذو

وجهين عن ذي معرفة واداه صفة انما قيد بالصفة لم يصح قوله كسليم
 فيه اذا النوع والجنس هذا ليس كالمسلم فيه لانه هنا يصح اذا غير جنس
 ونوعه لصحة الاعتناء هنا ولا يصح في السلم كما تقدم وقوله كالمسلم فيه
 اي كما تقدم في قوله ولو طغر به بعد العمل في غير محل التسليم الذي في قوله
 وان امتنع من غيره قبوله لم يضر في قول الله فلا يجيب قبول الذي
 الذي تفرع على قوله واداه صفة وقوله ولا يقبل المثل الا تفرع على قوله
 ومكانا لكن قد علمت ان قوله ومكانا مغاذه صورتان والتم في التفرع
 سلك المفا والنشر المستوي لان قوله ولا يقبل المثل الا نظير قوله في السلم
 وان امتنع من قبوله لم يضر في قوله وهذا متاخر في المتن وقوله ولا يلزم
 المتأخر من اخذ نظير قوله ولو طغر به الذي وهذا مقدم هناك وعذر التمس في
 عدم سلوك الترتيب ان قول المتن لكن له مطالبة الاستدراك في العمل
 مقتضى التذليل بالسلم في الشق الاول الذي هو قوله ولو طغر به بعد العمل
 الذي في ذلك لغيره التمس في الاستدراك وقوله المتن ومكانا لم يقبل
 واحلا مع تقدمه في السلم لان العمل لا يدخل القرض لانه ان كان القرض
 اي والمقرض من ماله عندده والالف ذكره في ثبوتها فقوله صفة اي الجنس
 ونوعا فان ادى غير جنس او نوعه صح فيجب ان يودي عنه غير جنسه
 ووصفه كسليم فيه انما هو شرط العمل تسليم ما تقدم في السلم فيه
 من تعيينه ان كان العمل العقد غير صالح او محله مونة او لا ويؤرق بينهما
 مال شيئا من الى الاول فليجبر شوبري كان كان لنقله مونة ولم
 يجهلها اما المقرض فانما جهلها اجبر المقرض على القبول وشمل عمله بما
 لود فيها مع المقرض وعليه فنفار في المسلم فيه بامتناع الاعتناء في
 السلم لا هنا من والمراد بقوله كان كان لنقله مونة اي من محل الظفر الى
 محل الاقراض او كانت قيمته بمحل الظفر كتر قيمته بمحل الاقراض في احد
 الامرين اي مونة النقل وارتداد السعر ما يخ من الجبار على الجاهل
 كما تقدم في السلم فيه لان من ينظر الى القيمة بالظرف الاول لانه
 المدار على حصول الغرض وهو موجود في الحالين وكلام الشافعي يشير
 الى كل من العلتين فاذا اقرضه طعاما بمصر لم يقيم بمكة لم يلزمه دفعه

ينظر الى المونة بنظره

اليه

اليه لانه بمكة اعلا كذا نص عليه الشافعي بهذه العلة وبان في نقله الى
 مصر ضراظا هرا وكل واحدة منها علة مستقلة ولا تلازم بين مونة
 النقل وارتفاع الاسعار فقد يوجد او ارتفاع السعر وكونه الغرض من
 اي من غير مونة للنقل لكن له مطالبة ولا يطالب به في هذه الحالة
 بالمثل ثم من وشمل ماله لو كان بمحل الظفر على قيمته كذا اقرضه طعاما
 بمكة ثم لقيه بمصر لكن الذي في سلم الاذرى انه ليس له في هذه الصورة
 مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الا مثله ربيدي في غير محل الاقراض فلا
 استعطال منه في الموضعين وكذا من قوله المطالبة واللام الاولى من قوله
 للمقرض لرعايته الاختصاص وما فائدة اثبات المذكورات زامل شوبري
 وفقد بشرط الذي فائدة الشرط الواقع في القرض لانه انتقام ان جبر
 نفع المقرض يكون مفندا وان جبر نفع المقرض يكون فاسدا غير مفند
 للمقرض كان اثا اقرضه عشرة صحبة ليردها مكسرة وان كان للموثق
 كسوط رهن وكفيل فهو صحيح في الشرط الاول فاسد مفند والثاني
 فاسد غير مفند ومعلوم ان محل الفاسد اذا وقع التمس في شرط في صلب
 العقد ما لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد في صلب
 من جبر نفع المقرض اي وحده او مع المقرض لكن لم يكن نفع المقرض اقرضه
 بدليل ما سبق في قوله او لهما والمقرض معصوي في ثم من كره زيادة
 اي كسوط رة زيادة وكما جمل اي شرطه بعينه زمة نفع الفاسد
 التبعية في هذا العبد دون غيره من بعية القبيح شوبري والمقرض
 مالى اي بالمقرض او بدله فيما يظهر ثم من قال الرببي في قوله والمقرض
 مالى بالمقرض اي في الوقت الذي عينه والوظائف يريد انه مالى به عند
 العقد لم يتصور انصاره به ج اي عند العقد لقول فضالة ما وصحا
 وقاله جفرته صلى الله عليه وسلم وافره عليه فهو حديث وفضالة يفتح الفا
 والصاد كما في الشوبري هر منفعة اي شرطه فيه هر منفعة المقرض ثم
 من قال المراد جرها بشرط اما جرها من غير شرط فلا يلزم امثلة له اولى وذلك
 لان اقتضاه على الامثلة بوجه ان الفاسد مخصوص بها لا يجاوزها الى غيرها
 في ش فلو زاد زيد ولو في الربوي في ثم من ولا يجوز رجوعه في الزاد

لانه هبة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى ايجاب وجعل من شئ بغيره لانه يملك
بتعاوان كان متميزا كان اقترضا وانما قد فردها ومعهما نحو سمن ويصدق
المخاض فيكون ذلك هدية لان الظاهر ان المراد الدافع انه انما اتى به
ليأخذ بدل له لذكره ومعلوم ما صورنا به انه من المقرض والزيادة فيها
ثم ادعى ان الزيادة ليست هدية اما لو دفع الى المقرض ولو مع كونه
الدين باحتيا في ذمته وادعى انه من الدين لا هدية فانه يصدق
الدافع على من على من او ان يقرضه غيره اي ان يقرض المقرض المقرض
فرضه اخرج من وزى وليس المعنى ان يقرض المقرض المقرض لان لا يجوز
نفع المقرض فلا يصح قنامل والمقرض غير مكلف اي بالمقرض او ببدله
حل لغا الموطا اي فقط وليس الوفاية في الصورة المذكورة من
بل المقرض لو قلنا بصحة الشرط والاقبول لاغ وكذا يقال فيما بعده وكونه
للمقرض في الثلاثة الاول او لهما اي في صورة ما اذا كان الاجل لغرض
صحيح والمقرض غير مكلف بان كان معسرا او عاقر من ولا عبرة بحرها
للمقرض في الاخير لان المقرض لما كان معسرا كان الجرايم اقوى فغلب
والمقرض معسرا راجع لقوله او لهما فقط والظن انه لا حاجة اليه
واستشكل في ذلك وهو كونه بمنفعة المقرض لا بفائدة المقرض المتقدم
في قوله بل المقرض في مكان مثله وهو كون المتافع للمقرض بفائدة المقرض ومنه
الغاروفية المشهورة في ربالان دافع العرايم ينتفع بالطين المرهون وكيفية
في ذلك ان يعده الارض او يوجر حاله باجرة معلومة وجواب الاول ان
وضع الغرض على من المنفعة المقرض فلم يعقد باشرطه شئ
واعنى الغرض اي الماعث عليه وهو الثواب بشرط رهن من فواشده
ان المقرض لا يجل له المقرض في المعنى التي اقترضا قبل الوفا بالشرط
وان كان له الرجوع بلا شرط فانه قد يستحق منه اذا كان بلا شرط
برماوى وعبارة حل فان الحيا والمروءة يمنعانه من الرجوع بلا سبب
برماوى فاذا وجد سبب من هذه السبب كان المقرض معذورا في
الرجوع غير مألوم عليه ومن خواص الشرط ايضا الامن من الجوع والبيع
على الاستيفاء ومن الغرض عن الرجوع بلا سبب والله اعلم

كتاب

قوله ما ولغة الثبوت اي والجس هذا ظمينا
على انه مصدر من هذا لان ما بمعنى دام وثبتا ولكنه لا يناسب قوله الا في
معناه خارهنا واقتضوا اما اذا جعل مصدر الرهن متقدرا فانه يناسب
ان يقال ما ولغة الاثبات والخاصة بل ان رهن يستعمل لان ما بمعنى دام
وثبتا ومتقدرا فيقال رهن الدين عنده ومعناه اثبتته عنده والثبوت
انما يناسبه اللازم دون المتقدري الذي هو المقصود اللهم الا ان يقال
اطلق الثبوت الذي هو اثبات الاثبات واراد به الاثبات نفسه لكنه لا
يناسب قوله ومنه الحالة الواهنة وانما لم يجعله من رهن بمعنى ثبت ودام
لان الاركان الاليت لا تناسبه من فاه رهن اوضح من ارهن
بل منع الاثر هي الثانية شئ بغيره ومنه اي من الاول ومن الثاني نفس
المومن مرهونة بدينه حتى يعرض عنه دينه اي محبوسه عن مقامه
الكريم وهو محمول على غير الانبياء وغير هؤلاء البسيان كان لهم دين
بائنا فصار كما انه محمول ايضا على من لم يخلف وفاته مع ما كان من الادا او
عصى بالامر سنة حل ومفهومه ان من خلف وفاته لا يجس وان لم
يقض لان التقصير من الورثة فالانتم عليهم لتعلق الدين بالتركة
واذا انقضت فوائدها تعلق الدين بزمته وامامنا مات ولم يخلف وفا
ولم يترك من ادائه فلا تكون نفسه مرهونة لانه معذوب به من وجبا
خ ط محبوسه في القبر غير منسطة مع الارواح في عالم البرزخ وفي الاخرة
موقوفه عند دخول الجنة قال في ثل البرزخ المدة التي بين الموت والبعث
من مات فقد دخل البرزخ جعل عين قد استعمل على الاركان الاليت
لان الجعل بصيغة تستلزم موجبا وقاملا وقوله عن مال اي محمول اطلاق
الى المرهون وقوله بدنه اشارة الى المرهون به وقوله وثبتت بدنه
اي ولو منفعة بخلاف المرهون فلا يصح كونه منفعة من ثقتنا
يستحق منها اي من ثمنها وهذا ليس من التعريف بل بيان كماله
وقيل انه منه لاجراجه ما لا يصح له استيفاء منه كالموقوف والغصوب
ومن في قوله منها لا ابتداء لا لتعويض لانه يقتضي ان تكون قيمة العين
مراثة على الدين مع انه لا يشترط وقوله عند تعذر وفائه ليس بتعبد

كتاب

بل جرى على الغالب والاضيق في وقائه عائد على حسن الدليل الصادق
ببعضه شخصاً قال قل وعلم من ذلك انه لا يلزم كون المرهون على قدر
الدين الا في رهنه ولي على مال مجزور والاصل فيه اي في غير مشروعية
وطالبه كما يدل عليه جعل المصدر في الآية الاعلى الامر قال القاضي
اي القاضي حسين علي ما هو القاعدة من ان فرق هذا الاسم اليه في عبارة
الفقهاء وليس المراد البيضاوي كما هو في سياق تفسير الآية وقوله معناه
عز منه هذا التصريح كونه من الشرط لانه لا يكون الاجلته ويرد عليه ان
هذا المطلوب لا يتوقف على كونه بمعنى الامر بل يمكن جعله جملة اسمية
اي جعله رهن اي اعيان مرهونة بدليل قوله مقبوضة وقوله بقاى
وان كنتم على سفر اي عازمين على سفر وقوله ولم تجدوا كتاباً فكتب
لان الغالب ان الرهن لا يكون الا عند عدم الكتابة كما قاله بعض الفقهاء
وقوله لانه مصدر اي باعتبار مفردة وفيه نظر لان رهنه هذا ليس بمصدر
بل هو جمع رهن بمعنى مرهون بدليل وصفه بمقبوضة وحق فليس هو
كما نظرنه من الآية وقد يجازى بجملة كونه جمع رهن الذي هو
المصدر ولا ينافيه مقبوضة لان وزن مفعول ياتي مصدر ايضاً
اي عاب قاله الشوبري وقال شيخنا جعفر بن عبد الله بن الدويك ان قلت اذا
كان كذلك لا يصح وصفه بمقبوضة لان الحدث لا يصح وصفه بكونه
مقبوضاً لانه من صفات الاعيان الا ان يقال وصفه باعتبار متعلقه
لان الرهن متعلقه العين او ان يكون هذا من باب الاستخدام بمعنى
انا جعلنا الرهن بمعنى المصدر واعدنا الضمير المستتر في مقبوضة
عليه بمعنى الاعيان هذا كله جار على ان الرهن بمعنى المصدر واما
اذا جعلناه بمعنى الاعيان فلا اشكال في عيان في نفسه ان وصفه
بمقبوضة يمنع من حمله على المصدر الذي يتعلق به القيد انما هو
العين لا الحدث الا ان يقال وصفه بالقيد من الاستناد المجازي والاصل
مقبوض متعلق اي وهو الاعيان او ان استعماله بمعنى العين مجاز
عن المصدر في علي مر في رتبة اي فان المراد منه فليجوز
رتبة ابو السهم لكونه كان سميها على مثلها اي على مثل فلان
وقوله

وقوله لاهله اي اشتراها لاهله واقتكبه بعده ابو بكر وقيل على وقيل
غيرها والصحيح انه اقتكبه قبل موته كما قاله قال والبر ماوي وخالف
عنه وقال الاصح انه توفي ولم يقتكبه ومثله في تمام وهو من القول
عليه ما قاله قال وعبارته على الجلال والصحيح انه اقتكبه قبل موته
كما رايته مصر حايه عن الماوردي وغيره من الائمة وكون الدرر لم
يؤخذ من اليهودي الى بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على
نقله على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاختذه بعد فكه وما في شئ
شيخنا غير مستقيم ولا يجوز ان يقال ان اليهودي ابراهة من الدين الا
ان تيراد لان الابرار منه صدقة كما ذكره في باب الايمان وهي محومة
عليه وبذلك يعلم رد القول بانه لو اقرض من اصحابه كانوا يروون
فتأمل وانما يروون اليهودي بالرهن منه على اصحابه لبيان جواز معاملة
اهل الكتاب وجواز الاكل من اموالهم اولاً لان اصحابه لا يسترهبونه او
غير ذلك ليس من المنة بحروفه والوثائق بالحق اي بحسن تحقيق
ازمنها ما تدخله الثلاثة كالبيع ومنها ما تدخله الشهادة فقط وهو
المساقاة وجزم الكتابة ومنها ما تدخله الشهادة والكفالة دون الرهن
وهو الجعالة قبل النزاع من العمل ومنها ما تدخله الكفالة فقط
كضمان ادراك غش على مربي وشوبري كما مر في الباب اي في قوله
لانهما توسعات لا منافع ولكن ما سبق لا يفيد الحصر الذي ذكره هنا
فلعل المراد انه من كونه التبعات او ان الحصر استغنى عما سبق من رعاية
المقام والباب والكتاب بطلت كل منهما على الآخر فلا يقال المصير في الكتاب
دون الباب هـ ع ش و مرهون ومرهون به انما يقبل انما يقبل بدله
ومعقود عليه كما فعل في البيع ونحوه لان الشرط المعبرة في احد الطرفين
المعبرة في الآخر فكان التفصيل اولى لمطابقة لما بعد من قوله ومن شرط
في المرهون كونه عياناً على مربي في البيع فقدم شروط الصيغة
اعتماداً بما فيها من هذا اشتراطاً مما قبله من وقوعه
المعقود نظير ما مر في البيع فلو قال رهنتم موكلتكم هذا لا يصح
كما اعتمدتم وقد يفهم ايضاً توافق اليجاب والقبول ولعله غير مراد

ويغرف بان الرهن يبرع بمحض فلا يبرع فيه عدم التوافق كما هو في البنية
 ولو قال رهنك هذين فقبل احدهما صح وكذا لو قال رهنك هذا
 بال فقبل بجميعه صح في كل حال ولو قال بعثك هذا على ان
 ترهنني عليه كذا فقال اشتريت ورهنك صح وليس هنا قبول وكان
 ما صدر من البائع مضمنا عنه وقال البعوي والقاضي لا بد من القبول
 بعد ذلك واستند شيخنا طابا الاول وفي صحيح ابن قاضي عجلون
 انه المبرم واعتمده من ابيهم سم فان شرط فيه تفريع على قوله
 شرط فيها ما في البيع اي من الشروط الخمسة ومن صحته بشرط
 مقتضاه او ما لا غرض فيه وبلا كذا بغيره فجميع ما مر في البيع يجري
 فيها ما في البيع لكان اظهر لان صحته بالشرط وعدمها به لم يذكر في مقام
 الشروط وانما ذكره في مقام اخر ان يجوز كاي قول لكونه شرطا مقتضا
 المقتضى والمصلحة متباينان وذلك لان مقتضى عبارة عما يلزم العقد
 وهذا يقتضي العقد وان لم يشرط واما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر
 كالاشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقر به علم ان المراد بالمصلحة
 ما ليس بلامم مستحبا كان او مباحا غرضه هو ان او شرط فيه اي
 الرهن اي في عقده وقوله مصلحة له اي للعقد وكذا يقال في قوله
 كاشهاد به كان ياكل العبد المرهون فذيقا لهذا الشرط مما لا
 غرض فيه محصل نظر فلو ان اكل غير ما شرط به العبد مثلا فربما
 نقصت به الوسيقة بخلاف البيع فانه لا يضره من ملك البائع لم يكن له
 غرض فيها ياكله وان اضر به غرضه على من ولهذا الشرط الاخير اي
 فهو شرط فاسد غير معتد والشرط الاول تألذ والثاني معتبر
 قول وبرما وي اي المرتين والراهن تفسير للرضاف اليه وهو
 قوله هو امن لغضا احدهما فهو بالجوهر جعله تفسير لقوله احد
 ويدل على ارادة التام الاول عدم الايقان باو غرضه ان لا يباع اي
 اصلا او الاكثر من غرضه قل وكشرط منفعته اعاد الحواف
 لانه مثال لما يضر الراهن وما قبله بغير المرتين غرضه او ان تحدث
 زواله مرهون غرضه اي ان تكون زواله مرهونة حال حدوثها

لانها

لانها تحدث موصوفة بالرهن ولا يصح شرط رهن الاكساب والمنافع
 قطعاً ل لاخلال الشرط بالعرض لان العرض عند المخرج ل
 وتغير قضية العقد الخاي لان قضية العقد ان تكون منافع الرهن
 للراهن ل لان التوثيق انما هو بالعين والمنافع للراهن وقد يقال
 هذه العلة موجودة في الثالثة ايضاً وكان الاثبات ان يقول وتغير
 قضية العقد في الاخيرتين ولجملة الزوائد في الثالثة فتكون الثا
 معللة بعلمتين وقال بعضهم فيم ان كون المنفعة لنفس الراهن ليس
 قضية عقد الرهن بل هي له مطلقا رهن او لم يرهن لانها فرع ملكه
 الا ان يقال ان قضية عقد الرهن التوثيق فقط وشرط المنفعة
 للمرتين تغير لقضية العقد والرهن مشروط في بيع يخرج
 ما لو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على هذا على ان يكون لك
 سكنها سنة بدنيار وانظر ما المانع من صحة هذا ويكون
 جمعا بين رهن واجارة فليراجع مؤيد ومثله في جمل وعبرة
 قال على الجلال نعم ان قدر ان المنفعة بمدة معلومة كسنة فهو
 جمع بين بيع ورهن واجارة ان كان الرهن من وجبا بعقد البيع وال
 فهو جمع بين بيع واجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبرة شيخنا
 في نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو
 جمع بين بيع واجارة وصح فيه شيخنا قال شيخنا وسكت عن
 استماله على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع يحتاج الى
 عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم ان المزوج
 عليه قد لا يفي بالشرط او فيقال ان استحقاق المنفعة بالعقد كما
 هو قضية الجمع المذكور فليس من اجارة مرهون والا فلا جمع لتوثيق
 الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد في باطلة لعدم اتصاف
 المنفعة بالعقد وفي الروضات الشرط من جملة المزوج حيث قال
 ما نصه ولو قال بعثك او زوجتك او اجرتك كذا على ان ترهنني
 كذا فقال الاخر اشتريت او تزوجت او استأجرت ورهنك صح
 وان لم يقبل الاخر بعده فبطلت او رهنك مقتضى هذا الشرط الاستيجاب

بيعه

لنه

لانه يتميزه عن غيره ويعلق حق المقرض بدون غيره من قبلة
 مال المقرض نزل منزلة ما قبضه في تعلق نفسه به وعدم التقاطه
 الى غيره مادامت العين باقية هـ ولا يصح رهن دين الكلام في
 الرهن الجعلي فلا يثبت في صحة رهنه شيء مما لو مات وعليه دين
 وله دين برماوى لانه غير مقدور على تسليم عبارة دينه ولانه
 قبل قبضه غير موقوف به وبعبارة اخرى كونه ديناً وعبارة جـ ل
 لانه غير مقدور على تسليمه اي لانه لا يلزم الرهن الاقبضه واذا
 قبض خرج عن كونه ديناً ولا رهنه منفعة اي ولو في الذمة اي
 انما الرهن في الايد مالو كانت تركته قل لان المنفعة تعلق فيه
 نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة مبتدئاً وبالنسبة لمنفعة
 ملك الراهن كان يرهنه منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين
 السنة سم على جـ اقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالعين
 بشرط اتصالها بالعقد وهو يورث الى فواتها فلا او بعضا قبل وقت
 البيع على مـ ولو مشاعاً فلو رهن حصته من بيت في دار
 مشتركة فقسمت اقراراً فوقع البيع في نصيب الشريك لزمه قيمتها
 رهنها مكانها لانه بعد اتلافه قل ولا يجوز نقله الى جـ
 ويصح وهو رهن به المتعارف بجوار غير اذن الشريك ويصح اي اذ انفق
 عدم الضمان ويوجه بان اليد عليه ليست حسنة وانه لا تعدى في
 قبضه لجواره عـ ثم بجوار اذن الشريك فان نقله بغير اذنه
 حصل قبضه وصارت حصته الشريك مضمونة على الراهن وعلى
 من هي تحت يده والقرار عليه وقال السبكي النقل يحصل به القبض
 سواء كان اذن الشريك ام بغير اذنه لكن لا يحصل الا باذنه فالموقوف
 على اذن الشريك في المنقول هل القبض لا يصحته كذا في عواشي
 الروض سنوبرى ومثله على النـ جاز وناب عنه في الغالب
 مقتضاه انه يكون تابعاً عنه بنفسه الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللزوم
 من احدى ما وعدم الرد من الاخر كما يعلم من باب الوكالة عـ على
 وان تنازع اي الميراث وشريك الراهن نصها الحاكم عند

اي عدل

عدل شهادة لارواية كما هو ظم وتكون يده ثابتة عن احدى
 وتفي في الروض انهما ويوجه ان كان مما يوجر اي الحاكم او العدل
 باذن الحاكم عليهما وان اياها الاجارة لانه يلزمه رعاية المصلحة ولا نظر
 لكونهما كالمثلين فكيف يجبرها على ذلك لانها با متناعها صار كالمثلين
 بخلافه فلكنه الشارع من جبرها رعاية لمصالحهما فان قلت يشترط
 عليه ما يات في نظيره او اخر العارية انه يعرض عنها حتى يصطليها
 قلت يعرض بان مال كل شخص يده وليس للامام نزعه منه لانه
 لا موجب له بخار له الاعراض عنها واما هنا فانه يلزمه الحذر
 منها للتغديروضعه عند احدهما واذا اخذه صار من جملة الاموال
 التي تحت يده وهو يلزمه رعاية الاصلح لما لكه او جـ اجمع وجوب
 الاجارة عليه لما تقر رانما اصالح لهما ايعاب سنوبرى او كان امة
 في جعله غايه لقوله كونه عيناً يصح بيعها نظر لان الام يصح بيعها وهو لا يصح
 في حد ذاتها بقطع النظر عن حرمة التفريق او ان الغاية راجعة
 للمنفعة لا بعنده او ان هذا الشارة الى الاستثناء من المعنوم وان
 كان خلاف الظن او ان المراد يصح بيعها ولو مع غيره هـ عـ وهذا
 اي كون المرهون امة دون ولدها عيباً منها فيصح به البيع الموقوف
 فيه الرهن ان كان المرهون جاهلاً كونه اذ ات ولد اي يجوز للمرتهن
 الذي هو البائع فصح البيع المذكور اذ ات له الراهن الذي هو
 المشتري بامة فزلهما عنده عـ تبين له انها اذن ولد يجرم التفريق
 بينها وبينه هـ من ثم روعى ما قال قال ومثل الامة غيرهما من كل امة
 حيوان يجرم التفريق بينه وبين ولده ويباعان معا اي ان
 كانا ملكاً للراهن والابيع المرهون وحده جـ ولو رهنه الام عند
 واحد والولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذها الدين كان
 كان احدهما حالاً والاخر موقفاً فهل يباع من استحق دينه دون
 الاخر للحاجة او ينتقل حصول الموجه لبيعهما ويباعان ويوزع الثمن كما
 يخص الحال يوفي به وما يخص الموجه ليرهنه الى حصوله احتياطاً
 اقربها الثالث ويوجه بانه عهد بيع المرهون قبل حصول الدين عند

وهو لا يصح
 بغيره ولا الولد
 يمكن الجواب
 بان الام يصح

الاحتياج اليه ويحفظ منه الى الحلول ولم يحدد تأخيرها بعد حلوله
حتى لو شرط في العقد تأخير بيع المرهون عن الحلول بمدة لم يصح
ثم مع الاضطرار وعكس هذا التقويم صحيح فتم ليست للتأخير ولا بد
من وصف الام بكونها حاضرة والولد بكونه محصونا كما قل ويوزع
الثمن عليها وفائدة هذا التوزيع مع قضا الدين بكل حال يظهر عند
توزيع الغنما بين شري ورهن جان هذا الحكم عام من قوله ببيعها
المنطوق وعدم صحة رهن الجاني من مفهوم قوله ببيعها مع
وتقدم في البيع اي صرحا وقوله في الخيار اي ضمنا فالاول تقدم في
قوله وحذرة لشمه الى ان قال ومرهون على ما ياتي ولا جان بقليل
برقبته مال قبل اختيار هذا والثاني تقدم في قوله ويضمنه البائع بقليل
بوجه سابقة واذا صرح رهن الجاني اي المتعلق برقبته مال وهو
المرجوح المبني على مقابل الاصح الفاعل بصفة ببيع فكان من حق الم
استقاء هذا الالة مفرغ على من عادته ان لا يذكر الفرض ولا يثبت
عليه الخ ان يقال لما كان الفرق على الفرض فيه عوض احتاج لذلك تأمل
وكتب ايضا اي اذا قلنا بصحة وذلك في المتعلق به فودا وبذمته مال
كذا ابتداء للفهم وليس مراد الان العدا انما هو في المتعلق برقبته مال
لا بد منه ولا برقبته فخاص بل المراد اذا قلنا بصحة رهن الجاني المتعلق
برقبته مال وذلك على الوجه الذي القائل بذلك في وجوه
الجلال العالي في سن الاصل وعلى الصحة في الجاني الاول المتعلق برقبته
مال بان جنى خطأ او شبهه عند اما الجاني المتعلق برقبته فخاص
فبيعه صحيح وكذا رهنه ولا يقال فيه لا يكون به مختارا للعدا لان
الاختيار انما هو من الجاني عليه لامل سيده نرى بخلاف ببيع على
وجه اي على الوجه المصحح لبيعه يكون بالبيع مختارا للعدا والفرق
واضح وذلك لان محل الجناية الذي ويكفي ان يكون قوله على وجه متعلق
بكل من صاحبه رهنه وبيع اي واذا صرح رهن جان على وجه الخ
لم يعلم الحلول قبلها اي وكان الدين موحدا فما يفرق من ذكر الحلول
ولم يشرط ببيع قبل وجود الصفة فعدم الصحة في المتعلق ثلاث

لو لم يشرط ببيعها في رهن المرهون في العقد

فيود

فيود يعلم من المتن والم بان علم حلوله بعد هذا الخ هذه وما
بعدها ما حوذة ان من رجوع النفي للتقيد وهو قوله قبلها وصور
الاحتمال الاربعة ما حوذة من رجوع النفي للتقيد وهو علم الحلول
او احتمال الامران فقط اي البعدية والمعية وقوله او مع سبقه
اي الحلول وهو معطوف على قوله فقط اي احتمال البعدية والمعية
والسبق وقوله او معها اي او قبلها ومعها سبقه مع صورة المفهوم
واحدة صحيحة والصحة باطله في حله وقوله بثل ثمانية لان المفهوم
صورتان وقوله لغوات الفرض من الرهن في بيعها اي الثلاثة
الاولى اي بصحة قبل الحلول في حله وقوله في الباقي وهو الثلاثة
الاحيرة وان كان الدين حالا القاية لا على القول الذي في الوضحة
فهو مفروض في الحال فان علم في مسئلة المتعلق الذي شروع في بيان
المفهوم وهو صور ثلث هذه والتي بعدها واما قوله وكذا في الصور
المذكورة التي هي صور زائدة على مفهوم المتن اشار به الى فقد
ملاحظ في المنطوق تقديره لم يعلم الحلول قبلها ولم يشر ما يبيع قبل
وجودها وشرط ببيع مع الاحتمال بان يتصل له شعور بالصفة
والخاصة ان صور المتعلق شعبة ستة في المنطوق باطله
ونفس في المفهوم صحتان وواحدة صحيحة اي وهي محترق
التقيد المعدر او كان الدين حالا مفهوما موحدا المفهوم من
نفي العلم بالحلول ان شرط ببيع اي وبيع قبلها والاعتق وببيان
بطلان الرهن وقوله قبل وجود الصفة اي بزمان بيع البيع وبما
اي في تغيير بصدق اي ذلك التغيير بالاحتمالات وهي قوله او احتمال
الامران فقط او مع سبقه او احتمال قبلها او بعدها والاحيرة وقوله
او معها ومثله اي مثل ما قاله ابن ابي عسرون القيمة اي
ما زاد على مسائل الاحتمالات غير الاحيرة وهما مسئلتا العلم والاحتمال
الاحيرة ووجه الاول في مسئلة العلم واضح لانه اذا علم حلول
الدين بعدها او معها بخرص على ببيع قبل وجود تلك الصفة لم تحت
العنوان عند الحلول بخلاف مسائل الاحتمال من ثمانية اوت وراخي واما

اولوية الاحتمال على الاخير على الاول من الاحتمالات والثاني به
فواضحة ايضا دون الثالث لوسل وجه اولوية الاخير على باقي
الاحتمالات ان ما قل فيه الاحتمال اولي مما ذكر فيه لانه اقل بها ما و قال
بعضهم واما وجه الاولوية في الاحتمال الاخير على ما بقي من الاحتمالات
وظهر اما في الاحتمال الاول فلان فيه احتمال المعية والبعدية وهما
الترغيب من احتمال الغلبة والمعنة واما الثاني فلان فيه احتمالات
البعدية بخلاف الاخير ذلك الثالث فيه احتمال البعدية في
صورتي العلم بالمقارنة هذه هي الثانية وقوله واحتمال هذه
هي السادسة لان المراد بالتأخير هنا تأخير الحقيقة فيكون الدين
على هذا الاحتمال مستغنياً والخاصة بل ان كلامه فيه ثلاث صور هي
صور الاحتمالات ويبقى ثلاثة واحدة وهي الاولى منها صورتي العلم
مضمومة بالاولى او داخلية فيه جعل الممكن على العام ويبقى ثقتان
قد ناقشتهما وقد قال في الروضة غرضه بهذا التبيين على الحق
الذي مر عليه سابقاً بقوله وان كان الدين حالاً في مسألة المدير
واستشكل الفرق اي على القول المعتمد الذي صرح به المتن وهو انه
لا يصح رهن المدير مطلقاً اي سقوا كان الدين حالاً او موهلاً لاختلاف
المعلق عتقه بصفة فانه يصح رهنه اذا كان الدين حالاً لا فرق
ان بينهما كما يدل على هذا قوله ويمكن الفرق بان العتق الخ وصرح
به البرماوي ايضاً بناء على ان المدير تعليل عتق بصفة لما
لويشتا على مقابلة وهو انه وصية للمعد بعتقه فلا يتأتى الشكل
لانها لم يشتركا في شيء والذي ينبغي على هذا الخلاف ما يعلم من
م في كتاب التدبير وعبارة هناك مع المتن والتدبير تعليل
عتق بصفة لان صيغة صيغة تعليل وفي قول وصية للمعد
بالعتق نظر الى ان اعتاقه من الثلث فالورجع عنه بقول ومثله
اشارة اخرى وكتابة مع نية كابطالته فسخته تعضته رجعت فيه
صح الرجوع ان قلنا بالرجوع انه وصية لما من جواز الرجوع فيها
بالقول والابان لم نقل وصية بل تعليل عتق بصفة كما هو

الاصح

الاصح فلا يصح رجوعه بالقول بل بالفعل نحو بيعه كسائر التعليلات
فليصح رهنها اي مطلقاً او يمنع رهنها اي مطلقاً اي تعليل بالفعل
رهن المدير مطلقاً ومع رهن المعلق عتقه بصفة اذا كان الدين
حالاً او علم بحلول قبل الصفة حل كما قاله السليمان في قدم البعدي
مع تأخيره عن السليمان بجزءه بما قاله ونزود السليمان كما اشار شعره قوله
كما مال اليه السليمان في اي كلام المستشكل او كلام السليمان
ويمكن الفرق الذي هو الفرق بين ما اشار اليه فيما تقدم وهو ان المدير
لا يسل من الغرض بموت السيد بخلافه فتأمل متويزي بان العتق
في المدير الكد منه انظر وجه الاكديت فانه جعل جريان الخلاف دليله
على الاكديت ولم يبين وجه الاكديت التي ترتب عليها جريان الخلاف
في شيء ووجهها بعضهم بان المدير معلق عتقه بصفة خاصة
وهي الموت وهو اقرب من جعل الوريد فكان الغرض فيه اقوى وعلم
بما تقر اي من قوله وفي المرفهون كونه عيناً يصح بيعها قال العلامة
التويزي انظر هل هذا مكرر مع ما تقدم في قوله وشروط المرفهون
كونه عيناً الخ فتأمل ولا يظهر الا تكراره لكن احترس من المشايخ انه
عقوب مضموناً عليه في بعض النسخة وقال سئل ذكره جواباً عن كونه
استقامت شروط المرفهون كونه يصح بيعه وهو موقوف في هذا
تقدم ذكره عند سئل قوله وشروط المرفهون كونه عيناً يصح بيعها فتو
مكرر في وع شيء وصح رهن ما يسرع ضاده ينتظم في هذا المقام
من كلامه ستة عشر صورة لانه اما ان يمكن تخفيفه او لا وكل منهما فيه
ثلاث صور لانه اذا امكن تخفيفه اما ان يرهق بحال او موهل علم حلوه
قبل الضاد او بعده او معه او احفل اثنان من الثلاثة اي احصل
حلوه قبله وبعده او قبله ومعه او بعده ومعه والثلثة هذه
ثلاث صور واعقب مثلها فيما لا يمكن تخفيفه ثم الكلام فيها في مقامين
الاول صحة الرهن والثاني فيما يفعل فيها بعدا لدهن اما الاول فالرهن
صحيح في جميعها لكن بشرط في البعض كما اشار اليه بقوله او قبل بعد ضاده
ان فقولوه وصح رهن ما يسرع ضاده ان امكن تخفيفه فيه ثمان صور

بقلم من البيان السابق وأشار الى خمسة مما لا يمكن تخفيفه بقوله او رهن
 بحال او موجب بل قبل فساد ولو احتمل اي يقيناً او احتمالاً او احتمالاً
 واحدة والموجب اما ان يعلم الحلول قبله او يحتمل قبله وبعده او قبله
 ومعه او الثلاثة وقوله او شرطاً الخ إشارة الى ثلاثة بان علم الحلول
 بعده او معه او احتمال الأمران محتمل او مانعة من هذه اطله في المقام
 الاول واما الثاني فيجوز في ثلاثة من النهاية الاولى كما اشار اليه
 بقوله ان رهن موجب الخ لان النفي في قوله محتمل قبل فساد معاد
 بل قبل بعده او معه او احتمال الأمران وبيع في ثلاثة عشر داخله تحت الغير
 في قوله وبيع في غيرها ويكون منه رهن في ثلاثة منها الق هي صورة
 الشرط السابقة ويحتاج الى انشار في المنفي في العبرة بالباقية
 محتمل قبل فساد اي بزم من بيع البيع عرفاً يحتاج في وقوله ولو احتمل
 المعنى يقيناً او احتمالاً اي احتمالاً القبلية بان احتمال الحلول قبله
 ومعه او قبله وبعده او قبله ومعه وبعده وخرج ما اذا انتفت القبلية
 الحقيقة والمحتملة بان علم الحلول بعد الفساد او علم معه واحتمل انه
 محتمل بعد الفساد ومعه والمنفي ثلاث صور فقول الم بان لم يعلم الاخر
 تفسير لقول المتن محتمل قبل فساد ولو احتمل الا باللائمة اذ يلزم من ثبوت
 القبلية يقيناً او احتمالاً انتفاء علم البعدي و انتفاء علم المعينة وانتفاء
 احتمال الآخر في فقط اذا علمت هذه اعلمت ان قول الم بان لم يعلم انه
 محتمل قبل الفساد مواءمة ان يقول بدله بان لم يعلم انه محتمل مع الفساد
 او بعده بان انتفى هاتان الصورتان وكان عليه ان يقول لا يتم
 وبان لم يحتمل البعدي والمعينة معاً لان الخارج بالقبلية الحقيقة
 والمحتملة صور ثلاثة كما علمت واما صورة القبلية التي نفاها
 بقوله بان لم يعلم انه محتمل قبل الفساد فهي المبالغة تحت الغاية بقوله
 ولو احتمل اي في زيادة في العبارة فلا يصح فيها تامل بان لم يعلم
 الخ بان احتمال حلوله قبله وبعده او قبله ومعه او قبله وبعده وقوله
 محتمل واستشكلت صورة الاحتمال الاضافة للجيش لان صورة
 ثلاثة وهي الداخلة تحت الغاية كما علمت وقوله محتمل سبقها

في قوله او رهن
 محتمل قبل فساد
 او رهن محتمل قبل فساد
 او رهن محتمل قبل فساد

في قوله او رهن
 محتمل قبل فساد
 او رهن محتمل قبل فساد

الحلول وتأخرها عنه اي من غير معية او معها فبإدراكه محتملة
 لصورتين من الستة السابقة من صور العلق غنية بصفة فاذا
 كان بدون معية ففي الصور الخامسة هناك واذا كان معها والرابعة
 هناك وبقي عليه انه كان ينبغي له ان ياتي بعبارة تصدق بصورة
 ثلاثة وهي السادسة من الصور المتقدمة وهي احتمال سبق الحلول
 على الصفة ومقارنته لها كان يقول يمكن سبقها لحلول الذي وتأخر
 عنه او يمكن تأخرها عنه او مقارنتها له وذلك لان الاشكال هناك في
 صور الاحتمال الثلاثة وهي مبسطة بصور ثلاثة مناقرة لما في صور
 الصفة لاشتت فقط ويمكن الفرق و فرق ايضاً بان علامة الفساد
 هذا تظاهر دائماً بخلافه من سول واجيد ايضاً بان سبب الفساد
 ثم وهو التعليق بوجود عند ابتداء الرهن بخلافه هناك ثم الرهن
 قال الشوري وهما فرق بما اشار اليه فيما تقدم وهو ان المديس
 لا يسلم من الفرق بموت السيد فحاجة او محتمل بعد فساد اي يقيناً
 وقوله او معه اي ولو احتمل الا بان احتمال حلوله بعده ومعه فاق
 ما في خلو محتمل لكن بشرط بيعه كان قال رهنك هذا بشرط
 ان يبيعه اذ اشرف على الفساد فلو شرط بيعه الان بطل واعتبر
 بانه يباع قطعاً وبيعه الان احتمل ويرد بان الاصل في بيع الموهون
 قبل المحل المنع الا لزوم وهي لا تتحقق الا عند اشراقه على الفساد
 فلو اشرف على الفساد وترك المرهن ببيعته ضمن ولا يقال السيد
 سيأتي انه لا يصح بيع المرهن الا بحضرة المالك لانا نقول ذلك عند
 الاستيفاء من ثمنه لانه منهم بالاشتغال بخلافه هنا فان غرضه
 الاستيفاء من ثمنه فهو يطلب زيادة في ثمنه عند اشراقه
 ظرف البيع للشرط اذ الشرط في العقد واما البيع فعند خوق الفساد
 وينبغي ان مثل اشراقه على الفساد ما لو عرض ما يقتضي بيعه
 فبياع وان لم يشترط ببيع وقت الرهن فيكون ذلك كالمشروط
 حكماً ومن ذلك ما يقع كثيراً في قري مصر من قيام طائفة على طائفة
 واخذ ما بأيديهم فاذا كان من اراد الاخذ منه مرهوناً عنده

في الاول بل قيد في التجميع في الاول فتأمل في التعبير مسامحة والتقدير
 وخرج بقيد التجميع في الاول وتولى عنه تنازعه الخ وكذا قوله
 بهذا الا انه كان عليه ان ياتي بغير الرهن ويؤخره ويقول عنه رهن
 اياه ويكون اياه معولا للمهل وهو يكون كما يدل له قول ابن مالك
 واحتمل ان يكون هو الخبر والخبر شامل للمستوفى فانظر وجهه ولعله
 حذف على قول بعضهم وفيه محاذير اي من قوله لكن شرط بيعه
 شورى او اطلقا اي بان لم يشرط بيعا ولا عده ولو اذن في بيعه
 مطلقا ولم يقيد بكونه عند الاثر اقوالا ان منسل بيعه حلالا لبيع
 على كونه عند الاثر اقوالا على الغنا والاحتمال ببيع الان الاثر
 الاول لان الاصل ان عداة المكاتب ان عن الاغناح على م
 في الاول هي منع البيع والثانية الاطلاق وقوله فلا انه لا يمكن اي
 الغنا الموهون قبله اذ فرض المسئلة انه يمل بعد فساد وقوله
 فيها اى الثانية وهي صورة الاطلاق وهذا ما صرح الاصل
 بتمسكه معتد وقوله وعزاه في الشقص الى تصحيح الاثر في
 حق ع ش وبيع عند تعرضه للفساد ويبيع عنه رهنه على دينه
 من غير انشاء عقد الكفا يكون الرهن معتبرا لهذه الصورة
 شورى ولا يفرط وما عرضه له اي في دوام صحة الرهن اي
 لا يقتضي انفساخ الرهن م كبر ابتل الاول ان يقال كابتلا
 بر شورى لان الاصل هو الذي عرضه للفساد وقال البرماوي
 قوله كبر ابتل من الرهن الذي طرأ عليه ما عرضه للفساد ك
 للفساد فلا يقال كان الاول كابتلا بر ما ومثل هذا لو مرض
 الحيوان مرضا محوفا بغير الرهن على بيعه ويكون عنه رهنه
 ولو قال الرهن انا ابدل القيمة لتكون وهذا لا يبيع فالظاهر
 اجابته كما في سم وقال لان الدوام اقوى الاثر ان يبيع
 الا بقاء طرأ ولو ايق بعد البيع وقبل القبض فيفسخ م
 وحصل عنه رهنه اي بانشاء عقد بيع وفي شورى نقلا عن
 الانعاب ان الثمن يكون رهنه من غير انشاء عقد وهو رهن

معار ولو كانت العارية مضمومة نحو رهن عبدك عني علي ويغني ففعل
 فانه يكون كالوقضه ورهنه حل ويكوز له الانتفاع بالمعار الذي
 رهنه لبقا الا عارية م قال ع ش ويشير بهذا الى انه لا يشترط
 كون المرهون ملكا للراهن بل يبيع ولو معارا فيشرط ذكر جنسه
 اي لا يبيع وعلم المعير بالدين من عن ذكر هذه الامور كما في
 الايعاب شورى وقدره وفي الجواهر لو قال ارهن عبدي بما
 شئت صح ان يرهنه باكثر من قيمته حل وصحته ومن ذلك كونه
 عن دين القرض او غيره فيما لو كان عليه فلا بد من تعيينه حل
 واذا عين شيئا من ذلك ولو بان يبيع له زيدا فترهنه من وتيمله
 او عكسه على ما حمله بعضهم او يبيع له ولي محوفا فترهنه منه بعد
 كاله لم يخرج الغنة فلو خالف بزيادة بطل في الجمع لا الزائد
 فقط خلافا للسبكي شورى نعم لو عين له قدرا استدر الاصل
 قوله واذا عين شيئا قال حل وعلى قياسه لو عين له احدا فترهنه باقل
 منه جائز ونأزع فيه شيخنا وقال ينبغي انه لا يجوز لاختلاف القرض
 لان المعير قد يعتد على تملكه في الزمن الذي عينه دون غيره
 فترهنه بدونه اي من جنسه فلو استقاره ليرهنه على ما آية
 ديتار فترهنه على ما آية ديتار لم يخرس لوكذ الوطلبا منه ليرهنه
 عند غير ثقة فترهنه عند ثقة لانه قد يكون له غرض من تسهولته
 معاملة غير الثقة ومثله ما لو استقاره ليرهنه على حال فترهنه
 بموكل بر ماوي بزيادة وقوله جائز معتد اما قبله اي او يبيع
 كما هو ظ شورى ولا ضمان اي ولو كان الرهن فاسدا لانه يستحق
 به الاذن للراهن بوصف المرهون تحت يد المدين حل لانه وان
 بطل الخصوص وهو التوقف لا يبطل العموم ولو اذن المالك
 بوصفه تحت يد المدين بر ماوي لو تلف في يد المدين اما لو
 تلف عند الراهن قبل الرهن او بعده فيضمنه كسائر العوارى م
 ولا على المدين اي ما لم يقره فان قرضنا وبيع بمراجعة
 الخ كسر الباء وسكون اليا وهذا اظهر من قرأه بفتح الباء وضم العين

وعد الغزاة العلامة الدميري هنا فقال لنا مرهون يصح بيعه جزأياً
بغير إذن المرتهن وصورته استقار شيئاً لرهنته بشرطه ففصل
ثم استراه المستقر من المعير بغير إذن المرتهن لعدم تقوية الوثيقة
وهو الوجه خلافاً للبليغي حيث تردد ثم مرعش وقد نظم ذلك
بعضهم بقوله عن لنا مرهون قد جاور بيعاً لما من غير إذن
المرتهن ذلك معارياً مع المرتهن من استقار للرهنان فأرهم
والمراد بقوله بيع بمراجعة مالكه أي يبيعه الحاكم بمراجعة مالكه لعله
يغذي فان لم ياذن في بيعه يبيع وترأ عليه وعبارة أصله مع ثم مر
فأدخل الدين أو كان حالاً وأمهله المرتهن فان طالبه رب الدين
وامتنع من أداء الدين روجع المالك للبيع لانه قد يغذي ملكه
بغير يتقايين أي يتشابه الذاس بملكه والأبان كان كثيراً لا يتسامح به
ولا يصح البيع بشرط في المرهون أي عليه خالفاً لمعنى هـ أي
سببه وخوله ليصح الرهن دفع به ما يقال الشروط أن تكون للفقير
والعبادته والمرهون ليس واحداً من فكأنه قال صحة الرهن الح
ع دينا قال الخطم ومن هنا يؤخذ بطلان ما جرت به عادة بعض
الناس أي بطلان الشروط لا الوقف من كونه يقع كتاباً وبشرط أن لا
يعاد أو يخرج من مكان يحبس فيه الأبرهين وبه صرح الماوردي وإن
افق القفال بخلافه وقال السبكي أن أراد الواقف الرهن اللغوي
وهو أن يكون المرهون تذكرة لأجل رده صح وكذا أن لم يعرف له إرادة
ويجوز على اللغوي تصحيح الكلام ما أمكن وهذا هو المعتمد من
وغيره ولو منفعة وصورته أن يقول شخص لأخ الزمت ذمتك
حتى إلى المكافئ القفال في باصرة معينة أو في ذمته ويؤيدها في الجليل
ويأخذ من هذا على المنفعة فلا يصح الرهن بعين أي على عين
بان يصر له عيناً ويأخذ رهنه عليه أو قوله ولا بمنفعة أي على
منفعة أي بالمال في الوضوح بمعنى عني كان يوجه ذمته ويأخذ منه
رهنه على منفعته فأنه لا يصح لأن منفعة العين المنفعة الجارية
ولو من مونة الغاية للرد لأنها أي العين ومثله منفعته

والثالث

والفاسب أن يقول لا بما أي إذا ادعى عدم الصحة في العين ومنعها
وفارق صحة ضمانها الذي عرضه به الرد على القائل بصحة
الرهنه كالضمان وعبارة ثم مر والثاني يصح كضمانه وفوق الأول
بان الضامن للعين من يقدر على تخليصها فيحصل المطلوب بالضمان
وخصول العين من ثمن المرهون لا يتصور إلا بالاستعانة من نفسه
بان ضمانها لا يجوز له وصورته أن يقضي شخص ذمته أو يقول
رجل للمفوض به من ضمانها على الرد هالك لا بما مادامت بآنية لا
يلزم الضامن سوى الرد وإذا تلفت انقضت الضمان ويصح الرهن
على بدلها من الضامن فيضوي الضمان مع الرهن هـ عديري
لوم تلف وكذا لو تلفت أيضاً لانه لا يضمن ولو لم يضمن لانه لم
يضمن الرد العين لا البديل بل ولا بما لو تلفت انقضت الضمان
وأنما قيد به ليتأتى بينهما وبين العين المرهون علمه بما لو تلفت
فلا جامع فلا فرق وعبارة ع من قوله لوم تلف مفهومه الضمان
لو تلفت وليس مراد لأن الضامن للعين لا يضمن شيئاً يتلفه
ولعلمه أنما قيد بذلك لأن صورة الضمان لا تخالف الرهن بعد
التلف بخلافه فقبله فان الضامن لا يلحقه ضرر مادامت العين
باقية والراهن يلحقه ضرر بر واهم جنس العين المرهونة بيد المرتهن
المرتهن الوضرد واهم الجنس الأصاغة ببيانته وعبارة ع من قوله
أي ضرر واهم الجنس المرهون لا إلى غاية لأنه في الغاية لا يمكن
تحصيل العين ولا منفعته من ثمن المرهون قد روي عن بعض
ثابت هذا الحاجة إليه لانه لم يوجد لنا دين غير ثابت على أي
موجود أي الآن ولا يعني عنه لغتنا الدين إذ لا يلزم من التسمية
الوجود والالهم المعلوم معد وما ثم من وقية أنه فرق بين
المعدوم والدين فلا يصح بمكسبة كمنفعة من وجته في العذر
لازم ولو ما لا أي ايلاً إلى المزوم بنفسه فلا يرد أن جعل
الجملة أيل إلى المزوم لانه بواسطه العمل لا بنفسه تأمل أو
قباه أي والخيار للمشتري وحده لانه يملك البائع الثمن حتى يرد

عليه والمالك له الفسخ متى شاؤا لا يقال ياتي مثله في البيع قبل لزوم
لان البيع وصحة على لزوم تنويعه ولا يجعل صورة
المتعالة ان يقول من اراد بيعه فليدنا فيقول شخص ايتني برهن
وان اراده ومثله ان يرددة ذلك دينار وهذا رهن عليه او من جالس
قله دينار وهذا رهن عليه قال وان لزم الما على اي يلزمه امة
مثل العمل او ظهر اثره العمل كان جاعله على بناء او مثله في بعض
فان لم يظهر اثره العمل كان قال من اراد قلده كذا فصرح في رده شخص
من غير اذن المالك وفسخ قبل ان يردده فلا شيء عليه
وصح من رهن قال في سائر المتعاقبات ولا يؤمن بثبوت الالهي صورة مزج
الرهن بالبيع او القرض بشرط اخذ طرفي الرهن وبه يعلم ان
المسئلة مستثناة اي من شرط الثبوت فلا حاجة الى التعليل والى
والمتكلمات شوبري واستغنى من صبيح المصانع ان الشوط وقوة احد
شقي الرهن بين شقي كحوال البيع والآخر بعد ما يصح اذا قال يعني هذا
يكذا ورهنت به هذا فقال بعث وادتهنت ولو قال بعثك او رهنك او رهن
اجرتك بكذا على ان ترهنني كذا فقال اشتريت او تزوجت او استاجرت
ورهننت صح كما رهن ابن المقرى ومن صور المزج ان يقول بعث عبدك
بكذا ورهننت به الثوب فيقول بعث وادتهنت من ثم فيقول
المحرر ولو اقتصر على قول البيع لم يصح لعدم المطابقة في شوبري
لان شرط الرهن في ذلك اي في حوال البيع لانه اي المشتري او المقرى
المعلوم من المقام وقوله قد لا يفي بالشرط اي بخلاف المزج لا يمكن
من عدم الوفاة اذ لا يصح ان يقول قبلت البيع ولا يقول ورهننت
اذ لو فعل كذلك بطل عقد البيع لعدم توافق الايجاب والعقود
واغتفر تقدم اخذ طرفيه الخ جوابا عما يقال انتم قد شرطتم في صحة
الرهن ثبوت الدين وفي هذه الصورة حكمتم بصحة الرهن مع ان
الدين غير ثابت لانه لا يثبت الا بتمام صيغة البيع واجاب بقوله
واغتفر الخ وقوله قال القاضى الخ جوابا اخر عن هذا الاشكال
وحاصل ما ان الدين ثابت بتقدير اوان الرهن انعقد بعد

الثبوت

الثبوت بتقدير ايض شيئا قال سم قد يقال بل الطرفان جميعا متفقان
في صورة القرض بنا على انه انما يملك بالقبض اذ مقتضى توقف الملك
على القبض توقف الدين عليه اذ كيف يثبت بدون الملك الا ان
يصور ذلك بما اذا وقع القبض بين الشقيين بان عقبة قوله اقرضتك
هذه الدراهم بتسليمها له وقد يمنح ملكها بهذا التسليم قبل تمام العقد
الان يقال يكفي ملكه مع تمام العقد فيصدق انه لم يتقدم الواحد
الشقيين سم الحاجة التوقف اي المتأكد والاف التوقف يحصل
بالاشتراط مع تاخر فيه ح ف قال القاضى لا حاجة اليه مع قوله
واغتفر الخ وعبارة م ر مع بعد نقله كلام القاضى والا وجه عدم
الحاجة لذلك اي لتقدير دحوله في ملكه هذا لا يغتفر التقدم فيه
للمحاجة بخلاف ذلك لا بد منه فيه وقد يقال في الجواب عن الثاني ليس
مراعاة ان هنا يحتاج اليه مع قوله واغتفر الخ بل المراد حكاية قول اخر
لتوجيه الصحة مقابل لقوله واغتفر والمعنى ان الجمهور اغتفروا مثل
هذا او المتقوا به ومنهم من قال تمام الصيغة مقدر قبل طرفي الرهن
فكان في صيغة الرهن لم يقع الا بعد تمام صيغة البيع ع في فهو جواب
ان في الاولى الاتيان بالواو كان يقول وقال القاضى قوله وجوب
الثمن اي ثبوت وانفق الرهن عقبة اي الوجوب وهذا التقدير
لا ينفع في القرض لانه لا يملك الا بالقبض فيحتاج القاضى في صورة الرهن
الى التوجيه السابق كما اقرره شيخنا وصح من زيادة رهن تناسبا قوله
ثابتا بالنظر لقوله لا عكسه بانه لو صح لكان رهنا على ما لم يثبت اي
زيادة دين على دين برهن واحد في هذا صرح بان محل البطلان اذ رهن
ثانيا مع ارادة بقائه رهنا بالاول واما القول يرد هذا المعنى بان فسخ
الاول او لم يصرح بالفسخ المذكور صح وكان فسخ الاول كما سياتي ح ل
قال م ومن هذا ما لو رهن الوارث الشركة التي عليها الدين ولو عين
مستغرقا وتزيل الرهن الشرعي منزلة الجعلي ثم م بان هذا مستفاد
اي فهو نقص من الوصفة لانه صار بعضها رهنا على الدين الاخر
وقوله وذلك سفل فارغ اي فهو زيادة في التوقف ثم م ويبنى ان

يزاد في العلة بان يقال بان هذا مستعمل في غير ضرورة في كل يوم
ما ذكره في الاستدراك وعبارته في قوله مستعمل والمستعمل لا يجوز
مستعمله لغرض ضرورة فلا ينافي ان العبد المجاني اذا جازى جنابة اخرى
تتعلق برقبته كالاولى وما سياتي في كلامه فغداه المرهون
باذن الراهن فلو فداه بلا اذن فيحل ببيع القبض للغدا ويكون
مستوعبا له وفي دين اخر غيره بغير اذن ام يبطل وله الرجوع
على المدفوع له بما دفعه فيه فظروا الاقرب الثاني لانه انما اوى
على ظن الضقة وانه يصير من هونا بالدين ولا سيما اذا شرط ذلك
عند الدفع للمعنى عليه من على من لم يكون رهنا بالدين والعدا
وقوله بالدين والنفقة ظاهرة ولو مع الجهل بعذر العدا والنفقة
حال الاذن وقد يلزم ويقتضي الجهل بحافضة على جهل مصلحة
حفظ الوفاء مشهور بشرطه اي الاتفاق اي بشرط الرجوع فيه
وهو اذن المالك او الحاكم عند تعذر الاذن من المالك وانظر هل
يشترط بيان قدر النفقة لان شرط المرهون به كونه معلوما
هذا الوقوع تابع لكل محتمل ولعل الاول اقرب مشهور وفيه
ولا بد من علم الايام التي ينقضي فيها ايضا ليكون المرهون عليه
معلوما كما قاله في كل حال ولا يلزم الرهن المبقط لواقب
المرهون ولم يقصد انه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال من
والمعتمدا لا يقع عن الرهن سمع في حل وهل يكتفي بقبض الرهن
وبين غيره بغير اذن ذلك الغير او لا بد من اذن ذلك الغير
ليلزم الرهن المنقول عن السبكي ان اذن الغير لدفع الامم للزوم
الرهن وفي الايعاب خلافة في حل قال في حل على من ولو اختلف
المالك والراهن في الاذن له في وضع يده عليه او رهته وعدم
فالظن بتعديق المالك لان الاصل عدم الاذن وعليه فاذا تلف
المرهون ضمن باقضى القيم ان محل ذلك اي محل كون الرهن
يلزم بالقبض بالاذن وبالاقتضاء كما قرره شيخنا لكان لا ينافي
قوله لم يبر قبيضة والمناسب له ان يقول لا يلزم بقبضه وعبارته

مر بعد قوله من ربح عقد ولا يصح من نحو مجنون ولا من وكيل
مراهن حن او اعنى عليه قبل اقتباس وكيله ولا من مرتين اذن له الراهن
او اقبضه فظروا ذلك قبل قبضه اذ لم يبر من مانع اي قبل وجود القبض
وقوله او اقبض اي شرع في الاقتباس وقوله نحن الخ اي قبل قبض المرتين
لم يبر قبضه اي ولا يلزم اذا قبضه لانه يلزم من عدم الجواز عدم الزوم
فان دفع ما يقال الاول ان يقول لم يلزم لاجل المقابلة والزوم انما
هو في حق الراهن اما المرتين لنفسه فلا يلزم الرهن في حقه وقد
يتصور فسخ الراهن للرهن بعد قبضه كان يكون الرهن مشروطا في بيع
وتقبضه قبل التفرق من المجلس ثم يفسخ البيع فيفسخ الرهن فيفسخ
الرافض في باب الخيار ثم مر والزوم الخ او يبرر عطف على اسم الاشارة اي
على اسم ان اي ومعلوم ان الزوم الخ او يبرر عطف على اسم الاشارة اي
ومعلوم ان محل الزوم الخ وقوله والقبض مبتداه خبره قوله ان يكون الخ اشار
به الى ان قول المتن من يصح عقده متعلق بكل من الثلاث وله اي للعاقبة
مطلقا لانه غيره فيه اي في القبض او الاقتباس وبعضهم خاض العاقبة للرهن
بدليل ما بعده وعبارته مر ويحتمل في كل من القبض والاقتباس والقبض
لكن لا يستتبع المرتين في القبض راهنا والمراد بالغير من يصح قبضه
الغير نحو مجنون السفه كما في ع ش استنعت انابته في القبض اي انابته
المرتين كلائق الراهن والغير وقوله ولا اذابة رقبته اي ولا ان يثبت المرتين
في القبض رقبته القبض وانما صح توكله في شر انفسه من مولا له لشوق الدار
للمنفق فلم ينظر وانى ذلك الى تترك العبد منزله مولا في ذلك حال وقوله
وانما صح الخ اي مع ان القياس انه لا يصح لان توكل العبد توكل سيده فكأنه
لما وكل العبد وكل سيده فصار بالعمامة شرا لا المكاتبه او الدخيل الكتابة
اخذ من التعليل مشهورى ووجه انابته الاولى القبض وقوله في نوبته
او نوبته السيد ولم يشترط عليه القبض فيها وقبض في نوبته حل وعبارته م س
ومثله المبيع ان كان بينه وبين سيده مباداة ووجه القبض في نوبته وان
وقع التوكيل في نوبته السيد ولم يشترط بينه القبض في نوبته ولا يلزم رهن
ما بعد غيره منه اي له واذا عطف على مضي لا على زمن بدليل قول الشافعي

والمراد الخاى فلا بد من اذنه بالفعل ولو قدمه كان اظلم والمراد المح
قبل لو قدم الاذن في المتن على معنى لغتهم منه ما ذكره تامل ومنه شئ
ويبروه اي يبرو الشخص الذي عنده شئ مضمون ضمان يد كالمفوض
ايداعه اي ايداع المالك اياه فهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف
الفاعل ايداعه اي ايداع الشئ المفوض المعنوم من ضمان لا اوتما
اي لا اوتما الشئ اياه فهو مضاف للمفعول ايضاً وحذف الفاعل وكذا
يقال في فرائضه وما بعده وهذا هو المقصود لذكر هذه المسئلة في باب
الرهن فلو قدم الارتمان بان يقول ولا يبروه عن ضمان يد اوتما فخطاف
ايداعه لكان انسياً كما فعل الاصل واعلم انه لا يفتق ضمان يد الا اربعة
المفوض به والمعار والمستام والمقبوض بالشرا الفاسد وما عداها يفتق
بالمقابل م في فرائضه ثم ان تصرف في مال الغرض برون كما سياتي في باب
لانه شمله باذن مالكه وزالت عنه يده من الرض برون وكذا اذا تصرف فيه
بعد توكيله فانه يبرو من ضمانه وتزوج به بان كان امته وتوكيله اي
في بيعه مثلاً وانما يبروه عن ضمانه لانه ابراهم ايماً يجبا ولانه ابراهم عيني
والا يبراهم انما يكون عن دين ويتصور احتياج القراض والمارية في اعادة
التعهد للترتين او لرهنة او لمقبوض على رهنته طبعه واذا انصرف فيه برونه
حل وم ي يحصل رجوع عن الرهن المراد به العقد تنصرف برون
ملكاً كخبره بئنا وبشرط الخيار للمشتري وكذا البائع او لهام برونه
ع ش على م ر بعد قوله كبيع وظاهره ان البيع رجوع وان كان بشرط الخيار
للبيع مع انه غير منبذ للملك مادام الخيار باقياً ومقتضى قوله لزوال
الملك خلاصته لكن الاول ظاهر بنا على ان ما ياتي في الهبة والرهن قبل
القبض لان ترتب الملك على البيع بشرط الخيار اقرب من ترتبه على الهبة
قبل القبض لان البيع بشرط الخيار رايل الى التزوم بنفسه ولا كذا الهبة
وعليه فقول المصنف في برون ملكا معناه يرتب عليه زوال الملك او تصرف
هو سبب لزوال الملك كقوله مقبوضه اي مقبوض متعلق بما هو الموقوف
وقيل القبض فيه او في الرهن لا المعنوم له فها رجوع ولو بلا قبض وتفتق
الشخص بالقبض لكونها مثلاً لان لا يزيل الملك حقيقة وشمل الرهن ما كان

مع الرهن وهو كذا بل فيكون فتعنا للرهن الاول قال و برهن
اعاد العامل اشارة الى استغلا له اي فليس معطوفاً على الهبة
لان هذا لا يزيل الملك بل على تصرف وبه يستدل ما قد يوهو انه لو
قال كقوله و برهن مقبوضتين لكان اخضر لانية لا يصح وبعبارة عن ش اعداد
العامل لئلا يوهو انه ما يزيل الملك وقضية اي قضية التفتق ان
ذلك اي المذكور من الهبة والرهن وهو موافق لتخرج الربيع
اي لما استنبطه من كلام الشافعي الامام من ان رجوع الاصل فيما
وهبه لغرضه بهبه لغرضه لا يحصل الا بقبضه وهو هو بل بخلافه يابون
ذلك فانه لا يكون رجوعاً عن الهبة لغرضه الا على قول من حكاهم في الهبة
عند قوله والاصح ان الهبة والبيع ليسا رجوعاً عن الهبة كما ياتي في بابها
قلنا فان الموافقة له هنا انه لا يحصل الرجوع عن الرهن بما ذكره التفتق
والتخرج ان يكون في المسئلة قول المصنف في يخرج منها الى مسئلة اخرى
نظيرة لما و اشار ابن السكيت الى ضابط التخرج بقوله وان لم يبرن للمصنف قول
في المسئلة لكن عرف في نظيرتها وهو قوله المخرج فيها على الاصح وحاصله
كما اوضحه ش وهو ان يكون هناك مسئلتان متشابهتان فينبغي التفتق
في كل على حكم غير ما نص عليه في الاخرى فيخرج الامحاج في كل منها قولاً اخر استنبأ
له من المنصوص في الاخرى ومثاله نص الشافعي في الرجوع عن الرهن بهبه او رهن
على انه يحصل الرجوع بهما ولو بلا قبض ونص في نظير هذه المسئلة وهو هبة
الاصل لغرضه على انه لا يحصل الرجوع عنها بهبه اخرى او رهن الا مع القبض
على قوله فخرج الربيع في مسئلتنا للشافعي قولاً اخر وهو انه لا يحصل الرجوع بهما
الا مع القبض استنبأ طامن المنصوص في مسئلة الهبة لغرضه ومقتضى الظاهر
ان الربيع خرج للشافعي في مسئلة الهبة قولاً بانه يحصل الرجوع بهما ولو بدو
قبض استنبأ طامها هنا لكن ينافيه قول من في الهبة انها متى قبل القبض لا
تكون رجوعاً قطعاً وصوبه الا ذرعي هو الهبة فيكون القبض ليس هذا
فيها لنظيره في الوصية اي فيما لو اوصى لشخص بهذا العبد ثم وهبه له وفيكون
رجوعاً عن الوصية وان لم يقبض الموهوب له وعلى الاول هو قوله وقضيت
ان ذلك الخ والثاني هو قوله لكن نقل الشافعي الخ لم يوجد فيها قبول بل

196
في الاصل في الهبة
في الاصل في الهبة

في الاصل في الهبة
في الاصل في الهبة

طا

المفتد

بجرد الايجاب وهو منها حتى لان صحته متوقفة على القبول والعتول لا يصح الا
بعد الموت شورى مع زيادة بخلاف الرهن فانه لا يدعيه من القبول
ونجاسه بان الرهن وان وجد فيه قبول لكم في عدم لزومه لكونه
قبل القبض فيبطله مجرد الهبة والرهن للغير وان لم يقبض وذكر شيخنا
لما لا يبطل ولما يبطل ضابطا وهو كل يقر في بيع ابتداء الرهن اذا طرأ قبل
القبض ابطاله وكل يقر في بيع ابتداء الرهن اذا طرأ قبل القبض لا يبطله
الا الرهن والرهكة الهبة وهذا الثاني مع مندم يقول بعدم اشتراط القبض
كشيخنا المذكور فليحرم دل ولا يرد عليه الترخ والابق مع انهما يمنعان ابتداء
ولا يبطلان اذا طرأ قبل القبض لانهما ليسا اخلين في التصرف وقوله الا الرهن
والهبة ومثلها البيع بشرط الخيار لغير المشتري والكتابة الفاسدة والكتابة
المؤجلة للمال مع من على ممر وكتابة ولو فاسدة كما في الشورى وممن
والغرض بين ما هنا وما تقدم فيما لو اناب مكاتبه في القبض من اشتراط
كون الكتابة صحيحة ان المدار هنا على ما يشتر بالرجوع ومن غلب الاستقلال
وهو لا يستقل الا اذا كانت الكتابة صحيحة مع من واحبال اي من اولى
اصله والاولى وحبل ليشمل ما اذا جعلت باحباله او باسند حال مائه ولو
في الدبر كما قاله مع من على ممر وكتابة ولو فاسدة كما في الشورى وممن
والغرض بين ما هنا وما تقدم فيما لو اناب مكاتبه في القبض من
اشتراط كون الكتابة صحيحة ان المدار هنا على ما يشتر بالرجوع ومن
على الاستقلال وهو لا يستقل الا اذا كانت الكتابة صحيحة مع من او اطلق
الاحبال واراد به الجبل استعمال المصدر في اثره فليشمل ما لو استدخلت
منية المحترم او علت عليه وبه اندفع ما قيل كان الالف التعبير بالجبل
وهو منافق للرهن اي مع ضعفه مع عدم القبض فلا يرد ان الاحبال
بعد القبض لا ينافيه كما يات لا يوطى اي بلا احبال لانه استخدام وقوله
وتزويج لانه لا يتعلق له بمودة الرهن بل الرهن الزوج استرجاعا لمشتوا
كان المزوج عند الوارثة امة مرموعا كون هذه المذكورات لا يحصل
بها الرجوع ان الرهن لا ينسخ به بل هو باق كما في متن المنهاج من رهن
ومرتهن اي او وكيلهما او وكيل احدهما مرموعا واثباته اي او جمر
عليه

هذا هو الوجه في صحة الرهن بالكتابة الفاسدة

عليه بسفحه او قل من ممر لان مصيره الخ قد يمنع هذا التفسير
لان معنى مصير العقد الى الزوم انما يكون في العقود التي تلزم بقضاها
بعد الزوال المانع كالبيع بشرط الخيار فانه اذا انقضت الخيار ثبتت بنفسه
والرهن انما يلزم بالابقض الا ان يقال هو بالنظر للغالب من ان الرهن
اذا رهن الغالب عليه ان يقبض العين المرهونة مع من فلا يرتفع بذلك
اي بالموت وما بعده فيقوم في الموت ورثة الرهن الخ ورجع لا تقدم
الميراثين به على الغرم لان حقهم يتعلق بعين التركة بالموت كذا قال
المحققين ورد بان الميراثين يتعلق حقهم بالرهون قبل الموت لم يات
العقد حل والمقص عليه المعتمد انظار افاقته ثلاثة ايام في
ويمكن جعل كلامه على ما اذا ايس من افاقته او زاد على ثلاثة ايام
تخيره بعد قبضه الكاف للتعباس بدليل العطف وهو قياس ادون
فقوله تخيره علة اولى وقوله ولان الخ علة ثانية ولان حكم الرهن
وهو التوقف عداى يعود بانقلاب الخ خلا من هذا يعلم انه لا
يبيع قبضه حال الخ فان فعل استوفى القبض بعد التخلل لفساد
القبض حل قال ممر لكن مادام حرا ولو بعد القبض حكم الرهن باطل الخ
عن المالية فاذا تخلل عادت الرهنية ولو قبل القبض وابق لرفيق
ظاهره وان ايس من عوده وينبغي في هذه ان لم مطالبة الرهن بالدين
حيث حل لانه في هذه الحالة بعد كالتابع مع من على ممر الخاقالة
بالختم بجامع ان كلامهما الى حالة تمتع ابتداء الرهن قاله المحلى شوري
وهذا الجامع يقتضي ان كلامه الترخ والابق يزيل الرهن كما علم من الضابط
الذي ذكره مع من ان الغرض انما لا يزيل لانه فالاولى ان الجامع رجلا يعود
في كل وليس لو اهن الخ اي لا يجوز له ذلك ولا ينفذ الا ما سياتي بخلافه
قبل القبض فيجوز التصرف متى حصل به الرجوع ام لا شيخنا وقوله لئلا
يزاحم الميراثين في المصباح من حقه من حيا من باق نفع دفعته فزاحم بفتح
الحاء والياء اي لئلا يكون سببا في مزاحمة ولا وطي اي لا يمسح وحزج
بالوطة اي استخدام فلم ذلك كما يات نعم لو خاف الزنا لم يطأها فلم
وطأها فيما يظهر لانه كالمضطر قاله الاذرع وحزج بالوطة بفتح التتمعات

جم

فان خاف الوطى اذ ائتمه حرم والا فلا وهذا ما جزم به الله واستظهره
 مريم ش او يتقصد بفتح المنة الخلية وسكون النون وصم ما
 بعد هاء موافقة لقوله تعالى لم يتقصد شيئا كزوج سوا العبد
 والامة وحرم بالتزوج الرجعة فانما يقع بتقديم عقد الزوج
 قبل انقضاء مدتها ظاهرة وان قلت المدة كان حل الدين قبل
 ما تقضى بها بالحظ وقضية العلة خلافه لان ذلك لا يغفل فيه ولا يتقصد
 القيمة بل هو كالبيع بدون ثمن المثل بقدر يتقارب به وعلى الاول يوم
 المطلاق ببقاء المستاجر حائلة بعد انقضاء المدة ع ش فان كانت
 الدين قبل بعد مدة الاجارة اى ولو احتمل ان احتمل حلوله قبلها
 وبعد هاء بان كانت الاجارة مقدرة بحل عمل كبناء حياطة وقوله جازت
 الاجارة اى ان كانت المستاجر عدلا او رضى الميراث ببدله حل وانظر لم
 اظهر في محل الاضمار وهذا قال جازت ولو فرض حل الدين قبل
 فراغها كان ما تراه من فالاصح انها تنقضي الاجارة بحالها وينتظر انقضاؤها
 لان الشئ يقتضى واما اقتضارب مع الغرماء بدنية في الحال وبعد
 انقضائها يقتضى بان في دينه من الرهن متو برى او يصير الى انقضائها
 ويجوز التفرق المذكور مع الميراث لكن لا يجوز الرهن منه الا بعد
 فسخ الاول بخلاف البيع فانه يجوز مطلقا من هذه التفرقات اى
 الرتبة للملك او المنقضية له بقرينة تسليمه حل الا اعتاق موسراى
 وقت الاعتاق وكذا الاثلا والاقدام عليه جائز كما صرح به مريم ش
 وانظر هل ملكه اقدم الموسر على الوطى لان غايته الاحمال واحباله
 نافذ كاعتاقه يظهر الا ان نعم جزم به س ل لكن قد عده بما اذا قصد
 الاثلا وحق يقتصر قولهم لا يجوز الوطى حتى الاحمال الخ في المعسر سم وقد
 يفرق بين الاعتاق والاثلا بان العربية ناجزة في العتق فتوى لفظ الشارع
 اليها ولا لذلك الاحمال فانه منظر وقد لا يحصل ويؤيد ان العتق الناجز
 هو المنظور اليه انه لو باع العبد بشرط اعتاقه منخرام مع او غير منخرام
 عند المبيع ع ش براءة اعتاق احد الشريكين لان الرهن والميراث
 شريكان في الرهون لغوة العتق حالا اى بالنسبة للاعتاق وقوله او
 ملا

ما لا بالنسبة للاثلا متو برى وهو علة للحلل مع علة او علة لقوله بئسها
 ولما ورد على هذه العلة احيال المعسر واعتاقه فقتضها انها ينبغي ان
 انقضى بغيره بقوله مع بقا حق الوثيقة الخ لا ينبغي اعتاقه عتق
 كفاية غيره لانه ان وقع بسو الفير وكان بعوض كان بيعا والا كان هبة
 وهو ممنوع منهما فان كان الفير هو الميراث جاز لان ما ذكره جازر معه
 وينفذ عن كفارته ع ل الموسر بقيمة الرهون حتى ويحتسب المقتضى
 اعتبار يساره باقل الامرين من قيمة الرهون ومن قدر الدين وهو حيا
 قال الزر كنى التحقيق ع ش متوا كان الدين حالا او موهلا على المعسر
 كما قاله ز كنى قوله الموسر بقيمة الرهون اى فاضلا عن كفاية يومه وليكن
 ويحتسب ضبطه بما في العترة م متو برى وى قال على الجلال والمراد به من
 يملك قدر ما يغرمه زيادة على ما يترك لنفسه نفذ فيما يغرمه
 هذا يجري في العتق والاثلا فينقذ الاثلا في البعض فيعتق بموت السيد
 والبعض الاخر يباع في الدين كما قرره شيخنا وتكون رهنا مكانه بغير
 عقد الخ غير هتا المضارع وفيما ياتي في قوله غرم قيمتها وكان رهنا عيانا غير ظاهرة
 مكانها بالماضي لعله لان ما ياتي تحقق فيه وجوب القيمة عليه بموت
 الامة وما لهنا قال احيال بوجه لا يستلزم كونها رهنا الجواز عرفا من
 يقتضى عدم بيع الامة بعد حلها وبيان ما يقتضى العتق فتناسبا للتعبير
 فيه للمستقبل المحتمل لعدم الوقوع ع ش وقبل الغرم ينبغي الخ ولا يفرق
 في كون القيمة قبل الغرم دينا ما تقدم من امتناع رهن الدين لان الدين
 لما يمتنع رهنا ابتدا او فائدة ذلك تقديم الميراث بذلك على الرهن واعلى
 مونة التخيير لو مات الراهن وليس له سوى قدر القيمة ع ل كما لا يخفى
 في ذمة الجاني كان قطع شخص يد العبد المرهون فان ارش البدن وهو
 نصف قيمته يكون رهنا في ذمة الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة
 في الذي قبله شيخنا المعسراى وقت الاعتاق والاثلا وان السى بعد
 وهو مسمى ع ل كما لا ينبغي منه اعتاق والاثلا ظاهرة وان جواز ناله الوطى الحق الزنا
 وهو ظم وى سم ع ل كما لا يخفى الاثلا والظم عدم النقص لان في النقص تقويتا
 لعق الميراث فيلتا مل ع ش والولد من سبيهاى وان لم ينقذ استلاد ه

لانها علقته به في ملكه هو فقوله من وطئ الرهين اي ولو حصل لكن نوح
 ارسل البكارة اي ما نقص من قيمتها بكذا وهذا استدراك على قوله ولا
 مهر عليه ونه عليه مع انه داخل في القيمة لانه يقر قيمة بكره لا يتوه
 سقوطه او يقال هو راجع لانصر فقط وعليه فغاية ظاهره لانه
 يتوه من عدم نفوذ الله عدم عزم ارسل البكارة فبهم على انه يقر
 شيئا ويكون رهنا اي مع القيمة واذا لم يتغذى لكون كل من
 المتغنى والمجمل معسر الاول وقت الاتفاق والثاني وقت الوطئ الذي
 منه الاحمال وظلم كلامه الاتي انه لو ايسر بعد ذلك لم يستغذ الاطلاق الا ان
 اتغى الرهين بغير مجزول وحينئذ يبعث ام الولد فاما يجوز بطلان
 شروط ان تصنع ولدها لانه حر وان ترصعه اليها وان توجد له مرفعة
 تكفيه فاذ او وجدت جاز التفرقة بينهما لكون الولد حرا في فاقا
 زه المراد برده عدم نفوذه وقوله والا فلا يفعل لا يمكن رده بدليل
 نفوذه من السفينة والجنون دون اعتاقهما جاز وقوله وانما يمنع حكمه وهو
 عدم صحة البيع ومنه عدم صحته كناية عن صحته الا ان ملك الامة
 الخ ولو ملك بعضهما تغذ الاطلاق فيه وسرى ان كان موسرا وكذا لو ايسر
 فيما يظهر كذا في ثم القاية شوبري فلو ماتت بالولادة مخرج على محذور
 تقديره هذا ان بقيت والافتراض على ما قبله غير ظم وقيل انه عتيد
 لمعنوم الممن اي محل كون الممن الامة التي احبها المعسر باقية على الرهن
 من غير عزم قيمتها ان لم تمت بالولادة ولو وطئ حرة بشبهة في انت
 بالولادة لم تجب عليه ديتها لان الوطئ سبب ص ولا يبالا لا تدخل تحت
 اليد وانما اوجبت الضمان في الامة لان الوطئ سبب الاستيلاء عليها
 والعاقبة من اثاره واد منابه اليد والاستيلاء الحرة لا تدخل تحت
 اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت من وختم امة كانت او حرة
 بالولادة لتولده من مستحق شتم وخروج به ما لو كان الموت بنقص
 الوطئ فعليه قيمتها ان كانت امة وديتها بغير ضمان ان كانت حرة
 ولو اختلف الواطئ والوارث في موتها به فالمصدق الواطئ لان
 الاصل براءة دمه وعدم الموت به لانه الغالب به ع ش وهو معسر

في قوله
 ولو ايسر
 بعد ذلك
 لم يستغذ
 الاطلاق
 الا ان
 اتغى
 الرهين
 بغير
 مجزول
 وحينئذ
 يبعث
 ام
 الولد
 فاما
 يجوز
 بطلان
 شروط
 ان
 تصنع
 ولدها
 لانه
 حر
 وان
 ترصعه
 اليها
 وان
 توجد
 له
 مرفعة
 تكفيه
 فاذ
 او
 وجدت
 جاز
 التفرقة
 بينهما
 لكون
 الولد
 حرا
 في
 فاقا
 زه
 المراد
 برده
 عدم
 نفوذه
 وقوله
 والا
 فلا
 يفعل
 لا
 يمكن
 رده
 بدليل
 نفوذه
 من
 السفينة
 والجنون
 دون
 اعتاقهما
 جاز
 وقوله
 وانما
 يمنع
 حكمه
 وهو
 عدم
 صحة
 البيع
 ومنه
 عدم
 صحته
 كناية
 عن
 صحته
 الا
 ان
 ملك
 الامة
 الخ
 ولو
 ملك
 بعضهما
 تغذ
 الاطلاق
 فيه
 وسرى
 ان
 كان
 موسرا
 وكذا
 لو
 ايسر
 فيما
 يظهر
 كذا
 في
 ثم
 القاية
 شوبري
 فلو
 ماتت
 بالولادة
 مخرج
 على
 محذور
 تقديره
 هذا
 ان
 بقيت
 والافتراض
 على
 ما
 قبله
 غير
 ظم
 وقيل
 انه
 عتيد
 لمعنوم
 الممن
 اي
 محل
 كون
 الممن
 الامة
 التي
 احبها
 المعسر
 باقية
 على
 الرهن
 من
 غير
 عزم
 قيمتها
 ان
 لم
 تمت
 بالولادة
 ولو
 وطئ
 حرة
 بشبهة
 في
 انت
 بالولادة
 لم
 تجب
 عليه
 ديتها
 لان
 الوطئ
 سبب
 ص
 ولا
 يبالا
 لا
 تدخل
 تحت
 اليد
 وانما
 اوجبت
 الضمان
 في
 الامة
 لان
 الوطئ
 سبب
 الاستيلاء
 عليها
 والعاقبة
 من
 اثاره
 واد
 منابه
 اليد
 والاستيلاء
 الحرة
 لا
 تدخل
 تحت
 اليد
 والاستيلاء
 ولا
 شيء
 عليه
 في
 موت
 من
 وختم
 امة
 كانت
 او
 حرة
 بالولادة
 لتولده
 من
 مستحق
 شتم
 وخروج
 به
 ما
 لو
 كان
 الموت
 بنقص
 الوطئ
 فعليه
 قيمتها
 ان
 كانت
 امة
 وديتها
 بغير
 ضمان
 ان
 كانت
 حرة
 ولو
 اختلف
 الواطئ
 والوارث
 في
 موتها
 به
 فالمصدق
 الواطئ
 لان
 الاصل
 براءة
 دمه
 وعدم
 الموت
 به
 لانه
 الغالب
 به
 ع
 ش
 وهو
 معسر

كان التقيد بذلك لان الموسر يلزمه قيمتها بمخرج الاحمال من غير
 توقعا على موت بالولادة ه سم عزم قيمتها اي اذا كانت مساوية
 للدين او اقل والا فلا يغرم الا قدر الدين شتم حاج في ولو علق علق
 الرهون بصفة فوجدت اي سواء كان التعليق قبل الرهن بان علق
 بصفة يعلم حلول الدين قبلها او اتفق انه لم يبيع ولم وجدت الصفة
 قبل انغلاك الرهن ام كان بعده ع ش فنفسد العتق من الموسر ولا يغذ
 من الموسر وان وجدت ثانيا بعد الغك لا تحلل التعليق او لا من غير
 ثانيا رسم ويرتب عليه ما مر فيه اي من غرم قيمة وقت اعتاقه
 ويصير رهنا حل اذ لا يبطل بذلك حق المرتين اي لا يحصل به فوات
 حق المرتين لا يستغنى له قبل العتق او معه ع ش اي للرهن
 ومثله معبره فله ذلك انتفاع به فان تلف بالانتفاع فلا غرم
 عليه فان ادعى رده على المرتين فلا يصدق اليها البينة نظير عتقه ع ش
 كرتوب اي لغير سفر وان قصر جدا في البلد وان استغنى جدا حل
 اذ كان موهونا انظر وجه التقيد به شوبري واجيد بان
 التقيد به لانه المتوهم ه لا بنا وغرس بالرفع اخذته من غنطه
 بالقلم ه شوبري وبحث المذموم ع استثنائنا خفيف على وجه الارض
 بالدين المظنة التا طور لانه يزال عن قربا كالزرع ولا تنقص القيمة به
 ولا ضرر ما يدرك قبل حلول الدين او معه ولم تنقص به قيمة الارض
 اذ لا ضرر على المرتين فاذا حل الدين قبل ادراكه لعارض تركه الى الدراك
 ينقصان قيمة الارض لكونها مشغولة بالبناء والغرس الخارجيين
 عند الرهن لان حق المرتين يعلق بالارض خالية من ما افتتاع للدين
 وحدها مع كونها مشغولة بها فان دفع ما يقال البناء والغرس يزيدان
 قيمة الارض لا ينقصانها كما قاله الله فله ذلك اي ما لم تنقص قيمة
 الارض بالقلم ولم تطل مدته حل مع ما قبلها وهو قوله وله انتفاع
 شوبري وان عام اي الحاكم مما مر في قوله وليس لرهن مغنص رهين
 ولا تصرف في زيل ملكا او ينقصه كزوج لان هذا من جملة ما ينقصه
 حل فحكم البناء والغرس علم من مذهب قوله السابق او ينقصه كزوج

كان

وحكم جواز الانتفاع من الركوب والسكنى علم من مفاهيم العقول المذكورة
 ليس عليه اى حكم البناء والغراس مع ما قبله فينبى علم حكم البناء
 والغراس قوله وان فعل الخ وينبى على حكم ما قبله وهو الانتفاع قوله
 بعد ثم ان امكن الخ اى فلهذا قال ما ياتى ولم يقل ليس عليه قوله
 فان فعل الخ بل يقع بعده اى يكلف القلم بالشروط الاربعية
 المذكورة ان لم تغل الارض اى وهى مستغولة بهما ولم يحرم عليه
 اى يغلس حله بل يباع مع الارض ويوزع الخ اى فى الاحيرة والى قبلها
 كما هو فى شوبرى ويتبع الارض وحدها فى الاوليين وبحسب النقص
 اى فيما قبل الاحيرة فقط وهى الثالثة وهى قوله او اذن الراهن غزيرى
 وعبارة من يربى يباع مع الارض اى فى الاحيرتين ويوزع الثمن عليهما وبحسب
 النقص فى الثالثة على الزرع والبناء والغراس وكذا فى الرابعة كما فى كلام
 الشيخين هـ ريبى وبحسب النقص على البناء والغراس وصورتها ان
 تقوم الارض خالصة عند البناء والغراس ثم تقوم مستغولة بهما مع قطع النظر
 عن قيمتهما فلو كانت قيمة الارض خالصة غزيرى مثلا ومع البناء والغراس مع
 قطع الارض لنظر عن قيمتهما فلو كانت قيمة الارض عشرة اى وقيمة
 البناء والغراس الثلث لكانت قيمة النقص على البناء والغراس ولو لم يحسب
 عليهما لكان يخص الارض النصف والى النصف شيئا ثم ان امكن
 بلا استرداد الانتفاع يريده الخ يظهر انه لو كان له حرق لا يمكنه بيع
 الرهن الا اذا نالها حاز له نزع لا يستغنى عنها ففتح الجواد وظهر
 انه لو امكنه اعلاها عند الرهن لا يجازى لادناها عنده شوبرى
 والى فيسترد اى وقت الانتفاع وافهم التقيد بوقت الانتفاع ان ما يدوم
 استغنا منافع عند الراهن لا يردده مطلقا وان عثره يردده عند
 فزاعه فزاد الخادم والمرحوب المتفق بهما نارا فى الوقت الذى جرت
 العادة بالراحة فيه لا وقت الغيلولة فى الصنف لما فيه من الشقة
 الظاهرة ويرد ما ينتفع به ليلا كما حارس نهارا وفاقا هذا المحيى
 بالثمن فان يد المانع لا تزال عنده لاستغنا ومنافع بل يكتسبها فى
 المشتري بان ملك المشتري غير مستقر بخلاف ملك الراهن ثم روادى
 فى يده من غير تخصيص فلا ضمان كما صرح به الرويانى فى البحر

فان كان الرهن
 مستغنا منافع
 عند الراهن
 لا يردده
 مطلقا
 وان عثره
 يردده
 عند فزاعه
 فزاد الخادم
 والمرحوب
 المتفق بهما
 نارا فى
 الوقت الذى
 جرت العادة
 بالراحة فيه
 لا وقت
 الغيلولة
 فى الصنف
 لما فيه من
 الشقة
 الظاهرة
 ويرد ما
 ينتفع به
 ليلا كما
 حارس
 نهارا
 وفاقا
 هذا
 المحيى
 بالثمن
 فان يد
 المانع
 لا تزال
 عنده
 لاستغنا
 ومنافع
 بل يكتسبها
 فى
 المشتري
 بان ملك
 المشتري
 غير
 مستقر
 بخلاف
 ملك
 الراهن
 ثم
 روادى
 فى يده
 من غير
 تخصيص
 فلا ضمان
 كما صرح
 به
 الرويانى
 فى
 البحر

على الغالب

على الغالب فلو كان عمل العبد لملأ رده نارا او ثقة او كونه ثقة
 وله اهل اى حليلة اى حليلة وهل مثله لك حرمه اخذها ما ياتى
 بعد حله وعبارة من روثقة عنده نحو حليلة يوم من مهماته عليها فالملأ
 الخ بالاهل من يمنع الخلوة وان لم يكن زوجة ويشهد اى
 الامتناع من الدفع الى ان يشهد لانه ياتى بترك ذلك اى فليس له ان
 يمنع من دفعه الى ان يشهد فى غير المرة الاولى حله فلا يجب عليه الا شاهد
 اصلا كما فى مـ شاهد من اى او رجلا وامراتين كما فى المطلب لانه فى المال
 وقياسه الاكتفا بواحد لمخلف معه ثم فى كل استرداد المعقود
 انه لا يجب فى غير المرة الاولى حله وكلام التوجيه لان الغرض ان اتهمه
 فى كل مرة ان اتهمه اى فى انه اخذه للانتفاع ثم رواته بانه بان
 ظن انه اخذه لغير الانتفاع كادعائه انفكاك الرهن نعم ان كان معنويا
 بالحيانة لم يلزمه رده له وان اشهد لانه ربما يتجمل فى اتلافه بل يرد لعدول
 قاله شيخنا مـ رـ قال فان وثقه به بان كان ضم حاله العدة من غير
 ان يعرف باطنه هـ ثم مـ وله باذن مرهق ما منعناه من حمله ذلك
 الرهن فيجوز وينفذ ويكون فسخا للاول ان كان الرهن من غيره فان
 كان منه فلا بد من الفسخ قبل ذلك على ما تقدم حله باذن
 وان رده لا يردده فيما يظهر كما ان الياحة لا ترد بالرد وقار فى الوكالة
 بانها عقد ثم مـ قبح الوطى ولا يتناول الاذن فيه الامر فلا بد
 فى كل مرة من اذن جديد وان حبسته لانه لا يبطل بالايجاب حله قال مـ
 نقلنا عن الدخاشر فلو اذن له فى الوطى فوطى ثم اراد السودا ليه منع
 لان الاذن تبطل اول مرة الى ان يحل من تلك الوطنة فلا يمنع لان الاذن
 يتحقق اول مرة الرهن قد بطل واقترن شوبرى وهو الموافق لقول الت
 وان اجعل الخ لا يبيع بشرط بان يصرح بالشروط او يتوبه والا فلا يضر
 عـ شـ وهو المراد ان يصرح به فى حالة الاذن او فى طلب البيع فان كان
 المراد الاول كما هو الظاهر فواجب فساد الشرط وانظر هل الشرط من
 الراهن او المرتهن لكن قول الت لغضاد الاذن بغضاد الشرط يقتضى ان الشرط
 فى الاذن وان الشرط من المرتهن لان هذا التقيد لقوله وله باذن مرهق

ما منعناه منه لانه مستثنى منه ووجه البتة ان
 قضية هذه العلة انه لو عين المذبح والظ عدم الفرق ولهذا اعلام
 في الابانة بانه كما لو شرط ان يرهن عنده عينا اخرى وهي علة صحيحة
 مستثناة في شئ شورى وقال ع ش ليمالة المذبح اي غالبا قبل تصرف الراهن
 وكذا معه لبقا حقه شورى وبوطى بلا ابدال معطوف على قوله
 بهيمة اي وله الرجوع بعد تصرفه بوطى بلا ابدال ولعل معنى الرجوع ان
 له ان يمتنع من الاذن في الوطى اخرى لانه يتوقف على الاذن كل مرة
 والى فليس هناك شئ ينقضه وبطله برجوعه ومع يتوقف على الاذن
 كل حقه ولو كان بعد الحب فليتنامل فان تصرف بعده اي بغير اتفاق
 وابداد وهو يبرم
 كون اليد للمرتفع اي وما يتبعه من حقوقا فمما على وضعه عند ذلك
 وبيان ان قاسد كل عقد كصحة ع ش علم من وفي الحقيقة الترجمة
 لا تنزل الا على قوله اذ الزم فاليد للمرتفع غالبا وما عدا هذه
 المسئلة من مسائل الفصل كله زائد على الترجمة اذ الزم الرهن
 اي باقتضاه او بغيره مع الاذن او بمعنى من يمكن فيه القبض في
 الغالبية الاذن والمراد لزم من جهة الراهن لانه من جهة المرتفع
 جائزا بذا فاليد للمرتفع اي اليد الحسية اي كونه في حوزة وفي بيته
 مثلا وحاصلا ما خرج بقوله غالبا مسائل خمسة الرقيق المسلم
 والمصحف والسلاح والامة والمرهون من حيث هو في حالة استرداده
 لا انتفاع فاليد الحسية عليه لغير المرتفع على التفصيل المذكور ولو
 حملت اليد على الشرعية اي كونه في سلطنته وفي ولايته بحيث يمنع
 على الراهن التصرف فيه بما يزيل الملك او ينقصه بغير اذن المرتفع لغير
 مجتبع للتفصيل بغيره لان اليد الشرعية على المرهون كالمرفق دائما حتى
 في الصوفى الخمسة المذكورة وخرج بالمرتفع وادته فليس على الراهن
 الرضا بیده وان ساءوا في العدة كما في الشورى لانها الركن
 الاعظم في التوقف هذا يقتضي ان هناك يدا اخرى لها دخل في التوقف
 فليست بركنا لعل المراد بها يد ثالث يوضع عنده الرهن كما ياتي

في

في

في ركن في التوقف لكن يد المرتفع اعظم رقيقا مسلما ولو فاما في
 فصل المرتفع فيوضع عند من له تملكه مقتضى صنيعه ان كلام المصحف
 والسلاح والسلام يسلم لمن ليس له تملكه ثم يترفع منه ويجعل تحت يده من له
 تملك ذلك وفي كلام جوهان من ليس له تملك ذلك يترك في قبضته من له
 تملك ذلك وتقدم ان في المصحف يتعين التوكيل دون المسلم والسلاح
 والظ ان المراد بالمصحف ما يحرم على المحدث مسه دون غيره مما يحرم عليه
 تملكه ويجوز للمحدث مسه ككتب العلم ثم يترفع منه وهذا المراد
 من يصاح لملكه او من يصح ان يملكه لغيره من اقر حرية الرقيق او وقف
 او وقف المصحف لغيره او عبارة البرماوى قوله فيوضع اي بعد قبض ما
 عند المصحف وتقدم في كتاب البيع عن ش م ان المراد بالمصحف الذي لا يصح
 ان يملكه الكافر ما فيه قرآن وان قل ولو حرفا ان قصد ائنه من القرآن ولو في
 ضمن نحو تفسير او علم وقوله وهذا المراد من يصاح الا وجهه لانه لا يرد
 بل المراد به من يصاح لملكه جز ما يدخل ما لواق حرية الرقيق او شهد بها
 لانه لا يعتق عليه اي لا يحكم بعنته عليه بوضع يده عليه من غير تملك
 ه تامل من له تملك غير ذلك دون قوله عند مسلم ليس جواز وضع
 السلاح عند من في قبضته ش ويقبض المرتفع العبد دون المصحف وغير
 بينهما بان العبد يملكه الاستغناء اذ حصل له اذلال فان كانت صغيرة
 لا تشتهى اي لا حد مطلقا لاهل طباع سليمة ام لا فلو كانت الدين لا يجل حتى
 تشتهى فيجوز ان يقال يمتنع وضعها عنده ابتداء ويحتمل ان يقال يوضع اي
 حين تشتهى فتوقف منه به على شئ شورى وهذا الثاني هو المعتمد وفي ش
 على م فلو صار رت الصغيرة تشتهى نقلت وجعلت عند عدل برضاها فان
 تنازعا وضمنها الحاكم عند من يراه ومثله ما لو ماتت حليته او محرمة او سافرة
 قال جوهان خلاف ذلك مفسد وقضيته انه مفسد للعقد وهو ظ لانه
 بشرط خلافه قال شيخنا وهذا الشك من التفصيل ليس خارجا بل هو
 في منه وانما ذكره لضرورة التقسيم وانما الخارج الشك الثاني وهو قوله ولا فقد محرر
 حرما اي لا يري نكاح المحارم حر ل او ثمة لعل المراد به عفيفا عن الزنا
 من امرأة بيان لئنه ويرد عليه ان من بيانية ولا يستفاد منه انه بشرط

ق

في المرأة وما بعدها العدة لان ما بعد من البينة مفسر لما قبلها والمعنى عليه
ان الثقة هي المرأة وما بعدها سواء كان كل منهما عدلا او فاسقا ويمكن جعل
منها لا مقيد الثقة بمعنى انه يشترط في الثقة كونه امرأة او محسوبا او اجنبيا
عنده من ذكر فلا يكفي اجنبي عدل ليس عنده من ذكرك من الحليلة وما بعدها
ثم ما ذكر يقتضي ان حليلة الاجنبي ومحرمه لا يشترط فيهما العدالة ويوجه
بان الحليلة تغار على حليلها والمحرم يباغى منها فالتقى بهما ولو فاسقين في
حليلته او محرمه ولو فاسقين كما يعنيه تعينه المراتين بالثقتين ووجهها
هههه او امرأتان ثقتان ههه لا اتفق بواحدة لانها مع المرهونة يجوز
الخلوة بها وامامة الخلوة بها قبل المرهونة فاحراز لا تغلق لها بالرهن
مع ما رايتهم قال يعني واحدة بالمحرم الواحدة والثقة قال هههه والحق
ما قاله لان مدة الرهن قد تقول وذلك يؤدي الى استغلال المرأة للثقة
في بعض الازمنة فتحصل خاوة الرهن بالهمة ويرد عليه ان هذا ياتي
في المحرم الواحد والحليلة الواحدة بحروفه وعبارته من قوله او امرأتان
ثقتان اعتمد شيخنا انه يعني امرأة واحدة وقال ان كلام الترمذي على انه
لا يجوز الخلوة بامراتين والراجح الجواز واعتمد على كلام الترمذي ورفق بين ما
يخرج هنا وحل الخلوة بامراتين بان المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة
مطلبة للخلوة بها هههه والى فعند محرم لها بان لم تكن صغيرة ولم يكن الرهن
محرم لها ولا ثقة من مملوك لا يقال هذا على ما قبله وهو قبله قوله او امرأتان
المرهون محرم الخ فلا تخس المقابلة لانا نقول المحرم والثقة هنا غير المرهون
بخلافهما فيما مر هههه من رأي في قوله من امرأة الخ ولعل المراد بالثقة هنا
العتيف عن الزنا وان كان فاسقا بعينه والحنث كالا هههه اي فيما قبل
الو ما بعدها لا يوضع عند امرأة اجنبية اي ويوضع عند غيرها ممن
من مملوك الخ هههه وظاهره انه يوضع حتى عند اجنبي عند حليلته
او محرمه لكن قال شيخنا يعني ان لا يوضع عنده ههههه ان يخرج الاجنبي
لحاجة فيلزم عليه اخلاء الرجل على احتمال باطال فح لا يوضع الا عند محرم
له او محسوس من واستوجه الشواهد يوضع عنده لان كلام المحرم والحليلة
يمنع الخلوة به بغيره كونه اني وتقدم ان اليد الذي فيضم لما خرج بقوله
غالبا

غالبا في منوفي المعنى معطوف على قوله ما للورهن رقيقا الخ ومنوفي جملة
ما خرج بالغالبا وقال الثوري وهذا جواب عن حذفة من اصل قوله
ولا تزال الى لا تتفاد فاجاب بقوله وتقدم الخ تزال لا تتفاد اي
وازالة يده لا تنافي الا استيلا عليه حكما عن يري ولهما شرط وضعه
اي دائما على وقت دون وقت كان شرط كونه عند ثالث يوما وعند
المرهون يوما وعند الراهن يوما برما وي وهذا اذا ادعى الترجمة لان الشرط
في العقد لا بعد الزوم عند ثالث اي ولو فاسقا ومثل الثالث ما للورهن
ان يكون بعد الزوم بقبض المرتهن موصوعا عند الراهن هههه وم
يتولى القبض اي له ذلك والى فليس يلزم ان يتولى القبض بل يجوز ان يتولا
المرتهن ويتولى الثالث الحفظ كما هو ظ قوله ولهما شرط وضعه عند ثالث
تامل وعبارته من قوله يتولى القبض ايضا اي فلا يحتاج في توليته للحفظ
اي ان يقبضه المرتهن باذن الراهن ثم يدفعه للثالث بل كل ما يستقل
بالحفظ يستقل بالقبض والوصية اي اليا او في باب الوصية لانت
الى ايضا فصل منها فيجعل له في حرزها مقتضاها انه لا يقسم لكن سياتي
في الوصية ان اكثر من فيما اذا اختلفا في الحفظ ولم يكونا مستقسين
به انه يقسم وهو مع من الروض اقول يمكن الفرق بان يفرق
الوصية ثم قال المشرق هنا مقصور على الحفظ بثوري ضمن نصفه
ينبغي ان يكون المراد ضمان الاستقرار بان يكون الاخر طرفا في ضمان
ذلك النصف اذا تمكن من حفظه ومنع الاخر من اخذه وتركه لانه
ووجه يجب عليه الحفظ مع التمكن وفاقا لشيخنا طه ثم عرضته على
مر فتوقف هههه ضمنا مع النصف اي ضمن كل منهما جميع النصف
اي النصف الذي يقع للاخر لان احدهما متعبد بالتليم والاخر بالتسليم
واما نصفه الذي تحت يده فلا يضمنه لانه امين بالنسبة له والقرار في
النصف المضمون على الذي تلف تحت يده فان اعزم لم يرجع واذا غرم
صاحبه رجع عليه فالمراد بكونهما يضمنان مع النصف انهما يبطان
به لان كل واحد يضمن ربعه ثم يوضح اولي من يقبضه بعد ذلك
يدعى ان عبارة اولي من عبارة لان في معنومها تفصيلا وهو انه

هذا هو الذي
في النصف
الذي تحت يده
لا يضمنه

ان كان يتصرف عن نفسه لا بشرط العدالة والا بشرطت وعبارة شاملة
 لغير المراد لان الثالث يشمل القاسق بقطع النظر عن قوله لكن محله الذي يقتضي
 المهرم انه لا فرق اي محل وضعه عند القاسق في الرهن والمرهون الذين
 يتصرفان لانفسهما بان يكون كل واحد منهما ليس نائبا عن غيره اخذ من قوله
 بعد فلا بد من عدالة من يوضع المرهون عنده كولي الخ هذه الامثلة
 ما عدا المكاتب محترز قوله يتصرف لنفسه فان الولي وما بعده لا يتصرفون
 لانفسهم وقوله ومكاتب محترز قوله المتصرف التام وقوله حيث يجوز له
 ذلك اي الرهن اي اذا كان لصروف او غبطة ظاهرة فالولي لا يجوز له
 الرهن من مال موليه الم لصروف او غبطة ظاهرة وكذا يقال فيما بعده
 وان تغير حاله لو اختلف في تغير حاله صدق الثاني بل لا يمين
 قال الم ذريعي ويتبعان بخلاف على نفي العام حل بموته من ثم نقل
 انه لو مات المرهون وورثته عدول كان للرهن نقله من ايديهم
 اقوال صرحوا بذلك وعبارة غيب كالمروء وعذره ولو كانت
 اليد للمرتهن فتغير حاله او مات فلا للرهن طلب النقل سم او ضقة
 فم كلامهم ان العدل لا ينقل عن الحفظ بالغسق قال ابن الرخصة
 وهو صحيح الم ان يكون الحالم هو الذي وضعه عنده لانه نائب
 فينقل بالغسق سم وتساها فيه اي في النقل بان قال احدها
 ينقل وقال الاخر لا ينقل وفيه الضمير راجع للاخر اي الذي يوضع
 عنده فلو تساها عند عدم تغير حاله ينبغي ان لا يلتفت اليها بل ينبغي
 في يده ولو فاسقا وفيه بقرج بان الثالث لا ينقل عن الحفظ بالغسق
 اي الحاصل بصدد الوضع وهو واضح ان كان نائبهم ولم يكن احدهما رهن
 عن غيره حل ويتبيري بما ذكره لشموله للمرهن اي لما اذا كانت
 المرهون تحت يد المرتهن فان وارثه يقوم مقامه اذ مات وينقل الورث
 والراهن ويضمن له عند اخر باقيا مما وجه المولية ان عبارة
 الاصل تقتضي انه لا يجوز ان يجعله حيث يتفقان الم ان مات او تغير
 حاله بالغسق وليس كذلك بل منله العجز عن الحفظ او حدوث عداوة
 بينه وبين احدهما مستحتمل وايضا يقتضي كلام الاصل انه يجوز نقله من

يده الم ان تغير مع انه يجوز نقله باقيا مما وان لم يتغير وقول الاصل
 وان تساها مقابل لقوله حيث يتفقان فيقتضي انه خاص بموت العدل
 او فسقه مع ان وضع الحاكم الرهن عند من يراه في شامل حدوث العداوة
 او العجز عن حفظه وان تساها في والحالة هذه حل ويبسعه الراهن
 هذا قال راهن كما قال مرتين وقوله للحاجة هذا قال للحاجة مع انه
 اخبر وقوله اي عندها اشارة الى ان اللام بمعنى عند باذن مرتين
 ولا يترجمه من يده فلو حل الدين فقال الراهن رده لا بيعه لم يجب بل
 يباع في يده ثم بعد وفائه اي الدين يسلمه للمشتري برضى الراهن ان
 كان له حق الحبس او للرهن رضى المشتري ما لم يكن له حق الحبس والم يجب
 لرضاه ولا يسلم المشتري المنه احدها الى باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم لهم
 وقوله ما لم يكن له اي للرهن وهذا قيد في قوله برضى المشتري وقوله
 والاي بان له حق الحبس لم يجز الى رضاه اي المشتري بان بقي عليه بعض
 الدين باذن مرتين فان عجز عن استئذانه واستاذن الحاكم صح
 بيعه حل لكن لا يتصرف في غنمه لتعلق حق الغير به وقائد البيع
 استراحتهم من الضيقة عليه مثلا للحاجة انما قيد بما توطئة للتفصيل
 الم في الم فالراهن بيعه بالاذن مطلقا كما مر في قوله وله باذن مرتين
 ما منعناه اي عندها اشارة الى ان اللام بمعنى الوقت لا التعميل
 لصدقها بسبق الحاجة ومقارنتها و تاخرها ع ش وعرفه ولم يقل الحاجة
 لينبه على ان اللام للمهد فاندفع الاعتراض بان الاولى حذف ال
 بان حل الدين اي او اشرف الرهن على الغنا كما هو في شوبري وعبارة
 حل قوله بان حل الدين ولم يوف اي من غيره ومنه يعلم انه لا يجب على
 الراهن ان يوفى من غير المرهون وان لزم عليه تاخير كثير ويوجه بان
 ليس من اللاتقان يستمر الراهن محجورا عليه في العين المرهونة مع مطالبته
 بوف الدين من مال اخر حاله المجره وطريق المرتين في طلب التوفية من غير
 المرهون ان يفسخ الرهن لجواز من جهة ويطلب الراهن بالرهق التوفية
 في عميرة ع ش وللمرتين طلب جميع المرهون او وفادينه فلا ينبغي طلب
 البيع وفهم من طلب احدا الامرين ان للرهن ان يختار البيع والتوفية من

عن المرهون وان قدر على التوفية من غيره ولا نظر لهذا التأخير وان كان
حق المرتهن واجبا فورا لان تعلقه بعين الرهن من حيث يستغنى عنه
منه وطريقه البيع ثم قال له الحاكم هلا قال حاكم كالذي قبله
وكذا يقال فيما بعده شوبري فان اجيب عنه بان اللمعهد العاقل فيقيم
منه حاكم البلد ويرد عليه تنكيره قبله بحسب او غيره متعلقا
بالزام والبا سببه اي بسبب حبس فان اصر احداهما هذا فاعلم عند
اصر الراهن فان اصر المرتهن فلا مانع من اذن الحاكم للراهن في البيع
وصرح به غير واحد شوبري والاصرار ليس فيد بطلان يكتفي بمجرى المتناع
كما قاله جل على اى او اقام المرتهن حجة على الدين الحال في غيبة
الراهن ولو لم يجد في غيبة الراهن بيعة او لم يكن في حاكم في البلد فله
البيع بنفسه كالنظار غير حبس حقه من اعه الحاكم اى متى اعلم
بعد ثبوت الدين والرهن كالمستغنى بالراهن من البيع لدينه شوبري وقال
العلامة هو قيا من ما ياتي في الفلاس ان الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت غيبته
كونه ملكا للراهن الا ان يقال البذل عليه للمرتهن فيباغي اقراره بانه ملك
للاهن من ل وافق السبب بان الحاكم بيع ما يرى بيعة من المرهون
وغيره عند غيبة الراهن الى مسافة القدي او امتناعه لان له ولاية
على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة فان كان له نقد من حبس الدين
وعليه المرتهن وقاه منه ثم وقضى الدين من ثمنه قال م
والحاكم في بيع غير الرهن من امواله بالمصلحة ابن شوبري فقولته من
عنه ليس بغيد باذن راهن محله اذا قال المرتهن بعد اى او اطلق
فان قال بغيره لك لم يصح له ثمنه وحضرته ظاهره ولو تعدد
الراهن ولا يكتفي حضور بعضهم وهو ظم شوبري وترك النظر
عطف لازم نعم ان كان الدين موجلا ان كان له في البيع حال
صح البيع وكذا لو كان عن المرهون لا يفي بالدين والى استغنى عنه
متقدر او متعسر فليس او غيره لانه يحصر على اى ان كان اى فيقتضف
الثمنه او تنقضي كما يحتمل الزكشي جل وم ان شرطاه اى شرط
بيعه له عند المحل ل والمراد شرطاه في عقد الرهن كما في ثم وان لم
يراجع

191
يراجع الراهن هلا انكم كالذي قبله شوبري لان الاصل دوام
المحل لى الذى تضمنه الشرط ل فطعا وقوله بعد لا خلاف اليه
منها ولعل كلامهما في الخلاف مبالغة لعدم اعتداده به لظهور
دليله عنده وضعف دليله مقابلته ل لان اذ نه عنه المحذوف
اى ولا يكتفى باذن المرتهن السابق لان الخ والمراذ الاذن الذى تضمنه
الشرط الخ ومقتضاه انه لو كان ذلك بعد القبض يعتديه وليس كذلك
وهي كان لا يصح لا ياتى خلاف الامام وقرى بخلافه لانه لا بد من
مراجعة المرتهن وان اذن اذنا اخر غير الذى تضمنه الشرط بعد قبض
الثالث له اخذ امن التعليل بالامهال او البراءة ل فقول الثم قبل القبض
ليس بغيد لان اذ نه اى اذن المرتهن قبل القبض لا يصح اى وشرطها
ان يبيعه الثالث وان كان متضمنا للاذن من جهة المرتهن اى ان لا
قبل القبض اى قبض الثالث وقوله لا يصح اى لان الرهن لم يلزم
ونفعل الثالث اى من البيع وقوله لانه اى الثالث وكلمه اى الراهن في
لا المرتهن لكن يبطل بغزله اذ نه شوبري واذن المرتهن شرط
الخ ويبطل اذن المرتهن فلا بد من تحديد الاذن منه هل ولو المرتهن
انظره ل وعبارة من قوله شرطه في صحته لكن يبطل اذ نه بغزله وموته
فان حدد له لم يشترط تحديد وكيل الراهن لانه لم ينفعل وان حدد
الراهن اذنا بعد غزله لم يشترط اذن المرتهن لانزال العدل بغزله الراهن
ويكون بيع الثالث قديده ولم يغل ويكون بيع الجميع الشامل للراهن
والمرتهن كما فعل م لكونه في كلام اصحاب والا فثله الراهن والمرتهن
كما ياتى في كلامه عى وانما قدر العامل مع انه يصح تعلقه بلغظ
بيعه في قوله ولثالث بيعة لان اتيانه باللام يوم انه يجوز بيع الثالث
باقول من ثمن مثله فقد راعى العامل دفعا لفق التوكيد لانه يغيد لزوم
بيعه بثن المثل بثن مثله اى ان لم يزد راعيا هذا مما بعده
من نقد بلده اى البيع كوكيله ومنه يؤخذ عدم صحة شرط الخيار لغير
موكله ولم يعلم المبيع قبل قبض الثمن والا فثمنه ل قال قل وان لم يكن من
جنس الدين ويبطل الحاكم بخبره فان اخل بشئ منها اى من هذه

الامور الثلاثة لم يصح البيع وظاهرة وان كان نقد غير البلد انفع حال
لكن لا يضر النقص في حال لانهم يتسامحون فيه الذي فيه قليل الشيء
بنفسه لان التفاضل التسامح واجب بان لا يضره ان معناه التسامح
واما مستعناه يبتلى بالتفاضل به كثيرا وتغيره بما لعدم تغيره باللازم
سم بالمعنى وعبارته في شيء على من يما يتفاضل به الناس اي يتكلمون به
في كثير من ذلك انما يكون في الشيء اليسير وفي معنى الثالث الخاي فلا يجوز
نقد البيع بدون عند المثل لان كان الثمن الذي يبيع به يفي بالدين فيصح
مساوان كان ما باع به دون قيمته بكثير لانه حق ولا ضرر على المرتكض فيه
وانظر لم يرد في الرهن والمرتكض في المثل مع امكان سقوطه لهما
فيما كان يكون قوله بمن مثله من افعال بيع الرهن والمرتكض ايضا بان يقول
و يكون بيع الجميع له بمن مثله لان الثالث هو الموجود في كلام
المصالح ولانه جعل التوفيق اي توفيق بعبارة شيء كان او محله في بيع
الرهن اذا انقص عن الدين فان لم ينقص عنه كما لو كان المرهون بياو
مائة والدين عشرة فباعه باذن المرتكض بالعشر صح اذ لا ضرر على المرتكض
الذي هو المالك وهذا تنبيه لقوله من نقد البلد من غير نقد البلد
جاز معتمد وهذا لان الرهن ذلك سم اقول القياس ان لم ذلك
بالطريق الاولى ثم لو اراد ببيع غير جنس الدين وتحصيل الدين منه
فينبغي امتناعه الى باذن المرتكض لان من مادي ذلك الى تاحير التوفيق
فينص بالمرتكض في شيء فان زاد في الثمن اي والزيادة محرمه لانه
من الشراعي الشراكم امر ولا يحرم البيع له من الوكيل لانه يتصرف عنه
بالمصلحة كما في اقل وعش وعبارته في كل وظن كلامهم هنا هو ان
الزيادة وعلمه فلا ينافيه ما من من حرمة الشراعي في الغير لا مكان
عمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظن كلام سم انه لا فرق وهو الذي يجهل
وعليه فانما انا طوابعها تلك الاحكام مع حرمتها راحة الحق الغير يجوز
سرا على موثوق به وسلم ما له من الشهادة ان سلم منها المبيع
فما يظهر بل لو كان البيع اقل شهادة من ما له احتمال انه لا يمتنع
لزيادة ايضا واحتمل الفرق بين هذه وما قبلها والزيادة ما لا يتفاضل

شوبري

شوبري واستقرت الزيادة وكانت مما يتفاضل بمثلها وقوله قبل
لزومه بان كان من خيار المجلس والشرط للمبايع او الما ج ل ولعل المراد
باستقرار الزيادة عدم رجوع الطالب بها عنها كما في الشوبري والظاهر
ان هذا التفسير لا يصح لان الثمن جعل استقرار شرط في قوله ليس ببيع
والا انفسخ ومقتضاه انها لو لم تستقر بان رجوع الراغب بها عنه لم ينفسخ
وقد صرحوا في المثل بخلافه في قوله ولو رجوع الراغب الخ وعبارته في كل
م واستقرت الزيادة بان جزم الراغب فيها بها وهو اظهر
فليس ببيع الزائد للراغب او للمشتري حل والاف انفسخ لان من خيار
كاملة العقد وهو يمتنع عليه ان يبيع بمن المثل وهذا الشراعي به
زيادة ولو لم يعلم اي الحال في الزيادة حتى يلزم البيع وهي مستقرة
قال السبكي الاقرب عندي تبين انفسخ لان العبرة في العقود بما في
نفس الامر لكن لم ارجع به ولو اصرغت الاسواق في زمن الجار
فينبغي ان يجب عليه انفسخ كما لو طلب بزيادة من اولى ولم يذكره
ولا فرق في ذلك بين عدل الرهن وغيره من الوكيل والاوصياء وتحوم
من يتصرف لغيرهم ثم روجل وقل لان العبرة في العقود بما في
نفس الامور من بعد التمكن من بيعه اي الراغب اشتراط بيع
جديد اي من غير افتقار الى اذن جديد ان كان الخيار لهما او للمبايع
في عدم انتقال المالك من الروض شوبري والا فلا بد من اذن جديد
ففي قول على الجلال ولا يحتاج في بيعه الى اذن الرهن لعدم خروج
المبيع عن ملكه فلا ينافي ما في خيار العيب من ان المبيع اذا رد عيب
لم يبعه الوكيل الا باذن جديد لانهم فيها اخرج عن ملك الموكل
لانه قد ينفسخ اي يستقل بالفسخ فيرجع الخ بخلاف ما اذا استقل
بالمبيع من ابتدا الامر فيرجع الراغب اي قبل التمكن من البيع
له لانه بعد التمكن ينفسخ البيع فان زيدا بعد الزوم او كان
الخيار للمشتري فقط كذا قاله حل والظاهر انه لا حاجة لهذا اذا جعلنا
الزوم في كلام المتن للزوم من جهة المبيع الذي هو الثالث سوا الزوم
من جهة المشتري او لا وعل فم ان الزوم من الطرفين فاحتاج الى

زيادة هذه الصورة فلا الزيادة لكن بين البائع اي يستقبل اي يطلب
الاقالة من المشتري لبيعته للراغب بالزيادة ثم روي وقال والتمن
عنده اي الثالث مثله من ارسل المدين بدينه ليسلمه للدائن فقبال
الدائن ان تركه عندك وهو من ضمان فتلغ عند الرسول فهو من ضمان
المرسل ثم روي وانظر هذا لانكر الراهن وكذا المرهون وكذا قوله المشتري
والراهن بعده وقوله والقرار وما معنى تذكره تارة تفرغه مع رعايته
تأمل لا يقال عرف الثمن فرائض له بما بالنكرة لانا نقول اذا وصفتنا بوجه
الابتداء لقوله تعالى ولعبد مو من خير من شرك سوبرى صدق اي
المرتهن لان الاصل عدم التسليم والراد ان يصدق بحمينه على تفصيل الوديعة
ويرجع الراهن على الثالث وحق هذا الثالث ان يرجع ان كان
صادق في نفس الامر على المرتهن فاذا اظهر شي من ماله اخذ من المظايف
بحقه لانه شبيه في غرضه او على الراهن لانه الذي غرضه او يفرق بين ان
يصدق في الذم على المرتهن فيرجع عليه او يصدق في الرجوع على المرتهن
ولعل هذا وجهه فليجرب سوبرى وان كان اذن له في التسليم لتقصيره
عدم الشهاد مع عدم عود غرضه على الراهن نعم ان قال وان لم تشهد
فلا رجوع له عليه كما قرره فيحتاج في عبارة من قوله اذن له في
التسليم او صدقه في التسليم او لم يجره بالشهاد لتقصيره بترك الشهاد
فان قال له اسلمت وعلما بتسليمه او ما نوا وصدقته الراهن او
قال له لا تسلم او ادى بحضرة الراهن لم يرجع لا عتراه له في الاولين
واذ لم في الثالث لتقصيره في الرابعة فان تلف الثمن في يده
اي بلا تغريب اخذ مما بعده يرجع المشتري عليه لانه وكيل
الراهن او على الراهن لانه اقام الثالث مقامه والافهم يقع منه
عقد ولا يد له على الثمن حل وسم ولان قرار الضمان عليه او
على الراهن وجه ذلك انه بالتوكيل الحاكم المشتري شرعا الى تسليم الثمن
للعقد هذا غاية ما قيل فيه والى فالطالبة له مشكلة لانه لا يد له
عقد ولا يضمن بالتفريق روي قال السوبرى لو كان الراهن معارضا
يرجع على المعير ايضا او عليه فقط عري وعبان قال ولو خرج الراهن
المستعار

منه ما كان له من الثمن

المستعار من قبله ليه الراهن والعدل والمعير والقرار عليه لانه
غاصبا فان كان الاذن له في البيع الحاكم الخ هذا فيقول المشتري
عليه او على الراهن اي محل هذا اذا كان الثالث وكيله عن الراهن
فان كان ما دون الحاكم فيرجع المشتري في مال الراهن ولا يطالب الثالث
وهو اي الحاكم لا يضمن فكذا ان لم ولو تلف الثمن في يده اي قبل
تسليمه للمرتين والى بان تسليم المرتين ثم اعاده للثالث صار طرفا
في الضمان فيرجع المشتري عليه ايضا سوبرى وسم روي فضر الضمان
عليه اي الثالث مع كون الراهن طرفا في الضمان ايضا ثم روي
والذي قرره شيخنا الغزيري ان المراد يكون فضر الضمان عليه انه لا يرد
الطلب بين الثالث والراهن وان اقتضى اطلاق غيره اي اطلقوا
ان المشتري يرد الطلب بين الثالث والراهن اذ التلف تحت يده
والقرار على الراهن ولم يفتصلوا بين كون الثالث متقديا في التلف
اول قرره فيحتاج في ومقتضى هذا ان القول الذي يقول ان قرار
الضمان على الراهن مع كون التلف بتغريب الثالث ويمكن حمل اطلاق
على ما اذا تلف بلا تغريب سوبرى معنى الثالث لان سبب تلف
الراهن كما علمت كون اقامة الثالث مقامه وجعل نيته كنيته فاذا
قرضا فقد استعمل بالعدوان فيستعمل بالضمان حل فيما ذكره في
التفصيل المتقدم من قوله والثمن عند من ضمان الراهن الى ههنا
ومقتضاه ان المرتهن اذا باعه باذن الراهن لا يملك منه بغيره وان
كان من جنس دينه ويوجه بان فيه اتحاد القايض والتعويض تأمل وحرر
اي الراهن المالك واما في المستعير فعلى مالك المرهون وهو المعير
حل وسوبرى وعلمه موته مرهون اي التي يبايعاوه فخرج من اوجه طيبه
وتعدوا وهي واجبة ولو لغير مرهون وموته سمن فلا يجبر عليه
ولو تعدرت الموتة من الراهن لغيره او عساه ما انه الحاكم من ماله
ان راي له ماله والى فيعترض عليه او يبيع جزءا منه ولو ما نه المرتين روي
ان كان باذن الحاكم او باشهاد عند فغده والا فلاق على الجلال كنفقة

رقيق ومما يلزم للمؤمن إعادة ما انهدم من الموهون وانما لم يجب ذلك
 في الدار الموهنة لان اختيار المستاجر جبر نضره بذلك والمرتكب لا جابر
 لنضره الى إعادة الموهون على ما كان عليه هذا ما يحج في الفرق كما لا
 يخفى قوله في الامام يعاقب بنو بركي فيجبر عليه الحق المرتين اي لا حيث
 الملك لان له ترك سقي نزرعه وعارة داره والحق الله تعالى به حيثما
 يذو الروح وانما لم يلزم الموهنة عارة الدار لان ضرر المستاجر ينضم بنو
 الخيار له نزي ولا يمنع الراهن من مصاحته لامن حيث الملك ولا
 من حيث حق الله تعالى الا في ذي الروح خاصة وله حقان الرقيق وان
 كان كلبا ان لم يخف منه وكان يندل قتل الحول لان الغالب فيه
 السلامة وله قطع ساعة ان غلبت السلامة وله فلاح لوقول قال
 العلامة الشوبري ولم يغيد بالمالك كما بقعه ولعله حذف منه
 لدلالة ما سبقه مما يرد اليه قوله حفظ المالك ويبقى النظر في السقير
 الراهن هل لم ذلك بنفسه لانه من المصالح ومثله الوديع اولاد
 في ذلك من مراجعة الحاكم او المالك ولعل هذا هو الوجه فيراجع
 ولا يمنع الراهن من مصاحته ولو لكان مع غلبة السلامة وقطع ساعة كذلك
 قال عند الحاجة اليها فلو لم يمكن حاجة من الغصودون الجماعة قال
 الماوردي والرويان خبر روي قطع العروق مستقيمة والجماعة خير منه ثم
 ولا يجبر عليها اي الحق المرتين فلا ينفى وجوبها على السيد الحق الرقيق
 كما في التفقات بنو بركي وهو امانة بيد المرتين واستثنى السقير
 من هذه القاعدة تبعاً للجماعة فان مسائل ما لو حوّل المفسون رهنه
 او تحول الموهون عارية او حوّل المستقر رهنه او رهنه المفسون
 ببيع فاسد او رهنه موقوفاً بسوم او رهنه الموقوف على ما يده باقاة
 او وضع قبل قبضه او خالف على شيء ثم رهنه قبل قبضه ممن خالفه ثم الرأى
 اي من صفاته اي لا من ضمان المرتين والدلالة على المدعي عن موم
 الحديث خلاف المالك واي حنيعة فانما جعله من ضمان المرتين وانما
 سقطت تلغفه قدره من الدين عن الراهن ولو زاد فلا مطالبة بالزيادة
 كما في قول ومحل سقوط قدره من الدين عند الامام مالك اذا كان مما لا

يخفى

يخفى كالديوان ولم تتم بينة على التلف فلا يسقط بتلغفه شيء من الدين
 اي سوا تلف بتفريط او بدونه وان كان عند التفريط يضمن قيمته
 ومع صفاته لها ديند باق وقوله بجامع التوثيق الظاهر المعنى بجامع
 قوت التوثيق يعني مع بقا الدين بحاله وعند اي حنيعة يسقط
 اقل المهرين من قيمته والدين وعند مالك كذلك ان تلغى بيمينه
 والا فلا كما في قول او امتنع من رده اي بعد طلبه كما يفهم من الاختراع
 فقبل طلبه امانته والمراد برده تخليته قول وعيان من او منع من رده
 بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوط وقبل المطالبة فينوباف
 على امانته واصل فاسد كل عقد المراد بالاصل الكسر والغالب
 قال الخطم ولو قيل في هذه القاعدة كل عين لا تقدر فيها وكانت مضمونة
 بعقد صحيح كانت مضمونة بفاسد ذلك العقد وماله فلا يرد شيء
 من هذه الشئان القاذورات بعد من ربيد بان كان كل من العاقد
 ربيد الى غير تجور عليه فيشمل السفينة الممل والمعاد صدر من ربيد
 مع ربيد فلو صدر مع سقيه فلا يضمن السفينة مطلقاً كما سيأتي في قوله
 ولا يضمن اي السفينة ما قبضته من ربيد وتلف ولو باتلافه كما صرح
 به من ربيد غير امانته ومثله الصبي اي لا يضمن ما قبضته في شرط العاقد
 في اول البيع وقوله في ضمان اي مطلق الضمان وان كان المبيع في البيع
 الصحيح يضمن باليمن وفي البيع الفاسد يضمن باقصي القيم في المتقوم
 وبالمثل في الممل والمراد من هذه القاعدة التسوية في اصل الضمان لا
 في الاصل لانه من فلا يرد ان الولي لو استاجر موليد فاسداً تكون الاجرة عليه
 وفي الصحيح على موليد ولا في العذر فلا يرد كون صحيح البيع مفسوناً
 باليمن وفاسده بالبدل والقرض بمثل المتقوم الصوري وفاسده بالقيمة
 وهو القرض والجاراة والمساواة بالسمي وفاسده بالجاراة المثل وهو
 لانه اقتضى صحاحته الخ المقام للتفريط كما لا يخفى ففاسده اولى
 لان الصحيح فذاذته فيه الشارع والمالك والفاسد لم ياذن فيه الشارع
 بل فيه التمرى عليه سيحاج في فاسده كذلك اي يقتضي عدم الضمان
 لانه اولى لان تعليله بقوله لان واصح الخ لا يغيد الا ذلك وعارة عيش
 على من وقوله ففاسده كذلك قال سم ولم يقل اولى لان الفاسد ليس

في امره امانة وشكك الصبي
 اي لا يضمن ما قبضه ولو
 بالامانة صح

اولى بعدم الضمان بل بالضمان ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف
وليس القاسد اولى به بل حقيقة ان يكون اولى بالضمان لا يتحقق
وضوح البعد على مال الغير بلا حقد فكان اشبه بالغصب فيكون قياس
القاسد على الصحيح في عدم الضمان قياسا دون لان واضع البعد
جواب عما يقال الصحيح لا يضمن لان فدية كل من الشارع والمالك
واما القاسد فانه ياذن فدية الشارع فكان قياسا سبب الضمان لغير الشارع
عنه فاجاب بان واضع البعد لما كان ياذن المالك لم يترتب عليه الضمان
وقوله ولم يلتزم بالعقد ضمانا لكونه صحيحا غير مضمون فقول ولا يلزم
بالتزم بالعقد اي القاسد وخرج بزبادي من ريبه اعترض بعضهم
التعدي بالبريد بانه لا حاجة اليه لان عقد فدية باطل لا يخلو
ركنه لا قاسد والكلام في القاسد واقول هذا لا يعارض ليس
بشي لان القاسد والباطل عندنا سواءا لو انما استثنى وهو اربعة
التم والعارية والخلع والتأبى بالنسبة لاحكام مخصوصة
فالتعدي في غاية الصحة والاحتياج اليه فليشمل ما لم
لو صدر الخ ما اولى مصدرية ولو زائدة والثانية واقعة
على عقد اي وخرج صيد ورعقد لا يقتضي الخ وصنيعه يقتضي
ان قوله من ريبه قيد في الشق الثاني فقط وهو قوله وعدمه
لانه لم يذكر محترزا في الاول بل في الثاني وهو متعين لان البيع الصادر
من ريبه اذا كان مضمنا يكون الصادر من غيره مضمنا بالاولى
ما لا يقتضي صحة الضمان كالرهن والهبه فانه مضمون اي
متعلقه وهو المعبوض فبذ على القايض الرصيد بقول الاصحاب
اي في قولهم الاصل ان قاسد كل عقد صحيح قال بعضهم من لا يملك
بالاصل الضابط وحمله المص على الغالب فلا يظهر كون كلام الاصحاب
مستند له على انه قد يخرج عن ذلك اجاب بان ريبه عن
خروج هذه المسائل بان المراد الضمان وعدمه في المال الذي وقع
عليه العقد واما في القراض والمساواة في القراض والتمرة التي في الحاقا
غير مضمون وكذا مال التركة لا ضمان فيه وضمان الموهون والمكسبي
المفوض بين لعارض الغالب لا من حيث الفساد والصحة فلم تدخل

قوله وهو متعين
ليس مضمنا للصحة
لرخصه على المصلحة الاولى
ايضا فما اذا كان
القايض غير ريبه
والمقبض ريبه
تاملا

حتى

حتى يخرج ٥٥ في اي قال الكلام في الاعيان المعبوضة التي لا تقدر
بها كما يوجد من قول النكاح المعبوض الخ واما عمل العامل فليس مضمنا
مقبوضة حتى يرد ومن لم يرد كرمي منها ج لفظ اصل فمضى الاول
اي فمضى من الاول وهو قوله في ضمان اي اذا كان صحيحا يقتضي
الضمان ففاسده اولى وقد يقتضي صحة الضمان وقاسده لا يقتضي
يقتضيه كالمسائل التي ذكرها ومنه ايضا ما لو عرض العبد المملوك
على المالك ان ياتي فامتنع من قبضه الي ان انقضت المدة فسقط الاجرم في
الاجارة الصحيحة ولو كانت فاسدة لم تستقر به من هو قاض فاسد فمضى
يقتضي ضمان عمل العامل بالرجوع المصروط وقاسده المذكور يقتضي
عدمه ولا يستحق العامل اجرة مع انه يستحق في الصحيح فخرج
الرجوع ولو قال ولا يستحق العامل شيئا كان اوضح فتأمل وقد
يقال هل اصدق قوله ولا يستحق العامل الخ من احدهما استغنا
بذكره في الاخر والراد بقوله ولا يستحق العامل اجرة اي وان جعل
الفساد على المعتمد لانه عمل غير طامع كما في ع ش ومن الثاني اي وما
يجزم من الثاني وهو قوله وعدمه الذي حذفه المص الكفا بذكر
مقابله كما في قوله تعالى سريلا بيل تغيب المراه والبرده يتوهم فانه
لا يضمن كل من الشريكين اي لان المصلحة في العمل معقولة بين الشريكين فاذا
صاح عقد التركة لم يقع بينهما تقصير ولا يبعدان مقصود بخلافهما عند
الفساد فانما لما قصر انما ومقتضى ذلك التمسيد عليها في حيث الاجرم في
القاسد تغليب او زجر اعنه ايعا ي شوي فله الاجرة اي اجرة عدم
ويضمنه مع قاسدها اي فيضمن كل اجرة مثل عمل الاخر ان اتفقت
عليه فلو اتفقتا وادعى احدهما العمل صدق المالك لان الاصل عدم الاصل
العمارة ولو اتفقتا في قدر الاجرة صدق القارم حيث ادعى قدره لا نقاع ش
عليه فللمالك يضمنه اي المرهون والمستاجر وان كان الزجر على
المستد اي اذا كان الاخذ منه بجهل فدية والاقرار الضمان على من هو
تحت يده لا على المستد شوي بشرط كونه مبيعا اي بان قال
ر هفتك هذا بشرط اني او على اني ان لم اوف عند الحول وتاقيتم بطل

قوله اي الاصل واما
عليه في حال التقاضي
مضمون على الاحتمال

لانه يشترط فيه ما في البيع كإمارة ومتقضا ان لو قال رهنك هذا
 الى حامل الدين لم يبيع كما قاله لان مقتضى انه ينفك عند الحلول
 وان لم يوف الدين فتأمل قاله ومن تزوج هذه القاعدة اي قوله
 وفاسد كل عقد كصحة ما ذكره بقوله بشرط كونه مبيعا له ان قوله
 وهو قوله امانة مفرغ على قوله وعدمه فكان المتاسبا لبيان
 بالغا بان يقول هو امانة وقوله وبعدة مضمون على قوله في ضمان
 على اللغ والنشر المتوشح ثم قال ومن ذلك اي من تزوج هذه القاعدة
 ما لورهنه ارضا واذا ناله في غرضها بعد شهر حتى قبل الشهر امانة
 حكم الرهن وبعدة عارية مضمونة بحكم العارية لان القبض وقع عن
 الجهتين جميعا فان لم يضمن مستغبرا بعد الشهر اي قبل الحول وكذا
 بعده الى مضي زمن يمكن فيه قبضه قال بحكم الشهر الفاسد
 نعم حكم الرهن كشيء لانه لو لم يضمن بعد الحول لم يبق فيه القبض
 وتلف فانه لا يضمن لانه لان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل
 لان القبض بقدر فيه في زمن من عقيب انقضاء الرهن من غير
 فاصل بينهما ثم قد ورد في قول من اعتمد شيخنا كلام الركني ونظر في
 ع من على م بان القبض الاول وقع عنهما فان قال رهنك هذا
 عن صفة هذا بيان محتمل لقوله بشرط كونه امانة وعبارة مضمون
 وضم بقوله بشرط ان ما لو قال رهنك هذا قال السبكي
 في الرهن ان الاوجه فساد الرهن ايضا لانه موقت معنى اذ المعنى
 رهنك بشرط ان يكون مبيعا عند انقضاء الوفا شوبري لانه
 لم بشرط فيه شيئا ان يقول كيف يقال لم بشرط فيه شيئا ومعنى
 العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انقضاء
 الوفا لا يقال صورة المسئلة ان يترأخ هذا القول عن صيغة الرهن
 لان يقول ذلك بدعي الصحة لا يجتمع الى التبيين عليه ويكون قول
 السبكي ممنوع ان معناه ذلك ويكون قد عطف جملة مستقلة على
 صيغة الرهن فلم يترأخ بها كما لو قال طلقك وعليك الف حيث
 يقع رجعيها ولا يترأخ بها الا لف نعم ان اراد الشرط ذلك في الرهن

العبارة لعل السبكي
 في الرهن لا معنى له شوبري

اجته

اجته المطلق كما في نظيره المذكور به جروقه فقول لا الرهن ض
 والمعتمد عدم صحة الرهن ايضا لانه موقت معنى فانه
 التفصيل الذي في الوديعة عارية هناك متنا وشرا وعلق
 في تلفها مطالعا اي من غير ذكر سبب او بسبب خفي كسرقة او ظاهرا
 كحريق عرف دون عموم فان عرف عموم ولم يسم فلا يحل وان جهل
 السبب الظاهر طولب ببينة بوجوده ثم يحلف انما تلفت به
 والمراذى بقولنا انه يصدر في يمينه والا فالتعدي كالتعدي
 اي والحق ان المراد بتقديره انه لا يضمن بل قلنا انه يضمن بالبدل
 فلا يصح لان المتعدي كالتعدي يضمن فيلزم عليه مساواة المتعدي
 لغيره يوخذ من هذا مع كلام المتن قاعدة وهي ان كل واضع يد
 متواك ان امينا او ضامنا يصدر في دعوى التلف بيمينه واما
 دعوى الرد فيقتصر فيها بين الضامن ولا يصدر في الرد بالينة من
 غير استيفاء بين الامين فتصدق بيمينه الا المستاجر والمرتب
 قال عمر بن الخطاب ليس من المستاجر الدلال والصباغ والخياط والطبايع
 لانهم احرار المستاحرون لما في ابدانهم فتصدق في دعوى الرد بالينة
 قاله قال عمر بن الخطاب بعد قول المتن والرد بالعيب على الفور
 كل يد ضامنة يجب على ربهما اي اليد مونة الرد بطلان امانة
 اي فان مونة الرد على المالك كالتعدي بيمينه في
 ذلك اي في دعوى التلف اي لاجل الانتقال من العين الى القيمة
 والاف هو بيمينه باقصى القيم شيئا لانه تبينه لغرض نفسه وقد
 قالوا كل امين ادعى الرد على هذا التمس منه صدق بيمينه الى المرفق
 والمستاجر لان كلامهما يقتضي لغرض نفسه ل قال شيخنا في هذه
 العلة تأتي في دعوى التلف والفرق الواضح بينهما ان التلف غالبا
 لا يتعلق باختياره ولا يمكن من اقامة البينة عليه فيعذر بخلاف
 الرد فانه يتعلق باختياره بخلافه ولا تقدر فيه البينة كالمستجير
 هو ليس بأمين بل هو ضامن من وفاء من ادعى وانما مثله المستاجر لان
 كلامهما فلا فلو عبر بالمستاجر بدل المستجير لكان اولى ولو وصي

الفرق

قوله من غير ان
الراهن لا حاجة
اليه اذ الكلام في
وجوب المهر وهو
يجب مطلقا فكان
الاولى اسقاطه
تامر

المرتين اي الذكر الواقع المهرهنة الا انني الواقعة من غير اذن
الراهن اي المالك فدخل المهر وحيز المستعير قل لزومه مهر اي مهر
نبي ان كانت نبي او مهر بمران كانت بمران وارتش بكارة ان لم ياذن له
في الوطى والام بحسب الارش سنوبري وعبارة ع ش على م قوله
لزومه مهر قال شيخنا نري وجباني بمر مبرو وبيته ارش البكان
مع عدم الاذن لان مع كلام وجوده لان سببا وجوبه الاتلاف
وانما سقت الزه بالاذن وهذا هو المعتمد كان الكرهيا وحل
ندخل تحت يده بذلك فلا يصير به نوبة عليه لو تلفت بعد ذلك
بغير الوطى اما لو تلفت به بنصين ولو اختلف الواطى والامة
في الاكراه وعدمه هل تصدق الامة او الواطى فيه نظر
وتمثل الاول لان الاصل وجوب المهر في وطى الامة الغير والاقراب
الثاني لان الاصل عدم الاكراه وعدم لزوم المهر ذمة الواطى ع من علم
او جهلت التعريم انظر هل يقتضي جهلها التعريم بما ياتي في المهرين
في قوله كان جعل تعريمه واذن له فيه الراهن الى فيقال هتوا ذن
لما السيد في تكميل المرتين من وطى او قربا عهدا بالاسلام
او ثبات بعيدة عن العلماء شيخنا وفي سنوبري ما نصه قوله
او التعريم وظم اطلاقهم وجوب مهر الجاهلة وتقييد حمل الواطى
بما ياتي انها تخالفه في ذلك ويمكن انها مفقودة في التفضيل الى الحق
وهذه فوه للعلم به منه ويمكن الفرق بان من شات النسا
جعل مثل ذلك مطلقا والذي يخبر الاول ابعاب ولا يقبل اي
حيث كان لا يخفى على من له بان كان من العلماء حل بخرم الوطى
اي ان لم ياذن له الراهن ولا تشا بعيدا عن العلماء ولا قربا عهدا به
بالاسلام اخذ من قوله والابان كان وطى الخه ع ش غير نسبي
انما ذكره بعد قوله رقيق لانه قد يكون رقيقا وهو نسبي كان
نزوج صريحا او وطى امة غيره بشبهة كان منها حليلية او جعل
تخبره اي طى ان الارتهان يبيع الوطى اي ان كان من جعل ذلك
ولو ظهر ازوجه الرقيقة فالولد رقيق حل كان جعل ترحمة
وكل

نظرا لوجه الامة
قوله بان كان وطى
بشبهة ص

وكل من جعل ذلك بان لم يكن مشتقلا بالعلم فان كان مشتقلا به فلا يقدر
ولا يعتد بما نقل عن عطاء من ابا حنة الجوارى لوطى ياذن السيد لانهم
مكذوب غنه ع ش واذن له اي وكان من يفتي عليه ذلك وكوشاء
بين العلماء اياي لان التعريم مع الاذن قد يخفى حيث كان مثله يخفى عليه
ذلك وان كان من المسلمين بالاصالة المتألفين لنا لان مثله يخفى على عطاء
وطا ووسن وحيث وجد الاذن لا يضمن ارش البكارة لان اتلاف ياذن
حل واعتمده ع ش على م او قربا اسلامه سوا تشا ياتي اظهر القل
المسلمين او خدم من دار الخب ع ش على م او تشا بعيدا عن العلماء اي
بذلك الحكم ويظهر ضبط البعد بمسافة القصر سنوبري حل وعليه حقيقة
الولد اي وقت الولادة وان كان من يعتق على الراهن بان كان المرتكض
ابنه فيكون الولد ابن ابنة خلاف المرتكض وان تبعه الغنم ولو ملكها
المرتكض بعد لم يضره ولد له لان كان ابا للراهن ولو ادعى المرتكض الوطى
انه تزوجها من الراهن واشترها منه او اتهمها منه وقبضها فانكر الراهن
صدق بيمينه والولد رقيق فان رد عليه اليمين او ملكها بعد صار
ام ولد والولد حر قل وثم م ولو اتلف م رهون اي كذا او بعضا
من اجني او الراهن او المرتين فبدل م رهون ولو زاد اعلى قيمته كان قطعه
ذكره وانما ياه فان فعل ذلك وهو باق كان رهونا معه ويكون البديل
رهنا ولو في ذمة الراهن او المرتين اذا كان هو المتلف وفائدة رهونه
في ذمة المرتين منع الزمان المطالبة بما في ذمته فيقدم به على العزما
في حالومات الراهن ولم يخلف المذلل القدر بل واعلى مونة بخره
والحالة هذه حل وقوله او الراهن الخ وبه يلغز فيقال تشا يخفى انني
مالم فوجبا عليه عزم بدله والمراد بقوله ولو اتلف م رهون اي اتلاف
مضمنا خرج ما لو تلف بنفسه او اتلف دفعا لصيله فلا بد له بل يغوث
الرهون ع ش بغير عقد بخلاف بدل الموقوف اذا اتلف فان
الح ع ش انه لا بد من انشاء الوقف فقيم والفرق ان القيمة يصح ان
تكون رهنا ولا يصح ان تكون وقفا من المرتين او التثا لث
اي او الراهن ولو قال وجعل بيد من كان الاصل بيده ليحمل الراهن

لا يظهر ذلك بالنسبة لمسلمة المرقن
هنا

غنى كذلك فراجعهم قل على الخلال وولد اى حدث بعد العقد
اخذ امتا قوله بخلاف رهن المالك الخ وبيع ولو موهونا حالة الرهن
وصوف وان لم يبلغ او ان الجزولين ولو فى الضرع وقت الرهن ولو كان
بيضة فوخت ولو بلا اذن او بدرا فمعه كذلك فثبت فى الغرض والامان
رهن وقال الامام ابو حنيفة يسه الرهن الى الزيادة المتصلة
كما لمصلحة وقال الامام مالك يسه الرهن الى ان كانت من جنس الاصل
كولد جارية بخلاف ثمرة شجرة قل لا يتفاضل اى عدم احكام
المتصلة كما فى قوله والشورى وهو قوله بعد فلا يسه الرهن
ولو اقره بعده كان اولى فتمام كما لا يجازى اى فى انه لا يسه
حق المتاجر الى زوال العيان المتصلة بشورى ودخل فى رهن
حامل حمله ولو اختلف الراهن والمشتري فى الحمل وعدمه فيبقى تصديق
الراهن لان الاصل عدم الحمل عند الراهن فيكون زيادة متصلة
مع شى على م ر بناء على ان الحمل يعلم اى يتعامل معاملة المعلوم
فصاح دعواه فى عقد الرهن ولو بيننا على انه لا يعلم لم يدخل لانه لا
يباع رهن ما لم يعلم بناء على ذلك انظر وجه هذا البناء
علل بهذه العلة للدخول وعلل بها عدمه والعلة الواحدة
لمنتج التفضيل ان يقال فوله او بناء على ان الحمل يعلم اى
مع وجوده فكان اذ ارضها وقوله ثانيا بناء على ذلك اى مع عدم
وجوده حال العقد فكان اذا غرس رهن وقيل وجه البناء عدم
التمتع ان الحمل عنده بمنزلة الزيادة المتصلة فمنما يقال يسه
كالزيادة المتصلة فقال التمسك بنا على ذلك ولو بيننا على مقابلة
اقتيل بالتمتع لانه كان كالزيادة المتصلة الحادثة بعد الرهن وعجازه
بعضهم قوله لا يتبعها الخ لما كان الحمل الحادى يتوهم انه زيادة متصلة
كالسمن الحادى فيكون رهنه دفعه بقوله بناء على ذلك اى على ان الحمل
يعلم وهذا غير مقنوم لعدم وجوده فيكون كالزيادة المتصلة
التي تؤجد بعد الرهن واذا قلنا لا يعلم يكون رهنه كالزيادة
المتصلة الحادثة بعد الرهن تدر ويتقدر بيعها حاملا فى

واما قولنا ان الرهن لا يسه الرهن لانه لا يعلم
واما قولنا ان الرهن لا يسه الرهن لانه لا يعلم

سكننا

سكننا ان التقدر مخصوص بما اذا كان الحمل لغير الراهن بان
كان موصى به وحي فلا يتاقي المسمى ركن الا فى كل اى لا نسب
المستدر كمنع ومن فيما اذا كان الحمل للراهن وعجازه عن قوله
ويتقدر بيعها حاملا هذا ان تعلق به حقا ثالث بوضعية او حجر
فليس او تعلق الدين برقبة المدة وانه كالجانية والمفارقة للرهن او
مخوها فان لم يتعلق به او بها شى من ذلك الزم الراهن بالبيع وتوفية
الدين ثم بعد البيع ان تساوى الدين والتمن فذاك وان فضل من التمن
شى اخذه المالك وان نقص طولب بالباقي ه رى ومثله لان
استثنى الحمل اى فى عقد البيع كان يقول بعثك هذه الحمل او قوله
متقدر لانه لا يجوز افراده بالعقد فلا يستثنى كاعضاء الحيوان
وضرع به ما لو رهن تخلفه فالتعلق فانه يبيع بيعها واستثناء
الثمن لكن نص الامم وهو المعتمد وهو استدراك على قوله بتقدر
بيعها حاملا المفيد انه يمتنع بيعها مطلقا فلا وجه لتوقفه
كان له ذلك قال حرم ومن هنا وقوله بغير المدين على بيعها اذ المدين
عنده غيرها يستشكل الاستوى ما من الرهن حمله على ما اذا انة
تعلق بالحمل حقا ثالث ه رى ولو حنى مرهون على اجنبى على
نفس او غيرها ولم يامر السيد وهو غير مميز او اعجز معتقد وجوب
طاعته سيده ولا كان السيد هو الجاني حتى يبيع عليه فخاص فى عدم
اودية فى خطاء ولا يتعلق برقبة العبد ضمان على الاصح فى الروضة
كصلها وقد يقال لا حاجة لهذا استثناء لان كلام المصنف حيث اورد
على عين مرهونة حقان بقرينة قوله قدم به وحيث كان السيد
هو الجاني لم يتعلق حقا الجانية بالعين المرهونة سم رى ولا يقبل
قوله السيد ان امره اى غير مميز بان يبيعه فى حق الجاني عليه
قوله المذكور يتضمن قطع حقه اى الجاني عليه عند الرقبة بل يتبع فى
الجانية وعلى السيد قيمته ليكون رهنه لا قراره بامر الجانية
فالمرحى فلو اختلف المدين والسيد بان المالك السيد الامر او غير به
وانكر كون المامور غير مميز او كونه يعتقد وجوب الطاعة وكما بينتم

وامكن ذلك اما لطلو المدة بين الجنابة والمنازعة بحيث يمكن حصول
 التمييز او زوال العجة او حصول حالة تشبه ما ادعاه السيد صدق السيد
 لان الاصل يتعلق بجنابة العبد برقبته ولم يوجد سقوط كما في ع من عام
 على اجنبى يمكن ان يراد به ما يشمل الميراث ويكون المراد بقوله
 قدم به على الميراث اى قدم به بين الجنابة على دين الرهن او يقال
 الميراث من جهتنا من حيث الجنابة اجنبى ومن حيث الرهن غير
 اجنبى فلا تفتت في العبارة بتوثيرى وفي ع من المراد بالاجنبى غير
 السيد وعنده اى غير المرهون عند شخص اخر بقى بينة قول المص وان
 قتل مرهون الخدع ش على م لان حقه متعين في الرقبة بدليل
 انه لو مات سقط حقه دل وغيره دون التعلق كما في ما بعده
 للاختصار هنا في التبيين البقى فان اقتضى قد علم من اقتضاه
 على القصاص والبيع انه سقط حقه المحض عليه بعقوا وقد علم
 يبطل الرهن س ل المستحق بدل من الفاعل المستتر العاقل على
 معلوم من المقام وليس من بان حذف الفاعل لانه لا يجوز في مثل هذا
 ع في وانما عبرنا المستحق دون المجنبى عليه لعمومه لان المستحق اعلم
 من ان يكون المجنبى عليه فيما اذا كانت الجنابة على الكل اى الحقة
 اشار به الى تقدير مضاف وان اللام للتعليل لا للتعدي فانه
 الرهن اى كلا او بعضاى انفسه عقده وليس المراد به المرهون
 لئلا يلزم عليه تعليل الشئ بنفسه في قوله لغوات محله وقوله فيما
 اقتضى منه من النفس او غيرها وقوله او بيع اى كلفه او بعضه فيقول
 في كلفه او بعضه دل فيما اقتضى فيه او بيع احترار عن غيره
 فلو كانت الجنابة فظلم بدخول طعته يده بطل الرهن بالنسبة ليد
 دون باقية ولو كان الارش قدر بعض قيمته فقط ببيع منه بقدر
 وبقي باقية رهنا فان تقدير بيع بعضه او نقص بالتعيين ببيع
 الكل وبقي الفاضل عن الارش رهنا هم م رسم نعم ان وجبت
 قيمته الخ صوفى هذه انه غصبها من عند الميراث وجنبى عندا عند
 الغاصب او كان مقصوبا عنده اى الميراث ثم رهنه عنده وجنبى
 جنابة

العرفان او اراد به انما اذا كانا

جنابة عمدت وجب عليه قضاها بخلاف ما لو اوجبت الجنابة ما لا فان
 الغاصب الذى هو الميراث يلزم فداؤه وهو باق على رهنه كما هو
 بتوثيرى وهذا استدراك على قوله فان الرهن بالنسبة للقصاص واما
 بالنسبة لوجوب المال فيبقى بين الرهن بحاله عند الميراث وبغدية الفاعل
 باقل الامرين من قيمته وارش الجنابة كما سيذكره المتن بقوله ولو جنبى
 مقصوب فتعلق برقبته مال فداه الغاصب باقل الامرين من قيمته والمال
 شتخاوس ل كان كان تحت يد غاصب اى او مستغيرا او مستر بشرا فاسد
 من فلو عاد المبيع الى ملك الراهن اى عاد بعد البيع في الجنابة بسبب
 اخر غير ما يتعلق بعقد البيع الكائن لاجل الجنابة كان عادلا بشر او ارش
 او وصيته او غيرها فان عادله بفسخ او رد يعيب او اقاله بتبين بقاء
 حق المجنبى عليه اى متعلقا برقبته الجاني وذلك لان الثمن قد رجع
 الى المشتري فترجع حق المجنبى عليه متعلقا برقبته كما كان قبل البيع
 والظن انه يعود من هذا ايضا وان كان المجنبى عليه مقدما به وكان الاول
 ان يقدم هذا على الاستدراك من غير تغريب لم يكن رهنا
 اى فالزائل العائد هنا كالذى لم يعد فاقضى منه المستحق واهو
 السيد في غير النفس والوارث فيها فان لم يقتض لا يغوث وفي هذا
 حذف الفاعل في غير موضع وكان الاول استقضاء الفاعل المستحق
 ويجعل اقتضى مبنيا للمفصول ذكره شتخاوس م وفيه نظر دل واحاب
 شتخاوس ف بان الفاعل ضمير عائد على معلوم من المقام والمستحق
 بدل منه وعبارة ع ش على م وقد يحا ب بان هذا ليس من
 الحذف في شئ بل الفاعل مستر يعود على المستحق المعلوم من السياق
 وذلك نحو قوله تعالى حتى توارثا بالجاب هـ فيقول الرهن
 لذلك اى لغوات محله دل لان وخذت سببا وجوب مال معلوف
 على مقدر والتقدير اوجنبى على سيده ووجد سببا فود الخ لان
 وجد الخ وهو في المعنى معطوف على فاقضى لانه يلزمه وجوب
 سبب القود وهذا قال لان لم يقتض او يقول فان لم يقتض فلا
 يغوث مع انه واضح واهم واجاب ج في بانه لو قال ذلك
 لتوهم ان الكلام في العمد فقط والجنابة على اجنبى في بعض

مد

النسخ وهي الرجوع اليها على غير اجنبي بزيادة غير وهو اصلاح ليس هو
 لان معنى قوله فلا يغوث الرهن اي بعد وجود السبب وانما يغوث
 بالبيع الا ان يقال في التقيد بالاجنبي نظرا من حيث ان غيره كذلك تامل
 وايضا فيه مخالفة لكلام الاصل لانه فرضه في الجنابة على السيد واهله
 ان سبب الغصاص بخالف سبب المال فيغوث الرهن بغيره وليس مراد
 بل انما يغوث فيهما بالغصاص والبيع فيلزم على هذا التوجيه هذه
 الى نظار وعلى الرجوع اليها يلزم واحد منها يتوهم لكن يرد عليه
 لا حاجة اليه اي الى قوله والجنابة على غير اجنبي وهو السيد وعنده
 لانه موضوع المسئلة الا ان يقال هو بيان للواقع وفي قال على الجلال
 فتقوله والجنابة على غير اجنبي متعين خلافا لما في بعض النسخ من استقام
 لفظ غير لكن تعنيده وجود السبب بالمال غير مناسبا لوجود سبب
 الغصاص كذلك اذ لا يغوث الا ان اقتضى بالفعل وقد يقال انما قيد
 بالمال لانه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يغوث بوجود العوات
 في الغصاص دون المال فتأمل فلا يغوث الرهن لان السيد لا يشبه
 له على عبده مال ابتدأ في ذمته ولا متعلقا برقبته بخلاف الدوام
 كما لو جنى غيره على طرف مورثه او مكاتبه ثم مات المورث او عجز
 المكاتب فان المال يثبت للسيد ويبعه فيه من وقال على الجلال
 وسم لان مقتضى الدوام في الدوام ما لم يحتمل في الابتداء قال سمي
 ويقدم على المرتبة به ويغوث الرهن مرهون ليس هذا بيان
 لكون الفاعل محذوفا اذ لا يصح حذفه كما هو معلوم بل هو تفسير للغير
 المستكن في الفعل وكان عليه ان ياتي بآي التفسيرية فيقول وان قتل
 اي مرهون فان الرهائن فان عفى السيد مجانا اي بلا مال بطل
 الرهن في القتل فقط وبقي رهن القاتل قال وان وجب مال
 من هذا تعلم ان كون المال يثبت للسيد هنا على عبده مستغنى لاجل
 حق المرتبة ولو عفى عن مال صحيح بلا اشكال عميرة وعيان الشوري
 قوله وان وجب مال الوجوب هذا الرعاية حق الغير وان استلزم
 وجوب شيء للسيد على عبده والمال متعلق برقبته القاتل اي

هذا هو الحق
 لان معنى قوله
 فان عفى السيد
 مجانا اي بلا مال
 بطل الرهن في القتل
 فقط وبقي رهن القاتل
 قال وان وجب مال
 من هذا تعلم ان كون
 المال يثبت للسيد هنا
 على عبده مستغنى لاجل
 حق المرتبة ولو عفى
 عن مال صحيح بلا
 اشكال عميرة وعيان
 الشوري قوله وان وجب
 مال الوجوب هذا الرعاية
 حق الغير وان استلزم
 وجوب شيء للسيد على
 عبده والمال متعلق
 برقبته القاتل اي

الحق

الحق مرتين القتل لان السيد لو اتلف المرهون لغرم قيمته الحق
 المرتبة فتعلقه بعبده اولى فيباع اي ان لم يتفق الراهن
 والمرتهن على نقله اخذ من كلامه بعد ان لم ترد قيمته الا بان
 ساوت او نقصت وصرح كلامه انه اذا لم ترد قيمته على الواجب
 يباع جميعه وان زاد الثمن على الواجب وان لم يصير رهنه الا بمقدار
 الواجب من الثمن لا الجميع متوهم اي والزائد على الواجب يستوفى
 به مرتبة القتال وضمنه ان لم يزد الا يقال يغني عنه قوله ان لم
 ترد قيمته الا لان نقول لا تلازم بين الثمن والقيمة فقد تكون
 قيمة مائة ويشترى بها عشرة مثالا رهن اي من
 غير انما عقد متوهم والا فقد رالوا حيا اي بان زاد ثمنه على
 الواجب هذا مراده واما محتمل قوله ان لم ترد قيمته فقد ذكره بعد
 بقوله فان زادت الخ ولولم يذكره محتمل بعد لكان داخل في عبارة
 المذكورة المذكورة وكان احضر لانه يصير نفسه مرهونا رهنه
 معطوف على قوله فيباع او على وعنه رهن اي لانه يقول رهنه عند
 مرتبة القتل وهذا رد على الفرض وبعبارة اصله مع ثم ر وقيل
 يصير نفسه رهنه ولا يباع اذ لا فائدة في البيع حيث كان الواجب
 اكثر من قيمته او مثله ورد بان حق المرتبة في ماله لا في عينه
 وبانه قد يرغب الخ قال ومحل الخلاف عند طلب الراهن البيع
 ومرتبة القتل النقل فالمجاب الراهن قطع اذ لا حق للمرتبة في
 عينه لان حق المرتبة علمة لقوله فيباع وقوله في ماله اي
 قيمته وقوله لا في عينه علمة لقوله لا انه يصير الخ وقوله ولانه قد
 يرغب فيه تعليل لكل منهما او لمجموعهما ولانه قد يرغب فيه اي
 في القتال وقوله مرتبة القتال هلاك قال مرتبة لان العمل للاضرار
 وانظر مكمة الخ ظاهر وكون الضمير ربما يتوهم عوده على مرتبة
 القتل بعيد من السياق وكذا يقال في قوله لا في عينه لانه
 القاتل وحكم ثمنه ما مر من انه رهنه ان لم يزد على الواجب
 والمقدار الواجب منه او نقص به اي نفى البعض بالبيع

هذا هو الحق
 لان معنى قوله
 فان عفى السيد
 مجانا اي بلا مال
 بطل الرهن في القتل
 فقط وبقي رهن القاتل
 قال وان وجب مال
 من هذا تعلم ان كون
 المال يثبت للسيد هنا
 على عبده مستغنى لاجل
 حق المرتبة ولو عفى
 عن مال صحيح بلا
 اشكال عميرة وعيان
 الشوري قوله وان وجب
 مال الوجوب هذا الرعاية
 حق الغير وان استلزم
 وجوب شيء للسيد على
 عبده والمال متعلق
 برقبته القاتل اي

بعدى نقص عن قيمته في الجملة مثلا اذا كانت قيمة الكلا عشرين فقيمة
 النصف في الجملة عشرة ولو بيع النصف وحده لم يربح فيه الا خمسة
 مثلا وصار الزائد اى من ثمن الكلا رهنا عند مرتين القتال اى من
 غير انشاء عقد بيع وصار نذر الواجب من ثمن الكلا رهنا عند مرتين
 القتل من غير انشاء عقد ولو اتفق الراهن ان يقتيد بقوله فيبيع
 وانظر المحكم عند اختلاف وكتب عليه ايضاً هذا راجع لجميع ما سبق
 اى حتى لما اراد ان قيمته على الواجب لان المراد بالنقل الذى اتفقا عليه
 نقل كله فيما اذا لم تزد قيمته على الواجب ونقل بعضه الذى هو بقدر
 الواجب فيما اذا زادت قيمته على الواجب سمى على النقل اى لكلا
 بعضه اى ان يجعل القتال رهنا بدين القليل وحق لا بد من عقد
 الرهن ولا يكون رهنا بمجرد الاتفاق وحل فعل اى فسخ عقد رهن
 القتال وجعل رهنا على دين القليل والى جعل عوض مكان عين رهن
 رهونة من غير فسخ عقد الرهن غير صحيح حل فنقل الشفان
 الى عقد ولا ينظر لتوقع الزيادة لان اصل عددها مرقوله
 طلبه البيع اى بيع القتال وقوله ثم قال الا ان وجب عن
 مقتضى التوجيه المذكور بان مرتين القتال لم يثبت له حق غرض
 عدم الزيادة حتى يراعى خلاف مرتين القتل نظير ما ياتي من ان
 الوارث لو طلب اخذ التركة بالقيمة والغريم ببيعها رجا الزيادة به
 بحاجب الوارث حل انه ليس لمرتين القتال ان يبل ينقل كما قاله
 من ولا ينظر لاحتمال وجود الراغب الذى اشار اليه الراغب لان الاصل
 عدمه كما ذكره هناك نعم ان وجد الراغب بالفعل اجيب مرتين القتال
 القتال عند شخص فالترفى من مقتضى التقييد بشخص كما ياتي
 فيكون قوله عند شخص راجعا للثانية فقط كما تبين عليه بعد ويدر
 عليه اعادة الباقي قوله او بدينين وبهذا يحاجب عن توقف الثبوت
 الا ان كانت الوسيقة ههنا قال فالت رهنان كما تبين وانظر
 حكمه المخالفة ولعلها للتفريق او للاختصار في قوله والى انقصت
 بل وجب مال متعلق برقبته اى فائدة في تعلق المال برقبته

ولعل

ولعل الاولى ان يقول فان وجد سبب مال كما قال اولا بان يباع هذا
 بيان لمعنى النقل ويصير عنه رهنا اى من غير انشاء عقد كما قاله
 منى فلو كان احد الدينين تغريم على قوله لغرض لكن محل التغريم
 قوله فان كان حالا فالقاعدة التي وما قبله بوطنة له وقوله وان اتفق
 الدينان ان تغريم على قوله وان لم يكن في نقلها غرض والمراد فلو
 كان احد الدينين حال الخاى او اتفقا على اوتاجيلا لكن اختلفا
 فدر ابدليل قوله وان اتفق الدينان الخ وتسمى من ومنا اتفقا
 في العقد والواختلفا جسا وسأويا في المالمية بحيث لو قوم احدهما
 بالخرم يزد عليه ولم ينقص عنه او موحلا فقد توثقت والقاعدة
 من الا فلاس عند الخمول واما قوله ويطلب بالذليل بيان للقتل
 لان له المطالبة ولو قبل النقل وان اتفق الدينان ههنا
 تصوير لا يتفاد القرض وعدم النقل لم تنقل الوسيقة ولو كانت
 باعدها الذى هو دين القتال ضامن فطلب المرتين نقل الوسيقة
 من الدين الذى بالضمان الى الاخر حتى يحصل له التوثق فيهما
 اجيب لانه غرض من عدم القاعدة فيه نظرا لانه قد يكون
 قيمة القتال قدر الدينين فينقل منها قدر دين القليل ليكون
 التوثق على كل منهما وهذه فائدة اى فائدة ومن ثم قال لا يمتنع
 عمرة ينبغي ان يحمل كلامهم على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما
 هو الغالب وارتضاه طبا سبوري اى يقتيد قوله التوثق بقيمة القليل
 الكرم اذا كانت قيمة القتال مساوية لدين القليل او اقل منه
 وان كانت قيمة القتال هو من حيث المعنى معطوف على قوله فلو كان
 احد الدينين حالا الى الذى هو تغريم على منطوق المتن لان هذا
 المعطوف فيه فائدة ايضاً وهو من التغريم على المنطوق تأمل
 نقل منه اى من ثمنه بان يباع ويجعل من ثمنه قدر قيمة القليل على
 قال سم طاهره وان كان الباقي من قيمة القتال دون قدر الدين
 الموهون هو عليه مع الاطلاق عن التقييد اى مع عموم الاطلاق
 اى العموم الذى يمينه وهو قوله عند شخص فالت والا فلاطلاق ليس

عند

لغظا حتى يكون من زيادة واعلم ان الاول لها حالتان حاله فوات
 الوثيقة وذلك عند الغصاص وحالة تعلقها وذلك عند وجوب المال
 وعلى كل منهما هي مطلقة عن التقييد يكون الدين عند شخص واحد
 وان الاصل لم يذكر حالة الفوات فيما فضلا عن الاطلاق او التقييد
 وانما ذكر حالة التقييد وتيدها يكون الدين عند شخصين واحد
 نقضت الوثيقة او بدلت في نقل الوثيقة عن من تعلق به فقول
 التمس في النقض حال من الاول اي واما الاطلاق عن التقييد في الاول
 في حالة الفوات فليس من زيادة لان الاصل لم يذكر حالة الفوات
 كما علمت فضلا عن اطلاقها او تقييدها **عنه** التقييد في الاول
 انظر هل يعكر على دعواه الاطلاق في الاول قولهم ان التقييد
 اذا تأخر كما هنا رجع جميع المعطوفات وحق فلا اطلاق يتوهم
 ويجايب بانه لا يعكر لان محله عند عدم قرينة التخصيص والتم
 والقرينة هنا إعادة الباقي المعطوفات فهي قرينة على كون التقييد خاصا
 به ولا يرجع للمعطوف عليه في النقض اي لا في الفوات **عنه** اي
 لان الاول لها سقاة الفوات والنقض حل وقوله في النقض اي في
 حالة النقض اي نقض الوثيقة في قوله والالتصاف وهو بدل من
 الاول وهو على نية تكرار العامل فلا يلزم تعلق حرفي جوهر
 واحد بعامل واحد او متعلق بمحد وقاي الكائن في النقض
 وينفك بفتح مرتين ما لم يكن الدين على ميت وقلنا بان التركة
 رهن بالدين وهو الاصح فلا ينفك بفتح المرتين الذي هو بآل الدين
 لان الرهن لمصلحة الميت والغك يفتوها حل ولواعراض عن الدين
 عينا انفك الرهن فلو تلفت او تقايل في المعاوضة قبل فنيها عاد
 المرهون رهنه ولو بدون الراهن اي ولو بدون فنيها الراهن
عنه لان الحق له ولو جاز من جهة بخلاف الراهن لا ينفك
 بفتح المرزوم من جهة حل باو اي من الراهن او من غيره
 وقوله او ابراء اي من المرتين فقط او هوالة اي من الراهن
 للمرتين او من المرتين لغريمه على الراهن **عنه** او غيرها لارن
 او اعتياض

وفيما ذكر حالة الفوات
 فان كان المراد هو
 التقييد في الاول

او اعتياض لكن لو تقايل في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين
 لبراءة من بعضه ولو مات الراهن عن ورثته فادى احدهم نفسه لم
 ينفك كما في المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد ونقصه حبس
 كل المرهون الى البراءة من جميع الدين بخلاف ما لو فدى نفسه من التركة
 بان دفع ما يخصه من الدين فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما
 تعلق الرهن فهو كما لو بقدر الراهن او كتعلق الارش بالمانع فهو كما
 لو كان العبد المشترك فادى احد الشريكين نفسه فينقطع التعلق
عنه بشار كحق حبس المبيع اي وان جعلته بمبوسة بكل جزء من
 الثمن فلو ادى بعض الثمن لا ينفك سبي من المبيع عن الحبس **عنه**
 ولانه وثيقة ومن ثم لو شرط الراهن ان يملكه ففنيها
 الدين انفك من المرهون بقدره عند الرهن حل كالمشاهدة
 اي كان الشهادة بفتح جميع ارض الدين فلا بد من كون كل من الشاهد
 يشهد بجميع الشيء المدعى به فلا يكفي شهادة كل منهما بنصفه **عنه**
 عزيزي او مستحق الدين لا يقال ما اخذه احد هما من الدين
 لا يخص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه
 لان نقول صورة المسئلة بغاذا اختص القايض ما اخذه بان قصد
 الدافع ان المدفوع له وحده بخلاف الارش ودين الكتابة كما سياتي في
 اخر التركة **عنه** او ماله معار من رهن بموتان بقر بالاضافة
 اي معار رهن على كون رهن مصدر او بعد ما اي معار رهن على كونه
 فعلا مبني على القول وانظر اياها اولي ولعل الاول اولى والاضافة على معنى
 اللام ان معار لرهن اي المرهون كان رهن بعض عيونه لم ينفك بفتح
 اي بفتح المرتين كان فنيها الرهن في بعضه لانه له فنيها كله فبعضه اولي
 ثم يبر من احدى اياها او ابراء بشرط ان يقصد ذلك عن البعض
 المذكور فان قصد الشيوخ فلا وان اطلق صرفه الى ما شاءت الرمي
 وعبارة قل قوله ثم يبر من دين احدى اياها ولو بالمدفوع له سواء
 اتحد الدين بخلاف الخطم او اختلص لان ما باخذه يخص به وكذا
 ما سأل التركة في الديون المشتركة الا في مسائل ثلاثة الارش والكتابة

وفيما ذكر حالة الفوات
 فان كان المراد هو
 التقييد في الاول

ين

وربع الوقت في اخذه احد الورثة من دين مورثهم لا يختص به لغو
ان اهل به اخذه اجمال ما اخذه وهذه من حيل الاختصاص وما
اخذه احد السيدين مثلا من دين الكتاية لا يختص به وما اخذه الو
احد الموقوف عليهم من ربح الوقف لا يختص به وان كان له النظر في حصة
واجرها بنفسه قاله شيخنا م ر واعتمده وهم عليه وفيه نظر
فتأمله وخبره بالموقوف عليهم ارباب الوظائف المشتركة في اخذه
احدهم من الناظر وغيره يختص به وان حرم على الناظر تقديم طالب
حصة من غير علمه برضى غيره منهم قاله شيخنا م ر او رهن
اثنان من واحد بدية يوجبان لتعدد الدين بخلافه بدية على
غيرهما بان قال رهنك عبدنا بالمال الذي لك على فلان فان
نسبنا كل منهما بجميع المبلغ حزم به في القيمة ه ثوري او رهن
عبدنا استقاره من اثنين ليس رهنه وان قال اعزتك العبد
لرهنه بدية خلاف الرهن كشي حيث قال في هذه لا يتعدك نسبا
احدهما باذا نصف الدين لان كلاهما رهنه جميع جميع الدين
وصورة كلام الاصحاب ان ياذن كل منهما في رهن نفسه بنفسه الدين
وكتابا بينه وظ كلامهم وان قصد الرفع احدهما وتحجج مخالف ما ساقى من
ان العبرة بقصد المودى ه ج ل او اطلق ثم جعله عند القرض
نفسه نظر الى تعدد المالك بخلاف ما اذا قصد السبوع او اطلق
ثم جعله عنهما او لم يعرف حاله ولو مات الراهن قبل ان يعرفه في
هذه الصورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان
نقد الوارث جعل بينهما م ر
في الاختلاف في الرهن
ان السائل لا هل له او قيمه او قدره كما ذكره وتعلقه وما يتعلق به
معطوف على الرهن والضمير عائد عليه بالمعنى المذكور والمراد بالتعلق
به قدر المرهون به وعينه وقبض المرهون والرجوع عن الاذن
فيه والاختلاف في الجناية الباب فكذا قال فصل في الاختلاف
في عقد الرهن المخوف في الاختلاف فيما يتعلق ومسألة من عليه
دينان باعدهما وثيقة ترجع الى ما يتعلق به في الجملة ان
الراهن

قوله

الراهن والمراتن او الراهن والمعرج ل في رهن يترع وهو الذي
لم يترع في بيع اخذ من كلامه بعد كما ان قال رهنك كذا اي وسته
واقبضت فيه لان شرط الدعوى ان يكون ملتزمة كذا قاله البرماوى
ومن الثوري ما يقتضى ان هذا التقييد من ونهها قوله حلف الراهن
في ثم عدا قال التركى والكلام في آخه خلاف بعد القبض لا
قبله لا اثر له في تخليف ولا دعوى ويجوز ان يسمع فيه الدعوى
لم احتمال ان ينكل الراهن في حلف المرتهن ويازم الراهن باقتضائه
له كما ذكره في الحوالة والقرض وخوفا ه واعتمده م ر في هذا
الم احتمال ه سم قال شيخنا وشيخنا ما رهننا في هذه الصورة
اي لو اختلف في اصله انما يوجب الظاهر وجب المرتهن او قدر
اي المرهون وكذا المرهون به او صفتة قدره الجمل ومنها ما لو قال
رهنك العبد بمائة فصدقه كلف قال كل نصف منه خمسين مثلاً
ق ل على الجلال ه ل بمعنى المرهون في كلام المصنف استخدا م
فقال بل الثوب وحيث صدقنا الراهن في هذه فلا تعلق للمرتهن
بالثوب بل نكارة ولا بالعبدا لانكار المالك وعليه فلو اراد الرهن
المقر في الثوب ببيع او غيره فليس يتوقف على اذن المرتهن لا
مرهون بزم المالك او لا لانه بانكار المرتهن لم يبق له حق وفيما س ما
سذكره عن سم اعتبار اذنه وقد يفرق وهو المعتمد بانه فيما ياتي
اذ انقطع حق المالك عليه بابر او نحوه ثبت الحق للمرتهن كما قاله
سم فيما ياتي وهما هنا انكار المرتهن اسقط اعتبار قول الراهن
بالكيفية متى اقترن بشئ لمن ينكره حيث قيل يبطل القرار وسبق في المقر
فيه بما شاؤ ولا يعود للمقر وان كذب نفسه الم ياق ارجح به ويات
مثله ما ذكر فيما لو اختلفا في حصة كما لو قال رهنك بالدينار فقال
بل بالدرهم ع ل على م ر او قدر مرهون به او عينه كدرهم
ودنانير وعقبة كان يدعى المرتهن انه رهنه على المائة الحالة فيستحق
الان ببيع وادعى الراهن انه على الموجه في حلف الراهن الاول
ان يقول حلف مالمك ليشمل معبر الراهن ع ل على م ر وفي قول على

الجلال قوله رهن ولو مستعير فالتميز به اولى من التميز بالمال الذي خلا
 لمن رهنه وان كان المرهون بيد المدين غايه الرد على القول ان الرهن
 القائل اذا كانت العين بيد المدين فهو المصدق تزجيج الدعواه بيده
 كما في الميرى لان الاصل ان يكون بين الراهن جهة كونه في يده
 سأل واختلغا في شئ مما مر من قدر المرهون او عينه او العتد
 المرهون به غير الاولى وهي الاختلاف في اصل الرهن بان قال المرهون
 رهنه كذا او رهنه بالشرط وانكر الراهن ذلك وقال لم ارهن فلان
 تخالف ويصدق الراهن بيمينه ولا مرته فبيع البيع حيث لم يرهن
 عنده لا يقال هذا بعينه ياتي في الاولى ايضا لان يقول في غيرها
 اتفقنا على عقد الرهن واختلغا في صفته فخلا لاختلافه في الاولى
 لم يتفقنا على العقد تاملا لـ فيختلغا في صفته واذا تخالفا في
 اي عقد الرهن او احدهما او الحاكم الا في الاختلاف في اشتراطه في
 البيع فيفترق البيع وانما تخالفا لانهما اختلفا في صفة عقد معاوضة
 وهو الرهن او اشتراطه كما تقدم في باب الثاني في البيع في
 واقتضاه قال في النظر حكمة التعبد بالاقباض في هذه دون
 التي قبلها واجاب عن ش بانه انما قيد به لاجل ان تكون الدعوى
 ملزمة لانه لا بد من قبض غير ملزمة فلا تسمع لما مر في الاول
 عدم ما يدعيه المرتهن من يري فان شهد معه اخرا او امراتان
 مثلا عن ش ولو اختلفا في قبضه انما فصل هذه عن الصور الاربع
 السابقة مع ان الحكم في الجميع واحد وهو حلق الراهن لفظ الكلام
 عليها بقوله ولو اقر الخ وهو بيد راهن اي وقال المرتهن اخذته
 لا انتفاع مثلا بقوله وقال الخ راجع للثانية سئل او
 اقتضته عند جهة اخرى وكذا لم اقتضه عن جهة الرهن وهو المصدق
 من وجوب قصد الاقباض عنه وفارق البيع بان البيع لازم قاي
 كاعارة تحت السبب في صورة العارية ان محل يتولى قول الراهن
 فيها بالنسبة لكون القبض ليس عن جهة الرهن لا الثبوت العارية
 حتى تميز العين مضمونة وهو متوجه متوثر حلق الراهن ولا

يلزم

في البيع في باب الثاني في البيع في
 في البيع في باب الثاني في البيع في

يلزم التميز لان يمينه وان صححت لدفع الرهن فلا تصح لغيره
 ذمة المرتهن بما له منته دعوى الغصب من اقصى القيم ان تلت
 واجرة المثل ان مضت مدة ايا حرة عن لان الاصل عدم لزوم
 الرهن راجع للصورتين وما بعده راجع للثانية وعدم اذنه
 في القبض او تنازعا في قبض المرهون قالوا اتفقا على المذون في القبض
 وتنازعا في قبض المرهون صدق من هو في يده فلو كان في يد المرتهن
 وقال له الراهن انت لم تقبضه عن الرهن فقد ذكر ان حكمه بقوله بخلاف
 الخ وقوله في حلق المرتهن انه قبضه عن الرهن في الاولى وانه لا يعلم
 بمرجوع الراهن عن الاذن في الثانية لـ وقوله وعدم اذنه في القبض
 اي وعليه فلو تلف في هذه الحالة في يد المرتهن فليس يلزمه قيمته
 واجرة ام لا فله نظر والا قرب الثاني لان يمين الراهن انما
 قصد به ادفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك
 ثبوت الغصب ولا عترة ونظيره لك ما تقدم من انه لو ظهر في
 البيع عيبا فادعى المشتري وتذمه ليرد به وادعى البائع عذره
 لم يكون من ضمان المشتري فان القول فيه قول البائع ومع ذلك لو
 فسح عقد البيع ورد البيع على البائع لا يلزم المشتري ارجاء العيب
 الحادث بمقتضى تصديق البائع في دعوى العذرة وعلموه بان
 يمين البائع انما صححت لدفع الرد فلا يصح لتفريم الارش وعلى عدم
 لزوم المرتهن ما ذكره في الرهن ان يستأنف دعوى جديده على
 المرتهن ويقيم البينة عليه بانه قبضه فان لم تكن حلق المرتهن
 انه ما قبضه وانما قبضه عن جهة الرهن وقد يقال ان يمين
 الراهن انه ما قبضه عن جهة الرهن بوجوب ضمان القيمة على المرتهن
 لانه يمين يمين الراهن انفق استحقاق وضع بيد المرتهن عليه
 بحق وذلك موجب للضمان وقد يفرق بين نقد او بين الاختلاف
 في قدم العيب المذكور بان حلف البائع افاده عدم رد المشتري
 عليه بخلاف ما هنا فانه لم يثبت بها حلق الراهن فليراجع عن ش على
 م بخلاف ما لو كان بيد المرتهن محترق قوله وقال الراهن غصبته

قوله صدق من هو في يده
 عبارة عنه صدق الراهن
 ان كان في يده او يد المرتهن
 وقال الراهن غصبته بخلاف
 ما اذا قيل ذلك فصدق في
 المرتهن قوله فلو كان في هذا
 في الواقع كما اصله الصحيح
 بخلاف ما قبله والاولى تركه
 لا يهامة بل الضوابط
 حذفت ما قبله ايضا لانه
 من جمله ما دخل تحت قول
 المتن ولو اختلفا في لانه
 صادق بالاتفاق على
 الاذن تدبر

نذر

الحق قال العلامة الشيرازي في التقييد باليد في المسئلة مستند
بل مقرر كما قال الشيخ عميرة فالوجه انه حيث كان الراعي مترا
بالاذن في القبض عن جهة الرهن ويترجم ان المراد من قبضه عن
جهة اخرى او انه يرجع عن الماذن في القبض كما هو فرض الكلام
ان يكون المصدق المراد ان لم يكن بيده وانما يحتاج
لتقييده بيده اذا انكر الراعي اصل القبض ولو كان المراد
موافقا على الرجوع ولكن نرى تأخره عن القبض فالمصدق
الراعي وكتب على قوله وان لم يكن بيده قد يقال حينئذ ان
على قبضه باليد لم يطلق وليس مراد ان اليد الحسية فلا اعتراض
بشوركي وقوله في المسئلة هما قول النكته قال انك لم تقبض
عنه او رجعت عن الاذن في قبضه عنه اي عن الرهن
لم تقبض عنه بان قال قبضته على سبيل الوديعة او غيرها
فاحيل المراتل وجه في الاولى انه ادري بصفة قبضه وبه
فارق بقدر يقا الراعي في قوله اخبضته عن جهة اخرى لا
ادري بصفة اخبضته وفي الثانية ان الاصل عدم الرجوع في قبضه
ولو في مجلس الحكم هذه الغاية للرد على ما قال اذا اقر في مجلس
الحكم ليس له تخليف وعبارة شرم ومقتضى كلام المصنف عدم
الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم بعد الدعوى ام لا وهو كذلك
كما هو مقتضى كلام العراقيين وحزم به ابن المقر وان قال
القول انه ليس له التخليف اذا كان الاقرار في مجلس الحكم
بعد الدعوى عليه اي من المراتل انه اخبض المزهون وانما
تخليفه بعد حكم الحاكم بقبضه ان علم استناده لحد الاقرار فان
علم استناده الى اليتم او احق ذلك لم يخلفه بل
اي خلا الراعي تخليف المراتل انه قبضه عن جهة الرهن على الممتد
متاوتع الاقرار في مجلس الحكم او لا بعد الدعوى عليه او لا حكم
الحاكم عليه او لا وليس هذا الذي قوله فله تخليف جواب الشرط
بل هو محذور في تقديره لم يقبل رجوعه واذا لم يقبل فله
تخليفه

تخليفه وفائدة التخليف مع ثبوت القبض باقراره رجا ان يقر المراتل
عند عرض اليدين عليه بعدم القبض او يترك عنها فيجاني الراعي
ومثبت عدم القبض وان لم يذكر الغاية للرد وقوله كقولك ظنت
التمثال للتأويل وعبارة اصله مع شرم وقيل لا يخفى الا ان يذكر
لاقراره تاويلها واحباب الاول باننا فلم في الغالب ان الوثائق يشهد
عليها حتى تحقق ما فيها فاي حاجة الى تلغظه بذلك بالقول
اي بقولي اخبضتك او اشهدت على رسم القبالة المعنى او اقررت
بالقبض قبل حصوله بل جل ان اشهدت على رسم القبالة اي على ما رسم
وكتب فيها من الاقرار بالقبض فالاشهاد ليس على رسمها بل على ما
تضمنته وكتب فيها ويرجع المعنى على ان على قبليته اي اشهدت على
الاقرار بالقبض قبل حصوله بل جل رسم القبالة اي لا اجل اليه رسم فيها
وقوله لاننا فلم الخ تحيل لقوله او اشهدت الخ اي لكونه تاويل
وعند وقوله قبل تحقق ما فيها اي قبل حصوله في الخارج فغادة
كتبت الوثائق انهم يكتبون اقر فلان بهذا او باع او اقرض فلان كذا
او اشهدون قبل وجودها في الخارج وقوله على رسم اي كتابة والقبالة
يقع اليه اسم للمورقة التي يكتب فيها الحق المقربة مثلا اي اشهدت على الكتابة
الواقعة في الوثيقة قبل القبض في تقدم لاننا فلم الخ قال قل يعلم من
هذا ان ما ذكره لا يخفى بما هذا بل يجري في سائر العقود وغيرها كما يقرر
ومن المبيع ومثله في جل قبل تحقق ما فيها اي قبل تحقق ما كتب
فيها وهو هنا قبض المراتل الموهون ولو اختلفا في جنابة عند
مرهون اي بعد قبضه سواء ادعى الجنابة المراهين او المراتل كلف
الاول صورتان وكذا في الثانية لان قوله قبل قبض شامل لما قبل
المعد وما بعده قبل القبض كما في م ر وينبغي تقييد الاول بما
اذا وقع الاختلاف بعد القبض كالثانية ولا فرق بينهما الا ان المدعى
في الاولى جنابية الان وفي الثانية جنابية قبل القبض سمع من او قال
الراعي اي صدر منه هذا القول بعد القبض كما في م ر والا صدق اي
الراعي وامتنع عليه اخباضه للمراتل وتعلق الجنابة برقبته من

فقد

قال بعضهم وهذا اي قوله او قال الراهن الخ مستأنف لان عطفه
على اختلافه يقتضي انه ليس فيه اختلاف لانه يصير المعنى اولم
يختلفا الخ مع ان الاختلاف حاصل فيه ايتم تأمل حتى قيل
قضى اي قيل العقد حتى يكون رهنته باطلا اي فحاشيته الذي
الا وهو جازان اي وانكر المرتهن اصل الجنائية وقوله قيل يقتضي متعلق
بجنى لا يقال وعبارة مـ ولو قال الراهن بعد القبض جنى قيل
القبض متى اقال جنى بعد الرهن ام قبله وهذه العبارة اي عبارة
المتن تصدق بما اذا كانت الجنائية بعد العقد وقيل القبض وهي لا
تتعلق بالعقد وهي المذكورة في قوله اي قال الخ ثم رايتم عن شيخنا
وابن حجر يظويها بصورتين اي كون الجنائية قبل القبض او العقد
خلف منكر قد علمنا ان الصور اربعة والمرتهن ينكر الجنائية في
ثلاثة وينكرها الراهن في واحدة من صورتي الاولى فقوله اي
ان ينكرها الراهن في الاولى ليس حكما احترازا عن انكاره لما في
الثانية بل بيان لحالة انكاره لانه لا ينكر الا في الاولى فعلى
البت اي لان فعل المملوك كفعل المالك وكذا خلف المرتهن المنكر
على البت فيما بعد القبض وهو الصورة الاخرى من صورتي الاولى
لانه سار كالمالك متويزي وحل واعتمد رانه يحلف على تقي العا
كالمالك لان الاصل عدمه ما علمه لقوله خلف منكر وقوله وتبعا
الرهن في الاولى اي بقا التوثيق لان الرهن لا يرفع بمجرد الجنائية
والمراد بتبعا من غير ضعف والا فيبقى اي لو صدق المقر
بالجنائية ولا يفتوت الرهن الا اذا بيع في الجنائية او قيل قود الكفر
حتى لتوضعه للزوال بالبيع او القصاص واذا بيع للمدين في الاولى
متو اكان المقر الراهن او المرتهن فقد خلف المالك انه لم يدين وان
كان المقر هو الراهن فقد خلف المرتهن انه لم يدين فلم يزل العبد
مرهوتا بمجور عليه لحقه وحج فقد حيل بين المجني عليه وبين ما
حقه فيه وهو العبد بخلف المرتهن فلا يرجع على الراهن لان
حقه متعلق برقبته العبد فقط وفي صورة ما اذا كان المرتهن هو
المقر

لان المقر ان كان هو المرتهن هو

المقر وقد خلف الراهن انه لم يدين ثم باع العبد فلا يلزم تسليمه
للمرتهن لانه مقر بان الحق في يمينه لا يميني عليه فقوله ولا يلزم الخ
خاص بهذه الصورة تأمل شيخنا قال سم وانظر كيف يباع العبد
اذا اقر المرتهن بالجنائية وكان وجه ذلك مراعاة مرض الراهن في
التوصل الى براءة ذمته من الدين فاذا اطلبه احيى اليه فتأمل
سم على هذا فلو لم يبيع في الدين بل فلك يبيع في الجنائية اذا كانت
المقر هو الراهن مواخذه له باقراره وقوله ولا يلزم الخ ولو كان
المقر بالجنائية هو الراهن لم يلزمه عزم جنائية المرهون لتعلق حق
الجنى عليه بالرقبته فقط فاذا اقر بوجود الجنائية قبل القبض فهو
متعد باختياره فلم يدرم اقل الامر من حل بزيادة وتكثيف ايضا واذا
بيع للمدين في الاولى في الثانية بصورتين لا تسلي لا مقر له وهو المجني
عليه لخلف المرتهن على عدم الجنائية وتكثيف يلزم تسليم العبد في
الصورتين المرتهن لذلك وقوله اي المرتهن المقر اي فيما اذا ادعى
الجنائية اما المنكر يعني في الاولى فيلزم تسليم العبد لانكاره الجنائية
وعلى كل من الصور لا يجبا عليه دفعه لا يميني عليه فتأخض انه متى بيع
للمدين المرهون فلا تسلي لا مقر له من عمنه في الصورة الرابعة ويلزم تسليم
العبد للمرتهن في ثلاثة منها ولا يلزم في واحدة فلا تسلي لا مقر له
وهو المجني عليه لخلف الراهن ان لا جنائية وقوله ولا يلزم تسليم العبد
الى المرتهن لتضييعه الوثيقة عليه فتوينا على نفسه باقراره وتوثيق
بيعهما على استئذانه لانه يحكم ببقا الرهنية كما مال اليه سم وشيخنا
كذلك متويزي ولا يلزم تسليم العبد اي من حيث كونه رهنا وان
لزم من حيث قال الدين قال قال المتويزي قضيت جواز التسليم وهو
كذلك وعليه فمسئل بخير المرتهن على جتوله او لا يجله سر الاول
لفرض الراهن وترويه ذمته حيث لم يعلم صدق المرتهن ويلزم
المرتهن تسليمه للمجني عليه لا اعترافه بانه يمين حقه دون ذلك
ظاهر في امر متويزي والمرتهن اخذ حقه من مال الراهن بغير
الفرط طاق واذا خلف المنكر في الثانية اما في الاولى فلا خلف

قوله فلو لم يبيع في الدين
بل فلك الرهن يبيع في
الجنائية اي هذا هو العقد
خلافا لما لا عن سم

للمقرم اذا كان المقرضها الراهن لان اقراره لاغ حتى بالنسبة للمقرم
وان انقضت الرهن سم بالمعنى اى لاجل حق المدين السابق على
الجنانية لان المقرض انما ادعاها بعد القبض اى ادى وجودها بعد
بخلاف الثانية اى المتكراى المدين وقوله فى الثانية اى بصورتها
عزم الراهن قال فى الواهن ومن الحلولة وحققة انه اذا
فك الرهن لم الرجوع فيها من بيع الرهن الجنانية قال الشيخ
ووجهه انه لم يجب عليه الفرم سبب الا ليقطع حق الغير وصحت
الرجوع الى الاصل وهو تخيير بين الفرم وسلم البيع هـ شوبرى
فيهما اى فى الصور بين الاربع وقوله لا المقر وكلوا الراهن فى
ثلاثة والمراد فى واحدة وقوله ثم بيع الجنانية اى فى الاربع
وقوله ولا يكون الباقي رهنا اى فى صورة واحدة من صورتي
الثانية فقط وهى ما لو ادى الجنانية قبل العقد خلف المدين عليه
وبه يلغى فقال لنا يمين رهنا غير المدعى لان المدين عليه
غير مدعى هنا ولا يكون الباقي رهنا اى ان كانت الجنانية قبل
القبض شوبرى وصوابه قبل العقد كما يؤخذ من التعليل وهذا فى
احدى صورتى الثانية وعبارة سم اى ان كانت الجنانية قبل العقد
اما لو كانت بعد القبض او بينه وبين العقد كان الباقي رهنا قطعاً
لان المدين المردودة اى من المدين على المدين عليه قال سم
يؤخذ منه انه ادى انه حتى قبل الرهن بالكلية بخلاف ما اذا ادى
قبل القبض وبعد الرهن فيكون ما زاد على الارش رهناً اخذه
المدين سم كالبينة اى من المقر وهو الراهن او كما لا يخفى
اى من المدين فى الابتداء بان صرح بان الجنانية قبل العقد وسلم
قال دعوى بانه حتى قبل القبض لا تستلزم الجنانية فى الابتداء الجنانية
بعد العقد وقبل القبض لا يستلزم الرهن سلم قبل اى البيع
فلو اختلفا فى نفس الرجوع بان قال بعد البيع رجعت عن الاذن
وانكر الراهن فالقول قول الراهن يمينه لان الاصل عدم الرجوع
سلم فى الوقت الذى يدعيه وهو رجوعه قبل البيع

قوله وان انقضت
الرهن هذا هو
والحق انه ان
انقضت الرهن
بغير بيع للمقرض
بيع الجنانية اذا
كان المقرض الراهن
مؤاخذه له باقراره
فلا يكون لاغ
كما تقدم

والاصل

والاصل عدم بيع الراهن فى الوقت الذى هو قبل رجوعه عن الاذن
ويبقى ان الاصل استقرار الرهن ويبطل البيع بتمامه فلو انقضت
الرهن سلم للمدين ويمنع على الراهن المقرضه لاخر اذ بان
لمتبركه والظن انه لا يفرم قيمته للمحلولة لان رهنه سابق على ذلك
فانه اى من عليه دينان فان مات ولم تعلم ينقم جعل بينهما
من اصفه 2 هـ فتوقف صدق المحرر بحركه ذلك فى المكاتب اذا كان
عليه دين معاملة وبجزم كتمامه فانه وهو سالت عم ادى انه
قصد الجزم وادعى سيرة انه قصد دين المعاملة فالقول قول
المكاتب يمينه بخلاف ما لو تنازعا فى الاصل فالقول قول السيد
فى امر اذ اخذه عن دين المعاملة لانه معرض للسقوط من
غير بدل بخلاف دين الكتابه فانه وان كان معرضاً للسقوط
انما لم يبدل وهو الرقبة نرى قال ع شوبرى ومن ذلك ما
لو اقرض شيئا ونذر ان للمقرض كذا ما دام المال فى دمه او يمسى
منه ثم دفع له قدر ما يفي بجميع المال وحاله قصدت به الاصل فقط
على فلا يجب على من الدين شي فصدق ولو كان المدفوع من غير
الدين وحل ذلك حيث لم يقبل وقت الدفع انه عن المدين
والمدفوع اذ اخذ ويصر به قوله هو الاختلاف فى بينة او لفظه
لان المودى اعترف بصدقه قال سم وسم لو ادى له ائدة شيئا
وقصد انه من دينه وقع عنه وان ظنه الدائن وديعه او هديته
كذا قالوا وقضيت انه لا فرق بين ان يكون الدائن يمينه على
القبول بان كان عن الجنس والى بان كان من غير الجنس لكن يمين
السبب اى الصواب فى الثانية انه لا يبدل حل فى ماله المبرضا
والمعتمد بصدق الدافع مطلقاً ولو كان من غير جنس الدين
حيث اخذه ورعى به من ماله حله عما ساقا فان ما حقه قبل
التعيين تام وبارئ مقامه كما اقرى به السبب فيما اذا كان بالدين
ياخذها اقبل فان تعذر ذلك جعل بينهما مفسق وبالمقيد يتبين
انه يبرئ منه من حين الدفع لانهما التعيين كتمى الطلاق المبرر

قوله وان انقضت
الرهن هذا هو
والحق انه ان
انقضت الرهن
بغير بيع للمقرض
بيع الجنانية اذا
كان المقرض الراهن
مؤاخذه له باقراره
فلا يكون لاغ
كما تقدم

حل في تعلق الدين بالتركة اي وما يتبع ذلك من قوله ولو ارثت اباها
 بالاقول الخ ومن قوله ولو تصرف وارث الخ وهذا هو الرهن الشرعي
 وما تقدم في الرهن المجعول وقوله بالتركة اي ولو كانت دين او منفعة
 وان كان الرهن المجعول لا يصح بهما من مائة ولو كان به رهن ور
 ويكون له تعلقان تعلق خاص وتعلق عام وفائدة الثاني ان الرهن
 اذا لم ينفذ به يراعى بما بقي له قاله العراقي في التلخيص سويدي وعليه
 دين اي غير التلخيص فملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لاني
 غاية لانه لا غاية لتعلقه وقد صرح المؤيد بانه لا يبطئ به في
 الحرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف دين من انقطع
 خبره لا يتقوله لبيت المال بعد مضي العمد الغالب بشرطه فندفع
 الامام عادل فتاوى امين فتنة ولو من الورثة يفرقه كل منهم في
 مصارفهم مثل الدين ما به رهن او كفيل وسئل دين الله تعالى
 ومنه الحج فليس للوارث ان يتصرف في شئ منها حتى يتم الحج ولا يكفي
 الاستيفار ودفع الاجرة كذا قاله السباصي ولو كان الدين لو ارث
 سقط عنه بقدره قل على الجلال مستغرقا وغيره اي والدين
 حدا بتركة اي غير المرهون منها لتعلق حق الميراث به قبل
 الموت فان انفق تعلق الدين به بخلاف حق الميراث فان
 يتعلق ببقية التركة اي بقية خاله **هل** كره عونا اي جعل
 فلا ينافي ان هذا رهن شرعي قال السويدي قيل يرد عليهم ان التركة
 لو كانت اقل من الدين خلصت بدفع الوارث قيمتها وذلك بخلاف
 كون التعلق تعلقا مرهونا في هذه الصورة **هل** وقال السباصي فثبت
 كلامه ان الدين لو كان اكثر من قدر التركة فحق الوارث قدرها فقط
 لا شغل من الرهينة وليس مرادنا **هل** بان التلخيص في اصل
 التعلق وبه يجاب عما اورد عليه ايضاً بان مقتضاه ان الوارث
 يصح تصرفه فيها باذن صاحب الدين لانه كالميراث والوارث
 بمنزلة الميراث **هل** وان انتقلت الواو للحال كما ياتي في قوله
 ولا يمنع تعلق الدين بهما رثا ولو قبض بعض الورثة بعض الدين

الموروث

المورث لم يختص به خلوا حال بخصه اختص المحتال بما قبضه لا بد من
 الحوالة لا عند المورث حل ويستوي في حكم التصرف كان المصنف
 ان يقول في حكم التعلق او يورث هذه عن قوله فلا يتخذ تصرف
 الوارث اي في شئ منها اي متى اذن له صاحب الدين في التصرف
 ام لا وهذا اذا تصرف لنفسه اما اذا تصرف لغيره الميت كقتضاء
 الدين فيه يصح باذن الغرماء ولا يصح بدون اذنه ومحل الصحة
 اذا اذن الجميع فلا يكفي اذن بعضهم الخ ان كان البعض الآخر
 غائبا واذا اذن عنه الحاكم ولم يدان يكون ذلك التصرف بمن المثل
 ويكون الثمن قبل دفعه للدائن رهنا رعايته لبراة ذمة الميت
 ع ش على م ر وافق بعضهم بانه لا يصح ايجار شئ من التركة لقتضاء
 الدين وان اذن الغرماء بوجه بان فيه ضررا على الميت يتعاره
 نفسه الى انقضاء مدة الاجارة **هل** واقول **هل** هذا ظن ان كانت
 الاجارة معسطة على الشهور مثلا او موجهة الى اخر السنة اما لو
 اجرة بامرة حالية وقبضها ودفعها الرب الدين فغنيه نظر لان
 الحرة الحالة تملك بالعقد فتبرء بدفعها للدين ذمة الميت لا
 يقال يحتمل تلف الغنى الموجهة قبل تمام المدة فتتقاسم الاجارة
 فيما بقي من المدة لانا نقول الاصل عدمه والامور المستقبلية لا
 ينظر اليها في اذ الحقوقي وقد مر انه يجوز جعل راس مال السلم
 متفقته عقار وان كان السلم حالا فتقبض بقيض محلها ولا ينظر
 لاحتمال التلف وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتصرف عنه غيره
 وعن غيره كما لو كان في مال الصبي ع ش على م ر فلا يتخذ وان
 اذن له الدائن مراعاة لحق الميت وقوله تصرفه اي لنفسه بخلافه
 لغرض الدين طاف وكلامه شامل لما اذا كان الدين قليلا جدا
 فليس والتركة كثيرة جدا وشامل لما اذا كان صاحب الدين غائبا
 في بلاد بعيدة وافرز له قدر دينه ففي عدم صحة التصرف في شئ
 منها خرج وصفيق لا سيما اذا كانت الورثة متحدين او صنف ا
 وذلك الصنف قل ان يوجد مورثا بمرحلة في الشريعة

لانه عمت به البلى لانه قد قل ان يوجد مورث يرى من دين وان
 قل فليجوز الجواب ان كان موسر اى عند الاعتاق والى بلاد لانه
 وقت الاعتاق ولا يصير عرض العار وان لم يلزم عليه ضرر رب الدين
 سوي اى لما صار مع الرزم عليه عدم دفع قيمة الذي اعتقه
 واحصيله اللازم له باعتاقه واحباله لاهل وفا الدين كالموهون
 راجع للثلاثة اى لقوله ويستوي وقوله فلا ينفذ الخ وقوله غير اعتاقه
 وقوله وسواء العلم الوارث الخ راجع اليهم لكل من الثلاثة لان ما
 تعلف اى المقرق الذي تعلف بالحقوقي اى الديون ومعنى تعلف
 المقرق بالديون ان لا ينفذ حتى توفي الديون وقوله بذلك اى بالعلم
 والجهل نعم الخ هذا الاستدراك لا يحمل له لان الرهن الجعالي
 ينفك عنه بعض الموهون باد الدين اذ اعتقه الراهن فالسري والجولي
 على حد سواء في هذا الحكم وقوله بخلاف ما للمورثين الخ اى
 رهنا جعليا وقوله فلا ينفك شئ منه اى عما الجعالي وذلك لان الرهن
 واحد وهو المورث شيئا لو ادى بعض الورثة اى الجميع ارباب
 الديون قضيت انة لو كان الوارث واحد اواذى البعض لا ينفك
 وتقدم في الاما مش خلافة فليجوز وكما انما انظر لو ادى جميع ارباب
 الدين بعض مال كل سوي اى الظم لا ينفك شئ منها حتى يوفي الجميع
 فلا ينفك شئ منها الا باذ الجميع اى كما في المورث ولان الرهن
 صدر ابتداء واحد وقضيته حسب كل الموهون الى البراءة من كل
 الدين ومنه يؤخذ انه لو مات المورث عن اثنين توفي الراهن
 لحدما نصف الدين لم ينفك نصيبه وهو ما ذكره السبكي واطال
 في الرد على ابن الرقعة حيث بحث انه ينفك بثلث الروض نعم اذ ليس
 في المورث اى مع المورث المفيد للملك قال في التفتة وقضيته
 كونها ملكه اجباره على وضع يده عليها وان لم تغب بالدين الموتى
 ما ثبت منه لانه خليفة مورثه ولان الراهن يجبر على اوقاف من
 رهنا لا يملك غيره فان امتنع زاب الحاكم عنه وكلامهم في وارث
 عامل المساقاة ظم في ذلك اقول وقضيته ما قرره ان لارباب

الديون

الديون مطالبته هذا الوارث وان لم يضع يده على التركة لانه مطالبته
 هذا الوارث وان لم يضع يده على التركة لانه مطالبته بوضع يده
 عليها سوي اى بالمورثين الاولى حذفه الترابي تعلق اثر
 تعلف اى كتعلق رهن اوارس وقوله وذلك اى تعلق الرهن
 او الارش لا يمنع الملك في الموهون والجاتى اى فكذلك تعلق الد
 بالتركة لا يمنع المورث كما قرره شيئا اى ليس تعلق الدين بالتركة
 اثر من تعلف الدين بالموهون ومن تعلف ارش الجنابة بالبعد
 الجاني بل مساوي او اقل والمعلق بهدين لا يمنع الملك بدليل
 نفوذ الاعتاق والى بلاد من الراهن الموسر والاطهر والاحضري
 المغلبي ان يقول انه ليس تعلق الدين بالتركة اثر من تعلف
 الدين بالموهون والارش الجاني تامل وعبرة مر لان تعلفه بها
 لا يزيد على تعلف حق المورثين بالموهون والجاني عليه بالجنابة في كلام
 التم تقديم وتأخير وحذف وزيادة هـ وتقدم الدين مقتدا
 وقوله لا يمنع خبره وهذا وارد على قول المتن ولا يمنع ارثا وحاصل
 المراد ان مقتضى الم يه ان الدين يمنع حيث حيد منها بقوله من بعد
 وصية يوصي بها او دين فظاهر ان الورثة لا يملكون التركة الا
 بعد اخراج الدين والوصية وهذا ايضا في المدعي هنا وحاصل
 الجواب الذي اذناه اشار اليه ان التقديم في الم يه من حيث
 القسمة والاخراج لا من حيث الم استحقاق اى انه عند القسمة
 والمقرق في التركة يجبا اخراج تقديم الدين على اخذ الوارث
 حصته وهذا ايضا في انه استحقاق التركة من حيث الموت فقوله
 لاخرجه من اصل التركة على لقوله لا يمنع ذلك متقدم عليه
 واصل الكلام وتقدم الدين على التركة في قوله تعالى الخ لا يمنع
 ذلك اى ملك الوارث لما لاخرجه من اصل التركة اى لتوفيت
 التقديم من حيث الم اخراج والقسمة لا من حيث الاستحقاق تامل
 وهو بعيد والظم ان قوله لاخرجه متعلق بتقدم وليس على
 لما بعده فلا يتعلق بزوا ندها ظاهرة ولو متصلة كالسنة

ين

تقيا بباطن من الدين والاحتياط ان لا يفتي في ما لا يفيح سم ورجل فم اى من قوله
 ضاع ع ش ان لم يفتي في ضاده وج فالزوائد قبل طر والدين
 المشتري لان الضاع يرفع العقد من ضمنه لامن اضله لانه كان
 جائزا لانه ظاهر اى وباطنا ع ش اما لو كان الخ معقوما قوله فطراء
 دين لان الدين هنا كان موجودا كما مر في الاشارة اليه اى في
 قوله سوا العلم الوارث الدين اوله ع ش او قوله ويستحق في
 حكم المقرق الخ والله اعلم
 وصف الا فلاس من الحاكم على الشخص واختير لهذا التعبير على
 الا فلاس الذي هو وصف الشخص لانه المقصود شرعا كما اشار
 اليه الجلال المحلى في ستم الاصل بقوله يقال فليس الحاكم نأدى عليه
 بالفسق ق ل والتقليس لغة مصدر فكس اى نسبه للا فلاس
 الذي هو مصدر رافلس اى صار الى حاله ليس معه فيها فليس ستم
 من المذاعلى المفلس اى المحر لا يعيد الشروط الاية في موجبا
 المخرج ع ش على م س وسنوه اى استتاره بصفة الا فلاس عطف
 تغيير وفائدة بيان المراد المذاعلى عليه من جهة الا فلاس لامن جهة
 اخرى سم ويصح ان يكون من عطف اللازم على الملزوم او المسبب
 على السبب بصفة الا فلاس تنازعه كل من المذاعلى وسنوه
 التي هي اخص الاموال اى بالنسبة لغيرها فانها بالنسبة
 للذهب والفضة خبيثة وباعتبار الرغبة فيها للمعاملة ور
 والحد حار نفيسة ع ش على م س مفسا يفتي ضبط بفتح
 الفا وتشد يد اللام لانه الموافق لقول م س وهو اى التقليس
 مصدر فاسم اذ النسبة للا فلاس ع ش والمعنى جعل الحاكم المدين
 مفسا اى ممنوعا من المقرق بمنع الحاكم اياه فمنع مصدر مضارع
 بمنعه من المقرق ظاهره انه يلغى في الحج منعه من المقرق وهو
 الا وجه وقيل يعتبر ان يقول حجت عليه بالفسق لان منع
 المقرق من احكام الحج فلا يقع به الحج س ل مح على معاذ اى
 سبوا له وقيل بسؤال غز ما لة والاول اصوب ولا مانع من موافقة

سواله لسواله ومن كون الواقعة متعددة اى السؤال والى فيعدانه
 حجر عليه مرتين فانه لو تكررت لنقل كما في ستم وع ش ع بعينه الى اليمن
 وقال لعل الله يبرك ويودي عنك دينك ولم يزل باليمن حتى توفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره ح ل محبر وقضى دينه اليها
 ببركته عليه الصلاة والسلام وقوله في دين اى في جنس دين
 لان الذي عليه ديون بدليل قوله بين غز ما لة ليس لكم الا
 ذلك اى الان والقرينة قول النبي له في اخر الحديث لعل الله
 يبرك ويودي عنك دينك ولو الباقى ستم اعنه لما ترحى النبي
 وقا الدين فاذا قدر بعد على الوفا وحيا عليه التوفيق من
 عليه ولور قيقا مادونا له فالجح عليه بالفسق للقاضي لا السيد
 والمراد ما يشمل المصلحة بان يلتزم هل جماعة الى مكية مثلا ع ش
 رائد على ماله اى ولو باقل ما يقول ويعتبر ان يكون ماله الذي ينسب
 اليه الدين رائدا على ما يقع له من عقود مستثبنا من ماله الذي ينسب
 في ماله فان لم يكن له مال بالكلية جئت الراضى جواز الحج عليه منفا
 له من المقرق فيما عساه حدث باسطياد وخوذه وده ابن الرفعة
 بانه انما حجر على ذلك بتعاقب وجود وما حاز بتعاقب جوارحه
 قال الاذغى وهو الحق والحكم الحاكم لا حياجه اى الى النظر
 والاحتياط او الحاكم كما في ستم ع ل وتلغى فسد منع التفرق ولا يجب
 ان يقول حجت بالفسق ح ل وجوبا اخذ ابا القاعد ان ما حاز بعد
 امتناع وجب ح ل وان قال بعضهم بالجواز غير فوري ع ش والمعتد
 ان حقوق الله تعالى لا فرق فيها بين الفوري وغيره لانه على الماهلة
 م س فكل لزمت الزكاة الذمة وانحصرت مستحقوها ولا يبعد الحج س ل
 التذمر مطلق ليس يعيد على المعتد وكذا قوله لم يرض بسبب
 وانما قيد ما حاز على كلامه من التقيد بغير الفوري وكفاية
 كفارة العتق خطأ كجزم كتابه وكذا لمن في مدة خيار المشتري
 فلا يجوز له الانتفاء للزوم كما صرح به م س وكثر طم للمشتري بشرطه للبايع
 اولها فلا يجوز له الانتفاء الدين لكن رايه ببعض الواش انما يجوز بالتمت

ن
الى النظر

في زمن خيار المتأخرى لانه ايل الى النزوم وفنده وقفة ع ش يمكن
 الدين اي وهو المكاتب فلا يجب الجهر بل لا يجوز بل يلزمه الحاكم بقضا
 الدين فيما اذا زاد ماله او كان مساويا للدين فان امتنع باعه عليه او نه
 اكرهه عليه بالضرب والحبس الى ان يبيع ويكره ضربا لئلا يمتنع في كل مرة
 حتى يبرء منه الم الاول لذلك يودي الى قتله ه ه قال سهر عليه قوله بالقر
 قال في ثم الروض فان لم يزوج بالمحبس الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه
 او غيره فعلى ذلك وان زاد مجموع على غير الحد وانما جازت الزيادة
 على الحد هنا لانه بائنا عنه بعد صا لا و دفع الصا لا لا يتقيد بقوله
 ويكره ضربه اي ولا ضمان عليه اذا مات بسبب ذلك ه ليس بجهر فليس
 يتحقق على ذلك في المساوي او الناقص هي مسألة غريبة وليتفضل لما تقدم
 تقع كذا اسم ع ش وهي الجهر عليه بعد طلب الغريم والامتناع من اداء الدين فيما
 اذا كان الدين مساويا او ناقصا ليس بجهر فليس ينبغي على ذلك انه اذا
 قضى الدين انقلب بغير ذلك فاقض بخلاف هذا بل جهر غريب هذا وان
 اذا كان الدين نحو الفمن اذ قضية كلامهم في صحة الجهر الغريب اخذوا منه
 بذلك صونا للمعاملات من ان تكون سببا لصناع الاموال اما اذا كانت
 نحو اتلاف فلا جهر في الناقص ولا في المساوي غريبا ولا غيره وهذا جمع
 حسن حسن ل وقال جهر الجهر الجهر الذي لا يتوقع على ذلك قاض
 بل ينبغي بحسب دفع الدين فيفارق الجهر المهور في هذا ويفارقه ايضا
 في انه يتحقق على موهنة نفقة المورسين وفي انه لا يتقيد بالحادث
 من امواله وفي انه لا يباع فيه مسكنه ونهاده وسمي غريبا لكونه
 لم يزوج فيه شروطا للامس والمراد بماله اي في كلام المتأخرين
 قول التمس في ماله والمراد به ما يستعمل المنافع وما بعدهما بل قوله
 التمس بعد او منفعته بعد قول المتن وبه يتعلق حق الغريم بانه ويدل قوله
 المتن فيما ياتي ويلزم بعد التمسمة احتارة ام ولده وموقوف عليه
 فالمال الذي يتبادل بينه وبين الدين الذي عليه لا يدخل فيه حكم
 المنافع مما ذكر وان كان الجهر يتقيد لما في الكلام في مقامه ع ش على
 مرمم مخصصا الذي يتيسر الاداء منه ه الا بان تكون العين حاضرة في

مرهونة

مباين

مرهونة والدين على مقرا وبه بينة وهو حاضر وينبغي ان يكون
 مرمم مخصصا وهو يقتضي ان الذي يتيسر الاداء منه راجع للدينين بخلاف
 المنافع اي التي لا يتيسر الاداء منها اي فلا تعد من ماله فلا تعتبر في زيادة
 الدين عليها وان تقدم الجهر عليها ماله يمكن من تحصيل اهرتها حال اول
 اعتبار وينبغي ان مثل المنافع الوطائف والجماعية التي اعتيد النزول
 عنها يجوز في اعتبار الموضع الذي يرغب بمثلها فيها عادة وتضمن ماله
 الموجود فاذا زاد دينه على مجموع ذلك جهر عليه وفي فلاح ش على مرمم
 ايضا بخلاف المنافع محترضا للدينين بالمعنى والدينين امه بالنسبة
 لكل منهما فمحرزه بالنسبة للدينين المخصوصين والغائبين ومحرزه بالنسبة
 للدينين داخل في قوله ومخوها وذلك كالدين المهور والذي على مرمم
 او مرمم وليس به بينة ولا اقرار تامل والمقصود اي الذي لا
 يتيسر الاداء منه حالا ومثل المصوب المهورون فلا يعتبر زيادة الدين عليه
 مرمم والغائب ويظهر انه مالا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون
 فوق مسافة القصر وقوله ومخوها المهورون وكذا دين موجه او حال
 على مرمم او ماله متكر ولا يثبت عليه كما يثبت في ثم الروض فلا يعتبر زيادة
 الدين عليها وان شملها الجهر وفالتم في المهورون خلا فالدين الرفعة منع
 التصرف فيه ولو باذن المورسين وانظر حكم الدين المهورون عليه هل يجب
 من الديون المهور بها او لا نظر الى انه لا يطالب به من غير المهورون اعتبار
 شيخنا في الثاني شو برى بطلبه اي طلبه من عليه دين بعد الثبوت عليه
 باقراره او حكم القاضي او اقامة الغريم البينة بعد تقدم دعواه فلا يكفي اقرار
 من غير تقدم دعوى شو برى وانما اورد الضمير لان العطف باو ال طلبه او
 عليه فلا جهر لدينه غائب رشيد بلا طلبه كما لا يتوفى دينه ثم ان كان مت
 عليه الدين غير نفقة وعرض الدين على الحاكم لزومه قبضه ان كان امنا وال
 حرم كما هو ظم ويوجد من لزوم قبضه له ان جهر عليه حتى قبضه منه لئلا
 يفسده قبل تنبيه القبط منه ويحمل خلافه جونسال ولو بوكيله لم يقل ولو
 بنا بتمه كالذي بعده لان الغائب يستعمل الولي فيقتضي ان الجهر على المتوك
 بطلبه وليه مع ان الجهر انما هو على الولي في مال موليه كما تقدم او طلبا
 اجسامهم ودينه كذلك وبعد الجهر لذلك لا يختص بصاحب ذلك الدين بل يغم

ف
 ونحوه والمقصود بان الجهر هو الذي يتيسر الاداء منه

ع

كل حق حال قبل القسمة فيزاه صاحب مع الفماحل فان كانت
لغيره وله خاص تعين بقوله او طلبا غير ما له اي محله ان استعمل
الغنى كما يدل عليه عبارة جوهر عليه الحكم اي وجوبه على المعتمد
والمراد فاضل بلد المحور عليه لا فاضل بلد ماله خلافا للادري بل لا يجوز
له ان يعلم مما ياتي في الجواز الجواز من غير سؤال لانه ان كان وليهم فقط
والا فهو يلزمه النظر في حاله بالمصلحة وهي محصورة في الحين شرطه وهو
زيادة الدين على ماله الذي ايدى شوبري وعبارة جوهر وتدين على الحكم
الجواز من غير طلب وذلك فيما اذا كان الدين الموجب للمعتمد هو دين
عامته كالغنى والاسلمين فيمن مات وورثه وله مال على مفلس مشهور
مع المذا عليه فيقول المندى على فلان بن فلان واجرة المندى
في ماله بعدد ما على جميع الغنى ما في قول على الجلال وكان الغنى
لا يجب اجرة المندى على المفلس لانه الحق الغنى ما في مال المصالح او هو
والوجه خلافه كما علمت قال والمذا سنة ايضا فيقول مع المذا متعلق
بأشهاد اي سن له اشهاد والمذا وعبارة جوهر واسم هذا الحكم نداء على
جوهه وبين ان يامر بالمذا عليه ان الحاكم هو عليه بحال هو بتدبير اللام
لا تخففها بعدلة لحي يعني انه اذا جازى الدين بحال الجواز الجواز
وقال ج ل يجوز ان يقر بالتخفيف اي بحال من الاحوال ويجوز ان يقر
بالتشديد وهو وان كان غير محتاج اليه فيه عليه لئلا يغفل عنه انتهى
قالنا على الاول بمعنى في وعلى الثاني سببية وهي على الاول متعلقة
بجواز وعلى الثاني بحال بخلاف الموت والردة المتصلة بالموت
والمراد سترقاق فانه يحل بين الدين الموجل وتظهر فائدة ذلك
فيما اذا اراد المحور عليه الذي عليه دين موجل وقت ماله على
ديونه المحالة دون الموجهة ثم مات فان رب الموجل كان ركه
ويشبه فساد القسمة من حين الردة برماوي وفائدة حيلولة
بالرق مع ان الرقيق لا مال له ان يقتضى من ماله الذي غنم بعد
الرق كما ذكره في الجهاد لان الذمة هي وصف قائم بالانسان كماله
للا التزام وللالتزام وهو يزول بالموت فلا يملك بعده وقال
بعضهم المراد بالذمة محلهما وهو الذان وهو قوله الذان وقوله حزين
بالموت

بالموت حزين كعلم والمراد فرجت بالنسبة للمستقبلان التي لم يتقدم لها سبب
اما بالنسبة لما مضى ولما تقدم سببه كما اذا حضر برأعدوانا فانه يضمن
ما وقع فيه اذ هي خلو وقع فيه اذ هي اخذت دينة من تركته عند عدم
العاقلة فان لم تغر التركة بالدين اخذت من بيت المال ويجعل
المتقدم سببه كالمقدم ومثل الموت الردة المتصلة بالموت اي يتبين
بالموت انه حل من حين الردة وتظهر فائدة فيما لو قسم ماله بين ذمة
وموته ثم مات فبيننا فساد القسمة من حين الردة برماوي اذا ترك الموجل
قال الرافعي وكذا استرقاق الحربي ونقله عن النضر ويخرج من المجلول
بالموت ان من استاجر محلا باجرة موجهة ومات قبل حيلولة ما وقبل
استيفاء المنفعة هلكت بموته كما افقت به الشرف المنلوي واما افتاء
الجلال المحلى بعدم حيلولة ما نظر الى انه هناك يستوفى المقابل بخلاف
بقية صور المجلول بالموت فزود بان سبب المجلول بالموت غراب الذمة
وهو موجود هناك من لوبه يتعلق بحق الغنى ما بماله اي ماله يكون سببا
في زمن خياره له او لهما فان حق الغنى لا يتعلق به فله الغنى والجهاد
على خلاف المصلحة وماله يكن يترك لم من ثبات بدنه فلم يفرق في ذلك
كيف شاحل وكذا النفقة التي يعطيها له الحاكم له او لموته سببا في
او بدونه اي المتاركة بقوله فان كان لغرضه وبه بحال بغير اللام
كما ضبطه المصنف فيمنع وان كان ضبطه بالغنى يشتمل على اختصاصه والباقي به
السببية عينا لان اودينا او منفعة له يقال هذا المقيم بناني قوله او كما
بخلاف الخافع لم يقول المراد بما تقدم ان الخافع لا يقع الى ماله العيني
والدين الذي يتصور الوفا منه ثم ينظر في النسبة بين الثلاث وبين الدين
وانما ينظر للعين والدين فغنى ثم اذا اراد دينة على ما ذكره عليه وبعد
الحسين يقرى انزه الى اعيانه ودينه ومنافعه فتوجرام ولده وما وقرى
عليه مرة بعد اخرى حتى يوفي ما عليه من الدين فلا منافاة بين حدي
الحجر الى المنفعة وعدم اعتبارها في الابتداء على ان الكلام في منفعة
يتصور منها ما يضمن الى المال حاله وما هنا في الاعم فلا تنافي فالحال هنا ان
المال قبل الحجر فالحال فيه خاص بالعين والدين والمنفعة الذي يتصور

المدا من الكل بخلاف المال بعد المخرج فرق بين المال الذي يقابل به
 وبينه وبين المال يتعدى اليه المخرج ما تقرر من تعدى المخرج الى
 المنفعة التي لا يتحصل منها شيء في الاستدراك هو لتعدى المخرج ما يتحدث
 من كسب وغيره ٥٥٥ ش فلا تراحم فيه الديون الحادثة اي عند
 العلم بالمر على طريقته الحاتية اما عند الحمل به فتراحمون على ما ياتي
 فلا منافاة بين هذا وبين ما ياتي اخر الفصل ٥٥٥ ش ومع ذلك فالمعقد
 ما اطلقه هنا من عدم المزاحمة مطلقا ولا يصح تقيده فيه بما
 يضرهم فضايا ما لا يصح منه كل تصرف مالي بالعين معقود على الغرماء
 انك ايا في الحياة ابتداء يخرج بالمالي نحو الطلاق وبالعين الذممة كالسلم
 وبالمعنون ملكه من يعتق عليه يمتة او ارث او صداق لها بان كانت
 محمولا عليها وجعل من يعتق عليها صداقا لها او وصية وبما نشأ
 الغرار وسياق وبالحياة التدبير والوصية ونحوها وبالا ابتداء رده
 بالعيب ونحوه قال الا ذري وله التصرف في نفقته وكسونه باي وجه
 كان قال وتوكله كوقف وهبة اي وايلاد على المعتمد ولو لغرماء
 بدينهم غايته لرد على القائل بوجبة البيع ان اتخذ جسد الدين
 وباعهم بلفظ واحد ذي لان الميراث في هذه العلة من ما تقتضي
 الميراث حيث اذن القاضى وقد صرح في كتابه بوجبة البيع ولو لاهني
 باذن القاضى كما يدل عليه قوله بغير اذن القاضى وقد يفرق بين
 القاضى بيمينه فظهور الغريم منه بعد من ظهوره عند عدم الاذن
 على العموم اي لاجل الغرماء الحاضرين وغيرهم فعلى التعليل وقوله
 الجائز من تمام العلة وهو محله ان يكون له غريم اخر اي ولا يلزم من
 ندائه عليه وقت الميراث بلوغه ذلك لجميع ارباب الديون بخلاف غيبته
 بعضهم وقت النداء او مرضه فام بتمام الحال ع ش على م المعتقد
 بما مر في قوله غير قوي والمعتمد انه لا فرق في ذلك ولا يتعلق بماله
 المفلس لبنائه على المساهلة ج ل وينظر فيه في الاول ان يقول
 الخ دليل قوله ورده بعيب وذلك لان المذكور في قوله بنظره
 فيه وقوله بما يضرهم يخرج بالاول المقر في الذممة والنكاح والطلاق

والخلع

والخلع واستقاط القصاص وخرج بالثاني الرد بالعيب والاقالة
 وانكاحه وطلاقة الخ مضافة لغاها وفي نفوذ استتلاذه خلافا
 الدارج عدم النفوذ لان من الغلس امتياز عن المرفق يكونه يتصرف
 في مرض موته في ثلث ماله وعن جرح السعة يكونه لمحق الغير س ل
 ان صدر من زوج اي لانه ياخذ العوض وفي العبارة لا يصح فكان الاصل
 ان يقول ان كان اي المفلس هو الزوج فيخرج به ما لو كانت هي المفلسة
 فان خالعت بعين من اعيان ماله لم يخرج وهذا لا يصح بمهر المثل قياسا
 على ما لو خالعت بعين مفصولة اجيب بان الميراث على العين المفصولة
 شرعي وعلى عين ماله جعلي والجعل في أقوى من الشرعي وانه خالعت
 في ذمتها صح وعبارة ع ش قوله ان صدر من زوج فان صدر من غيره
 وهو الزوج او وكلمة او المجهول اذا كان كل منهم مغلما ففيه تفصيل
 وهو انه ان كان بعين لم يخرج المثل في ذمته فليراجع او بدله في صح
 ولزم ذمته ولا تراحم به الغرماء الحدود بعد المخرج واستقاط القصاص
 اي ولو كان لانه لا يكلف الكتاب وانما لم يمتنع العيب بجانا لعدم التقيد
 على الغرماء وقياس ما ياتي من وجوب الكسب على من عصى بالدين السنة
 ان عصى هنا عن القصاص وجب كونه على مال لانه كالكسب الواجب عليه
 لكن لو عصى بجانا احصل الصحة مع الاعم كما اقتضاه اطلاقه ع ش ورده
 بعيب اي يجوز له ذلك ولا يجب على المعتمد لانه لا يلزمه الكتاب كما
 ياتي تفصيلا وهو شامل لرد ما اشتراه في حال الجرح وهو الوجه والى الزم
 الاول الرد لانه يلزمه رعاية الاصل المولى مشويرة وس ل في عدم
 انما قيد به لاجل التفصيل المذكور في المتن اما في حق اي الميراث نفسه
 فيقبل مطلقا من غير تفصيل بمعنى ان ما اقر به يستقر في ذمته ولو بعد
 الميراث ولو كانت الجناية بعد الميراث ومثلا ما حدث بعد الميراث لعدم
 عليه كانه دام ما جره قبل اخلاسه والخاص ل ان ما وجب بعد الميراث
 ان كان بمرض مستحق لم يقبل والم قبل ومزاحم الغرماء ل اي ولو اسند
 الوجوب لما بعد الميراث فلهذا الغاية بالنسبة للجناية اي سوا اسند لها
 لا قبل الميراث وبعده ولا يظهر رجوعها للعين ايضا ويمكن رجوعها الى

بما سواه الميراث من غير رجوع
 ص

من حيث وجوبها لا من حيث ذاتها أي ولو كانت العين وجبت أي بثبوت
للمقر له عند الغلس بعد الجرح كان غصبها بعده ولا يصح رجوع التمتع
للاقرار لأن الفرض أن الفرض في الكل بعد الجرح وأيضاً لأنه في مقابلته
تفتيد المتن كما يصح في حقه الكافي للغياس أي فيما سأل على صحة في
حقه وقوله وكأثر المرئيين الخ أي بجامع الجرح على كل وإن كان في المرئيين
بالنسبة لما زاد على الثلث يزاحم به الغرماء بحتمل أنه مبدئ للغافل
والغافل صير يعود على المرئيين والمزاحم في الحقيقة وإن كان هو المقر
بالدين كذا يصح اسناد المزاحمة للمريض باعتبار إقراره في هو السبب فيه
ويحتمل بناؤه للمفعول والغرماء نائب الفاعل والنقد يزاحم المقر الزاحم
فإن اسند وجوبه لما بعد الجرح هذا محذور التفتيد بقوله لما قبل الجرح
وقوله أولم يسند وجوبه إذ محذور قوله اسند وجوبه فتولغا ونشر فتولغا
في حقهم وأما بالنسبة لحق نفسه فإن ما أقر به يثبت في ذمته
للتصريح بمعاملة له في الأولى وهي ما إذا اسنده لما ملته وقوله في الثالثة
وهي ما إذا لم يسند وجوبه لما قبل الجرح ولما بعده وقوله وفيدها أي
الثالثة وقوله فيسفر أن يراجع فإن اسنده لما قبل الجرح فواضح أو لمسا
بعده فإن قيد به بدنياً معاملة لم يقبل أو غيرهما كالجنازة قبل جرح
جرح على أهل المراثية إنما كان أقل لأنه لا يقبل إقراره به في حقهم
ودين الجناية على لأنه لا يقبل إقراره به في حقه وحقهم وهذا على
بقوله ولتترتب عليه على الغالب وهو دين المعاملة لأنه غالباً بالنسبة للدين
الجناية بما إذا قدرت مزاحمة كان أو جن أو غرس لأنه يقبل
إقراره أي فيقبل تغديره والتعليل ناقص بأنه لو أقر بدين أي دين
معاملة وقوله قبل أي بالنسبة لحق المقر لا بالنسبة لحق الغرماء لأنه تقدم
قريباً أن ما وجب بعد الجرح لا يقبل في حقهم فلا يزاحم المقر له
ويطلب الخ قال شيخنا وهو ظ في القدر المساوي لذلك القدر المقر
به فمادونه وأما ما هو أكثر فلا محل وإن كان مقتضى تعليل الجنازة
بطلان بنبوت إقراره مطلقاً أي بالنسبة لجميع الديون قال الشيخ
سم لا ينبغي أن ينهم من بطلان بنبوت الأعمار بطلان الجرح وانعكاه
قانه

قانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاة أو بنبوتها بعد الجرح لا ينافي صحة
الجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فنزوات بطلان
نبوت الأعمار مع بقا الجرح لهم لو طالبوه بذلك المقدار لا يتوزعوه
على نسبة ويؤمنهم بعده دعوى الجرح عسار ولهم حصة وملازمة الجرح
وقال الدين إذا لم يوف الدين وإن كان الجرح باقياً لأنه سفلت الجرح القاض
وإن بطل إقراره بهم وحل لأن قدرته على وقائه الخ لأنه لا يوفيه
الأمارة لأن الفرض أنه حدث بعد الجرح أي على وقائه سفلت الذي
نظير إن يحمل كلامه على ما إذا قال وأقدر على وقائه سفلت في محبس
ويلازم حتى يوفي جميع الديون كاملة ويبطل بنبوت إقراره تستلزم
قدرته الخ لأنه لا يجوز له توفيقه الأبعد توفيقه جميع الديون المتقدمة
عليه وبعبارة حال قوله لأن قدرته الخ فيه نظر لأن عبارة المقر ليس
فيها تفتيد القدرة الشرعية ويجوز أن يريد القدرة المحسية فالوجه
أن بطلان بنبوت إقراره إنما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعتبر
بالقدرة عليه فليست ملزمة لأن الاستلزام لا يكتفي في ذلك
فالحبس ويلازم إلى أن يوفي ذلك القدر القادر عليه ويعتصمونه
بينهم ولا شيء للمقر له بحدوث دينه بعد الجرح لما حدث أي وإن
زاد ماله على الديون لأنه دولم يغفر فيه ماله يغفر في الاستد
من نظر المقصود الجرح وهو وصول كل ذي حقيقة وتم
القدر راجع لكل من الهمة والوصية وتما في الهبة بالقبض وفي
الوصية بموت الموصى والقبول بعده ولما لم أي بمن في ذمة
المفلس وأما الباقي بعين من ماله أي المفلس فيبطل ما قبل من أصله
ويصدق في دعوى الجرح لأن الأصل عدم العلم كما في شتم ووعش أن يزاحم
والراجح أنه لا يزاحم حيث أجاز لأن له مندوحة أي بخصاً من المزاحمة
بفسخه من لوجه فإن وجد عين ماله فسخ وأخذة ولا يبقى المال في
ذمة المفلس بخلاف العالم فلا يزاحم ولا يفسخ كما يأتي في قوله
له فسخ معاً وضمة فسخة لم تقع بعد جرحه لتفسيره ومثله في عدم
المزاحمة الجاهل إذا أجاز خلاقاً لما اقتضته عبارة قال في حجب فإن

علم او اجاز لم يزاح الغرما لحدونه برصانه قال شيخنا وما في عباده
 المنقول ٥ شوبري في ما يفعل في مال المهور عليه
 بالغلس وغيرها كترك ما يلحق به من النيا والنفقة عليه
 واجازة ام ولده اى وما يتبع ذلك كنبوت اعساره اذا ائتمار
 اليه معقوله المكن واذا التكر غى ماوه اعساره الى الفصل
 بيد رفاض الى المراد بالقاضى قاضى بلد المغلس اذا الولاية على
 ماله ولو بعير بلده لم يبق للمغلس وما ثبت للمغلس من بيع ماله
 كما ذكره عاينه تحت الغرما ياتى نظيره في مجتمع من اد احق وجب
 عليه بان ايو وطلبه به صاحبه وامتنع من ادائه فيما مره الحاكم به
 فان امتنع وله مال ظم وهو من جنس الدين وفي منه او من غيره باع عليه
 ماله ان كان بمحل ولايته ولكن يفارق المجتمع المغلس في انه لا يقبل
 على القاضى بيع ماله كالمغلس بل له بيعه كما تقرر واكره المجتمع مع
 تقريره بحسب او غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع
 جميعه مطلقا وبيع المالك او وكيله باذن الحاكم اولى بهذا البيع الا ان
 عليه ولا يحتاج الى بيعة بانه ملكه بخلاف مال الوباة الحاكم او نائبه
 بان يثبت انه ملكه على ما قيل في شى على مر وخرج الحكم فليس
 البيع وان قلنا له المجرى على ما قاله هو في بيع عب وان كان عموم قوله
 مرر فيما سبق من القاضى دون الغرما غيره خلافة لان المجرى يندم
 فضمة المال على جميع الغرما من الحاكم ان لم يغير غرما له الموهوبين
 ونظر الحكم قاصر عن معرفتهم عن بيع ماله ومثله التزول عن
 الوظائف بدراهم وبيع الحاكم ليس حكما على المعتد بقدر الحاجة
 متعلق ببيع الحاكم بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يحجر عليه الا اذا
 زاد دينه على ماله لان يجازى بانه قد يبرئ بعض الغرما بعد
 الجواز ويحدث له مال بعده بارت او نحوه ولا يفرط اى وجوب
 على من وهو يجمع اليه وسكون الغاى يبرع بنفس اى قليل ولو
 من ماله القاية للرد وكذا كتب العالم ان استغنى بالوقف عنها بالوقف
 وخادمه اى وفرسه الا ما يتباح به لقلة قيمته كحصير وكساء
 خلقين

٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

خلقين من اول غيره كزمانة وهو كل ما لازم يترتب له شى فيه
 كالعنى وسئل الدين ترى لانه يسهل تحصيلها باجرة اى من بيت المال
 وقوله فعلى المسلمين اى ميا سيرهم واعترض بان ميا سيرهم انما
 يلزمهم الشى الضرورى او ما يقر به منه وما ذكره ليس ضروريا للمنصب ولا
 فريضة منه واجد بان المنصب رعايته عليها مضاجعة عامة
 فنزلت منزلة ما يقر به من الضرورى ترى والى بهتة بضم الهاء وتشديد
 الالف الواحدة معناها الغر والغر الحاضرة الباعية مع متعلقة ببيع
 والحاكمة والفتح اوضح لانه اى حضوره وحضورهم اطلب العلو
 ولانه يبين ما مالى اى او يذكر صفة مطلوبة فتشترطه الرغبة
 من التخرج بذكر المالك لانه داخل فى المال فى سوقه اى وقت
 قيامه كيوم الخميس مثلا والمراد بالسوق المعهود لكل نوع فالاصناف
 للبعد شيخنا عزيرى والسوق موقفة وقد تكرر مستقاة من السوق
 سوق الناس بضم النون اليها كما قاله بعض شراح البخارى قال ابن
 مالى والغالب فيها التاكيد فى الدليل على ذلك بضميرها على
 سوية ذكره صاحب المشارات ويشهر بيع العقار بالظهور والاعين
 ولو باع فى غير سوقه بغير من له جاز نعم ان تعلقت بالسوق عرض
 معتبر للمغلس او الغرما وجب سئل ومضى وقسم ثمنه معطوف على
 بيع ماله وقوله بيمين مثله الحق متعلق ببيع بيمين غرما اى على
 شية ديونهم واستثنى من القصة ما لو جهر على مكاتب بالغلس
 وعليه دين معاملته ودين جنائية فانه يندم دين المعاملة بـ
 دين الجنائية ثم العموم لان دين المعاملة يتعلق بما فى يده ودين
 الجنائية مستقر متعلق بالرقبة وتخوم الثابة موقفة للسقوط من
 موقفة اى كبره بحيث لا يتباح بهما فى نقله عادة على وراى القاضى
 استدعا اهلهم اى السوق اليه اى المال جاز بل وجب لرعايته
 المصاحبة ترى وجل ولا بد من البيع من ثبوت الخ اى لان بيع الحاكم
 حكم بانه لا تصرف الحاكم حكمه فاسياق فى الفرائض ونقل عن
 شيخنا ان تصرفه ليس حكما وانما هو نيابة اقتضاها الولاية جل وهذا

الكسب



١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

اي قول الله ولا بد من حق وبيريد الاول الذي يفرق بان البيع له امره فلو كان
 غير مستحق لظهر خلاف الشرع لان بيعه من لا يملكه في بيعه كالمحجور عليه
 وتعلق التعريف هنا وبيان ان هذا بعد مساعدة البينة ولا كذا في الشك والفرق
 مع من بان حق الفرض ما في ذمة المفلس لا في اعيان ماله ولو اخذ احد من عينا
 من اعيان ماله يد بينه وبين من اخذها مستحقه لا يستحق حقه لتعلقه بالذمة بخلاف
 الشراكات فان حقه في العين وهذا الذي من فرق في عدم ظهوره
 بكون مثله ولو تقدم من يشتره بيمين مثله من نخل البلد وجب المبيع
 بلا خلاف قاله النووي في تناوبه وقال ابن ابي الدم ببيع المرهون بيمين
 دفع فيه بعد النداء والاشهاد وان شهد عدة من ائمه دون من مثله
 بلا خلاف بناء على ان الغنمة وصف قائم بالذات فان قلنا ما انتهى اليه
 الرعيان فواضح لان ما دفع فيه ما هو من مثله وعليه تفاوت الرهن مال
 المفلس بان الرهن التزم ذلك حيث عرض ملكه برهنه للبيع الى ترك
 ان المسلم اليه لما التزم تحصيل المسلم فيه لزمه ولو بالكثر من ثمن مثله لزم
 وقال ويراد اي الفرق بان هذا لا يتبع بيع ماله بدون ثمن مثله بل الاوجه
 استواءهما ولو باع بيمين مثله ثم وجد راعيا في زمن الخیار وجب البيع
 له فان لم يبيع له انفسخ البيع من حاله فلا يبيع بوجوه وان حل قبل
 الغنمة حل لانه اسرع علة لقوله حاله او ما بعده نعم ان راي
 القاضي اذا استدراك على قوله حاله من نقد محله وقوله بيمين يوجب له
 اي وكان غير نقد المحل او رضوا الى اي بعد اذن القاضي لم يبيع
 اذنا مطلقا من غير تعيد مبيى عن وكذا لو رضوا بدون ثمن المثل
 مع القاضي فبا ساعا على ما قبله وانما احتج القاضي بالقاضي لانه قد يكون
 هناك غنم اخرى بزيادة وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبين
 بالوجه بان النقص حصران لا مصلحة فيه والقاضي انما يتحقق به
 ههنا ومن ثم مال من الرهن الى المبيع وقرى بان الغائت هنا ومن
 القنا فحتم طافيه لاحتمال ظهور غنم بخلاف الوجهل فان الغائت فيه
 صفة وكذا غير نقد البلد ولينعدم اي وجوبا وقال شيخنا انما
 لستخدامه ان التعديم في هذه المذكورات منوط برأي القاضي فيما يراه

من المصلحة

من المصلحة قوله ما يخاف فسادا اي او نهيه او استلزام عليه
 ثم لا يضيع انظر لو قدم غيره فلف هذا بيمينه لتفسيره به
 اوله لانه لم يوجد منه فعل شوبري والا فرب ان تعال ان تقدمه
 غيره لمصلحة فلف هو لا صحتان والا فلف طاق في ان يلف به حق
 اي ندبا وانظر لم يجعله كسابعه ولا حقه تامل نحو ان اي وجوبا
 مالم يكن مدبرا فقي الام انه لا يباع الا ان تغذر الادامن غيره بنو حن
 عن الكل وجوبا وقيل ندبا صيانة للسيد بر عن الارطال في كل الحق
 بعضهم به المعلق عنقه بصحة لاحوال موت السيد وجوب الصفة فاحده
 ويقدم جان على مرهون وهو على غيره قل منقولا اي يذرا
 ويقدم منه الملبوس على نحو الخراس ويقدم منه المرهون ومال
 القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان فيعتار ويقدم
 البناء على الارض ح له وسئل وقيل وقال السكاكي ان من وقضيت
 ان الذي تعلق به حق ولا يخاف فسادا يقدم على ما يخاف فسادا عما
 لم يعلق به حق وليس يخاف لان قوله في غيره شامل لما اذا كان يخاف
 فسادا وما تعلق به حق فلا يخاف فسادا وهذا وجه ضعفه لان ما
 يخاف فسادا مقدم والاحسن من ذلك كونه كما قال الاذرع ان يوكل الامر
 الى نظر القاضي وما يراه مصلحة ويحمل اطلاقه صاحب على الغالب سم
 سئل وعش ثم غيره بالرفع والتقديم بيمين غيره او غيره ببيع
 واما نصيبه او غيره فلا يري خلا فيما لا يري عليه ما ليس مراد اذا تعذر
 في النصيب ثم يقدم غيره وفي الخبر تقديم غيره وليس بعده شيء يقدم
 عليه عن من ويقدم منهما ما يخاف فسادا اي على ما لا يخاف فسادا ههنا
 وجه يفيد ان ما تعلق به حق ولم يخاف فسادا يقدم على ما لم يعلق
 به حق وخيف فسادا وليس معتمد اوجه علم ان قول المصنف بتقديم
 يخاف فسادا اي وجوبا وقوله في تعلق به حق اي ندبا وقوله في الحيوان
 اي وجوبا وقوله فيمنع ولا ي ندبا ح في غير ما يخاف فسادا وغير
 الحيوان الى اي واما بينهما فواجب والا بان رضوا به الى اي ان كانوا
 مستلقين او اوليا وكم والمصلحة في التوفيق للموئى عليه ح البيع

هذا ما
 في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

في الذمة ومنفعة في اجارة الذمة حل ولا يسلم اي لا يجوز له ذلك
 فيجوز ولومع وجود ضمان ثقة او رهن عني ومثل القاض في هذا
 الحكم ما ذكركم — كالمفلس في بيع ماله قبل قبض ثمنه ويستثنى منه
 ما لو باع شيئا لاحد الغرماء وعلم انه يحصل له عند القاسمة مثل الثمن
 الذي اشترى به فانه يجوز ان يسلمه قبل قبض الثمن والمصوب بقاؤه
 في ذمته لا اخذه واعادته اليه لانه ان كان الثمن من قبض الدين حيا
 المتخاص وان لم يكن من قبضه ورضي به حصل الاعتراض ولم يحصل تسليم
 مع بقا الثمن على كل تقدير قال هو والمصوب بقاؤه في ذمته وان لم
 يحصل بقاءه ولا اعتراض في ذلك لانه يتصرف عن غيره اشارة لقضائه
 وهو ان كل متصرف عن غيره ولا يسلم المتصرف فيه حتى يقبض متقابله
 شيئا عزيزي وهو علة للمعلة والمعلل مع علة فان خالفوا
 اي المبيع بقايته ولو لم يملكها الا بالقبول وعلى هذا يجبر المشتري على
 التسليم او لا مالم يكن تابعا عن غيره والا فلا يجبر ان على التسليم بل يجبر ان
 على القسمة حل وتامثل قوله على القسمة وعبارة مرفوعة فان تنازع احدهما
 المشتري على التسليم او لا مالم يكن تابعا عن غيره فيجبر ان في انظر
 اي البائع والمشتري وهو موقوف اذ البائع المفلس ياد ثمن القاض اما لو
 كان البائع هو القاض فالمراد باجباره وجوب احضاره عنده في يوم
 المشتري بالاحضار فاذا حضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن في عام
 ولا ضمان لانه خطاه غير معطوع به حل وما قضى فسمه اي
 ندبائهم رايا لبنا للمفعول في ذلك تحت السكاي ان الغرماء اذا استوفوا وطلبوا
 حقهم على الفور وجبت التسوية قال الجوهري وهو مخرج جدا من
 الترجيع ومن اضرار بعضهم بالتأخير او الحرج ان ضايق المال ثم
 بين الغرماء اي الحالة ديونهم ولا يدخل للموجب شيئا وقوله بفسخ ديونهم
 وهذه اجلا في المديون عن المجهور فانه يقيم كيف شاؤ في قول نعم
 يقدم مرتين على غيره لتعلقه بالدين واستحقاقه على عمل في غير قضاء
 لان له الحبس واجرة القاسم في مال المصالح فان تعذر فعلى المفلس
 واذل تاخرت فسمته ما قبضه الحاكم والاولى ان يجعله عنده للم
 بل

في بيع ماله قبل قبض ثمنه ويستثنى منه ما لو باع شيئا لاحد الغرماء وعلم انه يحصل له عند القاسمة مثل الثمن الذي اشترى به فانه يجوز ان يسلمه قبل قبض الثمن والمصوب بقاؤه في ذمته لا اخذه واعادته اليه لانه ان كان الثمن من قبض الدين حيا المتخاص وان لم يكن من قبضه ورضي به حصل الاعتراض ولم يحصل تسليم مع بقا الثمن على كل تقدير قال هو والمصوب بقاؤه في ذمته وان لم يحصل بقاءه ولا اعتراض في ذلك لانه يتصرف عن غيره اشارة لقضائه وهو ان كل متصرف عن غيره ولا يسلم المتصرف فيه حتى يقبض متقابله شيئا عزيزي وهو علة للمعلة والمعلل مع علة فان خالفوا اي المبيع بقايته ولو لم يملكها الا بالقبول وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم او لا مالم يكن تابعا عن غيره والا فلا يجبر ان على التسليم بل يجبر ان على القسمة حل وتامثل قوله على القسمة وعبارة مرفوعة فان تنازع احدهما المشتري على التسليم او لا مالم يكن تابعا عن غيره فيجبر ان في انظر اي البائع والمشتري وهو موقوف اذ البائع المفلس ياد ثمن القاض اما لو كان البائع هو القاض فالمراد باجباره وجوب احضاره عنده في يوم المشتري بالاحضار فاذا حضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن في عام ولا ضمان لانه خطاه غير معطوع به حل وما قضى فسمه اي ندبائهم رايا لبنا للمفعول في ذلك تحت السكاي ان الغرماء اذا استوفوا وطلبوا حقهم على الفور وجبت التسوية قال الجوهري وهو مخرج جدا من الترجيع ومن اضرار بعضهم بالتأخير او الحرج ان ضايق المال ثم بين الغرماء اي الحالة ديونهم ولا يدخل للموجب شيئا وقوله بفسخ ديونهم وهذه اجلا في المديون عن المجهور فانه يقيم كيف شاؤ في قول نعم يقدم مرتين على غيره لتعلقه بالدين واستحقاقه على عمل في غير قضاء لان له الحبس واجرة القاسم في مال المصالح فان تعذر فعلى المفلس واذل تاخرت فسمته ما قبضه الحاكم والاولى ان يجعله عنده للم

في بيع ماله قبل قبض ثمنه ويستثنى منه ما لو باع شيئا لاحد الغرماء وعلم انه يحصل له عند القاسمة مثل الثمن الذي اشترى به فانه يجوز ان يسلمه قبل قبض الثمن والمصوب بقاؤه في ذمته لا اخذه واعادته اليه لانه ان كان الثمن من قبض الدين حيا المتخاص وان لم يكن من قبضه ورضي به حصل الاعتراض ولم يحصل تسليم مع بقا الثمن على كل تقدير قال هو والمصوب بقاؤه في ذمته وان لم يحصل بقاءه ولا اعتراض في ذلك لانه يتصرف عن غيره اشارة لقضائه وهو ان كل متصرف عن غيره ولا يسلم المتصرف فيه حتى يقبض متقابله شيئا عزيزي وهو علة للمعلة والمعلل مع علة فان خالفوا اي المبيع بقايته ولو لم يملكها الا بالقبول وعلى هذا يجبر المشتري على التسليم او لا مالم يكن تابعا عن غيره والا فلا يجبر ان على التسليم بل يجبر ان على القسمة حل وتامثل قوله على القسمة وعبارة مرفوعة فان تنازع احدهما المشتري على التسليم او لا مالم يكن تابعا عن غيره فيجبر ان في انظر اي البائع والمشتري وهو موقوف اذ البائع المفلس ياد ثمن القاض اما لو كان البائع هو القاض فالمراد باجباره وجوب احضاره عنده في يوم المشتري بالاحضار فاذا حضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن في عام ولا ضمان لانه خطاه غير معطوع به حل وما قضى فسمه اي ندبائهم رايا لبنا للمفعول في ذلك تحت السكاي ان الغرماء اذا استوفوا وطلبوا حقهم على الفور وجبت التسوية قال الجوهري وهو مخرج جدا من الترجيع ومن اضرار بعضهم بالتأخير او الحرج ان ضايق المال ثم بين الغرماء اي الحالة ديونهم ولا يدخل للموجب شيئا وقوله بفسخ ديونهم وهذه اجلا في المديون عن المجهور فانه يقيم كيف شاؤ في قول نعم يقدم مرتين على غيره لتعلقه بالدين واستحقاقه على عمل في غير قضاء لان له الحبس واجرة القاسم في مال المصالح فان تعذر فعلى المفلس واذل تاخرت فسمته ما قبضه الحاكم والاولى ان يجعله عنده للم

بل يقرضه امينا موسرا برخصته الغرماء غير مما طرأ ولا يكلف رهنا
 لانه لا حاجة به اليه وانما قبله لصراحة المفلس في تكليفه الرهن
 سد لها وانه فارق اعتبارها في التصرف في مال نحو الطفل فان فقد
 اودعه ثقة برصونه فان اختلفوا فمن يوضع عنده او عينوا غير
 ثقة فمن رآه القاض من العدة ولا اولى وتلعب عنده من ضمان المفلس
 ثم روي عن الخضر عي ان ابقاه مذمة مسترا من اولى من اخذه او
 افرضه لمثله من له وقال بل ان طلب الغرماء ان لا يجلس فيصدق بطلبها
 واحد سمع من بل طلبوا قضيتهم انظر ما موقع بل في هذا التركيب
 وهل اتي بالواو ويجازي بانها لا تنقل لالاضراب ولو اتي بالواو
 لكان احسن تامل ففي النهاية معتمد وجمع بينهما بفعل ما فيه المسألة
 كما ياتي في قوله ولعل هذا مراد النجاشي قال المظن حلاقة معتمد
 وكل منهما له توجيه كما اشار اليه بقوله لان الحق لم ولعل هذا
 مراد النجاشي اي فكلام النجاشي محمول على ما اذا ظهرت المصاحبة
 في التأخير وكلام النهاية على خلافه ولا يكفون الخاي لعمر
 اقامة البيعة على النجاشي اي لا يكفون اثبات ذلك اما بالبيعة او باخبار
 من حاكم اخر وقيل البيعة مع انه في عام لانه محصور بخلاف الورثة
 حيث يكفون ان لا وارث غيره حل اي لان الورثة اضبط غالبا كذا
 قالوا وفيه نظر في قوله وعبارة من له ويخالف رخصته في الميراث ان
 الورثة اضبط من الغرماء وهذه شهادة بعمر مدركها فلا يلزم من
 اعتبارها اعتبار في الاضبط اعتبارها في غيره واذ كانت الورثة
 اضبط فتسهل اقامة البيعة على ان لا وارث غيره لان شأنهم ان لا يورثوا
 هو اعم من قوله ببيعة لان عبارة المصاحبة لك اهدر من
 وله خيار حاكم كما اخبرنا انما وليا ببيعة بخلاف عبارة الاصل
 مستثناة في ثم روي لا يكفون ببيعة او اخبار حاكم قال عني عليه قوله
 او اخبار حاكم اي او عام حاكم لان الميراث الخاي ولان وجود عزم
 احراز المبيع الاستحقاق من اصله ولا يختم فزاحمة لجواز ابدان بخلاف
 الوارث فانه قد يمنع استحقاق غيره الارث ويختم مزاحمة حل

1

فظهر غريم اي يجب ادخاله في القسمة بان سبق دينه المخرج ثم رافعا
 بمقتضى الواو فلا تشتط الغورية كما في عرس او حدث دين الخ
 معطوف على ظاهر الواقع في حيز الفاعل من الحدوث والظهور
 واقع بعد القسمة ومن المعلوم ان الحدوث هو الحصول والتحدد بعد
 ان لم يكن اذا علمت تعلم ان ما مثل به التغير مطابق لكلام المتن وذلك
 لان الدين في المثال هو بدل الثمن التالف عند المغلس وهو بدل البول
 من حين تلف الثمن وتكفي تارة يكون قبل المخرج تارة بعده كما ذكره
 حرجل وكل منهما مطابق على القسمة بخلاف الدين قبلها لا بعدها
 كما يفهم عطف حدث على ظاهر الواقع بعد القسمة في هذا المثال فظهر
 منه الدين بعد القسمة فعلى هذا يكون قول المتن فظهر غريم
 مقتضا عن قوله او حدث دين الخ وبعبارة اصله ولو خرج شيء
 باعده المغلس قبل المخرج مستحقا والثمن المعنوي فالغافل قد ظهر ثم
 قال م راى من غير هذا الوجه فسقط القول بانه لا معنى للمكان
 بل هو دين ظهر حقيقة فانك تراه قد جعل هذا الدين من
 قبيل ما ظهر لامن قبيل ما حدث فالاولى التمثيل لما حدث بما ذكره
 من في ثم بقوله والدين المتقدم سببه كالقديم فلو اخرج دارا وقبض
 اجرته وانفقها ثم ائتممت بعد القسمة رجع المتأخر على من تم
 عليهم بالخصصة ٥ سبب سبب الخ او كان سببه جنانية ولو
 حدثت بعد القسمة حرجل ٥ ثم المقتضى تالف قبل المخرج او بعده
 فلو كان باقيا رده حرجل ٥ مبيع مغلس الخ واما لو استحق مبيع
 قاض فياخذ في قوله ولو استحق مبيع قاض الخ للحصول المعهود
 بذلك اي بالمشاكلة مع وجود المبيع للقسمة وهو ان لا غريم
 ولا دين حرجل وفارق اي عدم النقص المأخوذ من قوله فلا تنقص
 القسمة وعرضه بهذا الرد على الحق وبعبارة اصله مع سبب
 وقيل تنقص القسمة كما لو اقسمت الورثة ثم ظهر وارث آخر فانها
 تنقص على الصحيح وتعمل بعضها في المتقومات دون التكميلات فيؤخذ
 منها الزائد على ما يخص المأخوذ قاله شيخنا العزني فلو قسم مال

المغلس

المغلس وهو خمسة عشرا والقسمة ان ينسب دين كل غريم
 لمجموع الديون ويؤخذ من تلك النسبة من الموجود فلو اقسر
 بعضهم نصف ذلك ابو زرعة ما لوقف الورثة التركة فظهر دين
 وقد اقسر بعضهم فيجعل ما مع المورثين كأنه كلها فيأخذ الدين كل
 دينه ثم اذا ايسر المغلس يرجع عليهم بقدر حصته ٥ ووضح ان هذا هو
 نصبت بعض غريم ما الميت فظهر غريم فكما هنا ايضاً ٥ وشارك
 الغريم الباقيين في عبارة مرفلو كان المتلف اخذ الخمسة استرد
 الحاكم ثمن اخذ العشرة ثلاثة اجناسها من ظهر وهي ستة ثم ان
 ايسر المتلف اخذ منه الاخران نصف ما اخذه وقسماه بينهما على
 حسب دينهما ونسب على ذلك رجعوا الى الغرما عليهم بالخصصة فلو
 كان الذي تلف ما اخذه وهو مبيع آخذ الخمسة اخذ الحاكم من اخذ
 العشرة ثلاثة اجناسها الغريم الذي ظهر فاذا ايسر من ذكر اخذ منه الغرما
 نصف ما اخذه وهو اثنان ونصف ونسبه بينهم على حسب دينهم فاخذ
 من له العشرة واحد اومن له الثلاثة اثنان ونصف ويبقى له اثنان
 ونصف وهي التي تخصه لان دينه نسبة الى بقية الديون الصدى فله
 سدس الخمسة عشرو قد اخذ ثلثها فيؤخذ منه نصفه وهناك طريقة
 اخرى نظرها بعضهم بقوله ٥ اذا عن ديون قل مال مغلس
 ففي المال قاض دين كل غريم وحاصله فاقسم على الدين كل
 تغر بنصيب الشخص عند علم وهناك طريقة اخرى وهي ان تنسب
 المال الموجود الى جميع الديون وتطلى كل واحد من دينه بثلث تلك
 النسبة فاذا نسبت الخمسة عشر لمجموع الديون وهو ستون وجدتها
 ربعها فتطلى كل واحد ربع دينه فربع العشرة اثنان ونصف وربع
 العشرين خمسة وربع الثلاثة سبعة ونصف فلو ظهر للمغلس مال
 قديم او حادث بعد المخرج عند ظهور الغريم صرف منه لذلك الغريم
 بقسط ما اخذه الغرما وما فضل بقسط عليهم وعليهم نعم ان كان دينه
 حادثا فلا مشاركة في المال القديم حرجل ٥ وتغيري بما ذكر اي بقوله
 او حدث دين سبق سببه المخرج وقوله على ما مثلت به في انه هو

قوله كان استحق مبيع الذي سوبري ولو استحق مبيع قاض
 قال الزيركسي فان قيل كيف يتصور ذلك اذا قلنا انه لا يبيع
 الا ما يملك فلهذا انه ملكه الناس فكيف ينفق اي يبيع ويشتري
 البينة بخلافه والجواب ما قلنا في العرائن تقوم بينه بانه
 كان به عند قتل المجر او وقعه فانها تقدم على بينة الملك المطلق
 او اثنين ببينة الملك مانع وبغرض سلاقتها قد تمام بينه اخرى
 معها من اخر كشاهدين مع شاهد وبمين سوبري وقوله اذا
 قلنا الخ اي على القول الرض فلهذا المراد عليه اما على المعتمد
 وهو ان كفايا ليدل فلا يرد مبيع قاض اي او نالهم كرو ليس
 القاض من النائب المفلس بان جعل الرض القاض المفلس نائبا عنه
 في البيع كحاشي في الرض قال في شئ الرض وليس القاض وما دونه
 طرئها في الضمان سم وعلمه بان نائب النوع وفي سم عن شئ الرض
 وان كان البايع المفلس قبل المجر فكذلك قد ظهر فيشارك المستري
 من غير نفقة القسمة كما تقدم بخلافه بعد المجر فانه لا اثر له لان الدين
 حادث لم يتقدم سببه ومعلوم انه لا يبيع الا باذن القاض وليس
 بالحقه ببيع وذلك يدل على ان المراد بما ذون القاض الذي يالحق به
 من عينه القاض للبيع من احواله مثلا ومن ثم يجري غير المجر بما ذون
 القاض بامينه ومع شئ على م الى رغبة الناس اي فتعديهم
 من مصالح المجر حل ويؤونه موهبة اي وهو بان نفقة وكسوة
 واسكان واخذ اموال وهو معطوف على قوله ببادر قاض الخ وكذا
 قوله ويترك الموهبة دسنا مؤبلا لان الخ الا في تكليف قتل المجر
 اما المنكوحات بعده فلا ينفق عليهن من ماله وفارقت الولد المتخذ
 ولو من المنكوحات بعده بانه لا اختيار له فيه بخلافها ولا يرد على ذلك
 فكيفه من استحقاقه بعد نفقة لانه واجب عليه فلا اختيار له ايضا وانما
 اتفق على ولد السفينة اذا اقر به منه بنية المال لان اقراره بالمال
 وبما يقتضيه غير معقول بخلاف اقرار المفلس بتم روج له وقالب
 شئنا العرائن اما المنكوحات بعده فننفقهن في ذمته فيصيرن حتى
 ينفك

٢٠٠

ينفك المجر ويوسر وفي قول على الجلال ينفق عليهن من كسبه وكن
 حل كلام النفقة على ما اذا لم يكن له كسب وقوله وفارقت الولد المتخذ
 الخ بانه لا اختيار له الخ والوطي وان كان باختياره لا يلزم منه
 الخ جبال ع ش واقارب المراد بالاقارب الاصل والغرض ولا ينفق
 على القرب الا بعد طلبه ان ياهل فلو كان طعلا او مجنونا او عاجزا
 عن الارسال للمحاكم كزفين انفق عليه من غير طلبا فيل ينفق
 للمفر ما ما نفقه اوله والى قول الضمان وانه لا رجوع عليه لانه في نفس
 الامر اخذ حقه ع ش وان هدنوا الى المالك والمالك والاقارب بالاب
 النفقة على المالك من مصالح الفراد لانهم يبيعونهم ويقتبونهم
 فان قيل هذا لا يتناق في ام الولد بذات نفقة ايلاده فيما اشترى
 امه في ذمته بعد المجر فاولدها قبلت اذ تباع في كثير من الصور
 وهذه منها وانما وجبت النفقة لها لانها قد توجرت قال شيخنا
 ورجوعه لامهات اوله من على القول بنفقة ايلاده والصحیح
 انه لا ينفق استيلاده بعد المجر وفي شئ مثله فالغاية راجعة لغرض
 امهات الاولاد وتغير في جملة كراي قوله وهو ما قاله في شئ
 عبارة الاصل والمراد بقوله ينفق يكون فسهل الكسوة والاسكان
 والخدم وتكفين من ماله قبل القسمة لانه ذلك كله عليه
 وشمل ما ذكر الواجب في تميزه وكذا المندوب ان لم ينفقه الغناه
 مالم يعلق به حقا اخرى وشمل الخ نفق من ماله مالم يعلق الخ وما
 اذا تعلق به حقا اخرى كان يكون جميع ماله مرهونا فلا ينفق عليه
 ولا على عياله منه س ل باضياف وجباية كان كان عند عبيد
 وجنوا تعلق المجرى عليه هم نفقة المفسرين شامل للزوجات
 قال العلامة الخ س ل واغترض بان ينفق على الزوجات
 نفقة المفسرين ما انفق على القرب لان نفقة لا تجب على المفسر
 وانه بان اليسار المعترى نفقة الزوجات غيره في نفقة القريب
 لان المفسر في نفقته من يفضل عن قوله عن قوله وقوت عياله
 يومه وليسته وبعبارة امين هناك فصل لزم مفسر ولو تكسب ينفق

موهبة العوم ان الموهبة
 اعطى النفقة والدلالة
 قال الخ

بما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليسته كفاية اصل وزرع لم يملكها ومجر
 الفرع عن كسبها بليق الخ والراد بالعيال في كلامه ما عدا الاصل والفرع وفي
 وفي نفقة الزوجة من يكون وحله الزم من خرج ويكسوه بالمعروف الذي في
 الروضة كسوة المعسر من اجل فلو كسها ام ولده بما لا يليق بها منعناه وكسوناها
 ما يليق بخلاف ما اذا فعل بالزوجة والقريب ذلك هو ان شئ شرح الروض
 اي فانما يملك ما دفع لها فلا دفع يبدل وكتب عليه شيخنا الشوبري
 لعل المراد انه كسها ام ولده قبل الحج وكذا الزوجة والقريب ووجهه
 بان ام الولد لا تملك ذلك فتحتق من مالها ولو بعد الحج بخلاف الزوجة
 والقريب والحال كما سي بعده انما هو الحاكم بالمعروف في الجميع فتأمل
 في ما استمر ذلك اي الى اتفاق الى القسم لانه موسر اي بنفقة
 القريب وان كان معسرا بنفقة الزوجة لان البسار المعسر بنفقة الزوجة
 غير البسار المعسر بنفقة القريب بل الى القسم اي يومه وليسته
 لانه موسر ما لم يزل ملكه اي ونخلع نصف الغرماء بالاموال بطريق العرف
 والحق بطريق الاصل متعلق بالذمة كما قرره شيخنا الفريزي
 ان يغني اي الغنى ثم وان كان ظم كلامه انه راجع لمعونه الشامل لا القاري
 ويؤيد القول قوله الا ان يفضل الخ لا نق به بان لا يكون مزر يا به فلو
 رضى بما لا يليق به وهو مباح لم يمنع منه وعبارة مرس بكسب حلال لا نق
 قال ع في التقييد بها نظر مع ما ياتي من انه ان امتنع من الكسب لا يكلف
 وقضية التقييد بما ذكره انه ان الكسب غير لائق به ينفق عليه من ماله
 مع حصول ما الكسب في يده والظن انه غير مراد وعبارة الخط ولورضى
 بما لا يليق به وهو مباح لم يمنع منه قال المذري وكفانا بونته فيعتقل
 مما هنا وما ياتي انه ان الكسب بالفعل لا ينفق عليه من ماله وان
 امتنع لا يكلف الكسب ويصرف كسبه الى ذلك وان كان الكسب لا يترصد
 كما ياتي فان قضى ولم يكسب اي وان سبق له امر بالكتابة على
 من فقضية كلامهم انه اي القاضي يكون ممنوع من المناس من ماله
 اي المناس فلا يجوز على الكتاب وقوله خلافه وهو انه لا ينفق على ماله
 من ماله بل يكلف الكتاب بالنسبة لقربه ولا يكلف بالنسبة لنفسه وزوجه
 لغدرها

لغدرها على الصبي سم دست ثوب اي لان الحق افضل من الميت
 والميت يقدم كعنه على الدين والدست لفظة اعجمية اشترت في
 الشرع وهي اسم للزمن من الثياب اي الجملة كما في المصباح هاجنه
 وعليه فاضافته لثوب بمانية والمراد بالثوب الجفص قال الشيخ سول
 اي كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفع عرفا فيما
 يظهر وليس كل ما ذكره متغيا الا لمن تحتل مروته بترك شئ منه اذ
 الواجب من ذلك ما تحتل المروة بفقره ومنها المنديل والتمكة
 وسراويل اي ان كان من يلبس ذلك كما في ح ل وهو معرب يذكر ويؤتى
 وبالنون بدل اللام وبالمجبة بدل المهملة ايضا قال المذهر السراويل
 اعجمية عربت وجا السراويل على لغظة الجماعة وهي واحدة واول من
 لبسه الخليل صلى الله عليه وسلم كما في الشوبري ولم يصح انه لبسه ووجد في تركية
 كالكسب والعقوبة شيخنا وفي المصباح الطيلسان فارس معرب قالت
 الغاراني هو فيمن لان يفتح الغا والغين وبعضهم كسر العين لغة
 ودراسة بهم الدال وتشد بالراء اسم للمعوضة وكسوها ما يلبس فوق العنق
 في الجوخة وجنته والمراد انه يترك له ذلك اي كان من جنس يلبسه ويزاد
 في الشئ اي للسنا في تعليله وكسبها اي ان وقعت القسمة فيه اونه
 دخل وقت الشئ في الحج على ما استوجبه الشيخ سم شوبري وعبارة
 ع في قوله في الشئ اي وان وقعت القسمة في الصيف ولا ينافيه
 تغيرهم يعني لانها للتعليل بدليل قول بعضهم ويزاد للبرد وبدليل
 انه يترك له الطيلسان المفضل به والا فترك الجبة الكسوة والعقد
 خلاف ذلك مراد اي فلا يعطى ذلك الا اذا وقعت القسمة في الشئ اونه
 دخل الشئ وقت الحج والمروة متغية بان كانت تجوز عليها او لان زوجها
 محجورا عليه والمرأة معطوفة على الضمير المستتر في يزار العائد على
 المناس مطلقا اي رجلا او امرأة معقنة قال في مختار الصحاح
 المقنع والمقنعة يتناولهما ما تقنع به المرأة راسها اي تغطيها به
 كالعقوبة والمدورة والقناع اوسع من المقنعة كالخبرة والملاية

يقول

ولا يترك له فز من بعض الغا والرا قال تعالى متكلمين
مخرج من عيش ولا يترك له فز من بعض الغا والرا قال تعالى متكلمين
عنه فز من عيش ولا يترك له فز من بعض الغا والرا قال تعالى متكلمين
الذي يظهر ان الله الاكل والشرب والنفقة القيمة كذا في خروج من على
تقدير الله من الاكل والشرب والنفقة القيمة كذا في خروج من على
للتقدير بل لا يترك له فز من بعض الغا والرا قال تعالى متكلمين
المنفعة والظلم انه يرد مع ما ذكره الله اللاتق اذا لا يترك له فز من بعض الغا والرا
هذه الاعراض الصالحة سببا لمنعه عن اللاتق ولتأمل اقوال
من اعتاد ذلك لا يتأثر بغيره ولا معنى لورده عنه متوهم
ويترك للمعالم كنهه ما لم يستغن عنها بالوقوف اي بخلاف الاثان
فلا يترك ومنها راس مال يتجر فيه والالم ليس الكسب الا به وبكم
بعضهم انه يترك له راس مال يتجر فيه اذ لم يحسن الكسب الا به وفي تركه
ولا راس مال وان قل وقول ابن سريج يترك له راس مال اذ لم يحسن
الكسب الا به علمه الا ذرعي على تأخره وينبغي ان ياتي هنا عند بقوله
النسخ ما ياتي في قسم الصدقات من انها يتابع واحدة الا ان يكون
مد رسا فيبقى لم يستغن لان لاجل المراجعة ويحتمل العزق في الرماي
وسايع المصنف مطلقا لانه يسهل مراجعة المخططة ومنه يوحى انه
لو كان يحمل لاحافظ فيه تركه ثم من وسيل وكما يترك الذي
قال شيخنا وقد اتفقوا على ان كل ما يترك له لولم يجد به مال استمر
له وظاهره انه لا يترك له الكسب وتوهم ما ذكره من هذا نظر ومن
ثم جئت بعضهم عدم ستر ذلك لاسيما عند استغنائه بالوقوف
وكونه بل لو استغنى به عنها بيع ما عنده وقال السويري الا وجه
سراوها ان لم يستغن عنها بالوقوف ولا ينبغي الخرج عن المصالح
بالنقص القيمة ولا يتناقض الغرض على رفعه وانما يقام القاض
لانه لا تقدم لا يثبت الا باثباته فلا يرتفع الا بوقفه ثم سعة
لانه يحتاج الى نظر واحتماد تخافى بل من وقوله وانما يقام القاض
قال السويرة ظاهره وان حصل وفا الديون والا يراهم ام مثلا
ولعل وجه اهتمامه بالورع عزيم اضر كما علموا به غلظ افادة رضى
الغرض ما راجع ويلزم بعد القسم اجارة ام ولده ان
يلزم الفلاس فهو المخاطب بالوجوب واجارة الروض وعلية اي

الفلاس

الفلاس ان يوجر له مستولدة وموقوف عليه وسيدى لكن ينبغي
تقدير الوجوب عليه بما اذا كان الحاكم قد فلتك المجر عنه وان لم يقم
والوجوب على الحاكم فما لا يخفى وموقوف الذوق في الروضة عن
الغزالي انه يجبر على اجارة الوقف اي باجرة معجلة ما لم يظهر
تفاوت بسببه تعجيل الاجرة الى حد لا يتغافل به الناس في غرض
وقضا الدين والتخلص من المطالبة ومثل المستولدة وينبغي ان يكون
اجارة ما ذكره كل مرة يوجر حامدة يغلب على الظن بقاؤه الى
الغنى بها وان لا يبرق من الاجرة الا ما ينبغي استحقاق الفلاس
له بخص المدة وقضيته انه لا يبرق للفرما الا ما فضل من مائة الفلاس
وموئله لا يتم بغيره بذكره في المال الحاضر ففي المنزل منزلة اول
وقد ينبغي بان لا يزاعى حقوقهم في المستقبل بل يوم القيمة فحقهم
وهذا حق هذا التعجيل والا وجه خلافه ثم من لان منفعة المال مال
اي بخلاف منفعة الميراثية بمال ثم من وقضيته اي قوله الا ان
يراد اقامة الميراث في متاعهما اي ام الولد والموقوف لا مطلقا
وهو كما يستبعد قد يقال هو وان سلم استعاده لا بد من المصير اليه
لان لا مطلقا بل فيما هو موقوف عليه فلا يبرق فيه بما يفتح اجارة
او سطل منفعة وعجارة الذخائر فان قلنا يوجر عليه مائة الفلاس
في المنافع الى وفا الدين اذ المنافع للخصر لما سبى بوى وقال شيخنا هو
ظ بالبيعة لغرض المنافع الموجهة لبيعة الدين اما هي فلا ينبغي الميراث
تلقته اي المنافع به وان فكه القاض ومنه قال بعضهم وهو كالمستبعد
اي بعد ذلك الميراث والا فلا استعاده لانه لا ينبغي الا بترك القاض واذا
فكه انك فيما عند المنافع لا كسبه اما ان كان حرا اما المادون لم
فيكلف الكسب المتعلق الدين به سويري ولا يلزم ان يبيعة الدين
لا يقال الاكتساب لمنفعة القريب واجبه مع انه استغنى عن الزم
بخلاف الدين لا ثا نقول قدر المنفعة يسير والدين لا يصنع فترده
شال لم يلزمه الكسب هذا العارض وهو الخروج من الموصية لا
لدين الخ وان صرف ذلك الى الدين للطاعة فيلزمه الكسب

لحققت توبته وان كان في هذه الصورة يعطى من الزكاة 2 ف قال
 ع ش على م ر ويلزمه الكسب وان كان مؤدرا متى اطاقه اذ لا نظر للمروءات
 في جانب الخروج من القبية 3 وهما من الكسب النكاح فيلزمه النكاح
 بعد اهل عمرى الزوم واستغنى عنها سنو بى لدين عصى
 بنسبه كدرهم غصبها ل قال الشيخ سئل ونقل عن الغزالي ان
 استغنى ع ش ولم يخف عليه الم فان لم يقدر فعليه ان يسأل الناس ليعرف
 اليه من الزكاة او الصدقة ما يفي به فان مات قبل الحج مات عاصيا ومثله
 في ع ش على م ر الغزالي بالغنم نسبة الى مزاوى بذكر بقرب حوازين
 4 لب السيوطى ع ش وهو راوى صحيح الامام مسلم وصاحبها امام الحرمين
 5 سنو بى واذا انكر عن ما رواه في التفسير المذكور ان لم يبين
 منه اقرار بالملاة فلو اقر بها ثم ادعى الاعسار فنفى فتاوى الفقهاء لا يقبل
 قوله الا ان يعيم بينة بذهاب ماله الذي اقربا له ما لم يمسك به سئل
 المدينى اى لا يعقد كونه مفسدا بدليل قوله الاق ولا المكاتب للفقوم
 فان من الفقهاء ان المكاتب لا يجبر عليه بالفلس للفقوم فلهذا المسألة
 من مبادئ الباب شيئا عزيزا فان لم يعرف له مال كان لزمه المال
 ضمان او اطلاق حلف فلهذا عزم اخر لم يعلق ثانيا
 ومن هذا يعلم حكم ما عمت به الديوى انه لو حلف ان يوفى فلا باء
 في وقت كذا ثم ادعى الاعسار فيه فغنىه التفسير السابق في المنفرد
 فصدق بحسنه ولا يثبت ان لم يعرف له مال ويعد رقيقه حادج الدين
 قال شيخنا وبغيشه هو قبل الوقت ونوزع فيه بانه فوات السب
 باختاره قال بعض مشايخنا ولينظر ما المراد بالاعسار هل هو
 كالفلس فلا يثبت بما يترك له او المراد عونه عند جنس الدين واذا
 ظن ان اليسار لا يكون بالعرض بل بالغشنة او بالذهب مثلا هل
 يصدق ويعد رقيقه راجح وحرر ويجهل انه يصدق في كل ما
 اشعر حاله بانه خفي عليه واذا حبست الزوجة ولا نفقة لها ولو من
 الزوج وكذا انكسب الا ان حبسته بحق فلها النفقة قال م ر او فرض
 اى لغير النفقة نرى وع ش لزمه بينة وهى رجلان لاجل وامراتا
 ولا اجل

ولا رجل ومينى وتغيرى بما ذكر اى قوله والا لزمه بينة لانه ش
 لما ان لزمته الدين بمعاملة وغيره بخلاف تغير الاصل فانه قاصر
 على الاول وعبارة الاصل فان لزمه الدين في معاملة مال ش او فرض
 فعليه البينة والا فله صدق بحسنه في الاصح بشرط بينة اعساره
 الخ خرج بينة تلف ماله فلا يشترط فيها خبره باطنه كما في ع ش
 خبر باطنه في المختار خبر الامور علمه وبابه نظر والاسم الخبر بالعلم وهو
 العام بالشئ واختبرته امثنته والخبرة بالكسر منه 6
 حواره بكم الجيم اوضح من عنها سنو بى واسار الى ان وجب الخفا
 ثلاثة اما الجواز او العاملة او الموافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك
 لا مير المؤمنين عمر بن عبد الله تعالى عنه حينما قال لمن ركني الشاهدين
 بماذا تفرقنا قال بالدين والسلاح قال هل انت جاهد تعرف صاحبها
 ومساها قال لا قال فمسل عاملة ما في السفر او اليساى الذهب والفضة قال لا
 قال فمسل وافقتهما في السفر الذي يسفر اى كشف عن اخلاق الرجال قال
 لا حلف قال فاهب فانك لا تعرفهم عليك رايتهما في الجامع يحل ان قل
 على الجلال ثم قال لهما اتيان من يعرفكما هذه الصفة اى بخبر
 باطنه وقوله والم بان لم يعرف القاضى ان الشاهد اذ وقوله اعتماد قوله
 اى الشاهد وقوله انه اى الشهود وقوله بها اى بهذه الصفة فتعقد
 النفي ولا تخضع عبارة م ر وليقل الشاهد هو معص ولا يحسن النفي كقول
 لا يملك شيئا لانه يمكن الاطلاع عليه بل يجمع بين نفي واثبات بالاسم
 معص لا يملك الا فتوى يومه ويأب بدنه واعتبر منه المقتضى اخذ
 من كلام الاسنوى بانه قد يملك غير ذلك كمال غائب بعد اقامة القصر
 وهو معصو بدليل ضعف الزوجة عليه واعطائه من الزكاة وكذا في له
 موجب او على معصو او حادج وهو معصو ايضا لما ذكره لانه لا يلزمه
 الحج وان فوت يومه قد يستغنى عنه الكسب ويأب بدنه قد تزيد
 على ما يليق به فيصير موسرا بذلك قال فالطريق انه يشهد انه معصو عاقر
 العسل النوى ع ش وغاشى من هذا الدين او معصو لا مال له يجب وفاسخ
 من هذا الدين منه او ما في معنى ذلك فان اريد بثبوت الاعسار عن

ن يشهد اعم

غير نظر الى خصوص دين قال الله تعالى انما اريد ان اذبحكم لعلكم تتقون
 يعني من الدين هـ وحيات بان ما ذكره من الصنيع انما ياتي اطلاقه
 من عالم بهذا الباب وافق مذهب الحاكم فيه واتي له منها ما شهد به
 بخبر ان باطنه كذلك فلو نظرنا لما ذكره لتعذر او تعسر بثبوت اعساره وفيه
 من الضرر ما لا يخفى فكان اللائق بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع انه النقول
 ولا نظر للمشاحة التي ذكرها لان المراد بالاعسار في هذا الباب ولا يلو قد
 على الكسب او كان معه ثياب غير لا ثقة به لم يخف على ذلك غلبا فكان
 سكونه عن ذلك قرينة على عدم وجودها مع ان التفاوت بذلك لا
 ينظر اليه غلبا في قضا الديون والحبس عليها بل انه كذا اي ومع
 ذلك لو محض النفي كفي وثبت اعساره اذ غايته الكذب والكذبة الواحدة
 لا ترد الشهادة بها الى اعتمدهم رفرع اذ اثبت اعساره بالنسبة لتعذر
 ثبت بالنسبة لما فوقه دون ما دونه سم ولا يلزم اي ولا يطالب
 فخرم مطالبته كما صرح به في الجواهر سنوبري وقوله ولا يلزم وان خفي
 هـ بخلاف من لم يثبت اعساره فانه يحبس واجرة الحبس والسجان
 عليه ومحل كونه يحبس اذا كان يترجر بالحبس والم راى فيه ما يراه من
 حبس او غيره لـ وعبارة مـ ر واجرة الحبس والسجان على المحبوس
 ونفقة في ماله اي ان كان له مال ظ والم فحق بيتا المال ثم على ميسر
 المسلمين فان لم يترجر بالحبس وراى الحاكم ضربا او غيره فعلى ذلك
 وان زاد مجموع على الحد ولا يغزره ثانيا حتى يبرء من الاول هـ فان
 خالف ضمن ما يولد منه يبرء وتقال مـ راى في باب الغضا بعد قول
 المحموس من جملته احق واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي
 شغله واجرة السجن على صاحب الحق وبينهما تخالف قال عـ ش يمكن ان
 يغرق بينهما بان الحق مـ ثابت لصاحبه فحسم لجره غرضه فلو تمت الاجرة
 والحبس هنا لتقصيره بعد اقامته البيعة التي تشهد باعساره وبصوره
 اذا حبس لاثبات الاعسار فقط وما هناك بما لو ثبت عليه الحق بالفضل
 وامتنع من اذاته وحبس له هـ نعم لا يحبس الوالد الخاى على من له ولادة
 متوالان ذكره او اثبت من جهة الاب او الام هـ سنوبري ومثل من ذكره المديون
 والمخدرة

والمخدرة وابن السبيل فلا يحبسون كما اعتمده الوالد واثبت به بل يوك
 بهم ليرددوا ولا الطفل ولا المجنون ولا ابوه والوصى والقيم والوكيل
 دين لم يجب بمعاملتهم ولا العبد المجاني ولا سيده ثم رـ ولا يوقفت
 على عينة اجارة لكن للقاضي ان يستوفى عليه مدة العمل وان خاف هـ ربه
 فعل ما يراه فـ ر للقاضي منع المحبوس من الجمعة والجماعة ومن
 الاجتماع بجليته ومحادثة اصدقائه ومن ستم الرياحين ترهنا اي
 للمرض وان حبست الزوجة على ما استدانته ولو باذن زوجها
 سقطت نفقتها مدة حبسها فان طرد المرض على المحبوس اخرج ان لم يجد
 مرضا له لـ ومـ ر وقوله ومن لم يستمتع بجليته قال هو ولا يلزم الزوجة
 اجابته الى الحبس ان كان بيتا لا ثقبها ولو طلقها للسكنى فيه فيما يظهر عـ ش
 اجارة اي لغير المدين هـ سنوبري للدين اي لا يحبس للدين لان
 العمل مقصود لذاته وللحبس مقصود لغيره وهو راجع للاخير وكذا لا
 تخضره من مسافة العدو اي اذا لم ينس العمل في الطريق فيـ ر والعاجز عنها
 اي بحسب القاضي مـ يوك كل به وجوبا منه بحيث عنه اثنين فاكثر فلو ادعى
 الغرماء عليه بعد ثبوت اعساره بايام انه استفاد ماله وبينوا جهة ذلك
 سمعت دعوائهم ولم تخلفه مالم يظهر للقاضي ان غرضهم ايداعه والم
 لم سمع دعوائهم ولو اقيمت بيعة باعساره واخرى ببيارة قدمت بيعة
 الم اعسار حيث لم يعرف له قبل ذلك مال والم قدمت بيعة اليسار لـ وعيان
 زي ولو اقام البيعة على الم اعسار فادعى غريمه اليسار واقام بيعة فان عرف
 له قبل ذلك مال قدمت بيعة الم اعسار لانها شهدت بامر باطن خفي على بيعة
 اليسار وبيعة اليسار شهدت بامر ظـ كما تقدم بيعة الجرح على بيعة التقدير
 وان لم يعرف له قبل ذلك مال قدمت اليسار لانها شهدت بامر حادث خفي على
 بيعة الاعسار وبيعة الاعسار شهدت بالاصل من الاصل في الناس الم اعسار
 كما تقدم بيعة البيع والعنف على بيعة الملك هـ وهذا يظهر ما في كلام جـ ر
 المخالفة يوك القاضي اي بعد حبسه وقوله سنوبري وقوله من يبحث
 عنه اي ويكون الباحث اثنين واجرة الموكل من بيت المال فان لم يكن فحق
 دمه المدين اي ان يوسر فيما يظهر فان لم يدر من احد بان يبحث سقط
 الوجوب عن القاضي فيما يظهر سـ لـ في رجوع المعامل

في رجوع المعامل

للفلس الذي هو عليه بالفلس والحق بالحق والفلس الموت مغلبا اي معبرا عنه
رجوع في المعاملة بواحد من هذين الامرين وعبارة ثم روي حكم
الحق بالفلس الموت مغلبا ففي خبري هذين ايما رجل افلس او مات
مغلبا وضاحا المتاع احق بمناعه ٥ ومسئلة الموت تاتي في الغرض في
قول المتن وما مات من غير مغلبا وسياتي ان معنى قوله مغلبا اي معبرا
بمنه سوا الجوع عليه قبل موته ام لا كما سياتي في المتن ولو افلس الرجل ولم
يجر عليه ولم يموت او جوع عليه للسفوف فلا رجوع لمعامله عليه ٥ ولم يقبل
عوضه اي لم يقبض جميع عوضه بان يقبض بعضه فقط او لم يقبض شيئا
منه اخذ ما ياتي في كلامه وكثيرا ما يجذبون من الاول لدلالة الثاني
عليه ع ش على م ر وعبارته على انه قوله ولم يقبض عوضه اي شيئا منه
اخذ ما ياتي في كلامه وهذا جسد ما فهم من ان قوله وان كان قد
قبض بعض الثمن مقابل لهذ او ليس كذلك لان هذا من الترجمة بل هو
مقابل لغدر والتقدير له منخ معاوضة اي في جميعها ان لم يقبض شيئا
من الثمن له منخ معاوضة اي حيث لم يكن عن ينصرف بالقبضة فالاول
ولان في الفسخ والوجوب الفسخ من المحضة وهي التي تغيب بفساد
المقابل فخرج النكاح والخلع وفي هه الشيخ س ل قوله محضة كالا جارة والم
والقرض وان كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وان لم يجز
على القرض ٥ ومثله في الهوى لم تقع بعد جوعه نقدق بالمقارن
فله الرجوع في عينه وعبارة شيخنا تقتضي عدم الرجوع س ل ولو
بلا قاض اي فلا يحتاج في الفسخ الى الرفع له ع ش فور اولاد ع
هم له بالضرورة قبل كالد بالعيوب بل اولى لانه مما يخفى على غالب
الناس بخلاف ذلك ولو صولح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه
من الفسخ ان علم لان حمل ولو حكم بمنع الفسخ حاكم لا يقتضي حكمه
لان المسئلة اجتهادية والخلاف فيها قوي اذ النص كما يحتمل انه احق
بغير منارعه يحتمل انه احق بمنه وان كان الاول اظهر فلا ينافي قوله
لا يحتاج الى الفسخ الى حاكم لينوته بالنص ثم روي ولو تخلف ملك غيره
اي وعاد اليه بلا معاوضة اخذ ما ياتي في كلامه الاتي وهو قوله فان
خرج عن ملكه وعاد بمعاوضة ولم يقبض الثاني عوضا ايضا فليس ينز

الاول الخ فانما لولم غلب ما هنا على ما اذا عاد اليه بعير معاوضة لكان
بين هذه العباد والعبادة الاتية تنافي فان هذه تقتضي انه لو ملكه
غيره ثم عاد اليه يقدم الاول والاتية صريح فيها بالخلاف بقوله في
يقدم الاول او الثاني الخ ٥ شيخنا اي فالزائل العائد كالذي لم يزل ملكه
عنه والمعتد خلافه كما قال ل وعائد كذا ل لم يعد في فلس مع هبته للولد
وان صح في الروضة خلافة الذي صح في الروضة هو المعتد نظير ما ياتي
في البتة للولد وفارق الرد بالعيوب ورجوع الصداق بالطلاق بان الرجوع
في الاولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستحققت
زوالها بخلافه في المختارين فانه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال
س ل ولم يتعلق به اي وقت الرجوع صق لازم اي يمنع بيعه كمت
ياتي والعوض حال قال م ر في س وعلم مما تقر ان شروط الرجوع
ثلاثة اوله كونه في معاوضة محضة كبيع ثاينها رجوعه عقيب علمه بالفسخ
ثالثها كون رجوعه بخلافه البيع كما مر رايها كون عوضه غير مقبوض
فلو كان قبض منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها تقدير
استيفاء العوض بسببها الا فلا س سادسها كون العوض دينيا فلو كان عينا
قدم بها على غيرها سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفلس ثامنها
تاسعها عدم تعلق حق لازم به ٥ بخلافه ومن تأمل في المتن وجد الشروط
احد عشر اخرها قوله بخلافه لا يوضئ الخ لان قوله والعوض حال اي دين
حال ٥ ل وقول المتن ويقدر حصوله بالافلاس فيدان كما يعلم من كلامه
بعد فخرج به العين وسيدكرها ثم بقوله او استرى المفلس شيئا بعين
او عضا بان حل الجمل وقت الرجوع ولو بعد الجوع غاية في قوله
او عضا خبر اذ افلس الرجل الخ والمفلس من عا هو المحرم عليه كما
تقدم اول الكتاب فاندفع ما يقال من اين يستعاد من الحديث انه محرم
عليه فهو احق بها اي حقيقا بها بعد الفسخ فافعل التفضيل ليس على
بابه وقياسا الى القياس عليه في مطلقا بثبوت الخيار وان كان خيار
السلم على التراضي مشهور بانعدام الداراي تعينها اذ هدمها تنسخ
به الجارة كما هو ظ مشهور او المراد بانعدامها بغيرها كما قاله

ع بش و عبارة ع ش ل اي اهند متا اهند اما يمكن الاستفاد مع ما اذا لم
يكون فانها تنفس بنفس التلف بجامع تغذ واستيفاء الحق فيه انه
اذا كان المراد بالهندام اهندام بعضها فلا يتعد الاستيفاء الا ان يحاب
بان المراد تغذ الاستيفاء التام او على الوجه المقصود ولو قيل
بعض العوض مراده بهذا ان قوله ولم يغني عن عوضه اي كلا او بعضا
وقوله كما سياتي اي في قوله المتي فان كان قبض بعض الثمن اخذ ما يقابل
يا فيه فمذا يد له على ان قوله الاتي فان كان قبض الخ وراجع لقوله
له فسخ معا وضة كما ياتي لا لما قبله تأمل العينة ونحوها كالحديثة
والصدقة والم باحة ع ش على م والمراد الهبة بلا ثواب كان وهبه
عينا واقتضاها كالكلام صورته ان يتزوجها بمهر في فخته ويترحل
بها ثم يحل عليه فليس لها الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق معينا
فانه شكك بنفس العقد وتطالب به بعد الرجوع صورة الخلع ان خالفها
على عوض في ذمتها ثم يحل عليها بالفسخ فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع
في المراجعة وصورة الصالح عند الدم ان يستحق عليه قصاصا ويصلح
عنه على دين ع ش على الجاني فليس له استحقاق فسخ الصالح والرجوع
للقصاص ع ش لتكفي الصالح العفو وعبارة الشوري كالكلام ولو
قبل الدخول ولا يشك عليه قوله لتعذر استيفاءه كما يؤول لان
المراد عدم تسلطه عليه والم فسخ الدم هو التالف فيه وكذا
الخلع اي ليس فيه شيء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف
العوض وفيه دل تغيبه بكونه بعد الدخول وعبارة قوله كالكلام
اي بعد الدخول كما يعلم من الاستدراك الاتي وهو الظن وفي قول
ما يوافق الشوري وعبارة وموافق فيه وفي الخلع قبل الدخول
وبعده والتعليل في النكاح لا غلبا ولتعذر استيفاءه اي
المعوض بمعنى المعوض وهو البضع في النكاح والخلع فليس له ان
تفسخ النكاح وترجع في بعضها لغواته لان الفسخ انما بعد الدخول
وليس له ان يفسخ عقد الخلع ويرجع في بعضها لغواته بالبيع
وهو في الصالح ويرجع الى العتصاف لغواته بالصالح ع ل لا
يتضمن

المنعوع عند في البقية وهي النكاح وما بعده ع ش نعم للزوجة
اي قبل الدخول في المهر ومطلقا في النفقة ع ل وعبارة الاستيفاء
ولا يرد على هذا ما ياتي من فسخ المراجعة النكاح باعزاز الزوج بالمهر
او النفقة لانه لمعنى غير هذا ومنه لم يتعبد بالجماع وبه تعلم وجه
قوله نعم الخ فالاستدراك صوري وكتب ايضا قال سم فمأهي الصورة
التي يتقضى فيها الفسخ بافلاس الزوج بدون الاعزاز المذكور حتى
يصح قوله السابق كالكلام وقد يحا ف بان المراد ان لا فسخ
من حيث الفسخ وان فسخا من حيث الاعزاز كما فهم قوله لكن لا يفسخ
الذي شوري وهذا الاستدراك على عموم قوله وبالحصة غيرها
لكن لا يفسخ ذلك بالجماع وهل لها في صورة الخلع بغيره او يمتنع
الفسخ مادام المال باقيا اذ لا يتحقق اعزازه الا بقسمة امواله فيه
نظر والاقرب الثاني اذ من الجائر حدون مال له او براءة بعض
الغرماء او ارتفاع بعض المصارف واما الفسخ بالنفقة فليس لها
الفسخ الا بعد قسمة امواله ومضى ثلاثة ايام بعد ذلك كما ياتي
في النفقات ع ش على م وما لو تراخى الفسخ عن العلم اي بات
لم الخيار على الفور وما لو خرج المال عن ملكه وكذا الرجوع له
حال احراره لو كان المبيع صيدا فاحرم البائع فاذا اهل من احراره
رجع ولو كان المبيع كافرا فاسم في يد المشتري والبائع كافر رجع
وله يشك بما تقدم في مسئلة الصيد لقرب ذوال المانع فيها ولان المسم
يدخل في ملك الكافر في صور عديدة بخلاف الصيد مع الحرم ع ل
صداى بسببها حتى وقوله او شرعا اي بسببها شرعا وقوله كتلف
مثال للمحس وقوله وبيع ووقف مثال للشرعي شوري والمحس ايضا
كما قال البرماوي وبيع اي بت او الخيار للمشتري وعده بخلاف
ما اذا كان الخيار للبائع او لهما ع ل وسال وليس للبائع فسخه
المقران بخلاف الشفع لسبقا حقه عليها لان حق النفقة كان ثابتا
حين يقرق المشتري لانه يثبت بنفس البيع وحق الرجوع لم يكن ثابتا
حين يقرق لانه انما يثبت بالا فلاس والجره وما تعلق به هو لازم

اي يمنع بيعه كما لو خذ من كلامه بعد فلو زال التعلق جاز الرجوع وكذا لو
 عجز المكاتب منهم فالمراد بالحذف اللازم الذي يمنع بيعه لا اللازم من
 الطرفين والى قول الجارة لازمة منهما والرهن والكتابة لازمة من طرف
 واحد فقط مع دخولها وخروج الجارة كرهن مقبوض ولو قال
 البائع للمشتري انا ادفع لك حقل واخذ عني ما لم يجر على وجه
 من وجهين طردهما الاذرى في الحقل عليه من وجبة اي
 توجب مالا متعلقا بزمنه كما في شئ لانها التي تمنع البيع بخلاف
 ما توجب الغصاص لانها لا تمنع البيع كما تقدم فزاده باللازم ما يمنع
 البيع كما قاله من يدل عليه قوله لانها لا تمنع البيع فاذا اخذه البائع
 لم يقتل قصاصا فكل يرجع الى المفسر او يفرق بين العلم والجهل
 حرر والظم الثاني وكتابه اي صحبة والى استلاد كالكتابة
 كافي الروضة ونحوها كتليف العتق بصفة والكتابة العائدة
 ع من فباخذ في الجارة مسلوبا المنفعة ولا يرجع باجرة
 المثل لما بقي من المدة بخلاف ما تقدم من الخالف من انه اذا نه
 وجده بعد الغنم موجرا يرجع به وله اجرة المدة الباقية لا نه
 لا مندوحة له هناك بخلافه هذا ان له مندوحة وهي المضاربة
 من قول من قال نرى نعم لو افترضنا المشتري لعرضه وافضضه اياه ثم
 هو عليه او باعه وهو عليه في زمن الخيار اي الثابت له او لم او نه
 وهي تولده وافضضه له او باعه لا ضرر اقلنا وهو عليه فللمالك
 الرجوع اليه كالمشتري والمعتد في هذه الصورة لا رجوع الا اذا نه
 كان الخيار للبائع او للمالك فانه لا يمنع الرجوع لعدم زوال الملك
 زال الملك امتنع الرجوع واذا حمل كلام الماوردي على ما اذا كان
 الخيار للبائع او للمالك كما يقرر فلا ضعف وكان صيحمازي فان خرج
 الخ تقييد لقوله ولو تملك ملك غيره بما اذا عاد بغير معاوضة
 فكان الاولى ذكره عقبه وعاد بمعاوضة اي فكلام الروضة
 المتقدم فيما اذا عاد بغير معاوضة او بمعاوضة واقضى الثاني
 العوض والمكان كالذي لم يزل وحج او قوله فكلام الروضة

المتقدم

المتقدم فيما اذا عاد بغير معاوضة الى اي كما يدل عليه قوله ان هذا
 لم يرجع للخيار شيئا مع ان الموردي صاحب الروضة يرجع عدم الرجوع
 كما امرنا من قبل فهل يقدم الاول اي لسبق حجة وقوله او الثاني
 اي لقرب حجة او يرجع كل منهما الى التصفان لتساوي الثمنان
 والى رجوع كل بنسبة من عمل فيه او جده يوجب ان الاوجه غير
 ما ذكره مع انها عين ما ذكره فلو قال فيه هذه الاوجه لكان
 اظهر فتأمل واجيب بان قوله فيه متعلق بجمع وقوله اوجه
 خبر لشيء محذوف تقديره هذه اوجه لم يرجع الخيار منها
 شيئا فله ان الخيارين معا يان الزائل العائد كالذي لم يزل وهو
 يخالف ما تقدم عن الروضة الى ان يقال هذا على خلاف المصنف
 في الروضة من ويرجع ابن الرفعة الثاني ترجيعه متعين على
 تصحيح الروضة المتقدم وعمل الاوجه انما هو على طريقة الشئ
 والمعتد كلام الروضة وكتبا ايضا وكذا الثاني الثالث والرابع وهكذا
 في الاخير اولى سنوي وكا وهو مخالف لم لان المال في حقه اي
 الثاني باق في ملكه ثم عاد اي فكامل بعد كما قال وعائد كزائل
 لم يعد في فلس مع هبة للمولد وخروج ما لو كان العوض موجلا اذا
 لا مطابقة به في الحال وهذا مكرر مع قوله وخروج بالبقية الى ان يقال
 اعاده لطول العهد والى مقتضى السياق ان يقول وما لو كان العوض
 موجلا كان كان به رهن مثال لما اذا كان لم يتقدر حصوله اصلا
 بقي به فان لم يبق به فلم الرجوع فيما يقابل ما لا يبق به من
 او ضمان ما لم يبق عليه بيته يمكن اخذ به من واما لو كان الضامن
 مع او واحدا ولا يبيته فيرجع لتقدر الثمن بالافلاس منهم او
 اشترى شيئا بعين كان اشترى المفسر عبدا بامته ولم يسلمها وهذا
 خارج بدني الذي وقع حال صفة له كما قرأنا في قوله لكن ان جعله
 خارجا بقوله وتقدر حصوله فعلى كلام من كان الاولى تقديره
 وضمة لقوله ما لو كان العوض موجلا وعبارته ان اشترى
 شيئا بعين هذا خرج بقوله حال لان الاعيان لا توصف بحلول ولا تاجيل

كاعتاق وبيع ووقف اي وتلقوا هذه التفرقات لمصادفتها المثلث
 الغير مسمى كما في الهبة للفرع حيث لا يحصل الرجوع فيها بذلك
 ولو تقييد اي بان حصل فيه نقص لا يفرق بالعقد اما لو كان غير مسمى
 فهو داخل في عموم قوله الاتي وله اخذ بعضه ويضارب بعضه الباقي
 ولذلك اشار المصنف بقوله سوا الثلغ الباقي ام لا بخاتمة بالحق اي سوا
 وحذفه للعلم به مما قبله او بخاتمة اجنبي اي تضمن جنائته اما
 المسمى الذي لا تضمن جنائته كما في جنائته كالاية هـ مسمى
 وضاربه من عنده اي شارك بالتأقص من عنده من بيعه من سوا
 المغلس المرسى من الجاني او لم يرسى قال شيخنا وصورة ذلك فيما
 اذا كان الجاني البائع ان يتبعه خمسين وقيمة مائة ثم يبيعه عليه البائع
 فتساوى بسبب الجنابة شفعي فتمت عشر القيمة وهو عشرة ونسبة
 النقص الى الثمن عشرة وهو خمسة ثم يبيع على المشتري او يبيع البائع بالبحر
 ويرجع البائع في مبيعته ويضارب بعشر الثمن الذي هو خمسة وباعده
 منه المشتري الذي هو المغلس عشر القيمة الذي هو عشرة بنسبة
 نقص القيمة هذا ظاهرا فيما لا ارش له معذرا اما ما لا ارش معذرا فيرجع
 عليه به الذي استحقه المغلس اي على الجاني وهو صفة لنقص
 القيمة ومحل كونه يستحق ما نقص من القيمة في غير العبد وكذا في
 ان لم يكن الجنابة ارش معذرا من حر والمواجب مثل ذلك القدر من
 قيمته كما في نظائره كما في سول وعبارته قوله الذي صفة لنقص
 حيا على الغالب من ان الجنابة في العبد لا تكون على ما لا ارش معذرا
 ولو كانت فله ارش وعلى كل فالبايع انما يضارب من ثمنه بنسبة ما
 نقص من القيمة والضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل
 ان البائع يرجع بالارش وهو جزء من الثمن بنسبة ما
 نقص العبد من القيمة اليها والمغلس يرجع عليه بنقص القيمة وقد
 تولى يودي الحال الى التقاص ولو في البعض كما انبه عليه الشهاب مع
 سيدي على م ر رجح بعشر الثمن ومعنى رجوعه به انه يضارب
 به اخذه ناقصا اي بلا ارش او ضارب بثلثه وهذا مستثنى من

من قاعدة

من قاعدة ما ضمن كله بعضه ومن ذلك الثابة العجلة في الزكاة
 اذا وجدها ثالثة بضمها الاخذ او ناقصة استرد لها بلا ارش وعلوه
 بانه تضمن في ملكه فلا يضمنه كالمغلس وقد تضمن بعضه ولا يضمن الكل
 وذلك فيما اذا اجنى على مكانه فانه اذا قتله لم يضمنه وان قطع
 عصبه ضمنه سول وجل وله اخذ بعضه اي بعد الفسخ كان
 باعه ارد بالبحر بثلثين نصف فان له ان ياخذ نصف المرد بـ
 ويضارب بقيمة النصف الاخر ولو كان باقيا وهو خمسة عشر وقيد
 المذموم الرجوع بما اذا لم يحصل به ضرر بالتقصيص على العزم
 وقال السبكي لا يثبت لذلك واقتصر عليه شيخنا في سول الروض وهو
 العقد خصالا لا التعريف بالنسبة للمغرم انفع من الغنم في كلمة
 سول ام لا وهو وان كان فيه تعريف الصنعة الا انه لا فرق فيه
 على المغلس بل فيه نفع للمغرم لكونه يضارب بالبائع كما قرره شيخنا
 ح في عبارة م م وسماه استرداد البيع له استرداد بعضه لانه
 مصلحة للمغرم فان كان قد قبض الى هذا المخرج على قوله فسخ به
 معاوضة الى كانه قاله على كونه يفسخ في البيع كله ان لم يقبض شيئا من
 الثمن فان كان قبض بعض الثمن اخذ من ماله اي بعد الفسخ في البعض
 الذي لم ياخذ مقابل له في صورته ان كان يبيعه ارد بالبحر باربعين
 نصف واخذ منه عشرون ثم يبيع على المشتري في اخذ من ماله ما يقابل باقي
 الثمن وهو نصف الاردين ويكون هذا النصف في مقابلته العشرين التي
 لم ياخذها شرفنا ولو باعه عشرين بمائة وتساوت قيمتهما وقبض منه
 خمسين رجح عليه بنصفهما لاني عيذ منهما الا بترافعهما لان فيه ضررا على
 الفرماس سول وجل من ماله اي البائع ولو قال من البائع لم يبيع لكان الظاهر
 وسماه ماله بالنظر لكان بلا معلم قد يقال لا حاجة اليه بل هو يات
 للواقع لان العلم مصدر تعلم بنفسه بخلافه التعلم فانه مصدر علمه
 غيره وقيل يحتاج اليه لان تعلم يكون مطاوعا للعلم يقال علمه فتعلم
 فيه صدق ايض بما اذا تعلم بمعلم وهو الظاهر ولو كانت معام كان المشتري
 شريكا بالزيادة للقاعدة انه حيث فعل بالبيع ما يجوز الاستيعار

هذا هو المقصود من قوله
 ان البائع يرجع بالارش
 وهو جزء من الثمن بنسبة ما
 نقص العبد من القيمة اليها

عليه كان سريكا بنسبة الزيادة كما في سقم من فترجع فيها وكذا حكم الزيادة
في جميع الابواب الا في الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا
يرجع بالنصف الزائد الا برضا الزوجة كما ياتي ولو تغيرت صفة
المبيع حتى صار الحار زراعا اخضر والبعض فزراعا والعسير حلا والزرع
مستندا الحب او زوجه الامه وولدت او خلط الزيت او نحوه من الطليات
ممكنه او بدونه رجع البائع فيه بآثاره وقرضا وخلا ومشتد الحب لانها
من عيني ماله اكتسب صفة اخرى فاشبهه صدر ورق الودي بخلا هـ
ولا يلزم من الرجوع في كون الزيادة لم تامل قال سق وقياسه عليه
الودي في مجرد ثبوت الرجوع ولا ياتي ان الزيادة في الودي اذا صار
تخلا للبائع كما هو في خلاف الزيادة في المذكورات فانها لا تنفس كما
في الهبات هـ وعبارة سقم بعد قوله والزيادة المتصلة ولو تغيرت
صفة المبيع كان زرع الحب فثبت قال اله سق فالاصح على ما يقتضيه
كلام الرافع انه يرجع وجزء ابن المقري وافق به الشيخ قال اله سق
ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يجوز البائع بالزيادة
فأعلمه هـ قال سق عليه قوله ان لا يجوز البائع اي بغير اشارة
ولعمل صورة المشاركة ان يقوم المبيع حيا ثم زرعها ويقسم بينهما
بالنسبة نظير ما ياتي في مسئلة الصبغ هـ فتكون الزيادة للمفلس كما
تقدم عن من لا خلا فالظم كلام هـ حدثنا اله بعد البيع انك
وانفصلا قبل الرجوع ع سق هو اولي من قوله وجه الاول لو يسه
ان ما في الاصل يعمل المصروف وليد الهية المستغنى عن المبيع سق
ولم يبدل فان بطل البائع قيمة اخذه مع انه لا امتناع التفرق
ولو بطل البائع قيمته وطلب المفلس المبيع فيظهر اجابة البائع
لان مال المفلس مبيع كله سق بحجة اي مضمومة لانه من باب
نصر مختار حذرنا من التفرق كذا قالوا وانت جدير بان
اذا اختلف المالك لم يحرم التفرق وحيث صرح الرجوع هنا في الام
فقد اختلف المالك فلا حرج منه وقد يقال نظر الى قبل الرجوع وهو
بعيد بل غير مستقيم قال واخذ حصته الام وكيفية التقسيم

كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به
وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد اي بصفة كونه
محصونا ونظم قيمة احدهما القيمة الاخرى ونقسم عليها سقم وما
ذكره من كيفية التقسيم هنا على مقابل الاصح فيما لو رهن هذا الامر
دون ولد لها والاصح ثم ان تقوم الام وحدها ثم يبيع الولد فالرهن
قيمته وعليه فينظر الفرق بين ما هنا وفي حيث جزم هنا بمقابل
الاصح هناك وسوى جوي بين ما هنا وفي سق على سق فان
بذلها اخذها والوجه لا بد من عقد بان يقول رجعت في الامه
وتملك ولدها بكذا نظير ما ياتي في تلك المعبر الغراس والبناني
الارض المعارة وان لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا
يكفي الم توافق عليه حذرنا من التفرق بينهما اذ هو متفق ولو
لحظة كما اقتضاه اطلاقه سقم وكو وجود عمل للمسئلة اربعة
احوال لانه اما ان يكون موجودا عند البيع والرجوع او عند البيع
دون الرجوع او عكسه فيرجع فيه البائع في الثلاث والرابعة لم يكن
موجودا عند البيع ولا عند الرجوع عكس الاول ومقتضى انها
عملت عند المفلس وانفصل قبل الرجوع فانه يكون للمفلس كذا
لو حدثت عثرة بعد البيع وكانت موفرة عند الرجوع فهي للمفلس
هـ وسورة ما اذا كان ظاهرا عند الوفاة كانت خارجة من
المثل الا انها تقام بالاولى اي فيرجع بالاولى من كونه موجودا
عند احدهما فقط هـ في وعبارة المنهاج ولو كانت حايلا عند
الرجوع دون البيع او عكسه اي حايلا عند البيع دون الرجوع
بان انفصل الولد قبله والاصح بقدرى الرجوع للولد ولو
خلف المصنف قوله لم يظهر لكان اوضح لانه ليس بقيد لم يظهر عند
بيع اي لم ينفصل العمل ولم يظهر الميز من كذا انه فالمراد لم يظهر كل
واحد الغنير لان العطف با ووقيد به لانه الذي يقوم عدم الرجوع
فيه كما ما اذا كان كل ظاهرا عند البيع والرجوع فالامر واضح واراد
بظهور الميز تاثيره وتثقيفه في العمل وسقوط نحو التور في غيره

بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارض على من يملكها وان حدث
 في الارض نقص اي بعد الرجوع اما قبله فلا ريب له لانه كالعيب باقية
 بثوبه وبعبارة من قال قيل لم يرجع بارش النقص مع انه لا يرجع
 به فيما اذا وجد البيع ناقصا بل يرجع منه من غير شي اجيب بان
 النقص هنا حصل بعد رجوعه بفناء البايع به اي بالارث واجرة
 ما ينوي به الفخر فالضيق راجع للمدكور في المستلحق زى بالمعنى
 وهو نقص لانه لتخليص ماله او وجب لاجل تخليص ماله اي مال
 المفلس وهو البناء والغراس اي وجب بسبب تخليص ماله من الارض فهو
 من تمام التسليم ويصح رجوع الضيق للبايع ويراد بماله الارض
 وهو الموجه هو العقد كما في قول تملكه اي بلفظ يدل على التملك
 ولو رجع ولم يملك تبين بطلان الرجوع من ل والعقد ما امت
 القاضوا ومن المالك باذن منه كما تقدم في بيع مال المفلس وظاهره
 مع ما تقدم في باب البيع انه لا بد لصحة من العلم بالثمن ان
 يثبت عند القيمة قبل العقد حتى يوفي قدرها ثم يذكرها في العقد
 ويحمل المالكها هنا بان يقول بعتك لهذا بقيمة ويوضح على
 ارباب الخيرة ليعرف قدرها ويقتض ذلك هنا للمادة في فصل
 الامر في مال المفلس على من يملكه اي مستحق القلع
 مما ناول المراد قيمة وقت التملك من اوقلمه وينبغي ان
 قاله المذري ان لا يعلق الم بعد رجوعه في الارض كما اقتضاه
 كلام العراقي وغيره ولا يفتد يوافقهم ثم لا يرجع فيتمرون الى
 ان تكون المصلحة لهم فلا يشترط تقدم رجوعه ولو امتنع
 من ذلك ثم عاد اليه ملكه ثم وغرم ارش نقصه وهو
 التفاوت بين قيمته قائما اي مستحق القلع وقيمته مقلوعا
 لان مال المفلس علمه لقوله تملكه وقوله والضرر ينعدم الى
 علمه للامرين وقوله بكل منهما اي التملك بالقيمة والقلع وغرم
 ارش النقص بخلاف ما لو زرعا هو مختار قوله ولو غرس او
 بني وقول المشتري وهو المفلس وانظر لم اظهر ولم يفتقر الى
 للزرع

للزرع امد انتظر يؤخذ منه انه لو كان يراد للدوام ويجز مرة بعد
 اخرى ان يكون حكمه حكم الغراس والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحف
 وقرره سيقنا الغراس والذى ذكره على من يملكه ان لا فرق في
 الزرع بين الذي يجز مرة بعد اخرى وغيره اخذنا باطلا منهم اي
 فينتظر من الجز فجزه ثم ياخذ البايع ارضه وكالزرع في بقائه
 من غير اجرة الثمرة على اصلها كما في الروض وسم ذكره الشوري اي
 للعلمة المذكورة قال على من وقضية التعليل ان مثل الزرع في ذلك
 السهل الذي جرت العادة بانه لا ينقل الا اذا نقل الى غير موضعه
 فيسهل احتماله اي ولا اجرة له مدة بقائه لانه وضعه جفا
 وله امد ينتظر وهو ظم فيما لم ينفذ عن وقته المعتاد اما لو تأخر
 به عن ادراكه في الوقت المعتاد او قصر المشتري في التأخير فهل
 للبايع الاجرة ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان عرض مثل
 ذلك نادر والمشتري في صورة التأخير معفون فله من الاجرة على ما
 مر فان احتلوا اي المفلس والغرم كان طلبا للمفلس القلع
 والغرم تملك البايع بالقيمة او بالعكس او وقع الاختلاف بين الغرم
 بان طلب بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البايع حل وهذا معنوم
 فقله فان اتفقوا عمل بالمصلحة اي مصلحة المفلس وبما ذكر
 اي من قوله تملكه الذي من اقتضاه على ما ذكر ولا يزال الضرر
 بالضرر اي لا يزال ضرر البايع بضرر المشتري ولو اتفق البايع والغرم
 والمفلس على بيع الارض بما فيها جاز ووزع الثمن بامر في الرهن وانقر
 هنا بعد المالك لان ما في الارض تابع مع الاحتياج الى بيع مال
 المفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبيد بما بينهما واحد ولو
 بيع الغراس والبناء بقي تخيير البايع بين التملك من المشتري
 الثاني والقلع والمشتري اختيار ان جعل قول فخلطه اي المشتري
 ولو بانه او اختلط بنفسه او خلطه بخوبهية وخرج ما لو خلط
 اجنبي فخرج البايع بالارض على المفلس اذا خلطه بارده ويضار
 به ويرجع به المفلس على الاجنبي لئلا يلزم الضرر على المفلس

والعراق في ل وم قال ع ش عليه قوله فلو خلطه اجنبي اى او البائع لانه
حيث خلطه بقدرى به اى فيخرج ارباب النقص للمع ما حاله ان رجوع في
العين بعد الجواز ان بما عزم وان لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وخرج
بمنه ما لو كان المختلط من غير جنس البائع كزيت بغيره فلا رجوع لعدم
لعدم جواز القسمة لانتها التماثل فهو كالتالف ثم راي فيضاري منه
كنقص العيب اى بافة مثلا قانه ياخذها ناقصا او يضارب في امر
هذرا من ضرر المفاس لعدم جواز القسمة في الاختلاف بالا وجود
كالاختلاف بغير الجنس ح ل كعد وتفاوت الحليين اى يقع به
التفاوت لو قيل ما يتعارف بالبائع ح ل كاردن برخلطه بربع اجوده
ولو طعمه الخ وضابط ذلك اى ما تحصل به التركة لتزيله منزلة
العين ان يفعل به ما يجوز الاستجار عليه ويظهر اثره كذبح الثاة
وشئ اللحم وضرب اللين من تراب الارض وتعليم الرقيق الحرفة
او القراءة ورياضة الدابة بخلاف ما لا يجوز الاستجار عليه
كشمين الدابة ومالم يظهر اثره كرياضة الدابة وحفظها الا
يظهر اثر ذلك على الدابة ح ل وقول ومن ل اى الجبا والضمير
راجع لمعلوم من المقام قبله بعلم ولو منبر عاج ح ل وسم
ثم راي عليه قال ع في هذا وفيما ليس بقيد ولم يذكره مستندا ولم
يذكره على سبيل البحث ح ل ومراد جواز الترتيب المستفاد من
ليس بقيد والا فالجواب لا بد منه وكان ح ل منهم ان مراده ان الجوا
بقيد واقول ما قاله ع في فله لانه لو وقع هذا بعد الحجر
وكان قد باعه جاهلا به كان حكمه كذلك كما قرره شيخنا العزيز
وزادت قيمته بالصنعة وهي الطحن والقصر والصنع خاتج الماد ح ل
وهذا التقيد لا يحتاج اليه الا في مسألة الصنع لان فيها عينا الخاف
زائدة على الصنعة قد تنسب الزيادة اليها وقد تنسب الى الصنعة
واما في مسألة الطحن والقصر فليس هناك الا الصنعة فلا يحتاج
الى التقيد بالنسبة اليها يشر الى هذا قول الن لا في الزيادة
لما ارتفع سعر سلعة بالزيادة اى بسبب الزيادة
اي

اي جمع المبيع ويبقى ان يكون بيع بعد رجوع البائع في حقه اذ لو لم يرجع
واراد المضاربة فلا تعلق له بخصوصه ذلك بل بقاء الجملة ويقسم عليها
بجميع الغرما كما هو ظنهم والبائع له الحاكم او نائبه او المفلس باذنه
مع البائع ع ش في الاولين اى الطحن والقصر وفارق نظيره
عقود هذه الرد على القائل بان البائع يغوز بالزيادة كما يغوز
بها في السلم ونحوه وبعبارة منهم والنا في الاشارة الى الغلس في ذلك
لانها تركت من العانة بالعلف وكبر الشجرة بالسقي والتعهد ورفق
الاول بنسبة الطحن والقصر له بخلاف السلم وكبر الشجرة فان
العلف والسقي يوجدان كثيرا ولا يحصل السلم وله الكبر فكان
المشتر فيه غير مستوجب الى فعله بل محض صنع الله تعالى ولهذا
استنعى المستجار على كبر الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن
والقصر في معنى الدابة اى وكبر الشجرة فهو محض صنع
الله تعالى فيه ان غيره كذلك كالطحن والقصر واحدا بان
العبد له صنع فيه فظاهر الكونه ينسب اليه بخلاف السلم فانه
وان كان يحصل بفعله وهو العلف لكنه ينسب بعيد ولا ينسب
اليه ظاهره تأمل ويشير لهذا قول الن محض صنع الله تعالى
ولو كانت قيمته في الثالثة اى فيما لو صبغه بصبغه اى قيمته
في الثالثة قبل الصبغ والصبغ اى قبل جعله في الثوب وهو
معطوف على الضمير في قيمته بدون اعادة الخافض وقوله
وصارت قيمة الثوب الى اى بسبب الصنعة اى جعل الصبغ
فيها تنسب ح ل لم اربح بها بوقت اعتبار قيمة الثوب او الصبغ
ولا بوقت اعتبار الزيادة فيها او النقص عنها في كل ما ذكر
والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في الكل لانه وقت الاحتياج
الى التقويم ليعرف ما للبائع والمفلس وتقدر قيمته في حقيقته عن
الصبغ وقيمة الصبغ ح ل وتعتبر الزيادة ح ل في كل ما ذكرها
ع ش عاهم ل ثلث الثمن اى ان يبيع او القيمة ان اخذه البائع
وهو راجع لقوله ستة دراهم وقوله او خمس ذلك فيما اذا كانت

قيمته خمسة دراهم وقوله او نصفه فيما اذا كانت قيمته ثمانية دراهم
 شوبري والنقص في الثانية اي وكذا الزيادة كما علم من قوله او
 نصفه كما علم اي من قوله وخمس ذلك وهل نقول مراد ٥٥
 بذلك ثم قول المتين شريك بالزيادة اي شركة جوار على الاول
 معتمدا وشوبري على الثاني وينبغي عليه ان اذا ارتفع سعر احد
 السلعتين بغیر الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر صنعة على
 المعتمد او لها على مقابله وسببه عليه الشئ اخر بقوله وهذا كله
 الخ لکن فيه ان كلام الشئ الخ في اصل الزيادة اي فيما اذا كانت الزيادة
 من اصلها بسبب ارتفاع السوق وليس هناك من زيادة بسبب الصنعة
 اصلا والكلام هنا في تقرير ما ينبغي على الخلاف انما هو في زيادة امر
 بسبب ارتفاع السوق غير الزيادة التي بسبب الصنعة فيها هـ
 زيادة فان واما ما سياتي في التميز بين زيادة واحدة تامل ويمكن ان
 يقال كلام الشئ الاتي فيما هو اعلم فقوله هنا فيما اذا زادت القيمة
 بسبب الصنعة اي فيما اذا كانت زيادة القيمة بسبب الصنعة
 متواكنا معها زيادة بار ارتفاع السعرات وقوله فان زادت بار ارتفاع
 السوق الخ معناه فان كانت الزيادة بار ارتفاع السوق اعلم من ان تكون
 زيادة بالصنعة ام لا فالزيادة التي حصلت بار ارتفاع السوق لم
 ارتفع سعر صنعة وحقق ان في كلام الشئ الاتي بينهما على ما ينبغي
 على الخلاف وان كان اي كلام الاتي فيما هو اعلم من الزيادة بار ارتفاع
 السعر التي معها زيادة بسبب الصنعة ومن الزيادة بار ارتفاع السعر
 فقط وفي في على الجلال قوله وجهان المعتمد منهما الاول في
 شركة مجاورة ويرتب عليها انها لو زادت القيمة بار ارتفاع سعر
 احدهما فهي لصاحبه او شريكها في الشئ بالنسبة وكذا الوجه
 سبب ارتفاع قيمتها وباتى مثل ذلك في جميع ما ياتي واما ما
 زاد لا بسبب شئ او بسبب الصنعة فهو للمفلس كما مر فتقول الشاه
 ويشهد للثاني صوابه للاول وفي بعض النسخ نسخته ويشهد
 له اي للاول وما ذكره عن الثاني في الغصب سبق فلم وليس بحله

ك

كما صرح به غيره فتأمل به وهذا الاعتراض مبني على ظم العبارة به
 وجوابه ان الثاني في كلام السلي هو الاول في كلام الشئ وعبارة السلي
 وهل نقول يشتركان او نقول كل الثوب للبايع وكل الصبغ للمفلس
 ويشهد للثاني الخ فلا يخالف ولا تصغير في نظير المسئلة
 من الغصب اي فيما اذا غصب ثوبا وصبغة عبارة المولى هناك
 وليس المراد اشتركا لهما على جهة الشيوع بل احدهما بثوبه والاخر
 بصبغه فان لم تزد قيمته بذلك اي بالصنعة بان ساوت
 او نقصت وهذا معهود قوله وزادت قيمته بالصنعة فلا
 شئ للبايع المناسب للمعهود ان يعدم المفلس بان يقول فلا
 شئ للمفلس ولا للبايع الخ والى بالبايع لا جمل قوله وان نقصت
 وان نقصت اي في صورة النقص لان ثغى الزيادة يصدق
 بالنقص فالواو للخال اذ لا يتوهم بثوب شئ للبايع حتى ينفي الـ
 في صورة النقص شيئا استراه منه او من غيره اي ولم يدفع
 عنه في الصورين وصبغه به لا حاجة اليه مع قوله او صبغه
 بصبغ استراه الخ فان لم تزد قيمتها المراد قيمة الثوب مضمونا
 على قيمته غير مصبوغ هذا هو المراد هنا وفيما ياتي اخذ
 البايع يسعه هذا ظم في الصبغ في صورة الزيادة والمساواة لهما
 في صورة النقص التي مثل اما الشئ بالقيمة فالبايع ياخذ بعرض
 مبيعته فانه ياخذ الواحد الزائد فقط ولا يرجع ببقية ثوب
 الصبغ على المفلس بل في هذه الصورة ان شأنا فثوب الواحد الزائد
 وان شأنا صار بيمين الصبغ بتمامه كما يؤخذ من شئ من
 الثوب او الصبغ او ما نعتة خلو يجوز الجمع اي من الثوب فقط
 او من الصبغ فقط اذا كان لكل مالك ومعنى كون هذا ياخذ هذا
 وهذا ياخذ هذا انما ياخذ ان الثوب بتمامه ويشتركان فيه
 واذا كانا الواحد فالامر واضح ورجوعه في الصبغ اما حقيقة
 اذا امكن فصله او حكما في الرجوع بغيره اذا لم يمكن فصله والواقع
 الغرما والمفلس على قلع الصبغ وغرامة نقص الثوب جاز كالسنة

والفراس ولصاحب الصبغ الذي اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب
فلمعه وبغزم تعقن الثوب ولما لك الثوب فلمعه من غير تعقن الصبغ
نقله المتولى ومحل ذلك اذا امكن فلمعه يقول اهل الخبرة والاك
فيمنعون منه نقله الزركشي عن ابن كح في الاولى وفي معناه الاخيرتا
ثم ذكر اخذ البائع المبيع في الثانية فلهذا هي ما بعد الاولى وهي
شاملة لصورة ما اذا اشترى الصبغ من صاحب الثوب او اجنبى
فلهذا صرح قوله فيما لو اشترى الخ بسبب الصنعة هذه التقيد
لا يحتاج اليه الا في مسئلة الصبغ لان فيها غيا اخرى زائدة على
الصنعة قد تنسب الزيادة اليها وقد تنسب الى الصنعة واماني
مسئلة الطحن والغرض ليس هناك الا الصنعة يشير الى هذا قول
الم والم الزيادة لمن ارتفع سعر سلعة وتقدمت الى شأن اليه
بقوله وزادت قيمته بالصنعة وفيه ان هذا يفرح بالزيادة
لمن ارتفع سعر سلعته وعبارة من فلو زادت بارفع سوقها
وزعتا عليهما بالنسبة وهي في غير صورتي الطحن والقضارة فاذا
ساوى الثوب قبل نحو الصبغ ختمه وارتفع سوقه فطافلس سبع
فان ساوى مصبوغا سبعة دون ارتفاع سوقه كان له سبعان
فوله هو لغة المنع اي مطلقا وشرعا
المنع الخ مثله وعبارة هي منع من تصرف خاص بسبب خاص
وهي اولى لان اللام في التصرفات الواقعة في تعريف الم ظاهرة في
الاستغراق وهو لا يتحقق في جميعها اذ الصبا والصبغ يصح فيهما بعض
التصرف المالي كالتمديد والوصية من الثاني وكما يقال القديمة من
الاول فيحتاج لاستثنا ذلك من التعريف ولا يلتصق به ذلك في
هذا او يمكن ان تحمل ال في التصرفات للجنس وعبارة الرشيدي
قوله من التصرفات المالية اي ولو في شيء خاص ليس له جميع
انواعه الانية او ان مراده تعريف مقصود الباب خاصة فهو
على اطلاقه بحروفه من التصرفات لا يمنع من هذا العيد عدم
صحة اقوال الصبي والمجنون مطلقا لان ذلك لسلب عبارتهما

المالية وهو امر

وهو امر اند على الجسم شوبري وانما لو كان في عن الحجر لا ابتداء
لانه يلزم من الابتداء تقدم الحجر وكفى عن البلوغ ببلوغه النكاح
ثم بزيادة ووجه التكنية انه لما امر باختارهم دل على التمسك
عمودون من التصرفات واية فان كان الذي عليه الحق فيه
ان الاية مغروضة في املاء الحق للكاتب كما قال فالكبوة ثم قال
ولم يلل الذي عليه الحق اي يملل الكاتب اي يملل عليه ما يكتبه
لما ان يقاس عليه بقية التصرفات سخطا وانظر وجه الدلالة هذه
الاية على الحجر فاحسب بان محل الدلالة قوله فليملل وليه
بالعدل لانه راجع للجميع واللام الثانية بدل من اليا والاصل
فيهماى وعبارة الجدلين قوله فان كان الذي عليه الحق سخطا
اي مبذرا او ضعيفا عن الاملا يصغر او كبرا او لا يستطيع ان يملل هو
لحق او جهل باللغة او نحو ذلك فليملل وليه متولى اذ هو من والى
ووصى وقيم ومترجم قال ع ش وفائدة ذكر الاية الثانية بعد
الاولى انها افادت ما لم تقدمه الاولى وانما لم يقتصر على الثانية
مع شمولها لما في الاولى بما على ما فسره لان في الاولى المقرب باليتم
وبان ماله لا يسلم له الا بعد رتبته وبالكبير المختل اي مختل
النظر بسبب الكبر فيغاير ما بعده لانه مختل بالمجنون في
بالمعقوب على عقله بان زال شعوره بالمرّة ستوا كان كبيرا او
صغيرا وهذا يغاير تفسير النص بالصبي وبالكبير المختل وان
المراد بالاختلال فيه نقصان عقله لا زواله ع ش لمصاحفة
الغير اي غير المحجور عليه اي قصدا كما هو واضح فلا ينافي ان فيه
مصاحفة ما للمحجور اي كسلامة ذمته من حقوق الغير اذ لو لم يحج
عليه في الاولين لخصمه في غير رتبته فبقي مرتبة بدنها في القوة
والثالث يبقى عليه بعض حيز فاند لورثته وفي العبد والمكاتب
يبقى عليه حق سيده ايعاب شوبري كالحج على المفلس اثار
بالكافة الى عدم اختصار هذا النوع فيما ذكره فقد اتماه بعضهم الى
نحو سبعين صورة بل قال انه ذرعى هذا باب واسع جدا لا ينحصر

افراد مسائله ومنه ايضا الجوعى السيد في العبد الذي كاتبه والعبد
الجاني والورثة في التركة قتل وقا الدين الان هذه الثلاثة ربما
تدخل في عبارة النسخ واصلة والمجا الغريب والجوعى البالغ بعد دفع
المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى لاخرى في ماله اذا كان
على الخزي دين والجوعى المشتري في المبيع قتل العقب وعلى العبد
المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامة المزوجة لا يتفرق
فيها حتى يعطها بدلها ودار المعتدة بالفرق والحمل وعلى المشتري
في العبد المشتري بشرط العتاق وعلى السيد في ام الولد سم مع
زيادة والمريض للورثة اي يوحوه من كل من وصل الى حاله
يعتبر منها التبرع من الثلث كاللقيم للمقتل حل في ثلثي ماله
اي ان لم يكن عليه دين مستغرق فان كان عليه دين مستغرق في
عليه في جميع ماله ثم ر. والمكاتب لسيدته ولله اذا انصرف
بضرخا فيه خطر كالغرض او تبرع وفيه انه يعتق ان السيد لو
اذن له فيما ذكر لا يصح ليقا حق الله تعالى وليس كذلك حل وجعل
الموردى المحرقة شرع للامرين اي لمصلحة الغير ولمصلحة المحرور
عليه وجعله نوعا من الكفا كما قال رسول الله تعالى اي لاجل يحصل
الحرية تقدم بعضها وهو المحرر المغلس والراهن والعبد في مملكة
الرفيق وياق بعضها وهو المرحض في الفرائض وهو المرتد في الردة
وهو المكاتب في الكتابة ومراده بهذه العبارة ان يعتذر عن عدم
ذكر هذه الامور في المتن هنا مع ان اصله ذكرها هنا وهو
المجربون الخ والجوعى كل واحد من الثلاثة اعم مما بعده ولبعده
ثمانية لا يستعمل الجوعى غيرهم بقضائها ببيت وفيه محاسن صبي ومجنون
سفيه ومغلس رقيق ومر تدريس وراهن فالثلاثة الاولى
هم عليهم الحقم ومن بعدهم لحق غيرهم والرفيق في البيت سائل
للثمن والمكاتب يسلب العبارة اي متى كانت له كالا سلام او عليه
كالردة فعوله والاسلام اي فعلا وتركه وقوله والولاية اي الثابتة
بالشرع كولاية النكاح او بالتفويض كالا يضا والقضا وغيره بالسلب

دون

يد

دون المنع لان الثا لا يفيد السلب بدليل ان الاحرام مانع من الولا
في النكاح ولا يسلبها ولقد ابروج الحاكم في حال احرام الولي دون
الابعد ثم ر. مع زيادة من الشورى ومثل المجنون الخ من حيث
لا اشارة مفهومة فولية ولي المجنون ولو صرا وان كان المجنون لم نوع
تميز كان كالصبي المميز في ما ياق حل والدين بكسر الدال فلا يصح
اسلامه لتوقفه على التكليف ثم ر. والى ايضا اي لا تنفذ
وصيته على اولاده لغيره ع. ش. والى يتام اي وولاية اليتام
فلا يصح ان يكون المجنون موصى له على اليتام او قضا عليهم حتى
اذ اجن انحل حل فيعتبر منها التملك اي حصول الملك امتا غير
اعتبار لفظ يدل عليه ع. ش. وينتبت السبا بزناه كان وطى امة
فانت منه بولد فانه ينسب اليه ولا يقال ولد الزنا لا ينسب الى
ابيه لاننا نقول اطلاق الزنا على فعله انما هو باعتبار الصورة لا الحقيقة
كما يعلم من بابة شورى وهو وطى شهنة لا نوال عقلم صدر من ناه
كوطى بيهة لعدم قصد ع. ش. فيلزم المهر ان لم تكن مطاوعة
واذا وطى امرأة حرم عليه امها وبنتها وحرمت على ابية وابنه
ويعزم ما التفتة نعم لا يضمن صيدا التفتة في الحرم كما في ثم ر.
لينا حق الله تعالى على المسامحة ويستمر سلبه ذلك لم يقتل
لذلك اشارة الى انه يتعدى بنفسه وعداه فيما بعده باللام اشارة
الى جوارزه ايضا وغاير بين المحلتي بقوله لما ذكر لعلم للفتان شوى
الى افاقه اي صافيته من خيل يودى لمدة في الخلق كما صرح
به ر. في النكاح ع. ش. ملافك قاض لانه مجرب ببلح قاض
فلا يتوقف على فلك قاض اي وكل مجرب بنتا بقاض توقعاز واله
على المجنون الا بولاية جديدة حل اي يسلب العبارة اي في
المعاملة كالبيع وفي الدين كالا سلام واسلام سيدنا على رضى
الله تعالى عنه وهو موصى لكون الاحكام قبل الحرم كانت منوطه
بالمميز ع. ش. انطت بالتكليف بل قال الامام احمد رضى الله تعالى عنه

انه كان بالغ قبل الاسلام من عبادة من غير لکن بيان على الفريضة
 اقل من ثواب البالغ على التافهة ولعل وجهه عدم خطابها بها
 ولا سيما فله منه وهو ناقص وكان القياس ان لا ثواب لهم اصلا
 لعدم خطابهم بالعبادة لكن ائيب ترغيبا له في العبادة فلا يتركها
 بعد بلوغه انشا الله تعالى في شيء من مأمون اي لم يجزى عليه
 كذب وينبغي رجوعه للاذن في الذخول ايضا في شيء وقول كذا في
 المراد بقوله الذخول الى ما استثنى فقط كما يعلم بمراجعة الاصل
 عليه لما ذكر عده باللام لانها للتعوية والى فهو يقدر بنفسه كما
 قال اولاسيه ذلك الى بلوغه لو بلغ وادعى الرشد وانكره الولي
 لم ينفك المحرم عنه ولم يخلف الولي كالتقاضى والقيم لان الظاهر في قريب
 العهد بالبلوغ عدم الرشد الا ان تقوم بيته ولان الاصل في من علم
 المحرم عليه استثنى به حتى يغلب على الظن رده من رسل
 يتوقف زواله على قاض في كلامه اظهر في مقام الاضمار ولم يقل بلا
 خلاف كما سبق وقد يقال عود الولاية والعبارة بالافاقية قد يترتب
 خلافة بخلاف زوال المحرم بالبلوغ لا يتوقف اولانه على في الثاني
 خلاف ولا يمكن في المحرم بالبلوغ خلافا في المحرم الجنون لم يقل
 هذه العبارة في الجنون حتى ينظر به في اقول قد قال في
 الجنون بعد قول الحق الى افاقية وقد يقال مراده بالعبارة التعليل
 بتامه اعني قوله لانه محرم الخ وهذا لم يتقدم بتامه اراد الاطلاق
 اي الانفكاك الكلي وقوله ومن غير ياكل ولا يبول من غير يقينه
 بالبرئ اراد جهرا لصيا ولو خلفه في اخر بسبب السقم او غيره
 واحكامها متغايرة اي لان السقم يصح منه التدبير والوصية
 والصالح عن قضا ص عليه ولو نزل تدعى الدينة والعفو عن قضا
 له وغير ذلك مما هو مذکور في بابها كالتكليف بالاذن والى وكالاته
 بخلاف الصبي فلا يصح منه شيء مما ذكره في من بلغ منكره كان
 المقام المتفرع لان هذا التوجيه لقوله واحكامها متغايرة في حكم
 حكم تصرف السفيه اي المحجور عليه وكتب ايضا قد يقال هو سفيه فكان
 المناسب

المنا سببان يقول فتصرفه تصرف السفيه لان يراد السفيه المحجور عليه
 لانه المراد عند الاطلاق من ومن ثم اي من اجل قوله وهذا اولى
 عبرته بالاول اي الى بلوغه بكمال خمس عشرة سنة وقيل بالاول
 وقيل بنصفها سم يوم احدى اى من عروة احدى في السنة الثالثة
 من الهجرة اتفاقا قال عرضت اى في من عرض من الجيش هل يصلح
 اول واحد جبل بالمدينة على اقل من فرسخ منها وبه خبرها روى عليه
 السلام وكانت هذه العروة سنة ثلاث من الهجرة معن وبرماوى
 وان ابن اربع عشرة سنة اى طغيت فيها شيخنا فلم يجزى اى لم ياذن
 لى في الخروج للفرق ولعلمه بعد بلوغه في شيء وانظر لم ياذن له مع ان خروج
 الصبي للجهاد جازى بانه ولي وان كان غير واجب فانظر هل عدم اذنه
 له لعدم اذنه وليه اولانه كان مستثنا في اول الاسلام حرر ولم يرقى بلغت
 اى لم يجزى وهو غلة عطف على معلول اى لانه لم يرقى وكذا يقال في
 قوله ورأى الخ تنص الى الرشد ضد الضلال والسقم لغة الخفة والكمة
 ولو اقر الولي برشد الولد انزل عن الولاية عليه ولا يثبت الرشد به ولو
 انكر برشد الولد صدق بلا يمين ولو بلغ وهو غائب لم ينزل الولي اليه ان
 علم برشده ولو تصرف الولي قبل ان رشده فالقياس خفاء تصرفه ولو نزل
 تقارنت بعينه رشده وسقمه فذمت التافهة منها فيل على الجلال
 وان ابن خمس عشرة سنة اى استكملها لان عروة احدى كانت
 في سنين سنة ثلاث والخندق في جهادى سنة خمس م ربع من اى فيها
 سستان او اثنا ضابطه ما يوجب الفصل ولو احس بالمعنى في قصبة الذكر
 فغيضه ولم يخرج منه من حكم بلوغه وان لم يجب الفصل في خلاف البابين
 لان المدار في الفصل على الخروج الى الظن وفي البلوغ على الانزال قال
 م ولا يريد هذا على قوله السابق ان ضابطه ما يوجب الفصل لو خرج
 فليتا مل سم ما يراه التام اى من انزال المعنى في شوبرى وقيل مطلقا
 والمراد به هنا الخ في المعنى السرى اعم من المعنى اللغوى على كلامه
 الشوبرى وهذا عاكس المهور خروج المعنى اى من طريق المعنى
 او غيره مع السداد الاصل على ما بين في الفصل وكلامه يقتضى تحقق

في سنين سنة ثلاث والخندق في جهادى سنة خمس م ربع من اى فيها سستان او اثنا ضابطه ما يوجب الفصل ولو احس بالمعنى في قصبة الذكر فغيضه ولم يخرج منه من حكم بلوغه وان لم يجب الفصل في خلاف البابين لان المدار في الفصل على الخروج الى الظن وفي البلوغ على الانزال قال م ولا يريد هذا على قوله السابق ان ضابطه ما يوجب الفصل لو خرج فليتا مل سم ما يراه التام اى من انزال المعنى في شوبرى وقيل مطلقا والمراد به هنا الخ في المعنى السرى اعم من المعنى اللغوى على كلامه الشوبرى وهذا عاكس المهور خروج المعنى اى من طريق المعنى او غيره مع السداد الاصل على ما بين في الفصل وكلامه يقتضى تحقق

خروج المني فلو انت زوجة الصبي بولد لم تحم ولا يحكم ببلوغه به
وهو المنصوص ونقله الرافعي في باب اللعان عن الحسن لان
الولد ياحق بالمكان والبلوغ لا يكون الا بتحقيقه وعلى هذا لا يثبت
ايلاؤه اذا وطئ امته وانت بولد وهو كذلك خلافا للبعثي في بنوت
ايلاؤه والحكم ببلوغه بثم و الغرض ان الصبي استكمل تسع سنين
اي وقت قدر المصافي لاجل صحة الاخبار لان الامكان ليس عيني قال
التسع كافي في الحيض المعتداتها بخديدية هنا وتقر بنية في الحيض وقر بينه
بان الحيض ضبط له اقل والكثير فالزمن الذي لا يسع اقل الحيض والظاهر
وجوده كالعدم بخلاف المني ثم و يصدق مدعي البلوغ بالاقتلام او به
الحيض بلايين ولو في خصوصه لانه لا يعرف الامنة الا ان طلبا ستم لقائلة
كان كان من القراءة او طلبا اثبات اسمه في الديوان فانه يجلف للمهمة
او حيض بالجر عطف على امنا فيحكم بعد البلوغ الوضع الخاوي وما قبل
ذلك يحتمل ان يكون نقاها قبله بستة اشهر مالم تكن مطلقة فان
كانت حكما ببلوغها قبل الطلاق بالخطبة وصورة المسئلة ان الوضع تاخر بعد
الطلاق ستة اشهر فاكثر زوج فالمدة ملغقة مما قبل الطلاق وما بعده
توفاص من تزجه او امني من ذكره وفزجه جميعا رسيدي واخي عبارة
مر والخطبة حكم ببلوغه اي واسكاله وان وجد احدهما فلا هذه
العبارة تصدق بشت صور لان وجود المني وحده امام الذكر او من
الزوج او منها وكذا يقال في وجود الحيض فقط يتراد على هذه
الستة لانه اخرى وهي ما اذا وجد امعا من الذكر والعزج او المني
من العزج والحيض من الذكر والحكم في الجميع ما ذكره بقوله فلا عند
الجمهور الخ وجعله الامام اي جعل وجود احدهما فان ظهر
خلافا غير اي فاذا امني من ذكره حكما بذكره ببلوغه فاذا اظهر
حاض من تزجه حكما بانوثته وبلوغه من ج لان الامنا كان من الة
الرجال وهي رابذة ج ل وعبارة الثوري لعن مراده انه لو امني بذكره
مثلا حكما ببلوغه ولو حاض بعد ذلك بزجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم
وجعل البلوغ من الان لمعارضه الحيض للمني فليست مل قال في ثم الروض
فان قلت

فان قلت لا منافاة بين الحيض وخروج المني من الذكر لما امر به يجب الفصل
خروج المني من غير طريقة المعتاد قلت ذلك محتمل مع التعداد الا
وهو منتف هنا وفيه اشارة الى ان خروج المني من غير طريقة المعتاد
مع افتتاح المعتاد لا يكون بلوغا وعبارة الشيخ قول قوله فان ظهر
خلافا غير الاول ولا يكون بلوغا الا ان تكرر فلا فرق بين كلام الامام
والمتولى وهو حسن اي من حيث المعنى قريب من حيث النقل عني
كتبت ويصدق ولد كافر سبي فادعي الاستعمال بدواي يمينه لرفع
القتل لا سقاط جزية لو كان من اوله دا همل الذمة وطول بها والفرق
الاحتياط لحق المسلمين في الحالين ويجب تخليفه في الاول اذا اراد الحاكم
ولم يشكل تخليفه بانه يثبت صباه والصبي لا يخلع المنع كونه يثبت بل هو
ثابت بالاصل وانما العلامة وهي الاثبات عارضها دعواه الاستعمال
فضعفت دلالتها على البلوغ فاصح ليحتمل لما عارضها وهو المني ثم الرمي
عانة وهي الشرعيا على ما هو الاثبات الثابت عانة والسبت عشرة
تكراره لولم ودر خمسة اه فتابع في ازالته الى حلف وان كانت ناعمة بل
فانه اماره على بلوغه فاذا ادعي عدم البلوغ لم يصدق حل قتل تزجه
القتل على الاثبات يخرج بان البلوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه
علامة الا ان يقال قد يوجد مع العلامة قرائن تقتضي اليقين وهذه منها
تأمل او يطلعت ان مطلق العانة علامة وايضا مع الغشونة فظيمة وان
خالفه ظم كلام الله قل على الجلال مخفوف في السبي اي مع الصبي اي
النساء والاطفال انه ليس بلوغا له لجواز تخلفه عنها وفيه انه حيث
وجدت العلامة وجد العلم حل وفيه ان الذي في كلام الله اماره لا علامة
واجب بان المراد بالامارة العلامة ولذا اي ولكون بطلتها
ليس بلوغا وقوله بان عمره دون خمسة عشر سنة اي وكما تسع سنين
وقوله لم يحكم ببلوغه بالاثبات اذ لو كان بلوغا حقيقيا لم تتبع البينة وجب
تخلف الشك عن علامته وهو خلاف قولهم العلامة نظرد حل والمعتد انا حكم
بلوغه ولا عجرة بالبيعة كما قاله سول وري ويدل عليه قوله في الحديث
من اثبت الشقوق قتل ولا تيمم خروج من غير شعور فيشرط امكان

صل

الامتناع من الالتماس بالانبات من انبت اللزوم كبت يقال انبت البقل ونبت
 ويصح من المتعدي ويشهد له من انبت الشعر في الحديث سنووي
 وقضيت اي قوله وسنوي فظان انه اشارة للبلوغ بالسنة اذ لو كان اشارة
 على البلوغ بالاحتلام لحكم ببلوغه لولا ان يكون بلغ بالاحتلام وان لم
 يعلم انه احتلم فلا يقال العرف في كلام الماوردي انه لم يحتلم بالفعل لانه
 يجوز ان يحتلم وان لم يعلم به جـ وقال الشوبري وقضيت راجع لكلام الماوردي
 قال سم وحي دعوى ان ذلك قضيت نظر وقفت ها اقول لعل وجهه
 انه لو كان اشارة على البلوغ بالسنة لكان وجوده جارحا في شهادة البينة
 بانه لم يبلغ بالسنة اذ قضيت بقوله ان ليس علامة على ذلك واللام يصف
 عليه ويلزم عليه ايضا تخلف المعام وهو البلوغ بالسنة عن علامته وهو
 الانبات ثم يظهر كونه علامة عليه عند عدم الشهود المذكورين وجوابه
 ان العلامة لا يلزم اطرافها الجواز سبعا على سنة في من شهدت البينة
 بانه لم يبلغ لزيادة حارة وهو ما فيه لوجود المعارض وهو قيام البينة
 على هذا القيل الا ان المناسب لسابق الكلام ولا حقه ان يقتل قضيت انه
 ليس علامة على البلوغ بالاحتلام فلعلى هذا وجه نظر المحقق
 اشد هما اي اشارة على البلوغ بالسنة حيث لم يشهد عدلان بان عمره دون
 خمسة عشر سنة جـ ل بكت فوجد منه ان قوله وقضيت انه اشارة للبلوغ
 بالسنة اي حيث لم يشهد عدلان بما ذكر انه اي الانبات اشارة للبلوغ
 بالسنة وانظر ما المانع من جعله اشارة على البعض ايه واي فرق بينهما
 على البلوغ باحدهما اي بهما وهو المعتمد فالاراء ثلاثة سنووي
 وستوفى للولايات اي لجميعها سترعية او جعلية فاذفع ما يقال الانبي
 والمحقق كل منهما يصح كونه وصيا وناظر مسجود جـ وهذا اي التعليل الاول
 في المسام بقوله المحمودة في الكلام الكافر بقوله فانه يغضى اذ وقوله
 والا فالحق والاني اي الكافر ان محترزا الغالب بالنسبة للثاني وقوله والتعليل
 محترزا الغالب بالنسبة للاول وبعبارة الشوبري قوله وهذا اي ما ذكر من قوله
 لسهولة مراجعته اياه الى اخر التعاليل وهو جيد تامل والا فالحق والاني
 لعل المراد من الكفار اي فانه لا يقتل ولا جزية عليهم ما في التعليل بالا واما الى

هذا

القتل

القتل او ضرب الجزية جرى على الغالب ولا ينبغي ان يراد بالاني والحقني
 من المتكلمين لما ذكرنا الذي ذكر في دفع الجور وستوفى الولاية اما الاول فظن واما
 الثاني فلا ينبغي ان يراد بالولاية بخلافه وصيانة وشروط يفر وقف فليس التعليل
 بدفع الجور وستوفى الولاية جريا على الغالب كبت ابن بهامش الامداد سنووي
 ايضا والا فالحق والاني والحقني اهـ والحق ان هذا التعليل جريا على الاصل
 والغالب بل كان مطرد دائما فلا يصح التعليل بهما لان الانبي والحقني الكافرين
 يكون الانبات اشارة على البلوغ في ههنا مع انه لا يغضى بهما الى القتل
 ولا الى طلب الجزية كما يوضح من سنووي وقوله محكمهم كذلك اذ يوجب
 الانبات علامة على بلوغ الانبي والحقني الكافرين ولا يكون علامة على بلوغ
 الطفل المسلم الذي تقدرت مراجعة اقراره كما يوضح من كلام الشوبري جـ
 خلافا لما في جـ ل و ع شـ و وقت امكان نبات العانة في هذا يناسب القول
 بانه دليل البلوغ بالاحتلام دون القول بانه دليل البلوغ بالسنة او دليل البلوغ
 باحدهما فالحكم لجزم بهذا مع ذكر الخلاف المتقدم فيه نظر لان هذا ما علمت
 لا يات على كل قول من الثلاثة وقد يقال هو يات في القول بانه اشارة على البلوغ
 بالسنة ولا يبرأ احتمال نباتها قبل كمال خمسة عشر سنة جـ وقت امكان الاحتلام
 ولو ثبت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلوغه ع شـ على مـ رـ ويجوز
 النظر اي وكذا المني ليعلم كونه حشا سنووي ويستغنى عنه على حاله
 لم كفا فيها بالنظر في حصول المقصود والا فالحق بهما محالا حاجته اليه
 وينبغي انه اذا اكتفى بالسنة يحرم النظر فيهما اي بالعانة اي بسنتها لان
 البينة هو الاشارة كما امر كثر الابطال سكونا لبا والنجمة اي فليس دليل
 لتدبرها دون خمسة عشر سنة فلو جعلت اشارة لادى الى تقويت المال خلاف
 نبات العانة الغالب وجوده قبل خمسة عشر سنة ري ونقل بالرفع عطف
 على غير وهو اولى من جـ ل لانه ليس من جنس الشعر وهو الذي اي
 زيادة ارتفاعه كما كان فان بلغ راسدا والمراد ببلوغه راسدا ان يحكم
 عليه بالرشد باعتبار ما يرى من احواله ولا يتحقق ذلك الا بعد مدة
 يظهر في ذلك فيها عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذي بلغ فيه كوقت
 الزوال مثلا ع شـ ابتداء فخرج به واما كما يات في قوله فلو فسق بعد

دواما كما ياتي في قوله فلو فسق بعدى بعد بلوغه سيد اخلاصه فلا يشترط فيه صلاح الدين واعماله بل صلاح المال فقط كما هو ظاهر من جوابي مع زيادة صلاح دين ومال خلافا لما في حقيقته ومالك حيث اعتبر صلاح المال فقط وماله السيد ابن عبد السلام واعتراض الاول بان الرشد في الآية نكرة في سياق الالباب فلا تنجز واحدا منها **بابها في سياق الشرط فلا تقع** وانما الرشد مجموع امرين لا كل واحد منهما وفي قول علي الجلال واعتبر الامة الثلاثة صلاح المال وحده وقرره شيخنا حتى منه كما فرأى فيعتبر ما هو صلاح عندهم في الدين والمال كما نقله في الروضة عن القاضي ابي الطيب وغيره واقره وظم كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا بالمال وهو محتمل ويعمل خلافاً من روعش وفي حقه علم من المعتمد الحاقه بالمال فيجزم اضاعة ما بعد منتقدا به من عرفا في محله **بابها في سياق الزم** فان التمس منهم الرشد لانه نكرة في سياق الزم وهي للعموم ثم **بابها في سياق ما ياتي في** المتن انه لو فسق اي بفعل الكبيرة او بالصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يجز عليه الصادق ذلك بقلة الزمن بين البلوغ وبين الفسق ويكثر ثبوته وعليه وعليه ولا يتحقق السعة الا من اتى بالفسق مقارنا للبلوغ ووجه فالبلوغ في حالة السعة في غاية التدوير كما لا يخفى فالمنظر هل هذا الاقتضاء اتمام الرشد على مروي والذي قرره شيخنا من ان كلامه في المتقدم وحججه بالجمع غيره مما يمنع قبول التمهاده لا خلافاً بالمرودة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشد لانه الاحلال بالمرودة لا يحرم على المشهور الا ان عمل التمهاده كمن كان الحرمة لا يخرج خارج ولو ادعى بلوغه حينها قبل بلوغه بلايين

ولا يندرج في الثاني وهو صلاح المثل **بابها في سياق ما ياتي في** المتن انه لو فسق بعدى بعد بلوغه سيد اخلاصه فلا يشترط فيه صلاح الدين واعماله بل صلاح المال فقط كما هو ظاهر من جوابي مع زيادة صلاح دين ومال خلافاً لما في حقيقته ومالك حيث اعتبر صلاح المال فقط وماله السيد ابن عبد السلام واعتراض الاول بان الرشد في الآية نكرة في سياق الالباب فلا تنجز واحدا منها **بابها في سياق الشرط فلا تقع** وانما الرشد مجموع امرين لا كل واحد منهما وفي قول علي الجلال واعتبر الامة الثلاثة صلاح المال وحده وقرره شيخنا حتى منه كما فرأى فيعتبر ما هو صلاح عندهم في الدين والمال كما نقله في الروضة عن القاضي ابي الطيب وغيره واقره وظم كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا بالمال وهو محتمل ويعمل خلافاً من روعش وفي حقه علم من المعتمد الحاقه بالمال فيجزم اضاعة ما بعد منتقدا به من عرفا في محله **بابها في سياق الزم** فان التمس منهم الرشد لانه نكرة في سياق الزم وهي للعموم ثم **بابها في سياق ما ياتي في** المتن انه لو فسق اي بفعل الكبيرة او بالصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يجز عليه الصادق ذلك بقلة الزمن بين البلوغ وبين الفسق ويكثر ثبوته وعليه وعليه ولا يتحقق السعة الا من اتى بالفسق مقارنا للبلوغ ووجه فالبلوغ في حالة السعة في غاية التدوير كما لا يخفى فالمنظر هل هذا الاقتضاء اتمام الرشد على مروي والذي قرره شيخنا من ان كلامه في المتقدم وحججه بالجمع غيره مما يمنع قبول التمهاده لا خلافاً بالمرودة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشد لانه الاحلال بالمرودة لا يحرم على المشهور الا ان عمل التمهاده كمن كان الحرمة لا يخرج خارج ولو ادعى بلوغه حينها قبل بلوغه بلايين

ولا يندرج في الثاني وهو صلاح المثل **بابها في سياق ما ياتي في** المتن انه لو فسق بعدى بعد بلوغه سيد اخلاصه فلا يشترط فيه صلاح الدين واعماله بل صلاح المال فقط كما هو ظاهر من جوابي مع زيادة صلاح دين ومال خلافاً لما في حقيقته ومالك حيث اعتبر صلاح المال فقط وماله السيد ابن عبد السلام واعتراض الاول بان الرشد في الآية نكرة في سياق الالباب فلا تنجز واحدا منها **بابها في سياق الشرط فلا تقع** وانما الرشد مجموع امرين لا كل واحد منهما وفي قول علي الجلال واعتبر الامة الثلاثة صلاح المال وحده وقرره شيخنا حتى منه كما فرأى فيعتبر ما هو صلاح عندهم في الدين والمال كما نقله في الروضة عن القاضي ابي الطيب وغيره واقره وظم كلامهم عدم الحاق الاختصاص هنا بالمال وهو محتمل ويعمل خلافاً من روعش وفي حقه علم من المعتمد الحاقه بالمال فيجزم اضاعة ما بعد منتقدا به من عرفا في محله **بابها في سياق الزم** فان التمس منهم الرشد لانه نكرة في سياق الزم وهي للعموم ثم **بابها في سياق ما ياتي في** المتن انه لو فسق اي بفعل الكبيرة او بالصرار على الصغيرة بعد البلوغ لم يجز عليه الصادق ذلك بقلة الزمن بين البلوغ وبين الفسق ويكثر ثبوته وعليه وعليه ولا يتحقق السعة الا من اتى بالفسق مقارنا للبلوغ ووجه فالبلوغ في حالة السعة في غاية التدوير كما لا يخفى فالمنظر هل هذا الاقتضاء اتمام الرشد على مروي والذي قرره شيخنا من ان كلامه في المتقدم وحججه بالجمع غيره مما يمنع قبول التمهاده لا خلافاً بالمرودة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشد لانه الاحلال بالمرودة لا يحرم على المشهور الا ان عمل التمهاده كمن كان الحرمة لا يخرج خارج ولو ادعى بلوغه حينها قبل بلوغه بلايين

قوله

الخ

التي وانما صريحة في انه كان يفتن وفي صحة بيعه مع ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يمنعه من ذلك بل اقره وارسله الى استراط الخيارات ان يحاسب بانه من ائمة يفتن غنياً فاحشاً فلعنه انما كان يفتن غنياً يسيراً ولو سلم يسيراً ولو سلم فتن ان غيبه كان عند بلوغه ولعله يرضى له بعد بلوغه سيداً ولم يجز عليه فيكون سعيها ممحلاً وهو يصح نصرته لكن قد يشكك على الجواب ما ذكر ان ترك الاستغصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقام ولقد اقره صاحب الله عليه وسلم على البايعة وارسله الى استراط الخيارات ولم يستغسل في حاله هل امره بعد بلوغه سيداً او لا وهل كان الغنى فاحشاً او يسيراً ولو غنى في تصرف دون تصرف آخر لم يجز عليه لتعدد اجتماع الحجر وعدمه في شخص واحد منهم عشرة عشرة ايام من الدراهم وخروجها القروش والدنانير فلا يحتمل فيها ما ذكره او رمية معطوف على احتمال وان قل اي للمتمول فيما يظهر بخلاف غيره كجبة بر ويحتمل انه لا فرق لان الغنى بالغنى بالليل بالليل ويؤيده جعلهم استخلافاً فلا بدح ان يسوي بينهما ايضا في ان القائل مفسد مشهور او صرفه في محرم اي ولو صغيرة كاعطائه اجرة لصوغ اناه نقد او لم يفرق او لم يفرق على باطل مشهور وقضيت اي التقليل محرم اي مالم يعلم المقرض بحاله عيش ويختبر رسله اى يختبر الولي ولو غير اصل وهو باطل بلوغه بزمان قريب للبلوغ قبل بلوغه المراد بالعتلية الزمان المقارب للبلوغ بحيث يظهره رسله ليسلم اليه المال كما اشار اليه الامام عين الاصحاب فيهم وانتموا البقاي اى اختبروهم والسيئات هذا يقتضي انه لو ارتكب السيئات لا يكون سيداً وليس مراد المأمرا ان صلاح الدين ان لا يفعل محرم باسطة العدالة وانما مراده بولئك المبالغة في استتلاف حال الصبي عيش على مروي فاختبر ولد تاجر ويكنى اختباره في نوع من انواع التجارة وحمل ما ذكره حيث لم يكن للولد حرفة والا اختبر عايتعلق بحرفة نفسه ولحم ينظر لحرفة ابيه لانه قد لا يتطلع اليها ولا يحسنها ومن لا حرفة له ولا لايه يختبر بالشفقة على العيال ويختبر ولد الغني في عوشر الكلب والقط

العبث وهو طاعة

العيال وولد الأمير بالانفاق على نفسه والجند وغيرهم قل اي مساحنة
 بالنقصان عما يطلب البائع والزيادة عما يطلب المشتري ^و ويسمى المال
 قال سم اي حاجته لتسليم المال مع ان المالكه بدونه ممكنة ^و وقد يقال ان تسليم
 قوة داعية له على المالكه وتنشيط له في المعاملة وزيادة رغبته واقدام
 على اجابتها من عياله منویری قال سم سئل ولا يضمن الولي ان تلغ لانه مأمور
 بالتسليم اليه كذا اطلقوه ولو قيل يلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله حاملا
 على تخفيفه والاضمنه لم يبعد ^و يعقد وليه وهل بعد عقد وليه يدفع
 المال او يدفع من ثمنه ^و لا يدفعه الولي ^و وعبارة قل عقد الولي ثم يدفع
 الولي المال ان كان معه او يأخذه من الصبي ويدفعه قال بعض مشايخنا ويصح
 دفع الصبي باسم الولي لانه لمعين ^و جوفه ^و بان ينطق على القوام ظاهره
 انه يسلم النفقة بنفسه وهو قضية كلام جوفه مال سيخدا الى ان الولد بما كس
 فقط واليه هو الذي يعقد ويسلم الاجرة منویری قال المراد بالنفقة الاجرة
 والبراة باسمه ^و بالمعنى المصدري او بمعنى المقتول في من يليق بذلك
 بخلاف بنات المملوك والخبر لها الولي والمحامد او غيرهم بناء على قبول شهادة
 الاجانب لا بالرسد وهو المعتقد ^و وعبارة قل بالقرن اي المقتول من عمل
 وحفظ وبيع وشراء وتوذلك وهو اولى من بقائه على المعنى المصدري
 فهذا في غير بنات المملوك فمن يختص بمائنا سمن ^و وصون بخاطمة
 يشار كما فيه الذكر وقوله كغاش فانه يشار عن الغار ^و هرة هي لاني
 وجهها هرة كقربة وقرب والذكر هرة وجهه هرة كقرد وقردة قاله وزني
 فلو فسق مفهوم قوله والرسد ابتداء والمراد فسق بغير التدبير بدليل
 العطف او بذر بعد ذلك اي بعد بلوغه ريدا ^و حجر عليه القاضي
 اي وجوب فان لم يحرم ^و واذا رسد بعد هذا المخرج يفتك الا بملك القاضي
 للاحتياط فلا جهة اذ سئل وانهم كلامه ان هذا مادام لم يحرم عليه يصح
 نفقه وهو كذا ^و وهذا هو مرادهم بقوله السفينة الممل الماتعة بالرسد
 فتا اطلقوا السفينة الممل اختص بمذنبویری وهو وليه فاذا احسن بعد
 ذلك انتقلت الولاية من القاضي للاب او الجدة كما اعتده زي ويقال انه
 ارتفع حجر السفينة وخلفه حجر الجنون كما في خط شيخنا مرسویری

او جن

او جن لو افاق من هذا الجنون مبذرا منسل الولاية بعد افاقته لولي
 الصغير استحقا بالما قبل الرسد كما لو بلغ مبذرا او للقاضي لانه كان وليه
 قبل الجنون فتية نظر سئل ^و قوله وليه في صغر سئل الوصي قال في سئل
 الممجة وسكنوا عن الوصي فيجمل ان كان الجدة والجدة ويحمل وهو الظاهر ان لا
 نفوذ اليه الولاية من سئل ^و الفرق اي بين التبذير والجنون واليه يناس
 هو العلم اي في الولاية والافه في اصل اسم لا بصار قال تعالى ان من جانب
 الطور نار اي ابصر ولم يحرم عليه هذا غير محتاج اليه لانه المجهور عليه شرعا
 فلا يحتاج الى حجر الولي اذ لا فائدة فيه ^و بالسفينة الممل المجهور اطلاق
 هذا الاسم على من بذر بعد رسده ولم يحرم عليه القاضي مرسویری نه
 فيستفاد من هذا مع المجهور ان له اطلاقا في اي فتارة يصح نفقه على
 احد المجهورين وتارة لا يصح وقوله لا احسا لانه لم يحرم عليه احد ^و المقرج
 بان وليه اي المقرج الذي افاده المقرج التبيين ^و شرعا بان بلغ غير
 مصابح لدينه وماله وقوله او حسا اي بان بلغ مصابحا لدينه وماله ثم بذر
 فلا بد من حجر الحاكم عليه منویری وفيه انه مجهور عليه شرعا ايضا ^و اقرار
 بنكاح ايجابا مطلقا اي عن نفسه وعن غيره كزوج وموليته اموليه غيره
 بواكنته لان حجر السفينة يمنع ولاية النكاح كما سياتي او بقوله انفسه بغير اذن
 وليه بخلاف فتوكه لغيره بالوكالة وصحيح ومحل في الرجل واما المجهور عليها
 بالسفينة فيصح اقرارها بالنكاح ^و لم يرد وقوله ايجابا مطلقا هذا التفصيل
 الذي ذكره وان كان صحيحا في حد ذاته لكن ثباته على هذا الوجه
 اشتباه لان كلامه الم مسوق في اقرار بالنكاح والتفصيل المذكور انما هو في
 المباشرة اي انشاء النكاح كما ذكره مرسویری ^و بجان ^و بان الاقرار بالنكاح
 كانشائه في التفصيل المذكور كما قاله مرسویری وما قاله ج في نفس مباشرة النكاح
 وعبارة ثم مرسویری مع الاصل ولا يصح من المجهور عليه بسفينة بيع ولا شراء ولا عتاق
 ولا هبة ولا نكاح يقبله لنفسه بغير اذن وليه لانه اتلاف للمال او منظم
 اتلافه اما قبوله النكاح لغيره بالولاية فصحيح كما قاله الرافعي في الوكالة
 واما الاجاب فلا مطلقا الا اصالته ولا وكالة ولو باذن الولي ثم قال في موضع
 اخر ولا يصح اقراره بنكاح كمالا يملك انشاء ^و كما لا يصح منه انشاءه اي

بغير اذن وليه لانه اتلاف المال حيث يزوج بلا مصاحبة او منقطة اتلافه ان فرض
 عدم العلم بانتفاء المصاحبة ثم روى قوله ابو دين الله او يعني هي في يده
 حال الحي وقوله او اتلاف مال اي او حياية فوجب ما لا يتم روى او يعني الواو
 واعاد البياض لا يتوهم عطفه على اقرار قبل الحيا وبعد راجع لكل من الثلاثة
 نعم يصح اقراره المعتمد انه لا يصح اقراره معطفا لان صاحبه سيطر على
 اتلافه روى اي حيث كان بدين معاملة اما اذا كان با اتلافه فيلزمه باطنا
 او تقدم سببه على الحيض ولا يصح منه تصرف مالي اي لا يصح يودي
 الى ابطال معنى الحيض ولا اتلاف او منقطة الاتلاف نعم قال الماوردي له ايجاز
 نفسه ان لم يكن علمه مقصودا في نفسه لاستغنائه بما له لان له التصرف
 بمنفعته في الجارية اولى بخلاف ما اذا قصد عمله اذ لو لم يجبره
 على الكسب لم يترتب له في النفقة فلا يتعاضل ايجاره عن غيره ثم
 غير ما يذكر في ابوابه من ذلك الوصية والتدبير والصالح عن قصاص
 ولو على اقل من الدية لان له العفو عما نال الصالح عن قصاص عليه
 ولو باكثر من الدية وتوكله في قبول النكاح وعقد الخرية بدينار
 وقبضه دينارا باذن وليه وقبول البتة ولا يسلم له الموهوب ويحب
 في المطلب هو ان نسلم الموهوب له اذا كان ثم من يرضه منه عقب نسلم
 نسلمه من ولى او هالك كبيع ومثل النكاح فلو كان ربيعة مختارة
 فلا تسلم لها كما صرح به في كتاب النكاح بخلاف السفينة والمركبة ونحوها
 فيجب له من مهر المثل ع ش والمراد بقوله كبيع ولو في الذمة وكسرها
 وان اذن الولي وقدر العوض لان تصحيح ذلك يودي الى ابطال معنى
 الحيض كما في حل ولا يضمن ما قبضه هذا متعلق بقوله ولا يصح منه
 تصرف مالي اي فانه وقع قبض فلا يضمن الخ والمراد لا يضمن لا طهرا ولا
 مع باطنا في كل من التلغف والاتلاف ولا يطلبا بعد ذلك الحيض اصطلاحا
 التلغف ولا في الاتلاف كما في ثم روى وفان دة عدم المطالبة لكن نص في الام
 على انه يضمن بعد ذلك الحيض عنه روى ولو بان اتلافه قبل رسلته
 اخذ من قول م را ما لو بقي بعد رسلته ثم اتلفه ضمنه ودهل في قوله
 ما لو اعاره شيئا فالتلفه فمقتضاه عدم الضمان لان العارية ليست امانة

وفي ذلك

في ذلك نظر مشهور او تلف بعد طلبه او قبل طلبه وامكنه الرد بعد الرشد
 كما يوجب من م ر ولو اختلف في انه تلف بعد طلبه او قبله او حال سفيه
 او بعد رسلته فيسل يصدق المالك او المخذ الاصح الثاني حل
 او التلغف في امانة كودعة فانه يضمن لان المودع لم يسلطه على الاتلاف
 حل ومثل ذلك ما لو طيرت الربيع شيئا الى محله فالتلف من سفيه بعد
 رسلته يقال سفيه بعد رسلته ضمن الغاي صار سفيه ويجوز كثرها
 لانه صنفه قال ابن خريف في المفعال م مشهورى وعارية المصباح
 سفيه بالكر والضم صار سفيه وباب طرطوط وان سفيه نفسه
 فبالكر لا غير لان فعل بالضم لا يكون متعديا مختارا وسفيه اذن له
 وليه في قبض دينه الخ قال الشيخ ينبغي ان يحصل ان قبض ديونه بغير
 اذن وليه لا يعتد به فلا يبرء الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه
 فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان تلفت في يده معتد به بعد تمكن
 الولي من ترعه وان قبض اعيانه باذن وليه معتد به فيبر الدافع مطلقا
 ثم ان قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في
 ترعه ضمن والدافع ضمن الدافع والفرق بين العتيق والدين ان الذمة في
 الدين مستحولة به لا يبرء منه الا بقبض صحيح وسياتي للمعنى ابن حجر
 كلام في الخلع بوافق ذلك ابن مشهورى وقضية قوله ان قبض ديونه
 بغير اذن وليه لا يعتد به انه لا يجبا على وليه اخذ منه ورده للمدعي
 ثم يستعيره منه او ياذن في دفعه للمولى عليه ثانيا ليعتد به فيضمنه
 فلو اراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح ع ش على م ر
 وقوله وسفيه اذن له وليه في قبض دينه له اي للسفيه ومثله دين
 الولي وسياتي في باب الخلع ان المدين يبرء بدفع ذلك وهذا استدراك
 على قول المص ولا تصرف مالي وما قبله على قوله ولا يضمن ما قبضه
 من رسلته اي على مفهومه وهو قول الشيخ بخلافه فان الاول تأخير
 هذا عند ذلك لتخصيص الترتيب لول وان كان التلف والسر المستوفى جائزا
 وهذا يقتضي ان قبض الدين من المصروف المالك وقبضه شي وبجانبه
 ما يفت به ويصح بعقوبته كذا حذر قوله نكاح الاولين والاتلاف
 فيقطع في الوقفة فيه اسكال قوي لانهم عروا في الوقفة بانه لا قطع الا بعد

جاء

طالب المال وحديث لم يطلب الا قطع واجيب بان صورته ان اقرب بعد
دعوى صحة فان قيل شرط الدعوى ان تكون منزلة قلت يمكن
ان تقام عليه البينة فيلزم المال كما قالوه في باب الدعوى في من لا يشع
عليه الدعوى فليجرب شو برى وفيه انه خرج عن موضوع المسئلة
الذي هو الاقرار وعبارته في دعوى من قوله فيقطع فان قلت كيف
يقطع مع ان القطع يتوقف على طلب المالك المال وهذا لا طلبا وايضا
اقراره بالمال ملغى قلت هذا طلب صوري لان المقر له يطلب من
المقر ما اقر له وان لم يلزمه المال الذي قطع بسببه او نفيه نسب
مع ما بعده محترق قوله مالي واخر مفهوم الاول هنا لتكون مسائل الصحة
مع بعضها ومساائل البطلان كذلك ولا يلزمه المال الوجه لزومه باطلا
ان كان صادقا شو برى كما بعد اي اذا اقر بالسوق ولم يصدق سببه فانه
يقطع حالا ولا يطلب الا بعد عتقه وساره مستحقة ويحلغه في الامه
استشكل بانه لا يثبت كونه فراشا الا باقراره بالوطن ثم ان ولدته لدة لا يمكن
ان يكون منه فهو منفي عنه شرعا والا فهو ولده لا يجوز نفيه واجيب بانه
اقر كما ذابا وولدته لدة يمكن في الظن ان يكون منه سل ويقع
استحقاقه النسبا اي ولو ضمنا بان اقر باستتلا دامت فانه وان لم ينفذ
لكن اذا كانت ذات فراش وولدت لدة الا مكان لحقه وصارت ام ولد سل
ويحقق على الولد المستحق من بيت المال انظر هل يكون ذلك
مجانا او فريضا الاقرب الثاني ان يثبت للمستحق مال قبل الاستحقاق
او بعد وقبل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع عليه لانه انما ينفذ
عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد اوصار المستحق له رسيدا
فلا يرجع عليه بما انفق عليه لان اتفاق على الغير من بيت المال اذا طرأ
له مال في ش وسنعام صحة نكاحه في اشارة للاعتذار عن حذفه لما
من كلام الاصل شو برى ومراده ان النكاح لا يعتذر عن عدم ذكر
هذه المسائل في المتن هنا مع ذكر الاصل لما هنا تأمل وفيه قول
وسنعام صحة نكاحه في لانا ما عدا الخلع لا تعاق له بالمال الذي
لاجله واما الخلع فكل الطلاق بل اولى وخلعه ولو باقل من مهر النكاح
ويسلم المال لوليها من اولياءه او باذن وليه ومحل ما لم يعطه باعطاء

له

له فان علقه باعطاءه لان اعطيت كذا فانت طالق فلا بد في الوقوع من
اخذ له ولو غير اذن وليه ولا تخفى الزوجة بتسليمه لاضطرارها اليه
مخرج ش على من زولا يملكه الا بقبضه بالقبض او ماله واجبة المهر
بالمالية الواجبة باصل الشرع لم يخرج المندورة فانها لا تخرج حال المهر
بل مستقرته لما بعد ذلك الجوهر ربيدي وغيرها عبارة في ش الرضى
وكذا في كافي الكفار قوتوها كتب عليه شيخنا اي ان قلنا يكفر بالمال اما اذا
قلنا يكفر بالصوم فيما عدا القتل فلا خلاف نعم عمل على كفارة لزمته قبل الجح
عليه وكانت مرتبة شو برى وعبارته في م ر ويكفر في غير القتل كاليمين
بالصوم لئلا يضيع ماله بخلاف القتل فان الولي يعتق عنه فيه لان سببه
حصل به قتل ادى معصوم لحق الله تعالى بدليل ما حكمه في المطالب عن
الجور من نص الشافعي من انه يكفر بالصوم في كفارة الظهار فقط وان
العتد ما قرناه وجرى عليه ابن المقر في روضته وقضية ذلك انه يكفر
بالصوم في كفارة الجراح وهو كذلك خلافا لمن ذهب الى تكفيره بالماله فيها
ويخرج بين القتل وغيره بان فيما ذكر زجره عن القتل المقر به باخراج ماله
في كفارته مع عظم القتل ويشترط الشارع لحفظ المنفوس بلا اذن من
وليه ولو اذن له الولي وعين له المدفوع اليه صح نفيه لكن لا بد ان
يكون بحضرة الولي لانه قد يتلف المال اذا خلى او يدعى صرفه كاذبا سل
فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه صرفه اعتد به وان لم يعلم الحضور
لانه واجبا للمصلحة والمصلحة سم تسفين المدفوع له لدفع الام لا الصحة
الدفع فلو لم يعين المدفوع له ودفع للمستحق مع الدفع واجز
كصدقة التطوع اي ولو من نفقته ومثل صدقة التطوع مندوره المالك
وهو محمول على ما لو نذر النذر في مال معين بدليل قوله بعد اما نذره
بالمال في ذمته وصحيح والمراد بصحته بثبوته في ذمته الى زوال همه
فلا يخرج منه اي مالم تكن حيا ولم تزد مائة السرة على الحضر
او زادت وكان له كسب في طريقه بقدر الزيادة كما اشار الى هذا التقيد
بمفهوم قوله او نظوع الف واذا سافر لعل الحاسب ان يقول وقدر
هم سفره لنسك واجبا لنسك واجبا اي اصى او قضا او مندور قبل



المهر او حده اذا سلكنا به مسلما واجبا الشرع وهو الاصح ثم روي
 اي قبل المهر او بعده م ر اهرم به اي قبل السفر فقد مر فيه اننا
 جواب الشرط لا بد ان يكون مستغفلا واجبا بان الجواب محذوف
 تقديره فاقول قد مر او فلا اذكرة هنا لانه قد مر تأمل وهو
 ان يصعب وليه الخ ولا بد منه له خوفا من تقريبه فيه ويحتمل بعضهم
 السفر اذا حضر راي الولي دفع ذلك له جازا م ر او نائبه ولو باجرة
 وهي في مال السفينة م ما يكفيه مفعول يصح اي ان يكون الولي
 مصاحبا لما يكفيه واذ كان مصاحبا لما يكفيه يكون مصاحبا له شيئا
 قال م م وينبغي ان يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فون
 خروجه كسبه وكان فقيرا او احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرها على
 موته حضرا كاجرة نحو المركبة وعبارة المهاج واذ اهرم حج فرضا على
 الولي كغاية كسبه ينفق عليه في طريقه فلوليه منعه اي يجب عليه
 منعه لانه جواز بعد منع كما قال م ر ومنه يوحى صحة اهرامه
 بدون اذ نوليه وهو واضح لانه مستغفلا بخلاف الصبي ان لم يكن
 في طريقه كسب اي او لم يكن هذا الكسب في الحضر والافله منعه اي منعه
 قال في المطلب وفيه نظر اذ كان علمه مقصودا بالاجرة بحيث لانه
 يجوز له التبرع به واجبا بان المسئلة مفروضة فيما اذا كان الكسب
 في طريقه فقط كما هو ظ عيارهم قال م ر اذ لم يجز للوك منعه بلزمه ان
 يسافر معه ليوجهه لذلك الكسب او يوكل من يوجهه ثم ينفق عليه منعه
 م ر والا فلا يمنعه فلو عجز في اثنا الطريق فبطل نفقته م في مال
 او على الولي لانه والذي يتعم الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع
 لا بعد مقصرا م م كبحر لو كان الاخصار حج فرضا بخلاف المال
 مشهور م وخلق اي مع النتم م فهو كالواحد اي فيه حرم عليه
 او نائبه ما يكفيه فان لم يكونا معه فالظن ان الحاكم يقيم واحدا ينفق
 عليه بان ياخذ ما معه من النفقة م في من ياي الصبي
 اي وما يتبع ذلك من قوله فان ادعى بعد كماله برفا الخ وحكم المجنون
 ومن بلغ سفيا كالصبي في ترتيب الاوليا وفي جميع ما ياتي حتى في قوله

فان

هذا هو الوجه في قوله
 فان ادعى بعد كماله
 برفا الخ وحكم المجنون
 ومن بلغ سفيا كالصبي
 في ترتيب الاوليا وفي
 جميع ما ياتي حتى في
 قوله

فان

فان ادعى بعد كماله الخ وانما قيد المتن بالصبي لانه لا حال له فيما مروي
 ذينك عليه حيث قال او حين قوليه وليه في الصغر كما بلغ غير رشيد
 ولم يخرج هنا كولي الصبي ويعلم منه ولي ذينك بضميمة الحوالة اذ لو ذكرها
 هنا لكان تكرارا كما في م م والرسيدى عليه ولي صبي هو شاميل
 للذكر والانثى وهو من اسرار النفقة ومثل الصبي المذكور السفينة ومجنون
 له نوع تغيير وكذا الجنين الا في التصرف في ماله فلا يصح لانه غير محقق
 الوجوده قال م ر وقضية بغيره بالصبي انه لا ولاية للمذكورين
 على الاجنحة بالتصرف وصحابة في الفرائض لكنه بالنسبة الى الحاكم فقط
 ومثله النفقة م ر قال م ر لا ولاية له بالنسبة للتصرف لا للحفظ فلا ينافيه
 ما ياتي من صحة الايصا على الجنين ولو مستقلا اي وحده لان المراد
 كما هو ظ انه اذا ولد بان صحة الايصا بعد التما الظاهرة ولو متقنا
 فرع القاضى منها المال ولا يبطل البيع اذا حصل الغش بعد وقيل
 الزوم كما قاله السبكي وينبغي ان ياركن بعده من الاوليا قال ابن
 تكميل ولو عي الغشق وانظر لوليه فاسق فليحل الميراث بنحو ذلك
 ولا يثبت كماله ولو شك في كماله لا يقبل قوله في الاتفاق لانه ليس بولي
 حفيضة م ر اذ الكافر يولي ولده الكافر اي حيث كان عدلا في دينه
 لم يفرم طريقة والمتمد خلافة كما في قال م ر على الجلال وولي
 تحت امره انظر الى حاجة الاتيان بقوله م ر وقد يحا فانه اي
 به دفعا للاعساء ان يقرأ وليا بغير الموت لكن يمنع من ذلك الاستد
 وغاية ما يقال انه ذكره للايضاح بخلاف ولاية النكاح اي فان
 نفق اذ اترافوا اليها قال م م المعتد ان لا فرق بين ولاية المال
 والنكاح وهي في المسلمين اتوى اي منها في الكفار ولو اقارب
 وهي في الكافر اي القريب للمولى عليه اتوى اي منها في المسلم الاجنبي
 من المولى عليه فوصى اي ولو اوصى اولى ولو اوصى اليتيم حياة
 الجدي م مات الجدي قبل موت الاب فالنكاح المصحة مشهور م عن من
 تاخر موته منهم اي ان كان الجدي بصفة الوصية والموصى بالاب
 وان تقدم موتا مشهور م وسياتي في الوصية الخ لم يات بذلك

راك

فيها بل قال في عدالة ولو ظاهرة ومع ذلك فالمعتمد ما هنا من اشتراط
 العدالة الباطنة كما قاله زكي والاولى في الجواب ان يقال ذكر هذا
 على نية ان يذكر العدالة الباطنة هناك ثم عن له المسمى على خلافه
 بحسب ما ظهر في الموضوعين في نقاض اي عدل امين واذا لم
 يوجد قاض كذلك فالولاية للمسلمين اي لصاحبائهم ويكون القاسق
 كالعدول على المتعة وافق ابن عبد السلام فيمن عنده بيت اجنبي له
 مال ولو ساء له الحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة
 اي ان كان عدلا منسما كما هو وظ ويؤخذ من علمته انه لو ولي عدل
 امين وجب له رفع الاموال اليه ولا يتعسف تصرفه في زمن الخائن على
 الوجه في ثوبه وروى في تصرفه في زمن الخائن لانهم كان
 وليا شرعيا حيث يصدر في الوصي والقيم بان ادعى قدر الايقاف في
 الاتفاق ع ش والمراد قاضي بلد الصبي اي وطنه وان سافر عنه
 بقصد الرجوع اليه كما هو وظ ع ش ل على الهلاك منه يعلم ان
 المراد بالهلاك اعم من تلف العيني وذهاب المنفعة وان كانت
 العيني باقية فلو كان له عقار ببلد قاض المال دون بلد الصبي اجره
 قاضي بلد ماله بالمصلحة ولا تنضم اجارته من قاضي بلد الصبي لانه
 يتصرف في محل ولايته وليس ببلد المال منها ونقل بالدرس عن سم
 عن علي ما يوافق ذلك ع ش فالولاية عليه لقاضي بلد الصبي
 ولقاضي الصبي ان يطلب من قاضي بلد المال احضاره اليه عند ان
 الطريق ليتم له او يشتري له عقارا ويحب على قاضي بلد المال
 اسما في ذلك محل والقارب كالاغ والم لكن للعدول عند
 فقد الوصي في الخاص فيما يظهر وبالتحديد بنفقة الخاص يعلم الفرق
 بين هذا وما مر ان الولاية عند فقد الوصي لصاحبها المسلمين لان ذلك
 في فقهه مطلقا اي خاصا واما ما زى وعبارة من قولك لكن العصبية
 الاتفاق اي عند فقد الولي الخاص وقضيت ان له ذلك ولو منع
 وجود قاض وهو متجه ان حيف عليه منه بل في هذه الحالة للعصبية
 وصاحبها بلده بل عليهم كما هو وظ نقول سائر التصرف في ماله بالقبضة

بان

بان ينفقوا على مرضى منهم يتولى ذلك ولو باجرة جوفه ولو حضر
 الولي وانكر ان فعلهم كان بالمصلحة فالظ يقصد بقول فعلهم
 البينة بما ادعوه ع ش على م ر ومثله المجهنون ومن بلغ سفيها
 اي في ان للعصبية الاتفاق من مال كل منهما في قادييه وتقليده
 وان لم يكن لهم ولاية للعلة المذكورة ع ش ويصرف له الولي في
 محب على الولي ان يفي ماله بقدر الكفاية اي نفقته والزكاة
 ولو ترك سقى الدابة ضمن او لتفيع النخل فلا ومثل التلغيم
 عمارة العقار حتى ضرب كما جرى عليه ع ش وجرى شخها على انك
 ترك العلف ورفق بين الغرارة والتلغيم بان الثاني انما يغتوث
 به بحج جوده في القرع شوبري وعبارة في ل على الجلال وتيقن
 الولي وجوبا ولو بالزراعة حيث راها ولا يجرى نصب غيره
 عنه ولو باجرة مثله من مال المجهور او رفع الحاكم بفعل ما فيه
 المصلحة وللولي غير الحاكم ان ياخذ من مال المجهور قدر اقل
 الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد
 الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم
 ويمتنع على الحاكم ان ياخذ مطلقا قال ع ش على م ر وخرج بالولي
 غيره كالكيل الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له اخذ
 لانه اي اخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يغني
 عدم جواز اخذ الوكيل لامكان مراجعة موكله في تقدير شئ
 له او غزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كثيرا من
 اختلاط اختيار شخص هاذ في كسرا متاع فيستريه باقل من
 قيمته لخذه ومعرفة وياخذ لنفسه تمام القيمة معللا ذلك
 بانه هو الذي وفره لخذه وبانه فوت على نفسه ايضا زمانا كان
 يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما بقي لملكه لما ذكر من امكان
 مراجعته الخ فتبين له فانه يقع كثيرا بمصلحة ومنها بيع ما
 وهبه له اصله يمين مثله خشيته رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابه
 او هلاكه او غصبه ولو بدون ثمن مثله ولا يستحق الولي في

بان لا يجرى ان الولي انما جاز له الاخذ

مال محوره نفقة واهله وان كان فقيرا او اشتغل بسببه على الكتاب
 اخذ اقل الامرين من الاجرة والنفقة بالمعروف وللولى خبط ماله
 بمال الصبي ومواكلته للارتفاق حيث فضل للمولى عليه قدر
 وكذا خبط اطعمة ايتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه وليس
 للمساوين خبط ازواجه وان تفاوتت اكلهم بحيث كان فيهم اكله
 اهلية النزع ثم مررنا بها ولو كان للصبي كسب لا يقع به اجبره
 الولي على الاكثان ليرتفع به في ذلك ثم مررنا به جبار حيث
 احتج اليه في النفقة كما يشعر به قوله ليرتفع به ويؤيده ما مررنا
 ان ولي السعيه يجبره على الكسب حيث احتج اليه وقضيه ان لا
 يجبره ان كان غنيا ولا على ما زاد على قدر نفقته وفيها من
 صوابه ان ولي الصبي يجبره على الكسب ولو غنيا به شئ وان كان
 معاملا الولي ثمة انظر وجه كون هذا من مصالح العرض اذا كان حاله
 ولم يذكره مررنا وعمارته ولو بيع ماله بعرض ونسبته لمصلحة كان يكون
 في الاول ربح وفي الثاني زيادة لا ثمة او خاف عليه من زهبا او غاربه
 ولصاحب بانه اذا كان المعامل غير نفقة لما يخرج العرض مستغنيا
 للغير او يكون منه عيب خفي لم يظهر للولى واخذ شفعة معطوق
 على عرض اى ولو باخذ شفعة بالتقيد بقوله لمصلحة معتبر
 في كل من الامور الثلاثة اى النسبة والعرض والاخذ بالشفعة فكانت
 قال فان لم يكن فيه مصلحة تركه متواكنا عليه في الترك مصلحة او لا
 وانما تبده على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذه
 لا يفيدها كلام الاصل اى لانه قد بقوله وياخذ بالشفعة او يترك
 بحسب المصلحة فيترك كلاما من الترك والاخذ بالمصلحة فلا يفيد
 حكم ما لو انتفت عنها واما كلام شيخ الاسلام فينبذه لانه قيد
 والاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فينبذه انما من انتفت في الاخذ
 تركه متواكنا في الترك او لا تأمل فتركه الاخذ عند عدم
 المصلحة فيه والمهور كل ما اخذ به ان ترك الولي الاخذ مع الغيبة
 لان تركه في خارج عن ولايته زى ولو كانت الشفعة للولى بان باع

في النفقة واهله وان كان فقيرا او اشتغل بسببه على الكتاب
 اخذ اقل الامرين من الاجرة والنفقة بالمعروف وللولى خبط ماله
 بمال الصبي ومواكلته للارتفاق حيث فضل للمولى عليه قدر
 وكذا خبط اطعمة ايتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه وليس
 للمساوين خبط ازواجه وان تفاوتت اكلهم بحيث كان فيهم اكله
 اهلية النزع ثم مررنا بها ولو كان للصبي كسب لا يقع به اجبره
 الولي على الاكثان ليرتفع به في ذلك ثم مررنا به جبار حيث
 احتج اليه في النفقة كما يشعر به قوله ليرتفع به ويؤيده ما مررنا
 ان ولي السعيه يجبره على الكسب حيث احتج اليه وقضيه ان لا
 يجبره ان كان غنيا ولا على ما زاد على قدر نفقته وفيها من
 صوابه ان ولي الصبي يجبره على الكسب ولو غنيا به شئ وان كان
 معاملا الولي ثمة انظر وجه كون هذا من مصالح العرض اذا كان حاله
 ولم يذكره مررنا وعمارته ولو بيع ماله بعرض ونسبته لمصلحة كان يكون
 في الاول ربح وفي الثاني زيادة لا ثمة او خاف عليه من زهبا او غاربه
 ولصاحب بانه اذا كان المعامل غير نفقة لما يخرج العرض مستغنيا
 للغير او يكون منه عيب خفي لم يظهر للولى واخذ شفعة معطوق
 على عرض اى ولو باخذ شفعة بالتقيد بقوله لمصلحة معتبر
 في كل من الامور الثلاثة اى النسبة والعرض والاخذ بالشفعة فكانت
 قال فان لم يكن فيه مصلحة تركه متواكنا عليه في الترك مصلحة او لا
 وانما تبده على خصوص الثالثة لغرض مناقشة الاصل بقوله وهذه
 لا يفيدها كلام الاصل اى لانه قد بقوله وياخذ بالشفعة او يترك
 بحسب المصلحة فيترك كلاما من الترك والاخذ بالمصلحة فلا يفيد
 حكم ما لو انتفت عنها واما كلام شيخ الاسلام فينبذه لانه قيد
 والاخذ بالمصلحة وسكت عن الترك فينبذه انما من انتفت في الاخذ
 تركه متواكنا في الترك او لا تأمل فتركه الاخذ عند عدم
 المصلحة فيه والمهور كل ما اخذ به ان ترك الولي الاخذ مع الغيبة
 لان تركه في خارج عن ولايته زى ولو كانت الشفعة للولى بان باع

شقصا

شقصا المهور عليه وهو شريك فيه فليس له الاخذ بها اذ لا تؤمن
 مسا محتم في البيع لرهوع المبيع اليه بالثمن الذي باع به اما اذا اشترى
 له شقصا هو شريك فيه فله الاخذ بها لا ثمة ونظرا ان الكلام في غير الاب
 والجدا اما هما الاخذ مطلقا مطلقا ثم مررنا هذه اى قوله وان
 عدم من في الترك لا يفيدها كلام الاصل وينتهي هذا شرط الصحة
 وقوله ويرتفع كذلك اى يحتاج لوالى تقيد بقوله وينتهي هذا
 قوله واخذ شفعة ويرتفع بالثمن اى عليه فالشروط خمسة ويزاد
 عليها قصر الاجل ان رآه مصلحة المعتمد ان يرتفع مطلقا بخلافه
 ضيق المال وخرق غيره بينهما اى حيث اشترطت المصلحة في الاخرى
 لا هنا بما يشته في ثمن الروض وهو ان المطالبة ممكنة في القرض متى
 شاء بخلاف النسبة اى فانه يصنع ماله قبل الحول لولم يرتفع لانه لا يطا
 قبله وهو فرق بينه وبين ما لو باع مال ولده من نفسه اى لانه
 امين في حق ولده وهذا مسلم ولكن ينبغي تعييده بان يكون مليا
 وان يشهد وجوب حقوق الموت فجاء سهم وسبق عقاره قال شيخنا
 المعتمد الرجوع الى عادة البلد وفي ثمة شيخنا ما يخالفه وان المعتمد
 ما يصو عليه وان خالف العادة جاز وسواء في البناء ابتداء اى في
 ان لم يكن شراؤه او اخذ لود واهله ولو ترك عمارة عقاره او ايجاره
 حتى ضرب مع القدرة ثم رخص في اوجه الوجهين ويفارق سلمة البيع
 بان الترك بينهما يفتى للشفعة والترك فيها يفتى للاجوديه ثم مررنا
 وقال ع من عليه فتبينت انه لو لم يترك لم يتركه الاجرة التي فوته لعدم
 الايجار والظن انه ليس بقيد كما يوحد من كلامهم فيضمن وان لم يترك
 ومثل ذلك الناصر على الوقف لئلا يملكه البائس او الطواغيت
 بطين واجر واخير الطين دون غيره لانه قليل المونة ويستغنى
 به بعد النقص والاجر يفتى قال مررنا وما ذكره من قصر الناصر على الاجر
 والطين هو ما نص عليه النافعي وهو عليه الجمهور وهو المعتمد
 وان اختار كثير من الفقهاء هو ان البناء على عادة البلد كيف كان
 واختاره الروبانى قال في البيان بعد حكايته ما مررنا عن الناصر وهذا

اي

في البلاد التي يوزنها وجود التجارة فان كانت في بلد توجد التجارة فيه
فهي أولى من الاجرة لان بقائها اكثر واقل مولدة ونقل سم عن م ر في غير ذلك
ان الاوجه ابتاع عادة البلد وقال جمرانه الاوجه مدرجا ويمكن حمل ما
في م ر على ما اذا لم تقتض المصلحة المجرى على عادة البلد واعتمدت
اعتبار عادة البلد والحق صنع الاجرة ما كان عند بنا الصرح ليعون
كما في قال و نرى و شرط ابن الصباغ ان يرضى بانه يلزمه منع
النظر لان ذلك نادر جدا فالحمد انه ليس بضرارة ولا يبيعه اي
عقاره اي الذي لا يفتنه لا غيره كما يوجد من صنعه حل وافق العقول
يجوز بيع صنعة بنيم خربها وخارجها يصل ماله ولو كان بيعه بالدرهم
لان المصلحة فيه م ر والمزاج كان على اليتم بان كانت الصنعة شيئا
ارض تزرع ومثله ما عتبه البلوى في مصر ناهي ان ما ضرب من الاوقاف
لا يعمر فيجوز اجارة ارضه لمن يعمرها باجرة وان قلت الاجرة التي يجوزها
وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليها فبعد ذلك
على الناظر صرفه في مصارف الموقوف عليها مع ش بان لم يجرى تقاضا
عنه بما اى ولم يجد مقرضا او راي المصلحة في عدم القرض من الحاجة
حقوق ظالم او خرابه او عمارة بغيره املاكه او لكونه بغير بلد ويجتاح
لكثرة مولد لمن يتوجه لاجارته وقبض غلته وتبطل بضائعه هذه
الكثرة بان يشتغل في اجرة العقار او قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما
لا يفتح له عرفاسه او غبطة تنفس المصلحة اعم من الغبطة
اذ الغبطة بيع بزيادة على القيمة لما وقع والمصلحة لا تستلزم ذلك
لصدقنا بنحو شر ما يتوقع فيه الزرع وبيع ما يتوقع فيه الخسرات
لوبيقى وسياتي ذلك في كلام الله في باب الشركة م ر و يبيد
مثله ينبغي كما قاله بعضهم ان يكون المراد امكان الوجود عادة من غير
استراط الوجود حال اسم وانية الغيبة بكرة القاف وضما
اي ما عدا مال التجارة الذي وما عدا مال التجارة كعبه ودائمه وما
مال التجارة ضبا للمصلحة حل والمحال ان العقار وانية الغيبة
يباعان الا الحاجة شديدة او غبطة ظاهرة ومال التجارة يباع

لمصلحة

لمصلحة ولو بالاعطية كقوف من نهب وما عدا ذلك كالديوان والكتاب
تباع الحاجة بغيره وبيع قليله خليف وعمر م ر في باب
والجد استخدا م مجبورهما فيما لا يقابل باجرة ولا يضر بانه على ذلك
واعارته لذلك ولخذه من من تعلم منه ما ينفعه دين او دنيا وان قيل
باجرة ويجب ان علم رضى المولى كاذبه وان للمولى اجارة بنفقة
وهو متجه ان علم ان له مصلحة تكون نفقته اكثر من اجرة عادة
وقضية قوله لا يقابل باجرة انه لو استخداه فيما يقابل باجرة
لزمته وان لم يكرهه لكنه بولايته عليه اذ قصد بانقائه عليه جعل
النفقة في مقابلته الاجرة اللازمة له برئت ذمته لان محل وجوب نفقته
عليه اذ لم يكن له مال وكسب ينفق عليه منه وهذا بوجوب الاجرة
له صار له مال اما الاخوانه اذ اوقع منهم استخدام لبعضهم وجبت
الاجرة عليهم للصغار منهم اذ استخدموه ولا تنقطع عنهم بل تقا
عليهم لانهم ليس لهم ولا ية التملك ولو اختلفا في استخدام وعدمه
فقد في منكره لان الاصل عدمه وطريق من اراد الخلاص من ذلك ان
يرفع الامر الى الحاكم ويستاجر اخوته الصغار باجرة معينة ويستأذنه
في صرف الاجرة عليهم فيبره بذلك ومثل ذلك في عدم براءة الاخ مثلا ما
لو كان لاخوانه جماعة مكية مثلا واخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم
ولا يبره من ذلك وطريقه الرفع الى حاكم الخ ما تقدم ع ش على م ر
بخلافها اي العقار وانية الغيبة ويترك ماله وكذا بدنة قال شيخنا
م ر وجوبها فورا بينهما وقال شيخنا جوالا اذ لم يعتد او جوبها بان كانا
حنفيين وفيه نظر اذ لا زكاة عندهما في عندهما حرام ويحمل كلام شيخنا
م ر المذكور على ما ان كانا شافعيين فان كان احدهما شافعيما جاز
للمولى الاخراج وعليه حل كلام الشافعيين وقال بعضهم يجب عليهم فيها
قال شيخنا والى للمولى مطالبة رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخذ
او عدمه حتى لا يبطا ليد المولى عليه بعد كماله واذ لم يخرجها اخوة
بما بعد كماله قال ويترك ماله اي وبدنه ان كان مذهبه لزومها
وافق مذهبا للمولى عليه ام لا لانه قائم مقامه فان لم يكن ذلك مذهبه

فالاحتياط كما افق به ان يحسب زكاته حتى يبلغ فيخبره بها او يرفع
 الامر لقاضي يري وجوبها يلزمها لئلا يرتفع بعد بلوغه لمخفى
 بغيره اياها هو وجوبه وقضية التفسير بالاحتياط وجوبه لذلك
 حفظ المال المولى عليه من على مـ ر ويؤخذ بمعروفه على ما يليق
 بحال الولد وان خالف حاله لا يبدل من احواله ما يوجب فانه ادعى
 بعد كماله بيعا في محل هذا في غير اموال التجارة وكل ما يبيع الاشهاد
 عليه اما فيما قاله كما قاله الزركشي يقول قولها لغير الاشهاد عليهما
 فيما شـ ر في اول من قوله بعد بلوغه اي لشعوبه الغني والمجنون
 او اخذ نسخة اي بان ادعى ان الولي تركه ليعتد به ان المصالح
 فيه قال لا مصلحة اي ولا يثبت له من لانها غير متمشية
 اي لو فور شفعتهما ومثلها الام الوصية واصولها الا وصيا وان
 توفقت ولايتهما على حاكم اخذ من العلة قل بحلاق الوصي
 والاميين واذا باع الوصي او اذن من العقار له يصح حكم القاضي بذلك
 حتى يثبت عنده انه على وقف المصلحة بخلاف بيع الابول لغيره
 ودعواه على المشتري من الولد كهي على الولي اي فان كان الولي
 الذي اشترى منه وصيا او قريبا للقاضي حلف المدعي الذي كان وصيا
 وان كان الذي اشترى منه ابا او جذا حلف المشتري ومثل المشتري
 من الولي المشتري من المشتري وهكذا من كل من وضع يده كحاق حـ ر
 اما القاضي المعتبر انه كالوصي اي فيقبل قول الصبي بيمينه
 حـ ر ومنهم رواله اعلم
 لكان اوضح لانه لا يندرج تحت ما قبله وهو كتاب التغييس واجيب
 بان التغييس لما كان قد جرى الى الصالح جعل مندرجا تحت وهو يترك
 ويؤتى فيقال الصالح جازا لزوجاته كالمسلم قال تعالى وان جعلوا
 للمسلم فاجتمع لها وهو الصالح والتزام على الحقوق المشتركة
 اي وما يثبت ذلك كما لو تنازع عا جدارا بينهما من وهو لغة
 قطع النزاع حـ ر واهنا على خلاف الغالب من ان المنقول عنه
 من المنقول اليه اي فيكون الشرعي قد اذن افراد اللغوي وذلك

لان العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس قد اذن افراد قطع النزاع فهما
 متباينان بحسب المعنوم وان اتخذ بحسب التحقق والوجود اي
 فالمكان الذي يتحقق فيه العقد يتحقق فيه قطع النزاع ولا عكس فهما
 عموم وخصوص بحسب التحقق وتباين بحسب المعنوم واجيب
 بان قطع النزاع يكون بعقد او غيره في نواحي من المعنى الشرعي
 متباين له فيكون على القاعدة صـ ر بين المسلمين والمسلمين
 وعقد واليه باب الهدنة وقوله وصـ ر بين الامام والمعية
 وعقد واليه باب المغاة والنظر لم خص الامام وهـ ر لا علم له ولا
 فقال بين اهل العدل والمغاة سم على المخرج اقول ويجاب
 بان القاعد في الصالح عن اهل العدل نائب الامام فكان الصلح
 واقع منه فالمراد الامام حقيقة او حكما في شـ ر على مـ ر وان
 اصنف للامام لان المغاة بخالفوه وصـ ر بين الزوجين وعقدوا
 له باب العتم والنسور والدين يفتح الدال سواء كان سببا
 معاملة او لا هي فهو من عطف العام على الخاص والاصل
 فيه اي في الصالح مطلقا قوله تعالى والصالح خير وفيه ان هذا
 الصالح هو الواقع بين الزوجين لانه اعيدت فيه النكحة معرفة
 والنكحة اذا اعيدت معرفة كان عينا فكانه قبل الصالح الواقع بين
 الزوجين حـ ر ولان اللفظ اي فلا يظهر منه الدليل ثم راي في
 الجلال السيوطي على عقود الجمان في عامي المعاني والبيان في شـ ر
 قول المتن ثم من العوائد المشهورة اذا ثبت نكحة مكررة
 تغاير وان تغرق نائي توافقا كالمعرفان وذكر هذا لغيره
 على هذه القاعدة بل يصح جوابا عن هذا الاعتراض وكذا ابـ ر
 الصالح لا مانع من ان يكون المراد بها الصالح المذكور وهو الذي
 بين الزوجين واستجاب الصالح في سائر الامور يكون ما خذوا من
 السنة او من الامة بغير قياس بل لا يجوز القول بعموم الآية
 وان كل صـ ر غير لان ما اجل حراما او حرم حلالا ممنوع هو وفيه
 او يقال هذه القاعدة اغلبية لا كلية ويدل عليه العدول عن

عند الجواب لا يجدى في شيء

بعضها وقابل الثالث بقوله او من دين على غيره الخ وقابل الثاني بقوله
او كان على غير اقرار لغا وقابل الاول بقوله وحري بين مدع واجنبى
وفي معناه الحق عير به دون البينة فيمثل الشاهد واليمين فانها
حجة لا يثبت ومن الحق عام القاضى واليمين المردودة فلا حاجة لاي ادها
من عني مدعاة المراد بها مقابل الدين فيمثل المنفعة ويدل له قوله
او اجارة لها بغيرها متو برى وس ل كان ادعى عليه منفعة دار مسدة
فصالحه منها على ثوب وهذا المذكور في قوله او اجارة لها بغيرها في
داخلة في كلامه ح ل وهذا الحسن من تصويره الحق او منفعة لها
او لغيرها كما سيأتى وقوله او انتفاع عارضة فينتفع بنفسه ففقه
وليس له ان يعير غيره ولا يوجره والحاصل ان الم ذكر للغير ان صور لان
قوله عينا صورة وقوله او انتفاع عارضة صور تان اى دينا فاقبل او منشا
وقوله او منفعة منه صور تان كرهما الم بقوله او اجارة لها بغيرها الخ
او وقوله او انتفاع عارضة صور تان العارضة والجمالة وقوله او اطلاق
صورته واسار الى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله او غيرها فانما
او ثوب موصوف بصفاة السلم كان قال صالحا تحتك من الدار التي
ادعيا عليك على ثوب في ذمتك صفة كذا وكذا ولم يذكر لفظ السلم
وانما احتج لفظ البيضاير ما هنا ما سيأتى من صورة السلم فالغاري
ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو البيع كما تقدم بقصوره
وان ذكر فهو السلم قال ع في عطف الثوب على الدين اشارة الى انه
لا فرق في الدين بين ان يكون ثابتا قبل او لا فانه من ما يقال ان
عطف الثوب على الدين غير صحيح او اجارة لها اى للعين
المدعاة بغيرها اى بغير العن المدعاة منه اى من المدعى لغيره
وهو المدعى عليه المقر كان ادعى عليه دار او ضاحم منها على منفعتها
سنة بعثة دراهم ح ل وهذه من اقسام الغالب لكون المنفعة
منزوعة والعين ما هو ذرة والاولى بقصورها على الغالب كانت
بقول صالحا تحتك من منفعة الدار التي ادعيا عليك على دينا ربان ادعى
عليه منفعة داره سنة مثلا او لغيرها بها كان يقول المدعى للمدعى

بعضها وقابل الثالث بقوله او من دين على غيره الخ وقابل الثاني بقوله
او كان على غير اقرار لغا وقابل الاول بقوله وحري بين مدع واجنبى
وفي معناه الحق عير به دون البينة فيمثل الشاهد واليمين فانها
حجة لا يثبت ومن الحق عام القاضى واليمين المردودة فلا حاجة لاي ادها
من عني مدعاة المراد بها مقابل الدين فيمثل المنفعة ويدل له قوله
او اجارة لها بغيرها متو برى وس ل كان ادعى عليه منفعة دار مسدة
فصالحه منها على ثوب وهذا المذكور في قوله او اجارة لها بغيرها في
داخلة في كلامه ح ل وهذا الحسن من تصويره الحق او منفعة لها
او لغيرها كما سيأتى وقوله او انتفاع عارضة فينتفع بنفسه ففقه
وليس له ان يعير غيره ولا يوجره والحاصل ان الم ذكر للغير ان صور لان
قوله عينا صورة وقوله او انتفاع عارضة صور تان اى دينا فاقبل او منشا
وقوله او منفعة منه صور تان كرهما الم بقوله او اجارة لها بغيرها الخ
او وقوله او انتفاع عارضة صور تان العارضة والجمالة وقوله او اطلاق
صورته واسار الى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله او غيرها فانما
او ثوب موصوف بصفاة السلم كان قال صالحا تحتك من الدار التي
ادعيا عليك على ثوب في ذمتك صفة كذا وكذا ولم يذكر لفظ السلم
وانما احتج لفظ البيضاير ما هنا ما سيأتى من صورة السلم فالغاري
ذكر لفظ السلم وعدم ذكره فان لم يذكر فهو البيع كما تقدم بقصوره
وان ذكر فهو السلم قال ع في عطف الثوب على الدين اشارة الى انه
لا فرق في الدين بين ان يكون ثابتا قبل او لا فانه من ما يقال ان
عطف الثوب على الدين غير صحيح او اجارة لها اى للعين
المدعاة بغيرها اى بغير العن المدعاة منه اى من المدعى لغيره
وهو المدعى عليه المقر كان ادعى عليه دار او ضاحم منها على منفعتها
سنة بعثة دراهم ح ل وهذه من اقسام الغالب لكون المنفعة
منزوعة والعين ما هو ذرة والاولى بقصورها على الغالب كانت
بقول صالحا تحتك من منفعة الدار التي ادعيا عليك على دينا ربان ادعى
عليه منفعة داره سنة مثلا او لغيرها بها كان يقول المدعى للمدعى

بعضها

الضمير الى الاسم الظاهر هو دليل على ان المراد عموم اللفظ لا خصوص السبب
كما قاله في الاصل اهل حراما كالصالح على نحو الخ او حرم هذا لان
لا يتصرف في المصالح عليه ح ل وم ر فان قبل الصالح لم يجرم المحلل ولم
يحلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التخليل والعقرب احيد
الصالح هو المحل لانا لا اقدام على ذلك في الظاهر اى ولو صحت هذه كان
هو المحلل والمحرر في الظاهر ولفظه يتعدى للمحرر والى الخاى عالما ومن
غير الغالب قد يعلى كافي صورة العارضة وقد نظم ذلك بعضهم بقوله
تباؤا او على بعدى الصالح لما اخذته فمذا نصح ومن وعن ايضا
قد تترك في اغلب الاحوال اذا قد سلكا لفظه الظاهر ان الباعى
مع فيكون لفظه شرط اى لم يسميته صالحا والتقدير بشرطه سبق
خصومة مع لفظه ولا يصح ان يقال بشرطه اذا كان بلفظه لانه اذا كان
غير لفظه بان كان بلفظ الا برافق فانه لا يقال له صالح كما يوجد
فلام ح ل وعبارة من ل قوله بلفظه بخلافه بلفظ ابر او استقاط اى
فلا يشترط فيه سبق خصومة فينهم منه ان لفظه قيد في اشتراط
سبق الخصومة والتقدير بشرطه حال كونه جاريا بلفظه الخولا
يقال اذا كان بغير لفظه لا يسمى صالحا حتى يخرز عنه لانا نقول هو
صالح في المعنى لا سيما خصومة اى دعوى وان لم تكن عند حاكم
او محكم متو برى وم ر ولو مع غير المصالح كما يأتى اخر الباب اى في قوله
يجرى بين مدع واجنبى قال ع ش يسر بانه لا بد لفظ الصالح من سبق
وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفى المناكحة بينهما ولعله
غير مراد حتى جرى بينهما تنازع ثم جرى الصالح ح ل لانه صدق عليه
انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله او لا لذلك بحروفه وهو
يجرى بين مدع اعين والثاني بين مدع واجنبى وكل منهما اما صالح
معاوضة او حطية او لا ولا كمال عارضة اى واعلم ان قوله
بين مدع اعين تحت اول وقوله فان كان على اقرار تحت ثاني وقوله
وجرى من عني تحت ثالث وقوله على غيرها تحت رابع مخرج لهذه
الاربعة على سبيل اللغا والنشر المشوش تقابل الرابع بقوله او على

قوله او اطلاقا اى الخ
قوله او غيرها كما سلم
قوله فاقوله بها اى
او اقام بينة على
قوله او على دين اى
للمدعى عليه على الغير
او انشاء ذمة
للمدعى عليه من ل ص

عليه صا حلتك من الدار التي ادعيا عليك على سكني دارك سنة مثلا
فذاره موجهة والدار المدعى اجرة لها كعمالة كان قال المدعي صا حلتك
من العين التي ادعيا عليك على ردي جمل واعارة كان صا حلتك
على منفعة العين المدعى فان عين مدة فاعارة موقته واسلته
فطلقة كان قال المدعي صا حلتك من الدار التي ادعيا عليك على
سكنها سنة فالمدعي المدعي والمستعير المدعي عليه جمل واعتز
بان على تدخل على الماحض ومن على المنزول وههنا بالعكس
واحد بان القاعدة الغلبة لا كلفة ع ش وسلم كان قال
المدعي صا حلتك من العين التي ادعيا عليك على ان يكون في ذمتك
كذا السراج وعبارة الشوري قوله وسلم أي صور بان يجعل المدعي
راس مال السلم وكلامهم هنا يدل على جواز بلغة الصا حلتك في حقه
بلغة السلم بزيادة عليه او الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة يشترط فيه
لفظه وحكما كما هنا يجوز بلغة الصا حلتك كان صا حلتك منها علم
ان بطلتها طلقة فيقبل بقوله صا حلتك لانه قائم مقام طلقك ولا
حاجة الى انشا عقد خلافا لما وقع في كلام بعض اهل العصر ش على
مر وفيه رد لقول ج ل ولا بد ان يقول طلقك او خالعتك
كما يصح بلغة الهبة بان يقول وهبتك نصفها وصا حلتك على
نصفها وقوله لا بلغة البيع كما لو قيل بعثت نصفها وصا حلتك على
نصفها لا بلغة البيع قال الاسنوي لانه اذا باعها بنصفها فقد
باع ملكه ملكه او باع الشيء ببعضه وهو كالحال شوري فثبت
احكامها كالشفعة والرد بالغيب وخيار المجلس والشرط واسترداد
القطع في بيع الزرع الاخضر وفشاده بالفرز والشرط الفاسد ووجوب
التماثل عند الاختلاف وقوله والاعارة كنبوت الخيار بانه سد
بعضها وانفاؤها بانه سد كلها وقوله والقبلة اي من استراطا
القبض في لزومها على غيره اي من عين او دين ولو منفعة ج ل
هو اولى من قوله على عين وجه الاولوية ان التقيد بالعين
يوهم فسادا اذا جرى من دين على منفعة او على دين يفتقره لان

ع ش ان اتفقا اي المصلح عنه والمصلح عليه في علة الربا كان صا ح
عن ذهب بفضته واشترط تساويهما ان كانا جنسا واحدا ج ل
اشترط تعيينه في المجلس قال ج و الحاق المعز في المجلس بالعين في
العقد يستثنى عن قولهم ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صا ح قال
السبكي وكلامهم ارادوا اللزم في الذمة اي والدين المصالح به هنا غير
لازم فيكفي تعيينه في المجلس عن تعيينه في العقد والكلام في ريث
مخالف للدين المصالح عليه جنسا او نوعا لان هذا فيه اعتبار في
فيه احكام الربا ما دين من جنسه ونوعه فهو استغناء لا اعتبار
فلا يجري فيه ذلك كما يعلم مما ياتي ع ش فابراء عن باقية ولا يهود
الدين اذا امتنع من اداء الباقي على المراجح س ل على خمسة ايام
انه لو كانت الخمسة مبيعة لا يبيع وهو ما رجع القاض والامام
لان بيعها بقبض كونه عوضا فيصير بالغا الالف بحسبما تقدم
لا يبيع ومقتضى كلام اصل الروضة القحة وجرى عليه البغوى وغيره
وهو المعتمد لان الصا ح من الالف على بعضه ابراء لبعض واستغناء
للباقي فلا فرق بين المعين وغيره س ل ومع بلغة نحو ابراء ص
الصا ح بلغة صا ح مع لفظ نحو ابراء فابوهم كلامه من صحت
بمعنى لفظ الابراء ليس مراد ج ل قال م ر وعلم مما قرناه به
انقسام الصا ح الى ستة اقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم
وابراء ويزاد على ذلك ان يكون خلع او معاوضة عن دم العمد
كصا حلتك من كذا على ما استحقته على من وقاص وجعالة وفشاد
لقوله لحزى صا حلتك من كذا على اطلاق هذا الاسير كان صا ح من
السلم فيه على راس مال السلم ونزكها المص لاخذها عا ذكرو وصا حلتك
الحذاني يندى يكون صا حا والافق قبله يفي في الابراء لانه لا يقال
له صا حلتك بعبارة في قوله وصا حلتك راجع لجميع القطا الابراء
واحتياج الى لفظ الصا ح مع الابراء وان كان كافيا هو وما بعده في
حصول البراءة لكون من انواع عقد الصا ح فيشرط فيه سبق
الخصومة ولا يحتاج لقبول نظر اللفظ الابراء كما ذكره بخلاف

بالتأجيل

العقد الذي اى غير منضم الى لفظ نحو الابراج لفعوله بلفظ الصالح اى
 المحض من الدائن اى في الاولى والمدين اى في الثانية وعبارة
 مباداه من الدائن وعد في الاولى بالحق الاول وصيغة
 الحلول لا يصح الحاقها في الثانية وعد من المدينون باسقاط الاجل
 وهو لا يستقط والتكثير والتشديد كالحلول والتأجيل ويجوز فيه وكتب
 الرئيسدى على قوله وصيغة الحلول صوابا لان قوله وصيغة
 التأجيل اى لان الكلام فيه لا انظر الى الا ان قيل الدافع ان العقد
 ملزم للحال وقوله فلا يصح التحويل اعتمدهم قال وينت من هذا
 مسألة بقى بها الاولى وهى ما لو وقع بينهما معااملة ثم صدر بينهما اتفاق
 مبني على تلك المعاوضة هل بان كلامهما لا يستحق على غير شيئا مع
 ظنهما صحة المعااملة ثم بان فسادها تبين فساد التصديق وان كان عند
 الحاكم وسئل من عند تقرير ذلك عما يقع عند تصادقه على ان
 كالا لا يستحق على الاخر حقا ولا دعوى ثم يدعى بشياف شي ويريد
 ان يدعى به فاسئل بقيل فقال الذي كان الوالد يعقده انه ان
 يقرض في التصديق لنفي الجمل والنيان بان قال لا استحق عليه
 حقا ولا دعوى ولا يمين لا اعمد ولا سبوا ولا جهلا ثم ادعى المهر ونحوه
 لم يقبل ولا يصح دعواه اخذ من قوله لو حلف لا يدخل له سبوا
 ولا اعمد ولا جهلا فدخل حنت وان كان اناسيا او جاهلا لا يهتد
 غلط على نفسه وان لم يعرض لذلك قبل دعوى النسيان فهو س
 فيسترد ما دفعه فلواراد بعد ذلك ان يعلم عن الدين من غير
 استرداد فاسئل يصح ام لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك
 ثم على المنهج والضم الاول لانه بالتراضى كانه ملكه تلك الدراهم
 بماله عليه من الدين فاستبم ما الوباغ العين المغصوبة للمغاصب
 بماله عليه من الدين عتقه على م او صالح عن عتقه لانه
 معطوف على مدعوى لا وانظر حكمه بتقدير صالح دون مدعوى على
 مع انه معناه ويمكن ان يقال انه تغنى او عكس لانه يقال
 لو حذفت لغا من هنا والتغنى بالمذكورة بعد قوله او كان على غير
 اقرار

لقد الاول مسطوف
 على معمول جرى بديل
 قوله وانظر في تأمل

اقراره ان الاول لمراعاة الاختصاص وما امكن لانا نقول ذكره
 هو الصواب لانه من تمة صور قوله فان كان على اقراره وقوله
 او كان على غير اقراره في قسم له ع لى او كان على غير اقراره لغا
 خلافا لائمة الثلاثة ولو اقر بعد الصالح لم يعد اقراره صحة الصالح
 لان شرط الصحة سبق الاقرار له ثم نصالحا عليها كان قال
 صالحتك منها عليها وهذا يتصور المهادج او قال صالحتك منها على
 بغيرها او قال صالحتك منها او من بعضها على ثوب مثلا في هذه
 الصور الاربع الصالح باطل لانه على التارك افاذه سكتا وعبرة
 حل ثم نصالحا عليها اى تدا او بعضا قال يستحق عى اى وكان ادعى
 جميعها او على غير ذلك سوا كان الصالح منها او من بعضها كما
 يرشد اليه قوله لخرجه المدعى به او بعضه يتو برى كطوب اى
 كان صالح منها كلها بثوب او برين او صالح عن بعضها بثوب او برين فلا
 ينافى قوله الا اى او بعضه مع كون المقسم ان المدعى به جميع الدار
 وذلك لانه المدعى به جميع الدار والصالح عنه اعم من الكل او اعم
 البعض ع لى لانه في الصالح يتامل فان خرج المخلال بعقد
 المعاوضة صائر واقع كالبيع الا ترى ان البالغ حرم على نفسه
 البيع بعقد البيع فليبرر يتو برى ومن ذلك انهم الصالح على اقرار
 فان المدعى حرم على نفسه ماله بما اخذه عوضا عنه واجاب
 ع لى بان كلام المتعاقدين في غير الصالح من المعاومات
 يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هتافان المدعى ببيع ماله
 بملكه ان كان غير صادق في دعواه والمشتري يشتري ما يملكه
 ان كان صادقا وعبرة حل اى حرمه عليه بصورة عقد
 مرعوم اى معذور عليه لان المدعى عليه لما كان منبرا كان
 المدعى مضطر المصاحبة فلا يقال ان الانسان ترك بعض حقه
 اى لان محل ذلك ماله لم يكن بصورة عقد معذور عليه بوفد
 حرم للجلال اى لو ظننا بصحته او بعضه اى فيما اذا علم
 من بعض العين المدعاة على ثوب مثلا ولم يصالح على البعض

ان يقول فلا يصح واحداً بان المقابلة حاصلة باللائم لانه يلزم
من كونه شرافاً في قدم الصحة ^{بما ثبت اي للمدعي عليه} ^{بما ثبت اي للمدعي عليه}
الاجنبى الوكيل او على شخص ^{اخر} بان يقول الاجنبى الوكيل
للمدعي صالح من الدين الذي تدعيه على غيرك بد بينه الذي على
او على فلان وقوله ويصح غيره اي بغير دين ثابت قبل الصالح بان
لم يكن ديناً أصلاً كان يصالحه على عين من ماله او على دين ينشؤه من وقت
الصالح في دمنه ولو بلا اذن اي للاجنبي في الصالح اي وان قال لم ياذن
ان قال الاجنبى اي في المسئلة بشقيها وقوله ما مر اي هو موثوق
او هو لك وان لم يغفل وكفى الغريم لقولك وان لم ياذن وقوله او
قال عند عدم الاذن اني فلان اذن له صرح ان قال هو موثوق
او هو لك او لم ياذن صرح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا فم جلي
وقد وقع في بعض الاوهام فم هذا المقام على غير ذلك وهو غايية
المتناقض فليحذر من شوبري وهو مبطل اي والحال والمحال وحذف
الواو مع ^ش اذ لا يتقدر على هذا تعليل لقوله وهو مبطل في عدم اقرار
لان ما قلتم يقتضي الاقرار فيكون قضا الدين بالاذن تامل سمع ^ش
ويقوله وكفى الغريم اي وخرج بقوله وكفى لتقدير تعليل الغير عنها
بغير اذنه كان المراد بهذا الكلام ان المدعي عليه محكوم بانكاره في هذه
الحالة فاذا صالح الاجنبى عن المعنى المدعاة بعين ماله يقتضي ذلك في
العين المدعاة للمدعي عليه ودخولها في ملكه فيلزم انه ملك تلك العين
بغير اذنه متوهم ^ش وان صالح عنها لنفسه فهو قول
وصالح لموكله وحاصل ما ذكره ثلاثة احوال لان الصالح اما
اولاً او شرافاً مقصوب ^ش ان قال وهو موثوق على لك ونظر كلامهم
الكتفا بذلك في كونه شرافاً غير مقصوب وان كان الموكل غير موثوق
نفس الامر ويوجب بالكتفا باعتراق الصالح وان لم يكن له فندة
على انتزاعه فم نظر بل لا بد ان يكون قوله المذكور موافقاً
لما في نفس الامر ^ش والافتراف مقصوب علم منه انه لا بد ان يكون
بيد

بيد المدعي عليه بنحو ودیعة او عارية مما يجوز بيعها معه فلو كانت
صیغة قبل القبض لم يصح سوله وشمه ^ش وهو مبطل وانظر لم
يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القدرة على الانتزاع
كما في العين والوجه لا يستوانهم ^ش وخرج بالعين اي المعبر عنها
بالضمير ^ش بدین ثابت اي للاجنبي على المدعي وقوله بغيره اي
بغير او بدین متشابه بان يصالحه من العترة وناير التي بد عنها
على فلان يتقدر من الربا لا مثلاً ويشترط قبض العومين ^ش
المجلس كما تقدم لانه بيع دين لمن هو عليه في الموضوعين هما
قوله اولا عن عين الحق وقوله ثانياً وان صالح عن ما اي عن العين
مع ^ش في التراجع على الحقوق المشتركة اي في منع ما
يؤدي الى التراجع لانه لو ابيع لكل منهم المتصرف فيه بالبناء وغيره لمحل
التراجع فان دفع ما يقال الحق ليس فيه تراجع وانما فيه منع
ما يؤدي اليه اي وما يذکر معه من قوله والجدار بين مالکین
اجتماعاً واقتراحاً يستلزم الاول ليس كذلك وليس مراد اذنه على كل
من التقديرين بين الطريق والشارع عموم وخصوص مطلقاً لكن
مادة الاجتماع على الاول الطريق المتناقد في بنا او غيره وعلى الثاني
الطريق المتناقد في بناء ^ش وبين الطريق اي من حيث هو لا بقيد
كونه ناخذاً بيد ليل ما بعده وخرج بالمقابلة غير ظاهرة لان الطريق
المراد في الشارع على الاول هو المتناقد الذي بينهما وبين الشارع
عموم وخصوص مطلقاً اعم تامل والتعبير بالافتراق يقتضي ان
لكل منهما افتراقاً عن الآخر مع ان الافتراق انما هو من جانب واحد
كذا قيل وهو مردود لان هذه صیغة افتراق لا صیغة مفاعلة
قل والطريق يكون بينهما ^ش وصحوا في الطريق اعم من الشارع مطلقاً
وادعي الجورى ان بينهما عموماً وخصوصاً من وجه قال اجتماعهما
في تافد في البناء وانقاد الشارع في تافد في البناء والطريق في تافد
في الصحرا وغير تافد في البناء الا ان الصورة التي ذكرها لا توافد الشارع
هي صورة الاجتماع ^ش ويؤيد اي يعود الضمير اليه مع ^ش

ح
ب

بيننا المسطبة ولو بقنا دارة ولا نظر الكونه في حريم ملكه لان ذلك
سماوي الى تملك الطريق المباحة حل ومن ذلك المساطب التي
تفصل تحت الصهاريج في شوارع مصرنا ومثلها ما يجعل بالحداد
المسحى بالدعامة الا ان اضطر اليه لخلل بناؤه ولم يضر المارة
لان المسفة تجلب التيسير عيش او غرس وان كانت الشجرة
لعموم المسلمين من خلاف الحول ونرى وحاصلا المعتمد في الدكة
والشجرة وحفر البئر ان الدكة يمنع منها ولو بقنا دارة او دعامة
لحدادها ستوفي المسجد او الطريق وان التبع وان تقي الضرر وان
الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك ويجوز في
المسجد ان لم تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كما حكم من تارها
او صرفها في مصالحهم وان حفر البئر جاز في المسجد والطريق بالكرط
المذكورين هذا ما في شهر ما منع من الطرق اي شيئا ذلك فلا
يأتي قوله وان لم يضر بالمارة التي قاله في شهر يفتقر ضرورة
عادة كمن طين اذا بقي قدر المرور للناس والقاء الحجارة للعارف فيه
اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجته النزول
والركوب اي ومع جواز ذلك فلا قرب اليه يضمن ما تلحق به لان
الارتفاق بالشارع مشروط بسلاية العاقبة ولا فرق في ذلك بين
البصير وغيره ويؤخذ من ذلك انما جرت به عادة الخلافين من
ربط الدواب في الشوارع للترافل ويجوز وعلى ولي الامر منع لما في ذلك
من مزيد الضرر والربك الخفيف جاز بخلاف القائلين انما
قلت والتراب والحجارة والحق الحفر التي بوجه الارض والربش
المفرط فانها لا يجوز لانهما منقطة للضرر المارة ومثلها ارسال الماء
من الميازين الى الطريق الضيق سواء كان الزمان شتاء او صيفا
قاله الزركشي وله اخراج جناح تحت جناح جاره ما لم يضر بالمارة
عليه وفوقه ومقابلته وان اظلمه وعطل مراده ما لم يطل انتفاء
به ولو اخدم جناحه منبقة جاره الى بنا جناح بجاذ ان جاز
وان تقدر معه اعادة الاول ولم يضر صاحبهم ثم روي

دواب

دواب الخلافين قال شيخنا وكذا دواب المدرسين الواقعة على ابواب
المدارس ويحرمها مدة التدريس ونوزع فيه حق لوزي فلا
يجوز فيه مسلم جناحا وحيث امتنع الاخراج تهدمه الحاكم لاكل احدكما
ورحمه في المطلب لما فيه من توقع الكفنة نعم لكل احد من التمس به
بازالة من ازالة المنكر ثم روي قوله لاكل احد الخ ولو خالف
وهدم عذر ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق الازالة فاشبهه بالمدر
الذي اني المخلص اذا قتلته غير الامام فانه يغزر لاقتلته على الامام
ولا ضمان عليه عيش جناحا من جرح ينجح بكسر النون وضما اذا
مال او من جناح الطائر في القاموس انه مثل النون شوي
اي روشن والروشن شرعا ما يبنيه صاحب الجدار في الشارع
ولا يصل الى الجدار المقابل له سواء كان خشبا او حرا او اما الغنة في مقدار
الروشن الكوة وهي الثقب في الجدار عيش او سياط اجمعه هو ابي
وسباطات وهواء البئر كالمسارح ويمنع مطالعته في حفر المسجد واربطة
والقيرة المسيلة وتكون ذلك ويجوز المرور في ملك الغير عما جرت به
العادة وان منعه واما اخذ التراب من ارض الشارع فيجوز ولو
لبيعه واما من الموقوفة مثلا فان لم يضر ورضى باخذها واقفة
ومستحقوه جاز قال شيخنا وكذا ما جرت العادة به منه ونوزع فيه
وكل ما يفعل في حريم البحر من الاخصاص يهدم وجوبا لانه ممنوع
وتلزمه اجرة وكذا مثله كل ما منع فعله مما له قرار شبيهة لم يعتبر
الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الضرر وعدمه بل قال ان
منعه شخص امتنع والا فلا وقال الامام احمد ان اذن له الامام جاز
والا فلا بل لا موضع فاعل ويلزم عليه حذف الفاعل من المتن
فالاولى جعله من الضمير المستتر في يظلم المعلوم من المقام يقال اظلم
القوم اذا دخلوا في الظلام واختاروا الظلم انه يصح جعل الموضع
منعولا والفاعل ضمير يرجع للروشن والمعنى اذا لم يظلم الروشن
الموضع والمراد اذا لم يظلم ظلمة غير سيرة والا فلا يضر في حل وعدا
قل ان لا يظلم الموضع اظلاما مخالفا للعادة ورفعته بحيث لا

ع

انظر لورفعه في علا الطريق هل يهدم نظر الفقرة المارة في اوله نظرا
الى وضعه بحيث يتصور في كذا الوهم يمكن من فريسان ثم صار كذلك قال بعضهم
انه لم يزد رفعة حيث صار منظر الاثر من حيث ينبغي النظر الحاصل به
ويؤيده ما ذكره في الجنايات من انه لو بني جداره مستقيما لم يمان فانه
بطلان يهدم او اصلاحه مع انه وضعه في الأصل بحيث لا يشكل مطالبته
بالهدم بانه لو اهدم بنفسه فالتلف شيئا لا يضمنه معاليق له بانه وضع
الحق لانا نقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لدفع
الضرر المتوقع ولو لم يكن من العرسان والقواخل ثم صار كذلك كلف رفعة
لان الارثاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة كما قرر في الغرضي نقلا
عن ش من متصباى من غير ان يطاظر راسه حل محولة في المختار
المحولة بالضم الاحمال واما الممول بالضم بلامى الابل التي عليها الهوام
ستواكان فيها شاة او لم يكن في شاة على روي المصباح والمحولة بالغرض البعير
يحمل عليه وقد يستعمل في النفل والغرس والحمار غالبة هي بالغرض المعينة
والموحدة كذا انقله شيخنا زى عن سم خبيد على هذا الضبط حكاه وهو
عدم تأثير ما جاء في علوه العادة الغالبة وهو حسن متورى وضعا
ايضا بالمهمة واليا الحقيقة حل وهذا الضبط اولى لان العبرة بالمرتبة
ولو نادرة زى قال في هذا الضبط يعني الخضر بعيد لانه يورى
الى الجمل بقدرها يفتح الميم الاولى او بالعكس في ش وفي المصباح
والجمل وزان بحال المودج ويجوز حمل وزان معقود كنيته
اي مع كنيسة وهي احواد توضع فوق الجمل ويطلق عليها بسائر وهذا
هو المتقدم له في الحج لان ذلك قد يتفق انظر هذا مع تقييده
بقوله ان كان من فريسان وقواخل الخ الى ان يراد ان كان من فريسان ولو
نادرا كما يدل عليه قولهم لان ذلك قد يتفق الخ كما علمته
فيمنع عليه اخراج ذلك اي ولو اذن له الامام قل وعبارة من قول
اخراج ذلك اي الجناح والساياط بخلاف فتح بابها الى شارعنا لان
استطاعة نعالنا ولما بذله من الجزية فلا نخذ ورعلينا فيه
مطلقا اي ستوا انظم الموضع ام لا رفعة بحيث يمر تحت منتهى ام لا

ولو نادرا اي فهو قليل الخوف
لغيره لان ذلك قد يتفق صح
ولو نادرا

لانه

لانه كاعلا ببناءه يوخذ منه لا يمنع من الاشراج في محالهم وشوارعهم
المختصة بهم في دار المسلمين كما في رفع البناء قال ابن الرفعة شيخنا او
ابلق اي بل بلغ لان المرور لازم للشارع ولا كذلك السكنى ليست لازمة
للبنا اذ قد يبينه ولا يسكن فيه حل وعبارة قل او ابلغ اي لكونه على
رؤوس المسلمين بمرورهم تحته اولان شأنه الاشراف عليهم او غير ذلك
قال ع من وبقي ما لو بناء المسلم في ملكه قاصدا به ان يسكن فيه الذي
هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذي ام لا فيه نظر والا قربا جواز البناء
ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة عن مسجد اي قديم واما الحادث
فلا بد من عدم الاقرار وان اذن البا قون حل كرباط اي وكه من المسجد
وفسقيته ودهليزه الموقوف عليه للمرور فيه الذي ليس بمسجد كما شمله
قول حجر والمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كرباط وبقرع ش
لكن مما ذكر اي من الجناح والساياط وسكنت عن البناء والغرس وكتبنا اي
اي لمن يجوز له الاخراج في النافذ وهو المسلم بخلاف الكافر فلا يجوز له وان
اذن كلهم او باقونم ويرشد اليه تعليلهم وهو قوله لانه كاعلا ببناءه الخ
حل بلا اذن منهم اما بالاذن فيجوز وان اضربهم فلو وجد في درب
مسند اجنحة او نحوها فهدمته ولم يعلم كنيته وضعها هل ذلك على انما
وضعت تحت فلا يجوز هدمها ولا الغرض لاهلها ولو اهدمت وارادوا
اعادتها فليس لهم ذلك الا باذنهم لانها الحق الاول بائنها وما ينبغي
ان محل ذلك اذ ارادوا اعادتها بالهدم يده لا بالهدم القديمة اخذها
قالوه فيما لو اذن له في شجرة في ملكه فانتفعت فان له اعادتها ان كانت
حية وليس له غرس بدلها ع من على م ر بلا اذن منهم في الاولى والمعتد
ان المعترا اذن من له الحق حل وعبارة زى قوله بلا اذن منهم يتبع فيه
ابن القري وهو انما يظهر في من له حق في محل الاخراج دون من لا حق
له فيه وما ذكره انه يتبع لابن القري مبني على ان الشجرة لكل منهم في جميع
الدرب اي في المعتمد انه لا فرق في المسلمين في استراط اذن الذي
بابه ابعد فقط والمحاذاي اي لان شجرة كل مختصة بباين داره ورأس
غير النافذ كما سيأتي فيكون الخارجون عن الجناح لا حق لهم واذا كانت

فيهم محبور عليهم اعتبارا منه بعد فك الجرح عنه ويمتنع الاخراج فيله ٥
 من باب ابعده عن راسه المراد براسه اوله الذي فيه البواب
 قلوا رادوا الرجوع بعد الاخراج هذا واضح في الترتيب واما غير الترتيب
 فلم الرجوع مع غرامة ارش النقص سنوبري لكن قوله لانه وضع بحق
 ياتي في الجنبه الان يقال مجرد وضع بحق لا يبقى بل يمتد مع كون
 المنزح ستر كما قاله جل والخاص من مسئلة الرجوع على المعتمد عند
 ستر كما انه في مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقا ولا يلزم به
 ستر وفي مسئلة الجناح لا يجوز ان كان ستر كما ويجوز ان كان غير ستر
 مع غرامة ارش النقص فليتا محل قاله الشيخ ٥ سنوبري فقول الله تعالى
 ارادوا ان يحصلوا منه لغير الله ما يجرى بهم من قبله فليسوا بشاكرين
 على الثاني وهو قوله وللبعضكم كذا قرره شيخنا لان الله لا يجرى به اي
 فيبقى بلا مقابل ع ش ان تضر راي والمكرى وان لم يضر سنوبري
 اعم وجه العموم ان عبارة الاصل قد تغتضي انه اذا اذن مع الكراهة
 باطنا لا يجوز له الفسخ وهو غير مراد ع ش وايضا كلام المصنف شامل لاذن
 الجميع فيما اذا كان الفسخ من غير اهله على طريقته كفتح باب بعد
 عن راسه او اقر باي الى راسه ومن هذا القبيل ما لو كان في الدرب
 دار مشتركة فاقسمها اهلها فخص بعضهم قطعة لا يكون من الدار
 خرج في حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذن
 اهلهم فلم منعه من الفسخ لان احدا له فيه يجعل لهذه الدار الدور
 من بابين احدهما الاصل الذي صار حقا لشرطه والثاني الذي اراد
 احدا له لغيره الان ع ش على م ر بالمعنى ومما يفتح معطوف على
 قوله من العديم اي ابعده مما يفتح وقوله كقابل اي مقابل ما يفتح
 والخاص من ان في الاولى يعتبر اذن الابعده من العديم ولا يعتبر مقابله
 وفي الثانية يعتبر اذن الابعده من المفتوح ومن يقابل اي المفتوح
 قوله وجه المقرر ان زيادة الباب اي مع تنزه عن شريكه باب فلا
 يرد جواز جعل داره كخوهم اي مع ان الحمام كالطاحون يلزم عادة
 زحمة الناس عليهم بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذي اشار له

ان في

ان في مسئلة الدار زحمة على بابين وفي الحمام على باب واحد وبخلاف
 ما اذا لم يتصرف من العديم الخاي فلا يحرم وظاهره وان ترتب على فتحه
 ضرر لاهل الدرب بالكون المحل الذي فتحه فيه ضيقا بالنسبة للاول ولو
 قيل انه يمتنع عليه ذلك حيث ترتب عليه الضرر المذكور لم يبعد فليزج
 ع ش على م ر لانه نقص حقه ولا يستحق حقه من العديم عما فصله
 ولو اراد الرجوع للاستقرار من العديم وسد الحادث لم يمتنع ولو
 باع الدار المشتملة على ما ذكر لاخر قام مقامه فلم الاستقرار من
 العديم مع سد الحادث لان الدار انتقلت اليه بتلك الصفقة ولا تغير
 لان المهر مشترك في الاصل وهو عين والملك في الاعيان لم يجرى يزول
 الاميزيل وهو لم يوجد هنا ولو كان في اخر الدرب بايان متقابلا
 فاد احداهما تاجر بايه فلاخر منعه لان ما بعد بايهما مشترك بينهما
 ولو كان له في درب مسد قطعة ارض لم يبق عمارتها فبناها دورا فتح
 وفتح لكل واحدة بابا جاز فان سبقت عمارتها لم تزد على اصلها
 فاداد تقديمه اي فيما اذا يختص به م ر وجاز صلح بمال الخ انظر كيف
 يفسر المال الصالح به هل هو باعتبار الملك او الملاك من غير نظر
 في كبر وصغر او باعتبار قيم الاملاك سنوبري وفي ع ش وقول الله
 يوزع المال على الدور وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم
 ويقوم ناظر دار موثوقة مقام مالك دار ويغرق ما يخصه على مصالح
 الموقوف عليه قال جل ولهم الرجوع وطارش وهو غير مسلم لانه ارباح
 او اجارة وكل منهما لازم كما ذكره سنوبري وقرره ع ش فهو بجزء شايح
 هل هو معي مع شيوخه كغيره ام لا او بمول وصح للزوجة او
 كيف الحال في ذلك فليتا محل وهل العاقد للصالح مالك الدار وان كانت
 موهبة او المستاجر او هو كما هو قضية من الروض وعلى الاول هل يجوز
 للصالح الانتفاع قبل انقضاء مدة المستاجر ولا ينتفع به بعد ها وعلى الاول
 كيف ساء للمالك اذ حال الضرر على المستاجر والتصرف في حقه من النفع
 فليزج سنوبري وقد يجازي عن الاول باختيار كونهم مجهول مع النفع
 اي صحة العقد قياسا على وضع الجذوع الاق وعن الثاني باختيار قضية

ما في شئ الروض ملك الساجد المنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز للمصالح الانتفاع
الم بعد انقضاء مدة الاجارة خصوصا اذا صالح عالما بالحال وبه يدفع
قوله وعلى المول الخ لانه اذا كان لا ينتفع الا بعد انقضاء المدة لم يملك
المستاجر ضرر حرره كما به على وخرج بزيادة في الحال عن نحو مستحله
ولا مستحله ما سبل او وقف على جهة عامة كبر ومدرسة ورباط اماما
وقف على معنى فلا بد من اذنه لكي يتحدد المنع لمن استحق بعده من احوال
ما قرره من ان المعتمد في هذه المسئلة انه ان كان المستحق قد بدأ بشرط
لجواز الاستراخ امر واحد وهو عدم ضرر المارة او حاد في الشرط اصرا
عدم الضرر ورضى اهل السكة وانظر في الباب هل هو كالاتراخ في هذا
التفصيل والوجه انه منسوخ من قولي و قوله اشترط امر واحد وان رضى
الباقون وانما اشترط ذلك لتعديم حق السجدة على اهلهم فاشترط عدم
ضرر المارة وانما اشترط رضا اهل السكة في الحاد لتعديم حقهم على حق
المستحدين بعينه السابق وهو كون الباب ابعد عن راسه او اقرب
مع نظرك من القديم كما اشار اليه سم عند الاضرار معنونه جواز الاستراخ
الذي لا يضرون لم يوصوا على اخراج او فتح باب ومثله الميزان
وذكر غير النافذ اي وذكر عدم صحة الصالح بالمال على اخراج في غير
النافذ وقوله مع التعيين بالمال اي مع تعيين عدم جواز الصالح على
الخارج يكونه بمال في النافذ هذا هو المراد من العبارة من نفذ باب
اليه وكذا من له المرور فيه الى ملكه من امر او قرن او حائز لا يستحقه
الانتفاع ع ش اسمه بتخفيف الميم على الفصح ويجوز تشديدها
الروضه قال الزركشي اسمه بالتشديد او ثقة بالسمار والتخفيف لغة
قاله المطرزي والمراد بتسميه جعل خشبة مبرقة عظامه يغتمها احيانا
قل اولي من قوله الاصل وجه الاول لو يمان معنونه قوله اذا اسمه
انه لو فتحه بلا تسمير لم يجوز وليس مراد ع ش بغير اذنه اي اذن الجميع
اخذ من تقليده لان الداخلين يتصرفون بمروهم عليه والخارجين
يتصرفون بمروهم عليهم ولهم بعد الفتح الرجوع قال الاذرع
في المتوسط والظن ان رجوع البعض كرجوع الجميع وهو كذلك من يور
واعنده

واعنده زى ولا عزم عليهم بخلاف ما لو اعار داره البناء والغراس ثم
رجع فانه لا يقع مجانا وقرئ بينهما بان الرجوع هناك يترتب عليه
الفتح وهو حضارة فام جبر الرجوع مجانا بخلافه لانه لا يترتب عليه حضارة
لعدم انقضاء لزوم سد الباب لجواز الصالح على بقائه بالمال لانه يجوز له
لاستقضاء باذن وحضارة فتحة انما تترتب على الماذن لا على الرجوع مع
ان فتحة لا يترتب على الماذن وانما يتوقف عليه المستطابق من
ولمالك فتح كوان سوا كان من اهل الدرب ام لا ولو كان بشرق من ذلك على
حيزه جاره لم تكن الجار من دفع الضرر عنده بنسبة امام الكوة وان
تضر صاحبها بمنع الضوء منها او النظر قال شيخنا والاوجه ان الكوة لو
كان لها عطاء ياخذ شيئا من هواه الدرب منعت وان كان فاتها من اهلها
ويبقى ان يكون ذلك كالجناح ج ل وم ر وفتح باب الخاوي والحال ان الباب
الذي يفتح لا يفتح الى جهة الدرب بان كان الخاوي الذي يفتح فيها بين الدارين
وما ذكره المص هو المعتمد وقيل لا يجوز الفتح المذكور ونقله في الروضة
عن العراقيين وجهي عليه ابن المغزى لانه في الخاوي وهي ما اذا كانا
يفتحان الى دربين يثبت لكل من الدارين استعطافا في الدرب الاخر
تكن له وفي الثانية يثبت للملاصقة للشارع حقا في الدرب المسد والذي
يفتح له الاخر لم يكن اما ثم ر ب ايضاح والجدار مبتدأ خبره قوله
ان اخضع الخ وقوله وان اشتركا في الخبر مجموعهما الكائن بين
به ان قول المص بين الخ متعلقا بمجدوف صفة للجدار ودفع به قوله
ان الجدار مشترك بينهما في قوله ان اخضع به الخ ع ش الثاني
دفع به قوله الملكية في نفس الجدار فينا في ما بعده وعبارة المحرر
بين ملكين وهي اخضر واولى فقد دل المص عنها لا وجه له تأمل قل
وحقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكين ملكين وهو بين الملكين لا بين
الملكين ما يضر الجدار اي بان يودي الى خلل فيه ع ش كونه
خشبيا يضم الخاوي سكن السنين وضمها وفتحها وتذكر التا
اوضح منها فها من يور مسلم المراد به ملتزم احكام الاسلام بنوع
وقال ع ش هذا جري على الغالب والا فالذي كذلك فخرج للمنفص

تخويل اعضاء شجرة لغيره مالت الى هواء ملكه الخالص او المشترك ان
 امتنع مالكها من تخويلها وله قطعها ولو بلا اذن قاضي ان لم يمكن تخويلها
 ولا يصح الصالح على بقاء الاعضاء ماله لانه اعتبار من عن هواء فان
 اعتمدت على الجدار ان صح الصالح عنها يابسه لارطبة لزيادتها وانتشاره
 العروق وميل الجدار الى هواء ملك غيره كالعصان فيا تفرق وما ثبت من العروق
 المنتشرة لما لكها لملك الارض التي هي فيها ثم روي انما عليه بقيده بد
 قد يخرج فتح الكوة وغرن العود وقوله او لا او فتح كوة يدخلها فليست مل
 هل ذلك مجرد تصوير فقط او انه قيد فيخرج به فو فتح الكوة فلا
 تنقى باجرة لان معظم المنفعة بها الهواء والهواء وهما لا يقابلان باجرة
 ولعل هذا الثاني هو المراد فيكون مراده بتقيده كلام المتن وان فيه
 تفصيلا وهو انه ان كان العقد على جزء من الجدار ينتفع به لا انتفاع
 برؤوس الجدار ووضع الخشب كان حكمه حكمه والافلاح من واما قيد ما
 بذلك لاجل جريان الاعارة والجاراة والبيع الحلية فاعارة يستفيد
 بها المستفيد ولو شريكا الوضع مرة واحدة حتى لو رفع جند وعده او
 سقطت بنفسها او سقط الجدار فبناه صاحب تلك الالة لم يكن له
 الوضع بغير اذن لان المذن انما يتناول مرة واحدة ثم مر فان رجع
 بعد وضعه انظر لومات هل يفعل وارثه ذلك او لا لانها انتهت
 بالموت فتوهم الظاهر الاول رفعه بالارش وهو ما بين قيمته
 قائما مستحق القاع ومقاول عاجل وسيل وهي التملك بالقيمة
 اي فلا نقول لصاحب الجدار لك ان تختار تلك الخشب او البناء
 للجدار فتراهي صاحب كما في الخصلتين السابقين وان كان لصاحب
 بيعه لصاحب الجدار كما يبيع للاجنبي في فاستتبع اي طلب
 ان يتبعه غيره فالضمير راجع للاصل للارض لانها موصوفة
 اي والجدار تابع فلا يستتبعه ل فاجارة اي فيها شوب بيع كما
 يوحى من صنيعه لغيره وان كان ظم صنيع المتن يقتضي انها اجارة
 محضة مع انه ينفذ ما ذكره فكونها مبددة شوب بزيادة
 نفع بغير تقدير مدة اي وبغير تقدير اجرة دفعة فبكتفي

ان يقول

ان يقول اجرتك كل شهر بكذا ويفتقر العذر في الاجرة كما اغتفر في المعقود
 عليه وبصير كالحراج المضروب ومن ذلك الحكار الموجودة في مصرنا
 فيفتقر العذر فيها في شاي لانها غير موقفة بمدة اما اذا قال له اجرتك
 مائة سنة بكذا مثلا فاجارة حقيقة ويرت عليها انه اذا انهد
 انفسخت بخلاف ما اذا لم يوقت فانها لا تنفسخ واذا مضت المائة
 سنة فرغت المدة فلا بد من اجارة ثانية قال الزركشي فحذر لو كانت
 الدار وقفا او موصى له بمنفعة او مستأجرة واجرها فلا بد من بيان
 المدة قطعا ذكره القاضي لامتناع شائبة البيع منه لومر اي وبعد
 انقضاء المدة يختار المذن بين تنقيته بالاجرة والقاع مع غرامة ارش
 النقص ان اخرج من خالص ملكه اما اذا كان ما يدفعه من غلة الوقف
 فلا يجوز بل تنقح التقيده بالاجرة ع ش عليم للحاجة علم للصحة
 والتأيد وعبارة شمر لانه عقد يرد على المنفعة وتدعو الحاجة الى
 دوامة فلم يشترط فيه التاقية كالنكاح او باعه لذلك اي باع العلو
 لاجل الوضع والمراد باع حق العلو وليس للمشتري شئ من علو الجدار
 وحي في كالثانية والثانية تفسير للاولى وانما ذكرها المتن ومعناها
 واحد اشارة الى التمييز في الصيغة ع ش و ج ف و جع بين العارني لان
 بعضهم عبر بالاولى وبعضهم عبر بالثانية مشوب ببيع تكونه
 موبدا ل على منفعة فلذلك كان فيه شائبة اجارة وقوله
 تابد فلذلك كان فيه شائبة بيع اي فالمستحق به المنفعة فقط اذا
 لا يملك المشتري فيها عينا ولو كانت اجارة محضة لا يشترط تاقيتها او
 بيعها محضا لملك راس الجدار صاحب الجذوع وهذا اذا لم يقتد مدة
 فان قدرت انفقته اجارة محضة فيتقضي لفظ الاجارة ثم الروض واذا
 انقضت المدة حيز بين الامرين السابقين لم يرفع اي الموضوع مالك
 الجدار نعم لما لك الجدار شرا حق وضع البناء المشتري كما صرح به جمع وان
 استملكه المذرعى وحي يتمكن من الخصلتين السابقين في الاعارة محسول
 ولو اهدم اي فيما لو باع حق الوضع عليه ع ش فاعاده مالكه
 اي باختياره او باجبار قاض يراه اذ لا يلزمه الاعادة وان كان الهادم

هذا الجواب
 على ما ذكره
 في المتن

له المالك بقدر ما سئل وم... فلم يفتقر مستأجر او مستر باجل وعملها
اعاد العامل لدفع ثمنهم الجمع بين المالك ومثلها مستور لم يطالب بشئ
اي بقا العقد لانه لا يفتقر بعرض هدم او اهدام لا يتاخذ بالبيع
ذكره في الروضة قال المستور لكن المتجه وهو الذي يتفرع به سياق كلام
المص وتقليل الدافعي اختصاص ذلك بما اذا وقع العقد بلفظ البيع
وتحويه واما اذا اجره اجارة مؤقتة فينبغي تخرج الفسخ على الخلاف
في اهدام الدارم ر شوبري ولو اراد المشتري اعادته من مال نفسه
ليبنى عليه قال الاستوى كان له ذلك كما صرح به جميع جماعة وقال
السنكي انه قضيت كلام المصحاب منهم طول هارمه الخ سوا
كان الهادم اجنبيا او مالكا او مستورا فدى المالك بالهدم ام لا ولكن
اذا كان الهادم المالك لزمت شيان ارض نقص البناء للمقصولة
وقيمة حق الوضع للميلولة ولا تلزمه اعادته وان بقى بغيره
واذا كان اجنبيا لزمه ثلاثة اشياء ارض نقص الجدار وارث الارض
نقص البناء الذي عليه للميلولة وقيمة حق الوضع للميلولة
فتأمل في عبد البر بقيمة حق الوضع اي مطلقا قبل الوضع
وبعده واما الارض فينتقيد بالوضع كما قال فقوله ان كان
المستحق وضع راجع للاركن مع الارض ان كان المستحق وضع
وهو ما بين قيمته قائما مستحقا لم يبقا ومهدوما فان اعيد
استردت القيمة لزوال الميلولة وله البناء ان لم يكن ببنى واعادته
ان كان قد بنى ولا يقوم الهادم اجرة البناء لمدة الميلولة
اي ارتفاعه اي اذا اخذ من السفلى فصاعدا فان اخذ من اعلا
فنازل لا يفتقر بضم اوله الممل س ل ونرى تغني عن وصفها اي
كونه حرا او طوبا وكذا في بيان صفة السقف المحمول عليه فزوية
المالك اذا كانت خشيما تغني عن وصفه بكونه ازجا او غيره عن
او على ارض قال حجة في اجارة او اعارة او بيع عن علي م ر وانظر ما
المراد بالبيع فان كان بيع نفس الارض فحق المالك في المبنى فيها
بشئ من التصرفات وان كان بيع حق الوضع فمذالم يعرف الا بالبيع

راس

راس الجدار وذكر هذه المسئلة اي مسئلة الارض وحيل في خلال الكلام
على الجدار لم يسل التقييد به لاجتماع ما لو كانت ارض لحنو موليم
او المراد به ان له عليها ولاية فتأمل شوبري كفي الاول اي بيان
عمل البناء موضع وطوله وعرضه ولا يجب ذكر ستمه وتبينه
وعليه فلو شرط قدر من السهم كعشرة اذرع مثلا فيسل بيع العقد
ويجب العمل بذلك الشرط او يبطل العقد مطلقا او يصح العقد ويلغو
الشرط فيه نخل ولعل المقترب الثاني لانه شرط بخلاف مقتضى العقد
فان مقتضى بيع الارض ان يتصرف فيها المشتري بما اراد بشرط خلافه
يبطله ويحتمل ان يقال بالاول وهو مقتضى قول المحلى وهو لم يجب
ذكر ستمه لان المتبادر من نفي الوجوب جوازه ولا معنى لجواز ذكره
الم وجوب العمل به فلا يسلم ان ما ذكر بيع جزء من الارض بل هذا
اما اجارة او بيع فيه شوب اجارة عن علي م ر اي بيان محل
البناء اي جهته وطولا وعرضا كما مر في كلامه لان الارض تحتمل كل
شئ قال الشيخ يوحى من هذا التعليل انه لو كان تحت الارض عقود
تتأثر بنقل البناء وجبا بيان قدر الارتفاع ولا مانع منه اقول
بل قد يدعى انها من افراد السقف شوبري ولا بد ان يبين له
موضع الاساس وطوله وعمقه م ر منع كل منهما ما يصح
الجدار الخ لو وضع احد الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك
لم يقبل منه لان الاصل عدم الاذن فيطالب بالبيضة فان اقامها
فذاك والا هدم ما بناه مجانا ومثل صاحب الجدار وارثه والغرض
انه علم بوضع في زمنا المورث والا فالاصل انه وضع بحق فلا يهدم
عن علي م ر وفتح كوة واذا فتح الكوة بالاذن وليس له سددها
الم به لانه تصرف في ملك الغير ثم قال حجة واذا سقطت اي الجذوع
التي اذن احد الشريكين للآخر في وضعها لا يعيدها الا باذن جديد
على الواحد خلافا للفتاوى م ر ما لا يضار ما يضر فلا يجوز فعله
الم باذن وعليه فلو اسند جماعة امتعة متقددة وكان كل واحد
لا يضر وجهه لهما نضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لانه لا مزية

وعليه م

لو اُحد منهم على غيره وان وقع من بناء منع من حصل بفعله الضر دون غيره
ومثله يقال في الاستناد الى افعال الغير على علم من فان منع احدى الشريكتين
الآخر وكذا لو منع احدى الشريكتين لان المنع من عند محض لانه لا يستلزم
ببراج غيره ولا يستلزم الجدار على ل والظاهر انه يحرم على المانع ذلك
لان هذا مما يتساح به عادة فالمنع من محض عناد من على من رتبته
السقف بين عليو وسفل كالجدار المذكور وفي الروي يجوز لاصحاب
العلو وضع النعال المتقابلة على السقف المحلوك للآخر او المشترك بينهما
وللاخر تعليق المعتاد به كثوب ولو بوجد يد فيه فيده وللآخر منه ما ان
يفعل ما يريد في ملكه وليس للاعلى غيره ويتضمنه اذا لم يكن محلو
له وحده بخلاف السفل كما مر نظر العادة في العلم يتقاع قال
ولا يلزم من ترك عمارة لغيره او بئر او قناة مشتركة واتخاذ سترية بين
سطحيهما وكذا زراعتة للارض المشتركة وسقي نبات مشتركة وقال
الجوري يلزم ان يستحق الشجرة وهو حق واما خبر الضرر ولا ضرر لغيره
غير هذا اذا المنع يتضرر بتكليف العمارة والضرر لا يزال بالضرر ولو
خدم الجدار المشترك احدى الشريكتين بغير اذن الآخر لزمه ارض المنع
في اعادة البناء الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في الجواب وان
نص في غيره على لزوم العادة في طاع على المنهاج لتضرره بتكليفها
ومحل عدم وجوب العمارة اذا كانت لغير محبور عليه والواجب له
الموافقة عليها من وليه بطلبها شريكه اذا كان فيها مصلحة لموليه
ومحله ايضا في غير الموقوف اما هو فيجب على الناظر الموافقة عليها
بطلب الشريك اي اذا كان فيها مصلحة دون العاكس اي اذا اطلت
الناظر وولي المحبور عليه العمارة من الشريك فلا تجب عليه الموافقة
ه ترى وطاف وع ش علم من وسيتنفاذا قال احدى الموقوف عليهم
لا امر وقال الاخر اعلم جبر المنع عليها لما فيه من بقاء على الوقف
من ربح الوقف ل وقال سم من هذا تعلم انه ان الهدم السفل ليس
لصاحب العلو اجباره على العادة لئلا يبنى عليه بل ولو كان هدم
على هذا الشرط ومثله في طاع على المنهاج واذا اشرق الاسفل على
السقوط

السقوط فلا يكلف صاحبه شيئا على وان لزم على عدم سنده سقوط
غيره ومما يفسد سببا هذا ما لو كانت داره متطرفة وانهدمت وتضرر
جاره بجداره المنصوص منها لا يلزم مالكها عمارة بها شيئا لانه تقرب في
ملك غيره الضمير راجع على العادة وذكره باعتبار الخبر لا اعادته
بالة نفسه اي حيث امتنع شريكه من اعادته بنقصه ل وقال ع ش
ظاهرة انه يجوز له ذلك وان لم يراجع شريكه ولا امتنع من موافقة
قال م ر وهذا ظ اطلاق سم فلا يمنع منها اي سواء كان له عليه
قبل الهدم بناء او جذوع او لا سم لان له غرض في الوصول الى
حقه بخلاف ما لو انهدمت حيطان الدار المشتركة بين اثنين فلو اراد
احدهما اعادة بناءه فانه يمنع لان فعل ذلك يؤدي الى الاختصاص وان
صرح بعدم الاختصاص فيكون للمعني وينبغي ان مثل الدار المذكور ما
لو كان بينهما حائط مشترك واراد احدهما اعادة بناءه فانه يمنع فلا يجوز كما
قيل به في الدار ع ش ولا يضر الخوخ فيضيق عليه في شفاع بحصته
في الس لانه مقصر في اه عدم اذنه في البناء بنقصه المشترك في وفي
ع ش علم من ما نصه ظ اطلاقه انه لا يلزمه اجرة الس لشريكه وحمل
خلافه حيث كان الس يقابل باجرة وهو الظ الذي ينبغي اعتقاده
فان له حقا الخوصية انه اذا لم يكن عليه بناو ولا جذوع لا يكون له اعادة
مع ان ظ كلامهم في طلاق وهو المعتمد وان كان مشكلا حنظم قال هو وقد
يقال كما يجوز له ذلك لغرض العمل فجزوه له لغرض اخر توقفا على البناء
ككونه ساترا له مثلا اذ لا فرق بين غرض وغرض س ل يضع عليه
شأن لو كان للآخر عليه جذوع قبل الهدم لزم المعيد عليه من اعادة
ق ل ليكون للآخر فيما اعيد بها وهو الجدار جزء اي في مقابلة الجزء
من العريضة وهو اي الجزء من العريضة في مقابلة عمل المعيد ايضا فهو
في مقابلة شئيين وسبب وضع هذا بقوله وفي الثانية سدس العريضة
في مقابلة عمله وثالث القبة الخوخا وهو اي قوله ليكون الخوخا
لقوله او بالة تقسم بشرط له الاخر اذن اي ويوافق الاخر اذا لبد
من اتفاقا ولو بان يتلفظ به احدهما لم يسكن الاخر ونظير انه لا بد

من مقارنته الشرط للاذن الصادر والا فلا يكفي الشرط بعد الاذن نعم
 يظهر ايضا احتداما ياتي في الخلع المكتفيا بوقوعه في مجلس المذنب
 ويحتمل الفرق بينه وبين الشرط له بعد بلغة اجارة او جعله
 واما بقوله المذنب في ذلك الى انه لا يجوز المعيد لما مر قبله انه لا يصح
 جعل زيادة معها اي المعاونة فتأمل قل من زيادة اي علم حصته
 كسند من ستم من فيكون السدس المشرط من حصته الشارط لامن المجموع
 بدليل قوله بعد فان شرط له في المولى سدس النقص كان له ثلثاه
 تكون في مقابلة عمله في وقت فهو عقد اجارة لانه على جعل الجارة
 للعمل وقوله في مقابلة ذلك وفي وقت فهو عقد شوب ببيع واجارة لانه
 جعل الجارة اجرة للعمل ومثل ذلك المثلثة كان له ثلثاه اي والعرضة
 على المناصفة وقوله فثلثاها اي والنقص على حالة من المناصفة يتصور
 وثلث الثلثة الذي يخص الشارط لان له ثلث العرضة فقط كان
 له اي للذي اعاده قال الامام هذا اي الجواز قال في الجواهر
 كالطلب وهذا ظ اذا كان بصيغة الاجارة فان كان بصيغة الجعالة
 صح ويغرق بان الاجارة يجب فيها امكان الشروع في العمل عقدا
 بخلاف الجعالة وقرئ بعصمة العمل لا يملك المبتاع العمل فلا يتصور
 في العين تأجيل لانه لا يملك المبتاع العمل فتمام العمل فكيف
 يعقل تأجيل شوب ببيع وعبارة م بعد قول المتن جاز ومحل هذا
 اذا جعل الزيادة من النقص والعرضة حالا فان شرطه بعد البناء
 لم يصح قاله الامام في الحال اي وعامة الملة ووصف الجدار
 والم لم يصح قل فان شرطه بعد البناء الخ اي ولو للبعض وان قل
 كما شمله كلامه شوب ببيع ولان سدس الجدار فيه انه لم يشرط
 سدس الجدار بل سدس النقص الم ان يقال المراد سدس النقص
 الشوط بعد البناء سدس الجداره وياتي مثله اي مثل ما قاله
 الامام اي بان شرط له ثلث الالة في الحال فقوله في العرضة وثلث
 الالة اي بالنظر لثلث الالة فقط لان العرضة مشتركة وقوله وثلث
 الالة اي الة نفسه فال عوض من المضاف اليه شوب ببيع والظ انه

ياتي

ياتي في العرضة ايضا ان شرط له ما ذكر في الحالة فان شرط له ما ذكر
 بعد البناء يصح لان المتيان لم يتوحد اي يجري ما المصنف من سطحه
 اي حيث كان لا مصرف له الا ذلك كما قاله المصنف وقرئ الشبان
 في ارض غيره اي او سطحه مع ش وهذا المصنف هو حاصله
 انه في الموقوف والموجر لا بد من لفظ الاجارة وتقدر المدة والله في
 غيرها يجري بضمه ما تقدم في عقد حقا البنا فيصح بلفظ البيع
 ولفظ الاجارة ولو بتقدير مدة ولفظ العارية ولفظ الصالح
 فينعتد ببيع او يملك به محله وكذا الوقوع بلفظ البيع وفارق حق
 المهر فيما حرر بان العقد هنا متوجه الى العين ولذلك شرط هنا
 بيان موضع المجرطولا وعرضا الى اخر ما ذكره المصنف قل كفى بشرط
 بيان موضع الاجرا وهو القناة التي يجري فيها الماء فقول السطوح
 الذي يتخذ رايه الماء لا حاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة
 طوله وعرضه ومعرفة عرضة لا يتعلق بها عرض ومعرفة طوله متقني
 عنها بمعرفة طول القناة سم بنوع البناج ومعرفة قدر السطح
 اي مسافة علوه وسعته الى الارض او الى السطح الاخر لوالظ انه
 لا حاجة الى سعة لان المدار على معرفة ارتفاعه على السطح الذي ينزل
 فيه الماء بقوة فيحصل الخل في السطح الاسفل لم يظهر انه يحتاج الى ذكر
 سعة يعرف قدر ما يجوي من المطر لانه اذا كانت سعة كثيرة حوى
 ماء اكثر وان كانت صغيرة حوى ماء قليلا الذي يتخذ منه
 في اي الى القناة وهذا يعلم انه غير موضع الاجرا وقوله يتخذ منه
 اي يجري فيه وينزل منه وقوله يتخذ رايه اي ينزل منه الى الطريق
 لا ندعو اليه منعه الامام الملقين لان الحاجة الى ذلك اكثر من
 الحاجة الى البناء فليس كل الناس يبنون وغسل المياه والاواني لا بد منه
 لكل الناس او الغالب وهو بلا شك يزيد على حاجة البناج لوقوعه
 انه ليس هنا بناء والذي في ستم من ان ما الغنالة يجوز الصالح على اجراء
 لسطح الغير حال ان بين قدر الماء لا مكان معرفته دون ما اذا لم
 بين قدره وهو جمع بين القولين فيكون في مفهوم كلام المصنف تفصيل

الامة اذا عظم
 عام ينزل الماء

ويجوز الصلح على قضا الحاجة المخصوصة في جنس غيره وعلى جمع
 القامات ولو زل في ملك غيره ولو بمال وفي عقده ما عرف في حق
 الشاقل ولو تنازع أحدهما في ذكر هذا عقب الجدار بين
 المالكين بأن يقدم على الصلح على أجر المالكين سببه كان دخل
 راجع لقوله أو سقفا وقوله كل منهما أي من الجدار المتنازع فيه وبناء
 الآخر في قول قوله كان دخل الذي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف
 جدار أحدهما في محاذات جميع انصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل
 جهة ولا ينبغي بعض لبنات في طرف أو أكثر لا مكان حدونه إذا
 أي غير مسقفا خشب مثلا كالقبعة ويتصور كونه بني مع بناء أحدهما
 في الربع مثلا فإن كلا من المالكين فيه ساكن فوق الآخر في السقف
 الذي بين الأعلى والأسفل يحكم بأنه للأسفل لأنه أسد اتصال
 بنائه لأن الغرض أنه أنجح أي عقده شيئا إلا أن تقوم بينة
 تثبت حكمهما مع دخول نصف لبناته في جميع نصف لبنات الآخر
 أن يقال لا يلزم من ذلك أن يكون ملكا له احتمال أن يكون ملكا
 وكله في بنائه وأدخل لبناته في لبنات ملكه ما ذكرنا من السقف
 أو الجدار بأن كانت في صورة الجدار اسفل وان لم يكن أحدهما
 وصورة أن يكون هناك داران مملوكان لشخص واحد والآخر
 والجدار بينهما فباع أحدهما الزيد والآخر لعمرو وتنازع على الجدار
 الذي بينهما فمنه صورة عدم إمكان أحدهما شيئا عن يري
 وأمكن أحدهما أي تأخره عن بناءهما أو كان له على الجدار
 خشب لعله معطوف على اتصال بين أحدهما والمعنى أو انفصل
 عن بناء أحدهما وكان له خشب عليه لكن فيه حجة أنها في عموم قوله
 بأن انفصل عن بناءهما متويز وقد يقال أن وضع خشب عليه
 من غير له فله اليد لهما ومن لم يقل عن يري الروض أن الضمير في له
 لكل منهما وقرر شيئا في أن قوله أو كان له على الجدار خشب على
 عطوف على قوله انفصل عن بناءهما مع تقدير أي انفصل عن بناءهما
 ولم يكن لأحدهما أمانة أو انفصل عن بناءهما وكان لأحدهما على

الجدار

خشب ولعل يقيد بذلك لم يصح العطف بأول أنه يكون ما قبله
 صادقا على عليه ولو أخذ غايته بعد قوله عن بناءهما كان الظاهر
 مما صنفه أي اليد أشار بذلك كرا اليد إلى أنه لا يحكم بملكه لهما
 بل ينبغي بيدهما لعدم المرجح ولو أقام أحدهما بينة به سلم له وحكم
 له به كما يدل عليه قوله فإن أقام الخدع عن على من لعدم المرجح
 لأن وضع الخشب قد يكون بأمانة أو أمانة أو بيع أو قضا قاض يرى
 الجدار على الوضع فلا يترك المحقق بالمحتمل ثم روي هذا الاحتجاج
 إليه إذا قلنا الضمير في قوله أو كان له راجعا لأحدهما فإن رجع لكل
 فلا يحتاج إليه فإن أقام أحدهما بينة هذا تغريغ على ما قبله
 وما بعده كما أشار إليه بقوله فيما مر كما سيأتي وقوله أو حلف
 تغريغ على ما بعده شيئا لأن الذي يحلف فيه قبلها هو الذي
 علم أن الجدار مع بنائه ويصح تغريغه على ما قبلها ويكون المراد
 بالحد حصة خصوص صاحب اليد لأنه هو الذي يقضى له بالحلف
 كما تقدم في كلام الله ويصح أن يكون الحلف من غير صاحب اليد
 إذا نكل بهذا وقول المتن أو حلف مع قول الله ونكل الآخر يحتمل
 أن المعنى ونكل الآخر بعد حلف خصمه وجم يحتاج خصمه إلى يمين
 أخرى وهي الردودة ويحتمل أن المعنى وقد نكل الآخر وهو من يده
 القاضي بتخليغه فعلى هذا هل يكفي الثاني يمين أو يمين
 يمينين كما قال الله فلي كانت هذه العبارة مجملة احتاج إلى توضيحها
 بقوله وتتنوع الخ أو حلف أي حلف كل على نفى استحقاق
 صاحبه للنصف الذي في يده وأنه يستحق النصف الذي بين
 صاحبه لأن كل واحد منهما مدعى عليه ويده على النصف والقول
 قوله فيه كالمعنى الكاملة ولا بد أن تثبت يمينه النقي والاثبات
 كما تضمن به كلام المصنف ثم من لم يكن ظم كلام الله أنه حلف على النصف
 الذي بين صاحبه فقط وسيأتي في آخره ما يوافق من قضى له به
 وتكون العروة بنعالة هم من أو نكل عن اليمين أي كل معطوف على
 قوله حلف ويبقى الخشب الموجود الخ والمالك الجدار قلعه بالارش

وابتغاه بالاجرة قال شيخنا والوجه انه لا قلع ولا اجرة اخذ امت
 اطلاقه ابتغاه بها له حله لا احتمال انه وصنع بحق كاعتباره او اجارة
 او بيع او فضا قاض يراه والمنزل عليه منها العارة لانها اضعف
 الحسبان فاما لك قلع الجذوع بالارثه والابتغى بالاجرة بعد الرجوع
 لاجرة لما مضى هذا وقد قالوا لو وجدنا جذوعا على جدار ولم
 نعلم كيف وضعت فالظن انها وضعت بحق فلا تقتضى ويعقبنى استحقاق
 رائها ولاحقة مطلقا ونقاد لو هدم الجدار وانما عييد فلم يجلو
 على العارة كما تقدم وحاوول استنظام العرق بان الشركاء يتناحروا
 في العادة فيعمل حقهم على القل ولا كذلك الجانب فيعمل استحقاقهم
 على القوى كالبيع واعقد شيخنا يرى ان الشركاء كالجانب فيعمل
 على القوى ما لم يدع المالك الاضعف لانه يصدق في دعوة ونذكر
 مجمع بين التناقض قال وتضع مسئلة الحلف اي الكائن في قول
 المتن او حلف مع قوله الم وكل الاخر ووجه ذلك ان هذا محمول لانه
 اذا حلف هل يحلف بمينا واحدة او بميينين والجواب التفصيل
 الذي قاله الم وهو انه ان كان الحالف من بدء القاضى بتخليفه خلق
 بميينين جزما الاولى والمردودة بعد نكول الخصم وان كان الحالف
 هو الآخر بان نكل من بدء القاضى به فعليه خلافي كما قال الم واذا
 حلف بمينا واحدة مجمعا كما قال الم فهل يقدم النفي او البينات
 للنصف الذي ادعاه صاحبه فيه ان صاحبه لم يدع النصف
 بل ادعى الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط الا ان يقال كل
 منهما يدعى النصف الذي بيده صاحبه فقط بحسب ظ حال اليد
 لانه يحكم له بالنصف الذي بيده فظ اليد يقتضى ادعاء النصف وان
 كان هو يدعى الجميع
 في بيع دين بدين جوف
 الحاجة في رخصته ولا بد لصحتها من الايجاب والقبول ولا بد
 الى ايجاب ان لا يكون بلفظ البيع وقياسه ان لا يكون القبول
 بلفظ الشرا فلو قال اشتريت ما لك على زيد من الدين بمائتي
 لم يصح وان نوى به الحوالة كما قاله ع ش على م و ذكرن عجب

قوله فلما لك قلع
 ثبت المالك ليدع
 الحكم بكونه بيمينتين
 القلع ويتحقق الايجاب
 كما في م من م
 المتقدم

في الحوالة

الصالح

الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المبيع والمحتال وتجنب عا مائتي
 ليس في ماله شبهة ولا بد فيه من الاستناد الى جملة المخاطب فلا تصح
 مع الاضافة الى جزئه وان لم يبيد بوجه وقصد به الجملة قاله شيخنا وقد
 مخالف ما قاله في البيع مع انها منه فلو رجع ولا بد ههنا الاقالة ولا بد ههنا
 خيار فانه المتوفى الحوالة من العقود اللازمة ولو فسخت لا تنسخ
 والانتقال عطف تغيير نقل دين اي حصوله مطلقا او بانتقاله
 لانفسه اخذ من قوله الا ان نظروا في موه على تعدد مضاف والمنا
 لما قبله ان يقال يقتضى انتقاله كما قاله ج ل وتطابق على انتقاله
 اي الذي هو ناشئ عن العقد وح يكون لها اطلاقا ان شرعا تطابق
 على نفس العقد وعلى الاثر الناشئ عن ذلك وهذا المعنى الثاني هو
 الذي يرد عليه الفسخ والتمساح كما قاله ع ش مبطل الغنى من اضافة
 المصدر الى فاعله فالغنى وصف للمدين ظلم اي فسق والمطل ازالة
 المدافعة والمرة الواحدة معصية فالمحكوم عليه بالظلم اي من اطلاق
 المدافعة ثلاثا لامن دافع مرة او مرتين وان كان عاصيا راجع محمول
 وعبارة قول قوله مطلق هو اطلالة المدافعة واقل من ذلك ثلاث مرات
 فهو حق كبيرة مفسد قال الثوري والكلام في من رضى المالك ابتداء
 بظلمته اماديين وجب ادائه فور الكونه بدل جنانية بقدي بها ميثلا
 فالظن ان المطل به او مرة كبيرة لانه يشبه الفسب وتضمنه تشبهه
 به ان ياتي هذا الخلاف ثم انه هل يشترط في الماظر به ان يكون ربع
 دينار او قاله في الايجاب واذا اتبع احدكم على مائتي فليبيع وفي
 رواية واذا اصيل احدكم على مائتي فليحتل واتبع بضم الهزة وسكون الشا
 واما قوله فليبيع فقال بعض المحدثين ان تاه مستدرة والصواب المعروف
 كما قاله النووي في ثم سلم تخفيفها وقوله على مائتي بالالف ما حوز من
 الامتلا او من الملاء يقال ملاء الرجل بضم اللام ويظهر فيه الغنى عن
 عنده فاضلا عما يترك الغلس ما يوفي دينه ايجاب 5 ثوري
 فليبيع الامر للاسحاب وصرفه عن الوجوب الغناش على سائر
 معاوضات ويعتبر لا استجاب وقوله كما جئت الا ذرعي ان تكون على مائتي

اي يصير نظيره كذا في التفسير

٢٧

لا شبهة في ماله وعمارة قل ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الامام
احمد بن حنبل وقال الشافعي بندهما او جوارها فبقا ساعيا على سائر المعاول
واعترض بان حرجها عن المعاوضات يقتضي عدم قياسها عليها
ولذلك قال الماوردي صرحا عن الوجوب ورودها بعد التام عن بيع
الدين بالدين كما رواه هكذا اي واذا اصيل احدكم على ما في القفل
من امره فاستأجر اجمالا والا فاني سبعة تفصيل من حيث ان
الصفة انما يجاب وقبول وله فيقال هو واركانها سبعة محصيل
دخل في المحيل والمحتال هوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده
لنفسه وهو صحيح من سم ومثل ذلك مالوا اصيل الوالد لولده على
احدى فانه صحيح من سم ومحال عليه ولو مشا وان لم يكن له تركة
من وقوله الميت لادمة له اي بالنسبة للالتزام لا للزامه ثم
وصيفة كما جعلت على فلان كذلك وان لم يقبل بالدين الذي لك على
ولم ينوه من وصريح من وكلها تؤخذ مما ياتي فيخرج باربعة بقوله
وشرط لهما رضى الاولين وثبوت الدين بل خصه لان الصيغة تقوم
من رضى الاولين وعبارتهم مر ومراوده بالرضى الصيغة قال ع ش اي
لا الرضا الباطني وصرح بالمحال عليه بقوله ويلزم دين محتال محال
عليه وشرط لهما رضى الاولين ان قلت لا حاجة لذكر هذا
الاجاب والمقبول يقتضي رضاهما احيى بانه انما ذكر في توطئة
لقوله لا رضا المحال عليه من فاذفع بهذا لزوم التكرار في كلام المتن لان
الرضا لا يحصل الا بلفظ او ما في معناه كما قاله الترمذي يكون هذا مكررا
مع قوله وصيغة وايضا يوجب انها شرط مع انها ركن وحاصل الدفع
ان هذا ليس مقصود الذات بل المقصود معنوية فكانه قال ولا يشترط
رضا المحال عليه اي المحيل والمحتال لان المحيل له اي الحق من
حيث شا والمحتال حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل لغيره بغير رضاء
لتفاوت الذم ثم مر بلفظ متعلق بخذوف حال من الرضا اي مدلول
عليه بلفظ او مشحوبا بلفظ الخ ولا ينبغي لفظ الوالة بل انكم ما يورث
معناها كنقلت حقك الى فلان او جعلت ما استحقه على فلان لك او

ملاكك

ملكك الدين الذي عليه حقك ولا تنفقد بلفظ البيع وان نواها
فلفظ البيع ليس صريحا ولا كناية خلاقا لمحيث قال ان بيعت كناية
على الاوجه وهو موافق في ذلك لفظ كلام الله الروض من قولك وان
نواها الخ اي بان قال بعتك الدين الذي على فلان كناية على
ولا يصح نظر اللفظ ولا يكفي لفظا بعتك عليه بمالك على فقالت
ابعت كما قال في المطلب انه ظم الحديث قال في اليعاب وظاهره انه
صرح وهو مخرج سنن يري او ما في معناه كالكتابة ولو من الناطق
واشارقا الاخر من ع ش من بيع دين بدين البائع هو المحيل والمشتري
هو المحتال والثمن دين المحتال والبيع دين المحيل كخدا وهو بمعنى
العلمة لقوله رضى المولى مع علمته اي لانها بيع دين بدين وقيل انه
تفريع عما قوله ودينان وانما كانت بيع دين بدين لان المحيل باع دينه
الذي على المحال عليه بالدين الذي عليه للمحتال قال قل والمحتال
ان يحيل على المحال عليه ولا محال عليه ان يحيل المحتال على غيره وهكذا
كما في ثم مرر هجوز الحاجة ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان
الدينان ربويين نظر الكونهما استيفا وانما امتنعت الزيادة والنقصان
لانها ليست عقد مأكسبه ع ش على مر لا رضا المحال عليه ولذلك يصح
الحوالة على الميت وتعلق تركته ان كانت ولا يصح الحوالة على التركة
وان كانت ديونا لم يقع من الموارث على التركة ان كانت ديونا وبقية
عليه ان تصرف في التركة لانها صارت ديونا عليه والدعوى على الميت
كالحوالة عليه قل بثبوت الدين اي وجودها ولو متقومين
الغاية للرد وذلك ان يكون له عليه عبد قرص مثلا وله على اخر عبد
قرص مثلا فاحاله عليه ع ش فلا يقع من لادين عليه وهما
تنفقد وكالته اعتبارا بالمعنى او لا اعتمد عدم الانقضاء اعتبارا
باللفظ لان الغالب انهم يترجمون اعتبار اللفظ مع ع ش على مر
ايضا فلا يقع من لادين عليه الخ ومنه ما يقع كثيرا من اظر الوقف
حيث يحيل من له في جهة الوقف دين على من عليه دين لجهة الوقف
لان الناظر لادين عليه وكذا ما يقع لمن له دين على جهة الوقف

حيث يحيل على الناظر من له عليه دين والخاص من التسوية انما هو مجرد
اذن فلم يمنع من قبض ما ليسوع به نعم ان تقدي الناظر في مال الوقف
حيث صار وبنائه منته فتمتع الحوالة عليه ومنه ان كان له دين على الحوالة
عليه لم ولو انكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فاقام المحتال
شاهدا بانه يستحق عليه بطريق الحوالة من قلاب وان دينه ثابت
عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتر الخلف على يتوق دين الغير
وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حقه فغنه ولو انكر المحال عليه
الحوالة صدق ويراجع المدين فان صدق على عدم الحوالة امتنع
عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه نفسه ان كان مع المحيل
بينة بدية طالبه به وان انكر المحتال الحوالة واقر بها المحال
عليه فهو مقر للمحتال عليه بالدين وهو ينكره فيبقى فيه ما مر في الاقرار
قل لعدم الاعتراض اي جعل دين عوض دين اخر بدليل ما بعده
وانما فهم منها الاولى بالاولى وجه الاولوية ان جانب المحال عليه حق
وسرطان ثبوت الدين عليه مع انه لا يشترط رضاه وجانب المحيل قوي
ويشترط رضاه واشترط ثبوت الدين عليه اولى رضى وحل وقول
وجه التوري الاولوية بان المحيل فيها عاقده ومنه انها صحت
كانت معنومة بالاولى لا بالثانية اللازم لها لزومها اذ لا يصح للغير
عن غير اللازم وهذا جواب عما يقال انه اخل بشرط اللزوم الذي ذكر
الاصل بعد اللزوم او قبله ولا يشك على صحة الحوالة على الثمن
في من الخيار اذا كان الخيار للبائع او للمالك لان الثمن لم يتقبل عن
ملك المشتري فعد اجيب بان البائع اذا اصال فقد اجاز فوقع
الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف وما قيل من ان هذا مشكل باقتناع
بيع البائع الثمن في من الخيار اذا كان الخيار له ربه بانه لما توسعوا
في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فيما ذكرتم من وقال من قوله
او قبله ويطلب الخيار بالحوالة بالثمن لمرأى العاقد في الحوالة
عليه يبطل في حق البائع لاني حق المشتري اذ لم يررض فان رضى بها
بطل في حقه ايضا فان لم يررض وفسخ المشتري البيع بطلت الحوالة

على ما سقط
تأمله

الحوالة

الحوالة على الثمن لا يبطل بالفسخ كما ياتي لانا نقول هذا مستثنى
لنقول المعتمد في من الخيار من لا يبالى باعتراض عنه ولا عليه
كدين السلم اي مسلفا فيه ورأس مال كما صرح به ايضا في من الرضى وان كان
كلامه في هذا الكتاب في الكلام على الاستبدال يقتضي الصحة في رأس
المال ويقدم في باب السلم عدم صحة الحوالة برأس مال السلم لعدم القبض
الحقيقي حل بنهم كتابة بان يحيل المكاتب سيده على اخر وقوله للزوم
اي مطلق الدين حله بدليل قوله والمحال عليه لانه ليس عليه يوما
مع صحة الاعتراض المعتمد عدم صحة الاعتراض وعليه تصح الحوالة
وهي مستثناة من صحة الاعتراض ويفرق بينه وبين دين السلم بان الشارع
منشوق للصحة وبيان السيد اذا احتال بالبيع لا ينطبق اليه اي ان يصير
لغيره لانه ان قبضه قبل التعجير فواضع والمرفوع مال المكاتب وصار
بالتعجير للسيد بخلاف دين السلم قد ينقطع السلم فيه فيؤدي الى ان لا يصل
المحال الى حقه حل وقد بدعي ان المص اشار الى ذلك اي الاستثناء بقوله
وتصح بنهم كتابة حيث اعاد العامل معه ولم يجعله معلوما على ما قبله
مع رعاية الاختصار فالمراد تصح بنهم الكتابة مطلقا اي وان قلنا
بعدم صحة الاعتراض عنه ولا يفرق في ذلك قوله في انه مع صحة الاعتراض
عنه لان المراد على ما قيل وجوب توافق كلامه هنا ما جرى عليه في الرضى
من الصحة من طالع التوري وقد يقال اعاد العامل لان هذا تصح الحوالة
به لا عليه بخلاف الثمن فانه لا يصح الحوالة به وعليه لعدم لزومه من
جهته بخلاف دين المعاملة فانه لا يرد ويجبر على اداءه فتصح الحوالة
به وعليه ولا تنظر لجواز سقوطه بالتعجير لان دين المعاملة لازم في الجبة
ولا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا يثبت ثبوت عليه وان
اخر والمافيه من شائبة العداة باحتياطه للسنة والحقها الكفارة
وعونها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المندرج وراجع وانظر
قوله وحل وتساويهما عطف على رضى الاولين ولا يفر الفصل بقوله
وتصح بنهم كتابة حل وهو يدل على صحة قوله وعلم بالدينين قد رافق
والظن انه لا يفتى عنه لان المراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن كما في

اي لا تصح الحوالة بالاعتراض
عنه ولا تصح الحوالة عليه



والتساوي في الواقع وعند العاقدين اي في ظاهرها كما قاله من مغاير لعلمها
 واحصى ايضا بانه لا يلزم من العلم بها قدر او صفة تساوي لان
 العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كما يكون لاحدهما عشرة وللآخر
 خمسة في الواقع وعند العاقدين وكان اعتبار ذلك هنا دون نحو
 البيع الاحتياط للحوالة لوجهها عن القياس بل ليست على حقيقة
 المعاوضات اي على قواعد المعاوضات اي بل هي خارجة عنها وصفتها
 مستثناة من عدم صحة بيع الدين بالدين وهذا لتعليل لا يشترط اكل
 من العلم والتساوي ولذا لما عرفت في الخ لکن لتعليل انما ينبغي الثاني
 فقط واما الاول فهو معتبر في كل المعاوضات فام يخرج عن القواعد
 بخلاف الثاني فان التساوي لا يشترط في المعاوضات الا في بعض القواعد
 وهو ما اذا كان الموضوعان ربويين واتخذ الجنس تأمل كافي القرض
 اي جواز القرض مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تعارض من غير
 والتشبيه انما هو كجواز كل عن القواعد مع جوازها للحاجة او التشبيه
 في ان كل منهما عقد ارفاق والافق جواز ان يرد في القرض من غير
 شرط مع من وجب فلا يخرج مع الحمل الذي تغريغ على قوله وعلم بالدينين
 وقوله ولم مع اختلاف قدرهما قدر تغريغ على تساويهما في الواقع وقوله
 ولا مع الحمل بتساويهما تغريغ على تساويهما عند العاقدين كابل
 الدية كان قطع زيدا بغيره وقطع بكر زيدا ولا يصح ان يحيل زيدا
 عمرا على بكر بنصف الدية قال ابن عبد الحنف فان عانت صفتهما
 جازت الحوالة بهما وعليهما ومثله في قل على الحلال قال ع من علم
 وفيه وقفة لان العلم بالصفة لا يصيرهما الى حالة تتغير بها بحيث
 يرجع فيها الى قول اهل الخبرة لان غايته ان يعلم بالصفة انما من
 نوع كذا وهو مجرد لا يفي لصحة السلم فيها ولا يفي ذلك ليس العلم
 لعدم انضباطها فعلم انه ليس المراد بالصفة بيان صفاتها المذكورة في
 الديان لان هذا معلوم فعلم انه لو كان ليكر اي من قوله وتساويها
 كذلك مع كون الضمير راجعا للدينين الذين ضميرها بقوله الدين المحال
 به والمحال عليه اي فلا يعتبر التساوي بين دين المحيل ودين المحال

من هذا

من حيث هما بل المدار على التساوي بين الدينين بن المحال به وعليه
 ولو كان دين المحيل في حد ذاته اكثر من المحال به ولكنه انما احوال على
 بعض دينه لا على كله ولو كان باحد الدينين الخا في دفع
 يؤهم قبول الصفة للمدامل وعبارة ع من اي وعلم انه لو كان نحو
 لم يورث اي في صحة الحوالة ع من ولم ينتقل الدين فالحوالة
 كالقبض بدليل سقوط حبس البيع والزوجة فيما في احوال المشتري
 بالثمن والزوج بالصداق بل يسقط النونق ان قال اهلنا
 على فلان وضامنه فلان كان للمحتمل مطالبتهما واما شرط بقا الرهن
 فنبتل به الحوالة ع من ولو كان بالدين ضامن او اكثر صحت
 الحوالة على كل منهم وعلى جميعهم ولو معا وبطلب المحال كلامهم
 بجميع الدين او ببعضه وان شرط ذلك واذا احوال على الاصيل برئ
 الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا حر وقال غيره ببراء الاصيل ايضا لان
 الحوالة كالقبض وعلى الاول لو كان له الف على شخص بها ضامن فاحا
 على الضامن يا الف هل له ان يحيل على الاصيل يا الف اخرى راجعه
 قل ولو بين كون المحال عليه رقيقا لغير المحيل كان كالمو بان مصر
 فلا خيار له بل يطالبه بعد العتق فانه بان رقيقا له لم تصح الحوالة
 ع من ويلزم دين محتمل قال في المطالب لو قتل المحتمل الحوالة من
 غير اعترا في بالدين كان وبوله متضمنة لا سحرا ع ستر الخطا لصحة
 فلا اثر لبتين ان لا دين نعم له تخلف المحيل انه لا يعلم براءة المحال
 عليه في اوجه الوجهين وعليه فلو نكل حلف المحتمل فمما يظهر وبان
 بطلان الحوالة لا بد من كره المقر له المقرار ومثل ذلك ما لو قامت
 بينة بان المحال عليه وفي المحيل فنبتل الحوالة اذ التصدير ع والذليل
 حاد من جهة المحيل ثم رومذهب ابي حنيفة اذ انكر المحال عليه
 الدين وحلف رجع المحتمل ع من اي يصير نظيره ديني في ذمته
 ومن ثم لو تدار ان لا يطالبه اي وهو موسى يرتفق بترك المطالبة
 لفساد نوعه وضنه لا بنفسه ولا بوكيله كان له ان يحيل عليه والمحتمل
 ان يطالبه لانه ليس بوكيل عن المحيل بل كهداي الحوالة او للدين

اي حيث لم ينقل الدين على الضامن
 واللام يسقط النونق ع من

واذا انكر الحال عليه الدين كان للمبطل ان يشهد للمحتمل على الحال عليه
 انه اي المحتمل يستحق عليه كذا بطريق الحوالة الشرعية حيث لم
 يتعرض لنفسه وكذا للمبطل ان يشهد للمضامن بوفاء الدين اذا انكر
 الدائن حل وان شرط بسأره او بغيره كلامه صحتها مع شرط اليار
 وان بطل شرط وحده وعليه يفرق بينه وبين ما ياتي في قوله
 ولو شرط الرجوع فلا بد لان شرط الرجوع متناقض صريح وبطلان خلاف
 شرط اليار فيبطل وحده ثم رسول او جهله استثنى الاذرى
 من ذلك ما لو احتمل المحجور وجهل له عسار فانه يثبت بطلان
 الحوالة حل ولو شرط الرجوع اي في صلح العقد والالم يضر
 شي عما ذكرنا في الغسل والحد والموت للارتفاع الثابت
 بانفساخ البيع وهذا بناء على ان الحوالة استيفاء لبيع دين بدين فيبر
 البائع ما قبضه من الحال عليه المشتري ان بقي والى فبطله فانه قبضه
 امتنع عليه قبضه حل فاقبضه ضمن فلا يقع قبضه عن المشتري لعدم
 الحوالة والوكالة ثم الرد في قول قوله بطلت اي بناء على انها
 استيفاء والالم بطل كما قاله الاسنوي فعلم انهم لم يجعلوها استيفاء
 مطلقا ولا بيعا مطلقا ثم انفساخ النكاح اي قبل الدخول برزتها
 او بعيب او بغير شرط فانه لا يبرأ منها حيث كان النكاح منها او بسببها
 حل من ان وكذا ان وجب لها نصف المهر بان كان النكاح لا بسببها ويرجع
 عليها اي الزوج بنصف المهر ويرجع الزوج عليها في الاولى بالحال به
 ان كانت قبضته اثبت من غيره بدليل انه اذا اعطاه المهر وزاد
 زيادة متصلة لم يفسخ النكاح بسببها فان الزوج لا يرجع فيها بغير
 رضاها وانما يرجع بمهر المثل واذا تلف البيع قبل القبض انفسخ العقد
 ولا كذا لك موتها فانه يقرر الصداق بخلاف ما لو زاد الثمن زيادة
 متصلة فان المشتري يرجع فيه ونفسه انه يلزم على عدم بطلان
 الحوالة فيما ذكر ان تكون بغير دين للمحتمل الذي هو الزوج واجب
 بان هذا في الدوام فلا يفسخ في فلا يبطل الحوالة اي بفساخ البيع
 لكن يستثنى ما اذا فسخ المشتري بالخيار فيبطل كما اعتمد صاحب
 (الروفي)

الروض ومهره ع ش بئالذاي غير العاقدين وهو المحتمل وقوله
 بخلافه في الاولى فان الحق يغلف باحد العاقدين وهو البايع شقنا
 بخلافه في الاولى واحذ منه ان البايع في المسئلة لو احوال على من
 احيل عليه لم يبطل لتعلق الحق بئالذاي وهو كذلك على الاوجه من
 وحل متواقيض المحتمل الختيم في قوله فلا يبطل الحوالة اصحها
 الثاني معقداى وعليه ولو كان ابراه لارجوع له عليه بشي ع ش
 ولو احوال بايع الخ هذه من فروع الثانية وهي بمنزلة الاستثناء منها
 كانه قاله اذا احوال البايع ففسخ البيع لم يبطل الحوالة الا في هذه الصورة
 فانه يبطل على التفصيل الا في هذه بالنظر للمظن وامام النظر لنفس الامر
 فمذهبه غير ما قبلها لان التي قبلها كانت الحوالة صحيحة في الابتداء ثم
 الدين حقيقة في وقتها فاستصحاب حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطار
 بسبب الفسخ واما المودة الثانية فالحوالة لم يفسخ فيها في نفسه الامر لانه
 لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة العقد من اصله فلا دين في الابتداء ولا في
 الدوام تأمل فاتفق البيعان انشا بالغا الى ما نقل في ثم الروض ع ش
 ابن الرفعة ان اتفقا قبل لو كان قبل البيع لم يصح اقامتها من العبد وم
 حصة لعدم الحاجة اليها ع ش مثلا اي اوالة وقعه حل شهدت
 حصة شهادة الحصة هي التي تكون بغير طلب متواقيضا دعوى ام لا قوله
 او اقامتها الرقيق اي ولم يصرح بالرق قبل ذلك لانها تكذب قوله وظاهر
 صنيعة قبول بينه مطلقا وقوله او من لم يصرح اي شخص لم يصرح وقوله
 قبل اي قبل اقامتها وقوله من ذكر بيان لمن والذي ذكره هو السبعان
 والمحال اما لو اقامها احد ثم بعد تصريحه بكونه مملوكا لم يقتل بينه لمعار
 اقراه لها وكل منهما خليفة في اوجه احتمالي وبه اقول والذ شيخنا الامام
 حصو منهما فان لكل حلف المشتري على الحرية وبطلت اي بدين عدم انعقاد
 لان اليمين المردودة كالا قرار حل ولا يتوقف طلب احدهما الحلف على
 طلب الآخر قول وان قال ظني اني فلا نظم لقوله ظني المحتمل بما
 اخذه مني ثم واخذه غايه لان مقتضى قوله ذلك انه لا يرجع المشتري
 على البايع لان المظن لا يرجع على غير من ظنه بل على من ظنه

ولو اختلفا في الدين اي من عليه الدين والدائن وهو صاحب الدين
 قال من ويظهر اثر التزاع فيما ذكر عند افلاس الحال عليه هل وكل
 او احوال اي هل وكل في نفس الامر واهال فيه ليتعمل ما لو اتفقا على
 احوالها واختلفا في النية سيجوز او قال المدين اردن باحتمال الوكالة
 بناعلي الاصح وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيه ان ما كانت
 صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره انتهى
 ج ل و خاص في الجواب انه لما كان الاصل بقا الحقين احتجنا الى المسامحة
 هنا بصرف الصريح الى غيره قل وسم وقال م وانما خرج هذا من قاعدة
 ما كان صريحا في الاحتمال ولهذا لو لم يتم صدق مدعي الحوالة قلنا
 كما يأتي في القاعدة خصوصية بالصريح الذي لا يحتمل غيره في
 منكر الحوالة اي منكر الايمان بلفظها او منكر ارادتها كما يدل عليه
 قوله سابقا او قال المدين اردن الخ وحيث حلف اي في الاولين
 وبانكار الدائن اي في الاولين ووجب تسليمه للمخالف وهو
 المدين وقد يقع التقاض ج ل وعبارة من هو يلزم تسليم ما
 قضيه للمخالف اما ان توجد شروط التقاض او الظفر قال ج ل
 وقوله شروط التقاض يتأمل فيه فان التقاض انما يكون في دينين
 متوافقين جنسا وقد اوصفته وما ههنا دين الاحتمال على الحمل وما
 قضيه الاحتمال من الاحمال عليه يتقدم بكونه وكيفا هو عين مملوكة
 للحميل والعين والدين لا تقاض بينهما وشروط الظفر ان يتقدم احد
 المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا يثبت عليه وما ههنا وان كان
 فيه دين الاحتمال على الحمل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر
 ويترك ان يحيا بجل ما ههنا على ما لو تلف المعنوس من الاحمال عليه
 بتفسير من الاحتمال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون من جنس
 دين الاحتمال وصفته فيقع فيه التقاض ويتقدم عدم تلفه
 فيجوز ان يتقدم احدهما من الاحتمال من الحمل بان لا يكون بينهما
 فيترك اصل الدين فيجوز الاحتمال احده بطريق الظفر ولو تلف
 المعنوس مع الغائب بلا تزييل منه لم يطالب به الخالف لزعم الوكالة

قوله بناعلي الاصح
 في العبارة قلب والضم
 بناعلي الاصح وهو صحة
 الوكالة بلفظ الحوالة
 كما في

والوكيل

والوكيل امين ولم يطالب هو الخالف لزعم الاستيفاء او تلف معه
 بتفريط طالبه لانه صار ضامنا وبطل حقه لزعمه استيفاء من
 ويرجع به المدين المراد انه يرجع بدينه الى صاحبه لا بما دفعه سلفا
 ج ن وقال في ل قوله ويرجع به اي بعد اخذه
 ذكره عقب الحوالة لما فيه من بطلان الحكم بالديون ومن يتناول
 حقا الى ذمته اخرى ومن مطالبته من لا يكون له مطالبته وعنده ذلك
 وسمى بذلك لان من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء
 جعلته في شيء فقد ضمنه فيكون الضامن لان المال المضمون في ذمته
 الضامن فيكون في ضمن ذمته لانه لا من ضم ذمته الى اخرى كما تقوم لان
 اصاله النون تمنع ذلك فهو عقد تبرع والومع قصد الرجوع خلافا
 للرافعي وهو مندوب لقادر وانما يتبعه امن غائلته والافساح
 قال العلماء اوله شهامة اي شدة حماقة واوسطه ندامة واخره غرامة
 ولذلك قيل نطقا صناد الضمان بهاد الصاك ملتصق فان ضمننت
 بخاء الحبس في الوسيط ثم ان الالتزام اما في الذمة فقط وهو الغلب
 والاكثر او في العين كضمنت مالك علي في رقبته عهدي هذا او في
 العين والذمة معا كضمنت مالك علي في ذمته وفي رقبته عهدي هذا
 قل وقوله ويقال للعقد اي المستحل على الاركان الانية وفي كونه
 عقدا مسامحة لعدم احتياجه للمقبول فاطلق الكل على جزئه وهو
 الاحباب والالتزام المتقدم ناشئ من العقد فالضمان مشترك
 بين العقد واثره وعنده ذلك كميل وصبر وقبلا لكن العرف
 خص الاول بالمال مطلقا والزعم بالمال العظيم والكفيل بالنفس
 والحميل بالدية والصبر بكم الكل ومثله القليل ج ل ومرو قل
 الزعيم غارم لغبة الحديث العارية موداة اي مردودة والزعم
 غارم والدين معضاي موتى ه سم ع من علم ر تحمل عن رجل
 وذلك دليل على صحة الضمان ع ش في ضمان الذمة انما يتد به
 لا حمل قوله وشروط في المضمون فيه بثوته اذا لو اراد بالمضمون ما
 يشمل العين لم يتأثر بها ذلك وهذا ظ ج ل وقد عني على بعض

قوله بناعلي الاصح
 في العبارة قلب والضم
 بناعلي الاصح وهو صحة
 الوكالة بلفظ الحوالة
 كما في

تأمل والافكر بها حتى تجرى في ضمان العيين والبدن ايضا ومضمون
فيه وهو الدين ولعل الاولى حذف فيه لانه مضمون لامضمون فيه
واجاب عن شانه قصد به التمييز بينه وبين من عليه الدين فان
المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه واقول من
عليه الدين يقال له مضمون عند المضمون فالتمييز حاصل
وشرط فيه اهلية تبرع الخدم يقل ذلك في الحوالة لانه لا يبيع فلا حاجة
لذكره فيها ل هو اولي لى لانه يخرج السفينة بعد رسله الذي
لم يجر عليه الحاكم فانه اهل تبرع مع انه غير رسله ويبيع ضمانه
من سكران اي مستعد بسكره ولو ضمن حال سكره واختلف في العقد
وعدمه صدق صدق عدم النقد لانه الاصل حل ومجور
فليس ظاهره انه عطف على سكران فيكون مجرور اولك ورفع على كانه
مستأخره كثر انه فيفيد انه ان ضمن في الذمة صح او في عين من
اعيان ماله لا يبيع عن شانه لاس من صدى ومجنون فلو ادعى الضامن
الصبا او الجنون وقت الضمان صدق بيمينه ان امكن الصبا وعقد
الجنون وكذا الوادى انه كان مجورا عليه بالسفينة وقت الضمان على
الاوجه اي وقد عهد له ذلك قال شيخنا ويحتمل ان يقال ان اقداره
على الضمان من ضمن لدعواه الرسل فلا يصدق في دعواه ائنه
كان سفيها بخلاف الصبي فان قيل تقدم انه ان ادعى ما ذكرني
البيع لم يصدق اجيب بان البيع معاوضة محضه فاحتياط له
وكذا الوادى على الولي ذلك عند التزويج لان الابضاع يخاطب لها الظن
انها تتبع بشرطها حل ومجور سعة وان اذن له وليه زى وكذا
يقال فيما قبله قل ومريض مريض الموت محل عدم صحة ضمان
المريض اذا قضى الدين من ماله بخلاف ما اذا احدث له مال او ابرء
في اطلقه الم يجوز على هذا التفصيل كما قاله جوستوري اي فيمنع
صحة من ومكره اي مالم يكن حقا اما ما كان حقا كان بذرات
بضمن فلان لم امتنع فأكراهية الحاكم على الضمان فضمن فانه يبيع
وكان الاولى للمعاداة مرق النفي بان يقول ولا من مكره لانه محذور
قوله واختار

قوله واختار واستقامها بربا يوم انه من افراد محترز قوله اهلية تبرع
وان كان بعيد ولو باكره سيده اي لانه لا تسلط له على ذمته
بخلاف بقية الاستخذاء ان سكره وعقار ق ل ولو باكره سيده اذ لا
ملك للسلادة عليه ذم العبيد وفارق صحة بيع مال الغير بالكره لان
الضمان يتعلق بذمته فيعود ضرره عليه وصح ضمان رفيق باذن
سيده نعم ان ضمن سيده لغيره لم يبيع لانه قاله خفا وخالفه شيخنا
مروزي واعتبر اذن السيد لانه ينصرف في ماله فلا بد من اذنه ويصح
ان يضمن السيد عبده لاجنبى مطلقا ولو مكاتباً ولو في دين المعاملة
ولا رجوع له كما ذكره قل قال حل ولم يفرعه لان العبد باذن سيده
لا يقال له اهل تبرع على المطلاق فهو مستثنى من مفهوم اهلية
التبرع كانه قال ولكن صح ضمان رفيق الخ باذن سيده فانه
اثبات مال في الذمة بعقد وانما اخرج امه بحال في ذمتها بل اذ
لا يها قد تظطر اليه لغوسه عثرة واذا ادى بعد عتقه فله الرجوع
لا قبله اي ولا بد من علم السيد بقدر المال المادون له في ضمانه حل
ويصح اشتراط علمهما معا لان ضمانه له لان كلامهما مطالب كافي
اي لا ضمانا لخصم السيد بان كان عليه دين لسيدته نعم ان ضمن
سيده لغيره صح كما شمله كلامه او لم يملكه يودي من كسبه وهو سيده
ولا رجوع له على سيده وان اداه بعد العتق بخلاف ما اذا ادى ما
ضمنه عن اجنبى بالكون مند ومن سيده بعد العتق فان حقت
الرجوع له لا السيد والعرق ان منفعة الرفيق في ضمان سيده
وقعت للسيد فكانت استوفاه حاله رقة بخلافها في تلك فانها وقعت
للاجنبى فكان الرجوع عليه ولو ضمن السيد ديناً واجباً على عبده
بمعاملة صح ولا رجوع له عليه فيما اداه عنه ولو بعد عتقه اعتبارا
بجالة الضمان سول ويؤخذ منه اي من التعليل وهو قوله لان
يودي منه الخ لسيدته اي حيث اذن له في ذلك حل المنع من
ان لا اذن السيد في نوبته فليس يكون ما يودي من الكسب الواقع في
نوبة السيد ون العبد او من كسبه مطلقا سوا كان في نوبته او

لعل قوله ولو مكاتباً ولو
في دين المعاملة هو معنى
الاطلاق على ما في هذه النسخة
من زيادة قوله مطلقاً وفي
صحيح بعض النسخ
بإسقاطها وهي
ظاهره

فنية السيد والاقتناء الاول ولو ادعى البعض ان ضمانه بفعل الاذن كان في
 نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كما لو ادعى الضامن الضامن الضامن
 الضمان وامكن سمع على م ر او كانت الخ قال هو يفرق
 بينه وبين صحة شرائه لنفسه بان الضمان فيه التزام مال في الذمة
 على وجه التبرع وهو ليس من اهلته فان قلت يفرق بان التزام
 الذمة على وجه التبرع يتأمله لان فيه عزرا فاشترط له عدم عجز
 بالكلية ولا يكون ذلك الا بالنوبة له لا غير سأل فان عين اي وقت
 الاذن او بعده وقبل الضمان جمع شيان لم يفرق ما عينه له بان كان
 غير كسبه وما بيده ابيع الوفيق بالباقي بعد عتقه لان التضييق قصر
 الطمع عن تعلقه بكسبه وما في يده من الاموال التجارية **ج**
 فما يكسبه ولو نادرا بعد اذن فلو استخدمه السيد في هذه الحالة
 هل يجب عليه اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا
 تزوج باذنه واستخدمه من وجوب اجرة عليه انه هنا كذلك **ج**
 ومما يبيد ما ذون ربحا وراس مال **ج** لوعنه ولو انتفى الكسب
 والتجارة تعلق بذمته فقط فان عده له كسب مثلا فينبغي التعلق
 به ومثله التجارة ولو انتقل العبد المادون له عن ملك سيده يبيع
 او غيره بقي التعلق بكسبه ولا يشترط ان جهل قاله م ر قل
 وان اعتبر كسبه اي الما حصل بفعل التجارة وما ذكروه خاص بغير المادون
 له في التجارة واما المادون له فيها فينتقل من النكاح بكسبه الما حصل
 قبل النكاح ايضا خلافا لظن كلام النجاشي بعد النكاح اي وبعد
 الوجوب كما سيأتي في باب من سأل وسياتي في نكاح الوفيق ان هذا
 العبد انما هو في غير المادون له في التجارة اما هو فينتقل بكسبه
 ولو قبل النكاح كما يتعلق باموال التجارة ولو حصلت في يده قبل
 النكاح وانظر هل هو هنا كذلك فيقال عمل هذا التضييق اي قوله
 بعد الاذن في غير المادون له اما هو فينتقل بكسبه ولو قبل الاذن
 في الضمان واعتمد سم انه هنا كذلك والعزق ان مون النكاح عبر
 بما مع ان كلامه في المرفق اشار الى ان مثله باقى المون من نفقة
 وكسوة

قوله ولو قبل النكاح هل
 ولو قبل الاذن اي
 قياس ما ياتي عن سم
 في مثله الضمان انه ولو
 قبل الاذن

وكسوة وغيرها وما يضمن ثابت قبل الضمان قد يقال ان ثبوته
 قبل انما هو على غير العبد وانما يثبت على العبد بعد ضمانه
 واحدا بان ثبوته قبل على غيره صيره اقوى من مون النكاح
 لانها لم تكن ثابتة قبل على احده **ج** فلو كان عليه ديون هذا
 تعبد لكونه يوده من كسبه ومما في يده من مال التجارة بما اذا لم
 يكن عليه ديون **ج** فان عجز عليه القاضى اي بعد الضمان **ج**
 وقال ع ش مطلقا سوا قبل الضمان وبعده اي معرفة الضامن
 عينه لا الاسم والنسب سأل وكلامه يقتضى انه شرط للضامن لا
 للمضمون له الا ان يقال ان المراد بالمعرفة كونه معروفا للضامن
 فكأنه قال وشرط في المضمون له كونه معروفا للضامن وكذا يشترط
 معرفة السيد ان كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطلب
 كلام من العبد والسيد الا ان كذا في اي ليوذى عن عبده كما علم
 من معاملة العبد وانما كلفت معرفة عينه لان الظن عنوان الباطن **ج**
 بان معرفة وتكليفه في المعاملات وان لم يكن وكيل في خصوص
 هذا وهذا هو المعقد وعلوه بقوله لان احكام العقد تتعلق به
 ولان الشخص لا يملك غالبا الا من يشهد وقضية ذلك الاكتفاء به
 ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلا فانظر في لوع
 زياده لارضاة اي فلا يرتد برده وهو ما قاله **ج** ووافقه شافعي
 ونقل عن شيخنا م ر انه يرتد برده وسياتي اعقاده فراجع قل
 ضمان معت اي ضمان ما عليه من الدين لان الكلام في ضمان الدين لا في
 الكفالة ولو متعته كالحمل الملتزم في الذمة بالتجارة او السلقة
 وشمل الدين الزكاة فيصير ضمانها مستحقا اعرض ولكن لا بد من
 الاذن في الاداء لاجل النية وكذا لزكاة الكفارة وفيه شذوذا ما يقتضى
 صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع قل بثبوته اي وهو
 وجوده ولو باعتراف الضامن بل الضامن متضمن لا عتاقه بتوفى
 شرائطه **ج** فلو قال شخص لزيد على ع مائة وانا ضامنه فلزيد
 مطالبة القائل وان انكر عروس ل كنفقة الغداى للزوجين **ج**

ة

منه بنفقة نفقة اليوم وما قبله للوجه بها ولا يصح ضمان نفقة
 القريب مطلقا لانها مجهولة ولست موطنة بنفقة الزمان وهذا ما روي
 وجزم به ابن المغيرة في كتابه وصح ضمان درك وهو التبعة اي المطالبة
 لسمي بذلك لان التزامه العزامة عند ادراك المستحق عين ماله ومطالبة
 به موقوف في صيغة ضمان عمدة الثمن او دركه او خلاصك منه حل وهذا
 مستثنى من قوله وبثوته واعتز بها كلامه في الدين وضمن الدرك ضمان
 عين واجيب بانه يقول ان ضمان الدين يتلف العين المضمونة
 لانه يطالب ببطلانها وقال سم على اي شجاع اصل الدرك التبعة اي
 المطالبة والمواخذه كما قاله الجوهري ومعلوم ان المضمون هو الثمن
 او المبيع لان نفق التبعة فالدرك هنا اما بمعنى الثمن او المبيع وعلى
 حذف مضاف اي ذادرك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع عند
 ادراك المبيع او الثمن مستحقا وهو الثمن او المبيع ووجه تسميته بالدرك
 كونه مضمونا بتقدير الدرك اي ادراك المستحق عين ماله ومطالبة
 ومواخذته به قال م والمضمون هنا حاصله ان كان الثمن مضمونا
 في العقد فالمضمون ضمان عين لا يجزئ قيمته عند التلف لضمان الاعيان
 المنصوبة ^{المضمونة} وان كان الثمن في الذمة ثم عني فالمضمون ضمان ذمة فطالب
 بعينه ان يفي وسهل رده وقيمته للمحلول ان تغدر رده والبذل الشوي
 ان تلف وكذا يغفل في المبيع ولو اطلق ضمان الدرك او العمد اخذ
 بما خرج مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسد بفقر الاستحقاق انتهى
 س ل بعد فوض ما يفيض من حرج مالو باع الحاكم مال غائب للمدعي
 بدينه فلا يصح ان يضمن له دركه لعدم القبض في الثمن لان الغرض ان يدين
 في ذمة الغائب لان ضمان الدرك لا يكون فيما في الذمة والمراد بالقبض
 في كلام التبعيض الحقيقي فلا تلغى الحوالة به كما في س ل كان يضمن
 لشرا او مستاجر الثمن اي المعين ابتداء والذي في الذمة ثم بعينه
 اي وقد علم قدره حل او لبائع او لوجه فيوجه فبرده ان كان
 باقيا وسهل رده وقيمته للمحلول ان غير رده هذا الا كان مضمونا
 ابتداء فان عني في الذمة رده فان تلف بدل من مثل او قيمة وهو

في الاول

بعد ذلك ما زاد في الفرع
 بعد ذلك المعنى ابتداء

في الاول من ضمان الاعيان وفي الثاني من ضمان الاموال اي الديون
 مع ل و او في كلام المص ما نفقة خلو ان خرج مغايلم مستحقا او ما خولا
 بنفقة وصورته ان يشتري حصة من عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض
 منه الثمن فيضمن للمشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك القدير
 بالشفعة غ ش علم ر اونا قصا ل واختلف البائع والضامن في نقص
 الصفة صدق الضامن بعينه لانه اصل براءة ذمته او البائع والمشتري
 صدق البائع بعينه لان ذمة المشتري كانت مشغولة بخلاف الضامن الا ان
 اعترف او قاما بينة ويصح ضمان العمد للمستاجر وكذا عمد المقيم
 بعد ادراك المسلم ان استحقاق راس المال المعين ويفرق بينه وبين عدم
 صحة الحوالة به انه هناك يطالب ببطلانها وهو لا يصح الاستبدال عنه
 وهنا يطالب بنفسه س ل بفتح الصاد والسين اقصد من الصاد كما في
 القاموس حروف في المختار صيغة الميزان موزنة ولا تقل صيغة ه ع ش
 على م ر اجيب عنه انه يحصل هذا الجواب منع الايراد بل هو ضمان
 ما وجب لك في نفس الامر فهو جواب اخر غير الجواب بان هذا مستثنى
 من ادلتى بقوله وصح التحقيق قوله بثوته اي ولو في نفس الامر
 وليس مراده الاستثناء كما قيل لانه لا يناسب كلامه في التبعيض
 بين وجوب رد المضمون اي فالتقي بذلك وحيث علم بان ضمان العين
 ابتداء من ضمان الاعيان والمعين عما في الذمة من ضمان الديون وسف
 ضمان الدرك بين العين والدين ح ل وهذا لا يتأتى في غير المستحق
 لانه لا يتعين وجوب الرد فيه اي رد المضمون ه سوي لان الواجب رد
 المضمون او المردس ولا يصح قبل قبض المضمون اي ولا معه واعلم
 ان ضمانه لم يحسب صيغته صور فان قال ضمانه ان خرج مقابله
 مستحقا لم يضمنه ان خرج مبيعاً وعكسه او ضمانت نفسه لم يضمن عينه
 وهكذا فان اطلق حمل على حرجه مستحقا ل على الجلال ما
 دخل في ضمان البائع اي فكان واجبا حال الضمان مالو ضامن
 الثمن او الحجرة ان خرج المور مستحقا او المبيع ذكرنا سابقا ان
 مسئلة المبيع من زيادته فكان الاول ان يقتصر على الثمن ح ل و شرط

فيه لزومه قال العلامة ثم جمل كان المناسب ان يوفق صفان الدرك عن هذا
الشرط وليس هذا بالقوي لان صفان الدرك مستثنى من استراطا الميثوت
يقطع النظر عن اللزوم وعدمه فما صنعته الشيخ هو الحسن والمراد بالزوم
امن السقوط بالغشاع او الانقضاء فيصح ضمانه في مدة الخيار اى
المشتري وحده لانه لا يملك البائع الثمن فيصح ضمانه له بخلاف ما اذا
كان لهما او للبائع فانه لا يصح جمل لانه ليس مالكا للثمن حتى يضمن له
لانه ايل الى اللزوم بنفسه اعترض بخيار المجلس بان الثمن فيه
لا يؤول الى اللزوم بنفسه بل اما بمغارقة احدهما للاخر او باختياره
لزوم البيع واجيب بان الكلام في ثبوت الخيار للمشتري وحده
وخيار المجلس لا يثبت له ابتداء وحده تأمل بشرط قبوله الخ
وهذا الشرط ذكره الغزالي واورده على طرده حقا القسم فان لها ان
تبرع به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه اى مفهومه دين الله كرامة
ودين لمريض معص عليه دين مستغرق فانه يصح ضمانه ولا يصح
التبرع به اى تبرع المريض بالدين الذي له ولذلك اهل العلم الشبان
جمل ويجاب عن الاول بان عدم صحة ضمانه لكونه غير دين
فهو خارج عن الموصوع فلا يرد وعلى تسليم عدم فوجهه فيجاب
بانه لا يلزم من وجوب الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب
عن الثاني بان عدم صحة التبرع به لعارض وبيانه على
الغالب والاول تاخير عن مفهوم المتن لان يتبرع به اى
ينقل لغير من هو له بغير عوض والقصاص ليس كذلك لانه لا ينقل
لغير من هو له واما اسقاطه عن هو عليه بالعفو فليس بمرعاه حتى
يشكل على ما قاله لما علمت من المراد بالتبرع سقطة نفوذ القود فيه
انه ليس داخل لانه ليس دينيا في لا حاجة لهذا الشرط وهو الحق
الشفقة جمل كدين جعله اى قبل الفراغ من العمل لانه وان الى
اللزوم لكن لا يتقصد بل بالفراغ من العمل ويورد عليه خيار المجلس
لانه لا يكون للمشتري وحده الا بالعمل وهو مغارقة البائع المجلس
او الزام المعقد جمل وفيه نظر لا يقطع خيارها بالمغارقة المذكورة

قوله والمراد بالزوم
امن السقوط بالغشاع
الخيار فيه منافق
لنقصه بالاشتغال
وعدمه فلا يلزم
اللزوم بعدم الجواز
تأمل في شئنا

قوله وعلم

وعلم للضامن اى وعلم سيده ان كان الضامن عبدا حنفا
وقدرا وصفا ومن الصفة الحلول والتاجيل ومقدار الاجل اسم
وعينا فلا يصح ضمان احد الدينين جبهما شوبرى قال جمل قوله عينا
وان لم يعرف ما لكل كالوضوح شخص لجامعة ديننا معلوما مع جهله عينا
بخص كل واحد منهم فانه جائز كما قاله من سوا المستغرق وهو ما
ليس موعضا للانقضاء بثلث المعقود عليه وعنده وهو المعروض لذلك عتق
وهذا التميم في اللازم فالاول ذكره عقب اللزوم الذي في المتن
كدين السلم مثال المستغرق ولا يقال لهذا الاستبدال عن السلم فيه لانه
مديان وفاء دين الغير وهو جائز كما قررته شيخنا الغزالي وقال
بعضهم انه مثال لغير المستغرق وكونه غير مستغرق لكونه موعضا للانقطاع
وتمن البيع والمهر قبل الدخول وهذا مثال لغير المستغرق قبل
قبض المبيع انما اظهر في محل الاصدار لئلا يتوهم عود الضمير على الثمن
وهو غير مستقيم لانه اذا قبض المبيع فالثمن مخ مستغرق مع ان مراده التملك
لغير المستغرق وايضا القرض ان الثمن في الذمة فهو غير مغبوط قطعا
الاى ابل دية ومثلها الارش والحكومة واذا اراد الرجوع ضا
بالاذن اذا عزمها رجع بمثلها لا بعينها كالقرض جمل وهو مستثنى من
مفهوم العلم مع الجهل بصفتها كنوعها ولونها وطولها وقصرها
طى كما برا هذا اذا كان الابرا غير معلق بالموت اما المعلق
بالموت كاذامته فانت ترى فوضيعة ولو ابراه من معين معتقدا
عدم استحقاقه له فبين خلاف ذلك بروج جمل وهذا التفسير
راجع لما قبله ولما بعده كما يوضح من كلامه فتأمل يشترط فيه
العلم بالمبرء منه فلا بد من علم المبرء قطعا واما المدين فان كان
الابرا في معاوضة كالخلع بان ابراه ما عليه في مقابلته الطلاق
فلا بد من علمه ايضا لتصح البراءة ولا فلا يشترط ولو ابراه ثم ادعى
الجهل قبل باطنا لا ظاهرا وطريقا لا برا من الجهول ان يبرئه مما
يعلم انه لا ينقص عن الدين كالف شك هل دينه يبلغها او ينقص

منها

ينقص عن الدين عنها ثم بالمبر منة اذا كان دينها اما البر
 من العبي من اطل جز ما م فلا يصح من قول اي بالنسبة للدين
 اما بالنسبة للاخرة فيصح ٥٥ مجموع من قوله فلا يصح من جملة اي
 لا يمكن معرفته بخلاف ما يمكن معرفته كابران من حصته من
 تركه مورثة لانه وان جهل قدر حصته لكن يعلم قدر التركة
 ثم في شرط علمه بالتركة ٥٥ في بناء على انه عليك المدين
 الذي فاشترط علمه به ولو بنى على القول الاخر وهو انه استقل
 لم يشترط علمه بالمبر منة وانما لم يشترط بقول المدين نظر الثانية
 الاستقاط في شرط علمه به ان وضع في ضمن معاوضة كالمعلم
 فان وقع في غيره اشترط علم المبر واللو فقط كما قررنا
 وهذا تفصيل لقوله اولاً في شرط العلم الذي ولو اقتصر على هذا
 لاغنى عن ذلك قال بعضهم وان لم يعلم من قاله يوطئه لما
 بعده ادخل في الطرف الاول اي بخلاف الثاني فان قال من
 واحد الى مائة او الى الف فالخارج واحد وان كان من جنس
 ما قبله لان قولهم الغاية اذا كانت من جنس المعيار خلقت
 محمول على الامور الاعتبارية وما نحن فيه من الامور الالزامية
 ولا يعارضه ما ياتي في الطلاق من انه لو قال لزوجتي انتا
 طالق من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا لان الطلاق
 محصور في العدد المذكور فالظن استيفاءه بخلاف الدين
 ح ل وق ل بق قال بعد ذلك ولو قال بعثك الاستحجار هذه النية
 الى هذه الشجرة لم يندخل الغاية لان الاولى صيغة عموم بخلاف
 الثانية لانه مبني على التزام اي فهو كالاصل المبني عليه
 واخراج الغاية عن الاصل لانه الطرف المستثنى وشرعية
 البعث او الظن القوي بقوى اقرارها ايعاب شوبري
 في شعبة متعلق ببيع وقوله في مثل ذلك متعلق بحال محذوفة
 اي حال كون المبر والنذر كائين في مثل ذلك ح في ويصح ان
 يكون في مثل ذلك متعلقا ببيع في حال اطلاقه وفي شعبة متعلقا

من هذه الالزامية وحللت الثانية وبطلت

به بعد تعينه بالاول فاختلف العامل بالاطلاق والتعبد فيصح
 متعلق بغيره في الجزئية تأمل بغضبا وغيره دخل فيه ما هو مضمون
 ضمان يد كالمعار والمضام وما هو مضمون ضمان عقد كالمبيع في يد
 البائع والتمن المعين في يد المشتري ٥٥ اي كماله ردوها الى مالكها
 ان كان له قدرة على ان تراعيها او اذن من هي تحت يده فان تقدر ردوها
 لغوتلف لم يلزمه شيء ل و بدون غائب افزده بالذكر ليسه على الخلاف
 فيه ولان الغرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحضار منها والغرض
 من ذكر من يستحق حضوره بيان صفة المكفول وملاحظة هذا لا يعني
 احدهما عن الاخر ٥٥ في بان كان فوق مسافة العدوى وبدون تحقيق
 حضوره في مجلس حكم اي في محل الكفالة اشارة لقاعدة وهي كل حق
 لو ادعى به على شخص عند حكم لزمه الحضور فتصح الكفالة بيد من
 عليه ذلك الحق ودخل فيه كفالة التكفيل فتصح ونصح بيد من
 عليه مال لغيره ولو ودعته امتنع من ادائها وفي كلام بعضهم من بعده
 اختصاصات خمسة يصح الا لتكفيل بيد من ادعى فقه استحق
 حضوره وما يقتضي صنيعة ان الغائب لا يشترط فيه ان يستحق
 حضوره من المحل الذي هو فيه اي المعين وليس كذلك بل لا بد ان
 يستحق حضوره لو استعدي عليه من محله الذي هو به كذا قيل لكن
 هذا المقنن هو المعتمد فتصح كفالة الغائب ولو لم يلزمه
 الحضور لو استعدي عليه بان كان فوق مسافة العقر ح ل فيكون
 في كل منه وما بعده عموم عند الاستعداد اي الطلب مطلقا
 لا يقيد بكونه من مسافة العدوى ٥٥ في وعلم من كلامه عدم اشتراط
 رض المكفول به بالتكفيل كما في ضمن المال ٥٥ م او الحق لا يمي به
 كجبر وقتا ابعث فيكفله لولاه وامرأة لمن يدعي نكاحها يشته او لمن
 ثبت نكاحها لاسمها ٥٥ م ولو عفو به تقصاص وهدقذف وتزوير
 لانه صف لازم وقوله بخلاف عذوبة الله كدخه وزنا وسوقة
 وتمازيره المتعلقة به لانها ما مورون بسترها والسعي في استقاطها
 ما يمكن وان تختم استيفاءها كما اعتمده والدستور خلاف البعده

٢٨٢
 ٢٥٠ ل وذكر الضابط هو قوله وبدن غائب ومن يستحق حضوره
 الخ وقوله وانما يقع كغالبه بدن من ذكر اى الغائب ومن يستحق
 حضوره فلا بد من اذن كل منهما وصورتها في الغالب ان ياذن قبل
 غيبته او يوكل من ياذن ستم باذنه قضيت انما بدون الاذن
 باطالة ولو قدر التكفل على احضار المكفول فترا عليه وقياس ما
 تقدم من صحة كفاية العين اذا كان قادرا على انزاعها الصحة
 هنا ايضا ان يفرق بان العين وجوب احضارها من قدر عليها
 لا يتوقف على ما يرضى مالكها باحضارها والبدن يتوقف على
 وجوب حضوره من عليه الحق ولا يجب ذلك عليه الا بعد طلب القاضى
 من مسافة العدو فادونها على انه قد يجب الحضور مع ذلك كما
 لو قام به مانع كمرض واحتيج الى اذنه لتجيب عليه موافقة الطالب
 اذا اراد احضاره ولو من موضع يجب عليه الحضور منه لكونه
 فوق مسافة العدو ع شى ولهما اى مالهما ينفر او يكمل
 المولى سم اى فان النزل قام الثاني مقام الاول ع شى لانه قد
 يستحق احضارها هذا انما يقتضى الاكتفاء بامكان استحقاق
 الحضور وليس كذلك فكان الاول ان يقول لاقامة الشهادة على
 صورتهما من لم يعرف اسمهما وبنيهما ج ل قبل دفته اى وضعه
 في القبر وان لم يهل عليه التراب لا بعده وان لم يتغير ومحل قبل
 الدفن ما لم يتغير في مدة الاحضار وظم كلامه انه اذن قبل
 موته فان لم يكن له وارث خاص فناظر بيت المال ولو كان الوارث
 غير حاضر فلا بد من اذن الناظر اى ناظر بيت المال ايضا ولو كان
 محورا عليه عند موته اعتبر اذن الولى ان كان من ورثته
 والا فورشته ومن لا وارث له اصلا كذوى مات ولم ياذن في حياته
 فالواجب عدم صحة كفايته لان من تركه في ج ل يشهد
 على صورته كان كان دين وهناك شهود يشهد على
 صورته ولم يعرف اسمه ونسبه ثم ان اراد صاحب الدين ان
 يحضر للقاضى لشهد الشهود على صورته خوفا من صناع حقه

فيكفله

فيكفله شخص كما قرره شيخنا ويشهد بجنه اوله وفتح ثا لثه كما في
 ستم اذن الوارث اى كل وارث ان لم ياذن الميت في حياته وهذا
 اذا لم يكن فيهم ولى للميت قبل موته ولما اعتبر اذنه فقط ان كان
 وارثا وان لم يكن ولى فلا بد من اذن الجميع واما لو كان الولى غير وارث
 فلا عبرة باذنه ج ل فان كفل بفتح الفافصح وعدها بنفسه
 لانه بمعنى ضمن وعدم استعمال ائمة النعم لم يغير العلم للافصح
 شرط لزومه فلا يصح الكفاية بيد مكاتب الخوم وهو وارث
 الضابط لان السيد قد يختلف يستحق احضاره الخوا مشاعه من الادا
 او لاختلفا فيما في قدر الخوم مع عدم صحتها اى الكفاية ج ل
 لعدم لزومه للتكفل هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توقيفه
 فانه يجب الى ان يغدر احضاره او يوفى المال فيسلفا قبل باسرا
 عليه مخافة ان يحتاج الى التوقية فيستحق عليه ما يدفعه من المال
 كثره ع شى والجزء الذي لا يعيش بدونه اى فيما اذا كان حيا فان
 كان ميتا في صورة الرأس لم يتكفل بذلك لسهولة احضارها كيد الخ ج ل
 فذلك اى واضح تعيينه وظاهره وان كان غير صالح وله مونة
 في الوصول اليه وهذا يفيد ان محل الكفاية لو كان غير صالح لا يشترط
 تعيينه بخلاف السلم وليس كذلك ولا بد من تعيين هو المكفول فلا يصح
 كفالت بدن احد هذين ج ل وعبارة قال على الحظم والتعيين واجب
 ان كان محله غير صالح للتسليم والا فجاززه ونصه في حتم الجلال تعيين
 ان صلح والابطال الكفاية والاعمالها يتعين اى ان صلح ولم تكن
 مونة والافعال ما مر في مكان المسلم فيه في التعيين ونظر بعضهم
 في اعتبار المونة ههنا لان مونة كل منهما في مال نفسه فتأمل ج ل
 كما في السلم يوخذ من التشبيه انه اذا لم يكن المحل صالحا او كان
 له مونة فلا بد من بيانها ولو خرج عن الصلاحية بعدها تعين
 اقرب محل اليه وبه صرح م ر ط ق ويرى التكفل بتسليمه وان لم
 يقل عن الكفاية كما اقتضاه صنيعه حيث اطلق في هذه وقضى
 في التي بعدها ج ل ويرى ايضا بايراد المكفول له ولو قال لا حلف

في قبل المكفول او عليه فوجهان احدهما وهو الوجه الاول والاصيل والكفيل
 لتضمن ما قاله سقوط الحف مطلقا لانه نكرة في سياق النفي فتضمن
 والثاني يراجع فان ضمير ينفي الدين فذلك او بنفي وديعة او منكر كنه
 او نحوهما قبل قوله فان كذبناه حلف س ل بتسليمه الى المكفول
 له او لو اراد فلو كان له وورثه غرما وموصى له فلا بد من التسليم
 الى الجميع ويكفي التسليم الى الموصى له المحصور عن التسليم الى الوصي س ل
 ويكفي تسليمه ولو محبوسا ان كان حلفا فلا ولو كفيل به اثنان فسلم احدهما
 عن نفسه لم يبرأ الاخر او عنهما وقبله الدائن او باذن صاحبه براء معا ونقل
 سم عن شيخنا م ر انه لا يبرأ الثاني مطلقا ولو كفيل واحدا لا يبرأ فتسليم
 لم حده لم يبرأ من حقا الاخر ويبرأ بقول المكفول له ابرأتك من حقا ولا
 حفي على الاصيل على الموصى س ل المذكور في قوله ثم ان عين محل
 تسليم الخ بلا حائل ولو سلم المكفول وادعى عدم الحائل وادعى المكفول له
 وجوده صدق الكفيل لان الاصل عدم وجود الحائل سنوبري يمنع المكفول
 له منه اي من التسليم منع وجود الحائل لا يبرأ مع لو قيل فختار ابو
 م م فان اتي به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول وباق هذا
 التفصيل فيما احضره قبل زمينه المعين م ر فان لم يعين للاحضار زمنا
 صل على الحلول فله المطالبة في اي وقت س ل تسليمه اي البالغ العاقل
 كان يقول للمكفول له سامنت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل
 التسليم وزينه المعين حيث لا غرض وخرج بالبالغ العاقل الصبي المجنون
 فاذا سلم كل نفسه لا عبرة بتسليمه الا ان رضى به المكفول له ولو ضمن له
 احضاره كلما طالع لم يلزم احضاره الا مرة واحدة لانه فيما بعد
 معاق للضمان على طلب المكفول له وتقليق الضمان يبطله قالم الباقين
 وهو الاوجه وان نظر فيه بان مقتضى اللفظ تقليق اصل الضمان على
 الطالب وتقليقه يبطل له من اصله م م بخر ووجه ل وقوله كان يقول
 للمكفول له سامنت نفسي عن جهة الكفيل الخ اي فيشرط اللفظ هنا لا فيما
 قبله ويفرق بان مجي هذا وحده لا قرينة فيه على التسليم عن جهة
 الكفيل فاشترط لفظ يدل عليه بخلاف مجي الكفيل به فلا يحتاج

الاول منه اي
 للمكفول اي من
 تسليمه

اللفظ

للفظا ه عن جهة الكفيل بخلاف ما لو سلم نفسه عن غيرها بان سلم
 عن نفسه او اطلق ويبقى النظر فيما لو سلم نفسه عنها وعن الكفيل
 هل يبرأ بذلك المكفيل او لا والاوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم
 فيما لو تكفل به رجلان فاحضره احدهما مع قليله في كلام شيخنا
 سنوبري وعبارة شيخه ولو تكفل به اثنان معا او مرتبا فسلم احدهما
 لم يبرأ الاخر وان قال سامنت عن صاحبي م وتقدم ايضا ذلك
 كما يبرأ الضامن فلو امتنع من تسليمه م ر وقع الامر الى الحاكم فان تقدر
 الشهادة بسلام نفسه عن كفا له محلان ج ل بمجرد حضوره الى من غير ان
 يقول ما تقدم ج ل والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادة في اي
 باعتبار دقوله تحت الكاف التقييد وان لم تكن من زيادة صرحا
 ان كان ياذنه اي الكفيل ط ل او قبله الدائن اي من له الحق ليسهل
 مستحق القود مثلا فان غاب لزمه احضاره ان امكن وما يعززه
 الكفيل من مونة السفر في هذه الحالة في مال نفسه واما ما يحتاج
 المكفول من مونة السفر فهو من ماله لانه لما اذن في الكفالة قد التزم
 المحصور مع الكفيل ومن لازم المحصور صرف ما يحتاج اليه م من م م ر د
 عليه وامن الطريق او كان بجرا عكفت منه السلامة ج ل فان لم يكن
 ذلك الخ ولا يكلف السفر الى الناحية التي علم ذهابه اليها وجهل خصوص
 القرية التي هو بها ليجت عن الموضع الذي هو به ع س ل م ر ل
 يلزمه احضاره والقول بقوله انه لا يعلم مكانه لاني هوف الطريق ولا في
 الحائل كما استظهره ج س ل وظلم الدان كان السفر طويلا اي مسافة
 فصرفا ثم اهل مدة اقامة المسافر للاستراحة والتمتع وبمهل لا انتظار
 رفقة يامنهم وعند المطر الشديد والوحل الشديد الذي لا يسلك
 معه عادة فلا يجس مع هذه الاعذار م م ر و ج ل احضار المكفول
 ه ل ا قال احضاره وما الحكمة في الاضمار وكذا قوله الا في م حصر
 المكفول تأمل او يوتي الدين اي من تلقا نفسه لانه لا يطالب به
 فالمكتم ان لم الاسترداد اي من المكفول له اي ان كان باقيا او بدله
 ان كان تالفا خلافا للمعقول لانه ليس بمبتدع بالاداء وانما غرضه المعروفة

ش

ويجوز كما افاده الوالد رحمه الله ان ياتى بقدر حضوره بوثا او
جمل بموضعه وكفه حتى يرجع به ثم وكبت عليه ش قوله ويجوز الخ ولو
تقدر رجوعه على المودى اليه قبل يرجع على المكفول لان اذاه عنده
يسببه القرض الضمى او لا لانه لم يوافق في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه
بتخليصه له امن الجبس كل محتمل والثاني اقرب الى وزى ونقل عن والده
واعلمكم الاول اسم وقوله عن ربه للفرقة اى الحملولة بينه وبين
عليه الحق وزاد محمدا بقوله للفرقة اى والكلام حيث لم يوافق
عنه واللام يرجع الى لغيره باد كدين غيره بغير اذنه ش
يوت او غيره فان هرب ولم يدركه او لقا مته عند من ينفقه او
تبقى مدة يحكم فيها بموته شوبرى لانه لم يلزمه بل النفس وقد
فاتته ثم وهذا هو واول وجه الاولوية ان عبارة توهجه
انه اذا لم يدفن يطالب بالمال وليس كذلك وجه العموم يقول عبارة
للهرب وكفه بخلاف عبارة اصله ش لكن ينافى هذا عبارة مروجية
واما ذكر الدفن لانه قبله فلهذا يطالب باحضاره للاستناد على صورته كما
مدره بجر وفه فعليه لا يظهر وجه الاولوية وفيه انه فرض المسلم انه
لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما قبل الدفن واما مطالبة
بالاحضار ليشهد على صورته فمضى اخر فتأمل ولو شوط انه يفر
صورة المسلم كما قاله الاسنوى عن الماوردي ان يقول كفلت بدنه
شوط العزم او على اني عزم اعزم او كفه ولو قال كفلت بدنه
فان مات فعلى المال صحت الكفالة وبطل التزام المال لانه وعبد
فيلحق وان قال اردت به الشرطية بطلت ان وافقه المكفول له والا
لم تبطل بتقديم المدعى الصحة وفارق بطلانه هنا بالشرط عدم بطلان
القرض بشرط اردت مكر عن صحيح لانه هناك وصف تابع فمضى المال
عليه بخلافه هنا فقام له وايضا الكفالة كما قال الشافعى ضعيفة من
حيث القياس لانه التزام البدن الا هربا فقامت بالشرطية
الفاصلة كما ذكره في ل على الجلال ولو قال كفلت لك نفسه على انه
ان مات فانما صامته بطلت الكفالة والضمان لانه شوطا فيها ايضا

كما في ثم ر ولو قال كفلت بدنه ولو كفلت ما عليه في كفالة
وضمان صحيحان في مقتضاها وهو عدم العزم للضمان
والكفالة عطف الكفالة على الضمان يوجب انما يقتضيه للضمان وهو
مخالفة لما قدمه اول البابين من انهما قسم منه الا ان يجاب بان جرى
هنا على القول بان الكفالة فسيمة او ان من عطف الاخص على الاسم
ومقتضى الاهتمام بها للضعف بما جرى بان الخلاف فيها واصلها قول اما من
الشافعى رضي الله تعالى عنه انها ضعيفة اى من جهة القياس لان العزم
لا يدخل تحت اليد ش وفي معناه الكناية اى متواضعة من نطاق
او اخرس ومتواضعات للاخرس اشارة من جهة اول الفى اى الكناية كناية
مطلقة وان انضم اليها اخرس ش على مرفان قلت لما ذكر الكناية
والاشارة في الضمان دون غيره واحال حكمهما في غيره عليه قلت
فقل ذلك بعبارة اصحاب حيث ذكر واذا كان في الضمان دون غيره قاله
بعضهم واشارة اخرس من جهة وهي صريحة ان فيها كل احد فان
اخص من بينهما العظم كناية والا فله فوق كضمت ذينك عليه وهو ثم
ان اخذ الدين وتوافقا عليه فلو كان عليه دين فرض ومن مبيع وطالب
رب الدين فقال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك ضمنت شيئا
فما صدك من الغرض مثلا فمسل بعد في ذلك ام لا فيض نظر ويبقى
بصدق الكفيل ان دلت عليه قرينة كما لو طالب بدين القرض فقال
ذلك فلو لم تفر قرينة على ذلك كان ضامنا لجميع الديون التي عليه لان
الدين مقرر مضاف الى معرفة فمضى طاق وقوله اى الثالث عليه فهو
صفة لدين او تقلدته او التزمته قال شيخنا وظهر كلامه انه يشترط
ايمانه هذه الالفاظ ذكر المال فهو ضمنت ولا يامس غير ذكر المال كناية
فيما يظهر من قول فان نوى به ضمان المال ومعرفة صفة والا فلا وقال
بغير ما احاط به انه ان لم يرد ضمان المال حمل على كفاية البدن لانه لا
يشترط له منها معرفة قدر المال وقد حمل كلام الله على انه اذا لم ينو بما
ذكره التزاما وان لم يوافق نوى التزام المال او البدن على ما نواه وان نوى
به الالتزام لا يفيده المال ولا البدن حمل على البدن ولو قال كفلتك انت

سئلت فلا يصح لان الضمان لا يتوقف على شئته بخلافه ان شئت
فانه يصح البيع لانه يتوقف على شئته فهو يفرج بمقتضاه ولو قدم ان
سئلت عليهم لم يصح او انما بالمال الباقية فائدة لتزويج اللفظ لان
المال مفعول مقدم لضمين اليهود ليس من لفظ الضامن بل سراده
الاشارة الى ان الامم عهدة لا يرفع منها وكفالة لا مطلق المال او التمس
الذي هو فلا بد ليل انما لها صراخ كما ياتي في قوله الجلال وبجارية حمير
المتم او انما بالمال الذي على زيد مثلا او باحضار الشخص الذي هو فلا بد
وانما تمتد المال والشخص بما ذكرته لا هو واضمح ان لا يكفي ذكر ما في المتب
وحده فان قلت جعل على ما اذا قال ذلك بعد ذكرها وتكون للعهد
الذكرى بل وان لم يجر لها ذكر جلا لهما على العهد الذهني قلت لا يصح
هذا العمل وان اوجهه قول المعبود بل الذي يجه انه فيها كناية لما
مر اول الباب انه لا اثر للقرينة في المراجعة وهو قد يخالف في ذلك
اي وعنه كعندي او معنى هي كناية لانه احتمل الضمان والوكالة وقوله اما
مالا يشعر اي لا صريحا ولا كناية لانه جعل المشعر شاملا لما فصوله وخلق
عن قرينة اي يدل على الالتزام وان وجدت قرينة دالة على الالتزام
كخاصة بين الدائن والمدين من جهة الدين واراد خصه فقال الضامن
اودي المال عنه فيكون كناية ان نوى به الضمان صرح والافلا والمراد بها
غير النية فيكون هذا وكوه عند عدم القرينة لا صريحا ولا كناية
هكذا ينبغي ان يفهم دلاية واما حمل القرينة عند على النية فحاشي مرقلا
بنا سببا سيق كلامه لان مقتضى التقييد ان عند النية يكون كناية
وهو قد جعله خارجا عن المشعر الشامل للمصرح والكناية فيلزم
عليه استواء ما يشعر بالالتزام وعينه له باضاح بل وعد اي
ما لم يرد به الالتزام لانه غلظ على نفسه ثم وقيل بشرط براءة
اصيل هو ظم في الضمان ومعناه في الكفالة بشرط براءة التكفل بان
يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل يري
ع ش اي بان كان كعله انسان قتل وفي كون هذا يسمى اصيلا فظهر
ان يقال انه اصيل بالنسبة للثاني فتأمل وقال بعضهم المراد بالاصيل

قوله ما لم يرد به
الالتزام هذا
انما يناسب كلام
المراد كلام شارحا
فتأمل

في الكفالة

في الكفالة المفعول والمضارع بالثانية اي الكفالة من زيادة لا
لا يصح في الكفالة بالاولى فكأنها مذكورة في كلام الاصل ولا يجوز شرط
الخيار للمضامن او التكفل او احضار لمنا فانه مقصود لهما من غير حاجته
اليه حل ولا يتعلقا اعاد اليه الدفع توهم انه عطف على براءة شوبري
وقوله او كملت بفتح الغاء وكسر فاء ما مرمز فاذا مضى لا حاجته لهذا
لان الصيغة فاسدة بدون هذه اه مسئلة توقيت الضمان وقوله
بالنسبة الى هذه فاعلم من عبارة الاصل بطريق الاولى لان الكفالة وسبب
ولم تخرج موقفة والضمان مقصد ومن الغوا بعد يقتضي الوسائل ما لا
يقتضي المقاصد ومنهم جزم بمنع توقيت الضمان وجري في الكفالة فخلق
ه شوبري موحلا به ويفارق ما لو كان يد من حال وشرطي الرهن
احلا وعلمه حيث لم يصح مع ان كلا وثيقة بان الرهن عين وهي لا تقبل
تأجيل ولا احوالا والضمان من ذمة الى ذمة والذمة قابلة للترام حال
موحلا وعلمه ه ثم ر وعلمه اي وعلمه ان جرو بنفسه على ترج
التماضي ان نصبا وان دفع فعلى انه فاعل صرح المقدر اه صرح علمه
او على مبتدأ خبره محذوف اي وعلمه كذلك شوبري وعبارة ع ش
الاختلاف في ظم فيما لو ضمن الحال موحلا اما علمه فلا يظهر فيه ذلك
لعدم لزوم التكفل للمضامن فالتماع بينهما انما هو في عهد التسمية
فاحتمل فيه اختلاف الدينين بينهما دينين باعتبار كل واحد والانه
ينودين واحد قال السبكي اعلم ان الدين الذي على الاصل هو
الذي على التماضي كغرض الكفالة الواجب على جماعة فهو واحد
باعتبار ذماته ويتعدد بالاضافة الى هذا او الى هذا ولذا حمل على
هذا دون ذلك او امكن بثبوته في هذا موحلا وفي حق الاضطر حال اسم
فان دفع ما يقال ان الدين واحد لا دينان يحمل للمضامين
فيلزم الاجل في حقه وحق وارثه بقا وفائدة كونه يتقوا لانه
لومات الاصيل حل على الضامن اي لا يتقوا التبعية وهذا فاسدة
صحة ضمان الموجه حالا واما اذ مات الضامن وحده في هذه الصورة
فلا يحمل عليه كما قاله من رتبنا التبعية ع ش ومع لم يخصص وعبارة ع ك

في بعض
النسب
شوبري
نقلت
ظاهره

واذا مات الاصيل حل عليها وهذا مستثنى من كلامه الاتي فهو كذا
 الحال موجلا اي من حيث انه ربح ويثبت في حق الضامن استعلا الاصل
 بعد مضي الاجل الاقصر وهو الشهر في هذا المثال وقوله او عكسه اي يانه
 ضمن موجلا الى شهرين موجلا الى شهر الا بعد مضي الاقصر لان الاقصر
 ثبت مقصودا في حق الضامن ولا اجل بموت الاصيل في
 اعم من تعبير المحرر كما يقال مع الله لا يطالب الضامن لان ذمته قد برئت
 بالحوالة فليس له مطالبة ضامن وان قيل ولا يحذر في مطالبتها وانما
 المحذور في تغريم كل منهما الدين والتحقق ان الضامن انما استغنى به
 واحد كالرهنين بدني واحد فهو كغرض الكفاية يتعلق بالكل وينفصل
 بالبعض والتفقد فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتيهما ومن ثم حل على
 احدهما فقط وتأجل في حق الآخر ثم روي في الضامن الآخر والاخر
 اخر وهكذا طالبا المستحق الجميع وله ان يسكن كل منهما فقال الضامن لا يحاكم
 مع اول مال المصنوع عنه وقال المصنوع له ان يرد مع مال ايها شئت قال
 الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن والا فالمصنوع له ولو كان
 به رهن وضامن خير بين بيع الرهن ومطالبة الضامن من ذلك
 حل وكذا يطالب بسيد الضامن اذا كان عبدا اياذنه لم يودي عما في يده
 العبد كما تقدم اي وان كان به رهن وافى وله جسيمهما او حين احدهما
 في بسط الانوار بالدين اي جميعه او ببعضه نعم ان قالوا ضامن مالك
 على زيد فكل ضامن للمنفعة فقط على الممتد ولا ينفذ وقال الامام
 مالك لا يطالب الضامن ان غي الاصيل ولو طالب المستحق الضامن
 فقال له اذهب للاصيل وطالبه فقال لا حق لي عنده فان جعل استقاط
 حقه بذلك وحق عليه ولم يرد الاقرار بنقصه باق والاستقطا لا مطالبة
 له على احد مما في وجوه او غير ذلك كما عنيان وهو التحل ولا
 عكس في ابراء تغليبه بقوله لانه استقاطا لو وثقه يدل على ان المراد ابراء
 من الضمان اما اذا ابراء من الدين ففي ثم ان يبرر الاصيل انضم
 ان قصد استقاطه عنه والا فلا وفي كلام شيخنا يشمل كلامه ما لو ابراء
 الضامن من الدين فلا يبرر الاصيل لان قصد استقاطه عنه

فمقتضى قوله لا يبرر الاصيل في حق المصنوع ولا يبرر المصنوع في حق الضامن

المصنوعون

المصنوع عنه كذا الرهن اي لو اسقط المصنوع حقه منه حل ولو
 مات احدهما والدين موجل اي مالهم وبين الموجل حال او يبرر الموجل
 هذا لا يبرر الموجل الى شهرين موجلا الى شهر ولا يبرر عليه
 بموت الاصيل لان الاجل انما يثبت في حق الضامن تنعلا للاصيل
 وقد زالت التبعية بموت فرجع الضامن الى اصل التزامه كما في ثم
 م ر وكلام حل هنا غير ظ لما فيه من التناهي تاويل ولا يبرر الموجل الى
 شهرين الا بعد مضي الشهر الذي التزمه كما قاله سول خربت عبارة
 المختار خرب الموضوع بالكرخا يا فهو خرب ودار خربت ع ش فللضامن
 ان يطالب اي ان ضمن بالاذن على المرحم فان ضمن بخير اذن لم يكن له
 ذلك اذ لا رجوع له في اصرح به م ر ويؤيده قوله ان لا يجد مرجعا
 الخ لان التركة التي هذا اير شد اي ان الكلام في الضامن بالاذن وان
 الضامن بخير الاذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مرقى
 اخلاص الاصيل ولو قيل له ذلك فيها مطلقا حتى لا يبرر لم يبعد الخ
 يجاب بانه مقرر بعدم الاستغناء ثم م ر قد نكح بكسر اللام قال
 تعالى ليهلك من هلك ولضامن باذن الخ لعل الاولى تغذي به على
 قوله ولو مات احدهما الخ بخلاف ما اذا لم يطالب اي وبخلاف ما اذا
 ضمن بخير الاذن وليس له مطالبة لانه لم يسلطه عليه ثم ر قان
 دفع له الاصيل ذلك في اي قبل العزم والمطالبة لم يملكه ويلزم ردة
 وضمانه ان تلف لم يقبوض بغير فاسد ولو قال له افنى به ما ضمنه
 عنى كماله والمال في يده امانه حل ولا يجيب الاصيل الخ
 اي وليس للضامن جيب الاصيل وله طلب جيبه منه بان يقول
 لا يحاكم احبهم علي وان كان لا يجاب لعله يعني عند سماع ذلك وكنت
 ابرم وله مطالبة الاصيل وقائدة مطالبة حاضره مجلس الحكم
 وتعيينه اذا امتنع حيث كان موسرا في اقبل بذلك في مطالبة الغرم
 لا صله بدنية حل ولا يبرر بجم البيا وفتح الراوي شد يد السبي
 المسورة اي لا يلزمه في من غير سبهم الغار مني بخلاف ما اذا
 عزم منه بان يكون الضامن والاصيل مفسرين شوري او اعتر

وحده وضمن بلا اذن رجوع عليه وحيث ثبت الرجوع تحكمه حكم القرض
حتى يرد في المتقوم مثله صورة كما قاله القاضي حسين ثم روي وان له
يا اذن في اداء اي ولم ينهه عنه فان بهاه فان كان بعد الضمان فلا يورث
ويرجع عليه او قبله فان انفصل عن الاذن في الضمان بان كان بيت
الاذن والضمان فهو رجوع عنه والى بان قارب الهوى الاذن في الضمان
فانه يفسد الاذن في الضمان فاذا ضمن كان ضمانا من غير اذن فلا يرجع
سوى بزيادة ومثله ثم روي دون الضمان وبالاولى مما اذا لم ياذن فيها
فالحاصل ان اذن ضمن بالاذن رجوع بالامطالع وان ضمن بغير اذن
لم يرجع مطلقا اي سواء ادى بالاذن او لا نعم ان اذن له في اداء اي وهو
ضامن بغير اذن وقوله رجوع اي ان ادى عن الاذن والى بان ادى عن حصة
الضمان بغير اذن فلا يرجع وينبغي ان يكون صورة الاطلاق كصورة
الاذن في ذلك وغائب ليس قيدا وقوله وهما متضامتان هل المعنى
والحال انهما متضامتان او المعنى وادعى انهما متضامتان الظاهر الثاني
وعبارة بعضهم وهما متضامتان بالاذن اي كل منهما ضامن الاخر بحسبانية
فيكون كل منهما مطالبا بالالف اصالة في النصف وضمانا في النصف لكن قوله
متضامتان ليس بقيد بل مثله ما لو كان زيد عليه خمسمائة وضامن
للفائض بحسبانية فندار التصور على كون الحاضر مطالبا بالالف اصالة
وضمانا على ضمانه فقط وقوله فان لم يكذب اي الحاضر الذي هو زيد
وقوله والى اي بان كذب البينة ومثله ما لو ادعى على الدائن انه
اخذ خمسمائة من القائب لانه معترف بان اخذها منه اي من زيد
ظلم بنصفها اي الف وانما نظر التأويل الف بالدرهم فلا
يرجع على غير ظالمه يوخذ من ذلك ان دراهم السكينة لا يرجع المظالم
بها على الشاكي بخلاف التلائة لان المباشرة معدومة على السبب عندنا
كما سيخرج اليك بذلك التعليل في باب الغصب ويقوم مقام الاذن
في الاولى تعديرا لهذا على قوله ولو ادعى على زيد وغائب لتعلقته
بما قبله تامل الاب والجداي لان كلامهما يقدر على تمليك فرع
فاذا ادى بينة الرجوع اي ويصدق كل منهما في ذلك بيمينه لان البينة

فلا يرد

لا يرد

لا يعلم

لا يعلم الا منه ع ش لم يرجع الا بما عزم قضية هذا مع قول مرانه حيث
ثبت الرجوع فحكمه حكم العزم حتى يرد في المتقوم مثله صورة كما قاله
القاضي حسين ان يرجع بمثل التوب لا قيمتها لكن قضية قوله فيما ياق انه
يرجع لا بقيمة التوب خلافة ع ش وان قلنا بالمرجوع المصداق الصالح
على الخبر باطل والدين باق كما قاله ع ش وفي سائر الروض فلا يبرء المسلم
كما لو دفع الخمر بنفسه لتعلقها اي المصاحبة حل وع ش وهو انه
الصالح من الخوان ابرار بالدين الذي هو المحال المحال عليه رجوع الضامن
لانه عازم ما فان عليه وهو ما لان في ذمة المحال عليه ولو احال المضمون له
على الضامن فابراه المحال لم يكن للضامن الرجوع لانه لم يقرم شيئا خلافا
للجلال البلقيني ع ش قال سم وطم جعل الحوالة كالادابون الرجوع قبل
دفع المحال عليه للمحال ويمكن توجيهه بان الحوالة تقتضي انتقال الحق
ومزاع ذمة المحيل وكان الاولى تقديم مسئلة الحوالة على قوله ولو صالح
في بنون الرجوع ان ضمن بالاذن او بلا اذن وادى بالاذن بشرط
الرجوع والا فلا رجوع وخرج بصالح المناسب لتقديم على مسئلة
الحوالة لانه معنوم المتن بما لا ياتي من جملة المضمون وقوله فانه يرجع
بها اي بالمانعة لا بقيمة التوب ولو كانت اكثر او اقل لم يحتاج في
ورا ضمان اي موجود ويقع قرانه بالتؤين اي وبلا ضمان ولا زائدة
كما قاله ع ش وقال حل قوله ولا ضمان اي سابقا لانه تقدم في كلامه
ولا لاحقا وان ضمنه بلا اذن بعد الاذن في الادا فلا رجوع لان الضمان الغي
الاذن فهو يورث عن جهة الضمان الذي لم يورث فيه الا ان قصد الادا ع ش
الاذن هم رسال وج ل رجع كما لو قال اعطيت ابي او اتفق على زوج
او عدي بخلاف ما لو قال لاجنبي او لثريكم عماري او اذ دين فلان فان
شرط الرجوع رجع والا فلا والعزق وجوبه ذلك عليه في الاول فكفى
الاذن فيه وان لم يشترط الرجوع والحذف قد اسير لانهم اعتنوا في وجوب
السعي في تحصيله ما لم يعتنوا به في غيره ولو قال اتفق على امرائنا ما احتاجهم
كل يوم على اني ضامنهم صحت ضمان اليوم الاول وما بعده اذا المتأخر من ذلك
ليس حقيقته الضمان بل ما مراد به بقوله على ان ترجع على فان اراد حقيقته

قوله ولا زائدة المراد
بزيادة انها غير عاملة
لان النفي غير مقصود
لان بصير المعنى باذن
والضمان وليس مرادا
لان هذه الصيغة
تقدمت في المقابلة

فالأوجه بقصد بغيره ولا يلزمه شيء سوى اليوم الأول من
 الرجوع ومثل ذلك ما لو كان انسان محبوسا عند ظالم فان لا حرج ان يودي عنه
 قدر ما علم ما الى ذلك الظالم فانه يرجع وان لم يشترط الرجوع للموافاق
 باختصار واعلم انه لا ينافي هذا المعنى قوله وان لم يشترط الرجوع
 لانه هناك ضمان بلا اذن فلما وجد هناك سببا اخر للاذعان فيه
 وهو كون المداين جهة الضمان الذي بلا اذن اعتبر بشرط الرجوع ومنه
 استلزم في رجوعه ايضا الاذعان جهة الاذن لا عند الضمان فتأمل في ثم
 في مضطر قهر او لا تمكن المعاقبة معه هل ولو منعه المضطر لان الشارع اوجبا
 عليه اعتقاد ما جبهته ولو عبرة بمنعه لانه منع من واجب فلا معول عليه او
 يمنعه بشئ ان غير مضطر الا ولا في جميع ذلك فهو يبرى اقول
 الاقرب الاول ان ثبت اضطراره والم الثاني كما تبين طاف لان عليه
 استتقاء من جهة فان قلت هذا التعليل ربما انتج عدم الرجوع
 الرجوع قلت اجيب عنه بان لما وجبا عليه دفعه صار مكرها
 لا مستبرعا فح كانه الرجوع ومحملة ان كانا غنيين او فقيرين او الواضع
 فقيرا والمضطر غنيا فان كانا بالعكس فلا رجوع لوجوب اطعامه عليه
 ثم انما يرجع الى تعيين لقوله ومن ادى دين غيره الخ ولو لكون الضامن
 بالاذن يرجع الى محل رجوعها اذا وجد واحد من الامور الثلاثة فان
 فقدت فلا رجوع من ليجل مع هذه العلة غائبة المعبر عنها لا بما
 بلام العاقبة لا باعنة على الاشهاد فلا يشترط عزيمه على الخلق حين
 الاشهاد بل انما يحل بعد الاشهاد ثم لان ذلك جهة عيان ثم
 لانه كان في اتيان الادا وان كان حاكم البلد حقيقيا كما اقتضاه اطلاقهم
 نعم لو كان الاقليم كذلك فالأوجه عدم الاكتفاء به بوجوه اى لايت
 الحنفية لا يكفي عندهم شاهد ويمين وفي م راين ولو ضنض ضد اق زوجة
 ابنه بغير اذنه فان ولم قلها ان تغرم الابا وتغور بارها اى بتمام اركانها
 اى بتمام نفسها من التركة لانه لا رجوع له لعدم الاذن في الضمان قال
 ع ش بعد قوله قلها ان تغرم فان امتنع اجبر ولها الاخذ من عين التركة
 وان بان فسق الشاهد اى بعد الحكم بشهادته لانه لا التركة بعده

لان

لان الحكم المرتب على اصل كاذب ينغذ ظاهرا كما ياق لانه لا ينتفع
 باذنه اى مع كون المدين غير مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكن الاشهاد
 على اذنه عنه لغيبته فغارت ما قبلها وذكر هذه اى او صدقة
 دائن والتي قبلها اى اذا كان بحضرة المدين حل وزر
 وجه مناسبتها للضمان ضمان احد الشريكين في بعض الصور والاول
 ذكرها عقب الوكالة لان كلا من الشريكين وكيل عن الآخر وموكل له
 وهي اسم مصدر لا شرك ومصدره الاشراك ويقال لمن اشرك الشريك
 لكن العرف خصص الشرك والمشارك بمن جعل لله شريكا لغة
 الاختلاط اى شيوخا ومجاورين بعقد او بغيره فتكون المعنى
 الشريكي فردا من افراده والاولى اى لان التعريف الاول يستعمل
 المورد والعصا من وليس مرادها هنا لان المراد بالترجمة الشركة التي تعقد
 النصف للمعاقدين او لاحدهما وهي لا تكون الا بعقد بخلاف التركة في
 المورد فانها لا تعقد النصف بدون عقد وانما قال الم الاول لا العصا
 لان الثبوت في الاول قد يراد بثبوت بعقد فتأمل مستحشا والمراد بالعقد
 فيها لفظ يشتر بالاذن او بنفس الاذن في بعض الصور كما سيأتي فسميتها
 عقد اية مساجدة لعدم استعمالها على ايجاب وقبول وقوله يقتضي
 فيه ان الثبوت حاصل قبل العقد فكيف بك يقتضيه الم ان يقال
 انه يقتضيه اى يستلزمه وان كان حاصلا قبله السائب بن يزيد
 عبارة الم في ثم الاعلام نصها وعبارة عن السائب بن اى السائب بن
 صبيح بن عائد المخزومي انه كان شريكا للنبي صلى الله عليه وسلم قبل
 البعثة اى في التجارة بخا اليه يوم فتح مكة فقال له مرحبا يا اخي وشريكي
 رواه ابو داود ورواه الحاكم وصححه وقال صحيح الاسناد وفيه جواز
 الشركة والم فتخار بمساركة اهل الخير قال ووههم بعضهم في نسبة
 السائب فقال عن السائب بن يزيد وليس كذلك وانما هو ما ذكرناه
 بمرور فغيبه رد على كلامه هنا وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار
 الخ في ان المختار هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتعين ان فيما
 قاله النبي افتخار ابل يجوز ان ما قاله جبر للسائب وتلطف به في جوار

في الاموال الاضمانية وانما المراد
 بالنائب الشريك صحيح

في التفسير عند الفقهاء

ان الافتخار وقع من السائب بلفظ لم يحكم في الحديث هـ ع ش وقيل ان
افتخاره لكونه وافق شرعه وفي قول علي الخليل ما نصه ففي ذكره صلى
الله عليه وسلم للشركة دليل على جوازها لانه تعالى لم يفرق بين ما وقع قبله وفي ذكرها
ايضاً تعظيم للسائب المذكور خصوصاً مع قرنها بالحقوة والبر حبيب
وليس في ذلك افتخار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما اتوههم وان
لمن لا مانع منه وقيل ان قائل ذلك السائب افتخار بشركته صلى الله
عليه وسلم وفيه اي في افتخار السائب دليل ايضاً لا قراره صلى الله عليه
وسلم عليها وكتب ايضاً قوله ان شريك النبي قبل البعثة ان قلت
انه قبل البعثة لاحكامهم لا دلالة فيه وبجواب بما ذكره الله بعد
بقوله وافتخر بشركته بعد البعثة ولذلك عدل الى افتخار على الافتخار
منه صلى الله عليه وسلم ليكون دليلاً على الشركة على انه يدل عليها ايضاً
بجعل الافتخار من السائب من حيث تقريره صلى الله عليه وسلم كما في ع ش
وحيز يقول الله الذي ذكره بعد الاول اشارة الى ان تقريره حجة وان
كان فعل ما اقر عليه وجد قبل البعثة هـ وهذا يقال له حديث قدسي
نسبة الى القدس وهو الطهارة وسميت تلك الاحاديث بذلك لئلا
له جله وعلا حيث انزل الغاضب لقرانه لئلا تخلفه من جهة كون انزالها
ليس للاعجاز واما غير القدسية فاوحي اليه معانيها وعبر عنها بالفاظ
من عند نفسه ع ش على م س انا تلك الشريكين اي معهما باللفظ والى
فامدهما بالمعاصرة في اموالهما وانزل البركة في تجارتها وقوله جرجته الى
اي رفعت البركة والاعانة عنهما ل قال الطيبي فشركة الله لهما استقام
كانه جعل البركة بمنزلة المال المخلوط فسمى ذاته ثالثاً لهما وقوله
جرجته ترسيخ للاستعارة بر ماوى فجعل البركة بمنزلة مال ثالث وسمي
المعين للشريكين بشريك ثالث واستعار الثالث للمعين والقرينة اضافة
تعالى للشريكين ويحتمل ان يكون مجازاً مرسلاً بان يراد بالثالث لازمة
وهو المعين والعلاقة الملزومة مالم يمتدح او لو بغير متول
وفيه استعار بان ما جرت العادة بالمساحمة به بين الشركاء كسواطع
وحيز لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة ع ش على م ر هي اي
الشركة

الشركة من حيث هي ش م ر شركة ابدان جوزها ابو حنيفة مطلقاً
ومالك واحد مع اتحاد الحرفة ثم على البطالان فقد اتفقت في قوله
وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة اجرة المثل بحسب الكسب كما في قول
علي التخيير وم ر كسبهما اي مكتسوبهما فهو مصدر بمعنى اسم المفعول
سم يبدنهما اي يتواشرا ان عليهما ما يعرض من غنم ام لا وعلى هذا
فبينها وبين شركة المعاوضة عموم وخصوص من وجه يجمعان فيما
اذ اشتركا يابداً انها وقالوا اعلينا ما يغرم وتتفرد شركة الابدان فيما
اذ لم يقولوا ذلك وتتفرد شركة المعاوضة فيما اذ اشتركا لهما ان
اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرووس وان تغاوتوا فيه قسم
بحسبه فان اختلفوا وقف الامر الى الصالح ع ش وشركة معاوضة
وجوزها ابو حنيفة ق ل او مالهما اي من غير خلط او معه وتغارق
شركة العنان بالشروط المذكور ايضاً او مانعة خلط فتشمل المال
والبدن ق ل على خطم وعليهما ما يغرم جرجته به شركة العنان
وقوله ما يغرم اي من غير مال الشركة وقال ج ل اي مما يتعلق بالمالك
او غيره وشركة وجوه من المواجهات لوجهات اي العظيمة والهدا
لا من الوجه ق ل بان يشتركا في اوان يتناع وجهه في ذمته
ويغرض ببيعته لخال والزج بينهما او يشتركا وجبه لامل له وخال
له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا والاصل من غير شريك
للمال والزج بينهما والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشتركا شيئاً
فهو عليه حظه وله ربحه والثالث فراض فاسد لا يستند اى
استقلال المالك باليد ش م ر وس ل اذ اذمنت ما ذكر علمت ان الش
ذكرهما من اقسام شركة الوجوه واخل بقسمين ليكون بينهما
زج ما يشريانه اي يشترية كل واحد له ولصاحبه بغير توكيل ج ل
اي يمتن في ذمته مثلاً او مالاً او وكله فانه يصح وعبارة ق ل على الخطم
قوله لهما اي ان يتفقا على ان ما يشريه احدهما انفسه يكون لهما فان قصد احالة
الصعدانية لهما فهو من شركة العنان ويكون ما يخص الاخر من الثمن حيزاً عليه
لكن بشرط بيان قدر ما يخص كل واحد من الربح ان لم يعلم قدر المالين على ما ياتي

ويكون قد وكل كل هذا الخضر ثم يسعدانه فاذا اباعد كان الفاضل
بعد الحائز المتنازع بها اي المتزوي بها بينهما كما في المنهاج من عن
الشي ظهر لظهورها فقول الله بكبر العن على الشئ مع قوله من عن
ظهر فيه نظر لان هذا لا يناسب الا الفسخ كما قاله غيره وم
او من عنان الدائم لا استواءهما في التصرف وغيره كما استواء طرف العنان
او لمع كل الخضر عما يريد كنع العنان للدابة وقيل بفتح العنان من عنان
السماء اي ما ظهر منها لانها عند بصحتها وشهرتها من كل وهو الصحيح
اي بالاجماع لسلامتها من سائر انواع العزرجل فباطلة ومع ذلك ان كان
فيها مال فسلم لاهل الشريكين ونواما لانه فاسد كل عقد كعقد ع
على م ر واذ حصل مال من اشتراكهما في شركة الابدان وشركة المعاوضة
فانه يقسم بينهما على اجرة المثل كما في شئ الروض ولا يخفى ان هذا اعني قوله
فباطلة وتصريح بما علم من قوله دون الثلاثة وانما ذكره حقيقة المرسوم
الصحيحة والتعليق المذكور بعد كما قاله ع ش من غير مال اي في الابدان
وبعض اقسام المعاوضة وقوله وكثرة العزرجل اي في الاقسام الثلاثة
وقوله لا سيما شركة المعاوضة اي اذا كان بينهما مال او مطلقا ثم
ان يؤيا بالمعاوضة اي بلغظها ووجد خلط الما بين بشرطه فيصير
لفظ المعاوضة كناية عن شركة العنان اي شرط ان لا يقول فيها
وعلى عزم ما يعرض والا كانت معاوضة كما في شئ الروض فليس
فقيدها بقوله ما وعلمنا ما يعزم مما يكون بسبب الشركة كما استبان له
يقضي كما قاله ع ش على م ر قال ج ل وفيه انه لا موقع لهذا الاستدلال
وكان من حقه ان يذكره عند الكلام على الصيغة لانه لم يذكره بحسب
لفظ المعاوضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني
من شركة المعاوضة ليس من شركة العنان وفيه شئ لان فظ
كلام الله انها لا صراحة ولا كناية في شركة العنان فليس بالاستدلال
انها كناية فيها قال شيخنا العزيز الاول ان يقول نعم ان وجدت
الشروط في شركة المعاوضة صحت اذ النية ليست كافية وفيها
مال اي ووجدت فيه الشروط ومعهم قوله ان يؤيا ان الخلط

بجوده لا يكفي بدون النية وان وجدت بقية الشروط وفيه نظر فانه
مع وجود الشروط لا تعتبر النية اللهم الا ان يقال ان من جملة ما يستعمل
عليه شركة المعاوضة ان عليهما ما يعرض من عزم وهو عقد فلهذا
المراد انهما اذا يؤيا بالمعاوضة شركة العنان اقتضى حمل العزم
الشروط على عزم يشاء من الشركة دون الغصب مثلا فبالذات النية
حمل المعاوضة فيما لو قال لا تعاوضنا مثلا على شركة مسابقة للشروط
الصحيحة ع ش حصة اي يجعل العاقدان اثنين بعترينة التعبير
بصفة الشئ وعمل اي الاذن فيه كذا قيل وفيه ان هذا
الركن استغنى في الوضعية وتبعه في الروض على ذلك وهو واضح
لان العمل لا يوجد الا بعد الاذن فلا يخفى ان يكون ركنا لواجب
ع ش بان العمل الذي يقع بعد العقد هو مباداة الفعل كالبيع والبراء
والذي اعتبر ركنا هو تصوير العمل وقيل المراد الاذن فيه وذكره في
العقد على وجه يحام منه ما تعلق به العقد وقال البرماوي عده
من الاركان غير مناسبا لانه يترتب على الشركة لانه جزء من حقيقة
فمكون الاركان اربعة ويشترط فيها بقا عليه حقيقة الصيغة
لفظ يشعر بالاذن في التصرف فكيف يقول ويشترط فيها لفظ الاذن
فيلزم عليه كون الشئ شرط في نفسه واتحاد الشرط والمشروط
واجب بان المعنى كونهما لفظا يشعر بالاذن فالشروط هو الكون
المذكور يشعر باذن فلو وجد مجرد الاذن مع بقية الشروط
بدون صيغة اشتركتا ونحوها كفي وهو مقبوع سم على ان ساجع
لكن نقل ع ش عنه التعقيب حيث قال يشعر باذن اي اذا كانت
هناك لفظ شركة سم والمعنى باذن انظر اي تكتة في اعادة
التصريح بهذه مع الاستغناء عنها بقول المص يشعر باذن الا ان
يجاز بان التصريح بما ذكره قد توهم الاتفا باذن احدهما
ولو كان المتصرف كلاهما مع انه غير مراد ع ش او من احدهما
فليس تصرف اذن احدهما يتصرف الما دون له في الكل والاذن في نصيبه
فقط فان شرط ان لا يتصرف في نصيبه لم يشع ثم روي

ولا يكفي فيه اي في اللفظ المتعبر بالاذن اشتراكنا ومقتضاه انه لا يصح
والكتابة في كل كناية في اية كناية فاذا تباين اي با اشتراكنا الاذن في
التصرف صح ومثله في مرسوم وهو الذي يقتضيه قوله لا احتمال لان
الكتابة ما حصل غير المعنى المراد وبعبارة الثوبرى فلا يكفي فيه اي في
الاذن اشتراكنا اي ولم يتوينا به الاذن في التصرف وقوله لعنصور اللفظ
عنه اي عن الاذن لا احتمال ان يكون الا لا يقال هذا الاحتمال جبار
في صيغ العقود من البيع وغيره وقد جعلوها في غير هذا المجل من
الصراخ واذا قال بعتك ذاك بكذا فحقيل العقد بجماع ان قوله بعتك
ذا الذي يحتمل للاخبار عن بيع سابق لا ان يقول الشركة مشتركة شرعا بغير
ثبوت الحفا وبين العقد المضمم لذلك واذا قال اشتركنا ولم يزد
احتمل الشركة التي تعني ثبوت الحق ولو بارت او غيره فاصح فيها
الى التية لا يصرفها الى العقد وايضا فالبيع وهو يشترط للاعتداد
به ذكر العوض من المبتدئ بالثبات او مشتركا او موافقة الاجز عليه
بالقبول او الايجاب فكان ذلك قرينة ظاهرة في ارادة الانشاء عليه
ولا كذا الشركة على انه قد يقال وهو الاقرب الجول العملي موضوع
للاخبار واستعمالها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل
عن الخبر وقد ثبت النقل في صيغ العقود فصار الانشاء مراد منها عند
الاطلاق ولم يثبت النقل عن الخبر في اشتراكنا فحقى على اسلمه ع ش
اولى من تعبيره بالتصرف لان التصرف يشتمل على التجارة من الكلية
وتجوعا كالعوض او لان التصرف لا يشتمل مقابلته بالتصرف بالبيع
لا يشتمل الشرا وعكسه فتأمل طاف وفي الاسنوه ما يفهم منه ان التجارة
اعم من التصرف لانها تشمل التصرف في اموال التجارة واعوانها اي اثمانها
واما التصرف فلا يشمل التصرف في الاعوان الا بالنقص عليه من وجه
اهلية توكيل وتوكل اي ان كانا يتصرفان بدليل قوله فان كان
احدهما هو المتصرف في وفيه اهالة على جهول الا ان يدعى ان شروبا
التوكيل والموكل مشهورة عن الاخرى وموكل له ولعل حكمه
اقتضاه على الاول فلازمها طاف كونه اعم انظر كيف يصح عمده
على المعنى

على المعنى وهو المال المحلوط ويجازي بانه عقد توكيل وتوكيله
حاشا لحياتنا ونقصه ذلك صحة فراضه سم على جمع من عام زواما
خلط المال وتسليمه للشريك فيكون فيه كونه مثلها ولو تباين في مقتضى
الشركة بالتعدي المقصود بخلاف العراض فانه يقتضي به كما في ياقى م ر
ولو دراهم اي ولو كان التعدد راهم ع ش استمرى التلدى ببلد
التصرف فيما يظهر اي حيث كانت بلدة التصرف غير بلدة العقد بان نص عليها
ولو اطلق الاذن في العقد ان العبرة ببلد العقد لانها الاصل ع ش ع
م ر في منقول بكم الوادى لانه اسم فاعل ولا يصح الغاي على ان يكون
اسم مفعول لانه ما حوود من تقوم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا
من متعدي ع ش غير ما ياق وهو قوله او مشاعا ع ش وقال ع ش
اي في قوله او باع احدهما بعض عرضه ببعض عرضه الاخر الى
خلط بعضه الى لو غير بالاختلاف لكان اولي قل وانظر وجهه وفي
ع ش ه لاقال اختلط ليشمل ما خلطه غيره او يخرج وجهه
فخلط الاعنى لا يزد على ذلك فالوجه انه تكفى ه وقد يقال ان
ما ذكره المصنف لا يتوجه عليها لا يرد لجواز حمل خلط على معنى قام به
الخلط كما في حكم وزم وخوها بحيث لا يميز اي عند العاقد بان
تتم عند غيرهما اختلافا لبعضهم ع ش على م ر قال ع ش في الايجاب من
ها صله لو كان متميزا عند العقد وغير متميز بعده فيل يجمع نظر لعدم
التمييز في المستقبل او لا يصح نظر الحالة العقد فيه نقاه اتول
والاقرب الثاني لجواز ان يتصرف فيه قبل وسيله الى الحالة التي لا
يتغير فيها وبقي عليه ويحتمل الصحة ايضا ويحتمل عدم الصحة
اعتبارا بما في نفس الامر وهو الاقرب وعلى تصوير ما قاله جوبان
يكون بكل من التعديين علامة تميزه عن الاخر لكن عرض قبل
العقد ما يمنع ذلك كطل او صدا او غيره يمنع من التمييز وقت العقد
لكنه يعلم زواله بعد ومن هذا يعلم بطلان ما جرت به عادة من يريد
الاشتراك في راعية النعم مثلا من ان احدهما يذريو ما من مال لغيره
والاخر يوما وهكذا الى تمام الزراعة لعدم الاختلاف فيختص كل بما

٢٩١

بذره وعليه اجرة الارض فيما يقابلها وطريق الصحة ان يخلط ما يراى
 بذره ثم يذره بعد ذلك مع شئ غامر فلو جمع الزرع بعد الحصاد عند
 الدباسة كما هو الواقع فانه ينجح ما حصل منه من قمح وتين وغيرها
 على حسب البذر ليحقق معنى الشراكة بتقليد الحسنة او معناه
 الشريعي وهو يكون الخلفى شئ على جهة الشروع او العقد الذي
 الذي يقتضى الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يتحقق الا اذا وجرى
 الحسنة فلا يبقى الخلط بعد العقد اي ولا يسهل كما هو الوجه وان
 تنافضه المعلومان من شئ ب ز نقل هذا عن زكي شئ واستقر بالاكتمال
 بالمعينة الحاقا لما بالقبليته وعلله بان العقد انما يتم حاله التمييز وهو
 كاف في طاف فنعاد العقد اي الاذن في التفرق برماوى
 ولا يخلط لا يمنع التمييز وان عسر فلو كان كل منهما يعرف ماله بعلامته
 لا يعرفها غيره كما ولا يملك من التمييز فيسئل بفتح الشراكة نظر الحال
 الناس او لا نظر الحال الا لا يصح عدم الصحة للتمييز زى وبرماوى
 كخلط دراهم بدنانير وابيض باهر من نحو البر لا يمكن التمييز
 وان عسر شئ م ر او مكسرة به حرام ومنه اختلاف نوع العقد
 ولا يضر اختلاف القيمة قال او مشاعا افاد صنيعة ان المشاع
 لا بد منه من عقد الشراكة لاجل صحة التصرف في الثبوت الشراكة
 لثبوتها قبل العقد والمراد بالعقد فيه الاذن في التفرق كما اشار اليه
 الشئ بقوله بعد وظهر انه لا بد من اذنه في كل من يبيع ويتفرق في كل
 شئ دون المتقوم ويشترط الخلط الملائم ثم قال هذا اي المذكور
 من اشتراط خلطهما ان احدهما المالكين وعقلا فان ملكا مشتركا
 بينهما على جهة الشروع مثلا كان او متقوما بارت او شرا او غيرها
 واذن كل منهما للاخر في التجارة فيه او اذن احدهما فقط نظرا لما
 مر تحت الشراكة لحصول المعنى المقصود بالخلط لان المقصود
 بالخلط وهو عدم التمييز حاصل انه لا بد ان يكون الاذن اي في
 التفرق والتقابيل اي كل منهما يقتضى من الاخر وقوله فيما بعده
 وهو قوله او باع احدهما بعض عرصته الخ وعبارة طاف قوله
 والتقابيل

والتقابيل اي باق يكون الاذن المذكور بعد المتقابلين ولا يحتاج لخلطها
 العرضيين المذكورين لان ثبوت بعض المشاع يقتضى كله ولا علم بنسبة
 عند عقد افادته هذه العبارة ان العلم بالنسبة لا بد منه اما عند
 العقد او بعده كما بينه عليه بقوله في الشرط العلم الخ واما العلم بقدر
 مال كل منهما فلا يشترط كما اشار اليه بقوله فلو جهلا الخ والعقد الخ
 بمراجعة حساب او غيره الخ كرا حصة الوكيل كان يكون لكل من رجلين
 الف وسائر كل منهما يعرف من الغنم ويكتفى ما صرفه في ورثة ثم خلط ما
 بقي من الالفين ولم يعرفوا النسبة بين المالكين المخلوطين هل احدهما
 مثل الاخر ام لا لكن يمكن العلم بالنسبة بسبب مراجعة ما صرفه كل من ماله
 ليعلم بذلك ان الباقي من كل من المالكين مساو للآخر او ثلثه مثلا
 فان لم يكن معرفتهما الخ انظر لو يذرت معرفتهما بعد هل يتبين فسادا
 او تنقح من حين العقد او يستمر صحيحة يظهر الثاني ووافقه عليه
 كخيارى وانظره مع قول الم لا يبيع العقد فمائل كاشه طاف
 فالشرط العلم والمراد بالعلم ما يثبت على القوى لان اختيار الوكيل انما
 يفتقر الى العلم ما يقتضى عدم العلم بعد العقد فالعلم بطلانها
 الا ان لعقد الشراكة كل فلو جهلا الشرط العذر مفع على محذوف
 ما هنا فانه لا يشترط العلم بالعقد كان وضع احدهما دراهم اطلاقا
 فانه لا يشترطه ولا يشترط العلم بالعقد كان وضع احدهما دراهم اطلاقا
 عند الدراهم قد يثبت المفاضل فينبغي صحة الشراكة عليها اذا عرف الشريكان
 قيمتهما او وزنها من نقد البلد ويوزع الربح والخسر على قدر القيمة
 متساويا اذا كانت قيمة الجيدة مفعلي قيمة المقاصيص مثلا وزع الزرع والخسر على
 الثلث والثلثين لاعتدال عدد المقاصيص وعليه فيفرق بين ما هنا وعدم
 صحة قرصتها لان الواجب فيه رد المثل الصوري وهو مستعذر في المقاصيص
 طاف في كفة تكسر الكاف وفتحها مخارع شئ عليه مر وقول البرماوى
 بتبليتها الكاف والفتح اقصع مقابلهما اي في مقابلتها وعبارة م ر
 ووضع الاخر بارانها وقوله مثلها اي مثل الدراهم بحال اي بان يبيع
 بحال فهو متعلق بمحذوف وفي الشبهة ان اراد بذلك بيان المسألة
 فغنيه نظر بقصوره وان اراد اعتبار ذلك مع المصلحة وان الباع يبيع

من كلام
 الم
 في
 العقد
 ما هنا
 فانه لا يشترط
 عند الدراهم
 فغنيه

مع فنيهم نظرا ايضا لاقتضائه ان البيع بذلك اي الحال ونقد البلد ليس
 من المصلحة ونقد بلد اي بلد البيع سم فلا يبيع بشئ مثل لا يبيع
 تقريجه على عصره المصلحة في البيع بحال ونقد البلد لانه اذا كان
 الباقي قوله بحال لتصور المصلحة واما على انهما لهما لينة صفة للمصلحة
 ففهمنا التقريج ونم راجع باز يد بل لو ظهر في زمن الخمار لزعم
 الفسخ حتى اذا لم يفسخ العقد بنفسه ثم رواد زيادة
 لا يتسامح بمثلها لا كالمس لان مثل ذلك لا ينظر اليه في رعايات الناس كانه
 طاف ولا يغير نقد البلد اي لا يجوز بالعرض ولا يغير غير البلد اي
 وان راج كل منهما م ر ع ش وهو مخالف لما سرج به في ش و عبارته
 المراد يكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بنقد غير البلد
 الا ان يزوج كما صرح به ابن ابي عمرون ه جروقه ومثله في سم على
 المنهج وعبارة قل ولا يغير نقد البلد وان راج قال ج واوانما هان
 لعامل القراض البيع به مع ان المقصود من المالكين الزوج لان العمل في
 الشركة غير مقابل و لم مقابل يعوض وهو الزوج ولو منعاه من الصرف
 بغير نقد البلد لفسخا عليه طاق الزوج ولا يفسخ به حيث لم يفسخ
 له في السفر ولا ينظر اليه لتعويض ولا كان من اهل الكفيلة ومجرد الاذن
 في السفر لا يفسخ ولا يكون الجرح لا بد من الفسخ اي او تقوم عليه
 قرينة ج ل ومثله م ر و مثل المالك الا انهما العزيمة حيث خيف من السفر
 فيها وحمل ذلك حيث لم يتغير الجرح طريقا بان لم يتغير جدد البلد المادون
 فيه طريقا غير الجرح ينبغي ان يفسخ به ما لو كان للبلد طريق اخر كل
 كثر فيه الخوف اي او لم يتغير كلف عليه سفرهم ه ع ش على م ر مبرط
 عبارة ثم ر و لو مبرط عدم رضاه بغير يده واقتصار كثر على نفسه
 لما جعل فيه مبرط انما هو باعنا تغير الانبعا لفة فحين اي مع
 صنة البيع في السفر ل و عبارة ع ش على م ر ظاهره صحة المبرط وهو
 ظم ان قلنا بصحة توكيل احد الشريكين وهو المعتمد والا فلا او باع
 بشئ من الثمن خرج ببيع مالموا شري بالعين فان كان بعض المال لم يبيع
 او في الذمة صح فخرج الشرائع لا للشركة ويلزمه الثمن من ماله وحده قل

في الجدة

اولى من قوله بلا ضرر قد يقال تقويت الزيادة ضرر ل بالمعنى
 اذ القنطة الخ وقد نطقت القنطة على ما فيه المصلحة ويكسر على عبارة
 المبرط عليه وان يترك بالضرر ما يشمل تقويت النفع ولا تغاوت بين
 العبارات الثلاث ع ش ل م بال اي وقع ع ش ولكل فسخها فافرا
 فسخها احدها انفراد معار شيد ه وينزلان ما ينزل به الوكيل وعلم
 وان الميث ان كان ريدا او ولي المجهون استنقا وهما لو بلغوا التقريج
 عند القنطة فيها والا فغاي الوكيل القنطة واذا افاق الغنى عليه خبرين
 القسمة واستنقا الشركة ولو بلغوا التقريج لانه لا يوك عليه ج ل
 ما ينزل به الوكيل غير معلوم الا ان يدعي انه معلوم من خارج لتقرر احكام
 الوكالة مما ياتي في الوكالة كقرن الرق على الوكيل والمهر عليه بسفه او فليس
 وحروج المال عن ملكه ينوبى انما لا يستغنى به فرض الصلاة اي لا يستغنى
 وقت فرض صلاة وهو ص هل يعتبر اقل اوقات الغرض وان كان غير
 ما وقع فيه الا انما او يعتبر ما وقع فيه الا انما فان استغنى عنه اثره الا فلك فيه
 نظرم على ج و الا قرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير
 تفرقة بين شخص وشخص ع ش على م ر و من الا انما التقريج المسمود
 سوا كان في الحمام اولا قال بعضهم وكالا انما السكر ولو مستغنى ياتي في المستغنى
 نظر لانه معامل باقواله وافعاله قل على الجلال فلا يفسخ به المناصب
 لقوله وينزلان ان يقول فلا ينزل به اعم واولى وجه الاولوية ان
 عبارة الاصل تقضى انهما لينزلان نعمون احدهما ونوم ان فسخ احدهما
 لا ينبغي ووجه الاعمية انهما لينزلان اي بطر وجر سغه وفليس في كل طرف
 لا يفسخ منهما ج ل من قوله وينزلان لان هذا في مقابلة قول المبرط لكل
 فسخها وقوله وتفسخ في مقابلة قوله وينزلان الا في الاولوية في الاول
 في العموم في الثاني والمخبر ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس ومثلها
 لو سرق المال واحتاج في رده الى مال على الاقرب لانه كانه نشأ الشركة
 فساوى ما يدفع للمكاس ونحوه وليس مثل ذلك ما يبيع كثيرا من سرقه
 الدواب المشتركة ثم ان احد الشريكين يعزم على عودها من مال نفسه
 فلا يرجع بما عزمه على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استاذن القاضى

هذا في مسألة
 الولي دون الوارث
 فانظر

في ذلك لم يميزه الاذن لان اخذ المال على ذلك والحكم لا يامره به على من
 اذ ليس القصد من شركة الدواب عزم ولا هو مقاد فيها بخلاف الشركة التي
 الكلام فيها فيصرف ما يحتاج اليه فصرع وضع السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص
 عوته ويختلف شركة واولاد او يفرقون بعد الموت في الشركة بالبيع والزرع
 والبيع والزواج وغيرهما بعد مدة يعطون الانفصال في كل من لم يبيع ولم
 يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من يفرق بالزواج ويخوله اولاد فيه نظر
 والجواب عنه انه ان حصل اذن من يحدد باذنه بان كان بالاعاقات لا
 رشدا للمنفرد فلا رجوع له ويبنى ان سئل الاذن ما لو دلت قرينة ظاهرة
 على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا او حصل الاذن من لا يحدد
 باذنه فله الرجوع على المنفرد بما يخصه على من على من باعتبار القيمة
 هذا واضح في المنقوم دون المنفرد الموقوف المتساوي وزنا وسكة في لوعبارة
 في قوله باعتبار القيمة لا الاجزاء ولو خلطت تغيرا بما لا يتغير بحسب هذه الاثبات
 ويعتوم غير نقد المذنب او شرط خلافه فيكون الرجوع والخسار على قدر
 المالين وان كانت الشركة فاسدة بشرط خلافه بان شرط المتساوي فيهما
 اي الزوج والخسار او عكسه اي شرط المتساوي في المالين مع المتفاوت في
 الزوج والخسار مما علة لقوله بقدر المالين في كل منهما على
 الاجزاء على علمه مع كون الزوج والخسار على قدر المالين كما يقع من ساقه
 وصرح به مر وعبارة في كل منهما على الاجزاء على علمه فاذا كان لاخذها
 القاف ولا اخر القاف واجرة عمل كل منهما مائة فلما عمل الاول في ماله وثلثه
 في مال الثاني وعمل الثاني بالعكس فللأول عليه الثلث المائة وله على الاول
 ثلثها فيقع التقاض بينهما ويرجع على الاول بثلثها في لوزي وقد
 يتقاضان ان استويا في المال والعمل كما في ساقه واجرة عمل طاهرة
 وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على من ما يصرح به ويخالف ما ساق له
 فيما لو اشترك مالك الارض والاهل الحرث الممن انه لا يرجع الا اذا حصل
 شيء وبمثل الصنف في بينهما بان المتساوي عليه هذا العمل وقد وجد فاستحق
 الاجرة مطلقا والزرع المعامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق
 الاجرة الا اذا ظهر منه شيء فان لم يظهر منه شيء كان العمل لم يوجد على من
 على من كافي القراض الفاسد قضية التبيين انه اذا علم بالعتاد وان

لاجرة

لا اجرة الا لثالث ماله هنا وهذا من المعتمدات استحقاق الاجرة اي هنا وفي القراض
 الفاسد وان علم بالعتاد في نعم لو تساوى في المال كان مائة لكل حصو
 وقوله بشرط الاقل اي الجزء الاقل من الربح كان شرط في هذا المثال الربح
 مائة لا احدى تلك ولا اخر للثان وشرط الثلث للذي عمله اكثر من صاحبه
 فلو كانت اجرة الذي عمله اكثر ثمانية واجرة الاخر اربعة فلا يرجع الاول عليه
 باجرة عمله الزائد وهي اربعة اذا عمله قدر عمل الاخر من غير لبرعه بالزائد
 وكذا اليه اخفى احدى باطل المنصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله لانه عمل متبرعا
 ولا ينبغي ان هذا يخالف قوله فكل من عمل على الاخر اجرة عمله الا ان يقال لا عمل
 احد الثريكين وعمل الاخر لم يقع عمله تبرعا بخلاف ما اذا عمل مع عدم عمل الاخر
 فله حصة فيصدق بيمينه في الرد ولو للزوج الى سريته فيبره من جهته ولم
 يثبت له رجوع بحصته لان اليمين واقعة فلا يصح ان تكون مثبتة في عمل
 وعبارة في ش فيصدق بيمينه اي سوا كانت الشركة صحيحة او فاسدة ولا حاصلة
 انه ان عرف دون عموه او ادعاه بلا سبب او سببا حتى كسوة صدق بيمينه
 وان عرف هو و عموه ولم يتم صدق بلا يمين سم وحلف بضم الحاء كسر
 اللام المستدرة مبني للجهول وبفتحها مع فتح اللام مخففة مبني للمفاعل والاولى
 للثان ان ياتي باي لانه يوجه هذا الفاعل او نائبه الا ان يقال انه هل معنى لا
 هل اعراب استر بنية في ولو راجعا وقوله او للشركة ولو خاسرا قال
 او للشركة نعم لو اشترى شيئا فظهر عيبه واراد ان يخرجه لم يقبل قوله على البائع
 انه اشتراه للشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تغريف الصفقة عليه
 وظاهر هذا ان الصفقة لو صدقة ويوجه بانه اصيل في البعض ووكيل في البعض
 الاخر فكانا بمنزلة عقدين جبرس لوعلا باليد اي بقوله ذي اليد او عملا
 باليد كلا او بعضا فلا يقال اذا ادعى ان ما بيده للشركة لم يعمل باليد في الثانية
 بيمينها وهو قوله او ان ما بيده في او للشركة وكذلك الاولى فيهما فسميات
 ومن ثم وجد في بعض النسخ بيمينهم فصرع وقع السوال في الدرس عما يقع كثيرا
 في قري مصر من ضمان دواب اللين كالجاسوس والبق ما حكمه وما يجب فيه
 على الاخذ والماخوذ منه والجواب عنه ان الظاهر ان يقال فيه ان اللين يقتضي
 بالشر الفاسد ودان اللين معبوف منه هي وولدها بالاجارة الفاسدة وذلك

قوله باي في ش

سات وان ما

ما يدفعه الاخذ لصاحب الدابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللبن والانتفاع
 بالبهيمة من مقابلة الوصول الى الابن واللبن من نون غاي الاخذ بعمله والبهيمة
 وولدها اما تان كسائر الاعيان المتاجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير
 لم يضمن او به ضمن ع من على م ر وسئل ابن ابي شريف عن الدابة اذا كانت
 مشتركة بين اثنين وهي تحت يد احدهما وتلفت بموت او سرقة او يد عادية
 او بتفريط اهل يكون ضمانا خاصة سركية او يده يد امانة فاجاب
 بما نصه اذا تلفت الدابة تحت يد احد الشريكين فان كانت تحت يده باذن
 من سركية في الاستعمال في مونة صلتان العوارى وان كان استعملها
 بغير اذن من سركية في مونة صلتان الغصب وكذلك اذا كانت تحت
 يده بغير اذن من سركية ولم يستعملها وان كانت تحت يد الشريك باذنه من غير
 اذن في الاستعمال ولم يستعملها في امانة جز ما فلا يضمن ان لم يقصر
 ولو كانت تحت يده وقال له اعلفها في نظير زكوتها فهي اجارة فاسدة
 فلا ضمان عليه اذا تلفت بغير تقصير ولو كان بين الشريكين بها سبابة
 واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذه شبه الاجارة وينبغي ان يكون
 شرط اعلفها عليه ما هو بشئ به العادة من ان احد الشريكين اذا دفع
 الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده من هي عنده بلا تقصير يضمن ولا انما
 يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه منبرج بالعلف
 وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان يضره والا
 راجع الحاكم وايضا اذا باع احد الشريكين نفسه وسلم ذلك للمشتري من غير
 اذن الشريك صار ارضا منقولة والقرار على من تلفت تحت يده وان جهل
 كون النصف الاخر لغريبا نعه كما قاله م ر ه والله اعلم
 هي اسم مصدر لوكلا بالتشد يد والمصدر التوكيل وذكرها عن التوكلة لان
 كلام الشريكين وكيل عن الاخر لغة التقويين ومنه توكلت على الله
 والحفظ في تغييرها بالحفظ مسامحة فان الحفظ فعل الوكيل والوكلة
 اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل لله لان يقال استعمل الحفظ بعض
 الاستغناء وان في الكلام مضافا تقديره وطلب الحفظ وهو من عطف اللام
 على الملزوم ه ع من قال السبكي معنى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل

كتاب
 الوكيل

او القائم

اي القائم باسورنا الكفيل بها الخافظ لها اسم وشرعا نحو بيع الخبارة
 ثم ر واصطلاحا تقويين الخ ومثله ه ع من على م ر اقول قد
 فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بان ما تعلق من كلام الشارع
 فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح اهل الفن يسمى اصطلاحية او عرفية
 فان كان هذا المعنى ما هو ذا من استعمال الغنما اشكل قول المنهج وشرعا وان
 كان متعلق من كلام الشارع اشكل قول النماي م ر ه واصطلاحا ويمكن ان
 يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من ان الغنما قد يطلقون
 الشرعي بجانا على ما وقع في كلام الغنما وان لم يرد بخصوصه عن الشارع به
 ه ج ر فقه تقويين الخ هذا اطلاقها على العقد ايتم كما في الابواب
 قتلته وسواها في ابواب اخرى فليجوز فان العلم اطلاقا عليه شرعا انتهى
 شوبري امره اي جنس امره اي لما ياتي من انه اذا وكله في كل اموره لم يبيع
 فوفا قدفع ما قد يقال ان امره مفرد مضاف فيبيع كل اموره ع ش فيما يقبل
 النيابة في بعض من البيانية لامرته كما عبر بهام ر وفيه دور لان النيابة هي
 الوكالة وقد اخذت في تعريفها بغير ايتام ر قال فيما يقبل النيابة اي شرعا
 فلا دور قال ع ش الظاهر الدور المتعلق ان النيابة هي الوكالة وقد اخذت
 في تعريفها بغير الوكالة وحق في انقاع بقوله اي شرعا نظرا لان النيابة
 شرعا هي الوكالة فان اجيب بان النيابة شرعا اعم من الوكالة فلا دور كان
 التعريف غير مانع نعم يمكن ان يجاب بانه يمكن ان تصور ما يقبل النيابة
 شرعا بوجه انة لما ليس عبادة وخوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة
 فلا دور ه سم على جو ليفعله في حياته فخرج بهذا العقد الا ايضا فانه انما
 يفعله بعد الموت زى وعبرة التبرير لا ليفعله بعد موته وهي احسن اذهي
 صادقة بما اذا لم يقيد اصلا كان قال وكلت في بيع كذا وبما اذا قيد
 بحال التمايز كقولك في بيع كذا حال حياتي ه ا ج على خط فابعثوا
 حيا الذي لان الحكمين كما سياتي وكيلا عنهما على الرابع ج ل ومقابلته
 انما ما كانت اي نائبا عن الحاكم والحاجة داعية اليها يريد القياس
 هي نائبة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها ان يسم ع ش
 بل قال الغاضي وغيره الخ فان قلت فم الانتقال من الجواز ان الجواز

فيم فان ما هنا
 اي كذا فلا
 اصنية ه ما ل

من قلت ممنوع لان تعبيره بالجواز اولا بيان لما وقع في كلام الاصحاب
 والجواز شامل للباح والمكروه فترقى البيان ببيان المراد من الجواز في
 كلام الاصحاب بان المراد به التذبح ش وقال بعضهم المراد بالجواز هنا
 الاباحة بدليل قوله بل قال القاضي الخ انها الوكالة ايجابا
 وقبولا وقوله مندوب اليها اي مدعو اليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر
 والمعروف واصحة في القول دون الايجاب وقد يكون الايجاب مندوبا
 وذلك في توكيل من لم يحسن الذبح في الاضحية ح ل وعبارة شرم ر ل
 مذبح بقوله لانما قيلت بمصلحة الغير اما عقدها المقتضى على الايجاب
 فلا يندب الا ان يقال ما لا يتم المندوب الا به فهو مندوب وهو ظم
 ان لم يرد الموكل عرض نفسه وعبارة البر ماوى قوله انها مندوب اليها
 عرض القاضي بما ذكره بيان ما اراده الاصحاب من التعبير بالجواز الصادر
 بالندب وعينه وليس عرضه ابطال ما قبله فيكون المقصود من ذلك
 بيان ان الاصل فيها الندب وان ذلك كالتعبد لما اوهم التعبير بالجواز
 من التعميم محال له قول م ر كج والحاجة ما سة اليها ولهذا يندب بقوله لانما
 قيام بمصلحة الغير في ويدل له ايضا قول الله في جازة بعد قوله
 والحاجة داعية اليها لان ما كان اصل وضعه الحاجة لا يكون الا مطلوبا
 وقد حرم ان كان فيها اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على
 مكروه وحجب ان توقف عليهما دفع ضرورة الموكل كتوكيل المصطفي
 غيره في شرائطهم عن شرائه وقد يفتقر فيها الاباحة ايضا بان لم يكت
 للموكل حاجة في الوكالة ومسألة التوكيل لا الغرض مندوب اليها اي مدعو
 اليها من الشارع والمراد مندوب الي قبولها وكذا ايجابها ان كان التوكيل قادرا
 والموكل عاجزا والموكل فيه طاعة من موكل وتوكيل لم يقل عاقد
 لاختلاف الشروط المعبرة في كل من التوكيل والموكل على صحة مباشرة
 الاصح ان المراد صحة مباشرة لذلك الجنس وان امتنع عليه التصرف
 بنفسه في بعض افراده فصح توكيل شخص في تكاح اخت زوجته وكذا من
 تحت اربع في تكاح امرأة وتوكيله في تكاح محرمه من ل وفيه ان الموكل فيه
 العقد عليهن وهو يصح ان يباشره بنفسه بان يزوجهن لغيره وليس المراد ان

قوله صحة مباشرة في
 محل هذه القبولة عند
 قول المصنف في التوكيل
 صحة مباشرة التصرف
 لنفسه وقد كتبها من ل هناك فنقل المحررها هنا واعتراضه عليها غير ظم

يتزوجهن

يتزوجهن لنفسه فلا حاجة لما ذكره من ل غالبا قال سم لا حاجة اليه مع
 قوله بشرط الخ بالنسبة لما استثنى من الطرد لان الشرط لا يلزم من وجوده
 وجود المشرط اذا كان كذلك فلا يصح الاستثناء وانما يصح الاستثناء في كلام
 من غير بقوله وكل ما جاز للامانة ان يتصرف فيه بنفسه جاز له ان يوكل
 فيه غيره الخ ان يقال كلامه يوكل لما ذكره قوله ما استثنى من الطرد اي في
 كلام غيره الذي فيه غالبا وهو الضابط المتقدم في كلام غيره وهو ان
 غالبا متعلق بصحة من الطرد الطرد هو المطلق وهو كل من صحته مباشرة
 بمالك او ولا يه صح توكيله والعكس هو المفهوم وهو كل من لا يصح منه
 المباشرة لا يصح منه التوكيل م ر ع ش فلا يوكل في كسور الباب وان يخرج
 المباشرة ترى وجه ل قادر اي ولاقت به المباشرة والا فله التوكيل من ل
 في تكاح قيد في السفيه فغلط لان غير النكاح من بيع او شراء لا يصح من
 السفيه ولو اذن فيه وليه بخلاف العبد فيصح اذن السيد له في النكاح وفي
 غيره من التجارة ونحوها ومع ذلك لا يوكل ع ش كالا على لحيات به
 نكرة كما سبق في قوله كظافر لان الاعمي فتمان فتم يصح تصرفه كمن راي
 قبل عمامة شيئا وقسم لا يصح بقرعة فاشارة الى تعتيده بالتعريف سنو بر
 يوكل في تصرف اي من بيع او شراء وغيرهما مما لا يتوقف على الروية
 كاجارة واخذ شفعة من ر وكلمة يوكل حلالا في النكاح اي في ايجابه
 ان كان تزوج مولى له وفي قوله ان كان يتزوج بنفسه وقوله بعد التحلل اي
 الثاني وقوله في التوكيل فيه اي ايجابا او قبولا ايضا فان يقول المحرم وكلت
 لتعقد لغلات الحلال الذي وكلني شوا قال بعد التحلل او قال الان اي في زمن
 الاحرام او اطلق وذلك لان الموكل الاصل حلالا فان وكل ما اخر فلا بد
 ان يقول له لتعقد بعد التحلل او يطلق فان قال له لتعقد حال الاحرام لم
 يصح وكلمة يوكله حلالا في التوكيل فيه اي الات اي وقت الاحرام فهذا
 المحرم لا يصح ان يباشر النكاح ويصح توكيله فيه وفيه ان هذا معلوم
 مما قبله وان الموكل فيه انما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح ان يباشره
 الخ ان يقال مراد التوكيل منه لتعقد التوكيل في حال الاحرام وهو
 لا يصح ان يباشره من ل او مولى له اي او عنها يجعل او مانعة خلو

فان كان بلغا توكل لم يصح وان كان بلغا تغويض صح كما سبق
 لا في الجاهلية ولا في ولاية وليس هو من اهلها بل هو من اهلها
 ولو دفعنا ان لم يعرف بكذا ولو مرة ولم يتم قربة على كذبه ومنه في
 ذلك القاسق والكافر ويجوز للصبي ان يوكل في المذنب والابصال اذا
 عجز او لم تلق به المباشرة فيكون موكلا وكيل القاعدة تشهد له زى
 وليس في معناه البغيا وهي المشهورة بالدرة والقرن ونحوها اذا حصل
 منهم الاذن ولم يجز عليها الكذب لانهم ليسوا من اهل المذنب اصل
 بخلاف الصبي فانه اهل في الجملة ولا في هذا ما قد متاه من جعل
 البغيا كالصبي لان ذلك فيما لو احتجبت به قربة لانها المعول عليها
 بخلاف ما هنا من ان يصل هدية فيملكها المهدى اليه بالقبض
 ويصرف فيها بما شا ولو امانة قالت له اهداني سيدي لك فيجوز له
 وطوها م ر ولو رجعت وكذبت نفسها لانها في ابطال حق غيرها
 فلو كذبها السيد صدق بيمينه ويكون الوطي وطى شبهة ولا يجب عليه
 المهر لان السيد يدعي زناها ولا مهر كفي ولا الحد ايض للشبهة وينبغي
 ان لا حد عليها ايض لزمعها ان السيد اهداها له وان الولد حر لظن انها
 ملكه ويلزمه قيمته لتغويته رقة على السيد بزعمه واما لو وافقها السيد
 على الشهادة فينبغي وجوب المهر ع ش على م ر ومثل ذلك طلب المهر
 فتجب الجاهلية اليها في وليمة العرس بشرطها زى وكذا في ذبح اضحية
 وتفرقة زكاة كما نقل عن م ر ولا يصح توكل صبي او توكل سفينة
 ليتصرف بعد الكمال وفارق المحرم بوجود الاهلية فيه ويصح توكل
 السكران المتعدي وتوكله ولا يصح من المرتدان يوكل ولو قيمما
 يقبل الوقف ولا يصح ان يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل
 لم يتعزل كما في قول وان لم يتعز مباشرة له اي لما ذكر من الاذن
 في الدخول وايصال الهدية تغيبه قال ع ج الا في نحو من ع ع
 فله كذا اي لان عامل الجماعة هنا وكيل جعل من كل من الف
 تناول ما ذكر للمسلمين الموجودين والحاددين وانهم لا يتعزلون
 اذا عزل الوكيل المذكور لانهم يتبع في صحة الوكالة فقط سنوبري

وكل وعليم

فان كان بلغا توكل لم يصح وان كان بلغا تغويض صح كما سبق

فان كان بلغا توكل لم يصح وان كان بلغا تغويض صح كما سبق

وعليه العمل اي عمل الغضلة وغيرهم وهو المعتمد اي فيكون كل مسلم
 وكيل عنه بخلاف وكنت في هذا وكل امور لا يصح والفرقات
 الالهية في الاول في الغافل وفي الثاني في الموكل فيه ويغتر في
 الاول ما لا يغتر في الثاني لان الغرض اعظم الايمان بالمادون
 فيه وكلام المص الا ان يدل على الصحة في هذا والبطلان في قوله
 وكل امور فلا يكون وكيل في غير المعين ج ل مع زيادة وشرط
 في الموكل فيه قد ضوه فيما مر بالتصرف وذكر له هنا ثلاث شروط
 لكن لا يناسب التفسير الا الثاني واما الاول والآخر فلا يناسبان
 بل ان يقال هو على تقدير مصاف بالنظر اليهما فيقال ان يملك
 اي يملك متعلقه او محله والاول ان يراد بملك له جواز التصرف
 فيه بملك او ولاية فيمثل الاب والجدا اذا وكلاني مال موكلهما فان دفع
 ما يخال الموكل فيه هو التصرف وهو لا يملك وحاصلا الدفعات
 المراد بملك ملك التصرف فيه اي جوازه وانما كان اولى ليشمل التوكيل
 في غير الاصطيات والاحتياط لانه ليس ما لك المحلها وهو العنق
 وكذا يقال في قول المتق الا ان يكون معلوما اي متعلقه فلا
 يصح في بيع ما سيملكه اي ولا في تزويج موليته اذا انقضت عدتها
 كما في م ر الاتباع اهل بشرط مناسبتها لمبتوعه كما في الامثلة
 ام لا حتى لو وكل في بيع عبده وطلاق من سينكحها صح لا بعد
 عدم الاشتراط كما قاله شيخنا وسم سنوبري ولو قال في كل حقوقي
 دخل الموجود والحادث او في كل حق لم يدخل الحادث لقوة
 هذا باللام فاحيض بالوجود قاله شيخنا م ر ق ل فنصع التوكيل
 اي فله التصرف في التابع في التوكيل وان امتنع عليه التصرف في المبتوع
 بان تصرف فيه الموكل او عزل عنه او نحو ذلك فليجوز سنوبري
 وقاس ذلك اي ما نقل عن الشيخ ابي حامد وصاحب المطلب وانظر
 القياس مع دخوله في المستثنى اخصوصا مع تنقيصه في المستثنى منه
 على قوله ولا طلاق الخ فتأمل كاتبه طاف ونقل ابن الصلاح هو في
 معنى الاستدراك على قوله ان يملكه حين التوكيل هذا والمصنف

فان كان بلغا توكل لم يصح وان كان بلغا تغويض صح كما سبق

فان كان بلغا توكل لم يصح وان كان بلغا تغويض صح كما سبق

عدم الصحة لانه توكيل ابتدا في معدوم اي ليس تابعا لوجوده ففرق فيه كما
في حمل ويوجه الحق فيه نظرا لانه يكون تابعا لما وكل فيه وهذا ليس تابعا
لما وكل فيه حمل لانه لم يوكل في بيع الاصل بل في الشوط ملكه المخصوص في الموكل
فيه او يبيعه لما وكل فيه كما في ٣٣ ر كبيع وهبة وضمان ووصية
وهوالة فيقول جعلت موكلتي ضامنا لك كذا او موكلتي لك بكذا او
احلتك بمالك على موكلتي من كذا بنظيره مما له على فلان حمل وزر
وكل فتدفع اي لا بعد التاخير بالتوكيل فيه تعصيرا ولو ابدل التلقا
الغاي بالحل ليشمل الطلاق والعنف كان أولى ونقض واقباض الخ
حاصله انه يبيع التوكيل في الدين قبضا واقباضا واماني العين فيبيع
التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا لا اقباضا مضمونة او لا وسواء وكل واحد
من عماله امر لا لان اقباضها مضمون للرسول ان عام انها ليست ملكا للمرسول
والا فالضامن المرسول لانه المتعدي هو مع غدر الرسول كما قاله ع س
هنا على ما جزم به في الانوار من وما قاله المتعدي هو للمعتمد
لكن اقباضها اي العين التي يعذر على ردها بنفسه ذي وجح فليست ما مفاد صحة
التوكيل وما قاله في غير ذلك وما موقع هذا الخلاف في شوبري قال
بعضهم وقد يقال فانه جواز التسليم من الغيب والتسليم من القابض
والجواز لا ينافي الضمان حمل مضمون اي ما لم يجالها مالها ثم مر
والقرار على الثاني ينبغي ان يقال حيث علم انها ليست ملك الموكل والا
فالقرار على الموكل لان يد التوكيل يد امانة واليمين لا تخفى مع
انتفاء العلم بما ياتي في الغيب ع س وصورة هذه المسئلة ان يكون زيد
عند عمرو اية مضمونة او موجهة او مودعة فيوكل عمرو في اقباضها لزيد
الذي هو مالها بغير اذن زيد فان القرار على هذا الشخص التوكيل ان علم
انها ليست ملك عمرو والا فالقرار على عمرو لا يبيع التوكيل في اقباضها
اي عند القدرة على اقباضها بنفسه ثم رد ولو قال وكلتك في المطالبة
بكل حق هو لي شمل الموجود فقط دون الحادث بخلاف ما لو قال
وكلتك في المطالبة بكل حقوقي فانه يشمل الموجود والحادث كما افق
به ابن الصلاح زى ويؤخذ من كلامه ان الخلاف انما هو في التوكيل

في اقباضها

في اقباضها واما توكيل مالها في قبضها من هي تحت يده فلا خلاف فيه
قال طاق ومعنومه انه اذا لم يعذر على اقباضها بنفسه صحة التوكيل
فيه وهو كذلك اذ ليس له اي لمن هي تحت يده الجوري قال في
اللب بضم اوله وبالتراسية الى جوار بلد البور بغارس وبالنزاي يسمي
الى جورة قرية بالموصل ثم قال وبالصم والقاع والراسية الى جورة قرية
باصها ع س ان وكل احد اي حيث كان سيدا مر وقال حمل اي
امينا من عماله اي عمال الذي هي تحت يده كاولاده ومالكيه وهو
من دعوى قال القاضي ولو قال وكلتك لتكون محاضرا لا يكون وكلا
في سماع الدعوى والبينة الا ان يقول جعلتك محاضرا هو اسنى من
الروضة رضي الخصم او لا في هذا التميم رد على مذهبي الى حنيقة
حيث استرطاض الخصم باي طاق اذا قصد التوكيل له بخلاف
ما لو لم يقصده بان قصد نفسه او اطلق فانه يقع للتوكيل وكذا لو قصد
واحد الا بعينه فلو قصد نفسه والموكل كان مشتركا بينهما ومحل ما له
يكن باجرة وعين له الموكل امر خاصا كان قال له احتطب لي هذه
الحرمة الخطب مثلا بكذا فانه يقع للموكل وان قصد نفسه فانه يقع
له امر خاصا كان قال له احتطب لي حرمة بكذا فاحتطبها وقصد نفسه
وقعت له ومحل الا حيلة باقيا في ذمتي فاحتطبها غير هاء ع س طرف
والمراد بقصد التوكيل واستمر فقصد فلو عن له قصد نفسه بعد قصد
موكله كان له ذلك ويملكه من ع س على مر واستيقا عقوبة
ولو قبل بغيرها شوبري ومر لادى بل يتبين في قود طرف وجد قذوق
اما التوكيل في اتيان عقوبة الله تعالى فلا يبيع لئلا يباع على الدرر ما لم يكن
هو قال سم قد شكك عليه ما في خبر اعند يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت
فارجعها فان قوله فان اعترفت توكيل من الامام باتيان الرجم ومح
استيقا انه ان يجاد بان المراد فاذا دامت على الاعتراف بينا
عليه انها كانت اعترفت له صلى الله عليه وسلم او بلغه اعترافها بطريق
معتبر ومحل عدم التوكيل في اتيان عقوبة الله ما لم يكن بقبليات
يعذر في اخر وبطاليم بعد العقد فله ان يدراه عن نفسه باتيان زناه ولو

بالوكالة فاذا ثبت حد فائتانه تبع لان القصد بالذات دروحد العذر
 بخلاف التوكيل في اتيان عقوبة ادمي فانه يصح زى على لوسل
 اوله بان يوكل فيها الامام او السعد ثم ر ولو في عينه الموكل بان
 اذن نحو السلطان لصاحب الحق بالاستيفاء فله ان يوكل وهدنه
 الغاية للرد بالنظر لا استيفاء عقوبة الادمي لان الخلاف انما هو فيه
 وعبدارة ثم ر وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها اي عقوبة
 الادمي الاجرة الموكل لاحتمال عفو ورديان احتماله كاحتمال رجو
 اليهود اذ ثبت بيئته فلا يمنع الاستيفاء في عينه لانفاقا
 على الاصح في الروضة اي فيما اذا اتى بقى فقط اما لو اتى بها وبغاي
 فيكون مقر اجزما كما انه لا يكون مقر اجزما اذا اتى بغاي فقط شحتا
 وعبدارة قل على الجلال محل الخلاف ان قال وكذلك لتقر عني لغلان
 بالف فان زاد عني فهو اقرار قطعا وان قال اقر عني لغلان بالف لم
 يكن اقرارا قطعا وكذلك ان حذف عضو عني لا يكون اقرارا قطعا بان
 قال وكذلك لتقر لغلان بالف وخالفه ل في عني فقال انه يكون
 مقرا لانها اولي من عني والمجاوب ان اذا اتى بعلي وعني يكون
 اقرارا قطعا وان اتى باحد هما يكون اقرارا على الاصح كما هو عند
 من كلام ج ل وعلي كلام قل وعني ونرى لا يكون مقرا قطعا اذا اتى
 بعلي والنقاط محلها اذا كان في عام اما اذا كان في خاص كانت
 راي لقطعة فقال لصاحبه ها اقر بها فاخذها فانه يصح وبهذا
 يجمع بين كلام السجيني فكلما هما محمول على العام كما تقر وما
 في النقطة محمول على الخاص زى عني كما في الغتنام اي باب
 وكله في اخذ ما يستحقه من الغنمة لانه لا يعرف مقدار ما يخصه
 منها كما يعلم ذلك من قوله الاتي وانه يكون الموكل فيه معلوما ولو
 بوجه طاف تغلبنا السائبة الولاية ان قلت ما الفرق بينه وبين التوكيل
 في تلك المباح قلت الفرق ما اشار اليه ثم بقوله تغلبنا السائبة
 الاي بخلاف تلك المباح فانه لا ولاية فيه شيئا ولا في عبادة
 اي سواء تفرقت على نية او اميل او لا كالاذا ان طاف وخرج بالعبادة

التوكيل

وان حذفها لا يكون اقرارا قطعا

التوكيل في ازالة الخياسة فيجوز لانه من باب الترويض لول يستثنى
 اي صلب الماعى المتوضى فانه يصح التوكيل فيه ابتداء اي اختيارا من
 الله له اي المعقود منها امتحان المكلف ويندرج فيه فواحدة اي المتقد
 والمناخرة عني على م ر كركعتي الطواف هل مثل ركعتي الطواف الصور
 الواجب بدل بخودم القرآن كما يرشد اليه اتيانه بالكافي اوله ويترق
 بان وجوبه بطريق العروضة مع العبر عن الدم بخلاف ركعتي الطواف ولعل
 الفرق هو الاوجه شوبري ولا في شهادة الخزان قلت هل
 قال جعل هذه الصور متصلة بقوله ولا في اقرار ليكون التقى في الجميع
 على ونيرة واحدة ويخرج عن الجميع قوله لاني عبادة لم يستثنى منها
 النك وما عطف عليه الا ان يجاب بان الشهادة وما عطف عليها
 لما كانت ملحقة بالعبادة لكونها في معناها وشان الملحق تاخيره عن
 الملحق به اخرها عما استثنى من العبادة او اخرها الطول الكلام عليها
 لانهم قد يفرقون ما يطول الكلام عليه بابي طاف الحاقا بالعبادة
 انظر وجه الاتفاق وعبدارة ثم ر ليناها على التعبد واليقين الذي
 لا يمكن النيابة فيه مع عدم توقعها على قبول خراج النكاح فانه
 وان اعتبر لفظه لكن اعتبر منه القول باسترعاء اي طلب الشهادة
 على شهادته او حقه كسماعه يشهد عند حاكم مثلا كما سياتي في الشهادة
 على الشهادة شوبري اي لان المسترعى ليس وكيله عن المودي عنه بل الحاكم
 جعل الشاهد المحمل عنه بمنزلة الحاكم المودي عنه عند حاكم اخر م ر بان
 حكم حاكم حكما على عاتق وانتهى حكمه الى حاكم بلد الغائب وعبارته
 في الشهادات فصل تغيل الشهادة على شهادة مقبولة في غير عقوبة
 لله تعالى واحصان وتعلها بان يسترعيه اي يطلب منه ضبطها ورعايتها
 فيقول انا شاهد بكذا او اشهدك او اشهد على شهادة في اوبان يسمعه
 يشهد عند حاكم او يمين سبها كاشهد ان لغلان على فلان الفارقضا الو
 ولا في خطوطها الحاصل ان ما كان محرما بحسب الاصل كالظهار
 لا يصح التوكيل فيه وما كان مباحا لم يخرج له الاخر ثم كبيع حاضر لباد والبيع
 وقت نكاحه وكوفا فانه يصح شوبري ونرى كقتل وقذف كان
 يقول وكذلك لتقتل فلانا عني اي ش بخلاف ما اذا كان قتله حقا فانه

مة

ة

وان حذفها لا يكون اقرارا قطعا

شوبري فالشرط ان يوجد اللفظ من احدهما والفعل من الاخر
فقول له لفظ موكل ليس بقيد فلا يشترط بقوله وقد يشترط القبول
لفظا كما اذا كان له عين معارة او موهبة او موصوبة فوهبها لافرواد
له في قبضها فوكل من هي في يده في اقتضاها له فلا بد من قبوله لفظا
لتزول يده عنها كما في شمر وكذا يشترط القبول لفظا فيما اذا كانت
الوكالة تجعل ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر وكان عمل الوكيل
مضبوطا لانها اجارة هـ سـ ل او نحوه كالكتابة واسارة الاخر
سـ ل ولا يشترط في القبول الخاى القبول بالرضا والامتنان اذ هو
المعتبر فيها لا باللفظ كما قدمه شوبري وقال عـ شـ اى بمعنى عدم
الرد بان ياتي بما وكل فيه او يقال لا يشترط اى على القول باشتراط
القبول هنا العور اى ما لم تكن الوكالة تجعل فان كانت كذلك فلا بد
من قبوله لفظا وفورا هـ الى رجب انظر لو كان الوقت محمولا
وعبارة شمر روي يصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا فاذا مضى
الشهر امتنع على الوكيل التفرق لتفرق اشار به الى ان قول المتعا
لا لما مضى على مقدر كلف ينفذ بقرنه هو كذلك ولكن فائدة
المطلان سقوط الجعل المعنى ان كان وجوب اجرة المثل قال في المطالب
وجرم الاقدام على الفعل وان استعده ابن الصباغ وبحث الاذرى
استثنا الوكالة المتعلقة بالصادة من ولى او وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم
الاذن فيها هـ واعتمد شيخنا عدم الاحتياج في الاقدام وان المصلحة حين
اقتضت التوكيل فلا فرق بين الولى وغيره شوبري وعبارة شيخنا
والاقدام على التفرق بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح
اذ ليس من تقاطى العقود الفاسدة لانه انما قدم على عقد صحيح
خلا فالابن الرفعة ومحل نفوذ بقرنه في غير النكاح اما من كاذ
انقضت عدة بنتى فقد وكلت بزوجها فلا ينفذ احتياطاً للايضاح
حـ ل بخلاف اذنها لوليها في تزويجها بعد انقضائها او بعد طلاقها
فانه يصح لان الاذن اقوى من التوكيل كما في شمر
لعناده هذا تعليل للشي بنفسه لان معنى قوله ولا لعزله انه لا يصح تعليل

العزل

العزل ونفى الصحة هو الفساد الا ان يقال المراد بالفساد الانسداد فانه
قال لا فساد الوكالة ولو قال وكلت الخاى ففى هذا التركيب
عقد الوكالة الاول مبين فيصح والثاني معلق فلا يصح الامر
اى للاذن فيه
وما يمنع عليه وما يجوز له فعلم من حيث الوكالة المطلقة هـ قـ ل
وما يذكر معها اى من قوله ولا يبيع لنفسه ومولى الخ الفصل
اى توكيل الخ اشار بذلك الى ان مطلقا نفت لمصدر محذوف ويصح ان يكون
ها لا من البيع والمراد بالنسبة على ان مطلقا بيان للمواقع وليس من لفظ
الموكل ولو تعلق بها الموكل فالظان للوكيل التفرق على ما يريد وان خالف
عرض الموكل فراجع على الجلال مع زيادة غير معتد بشئ اى من
اجل او مشق او عن او زمان او مكان او غير ذلك كما سياتى في الفصل الا
وتم غيب باز يد محله كما قاله الهذرى اذ لم يكن الراغب مما طلا ولا مال
ولا اكسبه حراما هـ عـ شـ باز يد ولو بما يتغابن بمثلهم هـ سم عن شـ الرضى
ولا يبيع نسيت وان كان اكثر من ثمن المثل لكن اذا وكله وقت نهب
جازه البيع نسيت اذ احفظه عن النهب وكذا لو قال بعه ببلد كذا
وعلم ان اهله لا يشتركون له نسيت هـ سـ ل ولا يغير نقد بلد
البيع الا ان قصد بالبيع التجارة فانه يجوز فيما سأل على القراض وهل
كذلك العرض الظاهر هـ حـ ل وجزم بهذام روى شمر وعبارته ومحل الامتنان
في العرض في غير ما يقصد التجارة والاحراز كالقراض هـ والمراد بنقد
البلد ما يتعامل به اهلها غالبا نقد كان او عرضا لدلالة القرينة
العرفية عليه هـ قال عـ شـ قوله نقد كان او عرضا تقدم في نظره من الشركة
عند قول التمام الا وجه امتناع البيع بالعرض مطلقا فليست الفرق بينهما
بناء على ما اعتمدته وقد يجاب بان لا تخالف فالمراد بالنقد في باب
الشركة ما ذكره هنا وهو ما يغلب المتعامل به ولو عرضا وعليه فالعرض
الذى يتبع به البيع ثم لا يتعامل به اهلها مثلا اذا كان اهل البلد يتعاملون
بالعاقوس ففى نقدها فيبيع الشريك بها دون نحو القماش هـ شـ خـ
نقد بلد الخ وتلك بلد البيع المعنى ومحل التوكيل بقيد اطلاق كما يؤخذ



حـ

ع

من كلامهم بخلاف السير فيفتقر اي وان كان المالك لا يبيع به كما
اقتضاه اطلاقهم من غيري وهو ما يحتمل غالبا فيفتقر بفتح الهمزة
حيث لا راعى تمام القيمة او الاكثر والا فلا يصح اخذها مما سياتي فيها
لوعين لم يكن ان لا يجوز له الاقتضار عليه اذا وجد راعيا وقد يفرق
سم وقد يتوقف في الفرق بان الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي
منتفعة هتاع وجود راعيا بكامل القيمة عن علمه ما يساوي
عشرة اي من الدراهم على احد هذه الانواع متعلق بخدوق والتعد
بيعا مشتملا على احد هذه الانواع لم يصح بيعه ولم يخرج بعدم القيمة
لدلالة الكلام عليه فمن اي الوكيل قيمة اي اقصى قيمة لا تقبض
بيع فاسد كما سيجري به والقيمة المفرومة للمحلوله ويجوز للموكل ان
الشرط فيما اخذه من الموكل لانه يملك كملك الغرض وبقي ما لو قبض
الوكيل البديل من المشتري بعد التلف وكان البديل مساويا للقيمة التي
عزمها للموكل للمحلوله من كل وجه فبطل له ان ياحذه بدلا عن القيمة
التي عزمها ويجوز له التفرق فيما يتراضيهما ام لا فبطل نظر والا قرب
الاول عن من فستردده اي الوكيل ولا يزول الضمان بالاسترداد
بل اما بالبيع الثاني او استئمان من المالك عن ان يفي اي وسهلا
زده والافقية للمحلوله من كل وجه فبطل له ان ياحذه بدلا عن القيمة
ما لو رد عليه بغيره او فسخ البيع المشروط فيه الخيار لا يبيعه الا باذن
جديد والفرق ان هناك خرج عن ملك الموكل بخلافه هناك من في
على ان سيجاع ولو رد عليه البيع بغيره في هذه الصورة عاد الضمان اي
فيما اذا باع بالاذن السابق فمورا جمع لهذه الصورة فخطا كما يعلم من
مرو عيارته ولم يبيع به بالاذن السابق وقبض الثمن وبه امانة
عليه وان تلف البيع مقابل قوله ان يفي والقرار عليه اي على
المشتري والمعتد ان الوكيل سيطر بالقيمة مطلقة اي سواء كان باقيا
او تالفا مثلما او ميتوما لانه يفرمها للمحلوله واما المشتري فبطل الب
بيد له من مطلق او قيمة ان كان قاله لان عليه قرار الضمان فان كان
باقيا

ان كان البيع
مشروطا بالخيار
فلا يبيعه الا باذن
المالك

باقيا رده ان سهل فان عسر طرأ بالقيمة ولو مثلها للمحلوله زجب
وفي قول على الجلال وما يفرم الوكيل للمحلوله من القيمة ولو في المالك
وما يفرم المشتري للمحلوله وهو البديل الشرعي وكذلك لو لم يتلف
عزم كل منها القيمة ولو مثلها لهما للمحلوله فيهما فبطل من كل وجه
القيمة ولو مثلها لهما للمحلوله فان اود رجع كل من عزم منهما
القيمة بهما والمفروم في جميع ما ذكره قيمة واحدة اما من الوكيل او المشتري
بالا فبطلان منهما كما توفهم وعلى ما ذكره في المحل ما في المنهج نعم يجوز ان يفرم
كل منهما نصف القيمة مثلا فراجع هـ ثم على ما فهم اي من قول
كاستولى وقوله ولا يغير بعد البطلان باعظهما ولو غير انفع عن شئ
بانفعهما هذا ان تيسر من يشتري بكل منهما فلو لم يجد الا من
لشترى بغير الانفع من كل البيع منه ام لا فبطل نظر وظلم كلام الش
الثاني ولو قبل بالاول لم يكن بعيدا لان الانفع في كل معدوم عن علم ر
تخير بينهما اي بان يبيع بمدة او هذا ولم يبيع بمطابق ولو ابطال السلطان
تعد البطلان لم يبيع به الوكيل وان عسر لم الموكل ولا يبيع بالحدوث الا باذن
جديد في قول والمذهب الجواز وان كان في عقد واحد شري ولعل
وجه التردد فيما اذا باع بهما مع استوائهما من كل وجه تعلق الغرض بكل
ياخذها في الجملة ولو مع الشاوي ولو وكله الخ مقابل قوله الوكيل
بالبيع بين الناس هل المراد بالناس ناس بلد البيع وان تدارف
ناس بلد العاقدين خلافة والمراد ناس بلد العاقدين او اذا اختلف
يجب التمييز كل محتمل فليحرر شوبري ويشترط الاشهاد في البيع
بموجب كما هو المفروض والاشهاد شرط للمصلحة فيما اذا شرط الموكل على
الوكيل الاشهاد والذي اعقده هو وجوبه فان شرط التقي الضمان لا للمصلحة
فان سكت الموكل عن الاشهاد او قال بغيره واشهد في الصور من يبيع
البيع ولكن على الوكيل الضمان كما قررته سيجتاح في ونظره اشراط كون
المشتري بغيره موسرا كما في من لا يشترط الرهن لانه يؤدي لامتناع
البيع لان الغالب عدم رضى المشتري به كما في من على مـ فان باع
بجبال مفرع على قوله ولو وكله لبيع موهلا وقوله او نفعه الخ مفرع

الم

على قوله وحيث قدر الاجل الباع الخ ما قال الموكل معقول باع
 البيع ولا يقبض الثمن في هذه الحالة لما سياتي انه لو حل الاجل لا يقبض الثمن
 الا باذن جديد وتردد فيه شيخنا هـ ج ل او مونة حفظ اي الثمن
 وسنفي كما قال الامام في هذه في المعنى معطوف على قوله ان لم يبيعه
 الموكل الخ فهو شرط ثالث فكانه قال ولم يبيعه لم يشتريا حمله اي المذكور
 من الصحة لظهور قصد المجابة يؤخذ منه ان الكلام فيما اذا دلت
 قرينة على قصد المجابة والاجاز لم يقتض عن الاجل والزيادة على
 الثمن المعين وان عين المشتري غش فروع هو مستعمل على مسائل اربع
 تقدم عبر غيره بفروع والغرض منه تقييد قول المتن الوكيل بالبيع مطلقا
 كتركه اي محله كونه كتركه ان لم يان الموكل بصيغة من هذه الصيغ المذكورة
 في الفروع لو قال لو وكيله وان كان كل من الموكل والوكيل غير عالم بالعربية
 ج ل و بر ما وي وفي غش خلافه ومثله السوبري وسم وعبارته قال مجر ونظر
 ان الكلام في من يعلم مدلول تلك الالفاظ كما ذكر والافان عرف له فيها
 عرف مطرد حملت عليه وان لم يعلم له ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمسارده
 لان لما مدلولها عرفيا فيحمل لفظه عليهم وان جهلهم وليس كما ياتي في الطلاق
 في ان دخلت بالفتح اي فتح العزة لان العرق في غير النوى ثم لا يعرف
 بين ان المكسورة والمفتوحة محطق بكم تست وجه ذلك انكم للاعداد
 فيحمل القليل والكثير وما للاختصاص وكيف للاحوال فيحمل الحال والوجوه
 وسواء كان العاقد توكليا او لا خلافا في لوجه بين الالفاظ الثلاثة جاز
 البيع بالامور الثلاثة قل فله بيعه بغش فاحش ولو مع وجود
 راعيا لان كم للعدد فيحمل القليل والكثير ج ل و ز ي ع ش على م ر و جاز
 وله بيعه بغش فاحش وسنفي ان لا يبرط فيه حيث بعد اضاغة له وان لا
 يكون ثم راعيا بالزيادة او بما شئت او بما تيسر ولو قال تفرق فيه ثم فاق
 الملاك ينبغي ان تكون صيغة باطله ج ل واستقر باع من الصحة ويحمل هذا
 اللفظ منه على المحقق وهو البيع لا المحتمل وهو البتة والفرق وعلى
 الصحة فيجوز بيعه بغير نقد البلد لان ما لا يمتنع فيحمل العرق والنقد
 اي حيث

في هذه الحالة لا يقبض الثمن الا باذن جديد وتردد فيه شيخنا هـ ج ل او مونة حفظ اي الثمن

اي حيث كان يساوي ثمن الثمن وصرح جيع بجوازه بالغش الفاحش ج
 واعنده السبكي قاله لانه العرق ما لم تقم قرينة على خلافه ج ل
 ولا يبيع الوكيل بالبيع لنفسه وكذا وكيل الثمن الا يشتري من نفسه
 ومجوزة قال ج ل و كما يبيع غيره من كل عقد فيه اجاب وبقول لا نحو
 ابراء فيصح توكيله في ابراء نفسه او طفله او اعتاقهما وتؤخذ ذلك ولو
 وكلمه في ابراء غدا ثم وهو منهم لم يدخل اليه بالبيع عليه لانه متهم
 في ذلك عبارة م ر ل لا يلزم توكيل الطرفين في اي لان الابا انما يتولى
 الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه وهنا ليس كذلك لان المعاملة
 لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيله في احد الطرفين ويتولى هو الطرف
 الخ ولا وكيلا في الطرفين ايضا مما ياتي في النكاح ان من لا يتولى احد
 الطرفين ليس له ان يوكل وكيله في احد هما او وكيلين فيهما لعمرو ولو كل
 وكيله عن طفله وتولى الاخر لم يبعد جوازه اذ اقر الثمن ومنها عت
 الزيادة اذ لا تمة ولا يتولى الطرفين لان الوكيل ج نائب طفله لانه نائب
 كما صرحوا بذلك فليتأمل سم وسنفي ان مثل توكيله عن طفله ما لم
 اطلق فيكون وكيله عن الطفل ع ش على م ر وهذا ايضا في ما استقر به
 عن سم من انه في حالة الاطلاق يكون وكيله عن الولي نعم يوافق
 ما نقله عن ز ي عند قول المتن فيصح توكيل ولي ج ل و ولده
 الرشيد والسقيم بعد رشده اذ اقام عليه القاضي فيما بعد الحجر
 عليه فباع له كمال الوبايع الجد ولو له الذي في ولايته والده لعدم
 اتحاد القابض والمقبض الذي هو المعول عليه في التوكيل سوبري
 اي لانه يرد على علمه انما اعني قوله لانه منهم في ذلك ما اذا عين له
 الثمن وكل عت نفسه او موليه مع ان البيع لا يصح خلافا لـ ج ل واعنده
 ز ي و سم الصحة واقروه ش لكن محله اذ اوكل عن موليه او اطلق
 لان الوكيل ج نائب عن طفله لانه نائب ولا يتولى طرفين كما
 تقدم عن ع ش على م ر وله قبض ثمن اي ولم يتسلم البيع او لا ويصح
 البيع وان كان يضمن كما يدل عليه قوله فان سلم قبضه من ثم يسلم
 منصوب بان مضرة على حد وليس عبادة وتقر عينه والمراد انه يسلم

ق

ما لم يمتد الموكل عن التسليم كما قاله م ر فان سلم المبيع قبله ضمن هذا
 اذا سلمه مختارا فلو الزم الى التسليم قبله فكل قبض الثمن وكان الحاكم
 يرى ذلك مذهباً بديل او تعليل فلا ضمان وان الزم به لا وعد وانما
 او اكرهه المشتري او غيره فيظهر ان التسليم الوديعة لا يكرها فبضم
 على المصحح وان رجع على مسمى هو على عدم الضمان فيما اذا اكرهه طالبه على
 التسليم واسترد ما عزم فلو تلف الثمن في يده ينبغي ان يرجع بما عزم
 لغوات الحملولة التي العزم لاجلها ووافقا عليه شيخنا زى وهو مروي
 المبادىء جديداً او قامت قرينة على ذلك م ر وليس لو قيل اى لا
 ينبغي له ذلك وانما جاز استرا ذلك لعامل الفراض لان القصد منه الربح
 ومن لم يوافق القصد هنا الربح جاز له شراء ذلك م ر وقوله اى لا ينبغي
 ولا هوامته عليه ان علم العيب واسترا له فساد العقد م ر وعبارته
 ثم م ر وليس لو قيل الخاى لا ينبغي له ذلك لما ياتي من الصحة المستلزمة
 للحمل غالباً في اكثر الاقسام لان سياق ان استرا في الذمة جاهلاً
 بعينه يقع الشراء للموكل واحترز بقوله في اكثر الاقسام عما لو استرا
 بالعين وكان عالماً بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويجرم لتقاطيع
 عقد افساده زى فان استرا اى المبيع ومثله ما لو طرد
 عيباً قبل القبض قاله شيخنا فتأمل م ر في الذمة اى ذمة الوكيل
 ولم ينص له على التسليم م ر فهو اعم من قوله فان استرا الخ وقد
 يقال ما لم يذكره الاصل معلوم مما ذكره بالطريق الاولى وايضاً قد
 لم لا جمل ان يترتب عليه قوله ولكل رده ولما عم المص في الاول فيد في
 الثاني حيث قال ولكل في الشراء في الذمة رده وقع الشراء للموكل
 سواء سماه او نواه اولاً م ر لك في صورة الذمة وقوله لم مراعى
 لتوقعه على رضاه كما يفيد تعليله الاى كما لو استرا اى الموكل
 وقوله مع ان الوكيل الخ اى بهذه لئلا تزد صورة علم الوكيل بالعيب
 فان هذا التعليل جرى بينها مع عدم وقوع الشراء للموكل ولكل
 منها لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على ان العقد لم اى الموكل
 والا فردد على الوكيل قاله شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظر

بالعين م

في قوله

في قوله

وفي ما شيخنا خلاصة تراجمه قال رده بالعيب على البائع ومحل كون
 الموكل يرد على البائع ان سماه الوكيل في العقد او نواه وصدق
 البائع والا فلا يرد الا على الوكيل لو وقع الشراء له وله اى الوكيل
 الرد على البائع م ر وخيار الوكيل على العود ولا تغتفر معارضة الموكل
 لانه مستقل م ر فلانه لو لم يكن له رد الخ او رد عليه انه يتعدى ان لا
 له يكون اجنبياً فتأخير الرد منه م ر لا اثر له قاله سم على م ر وقد يجاب
 بان محله كونه اجنبياً لا يقتضي عدم النظر اليه هنا وقد يقال عدم
 رضى الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو ولا عبرة لعدم رضاه
 ان يذكر سبباً يقتضي عدم وقوع العقد له كإنكار الوكالة بما استرا به
 الوكيل او إنكار تسمية الوكيل اياه في العقد او يتقدم فليتنا مع ش
 على م ر لانه فوري اى واما اذا لم يكن فورياً فلا يتعدى الرد لان
 الوكيل يراجع الموكل في ان يرد على البائع ولو مع التراخي ويقع
 الشراء له اى للوكيل وفيه نظر لانه لا يتقلب الشراء له م ر ولعل هذا
 التعليل مبني على انه يتقلب الشراء له م ر لان رضى موكل
 الخ قد يترأى عدم صحة هذا الاستسنا بالنظر للصورة الثانية مع قوله
 ولكل والشراء في الذمة ويجاب بان الاستسنا بالنسبة للصورة الثانية
 فتأمل فلا يرد وكيلاً بل يرد موكله اى سمي الوكيل الموكل في العقد
 او نواه وصدقه البائع والا فردد على الوكيل كما صرح الاصل في اصل
 الروضة م ر اى ويقع الشراء للوكيل كما قرره زى وانظر كيف هذا مع ان
 الوكيل لا يرد على البائع ايضاً فلا يرد وكيلاً انظر وجهه في الثانية ثم رايته
 م ر عليها بقوله لتعدى انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة بخلاف
 العكس وهو ما اذا رضى الوكيل فلا هوكل الرد وهذا اى قوله لان رضى
 لم يصح الشراء م ر يجرى لتقاطيعها عقد افساد اى والفرض انه سمي به
 الموكل او نواه كما تقدم في حالة الجهل ويفرق بينه وبين ما تقدم في حالة
 الجهل حيث يقع للموكل اذا سماه او نواه لانه معذور بجهله م ر اوفى الذمة
 اى ذمة الوكيل وقع له لا للموكل وان سماه او نواه وتلغو التسمية والتية
 شيخنا عاجزاً عنه المراد بكونه عاجزاً عنه انه لا يقوم به الا بكلفة عظيمة

في قوله
 لا يتقلب
 في قوله
 لا يتقلب
 في قوله
 لا يتقلب

قوله لانه لا يتقلب
 تقدم انه موقوف
 فوقع الشراء للموكل
 انما هو
 فقط
 كما في
 البهجة تدبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

لا يفتد منه عيني اي فقط فله ان يتصرف لو تكلف المشتة او قدر
على التصرف ولو بعد التوكيل فليجوز - وكنت ايضا فلو طرأت له القدرة
بيني امتناع التوكيل هو كل عند نفسه ولو مع موكله وان وكل عن نفسه
بطل على الاصح او اطلق وقع عن موكله شو برى بل عن موكله اي فقط
بشرط علم الموكل بعجزه حال التوكيل والا فلا بد من اذنه ولم المباشرة بنفسه
مع علمه بعجزه ولو قدر العاجز فلم المباشرة بالاولى لزوال العجز ليس له
التوكيل كقدرته قل وقضيت التقليل الخ اي مفهومه والصورة التي
قبل هذا وهي قوله ولو وكله فيما اذن وقضيت ايضا وذلك لان قول الطلاق
التفويض التفويض لمثل هذا الذي يفهم انه كان متصفا بالعجز عند التوكيل
فخرج ما لو طرأ العجز فكان على التام ان يبين على ان هذا من مقتضى التقليل
الاعماله الذي يظهر ان المرادهم اولاده ومالكه وزوجاته
وهو من مقتضى ان يلحق عند ذكر خدمته باجازة ونحوها من علم ر
ام اطلق وهذا بخلاف ما لو قال الامام والقاضي لتائب استن او اطلق
فانه نائب عنه لا عن نفسه وقرى بان القاضي نائب في حق غير الموكل
والموكل ناظر في حق الموكل من كل من احد الثلاثة هو الموكل والموكل
وانما كان للموكل عزل وكيله لان من ملك عزل الاصل ملك عزل فرع
بالاولى كما قاله مر اعم من قوله بعزله يمكن من قوله بعزله للثلاثة المذكورة
ان يكون التقدير بعزل احد اياه فتشمل نفسه بقوله اي الاول اياه ثم روي
جاز له التوكيل اي عنه او عن موكله ثم مر امينا اي وان عم الموكل كقول
وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعد هو كذا الوعين لم التمن والمشتري
لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز الزوج بعجز الكفو
اذ قالت زوجتي من شئت وشمل ما ذكره الموكل اصله او فرع قل وبجارة
الشو برى قوله امينا وانظر هل يشترط فيه ايضا ان يكون عن بليغ به
ما لو وكل فيه اولاد ويوكل هو ايضا من يليق به ذلك الذي يظهر التناقض
ووافق عليه بخاري شو برى وفي س ل مانصه فليوكل امينا فالو يوكل
عزله وان عين له التمن او المشتري او قال له وكل من شئت قال السبكه الوجه
خلافا لما لو قالت زوجتي من شئت يجوز تزويجهما من غير الكفو وقرى
الاذرعي

الاذرعي بان المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وعز الامين لا
يتأتى منه ذلك وعم وجود صفة كمال وهي الكفاية وقد يتأتى بتركها
لحاجة العتق او نحو الكفو اصاح المالك حزم الولى فلا يجوز له تعيين
عز الامين فليست تعيينه اي ان علم الموكل بنفسه والامتنع توكيله
ولو علم بنفسه فوكله فزاد فبقه امتنع توكيله ايضا قال بعضهم الا ان كان
لوعرض على الموكل لرصيه قل فيما يجب على الوكيل
في الوكالة المقيدة المقيدة بغير اجل واما المقيدة باجل فقد تقدمت
في قوله ولو وكله لبيع موجلا وما يتبعها اي من مخالفتها لما اذن له فيه
وكون يده يد امانته وتعلق احكام العقيدة وكان الاظهر ان يقول
وما يتبعه لانه معطوف على ما يجب لمعين من الناس الخ ظاهره انه
يمنع البيع لغيره وان رغب بزيادة عن ثمن المثل الذي دفعه المعين لانه لا
عبارة بهذه الزيادة لامتناع البيع لدفعها عن ولومات المعين بطلت
الوكالة او امتنع من الشراء بطل لانه قد يرغب كما في قل وقال ع من فلو امتنع
المعين من الشراء بمن بيعه لغيره بل يراجع الموكل وينبغي ان يحل ما لم يغلب
على الظن انه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره او به
او فيه وفيما بعده مانعة خلو فتجوز الجمع بدليل المثال وفيه وفيما بعده
استخدام لانه ذكر المعين او لا بمعنى واعاد عليه الضمان بمان اخر كالواضحة
راجع للمقيد بدون قيده من زمان ولو قال بع او اعتق او طلق يوم
الجمعة لم يجز قبله ولا بعده ويخصر يوم الجمعة كما قاله الاسنوي في اليوم الذي
يليه حتى لا يجوز ذلك في مثله من جمعة اخرى وقال الدارمي انه في مسئلة الطلاق
يصح بعده لا قبله لان المطلقة فيه مطلقة بعده وروايت غريب مخالف
للنظار واخبر قوله يوم الجمعة او العيد ان يوم الجمعة او عيد جلا في اي
ولا يتقيد بالجمعة والعيد الذي يليه وهو محتمل ان يقال ان الخط فيها
واحد وهو صدق المخصوص عليه باول ما يلقيه فهو محقق وما بعده متكول
فيه فتعين الاول هنا ايضا وهذا اذا قال قبل دخول يوم الجمعة او العيد وبقى ما
لوقال له في يوم الجمعة او العيد فسد قبل على بقيته او على اول جمعة او عيد
يلقيه بعد ذلك اليوم فيه نظر والا فرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

يوم الجمعة او العيد قريبة على عدم ارادة بقية اليوم بعد الحق في سوق
 كذا فلو نقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والمثل وان قصده وعاد به من
 كنفه من القراض للمخالفة قاله في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل في البيع
 في بلد فليس فيه فان نقله ضمنه من بلد معين وانما يتعين الشخص على ان
 غرضه من التعيين الزرع لكون المعين يرغب في تلك السلعة دون غيره والا لزم
 تعيين له وجاز البيع ثم روي فينا فيه قول الله وان لم يتعلق به غرض محدد وان لم
 يتعلق به اي بالمعين مما ذكر فلو باع لوكيل المعين وكذا العبد لانه قد
 يتغير اثنان اذ قد تعبد به وتعلق العبد بالعبد ومجمله كما قاله المذري اذا
 كان المعين يتعاطى مثله بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشرائع
 فانه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف منوثر لم يصح اي ان لم يكن وكيله
 مثله او ارفق منه والاجازع من على م من وكيل زيد وكان قصده قوه
 البيع لنفس زيد لا لوكيله وبعبارة م من بيع من وكيل زيد لزيد وهو
 ظم حيث كان الوكيل اسهل او ارفق والا فلاذن في البيع من وكيله اذن في البيع
 منه م من ولو مات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردي بخلاف ما لو امتنع
 من الشراذ يجوز رغبته فيه بعد ذلك م من او نهاه اي او قدره ونهاه
 والا بان قدر له الثمن ولم يهنه منوثرى جاز البيع به في غيره اي ولو
 قبل مضي المدة التي بناها في الوصول الى المكان المادون فيه لان الزمان انما
 اعتبر سعا للمكان لموقعه عليه فلما سقط اعتبار المتوع سقط اعتبار النام
 ومضى جاز النقل لغير المكان المادون فيه لم يفتى الوكيل بالنقل اليه اي الغير
 م من فلو امره بغيره على قوله او به لان هذا معين من حيث العبد
 لم يبيع باقل منها اي ولو ما يتغابن فيه متواكنت المائة قدر من المثل
 او لا علم بذلك كل منهما ام لا وفارق ما مر من ان له البيع بغيب يسير بانها
 هنا فيه المخالفة صريحا بخلاف ما مر للعرف وذلك لان الناقض عن المائة لم
 يسمي مائة بخلاف الناقض عن المثل بما يتغابن به فانه يسماه عرفا
 م من لانه زعمنا قصد ارفاقه ويعزق بينه وبين وكيل الزوج في الخلع
 حيث يجوز له الزيادة بانه غالبا يبيع عن شقاق فكانه قرينة على عدم
 قصد المماواة م من ومثله في زي قاله ل فان دللت قرينة على عدم ارفاقه

بان

بان كانت المائة اكثر من ثمن المثل كان له الزيادة كما في شهر الروض ونقل
 عن شيخنا انه لا فرق على المعتمد والذي في الموافق من الروض واما الو
 قال اشترى عبد فلان بمائة فله النقص والثانية من زيادتي وهي قوله او
 عين مستريا كما يعلم من مراجعة عبارة الاصل فله البيع بزيادة ولو من
 غير حبسها لان المضموم من تعديرها عزفا امتناع النقص عنها فقط ولو
 ابطال صفحتها او حبسها ككسرة تصحاج ونقصه بذهب م من لانه حصل
 عن ضمه المضموم ان هذا التعليل ياتي فيما اذا نهاه عن الزيادة او عين المشتري
 والمجواب ما اشار اليه الله بقوله ولا مانع اي بخلاف صورة المتعاطى فانها وان
 وجد فيها التعليل المذكور لكن هناك مانع وهو النهي عن الزيادة او تعيين المشتري
 شيخنا فلو وجد في زمن الخيار اي وكان الخيار للبايع او لهما فان كانت
 للمشتري امتنع لزومه من جهة البائع م من ولو لم يعلم بالرافع لم يعلم به بعد
 الزوم هل يتبين بطلان البيع ام لا اجاب شيخنا بانه يتبين البطلان
 م من ولو وجد في زمن الخيار اي وكان الخيار للمشتري او لهما فان كانت
 او امره بشراء مائة ليس من جملة التعرير على ما قبله بل هو معطوف على
 قوله في اول الفصل لو امره ببيع لمعني الخ ولو جعله مستانغا من غير عطف
 كما صنع الاصل لكان اظهر بما مر في التوكيل بشراء عبد الذي مر هناك النوع
 والصنف وانما قيد به لانه التوكيل لا يصح بدونه اي بدون ما مر واما ما عداه
 من الصفات فلا تتوقف صحة التوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل
 رعابته شهر بالمعنى فاشترى اي في صفقة واحدة فقط والا وقعت
 المساوية للموكل فان اشترى واحدة بنصفه لم يكن له شراي اخرى لانه غير
 ماذون له في عقد اخر منوثرى وقيل سائتي بالصفحة التي قال شيخنا
 هما قيدان للخلاف فيصير جزما في شاة بالصفحة تساوي دينار او معها ثوبه وفي
 شاة بالصفحة كذلك واخرى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفقة او غيرها
 في لا على الجلال بالصفحة اي كل منهما بالصفحة اما اذا لم يكونا بالصفحة
 ففيه تفصيل وهو انه اذا كانت احدهما بالصفحة لم يبيع شرايها للموكل وسأوته
 وقع شرايها للموكل اي وان لم تكن واحدة منهما بالصفحة لم يبيع شرايها للموكل

اي ولو كان الزيادة من غير حبسها لم يراجع
 لزيادة فقط

بل ان كان الشرايعين مال بطل وان كان في الذمة للوكيل وتلفو تسمية
الموكل فلو قال المثل فاستري شائين احداها بالصيغة وشاوي لمكان
اوضح كما قاله الشوبري ويحتاج في البيع له فان اشترى بعين مال الموكل
بطل البيع وان اشترى في الذمة وقع للوكيل وتلفو تسمية الموكل في البيع
م او في شرايعينه اي بان كان شراوه بالعين مخالفا لما امر به الموكل فيسمل
الصورتين سم فاستراه باخرى وان تخبر بين ان يشترى بعينه او في الذمة
ثم يدفعه عما فيها كما سياتي في الغرض منه التخيير المذكور وما هنا الغرض
منه بيان المخالفة بالشرا لان هذا استراه بدينار آخر من مال الموكل فالفرق
مختلف فتنبه شوبري في الذمة شامل لذمة كل منهما شوبري
ولانه اي الموكل وقوله ما وكل فيه اي ميسعا وكل فيه اي في شرائه وقوله
يسلم له اي المبيع تغير للوجه وقوله وان تلف المعين اي عما في الذمة
يعني قبل القبض يعني ان الشرا اذا كان بخلاف الذمة ثم عين وتلف قبل ان
يقبضه البائع فالبيع لا يفسخ بل ياتي المشتري ببطله فيسلم له المبيع خلاف
ما لو كان الشرايخا معينا في العقد وتلف قبل قبضه البائع لم يفسخ البيع
فلا يسلم المبيع للمشتري بل يرجع ليائعه ويقال مثل هذا التوجيه في قوله
ولانه في الثانية امره بعقد هذه الذمة في ذمة هذا من تعبير اصله
بالذمة لتخصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى في ذمة الموكل
لم يصح العقد في كان امره بشرايخ في الذمة بخمسة لو اقر قوله في الذمة
عن قوله بخمسة كان اوضح اذا المراد ان كلامه الخمسة والعشرة في الذمة على
قوله بخمسة واما النوب المأمور بشرائه فلا فرق بين ان يكون معينا او في
الذمة وان سمي الموكل اي وكذا به البائع او سكت عن تقديره
وتلذ به وسجل على نفي العلم بالوكالة اما ان صدق فيبطل الشرايخا
يعلم من مسألة الجارية الانية من وعبارة ثم رخصت عدم وجوب تسمية
الموكل في العقد وهو كذلك ثم قد تجب تسمية والا فبيع العقد للوكيل
كان وكلم في قبول مخو هبة مما لا عوض فيه للمخالفة في الاذن بتقبل
لقوله وقع للوكيل لكنه لا ينتج خصوص وقوعه للوكيل وانما ينتج ما

نقضه

نقضه من عدم وقوعه لموكله كما لا يخفى وقال بعضهم هو عليه
لقوله ولغت التسمية للموكل لا لقوله وقع الشرا للوكيل لانه لا ينتج
وقوله بتلف المعين اي في العقد وقوله بتلفه اي المعين لكن عما في الذمة
نفي الكلام استخدام ولو قال اشترى بهذا الدينار الخي خلا في مال الموكل
يعني هذا الدينار فانه يتعين الشرايعين كبيع للموكل فان لم يشتر بعينه
نظر ان اشترى بعين غيره من مال الموكل كان باطلا وان اشترى في الذمة
وقع للوكيل لانه يتعين الشرايعين والفرق بين هذا وبين قوله السابق
وامره بالشرايعين هذا الدينار الخي انه لم يذكر لفظ العين وهي تستعمل في مقابل
الذمة تعين الشرايه ولما عبر هنا بالاشارة حلت على ذات الدينار وذلك صادقا
بان يشترى بالعين او في الذمة ويصرف في الثانية عما عينه من ماله فلا
مناقاة بين المواضع الثلاثة وهي قوله فاستراه باخرى لقوله اشترى بعين
هذا الدينار فاشترى في الذمة وقع للوكيل وقوله ولو قال اشترى بهذا الدينار
فانه يقع للموكل مع الشرايخ الذمة بل يخبر اي ان استويا في المصلحة
والتعين رعاية الغبط لموكله شوبري وعبارة في علم ر وقوله بل يخبر
الذوع على كل بيع الشرا للموكل فان نقد الوكيل دينار الموكل فظم وان نقد
من مال نفسه يرد الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه
من الموكل اليه وهذا يقع كثيرا اي يدفع شخص لاخر دراهم يشترى بها
شيئا فيدفع من ماله غيره ها وهذا ظم ان نقد بعد مفارقة المجلس اما لو اشترى
في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فيسلك الحكم في ذلك
او يقع العقد للوكيل وكان سمي ما دفعه في العقد لقوله الواقع في المجلس كالواقع
في العقد الا قرب الاول لصحة العقد بخلاف الصيغة وحصول الملك للموكل
بذلك وقوله الواقع في المجلس كالواقع في العقد غير مطرد والغرض ان الشرا
في الذمة فان اشترى بعين ماله وقع الشرايخ فافترج لو ارسل الى بزاز
ليأخذ منه بعين ماله ثوبا فتلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول لانه ليس
بعاقد ولا ساع ويوخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا
ارسل الى اخر جرة ليأخذ منها عسلا فملاها ودفعها للرسول ورجع بها وانكرت
منه في الطريق وهوان الثمن على المرسل ومحل في المستثنى كما هو واضح
حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والا فقرار الثمن عليه

ويشترط ان يكون المرسل طريقا في الضمان على من وفي الذمة وجب
بذلك الدنيا زعمنا في الذمة امتثال الامر الموكل فللماني فلو كان امره بشرا
نوب هذا الدينار فاستراه بل لا لانه هتاد في الدينار في الحق على كل حال
وهناك دفع غيره من مال الموكل ولا يصح اجاب الى ومثله بعث زيدا
فقال اشتريت له والظن انه لا يصح بعثك لموكلك وقبلت لموكلك كما صرح به
م ر في ش قوله بعث موكلك وانما كان ذكره مقينا في النكاح لان الوكيل فيه
سفير محض اذ لا يمكن وقوعه له حال شمر بين المتابعين اي الباع والمتر
الذي هو المالك الذي اوقع البائع البيع له بقوله للوكيل بعث موكلك
فقد استدل الباع من غير مخاطبة جري بينه وبينه وتقدم في البيع ان من
شروط الصيغة ان يكون القبول عند صدر معه الخطاب والوكيل امره
اي لا يثبت عن الموكل في اليد والمصرف فكانت يده كيدته ولان الوكيل
عند ارفاق ومعونته والضمان متفق لك سم لانه ايتهم وافق
الباعين بقول قول الوكيل في الرد وان ضمن كما لو ضمن لنفسه مالا
على اخر قوله في ضمنه من المضمون عنه فبضمه بينه او اعترف به موكله
وادعى رده له وليس هو مستقلا عن تقسيم الدين لما تقر ان ضمنه ثالث
وبدري ان مع كون موكله هو الذي سلطه عام ذلك م ر س ن وقوله
وبه اي يثبت القرض يبر ان اي الوكيل الضامن ومن عليه الدين قال
شيخنا العزيزي ودخل في التعليل المتقدم لصدقة عليه اي قوله
لانه ائتمنه اي ولو منقدا فان نقدي الخ ومن المتقدم ان يضمن
المال منه ولا يعرف كيف ضاع او وضعه بحمل بضمه وهل يضمن بتأخير
ما وكل في سبعة وجهان او جهما عدمه ان لم يكن مما يسرع فسادا واخره
مع علمه بالحوال من غير عذر شمر كان ركبا الدابة او ليس التوب عند
ومن ذلك ما يقع كثيرا من ضمان ليس الدالين الا لمتعة التي تدفع لها
ورجوع الدوان اريظ التي تدفع اليها لم يسمها ما لم ياذن في ذلك المالك
او تحري به العادة ويعلم الدافع بحريان العادة بذلك فلا يكون نقدا
لكن يكون عارية فان تلف بالاستعمال الماذون فيه حقيقة او كما
بان جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمن بضمه وقت التلف
ع ش على م ولا ينفر بالتقدي ولو وكلا عن ولي او وصي في مال

محمود عليه كلف نزع المال منه لعدله وسقرف فيه وهو عند العدل
وقارق عدم صفة بوكيله ما فاستقا ابتداء لانه يغتفر في الدوام قال
لانه محض ائتمان عرضة الرد على التي وعجازه شمر والثاني ينفر
المودع ورد بان الوديعة محض ائتمان فان باع وسلم المبيع اي الذي
نقدي فيه ولورد المبيع اي الذي نقدي فيه قال للعهد وتقدم انه لو
نقدي بغيره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن عنه وان سلمه اي المبيع الذي وكل فيه
وعاد من سفره فيكون مستشف من عدم الضمان شمر عليه اي على
الوكيل عاذا الضمان استشكل عود الضمان بانه مبني على ان الفسخ
يرفع العقد من اصله لامن حينه والعهد العكس واحسب بانه وان
رفعه من حينه لامن اصله لا يقطع النظر عن اصله بالكلية من ومثله
م ر وقارق عدم عود الضمان في رد مبيع مقصوبه باعه الفاضل باذن
مالكه بضعف يده الفاضل قال واحكم عقده اي وحلم ايضا كالتق
والطلاق مجموع ش وس ن حتى انه لم الفسخ بالخيار اي خيار المجلس او الشرط
وان اجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد الوكيل اذا رضى به الموكل لانه
لدفع الضرر عن المالك وليس منوطا باسم المتعاقدين بخلافه شمر رنه
كالموكل قال في ش الروض والظن ان له ذلك اي مطالبة الموكل وان
امر الوكيل بالشرا يعني ما دفعه اليه فانه ياخذه من الوكيل ويسلمه
للبيع شوبري ولا يطلبه ه الاطالبيه بالسعي في تخليصه اذا انكر
وكالته شوبري وعجازه سم في عدم المطالبة نظر حيث انكر وكالته
بل الوجه المطالب به ان لم يعترف اي البائع بوكالته كضامن
اي ياذن بدليل قوله فاذا عزم رجع ولو تلف ثمن قبضه اي الوكيل
من المشتري بلا تقصير طالبه مشتري محله ما لم يكن منصوبا من جهة
الحاكم والا فلا يكون طريقا في الضمان لانه نائب الحاكم وهو لا يطالب شمر ر
وخبر بالوكيل فما ذكر الوكي فبضمه وحده ائتمان ان لم يذكر موليه في
العقد والاضمنه المولى عليه والعرق ان بيع المولى لازم للمولى عليه بغير
اذنه فام يلزم ضمانه بخلاف الوكيل شمر والقرار على الموكل وان
كان التلف في يد الوكيل لانه ائتمنه ج ل وبذلك اي بقوله والقرار على

الموكل واطلاق تلغ الثناء عن كونه في يد الوكيل او الموكل يكون
 في يده اي الوكيل وذلك لان التعيين به يفهم انه لو تلف في يد الموكل لا
 يطالب به الوكيل وليس مراداع من
 من كونها جائزة من الجانبين وان تغاها ما ترتب به اي في بيان ما ترتب
 لم يذكر حكمه فهو مطلق على حكم يتعدى مضائق اي وفي بيان ما ترتب
 به وقوله وغيرها اي من قوله ولو اختلفا فيها الخ الفصل ولو
 جعل اي بناء على ان العبرة بصنع العقود باللفظ لا بالمعنى كما جزم به الجوزي
 في مختصره وذلك لان لفظ وكلت في عمل كذا يكتفي به اجارة وهي لازمة
 من الجانبين وصيغة وكالة فلو غلب المعنى كانت لازمة لكن الواجب تعليل
 اللفظ هنا مني جائزة وقد يغلب المعنى في غير هذا المحل كالهيئة بنو
 فانها بيع مع لفظ الهيئة ومحل كونها جائزة ما لم تقعد بلفظ الاجارة والا
 كانت في شئ طاف جائزة لان الموكل قد يرى المصلحة في ترك ما وكل فيه
 او في توكيل آخر والوكيل قد يعرض له ما يمنعه عن العمل ر اي غير لازمة
 وليس المراد بالجواز ما قابل التحريم بل وعين وسنوي من غير توقف
 وج لا يصح تصرفه بعد العزل ويصح ما سقمه لان الجهل غير موثر في القيد
 حل اي وانما يوترق عدم الحرمة وبعبارة شرم ر بخلاف عزل المودع والوكيل
 والمستعير فانه يتوقف على علمه وفارقا الوكيل بان العقد منعه
 من التصرف الصادر بموكله باخراج اعيانه عن ملكه فان فيه العزل
 وان لم يعلم بخلافه قال ع ش عليه وفائدة عدم غلظه في الوديع
 وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر وانما لو تلفت بالاستعمال
 حتى لو قصر في ذلك كان
 ثم يرتفع متعلقان الوديع الماذون فيه قبل ذلك لم يضمن وانما يتوقف انزال القاضي على
 عنها ضمن وفي المسفر العام لتعلق المصالح الكلية به اي من شأنه ان تتعلق به المصالح
 انه لا اية عليه في شئها الكلية حتى لو ولي في امر خاص لم ينزل قبل بلوغ الخبر وكذلك لو
 الدارية قبل بلوغ الخبر تعلق به المصالح الكلية كان وكان وكيله عن الساطان انزل بعد العزل
 وان لم يبلغه الخبر لان من شأنه ان لا تتعلق به مصالح كلية زي
 احدهما من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف تعديده اهم الوكيل
 والاحد الفاعل صادق بالوكيل والموكل كما قال الم وقوله وبقره مضاف

ايض الفاعل وصغيره راجع للاحد الصادق بكل منهما ايض كما قررنا
 بان يغزل ١ لوكيل نفسه وقياس ما ياتي في الوصي انه لو خفف
 من العزل صتياع المال حرم ولحق يغزل وان كان المال حاضرا فيما يظهر
 حرم وهو المعتمد زي او يغزله الموكل اي وان ترتب على عزل
 للوكيل استيلاء ظالم على مال الموكل فلا يحرم وينزل بذلك ولا
 يقال فيه تضيق بالماله لانه من الزك بل لا يزيد على ما لو استولى
 على ماله ظالم بحضرة وقد رد على دفعه فلا يحسم عليه الدفع عند ع ش
 او لغرض ويتبع ان المعتمد في كونه عرضا اعتقابه حتى لو اعتقد ما
 ليس عن ضاع عرضا لغنى وصدق في اعتقاده لغيره عند الامكان سم
 على التحفة وذكر انكار الموكل اي الداهل في قوله وبقره في
 وبزوال شرطه اي الاحد بطر ورق بان وكل من يبا او وكله حرم
 او ليس هو اضع في الموكل وصورته في الوكيل ان يوكله في شراء شئ
 يعني من اعيان مال الوكيل ثم قبل الشراجه عليه بالقياس سنوي اي
 فيغزل لان ذلك اذ قرع او هبته وهو ممنوع منها اما لو وكل في
 التصرف في شئ من اعيان مال الموكل فلا يغزل عنه بطر وجه القياس
 عليه لانه لا يضر غرمه ولهذا المعنى اشار اليه بقوله عمالا ينفذ اي
 تصرف لا ينفذ ممن ابصف بها وهو متعلق بقوله فيغزل واحترز به
 عن توكيل السفينة في العقود عن الغصاص الذي استحقه اعم من ان يشار
 الاصل الخ لان زوال الشرط اعم من هذه الثلاثة اذ يشمل طر وحجر
 السفينة والعلقا لغلس والرق لكن ينبغي للمان يقول كط ورق الخ فان
 عبارة المذكورة توهم حصر زوال الشرط فيما ذكر وليس كذلك
 الموت قال م ر وخالف ابن الرفعة فقال الصواب ان الموت ليس بعزل
 وانما انتهى به الوكالة قال التريثي وفائدة عزل الوكيل بموته
 انزال من وكله عن نفسه ان جعلناه وكيلا عنه وقيل لا فائدة لذلك
 في غير المتعاليق هو جوفه والا فمقتضية انه لا فرق بين طول زمن
 الاغما وقصره وهو الموافق لما مر في الشركة لكن في سم ما يضمن فدرع
 دخل في كلامه الاغما فيغزل به واستثنى منه قدر لا سقط الصلاة فلا

انزال به واعتمدهم وكذا لا ينزل وكيل رضى الجار باغا موكله لانه
 زيادة في عجز المشتري للصحة الاية ثم روى من الاغنى التفرغ الواقع في
 الحام فليتبني له فانه تم به المولى كما في قول ولا ينزل الوكيل بتوكيل اخر
 وكيل اخر بل يجمعان على التصرف كما ذكره ع ش وبزوال ملك موكل اى
 وان عاد الى ملكه لم تعد الوكالة م رطاف كبيع اى بت او كان الخيار للمشتري
 فقط حل وبيع ما واكل في بيعه هذا مثال لزوال المتبعية وهذا هذا
 في عدم لا في قبض ما واكل في عتقه او رهنه او تزويجه او وقفه او هبته
 في نظر والنظم الثاني ع ش ومثله تزويجه عبد كان او امه زى
 ورهنه مع قبض وهبته وان لم يقبض هزى قال مر او وصى او دبر او علق
 العتق بصفة اخرى كما بحسنه البلقين وغيره او كاتب انزل لان مريد البيع
 لا يفعل شيئا من ذلك غالبا لا شعارها بالندم على التصرف اى ندم الموكل
 على التصرف الذى كان يحصل من الوكيل لو فرض وقوعه منه ومنه ان
 الندم لا يكون الا عن امر وقع وهذا لم يقع فله ولى ان يقول لا شعارها
 بالرجوع عن التصرف اى عن الاذن فينبذ تامل وعلل مر بقوله لان مريد
 البيع لا يفعل شيئا من ذلك غالبا وقياس ما ياتي في الوصية الانزال بما
 يبطل الى سم كطحن الخنطة وهو الاوجه ولو وكل قنايا ذن ما كره
 ثم فاعه او عتقه لم ينزل ثم يعصى بنصرته غير اذن مشتريه لصيرور
 منافع مستحقة له بحرفه وتبيري بذلك اى بقوله وبزوال
 ملك موكل اعم لشموله الاجار والتزويج والرهن او صفته اى
 الوكالة المستحقة على الموكل فيه لان ما ذكره اختلاف في صفة الموكل
 فيه يحق حال من الصير في بعده اى التسليم والبالا للمصاحبة والمراد
 كونه يحق باعترا ف الموكل بان اعترف بانه اذن له في التسليم قبل القبض
 او قال اني ابتاع التصرف بان طلبا منه العبد الذي وكله في بيعه فقال
 بعته وخذ منه فانكر الموكل البيع لاجل ان ياخذ العبد قال مر فلا
 يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف بخلاف الموكل فيصدق
 وبعد تصديقه بالنسبة لبعض صور الاولى وهو قوله او بالشرع
 فقال بل بغيره يكون الحكم هو التفصيل الى في قوله فان اشترها باعني

مال الموكل وسماه الى وقوله فيصدق الى وح فيطالب الموكل المشتري
 على الوكيل لا يحترج له اى الوكيل بانه محط اليوم بالنسبة في الثانية ويرجع
 المشتري على الوكيل لا يحترج له اى الوكيل بانه محط اليوم بما اخذه الموكل
 منه فان كان دفعه للوكيل وانكر واقام عليه بينة بذلك فذ لا حلف
 الوكيل حل هذا الاظهر بعد اقراره بقبض الثمن لان الاصل عدم
 الاذن وهو ظم في القم الثاني دون الاول ولو قال لان الاصل عدم ما
 يدعيه الوكيل لكان اولى وقد يقال هو شامل للاول ايضا لان الاصل
 عدم اذنه في اصل الوكالة في الاولى بقبضها اى انكار اصل الوكالة او
 صفتها وصورة المسئلة في المسئلة الاولى كما قاله القاري ان يتخاصما بعد
 التصرف اما قبله فتعد انكار الوكالة عزل فلا قائدة للمخاصمة وتسميته
 فيها موحلا بالنظر لزعم الوكيل من ثم ر في الثانية اى بقبضها فغيره
 التناخذه في من الثاني لدلالة الاول وقيل انما لم يقل في الثانية بقبضها
 لذكرها في المتن صريحا فلا حاجة للتبني عليه شحنا وعدم التصرف في الثالثة
 اى واذا حلف الموكل فيها لا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف
 ثم ر صدق الوكيل بيمينه وفائدة يمينه انه يستحق المروط له ان
 كان ومعلوم براءة ذمة الموكل من الدين بتصديقه بانه بوصول اليه
 وانما احتاج الوكيل لليمين مع اعتراف المستحق بوصول حقة اليه للجعل
 الذي ادعاه فان لم يدع جعلا فلا قائدة لليمين ع ش وظم كلامه انه
 يحلف مطلقا اى سواء كان جعل او لا حل ثم لو قال فيها اى الثالثة
 اما لو كان التسليم بغير حقاى بدعوى الموكل ولم ياذن له اى له
 يعترف بانه اذن له في التسليم قبل القبض فتبني الثمن اى قبل التسليم
 وانكر الموكل اى انكر القبض من اصله وليس المراد انه انكر القبض قبل
 التسليم واعترف به بعده لان الوكيل امين على الثمن ولو قبضه بعد
 التسليم بغير اذنه كما قرره شحنا لان الموكل يدعى خيائته الخاى التراما
 وذلك لانه لما انكر القبض من اصله مع كونه لم ياذن في التسليم كما هو الوجه
 لزوم من هذا انكار دعوى الوكيل فذ كان بالتسليم قبل القبض فالحجاة

في المبيع لا في الثمن لانه لا يضمن وان قبض بعد التسليم المبيع كما ذكره الشويزي
عند قوله فان سلم قبله ضمن والاصل عدمه او لا يبرأ المشتري
من الثمن لان قبول قول الوكيل انما هو في حقه خلافا لما جرت به
المشتري في هذه العبارة التي قوله فالمصدق الوكيل والموكل في الدعوى
على المشتري بالثمن ليس بهن اي يقيم البرهان اي الجهة على دفعه للوكيل
ولا يمنع منها بقصد يقي الوكيل كما لا يخفى ولو اشترى امه الخ هذا من
موضوع بقصد يقي الموكل فكان الاولى الاثبات فيها بالفاولعل وجه عدوله
للو او انه ليس المقصود بذلك محو بقصد يقي الموكل بل تفصيل ما ياتي من
بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل اخرى وهذا لا يتفرع على سبق قوله في
قال ج ل وخصت بالذكر الامتناع الوطى على بعض التقادير قبل التلطف
الاتى ونقل عن الشيرازي ما نصه حاصلا ان الصور ستة عشر
تاسعة باطله وعشرة صحيحة كما علم من كلامه منطوقا ومفهوما وبيان
ذلك انه اما ان يشتري بالعين ويسمى في العقد او بعده او يشتري في الذمة
ويسمى في العقد او بعده ويصدق البائع في الثلاثة الاخيرة او يقيم فيها
الجهة وفي الاولى مطلقا فمعه اربع صور البيع فيها باطل وكذا ان نواه في
العقد والشراب العين او في الذمة وصدق البائع على ذلك فيها ثمانية
صور تان باطلتان ابيض وقوله بعد بل نواه مطلقا اي سواء كانت
الشراب العين او في الذمة تحت اربع صور باعتبار التكذيب واليكون في
الجانبين وقوله او سماه فيه اي فيما ذكر وهو العقد او بعده تحت اربع
صور ابيض باعتبار ما ذكر وقوله او بعد العقد تحت صورتان فمعه عشرة
بيع الشرايفه للوكيل لان قوله وكذبه البائع او سكت راجع للثمن قبله
بشرطين دينار اي وهي تساويها فاذا لم تساوها فتعني ان يقال ان
كان الشرايفه مال الموكل فالعقد باطل وان كان الشرايفه في الذمة وقع للوكيل
ولا تخالف فلو تنازع الوكيل مع البائع في ان الشرايفه العين او الذمة صدق
مدعى الصحة ع ش مثلا راجع للثلاثة اي امه وعشرين ودينارا وعلف
على ذلك اي على انه انما اذن له في الشرايفه وههنا يفيق ذلك او لا

هذا هو الوجه في البيع

بد من الجمع في يمينه بين النفي والاثبات بان يقول والله ما اذنت لم
بعشر هذا انما اذنت له بعشرة فبأسا على المتخالف في البيع والجامع الذي
الم ذن بعشرين او عشرة كادعا البيع بعشرين او عشرة فيه نظر والا فرب
الى كلامهم الاول ويفرق بينهما بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون
ما وقع العقد به ولا يلتزم فيه نفي ولا اثبات ولم يبرأ وقع به العقد
المستلزم ان كلام مدعى ومدعى عليه وذلك يستلزم ذكر النفي والاثبات معا
بخلافه هنا سم بالمعنى طاف قال ج ل ولو نكل وحلف الوكيل كان كافا
اليمين فان اشترى اها بعين مال الموكل اي سقوا صدقه البائع او كذبه
او سكت فمعه باقسامها الثلاثة عدوها صورة في الحاصل الذي ذكره
والحاصل ان الوكيل اما ان يشتري بعين مال الموكل او في الذمة وعلى
كل اما ان يسميه في العقد او بعده او يقيم في العقد فمعه ثلاثة مفرقة
في الحالين فيكون المجموع ستة احوال والكاتب اما ان يصدق او يكذب
او يسكت فمعه ثلاثة نظرا في السنة فالمجموع ثمانية عشر وقد افترقنا بينها
على ستة عشر جعل مالوا يشتري بالعين وسماه في العقد حالة واحدة فيقتل
من قضية القضية ثلثان فتسقط من الجملة ولو نظر لضم الجهة في مسائل المصدق
لرأى ان على الثمانية عشر ورعا بلغت اربعة وعشرين فليورد ذلك جميعه لكاتبه
ه شوبير وخرجه ان الجهة تاتي في ستة البطلان كما في نظم المناوي
يعني مال الموكل بان اوقع العقد عليه بان اوقع قال بهذه الذباير وهي
لموكل وامامه كون المال له فلا يفيد التعيين كما لا يخفى ج ل وسمي في
عقد او نواه في العقد وصدق البائع والمال له فيدل لا بد منه وقضية
انه لو لم يقل ذلك بل افترقه على استريته لفلان لم يحكم ببطلانه
وهو مشكل لانه صرح باسمه في العقد وقد ثبت بحلف الموكل انه لم ياذن
له في الشرايفه فلو لم يصرح به باطل فلا فرق في البطلان بين ان يقول
والمال له ام لا وفي شام ركني ما نصه وخرج بقوله والمال له في الثانية مالوا
افترقه على استريته لفلان بان نواه فلا يبطال البيع اذ من اشترى لغيره مال
نفسه ولم يصرح باسم الغير اي في العقد بل نواه فيه يصح الشرايفه وان
اذن له الغير في الشرايفه ومنهم من انه لو صرح باسم الموكل لم يصح الشرايفه

مذ

وعليه مفهوم قوله والمال له فيه تفصيل ع ش وعادة حل قوله والمال له
 قيد مفيد فلا بد من ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا فلا حاجة لذكره
 الكفاية لم البائع فان اقام الوكيل بينة انه امره بالشرا بعشرين بنت الزا
 للموكل فلو اقام بينة بدعواه لم يسمع لانه شهادة على نفسه وعرفه او سمعه
 بعد فصل الثلاثة الاحتمالات في جواب ولم يجمع الجميع في جواب واحد لاجل قوله
 بعد وصدة البائع لانه خاص بالثلاثة الاحتمالات في الصورتين هما الواسعة
 بعين المال وسماه بعد او اشترى في الذمة وسماه مطلقا شوبري هذه اربع
 صور اي بالصورة الاولى وهي قوله فان استراها الخ باطلة ويضم لها صورتان
 وهما اذ انواه في العقد والشرا بالعين او في الذمة وصدقة البائع اي في كفاية
 شيئا نقلا عن ع ش وغيره لا يتاخمها اي البائع والمشتري وقوله على ان الشرا
 للمسمى الموكل والصدقة اي بصدقة البائع للوكيل في كونه اشترى للموكل
 وسماه وقوله الحق اي اقام الوكيل بينة على انه استراها للموكل وسماه في عقد
 او بعده فالجاء للصدقة في افادة المطلق شيئا فالمراد الجاه علم كونه سماه
 في العقد او بعده وفي ع ش على م ر ما نصه ولعل مستند الجاه في الشهادة في ذمة
 غلبت على ظني ذلك كعلمها بان المال الذي اشترى به لزيد وسمعت بوكيله
 والاشن ابن تطلع على انه استراه له مع احتمال انه نوى نفسه بان لم
 يسمه فيما ذكر في العقد او بعده مع بصدقة البائع بان لم يسمه اصطلاحات
 نواه مطلقا او سماه فيه الخ ولم يصدقه البائع في ذكره بقوله وكذبه او سكت
 بقوله او سماه فيه هي عين قول المتن او بعده وذكرها لاجل قوله وكذبه
 البائع او سكت فيكونان مفهوم قوله وصدقة البائع يجعل التقى متوجها
 للعقد فيقتضي رجوع قوله وصدقة البائع كذبه البائع او سكت للثلاثة الاحتمالات
 التي بعد الاقسط دون البينة وهذا يؤيد كلام الشوبري وان كان المقتول
 خلافا بل نواه مطلقا اي سواه اشترى بالعين او في الذمة ولم يقل في
 العقد او بعده لان البينة لا تكون الا في العقد وقوله او سماه فيه اي فيما
 ذكر ايض في العقد او بعده وقال الشوبري قوله بل نواه مطلقا اي سواه
 اشترى بالعين او في الذمة صدقة البائع او كذبه او سكت كما هو ظن ولا
 يجعل قوله كذبه البائع او سكت عائدا الى هذه اليمين لما يلزم عليه
 من السكون في مسألة البينة عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعد هذا التقدم

والاشن ابن تطلع على انه استراه له مع احتمال انه نوى نفسه بان لم يسمه فيما ذكر في العقد او بعده مع بصدقة البائع بان لم يسمه اصطلاحات نواه مطلقا او سماه فيه الخ ولم يصدقه البائع في ذكره بقوله وكذبه او سكت بقوله او سماه فيه هي عين قول المتن او بعده وذكرها لاجل قوله وكذبه البائع او سكت فيكونان مفهوم قوله وصدقة البائع يجعل التقى متوجها للعقد فيقتضي رجوع قوله وصدقة البائع كذبه البائع او سكت للثلاثة الاحتمالات التي بعد الاقسط دون البينة وهذا يؤيد كلام الشوبري وان كان المقتول خلافا بل نواه مطلقا اي سواه اشترى بالعين او في الذمة ولم يقل في العقد او بعده لان البينة لا تكون الا في العقد وقوله او سماه فيه اي فيما ذكر ايض في العقد او بعده وقال الشوبري قوله بل نواه مطلقا اي سواه اشترى بالعين او في الذمة صدقة البائع او كذبه او سكت كما هو ظن ولا يجعل قوله كذبه البائع او سكت عائدا الى هذه اليمين لما يلزم عليه من السكون في مسألة البينة عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعد هذا التقدم

التصديق

والاشن ابن تطلع على انه استراه له مع احتمال انه نوى نفسه بان لم يسمه فيما ذكر في العقد او بعده مع بصدقة البائع بان لم يسمه اصطلاحات نواه مطلقا او سماه فيه الخ ولم يصدقه البائع في ذكره بقوله وكذبه او سكت بقوله او سماه فيه هي عين قول المتن او بعده وذكرها لاجل قوله وكذبه البائع او سكت فيكونان مفهوم قوله وصدقة البائع يجعل التقى متوجها للعقد فيقتضي رجوع قوله وصدقة البائع كذبه البائع او سكت للثلاثة الاحتمالات التي بعد الاقسط دون البينة وهذا يؤيد كلام الشوبري وان كان المقتول خلافا بل نواه مطلقا اي سواه اشترى بالعين او في الذمة ولم يقل في العقد او بعده لان البينة لا تكون الا في العقد وقوله او سماه فيه اي فيما ذكر ايض في العقد او بعده وقال الشوبري قوله بل نواه مطلقا اي سواه اشترى بالعين او في الذمة صدقة البائع او كذبه او سكت كما هو ظن ولا يجعل قوله كذبه البائع او سكت عائدا الى هذه اليمين لما يلزم عليه من السكون في مسألة البينة عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعد هذا التقدم

التصديق فيها وعلى هذا فكل الامم المص فيه ستة عشر مسألة هذا اثني عشر
 وتقدم اربعة باطلة فليتنا مل شوبري وقوله يعني الشوبري لما يلزم عليه
 من السكون في مسألة البينة عن حكم التصديق قلنا انه خارج من قول البينة
 وكذبه او سكت فاذا كان الشرا بالعين او في الذمة ونواه حالة العقد وصدقة
 البائع في ذلك يكون البيع باطلا بينهما فيضمان الى الاربعة الباطلة المذكورة في
 كلام المص كما في قوله وكذبه البائع او سكت واجد الجميع اي لجميع الصور التي بعد
 الاثني عشر تحت الاثني عشر صور وقبلها ستة باطلة كما قاله الشوبري وقرره شيئا
 المتماوي وهذا يعني قوله بل نواه مطلقا محترز التسمية من حيث هي اي في
 العقد او بعده وقوله وسماه فيه اي في العقد او بعده الى قوله وكذبه البائع
 او سكت هذا محترز او اشترى في ذمة الخ اي محترز العقد المذكور وهو قوله
 وصدقة البائع من حيث رجوعه اليها وقوله او بعد العقد الى قوله وكذبه البائع
 او سكت هذا محترز العقد اي قوله وصدقة البائع من حيث رجوعه لقوله
 لقوله او بعده ففي كلامه لف ونشر مشوش او بعد العقد معطوف على
 معول سماه ظاهر اي وباطن ايض في بعض الصور كما سيأتي في احتمال
 كذبه والشرا في الذمة ولغت التسمية اي بالمفرد في صور ستة وبالبينة
 في اربعة وقوله وسلم الثمن المعين اي في صور التقيين وهي اربعة اشان من
 صور البينة واشان من صور التسمية وحلف البائع على نفي العلم بالوكالة
 اي ان اتقى الوكيل علمه بها وفاضة طلعة وقوع الشرا للوكيل لانه ان سئل
 وحلف الوكيل بطل الشرا قال العلامة الشوبري هذا قال حلف بائع على نفي
 علمه كما هو عادته في رعاية الاختصار وكذا يقال في كل ما ان في معرفة
 ان كذبه اي كذب البائع الوكيل بان قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك او سكت
 عن المال م ر وعادة منهم ر ان كذبه مطلقا اي سواه اشترى بالعين او في الذمة
 او سكت وقد اشترها الخ اي والمال انه استراها بالعين ومفهومه انه
 لو سكت وقد اشترى في الذمة لا يحلف البائع ولنظر وجهه شوبري الامات
 في م ر ما يقتضي ان البائع يحلف في هذه اليمين اي في طاق فقوله وقد اشترها
 بالعين ليس قيدا بل مثله البينة وقوله في الثانية وهي قوله او سكت وقوله او سكت
 يسمه اي بان نواه وسنلقا من المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محتملا

وإذا لم يطلعه وقوله رفق بالبيع أي تلتطف به أي سألته برفق ولطافة
 وقوله مطلقا أي في مسئلة حلفه وغيرها أي مسئلة حلفه أي المسار
 إليها بقوله وحلف البائع والظن أنه لا يختص بهذه الصورة بل ياتي في جميع
 صور الوكيل وذلك إذا استقر في الذمة وسماه في العقد أو بعده وكذا في أو
 سكت مطلقا أي في هذه وغيرها أي في جميع صور وقوع الشراء للوكيل
 أن لم يكن موكلك أمرك بالشراء بعشرين بأن كنت كذا في دعواك أنه امر
 بما قلت لا يأتى تكون ملكا للبائع فيصير بيعه لها وقوله إن كنت امرتك بالشراء
 بعشرين بأن كنت صادقا في دعواك المذكورة لأنها تكون ملكا للموكل
 فيصير بيعه لها واعلم أن صور البطلان أن كان الوكيل فيها صادقا
 تكون الأمانة للموكل فينتهي أن يقال فيها بالتلف بالموكل ليس بها للبائع
 خصوصا إذا كان البائع مصدقا بالوكيل بمأزعه من الرض وسم ويقتصر
 هذا التعليق في البيع هذه الصورة كما خرجت عن قاعدة البيع بالتعليق
 كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لا عتراق البائع بالشراء للوكيل قبل
 البيع أي الثاني أو غير الوكيل وكذا لا ترد عليه بالعتيق كذا في حواشي من الرض
 من ويرى وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن من شرط صيغة
 البيع عدم التعليق كما تقدم وقد وجد هنا فلم يصح فاجاب
 بما ذكرنا من ولو خرج البيع صحيحا ما لا يكون اقترانا بما قاله الوكيل ثم ر
 بتقدير كذب الوكيل أي بالنسبة للرفق بالبائع لا يندرج ملكه وقوله
 وسدقه بالنسبة للبائع للرفق بالموكل لم يحل له تصرف في الأمانة بوطئ ولا
 غيره يعني بغير طريق الظرف لا ياتي في قوله بعد وذكر الموقوف الخ أن
 كان الشرايين مال الموكل انظر كيف وقع الشراء للوكيل في هذه الصورة مع
 أنه لا يحل له تصرف في الأمانة بوطئ ولا غيره وأي فائدة في وقوع الشراء
 له ظاهرا لبطالانه ط باطنا أي لأنه شرايعي مال الغير بغير إذنه
 لصحة باطنا أي لأنه شرايعي أي كاصح ظاهره إلا أن الفرق أن
 استقر في الذمة من ويرى فتقوله فيما مر وقع الشراء للوكيل ظاهرا أي وكذا
 باطنا في هذه الصورة وأن كان صادقا في الموكل باطنا أي لأن الشراء
 على هذا الاحتمال وقوله وعليه للوكيل الثمن أي الذي دفعه الوكيل للبائع
 لأنه دفعه عن الموكل وهو أي الموكل لا يرد به لادعائه أن الشرايين لم وقع

تأمل هذا وأعلمه
 مني على ما تقدم
 للشورى من
 إدخال صورتي
 في نسخة صور
 ووقوع البيع
 للوكيل والراجح
 أنها من صور
 البطلان فتدبر
 في نسخة

لا يثبت في البائع

دفعه

دفعه للبائع فتقوله بغير حسن حقه أي لأحقه الثمن وقوله إن لم ذلك أي
 بيع الأمانة وأخذ حقها منها أي لأن العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة
 عن البائع لأنها ملكه وقد أخذ الثمن الوكيل ويتعذر رجوعه له بحلفه
 فالبيع في هذه عن البائع وفي التي قبلها عن الموكل كما قرره شيخنا فلم
 يبعها أي وجوب الأمانة جواز بعد منع فيصدق بالوجوب كما قالوه في مسئلة
 مسائل الظهيرة الظفر أي أن أراد أخذ حقها طاف وأخذ حقها من عندها وإن
 يوجرها وحده من الهجرة ثم يرد لها للموكل ذكره البند بجمعه حواشي من الرض
 وذكره عن أن يرضى وأما قوله من عندها أنه إذا فضل شيء رده للموكل أن كان للوكيل
 صادقا والأرد له للبائع لأن الملك له من قبل لتعذر رجوعه الخ في هذه
 العبارة أجمال يوضحها عبارة قل على الجلال حيث قال في الروضة نعم له
 التصرف من حيث الظفر لأن البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وعزم بدله للموكل
 وتعذر وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع لرد للموكل ماله
 فخار التصرف في مال البائع لذلك حلف مستحقه أي وإذا حلف المستحق
 طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل وإذا أخذ المستحق حقه من
 الموكل ضمن الوكيل المأخوذ وإن صدقته في الاد التقصيره بترك الاستهادرة
 ولأن الموكل لو ادعى الغضالم لصدق أي فالوكيل بالآولي ولا يصدق
 الوكيل أي لا يبرع الوكيل على الموكل في الصدق بالرجعة أو حال كون الوكيل
 مدعيا ومستقلحا على الموكل أي إذا طلب منه الموكل المال الذي أمره بدفعه
 للدين أي من لم ياتمه أي لأن الموكل وكل الوكيل أن يدفع المال لشخص آخر
 الوكيل وهو الدائن لأن الدائن لم ياتمه الوكيل في الدين الذي يدفعه حتى
 يصدق في دفعه لم يلا يثبت وقوله فكان من حق الاستهادرة فالواجب عليه
 أما الاستهادرة ولو لو أحد مستورا لحلف معه وأما الدفع بحقة الموكل فقامت ربه
 والصير في قوله أي من لم ياتمه أي حلفه إلى الموكل كما في حواشي من الرض
 إلى حلفه وإلى الوكيل وعلى كل فليتا مل هذا التعليق قال بعضهم تأملناه فوجدنا
 في عمارة الصحة فإن محصلة أنه مفهوم القاعدة الفائلة كل من ادعى الردع
 من أتمته صدق بيمينه ومفهومها أن من ادعى الردع على من لم ياتمه لم يصدق
 بيمينه بل لا بد من بينه وهو الوكيل يدعي دفع الدين للمستحق الذي لم ياتمه

يصدق

هـ

الوكيل ومجمله اي محل عدم تصديق الوكيل المشار اليه بقوله ولا يصدق الوكيل الخ
وقوله بحضرة اي الموكل وقوله وهذا اي عدم التصديق اي فصار لا يصدق فيه
الوكيل وهذه يصدق فيها فاما متخالفان بتركه الاشهاد اي على اخذ المستحق
منه فانه يصدق على موكله ويبرء المدين بتصديق الموكل له ووجه فيظهر
ان الوكيل لا يبطأ بالمدين بنو برى وسياق في الوصية مراده بهذا الا اعتبار
عن ترك هذا مع ذكره في الاصل ومراده اي التوطئة لقوله ولما لا يصدق
الخ وقوله ان قيم التميم ووصيه ليسا بقيد بل منهما الاب والجد وعبارته
في الوصية وصدق بيمينه ولي في اتفاق على موليه لا ثقتا في دفع المال وعبارته
ثم مر والمراد بالقيم ما كان من جهة القاضي اذ ذلك مراده بالقيم حاله الاطلا
ودعوى ان المراد به ما يعالج الاب والجد مردودة بان التميم لا اب له ولا جد
والوجه ان الاب والجد كالقيم في ذلك خلافا للسبكي والحق بهما قاضي عدل
امين اذ في ذلك زمن قضائه باختصار بعد رسله اي اليه يستند
لمنه لم يات منه مر وغاصب استشكل جواز التأخير للغاصب بوجوب
التوبة على العور وهي متوقفة على الاجيب بان زمنه يسير فاعتذر
لما يترتب عليه من المصلحة برماوى كوكيل ولو يجعل وشريك وعامل قاض
نرى ولكن يجوز دفعه ان صدق وكذا يجوز له الدفع اي ان كذبه
لانه يتصرف في مال نفسه فلو حضر المستحق وانكرها صدق بيمينه ثم ان
كان المستحق عيناً اخذها من القابض ان كانت باقية وان تلفت بغير
تفريط فله تعديم من شأنها ولا رجوع للمفارق على الاخر لانه مطلقا
برغمه وان تلفت بتفريط القابض فان غرمه المستحق فلا رجوع له وان
غرم الدافع وانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل
يفضون بالتفريط والمستحق ظالمه باخذ البذل وحقه في حصة القابض فيستوفى
منه وان كان الحق ديناً فله مطالبته الدافع بجمعه ويسترد هو المدفوع
حل ومروج في او ادعى انه محتمل واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة
وحلف اخذ منه عند كان عليه ولا يرجع المودى على من دفع اليه لانه
اعترف له بالملك ثم رأى لانه يصدق للقابض على ان ما قبضه صار له
بالحوالة وان المستحق ظالمه مما اخذه منه سأل او انه وارث اي لا
مشارك له في ذلك فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شي لان كل جزء

مدفوع

مدفوع يكون مشتركاً حل قاله مرواذا سألته ثم ظهر المستحق حيا وغرمه
رجع القرض على الوارث والوصى والوصى له بما دفعه اليهم لتسليم
كذلك بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها في بعض صورها كما مر لانه
صدق على الوكالة وانكار المستحق لها لا يرفع تصديقه لا يمكن كذبه
وصدق الوكيل لاحتمال انه وكله ثم جحد او موصى له منه انظر
الصير راجع لما على زيد او راجع لمستحقه كل محتمل والاقرض الثاني وفاقا
للتخايزى بنو برى وقوله او موصى له الخ بان قال مات فلان وله
عندك كذا وانا وصيه او اوصى لي بكذا لا عترافه بانتقال المال اليه
عليه اي ولو على سبيل الولاية كالموصى بخلاف الوكيل اذ لا ولاية له
في غير مسئلة المحتمل لان الحوالة خاصة بالدين لكن لا يجوز له
دفع العين والمعمد الجواز لكنه لا يجب بنو برى وقوله لكن لا يجوز له
دفع العين اي وان كان مقتضى التبيين الجواز عند التصديق اي بين العين
والدين فرق في الجواز وعدمه عند التصديق فيحتاج في بغير اذنه
هو محمول على ما اذا لم يقبل على طنه صدقه فان غلب جاز كذا بخطه
سقطنا بهما من الوصى بنو برى ولهذا التفصيل اي بين العين
والدين المشار له بقوله لكن الخ وبقوله في غير مسئلة المحتمل حذف
ولهذا الخ المعمد السوية بين العين والدين كما في الاصل حذف
عند وعين الخ اي لان عند للعين والتفصيل الذي في الاصل يناسب الدين
فلا يناسب ان يذكر عند والعين ويذكر احكاما لا تناسب الالدين
واجاب عنه ريان عند مستعجلة في الدين على خلاف الغالب
هو عبارة الاصل ولو قال رجل وكلني المستحق بقبض ماله عندك من
دين او عين وصدقه من عنده ذلك فله دفعه اليه

مصدر اقرضه اقراراً وهو مقر فقولهم ما اخوذ من قريعتي ثبت فيه
تجوز وقوله من قريعتي اي يقر قراراً اذا ثبت وهو يشبه الوكالة من
حيث ان المقر قبل اقراره متصرف فيما يبدعه وليس له وقد عزل باقراره
فلذا ذكره المصنف بمرماوى فالمقر لم يسبب بالموكل والمقر يشبه بالوكيل
والقريب شبيه بالموكل فيه وفي المصباح قرأ الشيء من باب ضرب استعتر

كتاب الاقرار

قوله وقد ذلك اي
المذكور من الامور
الثلاثة هي

بالمكان والاسم الفرار وشرعا وبين المعنى اللغوي والشرعي التباين لان
اختيار الشخص بحق الخ غير الاثبات وبينهما التناسب بحسب الاول ع ش
اختيار الشخص بحق عليه غيره وعلم الدعوى وغيرها على غيره
الشهادة وقيد ذلك بحسب الامر الخاص والبيان كان اختياره عام يات
اختصاص امره بالكل احد فان كان عن محسوس فرواية او عن حكم شرعي
فمع الزام حكم والا فتوى ونظر فيه بان الرواية اقرار بمسألة عليه
عليه ودعوى السماع على غيره وفي الافتاء والحكم اختيار بحق لغيره
وهو المتولد بفتح اللام على غيره وهو المستغنى والمحكوم عليه لان
يقال هو اصطلاح قل على الجلال او يقال ان ذلك حاصل غير مقصود
ويسمى لغة وشرعا ذكره توطئة لقوله اعذر الخ كونه
تواضع اي مواظبة على العدل محمد بن في اقامته شهد الله بالحق
اي تقيمون شهادتكم لوجه الله وهو خير ناس او حال ولو على نفسه
بان تقروا عليها لان الشهادة تبين الحق سواء كان عليه او على
غيره عن اعذار من عذاو في المصباح عذاو من بان قد
ذهب عذوة بالضم وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس وجمعها
عذوى مثل مديته ومدى هذا اصله ثم كثر حتى استعمل في الذهان
والانطلاق اي وقت كان ومنه قوله عليه السلام اعذر بالبين نطق
والقياس على الاستهاد بالافرار وهو قياس اولوي اخذ امامه
اي فالدليل عليه من الكتاب والسنة والقياس يقتضيه ايض والمراد
بجوازه قبوله بدليل لاننا اذا قبلنا الخ وقال شيخنا الغريزي المراد
بالجواز ما قابل المنع وقيل المراد بجوازه صحتة والعمل بمقتضاه فلا
ينافي وجوبه وقوله اولي اي لان الاقرار بعد عن التهمة من الشهادة ف
بعضهم وقد اجمعت الامة على اللواخذه بالاقرار الصحيح ودل عليه
القياس لان الاقرار بعد عن التهمة من الشهادة ولهذا يبيده الحاكم
بالسؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة وشرط فيها الغنى اي كونه
لفظا والا فاللفظ المذكور هو ذان الصيغة فكيف يكون شرط لها في
وقد يقال الشرط هو قوله يشتر بالترام الخ وانما قدم شروط الصيغة

بها لانها سابقة على وصفه بالافرار لان المعنى من حيث كونه مقرا والمقرب
لا يوجد ان الابد الصيغة واخرها الاصل عنها التقدم كل منهما في الوجود
عليها وعليه في متأخرة في الوجود ومتقدمة في الاعتبار ولكل وجهة
هو مويلها مامر في الصفتان اي من ان الكتابة كناية مطلقا واسمارة
الخر من صريحة ان فهمها كل احد فان اخذوا بفهمها الغنم كانت كناية
طاف فلا يكون اقرارا اي ولو قال فيما احتسبوا واطن بخلاف ما لو قال فيما
اعلم او اسند فانه يكون اقرارا ثم معينا سواء كان في يده او غائبا
وقوله كذا الثوب او الثوب العلاني برماوي اي او الثوب الذي صفته
في كذا ابرماوي شوبري وعلى او في ذمتي ولو اتي بلفظ يدل على العين
واخر على العين الدين كان قال على ومع عشرة فالقياس انه يرجع اليه
في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالدين بل ومير قال الرشيدي عليه
السلام كان المراد ان هذه الصيغة عند الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا
لكنه يفرج اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والاف الاول للدين
والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليها الى رجوع اليه وظن انه لو فسر ذلك
بالعين فقط انه يقبل اخذ امامه ان يقبل تفسير على بالعين بل نقل سمع عن
شيخنا انه لو فسر معنى وعندي بما في الذمة قبل لانه غلظا على نفسه لانه المغموم
على ذلك اي من على او في ذمتي وهذا اي كون على او في ذمتي للدين عند
ان المطلاق اي اذالم يفره بعين فان فسر على بعين مود وعنده قبل كما
حسبنا في خلاف في ذمتي فانه لا يحتمل غير الدين اخذ من قوله لما سياتي الخ
على بالوديعة اي وبالخص الذي لا يقتضي فيما لو قال له على سني سم ومثل
المراد على قبلي الراجح ان قبلي للدين والعين شوبري وزي فلو ادعى انها
كل وديعة فان غلظا على نفسه كان ادعى انها مقصوبة او فسر بالدين قبل
علم من غير عين صدق بيمينه كيف هذا مع قوله على او عندي وفي حاله
التلف او الرد لم تكن معه ولا عنده لان يقال يصدق عليها انها معه او عنه
فربما عتار ما كان تأمل والصواب تصوير ذلك بما اذا ادعى التلف او الرد
بعد الاقرار لا قبله كما يؤخذ من كلام التبع وعبارته مع المتق في

قوله وقد ذلك اي
المذكور من الامور
الثلاثة هي

الفصل المتحد وحلف مقرب في قوله لم على او عندي او معي الف وفيه بوديعه
 فقال المعز له لي عليك الف اخرى دينا وهو الذي اردته باقرارك جملتها
 قبله لان التلف والمردود لا يكونان عليه ولا عنده ولا معه باختصار
 وعبارة قل قوله بيمينه اي في الرد والتلف لا في انها وديعة فيصدق بلا
 يمين وتعبيري يا وفي الموضوعين اي وهما قوله وعلى او في ذمتي وفي
 او عندي او لي من تعبيري اي لا يلام كلام الاصل استراط الجمع بينهما او
 اليس لي عليك فلو حذف الهمزة وقال ليس لي عليك الف فاق قال بلي
 كان مقرا لان بلي رد النفي ونفي النفي ايثان وان قال نعم لم يكن اقرارا
 لان نعم لتعريف النفي او هل لي عليك الف او اعترفي زيد بان لي عليك الفاجل
 او نعم او مراد فيها كبر واجل ولا يري في نعم وجه اي انها ليست باقرار لانها
 في اللغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلي فانها رد له ونفي النفي ايثان
 ولهذا جاء عن الثعالب بن عباس رضي الله تعالى عنهما في اليه الست بربكم لو
 قالوا نعم نغفر واورد هذا الوجه بان الاقابر ونحوها مبنية على العرف المتبادر
 من اللفظ لا على دقائق العربية وعلم منه عدم الفرق بين النفي وغيره
 خلافا للفرق ومن تبعه ويفرق بينهم وبين نظيره في الطلاق من الفرق
 بينهم في انك طالق ان دخلت الدار بفتح الهمزة بان المتبادر منها عند
 النكاح هو عدم الفرق لخفاؤه على كثر من النكاح بخلافه ثم ولا ينافي ما
 نقرر قول ابن عباس بن عبد السلام لو قلن العري كلمتان عربية لا يعرف
 معناها لم يواخذ بها لانه لما لم يعرف مدلولها يستعمل عليه قصد هذا لان
 هذا اللفظ يفهمه العامي ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه
 العامي ايضا والوجه ان العامي غير المتخالف لنا يقبل دعواه الحمل بدلول
 اكثر الفاظ اللفظ بخلاف المتخالف لنا لا يقبل في النفي الذي لا يخفى عليه
 معناه ثم ركا او قبضته اي الالف وفي نسخة او قبضته وفي قال على
 الحمل قول او قبضته اي الالف ولو قال من قبضته منه خصاله فهو
 اقرار بما دون ما بقي من الالف وعليه بينة بالقضاء ولو لم يقل منه لم
 يكن اقرارا لو قال قد اقر انه ابراني او استوفيت مني او بسم الله كما مر
 اقرار ما لم ينضم الي واحد منهما قرينة استهزاء كما يراى كلامه بخلافه

قوله و هو من ابراني بعد اي بعد اقراره

قوله كما رأتني منه او قبضته بخلافه في قوله
 بانك ابراني فليس باقراره في شواهد ولو
 حذف منه لم يكن اقرارا لاحتمال البراءة من
 الدعوى وهو لغو وكذا قوله لي كما قد اقر

صحتك

انه ابراني او انه قد استوفيت مني وهو حيلة لدعوى البراءة مع السلام من الالتزام ثم مر

صحتك وهو من ابراني مما يدل على التعجب والتمسك على الراجح شواهد وم
 اي خلافا لطلقة منهم في كلام شيخنا انه يقتضد دعوى الحمل من
 غير المتخالف لعدم فهم كثير من هذه الالفاظ جمل ولو قال التبرع اعلى لزيد
 الف درهم لم يكن اقرارا لانه امر بالكتابة واذا قال اسند واعلى الف
 وثقت جميع املاكك وذكر مصارفها ولم يحدد مصارها صارت جميع املاكه
 التي يصح وقفها وقفا ولم يصر جهل اليهود بحدودها ولا سكونة عنها
 سئل وم من جواب الخ فان قلت هلا صنفه مع ما قبله وجعل الاقرار
 منه صاعدا عليها مع انه اخبر قلت انما فصله لوقوع الخلاف فيه كما مر
 به هناك لانه هناك قال افنى الالف وهناك قال اليس لي عليك الف
 بنعم فلو قال بسم الله هل هو كذا لك وكذا يهمل او اقض عندا
 وان لم يذكر ضميرا وبشكل عليه استراطه فيما تقدم ومن قال الاستوى
 لا بد من ضمير له فقال المذكور وغيره على السواء بحاجب بان المعنوم
 من هذه الالفاظ عرفا ما ذكرتها ويؤيد ذلك ان الوعد بالقضاء يتبادر
 منه الاعتراف بخلاف ابراني لانه يحتمل احتمالا قريبا انه بخير عن ابراني
 من الدعوى عليه بالباطل سئل او امهلى ظاهره وان لم يقل بعد
 بخلاف قوله ابراني لا بد معه من لفظ منه فليجرب فرق سنوبري فانه
 اقرار لذلك اي حيث خلا عن قرينة استهزاء جمل فرفع لوقال ان سهد
 على فلان فهو صادق كان اقرارا وينبغي وفاقا لم ران الحكم كذلك وان
 كان فلان لا تقبل شهادته كعبد وصبي فليست سم او اجعله في كيسك
 او هي صحاح او مكسرة او كلما قلته عندي هو سنوبري للوعد بالقرار به
 استشكل بانه لو قال لا انكر ما تدعيه كان اقرارا مع احتمال الوعد واجيب
 بان الفكرة نعم في غير النفي دون الاثبات فالفعل المضارع وهو قوله لا
 انكر ما تدعيه في قوة الفكرة فيعم عموما سمه ليا في غير النفي دون الاثبات
 فكان اقرارا فيه دون قوله او اقر به واستشكل الجواب بان لا ينبغي الاحتمال
 وقاعدة الباب الاخذ باليقين واجيب بان المعنوم من لا انكر ما
 تدعيه انه اقرار بخلاف انا اقربه سئل اطلاق لفرق بان يكون
 مكلفا رسدا م فلا يصح اقرار من صبي ومجنون فلو ادعى صبيا

الاصح والوجه في قوله و هو من ابراني بعد اي بعد اقراره

امكن وجنونا عهد وكرها عليه اماره كبحس وترسم اي ملازمة صدق
 بيمينه وهل مثل ذلك السبع وخفه او لا لان المعنا وضه جننا ولبا
 فتقبل مدعي الصحة واما امكن ما ذكر الظم الثاني حل لك في غير ميسر
 القضي لبلوغه فيما يظهر ومكره بغير حق انظر ما صورة الاكراه
 بحق في حق وفي عب ومن اكراه لصدق فاقول لزمه سؤيري ويمكن
 تصويره بما اذا اقر بما لم يطلب منه الي اكتم تفسيره في هذا
 الاكراه بحق في حق وفي عب ومن اكراه على التفسير لا على الاقرار وفي حق
 على مروط ان الضرب حرام في الشقين اي سواء كان ضرب ليقرا وانه
 ليقصد حلا فالمن توهم حله اذا ضرب ليقصد في ظاهره وان
 كان الضرب خفيا وهو ظم وعبارة شمر ولا يباح اقرار مكره بغير حق
 لقوله تعالى الا من اكراه وقليه مطمئن بالي ان جعل الاكراه مستقلا لحكم
 الكفر فيما ولي ما سواه كان ضرب ليقرا ما مكره على الصدق كان ضرب
 ليقصد في في قضيه اتم فيها فصح حال الضرب وبعده ويلزمه ما اقر به
 لانه غير مكره اذ المكره من اكراه على شيء واحد وهذا انما ضرب
 ليقصد في اي يقول الصدق بان يقول نعم عندي او يقول ليس عندي ولم
 يحضر الصدق في الاقرار لكن يكره الزامه حتى يراجع ويغير ثانيا واستكمل
 المص وتقول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره وان لم يكن مكرها
 وعلته بما مر لم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظران غلب على
 طئه اعادة الضرب ان لم يقر وقال انه ذرعي الصواب فيما لوضي ليقتر
 بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه انه اكراه سواء اقر في حال ضربه
 ام بعده وعلم انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا وما ذكره ظم حله بغير حقه
 وقوله او يقول ليس عندي الخ اي لان الغرض انه اتم ولم يقل نعم عندي
 ولا ليس عندي بل سكت فضرر لياقي باحد الشقين اي عندي او ليس
 عندي تامل وقوله ايضا سواء اقر في حال ضربه في اي سواء اكانت
 الضارب له حاكما شرعيا او سنيا سنيا او غيرهما كشأن العبد من وقال
 بعضهم قوله بغير حق اما اذا كان بحق فصح ولم يوجد للاكراه بحق
 مثال صحيح لان ما قالوه في تصويره اما غير الاقرار او الاكراه على غير
 الاقرار او عليه لكن بلا حق ويحمل قوله في الاكراه مع قرينة وقد

بيته

بيته على بيته الاختيار ان لم تشهد بتقدم الاكراه عليه ولم يجوز الشهادة
 على اقرار نحو محبوس وذو ترسيم لوجود اماره الاكراه وثبتت الامان
 باقرار المعتزله وبالبيته بها وباليمين المرودة ولو اقر بالطواعية في نحو
 بيع لم ادعي الاكراه عليه لم يقبل البيته انه اكراه على الطواعية كالمكر
 التام والسكران غير المتعدي واما المرتد فاقراره بعقوبة تتعلق ببده
 مقبول وبالمال موقوف كما قاله قل علم الجلال وقال سم ولو شهدت البيته
 بانه اقر طائفا مختارا او شهدت اخرى بانه مكره قدمت بيته الاكراه لان
 معها زيادة علم الحان تشهد بيته الاختيار ان زال الاكراه لم اقر لانه صار
 ناقلة والآخر مستصحبه فان ادعى بلوغا مراده بهذا تحقيق قوله
 اطلاق بضرب اي ولو بدعواه فظهر ان يتباطى بما قبله وهو ايضا مضمّن
 لاقراره بالبلوغ فيكون ذكره هنا مناسبا كما قرره في كتابنا ولهذا التبع في
 ما نصه قوله فان ادعى بلوغا اي ليصح اقراره او ليصرف في ماله هوام
 من تعبيرة بالاحتلام قدم في باب الحجر ان المراد به اي في كلام الفقهاء خروج
 المنى في نحر او بفضة بجماع او غيره وعلية فلا اعينته الى بالظن معناه
 لغة وانه غير مساو لمعنى الامناعر فاقول لا يخفى ما فيه فامل سؤيري اي
 لان المدار على العرف بالاحتلام وكذا لو اطلق ولا يجب استقصا له
 ونقل عن شيخنا ان راند يجوز او يندب قل سبع سنين تحديده في الانا
 وتقر بيته في الحبس على المعتد ولا يخلف عليه لكن صح الشيطان ان ولد
 بعض المرتزقة اذا ادعى البلوغ بالاحتلام وطلب اثبات اسمه في الدبوان
 او لياخذ سهم كان حضر الواقعة وادعى البلوغ بالاحتلام ليس له حلف
 ويعرف بان هذا يربو مزاحمة غيره حل مع زيادة بطلان نكره
 اي بسبب دعوى بطلان نكره بان استري شخص منه سياتم ادعى بطلان
 ببيع بصياه فادعى هو البلوغ بالاحتلام وقوله لان ذلك الخ علته لقوله
 صدق وقوله ولانه الخ علته لقوله ولا يخلف وقوله فلا حاجة الى يمين
 قد يقال يحتاج اليها لانه ربما نكل فيحلف خصمه وايضا يمين تقوى صدقة
 لانهما الخصومة اي يقول قوله او لا اي وقت الخصومة بلا يمين
 فلا تنقصه م ر ويؤخذ من التقليل كما يقول لانهما الخ انه لا

على الاقرار
 ه

ت

بيان
لتحقيق

وقعت الخصومة في زمن يقطع بلوغه فيه فادعى ان تصرفه وقع في الصبا
خلف عيش ولا مانع في ذلك الحيض فلو ادعته صدقت بلا عين المان
علق الزوج طلاقا على حصة فادعته وكذبها الزوج فلا بد من عينا
لوقوع الطلاق كتحقق العصة وتعلق الحق بالزوج او ادعاه بين
هو متعلق بصير المصدر وهي الهاء في ادعاه ولو ادعى بلوغا واطلق
حمل على الاحتلام ولا يحتاج الى استفسار خلافه للاذرعي حيث قال يحتاج
اليه ووافقه ج و قال فان تغدر استفساره بامامات لغا اقراره لان
الاصل الصباح وان كان عزيبا عبارة شمر ولو غير بها غير معروف
لسهولة اقامتها في الجملة ولا بد في بينة السن من بيان قدره للاختلاف
فيه نعم لا يبعد الاكتفاء بالطلاق من فقيم موافق للحاكم في مذهبه كما في
نظارته لان هذا ظم الاستنباه فيه اما لو شهدت بالبلوغ ولم تعرض لسن
فتقبل وهي رجلان نعم لو شهدت اربع ستوة بولادته يوم كذا قبلت وبنت
بين السن تبعانها يظهر وزجر بالسن والاحتلام ما لو ادعاه واطلق
فيستفسر على ما رجم الاذرعي ويمكن عمله على التذب اذ لا وجه العتول
من الطفاه وقوله موافق للحاكم في مذهبه ينبغي او حثي والحاكم
سأفني لان السنة عند الحنفى اكثر منه عند الشافعي والشاهد النقيب الحنفى
ستواراد السن عنده او عند الشافعي بينت المطلوب لان الحنفى ذهب الى انه
اكثر من خمسة عشر سم على جحر لا مكانها اى في الجملة فلا يرد انها غير ممكنة
في القريب والسعفة الخ حراة بهذا استثناء صور من مفهوم هذا
الشرط وقوله مر حكمها اما المجلس مناصح اقراره بعين او جنابة ولو بعد
الحجر او بد ين معاملة او انلاف اسند وجوبه لما قبل الجحر واما السعفة
فنصح اقراره بموجب عقوبة ووصية وتدبير وطلاق وقيل ان
قوله والسعفة الخ تعيد لقوله اطلاق تصرف اى محله في غير ما مضى
من صحة اقرار السعفة والمفاس في بعض الامور دون غيرها من اقراره
وقيل اقراره رقيق بموجب عقوبة اى فيقطع ويقتل
وسرقته اى بالنسبة للقطع واما المال فيثبت في ذمته كما ياتي وقد يشك
ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال وانبات اخذه والرفيق

لا تصح

لا تصح الدعوى عليه اذ اتلف المال المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجانب بتصور القطع فيما اذا كان المسروق باقيا فادعى به
المالك وانبات اخذه ببينة عن وفده انه حزوج عن الموضوع وهو
اقراره على حب الحياة راجع للمقتل والاحتزام عن اليلام راجع
للزنا والسرقه وقوله من عن اليلام اى اليلام الغير له بضر او حبس
او غيرها وفي نسخة اليلام اى اسبابها وهي ظاهرة تالفا كان او نه
باقيا في يده في كونه مخمونا في ذمته شمع وفي قول على الجلال قوله
او باقيا في يده او يد سيدة اى لانه لا ينزع من يدها بلا تصديق السيد
قات صدقة وجب رده ان كان باقيا ولا يتعلق بذمته ان كان تالفا
بل برقبته وان كان مرهونا او جانيا لك بقدم المرتبة والمجنى عليه
الاول فان ثبتت الجنابة الثانية ببينة اشترك في رقبته المجنى عليهما
اذ لم يصدق فيها اى السرقه فان صدقة وكان باقيا رده للمالك وان تلف في
يد الرفيق تعلق برقبته او في يد السيد كان صانعا مسل ولو اقر
بموجب فود الخ هذا دخل في عموم قوله السابق كقتل الشامل لقطع الطرق
والمعنى فكان الاولى ان يقول ولو عني على نحو القتل على مال الداخل في عموم
قوله عقوبة كما انه حان تعلق برقبته لان هذا المال ثبت بنجاحه ل قوله
وان اوجبت عقوبة كما في انلاف المال عمدا فانه يوجب التعزير سنو برى
وتعلق بذمته فقط لا يقال هذا واجب بغير رض من مستحقه فيستعلق
بالرقبة على القاعدة المشهورة لانا بقول فحلبها اذا ثبت ببينة او صدقة
السيد سنو برى اعم من بغيره بغيره يراد به عدم التصديق فيشمل
السلوك وهذا لا اعينه بل المساواة سنو برى وان صدقة تعلق
برقبته اى ان لم يكن جانيا ولا مرهونا بضم ر ووضيحه انه لو كان جانيا
او مرهونا لم يوترق تصديق السيد فيقدم حقا المرتبة والمجنى عليه
وعليه فلو انك الرهن او عني المجنى عليه عن حقه او بيع في الجنابة
او الدين ثم عاد للمالك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته مواخذه للسيد
بصدق بغيره عن عام ر برقبته اى فقط يد ليل قوله واذ ابيع وبقي
الخ لا يبيع به لانه تقدم ان جنابة الرفيق تعلق برقبته فقط

وظاهره انه لا يوافق في الاخذ به في الاخذ به حرر ويودي من كسبه اي ما لم ينفق
شرا صحيح لا فاسد لان الاذن لا يتناول له شئ بغيره اولى من تبعية
بمعاملة تصدق المعاملة بالقرض مع انه لا يقبل فيه لانه اذا اذن له
في التجارة لا يكون ما ذون له في القرض للتجارة مع له وقال ع من وجه
الاولوية انه لا يتعلق بالسدة عمدة الذين و يقبل اقرار العبد به
بالنسبة له ان كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الاذن في شرا شئ مثلا
فلست املك وخرج بها الى حاصلة المخرج صور اربع الاولى والثالثة
مفهوم الاضافة الى التجارة والرابعة مفهوم الاذن فيها واما الثانية
مفهوم قيد ملاحظ ان المدعى على المدين اي واقر قبل الجمع فكأن النسب
ناحيتها من بين مفاهيم المدعى الى ما بعدها كالمقرض واستشكل بان
ان اقرض لنفسه ونوفاسد او للتجارة باذن سيده فينفي ان يودي منه
لانه مال تجارة ويرد بان السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة التي
يضطر اليها للتاجر ولم يقبل اقراره على السيد من هجوم روكا لقرض التاجر
الفاسد لان الاذن لا يتناول له شئ بغيره اولى من تبعية
وفي بينه وبين المفلس بان اقرار العبد يودي الى فوائد حق السيد بخلاف
غيره المفلس فان الباقي من الحق يبقى بذمة المفلس لم يقبل اضافة
اي و يقبل اقراره فيكون في ذمته كذا في بعده لعمدة عن الانشاء لان
من ملك له انشاء ملك الاقرار وهذا بالنسبة للظن واما بالنسبة لمباطن فالام
بالعكس اي من ملك الانشاء لا يملك الاقرار مثلا من ملك شيئا يجوز ان ينفق
ملكه لغيره كبيع له ولا يجوز ان يغيره لما سياتي ان شرط المقرض
ان لا يكون ملكا للمقرض غير واستثنى من طرد ذلك وعكسه عند الطرد
الوكيل بالقرض يملك الانشاء ولا يملك الاقرار ومن العكس اقرار المراء
بالنكاح فانه يصح اقرارها وله يملك الانشاء لفلو اطلق اي
الحمل لانه بعد الحمل فائدة له لانه مع النكاح لا يلتفت اليه لوهذا
محترز قوله بد ين تجارة ع من فيتعلق ما اقرب به بذمة الظن ان هذا
راجع للمصور الرابع الذي اولها قوله وخرج بها اقراره بما لا يتعلق

وقوله

وقوله ما اقرب به اي بدله اما المكاتب ظاهره ولو فاسد الكتابة وكذا
وقوله هاع من بالصحة واقرار المبيع يتبع لانه كالرفيق
في بعضه الرفيق وكالحرف في بعضه الحرف ولا يتلف دفع ما يتلف
بالرق من ماله وان تمكن لانه بمثابة الموجه خلافا لغيره والمصم
وعبارة ع من علم راما ما لم ينفق به نصفه الحرف يطالب به حالا وقد يفرق
بينه وبين ما تقدم في معاملة الرفيق من ان الرفيق لو اشترى
بغير اذن سيده تغلف الصنان بذمته ولا يطالب به الا بعد العتق لانه
بان ما تقدم لما كان رفيقا وقت المعاملة استغنى لكمال الحرية وما
هنا لما كان بعضه احر اقوى جابت تغلفه به حالا لانه يمكن ثم مانع
يستصحب فيصح اقراره مطلقا اي اذن له السيد ام لا ع من وسواء
يدين تجارة او لا اي ويودي به مما في يده فان عجز ولا مال معه فديون
معاملة يودي بها بعد عتقه وار ش جنايا في رقبته يودي من عمن
سول وقيل اقرار من يرضى اي مرض الموت وللوارث تخليف للقرض
ولو اجنبيا على استحقاق ما اقر له به فان نكل حلف الوارث وبطل
الاقرار ويقال بمثل ذلك فيما لو اقرت الزوجة المريضة بقبض
صدقاتها من الزوج ع من وشتم رولا شقها اليه باسقاط الوارث
سول وحسب ما اقرب به من رأس المال لا خوفا او ابرا اطلقه فيعمل على
وتقرعه في المرض فيجسد من الثلث ولو لو ارث الغاية للرد على
الائمة الثلاثة كما في قول على الجلال قال المحلى والمعتبر في كونه
وارثا حال الموت وفي قول جلال الاقرار وعليه ولو اقرت زوجته
بم اباها ومات لم يعمل باقراره اي على هذا القول عندهم ولو اقر
لاجنبيته ثم تزوجها عمل باقراره لانه انتهى الى حالة الترخص
بمذ الرد على النكاح القائل بانه لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه يتم
بحرمان باقهم وقال م ر في ش واختاره جمع عدم قبوله ان انهم لفساد
الزمان بل قد تقطع الغرائب بكذبه قال الاذ ع من ولا ينبغي لمن يحسب الله

ان يقتضى او يقتضى بالصحة ولا يشك فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد
صرح جمع بالحكمة وان لا اجل للمقر له اخذه ويجوز الخلاف في اقرار الزوج
بقض صدقاتها من زوجها الى اخر ما تقدم او اقر في احد هذين
قلو كان الاقراران يعني كان قال المورث هذا العبد لزيد وقال الوارث
بعد موته هذا العبد فقياس ما ياتي من ان المقر اذا قال هذا الزيد
بم قال هذا العبد وجب تسليم المقر لزيد ويعزم قيمته لعمول لانه اذا
بين عمر وبين حقه لاقراره به لزيد اية هناك ذلك فيسلم المقر به
لما سماه المورث ويعزم الوارث قيمته للمنافي تزيلا لاقرار الوارث
منزلة اقرار المورث وقد يغرق باننا نغرم من العبد لانه احوال باقراره
الاول بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمرو وقع
في حالة كون المقر ليس بيده لان المورث اخبرهم من يده باقراره
للاول فاستبهم ما لو كان بيد المقر ودفع مثلا وعصبت في حياة المورث
فانه لا يلزم الوارث اعطاه لهما من التركة ع من عليهما وهذا الوجه
عدم صحة اقرار وارثه ولا عزم عليه لمن اقر له لانه اجنبى لزوجها
باقرار المورث الى من اقر له ولم تكن في يده بمعنى انها ليست في ملك
الوارث وان كانت في المحس في يده فهو كما لو قال الدار التي في تركة
مورث لزيد ثم اقر بها لعمرو والظاهر من الطريقتين انها لا يعزم
شوبري واقرار وارثه اى بعد موته لا قبله بل يستويان خلافا
للذى صنفه قل اهلية استحقاق كسعد ورباط وقنطرة ع ل
بدونه ذكر الضمير لاكتساب الاهلية التذكير من المضاف اليه فلا
يصح اقرار لعامة اى مملوكة فان كانت مسبلة صح الاقرار وحمل
على انه من غلة وقف عليها او وصية م ر اعم من تغييره بما لكها
اى لسفوله الموصى له بمنفعتهما والموقوف عليه كصحة الاقرار لحمل
هذه العبارة م ر ولو قال لحمل هذه كذا على او عندي بارت من نحو
ابيه او وصية مقبولة لزمه ذلك لامكانه والخصم في ذلك ولى الحمل
اذا

اذا وضع ويوضع تحت يده قبل وضعه ع شى نعم ان الفضل لاكثر
من اربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا ولستة اشهر واكثر
وهي فراش لم يستحق نظير ما ياتي في الوصية ثم ان استحقاق الوصية
فله الكل او بارت من الاب وهو ذكروك ذلك او انش ظها النصف
وان ولدن ذكرا وانثى فهو بينهما بالسوية ان اسنده الى وصية او
انثى ان اسنده الى ارض فان اقتضت جهة ذلك التسوية كولى
ام تسوية بينهما في الثلث وان اطلق الارث سالتاه عن الجهة وعلنا
بمقتضاها فان تعذر مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع
بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه بغير وجهه واذا اطلق الاقرار
للحمل وانفصل ميتا فلا شى له للثالث في حياته فيقال القاضي المقرر
حسبة عن جهة اقراره من ارض او وصية ليصل الحق لمستحقه وان
مات قبل البيان بطل والاقرار لرباط او مدرسة كاترار للحمل من
قال قل فان اطلق الارث عن كونه من ام او اب اسئل وهل يفسر
فان تعذر جعل سوية كما لو كان عن نحو وصية مطلقا وان اسند
للميتة الخ هذه الغاية للرد والمعتد ان الاقرار باطل كالاسناد والضمير
في كلام الرافعي راجع للاقرار بالصواب ما فهمه النووي من رجوعه له
كما قرره شيخنا وهم يفتقرون في المصباح وهم في الحساب يؤهم
وهما مثل غلط يغلط غلطا وزنا ومعنى ه واما وه بمعنى اعتقد
اعتقدا وامرجهو حامتو من راب وعدفتي المختار وهم في الشى من باب
وعدا اذا ذهب وهم اليه وهو يريد غيره بل الضمير في هوالا سنا
الخ الصحيح ان الضمير عام للاقرار وان لغوى هذه الحالة ع شى
عدم تكذيبه مضافا لغا عليه وهو المقر له ومفعوله محذوف كما اشار
اليه بقوله المقر ومثله في اشتراط عدم التكذيب وانه كما في ع شى على
م فلو كذبه في اقراره لم يمال مثل المال الاختصاص ولو اقر له
بوجه عقوبة وردة لا تشنق منه والتعبد بالمال انما هو لقوله ترك
في يد المقر والا في شرط لصحة الاقرار عدم التكذيب مطلقا كما مر
ع شى ع م ر ترك في يد المقر ان كان عينا ولا يبال به ان كان

تأمل هذا مع ان
السياق لا يجوز
المحرر للمرافعة
اشكال ه

ودينار له وسقط اقراره بمعارضة الانكار وحيث يكون كل - وسقط
 بطلان النفي فيه حتى حيث لم ينظر انه للمقر له وليس للقاضي تزعم من يده
 الا ان قال لا اعرف مال له ولم يتم قرينة على انه لقطعة ل حتى
 لو رجع قال في ثم الروض وهذا لا حاجة اليه لما مر انه بالتكذيب
 بطل اقراره بشوهرى قبل رجوعه وقاعدة قبول رجوعه انه
 حكمه به ظاهر او باطنا وقبل الرجوع ليس له الا ظاهره فندبر لم
 انقل ظاهره وان بين لتكذيبه وجه محتمل وقياس ظاهره
 ان تسمع دعواه وينتبه ان بين ذلك ع ش على م ر الم باقرار
 حيد يد الخ ما لم يكن في ضمن معاوضة كان قلت له صلغتني على هذه
 العين فقال لم اطلق لم اعترف بالطلاق فان العين بقوله اليه من غير
 اعادة للاقرار هي لم يسمع الا ان كانوا محصورين فيما يظهر بشوهرى
 لاحد هو لا الثلاثة اي فلا اخذهم الدعوى عليه فان حلف له وللثاني
 في سل ياخذ الثالث لتعني الاقرار له او لا واستظهر في التحفة الاول
 بشوهرى وعبارة ح ل ولو قال واحد منهم انا المعنى بذلك صدق المقر
 بيمينه اي ان كذبه ولو قال عندي مال لا اعرف مال له تزعم منه
 وبما بيعت المال لانه اقرب مال ضائع وهو بيت المال ط لم يدع او تم قرينة
 على انه لقطعة ان لا يكون الخاى ان لا ياتي بلغة يعقضي انه
 ملكه والا فلا بد ان يكون ملكا له بحسب الظن حتى لو اخطى عما في يد
 غيره بانه ملكه ونيد كان غير موافقة الا ان ع ش وحيث هذا القول
 ان يكون من شروط الصيغة اي من شروط صحتها كما يشترطه قول المقر
 قال البغوي الخ حين يقر طرف للنفي او طرف للملك اي الشرط انتفاء
 ملكه في حالة الاقرار فقوله داري اوديني الخ مفرع على المعنوم
 اوديني الخ الذي عليك الخطا ليس قيد بل مثله ما لو قال ديني الذي
 على زيد لغلان وهذا بخلاف ما لو قال الدين الذي على فلان لم وقاله
 اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للمقر المستحق تناهي الاقرار سم
 لان الاضافة اليه تقتضي الملك اي حيث لم يكن المضاف مستقلا ولا
 في حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لما دل عليه مبداء

الاشتقاق

الاشتقاق فمن لم كان قوله داري اوديني لعمر ولغو لان المضاف فيه
 غير مشتق فاقادى الاضافة الاختصاص مطلقا ومن لا زعمه الملك
 بخلاف مسكني وملبوسى فان اضافته انما تعيد الاختصاص من حيث
 السكنى واللبس لا مطلقا لا اشتقاقا ه ع ش على م ر وهذا التفصيل
 ما حوذه من قول الم ولو قال مسكني او ملبوسى الخ والمخصص ان
 المضاف اليه المقتضية يكون جامدا وتارة يكون مشتقا فان كان جامدا
 كما في مثاله اقتضى عدم الصحة لانه يقتضي الاختصاص من جميع الوجوه
 وهو يفيد الملك واما اذا كان مشتقا كان اقرار المسكني او ملبوسى اذ
 هو يقتضي الاختصاص بما منه الاشتقاق وهو السكنى واللبس والاختصاص
 من بعض الوجوه لا يستلزم الملك فقوله لان الاضافة اي اضافة الجاهد
 فيما في الاقرار لغیره اي لان الاقرار ليس ازالة عن ملكه واما
 هو اخبار عن كونه مملوكا للمقر له فلا بد من تعديم الخبر عنه على قدر
 اي تقدم بثبوت مدلوله في الخارج عن اذ هو اخبار اي لا نقل ملك
 شخص لشخص اخر قال البغوي فان اراد الخ عبارة ثم ر فلو
 اراد بالاضافة في داري لزيد اضافة سكنى مع كما قاله البغوي وحيث
 المذمور على استغضاره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين
 بالدين على زيد لعمر ولم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب عارية وكذا
 ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذ بما مر فلو كان الدين المقر له رهن
 او كفل انتقل الى المقر له بذلك كما في فتاوى المولف لكن الاوجه
 كما فصله الناج السبكي وهو انه ان اقر بان الدين صار لزيد فلا
 ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه انما تكون بالحوالة وهي تبطل
 بالرهن وان اقر بان الدين كان له بقي الرهن بحاله ثم ر فان
 اراد به الاقرار قبل من كناية وهو المعتمد وخمل المذكورة على اذ في
 ملازمة طاف وهو ظم في الدار واحاق الدين بان يرا د به ديني
 الذي كتب باسمي فليس لغوا الخ والمخصص ان ان اتي بملكتي
 احداهما تضره والاخرى تنفع عمل بما يفرض منها مستوا تقدم او تاخر وان
 اتي بجملة واحدة فيها ما يفرض وما ينفع لغنا ان قدم النافع كقول داري

الدين الذي هو

لغلان وان قدم الضار عمل به فلولغلان داري ٥٤٥ ن اعتبارا باول
بعض ان قوله هذا الغلان وكان ملكا في اشتعل على جملتين متناقضتين
فقد باو لهما والقيت الاخرى فقول بعضهم اي الى قربا ان اقررت
بتقدير مصناف بين الى ومد فلولها يريد به تقيح الحملة الثانية
لا يصح لانها تكون صحيحة لا ملغاة مع ان المقصود القاوها وعبارة
المنهاج ولعل قال هذا الغلان وكان ملكا الى ان اقررت فاول كلامه
اقرار واخره قال م في ليطرح اخره فقط وهي صريحة فيما قلنا وعل هذا
تكون القاية اي قوله الى ان اقررت داخله لان الحملة الثانية لا تكون
ملغاة الا خلافا لمن قال بخروجها وقوله بعد انكار اي باللازم لان
كونه ملكا لم يقتض ان ليس ملكا لغيره ٥٤٥ ن بخلاف داري التي هي
ملكى لغلان اي فلا يكون اقرار التناقض الصريح ولا حاجة لهذا مع قوله
اولاد داري لزيد لا اتحاد حكمهما وظاهره وان اراد الاقرار بوجه صريح في الرو
وعليه فيفرق بين هذا وما تقدم في قوله داري او ديني لم يصرح
مع ارادة الاقرار بان الاضافة فيما تقدم تاتي لادنى ملائمة كل سكتها
ياخره او نحوها لمصلحة الاضافة مع ذلك فصح ارادة الاقرار بنظر ذلك
بخلاف هذه فقد صرح فيها بالملك فحل عليه على انه لو قيل بالهبة
هنا عند ارادة الاقرار بحمل الملك بينهما باعتبار ما كان لم يبعد ويكون
ذلك من باب المجاز والغريبة عليه ارادة الاقرار على علم
وعبارته على التو ويصح ان اقراره لبقوله داري التي هي ملكى على المجاز
بعض الدار التي كانت ملكى قبل هي لزيد لم يثبت غايته انه اضافها لنفسه
باعتبار ما كان وان يكون بيده اي حيا او حكما فدخل في الثاني نحو
المعار والموجر حاله كونها تحت يد المستعير والمكزي ثم روعى
فتلخص عند ذلك ان معنى كونه في يده انه في تصرفه ولا يرد نحو القاصب
رسيدى وهذا الشرط انما هو في الاقرار بالاعيان واما الاقرار بالدين
ولا يتأتى فيه هذا الشرط اى حين كونه بيده بان يسلم المقر له
اى ومضى كون المقر له يسلم للمقر له في المثال الذي ذكره مع ان المقر له
الحريه وهي لا يمكن تسليمها فتكلم نفسه اليه بسبب الحكم بحريته فكان
اعطى

اعطى له الحرية ومعنى كون الحرية بيد المقر ان يحملها بيده او ان يملكها
بيده حكما تبعا للحمل ولو اقر بحرية شخص فخرج على قوله وان
يكون بيده ولو ما لا يشك في ان اشتراه اي لنفسه فلو اشتراه لموكله
لم يحكم بحريته لان الملك يعجز ابتدا للموكل وفي هذا يفرج بصفة الشرا
وفيه نظرح له وفي ثم رالضريح بالصحة وعبارة قول ثم اشتراه اي
لنفسه لا لغيره بخبر وكالته قال شيخنا وظن ذلك جواز العقد وهو
بلزما يجب ان تعين الخلاص به فليراجع له ومثل شرائه لنفسه ملكه
لم يوجب اخر كهيئة او وصى له به وخض الشرا بالذكر لانه الذي يترتب
عليه الحكم الاتية كما في ثم ر حكمه اي بعد انقضاء مدة خيار
البائع كما قاله ثم ر وهذا ظن في كل من خيار المجلس وخيار الشرط واما في
خيار العيب فغير ظن بل الظن انه يحكم بهما من حيث البيع واذا فسخ البائع
بعيب اطاع عليه في الثمن المعين شيئا بطلان الحكم به وانقضى الحكم الذي
ترتب عليه وكان اشتراؤه اقتداء بالخ قد يقال المستر له ياتي في
جانب البائع فكان الاول التعبير بالشرا الذي عبر به الى صل لانه يطلق
على البيع لاي لان كلامه يقتضي ان الاشرأ يكون بيعا من جهة البائع
وقوله اقتداهنى لو بان فيه عيب فلا ارشأ اليه كما في ثم ر ولو ارشأ
بان ما في زيد معصوب صح شراؤه منه لانه قد يقصد استنقاذه ولا يثبت
الخيار للمشتري لانه انما يثبت لمن يطلب الشرا ملكا لنفسه او مستنقذه قاله
عش وقوله صح شراؤه اي حكم بصحة شرائه منه وجب رده لمن قال
انه معصوب منه ان عرف والما انشر عنه الحاكم منه وينبغي ان ياتي مسئ
ذلك في كتب الوفاق فان اعلم بوقفيته وليس من العلم ما يكتسب بوقفيته
من لفظ وقع ثم اشتراها كان شراؤها اقتدا فيجب عليه ردها الى له
والاية حفظها ان عرف والاسلمها لمن يعرف المصلحة فان عرفها هو وانما
في يده وجب عليه حفظها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الوفاق
لا عتراه بحريته التي يوحدها انه شراؤه صوري والتقدم منه الاقدا
لان الم عتراه بالحرية يوجب بطلان الشرا وخيار العيب اي عيب الثمن
فيما لو اطاع على عيب في الثمن المعين فالورد البائع الثمن المعين بعيب على

في

المشتري جاز له استرداد العبد واذا اسرد العبد والماله ما ذكر
 في كسبان الحاصلة قبل استرداده لا جاز ان تكون للبائع لان
 الغنم يرجع فنع العبد من حينه لا من اصله ولا جاز ان تكون
 للمشتري لدعواه الحرية وانما كان استراة اقتداء بالعبد لانه
 لم يملك بدعوى البائع ولعوده للبائع بالفسخ وعليه فليست ما يفعل
 فيها لثبوت في صلاحي جونا نصه وما كسبه من البيع الى الفسخ لا يأخذه
 البائع بل يوقف فان عتق قبله وان مات تحاكم حكم للموالات الصائفة
 في ثمنه بعيدا فينفق فيه المام بالمصلحة مع غنى على مرفوع
 الشافعي لو اشترى ارضا ووقع بمسجد اى مثلا فجاز ادعائها
 وصدقه المشتري لم يتطال الوفاة وعليه فتمت ما هو ظم جلي ما خوذ
 مما تقدم من ان الحق اذا انقلب بئال لا التفت الى قول البائع
 والمشتري اذا التفتا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث
 بيمينه ولم رجوع المشتري على البائع بشيء اعم من تعبيره
 بالخيارين لشموله خيار العيب وهذا على ما فهمه المحقق من ان المراد
 بالخيارين في كلام الاصل خيار المجلس والشرط وانظر ما المانع من حملها
 على خيار التخيصة والتروي الذي سببه المجلس والشرط وحيث عانة
 ان يقال ان المانع بتأدير ما ذكر من المجلس والشرط مع تدوير خيار العيب
 في النسبة لما سئور به وسواء قال في صيغة اقراره هو حصر الاصل وفي
 هذه الومان المذني حرية بعد الشرا فخيراته لو ارادته الخاص فان لم يكن
 فليست المان وليس للمشتري اخذ شي من غير ان يبرهنه ليس للبائع
 حتى ياخذ المشتري منه الثمن الذي اخذه منه البائع وهذا اذا كان ما
 في دعوى الحرية فان كان كادنا فالمال لم بطريق الولا لانه يعتق
 عليه واعتراف المشتري بانه كان مملوكا ولكن اعتقه ما كلفه قبل
 شرا البائع له كاعتراة بمرتبته الاصلية لكن هذا يؤيد بالولا بشرط
 وياخذ المشتري من تركته اقل الثمن الذي كان الذي اشترى به المقر
 والثمن الذي اشترى به البائع من الذي اعتقه فان كان الذي اشترى
 به المقر اقل فالمرط وان كان اكثر بان استراة بئالين واستراة البائع
 من معتقه

اي فاذا اشهدت بيمينه
 بانها ملكه مطلق الوقت
 فوجع المشتري على البائع
 وان لم تكن بيمينه
 وصدقه المشتري
 فلا يطل الوقت
 وعليه فتمت ما
 ولا رصوع له على
 البائع كانه المحم

من معتقه بغيره لم ياخذ المقر من تركته الا عشرين لانها هي التي
 اخذها عزم عزمه وهو المعتق والباقي ياخذه من مال بئال بطريق
 الطهر ثم روقوله واعتراف المشتري في هذه الصورة هي التي ذكرها
 لم يقول او غيره وقوله ام اعتقه هو اى البائع قال مرفوع في هذا
 يوقف ولاوه لا يتبع اعتراف البائع بعنقه والمشتري لم يعتقه فان مات
 بلا وارث بغير الولا ولم تركه ورثه البائع ورد الثمن للمشتري ان صدقه
 البائع المشتري بعنقه فان لم يصدق فله المشتري اخذ قدر الثمن من تركته
 ويوقف الباقي ان كان لانه اما كاذب في حرية فجميع الكسب له او صادف
 في الكسب للبائع ارثا بالولا وقد ظلمه ياخذ الثمن منه وتغذرا استرداده
 وقد ظفر عاله اما اذا كان له وارث بغير الولا فان لم يكن مستغفرا فله من
 ميراثه ما يخصه وفي الباقي ما حر والجميع ميراثه له وليس للمشتري اخذ
 شي منه لانه بغيره ليس للبائع من يوقف على ان البائع ظلمه ياخذ الثمن
 ولا يرجع الى على من ظلمه وان اوهم كلام الاصل في عبارة الاصل
 ان كان قال هو حر فتراوه اقتدا وان قال اعتقه البائع وهو يسترقه ظلمه
 فاقتداء من جهة وبيع من جهة البائع على المذنب هـ فقول الثام اعني
 هو الضمير المنفصل فيه عا بدعوى البائع كما علمت من العبارة المذكورة
 بالسف الثاني وهو قوله ام اعتقه هو وصح الاقرار بغيره الى اجماع
 ابتداء كان او هو ابا لدعوى ولو عند حاكم لانه اخبار عن حق سابق فصح
 في تفسيره بغير عيادة الخ وله تخليصه انه ليس عليه شي غير هذا وسواء
 قال على او عندي وكذا في ذمتي اى هو الكسب هـ قل على الجلال
 كحقير اى للمذني فيقبل على الوجه وكذا الخمر غير المحترمة التي لا يتجاسر
 باظهارها والميتة المضطربة هـ لـ سواء كان اى غير العيادة ورد الكلام
 والخمس الذي لا يعتق هـ لـ وان لم يقول اى سيد مسدا اى يقع بوقف
 يحصل به جلب نفع او دفع ضرر فكل موقوف مال ولو عكس هـ لـ كفسد
 مثال لما قبل الغاية وقوله وجبة مثال للفاية عـ شـ وزيل بل وكسب
 معلم اى او قابل للتعليم وقشرة خولوز هـ لـ صدق كل منها في العبارة

قلب والاصل لصديق الشيء بكل ما عر به م مع كونه محترما فلا يرد
 التجسس الذي لا يقتضي فائدة وان كان الشيء يصدق به الا انه ليس محترما
 في موضع العرض وزان مسجد موضع عرض الشيء وقلته في موضع
 كذا في موضع ظهوره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب ياتي على
 مفعول بفتح الميم وكسر العين قاله في المصباح يتعبري وفيه على م
 انما بكسر الميم وفتح الراء اذ لا مطابقة لها بتعليل للعلم والمحقق اذ
 طالب بها احد مع ان شرط المقربة ان يكون مما يجوز المطالبة به
 كما في م م م نعم يقبل تغير الحق الخ استدراك صور على عدم دخول
 الحق في الشيء واحاد السبكي عن استشكل الداعي الفرق بين
 الحق والشيء مع كون الشيء اعم فكيف يقبل في تفسيره اخص ما لا يقبل في
 تفسيره اعم بان الشيء اعم من الحق هو الشيء المطلق في الشيء المقربة
 اي لا تدور خاصا بقربته على س ل فهو جواب بالمنع اي منع كون
 الشيء اعم من الحق بل هو اخص منه وهذا قال وخرج بشي الحق
 فيقبل تفسيره بالاولين ويبقى عندي فيقبل بل لا خير مع انه اخص
 فيقبل تفسيره بخمس لا يقتضي فديقال في قبول التفسير بما لا يقتضي نظر
 فان ما لا يقتضي لا تثبت عليه يد لا حد ولا يجب رده على من اخذ منه
 كما ذكره سم عن غيره في كتاب الغصب الا ان يقال اكتفوا هنا في الاقرار
 بما يشترطه اللفظ وكوجب اللفظ على ش اي لانه يكون عنده وان وجب
 رفع يده عنه وكان الاقرار ان يقول قبل تفسيره بالثالث وانظر احكامه
 العدول عنه باي طاف كقولك مال عظيم اي او اكثر من مال
 فلان او مما يبيده او مما ستهديه اليهود عليه وحكم به الحاكم على فلان
 ثم ر واستشكل تفسير هذه بما قل منه مع انه يلزم عليه القاقوله
 اكثر اصل ما ابنى عليه الاقرار هو من اضافة الموصوف للصفة اي
 المصل الذي ابنى عليه الم قرار اي القاعدة التي عليها احكام الاقرار
 ان الزم اليقين وقيل ان الاضافة ببيان ان الزم اليقين اي كما سأل
 في الفصل الحق اعني اذا قاله عندي سيف في ظرف او خفي في ظرف او غيب
 عليه ثوب لم يلزم من الظرف والثوب اخذ باليقين وقوله الزم بفتح

العمرة

العمرة لمناسبة قوله واطرح الشك ويجوز وضعها اليقين ومراده باليقين
 الظن القوي لا ما انتفت عنه الاحتمال ان العمرة كما لا يخفى على من نظر
 في فروع الباب لا تقتضيه انه لا يوجد اقرار يعمل به الا نادرا واحتمالا
 العمرة هي عدم الاشتراك والمجاز والاختار والنقل والتخصيص
 والتقديم والتأخير والتاسع وعدم المعارض العقلي ونقل اللفظة
 والنحو والتصريف واطرح الشك عطف لازم مثلا اذا قال له على درهم
 في عشرة واطلق فان المتيقن درهم واحتمال المعية متكوك فيه اي احتمال
 كون في بمعنى مع حتى يلزمه احد عشر متكوك فيه ولا استعمال
 الغلبة اي اعول على الغالب فالمراد بالغلبة ما غلب على الناس في عرفهم
 اي لا ابنى عليها احكام الشرعية كما قاله عن كما اذا قال له عندي مال عظيم
 فان الغالب انه مال له وقع فقبول تفسيره بما قل فيه عدم التقويل على
 الغالب وبمسئولة لانها تسمى ما لا لانه ينتفع بها بخلاف الموقوف
 لانه لا يسمى مال وهى مثل المسئولة المكاتبه او يفرق ل واسار
 بقوله لانها تسمى مال الخ الى ان قوله لانها ينتفع بها علمه المحذوف هو
 العلة وهو لا تسمى مال فلا يرد الموقوف فانه ينتفع به ويخرج مع انه
 لا يصح التفسير به لانه لا يسمى مال وعبارة م ر ولانها تسمى مال وبه فارقت
 الموقوف لانه لا يسمى مال فالعلة مركبة من شيئين قال الشوبري وانما اعاد
 ما هو العامل لئلا يتوهم مع تركه الى حياج مع ما قل وان لا يكتفى بالتفسير للمال
 باحد هـ لان المسئولة ليست بمال كما يتوهم لانه خلاف المنقول في الايمان
 وغيرها من ايمان منه وفي قل ويصح تفسير المال بالمسئولة ان لم يقل في ذمتي
 ومثلها المكاتبه وغيرها ولم يصح بالموقوف مطلقا او كذا كذا التوهم مركبة
 من ك ف التبيين واسم الاشارة ثم نقلت وصارت يكتفى بها عن العدد وغيره وهي
 في مثال المص تفتي ش وليست كناية عن العدد والخاص من مسائل كذا
 اثني عشر مسئلة لانها اما مفردة او مكررة او معطوفة والدرهم اما ان يرفع او
 ينصب او يجز او يسكن والخاص من ضرب ثلثة في اربعة اثني عشر مسئلة
 والعواجب في حينها درهم واحد في عطف كذا ونصب بغيرها فيجب
 درهمان هـ سم زى لزوم شي وان زاد في التكرير على مرتين من غير عطف

ت

انونية المعية تعيد معنى زائدا على الظاهر التي هي صريح اللفظ لما اخرج
 عن قوله الصريح الى غيره ثم رايته السبيل اجاب بان المراد بنية مع ذلك
 انه اراد مع عشرة درهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا بد من
 الحكمين اي لان بنية مع جعل ما بعده امثل ما قبله في الحكم والمعنى
 في بيان انواع من الاقرار اي في بيان صيغ من صيغ
 الاقرار اي في بيان احكامها اي وما ينبع ذلك كالذي يفعل بالمتبع من
 التفسير في علم رر سيف في ظرف ومثله نص في خاتمة وتعلق في
 حاشية وحمل في بطن دابة وعرة على شجرة وسرج على دابة وحكم حكم
 عكس حكمه نعم لو اطلق في الخافض دخل فصح لانه اسم للجميع وبذلك
 فارق ما لو اطلق في الدابة حيث لا يدخل حملها لانه يصح استثناءه منها
 فيه قوله دابة الى حملها لانه يمكن ان يكون الحمل للمقرب وصية من مورث
 المقرب وبذلك فارق ايضا وقوله في البيع لعدم صحة استثناءه فيه
 قال الامام القفال وغيره والضابط ان ما يدخل في البيع لا يدخل
 هنا وما يدخل فيه يدخل هنا الى الحمل والعمرة غير الموبرة والجدار
 نظر التعريف ثم قال في علمه فضية تخصيص الاستثناء
 بما ذكره لو اقر له بارض او ساحة او بقعة فيها شجرة او حجر من مستأثر سا قن
 او وندخل ولعلم غير مراد لان هذه المذكورات ليست من معنى الارض
 وقد تقدم في المصول والثمار ما هو صريح في عدم الدخول وقوله
 والجدار اي في الواقع بارض او ساحة او بقعة اما قوله بدار او بيت
 دخلت الجدار ان لانها من سماها لزوما وهذا كل طرف ومطرف
 لا يكون الاقرار باحدها اقرارا بالآخره لانه اقرارا بغيرها وبغيره
 او دابة بغيرها او دار بغيرها بخلاف ما لو اقر بجمع في الجميع في ما لو قال له
 عندي سيف بغيره او ثوب بغيره هل يلزمه الجميع كما لو قال
 دابة بغيرها او ثوب بغيره نظر والاقرب ان يقال يلزمه المظروف فقط
 ويصرف بينه وبين دابة بغيرها بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت
 في استقمال المعنى في كثير افعال علمه في علم رر لان الباء بمعنى مع
 وضمته انه لو قال مع سرجها لزمه الجميع وليس مراد ابل يلزمه

الدابة فقطع من قال العلامة خنوا ومرو والعرق انه لما اخرج الحرف
 عن موضوعه غلط عليه يلزمه الجميع بخلاف التبريح ٥ والظاهر
 جزء من الثوب وان ركب عليه بعد تشيجه ربي لان المراد بالمراد هت
 ما يسمي ما خيط علم نحو الكتف للزينة من قطع الحرير ونحوها سم
 فاقترار علم ابيه بدين واذا لم يكن المقتران او كونه الماقون لا يغرم
 الم حصته في المظهر واقتضاه كلام الراعي في نظار المسئلة واستشكل
 حمل هذا على الدين وهل حمل على الوصية ونحوها واحد
 بان الغالب لزوم المال من المعاملات في وجول وعبارة ثم مر فاقترار
 علم ابيه بدين لاضافة الالف الى جميع التركة المضافة الى الالف دونها
 وهذا واضح في تعلق المال بجميعه وضما تعلقا بمنعه من تمام التعلق
 فيها ولو يكون كذلك الى الدين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية
 لانه انما يتعلق بالثالث ٥ فتعده هبة ما لم يات بنحو على فلو اقر
 بنحو على كان اقرارا بالجميع ل احتمال انه التزيم له في حصته خاصة
 نظري كالتدريج في الم الصغير ٥ لا يكون الا هبة اي الهو وعده هبة
 ليلايم كلامه اول لزمه درهم اي وان كرهه الوفا في مجالس الاحفال
 التاكيد مع انتفا ما يبرهن عنه ثم ٥ او درهم ودرهم فدرهمان
 اي لان العطف يقتضي المقابلة ونحوه كما لو اقر او اقر بالدين في الزوم
 درهم ما لم يرد العطف ليجبها كثير التعرير وتزيين اللفظ ومقترنة
 مجزا حذف شرطه اي خيترع على ذلك درهم يلزم من لم فتعين العطف
 فيها اي قصد المعركة كما في المشتركة وانما وقع في نظير ذلك من الطلاق
 طلقناك لانه انشاء هو اقوى من عطفه بالابضاع التي مبناها على الاحياء
 ٢ فدرهمان يلزمان ولو عطف بتم في الثالث لقوله درهم ودرهم
 ثم درهم لزمه ثلاثة بكل حال لا بد من اتفاق حرف العطف في الموكد
 والموكد ثم ٥ لما مر في كذا كذا اي من احتمال التوكيد وقوله كذا وكذا
 اي من اقتضا العطف المقابلة طاف فهو راجع للمعصوتين فثلاثة
 تلزمه الخ وكما كره يلزمه بعده ولو زاد على الف درهم وجرى فيه
 التفصيل المذكور بقوله الا ان توى فان قصد بكل واحدنا كيدنا

ط

ليس قبله وان قصد تأكيد ما لا يليق بالاستئناف او اطلق فقد عني
تأكيد الثاني اي عاطفه كما قاله من وقصته انه لو لم يرد ذلك
له اراد بالثالث تأكيد الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثلاثة ويوجه بان
المؤكد جازا انما هو المؤكد فاشبه تأكيد الاول بالثاني عني فان دفع
بشيء بعضه بقوله وانظر كيف يقع هذه البنية مع ان الواو منع من
التأكيد لانها تقتضي المقابلة فتأمل لان الواو جزء من المؤكد
كما يدل عليه قول من راي بعاطفه ٣٥ المستثنى منه اي وهو ثلاثة
كذا قيل والظن ان المستثنى منه محذوف والتقدير فتلا في تلزمه
في كل حال اي سواء نوي بالثاني او بالثالث استئنافا او بذلك على
ما قلنا قوله انما يقتضي المستثنى منه ما لو نوه الخ لان هذه البنية بعض
الاحوال الثلاثة وقوله استئنافا المراد به عدم التأكيد لان الاستئناف
لا يكون الا في الجمل وهذا مود والواو منه عاطفه او تأكيد الاول
اي نوي تأكيد الاول اما بالثاني او بالثالث وقوله فيلزمه الثلاثة
ويحصل منه سبع صور حاصلة من ضرب احوال الثاني والثالث في
الاحوال الثلاثة وهي قصد الاستئناف وتأكيد الاول والاطلاق فلهذه
صورا المستثنى منه والسابعة هي الصورة المستثناة بقوله لان نوي
الخشوبري وهو غير متعين اذ يمكن ان تكون الصور تسعا بان تاخذ
جميع احوال الثاني مع كل من احوال الثالث فيحصل تسع والصورة
المستثناة عاشره فيلزمه الثلاثة اي به مع علمه من المتن فوطئ
التعليل في الاول اي وهي ما لو نوي بالثاني او بالثالث استئنافا
وقوله في الثالثة اي وهي ما لو اطلق وقوله في الثانية اي وهي ما لو
نوي تأكيد الاول الخ وقوله لزيادة المؤكد بكسر الكاف وهو الرفع
الثاني والثالث على المؤكد بفتح الكاف وهو الاول ولا امتناع
التأكيد في الثانية اخر تعليل الثانية لطول الكلام عليه في التأكيد
بالثالث اي فيما اذا اكد الاول بالثالث لانه فضل بينهما الثاني وفيه ايضا
الزيادة بالعاطفه شيئا ومثاقيرهم الخ الاستنباط تقديمه عند
قوله وضع بمحلول من تعلقاته فابي حبيب كلامه مشعر بحجوز الدعوى

على المقر

المقر بالمبهم وهو كذلك علم الصحيح كما ياتي في الدعوى نري وعيانا في
من سمعت الدعوى هنا بالجمهور والسماعة به للمفرد ان
يتوصل لمعرفة الاسم بها وهذا قال عز وجل بحسب او غيره ليسمى
كل ما يحصل به التفريد من ضرب او غيره وقد يقال وجه الاقتصار على
الحبس انه محل الخلاف في كلامهم عني طولها بعد الوارد الخ وقصته
اقتضاه على مطالبة الوارث ان امتنع من البيان لم يحبس وقد يوجه
بانه لا يلزم من كونه وارثا علمه بمراد مورثه والمقر لم يكن الوصول الى
حقه بان يذكر قدرا ويدعي به علم الوارث ويخلفه عليه فان امتنع
الوارث من الخلف على انه لا يعلم انه من المورث وتكل عن البيان
يرد على المقر فيخلف ويقضي له بما ادعاه لكن تغل سمع عن الروض
اخر الباب قبل الخ قرار بالنسب فيما لو اقر بدار مهمته ومات ولم يبق
الوارث الدار كما لمورث عيشة المدعي فان انكر الوارث ذلك وحلف
انها غير ما اراد مورثه كزعم يقين وحبس له اي للتعيين ان امتنع منه
حتى يقين وبقي ما لو لم يقين الوارث ولم المقر لعدم علمهما بما اراده
المقر فمما اذا يفعل في التركة ولعل المقر ان القاضي يحير الوارث والمقر
له على ان يصطالحا على سئ لينفك التعلق بالتركة عني ووقف
جميع التركة اي ولو نما تغل فيه التفسير بغير المال احتياط لحق الغير
ثم من لم يحبس اي كبيان المعتذر والافلاية من بيان الجنس كذهب
وقصته على اي وحبس لبيان قال عني علم روهو ظم مادام المحال
عليه من نحو الصيغة باقيا فلو تلفت الصيغة او ما باع به فلان فرسه
فهل يحبس الى البيان او لا في نظر والا فرب الاول لان اقراره
صحيح وتقدمت معرفة المقر به من غيره فيرجع في التفسير اليه لانه الاصل
فليس في جواب لو محذوف لانه لا يقترب بالغا قد يره بطل البيان
فليس في الخ وقد تنجح تقدم التفسير في باب الرهن على ان لو تاتي بعضه ان تنجح
الفاني جوابها عني وهو جواب ثاب وهو هي ان لو سمع فيكون قوله
فليس في جوابها او الاولى ان يقدح في الجواب بقوله لم يكف البيان
لان قوله بطل البيان لا يظهر الا في بعض الصور الالتم

ما بين به اى المقرا الخ بشر صنيعة بان هذا زائد على ما مد وليس كذلك
بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذا به الى كلام المتن اى فتارة يكون
البيان من جنس المدعى به وتارة لا وقوله على نعيم اى فتارة يخلف
على نفي الكل وتارة على نفي الزيادة وتارة على نفي الارادة فبين هذا
كله بقوله ثم ان كان الخ وحاصل ما ذكره ست صور ثلثان في المتن
واربعة في غيره شيئا فان صدقه على ارادة المائة كان قال لم نعم
اردت المائة لكنك غلطت فيما اردت وانما الذي عليك ما ثلثان
خلف على انه لم يرد بها فان نكل المقر خلف المقر على استحقاق
المائتين لا على ارادة المقر لها اذ لا اطلاع على الارادة لانها امر قلبى
ع من طاق وان لا يلزمه المائة ويكفيه للمائتين واحد على
الصحيح المنصوص فان نكل خلف المقر على استحقاق المائتين
لا على ارادتهما نرى كان بين اى المقر وقوله فادعى اى المقر له
وقوله ووافقه اى المقر له وقوله على ان المائة عليه اى في مسئلة
التصديق والتكذيب لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيعمل الكون
او المراد الموافقة صريحا وقضية الباب ترجيح الاول سنورى
ووافقه على ان المائة راجع ايضا لقوله فان صدقه على ارادة المائة
الخ لان قال له في حالة التصديق نعم اردت المائة لكنك غلطت فيما اردت
وانما الذى عليك حسون دينار اسمع ش ان المائة عليه اى زيادة
على الخمسين وان لم يوافق عليها اى المائة وقوله فيها اى في
صورتي التصديق والتكذيب بطل القرار بها وبطل اقرار بشي
الى حرج في الصور الاربع اى فيما ان صدقه على ارادة المائة او
تذبه في ارادتها ووافقه على ان المائة عليه ثمان صور ثمان في
الموافقة او صدقه او كذب في ارادتها ولكن لم يوافق على انما عليه
في صورتان صورتان ايضا في عدم الموافقة شيئا في صورتى التكذيب
وهما التكذيب في الارادة مع الموافقة وعدمها فيتنوع في البين في
هاتين لنفي الخمسين فقط فكل لا يلزمه الخمسون وتلزمه المائة
في صورتين دون صورتين شيئا فالف تلزمه فقط ولو وقع

قوله وانما الذى عليك
خمسون دينار اى زيادة
على المائة المتيقن بها لان
هذه من صور الموافقة
على ان المائة عليه وفي
بعض النسخ وانما الذى
عليك مائة وخمسون دينار
وهي ظم وقوله مائة اى
من الدراهم كما هو ظم

ذلك

ذلك في مجالس ولو كنت بكل منها صك اى ورقة او شاهد عليه به او
ولو كرهه الف مرة نرى وقوله لهم النكرة اذ اعيدت نكرة كانت غير
اغلبى لم كل ه حو اذ كثيرا ما تعاد وهي عين الاول كما في نحو وهو
الذى في السما لله وفي الارض لله فلم يحصل بقضيتها وبغيره تسليم
اطرادها فنصرف عن ذلك قاعدة الباب وهي الخ فخذ بالبعين مع الاعتضا
بالاصل وهو بركة الذمة مما زاد على الواحد ثم ر ونقدده اى
الخ بخار لا يقتضي تعدد الجزية اى حتى لو اخذ الزمن ونقدد المكان مع
بعد المكانين المقر به لا يكون ذلك مقتضيا للتعدد كان قال له على الف
يوم السبت اول المحرم بمصر ثم اقر له بالف اخرى في ذلك اليوم المذكور
بمكة لم يلزمه الف واحد لانه يتعدد الاقرار بمصر ومكة في يوم واحد
فتسقط الاضافة اليهما لان الاضافة الى احد هما ترجيح بلا مرجع والنسبة
اليهما مستحيلة ه ع ش فالأكثر يلزمه فقط اى لدخول الخ في الأكثر
ولو تعدد جمع مقابل لمخدوف تقديره هذا اذا امكن جمع وهذا
غير مختص بما اذا اختلف القدر بل يجوز فيما اذا اتفق القدر كما يدل
عليه قوله او قال قبضت يوم السبت الخ فيكون راجعا لقوله ولو اقر بالف
الف كصحاح ومكررة اى كان قال لم مرة على الف صحاح ثم قال مرة
اخرى لم على الف مكررة لزماه اى القدران اى في الصور الثلاث
لتعدد اتحادها اذ اختلف الوصف في الاول يوجب اختلافا المسبب
كما قاله ر ه ط ح حل المطلق على المعنى اى ولم يلزمه غيره
ه م ر لزومه الف وعليه اثبات الغضا ومثله ما لو قال كان له على
الف قضيتهم فان لم يقل في هذه قضيتهم كان لغوا ولو اشهد على نفسه
انه سيفر عا ليس عليه ثم اقر بشي لزومه ولم يتنع ذلك الا شهادة في
علا باول كلامه الذى هو جملة واحدة ويلفوا حزه وان كان المقر
او ممن يتفقد صحة بيع الكلب نعم ان رفع الحاكم يرد ذلك فلم الحكم
بغيره قل من من عبد لم اقبضه اى العبد وهذا قال من من بيع
الاعم من العبد وغيره ثم يدعى العموم كعادته لانه لا يرفع ما قبله
بل يخصه بحالة دون اخرى سواء قال اى الخ لم اقبضه ام مستغفلا

والمكانين المقر به لا يكون ذلك مقتضيا للتعدد كان قال له على الف يوم السبت اول المحرم بمصر ثم اقر له بالف اخرى في ذلك اليوم المذكور بمكة لم يلزمه الف واحد لانه يتعدد الاقرار بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما لان الاضافة الى احد هما ترجيح بلا مرجع والنسبة اليهما مستحيلة ه ع ش فالأكثر يلزمه فقط اى لدخول الخ في الأكثر ولو تعدد جمع مقابل لمخدوف تقديره هذا اذا امكن جمع وهذا غير مختص بما اذا اختلف القدر بل يجوز فيما اذا اتفق القدر كما يدل عليه قوله او قال قبضت يوم السبت الخ فيكون راجعا لقوله ولو اقر بالف الف كصحاح ومكررة اى كان قال لم مرة على الف صحاح ثم قال مرة اخرى لم على الف مكررة لزماه اى القدران اى في الصور الثلاث لتعدد اتحادها اذ اختلف الوصف في الاول يوجب اختلافا المسبب كما قاله ر ه ط ح حل المطلق على المعنى اى ولم يلزمه غيره ه م ر لزومه الف وعليه اثبات الغضا ومثله ما لو قال كان له على الف قضيتهم فان لم يقل في هذه قضيتهم كان لغوا ولو اشهد على نفسه انه سيفر عا ليس عليه ثم اقر بشي لزومه ولم يتنع ذلك الا شهادة في علا باول كلامه الذى هو جملة واحدة ويلفوا حزه وان كان المقر او ممن يتفقد صحة بيع الكلب نعم ان رفع الحاكم يرد ذلك فلم الحكم بغيره قل من من عبد لم اقبضه اى العبد وهذا قال من من بيع الاعم من العبد وغيره ثم يدعى العموم كعادته لانه لا يرفع ما قبله بل يخصه بحالة دون اخرى سواء قال اى الخ لم اقبضه ام مستغفلا

اي وقد قال من من عبد متصلا اما اذا قال الله متفصلين فلا
 يقبل قوله لم اقبضه كما لا يقبل قوله من عبد لا يقبل اي قوله اي
 قوله من من عبد المتصلا اي يقوله لم على الف والحق بذلك
 فذا يظهر كل تعيين لمطلق وتخصيص لعام كما يقال الاستثناء
 كما هو ظن اي من انه لا بد من الاتصال والابطال فانه لا يرد في حقه
 شؤبه او لو ذكره متفصلا لم يقبل مع ان قوله من من عبد لا يرفع ما
 قبله بل يخصه من حاله الى حاله اخرى وكان القياس القبول فيه مطلقا
 كما يقع ان يفرق بينهما بان قوله هناك من عبد خصه بجهة موضوعة
 المسقوط بعون العبد فلم يقبل منه المتصلا ووجب اللف اذا لم يذكره
 متصلا لاحتماله وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه فانه يخصه
 بتلك الجهة المعروضة للمسقوط فقبل مطلقا عني ونوى التقليل
 ينبغي ان المراد قصد الاثبات بالصفة اعم من الاثبات بما يقتضيه
 التعليل او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك كما سمع عني فلا شيء عليه
 ان قصد التاجيل ولو باجل فاسد فبأنه ما اقر به من الروي والتم
 لزومه حاله في مسئلة الاجل الفاسد شؤبه لانه لم يحزم وايضا
 قال في قرار اخبار عن حق سابق والواقع لا يعارض سم وفارق عن
 كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزءا من جملة الشرط فلم
 تغير معنى اول الكلام بخلاف من من الكلب لانه غير مغير بل مبين
 لجملة جهة الزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل شؤبه وهو
 الذي اردته بفتح تا الخطاب كما هو ظن فيجوز ان لا يكون له عليه
 الخ وقيل يصح في المقر له لان كلمة على ظاهرة في النبوت في الذمة
 والوديعه لا تثبت فيها مـ لاحتمال ارادة الوجوب في وجوبه
 انه تعدي فيها فضاوت مضمونة عليه فخص الاثبات فيها بعني وفرض
 تستعمل على بمعنى عندي كما في قوله تعالى ولله على ذنبه شؤبه
 اي بعد تعبيره المذكور الوجه ان يقال اي بعد اقراره كما لا يخفى
 اي لانه تقبل دعواه التلف والرد بعد الاقرار ولو قبل تعبيره
 عبارة المفاج بعد الاقرار ولعلم الوجه لانه لو ادعى ذلك حال التعبير

قوله اوقع الاطلاق
 عليه وقفة لانه اذا
 كان مع الاطلاق
 الاقرار لا ينافيه
 فان قالوا في الاطلاق
 لا يقع الاطلاق الا
 قصد التقليل فما
 هنا بعيد فليست امر
 حقي

كان قال اردت باللف الذي اقررت به العاوديعه وقد تلغت
 ان فالوجه القبول سم ويمكن رد ما هنا الى المفاج جعل التفسير
 بمعنى النبيين وهو عبارة عن الاقرار وفي المختار الغرض البيان وبأنه
 ضرب والتفسير مثله مجروده لان ذلك اي حلفه في دعوى
 التلف والرد بعده وفرضه بوديعه اي فلا يقبل تعبيره المذكور
 ومجمله ان كان متصلا عن الاقرار فان كان متصلا فالوجه قبوله
 ثم مر وقد بينا في هذا قوله في ذم اي اذ العني لا تكون في الذمة الى
 ان يقال ان قوله ذلك متصلا دل على انه لم يقر ذمته ودينه
 معناه بل اراد يقر ذمته معنى جهته وان دينه معناه كالدين في
 لزوم رده لما لكه عني عليه وقال اي المقر له لان العني
 اي وهي الوديعه المعصية وقيل فيها اي في الذمة اذ يتلف حكمها
 باعتبار الزوم وعدمه بالنسبة للقبض بخلاف البيع بر ما وقع فلو اقر
 على وجه الاقرار بالذمة فلا يكون مغزا له فباض ومجمله حيث لم يكن
 بعد المقر له والاهو اقرار بالقبض من طرف قاضي والتراخي يعلم
 من كلامه بالاولى لانه اذا لم تقبل دعواه لم تضاد مع الغورية مع
 التراخي اولى بخلاف تعبير الاصل شري هو اولى من قوله لانه
 يوهم انه اذا ادعاه على الفور يقبل وليس مرادا ثم ادعى فساد
 اي البيع او الذمة لا اذا كان العطف ما يفرد التعبير لرجوعه للبعد
 لم يقبل ولا يسمع بينه لتكديدها لاقراره السابق ثم مر
 بجمل الاقرار اي من المقر له اي كانه اقام بينه على الفساد اولى من
 قوله ويرد اي لان البراءة لا تكون الا من الدين مع ان التراء هنا في عن
 وهي لا يصح الا برأها لانه احبب عن الاصل بان وان كان التراء
 في عين فغدير بن عبد الله عند تلغها كلفتم فقلت او برء من
 الشهاب عن اي الشامة لهما سم واجاب الشهاب عنه اي بان قوله
 والمراء بالبراءة من الدعوى المزوج من عهدتها اذ لا يصح البراءة من
 الدعوى طوى او قال متصلا او متفصلا ولو بعد طول الفصل

وان قال ان الاقرار بالذمة لا ينافي
 فيكون على هذا فمقتضى عدم الاقرار بالذمة
 والا وجه قبوله شؤبه

د عزم المقرب له اي من مثل في المثالي وقيمة في المتقوم وجرى
 عليه هو والذي قاله والد شيخنا في حواشي في الروض وهو ب
 الغيبة مطلقا وهو الراجح اي لان العزم للمعول له فهو يجرى اخرا
 من تعليله فلو رجع المقرب ليد المقرب دفعه ليعر وواسترد ما عزمه
 وله حجة تحت يده حتى يرد ما عزمه له ع س وكل من خال الاول
 ان يقدم على قوله ولو قال غصبته الخ وصح استثناء اي من
 الجنس والدين بدليل قوله وصح من غير جنس الخ وهو ما خوذ
 من النبي بفتح فسكون اي الرجوع على جوعه عما اقتضاه لفظ
 لوروده تحت يده في روده في الكتاب فيسجد الملائكة كلهم
 اجمعون الى ابيس وفي الصفة الجامعة حق واجبا على كل منظم الى
 اربعة وفي كلام العرب وبلدة ليس بها انيس الى العاقر و الى
 العيس ان نواه الى وتلفظ به برما وى اي واسمع نفسه ايضا
 ولو بالقوة وكذا من هو بقرية كما في ع س عيام ر قال م ر و
 ولكونه رفعا لبعض ما شمله اللفظ احتاج الى تبيين قبل فراغ
 الخ فرار اي ولو مع اخر حرف منه او عند اول حرف مثلا وان
 غربت النية قبل فزاع الصيغة ثم قضيت قوله ان نواه الخ اي انه
 لا بد من قصد الاخراج قبل الفزاع من الصيغة وفيما س ما تقدم
 عن سم في التعليق بان شا الله في قوله ينبغي ان المراد قصد الاتيان
 بالصيغة الخ ان يكتفى هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستئنا ففده
 او اطلق ع س عايهم لان الكلام الخ هذا انما هو لما تضمنه
 المتن فكانه قال له يجب في اوله ولا تكتفى بعد الفزاع فلذلك
 فرع الدعوتين على التعليل واستثنى ما منه وقيل انه علم
 لاجل ما بعده فكل ان الاولي تاحيره عنها وهذا امر يادى
 اي قوله نواه قبل فزاع الافراء وان قيل اي اجلا عاوما حكي
 عن ابي عباس من عدم استراطلا اتصاله قيل لم يثبت عنه ولين
 ثبت فهو موقوف ثم م فلا يفسر سكتة بنفسه وهي لا تكون الا
 يسيرة وعبارة ثم م نعم السكون اليسير بقدر سكتة تنفس او
 او تذكر

في قوله ع س عايهم
 في قوله ع س عايهم
 في قوله ع س عايهم

او تذكر او انقطاع صوت غير مضره فقول الخ بخلاف الفصل بكون
 طوعا لم يقابل للسير المعنوم من كلامه او المقرب فيه قال الشوك
 انظر ما لو سكت وادغم واحدا كما ذكره هل يقبل منه ذلك وبما
 استثناه اوله والغرض انه لا قرينة اما اذا كانت فانه يقبل كما هو
 كما هو طم فليجرب وعي قال السيوطي هو ليس المعنى لا يقتضيه لان المعنى
 بالسر القبح من القول وتذكر اي تذكر قدرا مستثنيه اي ان كانت
 بقدر سكتة التنفس ع س وانقطاع صوت وسعال وخوة وانظر ولو
 طال زمنه او لاظم كلامه الاول فليشامل شو برى وكلام اجنبى نعم
 لو قال له على الف استغفر الله المائة فانه يصح كما في البيان والقدر
 زي ولم يستغرق ولو بحسب المعنى كما ياتي نحوه على الف الى ثوبا
 وبينه يثوب فيمنه الف لم يصح اي لما في ذلك من المناقضة الصريحة
 نعم ان اتبع ذلك المستغرق باستثنا اخر غير مستغرق صح فاذا خال له
 على عشرة الى عشرة الى ثمانية لزمه ثمانية لان الثمانية منه اذهى مشناه
 من معنى كما يوجد مما ياتي فيه عليهم م فيلزمه عشرة وهذا بخلاف
 الوصية فانه يصح فيها وفائدة الصيغة انه يكون رجوعا عنها ع س وعما
 قل وشمل ما ذكر الوصية وقوله بعضهم ان فيها صحيح لا بطلان ما
 قبله كما لو كان له ابناء واوصى لزيد بمثل نصيب احدها الى نصف
 المال احيى عنه بان البطلان من حيث انه لفظ يقيد الرجوع
 عن الوصية لامن حيث صحت الاستثنا فتأمل ولا يجمع مفرق
 هذا حكم من احكامه وليس من الشروط وقوله فلو قال الخ ذكر اربعة
 امثلة اخرها للمعنوم كما يدل له تعليله وللا لانه لم يطلو او لها لعدم
 الجمع في المستثنى منه وثانيها وثالثها في المستثنى وذكر له مثالين اشارة
 الى انه لا فرق بين ان لا يجوز جمع اصلا كالاول منهما او يكون جمع جائز مع
 جمع غير جائز كالثاني منهما لان الدرهمين الاولين يجوز جمعهما ولا يجوز
 جمع الثالث معهما وقوله في استغراق اي لاجل استغراق فني بمعنى اللام
 كما غيرهما م راي لاجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه ولا لاجل تحصيله
 اذا كان في المستثنى او فيها ولا فيها لقوله له على درهم ودرهم ودرهم



ح

المدورهما ودرهما ودرهما فليزمن ثلاثة لان قوله المدورهما مستغرق للاخير
والثاني مستغرق للثاني والاخير للاول مستغنا لكن لا فائدة هنا في عدم
جمع المعزق لانه يلزمه ثلاثة على كل حال ففي قول الله ولا بينهما نظر والاول
ان يصور بان يقول له على درهم ودرهمان المدورهما ودرهمان فيكون الدرهم
مستثنى من الدرهمين قبله ويلغوا ما بعده الذي حصل به الاستغراق منه
فليزمن درهمان ولو جمع المعزق لزمه ثلاثة لزمه ثلاثة دراهم لان
المستثنى منه اذا لم يجمع معزق كان الدرهم مستثنى من درهم فيستغرق
فيلغون مستثنى اي فكله قال ثلاثة الادرهين فيلزمه درهم
ولو قال له على ثلاثة الا انما في عماليين في استغراق المستثنى اشار
الى انه لا فرق بين ان يكون جميع افراده معزقة او بعضها معزقة وبعضها
مجموع كالمثال الاول انما حصل بالخير اي المستثنى الاخير فيلغوا
فكانه استثنى اثنين من ثلاثة فيكون اللازم له واحد وقوله نحو انما
هنا اي جمع المستثنى فيكون الاثنان مستثنى من الثلاث اي الاستثناء
ويكون من اثبات نفي اي المستثنى من مثبت منفي وعكسه فالصادر الثلاثة
بمعنى اسم المفعول كما يؤخذ من كلام الله وقال سمى اي والم استثنى من ذي
الاثبات ذو نفي اي داله عليه كما ذكرهما في الطلاق اي هاتين القاعدتين
وهذا اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادتي اي فالاصل وان لم يذكرهما
هنا لكنه ذكرهما في كتاب الطلاق لزمه سبعة محله اذا ذكر المستثنى
من غير عطف لانه مع العطف يرجع الجميع للاول ويلغوا منه ما حصل به
الاستغراق سواء ذكر الـ مع العطف او سكت عنها فلو قال له على عشرة
الخمسة والـ ثلاثة فمما مع مستثنى من العشرة هـ زهـ ولو قال له على
عشرة فيما اظن عيسى اقرارا صلا قل ومن طرق بيانه اي بيان ما يلزم
وقوله اي زيادة على قوله لان المعنى اذا هو في قوة قوله القاعدة
ان يخرج كل ما قبله مع مراعاة قاعدة المتق وهذا الثاني احسن والاول
قاله مستغنا وليس بغير لان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه اصل لكل القواعد
المعزقة هنا كل من المثبت اي على حدته وقوله والنفي اي بان يجمع كل
من النفي كذلك وقوله يسقط المتق منه اي من المثبت طاف ثم ان كان

المدكور

او يكون
او يكون
او يكون
او يكون

او يكون
او يكون
او يكون
او يكون

المدكور او لا شفعاء الا شفعاء مثبتة او وترافعكم هـ زى ولو قال
ليس له على شئ هذا اي ام وقوله الاخيرة خاص وقوله او ليس له على
عشرة هو خاص ويؤخذ من قول الله ولو قال انما هو خاص
انه ان كان المستثنى منه عاما عمل بالم استثنى القول ليس له على شئ
الخمسة وان كان خاصا النفي المستثنى القول ليس له على عشرة الاخيرة
وهذا تعيد لقول الله وعكسه مما اذا لم يدخل النفي على خاص والمضاد
يلزمه شئ يجعل النفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى ولا يختص بهذا
المثال بل يجري فيما لو قال ليس له على الف الف مائة فلا يلزمه شئ هـ زى
فكانه قال ليس له على عشرة متصفة بكونها ناقصة خمسة وصح من
غير خمسة خلا قال الامام احمد في بطلانه مطلقا ولل امام ابو حنيفة في
بطلانه في غير المكمل والموزون قل على الجلال ودليلنا على الصحة قوله
تعالى فانه عدولي الحرب العالمين وقوله تعالى لا يسمعون ولا يفهمون
السلاما ما لهم به من علم الا اتباع الظن قال ع ش على م ر وينبغي ان
مثل الجنس النوع والصفة فالبيان لغوي ويطلب الاستثناء اي للاستغراق
بشي ما اراده اي بين الثوب الذي اراده في الم استثنى بالالف اي ثوب
فيه الف فكأنه تلفظ بالـ اي بالـ لف فيكون مستغراقا لان التقدير لا
فيه ثوب من معين وما تقدم كان مما في الذمة ومنه هذا الثوب له
الـ وهذا ولو اقر بثياب بدنه دخل جميع ملبوسه ولو فزوه وخفاق ل
او هو لا العبيد ولا اعتبار بالجهل بالمستثنى م ر وحلف في بيانه
ويجبر على البيان لتعلق حلف الغير به وتخلفه وارثه فيه لومان م ر
وزعم اي ذكر في الاقرار بالنسبة اي وما يتبعه من
ثبوت الاستيلاء وارث المتاحف وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في
ثبوت ونعيم حرام من المكاتب بل صح في الحديث انه كفر لكنه محمول على
المستحل او على كفران النعمة فان حصول الولد نعمة من الله تعالى فانكارها
يعد نعمة الله تعالى ولا نظر لما قد يعرض للولد من عقوق ونحوه زى مع زيادة
منع ش على م ر لو اقر من بهج اقراره اي ذكر بالغ عاقل غير مسووع مختار
ولو سفيها او رقيقا او كافرا قل هذا ابني ومثله انا ابوه والاول اولى

او يكون

تو هو اول لان البالغ يعمل المجنون ع ش الحق من صدقه ولا يخلف
 للاخر وهذا مستثنى من قاعدة ان كل اثنين ادعيا على شخص شيئا
 قافر لاحدهما انه يخلف للاخر من شوبري فان لم يصدق واحدا
 منهما هذا يصدق بما اذا اكد بهما مع انه لم يعرض على القائل ع فحصل
 كلامه على ما اذا استلكت كما في م وعبارته فلو لم يصدق واحدا منهما
 بان سكت عن عرض العرض على القائل بقى ما لو صدق احدهما واقفا
 الاخر منه هل يعمل بالتصديق او البينة في نظر الاقرن الثاني
 ع ش كما سيأتي في كتاب الاعتراف عيارته هناك فاذا ادعى
 اي اثنان وان لم يتفقا اسلاما وحرية فهو لا او ولد موطونا وان
 كونه من كل منهما عرض عليه اي على القائل فيالحق من الحق به
 منهما التمس باختصار وقوله وسياتي في اللقيط عيارته هناك ولو
 استأخف نحو صغير رجل الحق او اثنان قدم بينته فسبق استأخاف
 فيقائف فان عدم او خيرا ونفاه عنهما او الحق بهما انتسب بعد كماله
 لمن يعمل طبعه اليه فزع لو استأخف شخص الخ الظم ان محل ذلك اذا
 كان حيا اما اذا كان ميتا في المسئلة الاولى وهي العبد فيالحق اذ لا ضرر
 بخلافه في المسئلة الثانية شوبري ويشير لهذا التقييد قوله ان
 ان كان صغيرا او مجنونا ولم يقل او ميتا مع ان اقسام غير الاهل ثلاثة
 كما سبق الضبي والمجنون والميت و مراده بهذا الفرع شرط رابع في
 الحاق بالفسخ وهو ان لا يكون المستأخف عبدا غيره او عتيقه وهو صغير
 او مجنون وعليه فقوله ان كان صغيرا الخ راجع لكل من العبد والعتيق
 كما يوخذ من ثم ر وصرح به هو ولو استأخف عبده ولم يمكن لحوقه
 به كان اس منه لفا فان امكن لحوقه به لحقه الصغير والمجنون
 ومن صدقه وعتقوا ثابتا الشب من غيره ولا المكذب لم فلام يخلو
 ويعتقانه عليه مواحدة له باعترافه بحريتهما ولا يريان منه
 كما لا يريان فيهما في الروض واخط عليهم كلام ع ش علم
 بالحقة اي الابينة ع ش كما فظن على حق الوالا السيد اي على
 عنده وهي الارث والاول باق يتقدير لحوقه والمراد حق الوالا

الثابت

الثابت حاله او ماله كما في العبد يتقدير عتقه وقوله والحق
 الخ اعترض بان التقييد المذكور موجود فيه واحيد بان
 فوات حق الوالا حصل من هنا من تصديق المستأخف بفتح الخ وهو
 قوي بخلافه فيما مر فانه حصل من جانب المستأخف بكسرها وهو
 لعدم وجود التصديق من المستأخف بفتحها والحق الخ ويتقيد العبد
 على رقة اذ لا منافاة بين الرق والنسب لكن لو عتق قدم عصبته
 النسب على عصبته الولاء في الارث حل وولاه لعنته في الثانية
 وامنه اي امته من يصح اقراره الذي قدره الله في قول المتن اقرض
 عريزي واتى به توطئة لقوله والحق فان قال هذا ولدي ان كانت
 فرائضا بان اقر بوطئها او بعتيبتها ع ش وقال قل لان الامته الاستخدام
 لا يصير فرائضا الا بذلك بخلاف الزوجية لان المقصود في الامته
 بالصاله بشرطه وهو الممكان بان لا يكد به الحسن الخ
 لاحتمال انه اجلها وقاعدة الباب البناء على البقي برماوي
 او علقته به في ملكي او استولدتها به في ملكي او هذه ملكي وهذا
 ولدي منها وهي في ملكي من عيش سنين وكان الولد ابن سنة مثلا
 ولو قال هذا ولدي من امي من زنا لم يقبل قوله من زنا على المعتد
 لا يظن الخ احتمال اي المذكور فلا يثبت في احتمال كونها ههنا
 زي لا يظن الخ مع عساره فيعت في الدين ثم استرها او قلنا بالحق انها
 وقد اجلها مع عساره فيعت في الدين ثم استرها او قلنا بالحق انها
 لا تصرام ولد لانه تدار وفي المكافاة لا بد من انتفا احتمال كونها
 علقته به في من الكتاب لان الحمل فيها لا يثبت الا سبلا دنة
 وعبارته شيئا لان الحمل فيها لا يثبت الا من غير وقوله
 اليه اي المقدر كذا الخ ومن اقرب الخ لم قال مثلا منفصلا اردت
 حق رضاء او اسلام لم يوثر وقوله الخ اثر اي عتيق فلان ثبت
 عليه الوالا الخ ان عرف له ام حرة الاصل ع ش بشرطه مع ما مر من
 الخ مكان وتصديق المستأخف ان كان اهلا وعدم كونه منفصلا
 عن فرائض كالم صحيح وعدم كونه عبدا او عتيقا الغير المطلق به وهو
 العبد او العتيق صغيرا او مجنونا فالخاصة ان الذي مر اربعة شروط

بغاية الامران الرابع هناك يحصل ان لا يكون المستحق عبدا او عتقا الغير
المستحق وهذا يقال ان لا يكون عبدا او عتقا الغير المستحق به كما هو
محملا بان قال هذا في من اى بخلاف ما اذا قال هذا اخى من اى
وهذا ما استوجبه الاستوى ونفعه ابن اللبان والمعتد انه يباح ان
يكون المستحق به امرأة ابنة وصورة ان تكون امرأة وتختلف اشوارها
فيقول الابن لشخص هذا اخى من اى فلا بد من موافقة الزوج فهذا
استحقاق بامارة وهو يرد على ابن اللبان وعذره م ر ط و مشدول
ثم قال قال شيخنا وقرق الوالد بين استحقاق الوارث لها وبين عدم
كسب استحقاقها بان اقامة البينة تشهد عليها بخلاف الوارث لاسيما
اذا اترأخى في النسب كالمات اى فيما اذا قال هذا اخى وقوله والجد
اى فيما اذا قال هذا اخى وقوله والجد اى وان كان الجد حيا حيث قام
به مانع من المات كى اى برماوى كما سياتى اى في كتاب النسيب
وعبارة المتى هناك ولو استحق قوصفير رجل لحقه قال في التمام
المرأة اذا استحقته فلا يلحقها حلية كانت او لا اذ يمكنها اقامة البينة
على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل ويؤخذ من التعليل بقوله اذ
يمكنها ان فعل امتناع استحقاقها النسب اذا استحققت ابنا اذ هو
الذى يمكنها البينة على ولادته وانما يباح ان تستحق لها ابنا اذ تقدم
ان استحقاق الاب من المات بخلاف النفس لانها لا يمكنها اقامة البينة
على ولادته لولها فتأخر ان المرأة يصح ان تأحق النسب بنفسها ان
كان ابوة ولا يصح ان كان بنوة فلان اولى استحقاقا وارثا فاذا
ماتت امرأة وحلفت ابنا وقال ابن لشخص هذا اخى من اى لم يقبل على
كلامه والمعتد صحة استحقاق وارث المرأة ويقرب بينهما وبين وارثها
بانها يمكنها اقامة البينة على الولادة بخلاف رجل و ترى اى لم يولد ذلك
عليها ميتا ومثل الميت الممسوخ ع ش لا يستحالة بثبوت نسب الام
الاضافة على معنى اللام اى نسب الاصل اى نسب غيره اليه بلعان
متعلق بكل من المصدر والفعل اى نفعه ونفعه وقوله وغيره كالحلف
في ولد الامة ويكون المقر لا ولاء عليه الى هذا غير شرط في الحاق
بالنفس

بالنفس كما هو مقتضى سببه حيث قال بخلاف ما لو الحقت النسب بنفعه
ببرماوى بزيادة باب او اخ صورتها ان يجهل ويجهل جده فيقول هذا
ابن خاتمة جده وهو الحاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من ان قوله هذا
ابن الحاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم نقض برها بما اذا كان نسبه
فانما لا يبيد واراد الحاق ابيه بجده لكون النسب له وفيه نظر ايضا لانه
ليس اقرارا بالاب وكلام المص في الاقرار بالاب وقد يقال بل هو اقرار
بالاب ضرورة ان الحاقه بجده فرع كونه اياه وهو صريح قوله هذا الج
فالصو ير الاول صريح ع ش لنفرض من لم الولاء لانه عصبته النسب
مقدمة على عصبته الولاء كان اقربا بين اى فانه يقبل لانه قادر على
استحقاقه ككاه او ملك فلم يقدر مولاه على منعه من ربه هذا الذم ما
قد يقال ان التعليل بتقرر من لم الولاء جار في هذه ايضا طق لانه
لا يمكن بثبوت نسبه اى فلا نظر لنظر صاحب الولاح ل وقال السو برى لعل
المراد انه مع حيائه لا يمكن بثبوت نسب ابنة لو لم يقر الابا البينة بخلاف نحو
المات فانه مع حيائه يثبت باقرار ابيه او نحوه ذلك كما هو اصر فليحذر من
جهة ابيه فان قلت كيف يمكن بثبوت نسبه من جهة ابيه مع ان الفرض
ان الاب ميت الا ان يجاب بان يكون الجد موجودا فيستحققه واما
بان يكون الجد ولد فيستحق ذلك المجهول بان يقول هذا اخى ع ش
ولو عامما فيصح استحقاق الامام لمن مات بلا وارث فيستحق بالبيت
المسلم لان الامام نائب الوارث الذى هو جهة الاسلام كان قال الامام هذا
ابوه او هذا اخوه حتى لو حكم الامام بثبوت نسبه من الميت المذكور ثبت
ايضا لان له القضا بغيرهم فلو ماتوا لولا ما لا كما ياتى من اى في قوله فان
مات الاخر الخ وعبارة رجل قوله هاترا ولو بو اسطة كان اقربهم وهو
هاترا لتركه ابيه الحائر لتركه جده الخ لى هو المستحق به وان مات ابوه
قبل جده فلا واسطة واحدا كان او اكثر فلو تعددت الورثة اشترطت
موافقة جميعهم حتى الزوج والزوجات او وارثهما والامام عن بيت المال ويقتل
كمال الناقص وحضور الغالب فان مات فوارثه برماوى في حصته اى البق
ورثته من ابيه فان كان المقر صادقا الخ وكذلك يجب على غير المقرات

ان يشاركه هذا الثالث بثلاث ما اخذه ان كان يعلم انه اخوه وان كان في الظن
لا يجب عليه ان يعلم شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو ان لا
يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه باطنا وانما نعرض للمق
لنفي مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لانه ربما يتوهم اخاه لما اقر باخوته انه يجب
عليه مشاركة في حصته حتى في الظن وهو لا قال اما باطنا فيشاركه فيها بل
ان كان صادقا مع انه اخوه ينالها قال العلامة الرئسي وجهه ان حقه
الثابت بزعم المقر شائع في يده ويده صاحبه وقيل بالنصف لان قضية الميراث
انه لا يسلم لاحد الورثة شي الا ويسلم للاخر نظير قال شيخنا وعنده نظرا
الكلام فيها يلزمه في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدق
انما يلزمه الثالث فقط بما دوى لانه الذي يخصه من حصته التي في يده
مجهول على ما ذكرناه اي ظاهرا فالثالث انما لم يشارك المقر ظاهرا ولم يشاركه
من عدم ثبوت نسب لان الوارث فرع النسب ولم يثبت وانما طلبنا منه ان يكون
ضامنا للعدو في الف بالفاء وان لم يثبت الا على عرو ولو كذب الضامن لانه لا
ملازمة بين مطالبتهما فقد يطلب الضامن فقط لا لاعداء الاصيل او نذر المفقود
له ان لا يطلب او موت المورث الضامن والدين موجهل واما النسب والارث
ففيهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب كما
ياتي ونظيره اقراره بالخلع فانه يثبت البينونة ولا مال لوجودها قبل
الدخول وعند استيفاء العدة من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه
يستلزمها بخلاف اد لو اقر على العمل اي الحكم في النكاح في الظن فليكن الحكم
في النكاح مثله اي قاصر على الظن والباطن قد خالف الظن في الصورة في عدم
الكذب تامل وقوله ايضا اذ لو اقر الخ فاذا شاركه ظاهرا مع كونه حائرا
فيلزمه ان لا يشاركه ظاهرا اذ كان غير حائرا ثبت النسب اي نسب
الثالث ويرث هو والمقر من الاخ الميت لان المقر حائرا للميت لولا القرابة
الذي هو الثالث شيخنا باخ اي للابن وقوله فانكر بان قال ان ابنه
الميت وانت لست ابنه كما في شهر ولوا دعي المجهول على الاخ فنكل وحلف
المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا اليقين المردودة كاقراء وهو المصحح خلاف
ما جعلنا هاهنا كالبينة من لم يوتر فيه انكاره ويرث معه في هذه لانه

لم يجبه

لم يجبه ههنا كما قاله شيخنا ونسبته نظر بما مر لوجه عن الجبارة وعلى
ثبوت نسب الثاني لو اقر معا بنات فانكر هذا الثالث نسب الثاني بطل به
النسب الثاني وهذه مسئلة قولهم قولهم دخلني اخي كقوله ونجدة
من لم يوتر فيه انكاره اي لثبوت واشتهاره ولانه لو انكر اخاه فثبات
التركة بالمناصفة بينهما شيخنا لانه لو انكر اي بان ابطال نسب المقر
وجواب لو محذوف في تقديره كيبطل اقراره بدليل قوله ولو بطل اقراره منه انظر هذا واسمه
بطل نسب المجهول تامل ثبت نسب المقر اي فادى عدم ثبوت نسب المقر
الى ثبوت نسبه ولو بطل الخ هذه الملازمة غير ظم لان نسب المقر ثابت
مشهور قبل ثبوت نسب المجهول واحد بان التعديل ولو بطل نسب
المجهول لم يوتر انكاره واذا لم يوتر انكاره ثبت نسب المقر وذلك دور
حكمي اي وهو باطل فادى اليه من تأثير انكار المجهول في نسب المقر باطل به
ايتم ثبت قول الحق لم يوتر عن مجبه اي مجاهر مان فخرج به مالو
اخرت بنت معتقة للاب باخ لها فثبت نسبه لكونها غير حائرة وبه ثبوت
ان لا لانه لا يجبه ههنا وانما يعتنينا بحصونة الولاء وهذا احد وجهين
في الروضة واسلها بلا تردد صحيح وهو المعتمد برماوى واعنده من في
الظن اي وفي الباطن يمكن ان يكون غير وارث لكون الاخ صادقا في اقراره
لا الارث اي ظاهرا واما باطنا فان كان صادقا وجب عليه دفع المال كله له
شوبري للدور الحكمي بان يوجب شي حكمي شرعي متنافي فيثبت
الدور منها وبهذا يظهر وجه التسمية له بما ذكره والدور التقضي ان ينشأ
الدور من لفظ الافظ كما في مسئلة الطلاق السرجية شوبري فله
يصح اقراره واذا لم يصح اقراره فانه يرث الابن لعدم ثبوت نسبه فادى
اثره الى عدم ارثه من ذكرها عقب الاقرار لانه
نسبه من حيث ان في كلا الزالة ما هو تحت يده لغيره يستد يد الها والجمع
العوارى يستد يد وتخيها شوبري وهي اسم الخاى لغة وشرا على لغة
فقط او لغة لما يعار وتشرع للعقد كمن في ثم الروض ما يفيد ان الملائمة على
كل من العقد وما يعار لغوي بدليل انه قال بعد ذلك وحقيقته الشرعية اياحه
منفعة ما يحل الانتفاع به مع تعاينهم فراجع عبارته ويقال فيها عاين كانه

انما لا يسلم لاحد الورثة شي الا ويسلم للاخر نظير قال شيخنا وعنده نظرا
الكلام فيها يلزمه في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث ومع صدق
انما يلزمه الثالث فقط بما دوى لانه الذي يخصه من حصته التي في يده
مجهول على ما ذكرناه اي ظاهرا فالثالث انما لم يشارك المقر ظاهرا ولم يشاركه
من عدم ثبوت نسب لان الوارث فرع النسب ولم يثبت وانما طلبنا منه ان يكون
ضامنا للعدو في الف بالفاء وان لم يثبت الا على عرو ولو كذب الضامن لانه لا
ملازمة بين مطالبتهما فقد يطلب الضامن فقط لا لاعداء الاصيل او نذر المفقود
له ان لا يطلب او موت المورث الضامن والدين موجهل واما النسب والارث
ففيهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب كما
ياتي ونظيره اقراره بالخلع فانه يثبت البينونة ولا مال لوجودها قبل
الدخول وعند استيفاء العدة من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه
يستلزمها بخلاف اد لو اقر على العمل اي الحكم في النكاح في الظن فليكن الحكم
في النكاح مثله اي قاصر على الظن والباطن قد خالف الظن في الصورة في عدم
الكذب تامل وقوله ايضا اذ لو اقر الخ فاذا شاركه ظاهرا مع كونه حائرا
فيلزمه ان لا يشاركه ظاهرا اذ كان غير حائرا ثبت النسب اي نسب
الثالث ويرث هو والمقر من الاخ الميت لان المقر حائرا للميت لولا القرابة
الذي هو الثالث شيخنا باخ اي للابن وقوله فانكر بان قال ان ابنه
الميت وانت لست ابنه كما في شهر ولوا دعي المجهول على الاخ فنكل وحلف
المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا اليقين المردودة كاقراء وهو المصحح خلاف
ما جعلنا هاهنا كالبينة من لم يوتر فيه انكاره ويرث معه في هذه لانه

كتاب الطارية

جل وكانت واجبة في صدر الاسلام للتوعد عليها في الآية ثم نسخ وجوبها الى
 المذهب من الاصل منها برماوي وجا بسمعة لوعدها الى ما كلفها
 قالوا قولك وهو التناوب لان المستعير يتوب عن المالك في الانتفاع
 بها جمهور المعنويين وغير الجمهور فصره بالدكاة قال شيخنا العزيز في
 الظاهر ان الوعيد في الآية على مجموع ما فيها او محمول على من يمنع الماعون
 اذا تمنع عليه اعارته او نظر الصدر الاسلام لانها كانت واجبة في وقت
 البخاري الماعون كل معروف فيهم وقد ثبت كاعارة ثوبه اي مع وجوب
 الاحرة في وقوله لدفعه او يرد اي مبيع النعم وكهو سكتي لدفع ثوبه
 ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مما ناله له طلب الاحرة ثم ان عقد الاجارة
 ووجدت شروطها في اجارة صحيحة والاي اجارة لغطاء اجارة معني ولا
 ينافي وجوب الاجارة ان المالك لا يجب عليه ذبحها وان كان فيه اصناعة
 مال لانهما بالترك هذا وهو غير منسوخ لان عدم الوجوب عليه لا ينافي في اسعاد
 اذا اراد حفظ ماله عن غير روقه وسم على محمول ولا يصح العيني
 تغليب الاجارة ولم يذكرها في كتابها قد يتبادر وقد تصور الاجارة كاعارة من
 لا حاجة له بالمعار بوجهه من وقد تحرم ولا تمنع واذا فعل ذلك
 وجبت عليه اجرة المثل على المعتد سم من اجبني اي لم واعان الصد
 للمحرر والقتل والسلاح لاخرى وقاطع الطريق والباغي افا عليه على القتل
 عصا بهم بذلك هـ نرى من كافر اي كافر لكان لا يمكن من استخدامهم
 يقال اذا كان كذلك فائدة صحة اعارته له وقد يقال فائدة
 جواز ان يعيره لغيره ياذن المالك او يستتبع مسامحة في استخدامهم فيما
 بقود منفعته اليه عن غير مـ وصحة تبرع اي ناجز ليجز السغير
 فانه يبيع تبرعه بالوصية وغيره في الغرض باهلية التبرع فتقوله هنا صفة
 تبرع حكاية كلامه بالمعنى وقوله ومحمول سغة نعم لو اعاره محمول السفة
 نفس فقال الماوردي يجوز اذا كان علمه ليس مقصودا في كسبه كان كان
 لا يحتاج الى الكسب لمونة لا استغناء عنه بماله وان كان علمه تقابل اجرة
 وقوله وفلس نعم لو لم يكن في اعاره المفاس العيني سقطت للنداء عليه
 كاعارة الدار يوم ما فالتجته كما قاله الاسخوي الجوازي اذا لم تكن الشفعة

تقابل

تقابل باجرة والا فيمنع وهذا هو المعتد برماوي ايضاً ومحمول فلس محله
 اذا اعار شيئا من اعيان ماله واما اعاره نفسه مدة لا تستغنى عن الكسب
 فتصح وكذا يصح ان يعير شيئا من غير منقول لا يتقابل بمال من كسبه اي
 بغير حق امانه كما لو اكره على اعاره واجبة فتصح جل وملاك المنفعة
 بالمعنى الشامل للاختصاص ليسهل اعاره الاضحية والهدية مع خروجها عن
 ملكه فيغير موقوف عليه الموقوف ياذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولو
 مدة ولا يعير من اوصى له ان ينفع او قيدة حياته لانه اباحة فيها وصح
 شيخنا في الثانية صحة العارية ونفع اعاره كلب لصيد ومخو واعان الضحية
 وهدي ولومندوسين قل فان اعار ياذن المالك صح ويخرج عن العارية
 ان عني له المستعير مجرد الاذن والافيا القدر برماوي هذا غير ظم وهو
 باق على اعارته اي المستعير الاول وقوله على اعارته مضائق لغا علمه فلا
 يبرء الاول من الضمان ويحل له الانتفاع مع الثاني وقرار الضمان على الثاني ان
 تلغى عنده والضمير في وهو راجع للمالك كما يدل عليه قوله ان لم يسم وقوله
 على اعارته اي الاول وقيل ضمير وهو المستعير وكذا ضمير اعارته فيكون
 مضافا للمفعول اي باق على اعاره المالك اياه لكن يلزم عليه تشييد الضمان
 لان ضمير يسمى للمالك فالاول اولى قال سـ ولم الرجوع فيها وان ردها
 الثاني عليه يري انتم سم اي المالك الثاني اي المعار له ثانيا كان قال
 اذ نت لك في اعارته فان سمى الثاني كان قال له اذ نت لك في اعارته
 لزيد مثلا فان اعارته في الاول يتطلى اي من حين الاذن لانه خرج بالاذن
 عن كونه مستعيرا وصار وكيلا برماوي ويبرء من الضمان شيخنا نقيض
 سكت عن هذا في المعير وقضيته انه لا يشترط فيه النقيض والمعار فلو قال
 لا تشييد ليعيرني احذ كذا فذ فعه لم من غير لفظ صح وعليه فيمكن ان يفرق
 بينه وبين المستعير بان الدخ من واحد منهما رضى بالتلاق منفعة متاعه
 ويحمل انه كالمستعير فلا يصح والا فرب الاول في شـ فلا تمنع لغير معي
 ولو فرض بساطه لمن يجلس عليه لم يكن عارية بل مجرد اباحة سمـ ولا يلزم
 كما عرفه سمى سرها وهذا هو قولنا اطلاق نظري عـ شـ قال شيخنا ولم يقع
 له اخراج البهية بهذا القيد الا هنا وسقيه الراجح صحة قبولها من السغير

هذا القيد
 هذا القيد
 هذا القيد

ان لا ينافي
 ان لا ينافي
 ان لا ينافي

قياسا على قول الله جل لا يفتقر ولهم المهر المنبسط للمهر والمجنون صحيح
 وبالنسبة للسفيه فيه نظر لما خرج به في ثم الوض عن الاسنوي من صحتها من
 السفيه نفسه فلا يتوقف على قبول وليه لم تأمل وجري عليه الشهاب من شوب
 اذ لم تكن الخاى فتصح اذ لم تكن منوطا للمخدوق يعلم من الاستقار
 كما استقار من مناجراى اجارة صحيحة والمضمنة كان استقار
 من مناجراى اجارة فاسدة او من المالك تأمل جل من يستوفى اى حيث
 كان مثله او دونه ولم يتم قرينة على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر
 لا ضمان عليه جل وقوله على تخصيصه اى المستعير بذلك اى بان يستوفى
 والمنفعة بنفسه بشرط ان المعار انتفاع به ولو لم يكن ان كانت
 العارية مطلقا او موقوفة بين من يمكن الانتفاع به جل ونرى ولا ينافى
 استراط النفع فى الاجارة حالة العقد لغايتها يجوز بخلاف ما ههنا
 واشترط في الانتفاع به حالة العقد والمعتد خلافه كما تعلم ق لعل
 من وج ط لياخذ درهما ونسبها الى ابن المغزى والمحق ان الدر والنسل
 ليسا مستفاهين بالعارية بل بالباحة والمستعار ههنا الناة لمنفعة وهى
 ايضا لك لما ابيع لك في كمال الواسعة مجرى فى ارض غيرك لتوصل ما ك
 الى ارضك ترى فلا يصح اعاره ما يحرم الانتفاع به هذا مسلم عند من
 فى الزاوية وامانى السلاح والغرس فمى فيها فى ثم على صحة المعاد مع
 الحرمة وجمع ع من عليه يحمل كلامه على ما اذ لم يعلم ولم يظن ان الحرى
 يستعير به على قتالنا ويحمل كلام ثم المنهج على ما اذ اعلم او ظن في ذلك
 نظري كلام من بعد علم على ما ذكرنا لا وجه للحرمة ح وهو طاف جزم
 بالحرمة ح وحل عدمها على ما اذ اظن عدم المغالبة به كانه ليهو
 قضية التمثيل بما ذكر المحرم ان ما يباح استعماله من الطبول ونحوها لا
 يسمى له وهو هو ط وعليه فالسطر يخ تباح اعارته اى اعاره التمثيل
 واجارته ع من وكامة مشتهاة انظر ما وجه اعارة الكاف ومثلها المرد
 الجبل ولو لم يعرف بالنجور او عنده جليلة فيها ح وقوله ولو لم
 يعرف بالنجور ظاهر المنع مطلقا كذا فنده هو بما اذ كانت الاعارة لخدمة
 رخصت خلوة او نظر امرى ما ع من لخدمة رجل بخلاف ما لو استعاره

الرجل

الرجل المذكور لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز ولو مرض رجل واحدا
 ولم يجد غيره اجازت اعارته له للضرورة في شجاءه شوبرى وفي ع من على
 من نفع المرأة لخدمة منقطع اى بان لم يجد من يخدمه فله ان يستعير
 له امته لخدمته هو ومثله عكسه كاعارة الذكر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز
 لكل منهما النقل بقدر الضرورة ان احتج اليه اخذ ما قالوه في نظر الطبيب
 للمرأة الاجنبية وعكسه غير نحو محرمة مسووع وكما لكها اذ استعارها
 من الكثرى او من الموصى له بالمنفعة وكذا الزوج اذ استعار زوجته من
 ميتولا كلام داخون في نحو المحرم فيجوز اعارتها لغيره كما يوحد من ثم من
 فتصح في الروضة الى هو المعتمد عند من وعبارته وتجوز اعاره صغيرة من
 وفيه يوم من من الاجنبى على كل منهما لا يتفاهون الغنمة كما ذكره في الرو
 وهو الاصح خلافه للاسنوي فى الثانية هـ بحر وقه ع من على الله وقوله
 وقال الاسنوي الخ اعنده منى وسال يتعاليح بمطاط فيه معار اى
 فلا يعار لرجل اجنبى ولا لامرأة اجنبية ولا يستعير امرأة اجنبية ولا
 رجلا اجنبيا ولا امرءا كذا فى جل اولى من قوله وتجوز اعاره جاريت
 هى او لوبية عموم لان كلام الاصل لا يشمل اعارتها للزوج او مسووع وبوجه
 ان اعارتها للاجنبى لا تجوز مع الصحة وكان ينبغي ان يقول اعم واولى تأمل
 مع بقائه ومنه اعاره الما للفصل والوضوء لان ما يذهب به كانه هاب
 باستحقاق واستحقاق الثوب او لازالة الخاسية وان لزم عليه تجبسه
 لا يمكن ظره بالمكاشرة ويحب بعضهم انه اذ لزم تجبسه يمتنع اعارته جل
 وعبارته ع من على من وتجوز اعاره الورق للكتابة واعارة الما للوضوء مثلا
 ولفضل مناع وبجاسة لا يقبس بها كان يكون واراد او التجاسة حاكيم ومثل هذه
 المذكورات اعارة الدواة للكتابة والمكحلة للاكتحال منها سم على ح وقوله لان
 ما يذهب كانه اذهب باستحقاق ثوب الخ لا يقتضى ما فيه من التأمل اذ اذهب
 من القيس ع من من القيس عليه قوته وحشونته ونحوه كالشعيرة للوقوف
 فاستحقاق المعصود ومن الا عارة اى وهو الانتفاع بها مع بقايتها وبما
 ذكرنا من شروط المعار حيث اقتصر عليها ولم يذكر التعبد من وائى او اذ اراد
 ليس له اخذ غيرها الا باذن جديدا لان الاولى انتهت بالردع من

منه

وقد اختلفت الاجارة لانها معامضة والعذر لا يحتمل فيها سئل كراهية تزيده
انظر وجه التقيد بها في هذا المحل وما قصده شوبيري وقد يقال اني سئل
للتاكيد واعارة فرع اصله اي بان ملك الفرع منفعة اصله فهو اجاز
تصكره له ان يعيره قال زكي وهذا مفسور بما اذا كان الاصل رقيقا فملك للمالك
اعارته لفرعه وتكره لفرعه استعارته فلا ينافي قول التبعه وكذا لا تكره
الحذ لا لمصور في الحره والراجح ان الكراهية هنا ما نسبت للفرع فقط وعما
الدون والكراهية في جانب الولد لما كان الولادة فلم تنفذ لغيره وهاضه
ان الاصل لو اعار نفسه لفرعه لا كراهية فيه وان كان فيه اعانة على
مكرهه وهي استعارته اياها هزلي اي وكذا الواعاره ما لك لفرعه وهاضه
اي فيكون اضافته الى عارة لفرعه من اضافة المصدر لمفعوله الاول والفاعل
محدوف والتقدير واعاق المالك اي مالك الاصل الفرع اصله وصورة
اج بان يشتري المكاتب اصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه وتكره اعارة
فان دفع ما يقال كيف يتصور اعارة الفرع اصله مع انه يعتق عليه بالشر
الخدمة اي وان لم يوجد الخدمة كما قاله في ش واللام للتعليل اي متى كان
العقد بالاستقارة والاعارة الخدمة كانا مكرهين وجحدت الخدمة ام لا
واخذ التبعه محرز هذا بقوله فان قصد باستقارة اصله الحق لكن المحرز غير
وافي بحكم الاعارة وحكمها بحكم الاستقارة كما في عبارة المحامي وفيه
وكذا تكره ان يستعير الولد والده الا لفرعه والاعارة كالا استقارة
ولو من اصله له نعم ان خدمه اصله بغير طلبه لم تكره وان كان فيه
اعانة على مكرهه وهذه هي التي في حتم سيجنأ ويدل لها قول سجنام
انها ليست عارية حقيقة وعليها يحمل ما في المنهج فتأمل واستقارة
وكذا اعارة كافر مسلم الظن من هذه العبارة انها مصدران مضافان للفاعل
فيقتضي ان الكافر يكره له ان يعير العبد المسلم ولو لمسلم وهو محل نظر واجاب
مضمم بانه بالنسبة للاستقارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف
للمفعول ومسلم مفعول ثان وعليه فلا يقتضي ما ذكره شوبيري للخدمة
الاولى حذقه لان هذا مفهوم قوله سابقا للخدمة فلا كراهية اي للاعارة
والاعارة وكذا لا تكره اعارة الاصل اي الحر ولا يكره للفرع ان يعيره
اذا اعارة نفسه ولا استقارة فرعه في ش دون في هذه الكراهية
والمعتمد

وهو العذر بان يكون التبعه

والمعتمد ما هنا شوبيري وموافقا للمعتمد لفظي شعر الخ يستثنى من اشتراط
اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسامه له التبعه في ظرف فالظرف معارف في المحل والفرع
اي مقتضى بالاجارة فبما ساعده طرق الهدية بعوض فلا يضمن كما يوضح من
احض عبارة مر وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت
العادة باكلها منه كل الطعام في القصعة المبيعت بها فبما ضمنه حكم العارية الى
ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمن بحكم الاجارة القاصد
فان لم تجر العادة فيه لك ضمنه في الصورين بحكم القصد سئل كاعرتك
اي هذا او اعرتك متبعة او خذته لشتغ به او اجنتك منفعة وان لم يضمن
للعين كظيره في الاجارة م ر و ك ركب او اركبني ولو شاع اعرتني في العرض كما
في الجواز كان صريحا فيه قاله في النوار وعليه يفرق بينه وبين قوله في الطلاق
لا ان لا شاعته في الصراحة لما انه يجتاط للابضاع ما لا يجتاط لغيرها وظ كلامهم
صراحة جميع هذه اللفاظ وان لا كناية للعارية وفيه توقف ثم سئل
قال في ش نقلا عن محو لو قيل ان نحو خذته وارفع به كناية لم يبعد ولا يفر
صلاحيته خذته للكناية في غير ذلك تأمل مع لفظ الاخر راجع لكل من قوله
كاعرتك واعرتني ولا ينبغي سكون احدهما من غير فعل ولا الفعل منهما الى
في خوف في بيع او هدية جرت العادة به ولا يشترط الغور في القول
والمعتمد ان العقد يد تدبأرد وكون العارية من الباحة من حيث
جواز الانتفاع ولذلك صحة بلفظ الباحة قل وان تأخر احدهما
عن الاخر اي و ظاهره وان طال الزمن ويوجه بانه حيث حصلت منه
الصيغة لا يفر القاهر ما لم يوجد من المعير ما يدل على الرجوع ومن
المستعير ما يدل على الرد ه ط في ما مر في الصمان اي من الاشياء والكتا
نظر الى المعنى وهو وجود العوض م ر لجهالة المدة اي في صورتين
وقوله والعوض اي في الاولى فقط ولا يضمن في العين اي واما العلف
فضمون على صاحب الدابة لعدم التبرع به برماوى لانه اعانها في ش
مقابلته الى انتفاع بها وفرضية التعليل فيه نظر لانه شرط عليه العلف
وهو فعل يقابل باجرة وهي مجهولة فالعوض شيان معلوم وهو قيمة
العلف ومجهول وهو اجرة فعله والمجهول اذا انضم لمعلوم بصيرة بمجهول

قوله بان يقول اعرتك العبد مثلا
اي لا يشترط ذلك وهذا ما زاد

بته

حجزي وجوابه انه وسيله ويفتقر في الوسائل ما لا يفتر في المقاصد قل وقال
حل بعد نقل هذه العبارة وره بان هذا مفتر للحاجة ولا يحتاج الى التصريح
بالتمتع به اي كما اعتبر فيه اتحاد الغايض والمفتر للحاجة واجاب بس
بان الدرهم هو الجرة وهو متبرع بالعارف من لان ليس بقيد بل هو اسقط
صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو شرط سنوبري كان اجارة صحيحة
يؤخذ منه ان لعطاء العارة مع ذكر العوض يكون اجارة وموتة رده على
مستعير وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء استعمال المادون فيه فلم
استعاره اذ ان له محل متاع معين فوضع عنها ورطها في الخان مثلا الى ان يردّها
الى مالكها فانت مثلا ضمنها على من على من قال في الروضة والرد المبرء من الضمان
ان يسلم العين للمالك او وكيله في ذلك فلور الدابة للاصطبل والتوب ويحسوه
للسبب الذي اخذه منه لم يرد ولم يجد المستعير فسلم بالزوجته او ولد فارسل
الى المردى فضاغت في المعير ان شاعزم المستعير او المتسلم منه والعراق عليه هـ نرى
قوله ان رده عليه اي على نحو المكثري عليه اي على المالك لانه لو رد عليه المكثري
لزم المالك فكذا المستعير منه شئنا وبجرب الرد فورا متى بطلت العارية
فان اخر لزمته الجرة مع موتة الرد عليه الضمان ان خص وله الركوب في الرد
وان لم يجربه عادة للزوم له ويرد به ان وصلت الى المالك او وكيله او المحل
اخذه منها ان علم بها المالك وكو خبر ثقة في خلاف المستاجر لا يركب في الرد
الا باذن لعدم وجوب الرد عليه من فتنزم المالك فلو علفها المستعير
لم يرجع الى ان علف باذن حاكم او ائمه وشمل ذلك ما لو استعار زوجته
الامة المسلمة له ليلا ونهارا من سيدتها فموتت على السيد من الزوج استحق
منفعة بالاجارة ولو استعار زوجته الحرة مع كمال الوادى لها في اعان نفسها
لفيه كما في اجارة فيها ويجه انها تسقط نفقتها كما لو سافرت لغيرها وحدها
قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها عنها قال لا باستعمال مادون فيه
كان سقطت في غير حالة السير قال الفزالي ومن تبعه وفيه ان عتورها
حال استعمال كذلك وظم انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها او لا يظهر
تعيده بما اذا لم يكن العتور مما اذن المالك في حملها على ان جمعا اعتبره
بان الكفيل يغاد كثيرا اي فلا تفصيل منه ومحملة ان لم يتولد من شدة ارقا
واله

والاضف لتقصيره ثم ربح الحرق وقوله كان سقطت هو مثال للتلص
غير استعمال المادون فيه كما يستعمله قوله بعد والوجه بتقدير ذلك
المادون وانما كان هذا من التلف بالغير لانه تلف في استعمال المادون فيه
لا به ومنه ما لو استعار نور الاستعمال في ساقية فسقط في بئرها فاس
بضمه لانه تلف في حال استعمال المادون فيه بغيره لا به في عا
مرفوع قال المتنولى اذا قال للسقلى اسقنى فناوله الكوز فوقع من يده
فانكسر قبل ان يشرب الماء فان كان فان كان قد طلب ان يسقيه بغير عوض
فالماعير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم المباحة والكوز مضمون عليه
لانه عارية في يده واما اذا شرط عوضا فالما مضمون عليه بالسر الفاسد والكوز
غير مضمون لانه معتوض بالاجارة الفاسدة وان اطلق في المطلق يقتضي
البدل الجريان العرف به فان انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض
فالكوز مضمون والماعير مضمون وان كان قد شرط العوض لم يضمن الكوز
ولا يقين الما الفاضل في الكوز لان الما حوز على سبيل العوض القدر الذي يشوب
دون الباقي فيكون امانة في يده هـ ان العار في اوائى احكام الموائى والظروف
وما فيها من المظروف فبرع لودفع قارون الى من يبيع زينا مثلا ليعصيه
نصبه فيها ووضعها في الميزان فوافى قطع الجبل وانكسرت ضمنها وان تلفت
فقبل صبه لم يضمنها عب سنوبري قال من في شئ ولو استعار دابة ومعها
شئ اي ولد لم يضمنه لانه انما اخذه لغير حريمه عن امه وكذا لو شئها ولدها
ولم يفرض مالكه لم يضمن ولا الابنات من امانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب
الربيع المستعار لانه لم ياخذها لاستعمالها بخلاف الحاف الدابة كما قاله
البغوي ثم قال ايضا ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده
بل يضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب اي كان ارسل المستعير
مالكها معها وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دابة نسيه الى الغير كان مستعيرا
لكل الدابة ان لم يكن عليها شئ لغير المستعير وان لم يقدر متاعه ولا يعلرض
ذلك قوله فاعلا عن ابى حامد وعزله لو سخر رجلا ودابته فتلقت الدابة
في يد صاحبه لم يضمنها المستعير لانها في يد صاحبه لان هذا من ضمان الفص
واله

ولا بد منه من الاستيلاء وهو مفقود وكلاهما في ضمان العارية ولا يشترط
 فيها ذلك لخصوا لها بدونه وهذا أولى مما أشار إليه القولي من ضعف أحد
 الموضوعين ٥ بحرفه وقوله مرفى في أول العبارة كان سقطت في بركتي قال في
 حاصله ان يقال ان تلفت بالاستعمال الماد فبذلك ضمان ولو بالتعثر من تعثر
 حمل ما دون فيه وموت به وانما فيكون بلبس لا يؤم فيه حيث لم يخر العادة
 بذلك بخلاف ما يزعمون او عنونه في هذه اوردوه او تعثره في الاستعمال المادون
 فيه فانه يضمن في هذه الامور ومنع عدم الضمان تزايد المرفى المتولد من
 استعمال المادون فيه ولو اختلفا في كون التلف بالاستعمال المادون فيه
 صدق المعبر كما قاله في المعتمد بتقدير المستعير يمينه لعصر اقله البينة
 ولان الاصل براءة ذمته كما قاله مرفى في شؤ وهذا يعكس ما لو اقاما بينتين برأوى
 وفي مرفى ايضا وموت الدابة كما يخاف النوب وتخرج ظهرها وعجزها باستغنى
 ما دون فيه وكسر سيف اعاره ليقا تل به كما يخاف كما قاله الصميري في الاخير
 ٥ قال الرئيس عليه قوله وموت الدابة اي بالاستعمال كما نبه عليه سمر
 ولعل صورته انه حملها حمل لا تقبل بالاذن فانت بسببه بخلاف ما اذا كانت
 خفيفا لا تموت من مثله في العادة فانتقت موتها لما صرحوا به من الفرق بين
 ما اذا تلفت بالاستعمال او ماتت في الاستعمال ولو بلا تقصير كان تلف
 باقة سماوية فانه يضمن ضمنه فلو اعار بشرط عدم الضمان فسدت كالعتمه
 مرفى وقيل يلغو الشرط فقط كما قاله سمر وعبارة قل ضمنه وان شرط ان امانه
 لانه شرط مفسد على المعتمد بشرطه فيها او ضمان لها بعد مرفى كذلك
 وشرط ان لا ضمان فاسد لا مفسد ولو ولدت حال العارية قال ولد امانه
 شرعية يلزم رده ان تكن ويضمن ان قصر ويضمن التالف بالقيمة
 وان كان مثليا الا لو اخذنا مثله لم يلزم ضمان ما فات بالاستعمال ولعل الكلام
 السلي ان يضمنه بالمثل وقت التلف في الاستعمال معطوف على الضمان
 في ضمنه لوجود الفاصل وهو المادون من نحو ملكي اكرام صبي اخذ من قوله
 بخلاف الخ وفوقه كوصي لم يضمنه اي فوقه عليه لم يشترط الوقت استيفاء
 نفسه واذن الناظر كما في مرفى قال المالكيني والظاهر لذلك ان يكون المنفعة
 مستحقة لخص استحقاقها لا زما وليست الرقبة له فاذ العار لا يضمن المستعير فذل
 ماله

١٠
 ٢٤١
 ماله وصدق زوجته منفعة او صالح على منفعة او جعل راس المال منفعة
 من له بزيادة فلا ضمان للاذن فيه يستثنى من ذلك الهدي والاضحية
 المذكوران فاذا وقعت الاعارة بعد دخول الوقت والتمكن من التمتع به
 فنقصنا بالاستعمال المادون فيه ضمن المعبر والمستعير قال الزركشي وليس
 لنا عارية جائزة مع العلم بالحال يضمن للمعبر فيها الا هذه ٥ سمر ومثله
 في سمر لان معبره ضامن اي من حيث تعديته بالعارية لان الاذن له
 يتناولها فلا يرد ان الجارة الفاسدة كالصحة في عدم الضمان شخشا
 بانه فعل ما ليس له فذلك صار طريقا في الضمان في كل ما تقتضيه
 اي حتى يضرع العارية حل بل في سقوط الضمان بما تناوله الماذن اي
 والماذن في الفاسدة لم يتناول العارية حل لان المتاجر فيه الا يملك المنفعة
 شخشا في شغل مالك في الصباح يستعمله المرح شغلا من زيان نفع فالامر
 شغل والاسم الشغل يضم الشين ويضم الغبن وسكنى تسكن للتخفيف انتهى
 ليروضها اي يعلمها الشيء الذي يستريح به ركنها ٥ سمر ولم انتفع
 ماذون نعم لو اعاره دابة ليركبها ليجل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جاز
 له الرجوع كركوب فيه كما نقله واقره نظيره من الجارة والفرق بينهما لزوم
 الرد على المستعير في تناول الماذن الركوب في عوده عرفا ولا كذلك المتاجر
 فلا رد عليه ويؤخذ منه ان المستعير الذي لا يلزمه رده كما للمتاجر ويحصل
 خلافة ولو جاز له الحمل المشرط لزمه اجرة الذهاب منه والعود اليه وله
 الرجوع منه كما صححه السبكي وعيره بناء على ان العارية لا ينطلق بالتأخير فهو
 ما صحهاه سمر وقوله جاز له الركوب اعاد جاز له الذهاب والعود في اي طريق
 اراد ان تعدد الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعبر عن ذلك رضى منه بملكها
 عن مرفى وقولا الاقرب انه اذا استعار لشعير لا يزرع فولا بخلاف عليه
 عن سمر لا عكس وحيث زرع ما ليس له زرع فلهما لك قلعه مجازا وان
 مضت مدة مثلها اجره لزم اجر المثل اي جميع اجرة المثل على المعتمد مرفى وقيل
 ما بين زراعة الذرة مثلا وزراعة البرولة ان يزرع ماذن له فيه ولا يكون
 هذا رجوعا عن ذلك منه المعبر وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو جرد له
 عن الجهنس كالراد لما لا يبيع له حل مع زيادة وعبارة السوبرى ولا ينطلق العارية

بالمخالفة كما رجع الشيخان لما علم أي أن ضرره فوق ضررها لا ينبغي ولا ينبغي
محل المنع من الغراس ما يراد للدوام أما ما يفرض للنقل في عامه ويسمى القسيل
بالقار وهو صغار الخيل فصيح سول وهو ما حوّل من قول الله لا تشاء عروقه
وقال المذري عبارة المذري يزرع ما عهد وهي واضحة من الالحى لأن المعتاد
لا يكون نادرا وقد يقال لا منافاة ولو نادرا ولو مرة على المعتمد بر ماوى
لو صرح به كان يقال أعرتك هذه الأرض لزرع فيها أقل الأنواع طررا
إلى التزام أعترض بأن العارية جائزة من الجانبين والزام أن يكون في العقود
اللازمة الأمر حيث لم تقتض فائدة على الإطلاق وكذا الزرع بار فلو قلح
أي أو أهدم لم يكن له إعادة أي إذا كانت العارية مطلقة أما المعقودة
عدة فلا فله البناء والغرس مرة بعد أخرى إلى أن تنقضي المدة أو يرجع المغير
قوله في الروض شوبه

وفيما لا يغير أي كقولهم والخير معير بيني تمكلكه الخ وكقولهم ولمعير دحوله
وانتفاع بها الخ وقوله وعليه كقولهم وأذا رجع قبل أدراك زرع لم يعتد قلعهم الخ
وكان الظاهر أن يقول وفيما لا يغير والمستعير وعليه ما قال الذي للمستعير كقولهم
ولمستعير دحوله الخ وأصلاح والذي عليه كقولهم فإن شرط قلعهم لزمه وكقولهم
ولو عيش مدة ولم يدرك فيها فيها التعصير الخ وقوله وغير ذلك وهو قوله
ولو قال من بيده عين أعرتني الخ بعد الرد المراد بالرد الرجوع فيها وأن
كانت بيد المستعير لعل رجوع في العارية أي لأنها ميرة أي أحسان من المير
وارتفاق من المستعير فالإلزام غير لا يقتضيها مرو لو استعمل المستعار والمباح له
منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا أجره عليه ولا ينأيه قوله أن الضمان لا يتلف
بالعلم والجهل إذ عليه عند عدم تسليم المالك ولم يغصب بترك إعلامه وفارق
نظيره في الوكالة بأنها عقد والإعارة إباحة واذن يتم وقوله ولم
يغصب عطف على عدم وعبارة الشوبه أي إذا لم يسلم المالك ولم يغصب بترك
إعلامه وخرج ما لو استعمل العارية بعد جنون المغير غير عالم بفعله
الاجرة لأنه بعد جنونه جاهلا للإباحة ولا ينسب إليه تعصير بعدم الإعلام
ومثل الجنون اغماؤه أو موته فتلزمه الإجرة مطلقا لطلان الماذن بالأغما
والموت مروا نظر لو استعمل العينة بعد انقضاء المدة في الإعارة الموقفة

جاهلا

جاهلا بانقضائها هل هو استعماله بعد الرجوع في المصلحة حتى لا
يلزمه أجره أو لا وقد يفرض وقد يقال الأقرب العرق فإن الاستعمال في
الموقفة بعد فراغ المدة لم يتناول الأذن أصلا فاستعمالها محض قصد
وجعله أنما يفيد عدم الإثم كما لو استعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله
وينبغي أن مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الأجرة
لأن الأذن لم يشمل من مات ثمر من أن المنافع عن مضمونة حيث استوفاهما
جاهلا بالرجوع لتسليم المالك يقتضي أن البائع لو أطلع على عيب في الثمن
المعير ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فالمستعمل المبيع جاهلا لا يضمن ما
استوفاه من المنافع بخلاف العيان كاللبن فإنه مضمونة عليه وكذا يقال في
المشتري لو أطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن
المعير واستوفى منه منافعه ونجى مثل ذلك في نظائره عيش من موت أحدهما
وعلى وارث المستعير الرد فوراً وإن تغدر عليه ردّها ضمننت مع موته الرد في
الزكاة وإن لم يتغدر ضمنها الوارث في ماله مع الحرية وموت الرد قاله في التبعة
قال الشيخ وظاهره وإن لم يطع يده عليه وكان وجهه أنه خليفة المورث
فلزمه ما يلزمه شوبه لكن بشرط في بعض الخ أشار به إلى أن العارية
إن كانت جائزة من الجانبين إلا أنه قد يتوقف جواز الرجوع على بعض الشروط
والمراد جوازها أصالة والاعتقاد بعرض لها لزوم من الجانبين أو أحدهما وقد
ذكر من ذلك صور كثيرة كدفن ميت أي محترم وهو كل من وجد دفنه
فيدخل فيه الزاني المحض وناركة الصلاة والذي عيش على مرق قبل المواراة
ويستثنى أيضا إذا عار كغسلوكفن فيه ميتا وإن لم يدفن ولم يلف عليه فلا
رجوع له لأن في أحدهما إزارا الميت بعد الوضوء وبجبه عدم الفرق في الامتناع
بين الثوب الواحد والثلاث والخمس بخلاف ما زاد ويستثنى أيضا ما لو كفن
الميت اجنبى فإنه عارية لازمة فلو نبش على الميت سبع وأكلت انتهت العارية
ورجع للاجنبى لأنه باق على ملكه على الأصح وما لو قال أعير وادري بعد موته
شهر لم يكن للوارث الرجوع قبله أي أن حرجت أجرته من الثلث وما لو أعار دابة
أو سلاحا للمفرو والتقى الصغان فليس له الرجوع في ذلك حتى يتكشف القتال
وما لو أعار السرة للصلاة فاذ استعارها ليصلى فيها الغرض وشرع في لازمة

جدعاه

من جهتها واد الاستعارها المطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط
 ان احرم بغيره والمعير الرجوع ونزع الثوب ولا إعادة وجائزة من جهة الماعن
 احرم بغيره ويستثنى ايضا ما لو اعاد دار السكنى معتدة في لازمة من جهة المستعير
 وما لو اعاد ليسند اليه جدارا ما لا يمنع الرجوع والاوجه بنون الاجرة لم وكذلك
 اعادها يدفع به عما يجب الدفع عنه كانه ليس بمحرم او ما ينفي تنويره مملك او ما ينفذ
 به وكذا لو اعاد ما يدفع به به عزيقا وقياس ما من بنون الاجرة ايضا ثم من كذا
 ولو بعد الوضع في الغير المتيقن عدم الرجوع بغير ادلائق وان لم يصل الى
 ارض الغير لان في عودته من هو القبر بعد ادلائق الله فليست له سم على حجة
 وقوله يجوز ادلائق او ادلاء بعضه فيما يظهر من على م ر او بعد انذاره
 ويعلم ذلك من م ر في مدة يغلب على الظن انذاره راسه فيها كما في ع من على م ر
 ويؤخذ من هذا انه لا يرجع فيها اذا كان الميت نبيا او شهيدا لانها لا
 يتدرسان وبه صرح م ر ولو اوفت العارية بمدة لا يبالي الميت فيها عادة
 فصدق واذا اعاد ارضا للدفن لا يجب تعيين كون الميت صغيرا او كبيرا لعدم
 ان كان شهيدا ينبغي تعيينه لانه لا يبالي وهل يجوز زياقة الميت بغير اذن
 المعير قد يستثنى ان المرجع في ذلك العارية ولو اخرج من القبر سبيل او
 سبع رد اليه ومونة الرد في التركة ان كانت له تقسم والم فني بيت المال ثم
 على المسلمين هكذا نص عليه ج ل وهو حسن واستبعدنا من منع رجوع
 المعير قبل الانذار ان لا اجرة له ايضا وقد صرح به الماوردي والنفوس
 وغيرهما لان العرف غير قاض به والميت لا مال له من الارض الا عيب الدنيا
 اي فلا يشترط لجواز الرجوع انذاره لورود الادلة بان عيب الذنب لا
 يغني والمعير سقى شجرة المعبرة ان امن ظهور سقى من الميت وصنعه
 ولو اظهره السيل من قبره وجب اعادته منه فوراً لم يكن عمله الى موضع
 مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير فانه يجوز كما يحتمل ابن الرفعة ثم ر
 وعيب الذنب بفتح المملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له جيم
 بالميم ايض عوضا عن البا وهو عظم لطيف في اصل الصليب وهو راس العنق
 وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفي حديث انه مثل جنة الفردوس
 وفي حديث كل ابن آدم بالكاهل التراب الى عيب الذنب منه خلق ومنه يركبها
 قال ابن عقيل في هذا سر لا نعلمه لان من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج
 الى شيء

الى شيء ينبغي عليه ويحتمل ان يكون ذلك جعل علامة للملاكمة على احيائه
 كل انسان بجوهه ولا يحصل العام للملاكمة الا بذلك الا بقاء جزء من كل شيء
 ليعلم انه اعيد بذلك إعادة الارواح الى تلك الاعيان التي هي جزء منها
 ولو لا بقاء شيء منه لجوزت الملاكمة الاعادة الى امثال الاجساد لا الى نفس
 الاجساد وقوله منه خلق يعني انه اول كل شيء يتخلق من الادمي ولا يعارض
 حديث سامان اول ما خلق من ابن ادم راسه لانه يجمع بينهما بان هذا في
 خلق آدم وذلك في حق بنيه او المراد بقول سلمان نفع الروح في ادم
 خلق جسده ه سوبري اي المراد بقول سلمان اول ما خلق من ابن ادم
 راسه انها اول ما تنفع فيه الروح فكانها اول ما خلقت منه واذا رجع
 قبل المواراة الخ هذا على كلامه عزم لولي الميت الخايمي ان كان الخافر
 الوارث فان كان هو الميت بان استقرار الارض ليحفر له فيها قبر او حفرة
 مان ورجع المعير لم يغرم اجرة الحفر لانه لا حفرة فيها حفرة في حال حياته
 بر ماوى سم وفي تصوير الرجوع نظر لانها العارية بموت المستعير ويملك
 ان يصور بما اذا كان المستعير ولي الميت او وارثه مونة حفرة لانه
 المورط له وظاهره انه لا يخفى في ذلك بين ان يعمل بنفسه او يستاجر من
 يحفر له وهو ظم او حفرة متبرع بعقد المستعير والمراد بالمونة ما
 تقابل الحفر عادة لا ما صرفه المستعير عليه بالفعل م من وهذا يخالف
 ما لو اعاد ارضا للزراعة فحرقها ثم رجع فانه لا يلزمه مونة الحرق لان
 الدفن لا يمكن الا بالحفر فهو مورط فيه بخلاف زرع الارض فانه يمكن بدون
 حرق حتى لو لم يكن زرعها الا بالحرق كارض يابسة كان حكمها حكم الدفن
 ري ولا يلزم المستعير الظلم اي ردم ما حفرة للاذن فيه م ر وكطرح
 مال اي وضعه وهو معطوف على قول المصنف كدفن الخ فانه انما يرجع بعد
 ان تصل الى السطح اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من اي ولو مبدى السر حتى
 يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب سم على هو ويستحق الاجرة وظاهر
 العبارة المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف
 وهوها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة مثل كل مدة معنت ولا يبعد
 انه حيث وجبت الاجرة صار رثا العين امانة لانها وان كانت في الاصل عارية

الاجرة في الدنيا سببها انما هو ان يكون له مال في الدنيا

صار له حكم المستاجر فاستلزم كل مسألة امتنع على المعبر الرجوع فيها
 تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا اعادة الدفن فيها فلا رجوع
 له قبل ان يدراس الميت ولا اجرة له اذا رجع ومنها اعادة الثوب للفقير
 فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا اعار الثوب لصلاة الغرض فليس
 واذا اعار الثوب لصلاة الغرض فليس له الرجوع بعد الا اهرام ولا اجرة
 له ايهما واذا اعار سبعة الثوب فاذ انفق الصنف امتنع الرجوع ولا
 اجرة له لقلة زمنه كما ينبغي ذلك سم على المنهج ونقل اعتماد مرفعه
 على م ر الى الشط وتختف الاجرة من حين الرجوع بالقول الى ايت
 تصل الى الشط ل ومقتضى لزوم الاجرة انه يصح رجوعه ومقتضى
 كلامه انه لا يرجع الا بعد وصوله الى الشط الا ان يرد بالرجوع
 في كلامه بتعريض المال منها لا الرجوع بالقول وضعف من كلامه وقال
 الصحاح ان له الرجوع قبل الشط ويستحق الاجرة اعم واولى مما ذكره
 عبارته لكل منهما رجوع في العارية متى شاء الا اذا اعار لدفن فلا يرجع
 حتى يندرس اثر المدفون ووجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضي انه متى اعار
 المال في السفينة ووجه الاولوية ان عبارة الاصل تقتضي انه متى اعار
 للدفن لم يمت فلا رجوع له وان كان الميت بموضع موته ولم ينقل منه
 عن ش بعد ان بنى المستجير او غرس اما لو رجع المعبر قبلها فليس له
 فعلها ما قال في الروض فان فعلت عالما او جاهلا برجوعه قلع مجانا وكلف
 تسوية الارض ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظم عند العلم بالرجوع
 سم على رجوع ش فان شرط عليه قلعه اى عند الرجوع وكذا لو
 شرط تملكه بالقيمة عند الرجوع تلزمه كما قاله العمري من سنوي
 ولو اختلفا في وقوع شرط القلع صدق المعبر كما لو اختلفا في اصل
 العارية لان من صدق في شى صدق في صفته وان ذهب بعضهم الى
 نصد يف المستجير لان الاصل عدم الشرط واحترام ماله قاله م ر في
 وعليه فيمكن ان يفرق بين هذا وما تقدم فيما لو اختلفا في حصول
 التلف بالاسعمال الماذون فيه والا حيث صدق المستجير بغير القيد
 بان ما ادعاه المعبر لهنا راجع للمعد وهو لو ادعى عدمه صدق بخلاف

ما تقدم

ما تقدم فان التلف ليس من صفات العقد في جانب المستجير بان
 الاصل عدم الشرط الضمانه ويؤخذ هذا من قول م ر لان من صدق
 في شى الخيع شى كفاي تسوية الارض اى فانها ان شرطت له تسوية
 والا فلا ينعى هوام وجه العموم ان قوله قلعه شامل لما لو شرط مجانا
 او مع عزامة ارض النفع شى كفاي تسوية الارض اى فانها ان
 شرطت لزومه والا فلا ينعى المعبر اى واذا احتاج القلع الى موته
 صرفها المعبر باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنين الرجوع واستند على
 ذلك و كزمه تسوية الارض اى سواء شرطت او لم شرط ففرق
 بين لزوم التسوية عند القلع باختياره من غير شرط حيث تلزم مطلقا
 وبينها عند شرط القلع لا تلزم الا ان شرطت كما قرئ شيخنا
 ولو امتنع الخى ولا ندر لو امتنع الخى فهو علة ثانية اى بخلاف ما اذا
 اختار المعبر القلع فانه يجبر عليه ولا تلزمه تسوية المحرق وليس
 قوله ولو امتنع معهوم قوله فان اختار لانه سياتى في قوله والاخير
 معبر شامل فيلزمه الخى تفريع على قوله ولزومه تسوية الارض فهو
 بيان له اشار له الى انه ليس المراد بالتسوية حقيقة او عبارة الرشد
 قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله اختار لانه سياتى الا ان
 واذا اختار ماله اختياره لزم المستجير موافقته فان اى كلف تفريع
 الارض لان ذلك في امتناعه بعد اختيار المعبر وهذا في امتناعه
 قبل الاختيار رده الى ما كانت عليه المراد عود التراب الذى
 ازيل بالقلع الى مكانه لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منع
 منه في دون الحاصلة بالبنا اى فالذى حفرة وغرس فيه او بنى
 اذا ظهر بعد ذلك لا يلزم تسوية بخلاف ما اتنع عليه بسبب القلع
 رشدى والاخير معبر الخ لان العاريه بكرمة فلا يلفق بها منع
 المعبر ولا يضييع مال المستجير فثبتنا الرجوع الى الوجه المذكور واعضا
 خيرا المعبر لانه المحض ولان الارض اصل لما فيها من الروض ومثلها
 الغنيم المذكور المشتري شرا فاسدا اذ بنى او غرس على المعبر ولا يقال
 هو كالفاسد لانه يضمن ضمانه لاننا نقول المالك هو المسلط له على ذلك

هذا ان لا يخرج حكمه من حكمه عليه في كل

هذا ان لا يخرج حكمه من حكمه عليه في كل

كالمعبر هنا فتنبيه لذلك فكثير من غلط افه تامل شويري مع زيادة
 من غلته بعد مستقل مشغل على ايجاب وقبول اخذ من قوله غلته
 وبه صرح مر ولولم ير من المستعير بذمة المعبر احبر المعبر على التليم
 اولاً او على الوضغ تحت يد عدل قل بزيادة وقلمه واجرف القلم
 على المعبر واجرة نقل النقص على مالكه من ل وكذا اجرف نقل المعروس
 وعبارة شمر والظلم كما قال ابن الرفعة ان مونة القلم على صاحب
 البناء والغراس كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستاجر اما اجرة
 نقل النقص على مالكه قطعاً وهو قدر التفاوت فلو كانت قيمته
 مستحق الا بقا عشرة ومستحق القلم تسعة ومطلوعاً ثمانية لزمه
 واحد فاذا امتلكه تسعة بين قيمته فائداً اي مستحق القلم قوله
 وبتقنية ملكه باجرة اي ملكه واستشكل ذلك مع جهة المدة قلنا
 قال الاسنوي واقرباً ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حنف البنادائم
 على الارض بموضع حال بلقطا بيع او اجارة فينظر لما شغل من
 الارض ثم يقال لو اجر هذا الموضع دائماً حال كم يساوي فاذا
 قيل كذا او جنتاه وعليه فالأوجه ان لم يبدل ما قلناه لانه بعد ذلك
 التقدير ملك منفعته الارض على الدوام لان المالك لما رضى
 بالاجرة واحدها كان كانه اجره الان اجارة موبدة ثم روى
 عن ثني نقله عن سم قوله وبتقنية باجرة وهل يتوقف ذلك على
 عقد ايجار من ايجاب وقبول ام يكفي مجرد اختيار المعبر فتلزم
 الاجرة بمجرد الاختيار الوجه الجاري على القواعد انه لا بد من
 عقد ايجار كما افق به جو واستدل له وقد يقال ان عقد فلا
 كلام والا وجه اجرة المثل وفي قال قوله باجرة اي بعقد مستقل
 على المعتمد قاله الاسنوي وتعتبر الاجرة بما مر في حق البناء تبع
 جو ويلزم عليه ان لم ان يغرس موضع ما قلع ولو غير جنسه وان له
 اجارة ما بين المعروس وفي شئنا التصريح بالاولى ومثله الثانية
 ان كانت الاجارة لجميع الارض فان كانت بحمل المعروس فقط فلا
 كنظاره من الشفعة اي فيما لو اشترى شئاً شفعاً مشغوعاً وبين فيه

او غرس

او غرس ثم اخذه الشريك بالشفعة فالمشترى كالمستعير والشفيع كالمعبر
 وقوله وغيرها كالأجرة فيما لو اجره ارضاً لبناء او غراس وفعل ذلك بضم
 انقصت مدة الاجارة ومثل ذلك ما لو وهب لولد ارضاً فبنى فيها او
 غرس ثم رجع الوالد ومثل ايضاً ما لو باع ارضاً بغير اسدافين فيها او
 المشترى او غرس ثم اخذها البائع فانه اي البائع يتخير بين الامور الثلاثة
 كما افاده شئنا وبعضه في الشويري ما لاولين هو التملك والقطع
 بالارض والآخر بينهما القلم بالارض والتقية بالاجرة وحمل بعضهم
 على ما اذا كان البناء والغراس موقوفين مع شئ بزيادة لزم المستعير
 موافقته ثم لو اختار قلع بعض وبتقية بعض مثلاً لم يلزمه موافقته
 قل فان اي اي المستعير كلف بتقريب الارض وانظر ما معنى تكليف
 تقريخ الارض ان كان هو الذي اراده المعبر بقلعه وعزامة ارض النقص
 فلعلى المعنى كلف موافقته للمعبر على ما اختاره وهو القلم وعزامة
 ارض النقص عن شئ وحمل ما ذكر اي تخيير المعبر بين المضال المثلان
 وكان المعبر غير شريك اي في الارض في الاول وهو ما اذا لم يكن
 قلم في العلم بنفسه والثاني اذا كان المعبر شريكاً والثالث اذا كان على الغراس
 ثم لم يبد صلاحه وبتقية باجره المثل اي في الثاني اي فليس له القلم
 بارض النقص لانه يتضمن قلع بناء المالك وعزاسه من ملكه ولا ان يملك
 بالشفعة لان البناء والغراس في الارض مثل حنف المعبر لان كل جزء مشترك
 بينهما في الارض وتأخير التخيير المعتمد بثبوت الخيار الان ثم ان كانت
 العبرة غير موبدة فملكها تبعاً ان اختار التملك والا بقاها الى اوان الخزانة
 كما في نظيره من الاجارة شويري ومثله من الى بعد الخزانة فيه جبر بعد
 بالي ولا جبر بعد وقبل وعند الايمن في الكثير فكلام الله على قلته شويري
 كافي الزرع مقتضاه بثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه بتقية الى
 اوان الخزانة المهاد كما سبق في قوله واذا رجع قبل ادراك ذرع الزرع في الزرع
 اي كما يمتنع القلم حالاً في الزرع ففي التشبيه مسامحة احيد باب
 التشبيه في مطلق التأخير ينقطع النظر عند التخيير اي والتشبيه من حيث ان في
 كل تأخير اوان كان الموهب في المشبه التخيير وفي المشبه وفي المشبه به



القلع اذ لا خيار فيه كما سيأتي في المتن وفيما لو وقف اي المستعير او المعير
فقله البنا او الفراس بالنسبة للمستعير وقوله والارض بالنسبة للمعير
والخاص بل ان المستعير اذ اوقف البنا او الفراس امتنع التملك بالقيمة
فقط لان الوقف لا يملك وان المعير لو وقف الارض لم يملك بالارض الا اذا
كان اصلي الوقف من البنا بالاجرة ج ل ولا يملك بالقيمة الا ان تبرع بها
او كانت من الربيع واقتضاه شرط الواقف في وقوله واقتضاه اي اقتضى
التملك بالقيمة بان يكون شرط في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك
فما يخص ان الناظر يخرج بين الامور الثلاثة بالغير المار اذ اوقف المالك
الارض تركا قال الامام والظلم لزوم الاجرة من الموقوف وجزم في البحر
بعد الاجرة وهو الاوجه لان الحرية في ذلك اليه في كل حين يختار
احدهما فيه اما المستعير ليس له الا حصة واحدة واحدة فليس فيه
تخير ثم رأيت في قوله ما نصه والمعنى ان المستعير ان يعود ويختار
القلع وان للمعير ان يختار احدا الامور الثلاثة من التملك وانظر حكم
الدخول قبله اي وبعد الرجوع والظلم انه لا فرق بين يوري وانظر حكم الدخول
قبل الرجوع والظلم منه ان ترتب عليه ضرر البنا او الفراس م وطافا
بترميم بناي بغير اذ اجنبية اما اصلاحه بالاجنبية فلا يمكن منه
لان فيه ضررا بالمعير لانه قد يمتنع له التملك او التمتع مع الغرم فيزيد
الغرم عليه من غير حاجته اليه بخلاف اصلاحه بالتمتع ثم قال في كل
المراد بهذا العيد يعني قوله بغير اذ اجنبية الاحتراز عما يمكن اعادتها
بدونه كالجد يد من الخشب والاجرة اما حق الطين مما لا بد منه لا اصلاح
المستعير فالظلم انه لا بعد اجنبيا كما يمكن من دخولها الى باقية هو واضح
ان قلنا الاجرة لمدة الاعراض والا فلا معنى لذلك الا ان يراد اجرة الدخول
زيادة على اجرة الارض قال وفيه على م من قوله الا باجرة اي لدخوله
والا فتقدم ان على المستعير اجرة الارض مدة الموقوف لكن الذي تقدم
للمتقرب ان الاوجه عدم لزوم الاجرة المتفرجة من حين العامة لان التفرقة
البعد عن المياه والبلاد والتفرج لفظ مولدة ما حوذة من التفرج اللهم
وهو انكشافه في ع ش للضرورة جواب عما يقال ان البيع على هذا

الوجه

في قوله المستعير اجرة الارض مدة الموقوف لكن الذي تقدم
للمتقرب ان الاوجه عدم لزوم الاجرة المتفرجة من حين العامة لان التفرقة
البعد عن المياه والبلاد والتفرج لفظ مولدة ما حوذة من التفرج اللهم
وهو انكشافه في ع ش للضرورة جواب عما يقال ان البيع على هذا

الوجه غير صحيح لعدم العلم بما يخص كلا منهما حالة العقد كما تقدم في تعريف
الصفحة وخاصة الجواب انه اغتفر هنا اي في هذه الصور للفروع
هذا امراده ولم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بمثل
مستقل فلا ضرورة داعية الى ان يبيعاها بغير واحد نعم يتصور الفروع
عما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته واجاب بعض
بان المراد بالضرورة قطع النزاع ووزع الثمن عليهما وكيفيته التوزيع ما
قاله المعوي ان يوزع الثمن على الارض مشغولة بالفراس او البنا وعلى ما
فيها وهذه مستحق القلع خاصة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير وهذا
هو المعتمد كما جزم به ابن المغزى وصاحب الانوار وغيرهما خلافا للمبتول
زي فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة
بما فيها مستحق القلع خمسة للمعير كان للمعير عشرون وللمستعير عشرة
ولا يورث في بيع المستعير اي في حصة ببيعته منفردا لغير المعير وقوله هذا
الرد على الفرض وعبارة اصله وقوله ليس للمستعير ببيع لثالث قال م اذ
بيعه غير مستقر لان المعير تملكه وربما غابته انه كسحق مشغوع انتهى
فقول شارحنا لتمكن الشفع الخ هذا هو الجواب عن قوله ولا يورث الوالد وهذا
القياس اولوي لانه اذا جاز لاحد الشريكين بيع نصيبه لغير شريكه كان
لشريكه ان ياحد بالشفعة فتراجع المستعير ان يبيع ملكه لغير المعير
لان المعير وان تمكن من اخذه لكنه لا ياحذه الا برضي المستعير لما تقدم
من ان التملك لا بد فيه من عقد ومن ان المستعير اذ امتنع من موافقة
المعير كلف تعريض الارض ولا ياحذه المعير فتراجعه كتمكن الشفع
اي فانه لا يورث في بيع حصة صاحب الشفع المشغوع لغير الشفع الذي
هو الشريك وقد يقال ان الشريك انما يجوز له البيع لاجنب لان شريكه لا ياحذه
فتراجع الشفعة ولا كذا للمعير فهو قياس مع الفارق الا ان يقال لما كانت
المعير مقفرا بترك الاختيار لم ينظر لتمكنه من التملك لان عدم اختياره لو احد
من الثلاثة يشعر بانه غير راض بالتملك وايضا فلو منع المستعير من البيع
لثمة الشجر على المالك في ملكه بامل وله حليم من باعه الخ فاذا استترى من
المعير خبر بين الثلاث خصال المتقدمة في قوله وله غير معير بين الثلاث خصال

ولا يورث الارض المستعير تاما

الحق واذا اشترى من المسفر باقى فيه ما تقدم فان شرط عليه قلمه لزوم الحق
 واذا رجع الى المعبر بعد ان اعاد ارضه الزراعية او اطلق ونقص اي بالقطع
 بخلاف النسا والفراس اي فليس له امد ينتظر فانه يلزمه شقيتها باجرة
 اي اجرة مدة الاقمار وقت رجوعه الى حصاده لا يقطع على باحة وان شئ
 ما لو اعاد اية ثم رجع في اثنا الطريق فان عليه نقل متاعه الى ما من باجرة
 المثل ويظهر ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشى او خاف من ثم
 او بها اي بالزراعة اي بسبب الزراعة نفسها لا سبب تأخيرها هو قلم
 اي المعبر بجنا التقصير لانه كان من حقهم ان لا يزرع وعليه اية نسوية
 الارض م رطى بل لغوص او برد او مطر او ياكل الجراد او الدود الزرع
 ثم ثبتنا ان لا يقطع لعدم تقصيره بل يبقى باجرة او لتعيين المعبر مدة
 يعلم انه لا يدرك فيها وانما لم ينظر العارية في هذه كما تقدم في ذفن الميت
 لا مكان ابدال الزرع بعينه مما هو وانه ولا كذلك في الميت في اجمع قال
 بذرا البذر اسم لما يشمل الحب والنوى واصله مصدر يسمى للبذر لانه
 سبب مبدور فاعينه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم المفعول
 وتسمية الشيء بما سبب اليه زي فعلم انه باق الحق فيجب على مالك
 الارض رده لما لك ان حض وعلمه والا فلا حكم لانه مال ضائع ثم
 والا فقد صار الخاى والابان اعرض عنه مالكه وهو من يصح اعراضه
 لا كسفيه ثم ر قد صار اي ان قلنا بزوال ملكه عنه بمجرى الاعراض
 ثم ر ان قلنا باختياره فهو منه انه لو اجبره المالك او الحاكم لا يلزم
 ما ذكره سم ويوجه بان لا يوجب منه في الاولى صل بقدره شئ نسوية
 المعراض بالاجزاء التي انفصلت منها فقطع شئ قبل القطع فهو
 وهو بامدة القطع لعدم الفعل منه قضيه ذلك انه لو كان بذره
 ملكه في ارض الغير فلانا انها ملكه فبانت غير ملكه لزمه الاجر وهو
 متجه هو بدل ولو قال من بيده الذي يحصل من هنا مورثا بانه شئ
 وليس وجهه ان ملك العيني اما ان يدعى الاجارة او العصب وفي كل اما
 ان تمضي مدة الاجارة او لا وفي كل من هذه الاربعة اما ان تكون العيني
 باقية

باقية او تالفة ولها زبارة تقاريج كما يعلم من كلام الله فقال مالكها
 بل امرتك الخ بقى ما لو ادعى واضع اليد بعد تلف العين الاجارة والمالك
 ادعى العارية عكس كلام المتن والمصدق واضع اليد لان الاصل عدم ضمان
 واضع اليد وعدم العارية عكس على م ر ولو انعكست الدعوى في الصور
 الثانية باق ادعى المالك العارية وذو اليد الفص صدق المالك بيمينه
 اية فان لم تلف العين ولم يمض زمن لمثله اجرة فلا شئ سوى ردها
 وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يمض ذلك
 الزمن فان لم يزد اقصى القيم على قيمة يوم التلف متى للمالك وان زاد
 فذو اليد مقرب لمنكره وان مضى زمن لمثله اجرة فهو مقر بالمنكرها اية
 ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الوديعه صدق المالك بيمينه ان تلفت
 العيني او استعماله وذو اليد والافضل قياس ما مر انه يصدق بلا يمين ق لعل
 الخلال باختصار فيجلف انه ما اغارته فيجزم في يمينه يعني التقى والابان
 فان نكل المالك لا يجلف مدعى العارية لانه ليس بلازم وقيل يجلف ليجلف من
 الغرم سأل فان تلفت في الاولى اي دعوى المالك الاجارة وهو كالمحترز
 لما يات في المتن اعني قوله فان تلفت في الثانية وقوله بغير استعمال اي اما
 به فمى غير مضمونة سواء كانت اعارة او اجارة يدعى حال بلا يمين اي
 لتوافقهما عليها في ضمن القيمة فلهذا احتج المالك الى الخلف فلهذا اذا رادق
 الاجرة ولذا قال فيجلف للزائد اي فيجلف بيمينه نفيها واثباتا مثل ما سبق
 لاجل اثنان الزائد والتوصل اليه فيجلف للزائد بيمينه اخرى كذا ينبغي اذ
 ولننظر ما وجه ذلك وهو لاكتفى بالاولى ح ل وقوله اي بيمينه اخرى فيه
 نظر لان محل حلف المالك اذا بقيت العيني وهي هنا تالفة وقوله اية فيجلف
 للزائد اي المدة الماضية منقول والله ما امرتك بل امرتك لاجل ثبوت
 الزائد واما اصل الاجرة فقد انقضا عليها في ضمن القيمة التي اقربها مدعى
 الاعارة فلهذا لا يجلف لها فيصدق من بيده العيني وهو المستعير فاحدها
 صاحبها ولا يلزم من بيده العيني اخذها بالاجرة بيمينه مدعى دعوى صاحبها
 بيمينه اي لا احتمال ان ينكل فيجلف مدعى الاجارة فتثبت ح ل اي لانه
 عند لازم او العيني لا يحرم تالفة في الاولى اما في الثانية فداخله في المتن

لا حاجة هنا الى
 العيني

قوله او استعماله وذو اليد
 اي استعماله لا غنى عنه
 فانه يدعى المالك فادعى
 ذو اليد الوديعه وان
 الاستعمال لفرضه
 كدفع الممتلكات عنها
 فانه يصدق المالك لان
 الاصل في استعمال مال
 الغير التقضي وان
 كان الوديعه يقبل تولد
 ذلك وينفي عنه
 الضمان عند ثبوت
 الوديعه

الاقوى والتلف بغير الاستعمال المادون فيه كما قد بدى فيما مر فكان للتاسع
 ذكره هنا ايضا فهو من القيمة لئلا يتركها اي يفتى في يده الى ان يعترف المالك
 بها جديدها اليه بعد اقراره بها فاسا على ما لو اقر شخص بشئ لا حصر
 فانكره طاف فان تلفت في الثانية التي قد عرفت ان في هذا صورتي اي
 سواء منعت مدة لئلا اجرة او لا ذكره معنومها سابقا بقوله فان تلفت
 في الاولى التي وبقوله او العين تالفة التي فهو مقابل لقول التالف فان تلفت
 العين في الاولى فيما اذا منعت مدة لها اجرة ومقابلها بل لقوله اي العين
 تالفة في الاولى فيما اذا لم تمنع مدة لها اجرة فاشارة الى ان ما سبق ان
 قوله فان تلفت في المقابل المحذوف اذ العار بهن بعينه اي ولو منبسطا على
 الدراج والخاص اصل ان المتعلقان اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو
 العرفي او المتعوض بالنثر الغاصب سبوري حليف للزائد اي حليف
 بمقتضى ما جمع نفيا وايجابا كما سبق لاجل اتيان الزائد فيقول في حكمه والله ما
 اعترتك بل اجرتك واما اصل الاجرة فقد اتفقا عليها في ضمن القيمة التي اقر
 بها مدعي الحجة فلا يحلف لها ويحلف للاجرة مطلقا اي سواء كان الزائد
 على القيمة او لا واما تفسيره بغير العين او تلفها فلا يصح لان العرفي ان
 العين تلفت ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هي اقل
 القيمة او اقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة قوله فان كانت دون اقل
 قيمة التي
 رده ان بقي وبدله ان تلف وذكره عني العارضة لما فيه من التلف والافلا
 والضمان وهو كبيرة فيل ان بلغ نصابا اربع دينار وقيل ولو جنة بوجه
 مع الاستحلال من لا يفتي عليه كفر ومع عدم ذلك فسق كما في حل ومحل في
 غصب المال اما غصب غيره كالكلب فانه صغيرة سبوري وعبارة م
 وهو كبيرة قال لا نقل عن الهروي ان بلغ نصابا لكن نقل ابن عبد السلام
 الاجماع على ان غصب الجبة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الادريج قال
 في قوله وهو كبيرة اطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصا وما
 لو اقام انسانا من خمسين دوا سكون سوق فيكون كبيرة وهو ظم بل هو
 اولي من غصب خوجه البر لان المنفعة به اكثر والا يذال بالمثل

قوله في قوله
 العرفي او المتعوض
 بالنثر الغاصب
 سبوري حليف
 للزائد اي حليف
 بمقتضى ما جمع
 نفيا وايجابا
 كما سبق لاجل
 اتيان الزائد
 فيقول في حكمه
 والله ما اعتركت
 بل اجرتك

كتاب الغصب

قوله الاصل

الاصل في تحريمه كانه قال ومعلوم انه هرام والاصل في تحريمه الخ لا
 تاكوا الخ اي لا تأخذوا فاطلق الخاص وهو الاكل وارااد العام وهو الاخذ
 ليشمل غير المأكول والايتر شاملة للسرقه وغيرها فيها المدعي وزيادة
 ان وما لم اي وما بعصم الخ هرام على غير كره وترك التالف
 بما قبله ع ش وقد يقال دم الشخص حرام عليه ايض فلا حاجة لتقدير
 مضاق بالنسبة اليه وهو على حذف مضاق اي ان سفتك وما لكم الخ
 واما لكم التعبير بالاموال جري على الغالب والاقتضا الاختصاصات ع ش
 وقيل اخذه ظاهرا اشار به الى القولين في تفريقه لئلا يقول ظاهرا
 للسرقه وقوله جهارا يخرج للماع ش على موطاف ظاهرا ان كان من حرز
 مثله خفية سمي سرقه او مكابرة في صحاحي حاربه او مجاهدين واعتم
 الهرب سمي اختلاسا فان حقد ما اتمن عليه سمي خبايا برماوي وشرا
 استيلا الخ المراد بالاسنيلا ما يشتمل منع الغير من حقه وان لم يستول
 عليه بدليل قوله فربما كاقامة من فقد مسجد شيئا فهو استيلا حكما
 وملازمه على العرف كما يظهر بالامثلة الا انية فليس منه منع المالك من سعي
 زرع او ما سببته حتى تلف فلا ضمان لانها الاستيلا متوافق منعه
 عنه ام لا على الاصح وفارق هذا ما لو دج شاه فملك ولدها من انه يضمنه
 بانه ثم اتلف عند الولد المعين له بانلا فانه بخلافه هنام ر وقوله فليس منه
 منع المالك اي او غيره منع اخصا كمنع المالك واتباعه مثلا اما المنع العام
 كان منع جميع الناس من سعيه فيضمن بذلك ع ش على موطاف شيئا
 وهذا المعنى الشرعي اعم من كل من اللغوين وذلك لان الاستيلا اعم من
 الاخذ لشموله المنافع ولان قوله بلا حقا اعم من ظاهرا لانه يشمل ما اذا اخذ
 مال غيره بظنه ماله فهو اعم من جفتين وهذا على غير الغالب من قاعدة
 ان المعنى الشرعي اخص واورد على التعريف انه شامل للسرقه واحاط
 بان الاستيلا يشتر بالتمسك بقوة جهارا من فقد بمسجد الخ وان لم
 يستول على محله شيئا او غير مال والخاص اصل ان المقتضون اما ان
 يكون مالا او غير مال وكل منهما اما ان يكون فيه اثم او لا وكل منهما اما ان
 يجبر رده ام لا فخصص من ذلك ثمان صور اربعة في المال واربعة في

الحاجة لئلا بعد التعدي في حد

قال الذي غصبه الجري
 في قوله الاصل

اي وان لم يعد مستوليا عليها فبني ذكر هذه الغاية اخذ ما بعده وان لم
يدخلها فالمراد بالاجزاء عايج الاجزاء برماوي وليس المالك اكله ولا من
يخلفه من اهل كزوجه او اولاد او خدم او مستعير او مستأجر او وارث
يقوله وليس المالك فيها الا ان قوله المثل فان كان المالك فيها مقابل لغيره
المقدر بقصد استيلاء عليها فان منعه من نقل ما فيها فغاصب له
ايضا والا فلا ما لم ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول من غير
نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لانا نقول محل ذلك في غير التابع وتكتب عليه
هذه طريقة والمعتد انه يصير غاصبا لما فيها من مطلقا حيث عد غاصبا
لها شويبري وقوله مطلقا اي شويبري من نقل ام لم وهو ما صرح به
ميرقال وفيه اشارة الى ان المنقول لا يتوقف غصبه على نقله اذا
كان تابعا وهذا اعني قوله بقصد استيلاء في هذه والتا بعد هذا
فقط له انه وكذا لو دخلها الخراج للمستلتمين والخاص به ان لم
يكن المالك فيها اشترط قصد الاستيلاء فقط وان كان فيها اشترط هذا
وان لم يعد مستوليا شيئا وان كان اي الداخل ضعيفا وقوى المالك
حتى لو ائتمنت حاضرتها وقوة المالك انما هي باعتبار سهوله النزاع منه
ان لم يكن المالك فيها استرقا قصد الاستيلاء فمطلقا لا يمنع الضعف
استيلاءه فان كان المالك فيها اي واحدا فان تعدد كان الغاصب كخدم
حل ولم يترجم محترضا ما تقدم في قوله وارغاجه عن داره ولذا لم يفرق
له المثل فغاصب لنفسها ولا فرق في الغاصب بين ان يكون مع اهل اولاد
وكذا يقال في المالك ولا بين كون اهل الغاصب مساويين لاهل المالك ام لا
حتى لو دخل الغاصب ومعه عشرة من اهل المالك بخلافه في الدار كانت
ضامنا للنصف ثم زوفي قل على الجلال ولو تعدد المالك او الغاصب في الغصب
بعد الدروس ولا نقل لاهل وعشرة احدهما معه فلا يكون غاصبا
لشي منهما ولو ضعف المالك بحيث لا يعد مستوليا مع قوة الداخل كانت
الداخل غاصبا لهما جميعا اذ اغصبهما قصد الاستيلاء عليها كذا قيل والمعتدات
المالك ولو ضعف يده فوي لا يستند هذا للمالك حل وزر وكذا لو
دخلها لا بقصد استيلاء لكن يلزمه اجرة مدة اقامته فيها او ليخذه مثلا

او دخل

او دخل لا بقصد شيء واما المنقول اذ اخذه من يده ماله لنقل اليه او ليخذه
مثله فقول بضمه لان يده عليه حسيته فلا يحتاج الى قصد استيلاء بخلاف
الغزارى فان اليد عليه حسيته وجزم من ربال ضمان حل وزر وعلى
الغاصب اي الاصل للضمان وقوله وضمان مقول اي محترم اخذ من كلامه
بعد وان كان فيه قصور لان ظاهره ان هذا العهد معتبر في الضمانات
دون الرد مع انه معتبر فيها فالمعزى ليس عليه رد ولا ضمان تامل
رد للمقصود اي جوار عند التمكن وان علمت المونة في رده وله استرجاع
المالك في رده كما في حل والتعير بالرد ظ فيها اذا كان الغصب بطريق
الاخذ وعبر ظ فيها اذا كان بطريق الاستيلاء فقط كاقامة من تعدد
بمسجد ويمكن ان يراد بالرد ترك الاستيلاء ولو غصب حيوانا
فتبعه والدة الذي من شأنه ان يتبعه او هادي الغنم فتبعه الغنم لم يضمن
التابع في الاصل لا انتفا استيلاءه عليه وكذا لو غصب ام الخيل فتبعها
الخيول لا يضمن الا ان استولى عليه خلافا لابن الرقعة ولو اوقد نارا
في ملكه فطارت شرارة الى ملك غيره واحرقته شيئا فان كانت بحسب
العادة فلا ضمان وان كانت خلافا ذلك ضمن ما تلفته م ر وبرماوي
فرج لو دخل على حداد بطريق الحديد فطارت شرارة احرقته ثوبه
لم يضمن الحداد وان دخل باذنه اقول وكذا الاضمان عليه لو
طارت شرارة من الدكان واحرقته شيئا حيث اوقد الكور على العادة
وهذا بخلاف مالو جالس بالسارح نفسه او اوقد على العادة ونولد منه
ذلك فانه يضمنه لان الارتفاق بالسارح مشروط بسلامة العاقبة ه ع
على م ر ولو غصب من مودع ومتاجرو مرتين ثم رد اليهم براء وفي الرد
الى المستعير اذ اخذ منه المعار وجهان ارجحهما انه يبر بالرد اليه ولو
انترع من العبد البالغ ثيابا بملبوسه ويخوذ ذلك من الا لان المدفوع عند
اليه براء بالرد الى العبد ذي كذا كذا نافع خرج به غيره وفيه تفصيل
وهو انه ان كان عتورا لا يجب رده والا وجب وقيل مثل المعقور لا لانفع
فيه ولا انترع شي وحتم محترمة بخلاف غير المحترمة والاختيار ما لم يكن من
ذمي يقر عليه كما يعلم من كلامه الاتي وضمان مقول بفتح الواو كما يوجد

من المصباح وقوله تلف اي ما لم يكن التلف مستندا لفعل المالك فغنى عن شئ على
 م ر فرع في فتاوى السوطين ما نفع مسئلة سيد قطع يد عبده ثم عصب
 غاصب فان بالسراية عنده فاذ يلزم الغاصب الجواب مقتضى
 القواعد انه لا يلزم شئ لان هلكه مستندا الى سبب متقدم على القصاص
 سم على اي ما لم يكن التلف بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلو
 قدمه لما كلفه فأكمله برء وفي قول المتن هناك ولو كان المفحوصون رقيقا الى
 فلا ضمان حتى لو كان صاحب اليد قد تكلف على نقل الجلود والرجلين
 اموالا كثيرة لا يواخذ الغاصب بها بر ماوى كمر تداءى وثران بحسن
 وقاطع طريق وتارك صلاة شوبوى وصائل بصورة ذلك كما انه
 صورته سم ان يغصب حال صياله والحال ان الغصب من ضرر دفع
 ويتلف حال صياله والا فهو مشكل في التصويير لانه اذا غصب وصال
 على سيده وتلف ضمنه الغاصب فانه اصال علم الاجنبى كان من باب
 اولى في الضمان وكذا يقال في المرتد بان يغصبه في حال الردة ويعتق
 فيها والا فوض الردة لا تعطف حكم الغصب شيئا كقول لعل الكافر
 استغاثية ونما ياتي وهو الضمير في قوله كما لو تلفه سيد
 ماله واستطردوا هنا الى الاستطراد ذكر الشئ في غير محله مع غيره
 لمناسبة بينهما فالحال في الجنايات ومناسبة للغصب من حيث الضمان
 قل بمباشرة وهي ما تقتل الملاك كالقتل او بسبب او هو مالا
 يحصلها لكن حصل الملاك به كغفر البزعد وانا قلنا اراد بالسيد
 ما يشمل الزوط كما يعلم من كلامهم شوبوى اي اتلف شخص اي اهل
 للضمان وقوله مقولا اي محترما فندان العتدان معذران هذا ايضا للضمير
 المستتر عائد على الشخص بعينه المقدر فيما سبق فالاحترار عن
 الحرى وعن غير المحترم مستفاد من المتن وان كان قوله ومثل غير المحترم
 الذي يوهن ان هذا اراد على المتن وقابل الزاى وهو السقام
 فسقط به اي بالغنى اي بان عرك الوكا وحذبه حتى افضى للسقوط ولو
 جفرت ماله وتكلمه من نذاركم بالوراة يقتل فتم فلم يمنعه من
 فتح با با عن غير مميز ولو حضره ماله وقدرته على دفعه ومثله هل ربا

والمقتضى ان يكون التلف مستندا لفعل المالك فغنى عن شئ على
 م ر فرع في فتاوى السوطين ما نفع مسئلة سيد قطع يد عبده ثم عصب
 غاصب فان بالسراية عنده فاذ يلزم الغاصب الجواب مقتضى
 القواعد انه لا يلزم شئ لان هلكه مستندا الى سبب متقدم على القصاص
 سم على اي ما لم يكن التلف بفعل المالك كما سيأتي في قول المتن فلو
 قدمه لما كلفه فأكمله برء وفي قول المتن هناك ولو كان المفحوصون رقيقا الى
 فلا ضمان حتى لو كان صاحب اليد قد تكلف على نقل الجلود والرجلين
 اموالا كثيرة لا يواخذ الغاصب بها بر ماوى كمر تداءى وثران بحسن
 وقاطع طريق وتارك صلاة شوبوى وصائل بصورة ذلك كما انه
 صورته سم ان يغصب حال صياله والحال ان الغصب من ضرر دفع
 ويتلف حال صياله والا فهو مشكل في التصويير لانه اذا غصب وصال
 على سيده وتلف ضمنه الغاصب فانه اصال علم الاجنبى كان من باب
 اولى في الضمان وكذا يقال في المرتد بان يغصبه في حال الردة ويعتق
 فيها والا فوض الردة لا تعطف حكم الغصب شيئا كقول لعل الكافر
 استغاثية ونما ياتي وهو الضمير في قوله كما لو تلفه سيد
 ماله واستطردوا هنا الى الاستطراد ذكر الشئ في غير محله مع غيره
 لمناسبة بينهما فالحال في الجنايات ومناسبة للغصب من حيث الضمان
 قل بمباشرة وهي ما تقتل الملاك كالقتل او بسبب او هو مالا
 يحصلها لكن حصل الملاك به كغفر البزعد وانا قلنا اراد بالسيد
 ما يشمل الزوط كما يعلم من كلامهم شوبوى اي اتلف شخص اي اهل
 للضمان وقوله مقولا اي محترما فندان العتدان معذران هذا ايضا للضمير
 المستتر عائد على الشخص بعينه المقدر فيما سبق فالاحترار عن
 الحرى وعن غير المحترم مستفاد من المتن وان كان قوله ومثل غير المحترم
 الذي يوهن ان هذا اراد على المتن وقابل الزاى وهو السقام
 فسقط به اي بالغنى اي بان عرك الوكا وحذبه حتى افضى للسقوط ولو
 جفرت ماله وتكلمه من نذاركم بالوراة يقتل فتم فلم يمنعه من
 فتح با با عن غير مميز ولو حضره ماله وقدرته على دفعه ومثله هل ربا

البهيمة

البهيمة ولا يضمن ما اتلفته من ر ودعوى ان السبب يستقطع القدر
 على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة عما قاله من ر في ش قال ق ل وهل
 الضمان هنا بغيره وقت السبب كالفتح او بوقت التلف او بوقت الفصل
 او اخص القيمة يظهر الاخير وهو اخص القيمة الا لما تلف في يد مالكه
 فبوقت تلفه فراجع وهذا العم وهو الاغمية ظ بيانية واما وجهه
 الاول لونه فمن جهة تغيير الاصل بطائر اذ هو يوه انه لا يضمنه الا ان
 فتح وهو طائر بخلاف ما اذا كان مستقرا او طار عن الفتح وليس كذلك وبما
 عن الاصل بان طائر امرد طير لا اسم فاعل فلا اولوية سرل وقد قال
 جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطيور جمعه كركب وراكب فاندفع قوله
 من قال ان الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطيره لكن ان لم ينظر لذلك
 فادعى الاولوية كما قال طاق قال العلامة زى ويضمن بالفتح كما يضمن ما
 يرتب عليه كالو وبنت هرة حال الفتح ودخلت وقبضت الطائر او اضرب
 القفص حال الخروج وسقط فانكسر او كسر الطائر حال خروجه قارو لكن قيد
 الاذرى مسئلة الهرة بما اذا كانت حاضرة وعلم بها الفتح والافى كعروض
 الزرع بعد فتح الزرع وهو منجم فذهب حالا او كان اخر القفص فمضى
 الفتح قليلا حتى طار كما قاله القاضي قال او كان القفص مفتوحا فمضى
 انسان على بابه فخرج الطائر وخرج ولو اختلف المالك والفتح بانه
 خرج عقب الفتح او تراخى عنه فينبغي تصديق الفتح اذا الاصل عدم
 الضمان من ر حال اذ يقال لا حاجة لقول حال انه يغنى عنه الفاء
 الدالة على التعقيب لكنه يصرح بما علم ولا يحذور فيه فانه يضمن
 اي باخص القيمة من وقت الطير ان الى التلف ع ش وتقدم عن قال
 لان الاتلاف اعم لقوله كما لو تلف وقوله وخروج الخ جامة لما بعده
 وخروج ذلك اي غير المميز وقوله المودى صفة لخروج غير مقول هذه
 خرجت بالهما الراجعة للمقتول في قوله اتلفه ما في الزق للطروج الخ
 هذا خرج بقوله فخرج ما فيه بالفتح وبخلاف ما لو سقط الزق الخ فخرج
 مقول فسقط به اي بالفتح ولو لم يعلم سبب السقوط ففي الشامل والعمارة
 لا ضمان لان الظن انه بسبب عارض بخلاف ما لو حمل به باط السفينة ففرت ولحق

ل
 ٣٦
 ٢٥١

يعلم سبب فانه يضمن على المعتد لان المامعدن غرق السفينة برماوى وزى
 وحل بغيره من ربح بخلاف ما لو كانت الريح حال الغرق فانه يضمنه زى او
 غيره كزولة ووقوف طائر عليها ما لو طلعت عليه الشمس مثل طلوعها فاعل
 غير الماقل كما هو ظنهم بان طلوع الشمس يؤخذ منه انه لو كان في بلاد
 باردة او كان هناك غيم يمنع طلوعها الاضمان ع ش وان جهل الغصب او كانت
 يده امينة اى وسوا تلف عنده ام عند الغاصب فكان عليه النعيم بهذا ايضا
 لان المراد بالضمان المطالبة وكل من وضع يده عليه مطالب به وان تلف
 عند غيره كما قرره شيخنا لمصاحبة كرده على ما لكه الغائب مثلا ان كان
 الغاصب حربيا او عبدا الخاى لا غيرهما وان كان معرضا للضياع خلافا
 للسياى فيما اذا كان معرضا للضياع كما فى س ل اى فان اخذ من غيرهما يضمن
 كما فى س م ر قال ع ش عليه قوله وان كان معرضا للتلف فضمنه ان لو وجد
 متاعا مع سارق ومنتهبا وعلم الاذالم ياخذ منه ضاع على صاحبه لعدم
 معرفته للاخذ فاخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصور سرقته يضمن
 حتى لو تلف في يده سميده بلا تقصير عزم بدله لصاحبه ولا رجوع له
 بما عزمه في استخلاصه على ما لكه لعدم اذنه لم في ذلك وقد يتوقف فيه
 حيث غلب على الظن عدم معرفته ما لكه لو بقي بيد السارق فان ما ذكر
 طريق لحفظ مال المالك وهو لا يبرئ من ضياعه بحرقه ولا على
 من تزوج المفصولة الخلان الزوج من حيث هي زوجة لا تدخل تحت
 يد الزوج وان كانت امه والكلام حيث تلفت بغير ولادة والا فضمنها
 كما لو ولد امه غيره بشبهة وماتت بالولادة حيث يضمنها ج ل و س م
 ف لعل صورة هذه المسئلة ان يكون ما لكه وكلمه في تزويجها ففصل
 ثم زوجها فيقال ان الزوج في هذه الحالة اخذ المعصوب منه الغاصب
 ومع ذلك لا ضمان عليه والقرار عليه اى ان كان اهلا للضمان س م
 م ر كفا صيب من غاصب انظر هذا التنظير فانه دخل في المنع حيث قال
 التم بعده وان جهل الغصب اى سوا علمه او جهل تامل وقوله فيطالب بالان
 تفريع على المسئلتي اى على قوله وصحفا اخذ مفصوب وقوله والقرار عليه
 ففرع على الاول قوله فيطالب بكل ما يطالب به الاول وعلى الثاني قوله

ولا يرجع

ولا يرجع على الاول ان عزم الخ ويرجع عليه الاول لانه لا ضمان الاول كما فى
 س م ر ومن قوله ويرجع عليه الاول ان عزم فكان على الثاني يقول فيطالب
 بها كل منهما والقرار على اخذ ع ش ان جهل الحال قال الماوردى ولو
 اخذت على العلم فان قال الغاصب قد قلت لك انه مفصوب فالتك صدق
 الغاصب او قال علمت الغصب من غيرى صدق الاخذ قال الاسنوى والوجه
 تصديق اخذ من القابرمماوى وزى ويده اى والحال ان يده في اصلها
 امينة وخرج الميراث لان يده وان كانت امينة لكنها ليست متصلة في الامانة
 لان مقصودها التوثيق شخنا اى فاذا كان الاخذ من الغاصب مرتبنا اى
 اخذه على وجه الرهن وتلك الرهن وتلف عنده فانه يفرم بدله ولا يرجع
 به على الغاصب وان كانت يده امينة لكنها ليست متصلة في الامانة وقيل
 معنى قوله في اصلها اى في غير هذه الصورة التي كان الاخذ فيها من الغاصب
 امينا اذ هو في الواقع غير امين اى فالقرار على الغاصب اى ما لم يقصر الاخذ
 منه في ائلافه والا كان كائلافه فالقرار عليه ج ل ومثله اى في كون القرار على
 الغاصب لا الموصول عليه لكن قضية ان الموصول عليه بهالب ج وليس مراد افنى
 بعبارة الت نظر فليتأمل شويرو ولعل وجه النظر ان الموصول عليه معذور
 في الدفع لكونه ما مور ابا الدفع عن نفسه كاتيم طاق وعبارة ج ل قوله على
 شخص ولو المالك ومقتضى التشبيه اى الموصول عليه يكون طريقا في الضمان
 وليس كذلك وعبارة ع ش قوله ومثله اى في عدم ضمان الموصول عليه انتهى
 والصير لاخذ المعصوب الجاهل الذي يده امينة يتقدر بمضاف اى مثل
 حكمه وهو عدم استقرار الضمان عليه وان كان هذا لا يطالب فان تلفه
 اى اتلفه الموصول المتهم مقتضاه انه يقال له امين وليس كذلك لانه
 اخذ للملك بخلاف محل المرتين والمتاجر وهو علم لقوله والقرار عليه
 ومتى اتلف الاخذ في تعييد لقوله الا ان جهل الحال اى محل هذا الاستثناء
 ان لم يكن الاخذ هو المتلف كما استار اليه الت بقوله وان كانت يده امينة
 تامل فالقرار عليه اى ان كان اهلا للضمان س م ر وعزم اى الغاصب
 المقدم وكذا لو عزم الاكل لا يرجع على الغاصب كما فى م ر لا اعترافه اى لا اعتراف
 المقدم بقوله وهو ملاكى وقوله ان ظالمه اى باعتبار دعواه انه ملكه فكل من لا عرا

ق

ومن قوله ويرجع عليه الاول ان عزم فكان على الثاني يقول فيطالب بها كل منهما والقرار على اخذ ع ش ان جهل الحال قال الماوردى ولو اخذت على العلم فان قال الغاصب قد قلت لك انه مفصوب فالتك صدق الغاصب او قال علمت الغصب من غيرى صدق الاخذ قال الاسنوى والوجه تصديق اخذ من القابرمماوى وزى ويده اى والحال ان يده في اصلها امينة وخرج الميراث لان يده وان كانت امينة لكنها ليست متصلة في الامانة لان مقصودها التوثيق شخنا اى فاذا كان الاخذ من الغاصب مرتبنا اى اخذه على وجه الرهن وتلك الرهن وتلف عنده فانه يفرم بدله ولا يرجع به على الغاصب وان كانت يده امينة لكنها ليست متصلة في الامانة وقيل معنى قوله في اصلها اى في غير هذه الصورة التي كان الاخذ فيها من الغاصب امينا اذ هو في الواقع غير امين اى فالقرار على الغاصب اى ما لم يقصر الاخذ منه في ائلافه والا كان كائلافه فالقرار عليه ج ل ومثله اى في كون القرار على الغاصب لا الموصول عليه لكن قضية ان الموصول عليه بهالب ج وليس مراد افنى بعبارة الت نظر فليتأمل شويرو ولعل وجه النظر ان الموصول عليه معذور في الدفع لكونه ما مور ابا الدفع عن نفسه كاتيم طاق وعبارة ج ل قوله على شخص ولو المالك ومقتضى التشبيه اى الموصول عليه يكون طريقا في الضمان وليس كذلك وعبارة ع ش قوله ومثله اى في عدم ضمان الموصول عليه انتهى والصير لاخذ المعصوب الجاهل الذي يده امينة يتقدر بمضاف اى مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان عليه وان كان هذا لا يطالب فان تلفه اى اتلفه الموصول المتهم مقتضاه انه يقال له امين وليس كذلك لانه اخذ للملك بخلاف محل المرتين والمتاجر وهو علم لقوله والقرار عليه ومتى اتلف الاخذ في تعييد لقوله الا ان جهل الحال اى محل هذا الاستثناء ان لم يكن الاخذ هو المتلف كما استار اليه الت بقوله وان كانت يده امينة تامل فالقرار عليه اى ان كان اهلا للضمان س م ر وعزم اى الغاصب المقدم وكذا لو عزم الاكل لا يرجع على الغاصب كما فى م ر لا اعترافه اى لا اعتراف المقدم بقوله وهو ملاكى وقوله ان ظالمه اى باعتبار دعواه انه ملكه فكل من لا عرا

والظلم بحسب دعواه والافق نفي الامر لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا الظلم
من المالك في نفي عنه لانه حق تامل ان ظالم غيره وهو من غنم له وهو
المالك اي والمطلوب لا يرجع على غير ظالم فالقرار على الغاصب اي ويضمن
الذاب والقاطع ارض الذبح والعقود فقط خلا فاما يوههم كلام المتابع وغيره
قول على الجلال وقوله ويضمن الذاب الذبح ومعنى الضمان المطالبة والافق
الارض الذي يهرمه الذاب والقاطع على الغاصب فيرجع به عليه كما في زه
فجعل جاهلا الخ اما لو كان عالما فالقرار لانه بدعيها اصيرها تالفة فانفق
الحق الى القيمة والمراد قرار كل القيمة ان لم ياخذها مالها بان اخذها الغاصب
ويرجع عليه الذاب بقيمتها مذ بوجه فان اخذها المالك مذ بوجه بان لغز
الغاصب ويرجع عليه الذاب كان الذاب ما بين قيمتها حية ومذ بوجه
ولو قدمه الخ وكذا ان لم يقدمه ومحل ذلك حيث قدم له على هيئته والابان
غصب حيا ولما جعله هريسة فلا يرجع لانه لا يصير كالتلف انتقل الحق
لقيمته وهي لا تستحق ببذل غيرها بدون رضى مستحقها وهو لم يرضى به وقوله
انتقل الحق لقيمته اي ومع ذلك يجوز له المرفق فيه الا بعد دفع بدله للمالك
ولا يجوز لغيره من علم ان اصله مقصوب تناول شي منه كما في ع ش على م
فأكله اي جاهلا بان له حل ولو كان المقصوب رقيقا هذا نظير لقوله فله
قدمه الخ يجامع ان المتلف في كل هو المالك نفذ العتق لو قال الغاصب
للمالك اعتقه عني فأعتقه المالك جاهلا عتق عن الغاصب على المقتضى
خلا فاما في الروضة من انه يعتق عن المالك ثم ان ذكر عوضا فيجوز ضمنى وال
منه اما اذا كان المالك عالما بالحال فالحكم كذلك انما تاري
في بيان حكم الغصب وما يضمن به المقصوب وغيره حكم الغصب الاول
والاقتصار على ما بعده لان حكم المقصوب الذي هو الضمان تقدم كما قال
حل واجاب ع ش بان قوله وما يضمن به تخيير لحكم الغصب فالمراد
بحكمه ما يضمن به والذي تقدم هو نفي الضمان وغيره اي من بيان ما
ابعاضه ومنفعة ما يوجد اي وما يتبع ذلك لعدم اراقة السكر على
ويجوز قراه غيره بالجبر عطف على الغصب اي في حكم الغصب وحكمه
ويجوز قراه بالرفع عطف على المقصوب كما في زه وغيره مستقوم

الواو

ش

الواو لانه اسم فاعل اي قام به التقويم وبعضهم يقرأه بالغنم على ان يكون
اسم مفعول وقع عليه التقويم من الغير وهو غير صحيح لانه ما هو من
تقوم كنعلم وهو قاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعد تلف ومن تلفه
ما لو ازمه فاذا ازم من عبد الزم تمام قيمته كما اذا ازم من المحرم صيدا فانه يلزمه
تمام الجزا كما نقله الشوري عن مالهجة بالتلاف او بدونه اي كان تلف
باقة سماوية ومحل حيث لم يكن التلف بسبب متقدم على الغصب كقطع
او قتله بوقعة او جنانية متقدمة على الغصب والا فلا ضمان على الغاصب
ع ش ولو مكاتب اي كالا او بعضا فيه حل في الرقيق للبعض فيضمن جز الرق
منه بقيمته وجز الحرية بما يقابل من الدية كما ذكره ع ش وانما اخذ المكاتب
والمستولدة غاية اشارة الى ان تلف العتق بهما لا يمنع من كونهما موقوفين
باقصى قيمة ما لم يصر مثليا والافق ضمنى بمثل ما صار اليه كما سيأتي في قوله
او الشاة الخ الخ اي ان ساوت قيمة المثل قيمة المتقوم او زادت من حيث
غصب الخ وهذا في المتقوم فلا يشك بما ياتي في المثل اي اذا فقد من الاصع
فيه ان ضمانه يضمن باقصى قيمة من وقت الغصب الى وقت الفقد ع ش الى
حين تلفه اذا اراد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد قال لتوجه الرد عليه حال
الزيادة اي مع قصد التغليب عليه لتعديه في الغلب فسقط ما يقال كما ان
الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص
ينقد مكان التلف اي بالنقد الغالب في البلد فان غلب نقدان وسأويا عين
القاضي واحد منهما زى نقد اكثر الامكنة اي اكثرها قيمة شوري فان زاد
قيمته في محل على غيره من الامكنة من الامكنة اعتبر بقدر ذلك المحل ع ش
الا في بيانها اي في قوله في اي مكان حل له المثل فالمراد بها الامكنة التي حل بها
المثل ويضمن ابعاضه اي اجزائه بما نقص منه اي بعد الانزال فان لم ينقص
لم يلزمه شى كان ذهبا ذكره وانشاء باقة كما هو الغالب من عدم نقص القيمة
فان سقطا جنانية وجبا قيمتان كما في شمر الم ان تلفت الخ فالقيود ثلاثة
خرج ما اذا تلفت باقة سماوية كان سقطت يده باقة فانها تضمنت بما نقص
من الاقصى فتكون داخلية في حكم المقتضى بان تلفها الخ ظاهرا بالنسبة لاصل
الضمان اما بالنسبة للمضون به فان كان المتلف الغاصب ضمن اكثر الامرين وان كان

في قوله ع ش الى حين تلفه اذا اراد على دية الحر لا يضمن منه ما زاد قال لتوجه الرد عليه حال الزيادة اي مع قصد التغليب عليه لتعديه في الغلب فسقط ما يقال كما ان الرد متوجه عليه حال الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص ينقد مكان التلف اي بالنقد الغالب في البلد فان غلب نقدان وسأويا عين القاضي واحد منهما زى نقد اكثر الامكنة اي اكثرها قيمة شوري فان زاد قيمته في محل على غيره من الامكنة من الامكنة اعتبر بقدر ذلك المحل ع ش

المتلف القاصب ضمن اكثر الامرين وان كان اجنبيا ضمن المقدرة فقط وضمن
 القاصب الزائد فقط ان كان كالمالك الجاني هو المالك كما ياتي في فرع لو
 عصب جارية تاهدا او عبدا شابا او احد فنتدلي بغيرها او شاخ او التي ضمن
 النفس عيب سنو يري لا اجتماع الشبهين اي شبه الادمي من حيث انه حيوان
 ناطق وشبه الدابة مثلا من حيث هريان النقر في عليه اي قوا وجنبا ما انفرد
 من قيمته سنو يري بزيادة نعم ان قطعها المالك او العبد المقتضوب او الاجنب
 تترك له منزلة المالك في اي فيضمن الاجنبى النصف والقاصب ما زاد عليه
 فقط وفعل العبد كفضل السيد فكانه القاطع اي خلا يلزم القاصب الا الزيادة
 على النصف على كلامه وعبارة البرماوى قوله نعم ان قطعها المالك اي واجنب
 وكذا لو قطع الرقيق يد نفسه كافي في الروض وقد يقال الاقرب انه يضمن في
 هذه اكثر الامرين لانه جنائته على نفسه في يد القاصب مضمونة على القاصب
 كالنقص باقة والفرق بين جنائته على نفسه وجنائته السيد عليه في يد
 القاصب ان السيد جنائته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها على القاصب
 بخلاف جنائته العبد فانها مضمونة على القاصب مادام في يده بالخوف
 ومثله عيش على مزر ايض ان قطعها المالك اي بغير حق والاضمن القاصب
 الجميع اولى من تغييره في الاول اي لانه يصدق بقيمة وقت التلف مثلا وان
 كانت اقل وقوله في الثاني بالمقدرة اي لا يهاجم ان الضمان به وان كان اقل
 نقص فان اتلفت الاجزاء اي التي لها مقدار من الجرم عيش ويضمن
 مقصوبه مثلي بمثلها بشرط خمسة الاول ان يكون له قيمة في محل التلف
 كما ياتي في قوله وانما يضمن المثل بمثل ان بقي له قيمة والثاني ان لا يكون لتلفه
 من محل المطالبة الى محل النقص مونة كما ياتي في قوله ولو تلف المثل في
 مطالبته الخ والثالث ان لا يترافضيا على القيمة كما صرح به في سنو يري
 من قوله ولو صار المثل في شرط رابع وهو ان محل ضمان المثل بمثله اذ
 يضمن متقوما اكثر قيمة منه او مثليا اهزرا اذ والا فيضمن بقيمة المتقوما
 وبالمثل الا هو ان كان اكثر قيمة كما ياتي ويؤخذ من قوله فان فقد ضمان
 قيم المكان شرطا خامس وهو وجود المثل والاعدل للقيمة فتأمل
 ما حصره كيل بمعنى انه لو قدر شرعا قدر بكيل او وزن وليس المراد ما امكن

فيه

منه ذلك فان كل مال يمكن وزنه وان لم يعتد ويعرف بهما ان الماء والزراب
 مثليان لانها لو قدر ان كان يقد يرها بكيل او وزن زي وذهب الامام احمد
 الى ان جميع الاشياء متقومة ومثليها ولو في الرقيق قل كما اى
 مطلقا عند با او مالحا مغلى او لا على المعتمد هنا وفي الربا خلافا للسنو يري
 ومن المثل الخلول مطلقا سواء كان بينهما ما او لا على المعتمد خلافا لمن يفرها
 بالنسبة لاما بينهما لان الما من ضرورياتها ومثليها سائر الما تعان سواء اعلنت
 ام لا على المعتمد ايض عيش مع زيادة وقطن اي وصوف وان نقل عن الثاني
 ما يؤهم توقعه في مثليته ومن المثل العيب وسائر العواكه الرطبة واما التمر
 والذبيب مثليان بلا خلاف عيش اي يضمن بمثله اعاده لاجل قوله لا بنة
 الخ والانه قد مر في قوله ويضمن مقصوبه مثلي تأمل سنو يري اول دفع
 ما يتوهم انه يتعلق بقوله وجاز سلمه مثلا وموجب لان العيب لا ينفسط
 واورد على التعريف المثل اي على منطوقه وصورة الايراد ان يقال
 لنا مثلي لا يجوز السلم فيه وتجب فيه رد المثل والتعريف غير شائع لعدم جواز
 السلم فيه فيكون غير جامع ويصح ان يكون واردا على مفهوم قوله وجاز سلمه
 واجاب بجوابين الاول بمنع كونه مثليا والثاني بتسليمه لكن بالنظر للجزا
 قبل الخلط اي فقوله وجاز سلمه اي ولو باعتبار ما كان وان طرأ مانع من جواز
 السلم فهو داخل في التعريف كما قرره شيخنا مع ان الواجب فيه المثل
 فيقتضي انه مثلي القدر المحقق اي المتحقق ببراءة الذمة الذي ترويه
 الذمة بيقين قال المرحوم على خطه وتصوره لك باخراج اكثر الواجب
 كما اذا كان المخلط ارد بها وشك هل البرثلث او نصف فخرج الثلثين
 من الشعور بتقدير يكون البرثلث والنصف من البر قال عيش على مزر ويصدق
 القاصب في قدره لك اذا اختلفا فيه لانه الفارم ويحمل وهو الظاهر ان يقال
 بواقف الامر الى الصالح لان محل تصديق الفارم اذا اتفقا على شئ واختلفا
 في الزائد وما هنا ليس كذلك ويجاب بفضيلة هذا الجواب الاكتفاء برون
 المثل الصوري ولو كان متقوما كافي القرض وكلامهم كالصريح في خلافه
 بما اخرج المعاجزين المركبة لاستهلاك اجزائها سنو يري ويضمن المثل
 بمثله قدره لطول الفصل والافقوله في اي محل متعلق بقوله المص بمثله والراد

ما حصل من اتفاق ان يرضى
 بغيره من المثل في
 المثل المثل في

بالعمان الطلب اي يطالب في اي مكان وقوله في اي مكان اي ان لم يكن لتقلد مونة
 وامن الطريق والافاضة في المكان فاشترطه فيما ياتي وانه هنا يوهى
 خلاف المواد وتكونه على ذلك التمهيد وضم هذه الصورة الى الصور الاثنية
 لكان اولي كاي انه على ذلك م في حل المنهاج ومن ثم قال بعضهم قوله وانما
 يضمن الثاني هذه العبارة معترضة من وجهين الاول ان الكلام في المطالبة
 بالمثل في اي مكان حل به المثل والمال الذي اتلفه بالمقازفة لم يحل عند
 النهر الذي اجتماعه الثاني انه لا يحتاج لها في ذلك العمل لانها معلومة
 من قوله ولو تلف المثل فلم يطالب به عند غير مكان التسليم ان لم يكن
 لتقلد مونة وامن الطريق كما ياتي وايضا هذه العبارة توهم انه لو تلف
 المال بالحوار واجتمع هذه هو مع بعض وجهي رد المثل وليس كذلك بل يجب
 رد قيمته بالمقازفة فكان الاولى عدم ذكر هذه المسئلة بالكلية حل به
 المثل اي في كل مكان يغفل الفاصب المفسوب المثل اليه فيطالب به فيه
 ولو تلف في مكان تغفل اليه غاية اي سواء تلف في مكان الفصبة اي
 الذي عصب فيه او في محل اخر تغفل اليه ولا تقتيد المطالبة بحمل الفصبة
 ولا يحمل التلف بل يطالب في اي مكان حل به فان لم يحل به بان وجهه
 الفاصب في غير مكان حل به فقيمة تفصيل ياتي في قوله ولو تلف المثل فلم
 المطالبة الخ اذا بقي له قيمة اي ولو تاهته فالواجب فيه المثل لانه الاصل
 فلا يبعد عنه الخ اذا زالت ما اليه من اصلها وهذا حيث لا مونة لتقلد
 والمعزم فيمنه تحمل التلف كما ياتي بنهر والمراد بقوله اذا بقي له قيمة اي في
 محل المطالبة والحق المعلوم ان قيمته لم تنفق بالحكمة كما يعلم من المثال
 وعبارة من قوله اذا بقي له قيمة ولو تاهته بخلاف ما اذا لم يبق له قيمة اصلا
 فانه لا يضمن مثله بل بقيته فلو اتلف ماء بمقازفة هذا لا يحتاج اليه لانه
 سياتي ان المثل اذا تلف وكان لتقلد مونة فالواجب ضمانه بالقيمة
 بالمثل وايضا لا يختص ذلك بالمازى ثم اجتماعه عند نهر اي محل لا قيمة
 للما فيه اصلا وجبت قيمته بالمقازفة اي لعدم قيمته عند الاجتماع ولا
 والحاصل في مسئلة المال المذكورة انه حيث كان لتقلد مونة فان بقيت
 له قيمة ولو تاهته فالواجب المثل والا فالقيمة سم وقيسته انه لا ينقل

لا خلاف
 في
 ان
 المثل
 لا
 يضمن
 الا
 في
 مكان
 التسليم
 او
 في
 مكان
 التلف

لا اختلاف الاسماء وهو غير مراد وعبارة في والمراد بمونة النقل ما يشمل ارتفاع
 الاسعار بسبب النقل ومن ثم اقي في الشهاب من فيما لو نقل برام من مصر
 الى مكة ثم عصبه اخر هناك ثم طالبه به مالك بمصر انه تكريمه قيمته
 بمكة ع من كجعل الدقيق هذا الدقة على اللغ والنشر المرتب ضمن
 بمكة اي يضمن الدقيق في المثال الاول والسهم او السيرة في الثاني والحق
 في الثالث فالمراد بالمثل الثاني الخ وعبارة ع من على مرقوله ضمن بمكة
 هذا ط في المولى والثالثة بخلاف الثانية فان كلام من السهم والسيرة
 ملى وليس احدهما معهودا حتى يحل عليه فلهذا المراد ضمن المثل في غير
 الثانية ويختبر فيها كما يدل عليه قوله والمالك في الثاني ذكره في الثاني
 الروض الخ باختصار الا ان يكون الاخرى احد المثلين والقيمة في
 الخ من ع من والمالك في الثاني ذكره في الثاني الروض وهو قبل الاستنباط
 وهو اولي قال اولي ذكره قبله محتمل بين المثلين اي اذا استوفيت قيمته فلا ياتي في
 قوله قبل فيضمن به في الثاني ع من وشو برى كائنا ما كان الخ المعتمدان الصنعة
 متقومة وذات الانا مثلية فيضمن الوزن بمثله والصنعة بنقد البلد في وعبان
 من كائنا ما كان يتامل الجرم بانه متقوم مع صدق هذا المثل عليه اذ يحضر الوزن
 ويجوز السلم فيه فلهذا على اننا نحاس يمتنع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا
 يمتنع كالاسطال الدبقة وما صلب منها في قالب فيضمن ذاته بمثله وصنعة بقيته
 كان لم يوجد مثال للفقد الحسى وقوله او وجد باكثر مثال للفقد
 الشرعى ولا هو اليه الى مسافة القهر شو برى وسم وعبارة من الروض اي دون
 مسافة القهر واعتمده شحنا فيضمن اي المثل المثل وقوله باقصى قيم
 المكان اي قيم المثل بالمكان وانما قلنا المضمون هو المثل المثل لانه لا يلزم
 تقويم الثالث فلو عصب زينا في رمضان تلف في شوال وفقد مثله في
 المحرم طوبى باقصى قيمة المثل من رمضان الى المحرم فان كانت قيمته
 في المحرم اكثر اعتبرت ولو كان المتقوم المثل لزم اعتبار قيمة الثالث في
 زمن تكلفه فان قلست هذا لازم في تقويم قيمة المتقوم الثالث اذ يجب
 رد قيمته تالفا قلنا فرق بين تقويم ورد قيمته فتقويمه مضاف لحال
 وجوده والرد بعد التلف وعبارة ع من قوله باقصى قيم المكان الخ وانما

لا خلاف
 في
 ان
 المثل
 لا
 يضمن
 الا
 في
 مكان
 التسليم
 او
 في
 مكان
 التلف

المعينة مع انه ليس قديرا ولو قربت المسافة على ما سياتي طاف قال
المأوردي هذا رأي والمعتقد انه يطالب بالقيمة مطلقا في المسافة ثم بعد
امن تغريزه ام يواريه ام لا ام لا ام لا ام لا ام لا ام لا ام لا ام لا
وجود طاف به لها فتراو لو توافقا على تركه المعصوب في مقابلتها لم يكن
للا بد من البيع بنحوه لاي بيع المعصوب بالقيمة والصحيح ان
ملكها الى اى فيجوز له التفرق فيها ولو حدث فيها زواجر فحكم زواجر
الغرض فتكون ملكا لمن اى تحت يده بان اخذ بدل القيمة وابتدأ قسمته
عدم جواز اخذ بدلها الا في محل له كالحمل لم اقتراضها والاوجه خلافه اذ
الضرورة قد تدعو الى اخذها خشيته من فوات حقه والمالك لا يستلزم
حل الوطى بدليل المحرم والوشية والجوسية بخلاف الغرض ثم فيجوز
له اخذها ويحرم عليه الوطى ومع ذلك لو خالف ووطى لاحد عليه ولو
حلت منه صارت مستولدة ولزمه فيجوز له في غير المكان الذي
حل به المثل سواء كان المكان الذي حل به هو الذي تلف فيه او كان مكانا
اخر يحتاج في وقوله والاقتضى قيم المكان الذي حل به المثل سواء كان
مكان التلف او غيره كما يعلم من ثم ان لم يكن لنقله مونة اى اجرة
كما يرشد اليه التمثيل ومثل ذلك ارتفاع السور في قول زى المراد بمونة
النقل ارتفاع الاسعار بان كان سور في البلدة التي طوف به فيها على من سوره
في البلدة التي غصب منها كانه عليه الزكش غير ظم لان التمثيل يناقض
تأمل قال سم وزيادة قيمة هناك ما نفع من المطالبة ايضا وقوله ايضا ان
يكن لنقله مونة اى على المالك او القاصب والمراد ما يشمل اجرة النقل وارتفاع
السور وقوله وامن اى كل من المالك والقاصب وهذا في الحقيقة من طان
لا جدار المالك القاصب على دفع المثل ولا جدار القاصب المالك على اخذ
فقوله فلا يطالب بالمثل اى لا يجبر القاصب على دفع المثل ان كان على القاصب
مونة في نقل المعصوب الى هذا المكان او خاف الطريق كان غصب سرا
بغير تلف بها ثم طاليم يمكنه لا يجب هناك دفع المثل وقوله ولا للقاصب
اى ان كان على المالك مونة في رة المثل الى مكان الغصب او خاف الطريق
كما لو غصب سرا يمكنه وتلف فيها ثم لى المالك مصر ليس له تكليفه قبول المثل قوله
او خاف الطريق انظر لم منع الخوف المطالبة بالمثل مع ان ضرره يعود على

صحت

البعده

اعتبر اقصى قيم المثل الا المعصوب لان المعصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة
الحاصلة فيه قال قلا واذا اعدم القيمة في المعصولة ولا يعتبر وجود
المثل بعد الغرم والا بان لم يجرها حتى وجد المثل طاليم به حتى يفتد
الاباء وفكتا وسياتي لان وجود المثل لا يخلو تحليل لقوله من غصب
الى فقد للمثل اى فادام المثل موجودا فالمثل الذى هو المعصوب كأنه
يتلف وكأنه انما تلف عند فقد المثل واذا كان كذلك فيحتمل اقصى القيم
من يوم الغصب الى يوم الفقد لا الى التلف فليزيم ذلك اى اقصى
القيم وقوله كما في المتقوم اى المعصوب المتقوم اذ اتلف فانه يقضى بالاقصى
ومسورة المسئلة اى كونه يقضى من حين الغصب الى وقوله والا بان كان
مفقودا عند التلف ضمن في اسم ظاهره وان وجد المثل بعد ذلك
والا بان كان مفقودا حين التلف بان فقد قبله كان غصبه في رجب مثلا
وفقد المثل في رمضان وتلف المعصوب في شوال فيكون المعصوب بموتها
باقصى قيمه من رجب الى شوال ولو نقل اى او انتقل بنفسه او بفعل
اجنبى وهذا علم مما سبق لانه من جملة اقراء ما تقدم في قوله وعلى
القاصب رد المعصوب وذكره هنا توطئة لما بعده حل وزى وفيه ان
المطالبة بمجموع الامرين لم يتقدم وايضا القاصب الذي تقدم انما هو في الوجه
على القاصب الذى هنا يطالب به المالك فتأمل وذكر هذه
بني مسائل التلف فكان الاولى بتقديمها عليها ولو متقوما اشار به
الى ان قصر الاصل له على المثل ليس قديرا وانما اقتصر الاصل على المثل لانه
هو الذى يترتب عليه جميع التفرجات الاية التي منها قوله طاليم بالمثل
مر الى مكانه وله مطالبة القاصب باجرة العبي مدة وضع يده عليها
عش وباقصى قيمه ظاهره انه يطالب بالامرين ويحتمل ان الواو بمعنى
او لكن قوله فهو الا فلا يطالب الا بالرد يقتضى الاول وهو الذى يوجد
ثم لان اخذ اقصى القيم لا ياولد بينه وبين المعصوب كما ياتي في مطالب
باقصى القيم حال اورد المعصوب الى مكان الغصب وتكون القيمة كما هي
عنده بمسافة بعيدة اى مسافة القصر فما فوق وهذا هو مدلول المسافة

المالك وقد روي الا ان يقال بل يعود الضر على الغاصب ايضا لانه لما
كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا الموت اذ الخطر
ومع ان يانه كالموتة سم على الغنمة فبما روي فيم التي فاقه اغصب منه
برأى مئة ثم طالبه مالكه بمصر فتلزمه قيمته بمئة كما افق به الوالد منهم
وهل من هذا ما تقدم من قوله ولو اختلف ما بمقارنة مثلا ثم اجتمعوا
عندهم وجبت قيمته بالمقارنة فان كان عند فقيد بان يكون لغيره
موتة او خاف الطريق كما هنا لكان قوله وجبت قيمته ولم يقل أقصى قيمته
يقضي انه ليس منه الا ان يعذر مضاف تأمل ويضمن متقوم هو المحذور
قوله متقوم مقصوبه ولم يذكر محذور التقيد بالمقصوب في جانب الابطال
وكان الله اشار الى محذره بقوله سابقا فان اختلفت الابعاض من الرقيق
الحق متقوم هو كس الوار وقيل بغيرها شوبري اختلف بلا غصب ولو
المأخوذ بالسوم على المعتد والمعار التالف بغير الاستعمال المأخوذ فيه
وصان الزائد في المقصوب اي قبل يوم التلف فانه لا تعتبر فيها ربي
عند حق الغنمة اي بان يخاف منها ذلك عادة اي باعتبار عادة غالب
الناس فان لم يخف الغنمة كان مكروها وخرج بضمه ج ل كذلك اي حيث
خيف من غنائم الغنمة بان كان جملا ج ل ففي نفس الاتلاف اي بالانابة
لان الجنابة منزلة منزلة الغصب بل اولى ولا يراق الخاف به توطئة
لقولهم ويرد عليه الخ والافق يقال هو غير مناسب هنا واعتراض بان رده
معلوم من قوله وعلى الغاصب رد لكن لما كان يتوهم ان حكم الذمي مخالف
لحكم المسلم بنم عليه ومثل المستر المختار والاله هو محذور ضمن يراق معنى
يقرون فعده يراق على ذمي مثل المعاهد والمساكن فيما يظهر منهم رده
يقرون على الانتفاع بها بمعنى لا تتعرض لهم فيه اظهروا اي بجيبا بطام
من غير تخفي فلو اختلف المالك والمريق فقال المالك هو عصب وقال المريق
هو حذر صدق المالك بحسب لان الاصل المالك ج ل ومن الاظهار ما يقع في
كثير من سبل القتالين لظروفها والمروءية في السوارع ش على م اريد
عليه لتقدير اي باظهارها لا لعدم احترامها لما سأل ان نحو الغنمة محذور
الذمي مطلقا في محل اراقته حيث كانوا بين اظهر المسلمين وان انقروا
من البلد بخلاف ما لو انقروا وابلد بموت لم يخافهم فيها مسلم فانا لا ننظر
لهم

کتابخانه

لهم فيه - اظهره اي بحيث يطلع عليه من غير تحييس قلوبا خلت المالك
والمرتب فقال المالك هو عصير و كما قاله جل قال زكي ويجوز كسر انا
من يقدرون اراقة ما فيه بدونه لو خشي ادراك من يمينه او ضياع زمانه
ونظال شغله وللولاة الكرم مطلقا زجرا وتاديبا ويحجب بالخمير كل مسكر
ولو بالتخدير كمنج وحشيش والاولى في حق مربف المسكر الرفع الى الحاكم
دفعاً للفتنة فخرج قال ابو حنيفة يلزم من اراق عمل على ذي قيمته
لاية مقر عليها قل واطلاقي اظهره موافق لما في الجزية وعبارة المص
ثم خمر وخمر يرون ناقوس وعيد بخلاف ما اظهره بينهم كان انفراد الجزية
فيهم وتمثيلهم بما ذكر يفتضيان ان لا تمنعهم اظهار المحرم الا اذا كان مجمعا عليه
في بخلاف ليس المحرم مثلاً فلا يمنع الكافر من اظهار لبس ويرد عليه ذكر
في ابن السكيت في القواعد ان هذا الاياتي على اصول الشافعية بل على قول ابن
حنيفة ان الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة والذي ينبغي على ذلك
انما هو التخلية بينه وبينه لا وجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشافعي
الامام ومونة الرد على الفاضل جل ونسوا الشبان المحترم ان تقسيم
الجزية الى محترمة وعزرها محلم اذا كانت بيد مسلم فان كانت بيد كافر فهي
محترمة عليهم ولو عصرها بقصد الجزية مع شئ على مر لا بقصد الجزية
يدخل فيه ما عصر بقصد الخل او بقصد شرب عصيرها او طبخه دبسا او
عصره لا بقصد شئ او انتهت او اشترينا او حدثت من ارض من جهل
فصدته او من وصيته او عصرها من لا يصح قصد في العصر كصبي ومجنون
او عصرها للغير بمات او عصرها لافر للغير وان اسلمه كمن يري ويقبر
فيما ذكر اي بناء على ما حكاه الشيخان عن اكثر من في الاشربة منعت اي
الجزء والبند فالجزء حقيقة هي المعصرة من العنب والبند المعصرة من غيره
لكن في تهذيب الاسماء واللفات عنه الشافعي ومالك واحمد واهل الانساب
اسم لكل مسكر وعلى هذا العموم في كلام المص على اصله شويبري ومن
اظهر هذا ثم ادعى انها محترمة لم يقبل منه كما نقله الامام عن طوائف والحق
لاخذ الضائق ذلك وسبيلة الى اقتنا الخمر واظهارها نعم لو كان معلوم الودع
مشهور النشوى قبل والتعبير بالاظهار نعم انها لو وجدت في يده من غير

۱۱۱

اظهار وادعى ما ذكر لا تراقع ش لا انها محرمة الاستعمال اى وما حرم
استعماله لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه منهم
اظهار كيف تميز والا وجه تصديق كاسرارى ان لم يمكن الكسر الا بغير
وقارنى تصديق المالك فى ان ما اراقعه لم يتغير بان اراق شخص عصيرا
وادعى تخره بان لم يتحقق هذا الموضع مع ان الاصل عدم التغير بخلافه
لان وصافه صفاها اى مكسرها او ضغها اى بغير الكسر فليس المكسور
لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعقبون على عدم الازالة
فى الآخرة كفى الصلاة فانهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها التمكن
من الايمان بشرط ذلك الذى هو الاسلام وليس هذا مستثنى من العقاب
لغزوة الشريعة كما قيل فتأمل قل كما يثاب البالغ اى فى اصل الثواب
اذ الكسب يثاب ثواب المندوب والبالغ ثواب الفرض ع ش كذا راي
عصيا كذلك ولو غصب ارضا وبني فيها دارا فان بناها من ثواب الزم
احرق الدار والافاجرة العرضة فقط قل علم الجلال او يركب الدابة
مثال للنفوية وقوله اولم يفعل مثالا للنفوان ضمنت كل مدة مما
يقابلها ولا يثنى هنا اقصى الانفصال واجبا كل مدة باستقراره حتى الذمة
عما قبله وما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءهما فى اعتبار الاقدار
منهم من المهر استثناء منقطع لانهم يدخل فى المقصوب الا انه باكرهم على
العمل اسبه المقصوب فلا يضمنها به محله مالم يكن مستحق المنفعة
لغيره كاد اجير عبدا بصفة مثلا ثم اعتقه قبل تمامها او وصى بمنفعة
ابدا ثم اعتقه الوارث فوجب اجرته فى الصورتين بالفواتى لك المنفعة
اذا حبسه انسان ويهورا بغيره بجر اجير نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل
تمامها من وكان يشغل المسجد بالمنفعة اى وان ابيع له وصفاها اوله
يحمل بها تصنيف على المصلين او كان مما جوار الاصل فيه احد على ما
اقتضاه اطلاقهم وكذا السوارع ومضى ومزد لغة وعرفة وارضى وقفت
لدى المولى كفى التهمة والا وجه تعين ما ذكر فى نحو المسجد بما اذا اشغل
ببناء لا يفتاد وصنع فيه ولا مصالحة للمسجد فى وصنع ومنه المصلحة
بخلاف مناع يحتاج نحو الكسالى او المعتكف لو وضعه فيه وفى نحو عرفة بما
اذ اشغله وقت احتياج الناس اليه فى النسل بما لا يحتاج اليه حتى صيد

على

على الناس وارضهم منهم ولا اشغال الفئاس شغل بفتح السين وسكون
الفين قال تعالى شغلنا اموالنا واشغل لغته ردتته اخرج بفتح اللام
لو اشغله بالمنفعة فيه ضمن اجرة مثله او شغل موضعاً منه مع منع الناس
فضمن اجرة الجميع وان لم يمنع الناس منه ضمن اجرة موضع متاع فقط
وذكر الراعى فى تاروخ قزوين ما هو صرح كما ينشئ الجوارى فى جوارى وضع
مجاورى الجامع الازهر خزانهم فيه الفى يحتاجون لها لكنهم ولما يظفرون
لوضعها من حيث الإقامة فتوقعها عليهم دون الفى يجعلونها لا متفقين
الذى يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجوارى ردة عليه ثم انهم يؤخذ
بما ذكر عن الفرائد الا انه لا اجرة عليهم لما جاز وضعه وانهم يلزمهم الاجرة لما التزموا
وصنعهم ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا اجرة فيه وكل ما لم يجز وضعه
فيه الاجرة وبه يتايد ما ذكرته جوى وتسام الاجرة للناظر بغيره فى مصالح
وتسلم اجرة الشارع للامام او نائبه بغيره فى المصالح ويؤخذ من قوله ولو لم
يظفرون لوضعها فيها انه لا يجوز وضعها لاجارتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع
ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق كما فى ع ش علم
مروى عن مالو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم خصصه
احدا بجزائه منه بغير القاضى هل له ان يوجهها للمفترام لا فيه نظر
والا قرب الثانى بل ينتفع بها مادام مجاورا فان ترك المجاور بالمرة
وجبا عليهم اخراجها من المسجد واعطاهم لئلا يسيان فيها بالمنجد من غير
مقابل وامر اذا كانت ملكا وصنعها او لم فى المسجد على وجه جائز فله بيعها
لمن ينتفع بها ع ش وهل له اجارته بما لم ينتفع بها لكونها ملكه ام لا قياسا
على الموقوفه بغير ركنه طاف
فى اختلاف المالك والفاصل
اى فى تلف المقصوب وقيمته وغيره امما ياتى وقوله وضمان ما ينقص به الخرد
عليه ان هذا تقدم فى قوله ويضمن الباعضه بما ينقص منها وقد يجاد بان
ما هنا اعم مما تقدم لشموله نقص العين كما حد فدى خفا ونقص الدهر باغلا
ونقص الصفة كنقص الثوب بلية والغرة الباقية ينتفع بها ونقص بطلان العير
بعد تخمه ونقص الدابة بخرها وقوله وما يذكر من اى من قوله ولورده ناقص
قيمة الخ ومن قوله ولو جنى مقصوب الى يحلف غاصبا اى اذا لم يذكر سببا طاهر

بيان
في تفسيره

او ذكر سببا خفيا فان ذكر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس حتى يقيم بينة به كالمودع
فقول الشئ لتخلد الحبس عليه ان الكلام في المدينين سببا او كبريا سببا خفيا
اي في غير هذه الصورة وعبارة البر ماوى اخذ الزر كنف من قول فلولم
نصدقه لتخلد الحبس عليه ان الكلام فيما اذا لم يبين سببا او بين سببا خفيا
فلو ذكر سببا ظاهرا ولم يعرف حبس الى بيانه بينته لا مكانه فلا يلزم عليه تخليده
في الحبس بخلاف السبب الخفي فيفسد بيانه بالبينه فان عرف وعمومه صدق بلا
يمين وان عرف دون عموم صدق بيمينه لولو اختلغا في العوى المقصوب
فقال الغاصب انما غصبته هذا العبد وقال المالك انما غصبته امة صفتها
كذا صدق الغاصب انه لم يغصب امة وبطل حق المالك من العبد لردده الا
له به حوسل فهو مقر بشئ لمن يتركه فيبقى في يد المقر ويحلف انه لم يأخذ منه
ثم مر وفي قيمته اي وفي اقصى قيمته لانه الواجب ثم مر بعد اتفاقه
على تلغفه او بعد حلف الغاصب عليه ولو اقام المالك بينته بقدر سمعت
او بزيادة على ما قدره الغاصب سمعت اي ويصل ما قدره الغاصب
وفي عيب خلق ظاهره انه لم يفرق بين ان يكون بعد التلف او قبل رده او لا
خلاف التقييد المحاي حيث قيد بعد التلف وقد كان الشئ قيد به ثم مر
عليه في نسخة ج ل خلق اي بحسب دعوى الغاصب لان المالك يدعي حذونه
وقال المالك بل حدث عندك فقد اتفقا على وجود العيب بالمقصوب
وعدم ما يدعيه المالك في الثالثة اي وهي العيب الخافي وقدم تعليلها
على الثانية رعاية للاختصار لان الاصل مسلط عليها ايتم فالعلة فيها
وفي الاولى واحدة وهي ان الاصل عدم ما يدعيه فيها ولبنون يدعي
الثانية ومن لم لو سرق حرا او غصبه لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي
انها لموليم ويوقف المولى بلوغه وحلفه زى كان قال بعد تلغف المقصوب
اي او قبله وقبل الرد فيصدق المالك فيها فان قال ذلك بعد رده ليشهد
اخذ من العلة فتبقى يصدق الغاصب ستورده او لم يكن في كلامه ما يوافق
الم وجعله الم في ثم الروض قيد او كان سخرنا زى يقول ليس بقيد ج ل ومسل
س ل والمعتمد انه قيد وعبارة ثم مر فان رده الغاصب وقال غصبته
هكذا وادعى المالك حذونه عنده صدق الغاصب لان الاصل براءة ذمته

يزيد

يزيد على تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد المقصوب اذ لو تلقى
فالحكم كذلك احدا من التعليل المذكور رد بان الغاصب في التلف قد لزمه
العزم فضعف جانب خلافه بعد الرد فلا شئ عليه اي من القيمة
وتلزمه المخرج ان كانت بر ماوى لبقائه بحاله والغائت انما هور غبات
الناس وهي غير متعومة زى وجل ثم يلبس نصفه لو صار في قيمته بالرخص
خسة ثم ليسه فصارت قيمته درهمي لزمه ستة دراهم لانه انما اخماس التالف
من اقصى قيمته ع شى عاى مر لان التالف من الخمسة ثلاثة اخماس فوجب من
الاقصى وهو عشرة واجرته لا تتوقف الاجرة على اللبس ج ل وهي قسطا
التالف من اقصى قيمه لان التالف باللبس نصف الثوب فيلزمه قيمته اكثر ما
كانت من الغصب الى التلف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو
اربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ع شى ثم روف قوله والنقصان
الباقي الخ لانه لما تعدى بلبسه وقيمته درهم وصار بالاسعمال يساوى
نصف درهم صار متلفا النصف المقصوب ونصفه الخ باقى في ضمن الثوب
لانه يساوى نصف درهم والمقصوب مادام باقيا بحاله لم ينقص لما نقص منه
برخص السعر وهو العشرة فان ضمنه تلفا بالعمرة او تلف هو متين
في نسخة المؤلف وج يكون منطوقا على غصب ج ل اي فردى خفا اذ كل
واحد يسمى خفا ومثلهما كل فردين لا يصح لك احدهما الخ بالآخر كزوجه نفل
ومرعى بابا وطائر مع زوجته وهو يساوى معها اكثر من وزرى لزمه
ثمانية يوحى منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ما لو مشى بتخمين
على فردة نفل غيره فخذ بها صاحب النفل فانقطع ذلك ان يقال تقوم
النفل سليمة هي ور فيقتله او يقومان مع العيب وما نقص يقيم على الماشي
وصاحب النفل فما يخص صاحب النفل يستحق لان فعله في حق نفسه للهروما
يخص الخ مضمون عليه ع شى عاى مر كما لو اتلفه بيد مالكة اما اذا اتلفه
في يد الغاصب فانه لا يلزمه الدرهمان وهي قيمته وحده اي اذا كان الغاصب
اتلفا الاولى قبل والا فليلزم الممتلف ثمانية لان التلف والتوقيف حظه
بفعله س ل يسرى لتلف هذا يخرج نحو جعل ففصل العسل سكر لانه لا يسرى
الى التلف مر س ل اي فهو باقى على ملك صاحبه فيرده مع ارض ان نقص ومثله

والنقصان الباقي وهو اربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ع شى ثم روف قوله والنقصان الباقي الخ لانه لما تعدى بلبسه وقيمته درهم وصار بالاسعمال يساوى نصف درهم صار متلفا النصف المقصوب ونصفه الخ باقى في ضمن الثوب لانه يساوى نصف درهم والمقصوب مادام باقيا بحاله لم ينقص لما نقص منه برخص السعر وهو العشرة فان ضمنه تلفا بالعمرة او تلف هو متين في نسخة المؤلف وج يكون منطوقا على غصب ج ل اي فردى خفا اذ كل واحد يسمى خفا ومثلهما كل فردين لا يصح لك احدهما الخ بالآخر كزوجه نفل ومرعى بابا وطائر مع زوجته وهو يساوى معها اكثر من وزرى لزمه ثمانية يوحى منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ما لو مشى بتخمين على فردة نفل غيره فخذ بها صاحب النفل فانقطع ذلك ان يقال تقوم النفل سليمة هي ور فيقتله او يقومان مع العيب وما نقص يقيم على الماشي وصاحب النفل فما يخص صاحب النفل يستحق لان فعله في حق نفسه للهروما يخص الخ مضمون عليه ع شى عاى مر كما لو اتلفه بيد مالكة اما اذا اتلفه في يد الغاصب فانه لا يلزمه الدرهمان وهي قيمته وحده اي اذا كان الغاصب اتلفا الاولى قبل والا فليلزم الممتلف ثمانية لان التلف والتوقيف حظه بفعله س ل يسرى لتلف هذا يخرج نحو جعل ففصل العسل سكر لانه لا يسرى الى التلف مر س ل اي فهو باقى على ملك صاحبه فيرده مع ارض ان نقص ومثله

ما لو جعل النعم قد يداعش علام... بان جعل البر مثلوا بالمشاي ولا ياتي في الثاني
المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا اخرج العبد حين يسي الى موته لا يملك
ولا ياتي في هذا قول الله انما يفتقن بدله وخرج بالجعل ما لو صار المغصوب
هريسة بنفسه اخذه المالك مع الارش ولو تخرج زينة عزم بدله والمالك
قال في شئ الروض ولم يجعله كالتالف نظير ما مر لانه النقص هنا حصل بلا جناية
بخلافه وعلى هذا لو صار المغصوب هريرة بنفسه بواسطه وقوعه في قدر
على النار فيه ما للمالك فيل يشاركه اي باعتبار القيمة المالك بنسبة ما
القياس المشاركة فكنا لف ومنه الكتابة في الورق خلافا لما جعل
كالمصروع ل وقوله فكنا لف اي فليس نالتا حقيقة فيملكه الغاصب ملك
مراعي فلا يجوز له التفريق فيه ولو باكل حتى يرد بدله وان خاف تلفه بالكلية
خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مرو غيره من امتناع الحكم من الكوار
المطبوعة وان جعلت اعيان ملاكها لهم معلومون فهي من الاموال المشتركة
وما نقل عنه من انها من الاموال الضائعة وامرهاب بيت المال لم يثبت عنده
باطل لانه يودي الى جواز اكل الظلمة اموال الناس بخلافها ولا يقال
وما نقل عن الخنفية من انه اذا انصرف الغاصب في المغصوب بما يربل اسمه
كتاب الخنطرة وخبر الدقيق انكره اصحابنا اشد انكار ونقل عن بعض الخنفية
انكاره ايضا فراجعهم في على الجلال وقره ح ف وهل يملكه الغاصب انما
ر بما نفهم منه ان المغصوب يصير ملكا للغاصب قبيل التلف وليس كذلك
المراد ان ما فعل به فعل يسي الى التلف هل يكون كالتالف بالفعل فيطابق
بالبدل ج بل يتخير المالك بين اخذه مع ارش نقصه وبين اخذ بدله ل
ع ش قوله وهل يملكه الغاصب اي هل يزول ملك المالك عنه انما بالخلاف
اولنا بذلك لان التلف لا يستدعي ملك الغاصب لما تلف في يده وانما يقتضي
وجوب البدل عليه عوضا عن المغصوب نعم لما زال ملك المالك عنه بغير بدله
منزلة التالف قد رتاد حوله في ملك الغاصب طريقا لوجوب البدل عليه مع
عنه ومن فواتد حوله في ملكه انه لو دفع البدل ونصرف فيه وزاد غنا
المغصوب فاز به الغاصب انما للتشبيه فضيسته ان المغصوب التالف

قوله والمالك اجف
بزيته ليس بظلمة

بما يربل اسمه

الغاصب

الغاصب قبيل التلف وفيه نظرا لو كان كذلك للزمه مونة تجميره وليس
كذلك بل هي على المالك في س ل وعبارة ثم مر ومعنى ملك الغاصب لما ذكر
انه ملكه ملكا مراعي بمعنى انه يتمتع عليه ان ينصرف فيه قبل غزم القيمة
او يبقى للمالك اي ياخذه المالك مع اخذه ارش نقصه ع ش بالمعنى لئلا
ينظم الظاهر حقه وهو الغاصب هنا رجع منهما ابن يونس الاول وهو المعتمد
وعليه يملكه ملك مراعاة فتمتع عليه التفريق فيه ولو بالكل وان خاف تلفه
حتى يعطى البدل ج ل فهو كالمهرهون لكن في س ل انه ينصرف فيه ان اشرف على
التلف وقال ع ش على مرر ولو عجز عن البدل واشرف على التلف فينبغي ان
يرفع الامر الى القاضي ليبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي
احتمل ان يتولى المالك بيعه بحضرة الغاصب او الغاصب بحضرة المالك وياخذ
المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شئ فله الغاصب لانه يغدر دخوله في ملكه
قبيل التلف فالزيادة انما حدثت في ملكه وبهذا يفارق ما ياتي في الفصل
الاني فيما لو كانت الزيادة اثر من انه لا شئ له لعدم ملكه فان فقد المالك يتولى
الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور المالك وان كان المختار عنده اي عند السبكي
وهذا يشبه ان يكون وجهان ثالثا بين جعله كالتالف اي ليأخذ القيمة ولو
حتى مغصوب اي في يد الغاصب فقط ولو حتى قبل غصبه وبعده وبيع في ثمن
الجنايتين واستغفر قيمته لم يلزم الغاصب الارش الجناية التي في يده فان
تلف العبد في يد الغاصب عزم للمالك اقصى القيم فان اخذ المجني عليه عند
المالك ارشه من الغاصب رجع به على المالك وان اخذ المجني عليه عند الغاصب
ارشه من المالك رجع به على الغاصب في على الجلال فتعلق برقبته مال
اي ابتداء او بالعقوبة ثم مر فذاه الغاصب ويجب ايض عليه ارش ما انقص
به من العيب وهو كونه جانيا ثم مر بالاقل من قيمته اي قيمته يوم الجناية
وان كانت قبلها اكثر ثم مر والمال الذي وجب بالجناية لان الاقل ان كانت
القيمة فهو الذي دخل في صماته او المال فلا واجب غيره ثم مر فان تلف
اي قبل الغدا عزمه المالك اقصى قيمته وله اخذ بدل القيمة وهي للغيصولة
وقول شيخنا مرانه للغيصولة ولو كانت امه حرم عليه وطوها غير مستقيم قل
ما اخذه المالك اي ان كان اكثر من حقه والم اخذ جميعه ج ل ثم يرجع فعلم

ان الغزار على الغاصب وانما يضمن قيمة الرقيق المغضوب وارث جنائنه لو
 طلب منه المالك المرسى المراد بالارث ما يغرمه الغاصب الذي هو اقل المرسى
 من قيمة العبد وواجب الجنابة القيمة اي قيمة ما تلفه بالجنابة وهلاكه
 قبل ان ياخذه منه المجنى عليه ويكون الضمير في ياخذه راجعا للارث وقوله
 لم يجب اليه اي الطلب وهذا هو المعتمد لاحتمال البراء اي ابراء المجنى عليه
 الغاصب وبعبارة ثمة روي احتمال انه اي المجنى عليه يبرأ الغاصب
 نعم له اي المالك مطالبة اي الغاصب اي ان يطلبه ونما تقر اي من قوله نعم
 لم مطالبة له داعي والاولى ان يراد بما تقر قوله والمجنى عليه كذا ليكون المتق
 مشير لما تركه من المصل لان المقصود ان ما صرح به الاصل علم من المتق
 لامن ثم لما مر اي من قوله لانه اخذ جنابة في يده ع ش ولو غصب
 ارضا فان بنى فيها دارا من ترابها لم يبرأ من اجرة الدار وان كان من غير ترابها
 لم يبرأ من اجرة العروة فقط م ر ع ش فنقل ترابها اي او طيره الزرع اخذ من
 قوله فيما تقدم تلف او تلف لانه دخل في صفاته بالغصب ع ش رده ان بقي
 وان غزم عليه اضعاف قيمته وان فرض ان لم يضمنه ولو احتاجت الى تراب اخر
 لنقص بها وجب عليه تحصيله ان اذن له المالك فيه فان تغدر ذلك عزم
 ارش النقص وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها كما نص عليه
 في الام ومحل ما مر ما لم يكن الما حوز من الثمانيات والا فلي المطلوب انه سلا
 يتعلق بها صفات عند تلفها لانه محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها مادامت
 باقية وهو كذلك ثم ان بقي قيمته اشارة الى ان او للتبويب لا للتغيير
 او مثله اي ان كان طاهرا وليس له رد المثل الا باذن المالك لانه في الذمة فلا بد
 من قبض المالك حتى يبرأ منه ثم روي عبارة قل قوله ومثله ان كان له مثل
 موجود والزمه ارش نقص الارض فقط كما في س الروض ويؤخذ منه انه لا
 يضمن قيمة التراب لو كان له قيمة وهو ما استعربه كلام الاسنوي و
 منعه المالك وهذا التميم محله ما لم يكن غرضه مجرد دفع الضمان بتغير الما بالحقيرة
 وما لم يبرأه المالك من النقص فيما اذا كان الغرض دفع النقص فان كان كذلك لغير
 يبات هذا التميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع عليه الطم كما سياتي
 في قوله ولو لم يكن له غرض الخ كان دخل الارض نقص والغرض هنا عدم

لزوم

لزوم كذا ثم س او نقل التراب اي ولم يدخل الارض نقص بل نقل التراب
 ارش النقص يرتفع بالرد اي ولم يبرأه المالك منه ثم روي او نقل
 التراب اي او لم يدخل الارض نقص بل نقل التراب الى مكان اخر وهذا هو ما
 سيذكره بقوله وما ذكر من انه يرد التراب الخ لانه تصرف في ملك الغير
 ولم يردده هل يكلفه المالك الرد ام لا فيه نظر والاقرب الاول اخذ من قوله
 ثم لانه تصرف الخ وصرح به في التامع ش ولا غرض اي فلا يرد ما اذا كانت
 الرد لغرض فانه وان كان تصرفا في ملك الغير بغير اذنه الا انه لغرض سوى
 دفع الضمان بتغيره كان جعرا بترابها فمادة دفع ضمان ما يحصل بسببها
 اي التغير بالحقيرة ونقص الارض في الثانية وهي قوله او نقص الخ واما
 في الاولى فلا يصح لان البراء من ضمان التغير قبل حصوله لم يصح وبيان
 ع ش واما في الاولى فيصير المالك بمنعه من الطم كما لو حفرها في ملكه
 ابتدا فلا يضمن ما تلف بها ومثل منعه من الطم ما لو قال رصيت باستدانها
 ولو حصل بها تلف فطلب من الغاصب بدل التلف فادعى الغاصب ان المالك
 رضى باستدانة البئر واثبته المستحق فالظم بقصد رضى المستحق لان الاصل
 تعا الضمان وعدم رضى المالك بهما ع ش وان دفع عنه الضمان اي بمنع المالك
 من الطم في الصور ثمة مع ابرائه من الضمان في الثانية قال ع ل ولو اقتصر
 على البراءة كفاه وببرء في الاولى مجرد المنع اي لانه صار معذورا وعيان ثم
 ومن الغرض دفع ضمان التردى فاذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رصيت
 باستدانة البئر او الحفر امتنع عليه الطم لانه دفاع الضمان عنه بذلك وقوله
 ثم وان دفع عنه الضمان الخ اي في الصور ثمة اما في الثانية فظم واما في الاولى
 فلا بد تقديم هذا انقطاع برء المغضوب ومنع المالك من العادة فلا يضمن من
 نقل بالحقيرة وكذلك لا يضمن المالك لانه لم يجر حرر وعبارة من ل و ابراه من
 الضمان في الثانية يقتضي ان المنع من الطم في الاولى كاف في البراءة من الضمان
 الحاصل بالتردى وفي جو ما يصرح بانه لا يكفي المنع الطم بل لو منعه فيها لم يمتنع
 الا ان ابراه من الضمان حيث قال ولما لك منعه من بسطه وان كان في الاصل
 مبسوطا لامن طم حفر حفرها وخشى تلف شي فيها لانه ابراه من ضمانها
 في طريق الرد ليس بعقد بل متى كان نحو الموان اقرب كان الحكم كذلك ولا يرد الى

بانه لم يمنع مع البراءة في ش

بالاذن لا يورده الابدان فلو رده بدون الاذن فلهما ذلك تكليفه تعلم منها قال
كما تلزمه اجرة ما قبله اي ما قبل الرده حل دون قيمته اي قيمة ما بقي
منه برماوى وعزم الذهب اي مثله كما لو خصى عبدا ولو سجن لزمه قيمته
حل فانه يضمن قيمته اي يضمن جميع قيمته لان الاشياء بينهما القيمة ويلزم رده
لما لك مع القيمة شيئا عزيزي والظن ان المراد قيمته قبل الخصى ان تعصت
قيمته اي قيمة الباقي حل يساوى اقل من نصف درهم اي فيلزمه تمام نصف
الدريم مخرى فنقصت عينه اي وحدها فان انضم الى نقص عينه نقص
القيمة ضمن القيمة ومثل الذهب لانه تابع لصفاته القيمة حل وزى ويدل عليه
التعليل بقوله لان الذهب الخ وعبارة ثم روي وخذ من التعليل بان الذهب
ماثية لا قيمة لها انه لو نقص من عينه وقيمته ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن
مثل الذهب كالرهن قال العلامة الرسيدي والظن انه يرجع في الذهب
وعدمه وفي مقدار الذهب الى اهل الخبرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه
ويجمل ان يضمنه عصير ابقول اهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من
المائبة بمقدار الذهب او يكلف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه
بمقدار الذهب لان الذهب منه مائته لغا فلا ان يقول قد تكثر هذه المائبة
حتى تقوم قطعا كما لو غصب الفصاع من العصير قيمته مائة درهم واغلاه
فصار مائة صاع تساوى مائة درهم فالذهب شقاثة صاع ولا شبهة ان لها
قيمة لانه ما شئ ينتفع به في اغراض لا تخصي الله سبحانه ان يلزم في مثل هذا
ضمنان نقص العين لكن فيه اشكال لانه ان ضمنه بعصير خالص فليس مثله لان الذهب
هنا يخرج مائته بخلاف العصير الخالص وانضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا مستورا
سم وقد يوجب وجوب رد القيمة بان هذا بمنزلة ما لو غصب مثليا وتلف ثم
فقد المثل حيث وجب فيه رد القيمة وبم يعلم ان رد القيمة ليس خاصا بالمنقوم
او يقال ان ما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه فيكون من
المنقوم ومثل ذلك من الماشكال والجواب تعالى في الدين اذا صير حبيبا
هو من عاظمه سم طار هو هكذا في جميع النسخ والعناص رسمه باليا بصورة
الهمزة لانه اسم فاعل من طر وهو موز او على ما في النسخ فلهذا بدل من الهمزة
يا ثم اعل كفاض ع ش قال م ر وعود الحسن كعود السمن لا تذكر الصنعة وكذا

صوغ

صوغ على انكروه نقص هذا اشار به الى انه لا اثر لزال سمن لا ينقص زواله
القيمة ولو انكسر الحال بان سميت في يده معتدلة سمنها منطقتين قيمتها ردها
ولا شئ عليه لعدم نقصها حقيقة وعرفنا على ما تعلم في الكفاية واقرم والوجه
كما يشير اليه كلام الامام في حلقه لخالقته قاعدة الباب من تضمن نقص
القيمة زى ومثله زى ثم ر ك ان غصب بقر سمينة الخ فبردها وارث السمن
الاول اذ الثاني غيره وما تسمى من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المتخذ
عزم ارسله ايضا ثم ر و قوله وما تسمى الخ اي لا يقابل بشئ للغاصب كما كتبه
الرسيدي بخطه فزلت عبارة القاموس هذا كقول كفتى هذا وهن كفتى هذا
وهذا وقد تضمن الزاى افاده بقوله كفتى هذا بيني للغاصب وعبارة جوبالينا
لا يجوز له غيره فالحق ان فيه لغتين فلعلم من اقصر على البناء للمفعول كج
لكونه المكثر وقصينه كلام المختار ان محل بناءه للغاصب اذا كان الفاعل
مذكورا نحو قولك هذا الدابة صاحبها بخلاف ما لو اقصر على اقصر على ذكر
المفعول فانه يقال فزلت مينا للمفعول لا غيره ع ش وقيل ان المبني للمفعول للغاصب
صند جدد والمبني للمفعول صند سمن ثم سميت في المصباح سمن سمن من باب
تعويض في لغة من باب قرب اذ اكثر لحم وشحم ولو تعدد الفراك والنمضه نقص
الكل قال شيخنا ومنه نظر لان فيه نقضا عفا الغرم بوصف واحد قل
عنده ليس قيد او انما ذكره لانه محل توهج الجبر قل لان السمن الثاني غير الاول
اي لانه زياده في الجسم بحسب مفاصلة تلك الاجزاء الذهبية ثم ر تذكرها
خرج به بتمامها يعلم فان كان عند الغاصب جبر والى فلا والكلام في صنعة
جائزة والى فلفنا فلا احتاج الى جابر قل ومثل التذكر عود الصحة كفتى
مرض وعود شعر سقط وعود من سقطت ولو بعد الرد للمالك لانه اي صحت
العين وشعره غير متقومة بخلاف سقوط صوف الشاة وورق الشجرة لا يجبر
بعوده لان ذلك متقوم حل قال ابن الرفعة او عند المالك الخ نعمت
وحيث قيل بالجبر فيرجع ما كان دفعه للمالك في مقابلتها قل ولو غصب
عصير الخ ويجري ذلك فيما لو غصب بيضا فتفرغ او حيا فبنت زى لانه
عين ماله اي وانما انتقل من صفة الى صفة ثم ر ولو ذكر المص هذه المسئلة
عقب مسئلة الدهن وذكر مسئلة ما لو غصب عصيرا فاغلاه بخلاف تلك المسئلة

مفرد

لكان انشبه فلا شيء عليه غير الرد ظاهره وان نقصت عين الخلد دون قيمته
 انه لم يرد نقص العين ح ل ولزم القاصب المراقبة اي اذا كانت غير
 محترمة اخذ بما بعده محترمة بيد القاصب اي فلا تراق وهل يجب
 رد ذلك للمالك في كلام شيخنا رنم وعليه لو تخلل في يد المالك رد ما غرم
 القاصب ح ل سواهما محترمة ملكه هكذا ومقتضاه وجوب رده مع غرم العيص
 ولعل وجهه انه غرمه لا يحلولة لكان جائزا وعليه فلا يومر في المحترمة
 بالاراقة ع ش ردها اي حين لم يرض مالكها عنهما ح ل لانها فرع
 فرع ما خفف هذا لتقليل قاصر لانه يقتضي اختصاص هذا الحكم بالخبرة
 المحترمة والذي في سها الهجة ان غير المحترمة كذلك وقال زكي لان غير
 المحترمة لا يقال فيها مخففة لانهما واجبة الاراقة فورا
 فيما بطرء على المقصوب وعندها وهو قوله ولو خلط معصوب بالخي
 الفصل زيادة المقصوب المراد بالزيادة الحمر الطارء على المقصوب
 وان حصل به نقص قيمته كقصارة يقع القاف مصدر لفقر الثوب
 وحكي كسرهما والمعروف ان الذي بالكسر اسم للصناعة فقي المقصوب
 القصارة بالكسر الصناعة والغاغل قصار وفي القاموس القصار
 كشداد وحرفته القصارة بالكسر برماوى والمراد بالقصارة وما
 بعده كونه مقصورا ومطحونا حتى يصح جعلها مثالين للانزوال
 فالقصارة والطحين فعلان لا يصحان مثالين للانزوال والمراد بهما مايتا
 عنهما وقال صاحب الشارح ان القصارة بكسر القاف وكذا ما اشبهها
 من الصنائع مكسوة كلها قال الزحاج في معانيه في كلامه على قوله تعالى
 وعلى ابقارهم غشاوة كل ما كان مستملا على الشيء فهو في كلام العرب ميسر
 على فعالة نحو الغشاوة والعمامة والقلادة والعصاية قال وكذلك
 اسما للصناعات نحو الخياطة والقصارة وكذلك كل من استولى
 على معنى فاسم المستولى عليه الفعالة نحو الخياطة والامسار
 لتعديدها اي بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره يظنه
 يثوبه لم يكن له شيء ع ش علم ر وهذا اي بالتعدي فارق الخ
 اي عمل في ملك نفسه ح ل كما مر اي في قول المتن ولو طمخه او قمره

او صبغه

فصل

او صبغه بصبغه وزاد في قيمته فالمفلس شريك بالزيادة
 ان امكن فان لم يمكن زوالها كالقصارة لم يكلف ذلك بل يرد
 بحاله س م ر النقرة هي اسم لقطعة فضة خالصه ش بطلت
 المالك اي وان لم يكن له اي القاصب عرض وقوله او لغرضه اي وان
 يكن للمالك غرض بل ولو منع س خنا ولزمه مع آخر الممثل
 اي ان مضى ثمنها اخرج ح ل سوا حصل النقص بها ام بازالتها
 كان كان النحاس قبل ضرب اناء يساوي عشرة ثم بعد ضربه صار
 يساوي خمسة عشر لم يرد كما كان فصار يساوي ثمانية فان ارش
 ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو ردها ان حصل بسبب الزالة
 وظم انه لو لم يكن له غرض الخ - تعيد لقوله او لغرضه فالمعنى
 ما لم يكن غرضه عدم لزوم الارش ومنعه المالك من الزالة الى شر
 وابرة من الارش والخاصة ان ان رده كما كان ان كان رطل
 المالك او لغرض القاصب لزمه ارش النقص كما كان قبل الزيادة لا
 عما كان بعدها فان كان بغیر طلب المالك وبلا غرض القاصب لزمه
 ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما افاده البرماوى
 ومنعه المالك منها اي الزالة ليس تعيد والمدا على البراة
 كما في ع ش وح ل وعبارة في ل ولا حاجة لمنع المالك مع البراة
 لما يوصيه كلام المنهج ولا ينبغي المنع هنا من غير ابراء خلاف ما مر
 في الحفر لان البراة منه هنا غير محقق لزمه الارش اي سوا كان
 النقص لقيمته قبل الزيادة او بعدها كما يدل عليه عدم تعيد النقص وقال
 ح ل قوله لزمه الارش اي ولما زاد بسبب الصنعة وقوله وكان النقص
 لما زاد مفهوم قوله قيمته قبل الزيادة وكان النقص الخ كان كانت
 قيمة المقصوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة
 وخمسين وعاد بسبب الزالة الى مائة فلا يلزم القاصب الخمسون
 الزائدة بسبب الزيادة لما زاد اي كاشا لما زاد فهو خير كان
 بسببها اي الزالة ان جعل الجار والمجرور متعلقا بالنقص وان كان
 متعلقا بزيادة كان الضمير ارجح للزيادة ح ل مع زيادة ايضا واللام



الثاني ويكون المعنى عليه زادت قيمته بسبب الزيادة التي هي المثل
كلما قلنا قلنا طلب المالك أم لا كان الغاصب غرض أم لا كما يدل عليه
أطلاقه هنا وتقيده فيما قبله فلو غاصب قلمه ما احترا على المالك ولو
يلزمه اجابة المالك لو طلب المثل بقا بالجرع او التملك بالقيمة والمالك
قلمه ما احترا على الغاصب بل ارضى بالنقص لعدم احتراهما عليه فلو قلمه
اجتنبي لزومه الارش ولو كان ناسنا مال المالك امتنع قلمه الم طلب المالك
فوجب مع ارضى نقصهما ارضى نقص الارش ولو كان ناسنا اجتنبي فلم حكم المالك
الارض فيما مرق ل كما كانت يغيد وجوب التسوية سم اي بترابها الذي
خرج منها الم بتراب اخرها الم ياذن له المالك فيه ع ش بصيغة تكر الصاد
عني ما صبح به وبغتم بالصنعة والكلام في المول وان انضم اليه الثاني لا في
الثاني وحده لانه فعل الغاصب وهو هدر ق ل وامكن فصله كصنع
الهند بخلاف غيره برماوى كلفه وان لزم على ذلك الحسرة والضياغ
كما في البرماوى فلو امتنع عنه عناد اقبني رفع الم الم الم ليزمه
بذلك فان امتنع باع عليه جزءا من ذلك يكثرى به من يفصل الصنيع
فان فقد الحاكم صرفها اي اجره الفصل المالك بنية الرجوع واستهد
كما ذكره ع ش وظن ان المالك اذ ارضى بالبقا اي مجانا والتقييد
مجانا لم يظهر لان لا يكلف القلع مطلقا ومنه يعلم ان المالك لو
اراد تملكه او ابقاه بالجرع لم يلزم الغاصب اجابته لا يمكن القلع
من غير ارضى بخلاف المستعير ق ل وهذا اي قوله وظن تقييد لقوله
الم كلف القلع وقوله وكلفه وقوله بخلاف المستعير اي فانه لو طالب
المستعير منه التقييد بالجرع او تملكه بالقيمة لزم المستعير موافقة
لكم محله كما مر حيث لم يختر القلع اما عند اختياره لم فلا يلزمه
موافقة المعير لو طلب التقييد بالجرع او التملك بالقيمة كما اشار اليه
سم طاق في المسكتين اي البناء والغراس والصنيع ع ش لا يكلف
ذلك اي القلع في المولى والغرض في الثانية تنبيه انهم تعبوا
بصنعه اعتبار فعله ولو طير ق رجم ثوبا فانصنع بصياغ اشتركا فيه
ولو استاجر لصباغ ثوب بقدر معين فوقع في الدن بغير علمه فانصنع

زيادة

اي من الصنيع

هذا هو المستعير
فان كان المستعير
مستعيرا لغيره
فلا يلزمه
الرجوع
بل يلزمه
القيمة
او الجرع
او التملك
بما كان عليه
فان كان المستعير
مستعيرا لنفسه
فلا يلزمه
الرجوع
بل يلزمه
القيمة
او الجرع
او التملك
بما كان عليه

زيادة عليه اشتركا فيه اي ق ل لزمه ارضى ان كان النقص
بسبب الصنيع او الصنعة لا بانخفاض سعر الثياب كما سيأتي وان كان
تخليطه يترأى منه القصور لتبادره في كون النقص بسبب الصنعة
او زادت اشتركا اي ان كانت الزيادة بسبب الصنيع او الصنعة لا
بارتفاع سعر الثياب كما سيأتي وان كان قوله بالصنيع فيه تصور
وان صنفه بموفا اي بصنيع نفسه فان صنفه بغيره ضمنه وشار الصنعة مع الصنيع في
صاحب الصنيع ان زادت قيمته بسبب الصنعة والم فلا شئ له ع ل يناسب الكلامان في
وهذا مقابل لقوله وامكن فصله كما في الشوبري واولى من هذا ان
يجعل تقييد القوله والم لان المص ذكره مقابل قوله وامكن فصله
بجمله ولا الخ تامل والتقييد انما هو للشف الثاني مما بعد الم وهو قوله
او زادت اشتركا واما الشق الاول وهو النقص فلا يتقيد بكون
الصنيع غير متويم وبشر لهذا قول الم فلا شئ له حيث لم يقل
ولا عليه فلا شئ له وان زادت القيمة بسببه ع ش على جملة
الشيوع اي بل هي شوكه محاورة كما يدل عليه قوله بل احدى الخ
ومن فوائد اي فوائد الخلاف من كونها شركة شيوع او شركة مجامع
قال في الروضة الم هذا تقييد لقول المتن والم فان نقصت كما
يؤخذ من كلامه في اطلق الجمهور المسئلة اي في الزيادة والنقص
اي المذكور في المتن كما يعلم من الذي ذكره في اي اطلقوها على التفصيل
يكون النقص بسبب انخفاض سعر الثوب او سعر الثوب للصنيع او بسبب الصنعة
وعن التقييد بكون الزيادة بسبب ارتفاع سعر احدى او بسبب الصنعة
مع ان ارضى النقص لا يكون على الغاصب الا اذا كان بسبب الصنعة
كما اشار اليه الم بقوله فممكن تنزيل الاطلاق عليه فالنقص على الثوب
اي ولا يلزم الغاصب ارضى النقص خلافا لمقتضى كلامه السابق
في بيانه اي بنسبة قيمة الثوب والصنيع كما لو كانت قيمة الثوب وحده
عشرة والصنيع وحده خمسة فصارت قيمة الثوب بسبب الصنعة ثمانية
عشر فلو غاصب ثوبا الزيادة ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث
جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث جعل على الغاصب وحدها

هذا غير مناسب مع
قوله في قوله السابق
قوله بصنعة الم ان
يقال (ق) المعنى او
الصنعة مع الصنيع في
يناسب الكلامان في

ولا يشترط في الزيادة
الا اذا كانت الزيادة
بسبب الصنعة

للثوب دخلا في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل فلو اراد احدهما
 الانفراد ببيع ملكه لثالث لم يصح لانه لا يتفقد به وحده فلو اراد المالك
 بيع الثوب لم يزم القاصب ببيع صبيغ معه لانه متفقد فليس له ان يضر
 بالمالك بخلاف ما لو اراد القاصب ببيع صبيغ لا يلزم مالك الثوب
 ببيع معه لانه لا ينفك المتعدي بتفديده ازالة ملك غيره كما ذكره في
 تنزيل الم طلاق اي اطلاق الم مشترك وقوله عليه اي علم ما
 في التهمة ويمكن تنزيل كلام المتن على كلام صاحب التاميل والتمة
 بان يقال فان نقصت قيمته اي الم انخفاض سعر الثياب وقوله او زادت
 قيمته بسبب الصنعة اشتركا فان قلت حيث كان كلام التهمة هو
 الممول عليه فلا جعل متناقضت ما ذكره في المتن هو كلام
 اصحاب الجمهور فاحب ان يبيغ فيه ع ش طاف فالحكم كذلك
 اي فان زادت قيمة الثوب بالصبيغ اشتركا اي مالك الثوب ومالك
 الصبيغ ولا شئ للقاصب وان زادت القيمة بسبب الصنعة نرى فلا
 ياتي الخ اي فالزيادة له لا للقاصب لانها اثر محض والنقص على القاصب
 فيغرم ارسنه عن وقوله فلا ياتي فيه الا اشتركا اي فالزيادة كلها
 للمالك والنقص على القاصب ويمتنع فصله بغير اذن المالك وله الجواب
 عليه مع ارسن النقص وزيادة قيمته اي وخرج بزيادة قيمته اي في
 قوله فان نقصت قيمته التي ما لو تزد قيمته ولم تنقص اي والغرض ان
 الصبيغ للقاصب ل فان كان له جنى فتمنع القاصب لم وصاحب الثوب
 يفوز به ولو خلط او اختلط بنفسه حل بغيره سواء بال
 القاصب او غيره من موصوب اخر او غيره قل وامكن تمييزه اي
 كله او بعضه ثم ر كزيت بزييت وكالزيت كل مثلي كالحبوب
 والدرهم على المعتمد بخلاف المتقوم فلا ياتي فيه ذلك بدليل وجوب
 الاجتهاد في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجيين
 قاله شيخنا مرقا قل فكتنا لى في ملكه ملك مراعاة كما تقدم في
 عليه فيه حتى يودي مثله للمالك كما تقدم وذكره حل هنا واعلم
 ان السبكي اعترض القول بجعله تالفا واستشكله وقال كيف يكون

النعدي

النعدي سببا للملك وساق احاديث جملة واختاران ذلك سكرية
 بينهما كالثوب المصوب قال وفتح هذا الباب فيه تسلط الظلمة على
 ملك الاموال بخلطها فتراعى اربابها نرى ومع ذلك فهو حق كما في
 مدر وعبارته ولهذا صوب الزركشي قول الملاك قال ويندفع
 المحذور ببيع القاصب من المتصرف فيه وعدم تقوده منه حتى يدفع
 البدل ه وقال قل قوله فكتنا لى اي من حيث تعلقت بدله بزمته
 ويمتنع عليه التصرف فيه الى رد بدله كما امر بغيره من المخلوط بمثل
 قدر المصوب جائز له التصرف في باقية قال شيخنا ولو تفقد ملكه للمصوب
 كتراب وقف خلطه بروجين وجعله اجرا وجب رده للناظر وغرم مثل
 التراب لان السرجين يستهلك بالنار ولو خلط موصوبين باذن مالكهما
 او اختلط الا بفعله فهو مشترك بين المالكين وليس له حدهما اخذ شئ
 منه بلا رضى الاخر وليس للقاصب تقديم احدهما بل ما ياخذه احدهما
 ما في على التركة ولهما قيمته بنسبة الاخر الى القيمة ويجوز صاحب الاخر
 عليها دون فكتسه واذا باعاه فتمت قيمة بنسبة القيمة الاخر انتميه
 قاله شيخنا مرقا لو جعل ارباب الاموال بان لم يعلم لهما مالك قال
 ضائع امره لبيت المال واما نحو الكارع الماحوذة في المكوس المطب
 فالوجه تحريمها ولو مطبوخة وان لم يعلم عين مالها لانه معلوم كما مر
 ه قل فللمالك تغريمه اي بدله وقوله وله ان يعطيه منه الى وله ان
 يعطيه من غيره وان لم يرض له الحق انتقل الى ذمة القاصب وانقطع
 تعلق المالك بعين المخلوط ثم ر ولم تغن من باب ضرب او قتل
 او علم صحاح ومختار من يفتح الفا وكسرها او ضمها لكتن نقل ع ش ع
 المختار انه من باب ضرب فليجوز ولم يخف من اخراجها تلف موصوب
 قيد في السعينة فقط واما في البناء فيقطع ولو تلف بسبب القليع اضغاف
 قيمتها من مال القاصب لانه مال غيره من ل لكن قول الم الا في و بلم
 يخف تلف الموصوم في المولى من زيادتي صريح في انه قيد في الاولى اي
 وعبارة ثم ر ولو غصب خشبة مثلا وبنى عليها في ملكه او غيره ولم يخف
 من اخراجها تلف نحو نفس او مال موصوم اخر جت ولو تلف من مال القاصب

اي صوب كونه كتنا لى
 اي صوب كونه كتنا لى

اضعاف قيمتها المتعدية انتهت فتقوله ولم يخف من اخرجها الخ صرح في انه
فيد في اثنين فلا يظهر كلامه في التميم الذي ذكره بقوله ولو تلف
الخ لا ينافي كونه قيداً فيها لان ما رآني بالتميم مع ان كلامه صرح في انه
فيد فيها تامل تلف معصوم اي والله لو للغاصب اي غير البنا الموضوع
فوقها فانه ممدد قال ابن النقيب وينبغي ان يلحق به ما يبيع التميم الى
الشيء اي في غير المادي برماوى والظان المراد بالتلف ما يشمل نفسه
الصفة كاستلال التميم كل ما اخرجها بقا ملكها وقال ابو حنيفة
يملكها الغاصب ويغير قيمتها يدل لنا حديث علي اليد ما اخذت حتى تؤ
زى لم يكن لها قيمة ولو نأفذه وقوله في كالتلف اي في غير مثلها لانها
منلية في لاي لا متقومة خلافا للتم في بعض كتب لان معيارها الوزن ويصح
السلم فيها ولا ينافي هذا قولهم في السلم لو اسلم في خضبة عشرة اذرع لان
المدار على ما يحصل به الضبط لا المكيال الاصل في زى الى الشط المراد به اذرع
شط يمكن الوصول اليه والى من فيه تمام هو ظ لا شط مقصده مروق
كالجزى وماله قال شيخنا ومثله المرتد وتارك الصلاة بعد امر الامام
والزاني المحصن ولو رقيقا كان التحق بدار الحرب بعد زناه واستغرق
من زيادته ويمكن جعل قول المنهاج الى ان يخاف تلف الخ ارجع للصورتين
كما قال مرفلا زيادة ولو وطئ الغاصب امة اي ولم يكن اصلا لما لكها
كما قاله ج ل اما اذا كان اصلا لما لكها فلا يجد مال من مال ولده من شبهة
الى عقاف طي ووجب مهر ويتعد بتعدد الوطئ كما سيأتي في محله
ولو زانيا اي لانه استوفى منفعة البضع لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان
تكرر الوطئ وفي حالة العلم يتعدد وان وطئها مرة عالما واخرى جاهلا
مهران موطئ فلا مهر واما ارش البكارة فيجب لانه لا يستقط عطاؤها
لانه في مقابلة جز من بدنها كما لو اذنت في قطع يدها ولو ادعت الموطوءة
الاكراه اي لطلب المهر وانكر الزاني فالمعتمد قول الزاني بيمينه لان الاصل
عدم الاكراه فيجب عليه المهر ولا مهر كذا نقل عن زى بتعاليجهم م
ونقل الشهاب م ر بتدبيرها ويوجب بان الاصل ضمان اجزائها وبان الاصل
ايض ضمان المهر م ر واعتمد الاول اذ لا مهر لبغي فيه مصادرة

وهي

377
وهي اخذ الدعوى في الدليل لانه علل هذا بالحكم الذي ادعاه وهو ان لا
مهر للزانية والجواب عن هذا ونظائره ان الدليل عام فهو حكم
بالكل على الجزء الذي هو الدعوى اي والكل ثابت متقرر ويصح ان يراد
بقوله اذ لا مهر لبغي الحديث الواردة فيكون دليلا من السنة ما ثبت علم
ردتها فلا مهر لها ولا ارش للبكارة لانها مهدرة حرة كانت او امدة حل
ولو كانت بكر اي وازال بكارتها والى كالغوراء فالواجب مهر بكر غوراء
لزمه ارش بكارة مع مهر ثيب هذا هو المعتمد ومثلهما المجنى عليه واجب مهر بكر
بلا ارش بكارة في النكاح الفاسد ومهر بكر وارش بكارة في البيع الفاسد قال
كوطنة في الحد والمهر ثم تقبل دعواه هذا الجهل مطلقا ما لم يقل علم الغصب
فشترط عذر من حقوق اسلام مع عدم مخالفتنا او خالط وامتن استبانه
ذلك عليه م ر ر ويجب على الواطئ المهر اي المتقدم وهو مهر ثيب مع ارش
البكارة كما في ش شيخنا ونقل عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع الفاسد كما
تقدم واعتمد شيخنا الاول وخص ما في البيع الفاسد بغير المشتري من الغاصب
اذ من المرجحات ذكر الشئ في يابه وهو ظ لان اليد المرتبة على يد الغاصب
لها حكم الغصب هـ ق ل وان اجعلها الضمير المرفوع راجع للاحد وان لم
يكن العطف باو تحابيه عليه الم لانه من زنا تعليل للمسئولين قبله وقوله
للشبهة تعليل للشئ قبله ايض فخر شيب اي من اصله لانه انفق رقيقا
ثم عتق كما قال في المطلب انه المشهور م ر ر وعليه قيمة اي بتقدير
رقه م ر اي وان اذن له في المطلب كما لم يرقل ويرجع المشتري الى اقتضاه
على المشتري بفهم ان المنهبة من الغاصب لا يرجع بها وهو اصح الوجهين
خلافا لبعض المتأخرين م ر ر ولعل وجهه ان المنهبة لم يفرم بدلا لم
ضعف جانبهم والحق بالتعدي والمشتري ببذله الثمن قوي جانبهم وبالك
تقريره من البائع ياخذ الثمن فقياس التقليل على البائع بالرجوع التقليل
عليه بالقيمة ع ر لانه عزه بالبيع منه يعلم ان الكلام فيما اذا اشترى
جاهلا برماوى فعلى الجاني ضمان اي بالقرعة كما سيأتي وللمالك
يضمن الغاصب والمشتري منه اي بعشر قيمة الام كما سيأتي وقوله وللمالك
يضمن الغاصب الخ وجم فان كان رقيقا فالملك مخير بين ان يطلب باعقلة

الجاني بعشر قيمة الام لكن لا حال ولا وبين ان يطالب الغاصب او المشتري حالا
 واذا عزم المشتري رجوع على الغاصب وان كان حرا فلا يعزم الغاصب او
 المشتري حتى ياخذ الفرة اذا الفرة نجس موجهة قاله المتولي وتوقف فيه
 الامام هـ سـ لـ مثل ذلك اي في ان الجاني يضمن لكن بعشر قيمة الام اي
 بعشر اقصى قيم امه من جناية الى العاقلة قاله المصنف في كتاب الجنائيات وفي
 ان للمالك تضمين الغاصب والمشتري منه بعشر قيمة الام ايضا شيخنا وقوله
 في الرقيق اي واما المتقدم فهو حره الا وجه نعم المعتمد انه لا ضمان لعدم
 تخلف حياته كما في قول وجـ لـ وزى وقوله لثبوت اليد الخرد بان محل هذا
 لو كانت الحياة محققة وهي هنا ليست كذلك كما علمت لثبوت اليد
 عليه وبه فارق الحر المنفصل بلا جناية حيث لا يضمن قيمته كما مر لان
 الحر لا يدخل تحت اليد ويضمنه بغيره هذا مفرغ على القول ان كان
 الاولى الايتان بالغنا ويضمنه الجاني بعشر قيمة امه هو كلام متناقض
 لانه في الجنين الميت جناية ولو قدمه عقب قوله ويقال مثل ذلك في
 الرقيق وفرعه عليه لكان اظهر والخاص اصل انه ان انفصل حيا وهو
 رقيق فهو للسيد او وهو حر فعلى الغاصب الغيمة يوم الولادة وان
 انفصل ميتا بلا جناية لاشي فيه مطلقا او رقيقا او بجناية فان كانت
 رقيقا ضمنه الجاني بعشر قيمة امه وضمنه الغاصب بذلك وان كان حرا
 فعلى الجاني القيمة الفرة وعلى الغاصب عشر قيمة امه لانه هو الذي
 فان على المالك بالحق وتكون الفرة لورثة الجنين كذا في شيخنا البالي
 هـ بـ ر فتضمن المالك الخاى فيما اذا انفصل ميتا بجناية وهو مفرغ
 على قوله ويضمنه الجاني بعشر قيمة امه الخ لان الجاني اذا كان يدفع ما
 ضمنه للغاصب عام منه ان المالك يضمن الغاصب مثل ما يضمنه الجاني
 هـ فالمالك مخير بين مطالبة عاقلة الجاني لاهل الاوبين مطالبة
 الجاني والغاصب او المشتري منه كما قاله سـ لـ بذلك اي بعشر
 قيمة امه حر او رقيقا لـ زى وياخذ الغاصب او المشتري منه فيما
 اذا كان الجنين رقيقا عشر قيمة الام من عاقلة الجاني فالخاص
 ان الجنين رقيقا الحر يضمنه الجاني بالفرة والرقيق يضمنه بعشر القيمة
 واما

في الجنين
 الرقيق

واما الغاصب والمشتري منه فيضمنانه بعشر قيمة امه مطلقا كما يوجد
 مما تقدم عن البالي ان يبدل الجنين قيمة كان او غرة عـ سـ وانما
 يرجع عليه بالثمن اي اذا اترع منه بيعة او باعتراف الغاصب والمشتري
 فان كان باعتراف المشتري فقط او بتكوله عن اليمين على نفى العلم مع
 حلف المالك فلا يرجع على الغاصب لتقصيره مع شراثة منه او لاسل
 او بعزم منفعة اي باجرة منفعة وكل ما اى كل شى اى غناى هذا
 التركيبا مكررة موصوفة وقال زى ما تكتب موصولة بكل اذا كانت
 ظرفا فان لم تكن ظرفا تكتب مفصولة كما في لفظ المصم والخاصات
 ان كل مبتدا وما موصولة او موصوفة ولو شرطية بمعنى ان والجملة
 الثانية خبر وقوله وما لا يفرج مع مقتضى صيغته في كل انه حذف المبتدا
 وبعض الصلوة او الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جازع غريبة
 نعم لو عزم قيمة العين استدراك على قوله وما لا يفرج لم يرجع
 بالزائد كما اذا كانت قيمته وقت الغصب مائة وباعه بخمسين وهو يباو
 وبلغت قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلثين
 ولا يستثنى اي ولا يصح استثنائه
 من شغف كذا يكذا اذا ضمنه اليه بـ لـ لك لضم نصيب الشريك الى نصيبه
 او من الشفع وهو ضد الوتر فكان الشفع يجعل نصيبه شفعاً بضم نصيب
 شريكه اليه او من الشفاعة لان الخذف في الجاهلية كان بها اي بالشفاعة
 ولكونها تؤخذ قهرا على المشتري جعلت اثر الغصب اشارة الى استثنائها
 منه والعفو عنها افضل ما لم يكن المشتري نادما او معفونا بـ ماوى وفي
 الاستثناى لعدم دخولها في الغصب لخرجها عنه بقيد بغير حق او بقيد
 عدوانا الى ان يراد كانها مستثناة منه سم على حـ وقوله والعفو عنها افضل
 ظاهره وان استثنى اليها حاجة الشريك القديم وبينه خلافاً ويحتمل
 بقاه على ظاهره ويكون ذلك من باب الايتار وهو اولى حيث لم تدع
 اليه ضرورة كالا حجاج للمال للظاهرة بعدد حول الوقت ومحلها ايضا
 حيث لم يرتب على الترك معصية فان ترتب عليه ذلك كان يكون
 المشتري مشهورا بالعجز فيصنف ان يكون الاخذ مستجابا بل واجبا ان

في الجنين
 الرقيق

نعين طريقا لدفع ما يريد المشتري من الغيور عن علم من حق تملك
 هو بمعنى الاستحقاق فمعناها شرعا هو الاستحقاق وان لم يوجد
 التملك وتقول قهرى بالرفع والجر على انه صفة تحت او تملك الشريك
 القدير ولو حكم الشئ ما لوباع احد الشريكين حصته بشرط اختيار
 له او لهما بمبيع شريكه ببيع يت فلا يشتري بشرط اختيار الشفعة على الثاني كما
 ياخذ ياتي مع انه غير شريك لعدم ملكه والشريك القدير شامل للذي اتي
 والاصل فيها اي قبل الجمع هـ ثم الهجعة ولعلم استقطم هنا إعادة
 لمن شذ من المخذ بها فبها خلاف في الجملة وذكره هناك تزيلا للشاذ
 منزلة لعدم هـ عن قضى اي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة فان قلت الافعال وما تزل منزلة الا عموم فيها وما من صبيغ
 العموم لانها من كلام الراوي اخبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم لا احتمال ان
 الواقع منه ان شخصا باع حصته من دار ففرض لشريكه بالشفعة ويحتمل
 خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذي في ما ويمكن الجواب
 بان الراوي فكل العموم مما وقع منه صلى الله عليه وسلم فاحذر عما فهم من
 حاله صلى الله عليه وسلم وافرض عليه وصارا جماعا على ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم او يقال نزل القضا منزلة
 الفتا اي ائتمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخزع عن علم من
 فيما لم يقسم هو ظني انه يقبل القسمة لان الاصل في المتن ان يكون في
 الممكن بخلافه بلا واستعمال احدهما محل الاخر يجوز اوجاهه في وسيله
 وقوله وقوله يجوز اي مجازا ان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كما في
 قوله تعالى لم يلد ولم يولد واذا لم توجد قرينة معينة لمخصوص المراد
 كان اللفظ باقيا على اجماله لم تنفع ولا تتم هـ فاذا وقعت الحدود
 معنى وقوع الحدود وتصرف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل فصار
 كل منهما جارا للاخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجاري هـ وصرفت الخ
 هو بالتشديد اي بينت وقال سم بالتخفيف اي فرقت اي جعل لكل طريق
 بان فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشوكا فهو عطف مغاير اذ لا يرد
 عن وقوع الحدود ببيان الطرق وفي رواية في ارض اي بعد قوله فيما الملام

صلى الله عليه وسلم والعموم اعناه هو من جهة الملاحظة لا من جهة اللفظ

وفيه فاعلم ان
 قوله في ارض
 اي بعد قوله
 فيما الملام

فيما لم يقسم فيكون بدله من ما باعادة الجار وحيث يتوافق ما رواه مسلم
 في كل شركة لم تقسم رغبة او حائط كما قاله مروا في به لان الاولي شئ
 المنقول وغيره وان كانت تقتصر بقوله فاذا وقعت الحدود وهذه خاصة
 بغير المنقول والمعنى فيه اي في ثبوت الشفعة واشارة الى انه معقول
 المعنى الصائبة اليه اي الى الشفع اي بالقيمة لو طلبها المشتري
 اركانها اي الشفعة بمعنى الاستحقاق وان لم يوجد التملك وان كان عند
 التملك يحتاج الى الصيغة فلذلك اعتذر عن عدم ذكر الصيغة فقال الصيغة
 انما تجب في التملك اي لا في الاستحقاق لانه يثبت ببيع الشريك من غير لفظ
 شقنا والصيغة انما تجب الخ اي فلا حاجة الى عدتها كقائل لا يصح عن
 عائمر وهو جواب عن سؤال تقديره هـ لا جعلت المراد ان اربعة
 ان يكون ارضا بتابعها خرج به بيع بنا وشجر في ارض مشتركة اذ هو كالمشتر
 ثم قال هـ عن قوله في ارض مشتركة وصورتها على ما جرت به العادة
 المات ان يؤذن في البناء في ارض موقوفة او مملوكة باجرة مقدرة في كل سنة
 في مقابلة الارض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المفروب على الارض كل سنة
 بكذا واعتقد لك للزوجه هـ بخلافه بتابعها اي مع تابعها ان كان فلا
 يقال مفهومه ان الارض الخالية عن التابع لا شفعة فيها هـ والمراد بالتابع
 ما يتبعها في مطلق البيع كمن قال له هل وان نص عليه مع الارض او لا
 لانه اذ ان نص عليه صار مستقلا انظر في هـ عن علم من ما يقتضي انها تبنت فيه
 ولون نص عليه وحوله وان النصيب عليه لا يخرج عن التبعية عند الاطلاق
 هـ غير موبر اي عند البيع فيؤخذ بالشفعة ولو لم يتفق المخذ حتى
 ابرو عبارة من غير موبر اي عند البيع وان كان موبرا عند المخذ وكذا
 كل ما دخل في البيع بخر انقطعت تبعية فانه يؤخذ بالشفعة من ل واما
 موبر بشرط دخوله فلا تبنت فيه الشفعة لاستغناء التبعية كما في هـ ومثل
 غير الموبر اصول بقل بخر من بعد اخري لجماع الدخول في البيع
 وبنا وتوابعه يدخل في التوابع مفتاح غلق مثبت كما تقدم في بيان الاصول هـ
 من ابواب وغيرها اي من كل منفصل توقي عليه نفع متصل من
 كفتاح غلق والاعلى من جري رحي ق ل في بيت على سقف ولو كان السفل

في قوله واستند على عطف على قوله
 في قوله واستند على عطف على قوله
 في قوله واستند على عطف على قوله

مشترك بين اثنين والعلو حد فبا عه ونصيب من السفل فالشفعة
 في نصيبه من السفل لا في العلو لانه لا شركة فيه وكذا لو كانت الارض مشتركة
 وفيها اشجار حد فبا عه مع نصيب منها فالشفعة في الارض بحصتها
 من الثمن لا في الشجرة من ل ولو مشترك اي ولو كان السقف مشترك
 واما البيت والغرض انه مشترك والغاية للرد على القائل بان السقف
 للارض او بالبيع ظاهره ولو بتفصيل الثمن كان قال له بعثك
 الشجر بكذا والارض بكذا وهو ظ ونظيره ما صرح به من ان لو
 كان النخل من موبروبا عهها وشروط حول الثمن فانه لا شفعة فيه
 لان ثمن الشجرة مع ثمن مفرس فقط اي فلا تثبت الشفعة في الثمن
 والشجر لان المرفس غير مستبعد لاي لانه تابع للشجرة فلا يكون متبوعا
 وانظر هذا خرج بآي شئ في كلامه ويمكن ان يقال خرج بقوله ارضنا بآيها
 بان يقال اراد بالارض الارض المقصودة للمشتري عهه ولا في شجر حاف
 فلو اراد الشفع الاخذ فومت الارض مع الشجر فومت بدونه وقسم
 الثمن على ما يخص كلا منهما كالو باع شفا مسفوعا وسيقاع من على
 لان ثمن الشفعة قضيت بثبوتها في الشجر الرطب وان نص على
 دخول لانه لو سكت عنه دخل عقد الاطلاق عهه فلو باع داره
 اي المخصصة به وكذا الو باع بستانه الخاص به وله شريك في مجرى
 النهر الذي لا عني عنه فلا شفعة فيه اما الو باع نصيبه من المخصصة
 ففي الروضة كما صاها ان للشريك الشفعة ان كان يقبل القصة
 واستشكل بان الممر من حريم الدار بلامر فهو كمن باع دارا واستثنى
 منها بيتا لنفسه والاصح في زيادة الروضة بطلان لعدم محرم الا ان جعل
 على ان الدار متصلة بملكه او سائر كما صورها في الممانه رى بان
 كان للدار ممر اخر الى اوسع الممر بحيث يمكن ان يترك للمشتري منه شئ
 يمر فيه تثبت فيه الشفعة في الباقي من ل ورجل او امكنه احد ان الخ
 ظاهره ولو بموت له او وقع لكن قيد شيئا لم يقول ما لم يكن لها وقع
 حل كبيع مثال لما حوذ وقوله ومهر اي وشفع جعل مهر او كذا ما
 بعده وياخذ منها الشفع بمهر المثل وفي صلح الدم بالدية حل كالجعل

الدار وهو لا يملكه لا يورث الى بقا عه

قبل

قبل الفراغ من العمل كان جا علم بنصف داره المشتركة علم رد عهده
 فانه لم يملكه الا بالفراغ من العمل وان جرى بسبب ملكه وهو المجاعلة
 وبعد الفراغ من العمل ياخذ به باجره مثل الرد حل وهو مقرر لانه
 يقتضي عدم ثبوت الشفعة فيما اذا كان الخيار للمشتري مع انها تثبت
 فهو مقرر بالنسبة لذلك وقوله او لا حاجة اليه وذلك فيما اذا كان الخيار للبايع
 او لهما فان ذلك خرج بقوله يملك فعدم ثبوت الشفعة مع لعدم الملك الطاري
 لعدم اللزوم كما تبين على ذلك التمسح فاقول لثبوت الشفعة الخ اي فهو
 مقرر وقوله لعدم اللزوم اي فهو غير محتاج اليه فالاشتويج كما سيأتي
 اي في قوله او ثبت لمشتري فقط الخ وعدم ثبوتها جواب عما يقال يحتاج اليه
 اذا كان الخيار للبايع او لهما فانها لا تثبت لعدم اللزوم فاجاب بما ذكره
 وقوله كما سيأتي اي في قوله فلو ثبت لبايع الخ وان لا يبطل نفعه اي النفع
 الماحوذ بان يكون بحيث ينتفع به ظاهره انه لو انتفع به من غير ذلك
 الوجه كان امكن جعل الحمام دارين والظاهر ان ذلك عدم ثبوت الشفعة
 لان نفعها في هذه الحالة ليس من الوجه الذي كان قبل القصة ولعله غير
 مراد فالاقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة اخذ من العلة وهي قوله
 لان العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر مونة القصة الخ عهه علم
 ينتفع به اي القسم العائز اليه ممر هومي والظن ان الضرر راجع
 للماحوذ كطاهون وهو المكان المعد للطبخ وليس المراد به الحجر والخشب
 فقط فانها منقولان وانما تثبت الشفعة فيها ابتعا للمكان رى وعبار عهه
 قوله كطاهون وحمام وان اعرضنا عن بقائها على ذلك وقصد اجعلها
 دارين وهو ظ ما دام على صورة الحمام والطاهون فلو غيرا صورتهما
 عن ذلك فيبقى اعتبار ما غير اليه وهو يخالف ما تقدم عنه في حش
 علم ر محرز المصنف والظن انه الذي ذكره عهه من المخالف لقول التمسح بان يكون
 بحيث ينتفع به الخ وذلك اي وجه اشتراط ان لا يبطل نفعه ظ ان
 لان الخ اي والذي يبطل نفعه بالقصة لا يقيم فلا ضرر فلا بد من هذه
 القصة للتعليل لنتيج المدعى وهو اشتراط ان لا يبطل نفعه المقصود
 منه بالقصة لان التعليل المذكور انما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج

قوله لعدم الملك الطاري هذا خبر عن قولهم وعدم ثبوتها

هذا الاشتراط دفع ضرر مونة القسمة أي لو قسمه والحاجة بالخير
عطف على مونة والمراد بالحاجة المحتاج حاصل أي لو قسم
ومن حق الراغب فيه أي في البيع أن يتخلص صاحبه منه أي من الضرر
وقضيه أنه لو عرض عليه البيع فأي ثم باع له جني ليس له أي للشريك
الأخذ بالشفعة وليس كذلك وما ذكره حكيم فلا يلزم إطرادها على
مهر بخلاف ما يبطل نفعه أي فالشرط أن يكون الماحوذ بالشفعة يتأق
الانتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به فيه وفي كلام شيخنا ما يفيد
أنه لا بد أن يكون كل من الماحوذ وغيره من الوجه الذي كان ينتفع به
منه فيتأق من الحام حامان هم ل وهو غير مسلم لأنه يقتضي أنها سلك
في تثبيت مالك عند دار صغيرة إذا باع شريكه التسعة العشرة وليس كذلك
بل ثبت له كما نص عليه روي في قوله وبذلك علم الخ وبذلك علم أي
نقول وذلك لأن علمه في حق كل قسم أي بأن باع مالك العشرة فلا
ثبت الشفعة لشريكه لأنه من القسم إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالها
لشفعة بخلاف العكس قال في علم رما لم يكن مشتري العشرة حلال ملاصق
له فتثبت الشفعة لصاحب التسعة لأن مشتري العشرة يجاب لطلبها القسمة
يجبر على القسمة يعني إذا أراد شريكه الحاد وهو المشتري للتسعة
اعشار القسمة يجاب إليها ويجبر مالك العشرة على القسمة فلذلك ثبت
له الأخذ بالشفعة دفعا للضرر كونه شريكا وعند الحنفية ثبت
للجار الملاصق وكذا المقابل أن كان الطريق الذي يحوي بينهما غير نافذ
والحكم من الحنفية بشفعة الجوار يتخذ ظاهر أو باطنا وكذا الحكم في
سائر الفروع المختلف فيها سمعنا من قال شيخنا الجوار منى مصر كما وقع
لأنها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا
خلافه وهو الذي جرى عليه الناس في المصارف على الجلال وقرينة
وقد لا تثبت للشريك لكن لعارض كولي غير أصل شريك لموليم باع شقص
محموره فلا يشفع لأنه منهم بالمحابة بالتمن وقارق مالو وكل شريك باع
فأنه يشفع بأن الموكل متاهل للاعتراض على الوكيل لو قصر سول
يوقف بأن وهب له أو اشتراه الناظر من ربح الوقف ولم يوقف بخلاف

ماذا

ما إذا وقف على المشتري المسجد فليس للناظر أن يأخذ الحصص الأخرى للمسجد
لعل وجهه أن المسجد ليس شريكاً لأن الموقوف عليه غير مملوك
له والشفعة لا تكون إلا في المملوك تأمل فلا شفعة لغير شريك الجار
ولو قضى حنفياً به الجار لم ينتقض وحل له الأخذ باطنا وإن كان الأخذ
شافعيًا ثم رر فالشفعة للمشتري الأول أي بعد لزوم البيع الأخذ من
قوله بعد لم تثبت إلا بعد لزوم لأنه في زمن خيار البائع ليس مالكاً
المالك لمن انقضى بالخيار فلا ينافي قوله سابقاً وعدم بئوته في مدة خيار
البائع الخ والمعاد يكون الشفعة له بنوع حق الأخذ بها لا الأخذ بالفعل
كما يؤخذ من ج ل وفيه أن كلامه الآتي في الماحوذ وهو الشقص والكلام
هنا في شرط الماحوذ منه فلا يظهر قوله الأخذ الخ ولا ينافي هذا قوله
سابقاً وعدم بئوته في زمن خيار البائع الخ لأنه في الماحوذ أن له
يشفع بآئمه أي أن لم يفسخ البائع البيع ويأخذ الشفعة أو يقول أخذت بالشفعة
ويكون الأخذ بالشفعة فسخا للبيع كما قرره شيخنا العزيز والظاهر أن هذا
لا يحتاج له إلا فيما إذا كان الخيار له لأن الشفعة في موقوفه كما في ش
الروض أما لو كان له أي البائع وحده فبأخذه بالشفعة ولا يحتاج لشفيع
ولا يصير أخذه فسخا لبيعته لتقدم سبب ملكه أي الأول نرى وكذا لو
باعا مرتين أي لاثنتين فإن الشفعة للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه
وقوله لهما أي وحدهما أو مع المشتريين فقوله دون المشتري أي فقط والـ
حنفية أما إذا كان للمشتري وحده فليس مما نحن فيه لأنه لا يكون قد تقدم
ملكه لا سبب ملكه وما تقر رأي من قوله فلو باع أحد شريكين الخ
فلو ثبت مفرع على قوله وإن يملك بعض ولا يصح أن يكون مفرعاً
على قوله وشرط في الماحوذ لأنه لا ينبغي عليه بل ينبغي على اشتراط
كونه مملوكاً لأن عدم بثوت الشفعة قبل لزوم فيما إذا كان الخيار للبائع
لعدم الملك هو أعم أي لأنه يشمل خيار المجلس لأنه بشرط البثوت فترا
لم تثبت أي لا يوجد الأخذ بها بالفعل إلا بعد لزوم فما تقدم في تقدم
السبب في بثوت الحنفية أي حق الأخذ ج ل أي خلا منافاة بين قوله هنا لم
تثبت وبين قوله سابقاً فالشفعة للمشتري الأول كما مر ولتجمل الملك



اى للمشتري لان الملك فى زمن خيار البائع للبائع وفى زمن خيارهما موقوف
 ولا يحصل للمشتري الا بعد الزوم او لمشتري فقط ثبتت اى الشفعة ولا
 ينتقل الخيار للشفيع خلافا للزركشى فيتقطع خيار المشتري مع وزري ولا
 يرد بعيب وكذا لو وجد البائع بالتمن عيبا لا يرد به لان حق الشفيع
 سابق عليه اى على الرد ولو رده المشتري قبل طلب الشفيع فلم يرد الرد
 ويشفع وحق يمتن بطلانه كما فهم السبكي والزوايد من الرد الى رده
 للمشتري وكالرد بالعيب رده بالا قاله جوهرا وعتمد شيخنا ان الزوايد
 للبائع لان الصحيح ان ياخذ الشفعة يكون فاسخا للرد لا انه يمتن
 به بطلان كما هو وجه من لان حق الشفيع قد يقال وحق الرد ثابت
 ايضا بالبائع فليتنا ملسم وهو اسد ما اشار اليه الثبان المدار على ما
 يتمكن فيه من الرد وهو انما يتمكن بظهور العيب عن ثبوت بالبائع
 واما حق المشتري فانما يثبت بالاطلاع على العيب ثم رقا ندفع قول
 سم وقد يقال وحق الرد ثابت ايضا بالبائع اى لان العيب موجود فى
 المبيع قبل العقد وجوده يثبت خيار المشتري فى نفس الامر من حين
 العقد وحاصل الدفعات المدار على ما يتمكن به من الرد وهو
 ظهور العيب عن علم رما خصا وهو حاصل باخذ الشفيع وحق الرد
 قبل اخذ الشفيع هل يمتن ياخذ الشفعة بطلان الرد او لا بد من
 فسخ الرد قبل اخذه بالشفعة فيقول ابطلت الرد واخذت بالشفعة
 مشى على الاول الثانى فى الهجته حل بقدر حصته اى بقدر ما يخصها
 من المشفوع فيوزع المشفوع على الحصتين الباقيتين وقوله كما لو كان
 تنظير لقول المتن ولو كان لمشتري اى لو كان الذى اشترى الثلث
 اجنيا اشترك ما لك الثلثين فى الثلث شيئا ولا يشترط اى فى
 استحقاقها للشفيع حتى ياخذها حل وهو مراد المصل كغيره بقوله
 ولا يشترط فى التملك اى فى استحقاق التملك بها كما قاله مر وهذا
 التقدير اندفع ما قد يقال ان ما هنا مناف لقوله الا فى وشرط فى
 تملك بها الخاى من انه لا بد من احد هذه الامور ووجه الاندفاع
 ان ما هنا فى ثبوت استحقاق التملك وما ياتى انما هو فى حصول الملك

بعد

بعد الاستحقاق كما اشار اليه مر كالمبيع بجامع ان في كل تملك بعوض مر
كالود بعبء اي فانه لا يشترط حضور البائع ولا ضاه قال الشوبري وهل
الجامع دفع الضرر في تملك بها اي بالشفعة اي في تحقق الملك ووجوبه
بها ج ل اي تملك الشفع للشفع وهو بعد المخذ الا في قول وعبارة مر
و بشرط في حصول الملك بها المخذ فليس المراد بالتملك قوله تملك بالشفعة
واله كان لا حاجة لقوله الا في ولفظ يشع به فانه شرط للحصول الملك
لثبوت حقه لان حقه ثبت بمجرد قوله انا طالب للشفعة او اخذت بها وان لم يرد
الشفع ولا عرف الثمن تأمل رويته شفيع الشفع اما الماخذ منه فلا
يشترط فيه ذلك ويتصور ذلك في الشرا بالوكالة من س ل مما سياتي ان في قوله
ويمتنع اخذ الجمل كتملكت قال في الخادم ولا يشترط ان يقول بكذا
شوبري اخذت بالشفعة اي وان كان قال ذلك عند الطلب قبل وجود هذه
الشروط فبعد حصول الملك كما يؤخذ من الروض وعبارته ويشترط
في حصول الملك للشفع بعد رويته الشفع وعلمه بالثمن ان يقول تملك
بالشفعة او اخذت بها او نحوه كاخذت المخذ بها واله كان من باب المعاطاة
ولا يكفي انا طالب ولا يملكه بمجرد اللفظ بل حتى يقبض المشتري العوض او
يرضى به منه بالشفعة متعلق بكل من تملك واخذت كما يعلم من كلامه
ج ل في الفصل عند قوله ويمتنع اخذ الجمل ثمن وسياتي له هذا ان الشفع
لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للمشتري اشترين منك كذا او تملك
او صا لحتك عما اشترين ~~على~~ كذا الم يكن هذا اخذ بالشفعة بل يكون
بيعا فنتوقف على رضا المشتري وعلى ايجاب منه متصل بهذا الاستحباب
لانه قائم مقام العتول مع قبض مشتري متعلق بقوله رويته شفيع
ولفظ يشع به ولو غطقه بالكو او كان اظهر والمراد انه يشترط احدا من
ثلاثة اما قبض المشتري للثمن او رضاه بذمة الشفع او الحكم بها كقبض
المبيع اي من النقل في المنقول والتخلية والتفريط في غيره وقال ج ل المراد
بالمبيع الشفع اذ لو اخذ الشريك بالشفعة قبل قبض المشتري للشفع كان
اخذته شرا ما لم يقبض وهو لا يصح هذا هو المراد من العبارة وفي ثا الرماي
خلافا وعبارته وللشفيع اجبار المشتري على قبض الشفع حتى ياخذ منه

لا يفرق بينه وبين غيره
ولا يفرق بينه وبين غيره
ولا يفرق بينه وبين غيره
ولا يفرق بينه وبين غيره

الحى الانا ابد في صحة الخاضع بين المنسرى السقمى

وله اخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري قال الرشد على
قوله ويقوم الخ اشار به الى دفع ما علة به هو ما اخذته من تعيين اجبار
المشتري من قوله لان اخذه من يد البائع فيرضى الى سقوط الشفعة
لان به يعنون حق التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة
به وجه الرد ان قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله
في خاتمة الشفع بينهما اي بحيث يمكن من قبضه اي فلو انكر المشتري
وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري بالنسبة لبقا الثمن في حقه
الشفيع ويصدق الشفع في الوضعية حتى لا يسقط حقه من الشفعة
لانها تثبت بالبيع والمشتري يريد استقاطها بعد مبادرة الشفع عن
على امر او مع رضاه لو ابراه من الثمن في كل يكون ذلك صحيحا
لان الابرا يتضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمل ان
اقواهما ثم سمى اقول فيمن بحث لان الرضا من غير لفظ لا يغيب
والدال عليه هنا لفظ البر او به يحصل الملك فيكون معناه هذا
اللفظ الملك والابرا مع انصحة البرا تتوقف على سبق الملك
وقد يجاب بان المراد ان البراة تقوم مقام الرضا لانها صحيحة
في نفسها كذا رايت بخط شيخنا البركسي وفيه الاشارة الى ان
يوافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من تسليمه اي تسليم
العوض خاتمة الشفع بينهما او رفع للمقاضي ليلزمه التسليم او يقبض
عنه ولم يجزوه هنا بين الغرض والبراه من الدين لان الابرا
انما يكون بعد ثبوت دين ولادين بعد اي لان لكن هل يكون
ابرا بمنزلة الرضا بزمته قال ابن الرفعة فيه احتمل ان اقواها
نعم سمى او مع حكم له بها اي بحصول الملك بها اي ولا ريب في العوض
اي فقولك ولا ريب ارجع له اي في بناء على ان العيد المتوسط ارجح لما بعده
اي وكان الاولى تأخير شفعنا اي بالشفعة اي بثبوت حق الشفعة
لان الملك قاله ابن الرفعة والامام والقراني قال في سنو وهو مقتضى
كلام الراعي والتوحي اقول هو في الحقيقة انصاح الكلام الاصحاب
وافصاح عن مرادهم لان معنى الشفعة حق التملك كما صرح به في غيره

فيصير

فيصير معنى قول الاصحاب او التقضا بالشفعة القضا بحق التملك ووجهه من
حيث المعنى ما قال هو لا الامنة ان القضا انما يكون بشئ سابق والسابق
حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ سمى وطلبه اي الجحيم
بالملك بالشفعة وان امتنع المشتري من قبض الثمن او من رضاه بزمته
حل والتمن منه الاخرى من العقد الاخرى من غير حبس الذي فيها
اذ لو كان منه لكان من مدعوبة ودرهم فلا يبيع وخرج بالثلاثة هي قوله
مع قبض مشتركة وقوله او مع رضاه هو وقوله او مع حكم له بها الخ من
فلا يملك به اي ولو مع فقد الحاكم قال لم يكن له ان يتسلمه فشكل
بوجوب تسليم البائع اولاً في البيع في الذمة الا ان يفرق بانه هنا لما حصل
التملك فترام يناسب التسليم فترام ايضا لانه اجماع سمى حتى يودي الثمن
انظر وجهه اذ ارضى بزمته وعبارة حل قوله لم يكن له ان يتسلمه اي ان
يستقل بالتسليم اي لان الغرض انه حال وفي الثمن لانه ليس له ان يستقل
بالقبض فلو قبض ليس له ان يصرف فيه اهـ واذا لم يحضر الثمن وقت التملك
اي فيما اذا تملكه بغير الاول كما هو صريح عبارة الرشد وعبارته واذا ملك
الشخص بغير تسليم لم يسلمه حتى يودي به فان لم يوده امهل ثلاثة ايام في
ما قال الشيخ امهل اي وجوب ثلاثة ايام اي غير يوم العقد شئ
فشيخ القاضي تملكه ويؤدى للمشتري بلا عقد فان فيما يظهر قائل
فيما يوحذه الشخص المشفوع اي في بيان بدل الشفع
الذي يوحذه وعبارة ابن حجر فصل في بيان بدل الشفع الذي يوحذه
به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية اخذ الشرا اذا تعدد او تعدد
الشفع وغير ذلك فقول الثم مع ما ياتي مع ما اي من قوله واذا استحق
فان كان معينا الخ الفصل ياخذ اي الشفع اي اذا اراد الاخذ بالشفعة
فليأخذ الخ وليس المراد انه يجب عليه الاخذ او يبيع في عوض
هي بمعنى الباطنة بخلافه وفي تقديره الشخص المملوك بعوض من شاه
سواء كان الملك بشرا او غيره في كنفه اي ولو مضمون شاحين راج
والمراد به ما كان مسبوكا على صورة خاصة يتعارفونها فيما بينهم سواء
كان على صورة الدراهم والدنانير المشهورة ام لا في شئ بمثل اي وان لم

تكون له قيمة بل وان ابطله السلطان كما يؤخذ من نظائره ومحل اخذه بمثله
ما لم يرجع المثل للشفع فان وجد في ملك الشفع قبل الاخذ بقيت الاخذ
به بغيره والمراد بمثل ولو وزنا بان قدر المثل بغير معياره الشرعي كقنطار
بريفيا اخذ بمثله وزنا ج و لو كان الثمن خمر كان البائع ذميا والمشتري
كذلك ما اذا يلزم الشفع المسلم برماوى والظن ان يقال فيه ياخذ بدل
ما ذكر يتعدى بكونه مالا عندنا بان يعذر الخمر خلا لا عسيرا والخمر بقرعة
او شاة اخذ اما قالوه في تغريف الصفقة وفيما لو تكلموا بخرجه الكسفر
ولم تغبضه ثم اسلمت من انه يرجع لمهر المثل او يقال لا شفقة لان المسلم
يرى ان لا يبيع ح كل محتمل قال ع ش علم ر والا قرب عندي الثاني لما ذكر
فراجع وظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بان استرى نصف دار بكنة
جب غا فللشفع اخذه بمهر بقدر ذلك الحيا وان رخص جدا ويوجه
بان ذلك القدر هو الذي يلزم بالعقد ر وانظر في عكس المثال هل
يرجع لقيمة بلد العقد كما في الغرض والغصب سم على اقول لا وجه
للمرد في عكس المثال مع تسليم الشف الاول بل قد يتوقف في كل منهما
بان قياس الغصب والغرض وغيرهما ان العبرة بمحل العقد حيث كانت
لنقله مونة فتعتبر قيمته حيث ظهر به في محله ع ش علم ر ان
تيسر اى حال الاخذ ر لانه اقرب الى حقه وضابطا لتيسر مادون
مرحلتين وقوله والاى وان لم يتيسر بان فقد جسا او شرعا كان
وجد بالكثير من ممن مثله والمراد بنمن مثله ما يرعب به في ذلك الوقت
فلا ينافى في انه يكلف تحصيل المثل حيث كان موجودا ولو زاد سعره برماوى
والا فقيمة اى وقت العقد اخذ اما بان في المتقوم ولو قيل بل قبل
القيمة من وقت العقد الى وقت القبض لم يكن بعيدا ونقل بالدر من عن
زى الاول لكن في ح فان انقطع المثل وقت الاخذ اخذ بقيمة ح ع ش
ومنقوم بقيمة المراد بهما ههنا غير ما ذكر في الغصب بدليل انه ياخذ
في النكاح والخلع بمهر المثل وفي الصلح عن الدم بالذية وكل منهما لا يقال
له في العرف قيمة بغير كعبد وثوب اى بان استرى الشفع بصد او
ثوب اى ويضع في النكاح والخلع وغيرها كاجرة وصاحب دم ر ولو جعله

راس

راس مال سلم اخذه بمثل المثل المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمته ان كان
منقوما ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل الزوم انما هو الشفع
او كله فلا شفقة اذا لا يبيع س ل كما في الغصب راجع للشفق وعقولة
ثم الدوى واعتبارهم المثل والقيمة فيما ذكر مقبس على الغصب انتهت
قال ح ش المرشاد ومئة يؤخذ انه ياتي ههنا نظرا ما من فيما لو ظهر الشفع
بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويحرم المشتري على
قبضه هناك ان لم يكن لنقله مونة والطريقا آمن والاخذ بالقيمة
بمصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للقبض
لانه وقت قبض الشفعة اى قبض سببها فلا يرد ان الشفعة انما تثبت بعد
لزوم العقد من جهة البائع ع ش في ملك المأخوذ منه اى بطريق الاصل
وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولان ما زاد زاد في ملك البائع
وفي الصداق اذا كان شقضا الزوج وفي عوض الخلع الزوجية وليس
المراد بالمأخوذ منه المشتري كما هو المنبادر لانه يؤهم ان المعسر قيمته
الشفقة له عوضه وليس كذلك ح ل وزى فالمراد بالمأخوذ منه ما يشمل
البائع والزوج في النكاح والزوجية في الخلع لانه يقال في الصداق اذا
كان شقضا مشغوعا واخذه الشريك بمهر مثلها وقت العقد وزاد مهر
مثلها بعد العقد ان ما زاد زاد في ملك المأخوذ منه اى بطريق
الاصل وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع وقت العقد وما زاد بعده
زاد في ملكه فلا يعتبر ولا يقال ايضا اذا كان الشفع عوض خلع ان ما
زاد زاد في ملك المأخوذ منه بطريق الاصل وهو الزوجية لانه ملك
منفعة بضعها برماوى فالمراد بالمأخوذ منه مال الشفع اولا والبضع
منقوم وقيمته مهر المثل وهو يكون للزوج في الخلع والمرأة في النكاح
وبذلك اى وباعتبار القيمة وقت العقد ع ش اى مع بيان العقد بقوله
من بيع ونكاح مهر المثل ويشترط ان يكون معلوما للشفع سم ويحتمل
في المنفعة منفعة مثلها اى يوم الامتاع ويؤخذ في الجارة باجرة مثل مدتها
وفي الجملة بعد العمل باجرة مثله وفي الغرض بقيمته وقت العقد وان كان
المغرض يرد المثل بصورة وفي صالح العمد بقيمة الابل يوم الجنابة على العمد

عند شيخنا كما مرق على الجلال ولو اختلفا في الشئ في البيع والمشتري في قدر القيمة التي بذلها أي بذل متقوم بها وفي شئ ولو اختلفا في قدر القيمة بعد تلف الثمن صدق المأخوذ منه وهو المشتري لأنه أعلم بما باشره في شئ وجولت القاعدة من تصديق الغارم وهو هيب الشئ لا من متهم وأيضاً فمحل القاعدة إذا كان الغرم في مقابلة شئ تلف وما هنا ليس كذلك وخير الخ وهذا مستثنى من كون طلب الشئ على الفور وقوله في موجب ولا يلزم مع إعلام المشتري بالطلب ثم وبين صبر إلى الحمل لو اختار الصبر ثم عن له ان يعمل وياخذ له ذلك ان لم يكن الزمن من ذهب يخشى منه ضياع الثمن الموعود ثم دفع الضرر من الجانبين أي جانب المشتري وجانب الشئ ولا يسقط حق الشئ بتأخير له عذره طاف لأنه علم للعلمة اضر بالمأخوذ منه عبارة ثم راض بالمشتري وقال في قوله اضر بالمأخوذ منه وهو المشتري فيكون معنى قوله لا اختلاف الذم أي ذمة الشئ والمشتري أنه لا يلزم المشتري الرضا بذمة الشئ كما رضى البائع بذمة لأنه كما كانت ذمة الشئ صعبة بخلاف ذمة هو فان البائع رضى بها لكونها سهلة وهذا هو الظاهر لأن الشئ في هذه الحالة يدفع للرجل للمشتري والمشتري يدفع للبائع شيخنا بنظره أي الموجل أي قدره ومن في قوله من الحال بيان أي الذي هو أي الظاهر حال ولو قال بنظره حال واستقط من كان أولى واخر تأمل وعلم بذلك أي بقوله اضر بالمأخوذ منه الخ وقوله ان المأخوذ منه أي المشتري لم يجز أي بل يجز على الخ خذ حال أو بترك حقة من الشئ في شئ وهو الخ صحيح لرضاه بالضرر ولو كان الثمن منجماً فالحكم فيه كالموجل فيعمل أو يصبر حتى يحل كله وليس له كما حل نجم ان يعطيه وياخذ بقدره لما فيه من تغريف الصفقة على المشتري في وسال وتغييره بما ذكر أي بقوله وقت العقد مع بيانه من بيع ونكاح وخلع وقوله أعم أي لسنو له البيع والمتعة والصالح عن دم الهدوء عن ذلك ولو بيع مثلاً أي مثل البيع غيره من الصداق والخلع وعليه فتسلا الت

بعبارة

بعبارة شاملة للبيع وغيره وادعى العموم كعادته كائنه طاف وقول الأصل عبارة اخذ بحصة من القيمة ويجازي بأنه علم خذ في مضافين أي يمثل نسبة حصته من القيمة أي بقدرها من الثمن وحيث كان كذلك فالحكم عليه بأنه سيف قلم لا ينبغي به باي باربعة اخا الثمن وهو مائة وستون في هذا المثال ع ش غالمنا بالمال هذا جري على الغالب بل مثل العلم بالحال الجمل وحق لا يحسن قوله وبهذا الخ ج ل فالأولى ان يعمل بقوله لأنه المورط لنفسه كما عمل به م رأي حيث لم يبعث عن الخ خذ بالشئ وبهذا أي بقوله غالمنا بالمال فارق ما هنا من اخذ شئ وترك آخر وقوله من امتناع افراد المعية بالرد أي فليس له اخذ شئ وترك آخر مما هنا وعبار زي وبهذا فارق أي ان اعتبرنا مفهوم قوله غالمنا بالمال اما اذا لم نعتبر مفهومه فلا فرق بين المشتري وبين من اخذ الخ هذا شروع في ذكر صور مما يكون حيلة في منع الخ خذ بالشئ وان كانت الجملة في ذلك مكروهة قبل الثبوت وحرماً بعده س ل بخلاف الخراف بيع الشئ وشراؤه بلا كيل ولا وزن وهو يرجع إلى المساهلة قال الجوهري هو فارسي معرب وهو مثلنا الخ وتلف الثمن فانه لم يتلف الثمن منطوقاً واخذ الشئ بقدره فان كان غائباً لم يكلف البائع احضاره ولا الإخبار بقيمته س م او كان غائباً أي الثمن وقوله بينهما أي فيما اذا تلف وفيما اذا كان غائباً فان علم قدره بينهما اخذ به وعبارة في قوله او كان غائباً أي عن المجلس ولا يكلف المشتري احضاره لكن في شئ الروح وتقدر علم ذلك في الغيبة لم نسمع وسيله ان بين قدره قدره وهكذا وحلف عليه س م لأنه لم يدع حقاله أي لأنه لا حقاله في العذر المطلق وقوله انه سبب لثبوت حقاله وهو الشئ فكان الظاهر ان يقول لان الدعوى غير معينة مع ان التعيين شرط لها شيخنا وحلف مشتري في جهله به ومثله في الحكم ما لو قال نسيت العذر س م وعبارة س ل قوله في جهله وحق بنسخت الشئ وقال القاضي توقف واعتمده السبب ه قال ج ل ولا تغفل شهادة البائع للمشتري ولا للشئ بل شهادة على

س

فعل نفسه ٥ وقد ادعى الشفع قدر الامور قال المشتري لم يكن الثمن معلوم
العقد عندي انما اعلم قدره وقوله وفي قدره وصورته انما هي الشفع ان
المشتري استراه بقدر معين كعشرة فادعى المشتري انه استراه بقدر
اخر اكثر منه كخمس عشرة فتأمل قال مرفعي فان لكل حلف الشفع واخذ
بما حلف عليه ٥ وفي عدم الشركة عبارة المنهاج او انكر كون الطالب
شريكا كما قال مرفعي حلف على نفي العلم بشركته ظاهره وان كان شريكا
في نفس الامر وفيه نظر فان لكل حلف الطالب بما واخذ وفي عدم
الشراء عبارة المنهاج مع مرفعي وكذا لو انكر المشتري في زعم الشفع الشراء
وان كان الشفع في يده في غير الاولى وغير الاولى هو قوله وفي قدره
له وقوله في الاولى اي وهي قوله وحلف مشتري في حمله الخ وقوله
والثالثة وهي قوله وفي عدم الشركة وقوله على نفي عامه بذلك اي
بان يقول في الاولى والله اعلم قدره فلو اقام الشفع بينة بقدر الثمن
فالوجه بتولها واستحقاق الاخذ ويقول في الثالثة والله اعلم كونك
شريكا ٥ سم ولا يحلف في الاولى اي لا يبيعه ذلك ويحلف في الثانية
وهي قوله وفي قدره وحيث سمعت دعواه فلا بد ان يقول واستحق
عليك الاخذ بالشفعة لما سياتي ان الدعوى لا بد ان تكون ملزمة حل
ورزي ويحلف في الثانية ان هذا قدر الثمن ولا يقال العباس
تصدق الشفع لانه غارم لا تاتى قول ذلك بحمله فيما اذا عزم في مقابلة
التلف وما هنا بخلافه لانه يفرم لياخذ الشفع من فان اقر البائع
فيها اي في الرابعة ٥ حل اي لو تخوفا لموجر واي في هذا المقام
ليست بغيرية لانها تكون ببيانها فالظن انها مزيدة لتميز ما قبلها
عما بعدها بان يكون مقابلتين فيرد جمعها شورى كعكسه اي كما
لا يفلح حق المشتري بانكار الشفع رزي وسلم الثمن له اي للبائع
فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري في احد
وجهين رجم الشيخ رحمه الله تعالى وهو الاوجه وافق به الوالد
رحمه الله تعالى لان ماله قد يكون ابعد عن الشهمة ثم مرفعي وحسنه
يبقى الثمن في يد الشفع حتى يطالب به البائع او المشتري لانه

اي الشفع تلتقي الملك منه اي البائع اي لانه باقرار البائع له كانه تلتقي
الملك منه وان كان في الحقيقة انما تلتقاه من المشتري من ل واسم
ترك بيد الشفع ثم لو عاد وصدق سلم اليه بغير اقرار جديد اي من
البائع بالبائع وفارق ما مر بان ما هنا معاوضة فعوى جانبهم ثم
هذا وكان الاولى للثان ان يقول انه في ذمته لانه لا يتعين الا بالقبض وهو
لم يقبض كما قال من ل ان يحال كلام الله على ما اذا اخذ
الشفع بقدر معين بمشاهدة كما قاله سم او عاد الثمن من البائع الى
الشفع بخوبهة فانه يتعين الاخذ به واغتر للشفع النقص في النقص
مع بقا الثمن في ذمته لعذره لعدم مسخف معين له وبه يفرق بينه
وبين ما مر من توقف بقوله على ادا الثمن ويؤيد ذلك ما فرق به عنهم
بان المشتري هناك معترف بالشراء وهنا بخلافه ثم مرفعي فلما مر في الاقرار
اي فيما اذا اقر سني لشخص وكذب به فانه يترك في يد المقرأي ظهر
مسخفا اي بينة او تصادق البائع والمشتري والشفع كما قاله المنولي
ثم مرفعي معينا اي في العقد او في مجلسه كما يؤخذ من عمن ودفع
عما بينها اي بعد مغارقة المجلس اخذ من قوله له الواقع في المجلس
كالواقع في صلب العقد اما لو دفعه في المجلس فيتعين بطلان البيع
والشفعة مرفعي وفيه احتمال ظروها وان اخذ منه مثل ما دفع
فمنه سليمان مرفعي قال اي الملتزمي فالتعليق بالملك اي اذا كانت
الامام على البعوى في قوله على الشفع فمنه العبد المعيب سليمان مرفعي
كون العبد متعق ما فتقيلط له في قوله على الشفع دفع العبد بغيره لا
عن الردى مفهوم بالاولى ووجه الاولوية ان العيب في المتقوم يمكن
رداله بخلاف الرداة في المثلثي شخاج في اعتبار ما ظهر هو الردى
في الاول والمعيب في الثاني عمن لكنه مسلم في الثاني دون الاول لما
تقدم عن البعوى ان المعتمد ان له ان ياخذ العبد عن الردى قال
شيخنا يمكن الفرق بينهما بان ضرر الردى اكثر من ضرر المعيب
اذ لا يلزم من العيب الرداة فلزمه بقول قيمة المعيب دون الردى
٥ شورى ويرى ان يرض بان الرداة وصف لازم والعيب يطر ويؤول

سئل ولشئ فسخه باخذ الخ هذا اذا اخذ من المشتري الاول وقوله
 وله اخذ بما فيه شفعة اي من المشتري الثاني فالخاص اصل انه يتخير
 بين اخذ من الاول والثاني لكن ان اخذ من الاول يبطل بهذا الاخذ
 نفسه ولا يتغير بكونه فيه شفعة وان اخذ من الثاني لم يبطل تصرف
 الاول ويتغير الاخذ بكون التصرف مع الثاني فيه شفعة فبما صل
 واذا كان التصرف اجارة وامضاها الشئ فالجدة للمشتري ثم ر
 وقوله وامضاها الشئ اي بان طلب الاخذ بالشفعة الى وان اخذ
 التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم اخذه فالجدة للمشتري لمصالحها
 في ملكه وعبارة اي او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهولها
 فان اخذ الشئ الاخذ لزو الوفا بطل حقه وان شفع بطل الرهن
 لا الاجارة فان فسخها فذاك وان اقربها فالجدة للمشتري باخذ
 الشئ الباسية او للتصوير كما تدل عليه عبارة ثم ر ونصها وليس المراد
 الغنى ثم الاخذ بالشفعة بل الاخذ بها وان لم يتقدم لفسخه يكون
 فسخها كما استنبط في المطلب من كلامهم خلافا لما يقتضيه كلام اصل
 الروضة وله اخذ بما فيه شفعة اي للشئ اخذ بتصرف فيه شفعة
 اي نحو بعض تصرف فيه شفعة كبير كان باع احد الشريكين
 حصته لزيد مثلا ثم باعها لزيد لعمرو مثلا فللشريك الاخر الاخذ
 بالشفعة من المشتري الثاني الذي هو عمرو بالثمن الذي اشترى به
 عمرو ولا يرد عما كان اقل من الثمن الذي اشترى به اما ما لا شفعة فيه
 كان وقعه زيد فباخذ بالثمن الذي اشتراه به زيد شيئا لذلك
 اي لان حقه سابق على هذا التصرف في شئ ولو استحقها جميع
 اي على احدى او على احدهم بان كان المشتري منهم او من غيرهم
 وليس هذا مكررا مع قوله ولو كان لشتر حصته اشتراك مع الشئ
 اذ ليس في تلك تعدد الشئ والمشتري هناك لا ياخذ مع الشئ
 فيها بل بشرائه الاصلي شيئا بعدد الرووس اي قياسا على
 سر يان العتق وهو حق وقزق الاول بان العتق من يان الاطلاق
 فلو مات شفعان كل منهما عن ولد في فسخ احد الولدين انتقل

حقه

حقه لا فيه فله نصف المشفوع كالولد من الاخرين وقوله بعضهم يكون
 المشفوع بينهم اثلاثا لعله مبني على اعتبار الرووس فراجع ه قال
 ان الاول خلاف مذهب الامام الشافعي لانه لما حكى القولين في
 الام قال والقول الثاني انهم في الشفعة سواء وهذا القول اقول
 ه ح ل ولعله رجع عنه ثم باقها لا اخذ خرج به مالو وقعا معا
 فالشفعة بينهما الاول وحده ح ل وقال فان عني شاركة اي ان كان
 العفو بعد البيع الثاني فان كان قبله اشتركا فيه جزما ثم ر ولو عني
 احد شفعين في الاول ولو اختلف الشئ والمشتري في العفو عن الاخذ
 صدق الشئ لان الاصل بقا حقه وعدم العفو عن شئ عليهم ر اخر
 الاخذ الى حضور الغائب ولا يلزمه اعلام المشتري بانه طالب لها في
 لعذره اي الحاضر في ان لا ياخذ الحاضر ما اي جزما اي يوخذ منه
 لو حضر الغائب واخذ اي لعذر الحاضر في عدم اخذه الا ان الشئ الذي
 ياخذه منه الغائب لو حضر وعبارة ثم ر لظهور عذره لان له غرضنا في
 ترك ما يوخذ منه شاركة اي فتر بالشفعة فليس للحاضر الاقتصار
 الخ فالقول لا اخذ الا حصتي سقط ح ل وم ر وينبغي تعينه بما اذا كان
 عالما بذلك ثم علم ر وقال عن وان رضى المشتري وان اقتضى التعليل
 المذكور خلافا وغاية الامر انه تغلغل قاصر او جرى على الغالب ه سم
 على ح ل لا تتبع الصفقة على المشتري وان رضى المشتري بذلك لان
 العلة تصرف الصفقة بما قاله ح ر شيئا في الشئ ونقل عن شيئا في رسم
 انه يجوز مع الرضالات المنع كان لحق المشتري وقد زال برضاه ح ل
 وتعدد الشفعة الخ قاعدة العبرة في اتحاد العقد وتعدد الوكيل
 الا في الشفعة والرهن فالعبرة بينهما بالموكل ع ش على الموكل م ر
 بتعدد الصفقة لتعدد ه الاثلاث صور ذكره منها شئ وترك الشئ
 وهي التعدد بتفصيل الثمن وفي قول على الجلال قوله بتعدد المانع الخ
 ولو اشترى اثنتان من اثنين فلا شفع اخذ ربع المبيع لانهما اربعة
 عقود ولو اشترى ربع شفعين بكذا او ربعه بكذا فلا شفع اخذ احد
 الربيعين ولو باع نصف كل من دارين فللمالك الشريك في كل دار اخذ

ما بيع منها دون الاخرى وان اتحد مالكها ولو باع وكيل عن مالكين
 حصتهم مما من دار الشئع اخذ حصته احد المالكين دون الاخر
 فلو اشترى اثنان من المثلان الاول لتعدد الصفقة بتعدد المشتري
 والثاني لتعدد ما يتعد اليها والثالث لتعدد الشئع وطلبها
 كرد يعيب بان ياخذ في السب ككسبر لمحل المشتري او للمحاكم ويقول
 انا طالب للشفعة او اخذت بالشفعة وان كان لا يحصل الملك بغير ذلك
 بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وسرط في تلك الحق اذ المراد
 بالملك حصول الملك كما عبر به في فرع التعلق على الطلب لكن
 قال المشتري انه لم يبادر به فسطح حقه وقال الشئع بل بادر
 الظاهر من خيبي بعد بيع الشئع لان الصفقة صحيحة اخذ فلو اقاما بينتين
 فالوجه تقديم بينة الشئع لانها مثبتة ومعها زيادة علم بالفور
 هـ شوبري وما يتبعه اي من الدفيع للمحكمة او المشتري ومن الاشهاد
 ومن التوكيل وقد لا يجب الفور كان غاب احد الشريكين او اخر لادراك
 زرع او ليعلم قدر الثمن او ليجل بانه الشفعة او بانها على الفور وهو
 ممن يفتي عليه ذلك هـ جـ لـ لانها حقا اشار الى ان الفورية في اخذ
 باللفظ وانما التملك المتوقف على دفع الثمن او غيره مما مر فهو على
 التراضي على المعقد في علم الجلال بعد علمه ولو بالاجبار وحزم
 بالعلم ما لم يعلم فلا يستقل حقه وان طال الزمن بشهور او سنين
 ولا يمولى عليه الاخذ بعد كماله وان عفى وليه هـ قـ لـ فلا يفرخ
 صلافة الت ولو غلا مطلقا وله الزيادة فيه الى حد لا بعد به مقصرا
 جـ لـ وقـ لـ اقوى من تسلط الوجه القوة ان الشئع فسخ به
 تصرفات المشتري بالخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات الباع في
 الثمن بل ياخذ بدله اذا خرج عن ملك الباع كما افاده جـ لـ وسـ لـ
 فيلزمه لعذر توكيل تفريع على قوله كرد يعيب قال مـ رـ ويجوز
 للمعاذرا ايضا التوكيل وفرضهم ذلك عند العجز انما هو لتجنبه جـ طريقا
 لا لامتناعه مع الطلب بتقسيم هـ وعينتم عن بلد المشتري بحيث
 تعد عينته هائلة بينه وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي هـ

بعض الشئع
 لا امتناعه مع القدر
 على الطلب بنفسه هـ وفي ظاهره هـ

لم يزم اشهاد اي لرجلين او رجلا وامرأتين او لرجل ليعلف معه
 على السراج كما اشار لذلك بخندق المتعلق زي قال جـ لـ وظاهره وان
 كان قاضي البلد لا يرى ذلك هـ وقال سـ لـ وقيل لا يكفي الخ غير لان
 بعض الغنائة لا يقبله فلم يستوثق لتعصم لا انتظار ادراك الزرع
 وعذره في هذا التأخير انه لا ينتفع بالارض قبل ادراكه والحصاد
 وفي جواز التأخير الى اوان جذاذ الثمرة فيما اذا كان في الشئع سحر
 عليه عمرة لا يستحق بالشفعة وجهان ارجحهما كما قاله الزركشي المنع
 والعرق ان الثمرة لا تمنع من الشئع بالمأخوذ بخلاف الزرع ويمكن
 حل الجواز على ما لو كانت المتفعة تنقص بها مع بقائه والمنع على خلافه
 هـ مـ رـ ادراك الزرع اي كلمه ولو ادرك بعضه دون بعض لا يكفي
 اخذ ما ادرك لما فيه من الشقة عليه هـ سـ لـ وله الاخذ حاله لكن يجب
 عليه بتقية الزرع الى ادراكه من غير اجرة هـ جـ قـ فان ترك مقذوره
 هـ تفريع على قوله فيلزمه لعذر توكيل فاشهاد وقوله او اخر لتكذيبه
 ثقة تفريع على قوله وطلبها كرد يعيب احبزه بالبيع بخلاف ما لو
 كذبه في تعيين المشتري او في جنس الثمن او نوعه او حاله او في قدر
 المبيع فانه لا يبطل حقه جـ لـ او باع حصته او وهبها قال الجذري
 هل الم يصاب بحصته او ببعضها كاللبنه لم ارجه نظام شوبري
 لتقصيره في الم وليين هما قوله فان ترك مقذوره منعهما وقوله او اخر
 لتكذيبه ثقة والثالثة هي ما لو باع حصته ولو جاهلا والرابعة هي
 قوله او باع بعضها عما بالشفعة هـ سـ الجاهل لعذره سواء كانت
 جهله بالبيع او بثبوت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي ولم يصحوا
 هـ جـ لـ بالثانية شوبري فسلم عليه اي وكان ممن يزرع عليه السلام
 اخذ من العلة والاكتاف بطل حقه ان علم بحاله ثم لو وجد المشتري
 يقضى حاجته او بجامع فله تاخير الطلب الى فراغه قاله شيخنا مـ رـ
 هـ قـ لـ او يارك له في صفقته او ساله عن الثمن وان كان عالميا
 او سلم عليه وبارك له وساله كما صرح به في خواشي ثم الروض خلافه
 لما يوهمه نظ تغير المص كغيره باو شوبري ويمكن ان تكون اوفى كلامه

على الاول جـ دق
 لفظه بها تامل

ما لغة خلو فتجوز جمع فتشمل ما ذكر
 الضمير راجع للمعنى السري الذي كان عليه ان يقدمه ثم يقول سمي
 ويسمى ايضا معارضة لاشتماله على الضرب في الارض
 الذي هو السفر قال فما اذا ضربتم في الارض اي سافرتم حرجل وهذه لغة
 اهل العراق والاولى لغة اهل الحجاز والحاجة اي من المالك والعامل لان المالك
 قد لا يملك مالا او المالك قد لا يحسن التصرف فيحتاج الاول الى مال والثاني
 الى عامل وعبارة حرج وهو قياس المسافة فيحتاج ان يكون كل واحد في ركن
 ببعض ثمانية مع جهات العوض ولذا اتخذ في اكثر الاحكام وكان قضيت ذلك
 تقدم بها عليه وكان عليهم لذلك انما هو لانه اكثر واشهر واكثر في
 تشبه الاجارة في الزوم والتاقين فوسطت بينهما استعمار بما في
 من الشبهين قال سم عليه ويوجه تقديمه على المسافة بانها كالدليل
 عليه لانه مفهون عليها والدليل يذكر بعد المدلول فذكرها بعد
 كاقامة الدليل بعد ذكر المدلول وواضح له الماوردى يقول ان
 اسند الى احتجاج الى الماوردى لما في الية من الخلال انها تختمل المدي
 وغيره فليست بضمان القراض ع ش لاحتال ان المراد بالفضل الرزق
 من غير عمل ولا نية صاى الله عليه وسلم لا يمكن معارضا لان حذبة
 لم تدفع له مال بشري به وانما كان ما ذونا له في التصرف عنها بسم
 استعنها هو لو وكيل عنها جعل قال ان يتعوا اي تطلبوا فضلا
 اي رزقا من ربكم وقال شيخنا المداغنى اي زيادة علم مالكم او مال
 غيركم وهي الرزق فصاح الى احتجاج بالاية من حيث عمومها فان
 الرزق فضل ه صارب لحدية اي قبل ان يتزوجها بنحو سترين
 وسنة اذ ذاك بنحو خمس وعشرين سنة وتزوجها وهي بنتا ريعين
 سنة وتوفيت بركة قبل الهجرة بثلاث سنين علم المصحح وهي بنت
 خمس وستين سنة ه برماوى وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل
 فيه انه صاى الله عليه وسلم حكاه مقر الم بعد هازى ويرد عليهم ما
 خلا لوه في السير من انها استاجرتهم بملكو صدين ويكن الجواهر شديدة
 الواقعة او ان من عبر باله سنجار شمع به فغير به عن الهبة

ه ع ش

وهو قوله في قوله
 ما لغة خلو فتجوز جمع
 فتشمل ما ذكر

ه ع ش على مر عبد هامة برة بفتح السين وضما قال السيوطي المراق
 على رواية صحيحة انه بنى الى البعثة ه وقال بعضهم لمار له ذكر اي
 الصحابة والظاهر ان مات قبل البعثة ولو ادرك البعثة لاسلم وانما
 ارسلته معه ليكون معاونا له ولتجمل عنه المساق ه برماوى ما يخصا
 يجعل اي مع جعل او بسبب جعل وهذا اولى وجهه انه ولو
 انه يؤهم ان معنى القراض دفع المال ولو من غير عقد مع انه ليس كذلك
 ولذلك حاول مر في عبارة الاصل فقال القراض اي موضوعه الشرعي
 هو العقد المستعمل على توكيل المالك لآخر وعلم ان بدفع الخ والاركان الانية
 تؤخذ من التعريف فتقوله يجعل ماله اشارة للصيغة والمال وقوله ليتجر
 فيه اشارة للعمل وعمل ورجح المراد من كون العمل والرجح ركنين انه
 لا بد من ذكرهما لتوجد ماهية القراض فانه مع ما قيل العمل والرجح انما
 يوجدان بعد عقد القراض بل قد يقال رضى ولا يوجد عمل من العامل
 او يعمل ولا يوجد ربح ه ع ش عامر وصيغة لعل كلمة تاحترها
 ان ما عداها ذاته مقدمة عليها مع عدم العمل والرجح والعمل لما كان
 صفة قائمة بالعلم فقدمه والرجح والعمل لما كان صفة قائمة بالعمل
 فقدمه والرجح لما كان ذكره مورد للصيغة كان متقدما عليها ه ع ش
 كونه نقدا وان ابطاله السلطان ولم يتعامل به اهل تلك الناحية
 شوبرى اي لان من شأنه الرواج فلا يشكل بقوله الاتى فاختص بما
 يروج لان ما ابطاله السلطان قيمته مصنوعة باعتبار اصلها معلومة
 لكل احد فكان من شأنها الرواج ه والتقد هو المضروب من الذهب
 والفضة فلذلك قال دراهم اودنانير وهذا احد اطلاقين والاخر
 يطلق على ما قال بل العرض والدين فيشمل غير المضروب كما تقدم
 في الزكاة اودنانير او مائة خلو فتجوز الجمع بان يكون بعضه
 دراهم وبعضه دنانير ع ش و بتر هو الذهب والفضة قبل
 الشرب وعند الجوهرى انه غير المضروب من الذهب خاملة ه ع ل
 والمراد العم كفاي قال ومنفعة كان يجعلها راس مال القراض بان
 بان يقول له قارضك على منفعة دارى توجرها مدة بعد اخرى ويكون

وهو قوله في قوله
 ما لغة خلو فتجوز جمع
 فتشمل ما ذكر

الزائد على اجرة المثل بيننا شحنا اعزازا بفتح الهمزة مشوري ولو
راحا حق نعم ان كان غشم مستهلكا بفتح اللام اسم مفعول من استهلك
وفي المختار اهلك واستهلك ومراده به ان يكون بحيث لا يحصل منه
شي بالعرض على التارم ومنه قوله انه ان تحصل منه شيء بالعرض
على التارم يصح وان لم يتغير الخاسر مثلا عن الغضه وعليه فالدرهم
الموجوده بمصر الآن لا يصح الغرض عليها انه يحصل من الغش قدر غير
بالقار ومنه نظر والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستهلك عدم تميز
الخماس عن الغضه مثلا في رأي العين ع ش علم ر ولا على مجهول
ولعل الفرق بين هذا او الشركة حيث صحت مع الجهل بالمالين
حيث كان يمكن علمها بعد العقد ان المقصود من الغرض الرجوع به
فاسترد العلم بعد المال ليعلم العامل ما يخصه من الوبح بخلاف
الشركة فيكون العلم بما يخص كلا منهما عند القسمة ع ش علم ر وقال
ابن مومن ذلك ما عتبه به البلوى من التعامل بالغضه المقصوده
فلا يصح الغرض عليها لان صفة الغضه وان علمت الان مقدار الغض
مختلف فيه فلا يمكن صحتها مثل عند التفاصيل حتى لو قارضه على قدر
منها معلوم القدر وزنا فالظن عدم الصحة لان حين الرد وان اضر
قدره وزنا لكان الغرض مختلفا بتفاوت الغض فله وكثرة هـ
ولا على غير معين اي عند المالك كان قارضه على ما في الذمة ولو غير
ذمة العامل من الاجبي كان قال قارضتك على الذي عني الذي على
فلان او عليك فلا يصح هـ ج قال جوفان عني في المجلس لغضاده
العقد يكون المالك لا يعذر على تعيين ما في ذمة غيره وانظر عدم
ذكره في المتن محترز المعين بخلاف بعينه العيود فانه ذكر فيه محترزها
او غيره اي غير الدين بان يكون في ذمة المالك ومعنى كونه في
الذمة وهو غير دين انه غير معين كان يقارضه المالك على الغائب
ذمة ولم يعينه في المجلس م ر وقوله نعم لو قارضه الخاسر استدراك
على قوله او غيره في ذمة اي المالك اي موصوفا غير معين هـ ل
ومنه قوله انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز ستوا عني في المجلس
وقبضه

وقبضه المالك الا وفي كلامه انه اذا قارضه على دين في ذمة العامل
وعني وقبضه المالك في المجلس صح اي غيره للعامل بلا جحد يد عتد
وان قارضه على دين في ذمة اجبي لم يصح وان عني في المجلس وقبضه
المالك فيحتاج الى جحد يد عتد عليه بعد تعيينه وقبضه المالك له وقرق بين
العامل وغيره بان ما في الذمة ذمة غير العامل اعني حال العقد بخلاف
ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله وصح العقد عليه هـ ع ش علم ر
ولو متواو بين اي في العذر والجس والصفة وهذه الغاية للرد وعين
اصله مع م ر وقيل يجوز على احدى الصريتين ان علم ما بينهما وتساويا
جنا وصفة وقدر اقتصرف العامل في ايهما شاء فتصح الغرض والاصح
المنع لان شفا التعيين كالبيع هـ عينه اي احدى وذكر الصبر باعتبار
كونه شيئا او بهما او مجهولا ويشترى لهذا قوله بخلاف ما لو علم فيه جنسه
الذو عبارة م ر قوله صح اي حيث علم ما بينهما وبقرق بين هذا وبين
ما ياتي في العلم بخو العذر في المجلس بان الابهام هنا اخف لتعني الصريتين
وانما الابهام في المراتبة منهما بخلافه في العلم بخو العذر ببعض تفسير
لان الغرض ان يؤكل لكن ليس بمضاد ليل اشتراط العتول لفظا كما ساء
بل هو مثنوب بمعاوضة فيجوز ان يكون المالك اعمى لكن ينبغي ان لا يجوز
مقارضته على معين كما يمنع بيعه للمعين وانه لا يجوز اقباضه المعين
فلا بد من توكيله فراجعه م وكلامهم ياباه لان هذا هو وكله في بيع
عبد معي لان هذا توكيل وتوكل الا ان يقال ما هذا ليس توكيلا محضا
بل ليل اشتراط العتول هذا لفظا م ش سفيها واما المجهول عليه الغش
فلا يصح ان يغارض ويصح ان يكون عاملا ويصح الغرض من المريض
ولا يحسب ما زاد على اجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يقو ش م
من ماله والزوج ليس بحاصل حتى يقوته وانما هو شئ يتوقع حصوله
بخلاف مساقاة فانه يحسب منها ذلك من الثلث لان الثمار منها من عني
المال م س ل ولولهم ان يغارض لهما ليجوز ابداء المال عنده ولم
ان يشترط له اكثر من اجرة المثل ان لم يجد كافيها غيره م س ل وش م ر ويصح
شرط اعانة مملوك المالك كي امر في قوله وانفذت معه عبد هامي م س ل والمملوك

شرط له مفهوم الى ما شرط السيد في
وهي قوله او ان لغزها منه شادون الاولى وهو قوله على ان لا احد
معها او معها الزرع فانه الشرط للمالك نصف الزرع وللمالك النصف الاخر
كان كما شرط كل الزرع للمالك وان شرط للعامل نصف الزرع وللمالك النصف
الآخر كانه شرط جميع الزرع للعامل وحل وزرعي وهذا اذا كان على منطوق كلام
المصنف فان صورته ان يجعل الزرع كله للمالك او احدى اجزائه فلا يغير
لما ذكرنا ايضا والباقي للمالك ولا يغير صدق ذلك بالاجنبى فانه لا يغير
الان شرط له بالفعل حل او عاملك او صار بتك او خذ هذه الدراهم
واخرج منها او بيع واشتر على ان الزرع بيننا فلو افترض على بيع واشتر فصدق
مراى ولا شئ له كما صرح به في التحفة فيقول العامل لفظا فلما يلقى
الزرع في الفعل مع السكون او لان اطلاق الاصل شامل لما وجد
الحجاب والعنول مع انتفاش من شروطها مع شى ويقتضى ايضا ان
الصيغة شرط مع انما ركن وان اجيب عنه بان مراده بالشرط ما لا بد منه
في احكام الغرض اى في شى من احكامه والافانم وياتى
بعده من احكامه ايضا من علم مر ليرجع اى الغرض الثانى واما الغرض
الاول فهو باق على صحته والزرع جميعه للمالك والثانى عليه ان لا يجرى
قارضه باذن المالك لانه لم يعمل مما ناوله شى للاول اى حيث لم يعمل
والاستحقاق فسطه ان شارك الثانى في العمل حل فلا يعدل الى ان
يعقده عاملا ان قد يرد على هذا التعليل ما ذكره بعد بقوله فان
قارضه بالمال ذن لينفرد بالعمل والزرع صح فان العاقد ههنا عاملا ان
على ان الاول لا ينزول بمجرده اذن المالك وانما ينزل بالعقد اللهم ان
ان يكون المراد الى ان يعقده عاملا مع استمرارها عاملا وفيه بعد
انه خلاف موصوعه اذ ليس العاقد ههنا المالك والعامل المان ان حجاب
بان الاول وكل عن المالك فالمراد ان يعقده المالك ولو بناه عليه والعامل
نعم فان قارضه بالارض الخ ولا ينزل الا بالعقد وكم يكون كالمالك
قارضه بنفسه والزرع شى والعامل الثانى وينزل الاول بمجرده الا ان
له ان ابتداء المالك كذا قيل والمعتمد انه لا ينزل الى بالعقد مطلقا

اي

اي ابتداء المالك او لا حل ومراى بان ساهم العامل في ذلك كما لو قارضه
المالك بنفسه يوخذ منه انه لا بد ان يكون مما يصح الغرض عليه ابتداء
عليه الغرض بان يكون بعد اقله كان عروضا لا يصح المقارضة عليها مطلقا
وعبارة من قوله صح عليه الغرض عليه ابتداء مما يجوز عليه الغرض مطلقا
ذلك بعد تفرقة وصيرورة عروضا لم يجوز ولا يجوز عند عدم التقييدات
بقارضه الا امينا وتفرق الثانى الى ليس بقيد بل بضمن بوضع السيد
وان لم يتصرف شى لم يصح شراؤه اى متوافقا عند الشرا للعامل الاول
اول نفسه او اطلق وقوله لانه وصولى ورج قال الاول باق على صحته وله ان يترفع
المال من الثانى ويتصرف فيه تبعية كالعامل فيما ذكر الوصف اذا اراد
ان يقيم غيره مقامه واخرج نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرطه
الواقع قال شيخنا ولو غزل نفسه اغزل وللغرض ان يولى غيره فراجع
قل على الجلال او حتى ذمة له اى الاول اخذ من قوله بعد وظاهر اخذ
مما ياتى الخ وعبارة حل قوله او حتى ذمة اى للعامل الثانى اى اشتراه
العامل الثانى في ذمته للعامل الاول بقوله له متعلق باشتري المتقدر
فالرجح للاول ظاهره وان نوى العامل الثانى نفسه واسأار الم الى اخر
ذلك بقوله ونظم الخ وحيد انه بعد تقييد الم بقوله له لا ياتى ما ذكر
وكان من حق الم ان يقول وخبره بقول الم العاقد حل وقرر شيخنا قوله
فالرجح للاول اى كله ولا شئ للمالك فيه لان الشرا وقع للاول من العاملين
اذ الغرض انه بغير مال المالك وفى قول قوله حل الزرع للاول اى ربح المال
جميعه لا الشروط للعامل الاول فقط وعليه للمالك اجرة اى وان علم
الثانى الفساد لانه عمل طامع فى ما اوجبه الشرع وهو اجرة المثل وكذا يقال
في نظيره ذلك من صور الفساد في هذا الباب وباب المساقاة مرسوم
ونوى نفسه اى فقط فلو اطلق كان للاول او نوى نفسه والعامل الاول
ينبغي ان يكون مشتركا وقرر شيخنا انه يكون للعامل الثانى ايضا قياسا على
الوكيل اذا قصد نفسه والموكل حل اى فانه يقع للوكيل وقال ع شى قوله
ونوى نفسه اى او اطلق خلافا لى والغرض ان الشرا في الذمة قال ع شى علم
مر بعد نقل هذا القول هو اقرب فيما لو اذن له في شرا شى بعينه اما

رجله اذا كان
المال مما يجوز

ج

ع
بما كان الظاهر
في هذه العاص
عليها

لو اذنه في النجار من غير تفرغ من شئ بخصوصه فيبقى الصحة ويكون
استراة مشتركة بينهما اذ انوى نفسه والعامل الاول لما فيه من شرط الزرع
اي شرط الزرع انما اذ على نصيبه فاد اقساما النصف الاخر نصيب في المنا
المذكور كان مع صاحب المائة نصف سدس من الزرع زائد على ما يخصه
من الزرع مع انه ليس بمالك ولا عامل بالنسبة له شيئا وقال الغزالي قوله
لن ليس بمالك لان صاحب الثلثين اذ اجعل لصاحب الثلث قدر ماله
مع ان صاحب الثلث ليس مالك الشئ من الثلثين وليس عاملا في كونهما
بهذا الاعتبار ومثله التويز بعد التوقف واذا قصد قراضا اي لغو
قوات شرط كونه غير نقد وكان المقارض مالكا اهلا للتصرف بان يكون
مكلفا رشدا اما اذا قصد لعدم اهلية العاقد او والمقارض ولي او وكيل
فلا ينفذ بقرضه لوسا له مع تصرف العامل بقا المذون وليس كمالو
فند البيع لا ينفذ تصرف المشتري لانه انما يتصرف بالمالك ولا ملك في البيع
الفاقد من مال لانه انما ملكه اي وانما يستحق بعضه في العقد الصحيح
سم اجرة اي اجرة مثله وان لم يحصل من زرع وان حصل حشران لانه
عمل بلا معنى في المسمى ولقد يملك فزجهم الى المجرى سلك عيش وكذا ان علم
الفساد اي لا اجرة لما يصرح به كلامه في سائر الروض من هو عطف على مقدار
كانه قال فان عمل بمجانا قال المالك ما ذكر فلا اجرة له وكذا ان علم
الفساد من هو عطف على المفهوم قاله نزي وفيه نظر لان المفهوم كل
التي بعد ذلك وقوله كما يصرح به كلامه في سائر الروض انما يجري لفساد
على خلاف ما جرى عليه هناك وبعضهم ما نصه قوله وكذا ان علم الفساد
ان عطف على المفهوم كما قاله نزي كان ضعيفا لان معناه ج لا اجرة له وان
عطف على قوله ان لم يقل والزرع لي كان معتد لان معناه وكذا علم المالك
اجرة ان علم الفساد ويدل على الثاني قوله كما يؤخذ من مفهوم التعليق
لينا سببا كلامه في سائر الروض كما قال بعضهم كما يؤخذ من التعليق
وهو لانه لم يعمل بمجانا اذ لا يلزم من العلم بالفساد العمل بمجانا لانه
حيث لم يعمل والزرع كله لم يعمل بمجانا علم الفساد او لا وكان من حقه ان
ان يقول وان علم الفساد ج ل والمعتد ان له الاجرة لانه عمل بلا معنى

اوجبه

في التوقف من العمل والوجوب
لا ينافي في العمل والفساد
في التوقف من العمل والوجوب

وجه الشرع نزي ولو بغيره وينقد غير البلد ان راى حل والفساد من العمل
نزي وخالف الشيخ س ل فقال بخلاف نقد غير البلد وقرى بان نقد غير
له يزوج فيها فيستعمل الزرع قنامل لانه طريق للاسترباح وهذا فارق
الوكيل بمصلحة خرج ماله واشترى شيئا بمن مثله وهو لا يتوقع من ثماره
اي فله يبيع لان العامل في الحقيقة وكل اي يشبه الوكيل فليس وكلا
من كل وجه فلا ينافي في ما سبق بالعرض من القول لا ينافي في ذلك اي
في بيع او شراء اذ في ظاهره ان يبيع بقوله العاقد ولو كان ضمنيا ياخذ
بتمام القيمة ولعله غير ما مراد اخذ مما تقدم في الوكالة عني
فيجوز اي ومع جواز ينفذ ان لا ينافي في العقب كبيع ما يباو مائة بقرعة
بل يبيع بمقدار القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فان بالغ في الغبن
لم يبيع تصرفه عني ويبقى في تقدير الجلو اطلاقه الخ اي فان قدس
للعامل مدة لا يزيد العامل عليها ولا ينقص وان اطلق الاجل حمل على العمل
وجوب الاثبات ووفق اذن في التليم قبل قبض الثمن لم يحد لثبات
لعدم جريان العادة بالاثبات في البيع الحال والمراد بالاثبات بالوجوب
كان حجة ابن الرفعة ان لا يبيع حتى يشهد شاهد في علي اقراره بالعقد قال
الاسنوي او واحد ثقة اه وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه
الاثبات على العقد ووجهه بانه قد يتيسر له البيع بزوج بدون شاهد
ولو اخرج حضورها فاق ذلك فجاز له العقد بدونهما ولزمه الاثبات عند
التليم شرح م قال عني عليه واقفاره على وجوب الاثبات عند
انه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا في الف ماري الوكيل وعليه فيمكن التز
بان العامل هنا لمكان له حصة من الزرع وكان مطالباً بتسليمه في حال الغنى
ذلك عن بيانه للمالك اه ولو لم يراه عن الاثبات لم يمنع ولده تركه
منع الشرا لا يقال هو متمكن من التحويل لانا نقول قد يمنع البائع من قبوله
الغرض سم وكذا من المالك والعامل الخ ظاهره انه جائز في حق العامل
ايضا وليس مراد بل هو واجب عليه وجائز في حق المالك لان ميقا العمل
منهما اي مجموعهما او يقال هو جواز بعد منع نيبه ق بالواجب عني

ان فعدت مصلحة المصالحه لو ابقى لا يزوج ولو مع فقد مصلحة
للزواني ولو استويا بان كان الرد يحتاج الى مونة كما جرح حمل الى مكان
البائع او كان البائع مما طابا بالثمن قال في رد الروض بل الغياض وهو
اي الرد فيما اذا كانت المصلحة فيه على العامل كعكس امتنع الرد اي
يجوز ولا يتعدى على من اعلم واولا اما العموم فاشمول لما اذا لم
يكن في الرد مصلحة ولا في المصالحه او لو لم يكن فلا يملك تقضيته مصلحة
في عبارة الاصل لا يصح كونها صفة للرد لانه معرفة وايضا عبارة الاصل
ليست شاملة للمالك والمصلحة في معنى النكحة ولو كانت حال الرد لانه
مستداو الحال لا يجزى من المبتدأ عند الجمهور ولا حال من الضمير العائد
على الرد المستتر في الجار والمجرور الواقع حين التقدم على المبتدأ ولا يخل
في ضمير عند من لكن احببنا ان يكون الرد للجنس فيكون في معنى
النكحة واما بصفة محيى الحال من المبتدأ عند من واما جعل الرد فاعلا
للجار والمجرور وان لم يعتد كما ذهب اليه الخفيف وان منع من
رجوع محيى الحال منه من وعبارة الاصل لم يسل الى العامل الرد لانه
المحتاج يقتضى الرد اذا وجدت المصلحة فيه ما جعل عمل بالمصلحة اي من
جهة الحاكم نرى فحق المطلب يرجع الى العامل لتمكنه من شراء المعيب
بغيره فكان جانبه اقوى من رد ولا يعامل العامل الى المالك لانه
اي لا يجوز ولا يتعدى على من اعلم ولو كان له عاملان كل واحد متفرق
بمال فسل الى أحدهما معاملة الآخر او وجهان في البيان والمعتمدان
ان اثبت لكل الم استقلال جاز له الشراء من الآخر وان شرط عليها
الم شراؤها امتنع على أحدهما معاملة الآخر نرى قال في رد
نقل ذلك لكن في كلام شيخنا ما يفيد عدم الصحة مطلقا حيث قال
بعد حكايته ما سبق لكذا المعتمد منع بيع أحدهما من الآخر كان
يبيعه الخ بخلاف شراء العامل المالك بعين اودين فانه لانه
محدور فيه لنفسه فسخ القراض فيه ومن ثم لو اشتراه منه بشرط
القراض بطل سل لان المال له صريح امتناع معاملة وكيله وماذا
بخلاف مكاتبه ولو فاسدا وكذا امتناع معاملة أحد العاملين للآخر

في ماله

قوله لو كان البائع مما طابا بالثمن
قوله لو كان البائع مما طابا بالثمن

في ماله وان اثبت لكل منهما الم استقلال كما اعتد به شيخنا وصرح به شيخنا
مر في سنن وخبر بمال المالك مال غيره كما كان وكيلنا عن غيره فيجوز
معاملته في كل ما كان من مال القراض كان مال القراض القرض
واشترى بثلاثة اهل في وقد كان مال القراض مائة واشترى بثلثه مائة
اما بعين تلك المائة او في الذمة ولم يتقد بها فيهما ثم اشترى بمس من
تلك المالك او بها فان الشرا المثلان باطل لنفس المائة للعقد الاول
ولا يغير جنسه لعل هذا في الابتداء حتى لو صار المال عرضا جاز الشراء بها
فليجوز و قال مر فلو كان ذهبا ووجد ما يباع بدراهم ببيع الذهب
بدراهم ثم اشترى ذلك بها ثم مر اول من يغيره براس المال اى لان
عبارة نوه ان لو حصل ربح في مال القراض امتنع عليه ان يشترى
بالرأس المالك من ولا من يعتق عليه وليس للمالك ولا للعامل
ان يتعد بكتابه عبد القراض كما في الجواهر فان كاتباه مع والجمهور قراض فان
عققت ولم يزوج شارك العامل المالك في الوصل بقدر ماله من الزوج سل
ولا من يعتق عليه معنومه انه يشترى ذوى الارحام ويستغنى خلافة اذا كان
هناك حاكم يرى عقبتهم عليه لاحتمال رفعه اليه فتعذر عليه الصريح من على
مر اما باذن فيجوز واذا اشترى من يعتق عليه بالذن فان لم يكن
في المال ربح عتقت على المالك وما بقي هو راس المال وكذا ان كان فيه
ربح فيعتق على المالك ويغرم للعامل بضميم من الربح ولو اعتق المالك
عبد ام مال القراض فكذا لك ثم مر في غير الاولى اي من الثلاث
ولا في الزائد فيها اي والصورة ان العقد تعدد والاول لا يصح في الجميع اي
وهذا فيما اذا اشترى في الزائد بعين مال القراض كما في رجل يافتقار
النكاح اى قلنا بصحة الشراء وقوله بالعارية بان قال اشترى للمالك
بثلث في ذمتي وبلغوا تسمية المالك كما تقدم نظيره في الوكيل وقوله فعلم
اي من الاستسنا وانظر اى فائدة في التسمية على هذا وان ظهر ربح ولا
ولا يقال ان ظهر ربح لم يفسخ النكاح ويعتق عليه ليقول ملك له
ولا يعتق عليه ظاهره سواء كان الشراء بالعين او في الذمة وسواء ظهر ربح
في الصورة او في المهر وعبارة الروض فزاع اشترى العامل للقراض اياه

قوله لو كان البائع مما طابا بالثمن
قوله لو كان البائع مما طابا بالثمن

بما ان
بالشفاة

قوله وعادة الم
لعل المراد به ثم

ولو في الذمة والرجح ظاهري ولم يعتد به في العتق في الشرايا العينية
وفي الذمة ولو مع وجود الرجح بخلاف عبارة التمسك بغيره ذلك انه لو اشترى زوجة
للقراض مع ولم ينسخ نكاحه ويحكم ان له الوطى بقا الزوجية لعدم ملكة
لشيئ منها واستحقاقه الوطى قبل الشراية صح ولا يعارض ذلك انه يحرم
على العامل وطى امته القراض لان ذلك في الوطى من حيث القراض والوطى
هنا الزوجية ثابتة ولا يسافر بالمال اى وانقرضت المسافة وامن العارية
وانتقلت المونة ج ل والتعريف للتلف اى لانه مظنة لذلك ج ل فلو
سافر به ضمنه اى وان لم ينسخ القراض سوا سافر بعين المال او العوض
التي اشترى اها به خلا قال الماوردي وقد قال الامام لو خبط مال العراض
بماله ضمن وان لم ينقله اذ اباغ فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر عنه
او استويا صاع البيع للعراض او اقل قيمة مما لا يتغابن به لم يصح ثم روادا
قبض الثمن استمر في ضمانه الى ان يعود الى البلد التي سافر منها وانظر كيف
يجوز ترك العتق الذي يسامح به اذ كان لو باع في البلد المخفون فيه لم يتركه
سم على وجهه لكن لا يجوز في البع اى المالك ومثله الا انما اذا زاد خطرها على
البرجل وقوله لا ينص عليه او على بلد لا يصل لها الا من ج ل ولا يجوز من
نفسه جود ماله التمسك منه على نفسه والتصدق على العادة قال في الجلال
لانه نصيبا من الرجح لعل شأنه ذلك فيدخل ما لو لم يزوج او كان العتق
فاسدا فراجع ق ل واين قد تكون النفقة فذر الرجح فيغوز به العامل وقد
تكون اكثر فيؤدي الى ان ياخذ جزءا من راس المال سم وعليه فعل ما يعتاد
اى يعتاد عند التجار فعل التاجر له بنفسه ثم ووزن خفيفا بالرجح عطف
على قوله طى والجلال المحامى في الاصل ضبطه بالرفع ومنقضا وجوب ذلك
وان لم يعتد ج ل وعبارة ثم ووزن الخفيف وان لم يعتد فزفعه متعين كما
ضبطه التمسك ج ل فلو ان التمسك بالعادة بدل على الرجح عبارة ع ش قوله
ووزن قضيه قليله الا ان يقول عملا بالعادة انه بالرجح عطف على طى وفي ثم
ابنه بالرفع وان على العامل وان لم يعتد ويمكن حمل كلام التمسك عليه بان يقر
ووزن بالرفع ويراد بقوله عملا بالعادة العادة القديمة فلا يفرط وعادة
بخلافها والحادث هو المراد بقوله م وان لم يعتد يعني ان لا يفرط

عملا

عملا بالعادة اى فلا بد ان يكون وزنا الخفيف معتادا او يقال من شأنه ذلك
اى العادة فيه الوزن ج ل ولو فعله بنفسه فلا اجرة له سابقا للتمسك بالمسافة
ان ما لا يلزم العامل فعلم اذ افعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقص
ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسا ان محل عدم استحقاقه هنا الاجرة
حيث فعل بلا اذن من المالك حرم على م ر فلا اجرة في ماله فلو دفعها
من مال الغراض ضمنها ه قال بقية اى للرجح لا يظهر لكن يثبت له قسم
حق موكد فيورث عنه ويقتدر به على الغرض وعلى موان تجب المالك لتلفه
بالعين ويصح اعراضه عنه ويؤمده المالك بان لا يفرط للمال واسترداده ثم
محموبا عليها اى على راس المال والرجح كما نزل عبارة م ر بقوله حتى لو هلك منه
شي كان من المالكين وليس كذلك اى لا يحسنه بحسب على الرجح لانه يجبر به
لكنه انما يستقر على ملكه بالنفقة عبارة م ر ومع ملكه بالنفقة لا يستقر ملكه الا اذا
بعد الفسخ والنصوص الاق والا جبر به خزان بعد ما قوله وللمالك ما حصل من
مال الغراض خرج بما حصل منه الا في حدوده منه ما لو اشترى حيوانا هلكه حاملا
او شجرة عليه ثم غريم موبر قالا وجهه ان الولد والثمن من مال الغراض ثم م ر ومهرى
يشته او ينكح او يزنا وهي مكرهة او مطاوعة وهي عن لا تغتبر مطاوعة عنها بان كانت
اجمية تعتقد طاعة الامر ويحرم على المالك تزويجها كما يحرم عليه وطوها وظاهره
وان لم يظهر ربح بفعله فاشبهه ربح التجارة وعليه الحدان علم والولد رفيق وهو
مال قراض ابيض والا فلا حد والولد منسوب وعليه قيمته قال في الد شتخام وكون
مال قراض ابيض وخالفه ولده فيها وقال انها للمالك وماله شتخا الاول وهو ظاهر
لانه ليس من فوائد التجارة اى الحاصلة ينصرف العامل في مال التجارة بالبيع
والشرايل هو ناشئ من عين المال من غير فعل من العامل فدرج لو استعمل
العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استئصال
دواب القراض الى باذن العامل فان خالف فلا شيء عليه سوى الاثم ويجبر
بالرجح م ر وما ياخذ الرصدي والخرايج من مال الغراض وكذا المأخوذ
ظاهرا كاختد المكاسرة كما قاله الماوردي ه س ل نقص حصل سوا حصل قبل
الرجح ام بعده او يتلف اعادة فيه البادون ما قبله اشارة الى ان العتق الذي
بعده خاص به وتغذ اختد بدل له كان الا نسب ان يقول ولم ياخذ بدل له لقوله
في المعنوم فان اخذ بدل ذلك او يقول فيه فان تيسر اخذ البديل استمر القراض

قوله وعادة الم
لعل المراد به ثم
قوله وعادة الم
لعل المراد به ثم

فيه ولو في ذمة الجاني كما في نظره من الخيانة على المهره وبيع القراض
 اي حكم العقد الاول كما هو عبارة الم وانظر هذا مع قوله فان القراض يرتفع
 الخ اتم ان يقال ارتقاؤه في الرابعة بالنسبة للمتلقي لا بالنسبة لبدله وعيان
 وخرج ببعضه ~~موت~~ متوفى كماله يتلفه اجنبي ويؤخذ بدله او العامل
 وتقبض المالك منه بدله ويرده اليه كما يحناه وقال الامام يرتفع مطلقا
 وعليه يفارق الاجنبي الخ وبحثنا انما اعتمدنا في بعد ثلثها
 ما ذكره وهو ان القراض يرتفع ~~لا~~ اجنبي اي فليقبض المالك منه البدل
 ويرده اليه ~~م~~ وخرج الاول اي القائل بان يرتفع بالتلف العامل دون
 الاجنبي وهو حق بخلاف انظر على الاول هل الذي يغيره العامل ماعدا
 قدر حصته من الزرع يتجه نعم ~~م~~ في بيان القراض
 جاز الخ مع ما ياتي معهما اي من انه يلزم العامل استيفاء الدين عن من ومن
 قول المتأخر لو اخذ للمالك بعضه الخ لكل منجه اي لانه يوكل في الاستدانة
 في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تنفق انفسه اي قاله الاستدانة
 بخلاف ما لو قال لا قراض بيننا او باع ما اشتراه العامل وبحثنا في زوائد الروضة
 الا انزال بالانكار ~~م~~ ومحل نفوذه اي الفسخ من العامل حيث لم يرتب عليه
 استيفاء المالك لما فيه من ضياع حصته العامل عن من علم ~~م~~ تكون احدهما والعامل
 الاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارثه ويمتنع ذلك على وارثه على ما
 لا ياذن المالك ولا يقرروا ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرروا المالك
 ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو يمتنع على العوض فان نظر المالك
 ولو من غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل فرتد
 على ما كنت عليه مع قتوله والمالك لو ارث العامل فرتد على ما كان مورثه
 عليه فيقبل وكالورثة ولهم ~~م~~ فمكون القرار في مقام الاجاب انتهى
 بخلاف استرجاع الموكل لانه يشترط ان يكون المال بيد العامل بخلاف
 الوكيل ~~م~~ ثم بعد الفسخ او الفسخ قال ابن عبد السلام حقيقة الانفساء
 انقلاب كل من العوضين الى دافعه والفسخ قلب كل من العوضين الى دافعه
 فلهذا افعل القاسم والاول صفة العوضين ~~م~~ شورى للدين اي دين
 مال القراض وان لم يكن زرع وصور المسئلة ان المالك اذن له في البيع
 بالدين وشمل كلامه وجوب تقاضي جميع الدين بجماعه وراس مال ويخصم

فانما استيفاء المالك لما فيه من ضياع حصته العامل عن من علم
 الاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارثه ويمتنع ذلك على وارثه على ما
 لا ياذن المالك ولا يقرروا ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرروا المالك
 ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو يمتنع على العوض فان نظر المالك
 ولو من غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل فرتد
 على ما كنت عليه مع قتوله والمالك لو ارث العامل فرتد على ما كان مورثه
 عليه فيقبل وكالورثة ولهم ~~م~~ فمكون القرار في مقام الاجاب انتهى
 بخلاف استرجاع الموكل لانه يشترط ان يكون المال بيد العامل بخلاف
 الوكيل ~~م~~ ثم بعد الفسخ او الفسخ قال ابن عبد السلام حقيقة الانفساء
 انقلاب كل من العوضين الى دافعه والفسخ قلب كل من العوضين الى دافعه
 فلهذا افعل القاسم والاول صفة العوضين ~~م~~ شورى للدين اي دين
 مال القراض وان لم يكن زرع وصور المسئلة ان المالك اذن له في البيع
 بالدين وشمل كلامه وجوب تقاضي جميع الدين بجماعه وراس مال ويخصم

ابن الى عمرو بن واين الرفعة وتعم السبكي وخرج بينهم وبين التنقيض
 بان القراض مستلزم لشرا العوض والمالية بينهما محققة فالتقني تنقيض
 قدر راس المال فقط ~~م~~ ليس في تنقيضه اي وقد حصل بغيره
 وطلبه المالك فلزمه استيفاء كما اخذه فاسد فاسد ما يقال التعليل
 لم ينتج المدعي بان تنقيضه اي يبيع بالتراض وهو نقد البلد الموافق
 لراس المال ولو قال له المالك لا يبيع وتضم العوض يتقوى ليرد له
 او قال اعطيتك نصيبك من الزرع ايضا اجيب وكذا الورع باخذ العوضين
 من العامل بالقيمة ولم يرد راعيا كما جزم به ابن القري فلو حدث بعد
 ذلك غلا لم يوزم ~~م~~ وقال ~~م~~ وطم كلامهم انه لا ينقل حتى ينقض
 المال ويعام به المالك وان كان قد باعه بنقد اي ويبرهن هذا
 هو المطلوب تحت الغاية لانه في عمدة راس المال في العبارة
 قلب والتقدير لان راس المال كما اخذه في عهده اي علمت
 هذا ان طلب المالك الاستيفاء والتنقيض والا خلا يلزمه ولو
 كان المالك اثنين وطلب احدهما للتنقيض والاخر عدمه فيلزمه
 الاول والثاني فيه نظر وينبغي ان يقيم المال عروضا فاحض من طلب
 العوض يسلم له وما يخفى من طلب التنقيض يبيع ويسلم له جنس راس
 المال عن من علم ~~م~~ وحظه فيه اي في المذكور من احد الامرين
 الاستيفاء والتنقيض اي فيجب ~~م~~ وخرج براس المال الخ ان تقف
 عليه تنقيض راس المال بان كان يبيع بعضه بنقده قيمة كعدد وقوله
 فلا يلزمه اي بخلاف الاستيفاء فلا بد ان يستوفي جميعه كما علمت ~~م~~
 وعبارة ~~م~~ ثم لو كان يبيع بعضه بنقده قيمة كالعدد لزمه تنقيض
 الكل كما يحتمل في المطلب لما في التنقيض من التنقيض او اخذ بعضه اي
 بغير راس المال او برضاه وشرعا بالاشاعة او اطلاقا كما سيأتي في
 الحاصلة له اي لما حوذ وقوله من مجموع اي المال والزرع فلا
 يجبر بالزرع اي الماحوذ المستقر واما الزرع الذي سيحدث فيجبر به خسر
 يقع بعده او قبله ~~م~~ فستقر للعامل المتورط له منه وقوله هو
 فرض في ذمة المالك للعامل ان يملك مما في يده قدر ذلك حل وكذا

لا يظهر الا اذا اخذ بغير رضى العامل كما في ستم ردون ما اذا اخذ برضا
 وصرح بالاشاعة او اطلقا وعبارة سم قوله فيستقر للعامل ان كان
 اخذ بغير اذن العامل لم يتخذ تصرف المالك في قدر حصته من الماخوذ
 سواء ملكه العامل بالظهور ام لا حتى لو عاد ما بيده الى ثمانية ايام واذا
 حصل بعد ذلك ربح بغير منه ثلاثة وثلاثين لو يسطر ما استقر له بل ياخذ
 منها اى الثمانية ردها او تلف درهم وتزد الباقى اى ان حصل فسخ واستشكا
 كل سوى يتعالى بين الرفعة استقلاله ياخذ ذلك لانه يلزم من شيوع الشتر
 بقا حصته فيه ان بقي والا ففى ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الماخوذ من ولده
 يوجد حتى لو اقل المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب مردود بان المالك
 لما تسلط با سترداد ما علم للعامل فيه بغير رضاه مكن العامل من الاستقلال
 ياخذ مثله ليحصل التكافؤ بينهما ستم ر هذا اى محل كون الماخوذ رجحا
 وراس مال فان قصد المخدم راس المال فان اختلف قصد هما بات
 قصد المالك المخدم راس المال والعامل من الزبح فالعبارة بقصد المالك كما في
 الشوبرى مما بيده اى المالك اى بعد ظهور خسرو منه رخصه وعيبه وتلف
 باقية قل فلا يلزم جبر حصته الماخوذ وهى فى المثال المذكور خمسة واما حصته
 الباقى وهى خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتى فى كلامه فكانه اخذ خمسة وعشرين
 لان ربع الخمر فى ضمن العشرين الماخوذة الى خمسة وسبعين اى بضم العشرين
 الخمسة بمعنى انه اذا حصل ربح جبرنا السنين بخمسة عشر فيصير راس المال خمسة
 وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الخمران فاندفع ما يقال ان راس المال
 يعود ستم لانه لما كان الخمر عشرين واخذ عشرين صار الباقى ستم وحاصل
 الدفع انه لما كان كل عشرين من السنين الباقية متحملة لخمس من الخمر كان راس المال
 خمسة وسبعين بالقوة بمعنى انه اذا حصل ربح جعل منه خمسة عشر راس مال لان
 الخمر جبر بالربح تامل وفى قدره ولو اقر بربح قدر ثم ادعى غلطا فى الحساب
 او كذب بالقبول لانه اقر بمقتضى غيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم لم تخلق المالك
 وان لم يذكره شبهة ويقبل قوله بعد خسرته ان احتمال كان عشرين كما دحا
 قاله القاضى حسين ستم وفى ستراله الى محله حيث وقع العقد على ما فى
 الذمة اما لو كان الشرايعى مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه

كما

كما قاله الامام والوجه كما قاله جمع متقدمون عدم قبول بينة المالك انه
 اشتراه بمال القراض لانه قد يشتري لنفسه بمال القراض عدوانا فلا
 يصح البيع ستم وقوله عدوانا بان فسخ القراض ثم اشترى كما بينه عليه
 وجه وفى قوله لم تنهى كان اشترى بسبعة فقال تميمك عن شراها
 فقال العامل لم تنهى ستم اما لو قال المالك لم اذن لك فى ستر اكذا
 فقال العامل اذنت فالمصدق المالك ستم روعش وفى دعوى تلف
 نعم لو اخذ ما لا يمكنه القيام به فتلف بعينه ضمنه كما نص عليه فى البويطى
 واعلم انه جمع متقدمون لانه فسخ ياخذ اى بعدم علمه فيه كما هو نص
 البويطى وقوله ضمنه اى وان علم المالك حاله كما نقله سم عن شراها
 ليعرف ستم المتاوى على معنى عماد الرضى فى اداها القصاص شراها السلام
 ما نصه وفقد المذرعى بما اذ اظن المالك قد ركب على جميعه اى جعل
 حاله اما ان اعلم حاله فلا ضمان بخلافه لانه مامون ومن ثم ضمن
 بما يضمن به الامين كان خلت مال القراض بما لا يتميز به ومع ضمانه لم
 ينقل كما مر فنقسم الزبح على قدر المالين ستم ر وهو على التفصيل الاتى
 فى الودعة عبارة هناك وحلف فى ردها على موثمة وفى تلفها مطلقا
 او بسبب خفى كسوقه او ظلم كحريقه او غش كدفعه او اتم فكذا وان لم
 ينهم صدق بل لا يمين وان جهل طول بينة ثم يحلف انها تلفت به انتهت
 بزيادة لكن هل من السبب الخفى ما لو ادعى موت الحيوان ام لا بل هو من
 الظلم لا مكان اقامة البينة عليه فيه نظر ولا يبعد انه ان غلب حصول
 العدم بموته لاهل محلة كسوقه حل من قرينة او محلة كان من الظلم فلا يقبل
 قوله الا ببينة والى كان يبرئ او كان الحيوان صغيرا لا يعام موته عادة نه
 كدجاجة قبل قوله لانه من الخفى ع ش علام ر فادعى المالك انه قراض
 اى فيلزمه بدله والعامل انه قراض اى فلا يلزمه بدله حل لان الاصل
 عدم الضمان وخالفه الزركشى وجمع بقصد المالك لان العامل اعترف
 بوضع اليد وادعى شغل الذمة والاصل خلافه وهذا هو المعتمد بخلافه
 ما لو كان المال باقيا ورجح فيه لم اخذنا فقال المالك دفعت فراضا فاستحق
 حصته من الربح وقال العامل قراضا فالربح كله لى صدق العامل ببينة

والمالك انما يضمن ما يضمن به الامين وان علم المالك حاله كما نقله سم عن شراها

فان كان من ستم

كما افق به الوالد ثم من ومثلهم زى لان معها زيادة علم اي لانهما تغيد
 شغل الذمة بخلاف بينه العامل في مستصحبته لاصل البراءة وبينه المالك
 ناقلة فقد تمت علم المستصحبته شيئا وانتفاعه بالعمل جواب عما يقال
 انه ينتفع بها للرجح فاجاب بانه ينتفع بالعمل بها وبها وبها وبها
 وانتفاعه هو بالعمل فيها بالمال اي انما هو بالعمل في شئ وهو يشتر
 الى ان انتفاعه بمقتضى اجرة العمل ورجح به البرماوي بخلافه ولا ينتفع
 العقد بالتخالف ثم من بل يفسد خانه او احدها او الحاكم هو سيدي ويخبر
 المداة بالمالك ثم لو كان المال للمجور عليه ومدى العامل اقل منه اجرة
 المثل فلا تخالفه في علم الجلال ولا اجرة عليه للعامل والعكيل على
 اجرة له تامل ولما اخذت شيئا من الغرض

من جهة العمل في شئ ببعض مائة وجهاته العوض وشبهات الاجارة
 من جهة الزوم والتاقيت جعلت بينهما ثم من المحتاج اليه فيها
 غالبا هذا في معنى العلة لخذها من السقي دون غيره كالحوت والتوت
 وقوله لانه انفع الخ علة لقوله ما حوزة من السقي والمراد ان عمل
 العامل ليس قاصر على السقي لكنه لما كان انتفاعا عما لها اخذت منه شئ
 والاصل فيها الخ وحوزها مالك واحمد فيا ساعا الغرض المجمع عليه
 ومنها ابو حنيفة واحاد عن الخبر بان معاملة الكفار بحمل
 فيها الجملات وخالفه صاحباه ولاجل هذا الخلاف قدم الغرض عليها
 وقيل انها اصل للغرض لان الحاجة لما دعت اليها لكون المالك قد
 يحسن التعمد ومن يحسنه قد يملك اشجارا مجوزة وهذا المعنى
 موجود في الغرض فمجوز ايضا قل قبل الاجماع هو صريح في انها
 مجمع عليها مع ان ابا حنيفة منعها وان خالفه صاحباه كما علمت في
 عامل اهل خيبر اي لانه نفعها عبوة اي فترافضها ما فيها من
 الخمر والنجر وغير ذلك ملكا له شيئا قال في الروض المعامل
 تشمل المزارعة والمساقاة وفي رواية دفعه في هو محمول على
 المزارعة تبع للمساقاة كما سياتي شيئا ولو اكرى المالك اي
 على فرض ان تكون اهلها معنوية وهذا من جملة التعليل

مذمت

المساقاة

في معنى

هـ

الماوردى

فمدت الحاجة الى تجويزها في ما حوز للمجاهر رخصته في معاملة
 الشخص اي بصيغة معلومة فوخذ جميع اركانها على شئ اي مخصوص
 ليجرح غيره كونه خلا وكود كورامر فالغرض ستة ذكر اهل الخبرة
 ان ذكورا النخل قد كثر به من قال من وقد يزارع فيه بانه ليس المنصوص عليه
 هـ وافضل الى اشجار النخل ثم العنب وعمرها مثلها وفضل النخل لانه من
 فضلة طينة ادم ولانه ورد الحديث باكرامه ولانه الشجرة الطيبة في القرآن
 وليس في اشجار ما فيه ذكر وان شجره كفايل وفيه نظير عيان الخطيب
 وليس في الشجر ما يحتاج ذكره الى ان ان شجره فاستدل النخل والعنب
 بخالفات بغية اشجار في اربعة امور الزكاة والخرف وبيع العرايا والمساواة
 برماوي مرييا اي ولو كان المالك اعمى وكل من يعقله في شئ علم
 من وفارق صحة من كنه لانه كليل قل استغنى لانه يفرج بجواز
 المساقاة على غير اشجار كالطبخ بنفا وهو ظهلا فالظلم ظلام الجلال
 المولى وهل محل ذلك ان العسر افراد ذلك او لا ظلم لا من لا وفي ونقله ابن
 عن بعضهم واعتمد مستحقة لانه لا بد ان يعوض فيه افراد من وعبارة ثم من وضع
 على اشجار تبع للنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كرت وان غنيتها الماوردى
 بالقليلة وشروط الدر كمن شيئا تغمر افرادها بالحق نظير المزارعة وعليه فيان
 فمنا جميع ما ياتي من اتحاد العامل وتبعده هـ قال ع ش عليه قوله فمنا في
 جميع ما ياتي منه كما سياتي ان لا تغمر المزارعة بان ياتي بها عت المساقاة
 فشرط هذا ان تغمر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل
 والعنب فلو اشتمل البستان الذي فيه النخل والعنب على غيرهما يقال
 ساقيتك على اشجار هذا البستان ثم يدرج المقارنة وعدم التأخر فيلزم
 سم على وجه وصنو بر في المختار منو بر شئ جمل وهو شجر يخرج منه
 القطن ان وقوله لانه يغمر بغير بقصد كالقطن والتفاح وقوله او تغمر العوض
 بان لا يكون له عمرة وذلك كالصنوبر الذكر جمل وقال ع ش اشار بقوله او
 يغمر العوض الى ان الصنوبر قسّم يغمر وله ثم قسّم لا يغمر الاغصان
 واليه يرجع ما قاله ولا على مهم اي غير عك معين اي في العقد ولا يكتفى
 التبيين في المجلس لان العقد لازم والرجح متأخر بهذا فارق صحة الغرض

على احدى الصورتين اذا عينت في المجلس لانه عقد جائز فاعتبر فيه قال
ولا على كونه بيد غير العامل اي ولا على شئ يكون تحت يد غير العامل
ففي العبارة مسامحة اذا الكون ليس معقودا عليه من ولا على ودي اسم لصفا
التخل فقط وهو ينفخ النواو وكر الدال وتشد يد الباعث واذا عمل فلم احره
المثل ان توقعنا الثمن في تلك المدة والافلازي ولان الفرس قضية ما ذكر
من التقليل انه لو عقد على ودي لينفسه المالك ويتعهد هو بعد الفرس لم
يتمتع ونقل عن العلامة ج ل ان هذا ليس واردا ولو قيل بالصحة فيما لو عقد
عليه غير مفروض او مفروض سا بخل كالمثل على ان يتسلم المالك ويغرسه في
غيره ويجعل فيه العامل لم يبعد لانه لم يشترط فيه على العامل ما ليس عليه
ولا نفا فيه قول المصنف وسائر الجواهر حمل على الاصح من المفروض في المثل الذي
يتعهد فيه حقيقة او حكما على ولا على ما بدأ صلاح ثم ولو البعس
في البستان الواحد من وعبارة ع ش علم ر وما له بيد صلاحه تابع لما
بد ا صلاحه فيبطل في الجميع ان اخذ البستان والجنس والعقد والحمل
ما مر في القراض الى انه يشترط ان يكون المالك هنا يصير او يتغير هناك
ان يكون اعني اذا اعتد على ما في الذمة والفرق انه هنا لا بد ان يكون
المالك هنا ~~المستحق~~ المعقود عليه معينا في العقد كما تقدم من قنق
مساقاة واستشكل هذا بان عمل يجب كونه في خالص ملك المستلزم
اجاب عنه السبكي بان صورة المسئلة ان يقول ساقيتك على نصيب
وبهذا صور ابو الطيب كالمزني قال لكن ظ كلام غيرهما كالمص ان الفرق
بين ذلك وقوله على جميع هذه الحمى بغير وهو المعتمد وعلى الاول فيجاب
بانه يفتقر في المساقاة ما لا يفتقر في الجارة ثم ر وقوله وعلى الاول
الصواب ان يقال وعليه فيجيب الى لانه انما يتفرع على الثاني ان شرطه
فاذا لم يشترط له الزيادة بطلت لخلوها عن العوض ولا احره لانه عمل
غير طامع زى وجل ما ليس عليه الخا عترض بان احواله على ممول لان
ما ليس عليه لم يعلم مما سبق بل مما ياتي واجيب بان ما ليس عليه لما
كان سيذكر في بابا كان كانه معلوم مما يعلم من ثم ر وعبارته ما ليس
جنس اعمالها التي تذكر قريبا عما عليها عليه فلا عراض عليه وانما

قدم

قدم في الغراض ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ما ليس عليه وعكس
ذلك هذا لان الاعمال قليلة ثم كطول الكلام عليها كان شرط على العامل
في الخوض لو فعله العامل بلا اذن فلا احره له او ياذن فلم احره لانه
فمن شرط عقد وهو الجارة في عقد هو شرط بالنسبة للاول وانما استحق بالاذ
من غير استيجار لانه تابع لعمل فيه احره وبذلك فارق نحو غسل ثوبين
في قول لانه شرط عقد وهو الجارة في عقد هو شرط بالنسبة للاول خفي
بالنسبة للثانية فقامل شوبري والظاهر انه لا خفا فيه لان العامل كما
استاجر المالك على تنقيته النهر فهو شرط عقد اجارة وقع في صلبه
عقد المساقاة كما ان الصوفى الاول كذلك اي فيها عقد اجارة
بزم من معلوم ولو ادر كمن التمار قبل انقضاء المدة عمل بغيرها بلا احره وان
انقضت المدة وهو طلع او باج فلم حصنه منه وعلى المالك السقي والتهد
الى الجذاذ ولو خفي للعامل فيما حدث بعدها هاهم جرس ل لا يثرفيه
الشجر غالبا بان يمكن فيه الاثمار نادرا او يستوى الاثمار وعدمه او حمل
الحال فاندفع الى عراض على قوله وان استوى الاحتمال ان بانه لم
يدخل في موضوع المسئلة وهو ان الزمن لا يثرفيه الشجر غالبا ان
يتم علم الخ كما لو قدرت عدة يثرفيه الشجر غالبا فلم يثرفه او ان يثرفه هاهم
فلم احره وان علم الفساد وان لم يثرفه سم وشرط في التمر ما مر في
الزنج فان شرط المالك له جميع التمر لم يصح ولا احره للعامل والاه استحق
في الجارة وان علم الفساد وخارج بالتمر الجريد والكرتاف فلا يكون مشتركا
بينهما بل يخص به المالك فان شرطه العامل لنفسه او بينهما على نسبة
معلومة لم يصح واما التمارين مشتركة بينهما وكذا القنوق وهو مجموع التمارين
والعرجون الذي هو الساعد للمالك ولا يجوز كون العوض عن التمر فان
مساقاة على ذلك لم يفقد مساقاة ولا اجارة الا اذا فضل الاعمال وكانت
معلومة ج ل وزى والمساقاة في ذمته بفتح القاف منونا اسم مفعول من
ساقى كان قال الزمته ذمته سقى هذه الاشجار وتعهدها بخلاف
المساقاة على عينيهم قال في الروضة ولو فعل انقضت المساقاة بتركه
العمل وكانت التمار كلها للمالك ولا شئ للعامل الاول واما الثاني فان

عام العناد فلا شيء له والمفني استحقاقه اجرة المثل الخلاق في خروج الثمار
 مستحقة سم ما مر انما اي قوله وان يقدر من من الخ على ان الثمرة
 ينشأ علم منها انه لا بد من ذكر العوض فلو سكت عنه فسد قوله الا حرة
 ولا بد من ذكر المدة في العقد ايضاً ولا يقع بلفظ الحارة كما مر وكذا علمه
 وليست كناية اذ شرطها ان لا تجد نفاذا في موضوعها وان يقبل العقد
 المسمى قاله شيخنا مرقى على الجلال فيقبل العامل اي لفظاً فلا يكفي
 الفعل من احد الجانبين وفي الكتابة واسارة الاخر من امر في الضمان وجميع
 ما ذكره من صور المساقاة على العين ومن صورها على الذمة الرضيت
 ذمتك كذا وكذا وتوذلك قول اعم مما عبر به لتناول سائمة اليك
 لتعده بكذا او تعده بكذا او اعمل فيه بكذا وهذه الثلاثة من الصريح
 في وعلى العامل وكل ما وجب على العامل له استجار المالك عليه
 وما وجب على المالك لو فعله العامل كبيع ما عليه نفقة من حصته
 بقدره وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار
 ضمن وابو زرعة انها لو اختلفت المدة في اتيان العامل بما لزمه فان
 بقي من اعمالها شيء يمكن تداركه صدق المالك والزم العامل بالعمل لان
 الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه صدق
 العامل لنقص دعوى المالك انتفاؤها والاصل عدمه محمول وقوله
 وعلى العامل كذا بيان لقوله ويحمل عليه فلا يقال ان فيه تكراراً
 عند الاطلاق ليس المراد بقوله عند الاطلاق الاحتراز عما اذا فيه فيجوز
 كونه على المالك لانهم صرحوا بان ما على احد هما لو شرط كونه على
 المخرضت المساقاة وانما المراد بيان ان هذه الامور على العامل
 حتى عند الاطلاق هكذا يظهر انه المراد قاله مر والمعمد ان السقي كغيره
 ولو شرط على المالك لم يصح سم ما يخص ما يحتاجه قاله مر اي عمل ما
 يحتاجه لم قال بعد وعلم من تعيينه ما عليه بالعمل عدم وجوبه
 عليه اطلاقاً فيجوز طالع بلغيه وفوضه تخلف العنقود عن الطير على
 المالك بحرفه ويعلم ايضاً من قول الن من العمل كسقي ان لم يترتب
 بوقته مر جمع اجانة وهي الحفر الى حول الشجر وتلفيح وهو

باذن المالك استحق الاجرة تارة من ثمره وتارة من ثمره
 وبه فارق غسل ثوبين ثم راولوا ثوبه العامل صح

ومنع

ومنع بعض طالع ذكر على طالع انني وقد يستغنى عنه لكونه تحت ربح الذكور
 فيجعل الموارزج الذكور اليها ثم مر قال ع ش وينبغي ان من ذلك ما
 حرت به العادة من الزيل وسجوة فيكون على المالك ٥ وتخيية حشيش
 اي كلام يابس او رطب فقد اشترى الحشيش في اليابس من الكلا وفيل هو
 خاص بالرطب منه وعبارة الصحاح والحشيش اليابس من الكلا ولا يقال
 له رطباً حشيش ٥ حل حرت به عادة راجع للتفويض كما قاله مر وجوز راجع
 للجميع عند الله كما قاله حل ويدل عليه قوله بعد وان لم تجر عادة ويظلمها
 اي ينصب عليها مظلمة وهو البوص الذي يتصبون على الاعداد
 وحفظ الثمر على الشجر وفي نسخة لحفظ الثمر وهي اظهر مما في الاصل لانها
 الملازمة لقوله فان كلا من الثلاثة كذا وما في الاصل يصح فرائه بالرغم
 عطفاً على ما وبالجر عطفاً على مدحوله الكاف ع ش قاله مر فان لم ينفذ
 به لكثرة السراق وكبر البستان فالملون عليه كما افقضاه اطلاقاً وبحث
 الم ذرعي عدم لزوم ذلك في ماله بل على المالك وفي البذر اي يجوز
 كفوضه اي قوطه وجد ان يفتح الجيم وكسرها واهمال الدالين كما
 في الصحاح وبها ايضاً جواز اعمامها واهمالها قال اذ الثاني لوجوبه
 التي عبارة ثم مر لان مقابل المصحح لايتاني الا عند انتفا العادة والشرط
 اذ لا تشعه مخالفتها عند انتفاها اي العادة والشرط وظانه
 لوجرت عادة كعبارة ثم مر وظان ما يفوض على كونه على العامل او
 المالك لا يلتفت فيه الى عادة مخالفتها كما هو ظم على ان العرف الطارد
 لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً فقول الشيخ في ثم منهجه وظانه لوجرت
 عادة بان شيئا من ذلك على المالك اتبعته ببعض حملها على ما ليس للاصحاب
 فيه نص بانه على احدها او بان العرف فيه يقتضي كذا او في غير صحيح
 ٥ بحرفه قال الرشيدي قوله يتعين الخ اللفظ ان هذا العمل غير متواتر
 في عبارة المنهج ولهذا اقتصر على الرد بحرفه وقوله غير متواتر لان
 قول المتبع بان شيئا من ذلك اي الثلاثة المذكورة التي نص عليها الاصحاب
 لانهم نصوا عليها فكيف يتأتى العمل المذكور ثم ان رجع اسم الإشارة في قوله
 بان شيئا من ذلك لغير الثلاثة كما قاله حل ظهر العمل المذكور بان شيئا من ذلك

هكذا في نسخة الاصل ولعل الاصل
 حفظ الثمر على الشجر
 كلف بعد العاد المذكور في نسخة

اي من الثلاثة المذكورة قبل وقال ج دل قوله بان ذلك من ذلك
 كما قاله ج دل قوله بان ذلك من ذلك من ذلك من ذلك من ذلك
 وان لم تجز العادة الخ وقوله لعقوله ان الظاهر لا يدل على ما ادعاه وذلك
 لان قوله وان لم تجز به عادة معناه وان لم تجز عادة به المذكور من الثلاثة
 اي بوجوده وحصوله بل كانت العادة اهماله عن الحفظ وعن العظم وعن
 التجفيف وحيث التعميم لا ينافي التقييد بقوله وظانه لو جرت عادة
 وهذا لا يظهر بل الظاهر ان معنى قوله وان لم تجز به عادة وان لم تجز
 عادة يكون كل من الثلاثة على العامل اي سواء كانت العادة جارية
 باهلها او يكونها علم المالك لان المدار على عرف الشرع لكن التمسك بحدود
 الصورة الثانية بقوله وظانه لو جرت الخ وضعفه على لما مر ولا يكون
 ضعيفا الا اذا جعل اسم الاشارة راجعا للثلاثة فان جعل راجعا لغيرها
 مما تقدم كما قاله ج دل فلا يكون ضعيفا تاملا وقوله لكن التمسك بحدود
 الصورة الثانية فيكون كلامه الاول غير شامل لها اخذ من كلامه هنا
 كناية على ان نصيب ثوباب اود ولاب او قاس ومثله ومعلوم
 وبقدر ثمن او تدور الدولاب ثمن واصلح النهار اي اهدم
 حيث لا يملك فيه الزرع الا بالقسمه اي لا بالتطهير ولا يستقر بالتضييق
 والضيق ج دل وما الحق بها وهو الضيق والتضييق ع ش وقاية
 راس المال اي بقيته من النقص الذي يحصل لانه يجز به كما مر
 في بيان ان المساقاة لازمة وحكم هرب العامل اي
 وما يتبعه من قوله ولو مات المساق في ذمته الى قوله ولا يصح مخايرة
 هي لازمة اي عقدها لازم من الجانبين اي قبل العمل وبعده
 لان عمله في اعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون الغرض فيلزم
 انما الاعمال وان تلغى الثمرة كلها باقية او نحو غصب كما يلزم عامل
 الغرض بالتضييق مع عدم الزرع ووجه لزومها ظاهر في اخاذه الوالد
 وهو مراعاة مصالحته كل منهما اي المالك والعامل اذ لو تمكك العامل
 من ثمنها قبل تمام العمل بقر المالك بعوات الثمرة او بعضها لعدم

العمل

ف

العمل لكونه لا يحسنه او لا يتفرغ له ولو تمكك المالك من ثمنها بقر المالك
 بعوات نصيبه من الثمرة لان الغالب كونه اكثر من ثمنها بقر المالك
 فلو هرب العامل اي او امتنع من العمل وقوله او نحوه اي كالحبس وقول
 وبتزعم غيره بالعمل اي ولم يقصد المالك بعلمه وكذا ان اطلق
 يكون كما لو قصد المالك ج دل ومثله الامطار المغنية عن السقي والمراد
 بالبرع هو الذي عمل فيه بغير استنجار اخذ من قوله والاكثرى
 عليه الحاكم ع ش من مالك او غيره افهم انه لو عمل المالك في ماله
 لا على وجه البرع عن العامل او تبرع به اجنبي عن المالك لا يستحق
 العامل شيئا وجرى عليه ع تبع السبكي وخالفه من ر في ش فقال
 فيها استحق العامل فيما يظهر ع ش وعبارة ش م ر ولو عمل في حال
 نفسه بغير تبرع عن العامل او عمل المالك عن الاجنبي عن
 المالك لا العامل استحق العامل فيما يظهر بخلاف نظيرة من
 الجمالة للزوم ما هنا وان بحث السبكي المشوية بينهما
 في عدم الاستحقاق اه بقي حق العامل قال الامام وهو
 مشكل لانه استحقاق بغير عمل اه والاصحاب نزحوا ذلك منزلة
 التفرع بقضا الدين قال السبكي ومن قوله هذا وفي الجملة لم يتبرع
 متبرع بالعمل استحق العامل قلت قد يقال مثله في امام المسند
 ونحوه من وطء الوطائف اذا استجاب وان كان المص وابن عبد
 السلام افتيا بعدم استحقاق الثالب والمستنيب معا قلت قد يفرق
 بانعراض الواقف مباشرة من عينه او عينه الناظر بخلافه هنا فانه
 وان كان عرضه مباشرة ايضا اذا وردت المساقاة على العين لكن
 العناية في مسئلة الوطائف اقوى ه سم يصرح القسح اي حيث لم
 يفسخ يكن ثم ما يقضيه ع ش اكثرى الحاكم عليه من يعمل اي ولو
 المالك اخذ من قوله بعد ثم عمل العامل المالك ولو امتنع وهو حاضر
 فكذلك وقوله من ماله اي ولو من نصيبه اذا كان بعد بدو الصلاح
 من ماله متعلق بقوله اكثرى نعم ان كانت المساقاة لا يعلم

مل

فقولهم ظاهر اي واما باطنا فلا يوجبها الا مضي المدة لا ما قبله قابلية للانتفاع
بأحد وجهين فالتأجيل لا يوجب الاجرة استأجر رجل ارضا استأجره لم يبد لها
على طريق المدينة حين الهجرة والمستأجر لم يوتكر واقتره النبي صلى الله
عليه وسلم فثبتت الاجارة اليه يجوز له ان يعلل الدليل ضابطه
الثوبرى وعش بكر الدال واسكان المشاة التحتية ونقل عنه ان قيل
بالضم اوله وكسرتايم مهموزا ابن الاربعين بضم الهمزة وفتح الراء وسكون
الياء وكسرتايم مهموزا وامر بالمواجرة بالهمزة يقال كافي الغاموس اجرة
اجارا ومواجرة ويجوز ابدال الهمزة واو الكونه مفتوحة بعد ضمة هـ
علم من كما يجوز بيع الاعيان اي لاحتياج الناس اليها وفيه ان مثل بيع الاعيان
ليس جاريا على خلاف القياس حتى يعلل بالاحتياج فامل ما مر فيه في البيع
علم من ان الاعيان لا يكون موجرا وان جاز له اجارة نفسه كما للعبد الاعيان يشترى
نفسه كما قاله في علم من اسلام المكترى اي اجارة عين او ذمة وان كانت
اجارة العين مكروهة دون اجارة الذمة في علم من لمسلم اي وتوجه من
مصحف والتهذيب كما قدمته مع زيادة عبارته ثم ويصح بكراهة اكثر
الذي سلم على عمل يعلم بنفسه لكنه يومر بازالة الملك عن منافعه بان يوجهه
لمسلم والزيادة هي قوله لكن يومر الخسم وفتح اجارة السقيم عطفي على لا يشترط
منه من جهة الاستدراك لا لا يقصد من علمه الا لا يكتب له عادة كونه اجير في
الحج او الوكالة بخلاف الحرف والصانع فانها مقصودة من علمه اذ يكتب بها وليس المراد
بالا يقصد من علمه كونه تافها كما يتوهم من لزيادة لان لم ان يتبرع اي حيث
كان غنياه حل ولا يصح اكثر العبد نفسه هذا معطوف على المستثنى فهو مستثنى
وفيه ان هذا لا يناسب استناده من قوله وشروطه ما في البيع لان الشرط
هنا اطلاق المنصرف وكذا في البيع وصورة العبد استثنت هناك من مفهوم الشرط
لغيره العتق الا ان يقال كلامه يوول الى ضابطه اي كل من بيع بيعه وشراوه
مع ان يوجر ويستاجر فتح يثنى استثناء العبد لانه يصح شراؤه نفسه فينفذ
اليه فاعتق نفسه مالا يفتقر في غيره كافي من فيقول المكترى وما ذكره من
الصريح ومن الكناية جعلت للذمت منفعة بكذا او اسكن داري ستر بكذا
ومنها الكتابة بالعقوبة وفي اشارة الاخرس ما مر في الصمان وتخص اجارة

الذمة

الذمة باطنا والظن بينه وبين
الذمة باطنا والظن بينه وبين
الذمة باطنا والظن بينه وبين

الذمة بخلاف الزمة فملك او اسلمت اليك هذه الدراهم في حياطة هذا الثوب
او في دابة صفتها كذا او في حياطة الى مكة كافي من ومولم الزمة ذمتك
اي كذا وكان الاولى ان يذكره وحزم به ماله وقال الزمة فانه اجاز عن
كما قاله سم كناية المعقد انه لا صريح ولا كناية لان احز المفظ بنا في اوله
لان قوله بعثك يقتضي التابيد وقوله سنة يقتضي التافيت فتناظرا
وكلفظ البيع لفظ الشراي من المستاجر بل لمقدر له ولا يقال يصح
جعل له طرفا للمنافعة المذكورة في المتن فلا يحتاج لتقدير وليس كالكناية
كما هو واضح لانا نقول المتافع امر موهوم الان والظرفية تقتضي خلاف
ذلك فكان تقدير ما ذكره اولي او متعين ثم راي بل متعين وقال في ش
قوله والظرفية يقتضي ان ينظر وجه هذا الاقتضاء وعليه قيد على ما
قدرة ان الانتفاع امر موهوم لان مع ان معنى انتفع استوفى منافعه
وبالجملة قد عوى هذا الاقتضاء مما له سند لها المحرر التخييل وعبارة
سم على جمل قوله بل لمقدر هذا لا يتعين بل يصح جعله طرفا للمنافعة المذكورة وان
كانت موهومة الان وما قدره ايض موهوم الان لان معناه استوفى منافعه
وهذا كما في قوله على ان اصوم هذه السنة او ان اعتكف هذا اليوم فان كلا
من الصوم والاعتكاف امر موهوم مع ان ظرفية السنة واليوم لها الاشارة في صحتها
لاحد فاما اثر الله اي لان الموت اخراج الروح وزمنه يسير عبد العر
وتزد الاجارة على عين اي على منفعة مرتبطة بالعين فلا ينافي ما ياتي ان
مورد الى جارة المنفعة ولو اذن اجير العين لغيره في العمل باجرة فحل كان
اجره ليخيط ثوبه مثلا فاذن لغيره في حياطة فلا اجرة للاول لمطلقا ولا
لثاني ان علم العاد والافلام المثل على الاول الاذن كما هو ظن من وعبارة
حل قوله عين المراد بها ما قابل الذمة اي على منفعة متعلقة بالعين وفي هذا
تنزيل المعلوم التي هي المنافع منزلة الموجود فاوردوا العقد عليها
لا كترينك لكذا اي لعل كذا فهو مثال لقوله وتوجه لان شامل للادى اي لغير
كما يوحى من مر واجارة العقار دفع ما قد يتوهم من المتن انها قد تكون
اجارة عين وقد تكون اجارة ذمة فيقال حل ومثل العقار السقيمة فانه لا
يصح السام فيها ولا تثبت في الذمة فلا تكون اجارتهما الا على العين واما اجارة
بعضه اي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز ان تكون في الذمة لانه يجوز قرضه

كونها معلومة حتماً كما هو نظيره في الثمن ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها
لوحلت وقد تغير النقد وجب من نقد يوم العقد أو قتم فإن كانت
ببادية اعتبر أقرب الميلا إليها كما يحتمل المذرع والعمدة في إجماع المثل
في الفاسدة بموضع انلاف المنفعة نقد أو وزن أو سائر بحروفه قال الشيخ
سئل لا يقال يشكك على اشتراط العلم صحة الاستحجار للبحر بالمنفعة وهي
مجهولة كما جزم به في الروضة لأننا نقول ذلك ليس بأجارة بل نوع جملة
يقتضيها الجهل بالعمل ٥ خارج العقد فإن كان في صلبه فلا يصح
الاجرة بجهلها بد ينار على أن تصرفه في عمارتها أو عليها للجهل بالصرف فتصير
الاجرة مجهولة فإن صرف وقصد الرجوع به رجع والاول والاوجهات
التعليق بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالماً بالصرف فالحكم كذلك
صحت ولو اختلفا في القدر المنفق صدق المنفق بيمينه
ن ادعى قدرًا محتملاً سئل على اتحاد القايض والمقتض قال من بعد
ما ذكرنا في الحقيقة لا اتحاد تزيلا للقايض من المشاهر وان لم
يكن معناه متركة الوكيل عن المجرى وكالته ضمنية ويؤخذ من ذلك
نحو ما جرت به العادة في زمننا تشويخ الناظر المستحق باستحقاقه
على ساكن الوقف فيما يظهر من سنن وشعره لو وقع على الاتحاد ضمنا
لا يكفي شهادة الصانع له انتم صرف عاين ايد به كذا لانهم يشهدون على
فل انفسهم بخلاف ما لو شهدوا بانهم صرف كذا فانها تقبل الا ان علم الحاكم انهم

ان يكون من الناطق
نفسه عن الناطق
الان حقق الابطاح
وايضاً من السند
امام المسعودي
فاخذ منه في
من المستعمل للو
الناطق في اخذ
من التناظر في
يقين
المسألة
الامة في
الاثر الواقع
استحقاق الاسم
في ظاهر
وقد
رغم
مسجد

هذا الجواب انما هو عند البراءة البو
الذي في صدر العقول الختلة هذه
القول على القول والعقل

لارضاع الكلب ش وهذا على طريقته اما على المعتد فلا فرق ولا اولوية
عبد البر فيجب قبضها الخ وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم
يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه سلماني المعنى ايضاً لضعف
الاجارة حيث وردن على معدوم وتعدوا سنيها وهادفة ولا كذلك بيع ما
في الذمة بينهما مجير واصغرها باشتراط قبض اجرتها في المجلس ثم ولا يبرونها
اي لانه يعنون القبض في المجلس الذي جعل شرطاً للصحة ثم وان عقدت
بغير لفظ السلم راجع لقوله فيجب قبضها في المجلس مطلقاً اي سواء كانت الاجارة
في الذمة ام لا والحال انه اجر عين هذه الدابة مثلاً يحتاج في وتعمل اي الاجارة
اي تجب حالاً ان كانت كذلك اي في الذمة واطلقت اي عن التاجيل والتجديد
وتلك بالعقد مطلقاً اي سواء كانت اجارة او عين او ذمة شوبري من الاجارة
بيان لما تقدم عليه او عرفت عليه فامتنع مثله في ثم قال ع ش عليه هذا قد
يتألف ما تقدم عن القاضي اي الطبيب ان الدابة مما يتوقف قبضها على النقل
فالوجه وفاق لما رجع اليه من انه لا اثر لجد العرض الا اذا كان على وجه يحد
به قبضاً في البيع سم على جواقول وتعمل قوله لا يكفي هنا اي في الاجارة الظاهرة
بجروهم في اجارة فاسدة وعلى المتاجر في الفاسدة رد العين الموجه وهي
له حبسها لا استرداد الاجارة فاعادة كل عقد فسد سقط فيه المسمى اذا
عقد الامام الجزية مع الكفار على سكنى الجواز فسكنوا مضت المدة فيجب المسمى
لتعذر اجارة المنزل لانهم استوفوا المنفعة وليس لمثلها اجارة اذ لا مثل لها يعتبر
اجرة فزجج الى المسمى وخرج بالفاسدة الباطلة كاستيجار صبي بالقاضي
عمل يعلمه فانه لا يستحق شيئاً في طهره بل بما يستقر به مسمى وهو تسليمها
ومضى المدة وان لم ينتفع وبعبارة ع ش اي حيث كان العمل مما يقبل النيابة
اما ما لا يقبل ذلك كالاجارة للامانة فلا شيء فيه اصلاً وان عمل طامعاً كما
تقدم غالباً لا يقال فضيها ان ما عداها صورة اكثر من صور ما خرج به
وليس له في الخارج الا صورة او صورتان وهما قبض المنقول بالنقل
وسكنى العقار لانا نقول قبض المنقول والعقار وان كانا قليلاً بالنسبة
لما خرج فوقعهما في الخارج هو الكثير الغالب بالنسبة لافراد من يتقاطعي
الاجارة وتلك الصور ان سلم ان انواعها اكثر مما يحصل به القبض في الصحة

من غير

من غير هذه المذكورات فوقعها في الخارج قليل ع ش وامشاعه من
القبض الظاهر منصوب على المفعول معه وان راجع للثلاثة قبله
وشروط في المنفعة حاصل الشروط خمسة ووزع على مفهوم الاول ثلاث مسائل
مسائل والثاني واحدة والثالث سبعة والرابع اثنين والخامس واحدة
اي لها قيمة بين به انه ليس المراد بالمتقوم ما قابل المثل ع ش عينا اي في
اجارة العين سم والمراد يعلم عين المنفعة وقدرها او صفاتها علم محلياً
كذلك بدليل تمثيله بعد باحد العبدية وتمثيله بالابق والمقصود لمفهوم
مقدور في السلم وقدر اي بينهما وصفة اي في اجارة الذمة واستثنى
من اشتراط العلم بالمنفعة دخول الحمام باجره مع يحمل بقدر الملك وقدر
الماء وما ياخذ الحمامي انما هو في مقابلة اجرة السطل والحمام والازار وحفظ
النياب واما الماغير مقابل بموضع لعدم انبساطه فلا يقابل باجرة
وعلى هذا فالسطل غير مضمون على الداخل والنياب غير مضمونة على
الحمامي لانه اجر مشترك وبعبارة شيخنا نعم دخول الحمام باجره جازم بالجماع
مع يحمل بقدر الملك وغيره لكن الاجرة في مقابلة الحالات لا الما فاعلم ما
يخرج به الما غير مضمون على الداخل ونياب غير مضمونة على الحمامي ان لم
يستغظم عليها ويجيبه لذلك وهذا بما يفيد ان الاجرة ليست في مقابلة
حفظ النياب وراجع كلامه في باب الوديعة وانظر هل يفرق بين اجر
المشترك وغيره في التقصير وغيره حرره ع ش وج في لما لا يتعب اماماً
يحصل به التقب من الكلمات كما في بيع الدور والرفيق ونحوها مما يختلف منه
باختلاف المتقاردين فيصح الاستيجار عليهم ثم وكما هم اعتقوا وجهالة
العمل هنا الحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التي يتاقي بها ولا مقدار الزمان
الذي يصرف للتردد للسدا ولا الامكنة التي يتردد اليها ع ش عامر ككلمة بيع
اي كلمة سبب في البيع كلمة الدلول وكذا المبيع على اقامة الصلاة المتعاقب
للادان وفي الاحبال يجوز اخذ عوض على كلمة يقولها الطبيب بدوان يفر
به اذ لا مشتقة عليه في التلغظ به س ل وقوله اذ لا مشتقة يؤخذ منه معتم
الاجارة على ابطال السجلان فاعلم يحصل له مشتقة بالكتابة ونحوها
من استعمال العجور وتلاوة الاقسام التي جرت عاداتهم باستعمالها

ومن ازالة ما يحصل له شقة بالكتابة وسوقها من استعمال العتق وتلاوة
 المصنام الزوج من المخلال المسمى عند العامة بالرباط والجرعة على ميت
 التزم العوض ولو اجنبيا حتى لو كان المانع بالزوج والتزم المرأة او اهلها
 العوض لزمته الجرعة من التزما وكذا عكسه ولا يلزم من قام المانع به
 الاستجارة لانه من قبيل المداواة وهي عند المذنبين من الزوجين
 ثم ان وقع ايجار صحيح بعقد لزم المسمى والمفارقة المثل على ما عرفت
 وعبارته ثم ركنه بيع له فلو استاجر عليها مع انتفا التبع بتردد
 او كلام فلا شيء له والجرعة المثل وما يجتمع الذرع من ان العوض
 انما استاجر على ما له تبع فيه فتقيم غير معقود عليه فيكون متبرعا
 به مردود بانه لا يتم عادة المثل فذلك كان كالمعقود عليه وقوله مع
 انتفا التبع في متعلق بمحذوف في تقديره فان اتى بها مع انتفا التبع
 الذي ولا اكثر ان تعدى للترتب به او للضرب على سكتهم وروحه
 اذا لم يكن للتعدي يعلق بها لانه حالي واستجارة الحلي حلال
 صحيح لان منافعهما لا تقابل بمال لو اخر قليل ما قبل هذا الى
 هنا فقال اذا لا قيمة لها اي الثلاثة اي لمنفعة الكان اخبر والنسب بالمتن
 ولا ابق ولا مفسوب مثالان للحس وكذا الاعنى المذكور والارض
 المذكورة وفيها عجز شرعي ايضا لان كل حسي شرعي كما قاله سبيل وقد يقال
 ان المفسوب فيه عجز شرعي عقب العقد اي قبل مضي مدة
 لمثلها اجرة اخذ انما ياتي في التفريق من نحو المنفعة واذ لك كسبها ويؤخذ
 منه ان فطرة الموجه على المزارع كذلك كافيته والمحق الجلال البليغي
 بالبقاء والمفسوب ما لو بنى ان الدار مسكن الجن وانهم يودون السائب
 بزم او نحوه وهو ظن ان تغذ نفقهم وعليه فطر وذلك بعد اجارة كطروا القصب
 بعلمها ثم راي فلا تنسخ بل بتخير المفسوم في ما يحتاج الى نظر
 ومثله غير قار لتعليم القراءة وان استمر الزمن بقدر ان يتعلم ويعلم لان
 المنفعة المتعلقة بالعين لا تتأخر قال دأمر اي يجيئ دائما عند الحاجة
 اليه بان يكون التعليل يرويه كل سنة ولا غالب يكفيها لوقال المكي انا
 احيفر سوق منها الما او اسوقه من مكان اخر صحيح قاله الرويان واب

الرفعة

الرفعة عبد البر ولو استاجر ارضا للزراعة فلم تروا فسخها اجارة
 فلوروى بعضها انفسخت فيما لم يرو وخير في المروى وكذا اذا لم يجر
 الما عنها وقت الزرع ولا القلع سن هو وما بعده مثال للشرعي
 ولا حائض وبطر وخولكيس ينسخ العقد كما ياتي فلو دخلته ومكثت
 عصمت ولم تسحق اجرة وان انت بما استوجرت له لا تنسخ اجارة
 بطر وكيس فان ما انت به بعد اية نفاخ كالعامل بلا استجارة وفي معنى كائنه
 المستحاضة ومن به سلس بول او جراحة نضاعة ينقض منها التلوين ثم ر
 وكتب عليه ع ش ما نصه قوله وبطر وخولكيس ينسخ العقد هذا قد
 يشكل على جواز ابدال المستوفى به اي قياسه عدم اية نفاخ وابدال
 خدمته المسجد بخدمة بيت مثله اذ المسجد نظير الصبي المعين للارضاع
 والثوب المعين للخطابة والخدمة نظير الارضاع والخطابة سم على جرحه
 ولا اجرة بغير اذن زوجها اي لا استغراق اوقاتها لمحقه ويؤخذ من التقليل
 ما يجتمع الذرع انه لو كان غائبا او طلاقا جرت نفسها العمل ينقض قبل
 قدومه او ناهله للتمتع جاز فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي ان ينسخ في الباقى
 واعتراض القرى له بان منافعهما مستحقة له بعقد النكاح ممنوع بانه لا يستحقها
 بل يستحق ان يتنع وهو متقدر منه ثم ر مع زيادة من ع ش بقوله بغير
 اذن زوجها اي الحاضر غير الطفل والجارة عينية بينهما اما جارية الذمة
 فتصح ولو انت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنت المسجد بنفسها اي في
 حال كسيف فينبغي ان تسحق الاجرة وان امت بالملك فيه لحصول المقصود
 مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استاجر لقرأة القرآن عند غيره مثلا فقرأه جبا
 فان الظن عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا اتى
 بالقرآن على وجه محرم بان قصد القرأة او على وجه غير محرم يعرفه بحكم
 القرأة كان اطلق التقى المقصود او نفق وهو الثواب او تزول الرفعة
 ثم روع ش حسا وشرعا في الابق والمفسوب والذين بعدهم او
 احدهما اي الشرعي فقط اي في الثلاثة الاخيرة اي التي بعد الاربعة المتقدمة
 ولا يقال والحس ايضا لانا نقول كل حسي شرعي سبيل فروع ذكر بعضهم
 انه يجوز للزوجة استجارة زوجها ولها منعه من الاستمتاع لكن تسقط

خاتمة

تفتتها وهو واضح وافق عليه من ولعل المراد ان لها منعه وقت العمل لا
مطلقا سم وفي دعوى السقوط والحالة ما ذكر نظر لانها تمتع بها وجب لم عليها
بل هو بايجار نفسه في التمتع على نفسه فكان المانع منه لانها فالتعاس من عدم
سقوط التمتع من قال من في نفسه وليس مستاجر المنكوحه ولو للارضاع منع
زوجها من وطئها خوف الحمل وانقطاع اللبن كما في الروضة والعرق بينهم
وبين وصنع منع الراهن من وطئ المرهونة انه هو الذي عجز على نفسه تعاطيه
عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه ليس كتعاطي العقد كما ينبغي بحرفه لقطع
من وجعة ولو استأجره لقطع من وجعة غيرها فان لم يترأف من قلعها
لم يجبر عليه ويستحق الاجرة بتسليم نفسه ومضى مدة يمكن منها العمل لكنها تكون
غير مستقره حتى لو سقطت رد الاجرة سال وفي قل على الجلال قوله وجعة
اي هي او ما تحتها بحيث نقول اهل كبرة بنو الاله لهد بقلعها ويستحق الاجرة
بتسليم نفسه ومضى زمن امكان القلع وان منعه منه او سقطت لامكان الابدال
وقول بعضهم بسقوط الاجرة وردھا لو اخذها مبني على عدم جواز ابدال
المستوفى منه وهو مرجوع كما ساقه واكثر احوالها ذممة لخدمة مسجد
محترق مسلمة فاي فانها يجوز استجارها ووجه بانها لا تمتع من المسجد بناء على
الاصح من عدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة
وان قلنا بعدم المنع لم يبعد لان في صحة الاجارة تسليمها لها على دخول
المسجد ومطالبتها هذا بالخدمة وفريق بين هذا وبين مجرد عدم المنع
ويؤيد ذلك ما مرهوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع
اننا لا نقر من له اذا وجدناه ياكل او يشرب على ما مرع من على من
واكثر ائمة اي غير المكاتب لانها كالحره قال لا تتغسل لخدمته السيد عليها
والفتنة الموصى بها ابدال لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما قال
في الزكشي ثم من لوجود الاذن فلو اختلفا في الاذن وعدم صدق
الزوج بيمينه لان الاصل عدم الاذن مع من على من او متعلقها كالا
فان النية وان لم تجب فيها من واجبة في متعلقها وهو الصلاة قال جل
ولا يبعد ان تكون الخطبة كالامامة وما يقع من الانسان يستنبط من
يصلي عنها اما ما يجوز فذلك من قبيل الجمالة كالصلاة واما منها

والسنيجار

فإنه يستعمل الامامة مسجد لا يصح ولومن واقع وأما من شرطه شيء
في مقامه الامامة فإنه جملة قاذ الاستاجر المذو طاله من يقوم
مقامه فيها فإنه يصح لان نفعه عائد على المستاجر وهو
غير نائب عنه في الامامة ع والاك ان ثواب الجير للمستاجر وانما هو نائب
عنه في القيام في محله متى اناب فيه صح واستحق العمل كما قرره شيخنا
ح في لان المنفعة لم تقع له ولا يستحق الجير شيئا وان عمل طامعا
لغيره كل ما لا يصح له استجاره له اجرة لفاعله وان عمل طامعا
من الجير اي الذي قاله صل على مثله لانه الكراه لهما كما قرره شيخنا
جل للمكرى اي الذي اتى نفسه للصلاة مثلا ولا ينبغي ان هذا التعليل
ظن في الامامة وفي الصلاة اذا اطلق في النية اي لم يقل نويت الظهر مثلا
عن فلان فان طاله ذلك لم يقع راعن المكترى ولا على عن المكترى والتعليل
بالنسبة لهذه غير ظرنا عمل شيخنا ولا اكترامه لم يخرجها ولو بصيا
وخرج باسم الكافر فتح اجارته ككف للامام لا للاحاد ولو اسلم في انشاء
المدة انقضت الجارة حل كما لو طر كحيض على المصلحة المكتراة لخدمة
المسجد ويحمل الفرق في مما لا ينضبط منه خارج بقوله معلومة وكان
المناسب تقديم والاعادة اي اعادة الورس ه الا في مسائل
معينة راجع للقضاء ما بعده كما في س الروض حل ولا بد ان يكون
المتعلم متينا م ك كاذان ويدخل في الجارة له الاقامة ولا يجوز
الجارة لها وعدها كذا قاله الرافعي ولا يخلو عن وفقة وينبغي
ان يدخل في معنى الاذان اذا استوجبه ما حرت العادة من الصلاة
والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها وان لم يكونا من سماء شرعا
صارا منه بحسب العرف كما في ع ش على م ك وتجهيز ميت وان بقي
عليه لوجهه بمؤ ن ذلك في ماله بالاصالة ثم في مال موهبة ثم المياسر
فان بقى هذا الجير نفسه حتى يقع عنه ولا يفرغ من تعيينه عليه كالمفطر
فانه يتعين اطعامه على تغريمه البدل ه م ك وتقليم قران وان
تعيين على المعلم ولو ترك الجير بعض ايات مما استوجبه لزم اعادتها

في الاستئناف قل لزيادة غير التي بخلافه بالربط لدعا عند زيارة
 قرة المكرم لانه تدخل النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فله
 الجارة والحالة من وعبارة عن ش وخرج به الاستحسان للدعا عند
 ذلك فافهم حيث عين له ما يدعونه فان لم يعين ذلك لم يصح الاحراق
 المحالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على الجمهور ولعل الفرق بينهما ان الزمان
 انزها مقصور على الزمان بخلاف الدعاء رايتهم في ش فرق بين الزيارة والحالة
 على الدعاء دخول النيابة في الدعاء وان جعله ش سائر ما شئ زيارة الاولى من
 ش ان يقال انه بموته اسبه غير العاقل او يقال ما وافقه على الغير
 وقول بينهما في وجه الاولوية ان الصغير يغيبها في الركبة بخلاف لها
 فانه يقتضي انها ليست ركنا وايضا لا يشمل الامامة وقال ج ل قوله اولي من قوله
 لهانية لانه يوم ان ما يحتاج متعلقة اليه لانقر النيابة فيه ١٥ اجمع
 وتفرقة ركاة بالجر لانه بدل من عبادة الواقع في كلامه مجوزا لانه عليه ش
 على مروي وعبارته اي الاصل فصل لا تقع اجارة مسلم يهاد ولا عبادة تجب
 لهانية الا اجمع وتفرقة ركاة لان الاعيان لا تملك بعقد الجارة وقت
 ذلك استجار الشاة لبيتها وبركة لك لسمكها وشعة لو تودها وهذا
 مما تم به البلوى ويقع كثيرا في وجول كما في اكثر الارضاء فان الذي
 يقع بغيره والمفروض بكل منهما اي المخرج والمخرج به وعبارة الشورى
 لكل منهما اي قوله لا يضمن استيفاء عين قصد وقوله ولا يستأن لغيره
 فلا يصح الاكثر المنفعة قابلة قال مروي ويستثنى من المنع في المستقبل
 صور كما لو اجر ليلما ليلما نهارا واطلق نظير ما مروي اجارة ارض
 لزراع قبل رباها وكذا صح في عبارة المنهاج فلو اجر السنة
 الثانية لمستاجر الاولى قبل انقضاءها جاز في الاصح قال مروي واحترى قبل
 انقضاءها عما لو قال اجر لكها سنة فاذا انقضت فعد اجر لكها سنة
 اخرى فلا يصح العقد الثاني كما لو علق بمجيئ الشهر فلم ترد على كلام
 ٥ مجروفة لما لك منفعته فظاهره ان المراد مالك جميع المنفعة
 فلو ملك بعضها فصل تصح اجارة المدة المستقبلية ويملك جميع
 المنفعة لانصال المدين في جملة اول تصح الاجارة او تصح بقدر ما
 يخصه من المنفعة في المدة الاولى كل محتمل ولعل هذا الاخير اقرب

وان

وان كان الاول غير بعيد فليراجع شوبري ولو اجره حانوتا او نحوه
 ينتفع به الايام دون الليالي او علمه لم يصح لعدم اتصال زمن الاستقاء
 بعضه ببعض بخلاف العبد والداية فيصح لانها عند الاطلاق لا اجارة
 يرحمان في الليل او غيره على العادة لعدم اطاقتهما العمل دائما ثم
 لانصال المدين اي مع اتحاد المستاجر كما لو اجر منه السنتين في عقد واحد
 ولا نظر الى احتمال انفساخ العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك
 لم يقع عقد في الثاني كما صرح به في الفرض ٥ م راي لانه يقتضي الدوام
 ما لا يقتضي في الابتداء ش لا من زيد اي لانه غير مستحق للمنفعة م
 وصح كمر العقب اي ولكن صح الى فهو من جملة المستدر اك اي
 بالنظر للصورة الثانية ولو جعلوا اول الدرس وصح تاجيلها كان
 اولي لانه اول الكلام العقب جمع عقبة اي نوبة لان كلا منهما
 يعقب صاحبه ويركب موضعهما واما خبر اليه بقي من شئ عن راحلته
 عقبة فكما انما اعتق رقة وفرضها بسنة اميال فلعلمه وضعها لغة ولا
 يتغير ما هنا بذلك ٥ م بان يوجرد اية والعن كالدابة او المراد بالدا
 المعنى للمعوى وهو ما يدب على الارض فتشمله وانغترف فيها ذلك دون
 نظيره في خودار او ثوب لعدم اطاقتهما واما العمل ٥ م وقال ع ش المتبادر
 من قوله بان يوجرد اية ان اجارة عين لكن الحكم لا يتغير بذلك كما صرح
 به م بعض الطريق اي او ز من افعوله بعد ليركب كل منهما من اى او بعض
 الطريق ففي كلامه احتياك والمراد بالبعض هنا وفيما بعده من مقدار
 تحمله الدابة بلا منفعة قل والموجر يركبها البعض اي او ينزل عنها البعض
 الاخر كما في ش التحرير شوبري وبين البعض اي من الطريق في الاول
 والزمن في الثاني والمراد بالبعض بالنسبة للزمن مقداره لان المص لم يعبر
 اوله بالبعض في جانب الزمن فلعلمه غلب البعض في الاول على الزمن في
 الثاني فسمى الزمن بعضا وفيه تشبه لفظ بعض والمقرر في العربية ان
 شرط المشي ان لا يكون لفظ بعض ولا لفظ كل كما في ج ل وزي واجيب
 بانه لما كان البعض معينا صح تشبه وايضا فيه ادخال ال عليه وقد منع
 ايض قل وقوله ثم يقسم اي عند استيفاء المنفعة فليس مكررا مع قوله

الموضع الذي يقرب منه قال الزركشي وينبغي ان استراصله كالرضاع يبيع فيه
مكان الارض ممر سنة راجع للاشئين ويجعل عمل كالمسافة في قوله والواو
معنى او بدليل قوله لا يها كركوب لدابة فالركوب على والمسافة المقياة
عكس محل عمل واذا استاجر دابة ليركبها الى موضع معين لم يكن له ذهابا منه
الى باذن المالك بل يسلمها القاض ذلك الموضع او امين فان تعذر استئجارها
معه حيث يذهب ولا يركبها الا ان تكون جوهرا كالوديعة سهل قال قل بعد
نقل ما ذكر ولا يجوز ان يركبها لانه لا يلزم الرد وبذلك فارق جواز عود
المستجير ركبها لها وليس له ان يستاجر للركوب في العود ان يقيم في مقصده
اكثر من المعهود فان اقام لحوق على الدابة مثلا كان في ذلك الزمان كالوديعة
فلا تحسب عليه تلك المدة وتعليم معين من قران فالقران محل العمل
الذي هو التعليم وهنائة في عمل والثوب محل المد والمراد بالثوب هو القطع
بل يشترط ان يبيع ما يريد من الثوب يوم انه يبيع هذا مع اتمام الثوب
لان ظاهره انه راجع لقوله فلي قال لخطب ثوبا الذي يومهم ايضاً ان قوله
و الثوب لا يحتاج الى شرط ما ذكر وليس كذلك بل لابد من تعيين الثوب
او وصفه مع الثوب المذكور كما صرح به من اهل الرومية في الرومية بوزن
وهي النيانة والفارسية بوزن ج و اعلم ان استجاره لمجرد كفاية قبل
القطع اجارة فاسدة لانها عمل مستقبل لتوقع كفاية على القطع بخلاف
الاجارة للقطع وكفاية معام وسم ووق لتعظيم النهار في اوقات
الغنى وطهارتها ورايتها وزمن الاكل وقضا الحاجة مستثناة من الاجارة
فيصليها بحكمه او بالمسجد اذا استوى الزمان في حقته والاعتقن بحكمه
واستجاره عذر في ترك الجمعة والجماعة وسياق عن حرمانه يجب
السعي للصلاة ولو جمعة لم يحسن من الذهاب اليها على عمل في الاجارة
ينقل باستئجارها من اجارة ايام معينة كما في قواعد الزركشي للجهل
بمقدار الوقت المستثنى مع اخره عن معنى اللفظ وان وافق بنية
الاستثناء النوع وهو ظ و ان في ب السجده الله وان يوزع فيه عن
و ذكر النهار فلو اخره لم تنفع الاجارة ولا خيار المشتري للمستاجر عن
على م فينبغي ان يصح معقود وقوله ويصح ايضاً ان يصدق

و يفرق في قوله ان قصد العقر بغيره

يعز

يعز عادة في دون النهار وعروض عانت عن حاله في ذلك النهار
خلاف الاصل فلم ينظر اليه فان عرض غير المستاجر هذا او المعتمد
عدم صحة الاجارة من اصلها في ذلك حال وتري بل نص عليه الشافعي
قال الا ذري وفتت على كتاب البويطي فرائد فيه ما يفيد ان ما ذكر من
كلام البويطي نفسه لا من كلام البويطي ذكر في كتابه المسمى بذلك ان
الشافعي نص عليه اي فيكون قوله في البويطي متعلقا بمخدوق حال من
الشافعي عليه اي مذكور في البويطي وقال انه فضل اي اولي طول
اي امتدادا من كونه من هذا اي نحو او مجوف اي غير محشود وقوله او
منها اي على صورة سم البعير في وفي المختار من هذا عده ومنع بعضه على
بعض وبابه ضرب ومنه قوله تعالى من سجيل مستحود ونصده بنصه اليه
للبالغة في وصفه بحاي كونه يحل كونه من الصفة ان تدرك محل كانت
تجلى هذه الحائظ او هذا البيت وذكر بعضهم تعريف شيخه لجلال
الحاي حيث قال فان قدر بالزمان لم يخرج الى بيان ما ذكر ومن جملة ذلك ما
يبيى به من طين او لبن او اجر واحاد بعضهم بان المراد بما ذكر جميعه
فلا ينافي انه يجب بيان الصفة شويرو والافير الارتراف والصفة
هو بيان المحل وبعض افراد العذر وهو الطول والعرض ان محل ذلك
اي بيان الصفة ويبين ان اطلق لم يصح اما اذا لم يصح الاجارة
واحدة فانه يكفي الاطلاق كراضى الا حكا فانه يغلب فيها البناء وبعض
البيان فانه يغلب فيها الفراس عن صاحبة اي بحسب العادة والى
فقالب الارض ينافي فيها كل من الثلاثة عن على م لبنا وزراعة وعرض
اي او لاشئين منها خلا فالما يقصده كلام المصنف بالمعتمد انه متى كانت الارض
صاحبة لاشئين فلا بد من بيان احدهما عن اوده اي الاحد كان يقول
اجر تكما فلو ثبت بها عتبت مثلا فهو لما لكها سوا كان من تقطيل المتاجر لها
عن الزراعة ام لا لانه عمن والعيان لا يملك بعقد الاجارة وتلزم
الاجرة التي وقع بها العقد لانها يجب بقبض العين عن على م ويزرع ما
شاى مما جرت به العادة اي ولو من انواع مختلفة وفي مرات مختلفة عن
م لرضى المجرى به وله ان يزرع البعض ويغرس البعض الاخر فان عذر

ع

لفظ المشقة بان قال اجه تكما لترزع او ترزع او فازرع واغرس ولم يبين
مقدار ما يزرع لم يصح وكذا لو قال ازرع نصف او اغرس نصفاً ان لم يخص
كل نصف بنوع للابهام لانه في الاولى جعل له احدهما لا يعينه حتى لو قال
ذلك على معنى ان يفعل ايها شأنا في الثانية لم يبين ثم يزرع وكما يزرع
وفي الثالثة لم يبين المزرع والمغروس في ما يخصها وشروط في اجارة دابة
التي حاصل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هذه والثانية قوله وفي
اجارة عيني في الثالثة قوله وفي دمة لركوب الخو والرابعة قوله وفيها له
الخو والخامسة قوله ولحل الخو والسادسة قوله وفي دمة لحل الخو والاولى
والرابعة والخامسة عامة في اجارة العين والذمة والثانية خاصة باجارة
العين والثالثة والسادسة خاصان باجارة الذمة وذكرها على هذا الوجه
فيه تشييع للفهم فكان المناسب ضم المسائل العامة بعضها لبعض وضم الخاصة
بعضها لبعض فلو ذكر الشرط الذي في الرابعة مع شروط الاولى لاستغنى
عن ذكرها وقتها وهو الرجل ونحوه تغاونه اي ما يركب عليه ويحان
م ر ان فحس تغاونه ولم يكن هناك عرف وهو له اي والحال فقعود
الشرط الثاني وهو معرفة ما يركب عليه ثلاثة معاليف جمع معلوف
او معلوف وهو ما يعلق حل وزى وعبارة ثم م جمع معلوف بضم الميم
وقيل معلوف وهو ما يعلق على البعير ومنه قلم وجهه شمتها بالتميم
بالمعاليف ولا يشترط تقدير ما ياكله من المحمول كل يوم اي خياط على
العادة لمثله ولو اتفق له عدم الاكل لصياغة كواشوش مثلاً فينبغي
انه لا يجبر على التصرف فيما كان ياكله في تلك المدة لان ذلك يقع
كثيراً انهم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما اكله وقصد
ادخار ما معه من الزاد لبيعه اذ ارتفع كلفه فخلص ما كان ياكله في
تلك المدة عادة فلو امتنع لم يلزم اجرة مثل حمل ع ش على م للثلاثة
اي الراكب وما يركب عليه والمعاليف او وصف تام لها اي للثلاثة ثم قيل
ينصف الراكب بالوزن وقيل بالفضامة والخافعة ولا يجب بالوزن ولو
وصف به صح وكان يعرف وزنه تخميناً ولم يرجح الشبان شيئا كذا في
نصيب ابن عجلون قال م ر المتمد انه يصغه بالفضامة والخافعة

ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبراً سم مع وزنه الاخيرين
اي ما يركب عليه والمعاليف قال الشوبري هو قيد في الوصف فقط
خاص به في ع ب فلا حاجة الى معرفته عبارة ثم م ر واحترز بقوله
ان كان على الوكان الراكب مجرد ليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما
يركب عليه ويركبه الموجه على ما يشاء ويحل في الاولى اي قوله فان
اطرد فيها يركب عليه عرف وقوله في الثانية فهو قوله او لم يكن للراكب
على ما يلزمه مما ياتي كانه اشارة الى ما ياتي في قوله ويتبع في نحو م ر ج
العرف سم اي كبحر وحل والاولى ان يراد بما يلزمه قوله التي وعلى مكي
دابة لركوب اجارة عين او ذمة كاف وبرذعة لم يستحق وان جرت العادة
بذلك مع قدرتها على ذلك قال ق ل ولا بد من اجرة قدرة الدابة على ما
استاجر له مطلقاً في اجارة العين او الذمة هي كجة بضم الليم وفي
الهاوا سكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زى والعطوف بطنية
والجراما بينهما فلها وسطها وهي في كلام المتنونة في اجارة العين
والذمة الاخر فيها كالذي قبله روية محمول اي فيم اليكال ولا يوزن
عادة وقوله او تقديره اي فيم اليكال او يوزن عادة حل والنظ ان الروية
تكفي حتى فيم اليكال او يوزن وكذا الامتحان ان حضر عيار م ر ان كان
حاضراً في المجلس فظاهر العين او امتحانه ببدا ان لم يظهر كان في ظلمته
او في ظرف قال ق ل واصل الحكم ان الشاهدة ليس لها دخل في المقصود وان
الامتحان هو المعبر فكان هو الممول عليه فلا حاجة للشاهدة معه وان
امكنت الموقفة بها كفت فلاجل ذلك اتفق باحدهما تامل واحضر بها
معلقة اي اضبط عشرة اقتره القفيز مكيال يسع اثني عشر صاعاً والصاع اربعة
امداد والمدر ظل وثلاث اي مقدار ذلك والانه مكيال ق ل الصواب قول
البرخسي معتمد نحو زجاج تبخيل اوله كل ما يخاف تلفه بتغير الدابة
كالسمن والعسل وصفها ومنها صفة سورها و يدل له كلام م ر غيره
فقول الراجعي لم يترصو الصفة الدابة في سائر المحمولات يحل على غير ما ذكر
كما قال ابن الرفعة وغيره ق ل فالمراد بالصفة ما تقدم في اجارة الذمة للركوب
من بيانه النوع وغيره لانها اذا شرطت للركوب وحل نحو الزجاج مما يخاف

تلقه اولى وعلى هذا فكان الاولى جمع هذه مع الثالثة بان يعطف قوله
ولم يلحقه حواج على الركوب كما يؤخذ من ج ل حيث قال الاولى جمع هذه مع
الثالثة قال لا يجار لم يلحقه حواج كالا يجار للركوب وفي معنى ذلك اي حمل
حواج الزجاج وقوله ان يكون الخاى فيشترط ذكر جنس الدابة وصفتها
اذا كان في الطريق وحل وطبق ولو كان المجهول غير حواج ولو اخرجنا
هذا بعد قوله اما حمل غيره فلا يشترط بان يقول بعده الا ان يكون بالطريق
وحل لكان اولى بخلاف ما مرى فانه يشترط ذكر جنس الدابة وصفتها
وانما يشترط في المجهول النقص لسير الدابة مع اختلاف النقص به سرعه
وابطالة عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة بتبين والضعف في الدابة
ثم مر لان المقصود هنا تحصيل المتاع منه يؤخذ منه انه لو استأجر ليعقل
احمال في البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل
فيها للعللة المذكورة لكن ينبغي ان يحمل في سفينة تليق عرفا بحمل مثل
ذلك ع ش على م ر ونصح الجارة لخصانته من كفضن بكبر الحاء
وهو من الايط الى الكسح لان لخصانته تضمنه اليه ثم مر قال سم وجهه
صحة الجارة على لخصانته انها نوع خدمة واما الارضاع فدل عليه الآية
الشرعية ولا يعدر ذلك اي المذكور من الارضاع والخصانته
وقوله بالمحمل الخ وهو الرضيع والمحمون وهو مشكل لان الرضيع يحمي
تعيينه كما في التام ان يقال معنى قوله ولا يعدر ذلك بالمحمل الخ
انه لا يكتفى في لخصانته والارضاع بالمحمل فقط اي بتعيين الرضيع
بل لا بد من تعيينه والزمن كما جرت لك الارضاع هذا الطفل سنة
تأمل شيخنا وقال بعضهم انظر بان المراد به الرضيع والمعنى ان
ما المراد بالمحمل فانه ان كان هو الرضيع فقد نص على وجوب تعيينه
او البيت الذي يرضع فيه فكذلك واجاب بعضهم بان المراد
به الرضيع والمعنى لا يكتفى فيه بتقدير الرضيع فقط بل لا بد من
التقدير بالزمن ايضاً وفيه انه يلزم الجمع بين الزمن ومحل العمل
وهو معناه ان يقال ما استثنى هذه المسئلة فتعامل وتجب
تعيين الرضيع بالروية وكذا بالوسف على المعتمد وسواء كان ادباً

او

الافقة

او غيره ولو كلباً محترماً وسواء في الارضاع للبا او غيره وسواء وقع
الاستنجار منها او من زوجها اي يادتها في المرضعة الصغيرة وكودون
شبع او الكبيرة والامني والخنثى والذكر والمسلمة والكافرة والحرمة والامنة
والامة وسواء وقع الاستنجار منها او من زوجها اي يادتها او سيدها ولو
ارضعته لبن غيره كجاريتها او اجنيته فان كان في اجارة الذمة استتقت
الاجرة او العتي فلا وتكلفت المرضعة تناول ما يرضعها او يرضعها
وتترك ما يرضع ولو وطئ حليلها او اذا امتنع او تغير لبنها او نقص شت
النيار المستاجر قال على الجلال ومثلهم ثم مر قال ع ش عليه قوله وترك
ما يرضع كوطئ حليل وهل تغير ناسترة بذلك فيه نظر والا قربا الاول
وتعرف بنية وغايته ان الاذن لها في ذلك اسقط عنها الام فقط واذا
حرم عليه الوطئ هل تمنع منه وان خاف العنت لما فيه من الضرر بالولد
المردى الى قتله فيجوز له نكاح الامة ح ام لم فيه نظر والا قربا الاول
وعاين ان الاذن لها في ذلك اسقط عنها الاول يعرف بدين حرمة الوطئ
هنا مع خوف العنت وجوازها في الحيض لذلك بان الحرمة في الحيض لم تق
الله وهنا لم تق ادنى فلا يجوز تقويتها على صاحبها لان الضرر لم يزل
بالضرر فيسقط فسط الارضاع وطريق التفسير ان تغير نسبه
الارضاع وطريق التفسير ان تغير اجرة مثل الارضاع لمجموع اجرتي
الخصانته والارضاع ويؤخذ مثل اجرة نسبة الارضاع لمجموع اجرتين من
المسمى ع ش ولو اتت باللبن من محل اخر ولم يتضرر الولد به جاز في ط س ل
والخصانته الكبرى ذكر هذا هنا استقراء ومحلها باب لخصانته الاتي
تزيين صبي ليس جامعا لعدم شموله للمحمون واجيب بانه انما اقتصر
على الصبي جربا على القالب اي جنسه ظ صنيعة هنا ان هذا التاويل
متعين لسدقة بالانثى وقدم في باب الصلاة تغير الصبي بهما من عتوانه
بالجنس وهو ما صرح به الى سوى وقال السويدي انه من اسرار اللغة
ودهنه وكلمه بفتح اولها وعبر بالمصادر في ذلك اشارة الى ان المصدر
الافعال واما الامعان كالدهن والكحل فمما اوله فيها فعلى الولي وان
الاجرة العادة وقال في ط تعتبر العادة كما في خبر الناسخ ع ش على خلاف

وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب اجرة القابلة لفعلها المتعلق باصلاح
الولد كقطع سعة دون ما يتعلق باصلاح الاب ام ما جرت به العادة من
تحوط ملازماتها قبل الولادة وعند بدنها وبنائها فانه عليها كغيرها ما يحتاج
اليه للمرض ع ش على م ر وتقره من باب ضرب قال تعالى وفيه يعصرون مختار
ع ش
فما يجب بالمعنى الاتي في قوله وليس المراد يكون ما ذكر
واجباً الخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكزي وفي قوله وليس المراد انه يلزم
الخ وهذا بالنسبة للوجوب على المكزي اوداية اي وما يتبع ذلك كبيان
حكم الجبر والخيطة ع ش تسليم مفتاح اي واعادة رخام انقلع ولا نظر لكون
الغاشية مجرد الزينة ويكفي عنه البلاط الا ان شرط بقا الرخام فلم الفسخ
بمخلف الشرط وظم هذا انه لا يفسخ اذا لم يشرط ذلك وان كان لا يرغب فيها بالاجر
المسماة الاحياء كان بها الرخام وهو خلاف ما ياتي ان معنى الشئ على الوجه
ان المستاجر يتخير بقواته الا ان يقال لما كان هذا يقوم مقامه لم يتخير بقواته
حل وقال ع ش على م ر ولا يكفي اعادة البلاط بل ينبغي الخيار للمكزي
لان المقصود به الزينة وقد فاته لا يمكن من الانتفاع بها اي بالعين
الموجزة حل وهو راجع للجميع حتى لو ضاع اي ولو بتقصير من
المكزي لكنه يضمن قيمته للموجر ع ش وحل وعبرة الحقيقة وهو امانة
بيده فاذا تلف بتقصير فمعه او عدمه فلا وفيها يلزم المكزي تجديده
لا ينتفع ساكنها هذا ياتي قوله السابق ليتمكن من الانتفاع بها فانظر
الجمع بينهما ويمكن الجمع الجواب بان ما تقدم تعليل لما قالوه بناء على
مقتضى اطلائهم والعرض من نقل كلام ابن الرفعة انه تعييد لحكامهم
المطالقات وعليه فلا ياتي التعليل بالتمكن من الانتفاع او ان الضمير
في قوله ليتمكن من الانتفاع به راجع للمعين بضمير بالنظر لغير كس التاج
من السطح اي ازالته ع ش واجيب اي بان قوله لا ينتفع بها اي
انتفاعاً تاماً فلا ياتي قوله او لا يتمكن من الانتفاع بها وهذا الاول
جملونات اي عتدا او كما لو كان السطح لامرئ لم والا اي وان كان ينتفع
ساكنها بطلها كما لو كان مستغفاً فيظهر انه كما لعوضه اي فيجب على المكزي
بالمعنى الاتي ع ش فاما هذا ما اشار اليه الترمذي الترمذي
بقوله

ب

بقوله بالمعنى الاتي ومحل عدم وجوب العمارة في حق من يوجر مال
نفسه اما الوقف فيجب على الناظر العمارة حيث كان فيه ريع وفي معناه
المنقضي بالاحتياض انكوي المحجور عليه حيث لو لم يعرف فسخ المستاجر للاجاف
وتقرر المحجور عليه تغذرا له سيقا واذا سقطت الدار على متاع المستاجر
لم يلزم الموجه ضمانه ولا اجرة تخلفه ولو عصببت العين الموجهة قبل
التسليم او بعده وقد روي ان تراعيها من غير كلفة لزمه ع ش او انه
يجبر عليه هذا مسلم في اصلاح يحتاج الى عين اما اصلاح لا يحتاج اليها
كاقامة جدار مائل او اصلاح غلق ثغرة فتحة فالذي قطع به القزوان
يجبر عليه وحاشي الامم فيه وجهي ع ش الخيار والخيار هنا على
التراخي م ر نعم ان كان الخلل مقارناً الخ اي وان علم انه من ونظيفة
المكزي لتقصيره ما قد امع مع علمه به كذا قال شيخنا وفيه انه قد يقال
هو موطن نفسه على ان الموجه يزيل ذلك الخلل وايضا الضرر يتجدد بتجدد
الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل المقارن امتلا الخس والبالوعة فثبت
الخيار بذلك مطلق التوقف تمام التسليم على تفرغها م ر وحل ويلزم ايضا
الموجر انتزاع العين من عصبها حيث قد روي ذلك ابتدا اود واما ان اراد به
دوام الاجارة والا فلا للمكزي الخيار كدفع مخو حريق ونهب عنها فان قدر
عليه المستاجر من غير خطر لزمه كالوديع ويوجد منه انه لو فصرض من م ر
وعليه تنظيف عرصتها من البقعة بين بنا الدار وجهها عراض وعرضات
ويمنع مستاجر دار السكنى من طرح الرماد والتراب في اصل حائط الدار ومن
ربط الدابة فيها الا ان اعتد ربطها فيها فانه لا يمنع طوسل وكناسة
ولو انقضت المدة فيجبر عليها بخلاف الخلا بعد انقضاء المدة فلا يجبر عليه
ويفرق بين الكناسة والخلل بان العادة ان الكناسة تزال شائشاً فهو
مقتضى تركها فاجبر على ازالتها ولو انقضت المدة بخلاف الخلا فان العادة
لم تجزى بانه يزال شائشاً فالاقتصير في تركه ع ش وعبرة م ر وعليه
بالمعنى المار لتقريح بالوعة وحش بفتح الحاء ومنها ما حصل فيها بفعله ولا
يجبر على ذلك بعد انقضاء المدة وقارق الكناسة بانها شائشاً لا بد منه
بخلافها وبان العرف فيها رفعها اولاً فاولاً بخلافها ويلزم الموجر تقريحها

والا فانه لا يلزم
الموجر ان يرفعها
ولا ان يرفعها
ولا ان يرفعها
ولا ان يرفعها

ع ش

عند العقد بان يسلمها فان غني والاثبت للمكترى الخيار ولعمري علمه
 بامتلاكها ويقارن ما مر من عدم خياره بالعيب المقارن بان
 استيفاء منفعة السكنى يتوقف على تفرغها بخلاف تنقية الكناسنة
 ونحوها لا يمكن من الانتفاع مع وجودها بجروقه ولو بقدر الخس
 هل يلزم تغريخ الجميع ام تغريخ ما يتفقد به فقط والظن الثاني
 وعليه فلو كان ما زاد شئ من رايحه على السائل واولاده هل يثبت
 له الخيار ام لا فيه نظر والا فربما ان يقال فيه ان كان عالما بذلك فلا
 خيار له والاثبت له الخيار ولو استخ الثوب الموجه اريد غنمه هل على
 المستاجر والموجه والظن ان يقال بان فيه جميع ما قيل في الكناسنة ويحتمل
 وهو الاقرب ان ياتي فيه ما في الخس فلا يجب غنمه لا قبل فراغ المدة ولا
 بعدها لانه ضروري عادة في الاستعمال في كل عام فالحصولها بفعله
 والخاص ان ازالته الكناسنة كالرماد وتغريخ نحو الخس كالبالوعة على
 الموجه مطالعا لما حصل منها بفعله المستاجر فعليه في الدوام وكذا بعد
 الفراغ في نحو الكناسنة لجريان العادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد يكون
 شئ من ذلك على المستاجر بمعنى غنمه الى نحو الكتمان بل المراد جمعه في محل
 من الدار معتاد له فيها ويبيع في ربط الدواب العادة قل قال مر وبعد انعقاد
 المدة يجبر المكترى على نقل الكناسنة لا يلزم واحدا منها لاني المدة
 ولا بعدها ظاهرا ان تغذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه من المكري والمكترى
 متمكن من ازالته ومثله يقال في الكناسنة بل عدم خيارها اولى لان
 الكناسنة من فعله ولو اختلفا هل التراب من الكناسنة او مما هبت به
 الرياح هل يصدق المكري او المكترى لانه الاصل براءة ذمته فيه
 نظر والاقرب الثاني للمدة المذكورة في شئ عند الاطلاق يخرج
 بالاطلاق ما لو شرط ما هو على المكري على المكترى او بالعكس فيبيع
 الشوط اول وتغريها بالملك ما يجعل تحت ذنب الدابة سمي بذلك
 لمجاورة نقر الدابة بسكون الفاء وهو حياها زري حلقة تجعل في
 الفم البعير تكون من نخاس وعيزه وقوله تجعل في الحلقة اي التي في
 انفا البعير وعبارة شمر وخطام خيط يشد في البرة ثم يشد بغيره
 المقود

المقود كسر الميم لانه لا يمكن راجع للسنه وعلى مكترى اي بالمعنى المتقد
 وهو ان لا يلزم الموجه محل كسبه ومذهب كما في الشوري قال قل
 ولا يستحق عمله كما قال سيجتال بشرطه والفظا وما معه تابع له
 وتوابعها ومن ذلك الملة التي تتاق بها الدابة في شئ عامر وبيع في نحو
 سرج اي في اجارة العين والذمة اخذ من اطلاق المصنوع من قول الم
 السابق في اجارة عين او ذمة وهذا هو المتعين وان نقل عن ذري بعض
 الهوامش في صيغ ذلك باجارة الذمة في شئ كقرب هو رجل البعير
 وضبط وصنع وطلع النخل وابرة كياطة ومروء الكحال وروى في
 ومروء الجراح وصاحبون الغسال وماله وخطب الخباز قل قال ج ل
 واما الغلام والمروء والابرة فعلى الكاتب والكحال وكياطة واذا غلط النا
 في كتابته غلط فاحس الاجرة له ويغرم ارض النقص في اي بان يقوم
 الورق البعير ثم مكتوبا بالنقص الحاصل بينهما يلزم التاسع واذا اوجبت كياطة
 والصنع على الاخير والا وجه ملك المستاجر لهما فيصرف فيها كالتوبلات
 الاجير ان بلغها على ملك نفسه ويظهر لي الحاق الخبز بالخطب والصنع ولم
 ارفه شيئا ثم رايت صاحب عبا جرحه ويقر بان شئ من المستاجر
 للزرع والذي يظهر فيه في افادة السككي انه باق على ملكها ينتفع به
 المستاجر لنفسه في شئ فان اضطربا للعرف اي في هذا الذي ينصوا على ان
 على المكري وجب البيان فالمدار في كل على العرف من غير فرق وهذا مما
 يخالف ما تقدم عن نحو في المسافة انه لا ينظر للعرف الا فيما لم ينصوا على
 انه على احدهما ثم رايت سيجتال هنا ولو اطلد عرف بخلاف ما نصوا
 عليه على بغيره فما يظهر بناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام
 كما اقتضاه كلامهم وان اقتضى في مواضع اخر عدمه لان العرف هنا مع
 اختلاف باختلاف الحال كثيرا هو المستعمل بالحكم فوجب اناطة به
 مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر في المسافة ج ل وعلى مكترى
 اجارة ذمة التي وسه ما يقع في مهربا من قوله او صلبى للمحل الغلاني
 بكذا غاية انه اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزوم فيها المبيع والافادة
 المثل في شئ واعانة راكبا فلو قصر فيما يفعل مع راكبا فادى ذلك الى

٢٠٥

سبح

ياخذ من ظهر الدابة اكثر فضررها مختلف ثم ويهدا ايندفع ما يثقل
ان السعير اخف من البر ونقدم انه يجوز ابدال المستوفى به بمثلهم او دون
فلا يحصل انه يضرب ابدال الموزون بمثلته في الوزن مع اختلافهما
في الحجم فقولنا فيما تقدم بمثلته اي وزنا وجمعا تأمل عشرة اقترعة جمع
قغير مكيال يسع اثني عشر صاعا عامر مع استوائهما في الحجم اي باختلاف
كيلهما فلا يرد ما اذا حملها ما يترطل شعير بدل سائنة رطل بركضين مع
خفة السعير لانها لم يستويا في الحجم قال ع ش على م ر بقى مالوا بثل الجمل
وثقل سبب ذلك فسل يثبت للمكرى الخيار ام لم فيه نظرا والاقرب
الاول لان فيه من الاضرار به وبدائه اخذ اما لو مات المستاجر قبل
وصوله الى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم الموجه ثقله اليه لثقل
الميتا وكان اسرف معطوف على كان ترك والوقوف بفتح الواو
ما يوقد به قال تعالى وقودها الناس والحجارة وبالضم الفعل وان عرف
بذلك اي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل اي وان عرف العمل بعدم
الشرط مستقلا وعبارة اصله تقتضي ان نائب الفاعل ضمير يعود على
العامل المعلوم من العمل وان العمل بدل من اسم الإشارة وان بها متعلق
بالعمل اي وان عرف العامل بان يعمل ذلك العمل بالاجرة ونهيا وقيل
ان كان معروفا بذلك العمل بالاجرة فله اجرة مثله وفي سم قوله وان
عرف بذلك العمل لكن اختلف الروايات بالزوم في الموقوف بذلك وقال
ابن عبد السلام هو الاصح وافق به خلق من المتأخرين وعليه عمل
الناس الان وسلم منها ان الغاية للرد لعدم التزامها فلو عرض بذكر
كامل وانا ارضيك او ما ترى مني الا ما يسرك استحق اجرة المثل س ل
مع صرف العامل اي الذي هو اهل للتبرع وهو المهر المكلف المطلق
العرف فلو كان عبدا او سفيها استحقها لانهم ليسوا من اهل التبرع بمناهم
المقابل بالاعوانه دل وقوله استحقها اي اجرة المثل كما في قول
بخلاف داخل الحمام ومثله داخل السفينة اي ويغرق بان العادة جارئة
بدخول الحمام والسفينة بغير اذن ربهما ومحملة في الصورين ان كان بغير
اذن المالك فان كان باذنه فلا اجرة م م ومنه ما يقع من المعداوي

من قوله

هذا قوله في قوله بغير اذن ربهما ومحملة في الصورين ان كان بغير اذن المالك فان كان باذنه فلا اجرة م م ومنه ما يقع من المعداوي

من قوله انزل او يحمله وينزل فيها كما في ع ش على م م وهذا المعنى قوله بخلاف
داخل الحمام محترز قوله مع صرف العامل الخ وقوله وبخلاف عامل المساقا
محترز قوله لعدم التزامها وعبارة م م م ولا يستثنى وجوبها على داخل
الحمام وراكب السفينة مثلا من غير اذن لا يستغاث بالمنفعة من غير ان
يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذن ه كائنة وعشرة تمثله بالعشرة
لا فائدة اعتقار نحو الاشئين مما يقع به المتعاون بين التلميذ عسادة
ثم م وان تلقت ضمها اي ضمان المنصوب اخذ من العلة وهي
قول الله لانه صار غاصبا لها بتحمل الزائد لانه صار غاصبا لها
فيضمها كلها باقضى القيم وح يضمنها مالو تلقت بغير هذا السبب دل
لانه ضايد قاله م م فستأ الزائد ولهذا لو سخر رجلا ودابته فانت
في يد صاحبها فلا ضمان على المستخر لتلفها في يد مالكها ثم م ان
تلقت بالمحل فان تلقت بغيره فلا ضمان دل فانه يضمن مع اجرة
الزائد اي اذا كان المالك معها والاضمنها كلها دل وسم فكستقر له
اي للزائد فيضمن القطع من الدابة ان تلقت بغير المحمول دون منفعتها
دل وع ش والمعنى ان المكترى كالمستقر له اي للزائد اي كانه استقر
الدابة لاجل حمل الزائد اي بالنسبة له فلا اجرة ولو كالموجه وحمل
المشاة فكالموكال بنفسه وحمل سوا كان عا لما بالزيادة ام لا ولو صنع
المستاجر المائنة والعشرة على الدابة فسيرها الموجه فكالموكال الموجه وحمل
ولو وجد المحمول على الدابة تأقضا عن المشروط نقصا بغيره وقد كالم
الموجه خط فسطح من الاجرة ان كانت الاحارة في الذمة وكذا ان كانت
اجارة عين ولم يعلم المستاجر النقص فان علم لم يحط شي من الاجرة
لان التمكين من الاستيفاء حصل وهو كاف في تقرير الاجرة دل
فما القيا ممدود وجمعه اقبية وقال بذا امرتني فعليك الاجرة وقال
المالك بيل امرتك بقطعه فبصا اي فعليك الارش ولو احضر الخياط ثوبا
فقال رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الخياط بل هي ثوبك صدق الخياط
دل لانه امين اي وصار الخياط متراها لمن يكرها فلا يستحقها الا باقراره
م م سم ولا اجرة عليه اذ احلف اذ لا تجب الا مع الاذن وقد ثبت انفاق

٢٠٨
ة

بمبيد روجي قلنا الاجرة للخطاط فله ان يدعي بها على المالك فان انكسر
 فني تجد يد اليمين عليه وجهان قال في زيادة الروضة ينبغي ان يكون
 اصحهما التجديد ولو قال المالك للخطاط ان كان هذا الثوب يكفيني قميصا
 فا قطعه فقطعه فلم يكفه ضمنا الارش لان الشرط لم يحصل بخلاف ما لو
 قال هل يكفيني فقال نعم فقال اقطع لان الارش مطلق هم لان
 اثبت ان لا ينتج المدعي لان كفي الخاضع لا يستلزم نفي العام ومنه كانت
 ضعيفا والثاني ما بين قيمته مغلوطا فقيمتها الخ والخطاط ترع خطم
 وعليه ارش نفي النزاع ان حصل اي النقص في القميص نفسه كان نقصا
 قيمته بنزع الخط عن قيمته فاشا من صلا بلا حياطة ولو اختلفا في الاجرة
 او المنفعة او المدة او قدر المنفعة او قدر المستاجر تخالفوا فسخت
 الاجارة ووجب على المستاجر اجرة المثل لما استوفاه ثم روعى
 فيما يقتضي الانسحاب وذكر له تلف العين وحسبها
 وقوله والخيار وذكره بقوله وخير في اجارة عين بعيب وقوله وما لم
 يقتضيهما وذكر له سبع صور بقوله لا يموت عاقدا الخ اي وما يذكر معهما
 من قوله ولو اكرى جالا الخ ويصح ان تكون هذه الصور اربعة داخلية
 فيما لا يقتضيهما بدليل قول المثل فلا انفساخ ولم خيار يتلف مستوفى
 منه اي ولو يفعل المستاجر فان قيل لو اتلف المشتري المبيع
 استقر عليه الثمن ولم ينسخ البيع فضلا لان المستاجر كذلك اجاب
 بان البيع ورد على العين فاذا اتلفها صار قابضا لها والاجارة واردة
 على المتافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يتصور ورود المتلاف
 عليها من كدابة مثال للمعني والمناسبات ان يقول كدابة
 وانهدام المبيع دار معينين وحيض امرأة التزيت الخ كما يدل عليه
 سياق الكلام فتأمل ودار انهدمت سواء اهدمها المور او المستاجر
 او اجنبا انهدمت بنفسها لان قانا انهدم بعضها ثبت للمكثري الخيار ان لم
 يبادر المكثري بالاصلاح قبل مضي مدة الاجرة لها ثم روعى وقوله قبل
 مضي مدة الاجرة لها سواء اهدمها اجرة كما قاله الرسيدي وقال ايض
 قوله ثبت للمكثري الخيار ان كان المهتم بما يفرق بالعقد كبيت من الدار

الكثر

نفس

نفس

الكثر انفسخت فيه كما صرح به الدمي وهو ما حوز مما سياتي في الم منها
 اذا عرق بعض الارض بما لا يتوقع انجازه وحيث ينبغي التمسك فيما بقي من الدار
 وان كان المهتم مالا يفرق بالعقد سقوطا حائطا ثبت الخيار في الجميع ان لم
 يبادر المكثري بالاصلاح وهذه هي محل كلام الم بدليل تقييد المذكور انتهى
 بخروجه كرامة اي مساهمة في الخدمة مساهمة مدة فحاصت فيها قياس
 ما ياتي في غصب الدابة وقوله يخصص الى انفساخ بمدة الخيض دون ما
 بعده واثبت الخيار للمستاجر لكن اطلاقه لم يرد الى انفساخ في الجميع
 ولو خالفنا وحده من بنفسها استحق الاجرة ان كانت اجارة ذمت ولا
 تسحق في اجارة العين كما في عيش على م ر لا استقراره اي الماضي اعم
 استقرار اجرة وقوله به اي القبيض اي قبض المنفعة اي استيفائها مشورا
 فيستقر فسطح من المسمى اي حيث وقع العمل مسلما وظهر اثره على العمل
 ووقوع العمل مسلما اذا كان بحفرة المالك او في بيته وظهر الارش كالخطاط
 والبنا بخلاف العمل اذا تلف فقد قال الشيخان لو احترق الثوب بعد حياطة
 بعضه بحفرة المالك او في ملكه استحق القطر لوقوع العمل مكانه مع
 ظهور اثره ولو اكرى له لجره فالتكسب في الطريق لا شيء وان كان
 بصحبة المالك لم يعدم ظهور اثره وبعبارة م ر فيستقر فسطح من المسمى
 بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتها
 وقت العقد دون ما بعده لاعلى نسبة المدينتين لا اختلافهما اذ قد تريد اجرة
 شهر على شهر وقضية قوله قد تريد الخ انه لو قسط الاجرة على عدد
 الشهور كان قال اجرتكها سنة كل شهر منها بكفا اعتبر باسماء موزعا على
 الشهور ولم ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبل عملا بما وقع عليه
 العقد عيش مما انظر صورة المستوفى فيه ولعلها اذا حصلت في الطريق
 حرق يمنع السير فيها مدة حسب قضية قوله مدة حسب انه اذا خلع
 من الحبس بقود الاجارة من غير تجديد عقد وهو غريب فليور الات
 يقال لما كان متعلق الاجارة بالمنفعة وهي مقدرة بالزمان ظهر
 انفساخ العقد بالنسبة للزمان الماضي بخلاف المستقبل لانها باقية لم تلف
 تحت يد غير مستحقها تدبر سواء احبس المكثري اي وان كان لقبض الاجرة

٢٠٩

لا يكون عاقد شامل للموجر والمستاجر ويخلفه وارثه وخرج بها
الرومان نحو البطن الاول فهو رهنها ان يقول وقت هذه الدار على اولادى
ثم على اولاد اولادى وهكذا ثم اجرة البطن الاول ثلاثين شهرا ثم
بعد عشرين مثلاً فانها تنفخ بموتة في العشرة الباقية وقوله او الموصى له
وصورته ان يقول او وصيت لزيد بمنفعة داري مدة حياته ثم مات وقبل
زيد الوصية ثم اجرة الدار عشرين سنة مثلاً ثم مات وقد بقي منها عشرة
مثلاً فتنفخ الاجارة فيما بقي لكل بطن اى لكل فرد من اولاد البطن
مدة استحقاقه اى حياته وخرج بما ذكره كان النظر مطلقاً او على
جميع الوقف او لم يقيد بمدة حياته وخرج بما ذكره كان الناظر غيرهم فلا
تنفخ سوا كان المستاجر بعضهم او من بعدهم او اجنبياً كما قرر شيخنا
تبعاً لتمامهم في قول على كماله فانه لم يثبت له الحق وتقدم انه يجوز
لناظر صرف الاجرة المعجلة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات
المخد قبل انقضاء المدة وانتقل الى استحقاق غيره ولا ضمان على
المستاجر بل يرجع اهل البطن الثاني على تركته القابض من وقت موته
كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى تعالى بنهاية الرفعة ثم روي وهذا في غير
مسئلة التلاييم لان هذا فيما اذا اجر الناظر لغير البطن الثاني بدليل
قوله ولا ضمان على المستاجر الخ وكذا الواجر الناظر اى وهو من غير
البطن الاول هذا او المعتمد عدم الاجارة ثم روي وانظر قاعدة بقاء
الاجارة وقال شيخنا العزيز تنقل العين الميجرة للبطن الثاني
مسلوقة المتفعة ولا رجوع لهم على تركه البطن الاول بغضط ما بقي
الاجرة وما حصل لهم من المنافع بعد موت البطن الاول الى انقضاء
مدة الاجارة في مقابلته الاجرة فيكون ملك الثاني للمنفعة بطريق
اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني على الناظر اية لان نظره
عام هذا ما اعطاه عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه القياس
والفرق بين هذه المسئلة والفقهاء ان النظر الموقوف للبطن الاول مقيد
بمدة حياته واما الحاكم فنظره عام ولم يقيد ببطن دون بطن قال سمعني
ان البطن الثاني هل يرجع على تركه البطن الاول بما يخصه بعد الموت

من الاجرة

قوله في قولنا ان يكون عاقد شامل للموجر والمستاجر ويخلفه وارثه وخرج بها
الرومان نحو البطن الاول فهو رهنها ان يقول وقت هذه الدار على اولادى
ثم على اولاد اولادى وهكذا ثم اجرة البطن الاول ثلاثين شهرا ثم
بعد عشرين مثلاً فانها تنفخ بموتة في العشرة الباقية وقوله او الموصى له
وصورته ان يقول او وصيت لزيد بمنفعة داري مدة حياته ثم مات وقبل
زيد الوصية ثم اجرة الدار عشرين سنة مثلاً ثم مات وقد بقي منها عشرة
مثلاً فتنفخ الاجارة فيما بقي لكل بطن اى لكل فرد من اولاد البطن
مدة استحقاقه اى حياته وخرج بما ذكره كان النظر مطلقاً او على
جميع الوقف او لم يقيد بمدة حياته وخرج بما ذكره كان الناظر غيرهم فلا
تنفخ سوا كان المستاجر بعضهم او من بعدهم او اجنبياً كما قرر شيخنا
تبعاً لتمامهم في قول على كماله فانه لم يثبت له الحق وتقدم انه يجوز
لناظر صرف الاجرة المعجلة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لو مات
المخد قبل انقضاء المدة وانتقل الى استحقاق غيره ولا ضمان على
المستاجر بل يرجع اهل البطن الثاني على تركته القابض من وقت موته
كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى تعالى بنهاية الرفعة ثم روي وهذا في غير
مسئلة التلاييم لان هذا فيما اذا اجر الناظر لغير البطن الثاني بدليل
قوله ولا ضمان على المستاجر الخ وكذا الواجر الناظر اى وهو من غير
البطن الاول هذا او المعتمد عدم الاجارة ثم روي وانظر قاعدة بقاء
الاجارة وقال شيخنا العزيز تنقل العين الميجرة للبطن الثاني
مسلوقة المتفعة ولا رجوع لهم على تركه البطن الاول بغضط ما بقي
الاجرة وما حصل لهم من المنافع بعد موت البطن الاول الى انقضاء
مدة الاجارة في مقابلته الاجرة فيكون ملك الثاني للمنفعة بطريق
اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني على الناظر اية لان نظره
عام هذا ما اعطاه عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه القياس
والفرق بين هذه المسئلة والفقهاء ان النظر الموقوف للبطن الاول مقيد
بمدة حياته واما الحاكم فنظره عام ولم يقيد ببطن دون بطن قال سمعني
ان البطن الثاني هل يرجع على تركه البطن الاول بما يخصه بعد الموت

من الاجرة اذ كان البطن الاول قبض جميع الاجرة او لا ان قلنا يرجع
اشكل بعدم انقضاء الاجارة ولزم ان تبقى الاجرة مع تبقي عدم استحقاق
المنفعة ولو صح هذا امتنع الرجوع على البطن الاول فيما مر عن اهل النفقة
ولا يخلص الا بالانضمام الانقضاء او التزام ان تبقى الاجارة مع سقوط
الاجرة لعارض فليخرج روي بجانب باختيار الشق الاول ولا اشكال
اذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناً عليه ولا يلزم عليه ما ذكره بل الجرح
في المعنى هي المستحقة لكن لا يوصف انها عليه طيب وهذا اعني قوله
وكذا الواجر الناظر نظير لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت العاقد
والبطن الاول هذا ليس بعاقبة والشخص لا يستحق لنفسه الشق
المستحق هو قسط الاجرة على فرض عدم المنفعة فيستحق من حيث
انتقال المنافع اليه على نفسه من حيث كونه مكترهاً ولا يلوغ بغير
سنة اى وقد اجرة مدة لا تزيد على بلوغه بالسنة وان كانت تزيد يظل
في الزائد من اول الامر ومفهوم قوله بغير سنة انها بالسنة تنفخ
وكانه اراد بالانقضاء ما يستعمل عدم المفقاد ومثل بلوغه بالانقضاء
افاقه مجنون ورشد سفيه ومثل البلوغ بالاحتلام فكيف في الانثى كما
قاله من كان اجرة مدة اى اجر الولى المولى عليه وحكم ايجار ما يله
حكم ايجاره في هذا التفصيل كما في ثم من فيه اى الصبي ولزم اى
ولم ينظر لما طرأ شوبرى لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ والفرق بين
السنة والاحتلام ان الاحتلام ليس له امد ينتظر فلا ينسب الى تقصير
بخل في البلوغ بالسنة فان له امداً ينتظر كما تقدم فتنفخ فخلو جاوز
المدة شيخنا عزيزي ولو اجر الناظر باجرة شهدت البينة بانها اجرة
المثل وحكم الحاكم بصحة الاجارة ثم قامت بينة بانها دون اجرة المثل
فان كانت العين باقية بحالها لم تنقص بان بطلان الحكم والام يلبثت
اليها حل وهاتان اى قوله ولا يزيد اجرة وقوله ولا ينظر طالبا
بها وعرضه بهذه العبارة الاعتذار عن عدم البينة على انها من زيادة
كعادته ولا باعتاق رقيق لانه ازال ملكه عن المنافع مدتها قبل
اعتاقه فلم يصادف اى الاعتاق الى رتبة مسلوقة المنافع مرونقته

بعد عتقة الى انقضاء المدة في بيت المال ثم على ميسر المسلمين ع ش قوله
 لما بعد العتق خرج به مال الواقف عتقه قبل الاجارة فيخرج له بعد مضيتها
 اجرة مثله لتقديم الاجارة ولو فسخت الاجارة بعد العتق بعيب
 ملك منافع نفسه كما في الروضة وان اصابه استوى في رده سل
 واستقر مهرها بخر روجم اعتبار استقراره وسياتي في النكاح ان الصدق
 يجب بالعقد حتى لو باعها بعده ولو بعد قبل الدخول كان المسمى للبائع
 شؤري فالمراد على وجوبه في ملكه كما ياتي في النكاح فتقوله استقر
 مهرها ليس بقيد فوجدت الصفة اي غير الموت اخذ اما سقط كما
 في ج ل فان كانت الصفة الموت كان قال اذا تمت فانت حر ثم مات
 كان كاعتاقه فلا تنفخ ثم لو استردك على قوله ولا خيار بالنسبة
 لقوله لا يموت عاقد ولا تنفخ اي ولا يقال كانه باع واستثنى
 المنافع تلك المدة لانها مشتقة شرعا وليس كالحامل بحر الحمله سل
 سم وعبارة م راى لورودها على المنفعة والملاك على الرقبة فلا منافاة
 ولا يبيع العين الموهبة اي ستوافدت الى اجارة بزمان او محل عمل
 خلا فالحر ويخير المشتري اذا جهل الاجارة او علمها وجهل مقدار المدة او
 علمها وظن ان له الاجارة ويخت بطلان البيع في الثانية ولو انقضت
 الاجارة كانت بقيمة المدة للبائع ج ل والاولى تقديم قوله ولو بيع
 وما بعده على قوله ولو خيار ليرجع اليهما اي مع الخمسة السابقة وانظر
 ما حكمة تاخيرهما مع ان التمسك بالخيار عنهما اي التمسك او لغيره
 اي ان كانت الاجارة معذرة عمدة اما ان قدرت بعمل كركوب لبلد كذا
 فيمنع البيع كما قاله الرازي وارتضاء البلغيني لجملة مدة السير سل
 ولا يؤثر طر وملك الرقبة اي فيما لو اشترى الكثير العين ع ش
 كما لو هلك اي بوصية مثلا كعتق ووقود حمام وكذا عتق من يدك
 لغيره ان ما حول كما لو خرب ما حول الدار والدكان ثم مر او منع
 حاكم من دخوله لقتله ومثله ابطال حاكم التفريج لمب الكثير دارا
 او سقيته لراى التفريج وقياسه انه لا فسخ ولا خيار في دار وجد بها
 عمار او عن استحقاق الخيار قال وهذا هو المعتمد قاله ع ش
 وكامتناع

ان كان البيع
 في غير ذلك
 من المدة
 او الموضع
 او المسمى
 او المسمى
 او المسمى
 او المسمى

وكامتناع الرضيع من ثدي المرصعة بلا علة تقوم به وسفراى
 ونقد سفر بفتح القاف بالداية المستأجرة لطرو خوف مثلا وسكونها
 جمع سافراى رفقة يخرج معهم ولو عطف على نقد رصيح والتقدير
 وكسفاى طر وه لكثرى دار مثلا ثم ر وكلام الم يدل على الثاني وقوله
 ومرض وهلاك زرع معطوفان على نقد ر لا غير ومثل مرض مكرها
 مرض موجهها الذي يلزمه الخروج معها كما في ثم ر وهلاك زرع
 اي في الارض المستأجرة له لا يحط للجائحة اي لا يجبر ولا يستحب ج ل
 وخير في اجارة عين بعيب وجزم الشيخان بان عتقته مبيها
 ليست عيبا وذكر ابن الرقبة انها عيب وحل الاول على عتقته لم يخش
 منها السقوط والثاني على خلاف ذلك ج ل ومثله سل ع قال وخير
 كان له الخيار اي في المفضوب والحبف واجاز ولم يرد اي المو حبر
 حتى انقضت المدة انقضت الاجارة فيستقر قسطا ما استوفاه من المسمى
 اي قبل الغصب والباقي فلولم يعلم بالعيب حتى مضت المدة فانت
 الخيار ولم الارش وان علم به في الاثنى وفسخ فلم الارش وان لم
 يفسخ فلا ارش للمستقبل ويجب لما مضى كما انقطاع الخاي بقا اسم
 الاجارة مع امكان سقيها بماء اخر ومنه يؤخذ لو لم يكن سقيها بماء
 اصلا انقضت ج ل ومثله ما بئر الرعي او الحمام ولو لم يخر الما عن
 الارض او بعضها انقضت فيما لم يخر عنه ولم الخيار في البعض الباقي فورا
 ه قال وعيب دابة اي حدث بيد الكثيري ستوا كان ظهوره او حدوثه
 مثل مضى مدة لها اجرة او لا ج ل قال مر او كان مقارنا للعقد حيث
 كان جاهلا به وليس من العيب ما لو وجد بالبيت الموهبة وان كثر كذا
 بهامش ولا مانع من ان يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرة خارجة عن
 العادة في امثاله ع ش وعصب اي من غير تغريط المستأجر ما تغريط
 فيسقط خياره ويلزمه المسمى سل قال قل وليس للمستأجر مقاصفة
 القاصب الا ان قدرت مخاصمة المالك او خاصم لدعوى استحقاق
 المنفعة ه وانظر العرق بين الغصب والخس حيث تنفخ بالخس ويخير
 في الغصب مع ان الحبس غصبا ايضا وقول الم بعد وتنفخ شيئا فشيئا

ل
 ٢٢
 في غير ذلك
 من المدة
 او الموضع
 او المسمى
 او المسمى
 او المسمى
 او المسمى



يشير الى اتحادهما لكنه بنا في التخيير الى ان يقال هذا مبني على كلامه
 من كون الخيار على التراخي فاذا لم يتخير فورا ومضى بعض زمن
 انقضت فيه قبل مضي مدة لئلا اجرة الخ فان الخيار على التراخي
 فاذا لم يتخير استغرق الغيب جميع المدة انقضت في الجميع فان زالت
 الغيب وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمتاجر بتغريق الصيغة على
 على مري في المخيرين هما الغيب والباقي على مري ولم يتوقع فان
 توقع انفساره في المدة انقضت الاجارة فيما مضى وثبت الخيار
 على الفور كما افق به السها بمرسئال فتفسخ به كانهما
 الدار ومنه يعلم ان ما يقع في اراضي مصرنا من ان يستاجرها قبل
 اوان الزرع وهي مما تزوي غالبا فيتفق لها عدم الرى في تلك السنة
 فيوجب الانفساخ ان لم يرو منها شي اصلا ويثبت فيها الخيار اذا روى
 بعضها ولو كلها لكت على خلاف المعتاد من حال الرى وهذا ظان كان
 العقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين مثلا انقضت السنة الاولى
 التي لم يشملها الرى ويتخير المتاجر فورا في الباقي فان فسخ فذلك هو
 سقطت عنه اجرة السنة الاولى وانفع بها بقية المدة ان شملها الرى بما
 بقا بلها من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة الاولى على مري على
 مري لان سببه عقد رهن من المتاجر والخيار فيما ذكره حل فيه الغيب
 والاباق لكن الخيار بينهما فوري على المعتد لانه خيار تغريق الصيغة
 وهو فوري على مري لان سببه بقدر قبض المنفعة اي واذا
 اجاز وكذا لو كان العقد على الاجارة على الاجارة على الاجارة
 على التقدير بالعمل استوفاه بعد عود العين ولزمه اجمع الاجرة او بالفا
 انقضت فيما مضى بقطعه من المسمى واستعمل العين فيما بقي منه ان كان
 وال انقضت الاجارة وسقط المسمى ان لم يكن بتغريق من المتاجر قال
 الماوردى فراجع ذلك وحرره على كماله وذلك بتكرره في
 اي فيخير مادام الاباق والغيب حل ولو في الذمة ونصور بالوقال
 اجرتك حال صفتها كذا ثم عينها على الذمة او الزمه حل شي فاحضر
 حال عمله عليها على ش ولو كانت الاجارة في الذمة وامكن الحاكم بينها
 كلها

هذا هو الحق في الاجارة
 على التقديرين

كلها ونعم العمل من ثمتها لزمه ذلك فالحال الاذرى لان من التمر ف
 للمغالب بالمصاحبة له قل ثم ان لم يجد له حالا عبارة بشم رفاق لم
 يجد له مالا بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجته الملتزم والا
 باع الزائد ولا اقتراض ولا فضل فيها بان كان يحتاج الى جميعها ولا
 باع ذلك البعض الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظ كلامهم انه يبيعها
 غير مسلم به بالمنفعة وصار ذلك كانه غير موجد ل او يقال لا فضل فيها
 اي لا زيادة فيها من خولن او نتاج او صوف مثلا وقال بعضهم ونصور
 الفضل فيما اذا قدرت الاجارة بالحل وقال من صوره بعضهم بما اذا
 اكثرى جليق لعل ارد بهي مثلا وكان احدهما سحلهما وتصوير بعضهم بما اذا
 اكثرها وكان لا يحتاج الا لاحدهما فيباع الاخر مشكلا فيلزم عليه فوائد
 منفعة الجمل الاخر المتبقية بعقد الاجارة باع منها اقم انه لا يبيع جميعها
 وهو كذلك الا ان خشي ان تاكل جميعها واذا تقدر البيع في البعض فهو
 كقدر الكل لا يتفسخ بالبيع ولو لم يجد مشتريا لها سبلوية المنفعة
 مدة الاجارة قلده ففجها كالموهر ب ولم يترك جالا او محل كونه يبيع منها
 قدر مونسها اذا لم تكن اجارة ذمة فان كانت وراى المصلحة في بيعها
 والا اكثرى لاستجاره ببعض ائمانها فانه يجوز له ذلك جز ما حيث
 جاز له بيع مال الغائب بالمصلحة وله ان ياذن لمكتر الظان مستقلا
 ليس مترتبا على ث الثانية عميرة شوبرى وافهم كلامه انه لا يرجع بمسا
 انفعه بغير اذن الحاكم ومحل ان وجد وامكن اثبات الواقعة عنده
 والا اشهد على انه انفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تقدر الاستهاد
 فلا رجوع وانفساه لانه نادر عن وج ل ولو هرب مكرها بما هو
 قوله وسلمها كما يعلم من ثم مري فان تقدر الاكثر اعليه لم يذروا بيع
 الغاصي ح ولو قتل به اذا كان في محل ولايته وباعه لقادر على انقاره
 لم يبعد فليجرح حل
 اي عمار الارض
 التي لم تتر شبت عمارتها با حيا الموق اي باد خال الروح في جسد حال منها
 واستغفر لغف الا حيا للمعارة على طريق الاستغارة التمر حية والجامع
 النفع في كل او شبه الارض الموات يمت على طريق الاستغارة المكنية

هذا هو الحق في الاجارة
 على التقديرين

هذا هو الحق في الاجارة
 على التقديرين

وايثبات الاحياء خييل والجامع عدم النفع في كل اى بيان حكمه وحصوله
المالك به لان الحديث الاول يدل عليه قال بعضهم الارض ملك لله
ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على امة المسلمين وقال الزركشي الارض
احكاما مملوكة او محبوسة على حقوق عامة او خاصة او منفكة عن ذلك
وهو الموات قال وما يذكر مع اى من قوله فصل منفعة الشارع
في الباب من عوارضا بتخفيف الميم وهو لغة القرآن قال تعالى انما
يعبر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله اذ لم تعلم الرواية
في حق المصباح انه من باب قتل فهو احق بها ليس على يابه
وحبر من احيى ارضا ميتة الخ اى بهذا بعد الاول ليدل على السنية
التي سيد عليها وقوله فيها اى في احيائها وقوله منها اى مما خرج منها
اى من زرعها وما اكلت العوائق جمع عافية او عاف اى وما صرفه
على العلة في احيائها فنوله صدقة اى ثياب عليه كثاب الصدقة
وان كان في مقابلة عملهم ولا يتوقف ذلك على نيته بل ثياب على ذلك
ولولم ينو وكان ذلك لغرض نفسه لان الاحياء سنة وما كان واجبا
او سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نيته فنوله منها اى حقيقة
ان كان من نفس ما ينبت فيها او من اجلها كالاجرة المذكورة والشرب
كالاكل وهما للاغلب قال اى طلاب الرزق اى من انسان او بهيمة
او طير وفيه دليل على ان الذي ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا
للمسلم استعاضى اقول وقد تنوع دلالة على منع احياء الذي وقوله
فنوله صدقة لا يوجب خد منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة
وثياب عليها ما عني الدنيا فبكثرة المال والبسين واما في الاخر فيخفف
العذاب اى عذاب غير الكفر كما في العزبات التي لا يتوقف على نيته
بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح ويرد عليه ايه قول المتق او كانت
ببلاد كفار ملكه كافر به ع ش على م لذلك اى للحديث الثاني ما لم
يقهر في الاسلام اى يقيننا وهو بجهنم البيا وتخفيف الميم اى ما لم يتيقن عمارته
في الاسلام من مسلم او ذمي وليس منه حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين
كما في شهم وقوله ما لم يتيقن عمارته يخرج ما يتيقن عمارته في الاسلام والله

ظ

الاحياء خييل والجامع عدم النفع في كل اى بيان حكمه وحصوله

ظ وما شك فيه وسياتي عدم جوار احيائه ع ش على م ان كان
ببلادنا قال ع ط والمراد ببلاد الاسلام كل بلد بناها المسلمون كنفدا
والبحرة او اسلم اهلها عليها كالمدينة واليمن او فتحت عنوة كخبر
ومصر وسواد العراق او صلحا والارض لنا والكفار ساكنون فيها
ويدهفون الجزية وفي هذه عمارتها فني ومواتها متخرا لاهل الفناء
وحفظه على الامام وان صالحناهم على ان الارض لاهل الفناء متخرا
لهم وممورها ملك لهم ولو غلب الكفار على بلدة يسكنها المسلمون
لم يربح من لا نصير دار حرب سول وخيل قال ولو غير مكلف ولو قريبا
ويكون لسيده سم وهذا في غير المبعوض اما هو فان كان بينه وبين
سيده مهايأة فهو لمن وقع الاحياء في نوبته وان لم يكن مهايأة فهو
مشترك بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما على قصد مخصوصه كما
في ع ش على م ر وبعبارة اخرى قوله ولو غير مكلف اى بشرط تميزه
وهذا واضح فيما جرت العادة بملكه كالدور ونحوها اما مثل يبر
حفرها بموات للارفاق فلا يشترط فيه التميز كما يوجب من ج ل بخلاف
الكافر ولو احيى ذمي ارضا تزرع منه ولا اجرة عليه مدة احيائه لانها
ليست ملكا لاحد فلو تزرعها منه مسلم واحياها ملكها وان لم ياذن له
الامام كما في زيادة البروضة اذ لا اثر لعمل الذي خلافا لاي حنيفة فان بقي
له فيها عين نخلها ولو زرعها الذي وزعدها فيها اى تركها صرفا لاهل الفناء
في المصالح ولا يجل لاهل تلك الفناء سول والذي بخلاف الخزف فيمنع
من ذلك كما قاله المتولى سول وقوله اى حنطاب والاحتشاش قال م ر لان
المساحة تغلب في ذلك سول لايها م استراط التكليف اى ان الميم
لا بد ان يكون ملكا لان التملك لا يكون الا منه ويوههم ايهما استراط
الصيغة شيقا وفي ج ل ما نصه لان التملك يتوقف على الصيغة بخلاف
حصول الملك وظر كلامهم استراط التميز في الاحتطاب والاحتشاش
وليس مراد الا انه يصح احياء الصبي المميز والمجنون الذي له نوع تمييز
ع ش على م ر لا عرفة مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحرم وقال
بان هو موزع على ما قبل الغاية وما بعد ها فان عرفة ليست من الحرم

ومزدلفة ومنى منه فتكون مستثناة من قول ببلادنا لتعلق حق الوقوف
 الخ كما حقوق العلة من الطرق كصلى العيد في الصحراء وموارد الماء وقد عيت
 البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والنجار فيجب على ولي الامر ومن لم يدر
 منع من يتقاطي ذلك ثم روعش وينبغي ان المعتمد عدم الا الحاق
 لانه ليس من الناسك بوماوى او ببلاد كفار اهل ذمة اما بدار الحرب
 فذلك بالاحياء مطلقا لانه يجوز تملك عامرها بموافاتها اولى ولو غير قادر
 على الاقامة بها سئل ملكه كافر به ولو حاربها ل يكبر المعجزة ومنها
 اقصر في المصباح والمختار على الفهم فلعلمه الافصح وان استعمل الامم التي
 على ما يرى من خلاف ما يذوقنا كذا في الشيخ والاولى يذوقنا بانيان بون الفخ
 لكنها قد تحذف تخفيفا لغير جازم وقد صولوا الخ فان لم يصالحوا من دار
 حرب بملك المسلم بالاحياء وان ذبونا عنه حل وان كان الا في خرابا ولو لم
 يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوي فحق ظني انه لا
 يدخلها الاحياء ثم وما ظنه هذا البعض جزم به في الانوار وصححه
 ثم ووالده في نصوص العباب وفي حوشتك في كونها جاهلية فكالموان
 سئل او كافر الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فيملك
 بالاحياء سئل مالى ظهور ما لك اى ان رعى والا كان ملكا لبيت المال
 فلم اقطاعه لغيره كما في الجوز جرى عليه في سائر المهندبات في الزكاة فقال
 للامام اقطاع ارض لبيت المال وتمليكها اذ ارادى مساحته سواء اقطع رقبته
 ام منقعتها لكنه في الشفاء الاخير يستحق الانتفاع به مدة الاقطاع خاصة
 ثم رعى فاذا عمده ذلك الغير فظهر ما لك فحكم البناء حكم بناء المستعير
 وينبغي ان لا يستحق عليه اجرة لما مضى لان اقطاع الامام له ليس بمثابة
 حفظه ليربوخذ منه حكم ما عت به البلوى من اخذ القلعة المكوس وعلو
 اليها ثم ونحوها التي تدعى وتوخذ من ملاكها قترا وتقدر ربح ذلك لهم
 لا يهل باعيانها وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها واكلاها كما افق به الوالد
 ثم رعى ثم قال ع ش قوله فيحل بيعها اى بعد دخولها في يد وكيل بيت المال
 قال قال على الجلال بعد نقل ذلك وفيه نظر فقد صرح هو كوالده وبقا
 رعى في باب الغصب بحرمه الكوارع وغيرها كما مر لان اربابا معروفون

موجودون

موجودون حاضرون عندها من المال المشترك انما يعرف كل من اصحابها
 ماله ومنه قال سم ونقله عن ابي واقره الامير في الراى الامام ولو
 اخبر ما النهر عن جانب من ارضه وصارته مكشوفة لم يخرج عما كانت عليه
 من كونها من حقوق النهر مستحقة لعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها
 لاحد وانه ليس له تملك شئ من النهر او حرمه وان انكشف عنه لانه لا يخرج
 عما كان عليه بانكشاف المانع لانه يصود ان يعود المال اليه ثم لو دفنها لم
 يرتفع بها حيث لا يضر بالمسلمين ولو بقى انسان ونزرها ضمن اجرتها
 لصالح المسلمين ولا يسقط عنه من الاجرة ما يخصه من المصالح كذا اخرج مع
 م رعى في درسه بالمساجد في ذلك وهو ظم وبالف في انكار ما نقل له عن
 بعضهم من ان الجروا اخبر عن ارض بجانب قرية استحقها اهل القرية
 سم ونفى قال على الجلال انه يسقط عنه قدر حصته ان كان له حصه
 في مال المصالح وعبارة م رعى ثم وحررتم النهر كالنيل ما عتس الحاجة له
 لتامم الانتفاع به وما يحتاج لا القماما يخرج منه فيه لو اريد تنظيفه
 فيمنع البناء فيه ولو مسجد او بهدم ما يبني فيه حتى انقل عن اجماع
 الامة الاربعة ولو عت البلوى بذلك في عصرنا حتى الف العلماء في ذلك
 ليترجم الناس فلم يزوجوا ولا يغير هذا الحكم كما افاده الوالد رحمه
 الله تعالى بحروقه قال ع ش ومع وجوب هدمه نصح فيه الجمعية
 لانه لا يشترط جواز العصر بجائزة محله اى اذا كان منقلا بالبيان فهو كساعة
 بين الدور فا حفظه قاتنهم ولا تحرم الصلاة فيه لان غاية احوالها
 صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء وجوده كذلك لانه
 ماذون فيه من واصعه ومعلوم ان وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الارالة
 ثم لا يصح الاعتكاف فيه ولا تحية المسجد لاستحقاقه المجدية المسترطة
 فيها لبطالان الوقف كما علمت وانما فحق فيه الجمعية لعدم اشتراط المسجد
 في صحتها او جاهلية اى يقينا او احتمالا بان جهلنا دخولنا في ايدينا
 اموالنا جهلنا هل هي جاهلية او لالم تملك بالاحياء قال حرره عامر سمي
 بذلك لتخريف النهر فيه لغير صاحب الدار مثلا سم ما يحتاج اليه لتامم الانتفاع
 اى بالاكين ثم ما يقوم مقامه اموال الواسع الحرير واعتيد طرح الرماذي موضع

وما قاله من معنى
 بعد ان قاله من معنى
 ثم قاله من معنى

منه من احتيج الى عمارة ذلك الوضع مع بقا ما زاد عليه فيجوز عمارته لعدم
تغير ما يحتاجون اليه واما لو اريد عمارة ذلك الوضع بتمامه وتكليف
طرح الرماد في غيره بجوارحه ولو في بامنه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعناهم
الركن فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيرا فليست قط له
على ممر تمام انتفاع بالعام وان حصل اصل الانتفاع بدونه م
ممر ممر تكفي بفتح الكاف واخره صاد معجمة محل سوق الخيل نحو السباق
وان لم يكونوا خيالة خلاف اللامام ومن بعه فقد يجدد لم الخيل او يسكن
القرية بعد ذلك ممر ممر انتفاع ابل وان لم يكن له ابل على قياس
ما ممر ممر وكما هو منه الجرح المعدل يا سبة الحب فيمنع التفرق فيه بما
يعطل منفعة على اهل القرية او ينقصها فلا يجوز زرع في غير وقت الاحتياج
اليه ان ترتب على زرع نقص الانتفاع به وقت الاحتياج اليه كان حصل
في الارض خلل من اثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتلزم الاجرة على
ممر ممر كرام غنم وملعب صبيان وكذا الممرى والمحتطب وفيه الاذرى والقرع
واما البعيران فان غش بعدهما حيث لا بعدان من مراعاتها فظم والمركب
هـ قـ لـ محياة ليس فيها وانما يقيد به لان الكلام في الاحياء موضع تازج
وهو الشخص وظاهره انه لا يعتبر قدره من سائر الجوانب بل من احدها
فقط والذي يجه اعتبار العادة في مثل ذلك ممر ممر ومتروك الدابة وهو
المسمى بالمدار بشرقنا الاضافة بيانية كما قاله الشربلالي وقال بعضهم
بشرقنا حق في الارض ينبع منها عيني وسويل في القنارة وقال عني بان
كان المايات في تلك القنارة الى تلك البئر فيجتمع مهابم ثعلب ويطالع وقال
عنه وهذه البئر توجد في القيوم ولا تغرقها ببلادنا وفي قال بئر
القنارة هي المجموع من غير طي ليجمع المايات وتظهر ان الطي ليس فيها
الو حفر الخ ويعتبر ذلك في بئر المستقار ايضا كما في قال ولا
يحتاج الى موضع تازج ولا غيره الخ لان المدار على حفظها وحفظ ما فيها
لا غير ولهذا يحسن الزرع في جوار البناء في حرمها بخلاف حفر البئر فيه ولا
يمنع من حفر بئر ملكه ينقص ماء بئر جاره لنقصه في ملكه بخلاف ذلك فانه
ابتداء ملك ممر ممر والحريه لداراي حيث احييت في موات واما ما بين

الازقة

الازقة فلا يختص بدار دون اخرى فهو مشترك كالشارع كما قرره شيخنا العزيز
مرويعه بالحاجة وما ورد من تقديره بسبعة اذرع عند اختلاف
محول على عرف المدينة الشريفة قل وفنا لحد رانها وهو ما حوالا لحد
ممر ممر ولا حريه لدار بحقوق يدور اهل حريم لها مختص بها والافلها
حريم مشترك شيخنا بان احييت معالي او جعل الحال ممر ممر ويتفرق
كل له والخاصة لانه يمنع مما يضر بالملك دون المالك كتأذيه براحته
المدبرة ودخان الحمام وكحواها واختار الرويان في الجميع ان الحاكم يجهدها
ويمنع مما ظهر فيه قصد التعنت ومنه اطالة البناء ومنع الشمس والقر وهو من
واختار ابن الصلاح وابن شريين منع من كل مودم تجر به عادة زرع وقوله
زري مما يضر الملك اي اذا كان التفرق غير معتادا ما لو كان معتادا فانه لا يمنع
مطلقا سواء اضر الملك او المالك كما يؤخذ من قول الله سبحانه وان ادى الى
ضرر جاره او اتلاف ماله مع علم ممر وعيارة قل والخاصة لانه فعل
ما وافق العادة وان ضرر الملك والمالك وان له فعل ما خالفها ان لم يضر الملك وان
ضرر المالك وكذا الوضو الجنبى بالاولى ويكفي في جريان العادة كون جهته يفعل
بين الابنية وان لم يحس بفعل عينه ومنه حداد بين بزازين فخرج نحو ممر
التساور فيضمن فاعلمه بين الابنية ما تولد منه ومثله معمل البارود نعم ما جرت به
العادة بالتهنية على فعله بالتأذاة كبيعوت الخلية فيضمن ما تلف به
من نفس او مال اذ لم يناد عليها تقبيح مثل ما ذكر من جواز التفرق نه
المعتاد ما لو سرج في ملكه سراجا ولو نجس ولزم عليه تسليمه جاره
وان ادى الى ضرر جاره ولا ينافيه ان من فتح سرايا بدون اعلان
الجيران ضمن ما تلف براحتهم من نفس او مال الجيران العادة بالاعلان
فلذا ضمن ومن قال او سوي في ملكه ما يوتر في احياء الخامل ان لم
تاكل منه وجب عليه دفع ما يضر الجاهض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب
دفعه بغير عوض كما في المضطرب على جرحه عليه الدفع متى اعلمها
وان لم تطلب لكن يقول لها لادفع لك الاياتين فان امتنع من بذله
لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه ويضمن حينها على عاقبتها كما افق به
وقضية قوله فان امتنعت من بذل الثمن انما لم يلزمه تقدر عليه حال

وطلبنا بنسبة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا اضطرارها
وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن ع من على م او
حش هو بيت الخلا وهو بفتح الحاء ضمها ع ش فاختل به جدار جاره النظم
انه راجع الى قوله وان ادى الى ضرر جاره وقوله او تغير عما في لكش ما يراه
اي الجاري راجع لقوله او اتلاف ماله لان تغير الما بالنسبة بصيره متخشا
فهو تالف ضمن اي ما تولد منه فظعا او ظنا قويا كان شهيد به خبير ان
لتقصيره ولهذا افنى الوالد بضمان من جعل دارة بين الناس معمل تشاور
وشبه اطفال وما تواسب ذلك لمخالفة العادة ثم م وقد يشك على
قوله ولم ان يتخذها مما اتخذ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتد فعله بين
الناس كالمذكور ان في كلام المص وان لم يعتد فعلها في ذلك المجل بخصوصه
وبين ما لم يعتد بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى م سم على مجموع على
م فانتشرت الندوة ظاهره ستوا كان السريان حالا او مالم لكن قال
م في س اخرا باب الصالح ما نصه ولا يمنع من غرس وحفر يودي في المال الخ
انتشار العروق او الى عضان وسريان الندوة الى ملك غيره م بحر وفيه
والمراد انه لا يمنع في المال لخال م ان ادى بعد ذلك الى انتشار العروق
او الندوة كلف ازالة ما يضر ع من على م وله ان يتخذ الخ وله ان
يتخذ مسجد او خانا الا ان كان في سكة مشددة فليس له ان يجعل ذلك
حاما وله مسجد او خانا الى باذن السركا وفي س الارشاد الخ خلافه
وهو المعتمد لان ذلك لا يضر الملك معنومه انه لو اضر الملك منع
منه وهذا ينافي قوله قبل وان ادى الى ضرر جاره وطريق الجمع بين
المقامين ان ذلك مغرض فيما جرت به العادة وهذا في ما لم يضره وعيان
م لفرقة في خالص ملكه ولما في منعه من الاضرار به بحسب الغرض اي
المقصود منه لان الشارع اطلقه وليس له حد في اللغة فوجب ان يرجع فيه
الى العرف كالحرز والقبض وضابطه ان يهيئ كل شئ لما يقصد منه غالباً
م ولو حفر قبرا في موات فالظن انه احيا قاله الزركشي قال بخلاف ما لو حفر
في ارض مسيلة مغبرة فانه لا يختص به نفس سيف بالدفن فيه فهو احق به
صرح بالثانية العاد ابن يونس في فتاويه ونقل ذلك في س الروض سم على

المنهج ع من علم م تنويط للبيعة فضية كلامهما الاكتفا بالتخييل لذلك
من غيرنا لكن نص في الام على اشتراط البناء وهو المعتمد والوجه الرجوع
في جميع ذلك الى العادة ومن خرق قال المتولي وافهم ابن الرفعة والاذري
وغيرهما الواعظ اذا زلوا الصحرا لتنظيف الموضع عن حوسنوك وحوسنوك
لفرب خيمة وبنامقلف للدواب ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البيعة
وان ارتملوا عنها او بقصد الارتفاق فم اولى بها الى الرحلة م م م باجر
اي مع البناء بدليل قوله ولا يكتفى الخ بحسب العادة وهو ان يجعل ارض عيطان
م م وقول وقد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية بترك باب
الدواب لم يتوقف احياؤها على باب ولا مانع وفاقا لم رسم ليشيا
للسكنى اي ويقع عليها اسم المسكن نعم فترها موضع للترهة في زمن صيف
والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط م م ولو حوط بقبعة لاجل جعلها
مسجد اصارف مسجد او ان لم يتلفظ به او لم يبن فيه او لم يسقف ومثله
مصابي العيد واعتبر السكك في المسكن لمسجد السقف كما في قول ولا يكتفى
راجع للزينة فقط كما في م م سيف هو خير يد النخل اذا كان عليه حوض
فان لم يكن عليه حوض فهو جريد فقط او اجمار الخ اي مالم تجر عادتهم
بالكتفا بذلك والا فيكتفى في الاحياء م م وتوسع مستعمل اي ازالته
فان لم يتيسر اي الحرث وقوله فلا بد منه اي من سوفه بالفعل فم لا يكرر
هذا مع قول المتن وتسمه ماء الخ وفيه من تغييره بالتهية عدم
اشتراط السقي بالفعل فان حفر طريقه ولم يبق الا اجراره كفي
وتهية ماء لها او بمنعه عنها كارض البطائح بالعراق لانها دائما مملوءة
بالماء م م قل بينهما اي التخييل والتهية والوجه اعتبار غرس فلا
يكتفى بجرة وشجرة في المكان الواسع م م ومن شرع لحي ولا يكتفى
وهو شاملا اذ ان يبي بفضه فظاهره انه لو احياه اخرى في هذه الحالة ملكه كما
سئل قوله الا ان ولكن لو احياه الخ وهو بعيد اللهم الا ان يبي يخص السروع
بغير البناء كغير الاساس كما مثل به م م حرر رايته في سم على حيا بفضه قوله
ولو احياه اخر ملكه الخ نظر اذ انتم الاخر ما فعله الاول الذي شرع فيه ولم
يتم هل يملكه بذلك قال م م م كلامهم انه يملكه اقوال ونصيرالات

الاول المنية موصوبة مع الثاني فلا اول ان يطلب ترعها واذا ترعها لا تنقص
ملك الثاني المثل فليجوز اي على احيائه اي بقدرته على عمارته هالا اماما
يقدر عليه مالا فلا حق له فيه من مال وشمير او اقطع له امام اي لا التملك
رقبته اما لو اقطع له ملك رقبته فانه يملكه ذكوه النوى زي في حق اي مانع
لغيره منه كقوله شمر وهو احق به لما كان اطلاق الاحقية يقتضي
الملكية المستلزمة لعدم ملك الغير له استدراك عليه بقوله ولكن لو احياء الخ
منه شمر اي مستحق له دون غيره اي فافعل التخصيل ليس على بابيه وقال
م راى مستحق له اختصاصا بالملك لا يبيع بغيره لانه يملك وحقق التملك
لا يباع كحق الشفعة م ولو سارع في الاحياء النوع فاحياه النوع اخر كان قصد
احياه للزراعة بعد ان قصد له السكنى ملكه اعتبارا بالعقد الطاريء بخلاف
ما اذا قصد نوعا واتي بما يقصد به نوع اخر كان حوط البقعة بحيث يصلح
زريبة بقصد السكنى لم يملكها خلا لا امام شمر اما مالا لا يقدر على احيائه
القد يسأل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقا لما ظهر لم رانه المراد بها ما يفي
بغرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار مسكنة وكفايته ما يليق بمسكنه
وعياله وان اراد احياء ورستعدة او قرية كاملة ليستغلها في موانع
وكفايته ما تكفيه غلته في موانعه ولو قرية كاملة وهكذا هم اوزاد على
كفايته اي عادة بحسب ما يليق بحجمه من غيره ان يبي مالا لا يقدر على
احيائه وان يبي الزائد واذا اراد غيره احياء ما زاد هل يجوز له ان يبي
عليه من اي محل شاء او لا بد من القيمة بينه وبين المول ليميز حق المول عن
غيره او يخير المول فيما يريد احياء فيه انظر قال في الخادم ينبغي ان يراجع
المول ويقول له اختر لك جملة م و مراده ينبغي الوجوب وذلك لعدم تميز
الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبغي ان الحاكم يعين جهة لمريد
الاحياء من لا يبيع تجره من وقوله لان ذلك القدر اي الزائد عما
كفايته وقوله غير متعين وما سواه باق تجره فيه ولو سألنا شمر قال له
الا امام اي وجوبا ويجوز للاحد جعل وعبارة قل قال له الامام اي وجوبا
وكذا الاحاد لانه من الامر بالمعروف قاله جوه وهو يفيد انه وجوبا في حق
الاحاد لا جواز كما هو قضية العطف وح يخالف ما في ج في ذلك

و قد قيل ان الزائد عن كفايته لا يبي
لانه ليس له فيه حق المول
فان قيل لا بد من القيمة
بينه وبين المول ليميز
حق المول عن غيره
او يخير المول فيما
يريد احياء فيه
انظر قال في الخادم
ينبغي ان يراجع المول
ويقول له اختر لك
جملة م و مراده
ينبغي الوجوب
ذلك لعدم تميز
الزائد عن غيره
فلو امتنع من
الاختيار فينبغي
ان الحاكم يعين
جهة لمريد
الاحياء من
لا يبيع تجره
من وقوله لان
ذلك القدر اي
الزائد عما
كفايته

فان استعمل بقدر الخوان لم يذكر عذر المدعي له ج والامام لا ومعنى
خير البخاري لاحي الله ورسوله لاحي المثل ما حياه صلى الله عليه
وسلم بان يكون لما ذكره من روعه ش ان يجزي بفتح او لم اي يمنع ويمنع
يجعل هي شمر وفي المصباح حيث المكان من الناس حيا من باب رعي وحيت
بالسوم منعتهم عنه والحماية اسم منه واحيته بالالف جعلته هي لا يقرب
لنحوهم جزيه النعم يستفيدا وعبارة م و ذكر النعم ينمى بعد الصدقة للغالب
والمراد من طابق الماشية ويجرد على الامام اخذ عوض ممن يرعى في حيا وموت
ه جروفه وانظر كذا مع ان الواجب في الجزيه الدناير ويمكن ان يصور بما اذا
اخذ الامام نعاما بدل الجزيه او اشترى نعاما بدناير الجزيه ويصور ايضا
بما اذا اخذ الجزيه باسم الزكاة وحسن عن النجعة بضم النون وعبارة م و
ونعم انسان الخ في بيان يمنع تصوير الاحيى ولم يضر هذا اي بحيث يكفي المسلمين
ما بقي فلو عرض بعد حيا الامام ضيق المرعى لجذب اصاهم او لروض كزرة
مواشيتهم هل يبطل الحيا بذلك او لا ويفتقر في الدوام مالا يفتر في الحدافيه
نظر والا قرب الاول لان فعله انما هو بالمصاحبة وقد بطلت بالحق الضرب بالمطهرين
بدوام الحيا ع ش على م هي التمتع باليون كما قاله الن و فيه لغة ضعفت
بالبا ما يقع الزينة بالمدينة فهو بالبع لا غير بالانفاق كما في م الايضاح كيجننا
ه شويرو والتعظيم باليون بقرب وادى العفيف على عشرين ميلا من المدينة ش
م م الوحي لنفسه وليس للامام ان يدخل مواشيه فيما حياه الماشية للمسلمين
لان قولي ولورعي الحيا غير اهل ولا غرض عليه قال ابو حامد ولا تغزير ه ش ل
لان ذلك اي جواز الحيا لنفسه وقوله وعليه اي على كونه من خصائصهم
وان لم يقع بجل انما قال بجل لان الظاهر انه على غيره اصلا حتى للامام و اشار
الى ان الحيا اضاف الى الاحيى لغيره من الامة بان يجوز لانفسهم فلا ينافي انه يجوز
ان يجوز لغيرهم شجنا الما العداى الكثير الذي لا ينقطع وهو ليس العين ته
وتشديد الدال بان يكون له مادة اي عيش ينبع منها وفي م الروض العذب تبدل
العد ومثله الما الباني من النيل كالحفر فلا يجوز حماه لانه لعامة الناس ه غزيرى
ان ينقض حماه الحيا مقهور ويجوز مده وجمع احيا فيها ه قال اي
عندها انظر ما وجه التفسير بهذا ولا جعلها للعلية هي غيره اي من الامة

او لحفظه الى الوام ومثل من يتعلم منه وخبر بذلك من يقع ما يحفظه او يقر في
مصحف وقف او قراة نحو سبع فيقطع حقه بمعارفته ومثل من جلس لذكر
خورد او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في حوالة جمعة مع جماعة
قل ومحل ما ذكره في غير السماع ما لم يكن الشارط لمحل بعينه الواقع
للمسجد كما في ع ش على م ر بين يدي مدرسين ان افاد او استفاد السماع
حديثا او وعظا او فلا حقه لمحل ق كحترق بل اولى لان له عرضا في
ملازمة ذلك الموضع ليعلم الناس وحديث النما عن اتخاذ المساجد وطنا
يستحق مخصوص بما عدا ذلك اي ما عدا نحو الفتاوى كلام المص عدم اشتراط
اذن الامام ولو لمسجد كبير او جامع اعتيد الجالس فيه باذنه في اوجه
الوجهين لقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا ه شمر
فيما من التفصيل وليس من الغيبة ترك الجالس فيه في الايام التي جرت العادة
ببطلانها ولو اشهر كما هو العادة في اراكة قراة العفة في الجامع الازهر ومما لا
ينقطع به حقه ايضا ما لو اعتاد المدرس قراة الكتاب في سنتين وتعلق عرض
بعض الطلبة بحضور النصف الاول في سنة فلا يقطع حقه بغيبته في الثاني ه ش
على م ر وقرره ح في الصلاة ومثلها ايضا كل عبادة قاصر نفعا عليه كقراه او
ذكر س ل وشمل الجالس للصلاة من لم يكن اهلا لذلك المحل لعدم صحة
استخلافه وهو كذلك وما لو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك ان عد
منتظا لها فلا نحو بعد صبح لا انتظار كحظ ظهر وهو ظم الى ان استمرها الساق ل
وفارقه بعذر ولو قبل دخول الوقت اي وقرب دخول وقته بحيث بعد
منتظا للصلاة ح ل ليعود اليه ويصدق في ذلك بميمنة مالم تدل قرينة
على خلافه ع ش على م ر فغف ياف فيجزم على العالمية الجالس فيه بغير
اذنه وظن رضاه وما استثناء الزكشي من حق السبق وهو انه لو فقد
خلف الامام وليس اهلا للاستخلاف وكان ثمة هو احق منه بالامام ه
فيؤخر بتقديم الحق بموضعه لغير ليل في منكم او كره الامام والامام في ردد
اذن الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حقه ثابتا في يوم
على ان عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبرين م ر اي لان الخبر
انما دل على تقدير الرجال البالغين العقل على غيرهم من غير تفصيل في الحال

قوله فالوجه

فالوجه سد الصفوف وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع
فعله فان كان له فيه نحو سجادة دفعها بخور حله او عود ولا يرفعها
لئلا تدخل في صلاته ومثل من شها في غير وقت الصلاة او في مكة خلف
المقام او في الروضة الشريفة ويجزم من شها في ذلك لما فيه من التعمد والتمسك
من الصلاة بل يمنع الجالس خلف المقام من الجلوس فيه لما ذكره ه ق ك
وخرج بالصلاة الى اعتكاف فان فيه تفصيلا وهو انه ان لم ينو مدة بطل
حقه بخروجه ولو لحاجته والحمد يبطل حقه بخروجه للحاجة ح ل وم ر وقل
فيبطل حقه مطالعا اي طالعت غيبته او كع ش ويصح ان يغير المطلاق
بان يقال مطالعا اي في الصلاة وغيره ايل هذا هو المتبادر من سياق
العبارة وانما لم يستمر حقه هذا راجع لقوله اما بالنسبة الى غير تلك
الصلاة فلا حقه له فيه فهو مرتبة به كما في شمر ر يبقى المسجد واعتبر
الرافعي بان الصلاة في الصف الاول افضل اكثر وبيان هذا انما جاب بالنسبة
للامام ح ل وعبارة م ر واعتراض الرافعي بان نواحيها في الصف الاول اكثر
رد بانه لو ترك له موضع منه واقعت لزم عدم اتصال الصف المستلزم لغيره
فان شويته من تمامها ومجيبته في انائها لا يجبر الخلل الواقع في اولها وبان الصف
الاول لا ينبغي له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في اي محل كان منه فتوايه
غير مختلف باختلاف بطايعه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها
من حيث اختصاص بعضها بكثرة الواردين فيه وبالقوابة من نحو حرو وبرد
وهذا الاولى من الجوانب الاول لانه يلزم قائله التفرقة بين مجيبته قبل فيبقى
حقه وبين ان يتأخر عن القامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بانه لك شمر
او من نحو رباط وهو ما يبين للاختصاص والاختلاف ما بين للصوفية
فهو اخص ولغير اهل المدرست ما اعتد فيها من نحو نوم بها وظهر وشرب
من ما لم ينقص المانع حاجتها اهلها فيما يظهر شمر ر وهل للغير
ذلك وان منعه اهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل لهم غير شويته والذي
يوخذ من ع ش على م ر انه ان لم يشترط الواقف الاختصاص جاز دخول غيره
بغير اذنه وان شرطه لم يجز بغير اذنه فان صرح بمنع دخول غيره لم يطرده
خلاف قطعا اي لا يجوز ولو باذنه نامل ذكره في كتاب الوقف وخرج منه

لحاجة وقيد ابن الرقعة ما اذا لم يكن لذلك ناظر واستاذنه والافلاحت
له ويوافق اعتبار المص كتاب الصلاح اذ في سلكي بيوت المدرسة ولم
يعتبر المتولى اذ في ذلك ويحكم على ما اذا اعتد عدم اعتباره وتعل
بالمقتاد المعروف في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في زمن الواقف
اذا علم بها تنقل منزلة شرطه فيزج فقيه ترك التعلم وصوفي التقيد شمر
واما ما يقع الان من بطلان المدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معلومها
عن شيخ لم يدرس ومنع لم يحضر لان من بطلانهم غير مقتاد فيما سبق في زمن
الواقف فيجوز عليهم اخذ المعلوم كله او بعضه حيث لم يرعوا ما كان في زمن
الواقف وان كانت من بيت المال وخرج بقوله في التعلم اذ حضر المدرس
ما اذا حضر المدرس فلا يستغنى معلوم التعلم شمر مع زيادة من قول وقوله
المص وخرج منه الحاجة انظر لم يقل هنا ليعود كما قال في اللذين قبله ولعل
هذا يقم من التعبير بالحاجة لان شأن من خرج لحاجة العود وطالت
غيبته اي بحيث يعد معضاج في بيان حكم الاعيان المشتركة كالعلم
كالعدن والمال وما يتبع ذلك كقصة ما القناعة المشتركة في المعدن الظم
من العدن وهو الاقامة ومنه جنات عدن وعبرة مر وهو حقيقة البقعة
التي اودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك لعدون اى
اقامة ما اثبت الله فيها والمراد ما فيها فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم
الحال على المحل وقيل هو حقيقة فيها كما تقدم وهذا اعنى قوله المعدن
الظم الخ ليس هو الحكم بل هو نقطة والحكم من قوله ولا يملك ظم عامه
بلا علاج اى بنحو حرفه سم ما يرمى به وهو المسمى المكن بالبارود
وكبريت وهو عني فاذ اجد ما وها صار كبريتا ايض واصغر والعدن
واحر واعره للاحر ومعدنه خلف وادى النمل الذي يترى سليمان عليه
السلام ويصن في معدنه فاذا افارق معدنه زال ضوهه اسكارات الابن الملقن
وهو شئ يلقبه يوخذ منه ان العنبر كذلك لان الصبح انه يثبت في
قاع البحار ثم يقذفه الماء بموجه الى البره قل فيجهد بابه بضرود دخل
مختار ويصير كالقار ويؤخذ من عظام الكفار الموتى شئ يسمى بذلك
وهو يخن او متجنس شمر مع ش بكسر اوله جمع برمه بضمه قل

حكم

ف

حكم المعدن الظم وهو انها لا تملك بالحق ولا يملك ظاهرا وكذا باطن
لا يملك باحيا س ل وقوله ولا يثبت في ظم اى وكله باطن كما في حجره س ل
باحيا بان ينصب عليه علامات لان احيا كل شئ بحسبه ومقتضى
هذه العبارة ان المراد بالحق حيا في المتن احيا المعدن نفسه والاوليات
يراد به احيا البقعة نفسها شحا عليه السلف والخلف المراد من هذه العبارة
المتعدمون والمتأخرون ع ش ولا الباطن بجوازى بحجده بل انما يملكه
المستبلا عليه بعد استخراج ح ل قال سم وانظر ليدخل الباطن بذلك
فان الظم كالباطن في ذلك لا يملك بحجده المخرق فليحذر وعبرة اصله مع شمر والمعدن
الباطن لا يملك محله بالمخرق والعمل من القاولا بالاحيا في موان على ما ياتي في الاظهر
كالظم والثاني يملك بذلك اذ قصد التملك كالموات ورفق الاول بان الموان يملك
بالعمار وحفر المعدن ع ش كالماء وكذا الملح الماء والجوى الى حفر قال سم وهذا
التشبيه يدل على ان هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بتجوه وكذا في الباطن
على المعدن ولا يثبت فيه اقطاع ولولا لرافاق على المعدن بركة
بكر الباطن وحكى ضمها ع ش وظاهره ان السمك والحشيش والحطب من المعدن
الظم فيثبت فيه ما ذكر اى من الاقطاع فقط لا لاختصاص خلافا لما يوهى
كلام المص والمراد بالقطاع فيه اقطاع الرفاق لا التملك ع ش فان ضاقت
اى بخلاف ما اذا استعيا بكل ياخذ من جانبهم ولو ذميا قل قدم سابق
ولو ذميا ونقل عن شقنازي ما يوافق ع ش على مر اى وان لم يعلم بان حيا
مع او جعل الحال اوقع بينهما الا انتفاء المرجع فان وسما اجتماعا وليس له حيز
اخذ اكثر من الاخر البرضاه قاله في الجواهر وهو محمول على اخذ اكثر من البقعة
لا النيل اذ له اخذ اكثر منه نعم لو كان مسلما والاخره ميا قدم المسلم كملحمة الاذرى
نظير ما مر في مقاعد السواقى سم مر وعبرة قل نعم ان كان احدهما مسلما
قدم ولا افزع بقدر حاجته هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره
او سنته او عمره الغزالي او عادة الناس من ذلك سم على جو اقول ان قرب
اعتبار العمر الغالب كما في اخذ الزكاة وقد يقال بل الحرف باعتبار عساة
الناس ولو للتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بان الناس مشتركون في المعدن
بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبناها على الحاجة ومن ثم امتنع على الفنى

حجرات الجواهر
التي هي من المعدن
الظاهر والباطن
فان المعدن الظم
هو المعدن الظاهر
والباطن هو المعدن
الباطن

بماله او كسب بخلاف المعدن عش على من ارغب فلو اخذ شيئا قبل الان عاج هسل
 بملكه امره فيمن نظر والا قرب الاول لان حين اخذه كان مساحا على من
 ومن احبى موافا فظهر التقريب المستفاد من الغالبين فيد او ليس كرامع ما سبق
 لان هذا في حالة الجهل وما مر في حالة العلم وخرج بظهوره اي المشعر بعدم علمه به
 حال احيائه ثم من دون الظن المعتمد ان الاوق بين المعدن الباطن والظن في حالة
 العلم والجهل فان علمه لم يملكها ولا يغنيها وان جهلها لم يملكها وبقيتها مازي وسر
 وشوهرى وبعضهم هو الجلال العالي والمعتمد ما فرزه من التسوية بين الظن والباطن
 فقولم فاحذرن من فاسد غريبه ذكر السيوطي كغيره ان المرصد من بيت لللال
 لمخر حاجان اقليم مصر وترعم وبحوره وتسوية جسوره مائه وعشرون الفا قطع
 بالطوازي والى غلاق منهم سبعون الفا مخصوص الصعيد والباقي بقية الاقليم
 والمال المباح ومنه ما يبقى في الخمر على رورس القبطان فهو مباح يستوى
 فيه الناس من يستوى الناس فيه اي فلا يملك باقطاع ولا يثبت فيها حجر وكذا
 حكم حافق النهر فلا يجوز له ما بيع شي منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوى
 بالبناء على حافق النهر كما عمت بالبناء في الغرافة وهي مسلة برماوى سم بان ياقه
 منهم ما يشاء وعند الخ زدهام مع ضيق الماوا مشرع الم سبق فلا سبق والى افرع
 بينهما وليس للقارع تقديم دوايه على الدمين اذ الظامى مقدم على غيره وطالب
 الشرب على طالب السقي وما جهل اصله وهو تحت يد واحد او جماعة لم يحكم عليه
 بالباحة لان اليد دليل الملك ومجمل كما قاله المذرى اذا كان منبعم من مملوك
 لهم بخلاف ما منبعم بموات او يخرج من نهر عام كدجلة فانه باق على باحة
 ثم في الما قال المذرى اراد بالما ما السما وما العيون الق لا مال لك
 لها و اراد بالكل او مراعى الارض الق لا مال لك لها و اراد بالنار اذا اضرمت
 في حطب غير مملوك اما المملوك فلا يجوز الاحتد منه بغير اذن واما الخ
 المقتضى فالوجه عدم منع من يقتبس منه صنوءا كاستنار كجدار الغير سم
 سقى الاول اي في الاحياء كوترتب على ذلك هذا الارزق من دونه
 قبل وصول الما اليه قال في س البهجة فان احتاج من احبى اوله الى السقي
 مرة اخرى مكن منه وظاهره ولو بعد شروع من بعده في السقي والترمه
 مر لكن اظن عب صرح بخلافه سم الى الكعبين والمراد بما ذكره كما جئت

الاذرى

الاذرى جانب الكعب الاسفل ومخالفة غيره له محتجا بانية الوضوء مردودة
 بان الدال على دخول الغاية في تلك خارجي وخدم لاهنا والتقدير لهما
 هو ما عليه الجمهور ثم قال هو واعترض بان الوجه انه يرجع في قدر السقي
 للعادة والحاجة لا اختلا فهما زمانا ومكانا فاعتبر في حق اهل محل ما هو
 المتعارف عندهم والخبر جار على عادة اهل الجاز بقتل النخل ان اورد كل
 محوض فالعادة ملوثة والا ابتعت عادة تلك الارض ولا حاجة لهذا
 التفصيل لان كلامه تسميه لم يخرج عن العادة في مثله فكل ما هم شامل له وجوه
 ومراده بالخبر قول الله هنا لان على الله عليه وسلم قضى بذلك لانه انى به
 وفي قل ان المعتمد اعتبار عادة الزرع والارض والوقت ويغرد كل من
 مرتفع الخ كان يكون وصول الما الى الكعبين في المستقيمة لا يحصل الى بلوغه
 الى الركنين مثلا في المنخفضة سم اول من تغييره بالا على مراده بالا على
 الاول او جرى على الغالب كما بينه الله في التفسير بالا قرب قلنا مل سم اي فلا
 اولوية لكن المراد لا يدفع الايراد ويؤخذ منه ان المراد بالا على الاقرب للما
 يخرج من بكر الرا من باب ضرب قال تعالى ان تحرس على هذا هم وقال
 تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت بمومنين ومن هنا وهوان الغالب
 ان من احيا بقعة يحرس على قربها من الما اما امن وهذا شروع في بيان مفهوم
 قوله سقى الاول وقوله ولا يبعد الاقراع حق فالمعتمد تقدير الاقرب حتى في
 صورة الجهل بيد او ظني ومنه كثر ان الدولاب كالساقية فيملكه بمجرد دخوله
 فيها ومثله نحو الاحواض والمصائد في انا ملك ظاهره ولو كان الاخذ له
 غير مبرر وعليه فانظر الفرق بين هذا وما تقدم في الاحياء من اشتراط التمييز
 في الحي بنا على ما تقدم عن شيخنا رى والجواب اما اوله فيجوز ان
 الم لا يرى ذلك القيد بدليل تمثيله بالمجموع واما ثانيا فيجوز ان يقال
 هذا لما كان الانتفاع به باعدا منه والقصد منه التمتع به باعدا منه والقصد
 منه التمتع به حتى للدولاب ان لا قصد لها ولا شعور بتوسعا فيه فلم يشترطوا
 في ملكه تميزا ولا غيره ويؤيد الثاني انه جوهر والذمى اخذ الخطب ونحوه
 من دارنا قالوا لان المسامحة تغلب في ذلك وعلى هذا فياينع من ارسال البيا
 لانيان بما اوحطت ونحوه من الما في التوايه للامرسل حيث كان له

ن

الدعالة بسببه ومن كون الوقف يسمى صدقة جارية يؤخذ أهل الصدقة الجارية
على بقية العشرة التي ذكرها هنا لا ينقطع بموت آدم ولعل الشريعة من جعلها على
الوقف بخصوصه بقوله موهلة عند العلماء إشارة إلى أنه يمكن جعلها على جميعها
وقد نظمها الحلال السيوطي بقوله إذا مات ابن آدم ليس بحري عليه من أعماله
عشر عشر علوم بها ودعا تجل وغرس النخل والصدقات بحري ورأته
مصنف ورأها تفر وحق البئر وأجره نرى وبنت للغريب بناء يادى إليه
أوبنا محل ذكرى وتعليم لقرا كريمة فخذها من أحاديث بحري فالبحري
الخبر المذكور أيضا في أي بالنسبة لما ذكر فيه وقوله وتعليم لقرا وله بآخرة
على الوقف فيل الوصية بالمنافع موبدة يصدق عليها ذلك لكنها أمانة في
الصدقة الجارية في الحديث على الوقف أولى من لاهل تبرع عبان شهر
اهل تبرع في الحياة ثم قال فلا يصح من محبور عليه بسفه وصحة نحو وصية
ولو بوقف دارة لا ارتفاع المحر عنه بموته فيصح من كافر ولو بوقف ذمي
على أولاده إلا من أسلم منهم قال السبكي رفعت إلى في المحاكمات فأبغيت الوقف
والغيت الشرط وماله مر إلى بطلان الوقف سم على حرقه أقول ولعل وجه
مأمال إليه مر أنه قد جعلهم على البقا على الكفر ويتغير معرفتهم بالغناء
الشرط لغضه من بقصد المعصية ثم على مر ولو لمسجد وان لم
يعتده فزينة اعتبارا باعتقادنا أي وقف مصنف وينصون ملكه له بأن كبر
أورثه من أبيه أو مثل المصنف الكتب العلمية كما في عرش على مر لا من مكره
أي بغير حق أما به كان نذر وقف شيء من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر
فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه فان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى
فيه المصلحة ثم ومحبور عليه بغلس أي وان زاد ماله على ديونه كان طر
له بعد الجوار نفع سواه الذي هو عليه فيه عرش على مر وفي الموقوف
حاصل ما ذكره من ثمانية شروط ولو مضمومة أي ولو كانت العين التي
يوقفها المالك مضمومة غيره فلا ينافي قوله إلا أن يملكه قال مر ولو من
عاجز على انتزاعها أو غير مرتبة بان لم يرها الواقف ويؤخذ من عدم
اشتراط الروية صحة وقف الأعمى وبه صرح مر في ثم نعم يصح وقف الإمام في
عبارة مر نعم يصح وقف الإمام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول

قال في قول موهلة عند العلماء إشارة إلى أنه يمكن جعلها على جميعها

قال

العمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك إذ يضر فيه منوطا بالمصلحة
كقول النبي ومن لم يورثي تملكت لله جاز به جوفه قال عرش عليه وحيث
صح وقفه لا يجوز تغييره وأما ما عمت به البلوى مما يقع إلا أن كثيرا من الرزق
الموصدة على أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير وتجدل على غير ما
كانت موقوفة عليه أو فانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لعرض من عين عليه
من جهة الواقف الأول فليست له فائدة يقع كثيرا من هنا يفرق بين ما هنا وبين عدم
صحة عتق عبد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به
قوله بشرط ظهور المصلحة فوقفه كإيصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق بنفسه
فانه تقويت للمال ونقل عن الملك بن مروان أنه ملك مصرفا رسل لاهل لوزيرا
يكشف عن أهوالهم فكتب الوزير إليه أن المرتب في بيت المال ما شئت الف وسبعون
الف دينار وهذا خلل في خزائن الملك فكتب تحت خلع الفقير المذاق والناحية
نذل الأعناق والمال مال الله وهو الرزاق أجرى الناس على عوايدهم ولا يستحق
ما عندكم فيغذوها عند الله باق فانا لا نحب أن ينسب إلينا المنع وإلى غيرنا الإطلاق
واسميرار الحسنة من مكارم الأخلاق واليكيم هذا الحديث مدقق مساق لا يفتواى
لابذهاب عنها أم منعولا أي حيوانا كان أو غيره ثم إذا اشرف الحيوان على الموت
ذبحنا كان مأكولا وينبغي أن ياتي في لحم ما ذكره في الشوا الغرس في الأرض المناجرة
أو المعارة إذا قلعا من أنه يكون مملوكا للواقف أو الموقوف عليه أو محلهما حيث
لم يبات شرا حيوان أو جزية بمن الحيوان المذبوح على ما ياتي عرش على مر
كشاع ولا يسرى وأن جعل قدر حصنه أو صفها مر ولو لمسجد أو حج يحرم على
الحبيب الملك في جميع الأرض ولا يصح المقتكاف فيه ولا الاقتداء فيه مع البناء
بأكثر من ثلاثمائة ذراع وتصح التسمية فيه إذا تتركها انتهالك حرمة المسجد
وتجيب القصة فورا إذا كانت قسمة أفرانها لا فتمنع لها بيع الاحتجاج ببيع الله
المسجد سأل وقيل بعضهم جوز قسمة غير الأفران للضرورة فتكون
مستثناة قل ويعتقان بوجوه الصفة الصادقة بالموت لانه استحق
عليه حقان متجانسان فقد منأقواهما مع سبق متفضيه وبه فارق
مالوا ولد الواقف الموقوفة حيث لم يصرام ولد ثم مر بناء على أن الملك
في الوقف لله علمة لقوله ويعتقان مع قوله ويبطل الوقف بعقهما فان

أفراد

قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتق ان لزوجه الى ملك آدمي اخر فلم توجد الصفة
في ملك المعلق ولا يبطل الوقف بحق عبارة مرفي ارض مستأجرة اجاز
صحيحة او فاسدة او مستعارة مثلاً قال ايضاً فلو قلع ذلك وبقي مشتقاً
به فهو وقف كما كان وان لم يبق كذلك فليس يصير ملكاً للموقوف عليه او
يرجع للواقف وجهان اصحهما اولهما وقول الجاهل المجهول ان الصحيح
غيرها وهو ستر اقرار او جزاء عتق ارض ويوقف مكانه وهو قياس الظاهر
في آخر الباب ونقل نحوه الاذرعى محمول على امكان السرا المذكور وكلام
الشيخ الاول محمول على عدم ويلزم بالقلم ارض بنقصه يفرق على
الحكم المذكور وخرج بنحو المستأجرة المخصوصة فلا يصح وقف ما فيها
لعدم دوامه مع بقائه وهذا مستحق الازالة كما افنى به الوالد وقوله
فلو قلع ذلك الخ ويجوز ابقاؤه باجرة من ريعه ولا يخفى هنا المصلحة الثالثة
وهي ملكه بقيته لان الموقوف لا يبيع لانها ليست بعين فيه تقليل الشيء
بنفسه وكذا قوله لعدم بقيته الا ان يقول ما ذكر بفقد الشرط ولما
في الذمة شامل لذمة غير الواقف كان كان يستحق عبداً على اخر قرضاً
او سلماً وحر عبارة المنهاج ولا وقف حر نفسه قال مزيلان رقبته غير
مملوكة له ومكان اي كتابه صحيحة على الوجه بخلاف الكتابة
الفاسدة اذ المقلب فيها التعليف ومرفي المعلق عتقه بصيغة صحيحة وقوله
ثم مر لانها لا يقبلان النقل مثلما في ذلك الحمل فلا يصح وقفه مستقراً
وان صح عتقه ثم ان وقف حاملاً صح فيه بنحو الامم صرح به في الروض
ولادراهم للزينة او للتجارة فيها وعرف ربحها للفقراء وكذا الوصية
بها لذلك هل وسئل وكذا وقف الجاهلية لان شرط الموقوف ان يكون
مملوكاً للواقف وهي غير مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان
الحاكم في العزاة عن شيء من الجاهلية ليكون لبعض من يقر العزان مثلاً
في وقت معين ليس من وقفها بل بغزاة من هي بيده سقط حقة منها وصار
الامر فيها الى رأي الامام فيصح تعيينه من شا حيث رأى فيه مصلحة في شيء
على مرفي ومقصود الوقف الدوام قال مرفي والمراد بالدوام بقاؤه مدة
يصح استجاره فيها بان يقابل باجرة وح لا يرد الربا حين المغلوعة لان

استجارها

استجارها نادرس كملك بخلاف عود الخور فانه لا ينتفع به اسل
استجارها كسل وريمان مزروع الخاى فانه يصح وقفه لستم وفيه
نفع اخر وهو النثره من على فقرا والمراد بهم ما في الزكاة الا اذا فضل
الربح عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم سم على حقه ولو وقف
على الفقراء صاعداً فغير اجاز له ان يخدمه وكذا لو كان فقيراً حال الوقف
كما في الكافي وهذا من الحمل على الوقف على نفسه ومنها ان شرط الواقف
النظر لنفسه باجرة من ريع الوقف وفيدها ابن الصلاح باجرة المثل ومنها
انما لو وقف على الغني من اولاد ابيه وليس بينهم فغيره غير ما خصنا
وعلى اعتبار الغني هناك من تحريم عليه الزكاة ويقبل دعوى الفقير من
يقول له مال ولا يقبل دعوى الغني الا ببينة قل ويصح على يهودا ونصارى
او فساق او قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية
هل والظمان محل الصحة اذ لم يكن الوصف القائم بهم باعتبار الوقف
بان اراد ذواتهم بخلاف ما اذا قال وقفت لهذا على من يفسد او يقطع
الطريق فلا يصح قال مرفي بعد كلام ومن ثم استثنى بطلان اهل الذمة
والغساق لانه اعانة على معصية وهو مردود نقلاً ومعنى مرفي
ملك اي المنفعة كما سيرج به تنزلها المارة اي ولو من اهل الذمة
فيصح الوقف على ذمي وكذا على اهل الذمة والمعاهد والمسلمين
كالذي ان دخل ابداناً مادام فيها فان رجع صرف الى من بعده وكذا الذي
انما انما بدار الحرب هل وسئل ثم محل الصحة فيما يجوز ملكه للذمي فلا يصح وقف
مصحف او عهد مسلم على كافر وهذا يقتضي انه يصح وقف اصله او فرع المسلم
عليه لانه يملكه وقد يوقف فيه والفوق ظهري قال كان كان خادماً كنيته نظر
فيه بانه اذا قال وقفت على زيد الفاسق او قاطع الطريق صح الوقف وهذا
مثله بخلاف ما لو قال على قاطع الطريق او خادماً الكنيته وظلم كلامه انما يصح
وان لم يقل ذلك الا ان يقال حيث كان الحامل على الوقف على الفاسق
وقاطع الطريق وخادماً الكنيته المعينين انما فهم بهذه الصيغة يستلزم
يلتزم عدم الصحة تامل وعبارة مرفي كالوقف على خادماً كنيته للتعب
فقتضاه انه انى بالوصف المذكور في الصيغة تامل وفي حل ما تضمنه

قوله كان كان خادماً كنيسته للتعبيد بان قال على فلان خادماً كنيسته او كان
 في نفس الامر كذلك وقد علمه ويحتاج للعرق بينهم وبين اليهودي ونحوه انتهى
 لا على جنين اي لان الوقف شليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل
 ايضاً في الوقف على اولاده اذ لا يسمى ولد او ان كانت تابعة لغيره نعم ان
 انغصص استحق معهم قطعاً الا ان يكون الواقف قد سمي اليهودي او ذكر
 عددهم فلا يدخل كما اشار اليه المذري وهو وظ ويدخل العمل لحادث علوقه
 بعد الوقف فان انغصص استحق من غلة ما بعد انغصصه بشم رجرو فيه
 وهيئة اي مملوكة فخرت المسبلة في نفاذ حقه فيصح بخلاف غير
 المسبلة ومن ثم نقلنا عن المتولي عدم صحة وقف على الوحوش والطيور المباحة
 بشم ر وعلى الجلال عدم صحة الوقف عليها بكونها ليست اهلاً للملك بجال
 قال قال وسمته يعلم عدم صحة الوقف على الميت وعلى الدار ولو على
 عمارتها الا ان قال على طارفيها او كانت وقفها ان قصد به مالها
 راجع للمسلمين سأل لانه وقف عليه قضيته انه له وان ماتت
 الدابة او باعها وانه بموته يكون منقطع الخ وانه لا يتعين صرفه
 في علمها فل على الجلال لتعذر الخ هذا سبب القول ان الغائل
 بان الملك في الوقف للواقف او للموقوف عليه لانه عيني الواقف ولا
 يناسب المعتمد وهو كون الملك لله في وقفه بشرر ومته وذلك
 لما هاجر المسلمون استنكروا ما المدينة اذ لم يكن فيها بغير عذب البئر
 رومة وكانت ليهودي واسمه رومة وكان يبيع القرية منها بعد فقال صلى
 الله عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيجعلها للمسلمين فاشترى عثمان بن
 باثني عشر الف درهم فجعله للمسلمين وجعل لهم يوماً ولصاحبها يوماً
 فكان اذا كان يومه استنقوا المسلمون ما يبيعهم يومين فلما راي اليهودي
 ذلك قال عثمان استندت على ملكي فباعه النصف الثاني بنمائية الا ان
 درهم وهي باسفل وادي العقيق قرب مجتمعات الاسيال وكانت قد ضربت
 ونقضت حجارتها واحياها وجددها قاضي مكة السهبا بن محمد بن محمد
 الحب الطبري في حدود الحنين وسميائه من تاريخ المجلد السهمودي
 فليس على سبيل الشرط هذا الكلام يدل على ان الشرع بنصفه على سبيل

فصل في وقف على ما لا يملك من الارض
 وقوله في وقف على ما لا يملك من الارض
 وقوله في وقف على ما لا يملك من الارض

الشرطي وقف نحو البئر والمسجد بغير فقامله وراجع سم وهو ظ لانه
 بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاسم الوقف
 على نفسه عمن وعبد نفسه لتعذر ملكه قال مر لانه غير اهله للملك
 نعم ان وقف على جهة قرينة كخدمة مسجد او رباط صريح الوقف عليه لان
 الغرض تلك الجهة اما المبعوض فالظن كما افاده الشيخ انه ان كانت مهاداة
 وصدقه الوقف يوم موبته فكالحرا او يوم موبته سيده فكالعبد وان لم يكن مهاداة
 وزرع على الرق والحرية قال الزركشي ولو اراد مالك البعض ان يوقف نصفه
 الرقيق على نفسه الحر فالظن الصحة كما لو اوصى به لنفسه الحر ويؤخذ من
 العللة ان الاوجه صحة على مكاتب غيره ككتابة صحيحة لانه يملك كما
 نقله في الروضة عن المتولي ثم ان لم يعيد بالكتابة عرف له بعد العتق
 ايضاً والا فهو منقطع الاخر فيبطل استحقاقه وينقل الوقف الى من
 بعده هذا ان لم يعز الايمان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع عليه
 بما اخذه من غلة اما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه ثم ان كان
 اطلق الخ بخلاف ما لو اطلق الوقف حكم على البهية ولم يقصد مالها
 فانه لا يصح والعرق بينها وبين العبد ان العبد قابل لان يملك —
 بخلافها كما في مرر ممن وقف على سيده والعتول من العبد في العتق
 في ذلك وهل للسيد احبار على العتول لانه الكتاب انظره ج ل الظاهر له
 ذلك ليصح اي فيما اذا كاف السيد يصح الوقف عليه ولا يصح فيما اذا
 كانه السيد لا يصح الوقف عليه كالميراث والحري والجنين ج ل واعلم
 ان هوي المعنى مستثنى من قوله ولا عبد لنفسه عمن وحري امس
 المعاهد والمومن فيحقان بالحري على ما جزم به الدميري ورجح القرني
 الحاقهما بالذمي وهو الاوجه ان حصل يدار ناماد اما فيها فان رجعا
 صرف لمن بعدهما ثم ر فلو حارب ذمي موقوف عليه صار الوقف
 كنقطع الوسط او الاخر كما جئت به في الزواج وهو ظر عليه والعرق
 بينه وبين المكاتب اذا رقي فله ثم مرر مع كفرهما بخلاف الزاني المحض ومن
 تخم قتلته في قطع الطريق لانهم لا ادوا له ما مع عدم كفرهما فالعلة مركبة
 من الامرين المذكورين ر ي وج ل اي وبخلاف الذي ايضاً لانه وان كان كافراً

الا ان لم دواما لانه لا يقتل بل اوله لعل وجه الاولوية تنشق الشارع للتعق
 دون الوقف فاذا كان لا يصح ما تنشق اليه بلا صيغة كالنية فكيف بغيره تامل
 وعبارة من قول بل اوله وجههم ان العتق لا تعليق فيه وانتم الى الصيغة
 وهذا فيه تعليق للمتفقه في الوقف على المعين او للمعين على القائل بان
 الملك للموقوف عليه وبيان العتق لا يتوقف على القبول وهذا يتوقف على
 القبول في الجملة او موقوفة او لا تباع اي موقوفات متعلقها ولا يباع متعلقها
 لان الصدقة بالمعنى المصدري وهو التصديق لا يصدق بالوقف ولا بالبيع
 وعدمه هذا ان جعلت صدقة مفعولا مطلقا فان جعلت حالالا اندفع
 الإشكال لانها ح اسم للمعنى تامل اي حال كونها متصدقا بها وجعلت
 مسجدا ولو قال جعلت للصلاة او للاعتكاف او الخيمة صار وقفا ولا يثبت له
 حكم المسجدية الا بلفظه كذا قال شيخنا م والوجه الوجه الوجه الثاني
 المسجد يجعله للاعتكاف او الخيمة لتوقفهما عليه فراجع قل على الجلال
 لكثرة استعمال بعضها وهو ما عدا الاخير وقوله وانصرف بعضها وهو الاخير
 فيما يظهر فلما انصرف الاخير عن التملك المحض واشتهر في الوقف كان صريحا
 فيه وقوله الذي اشتهر صفة للبعض وقوله استعماله اي استعمال البعض في
 الوقف او قوله اي الاصل كما مر في قوله صدقة محرمة او موبدة لانها
 اي لغير الوقف وكنت صدقة التصديق مع هذه الغرائن لا يحتمل سوى
 الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره م وقوله صريح في التملك واعتراض
 بان الجهة العامة ايضا تقبل التملك كما في الوصية للمنفق فانهم يملكونها
 من غير احتياج الى قبولهم فلا يكون كناية اختيار السكك ببناء الغير
 فيه انه كناية فيه وهذا في الظاهر انما في الباطن فيصير وقفا صريح به المراد
 وسلم الرازي والمتولي وغيرهم كما في م الروض مالو بني مسجد ابنته
 اي فتلقى النية عن اللفظ لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالذات
 عن ملكه لا حقيقة ولا تقدير حتى يحتاج الى لفظ قوي يخرج عنه كما قاله
 في الكفاية ببناء للمأوردى ويؤول ملكه عن الالة باستقرارها في محلها من
 البناء لا قبله الا ان يقول هي المسجد ذكره المأوردى ثم م وقوله اسما اجراه
 في نحو المسجد اي وفي البئر المحفورة للسبل والبقعة المحيطة مقبرة قال الشيخ

ابو

ابو حامد وكذا لو اخذ من الناس شيئا يبنى به زاوية او رباطا فيصير كذلك
 بمجرد بناءه ثم م وما الا ان بناء ذلك في لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها
 في محلها من البناء قصد نحو المسجد او بقوله هي للمسجد ونحوه مع قبوله ناطق
 وقبضها والا في عارية لكن قد مر عن بابا الغصبا عن المأوردى ما يهرج بزوال
 ملك ملاكها بوضعها في البناء من غير احتياج الى ما ذكر فراجع فانه الوجه
 الوجه م في ل على الجلال وشروطه الخ لتمام الكلام على اركان الاربعة
 شرع في ذكر شروطه وهي التابيد والتخير وبيان المصروف والالزام ثم م
 وهي شروط في الحقيقة لصيغته كما يدل عليه قوله فلا يصح توقيته وانظر
 لم يجعل ما ذكر شروطا في الصيغة كما فعل في البيع وغيره ان يقول وشروط
 في الصيغة تابيد الخ تابيد معنى تاييده ان يقف على ما لا يتغير عادة
 كالغرا او المساجد او على من يتغير من على من لا يتغير من قال ع ش لواقف الوقف
 بمثل الف سنة فينبغي الصحة واعتمده م م وعند بعضهم خلافة م وقوله بمثل
 الف سنة الخ قال م م في م اي م بعد بقا الدنيا اليه لان القصد منه التابيد
 دون التوقيت كما تقدم وكذا ان قال جعلته مسجدا سنة فيصح ويلغو ذكر
 السنة ويكون وكما مويده م م ومحل البطلان ايضا اذا لم يعقب التوقيت بمصر
 اخر غير موقت والا فيصح كما لو وقفه على زيد سنة ثم على الغرا فيصح م م
 فلا يصح تعليقه بنقل الزركشي عن القاضي انه لو بنى وعلف اعطى الموقوف
 عليه بالموت جاز وعليه فهو كالوصية اي فله الرجوع م م وروى وكان وصية
 مثله في م م قال العلامة الرشيدي قال الم في م البهجة والمحصل انه يصح
 ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الملك وفي جواز الرجوع عنه وفي
 عدم صرفه للموارث وحكم الاوقاف في تاييده وعدم بيعه وهبته وارثه اي بعد
 موت الواقف م م م وينبغي صحة الخ وكذلك لا يضر التوقيت كما قاله الامام
 بل بنا بد ذكره الزركشي واعتمده م م وعبارة م الروض اما ما يضا هي اي التحرير
 كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مويده الخ لو ذكر شرط فاسدا م م اذا ضاهي التحرير
 اي شأبه في انكائه عن اختصاص الادبي م م بخلاف ما اذا لم يضا التحرير كذا هاء
 سببان فقد وقعت داري على زيد فلا يصح وعبارة ج ل قوله اذا ضاهي التحرير بان يكون
 فيه قرينة اي تظهر فيه القرينة والا فالوقف قرينة وقوله اذا جار مضان وهل يصير

انما ان كان
 في الوقف
 في الوقف
 في الوقف
 في الوقف

مسجد امن المان اولاد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا في الثاني
 قوله نظر الى انه قربة وان لم يظهر فيه القربة فعدم ظهور القربة لا ينافي كونه قربة
 فلا يصح اي ان لم يحكم بصحة من يراه والا فيصح جزا سال لا يصح
 قوله وقتت كذا اي وان اضاف له الله على المعتمد كذا وقتت لله او فيما
 الله ولو قال وقتته على من شئت او فيما شئت فان كان عينه قبل ذلك صح
 والا فلا قال فهو كعت كذا من غير ذكر مشرق قد يقال بظهور الفرق بينهما فان
 الانسان ينزله بخلاف البيع او اولي اي بل اولي بان غالب الوصايا للفقراء
 اي ولانها اوسع له منها بالجهول والجهل وما يجهل الاذرع من انه لو نوى المرفق
 واعزق به صح مردود كما قاله القزعي بانه لو قال طالت ونوى زوجته لم يصح
 لان النية انما تؤثر مع لفظ يجهلها ولا لفظ هنا يدل على المرفق ثم لا
 قبول ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول تافه بخلاف ما ذهب اليه ثم
 وقيل يشترط اي فورا وهو المعتمد وعليه لا يشترط قبول من بعد
 البطل الاول بل الشرط عدم الرد وان كان الاصح انهم يتلقونه عن الواقف فان
 ردوا فنقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له علم
 منه انه لو رد بعد قبوله لم يورث ولو وقف على ولد فلان ومن جدد له من
 الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا لبعضهم ثم وهو ما رجع
 الاصل عبارة مع ثم والاصح ان الوقف على معين واحد او اكثر يشترط
 فيه قبول ان كان اهلا والا فقبول وليه عقبه الا بيا او بلوغ الخبر كاللينة والوصية
 اذ قبول عين او منفعة في ملكه تترأ خبر الارث بعيد قال ع ش لو وقف على جميع
 فقبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل عملا
 بتقرير الصفة وقول مر والا فقبول وليه اي فلو لم يقبل وليه بطل الوقف
 سواء كان الواقف او غيره ومنه لا ولي له خاص فوليها التام فيقبل له عند
 بلوغ الخبر او يقسم على الصبي من يقبل له الوقف كما في ع ش لو
 وقف على وارثه او عبارة ثم ولا يشترط قبول ورثة هاتين وقف
 عليهم ما يعني به الثلث على قدر انصافهم فيصح ويلزم من جهتهم بغير اللفظ قبل
 عليهم لان القصد من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث ردها
 لافتر عليه ولانه يملك اخراج الثلث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه اولى

بحروفه

بحروفه واشترط اسم وسن القبول وقوله ولم يطل حقة برده وينبغي ان يكون
 هذا في الرد بعد الموت ولا يصح منقطع اول اي لان الدرجة الاولى باطلية
 وما بعدها غيرها خاسية بسبب السواك التي هي اوقاف الجاهلية سم ومن
 افراد منقطع الاول ما لو قال وقتت على من يقر على قبري او قبر ابني وابي حى
 خلافا وقتته الان او بعد موت على من يقر على قبري بعد موت فانه وصية
 فان خرج من الثلث او اجيز الزائد وعرف وقبره صح والا فلا سال لا تقطأ
 اوله فيه تعليل الشيء بنفسه ورد بان المعامل عدم الصحة ثم فيه تشبيه بمصادرة
 رانه جعل الدليل متعلق الدعوى لانفسها تامل فخره الفقير صرح في الانوار
 بعدم اخذ صاحبه بقوله بلد الوقف بخلاف الزكاة ثم روي ع ش نقلا عن الزكوي
 لو وقف على الاقارب اخضع بالفقير منهم ايض خلافا للوقف على الجيران سم
 والاقرب حل الجيران على الوصية لمشايمته لما في التبرع كما ع ش الاقرب رجا
 لا ارثا ومن لم لا يزعم ع ش على خال بل هما مستويان ولا يفضل الذكر على غيره
 ثم واستشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف الواجبة على الشخص
 حيث لم يتعين صرفها للاقارب وبعدم بعضهم ايض في الوقف على المساكين ثم
 قد يجزى باهم مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يبي طاعة اري ان يجعلها في الاقربين فجعلها في اقاربه وبنى عمه سم قال
 الشيخ صل ولو كان الاقرب مستقدا في درجة في سلم حسب التولية الظاهر
 وهو احدا احتمل ان لو الدارويان وثانيهما الامر ان رأى الامام الحاكم
 لما فيه من صلة الرحم عبارة ثم لان الصدقة على الاقارب افضل الزكاة
 فاذا تعدد الرد للمواقف بقي اقربهم اليه لان الاقارب مما حث الشرع عليهم
 في جنس الوقف فان تعددت اقاربه الفقراء اي او كانوا فقرا او
 كان الواقف هذه زائدة على المعنوم الى مصالح المساكين اي ان كان اهله
 من غيره وقوله الى الفقراء اي ان لم يكن هناك اهله منه فخره كذلك اي
 الفقير الاقرب رجا كان يقول عاه اولادى ثم عبد زيد واراد نفس العبد لله
 الفقرا فيصرف للفقير الاقرب رحمة حياة العبد المذكور فقط لم يرد
 ينتقل للفقرا في المثال السابق فيه اي في منقطع الوسط من ذكر وهو الفقرا
 فتشبهه للاخر ومحل ما لم يفصل والا بان قال وقتت على كل منهما نصفه فيما

الواقف لو لم لا يعرف احد ليعطى عه خلافا ما اذا كان مجهول
 احد انقطاعه كالبعد والارث فانه يصرف للفقير الاقرب رجا

وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منها الا قبل الاقرب انتقاله للفقراء
 ان قاله شرعي الغرقان قال ثم من بعدها على الفقراء فالاقرب انتقاله للفقراء
 رحمة للواقف ولو وقف عليهم وسكت عن صرف له بعدها من نصيبه للفقراء
 الاقرب للواقف وجهان او هما كما افاده الشيخ الاول وصححه الاذرع ولو
 رد احدهما او بان ميتا فالقياس على المصحة لاخر ثم مر او اختصاص
 نحو مسجد في فتاوى السيوطي المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم
 دخول والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاستوى في الفقار
 ان كلام الغفال في فتاويه يومهم المنع ثم قال الاستوى القياس جوازه واقوله
 الذي يترجم التخصيص فان كان موقوف على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر
 مثلا او ذرية فلان جاز الدخول باذنه وان كان على اجناس معينة كالشافعية
 والمعتزلية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن الموقوف عليهم
 فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقة خلاف البتة واذا قلنا جواز
 الدخول بالاذن في العلم الاول في المسجد والرباط والمدرسة كان لهم الانتفاع
 على ما سطره الواقف للمعينين لانهم بنع لهم وهم مقتدون بما سطره الواقف
 هم من على مرسا فية اي فلا يمتنع ولا يعتكف غيرهم رعاية لزمته
 وان كره هذا السطر ولو سطره شخص متاعه لزمته اجرة وهل تكون
 لهم الاقرب لالانهم ملكوا الانتفاع به لا المنفعة ولو انقض من ذكرهم ولو
 يذكر احد بعدهم فالاول وجه كما يحتمل الاستوى انتفاع سائر المسلمين به
 لان الواقف لا يريد تعطيل وقفه وليس احد من المسلمين اولى به من
 الاخر ثم مر ما يخصه وقوله الاقرب لا استوجه في صرفه لمصالح الموقوف
 كما رأيت بخط الرشيدى اتبع سطره اي في غير حالة الضرورة كسائر سطره
 التي لا تخالف الشرع وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد من برغبته
 الاعلى وجه مخالف لك اي لما سطره فانه يجوز لان الظاهر لا يريد تعطيل
 وقفه ولذا لو اندمت الدار المزودة عدم اجارتها الامتداد كذا ولو لم يكن
 عمارتها الا باجارها اكثر من ذلك او جرت بغدر ما يني بالعمارة فقط لم يربح
 مصلحة الواقف لا مصلحة المستحق ثم مر
 النقطية اي المتعلقة بلفظ الواقف وعبارة عن قول النقطية اي التي هي

مدلول اللفظ كالواو وولم للتسوية اي في اصل الاعطاف وتدر المعطى سوا
 الذكر والانثى والخش لان الواو لمطلق الجمع وان زاد القاية للتميز
 بالنسبة لقوله ما شئتوا او للرد بالنسبة لقوله بطنا بعد بطن و بطنا في كلام
 المصنف منصوب على المفعولية لزماد وفي كلام الواقف على الحال قل وقوله
 للتعليم لان بعد تاتي بمعنى مع كما في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على
 قول وايضه هي تاتي للاستمرار وعدم القطع اجم اذا المراد اي بقوله ما
 شئتوا الخ مع من كانه قال وان سفلوا للترتيب اي فلا ياخذ من الوقف
 بطن وهناك من البطن الاول او من بطن اقرب منه احد من الروض لان كلمة
 بعد وصفت لتأخير الثاني عن الاول اي مرتبتين وعليه اي على قوله وقيل
 للمزيد الخ والاعلى فالاعلى بان قال وقفت على اولادى واولادهم الاعلى
 فالاعلى والاول فالاول الخ كما صرح به اصيله ولو اختلفت اهل البطن الاول
 والثاني مثلا في انه وقف ترتيب او تشريك او في المقادير حلقوا ان كان
 في ايدى ابيد غيرهم فم بينهم بالسوية او في بعضهم فالقول قوله بالنظر
 لهذه الصورة وكذا الناظر ان كان في يده ثم وقوله فالقول قوله اي بلا
 يمين على الاقرب ع ش والملا من قوله فالاعلى ومن قوله فالاول الطبقة
 الثانية وعبر عنها بالا على والاول بالنظر لما بعد من الطبقات ع ش على م
 ثم ان ذكر معه اي مع ثم والاعلى فالاعلى ع ش وهذا صريح في انه اذا قال
 على اولادى ثم اولاد اولادى ما شئتوا كان للترتيب بين البطن الثاني
 والثالث وهكذا سائر البطون وقد شكك بان ثم انى بها بين البطن الاول
 وما بعدهما فقط وليس بعدها حرف مرتب ويجاب بان الترتيب في المذكور
 اولاً ترتيباً على الترتيب فيما يتاوله ما شئتوا او نحو ه ه ثم او نحو اي
 ما يتاوله ويدخل اولاد بنات في ذرية دليم قوله تعالى في ابراهيم
 عليه السلام ومن ذريته داود وسليمان الى قوله وعيسى وانما هو ولد
 البتة والنسل والعقب في معنى الذرية ه ه ثم في ذرية وسئل وعقب المنع
 وان بعد واني غير الاحتمال لصدق كل من هذه الاربعة بهم ثم مر فلا
 يدخل اولاد البنات لانهم لا ينسبون اليه بل الى اباؤهم لقوله تعالى ادعوه لابائهم
 واما خبر ابني هذا سيد في حق الحسن بن علي محواسبه ان ذلك من جملته

في قوله ما شئتوا او للرد بالنسبة لقوله بطنا بعد بطن و بطنا في كلام المصنف منصوب على المفعولية لزماد وفي كلام الواقف على الحال قل وقوله للتعليم لان بعد تاتي بمعنى مع كما في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على قول وايضه هي تاتي للاستمرار وعدم القطع اجم اذا المراد اي بقوله ما شئتوا الخ مع من كانه قال وان سفلوا للترتيب اي فلا ياخذ من الوقف بطن وهناك من البطن الاول او من بطن اقرب منه احد من الروض لان كلمة بعد وصفت لتأخير الثاني عن الاول اي مرتبتين وعليه اي على قوله وقيل للمزيد الخ والاعلى فالاعلى بان قال وقفت على اولادى واولادهم الاعلى فالاعلى والاول فالاول الخ كما صرح به اصيله ولو اختلفت اهل البطن الاول والثاني مثلا في انه وقف ترتيب او تشريك او في المقادير حلقوا ان كان في ايدى ابيد غيرهم فم بينهم بالسوية او في بعضهم فالقول قوله بالنظر لهذه الصورة وكذا الناظر ان كان في يده ثم وقوله فالقول قوله اي بلا يمين على الاقرب ع ش والملا من قوله فالاعلى ومن قوله فالاول الطبقة الثانية وعبر عنها بالا على والاول بالنظر لما بعد من الطبقات ع ش على م ثم ان ذكر معه اي مع ثم والاعلى فالاعلى ع ش وهذا صريح في انه اذا قال على اولادى ثم اولاد اولادى ما شئتوا كان للترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر البطون وقد شكك بان ثم انى بها بين البطن الاول وما بعدهما فقط وليس بعدها حرف مرتب ويجاب بان الترتيب في المذكور اولاً ترتيباً على الترتيب فيما يتاوله ما شئتوا او نحو ه ه ثم او نحو اي ما يتاوله ويدخل اولاد بنات في ذرية دليم قوله تعالى في ابراهيم عليه السلام ومن ذريته داود وسليمان الى قوله وعيسى وانما هو ولد البتة والنسل والعقب في معنى الذرية ه ه ثم في ذرية وسئل وعقب المنع وان بعد واني غير الاحتمال لصدق كل من هذه الاربعة بهم ثم مر فلا يدخل اولاد البنات لانهم لا ينسبون اليه بل الى اباؤهم لقوله تعالى ادعوه لابائهم واما خبر ابني هذا سيد في حق الحسن بن علي محواسبه ان ذلك من جملته

عليه الصلاة والسلام كما ذكره في النكاح ثم قال فالتقييد فيها أي في المرأة أي
في صيغتها وقوله لبيان الواقع أي لأن النسب إن كان شرعياً فلا انتساب لها
أصلاً وإن كان لغوياً فالكل منسوبون إليها فتبين أن القيد لبيان الواقع
مستلزم وفي الرشد أي على مرقوله لبيان الواقع بمعنى أن كلا من أولادهما
ينسب إليها بالمعنى اللغوي فليس لها فرع لا ينسب إليها بهذا المعنى فلا يدخلون
فيهم أي عند الإطلاق فلو أراد الجميع دخولاً كما هو أصل ليس ولده وعدم
حلمهم اللغز على حقيقة ومجازة لأن شرطه إرادة المتكلم له ولم تعلم هذا وما
ثم لو علمت فالأوجه دخولهم كما قطع به ابن حيران وعلى فرض تسليم عدم
الم اعتباراً بإرادته منها مرجح وهو اقترابية الولد المرغبة في الأولاد في غالباً وبه
فارق ما يأت في الوقف على المولى ثم روي ما لو قال وقفت على أبي
وأمهات هل يدخل الأجداد في الأول والجدة في الثاني أم لا فيه نظر والأول
الأول لا يقال قياس عدم أولاد الأولاد مع وجود الأولاد عدم دخولهم في
نقول فزق ظ بينهما وهو أن الأولاد يبعدون بخلاف من ذكر من الأبا والأما
فإنه لا يكون للأنسان إلا أبوان والتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد
والجدات فيكون لفظ الأبا والأما مستعملاً في حقيقة ومجازة مع من على
نعم إن لم يكن إلا فروعهما استحقاقاً ومراعاة ما إذا لم يكن الوقف حال
على الولد الأولاد الولد حمل عليه قطعاً صيانة للفظ عن الالغاء ولو حدث له
ولد فالظن الصرف له لوجود الحقيقة وأنه يعرف لغيره على السوية كالأولاد
في الوقف عليهم ويحمل خلافه واستبعاد بعضهم الأول مردود وما يجنبه الأدي
من أنه لو قال على أولادي وليس له الأولاد وولد ولد أنه يدخل لقربية
الجميع غير ظ والأقرب ما يصرح به كلامهم أنه يختص به الولد وقربية الجمع يحمل
أنها لشمول من يحدث له من الأولاد ثم روي في قول على الجلال والمراد بالأولاد
الجنس فيحمل الولد الواحد فيستحق الكل ولو حدث له ولد بعده شاركه
ولا يدخل الحمل لأنه لا يسمى ولد إلا إذا لم يكن له ولد ولا ولد ولد فيدخل
هذا من اللفظ عبارة الواقع ويستحق وهو جنين ويدخل في نحو الذرية
ولا يدخل الرقيق وإذا عتق استحق ولا يدخل المنقح بلعان فإن استلمته
استحق حصته فيما مضى فيرجع بها قاله شيخنا كوالده والمولى يشمل الأعلى

فيقسم

فيقسم بينهما أي بين الأعلى والأسفل على عدد الرووس كما أنهم كلام الفقهاء
وهو المعتمد لأعلى الجهتين مناصفة لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر واه
ولد لأنهما ليسا من المولى حال الوقف ولا حال الوفاة ولا حال الموت ثم
فلو احتما إلى ولو لم يوجد سوى أحدهما حمل عليه قطعاً فإذا طرأ آخر شاركه
على ما يجنبه ابن النقيب وقياسه على ما لو وقف على أخوته فحدث آخر وهو
ممنوع كما أفاده المولى العراقي بأن إطلاق المولى على كل منهما اشتراك لفظي
وقد دلت القرينة على أحد معنيين وهي التخصيص في الموجد فصار المعنى
الآخر غير مراد وأما الأخوة فحقيقة واحدة وإطلاقها على كل من المولى
فيصدق على كل من طرأ وما توزع به من إطلاق المولى عليهما على جهة
التواطؤ أي والمولى الالة شي واحد لا اشتراك فيه لا اتحاد المعنى مردود بمنع
اتحاده لأن الولد بالنسبة للسيد من حيث كونه منهما وبالنسبة للعقيق من حيث
كونه منهما عليه وهذا اشتغاباً ببلأشك ثم روي بخرقة أعم من تغيير
بالمعنى أي لشموله العصبة والصفة ليس المراد بها هنا العنونة بل ما يقيد
فيها في غيره من شأنها الأصل في هذا الآية وأجلد وهم ثمانين
جلدة إلى أن قال الم الذين تابوا جعله الشافعي رضي الله عنه راجعاً لقول
الشهادة والفسق وخلفه أبو حنيفة رضي الله عنه بالنسبة لتأخر جلته
وأما جلته الجلد فخرجت بدليل هـ سم بالحقان المتعاطات تنبيه لا يتقيد
عود إلى سببها إلى الجمل بالعطف فقد نقل الرازي في الإيمان أنه يعود إليها بلا
عطف حيث قال القاضي أبو الطيب لو قال إن شاء الله أنت طالق عبدي خير
لم تطلق ولم يعتق ثم البهجة هـ شوبري لتجملها حال من المتعاطات وهذا
قد رآه ابن كعبته تأمل واحقادى ولو وقف على زوجاته وأمهات
أولاده وبناته ما لم يزوجن فزوجت واحدة منهن خرجت ولا تعود إذا
طلقت أو فو رقت بغض أو وفاة فإن قيل لو وقف على بناته الأرا ملى
فزوجت واحدة منهن لم تطلق عاد استحقاقها فضلاً كان هذا كذلك
أجيب بانه في البنات اثبت استحقاق البنات الأرا ملى وبالطلاق عار
أرملته وهذا جعلها مستحقة إلا أن تزوج وبالطلاق لا يخرج عن كونها
تزوجت فطسول فان تحلل المتعاطات ما ذكر أي كلام طويل فشارك

المستشاق المتقدم وقتت هذا على الفاسق من اولادى واحفادى واخوتى
 ومالك المتوسم كوقتت هذا على اولادى من يغسق منهم واحفادى وآله
 واخوتى والذي يظهر ان المراد بالغسق هنا ارتكاب كبيرة او اصرار على كبيرة
 صغيرة او سفاهة ولم تغلب طاعته على معاصيه وبالعقد انتفاذ ذلك
 وان ردت شهادته لحرم مروة او تغفل او تحولها ثم قال عمن فلو تاب الغافل
 هل يستغفر من حين التوبة او لا فيه نظر والذي يظهر المستحقان
 اختص ذلك بالمعصوف الاخير وهو الهوى وسماه معطوفا من جملة
 المعصية من جملة المعصية اعم من تغييره بالجل لشموله المفردات ومثل
 الامام للجل بوقتت على اولادى دارى وحيت على اولادى افاضى صغرى
 وسبكت على حذى بينى المحتاجين او الى ان يغسق احد منهم اى وان احتاجوا
 ثم روى وقوله بغيرها اى المتقدمة والمتأخرة وجود عاقل جامع كالوار
 قال ابن الجواز حروف العطف اربعة اقسام قسم يترك بين الاول والثاني في
 العرب والحكم وهو كواو والغاو ثم وحتى كوفهم يجعل الحكم الاول فقط
 وهو لا وفهم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وفهم يجعل الحكم
 لحددها لا بعينهم وهو اما واو وام وسمو بى بخلاف بل ولكن اى فلا
 يرجع ما بعدهما من الصغنة والى استئنا لما قبلهما وكلامه يقتضى انه
 لو قال وقتت على اولادى بل على اولادى المحتاجين لم يبطل الوقف
 للاول فتكون بل لا تنقل كقولهم بطل هذا ما ظهر لاحتياج فبعد
 اطلاقه على عبارة قال المذكور فيها اقتضاها كالحكم المذكور ثم توفقه
 في الحكم وقوله للانتقال مقتضاه اشتراك ما بعدهما وما قبلها
 في احكام الوقف المعنوية اى التى لا تنقل
 بعبارة الوقف الموقوف ملك لله فيه ان الاشياء كلها لله تعالى سواء
 كانت موقوفة ام لا والجواب ما اشار اليه الله بقوله اى ينفك الاحتياج قال
 من وانما ثبت الوقف بشاهد ويمين دون بقية حقوقه تعالى لان المعصوف
 ربيعه وهو حق ادى فلا يكون للواقف خلافا لالامام مالك وس
 للموقوف عليه خلافا لالامام احمد ومونة الموقوف وعمارته من فوائده
 فالقن مونة من كسبه فان لم يكن بذلك ففي بيت المال فعلى اغنيا

في الانتفاذ
 ان الانتفاذ لا يبطل
 ان الانتفاذ لا يبطل
 ان الانتفاذ لا يبطل

المسلمين

المسلمين والعقار عمارته في غلته لوعبارة ثم فلا يكون للواقف ولا
 للموقوف عليه اى كما قيل بهما في المذهب ومحل الخلاف فيما يقصد به
 تلك ربيعه بخلاف ما هو مثل التخصيص للمسجد والمقبرة وكذا الربط
 والمدارس اى فاملك فيه الله ما تنافى وعزلة اى حدثت بعد الوقف
 قال حرر والمرة الموجودة حال الوقف للواقف ان كانت موقوفة والى
 فتقولان اربهما انها موقوفة كالحمل المقارن وقال قى كتمرة اى حاربه
 بعد الوقف والافى للواقف ان كانت موقوفة والافى وقف فتياع ويشترى بغير
 عنها من جنس اصلها فان تغذر فغيره فان تغذر عات ملكا للموقوف عليه
 فان تغذر فلا يقرى الناس الى الواقف ثم للغفر الهدا مما سياتى وكذا يقال
 في الصوف وخوته واغصان خلاف بوزن كتاب شجر معروف الواحدة
 خلافه ونحوها على تخفيف اللام وتشد يد بها من نحن العوام كما قاله في
 المصباح ونحو قى واغصان خلاف وهو نوع من الصغصاف او نغم وكذا
 نحوه مما يعتاد قطعه او سطرط الواقف قطعه ثم قال الامام ان سطرط قطع
 الاغصان التى لا يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له كذا فى ط فراجعها وقامه
 ونحو بوطى عبارة مراد او طئت من غير الموقوف عليه بشيء
 منها كان كانت مكرهة او مطاوعة لا يعتد بغيرها لصرفها واعتقاد هل
 وعذرت وخرج بالمهرار من البكارة فهو كارتش مطوفا ولا يلحق للواقف
 ولا للموقوف عليه وطوها ولا يحد الاول به كما حكى عن الاصحاب وكذا
 الثاني كارتها هنا والمعتمد وسياتى في الوصية العرف بينه وبين الموصى
 له بالمنفعة حيث لا يجد ثم راي وهو ان ملك الموصى له اتم من ملك
 الموقوف عليه بدليل ان له الحجازة والاعارة من غير اذن مالك الرقة
 ونورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا نورث
 عنه المنافع من روى وع من علم روى وقوله فهو كارتش طرفها اى يشتري
 الحاكم به عبدا صغيرا او سقفا وبقعه واذا وطاها الموقوف عليه لا
 يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث يتلغه او بانقاده حر لان المهر وولد
 الموقوفة الحادث له ويلزمه الحد حيث لا شبهة كالواقف ولا اثر لملك المنفعة
 سال فيستوفى منافعها بنفسه ولو حصل من استيفاء المنفعة نفع في عين



والقياس عدم حد حاشية الملك على القول به
 ولقد وردت في النسخات تأمل حوصي

الموقوف كرم خاص الحمام واستوفى الموقوف عليه الاجرة لزومه قيمة ما اذ هبته
 النار من الرصاص مما قبض من الحجرة وصرفته في مثلها من واجارة من
 ناظر وانابه سوا كان الوقف او من شرط له الوقف الناظر فان لم يكن
 احدهما من يوليه الحاكم فان لم يوجد لم يفسخ اجارة المستحق بنفسه
 فتبسه له قامة يقع كثيرا وكتب عليه سم قوله من ناظره اعتمد رتوقف صحة
 كل من اجارة والا عارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة **ع ش**
 وقد يتوقف اي فيما لو وقف عليه ليسكنه **ع ش** والمعتمد جوارها وهو واضح
 ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز **ع ش** وهو
 الذي مرجح به **ع ش** ياذن الموقوف عليه اذ اتاى اذنه فان كان جهة
 فينبغي ان يستقل الحاكم بالتزويج **ع ش** وقال البرماوى يزوجها الناظر **ع ش**
 وقوله ولا يزوجها له ولا للواقف اي راعاة للعولين الضعيفين اي انها
 ملك لها **ع ش** ويختص الموقوف عليه الذوعلى هذا ليس له ان ينقل
 يده عن هذا الاختصاص بعوض حيث يجوز ان ينقل اليد عن الاختصاص
 بعوض وصيغة **ع ش** بجلده يمينه ماتت ولو قطع بموت الموقوفة المأكولة
 جاز ذبحها للضرورة او يفعل بلحمها ما يراه مصلحة من بيعه او يحرقه فان
 تقدر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه برماوى **ع ش** اتلف اي بالتلاف
 اجنبى او الواقف او الموقوف عليه بتدريا اما بعتر تعد فلا ضمان ولو
 جنى الموقوف جناية توجهت فضاها اقتض منه وفات الوقف كالمومات
 ولو وجب مال او عني عليه فذاه الواقف ان كان حيا باقل الامرين
 وجناياته كواحدة وان كان ميتا فدى من بيت المال ولا يغدى من
 تركه الواقف لانها انتقلت الى الوراث **ع ش** وعبارة مر قوله اتلف اي
 من واقف او اجنبى وكذا موقوف عليه تغدى كان استعماله في غير ما
 وقف له او اتلف تحت يد ضامنة له اما اذ لم يتعد بالتلاف الموقوف عليه
 فلا يكون ضمانا كما لو وقع منه كوز سبيل على هوض فانكسر منه غير
 تعصير قال العلامة الرشيدى قوله وكذا موقوف عليه الخ قضية هذا
 الصنيع ان الواقف والاجنبى ضمانان مطلقا وظاهر ان ضمانا عليهما
 اذا التفتاه بغير تعد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلو اسقط

قوله ما توفى الموقوف عليه الاجرة لزومه قيمة ما اذ هبته
 النار من الرصاص مما قبض من الحجرة وصرفته في مثلها من واجارة من
 ناظر وانابه سوا كان الوقف او من شرط له الوقف الناظر فان لم يكن
 احدهما من يوليه الحاكم فان لم يوجد لم يفسخ اجارة المستحق بنفسه
 فتبسه له قامة يقع كثيرا وكتب عليه سم قوله من ناظره اعتمد رتوقف صحة
 كل من اجارة والا عارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة **ع ش**
 وقد يتوقف اي فيما لو وقف عليه ليسكنه **ع ش** والمعتمد جوارها وهو واضح
 ان لم يقل تسكنها وحده وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز **ع ش** وهو
 الذي مرجح به **ع ش** ياذن الموقوف عليه اذ اتاى اذنه فان كان جهة
 فينبغي ان يستقل الحاكم بالتزويج **ع ش** وقال البرماوى يزوجها الناظر **ع ش**
 وقوله ولا يزوجها له ولا للواقف اي راعاة للعولين الضعيفين اي انها
 ملك لها **ع ش** ويختص الموقوف عليه الذوعلى هذا ليس له ان ينقل
 يده عن هذا الاختصاص بعوض حيث يجوز ان ينقل اليد عن الاختصاص
 بعوض وصيغة **ع ش** بجلده يمينه ماتت ولو قطع بموت الموقوفة المأكولة
 جاز ذبحها للضرورة او يفعل بلحمها ما يراه مصلحة من بيعه او يحرقه فان
 تقدر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه برماوى **ع ش** اتلف اي بالتلاف
 اجنبى او الواقف او الموقوف عليه بتدريا اما بعتر تعد فلا ضمان ولو
 جنى الموقوف جناية توجهت فضاها اقتض منه وفات الوقف كالمومات
 ولو وجب مال او عني عليه فذاه الواقف ان كان حيا باقل الامرين
 وجناياته كواحدة وان كان ميتا فدى من بيت المال ولا يغدى من
 تركه الواقف لانها انتقلت الى الوراث **ع ش** وعبارة مر قوله اتلف اي
 من واقف او اجنبى وكذا موقوف عليه تغدى كان استعماله في غير ما
 وقف له او اتلف تحت يد ضامنة له اما اذ لم يتعد بالتلاف الموقوف عليه
 فلا يكون ضمانا كما لو وقع منه كوز سبيل على هوض فانكسر منه غير
 تعصير قال العلامة الرشيدى قوله وكذا موقوف عليه الخ قضية هذا
 الصنيع ان الواقف والاجنبى ضمانان مطلقا وظاهر ان ضمانا عليهما
 اذا التفتاه بغير تعد كان استعماله فيما وقف له باجارة مثلا فلو اسقط

قوله الموقوف على الحاكم الخ اقتضاه عليه ينافى ذكره في القولة لفظ
 قبل هذه الاولة سوا اذ اية بيمينه الخ والظاهر ان هذا قوله بعد من
 بينهما قبل فبما ينافى قوله في القولة المذكورة ولا يجوز فيها حجة ايتم في حق

لفظ كذا الرجوع القيد وهو قوله تغدى للجميع **ع ش** وانه بل يشتري الحاكم
 اي وان كان الوقف ناظر خاص م ركبا ينافى في قوله وقدم ذلك على الناظر الخ قال
 مر في شاماما اشتراه الناظر من ماله او من ريع الوقف او من ماله او من اخذها
 لجهة الوقف فامتنى لوقفه هذا الناظر كما افنى به الوالد رحمه الله والفرق بينهما
 عوين بدل الموقوف واحتمل وما ذكره في شامالناج انما هو في بدل الرقيق الموقوف
 وهو المعتمد فيه **ع ش** ومثله اي ذكورة وانثى وسنا وجنسا وغيرهما **ع ش**
 ويغنى ان ياتي فيه ما سياتى في نظره من الموصى به **ع ش** عمره سم وعبارة قل
 قوله ويقفه مكانه اي بصيغة من الفاظ الوقف السابق لان القيمة ليست ملكا
 له وحده وبذلك فارق بذلك الاضحية وجهان اي قيل انه للاول وقيل
 للثاني شيخنا والمختار سنا شقص فان تقدر رجوع الموقوف عليه **ع ش**
 لتقدر الرقبة علمه لقوله ولا يرد الى وقدم في ذلك اي السرا لان الوقف
 ملك لله اي والحاكم نائب الشرع كسيرة فان لم يمكن الانتفاع بها الا باعراقها
 ومعه صار ملكا للموقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل يتقضى بعينها كما هو
 الولد ولحم الاضحية وهذا ما استوجبه **ع ش** خ طاسل ولو اختلفت الشجر بدل
 كما هو قوله حكمها وكذا الوقف تحت من جوارها ولو مع بقائها ولا يحتاج الى انشا
 وقف ومثله ولد ما وقف في سبيل الله **ع ش** ومسجد اهدم ولو خفيف
 على تقضه تقضى وحفظ ليعمر به مسجد اخر ان رآه الحاكم والا قرب اليه اولى
 لا نحو برور باطه مر **ع ش** وحج قال **ع ش** وهل يستحق ارباب السفائر المعلوم
 ام لا والظن ان يقال ان من تمكنه المباشرة مع الاندام كغزة خريم استحق المعلوم
 ان يأسره ومن لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفراشه يستحق كمن اكره علمه
 المباشرة وهذا كله حيث لم يمكن عوده والاوجب على الناظر العظم عند
 المستحقين وعوده ان امكن والى نقل لا قرب المساجد اليه وعبارة قل قوله
 وتغذوت اعادة اي بتغضنه ثم ان روى عوده حفظا تحت تقضه وجوبا ولو
 ينقله الى محل اخر ان خفيف عليه لوبقى وللحاكم هذه ثم ونقل تقضه الى محل امين
 ان خفيف على اخذه لو لم يهدم فان لم يرج عوده باني به مسجد اخر لا نحو مدرسة
 وكونه بقرية اولى فان تقدر المسجد باني به غيره واما غلته التي ليست لارباب

الوظائف بان كانت لمارته وحصر وقتاد بلم فكنقضه والافى لاريا بها
وان تغذرت اى الوظائف لعدم تعصير لم كدرس لم تحضر طلبته بخلاف امام
لم يحضر من يصلى معه فلا يستحق الا ان صلى في البعثة وحده لان عليه
فعل الصلاة فيه وكونه اماما فاذا تغذرا احدهما بقى الاخر هذا في مسجد
يمكن فيه تلك الوظائف والمسجد بجانب البحر مثلا وصار اى المسجد داخل
الجهة فنبقى نقل وظائفه اى مع بقائها لاريا بها لئلا ينقل اليه فنعلم انه
وحصره الموقوفة بالية اى بان صرح بوقفها ولا يكون السراج منه وخذ
فالوجود الان بالمسجد بيا عند الحاجة لانهم لا يصرون فيه بوقفه
سم كاسيات في قوله اما الحصر الموهوبة الى وجذوع جذع القلة
ما بين اصلها الذي في الارض وراسها كما في تغصير ط وكذا جذوع
عقاراته الموقوفة عليه وابنتها ومثل انكسارها لو اسرفت على
الانكسار او الهدم او كانت في ارض مستاجر ولم يزد ريعها على اخرتها فان
له قلعها ولانه يمكن الانتفاع به وبه فارق مال الوقف فسا على الفوق
ولم يصالح حيث جاز ببيع شمر وما ذكرته بينهما اى في الحصر والجذوع وقيل
بصفتهما في الحصر كونها بالية وفي الجذوع كونها منكسرة وصح الشبان
معتمداي بيعهما الحاكم وان كان ثم ناطر خاص قياسا على ما سلف ويجوز
العرف بين هذا وما تقدم من انه يجوز بيعهما للابن بغير اى بغير
يسير من ثمنهما يعود على الوقف اولى من ضياعهما واستيناف بيع الوقف لغير
كالعدوم ويصرف لمصلحة ثمنهما ان لم يكن شرا حصر او جذوع به وبجرى الخلاف
المذكور في دار مهندمة او مشرفة على الهدم ولم يصالح للسكنى وقرق بغير
بين الموقوفة على المسجد او على غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها
هو الحق ويمكن حمل كلام القائل بالجواز على البناء خاصة كما اشار اليه ابن
المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المهدم وهذا الحمل اسهل من تضعيفه
شمر مثلها اى ان امكن والا فيصرف في مصالح المسجد وكالحصر بخارجة
الخشيا واستتار الكعبة اذ لم يبق فيها اتعاسل والقوله به اى يجوز البيع
وهذا رد من انه على الشيخين بودى الخ ان اراد التادية مطلقا فهو
وان اراد التادية في هذه الحالة فلا مانع من ذلك لانها حالة ضرورية سم
قوله او

او المشتركة للمسجد ولمن ريعه ولا يد من وقفه واما ما يشترى ببدل
المتلف فلا بد ان يقفه الحاكم عند تغذرا عادية اى حالاً وقوله قال
الماوردى التوجه بين هذه الاقوال بحمل اولها على ما اذا لم يكن عوده اصلا
وفقدت اقارب الميت اى الواقف ولم يجمع اليه اقرب المساجد وحمل ثانيا على
ما اذا احتاج اليه اقرب المساجد وفقدت اقارب الميت اى الواقف وحمل ثالثا
على ما اذا وجد اقارب الميت ولم يكن عوده ورايعها على ما اذا امكن عوده او
ج لوزى وهذا لا يظهر بعد قوله عند تغذرا عادية وقد يجاد بان المعنى
عند تغذرا عادية حال فلا ينافى بوقفها في المستقبل تامل وقال قل على الجمال
تبيين علم مما ذكر انه يقدم حفظا غلته لرجاء عوده فان تغذرت صرفت الى اقرب
المساجد ان احتج بها والا صرفت لاقرب الناس الى الواقف ان وجدوا والى
والفقر وعلى ذلك بحمل ما في كلامهم من الشافعي في بيان
النظر على الوقف اى وما يتبع ذلك من قوله ولو واقف تاطرا الى او غيره قل
شينا وقوله كالوكيل قل استيع شرطه اى في استحقاقه النظر وكذا انما
شرطه من ريع الوقف وهو اجرة المثل في الوقف وغيره مطلقا فان لم يشترط له
على فهو مسترعى الى ان فرض له الحاكم اجرة المثل بعد دفعه فان اخذ شيئا من
الوقف قبل ذلك او بعده بغير ما قرر له ضمنه ولا يبرء البرء للقاضي
وفرح بذلك ما يوحذ ضيافة او حلوانا فقلل شتتاهم بجوازه نظر للعادة
ومنعه شتتاهم ويظهر انه بذلك دافعه عن طيب نفس بلا اكرامه وبلا خوف
زوال الوقف عنه وبلا نقص اجرة وقفه جائز والا فلا وهذا يجمع بين كلامهما
هنا من غير ما مر اى من قوله ولو شرط الواقف شيئا بغيره شاع هو ش على
مر فللقاضي اى قاضي بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه ونحوهما
وقاضي بلد الموقوف عليه من حيث التصرف وقسمة القلة ونحوها كتنظيمه كما
في مال اليتيم وليس له حد الغاصبين فعمل ما ليس له قاله شيخنا هـ قل على
الجلال وس ل بناء على ان الملك في الموقوف الى اى واما على القول
بان الملك فيه للواقف فيكون النظر له وعلى القول بان الملك للموقوف عليه
يكون النظر له ايضا وشرط الناظر وان كان هو الواقف كما في شتتاهم
الاعنى والخفى قل عدالة ويشترط في منصوب الحاكم العدالة الباطنة وفى

منسوب الواقف العداية الظاهرة واعتبر المذري الباطنة فيه ايضاً
وفي ما يضمن واعتمد مراعاة العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف اذا
شرط النظر لنفسه كالموصي يوخد من قوله كالموصي انه لا يشترط فيه
المهر سوي يرى ولو فسق الناظر الى حاله وعند زوال الاهلية يكون
النظر للحاكم كما رجح السبكي لما بعده من الالهي بشرط الواقف خلافاً لابن
الرفعة لانه لم يجعل للتأخر نظر الا بعد فقد المتعذر فلا سبب لنظره غير فقهه
وبهذا فارق انتقاله ولا ية النكاح لا بعد بفسق الا قرب بوجود السبب فيه
وهو الغاية بمرور ان كانت له بشرط الواقف اي بفسقه كما نقل عن
الفتاوى المذكورة فليراجع ج ١ وان اقتضى الغاية في قوله عادة
ولا ية ج ١ وذلك اي عودها اليه فهو يغلب للاول اذ ليس لاحد
غزله اي ولا غزله بفسقه ايضاً وفسقه على مستقيم ويراعى زمانه فيه فلا
يجوز له ولا غيره اخذ معلوم قبل وقت استحقاقه وله جعل المال تحت
يده من حيث الولاية الى استحقاقه لياخذ هو وعيره منه قدر معلوم
في وقته من شهر او سنة او غيرها ولا يجوز مثل الجاني ولا للعامل ولا غزله
الباذنه وهم نوابه فيه وله التولية والغزل وتنزيل الطلبة وتقرير جواهرهم
لا للمدرس بل بالنظر اليه في تقرير الطلبة ولو جعل الناظر مراتب الطلبة
ترتيباً للمدرس باذنه وله اقراض مال الوقف كما في مال اليتيم وله الاقراض
على الوقف ولو من ماله عند الحاجة ان شرطه الواقف او اذن فيه
الحاكم ويجوز له استنابة في الوظائف قال شيخنا رضي الله عنه السبكي وله
استنابة الامثلة او اعلى منه كما مر واجرة النائب على من استنابه لا على
الوقف وستوا في ذلك الوقف من بيت المال او من غيره خلافاً لما ذكره
الجلال السيوطي حيث قال بعد ما في الثاني هـ لم يستقل احدهما
بالنظر كما في الوصية لانهين بنسبه لو شرط الناظر للارشد والارشد
من اولاده دخل اولاد البنات ومنى بنت رشيد واحد لم يستقل عنه برشد
غيره ما لم يتغير حاله ولو تغارض بيتان برشد اثنين مثلاً اشتركا حين
وجدت الاهلية وسقط الرشد للتغارض فيه ولو طال الزمن بين
البيتين فزمت النافلة قال ولو واقف ناظر اي شرط النظر لنفسه

عزل

عزل من ولاه حزم غيره من ارباب الوظائف والمدرس والامام
والطلبة ونحوهم فليس له ولا الناظر ولا الامام الاعظم عزلهم بغير
سبب ولا ينقض عزلهم ويفسق عازلهم به ويطلب بسببه ان علمت
صحة وديانته وامانته وعلمه قال كما في الوكيل لعل الاسباب
ان يقول كما في الوكيل لم ينصب بدله الا الحاكم الذي اذن به والسبب
فيما انه لا ينزل ولكن الحاكم يقيم من يتصرف عنه ج ١ وتولية الحاكم
غيره ليس لانزاله بل لامتناعه فان ابعاد عاد الناظر كما في سبب فسرع لو
ضاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل يقيم بينهم بالحاجة
لانه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر احدث وظيفة له
تلك في شرط الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف فيها ولا يجوز له
قرارها اخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز ابطال وظيفة مما شرطه الواقف
ويفسق فاعل ذلك وينزل به ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في
الاعطاء ولو اندرست معبرة موقوفة ولم يبق لها اثر لم يجز للناظر اجارتها
للزراعة مثلاً وان قصد صرفه اخرتها لخدمه صالح الوقف والمسجد ولو
اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب بنى ارباب الوقف ومقدار حصصهم
فصحت الغلبة بينهم بالسوية فان اختلفوا ولا يثبت عمل بقول الواقف بلايين
ان كان حياً ولم يزاره والحقناظر من جهته ويعدم على الوارث الاختلاف
والاخذ واليد منهم فان كانت اليد لكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول ناظر الحاكم
ونفقة الموقوف وموتة بتميزه وعمارته من حيث ما شرطه الواقف والحق
فمن منافع الموقوف كسب العبد فان لم يوجد ففي بيت المال ما عد العبد
قال من هب بمعنى مبرور لها من يد
الى اخرى او بمعنى استغنى ليعتق فاعلم بالاحسان في مندوبه وقد
تخرج عن الغيب الى غيره كما سيأتي وذكرها عقب الوقف لما ركنها له في
مطلق ازالة الملك وان كان ازالة الملك فيها للمالك وفي الوقف للمالك
قال وزى مع زيادة يقال اي لغة وشراً فتجمع الثلاثة فيما اذا
نقل اليه شيئاً اكراماً وقصد ثواب الاخرة واني بايجاب وقبول قال في سبب
البهجة ويعتبر في التملك في الثلاثة اهلية التبرع وفي التملك اهلية خضر

الوقف

على التخصير ولما يعالهما وهما ذات الركان وهي المبرادة عند الاطلاق
نفسا يتميز بمحول عن الفاعل اى فان طابت نفسيهما لكرم عن شئ منه
اى الصداق والاية الثانية اعم من هذه اذ تشمل الصداق وغيره والايمان
متمثلتان للمهبة والصدقة والهدية شيئا عزيزا وقوله على جبه اى المال
وعلى معنى مع او الضمير لله تعالى فعلى بغليظة وايضا ورد تهادوا تحابوا
بالثديين من المحبة وقيل تحابوا بالتخفيف من المحابة وهي الكرام وقوله
تهادوا بفتح الدال مثل تعالوا واصليه تهاد يواخذ فت ضمة الميم ثقلا
ثم حذف الهمزة الساكنة لا تحرق حارة بابا ضربا مختارا وكرم
فاموس اى لا تستصون هدية لحرارتها الذم في فاعل المعول محذوف قال
الكرمانى يحتمل ان يكون النهى للمعطية ويحتمل ان يكون للمهدي اليها
قلت ولا يتم حمل على المهدي الا يجعل اللام في قوله لحرارتها معنى
من ولا يمنع حمل على المعطية ففتح الباري شوبري وعبارة من فيه
نهي لكل منهما ولو قرئ بسكون الفاء وسكون الراء كما في الصحاح والقاموس
وبفتح السين كما في المشكاة ع ش اى ظنهما اى المستوى المشتمل على بعض
لحم لان النهى قد ير مبه اخذه فلا ينتفع به بالمعنى الاول اى الاعم
وهذا علم من قوله اولا وقد استعملت الاول في تفرقة بين تملك
تطوع وعبارة ثم التملك لعين او دين بتخصيصه الا ان منفعة
على ما ياتي بلا عوض هبة بخرقة ويؤخذ من قوله تملك تملك
المذكور للوقف على هذا الوجه نظر فان التملك جعله شاملا لتمليك
الدين والعين والمنفعة ثم هو ظم على انه لا تملك فيه اصلا من جهة
الشارع بل من الواقع بخرقة ويؤخذ من قوله تملك تطوع امتناع
المهبة للحمل لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي له لعدم تحققه ع ش على
مر فخرج اعترض بان هذه لم تدخل حتى تخرج لانها ليس فيها
تمليك حتى تدخل وعبارة مخرج العارية لانها باحة والمالك
يحصل بعدها والضافة هي وان كان فيها ملك لكن لا بالتمليك
والمعتمد ان الملك يحصل بالوضع في التمسك ويترتب على ذلك ما لو حلف

ان لا

ان لا ياكل لزيد طعاما فاكله ضيفا فانه لا يحث لانه ملكه بمجرد وضعه
في فم اى ملكا مراعى ولا يستقر ملكه عليه الا بالارادة اى البلم قصد
عليه انه لم ياكل الا طعام نفسه هاج وع ش والوقف فانه لا تملك
فيه وان كان للوقوف عليه يملك المنفعة ثم جهة تملك الوقف
وقيه انه اذا كان لا تملك فيه لاجابة للاحتراز عنه لانه لم يدخل في جنس
التريق حتى يخرج وعبارة مخرج الوقف فانه تملك منفعة العين على
ما قيل والاوجه انه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الهبة كما مر بذلك
السبب فقال لا وجه للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف
عليه تملك الوقف بل يسلمه من جهة الله تعالى وبالتطوع غير
كالبيع والزكاة والنذر والكفارة قال مروي يمنع التملك فيها اى الثلاثة
بل هو كوفالديون ه قال ع ش ومنه نظر لان كونها كوفالديون لا يمنع ان
منها تملكها ع ش وكتب عليه سم والنظر قوي جدا ه ويجاب عن
النظر بان المستغنى في الزكاة ملكوا قبل اداء المالك فاعطاه تفرغ لما
في ذمته لا تملك مستد وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على است
المستغنى ملكوا انه يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وان لم
نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وان
مضى على ذلك اعوام بخرقة فتعبر به اى بالتطوع اولى لان
كلام الاصل يشمل الزكاة وما بعدها فيكون الترفيع غير مانع وقد يمنع
الاولوية بان كلا من الزكاة والنذر والكفارة شبيه بقضا الدين فهو تفرغ
لذمة الدافع عما استغلت به وملك المخذ لها كانه سابق على الدفع له فله
له كانه عوض عما ثبت له في ذمته ع ش لاحتياج اى لاحتياج الاخذ
اولى اى لا يهاجم كلام الاصل ان اجتماعهما شرط ع ش محتاجا هو مفعول
ملك لاجال من صميه واللام في قوله لثواب للتعليل اكراما ليس بقيد كما
قاله السكيت وانما ذكر لانه يلزم غالبا من النقل وقد يقال كما قاله الزركشي
احترازه عن الرسوة مروي واعطى نحو شاعروفا من هجوه ه قيل
فهدية اي فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا يعارضه صحة نذر اهدائه لالت
الهدى اصطلاحا غير الهدية وان زعم بعضهم تراه فيما مروي قال قال

لا يملك الا بالارادة
لا يملك الا بالارادة
لا يملك الا بالارادة

ومنها خلع الملوك المعروفة وكسوة نحو الخراج اذا قصدوا فيها عدم الرجوع
فيها ولا عكس اي بالمعنى اللغوي فليس كل هبة صدقة وهديّة وتظهر
فائدة في الحلف فمن حلف لا يتصدق لم يجزئ له هبة ولا هديّة ايضا وحلف
لا يهدي لم يجزئ له هبة ولا صدقة ايضا ولا يهب حيث يهب او عتق عبده وابراه
مديته من الصدقة كما ياتي في الايمان قل وافضلها الصدقة نعم تحرم على
من علم انه يجر فيها في معصية قل ولو قال هذا هذا واستري لك به كذا تعين
ما لم يرد التبسط اي او تدل قرينة حاله عليه كما امر لان القرينة بحكمته عليه ومن
ثم قالوا لو اعطى فقيرا درهما بنية ان يغسل به ثوبه اي وقد دلت قرينة على ما
ذكر تعين ع ش وسرط فيها ما في البيع ومنه ان يكون القبول مطابقا للاب
خلافا لما زعم عدم اشتراطه هذا ومنه ايضا اعتبار العورية وان لا يفر
الفصل الا بالجنبي والاوجه اغتار قوله بعد وهبتك واسلطتك على
قبضه فلا يكون فاصلا منفر التعلق بالعتق نعم في الاكتفا بالاذن قبل
القبول نظر وقياس ما مر في مزج الرهن الاكتفا وقد لا يشترط صيغة
كما لو كانت ضمنية كاعتق عبدك عني فاعتقه ثم روج بالصدقة التي
الايجاب والقبول الياس الولي حليا مثلا مجوره او الزوج زوجته فليس هبة
على المعتمد وهو باق على ملكهما ويصدق ان انه ليس هبة باليمين هم
وع ش في البيع ومنه تطابق القبول للايجاب كما تقدم فلو اوجبه له
بشيئين يقبل احدها او شيئا يقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عز الله
خلافا للخط وان نقله عن شيخنا المذكور ولو وهب على ان يرجع فقيم
اذا احتاج اليه لم يصح ولو في الهبة للولد وما ورد انه صلى الله عليه وسلم
اهدى له سمن واقط وكساء زبد الكساء وقبله اخيرا من ذلك من الهبة
لا الهبة ه قل ولو اهدى له شيئا على ان يعرض له حاجة فلم يقبل لزم
رده ان بقي والا فبطل كما قاله الاصطفاي ثم ر لكن يصح استردا
على مفهوم قاعدة نهت من قوله وسرط فيها ما في البيع مستثناة
مستثناة من سرط فيها ما في البيع لكن بعضها مستثنى من المعقود عليه
وهو الاولان وبعضها من سرط العاقد وهو قوله وفي العاقد اهلية
تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله وهبة الدين للمدين ابر او بعضها
من سرط

من سرط الصيغة وهو قوله وتصح بغيري ورقتي الى فقوله وفي الواهب
اهلية تبرع وقوله وهبة الدين للمدين ابراء وقوله وتصح بغيري ورقتي
كل من هذه الاربعة معطوف على مدحول لكن وكأنه قال ولكن سرطاني
الواهب الى هبة حتى برعما لا يقول ولا ينبغي ان معنى الهبة فيه تغل
اليه عنه لانه لم يملكه لعدم قوله كذا قاله ج والمعتد ان معنى الهبة فيه التملك
لانقل اليد ج ل اهبة موصوف وان عيبه في المجلس وقبضه ثم ر ومنه
يؤخذ عدم صحة هبة الا على فلا يكون هواهبا ولا موهوبا له ج والمراد عدم
صحة هبة بالمعنى الخاص بخلاف صدقة واهدائه فليس ان منه كما في ع ش
على مر بعث اي في العديّة وقوله وقبض اي في الصدقة ومقتضاه ان
ملك الهديّة بمجرّد البعث اليه وان لم يقبضها فله البصر فيها ج وفي س الهبة
لا بد في ملكها من القبض والحقا ان في عبارة الله ان قوله وقبض راجع لكل من
الهديّة والصدقة شيئا وفي الواهب اهلية تبرع اي وفي المنهيا اهلية
الملك اي التملك وهذا قد يعين منه انه لا يشترط في المنهيا الرشد بل يعين
صحة قبول الطفل للهبة وفي ح س على ج فزع سئل شيخنا م ر عن شخص
بالغ تصدق على ولد مميّز فبطل يملكها الولد بوقوعها في يده كما لو اخطب
او اصطاد امر لا يملكها لان العيب غير صحيح فاجاب بانه لا يملك
الصبي ما تصدق به عليه الا بقبض وليه ولا يجرم الدخ له ويجوز ذلك من
البالغ على الاباحة وحمل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضى الولي
بالدفع سيما ان كان ذلك يعود على دناءة النفس والردالة فتجوز ع ش
على مر ولا يصح عتد الا على ولا قبضه ما تصدق به عليه او اهدى له او
وهب له ولا قبضه ما تصدق به او اهداه لغيره اخذ بمقتضى ما ذكر
وخالفه بعض مشايخنا في جميع ذلك لا طباق الناس على فعله وهو الاوجه
الا في الهبة الخاصة وسبب في قسم الصدقات ما يدل له ونهج مجبور لكن يقبل
له الحاكم ان لم يكن له ولي او كان فاسقا او اهل فيقبل له وليه ولو وصيا او قريبا
فان لم يقبل انزل الا ان كان ابا او جدا ولو وهب الولي لمجوره قبل له الحاكم
ان كان الولي غير اب او جد والا با والجد يتولى الطرفين والهبة للعبد
والدابة كالوقوف عليها فلا يصح ان قصد لها او اطلق في الدابة وتصح في

غير ذلك ويقبل مالك الدابة ما وهب لها ويقبل العبد ما وهب له وهو
لسيده الذي المالك يتنوله وان كان الواهب سيده **ق**ل وهيبه
الدين الذي تعتد لقوله وسرطانهما ما في البيع ومقتضاه انه لا بد من قبول
اي الا في هذه الصور المستقر خرج به نجوم الكتابة لتقرضها للمستقر
وعبارته عن عاين **ق**وله المستقر المراد به ما يصح الاعتياض عنه ليجوز نجوم
الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء **ق**ول والظن ان التعبد بالمستقر لما
ذكره من الخلاف في هبة الدين لغيره من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا يقع
هبة لغيره من هو عليه قطعا والا فنجوم الكتابة يصح ابرامها فينبغي صحة
هبتها للمالك **ق**ل بخرقة فيكون التعبد لاجل قوله ولغيره هبة صحيحة **ق**
ابراي صريح بلغة القيمة او النصدق وكناية بلغة الترك **ق**ل ولغيره
هبة صحيحة هذه طريقة للمعتمد المبتلان **ق**ل وهو نظير ما مر في بيع
المعتمد في المتعبد المبتلان لانه غير معذور على تسليمه لان ما يقبض من
المدين عين الدين والمعتمد في المتعبد عليه الصحة ويفرق بين صحة بيعه
وعدم صحة هبته بان بيع ما في الذمة التزام لتحويل المبيع في مقابلته الثمن
الذي استحقه والا لزام فيها صحيح بخلاف هبته فانها لا تتضمن التزام
اذ لا مقابل فيها فكانت بالوعد اسبه فلم تصح وينبغي ان يكون ما في
المنهج والا بسعاده وغيرهما من يخرج هذا على ذلك والحكم بصحة هبته
بالاولى من صحة بيعه **ق**ل بل اولى لانه اذا صح بيعه مع كونه مقابلا
بعوض هبته اولى اذ لا عوض فيها **ق**ل وما يتقرر اي من قوله هي تملك
تخلو وقوله بنا على ان اذا نظر ما وجه البناء في هذا والذي بعده ليست
بتمليك اي فلا تصح هبتها عارية اي فاذا تلقت ضمنها المنه بخلاف القول
الثاني والثاني انها تملك اي تصح هبتها وهذا هو المعتمد وعليه فلا يلزم
الاتي القبض وهو بال استغلا بقبض العين ثم قال **ق**ل وفارقت الاجارة
بالاحتياج فيها لتقرر الاجرة والتفرق في المنفعة **ق**ل وقوله هو لا يستغلا بوجه
منه انه لا يجوز ولا يعبره سم على **ق**ل ويؤخذ منه ان المالك
الرجوع متى ما لم يمتد قبض المنفعة قبل استغلا بها وقوله وفارقت الاجارة
اي حين جعل فيها قبض المنفعة بقبض العين حتى يجوز التفرق فيها بالاجارة
وغيرها

غيرها

قل وتصح بيع المثل في قوة الاستئمان من قوله وسرطانهما ما في
البيع ان كان مقتضاه العباد لا استئمانها على التاقيت اي جعله لك
عمر او هبته لك عمر او ما عشت بفتح التا ان قال عمر او عمر ولا
او ما عشت بفتح التا او عاين فلان او سنة **ق**ل ويشترط معرفة معنى هذه
المقايض كما في **ق**ل ولما الشرط وان كان لزومه او صحة فالواو ليس لنا
موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط القاسد المتأني لمقتضاه الا هذا **ق**ل
المرى ميراث المراد بها الشيء المعبر اي لا يفرق ولا يترقبوا عنه يعلم ان عمر
وارقب ميثان لما لم يسم فاعلم واخرج منه في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما
في مر ايام رجل عمر عمر فانها للذي اعطاه لا ترجع الى الذي اعطاها رواه مسلم
قل يرتب موت الآخر من باء دخل فختاره **ق**ل على مر وسرطاني
ملك موهوب اي وله من ابا لولده الصغير **ق**ل اي لا بد من نقل الذي وهبه
لولده من مكان الى مكان اخر بفتح القبض شتقا ومحل هذا الشرط في غير
الهبة الضمنية كان قال اعفت عبدك عني لانه كان له او هبه له واعتقه
عني بالهبة المطلقة اي الشاملة للمدية والصدقة قال **ق**ل مر والهبة
القاسدة المعقوضة كالصحيحة في عدم الثمان للمالك **ق**ل قبض باذن فلو
قبضه بغير اذن ضمنه ولو اذن له ورجع عن الاذن او عن اذن عليه او حجر
كاحتمه التركى او مات احدهما قبل القبض بطل الم ذن ولو قبضه فقال
الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المنهيب بعده صدق المنهيب لان
الاصل عدم الرجوع قبله خلا قال المستظهر الاذرى من تصديق الواهب
ولو قبضه وقال قصدت به الايداع او العارية وانكر المنهيب صدق
الواهب كما في **ق**ل استصام **ق**ل او كان الموهوب بيد المنهيب فانه
في قوله باذن فيه من واهب كما يقع من **ق**ل ويشترط من مدة يمكن
فيها القبض بعد الاذن كتنظيره **ق**ل لانه لا يكفي هنا الاتفاق اي الالة
اذا كان الاتفاق بالكل او العتق واذا فيه الواهب فيكون قبضه
ويقدر انتقال اليه قبيل الاذرى او العتق **ق**ل **ق**ل فباسم
هو المعتمد في الضيافة من ان الملك بالوضع في التم ان يقدر انتقاله
قبيل الوضع في التم والتلفظ بالصيغة اي في العتق **ق**ل على مر ولا

الوضع بين يديه بلا اذن من الواهب للمنهية في القبض اما به فيكون حيث كان
الوضع بين يديه من اهل القبض بخلاف الصبي فلا يملك بالوضع بين
يديه بل ولا يقبضه وانما يملك القبض وليه بشي فلو كان احدهما
اي الواهب والمهتد بالمعنى العام السامع للهدية والصدق فيما يظهر
شهره قال في الاوجان واعني عليه وجه عليه ولو فليس بين الهبة والقبض
اجبين عامهما من خلع وارثه تشمل الرجوع فلم يعد موت مورث الرجوع في
القبض كان يقول رجعت في الهبة ولم الاحتناع من القبض ومن الاذن في
الاقباض ويكون ملكا له كما قرر شيخنا العززي وعبان في قول قام وارثه
في الموت ومثله في المجنون والسفيه دون المخرج عليه الا ان يسر من
رواله فالحائز والقبض يجوز الفليس بنفسه كماله لئلا يفيض الى
المعوق المعوق راجع الى الفرع والشحن راجع للاصل والشيخنا المحقق
والعبدان في شيخنا وهذه العلة تقتضي ان هذا الاختصاص بالقبض بل
مثلي التورود في الكلام وكذا ومن لم يقل الدبري لا خلاف ان المستوية
بينهم اي المولى ومطالبة حتى في التخييل قاله في عند الاستواء في الواهب
اي والعلم والورع اي ولم يكن احدهما عاقا او يهرق ما يدفعه في المعاصي
حل تنبيهه بين الوالد العدل بين الاولاد لخبر اتقوا الله واعدوا له
اولادكم فيكره تركه وكذا الاخوة ففي الحديث حق كبير الاخوة على صغيرهم
حق الوالد وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب وليس التسوية في
المصول فان فضل فالام او في تفضيله في الارث لم يحظ العصبية
وهنا الرحم وهي اقوى فيها لاحتياجها وتردد شيخنا في تقديم زيادتها
والعقوق من الكبار وهو ايد اوها او احدها اذا ليس بالهين ماله
يكن ما اذا به شرع ترك عبادة او فعل حرام او مكره اذا ارغبة الاصل
واذا ه الفرع بسبه وليس من العقوق مخالفة الاصل في طلاق زوجة جبهة او
بيع ماله او مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الاصل ذلك
اذا طالبه وامتنع مع قدرته فان قلت صلة القارب سنة وهو فعلك
ما تقدم به واصلا وتخصلا بمال وفضا حاجة وزيارة ومكاتبه وارسال
سلام ومخالفة السنة لم تحرم وهذا قطع هذه السنة من الكبار قلت ذلك
كبير ليس لمخالفة السنة فقط فقط بل لها مع ما يترتب على ذلك من الاذية
التي

في
الفرع
بسبه

التي لا تختم فيجعل على ما اذا عدهم شي ثم تقطعه وتقرر وابدلك رجائي على
الغير ولا اصل رجوع فيما اعطاه وان لم يخرج اليه كنفقته او دين وهو
مستدوب ان كان الفرع عاصيا بحيث يهرق ما يعطيه له في المعصية فان تعين
الرجوع طريقا في ظنه الى كف عن المعصية كان واجبا لوجوبه وعبارة شهره
ولم يصل رجوع له ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد كون الولد
عاقا او يهرق في معصية انذره به فان اصر لم يكره كما قالاه وبحث
الاسوي نذره في العاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه ونذره
ان ازاله واباحته ان لم يعد اي الرجوع شيئا والمذرة على عدم كراهته
ان احتاج الاب لتفقة او دين بل نذره حيث كان الولد غير محتاج اليه
له ووجوبه في العاصي ان غلب على الظن تعينه تعينا طريقا الى كف
عن المعصية شهره ومذهب الحنفية عكس مذهبنا وهو الرجوع فيما
وهب له حبي دون ما وهبه الاصل لفرع رجوع ولا يفتي العور
بل له ذلك متى شاء وان لم يحكم به حاله شهره فيما اعطاه فله اونه
صدقة او هديته شيئا او مرم والمراد اذا كان عينا كما في شهره قال
ولو ابراه من دين كان عليه استن الرجوع جز ما استوا قلنا انه تملك ام
استقاطا لا بقاء للدين فاشبه ماله وهبه شيئا صلت في حروفه ومنه ايضا
ويبقى غراس منه وبناؤه او يقطع بالارث او يملك بالقيمة ويزرع
الى الحصاد لا احترامه بوضع له حال ملكه الارض ولو عمل فيه فمضارة
او صبيح فان زادت به قيمته شارك بالزائد والا فلا شيء له في حروفه
الا الوالد بدل من الصغير المستتر في يرجع او مستثنى منه وليس بالوالد
الذي واخص الوالد بذلك لا تنفع النية فيه اذا ما طبع عليه من اتياره لولده
على نفسه يقتضي بانه انما يرجع لحاجة او مصلحة ولو وهبه واقبضه ومات
فادعى الوارث صدوره في المرض والمهتد كونه في الصحة صدق الثاني بيمينه
ولو اقاما يمينين قد تمت سنة الوارث لان معيار زيادة علم ثم محل ما تقرر
ان كان الولد هرا فان كان رفيقا في الهبة لسيدته كما علم مما مر من مرقا
ونعلم صنعة اي من غير معاملة للسيد فيه فان كان معاملة او باجرة
فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكا في جرحه فان

لشخص صالح البصر فما عليهم في مصالحهم لانه بمنزلة ولهم وكذا لا يجوز دفع
زكاة الغنم وغيرها لغيره بل لو لم يكن شيخا الغنم والهيبة اي بالعقد
الاعم فيبطل الهدية والصدقة هـ مـ بان لم يقيد بثواب اي عوض
فلا ثواب فيها اي عوض وان كانت للام على من التواهب والفاية للرد
وعبارة اصله مع شتم المحلى وصلى وهب مطلقا اي من غير تقييد بثواب
او بعد منه فلا ثواب ان وهب لدونه في الرتبة وكذا لا على منه في الاظهر
ولنظيره على المذهب لان اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر الى العادة
انتهت ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على طلب المقابل فان قامت وجب
الموهوب او دفع المقابل كما في قول علي بن ابي طالب لان اللفظ لا يقتضيه وان
جرت العادة بالاثابة عليها لـ فإطلاقة اي وتكون معقوبة بالشراء
الفاقد فيضنها ضمانا المصوب هـ مـ بنى على انها لا تقتضيه
ولو قال وهبتك ببذل فقال بل لا بد لصدقة المتهب بيمينه لان الاصل
عدم البذل ثم مر او بمعلوم فيبيع اي فيجوز فيه عقب العقد احكامه
لـ الخيارين كما مر بما فيه والمنفعة وعدم توقف الملك على القبض ثم مر
كفوصرة بفتح القاف والصاد بينهما او ساكنة وبعد هـ مـ مـ مستدة
وعا العز ولا تسمى بذلك الا وفيها التمر والا فممكن وزينيل هـ مـ قـ لـ
قال مر اي وكذا اعلية حلوى هبة اي فيملكه المتهب كما كتب بالرسالة
ما لم تقم قرينة على رده قال والابان اعتد رده او اضطررت العادة
كما اقتضاه كلام ابن المقري مر يجوز اكلها فيه ويراي في كل قوم
عادتهم فيه من تغريغه حاله او ابقائها فيه مدة او غير ذلك فـ مـ لا
يضمن ضيفا ما وضع له من طعام وانما نه وحسب وجوها متواضعا الاكل
وبعد هـ مـ قـ لـ ويكون عارية قال في سـ التوضيح فيجوز تناولها منه
ويضمنه بحكمها وقيدته في بابها بما اذا لم تغايل بعوض والا فهو امانة
عنده بحكم الاجارة الفاسدة سم حجج على مـ روافي العقول فيها
لوجزئته بانه يصدق بيمينه في ان لم يملكها اياه وافي القاضي بان
لو بعثها به لدار الزوج فان قال هو جهازها ملكته والا فهو عارية ويصدق
بيمينه في ذلك سم الارشاد لجـ لـ وزى ولو نذر لولا ميت شيئا فان

نقص

نقص تملكه لغا او اطلق وكان على قتره ما يحتاج للصرف في مصالحه
مرف لها والا فان كان عنده قوم اعين في قدهم بالنذر صرف لهم ثم مر
انما ذكرها عفت الهبة لان كلاً تملك
بلا عوض وعقها غيره لا حيا الموات لان كلامها بما تملك من الشارع
ويصح تعقبها للقرض لان تملكها اقراض من الشارع هـ مـ مـ ر قال زعم ولو
عقبها للقرض لكان السب لما ذكره وفتح القاف هو المضمحل الشيء
المفقوط اي فعمله بمعنى المفعول كضمة بمعنى المضمحك عليه وقوله
ما وجد تغيره بما لا يشمل ما اذا كانت عاقلا لـ لرقيق الا ان يقال غلب
غير العاقل على العاقل محترم كمال حري دخل دارنا للتجارة بامان فان
يكن له امان فالما هوذ منه غنمة لا القطة وخروج بقوله غير محرم ما القطة
الرسخ في ملك انسان او القاه هـ ر ب في جمع ولم يعلم ما لكه او وجد بعد
بوت مورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملائها فامر له بيت المال بتصرف
فيه الامام نعم ان كان جازا فامر لمن هو في يده فان عرف المالك على
من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لاحذ هـ
على ما لكه بما انفعته عليه ولو حيوانا ولو اعبي جمل او اشغله العمل فتركه
مالك في البرية مثلا فقل له به غيره حتى عاد لماله لم يملكه ولا رجوع له
بشيء بما انفعته عليه الا ان استاذن الحاكم في الاتفاق او اشهد عند
فقدته انه ينفق عليه نية الرجوع وعند الامام احمد واليشان يملكه
من اخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكه بما صرفه
عليه هـ مـ قـ لـ مـ او الورق او للتبويج وقوله اعرف عفاصها اي سديا
والعفاص ظرفها وقوله مـ عرفها سنة اي وجوبا فاستغنى
انفقها بعد ان تملكها حـ لـ وتكون ودبعة عندك اي ان لم تستغنى
ولم تملكها رى لان كونها ودبعة مع استغنى عنها مشكـ وقال في شـ اي وتكون
كالودبعة عندك في وجوب رددها للمالك هـ مـ لكن ربا ينافيه قوله فان جا
صاحبها الى قوله والا فتا ذلك بها والتاويل فيه بعد قتائل والافساند
بالنصب على الاعراض الزم شأنك وهو تملكها بما يات في شـ وسالم اي في
الملك ولو لم يرد في الاول من الملك على من يملكه ولا يملكه كور ومغايير

كتاب النكاح

الاسلوب تشرياً في السائل او لا غير زيد لكن في رواية في الاولى سالت النبي
صلى الله وسلم الخ فدل على ان السائل زيد واني به لا استيفع الحديث
والاول شاهد فيه لان فيه امر بترك الالتقاط بقوله دعها ومحل الامر ترك
التقاطها ان التقاطها للمالك من مغارة امته كما سياتي ولعل النبي صلى
الله عليه وسلم من السائل ان قصده الالتقاط للملك وقوله دعها
تفسير لقوله مالك ولها وتأكيد له وهو تفسير مراد لان القصد من الاستيفاع
توبيخ الملتقط وهو يستلزم تركها مالك ولها ما مبني على ذلك متعلق
بمخدوف خبر اي اي شئ ثبت لك ولها وهو استفهام الكاري والمعنى لا
يجوز لك اخذها لتمامك لانها متمتعة بنفسها قادرة على عيشها هذا ما
يكسر الحجة الممهلة والمدى فيها المذمومة على وجهها اي بطونها وقوله
ترد المأجلة بيانية لا محل لها من الاعراب او محلها الرفع خبر مبتدئ محذوف
عن اي هي ترد الماء وترب من غير ساق يسبقها فشيها صلى الله عليه وسلم
من كان معه سقاء في سفره والمراد بهذا النبي عن المقرض لها لان
الاخذ انما هو للحفظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ لما خلف
الله تعالى من القوة والمنفعة وما يسر لها من الاكل والشرب فسلط الله
لك اي ان اخذتها او تملكها ولم يظهر مالكها وقوله اول خيلك اي
من الاقطان او المالك ان لم تاخذها وقوله اول الذئب ياكلها ان لم تاخذ
انت ولا غيرك فهو اذن في اخذها دون الجبل نعم اذ انت الجبل في
القرى والامصار فتلتقط لانها تكون مخمصة للتلصص من حيث ان
الملتقط امن اشارة الى ان الامانة والولاء في الابتداء وقوله من
حيث ان له التملك بعد التعريف اشارة الى ان الكتاب في الانتهاء
والغلب من الثاني معتمد وينبغي على تعليله جواز تملكها وصحة
الالتقاط من الغاسق وتاويله كما سياتي من لفظ لو انما
يقضي انه لا يجب وان خاف عليها الضياع كما لا يجب قبول الوديعة
واختار السائل الوجوب على الواثق عند خوف الضياع وهو متأكد
وبنوت التعليل الصريح بخلافه بعيد عما قاله السائل بل قد يجب قبول
الوديعة المقيس عليها كما سياتي اسعد ربي وبشارة سم نقل عن ابي
بجبا

بجبا الملتقاط اذا غلب على ظنه ضياعها لو لم توخذ وتبين لاخذها
الوديعة وقوله لا يجب وان غلب على ظنه ضياعها يحمل على ما اذا لم
يتبين ولم اجمع له هنا لمنفعة نفسه او حرره بخلاف نظيره من الوديعة لان
في يد المالك اي عند التسليم فلا يجب على غيره ازالة حقه بجانا بخلافه
هنا كما لو مات رقيقه وخاف على امتعته بحسب نقلها بجاناها وسن
اشهاد به اي بالالتقاط اي ولو كان الملتقط عدله وينبغي له كتمان الشاهد
بالمستور قياسا على النكاح وقد يقال بعدم الالتقاط بالمستور وهو الظن
مع الفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط البين الناس فالتعريف
فيه بالمستور والفرق من الشاهد هنا من الخيانة فيها وحده الوارث
لها فلم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على مرقا ج ل ومحل من الشاهد
ما لم يخف عليها من متغلب اذا علم بها اخذها والا امتنع الشاهد ما لم
يخف والتعريف كما سياتي مع تعريف شئ اي للشهود وهو القدر الذي
يذكر عند تعريفها فلا يجب ان يهتبط لما بعده وللح على القائل
بالوجوب صريحا وللخبر اي بن كعب لم يتقدم له ذكر في كلامه وليس
ايضا في كلام مروي عن ج تعرض له فليراجع ع ش ولا يكتفي اي لا يكتفي
بان لا يعرفها او لا يشهد عليها ولا يفسرها عن الناس وكلاهما لا يكتفي
لما قبله والثاني تأكيد للمأول وفائدة الاشارة الى ان حكمه الاشهاد
ان فيه الامن من كتمانها لان نفسه ربما سولت له كتمانها فاذا شهد امن من
نفسه وبق من انه لا يخون فيها ربما اتاه الموت فجاءه فتصير من جملة تركه
فتفوت على مالكها حيث لا حجة معه ثم المشكاة ع ش وقد يقال
هذا من طرف القائل بوجوب الاشهاد على النقطة حيث تملك هذا
الدليل وان كان قيمه زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار
التي ليس فيها امر به لان زيادة الثقة مقبولة والاصل في الامر الوجوب
قيم دليله ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الاخبار التي ليس
فيها امر ويرد بان قياس النقطة على الوديعة او يجب حمل على الذب وايضا
التجيز بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والام كيف العدل
ذكر معنى ذلك مروي في ش في هذا الخبر وهو من النقطة التي زيادة ثقة

الاسلوب تشرياً ان السائل او لا غير زيد لكن في رواية في الاولى حاله التي
صلى الله وسلم الخ فدل على ان السائل زيد واق به لا سنيها الحديث
والا فلا شاهد فيه لان فيه امر بترك الالتقاط بقوله دعها ومحل الامر ترك
التقاطها ان التقطها للمالك من مغارة امته كما سياتي ولعل النبي صلى
الله عليه وسلم من السائل ان قصده الالتقاط للملك وقوله دعها
تفسير لقوله مالك ولها وتأكيد له وهو تفسير مراد لان القصد الاستفهام
توبيخ الملتقط وهو يستلزم تركها مالك ولها ما مبني على ذلك متعلق
بمخدوف خبر اي شئ ثبت لك ولها وهو استفهام الكاري والمعنى لا
يجوز لك اخذها للملك لانها مستنعة بنفسها قادرة على عيشها هذا ما
يكسر الحجة الملهمة والمدى فيها المذمومة على وجه وسقاها اي بطنها وقوله
ترد الماحلة بيانية لا محل لها من الاعراب او محلها الرفع خبر لمبتدأ مخدوف
اي هي ترد الماء وترب من غير ساق يسقيها فبشبهها صلى الله عليه وسلم
بمن كان معه سقا في سفره والمراد بهذا النهي عن التمرقن لها لان
الاخذ انما هو للحفاظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ لما خلقت
الله تعالى من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب فسطا الى
لك اي ان اخذتها او تملكها ولم يظهر ما لكها وقوله اول خبيث اي
من اللاتقطين او المالك ان لم تاخذها وقوله اول الذئب ياكلها ان لم تاخذ
انت ولا غيرك فهو اذن في اخذها دون الجبل نعم اذ انك الجبل في
القرى والامصار فتلتقط لانها تكون مخوفة للتلطف من حيث ان
الملتقط امن اشارة الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من
حيث ان له التملك بعد التعريف اشارة الى ان الكتاب في الانتهاء
والغلب منها الثاني معتد وينبغي على تعليله جواز تملكها وصحة
الالتقاط من الناس وتا ليه كما سياتي سنن لفظ لوائف بامانة
يقضي انه لا يجب وان خاف عليها الضياع كما لا يجب قبول الوديعة
واختار السائل الوجوب على الواثق عند خوف الضياع وهو متجه
وبنوت النقل الصريح بخلافه بعيد فما قاله السائل بل قد يجب قبول
الوديعة المقيس عليها كما سياتي اسعد ربي وعبارة سم نقلت عن ر
يجب

يجب الالتقاط اذا غلب على ظنه ضياعها لو لم توخذ وتعين لاخذها
الوديعة وقوله لا يجب وان غلب على ظنه ضياعها يحمل على ما اذا لم
يتعين ولم اجف له هنا لمنفعة نفسه او حرره بخلاف نظيره من الوديعة لانها
في يد المالك اي عند التسليم فلا يجب على غيره ارتلاف حقه مجازا بخلافه
هنا كما لو مات رفيقه وخاف على امتعته بحملها مجازا ومن
اشهاد به اي بالالتقاط اي ولو كان الملتقط عدله وينبغي الاكتفاء بالشهاد
بالمستور قياسا على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظن
مع العرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط البين الناس فالتعريف
فيه بالمستور والغرض من الشهادة هنا امن الخيانة فيها وجهد الوارث
لها فلم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على مرقال ج ل ومحل حق الشهادة
ما لم يخف عليها من متغلب اذا علم بها اخذها والا امتنع الشهادة ما لم
يخف والتعريف كما سياتي مع تعريف شئ اي للشهود وهو القدر الذي
يذكر عند تعريفها فلا يجب ان يه توطئة لما بعده وللذ على القائل
بالوجوب صريحا وللخبر اي بن كعب لم يتقدم له ذكر في كلامه وليس
ايضا في كلامه مروى تعرض له فليراجع ع ش ولا يكتفى اي لا يكتفى
بان لا يعرفها او لا يشهد عليها ولا يغيبها عن الناس وكلاهما قد تأكد
لما قبله والثاني تأكيد للماول وفائدة الاشارة الى ان حكمه الاشهاد
ان فيه الامانة من كتمانها لان نفسه ربما سولت له كتمانها فاذا شهد امن من
نفسه وبق من انه لا يخون فيها ربما اتاه الموت فجأة فتصير من حيلة تركه
فتفوت على ما لكها حيث لا حجة معه ثم المشكاة ع ش وقد يقال
هذا من طرف القائل بوجوب الاشهاد على اللقطة حيث تملك هذا
الدليل وان كان فيه زيادة وهي الامر بالاشهاد على بقية الاخبار
التي ليس فيها امر به لان زيادة الثقة مقبولة والاصل في الامر الوجوب
فيتم دليله ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بقية الاخبار التي ليس
فيها امر ويرد بان قياس اللقطة على الوديعة اوجب حمل على الذب وايضا
التجيز بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والالم كيف العدل
ذكر معنى ذلك مرقا ع ش في هذا الخبر وهو من التقط الخ زيادة ثقة

الاسلوب تشرياً ان السائل او لا غير زيد لكن في رواية في الاولى حالت التي
صلى الله وسلم الخ فدل على ان السائل زيد وافي به لا سيما الحديث
والاول شاهد فيه لان فيه امر بترك الالتقاط بقوله دعها ومحل الامر ترك
التقاطها ان التقطها للمالك من مغارة امته كما سياتي ولعل النبي صلى
الله عليه وسلم في من السائل ان قصده الالتقاط للمالك وقوله دعها
تفسير لقوله مالك ولها وتأكيد له وهو تفسير مراد لان القصد من الاستفهام
توبيخ الملتقط وهو يستلزم تركها مالك ولها ما مبتدأ اولك متعلق
بمحذوف خبر اي شئ ثبت لك ولها وهو استفهام الكاري والمعنى لا
يجوز لك اخذها للمالك لانها متبعة بنفسها قادرة على عيشها هذا ما
يكرر الحاملة والمدى فيها المذموم تشي عليه وسقاها اي يطعمها وقوله
ترد الماحلة بيان لا محل لها من الاعراب او محلها الرفع خبر مبتدأ محذوف
هي اي ترد الماء وترب من غير ساق يسقيها فشيها صلى الله عليه وسلم
من كان معه سقا في سفره والمراد بهذا النبي عن المقرص لها لان
الاخذ انما هو للحفاظ على صاحبها وهذه لا تحتاج الى حفظ لما خلف
الله تعالى من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب فسلطاني
لك اي ان اخذتها او تملكها ولم يظهر مالكها وقوله اول خيلك اي
من الاقطان او المالك ان لم تاخذها وقوله اول الذئب ياكلها ان لم تاخذ
انت ولا غيرك فبواذن في اخذها دون الابل نعم اذا كانت الابل في
القرى والامصار فتلتقط لانها تكون في معرضة للتلقيف من حيث ان
الملتقط امن اشارة الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من
حيث ان له التملك بعد التعريف اشارة الى ان الكتاب في الانتهازي
والغلب منها الثاني معتمد وينبغي على تعليله جواز تملكها وهو حجة
الملتقاط من الفاسق وتايبه كما سياتي من لفظ الواثق بامانة
يقضي انه لا يجب وان خاف عليها الضياع كما لا يجب قبول الوديعة
واختار السائل الوجوب على الواثق عند خوف الضياع وهو متجه
وبنوت النقل الصريح بخلافه بعيد كما قاله السائل بل قد يجب قبول
الوديعة المقيس عليها كما سياتي اسعد ربي وبشارة سم نقل عن ر
يجب

٢٢٠
يجب الملتقاط اذا غلب على ظنه ضياعها لو لم يتوخذ وتبين لاحتها
الوديعة وقوله لا يجب وان غلب على ظنه ضياعها يجعل على ما اذا لم
يتبين ولم اجعل له هنا لمنفعة نفسه او حرره بخلاف نظيره من الوديعة لانها
في يد المالك اي عند التسليم فلا يجب على غيره ارتلاف حقه بجانا بخلافه
هنا كما لو مات رقيقه وخاف على امتعته بغير نقلها بجاناها ومن
اشهاد به اي بالملتقاط اي ولو كان الملتقط عدله وينبغي الملتقاط في الشاهد
بالمستور قياسا على النكاح وقد يقال بعدم الملتقاط بالمستور وهو الظن
مع العرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط البين الناس والتقي
فيه بالمستور والغرض من الملتقاط هذا من الخيانة فيها وجد الوارث
لها فلم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على م ر قال ج ل ومحل من الملتقاط
ما لم يخف عليها من متغلب اذا علم بها اخذها والا امتنع الملتقاط ما لم
يخف والتعريف كما سياتي مع تعريف شئ اي للشهود وهو القدر الذي
يذكر عند تعريفها فلا يجب اي به توطئة لما بعده وللذ على القائل
بالوجوب صريحا وللخبر اي بن كعب لم يتقدم له ذكر في كلامه وليس
ايضا في كلام م ر وحي تعرض له فليراجع ع ش ولا يكتفى لاي لا يكتفى
بان لا يعرفها او لا يشهد عليها ولا يفسرها عن الناس وكلا هذين تأكيد
لما قبله والثاني تأكيد لما اوله فاما اشارة الى ان حكمه الاشهاد
ان فيه الامن من كتمانها لان نفسه ربما سولت له كتمانها فاذا شهد امن من
نفسه وبق من انه لا يخون فيها ربما اتاه الموت فجأة فتصير من جملة تركه
فتفوت على مالكها حيث لا حجة معه ثم المشكاة ع ش وقد يقال
هذا من طرف القائل بوجوب الاشهاد على المقتط حيث تملكها هذا
الدليل وان كان فيه زيادة وهي الامر بالاشهاد على بغيته الاخبار
التي ليس فيها امر به لان زيادة الثقة متعولة والاصل في الامر الوجوب
فيتم دليله ولا منافاة بين هذه الزيادة وبين بغيته الاخبار التي ليس
فيها امر ويرد بان قياس المقتط على الوديعة اوجب حمله على الذب وايضا
التجيز بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والالم كيف العدل
ذكر معنى ذلك م ر في ش في هذا الخبر وهو من التقاط في زيادة ثقة

اي وريادة الثقة مقبولة وقوله فيؤخذ به اي فيكون الاستعداد واجبا
علما بهذا الحديث كما هو قول في المذهب فلا يثبت له لقطا اي بل يكره ما
لم يعلم من نفعه الخيانة والا فغيره عليه كما في شمر وكره لغاسق ولو ثبت
ترك صلاة وان علمت امانته في الاموال كما شمله اطلاقهم هـ وظهره انه
لواتان لا يكره له وان لم يمتد مدة الاستبراء وهو ظم لا نكاحا مما يحمله على
الخيانة حال الاخذ عـ شـ على مر اي كما يصح من مرته هذا مشكك في المراد
بل ينبغي توقف تملكه على عوده للاسلام فليراجع سم على جـ وقد يقال الكلام
في صحة التقاطه واما توقف تملكه على عوده للاسلام فشيء اخر عـ شـ لا
بدار حرب راجع لما تعلق بالسنة وكره بالكرامة فهو راجع لاصل اللقطة
فهو معطوف على مقدر والتقدير ويصح الالتقاط بدار الاسلام لا بدار
الحرب تامل وليس راجعا لما قبله فقط كما يؤوله لان الحكم عام هـ اي فان
كان بدار الحرب المذكورة فانه غنمة خمسها لاهله والباقي للمقتل انهم
حل اي ان دخلها اللاقط بغير امان والا فلقطة كما في شمر قال الرضا
عليه وهذا التفصيل فيما اذا كان الاخذ مسلما وانظر حكم الذي وكره
وراجع باب قسم الغني والقيمة هـ وقد راجعنا الباب المذكور فوجدناه
ان ما اخذه الذي من الحسين يقتال او يدونه كما خلاص والتقاط
كله للاخذ ولا يخفى لا مسلم بها عبارة شمر من ما وجد بدار الحرب
ليس بها مسلم وقد دخلها بغير امان غنمة او به فلقطة هـ اي فيقيد كلام
الم بما اذا دخلها بغير امان عـ شـ تامل كما حطابهم الى الانسب
تقديمه على قوله لا بدار حرب لرجوعه لما قبله وتترع اللقطة
منهم والمتولى للترع والوضع عند عدل الحاكم كما هو ظم ومحل ترعها
من الكافر ما لم يكن عدلا في دينه والحلم ترع منه كما قاله الاذني شمر
ويقيم لهم مسمى اي فلا يعتد بتوقيع بدونه شمر واجرته عليهم ان تملكوا
والافعال المالك وتصح من صبي ومجنون عطف على الصغير في منه واعاد
الجار على مذهب جمهور النخاة ومحل حيث كان لها نوع من كرامة بعضهم
في الثاني وهو ظم لان الغلب فيها الكتاب لا الامانة والولاية شمر
ويترعها وليها اي حفظ الحق وحق المالك وتكون في يده ثابتة عنه

اي المالك

اي المالك ويستقل بذلك ويعرف ويراجع الحاكم في مونة التعريف بقترضا او
يبع هـ اي منها ويفارق هذا ما ياتي من كون مونة التعريف على الممتلك بوجوب
الاختياط للمال نحو الصبي ما امكن ولا يعتد بتعريف الصبي والمجنون نعم صرح
الدارق في صحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو فيلس ما سرق في الفاسق مع
الشرقي شمر قال مرر والولي وغيره اخذها من غير عيز على وجه الالتقاط
ليعرفها ويملكها ويرد الصبي حـ من الصنان وليها ومثلها المحجور عليه
بالسنة وسياق ان راه مكر مع قوله حيث يقتضى وبعبارة الاصل ان
اي ذلك مصلحة له وذلك حيث يجوز الاقتراض له من اي في حال نفسه
فان لم يقصر فلا ضمان عبارة الاصل شمر فان لم يقصر بان لم يعلم بها
فان علمها نحو الصبي ضمنها في ماله دون الولي وان لم يتعلمها لم يضمنها احد وان
تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كمل الخخذ فهو كما لو اخذها حال
كماله هـ فلا ضمان اي لا على الولي ولا على نحو الصبي اذا تلفت في يد غو جـ
الصبي حل وكالصبي والمجنون السفينة اي بغير النصف لان الفاسق
مضى قوله وكره لغاسق الخ عـ شـ لا من رفيق اي رفيق الكل كما سياق
في المبيع حل لا يعتد بتعريفه اي الا اذا اذن له في التعريف حل
فهو مقتد بالاقرار اي فيضمنه السيد ويتعلق الضمان بسائر امواله
رقبة العبد فقط ولو عتق قبل ان ياخذها منه جاز له تملكها ان
بطل الالتقاط بان كان بغير اذن السيد والا فهو كسب عنه فلم اخذه
فترفعه ثم تملكه شمر وقوله ويتعلق الضمان بسائر امواله لصل
المراد من التعلق باموال السيد انه يطالب فيؤدي منها او من غيرها
وليس المراد التعلق باعيانها حتى يمتنع عليه التصرف في شي منها
لعدم الحجر وقوله فيخدم صاحبها برقبته ظم في ان الضمان يتعلق بكل
من رقبته العبد وماله السيد وبه صرح في سائر الروض وعبا على ما نقله
سم على المنهج عنهما عـ شـ عام هـ من مكاتب فتعرف ويملك مالم يعجز
قبل التملك والماخذها الحاكم لا السيد وحفظها للمالك شمر قال عـ شـ
قال شيخنا زى لان التقاط المكاتب لا يقع لسيد ولا يفرق اليه وقال
الغوي ينبغي ان يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتسابا واكتساب المكاتب

لسيده عند مجزه هـ باختصار ومن مبدع ولو كان الرقيق مسترها
 بين اثنين واذا نل احد هاهنا التقاطع وكان بين السيدين وكل
 يتنص به الاذن له كذا افتى به والد شيخنا دل خبير فانها ولو تلفت
 ثم بتقصير البعض في حفظها ضمنها لان اليد له دل بحسب الرق
 والحرية المتبادر بتعلقه بكل من التعللين قبله وعليه فيعرف السيد
 نصف سنة والمبعض نصفاً ويوافق ما ياتي انه لو التقط اثنتان
 لقطعة عمرها كل واحد نصف سنة قال سمعنا من الحاصل انه يبيع
 التقاط البعض بغير اذن سيده ان لم تكن مهايأة وكذا ان كانت ووجه
 التقاط في نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها في
 يده على علم من مهايأة معطوف على قوله في غير مهايأة
 الذي قدره الله عبد البر لذي نوبة والعبرة بيوم التقاطها انه
 نرى اى دون التملك ولو تنازعنا في اى التوقيت حصلت صدق
 العبد لانها في يده سم فان كانت بيدهما او بيد احد حلق كل وقت
 بينهما برماوى قال كساب لمن حصلت الخ مقتضى هذا ان النظر
 في المتن راجع لصورة المهايأة فقط مع ان رجوعها لما قبلها ايضا
 اريد تأمل والمون على من وجد سببها الخ حق قال مرفعي في الاول
 ان العبرة في الكسب لمون بوقت الحاجة للمون وان وجد سببها
 في نوبة الاخر وان كان ظ كلاً لم بعض الشراح ان العبرة في الكسب بوقت
 وجوده وفي المون بوقت وجود سببها كالمريض وعبرة سم قوله
 على من وجد سببها هل المراد بسببها مرض او الحاجة اليها
 فان المريض له احوال يحتاج في بعضها الى الدواء دون بعض بغير الثاني
 فليراجع الارش جنائية منه فيد به لكونه في كلام الاصحاب
 بخلاف الجنائية عليه فانها بحث للزركشي في ايات ش فليس عليه
 من وجدت الخ قال الزركشي ولا له فيها اذا جنى عليه قال ووجه في
 من المون والمكسب لامن المون فقط على عبد البر بل يشتركان
 فيه فيكون عليهما بحسب الرق والحرية فاذا كان نصفها نصفه رقيقاً
 ونصفه حر تعلق نصف ارس الجنائية بنصفه الرقيق فيباع فيها او

يغديه

يغديه السيد والنصف الاخر يتعلق بذمة البعض لكن قول الله
 لانه يتعلق بالرقبة الخ فيهم انه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة
 مع انه لا معنى لتعلقه به لان معنى التعلق بالرقبة انها تباع فيه والنصف
 الحر لا يباع فليعمل مراده بالتعلق بالرقبة ما يشمل التعلق بالذمة
 بالنسبة لبعضه الحر تأمل يشملها اى الجنائية عليها بان يقال جنائية
 منه او عليه الخ ش في بيان حكم لقطه الحيوان
 وحاصل ما سيدكم ان الملتقط بالفتح قسمان مال وغيره
 والمال نوعان حيوان وجماد والحيوان ضربان ادى رقيق وغيره
 وغير الادمى صنفان ممتنع من صفار السباع وغيره وعذر الممتنع
 صنفان مأكول وغير مأكول وهذا كله معلوم من كلامه في مع بيان
 نفيهما اى وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي ع ش المملوك ويعرف
 ذلك بكونه موسوماً او مقرباً ثم راي في اذنه قرطاً وهي الخليفة
 ش يخاف وخزم به نحو كلب يقتل فيجل لقطه مطلقاً وبعد ترفيعه يتحقق
 به ونحو غير فيه فلا دقة مثلاً مما هو قرينة على انه هدى جنونه واجد
 ويذبحه وقت الختمين ويغرق لحمه باذن الحاكم نذبا وان ظهر
 صاحبه وانكر كونه هدى يصدق بحمينه وعلى الذابح ما بين قيمته
 حيا ومذبوها وعلى الكل عزم اللحم والذابح طريقاً فيه والا وجه
 حيوان تملك منقعة موقوفة او موصى بها بعد ترفيعها قال الممتنع
 من صفار السباع اى بالفعل ولو مع حمل على ظهره مثلاً فان اقله الحمل
 او كان به نحو كسر رجل فكغير البعير الممتنع واذا القطة فهو لا قطة لما عليه
 من الحمل هـ قال وانما لم يعتبروا الامتناع من كبارها كانه لكون الكبار
 اقل فعولوا على الكثير الاغلب ولهذا اشار الله في التعليل بقوله لانه
 رصون بالامتناع من اكثر السباع كذبك مثال للصغار بالنسبة لغير
 الهم سد وقيل المراد صغار المذكورات هـ قال وعبرة من روم ونوع
 به من كون هذه من كبارها واحجب عنه حملها على صغارها
 اى الصغار منها اخذاً من كلام ابن الرقعة مردود بان الصغار من الامور
 النسبية فنده وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة الى الهم سد ونحوه



٢٤٢
 ٢٤٣

بقوة راجع لقول المتن كغيره وقوله او عدو راجع للنظري فمعلوم ان
 طر ان راجع للامام خلافا لما في التوجيه كغيره ظاهره ولو كان معقولا
 وهو لا يجوز له فك عقاله اذ لم يأخذ ليرد انما والشخص فيه نظر ولا
 هو الا قرب الجواز ولا ضمان عليه ع ش على م ر وحام اسم للذكر
 والاني نرى قال جل وهو ما عبا وهو در كيمام وقري او تملك فالصور
 ثمانية استثنى منها صورة وهي المملوكة اي شأنها ذلك فلا ينفى
 قوله امنه سميت اي المملوكة بذلك اي بالمعازرة على القلب وذكر
 بعضهم انها من اسم الاضداد يقال فاز اذا انا وهاك قل ويرى
 الصمان بدفعه الى القاضي هو ظ ان كان الملتقطا غير الحاكم فان كان
 الحاكم قبل يكتفي في زوال الضمان عنه جعل يده للتحفظ من الارب
 او يجب عليه رده الى القاضي ولو ناب عنه فيه نظر والا قرب الاول قياسا
 على ما تقدم في العبد من انه اذا عتق حاز له تملكها ان بطل الملتقاط
 والى فهو كسب فنع ع ش على م ر صيانة له عن الخونة بفتح المعنة
 وفتح الواو جمع خائن قل قال الثوري ولم يخفى ما في التعبير
 هنا بالجمع وفي ما مر بالا افراد من الحسن فان لقطه اي ما يمتنع
 وما لا يمتنع جل ثم تملكه اي باللفظ لا بالنية ثم ان وحده
 فان لم يجده باعد استقلاله محلي ولم يتعرض للاشهاد وقضية
 انه لا يجب ويوجه بانه موثق وان المقلب في اللقطة من حيث هو الكسب
 ولكن ينبغي استحبابه ع ش على م ر وانكلمه اي ان شاء ولا يجوز له
 اكله قتل تملكه وقوله وعزم قيمته اي يوم التملك لم اكل ولا يجب
 افراز القيمة المفرومة من ماله نعم لا بد من افرازها عند تملكها بعد
 التعريف لان تملك الدينار يصح قاله القاضي ع ش م ر ولو لم يملكه
 حتى حضره الى العراق استنق فمما يظهر ويحتمل خلافة بر كسي ع ش
 على الظن عند الامام اي ما دام في الصحراء كما سيأتي انه مراد الامام
 وانه المعتدري والخصلة الاولى هي قوله او تملك الملتقط امنه
 منازرة ع ش في الحضرة اي للمالك والثانية اولى من الثالثة
 اي لان الثمن قد يكون اكثر من القيمة بل هو الغالب جل خصلة رابعة

او بكونه
 او بكونه
 او بكونه

اي في

اي في المعازرة ليستقيم مقابل قوله واكلمه جل ومقتضى تعليله
 ان هذه الخصلة مخصوصة بالملتقط من المعازرة وانظر هل هو كذلك
 او لا والفرق بينهما وبين الاولى من التلافة ان التملك فيها حال او في
 الاولى بعد التعريف لدر او نسل فان ظهر ما لكه فانها الملتقط
 ع ش على م ر ففيه الخصلتان الاوليان وهما تاني الخصلة
 الرابعة فيه فيستقيم للنسل اولا ويكون قوله ولا يجوز تملكه في الحال
 اي ولو لا استبقائه لنفسه جل وعبارة زري فلو كان الملتقط حية
 جاز فيها الخصلة الرابعة وهي ان يستقيمها لنفسها فان لم يجده اشهد
 فان لم يجده الشهود لا يرجع وان نوى وظه كلامهم ولو في المعازرة جل كنت
 خالعة ع ش في المعازرة او ميراث قلست كيف ينشور ان يعرف ملتقطه
 انه عبيد مع ان الاصل في الناس الحرية قال في صورته بعضهم بان يقد
 بهول بالغ بانه قبيح مملوك ولا يعين المالك عليه التقاطه والذى يظهر
 انه يجوز له ان يعتمد في وضع يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظهر
 رقه شوي كعلامة الحشة والتدريج وصورته بعضهم بما اذا عرف رقه او
 وجهه ماله ثم وجدته ضاللا م ر ومحمد بان عرف انها اخته مثلا ويبحث
 وتداول عليها الى يدي ولم يعرف سيدها ع عبد البر من كسبه اي ان كان
 وهلا ذكره وذلك في الحيوان ايضا بان يوجر وينفق عليه من اجرة
 سم على جوا قول يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط
 عدم تاني اجاره فلو فرضوا مكان اجاره كان العبد ع ش على م ر فعلى
 ما مر انفا في غير الرقيق وهو قوله واذا املكه مسك اللاقط الحيوان
 وتبرع فنع ع ش واذا بيع ثم ظهر المالك قال جل وانظر حكم النفقة
 ه اقول نظرت فوجدت في ع ش على م ر ما نصه وبقي ما لو كانت
 اللقطة عبدا او اتفق عليه اللاقط على اعتقاد انه عبد فبني انه حر
 هل له الرجوع بما انفق ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه انفق
 ليرجع على السيد وتبين انه لا ملك له وعليه والعبد نفسه لم يقصد بالاتفاق
 عليه حتى يرجع عليه بما انفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما اذا ظهر
 المالك وقال كنت اعتقته للعلنة المذكورة ه قبل قوله الخ ثم لو كذب

ق

بقوة راجع لقول المتكبر وقوله او عد و راجع للنظري وقوله او
 طير ان راجع للحماد خلافا لما في الشرح كعبير ظاهره ولو كان معقولا
 وهل يجوز له فك عقاله اذ لم يأخذ ليرد انما والشعر فيه نظر والاول
 هو القرب الجواز ولا ضمان عليه ع ش على م ر وحام اسم للذكر
 والاني نرى قال جل وهو ما عبا وهدر كيمام وقرى او تملك فالصور
 ثمانية استثنى منها صورة وهي المملوكة اي شأنها ذلك فلا ينافي
 قوله امنتم سميت اي المملوكة بذلك اي بالمقاراة على القليبا وذكر
 بعضهم انها من اسما الاضداد يقال فاز اذا انجا او هلك قل ويرى من
 الضمان بدفعه الى القاضى هو ظان ان كان الملتحقا غير الحاكم فان كان
 الحاكم فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده لا يخف من الال
 او يجب عليه رده الى القاضى ولو ناب عنه فيه نظر والاقرب الاول قياسا
 على ما تقدم في العبد من انه اذا اعتق حاز له تملكها ان يطل الى لتمام
 والى فهو كسب فتم ع ش على م ر صيانة له عن الخونة بفتح المعية
 وفتح الواو جمع خائن قل قال الثوري ولم يخفى ما في التعبير
 هنا بالجمع وفي ما ما بالافراد من الحسن فان لقطه اي ما يمتنع
 وما لا يمتنع جل ثم تملكه اي باللفظ لا بالنية ثم ان وجدته
 فان لم يجده باعه استقلاله محلى ولم يتعرض للاشهاد وقضية
 انه لا يجب ويوجه بانه موثوق وان المقلب في اللقطة من حيث هو الكسب
 ولكن ينبغي استنباطه ع ش على م ر وانكلمه اي ان ساء ولا يجوز له
 اكلمه قتل تملكه وقوله وعزم قيمته اي يوم التملك الى كل ولا يجب
 افراز القيمة المفرومة من ماله نعم لا بد من افرازها عند تملكها بعد
 التعريف لان تملك الدينار يصح قاله القاضى ه ثم م ر ولو لم يملكه
 حتى حضره الى العراف امتنع فيما يظهر ويقتل خلافة م ر كسى ه م
 على الظن عند الامام اي ما دام في الصحرا وكما سيأتي انه مراد الهام
 وانه المعتد زى والخصلة الاولى هي قوله او تملك الملقوط من
 مفارقة ع ش في الحظية اي للمالك والثانية اولى من الثالثة
 اي لان الثمن قد يكون اكثر من القيمة بل هو الغالب جل خصلة رابعة

او باء ثم تملكه والى التام قوله

اي في

اي في المغازاة ليستقيم مقابل قوله والكله جل ومقتضى تعليله
 ان هذه الخصلة مخصوصة بالملقوط من المغازاة وانظر هل هو كذلك
 اولا والفرق بينهما وبين الاولى من التلازمة ان التملك فيها حالا وفي
 الاولى بعد التعريف لدر او نسل فان ظهر مالكه فانها الملتقط
 ع ش على م ر ففيه الخصلتان الاوليان وهل تاتي الخصلة
 الرابعة فيه فيستقيم النسل اولا ويكون قوله ولا يجوز تملكه في الحال
 اي ولو لا استبقائه لنفسه جل وعبارة زى فلموكان الملقوط حجة
 جاز فيها الخصلة الرابعة وهي ان يستقيمها نسلها فان لم يجده اشهد
 فان لم يجد الشهود لا يرجع وان نوى وظه كلامهم ولو في المغازاة جل لكن
 خالعة ع ش في المغازاة او عيزان قلت كيف يتصور ان يعرف ملتقطه
 انه عبيد مع ان الاصل في الناس الحرية قال ع ش صوره بعضهم بان يقد
 بهول بالغ بانه قبي مملوك ولا يعين المالك فله التقاطه والذى يظهر
 انه يجوز له ان يعتمد في وضع يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظهر
 رقه شوي كعلامته الحشة والذبح وصوره بعضهم بما اذا عرف رقه اولى
 وجهل مالكه ثم وجدته ضال م ر ومحمد بان عرف انها اخته مثلا ويعد
 وتداول عليها الى يدي ولم يعرف سيدها ه عبد البر من كسبه اي ان كان
 وهلا ذكره وذلك في الحيوان ايضا بان يوجر وينفق عليه من اجرة
 سم على جوا قول يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط
 عدم تاتي ايجاره فلو فرضوا مكان ايجاره كان كالعبد ع ش على م ر فعلى
 ما مر انفا في غير الرقيق وهو قوله واذا املكه مسك اللاقط الحيوان
 وتبرع بخرقه ع ش واذا بيع ثم ظهر المالك قال جل وانظر حكم النفقة
 ه اقول نظرت فوجدت في ع ش على م ر مانصه وبقي ما لو كانت
 اللقطة عبدا وانفق عليه اللاقط على اعتقاد انه عبد فبين ان حصر
 هل له الرجوع بما انفق ام له فيه نظر والاقرب الثاني لانه انفق
 ليرجع على السيد وتبين انه لا ملك له وعليه والعبد نفسه لم يقصد بالاقتا
 عليه حتى يرجع عليه بما انفق ومثل ذلك في عدم الرجوع ما اذا ظهر
 المالك وقال كنت اعتقته للعلنة المذكورة ه قبل قوله الخ ثم لو كذب

ق

نفسه وافر بقا الرق لياخذ الثمن فهل يقتل او لا وجهان هـ سمع
 المنهج افقوك الحق عدم القبول تغليظا عليه الشارع للعتق والان
 الرجوع عما اقرب من الحق اللازم له لا يخل منه هـ ع ش علم ر
 وان قيدت الامة بما امر المعنى ان الاحتياج للتقييد بمن لا تحمل ليس عذرا
 في ترك المقرض لها ع ش الحيزتان اي من الثلاثة التي في المتن
 باذن الحاكم ان وجده اي ولم يخف عليه منه كما هو ظم والا استقل
 به مما يظهر تحفة شوبري وان وجده بمران الخاشار بهذه الغاية
 الى الفرق بين الحيوان وعيره وهو ان الحيوان لا يجوز اكله الا اذا
 كان ملقوظا من المفازة وان عيره يجوز اكله مطلقا تامل انه يجب
 ايضا في المفازة وهذا ظم ان كان فيها احد يسهم التعريف والاسم
 ولا معنى لا يجابه وقوله انه لا يعرف بالاسم وهي المعبر عنها سابقا
 بالمقازة اي بل يعرف في العوان وقوله لا مطلقا في الصرا والعمرات
 وترجي هذا الجمع يتعين لان فرض الخلاف انما هو في المقازة ولا يعود
 احد بعدم الوجوب مطلقا اذ ليس لنا القطة متمولة لا يحس تعريفها
 تامل وان بقي بعلاج ونظ كرامة انه يتبع عليه ان ياكله الا ان
 ويغرم قيمته لان الثمن قد يكون اكثر من القيمة هـ ج ل وعبارة سم
 لم يجوز واهنا التملك حال كذا لا ينبغي بعلاج والفرق ان كان بقاء
 هذا بالعلاج دون ذلك تامل والاباع بعضه للعلاج باقية
 ظاهرة انه ليس له الانفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع
 سم على جوا قول ولا مانع منه الا انفاق المذكور لحصول المقصود
 به ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهي مستقيمة
 حيث امكن بيع جزء منه هـ ع ش علم ر والمسا جد ونحوها الى المقبر
 والمدرسة والرباط وينبغي ان مثل ذلك كان مظنة لاجتماع الناس
 كالحمام والعتوة والمرابطة هـ ع ش علم ر محال اللقطة واماما
 بجده في الارض المملوكة ولذي اليد ان ادعاه فان لم يدعه فلقطة
 اي حيث لم يرج ما لكه راجع بجب الر كانه ج ل او اختصاص هذا
 مع قوله اول قضاء من يقتضي انه يضمن الاختصاصات وليس بصحيح
 لها

الحيوان
 في قوله ان يشترط الادراك
 الحيوان وان لم يدعه

انتهى

انتهى اقول ارجان بعض المشايخ بان المراد بالصفاء في الاختصاص
 وجوب الرد مادام باقيا هـ سم ع ش والثلاثة الاخيرة وهي قوله
 او تملك او اختصاص الذي يجعل التملك والاختصاص امر واحد ان
 او للتبويب والصواب اربع او يختص بان يقصد الاختصاص بالكونها
 ليست مالم ع ش لان الشارع له في ذلك اي الالتقاط وان
 قصد هـ اي الخيانة لانه يقتضي الدوام مالم يقتضي الخيانة قالوا
 لان التعريف صيغة تبرى ووجهه انه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب
 ليظهر المالك ولا يكون الملتقط كما تا فقد ورد النهي عن الكتمان هـ ع
 زى لتحقيق شرط التملك اي وله تملك هذا اذا فرض انه لا يقتل لاختصاص
 فان بدله ان يملكها تقييد لمحل الخلاف اي فملكه مالم يملك له وقصد
 التملك او اختصاص والافلا خلاف في وجوب التعريف وعبارة هـ ر
 ولو بدله قصد التملك او اختصاص عرفها سنة من ع ش اي وعليه مونة
 التعريف من الحن عم ان كان لا يقتضي على مالها مونة تعريف ما مضي
 فهل يرجع بذلك عليه لانه انما اقتضى لفرض المالك او لا الرجوع عما
 اليه افراسه نظرا للاقرب الاول لانه لم يقتضه وابتغى فيه السابق ولم
 يترتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل اوجبوا استشاف التعريف فابتدوا
 فابتدوا تعريف اخر للتملك من الحن ولا نظر لما قبله ع ش بل يكون
 امانة بيده اي وله يملكها بعد السنة ولو ايس من مالها كما هو ظم هـ ر
 هذه العبارة وظاهره ولو كانت حيوانا وانظر ماذا يفعل في مونة
 هل تكون عليه امر فيه نظر وينبغي ان يقال هو في هذه الحالة
 كالمال الضائع فيما في فيه ما قيل في المال الضائع من ان امره ليست
 المال فندفعه له فيحفظه ان رضى موقفة صاحبه ويصرفه مصلوق احوال
 بعين المال ان لم يرج وهذا ان كان ناكرا لم يستألف الا دفعه لثقة
 يصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفه والاصوفه
 بنفسه هـ ع ش علم ر او اخذها لها مقابل قوله لا الخيانة اي للخيانة
 وان اقلع عن الخيانة عم ان اراد التعريف والتملك ليس له ذلك بخلاف مالم
 قصد الخيانة في الاشارة فتم عنها فان له التملك ونظ هذا انه مادام

قوله قاض ومعلوم عدم جواز دفعها لقاض غير أمين
وانه لا يلزمه القول وان الدافع له يضمنها كما صرح به
القائل ثم روى

قاصدا لاختيائه في الابتداء لئلا يملك ثم روى
للمخاتاة والام يجب عليه القول لان الملتصق حاضرا من هـ ع ل وجوبا
على ما قاله ابن الرفعة من والذي اخطأ عليه كلامه روى في ثمان هـ هـ
المعرفة مندوبة وان التعريف الاتي واجب وبعبارة ثمان روى وهذا الخلاف
انما هو في المعرفة عقب المخذ اما عند التملك فالاولى وجوب المعرفة
ذلك لمعلم ما يبرده لما لكها لوظهره وصفها شامل للنوع كما اشار
اليه الم اهروية راجع للشباب والهروية نسبة للمرأة مدينة بخاسان
ومروية نسبة الى مروية بالعم شيخنا عزيرى وليوفى اي الملتصق
عطف على الخبر وقوله صدق واضحا اي كونه صادقا او كاذبا لا اذ
لم يعرف ما ذكره وحاله شخصه ووصفه لم يعرف صدقه من كذبه ثم يعرفها
اي بنفسه او نائبه وان لم يكن عدله مروا هم قوله ثم عدم وجوب
الغورية واعنده الغزالي قال ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف
بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظن ان مراده بذلك
عدم الغورية المتصلة بالالتقاء والا وجه ما توسطه الاذرع وهو
عدم جواز تأخيرها عن زمن تطلب فيه عادة وتختلف بقلتها وكثرتها
وواقعته البليغنى فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات
سوقه المالك به ولم يفرضوا له وقد عكس تعريض له في النهاية ثمان
ولا يكلف العدو اي عن مقصده صورة المسئلة في من له مقصد
غير الصحر بخلاف المقيم فيها او القاصدا قرب البلاد فتعرف في الحرف
سم وان جازت به فاقلة تبعها ينبغي كما وافق عليه مروا ليس
المراد ان ترجب عليه ان يتبع القافلة اذ لزم العدو ولا عن مقصده
او ترك محل اقامته من الصحر وانما المراد ان يعرف في القافلة
ما دامت هناك او قريبة منه فاذا ذهبت لم يجب الذهاب معها
ويكفي التعريف في اقرب البلاد اليه سم نقول نعمها اي ان كانت في
جهة مقصده برماوى الا في المسجد الحرام اي فيجوز التعريف
فيه على المصحح قال في المهمات وظاهره تخيمه في غيره وليس كذلك
وان المنقول الكراهة معتمد كما جزم بها في المجموع ورده جمع متأخرون
واعتمدوا

واعتمدوا التخييم و دخل في عموم المستثنى منه مسجد المدينة والاقتضى
فكيره التعريف او هي تخد يدية مروا قد يجب التعريف على واحد
مستثنى بان يعرف سنة قاصدا احتفظها بنا على ان التعريف ح واجب
ثم يرد التملك فيلزمه من ثمان سنة اخرى ثمان روى على العادة اي
حيث لا ينشئ التعريف الاول كما في مروا لول من الاختصاصات
اي بان كان اختصاصا لعل عليم المنفعة يكثر اسف فاقده عليه سنة
طرفه المراد بالطرف وكنت اجتماع الناس متواكف في اوله او وسطه
ثم كل اسبوع مرة او مرتين ليجزى ان تتم سبعة اسابيع
عزيرى ثمان روى قال الكر سيدى التعبير يتم في انه يحسب من السبعة الاسابيع
الاوليات ثم كل اسبوع مرة شهر كذلك اي الى اخر السنة فالمتى
المذكورة تقريبية والظاهر ما ذكره وهو انه بحيث انه لا ينشئ انه
تكرر لما مضى حتى لو فرض ان المرة في الاسابيع التي بعد التعريف
لا كل يوم لا تدفع النسيان وجب مرتان كل اسبوع ثم مرة كل اسبوع
وزيد في الاول لان تطلب المالك فيه الكثر وبينه الوارث على تعريف
ثمان روى على المعتمد ثم الاد شاذ لجزى ومروا قال مروا في الاقرب ان هذا
التخدي كلف للاستحباب لا للوجوب لما تقدم انه يكفي سنة مفردة
فلا يستوعبها ويغارق جواز استيعابها في الاسهاد بحجر الشهوة
وعدم تهمتهم مروا فان استوعبها ضمن وهل هو ضمان يد حتى لو
تلفت باقة بعد الاستيعاب ضمن وينبغي انها بما لودل على الوديعة
سم لانه اي الكاذب قد يرفعه اي اللاقط الى من اي قاض يلزم
الدفع بالصفات اي الى قاض يلزم ان يدفع المعلقة لشخص وصفها
له من غير اقامة حجة على انها له شيئا ويرى حقير الخ الوجه
انه في غير لقطه الحرم اما هي فتعرف على الدوام وان كانت شيئا حقيرا
اخذ من اطلاق قوله لا تجوز لقطه التملك فليشامل وان لم يرد وانما
على ذلك سم بل هو ما يغلب على الظن الخ اي باعتبار الغالب من
اهوال الناس فلا يرد ان صاحبه قد يكون شديدا ليجل فيدوم اسفه
على التافه من علم مروا ولا يطول طلبه له عطف لازم اما ما

وإن كان المالك قد ظهر المالك فحينئذ ظهر وقال لم اعرض

معرض عنه غالباً لعل يملكه اذا لم يظهر المالك فحينئذ ظهر وقال لم اعرض
عنه وجب دفعه اليه مادام باقياً وكذا بدله تألفاً ان كان متولاً هكذا
يظهر ووافق عليه مذهبهم بل يستبد أي يستقل به واجده
وسبغى ان لا يحتاج الى تملك لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقاً
انه يملك بالخذل سم على حي لوجوب التعريف عليه أي مع عود
الخط لا لافظ المالك فلا يرد ان التعريف يجب عليه ايضاً اذا انقطع
للمنفعة مع ان المونة ليست عليه وقال سم وانظر هذا التعليل مع انه
يجب التعريف على من لم يقصد التملك واحسب بان التقدير لوجوب
التعريف عليه مع عود الخ وكقصده أي لملك لقطعة الخيانة أي
مقونة التعريف عليه وكيف هذا مع انه تقدم ان الملتقط للخيانة
لا يعرف الا ان يصور بما اذا اتاب تأمل وقد يجاب بان الذي
مرانه لا يعرف للتملك او الاختصاص فلا ينافي انه يعرف لظهور مالكها
بان يربطها في راجع لقوله على بيت مال وما بعده راجع لقوله او علم
مالك على بيت مال أي قرضاً كما قاله ابن الرفعة لكن مقتضى كلامها
انه تبرع واعتمده لا لا يبري ويدل عليه قوله او يقتصر منها على المالك
مرفوعاً لم يظهر المالك كانت من الاموال الصالحة فيبيعها وكيل بيت
المال ولا لافظ الرجوع على بيت المالك بما اخذ منه هـ ع ش على م
والاخير ان من زيادتي لانها داخلان في قوله او على مالك ولو
غير تملك الخ الاولى ولو للتملك لانه محل الخلاف كما قاله زى
وظهر المالك او وارثه فان لم يظهر المالك ولا وارثه لا مطالبة عليه
في الحيرة الخ لانه من كسبه كما في مذهبهم وينبغي ان يكون محله
اذا عزم على ردها او رد بدلها اذا ظهر مالكها هـ زى قال ع ش علم
وقضية كلامهم انه لا فرق وقد يوجه بانه حيث اتى بما وجب عليه
من التعريف وملك وصارت من جملة اكسابه وعدم نيته ردها
لما كلفها لا يبري ملكها وان اتم به وعلى ما قاله شيخنا زى فينبغي ان
بالحق به ماله لم يقصد رد او لا عذمه هـ ولا تعلق بها حق لازم ولو
زال ملكه عنها بعد عاد فالمنجى انه كما لو لم يزل مزرع ش حق

لازم

لازم بان لم يتعلق بها حق اصلاً او تعلق بها حق جائز كالعارية
او حق لازم لا يمنع بيعها كالجارية والحق اللازم الذي يمنع بيعها
كالرهن وانظر هل يرد هذا اذا كانت موجبة مساوية المنفعة
مدة الجارية او لا تأمل وقياس ما تقدم من القرض من انه اذا
رجع في الشيء المقتضى ورأه موجراً ياخذ مسلوب المنفعة مستحقاً
ان المالك هنا ياخذ الملقوط مسلوب المنفعة ولا اجرة له بل هي للارث
لوقوع الجارية منه حال ملكه للملقوط وبارش نفسه وهو
نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت
التملك او وقت طرود العيب ولو بعد التملك فيه نظر والاقرض الخ
لانه لو ظهر مالكها قبيل طرود العيب لوجب رد هـ هـ ع ش على م
لعيب هـ ع ش بعد التملك لانها الآن مضمونة عليه بالقيمة وقيل ذلك امانة
ع ش او شرعاً بان تعلق بها حق لازم كالرهن ولا لوقف هـ ولا دفع
اللقطة ينبغي ان يكون المراد لا يجوز ان تدفع اخذاً من قوله اما
اذا لم يقطن صدقة الخ نعم ان ظن صدق دعواه فينبغي ان يجوز الدفع
سم هـ نعم ان تعدد الواصف ولو سقطت اللقطة من مملكتها
فالتعويض اخر فالاولى اولى بها السابقة ولو امر بالتقاط ش را هـ
فاخذه فهو للامر ان قصد اخذ فان قصد الامر ونفسه فلهما
ولا ينافيه ما مر من عدم صحة التوكيل في الالتقاط لان ذلك في
عمومه وهذا في خصوص لقطة وان راها مطروحة على الارض
فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها مذهبهم لم تدفع
له هـ أي لم يجز ع ش والمدفوع له أي لا يرد بان اخذ ملك
غيره وخرج يدفع اللقطة ماله تلفت عنده ثم عزم للمواصف قيمتها
فليس للمالك تعريضه لان ما اخذه مال الملتقط لا المدعى مذهبهم
وقوله فليس للمالك تعريضه أي وانما يعزم الملتقط ردها ويرجع
به على الواصف هـ ع ش على م فان اقر له يرجع وفارق ما لو
اعترف المشتري بالبيع بالمالك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن
لانه انما اعترف بالمالك لظن اليد بان اليد دليل الملك شرعاً فغير

بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقتضاها بالاعتراف المستند اليها
مواحدة له باقراره عبارة لانه قد يزعم ان الظالم هو ذو البينة
وقد فرغ من النقطة ان تبدل بغيرها فبما خذها ولا يحل له
استعمالها الى بعد تعريفها بشرطه وهو قد وصل الى حقه ثم ان وفا
بقدر حقه فذاك والا ضاع عليه ما بقي كغير ذلك من بقية الديون
وعش ولا يحل لقطر حرم ملكة والمقتبة بعضهم عرفة ومصلح
ابراهيم لانها وان كانا من الحل الا انها مجتمع الحاج جميعهم حل
الا لخطاى ولا يحل تملكه ولو بعد سنتين كما يدل له قوله فيما
يأتي والمراد التعريف على الدوام اذ النقطة انما تتملك بعد التعريف
وتعريف هذه لا غاية له تامل ويجب تعريف لما لقطه فيه
وان ايسر من معرفة مالكه فينبغي ان يكون مالا ضائعا اجماعا لبينة
المال عشي والاى والى كين المراد على الدوام فلا يدل على ما
ذكر لان سائر البلاد كذلك فخذ في الشرط وجوابه واقام دليل
الجواب مقامه هو ففعل بمعنى مفعول
اي الملقوط اي بيان حقيقة وما يفعل به وبما معه وغير ذلك
وسمى لقطا وملقوطا باعتبار انه يلتقط ومنه فذا باعتبار
انه يبتذ وتسميته بذينك اي اللقيط والملقوط فتل اخذه وان
كان مجازا الاول لكنه صار حقيقة شرعية وكذا تسميته بعد
اخذه بنا على زوال الحقيقة بزوال المعنى المشتق منه ثم
وقوله منبذ بعد اخذه اي فهو مجاز لكن باعتبار ما كان
عليه عشي ودعياسى وعيا لانه متروك اي مجهول النسب
ه عشي وعبارة البرماوى قوله ودعياسى بكسر الدال اي لان غيره يدعيه
وهذه باعتبار اخراجه ومنبذ باعتبار اوله وملقوط باعتبار
وسطه عشي مع ما ياتي اي من قوله تعالى ومن احياها فانا
احيي الناس جميعا وان كانا للقط الشرعى فمع هذا ما يلزم على
كلامه من كون الشئ ركنا لنفسه لانه جعل اللقط من اركان اللقط
وحاصل الدفع ان الذي جعل ركنا هو اللقط المعنوي بمعنى

مطلق

مطلق الاخذ والاول هو اللقط الشرعى وهو اخذ الصبي والمجنون
الذى لا كافل له معلوم فرض كفاية اي حيث علم به اكثر من
واحد والافرض عشي ه زى قال عشي علم راي ولو على فسخة
علموه فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية له بل بمعنى ان المغير
انزعاه منهم ولعل سكونهم عن هذا العلم من كلامهم لقوله تعالى
ومن احياها الاصل في الم حيا ادخال الروح في الجسد وليس المراد
هنا ذلك وانما المراد تسيبها في دوام الحياة وهو دفع الضرر عنها
المودى الى الهلاك وقوله فكانما احيا الناس جميعا اي بدفع الضرر
عنهم فمعنى الم حيا الاول غير معنى الاحيا الثاني عشي فدلنا الآية
على كونه فرض كفاية باللائم كالنكاح والوطى اي لم يوجبوا
الوطى في النكاح لان النفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن
الوجوب او يقال لما كان المغلب في النكاح معنى الوطى والنفس
تميل اليه لم يوجبوا النكاح اي العقد استغنا عنه بميل النفس اليه
ه زى ويجب اشهاد عليه اي لرجلين ولو مستورين لانه يعبر
عليه اقامة العدلين ظاهرا وباطنا عشي علم ر فله العدالة
اي ثابته ببيان ثبتت بالمركين واشتهرت بحالا للفظ على هذه الكامل
فغيره كسور العدالة من باب اولى عشي وعلى ما مع القبط
فما من ما مر في النقطة من امتناع الاشهاد اذ اختلف عليها
ظالماته هناك ذلك عشي يتعاله اي وانما وجب الاشهاد
على ما معه بطريق التبعية له فلا ينافيه ما مر في النقطة من انه
يسن الاشهاد عليها ولا شك ان ما معه من جملة النقطة هم
لم تثبت له ولاية الخصامة اي الا ان تاب واشهد فبذلك التقاطا
حديثا من سماحه السباى مصرح بان نزل الاشهاد فسق
ثم ر وهذا قال الله لم يصح لقطه مع انه اخبر وجاز ترعه
منه اي بل وجب على القاضي ترعه فهو جواز بعد امتناع فصدق
بالوجوب عشي فمع ل واللقط الخ كان الاولى ان يقدمه على
قوله لقطه فرض كفاية لان الحكم على الشئ فرض عن تصور واجب

فمن مدينه او خلت عن الكل فقريه وعلم من كلامه ان البلدي اخص من غيره
هـ قل كخونه عيشها هذا بالنسبة للقيط واما الزوجه فيجبها عليها
مطاوله ولو كان المنقول اليه خشن العيش عزيزي لان نفقتها مستحقة
ويمكنها ابدالها كوقف على القسط وانما صبح الوقف عليهم مع عدم تحقق
وجودهم لان الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كما دل
عليه كلامهم ونبه عليه الزركشي واذنا في المال العام اليه لاستحقاق
الصرف عليه منه والانه يجوز اذ هو حقيقة للجهة العامة وليس مملوكا
له واذا ادعى السبكي عدم الصرف له من وقف الفقرا لان وصفه بالفقر غير محقق
لكن خالفه الاذري اكتفا بنظم الحال من كونه فقيرا وهو وجه شمر
او الخاص قضيه كلامه التمييز بين العام والخاص والاوجه كما افاده بعض
المؤلفين بتقديم الثاني على الاول فان حملت في اوفى كلامه على التوق
لم يرد ذلك شمر والمعنى ان موصته امانى ماله العام او في ماله الخاص
قال الرشيدي الا انه لا يعلم ايها المعدم هو الا ان يقال هذا معلوم
من خارج وهو ان الخاص معدم كما في زى واعتمد شخشا انه ينفق من
العام ان لم يكن يملك مقبلا الحاجة كوقف على القسط المحتاجين والى
فيقدم الخاص عليه كما في سأل كنياب عليه والمراد كما انبه عليه الزركشي
بكون ما ذكره صلاحته للتصرف فيه ودفع المنازع له لانه طريق الحكم
بصحة ملكه ابتدا فلا يسوغ للحاكم بحكم ذلك ان يقول ثبت عندى اسد
ملكه شمر روي فائدة ذلك انه لو ادعاه احد بيته سلم للمدعى ع
عليه م او ملبوسه له ودابة زمامها بيده او مربوطه بنحوه
او ركب عليها وما عليها تابع لها قل ودار هو فيها وحده اى لا
يغلب لغيره او حانوت او خيمة او بستان كذلك زى وعبارة شمر
ولا يحكم له بستان وجد فيه في اوجه الوجهين كما وجه بعض المتأخرين
بمخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا
سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك
هـ ش وعبارة قل قوله ودار هو فيها وكذا في قرية لاني باهما ولا
في بستان لم يجز العادة بالسكنى فيه والا فكالدار وما في الدار والبستان

تابع

تابع لهما ملكا وعدمه ان كان معه بينهما غيره فله حصته بعده بحسب
الروى قل الامال مدفون بفتح الاء رعى انه لو انصل حنطانه
بالدفن وربط بنحو ثوبه قضى له به لاسيما ان انقضت الرفعة اليه
هو مروي قوله بخلاف الموصوع بقرب المكلف يؤخذ من هذا انه لو نازع
هذا المكلف غيره فالقول قول المكلف وتقدم بيته لان البديل هـ سم
ولو حكموا بغيره اى لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزئية هـ سم
في بيت مال اى بجانب من وقف يقتضى عليه اى على الطفل
لا على بيت المال كما صرح به الخطم على المنهاج حيث قال او حالت الظلمة
دونه اقترض له الامام من المسلمين في ذمة اللقيط كالمضطر الى الطعام
فان تقدر الاقتراض قام المسلمون بكفايته وقضا الخرج ش على موشرينا
اى موسى بلده زى والاوجه ضبطهم بين ياتى في نفقة الزوجه وقيل من
ملك مونة سنة فلا تعتبر قدرته بالاسب واذ الزنهم وزعها الامام على
مياسير بلده فان شق فعليه من يراه الامام منهم فان استقوا في نفقه تخير
وهذا ان لم يبلغ القيط فان بلغ فنسبهم الفقرا او المساكين فان ظهر له سيد
او قريب رجع عليه وان ضعفه في الروضة وما توزع به من سقوة انفقة
القريب وقوه بعض الزمن يرد بما سياتى انها تغيير ديننا بالاقتراض سم
مر اى باذن الحاكم فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا سيد ولا كسب
فألجوه على بيت المال من سهم الفقرا او الغارمين بحسب ما يراه الاما
سأل بنزع الخافض كان الانسب على قتله ان يقول على التمييز
ولا نقطه استقلال بحفظ ماله اى ان كان عدلا بحيث يجوز ابداع مال
اليتيم عنده هـ ح ولم يخف عليه عنده من استيلا ظالم ح ل و زى
بانه حاكم في المرة الاولى على الاوجه ومثله الاستهاد ولا يجب الا في
المرة الاولى كما قاله ح ل فان تقدر مراجعته اشهد ويصدق في قدر
الاتفاق ان كان لا تقا به ع ش عليم ثم ان لم يجده اى في مسافرة
قرية وهي مادون مسافة العدو على المعتمد هـ ع ش
في الحكم باسلام اللقيط اى وما يتبع ذلك كالحكم بغيره بعد كماله ع ش على
مر او بغيرها كذلك اى بتبعيته فالصور اربعة او ما الحق بعضها

ح

وهو دار الكفر التي بها مسلم كذا جرحه وان اسماحه كافر ولا يلزم من
كفر ابيه كفره لاحتمال ان يكون من شبهة يوطئ مسلمة فيكون مسلما ببقاء الام
للقاعدة المشهورة وعادة ثم أي ولو لحقه في النسب لانا حكمنا بالاسلا
فلا تغيره بمجرد دعوى كافرته والغاية للرد وفيد الماوردي في الخلاف بما اذا
لم يصدر منه صلا او صوم والافسح قطعاً وينبغي ان يقال بينه وبين
ادعاه ولو بدار كفاي اصلها دار اسلام بان كانت دار الاسلام لولا
وافرناهم عليها بالجزية او الصلح جرحا لمراد بها ما استولى الكفار عليها
من ديارنا به مسلم اي رجل او امرأة وكلامه يقتضي ان الحقيقة اذا وجد
بمحل اسلام خراب لا يحكم باسلامه الا اذا كان به مسلم لان الحل في كلامه
شامل لذلك وهو بعيد قلجور او مجتازا هذا مع قوله ولكن لا يكفي
اجتازه بدار كفر قد يتنازع ان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجتياز
والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال في فتح دار الكفر في الاول
على ما اصلها دار الاسلام اسلام سم كما هو شأن الاستدراك لان قوله
بمجازا شامل لاجتازه بدار الاسلام التي يسكنها الكفار ودار الكفر
والاستدراك بخبره بالاول عزيزي لا يكفي اجتازه بل لابد من
السكن والمراد بالسكن هنا ما يقطع حكم السفر وهو اربعة ايام غيبوبة
الدخول والخروج قاله المذرعى بحثا قال بل ينبغي الاكتفاء بليلتين
فيه الوقاع وان ذلك الولد منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم
واحد بمسلم بمصر عظيم بدار الحرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا
حكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسبي فذلك
اولا مكان كونهم منه ولو على بعد وهو الفظ فغيبه نظر ولا سيما اذا كان
المسلم الموجود امرأة ثم بدار كفاي اصلها دار كفر فلا يخالف
ما قبله اذ ذلك مفروض في دار كفر اصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر
ما استولى عليه من غير جزية ولا صلح ولا اصلها دار اسلام وما
عدا ذلك دار اسلام ختمنا اما اذا استلحقه الكافر بيعة شمل كلامه
ما لو تمضت البيعة سنوة وهو الاوجه من وجهين والاقرب اعتبار
الحاق العتاق لانه حكمه فهو كالبينة بل قوي ثم وان كان ميتا

والاقراب

والاقراب منه حيا اي بشرط نسبته اليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالدم
فلا يرد ادم ابو البشر صلى الله عليه وسلم لانه لو نظر له لكان كل الناس
مسلمين بالبنية له لان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضي التوارث
ولكن ضابط النسبة التي تقتضي التوارث لم تظهر ولم تعلم من كلامه
ولعلم ما ياتي في الوصية بان يقال هذا المراد بالاصل ما ينسب اليه
اليه من جهة الابا والامهات وبعد قبيلة كما يقال بنوا فلان فمن فوق
الحمد الذي حصلت الشهرة به والنسبة له لا يعتبر لان تبعة اجدهم
وهذا اشارة للحكم بكفر الغير بالبيعة ولم يكون الا له حد الوصول
بخلاف تبعية الاسلام تكون له وللساوي في جيش واحد وغنيمة
واحدة هو عطف تخير لان المقصود اجتماعهما في الغنيمة قل
فلا يحكم باسلام مسييه اي وان اسلام بعد سببه جرح لان الدار لا
تؤثر فيه اي في السبي فلا يصح كسائر عقود اي بالنسبة لاحكام الدنيا
ومع ذلك تستحب الميول بينه وبين ابويه لئلا يقتناه وقيل يجب
ونقله امام عن اجتماع الصحاب اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيضع
ويكون من الغائرين اتفاقا ولا تلازم بين الاحكامين كما في من لم
تبلغه الدعوة وكا طفال المشركين ثم رولو تعبد بعبادة كانت غير
صحيحة كما نحن عليه لكن لا يمنع منها عزينا ولم يورثها لعدم صحتها
وفارق صحتها من المسلم المميز الاصل لا انتفاعه بها لانهما تقع له نفلا
قل وكان على ميمز حين اسلام فقد قيل كان سنة ثمان سنين وقيل
سعا وقيل اربعة عشر سنة جرح ثم نزل سبقا في اي فلا تثقن احكام
الاسلام الجارية عليه قبل الردة زى وسمى ر واحكام الاسلام مثل
ارثه من قريبه المسلم وجواز اعتناقه عن الكفار سبقا المحكم
باسلامه اي ولا ينقطع برودة جرح في تبعية الدار اي المتقدمة في
القبض اذ هو الذي يحكم باسلامه ببقاء الدار كما تقدم فانه كافر اصل
اذ هو الذي يحكم باسلامه ببقاء الدار كما تقدم اي فيقر على كفره وينقض ما
امضاه من احكام الاسلام من ارضه من قريبه المسلم ومن ارضه من قريبه الكافر
وجواز اعتناقه عن الكفارة وما يتفرع على الخلاف في انه مرتد بكفره او كافر

اصلي تجهيزه والصلاة عليه ودفعه بمقايير المسلمين اذا مات بعد البلوغ
وقبل الكفر ذكره الرافعي وراى الى ما من انه يشاهل فيه ويقال فيه
شعار الاسلام قال الموقري وهو المختار والصواب لان هذه الامور
مبنية على الظن وظاهره الاسلام هـ روى وقول زى اذا مات الى
فان قلنا انه كافر صلى لم يجز ولم يصل عليه وان قلنا انه مرتد
بكفر جهز وصلى عليه للحكم باسلامه قتل ذلك وقوله يقال فيه
اي في الميت المذكور وقوله شعار الاسلام اي علامته وهي تيمنه
للمدار في الاسلام اي فيجهز ويصل عليه سوا حكمها يردته ام بكفر
وقوله هذه الامور اي التجهيز وما بعده تنجنا خلافاً اي بين
لنا خلافاً الى اي فتقضي احكام الاسلام الجارية عليه قيل ذلك
في بيان حرية اللقيط اي ما تحصل به حرية ع
وقوله واستلحقته اي وما يستلحقها فينبغ الاول قوله ولا يقبل اقرار
به الى قوله قضى منه وينبغ الثاني قوله فان عدم او تخير الى
اللقيط حر قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولو قد فقه واذق له
احده حتى اسأله احرام الاسم فلا يلحق اي من البيعة وفارق
غيره اي حيث تكفي الشهادة بالملك المطلق عن السبب فلا
تغيره عوا اي دعوى اخذ المال ع ش وقوله وصفه اي يكونه علمه
هـ بخلاف اللقيط لانه حر ظاهر اي قد عواه تغير وصفه فاشترط
المقرض لسبب الملك حر بعد كماله اي بلوغ وعقل هو اولي
من قوله فصدقه اي لشموله حالة السكون عن التصديق والتكذيب
كل ع ش ولم يسبق اقراره اي اللقيط ويصح عود الضير على كل من
ومن المقر له اذ لو اقر انسان بجره وافر اللقيط لم به لم يقبل وان
صدقه وهو ظم ثم ركن قول ثم بعد كماله يعني الاحتمال الاول
ثم ان واحد بدار حرب الى هذا استدراك على قول المتن اللقيط
حر فكان الاول تغديمه على الاستثناء فمنه وج لا يكون لقيطاً
وقوله كسائر صبيانهم اي المعروف في سنهم حر فان دفع ما يقال ان اللقيط
المذكور من صبيانهم وها حصل الدفع تسليم انه منهم لكنهم غير

معروف

ف

معروف النسب والمراد صبيانهم بعد اسرهم لانهم قتل اسرهم محكوم بجرهم
قاله البلقيني رده الم في غيره الكتاب بان دار الحرب انما تقتضي
اسر قات من ذكر بالاسر ومجد اللقيط لا يقتضيه اي لانه ليس اسرا
بان قصد ان يربيه لله تعالى وهذا الرد هو المعتمد جـ لـ روى فقوله
البلقيني شـ وفي سم والوجه ان مجرد كونه بدار الحرب لا يقتضي رده
فاذا اخذ على جهة الالتقاط حكم بجره لان اخذه بهذه القصد
صارف عن الاسترقاق اما اذا اقر لمكذبه المناسبات يقول اما
اذا كذبه المقر له في تصرف ماض اي في حكم تصرف والحكم في المثال الاتي
هو عدم قضا الدين من المال الذي في يده فان قضا الدين بغير المقر
له وقوله مضر بغيره وها حصل الصور ستة لان التفرق اما ماض
او مستقبل وعلى كل امان بضر بغيره اوبه اولا بضر باحد فقوله
بخلافه في المستقبل منه ثلاث وقوله وماض الى فيه ثقتان فقوله
اما التفرق الماض الى هذه مكررة مع قوله وماض لا بضر بغيره لكن
اعادها توطئة لقوله فيقبل الى وذكرها في ضمن العام الى اولا كانت
من عدم جهة القبول بالنسبة لغيره بخلافه في مستقبل فلا يصح منه
البيع والشرا اما التفرق الماض الى صورته ان يقتل اللقيط او يبيعه
ثم يقر بالرق فهو قتل الحر غير مكافي له فلا يقتل فيه وبعد اقرار
مكافي له فيقتل فيه سـ ولـ ومثله الروض وصورة بعضهم باذا اوصى له
بشيء لغنيه فيلزم من دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضرار بسـ
وهذا التصوير اولى لان القتل ليس بقرفا ولو كان اللقيط امرأة
الى هذا يتفرع على قوله ولا يقبل اقراره كما يدل عليه سـ الروض فكان
الاولى ان يقدمه على قوله اما التفرق الى شئنا وقد يقال احزه
لاجل قوله وبعد رقيق لانه مستقبل لكنه لا يقال له انه تصرف تامل
وها حصل ما ذكرهنا ست مسائل الاربعة الاولى مخرجة على المنطوق
والثلاث الاخيرات على المعنوم هـ لم ينضمج نكاحها اي لان انكاحه
بغير الزوج سـ الروض اي وتقدم انه لا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض
بضر بغيره وفي سـ الروض لم ينضمج اي لان النكاح كالمقبوض المستوفى

ما يقع بتغير الزوج بين هذا النكاح ونسخه حيث شرط حرته فان نسخ
 بعد الدخول به الزم له الاقل من مهر المثل والمسمى فان اجاز الزم
 المسمى وان كان قد ساهم اليها اجزاه فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى
 كما في شهر ر. وتسلم الزوجها ليطاونه اى وان تضر السيد بذلك
 لتلا يتضر الزوج زى. وولدها قبل اقرارها حراى حرته وموت
 لم يلزمه قيمته اى لانه يضره لزوم القيمة. وتقدر بثلاثة اقراء
 للمطلاق لان عدة الطلاق حق للزوج فلا يوتر اقرارها فيه
 وشهرين الخ قال سم بعد كلام طويل ما لم يطاها بطن الحريم ويستمر
 ظنه الى الموت فان وقع ذلك اعدت باربعة اشهر وعشرة ايام
 ع ش وحوله وشهرين الخ لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا
 وجب قبل الدخول فلا يتضرر بنقصان العدة زى قال شيخنا وفيه
 ان العدة مستقبلة عن اقرارها بالرق فكان المناسبا قبول
 اقرارها بالنسبة لها بان تعتد بقراين الا ان يقال ان العدة
 وقعت تابعة لا مقصودة او يقال الكلام في التصرف والعدة ليست
 منه رجل سوا كان سفها او سيثام ر. الحق ولا يلحق
 بزوجه الا بيمينه كما يعلم مما ياتي واستحبوا المقاضى ان يقول
 لا يلتقط من ابن هو ولدك من زوجتك او من امك او بنتهم لانه
 قد يظن ان الالتقاط بغيب النسب ويبحث الزركشى وجوبه اذا
 كان من مجهول ذلك احيانا للنسب شهر ر. ولا نفقة عليه بل
 نفقته من بيت المال هـ ر. او تعارضت بختان قال النووي
 ليس لنا موضع سقط فيه الاموال الثلاثة في اعمال البنتين الا هذا
 الموضع هـ زى ومسئلة الشك في النجاسة اى لو تعارضت بختان
 في النجاسة يلغى قولها ويجعل بالاضل وهو الظهارة ع ش وزى
 مورختين يتارخين مختلفين فلا ترجيح وهذا مستثنى من كون
 الحكم السابقة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطمان القاعد
 المذكورة خاصة بالاموال هـ فلا ترجيح وهذا بخلاف المال
 فانه يعمل بمقدمة التاريخ ع ش بغية السابق لقوله مع يد

عن غير

عن غير لقطاع ش بقائه وجد فليحتمل الحق به ولا يقبل
 منه بعد الحاقه بواحد الحاقه باخر الى جهته لا ينقض بالجهته
 ومن خلو تعارض قاضيان كان الحكم للسابق وتقدم عليه البينة
 ولو تاخرت كما تقدم هو علم من التناوب لانه بمنزلة الحكم فكان اقوى
 فاذا انتسب الى اخدها فلم يثبت لواحد منهما بل ثبت
 لغيرهما او لم يثبت نسبهما لغيرهما فليس يرجع المنفق على
 من ثبت نسبهما او على اللقيط نفسه لوجود اتفاق عليه فيه
 نظر والى قريب عدم الرجوع بينهما لانه لم يقصد واحد منهما
 بالانفاق ع ش علم ر. ان ما ن باذن الحاكم اى عم يا شهد مع
 نية الرجوع ثم يفيش ان تعذر الى شهر ونحو كلام شيخنا انه اذا
 تعذر الاشهاد ونوى الرجوع لم يرجع حـ ل. واذا انتسب الى ثالث
 وصدقه لحقه الخ اى ورجعا عليه بما اتفقا به حـ ل
 ذكرها بعض اصحاب غيبة الجارية لانها عقد على
 عمل واوردوها الجوهري لانها تطلب التقاط الدابة كوالضالة
 هـ ش ر اى مثلا وفيه ان المقصود طلب ردها لما لكها لا طلب
 التقاطها لان اللقطة هي التي لا يعق مالها وهذه مالها
 معلوم الخ ان يراد بالالتقاط معناه اللغوى وهو مطلق
 الخ فقام مل بتثليث الجيم ولم يبينوا الى فصيح ولعلم الكسوة
 لاقتصار الجوهري عليه ع ش واقصر عليه المعنى وجمعها جمعائل
 اسم لما يجعل وهو العوض ونشرع الترام الخ ظاهرات
 هذا راجع للثلاثة كاللغوى وليس كذلك بل هو راجع للجمالة
 فقط كما يدل عليه عبارة ر. ونصها وهي الجمالة لغة اسم لما
 يجعله الانسان لغرضه على شئ يفعل وكذا الجعل والجميلة
 ونشرع الترام عوض الخ قد جعل قوله وشرع في مقابلة قوله
 لغة المتعلق بالجمالة لكن عبارة جو كعبارة التام سواء
 على عمل معين اى او مجهول ع ش علم ر. خبر الذي رقاها الصبيان
 وكان المرفى لد يفاع ع ش علم ر. قال وكان رئيس العرب وذلك

٢٥٢

كتاب الجحالة

ان ابا سعيد الخدري كان مع جماعة فمر على محل فيه عرب
 فاستضافوهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادى فلدى ريس العرب
 فأتى له بكل دواء فأم ينجى أى لئلا ينجى فقال استلوا هذا الحى
 الذى نزل عندكم فسالوهم فقالوا نعم لكن لا يكون ذلك الى باجرة
 فجمعوا اللحم قطيعا من الغنم فقرأ ابو سعيد الفاتحة ثلاث مرات
 وصار يتقل فتنط كما تنط من عقاب فتعرقوا في قسمة ذلك
 القطيع حتى جاءوا النبي صلى الله عليه وسلم فآخروه فقال ان
 احق وحق رواية ان احسن ما اخذتم عليه امر الكتاب الله تعالى
 فيكون الدليل قول النبي وتقريره فانه قد ما يقال ان فصل
 الصحابي ليس بجعة قال الزركشي ويستنبط منه جواز الجعالة على
 ما ينتفع به المرتضى من دواء ورقيه وان لم يذكره وهو متجه
 ان حصل به ثعبان فلا اخذ مما ياتي ثم قال عمن ولعل
 قصة ابي سعيد حصل فيها ثعبان كذا به لموضع المريض فلا
 يقال قراءة الفاتحة لا ثعبان فيها فلا تصح الجعالة عليها او انه قرأها
 سبع مرات مثلا وينبغي ان المراد بالثعبان بالنسبة للمعا على
 ينبغي ان يقال ان جعل الشفا غاية لذلك كليل او يبنى الى الشفا
 او لترقيته الى الشفا فان فعل ووجد الشفا استحق الجعل وان
 فعل ولم يحصل الشفا لم يستحق شيئا لعدم وجود الجعالة عليه
 وهو المداواة والرقية الى الشفا وان لم يحصل الشفا غاية
 لذلك كالتقرء على علمي سبعا مثلا استحق بقرانها سبعا
 لانه لم يقيد بالشفا ولو قال لترقيته ولم يزد او زاد من علمه
 كذا فهل يتقيد الاستحقاق بالشفا فيه نظر وقد يوخذ
 من قوله في مسألة المداواة الاية فيقول قوله ولو اشترك اثنان
 في قساد الجعالة هنا وجوب اجرة المثل فليعربهم علم فائدة
 ما يقع من كون الشخص يقيس بشبهه القصابة او الطائفة
 مثلا فهو حرام لانه من السحر والخيار بالمغيبات ع من علمه
 قال شيخنا والمخلص من هذا انه يقيس ويكتب ما يناسب ما
 ظهر

30

ظهر له من غيرات يقول هذا من الله او من الرضا وهو ظم
 كما يوخذ من العلنية والقطيع ثلاثون راسا من الغنم هي بيان
 لما اتفق وتوعد والى الفاعل الكفوى لا يتقيد بعدد كما تدل عليه
 عبارة المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص وايضا الحاجة
 قد تدعو اليها في رضى صالة وابقا وعلى لا يقدر عليه ولا يجد
 من يتلو عبه ولا تصح الجعارة عليه للمهالة ثم مرر مختار
 كالمصارعة والجعارة ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل
 مجهول حل عمل في عده من المركان مسامحة لانه لا يوجد الجعارة
 تمام العقد ان يقال المراد بعده عنها ذكره فقط في العقد والمتاخر
 انما هو ذات العمل على علمه ولو غير المالك اى حيث اذن المالك
 لمن شافى الرد فاذا التزم الاجنبى الجعل صحيح وحق سائغ للرد وصنع
 يده على الردود بالتزام الاجنبى لانه مستند لاذن المالك حل وفي
 ثم مرر واستشكله ابن الرقعة بانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال
 غيره يقول الاجنبى بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب
 بانه لا حاجة الى اذنه في ذلك لان المالك راض به قطعا او بان
 صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شافى الرد والتزم الاجنبى الجعل
 او يكون للاجنبى ولاية على المالك وقد يصول ايضا بما اذا اطلق
 العامل المالك او عرفه وظن رضاه وظن كلام المصم انه يلزم غير
 المالك العوض وان لم يقل على بان قال من رد عبد فلان فله دينار
 ولم يقل عليه وبه صرح كقوارزى وغيره ثم ما يخص فلا بد
 بهج التزام مكره معتضى اقتضاه على هذا ان قول المتنا اختيار
 خاص بالمترم فيكون مضيا والمضون وهو ظم لان الكلام هنا
 في العقد والكراهة العامل انما هو على العمل وهو بعد العقد ولا
 يتاثر الكراهة على العقد لانه لا يشترط بقوله كما سياتى شيخنا
 وعام عامل ولو جهلها في الجعالة تغاير في الاجارة من اوجه
 جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول
 العامل وكونها جائزة لا لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل

٤٥٣

هذا من الله او من الرضا وهو ظم
 كما يوخذ من العلنية والقطيع ثلاثون راسا من الغنم هي بيان
 لما اتفق وتوعد والى الفاعل الكفوى لا يتقيد بعدد كما تدل عليه
 عبارة المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص وايضا الحاجة
 قد تدعو اليها في رضى صالة وابقا وعلى لا يقدر عليه ولا يجد
 من يتلو عبه ولا تصح الجعارة عليه للمهالة ثم مرر مختار
 كالمصارعة والجعارة ولم يستغن عنها بالاجارة لانها قد تقع على عمل
 مجهول حل عمل في عده من المركان مسامحة لانه لا يوجد الجعارة
 تمام العقد ان يقال المراد بعده عنها ذكره فقط في العقد والمتاخر
 انما هو ذات العمل على علمه ولو غير المالك اى حيث اذن المالك
 لمن شافى الرد فاذا التزم الاجنبى الجعل صحيح وحق سائغ للرد وصنع
 يده على الردود بالتزام الاجنبى لانه مستند لاذن المالك حل وفي
 ثم مرر واستشكله ابن الرقعة بانه لا يجوز لاحد وضع يده على مال
 غيره يقول الاجنبى بل يضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب
 بانه لا حاجة الى اذنه في ذلك لان المالك راض به قطعا او بان
 صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شافى الرد والتزم الاجنبى الجعل
 او يكون للاجنبى ولاية على المالك وقد يصول ايضا بما اذا اطلق
 العامل المالك او عرفه وظن رضاه وظن كلام المصم انه يلزم غير
 المالك العوض وان لم يقل على بان قال من رد عبد فلان فله دينار
 ولم يقل عليه وبه صرح كقوارزى وغيره ثم ما يخص فلا بد
 بهج التزام مكره معتضى اقتضاه على هذا ان قول المتنا اختيار
 خاص بالمترم فيكون مضيا والمضون وهو ظم لان الكلام هنا
 في العقد والكراهة العامل انما هو على العمل وهو بعد العقد ولا
 يتاثر الكراهة على العقد لانه لا يشترط بقوله كما سياتى شيخنا
 وعام عامل ولو جهلها في الجعالة تغاير في الاجارة من اوجه
 جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وعدم اشتراط قبول
 العامل وكونها جائزة لا لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل

الا بالزاع من العمل ولو شرط تعجيل العمل عند العقد واستحقاقه
المثل فان سلمه بلا شرط استحقاقه فيه قبل الفراغ من العمل فيما يظهر
ويؤيد بينه وبين الجارية بانه لم يملكه بالعقد وهذا لا يملكه
الا بالعمل ولو قال من رد عبدي فله درهم قبله بطل العقد قاله
القاضي من كتاب الدرر ثم مر وتعارفها ايضا في اشتراط عدم
التأخير واهلية عمل عامل اي قدرته على العمل ويشترط ان
التم بخلافه في مفهومه ان غير المعين لا يشترط اهليته للعمل
ولعل صورة ان يكون حال النذرا غير اهل كصغير لا يعذر في بيع
اهلا ويرد كونه مع حين النذرا وبلغه النذرا حين صيرورته قادرا
منو بوي قال شيخنا ولعل في العبارة قلما اي واهلية عامل معين
لعمل وقوله معين اي وقت النذرا والعمل وخروج به اليهم فيشرط
اهليته وقت الرد وان لم يكن اهلا وقت النذرا قلنا ان لا بد
من الاهلية وقت الرد في المعين واليه قال مر والمعين انما يشترط
غيره فيما يعجز عنه وعلم به القائل اولا بليق به قد صرح عن
هو اهل ان يبه وان كان هو عين كلام المصنوع لقوله ولو
عبد الخ والا فكان الاولى ان يقول فلا تصح من غير اهل كصغير
لا يعذر على العمل الخ تامل وفيه ان الصغير المذكور لا يتناقض
منه العمل فلا معنى للاعتراض عنه واجيب بانه لا تصح الجمالة
معه وان قدر على العمل بعد مدة وزد الضالة اي اذا كانت
الجمالة على عينه وصيبا ومجنونا اي لها نوع تمييز وليس لنا
عقد يصح مع الصبي المميز والمجنون الذي له نوع تمييز هذا
عزيزي ولو بلا اذن اي من وليهم او السيد وهذا ارجح لم يصح
ما قبله ع ش بخلافه صغير لا يعذر على العمل اي فاذا انقضت
انه حصل العمل لا يستحق شيئا قال ع ش على مر لكن فيه انه حيث
اتي به بانه قدرته الخ ان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا
بحسب العادة غالبا وهذا لا يتناقض وجود العمل مع العجز على خلاف
القالبه وتعين عليه الرد نحو غصب الخ بخلاف ما للورد

من

من هو في يده امانة كان طهرت الروح بوجوب الى داره او دخلت
دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد
ع ش على مر وما تعين عليه شرعا الى قضيته انه لو كان
الراد غير مكلف استحق ويجاب بان الخطاب متعلق بولي
لتعذر تخلية به فلا يستحق شيئا مر وقوله حبس فلما معنومه
انه اذا حبس يستحق لا يستحق ما جعله له ولا يجوز له ذلك وينبغي
ان يقال فيه تفصيل وهو ان الحبس ان جاء على العامل على ان يكلم
مع من يملكه على وجه جائر كان تكلم معه على ان ينظره الدائن الى
بيع غلته مثلا جاز له ذلك واستحق ما جعله له والا فلا ع ش
لكن يتكلم في خلاصه قضيته انه اذا تكلم في خلاصه يستحق لعمل
وان لم يستحق اطلاق الحبس بجلامة لكن في كلام ع ش على مر
لو جاء على الرقيق او مده او انه ان جعل الشفا غاية للرفق
والمداواة لم يستحق الخ اذا حصل الشفا والما استحق العمل مطلقا
ه فقياسه هنا انه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة
لم يستحق الخ اذا خرج منه ع ش على مر فانه جائر وان تعين
لكن بشرط ان يكون فيه كلفة تقابل باجرة كما علم من ل وزي
فيصد اي يفقد التاقية العقد وقوله وسواء كان العمل الخ فني
ان العمل الذي وقع العقد عليه هو الرد وهو لا يكون الخ معلوما
والجمل انما هو في محل العمل كالمسافة فيجعل العمل مجهولا بالنظر لجمل
محله تامل بل اولى اي لانه اذا اغتفر الجمل في القراض مطلقا
فلا يغتفر الجمل الذي عسر على علمه بطريق الاولى ع ش وعبارته
ثم مر لان الجمالة احتلت في القراض لحصول زيادة متوقعة به
فاحتالها في رد الحاصل اولى ه واكثر ما ذكرنا من اول الباب
الى هنا من زيادتي كما يعلم من مراجعة كلام الاصل وشروط في
العمل الخ لو جعل له جزء من الرقيق فقضيه كلام الرافعي البطلان حيث
حاول منه اجرا خلافا لظاهره في المرفوعة التي تستاجر جزء من الرقيق
فقط الغطام وتازعه في المطلب وفرق بان الاجرة هنا لا تستحق الا بعد

سواء بعد طار بعض النسخة

لو اكد من تحقق على عدم مباشرة وطبيعة استحقاق المعلوم كما افق
به التاج الفاري واعتراض الزركشي له بانه لم يشر ما شرط عليه
فكيف يتحقق يرد بانه مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط
له لعذره ونظيره ذلك ما عت به البلوي من مدرس بحضره موصغ
الدرس ولا يحضر احد من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يخطر و
بل يظهر الجزم بالتحقق في هذا لان المكره يمكنه الاستثناء
فحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكرتم ان امكنه اعلام
الناظر بهم وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظن وجوبه عليهم لانه
من باب الامر بالمعروف وقد افاد الولي العراقي ذلك ايضا بل جعله
اصلا مقبلا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضر ولم يحضر احد
استحق لان حضور المصلين والمتعلم ليس في وسعه وانما عليه
الانتصاب لذلك وافق في من شرط الواقف قطعه عن وطيفته
ان غاب فغاب لعذر كخوف طريق بعدم سقوط حقه بغيبة
قال ولذلك شواهد كثيرة والمراد بالغيبة عدم حضوره
الوظيفة افق الوالد رحمه الله تعالى بحل النزول عن الوظائف
بالمال اطلاقه من اقسام الجمالة فيستحقه النازل ويسقط حقه
وان لم يقرر الناظر المتزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره ش
مر ولا رجوع له على النازل ان لم يشترط الرجوع هـ باي وقوله
ولم يحضر احد من الطلبة اي لم يحضر احد يتعلم منه وليس المراد التفر
في الوظيفة لان غرض الواقف احيا المحل وهو حاصل بحضور
عزيز باب الوظائف قاله شيخنا الشوبري هـ ع ش وقول م
وانما عليه الانتصاب هذا يقتضي ان استحقاقه المعلوم مشروط
بحضوره والمجته خلافة في المدرس بخلاف الامام والعراقيات
حضور الامام بدون القنن يحصل به احيا البقعة بالصلاة
منها ولا كد لك المدرس فان حضوره بدون متعلم لا فائدة
فيه فحضوره بعد عشا وقوله بعدم سقوط حقه بغيبة اي وان
طالت مادام العذر قائما لكن ينبغي ان محله حيث استأبنا او

عجز

عن الاستنابة اما لو غاب لعذر وقدر على الاستنابة فلم يفعل
فيبقى سقوط حقه لتقصيره ع ش على م اعم من قوله وان
قصد العمل للمالك لان كلام المصنف شامل لسبع صور
وذلك لانه في الصور اربع عمل نصف العمل ولم يعد له من العمل ش
لانه لم يقصده اصلا هـ في في الصور الثلاث الاولى وهي ما
اذا قصد العمل لنفسه او للملتزم او لهما وقوله والاحيرة وهي ما
اذا لم يقصد تحصيله وقوله وثلاثة ارباعه وذلك لانه عمل النصف
وعاد له نصف عمل صاحبه لانه قصد في الصورتين والنصف
المر هدر وقوله في الرابعة وهي ما اذا قصد نفسه والعامل وقوله
والخامسة وهي ما اذا قصد العامل والملتزم وقوله وثلثاه في
السادسة وذلك لانه عمل النصف وعاد له من صاحبه ثلث عمله
وذلك سدس قيم النصف وثلثاه الاخران هدر هـ شيخنا
والسادسة هي ما اذا قصد الجميع جـ ولا شئ للاخر جـ معطوف
على كل من قوله فله كله وقوله والا فقسطه والمراد بالآخر غير
الذي عينه الملتزم وقوله جـ اي جـ عين الملتزم احدهما وفيه ثمان
صور الاولى ما اذا قصد الاخر اعانة المعين فقط والسبعة داخله
تحت قوله والم فقسطه الصادق ذلك بالنصب صفة للظرف
كما في البيع في زمن الخيار اي من حيث التغير بالفسخ او الجارة وليس
المراد ان البيع يغير بتقص الثمن او ابداله او نقص المبيع او ابداله
فانه لا يجوز مع اتقا العقد الاول تأميل او يحل كلامه هنا على ما
يشمل ذلك وان كان يحتاج الى تجديد عقد ما لو علم المسمى الثاني
اي بعد الشروع وقوله فقط اي وجعل المسمى الاول وفيه ان هذا غير
عامل شرعا لعدم علمه بالمحل فان علم اي المسمى الاول كان له
القسط من اجرة المثل كما علمت والقسط من المسمى الثاني هـ جـ
وان افهم كلام بعضهم ان له بذلك كل المسمى اي لان الفرض تحصيله
وقد حصله ويرده ما مر ان العمل قبل العلم بترع لاشي فيه جـ ل
ولكل فسخ معطوف على قوله للملتزم تغيير فهو مقيد بقيده

وهو الطريق اي قوله قبل فراغ وللعامل اجرة اي لما مضى وان لم
يتم العمل كما في ج د ولو باعناق الرقيق المعتدلة اذا استحق
الرقيق لاشي له ج د اي لم يوجه عن قبضة المالك فلم يقع العمل
مسما له م و يجب القسط اي حيث رد العامل للوارث ج ل و يجب
القسط اي فيما لومات العامل وعم وارتد العمل والا فلا عن
والعامل ثم اي في الموت يتم العمل اي فلا بد ان يتم العمل للوارث
ولا فلا شئ له ولا شئ له فيما علم بعد موت الملتزم بخلافه هنا
يستحق الاجرة لما مضى وان لم يتم العمل لان الملتزم منه ج ل
باضاح ومنه يعلم ان عمل محط الفرق انما هو تسبب الملتزم في اسقاط
المسئ و عدمه ومنه من اتمام العمل وعدمه واما كون العامل
ثم العمل او لا فلا مدخل له في الفرق لانه يصح ان يخصص في العيرتين
وان كان اتمامه في صورة الانضاج شرط في استحقاقه قسط
المسئ لما علمه قبل الموت و اتمامه في صورة الفسخ ليس شرط في
استحقاقه قسط الاجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل من الصورتين
اي الفسخ والامضاج لا يستحق شيئا لما علم بعدهما والى
فلا شئ له اي ولو عمل جاهلا بفسخ الملتزم كما يوجد من شمر
وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عما به فلا شئ
له او جاهلا فذلك في الاصح او العامل بعده لو فسخ العامل
والملتزم معار من ذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع
المقتضى والمانع قاله الحنفية شوبري وان وقع العمل مسما بان
يكون بحضرة المالك او نائبه او بيته ه عن ولم يحصل بفسخ
الباو كسر الصاد مع التشد يد كما في الشوبري لزيادة الملتزم
في العمل اي او نقص في العمل كما لو تلف مردوده اي بغير قتل
المالك اما اذا قتله المالك فستحق العامل القسط ه عن و
عليه اعتاقه كما امر الله ان يجازى بان الاعتاق كان قبل
تمام العمل وهذا بعد تمامه لانه لم يردده والاستحقاق فيكون
بالرد ويخالف موت اجير الج انشا العمل فانه يستحق مث

الاجرة

الاجرة بعد رما عمله في المصاح لان القصد بالاج الثواب وقد حصل
للمخرج عنه الثواب بالبعض والقصد لها الرد ولم يوجد ه شمر
وكذا تلف سائر عمل المصاح كان غرق السفينة بما فيها
او انهدمت الحائط التي بناها قبل تسليمها للمالك بخلاف ما لو
ماتت الجاهل مثلا او انكسرت السفينة مع سلامة المجهول كما افترقه
الوالد ه شمر بتم ان وقع العمل مسما كان مات عبي في انشاء
التعليم لو فوجعه مسما بالتعليم ومعلمه ان كان حرا كما فترقه به في
الكفاية اما العن في شرايه للسيد او وقوع التعليم بغير
او في ملكه وقع له اجرة ما عمل بقطعة من المسمى وكذا في العبارة
ه عن وعبارته م ر ان وقع العمل مسما كان خاط بعض ثوب بمصنوع
المالك او بيته ه عن تلف استحق القسط استحق الاجرة فيه
انه ينافي قوله فلا شئ له وان وقع العمل مسما واجيب بانه لم
ينافيه لانه فيما تقدم فسخ العامل وهنا لا فسخ كما فترقه شمر
وعبارته ه عن لان التقصير بالفسخ جاز من جهته مع تمكنه من تمام
العمل فيه بخلافه هنا وهذا يفيد ان وقوع العمل مسما لانه اذا
فسخ العامل ولم اثر اذ الم يفسخ وحصل بموت قاذ احاط
نصف الثوب او بنى نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق الثوب
او انهدم الحائط استحق القسط لانه لا تقصير منه بخلاف ما لو ترك
العمل ه ج ل وكج سم ولا التهمة كما لو انفق باذن المالك او الحاكم
قال ممر ونفقته اعلى ما لكه فان اتفق عليه مدة الرد فمترع
اي ان اذن له الحاكم منه او اشهد عند فقده ليرجع ه ج ر وفيه
ه عن فان وثقه اذن الحاكم والا شهد لم يرجع وان فقد الجو
ه عن علاج ط وحلف ملتزم انكر كان قال ما شئ من العمل
او شرطه في عباده وقوله او رد كان قال لم يردده وانما رد ه
غيرك او رجع بنفسه لان الاصل عدم الرد والشرط وبرائة ذمت
ولو اختلفا في رد المذنب ليقول قول الراد بيمينه كما لو
اختلفا في سماع ندائه ه شمر او قدر مردود كان قال



شرطت عاتة عامه عبد بن فقال العاقل بن علي
هو ثم ر واللّه اعلم بعد الخز الثاني من ثلاثة
هو تمام النصف الاول من حسم الشيخ سليمان البغدادي
ابن محمد البجيري المسماة بالتبريد لتفهم العبيد على
بسم نهج الطلاب الشيخ الاسلام علي يد اقر العبد
اليه محمد بن حماده بن حماده بن محمد بن الحاج

الحسيني بلدا الشافعي منذ
عقيدة واحدة طريقة
عالم كاتبه لتفهم لثبات
ليال بقين من سطر عامه

الثاني الذي هو
من شهر
الفه ومانين
اربعه و
عشر
سنة
في

مربى . . .